



تراجم معلمي للقواعد الفقهية والإصولية

المجلد الأربعون
قسم الفهارس العامة
فهرس القواعد على جذور الكلمات
(ك-ي)



طبع على نفقة

مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان
للأعمال الخيرية والإنسانية

ص.ب: 41355 - أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 6577577 - 02 فاكس: 6577572

www.zayed.org.ae

© حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة

لمؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية
ومجمع الفقه الإسلامي الدولي

الطبعة الأولى

1434 هـ - 2013 م

لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة من الوسائل سواء التصويرية أو الإلكترونية أو الميكانيكية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافية والتسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي

زاد معلمي
للنوع الفقهية والإصولية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس القواعد على جذور الكلمات (تابع)

(حرف الكاف - حرف الياء)

(كبر - يوم)

حرف الـ(ك)

كبر

- إذا اجتمع ضرران أسقط الأصغر (للأكبر)..... ٥٠٥/٧
- إذا اجتمع مصلحتان قاصرتان أو متعدتان حصلناهما فإن عجزنا عن تحصيلهما حصلنا أعلاهما وإن اجتمعت مفسدتان قاصرتان أو متعدتان دفعناهما فإن تعذر دفعهما دفعنا أقبحهما (وأكبرهما) ٥٥٧/٢
- إذا تعارض العمل بين أن يكون أشرف في نفسه والآخر (أكبر) عددا فلا تطلق أفضلية أحدهما على الآخر وإنما يختلف ذلك باختلاف مقاصد ذلك العمل..... ٢٢٦/١١
- إذا قمت إلى الصلاة (فكبر)..... ٥٠٠/٣١
- الأصغر هل يندرج في (الأكبر)..... ٧٣ ، ٧٠/١٧
- الأصغر هل يندرج في (الأكبر) أم لا..... ٤٥٥ ، ٤٥٢/٩
- الأصغر هل يندرج في (الأكبر) أو لا..... ٤٤٣/١٤ - (٥٨١)/٨
- الأصغر يدخل تحت (الأكبر)..... ٣١٠/٩ - (٥٨١)/٨
- الأصغر يندرج في (الأكبر)..... ٣١١ ، ٣٠٨ ، ٣٠٧/١٧ - ٣١٤ ، ٢٨٩ ، ٢٨٦/٩ - [٥٨١]/٨
- الإعانة على المعاصي والحث عليها (كبيرة)..... (٢٢٩)/١٢
- (أكبر) الرأي فيما لا تعلم حقيقته كاليقين..... (٤٩٩)/٦
- (أكبر) الرأي كاليقين..... ١٨٨/١١
- (الأكبر) لا يندرج تحت الأصغر..... ٥٨٢/٨
- تحمل الضرر اليسير لا يدل على تحمل الضرر (الكبير)..... ٥٤٩/٧
- تحمل الضرر اليسير لا يكون رضا بالضرر (الكبير)..... ٥٤٩/٧
- الثالث عند مالك آخر حد اليسير وأول حد (الكبير) فكل ما دونه يسير وكل ما فوّه كثير ٧ (٢٤٧) ، ٢٤٨
- الحد الأصغر ينطوي في الحد (الأكبر)..... ٥٨٢/٨

الرضا بضرر يسير لا يكون رضا بضرر (أكبر) منه	٥٥٠/٧
العبادات التحكمات فيها غالبية واتباع المعنى نادر	(٤٨١)/٥
(الكبيرة) ما عظمت مفسدتها والصغيرة ما قلت مفسدتها	(٣٧١)/٣
كل ما عدا العبادات فالتحكم فيها نادر	(٤٦٩)/٥
لا معتبر (بأكبر) الرأي عند وجود الدليل الظاهر	٥٠٠/٦
لا يدخل الأصغر في (الأكبر)	(٥٨١)/٨
اللعن إنما يكون على ذنب (كبير)	(٦٠١)/٢٧
المعتوه بمنزلة الطفل وإن كان (كبيراً)	(٣٩٥)/١٢
المكبر لا يكبر	٦١/٢
يختلف إثم المفسد باختلافها في الصغر (والكبر) وباختلاف ما تفوته من المصالح	(٣٧١)/٣
يدخل الأصغر في (الأكبر)	(٥٨١)/٨

كتب

الإجمال واقع في (الكتاب) والسنة	٥١١ ، ٤٧٨ ، ٤٧٧/٣١
إذا احتمل الحديث معاني كان ما وافق (الكتاب) أولى	٣٨٨/٣٣
إذا خالف الحكم نص (الكتاب) أو نص السنة المعقولة قطعاً أو إجماع الأمة فلا شك في النقض فإن خالف خبراً صحيحاً نقله الأحاد أو خالف القياس الجلي فقد يفضي الأمر إلى النقض	٤٧٥/٢
إذا دل (الكتاب) أو السنة على عليه الوصف ثبتت به	[٤٢٩]/٢٩
إذا كان أحد الحديثين أشبه (بكتاب) الله ففيه الحجة	٤٠٨/٢
إشارة النبي ﷺ (وكتابه) من جملة السنة وتقوم بهما الحجة	[٥١١]/٢٨
الأشياء على الطهارة حتى تثبت نجاسة شيء منها (بكتاب) أو سنة أو إجماع	٣٣٦/٢
أصول الشريعة أربعة (الكتاب) والسنة والإجماع والقياس	٢٣٤/٢٨
الأصول هي (الكتاب) والسنة والإجماع	٤٢١/٢
الإقرار (بالكتابة) كالإقرار باللسان	٢٥٢/١٠
أقسموا المال بين أهل الفرائض على (كتاب) الله فما تركت الفرائض فلأولى رجل ذكر ...	(٣١٥)/٢٤
أيما شرط ليس في (كتاب) الله فهو باطل	٢٤٨/١٥
البيان (بالكتاب) بمنزلة البيان باللسان	(٢٤٠)/١٠
البيان يحصل (بالكتابة)	٥١١/٢٨
تجوز الرواية (بالكتابة) إذا تجردت عن الإجازة	٢٤١/١٠
تخصيص (الكتاب) بالسنة جائز	(٣٣)/٣١ - ٥٤٩/٣٠
تخصيص (الكتاب) (بالكتاب) جائز	٣٤ ، [٧]/٣١ - ٥٤٩/٣٠

- تقام (الكتابة) مقام العبارة..... (٢٤٠)/١٠
- جميع (كتاب) الله إنما أنزل بلسان العرب..... ٤٠٧/٢
- حمل (كتاب) الله على المتفق عليه أولى من حمله على المختلف فيه..... ٢٨/[٢٢١]- ٣٣/١٨٢، ٣٧٢، ١٨٤
- الخبر المشهور يجوز تخصيص (الكتاب) به..... ٢٥٨/٢٨
- سائر الأحكام ليس في شيء منها فرق بين الوضع والرفع في (كتاب) ولا سنة..... ٣٥٣/٢
- السنة أصل في الشرع مثل (الكتاب)..... (٢٣٣)/٢٨
- السنة أضعف من (الكتاب)..... ١٦٦/٢٨
- السنة تخصصص (الكتاب)..... [٣٣]/٣١
- شروط النوافل هي بنفسها شروط الصلاة (المكتوبة)..... ٥٨٧/١٩
- الضروريات كما تأصلت في (الكتاب) تفصلت في السنة..... ٥٢٨/٣
- فعل النبي ﷺ إن كان لبيان نص من (كتاب) الله فهو على اللزوم والتحتم..... ٤٨٢/٢٨
- الفقيه إذا أفتى بما خالف (الكتاب) أو السنة أو الإجماع فلا يكون قوله حجة..... (٧٣)/٣٣
- القرآن هو الكلام المنزل على الرسول (المكتوب) في المصاحف المنقول إلينا نقلاً متواتراً..... ١٧٥/٢٨
- القياس إنما أخذناه استدلالاً (بالكتاب) والسنة والآثار..... ٤٠٨/٢
- القياس الصحيح حق يوافق (الكتاب) والسنة..... (٥١٥)/٥
- (الكتاب) أحد اللسانين..... (٢٣٩)/١٠
- (الكتاب) أعلى رتبة من السنة..... (١٦٥)/٢٨
- (الكتاب) أقوى من السنة..... (١٦٥)/٢٨
- (كتاب) القاضي إلى القاضي كخطاب له..... ٢٤١/١٠
- (الكتاب) كالخطاب..... [٢٣٩]/١٠ - ٣٣/٢ - ٥١٨/١
- (الكتاب) لا يخصص (بالكتاب)..... ٧/٣١
- (الكتاب) ممن نأى كالخطاب ممن دنا..... (٢٣٩)/١٠
- (الكتاب) من الغائب بمنزلة الخطاب من الحاضر..... (٢٣٩)/١٠
- (الكتاب) والسنة أصل الشريعة ومادتها..... ١٥٦/٢٨
- (كتابة) الأخرس كإشارته..... ٢٠٠/١٠
- (الكتابة) قائمة مقام المشافهة..... (٢٤٠)/١٠
- (الكتابة) المرسومة المعنونة كالنطق..... (٢٤٠)/١٠
- (الكتابة) من النبي ﷺ من جملة السنة وتقوم بها الحجة..... ٢٣٤/٢٨
- (كتب) عليكم نص في الوجوب..... (٣٦٩)/٢٧
- كل شرط خالف (كتاب) الله فهو باطل..... (٢٣٧)/١٥

- كل شرط خالف (كتاب) الله وسنة رسوله فهو لاغ وباطل ١٥/ (٢٣٨)
- كل شرط ليس في (كتاب) الله تعالى فهو باطل ١٥/ ٢٤٥ - ٢٢/ ٣٠٤
- كل شرط ليس في (كتاب) الله فهو باطل ١٥/ [٢٣٧] ، ٢٤٢ ، ٢٤٤
- كل شرط يخالف (كتاب) الله فهو باطل ١٥/ ٢٤٤ ، ٢٤٦
- كل شيء من السنة إنما هو بيان لشرع الله في (كتابه) ٢/ ٤٠٧
- كل مالك على ملكه لا يزول عنه إلا (بكتاب) أو سنة أو إجماع ٢/ ٣٣٧
- كل مصلحة رجعت إلى حفظ مقصود شرعي علم كونه مقصودا (بالكتاب) والسنة والإجماع فليس خارجا من هذه الأصول لكنه لا يسمى قياسا بل مصلحة مرسله ٥/ ٣٥٨
- كل نكاح لم يقر عليه المسلم لم يقر عليه (الكتابي) ١٦/ ١٨٠
- لا اجتهد ولا تقليد أصلا في شيء يخالف نصا من (كتاب) أو سنة أو إجماع ٣٣/ ١٠
- لا يجوز إثبات القياس إلا على ما ثبت (بالكتاب) والسنة ٢٩/ ٢١٢
- لا يجوز تخصيص السنة المتواترة وعموم (الكتاب) بالقياس ٣١/ ٥٢
- لا يجوز القياس إلا أن يثبت حكم الأصل بدليل مقطوع عليه من (كتاب) أو سنة أو إجماع ٢٩/ (٢٠٣)
- ليس لأحد أن يقول في شيء حل ولا حرم إلا من جهة العلم وجهة العلم الخبر في (الكتاب) أو السنة أو الإجماع أو القياس ٢/ ٤٠٧
- ما حكم به القاضي لا يجوز نقضه ما لم يخالف (كتابا) أو سنة أو إجماعا ٢٥/ [٧٩]
- ما سمع منه ﷺ وما كان (كتابة) سواء ٢٨/ (٥١١)
- ما عدا النص من (الكتاب) أو السنة فكان في معناه فهو قياس ٢/ ٤٠٨
- ما من نازلة إلا وفي (كتاب) الله الدليل على سبيل الهدى فيها ٣/ (١٨٧)
- مادة الفرض والوجوب والأمر (والكتب) ومشتقاتها تدل على الوجوب ٢٧/ ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، [٣٦٩]
- مقاصد الشرع تعرف (بالكتاب) والسنة والإجماع ٣/ ٥٢٧ - ٥/ [٩] ، ٥١ ، ٦٩ ، ٨٩ ، ١١٥ ، ١٣١ ، ١٣٧ ، ١٦٥ ، ١٨٥ ، ٢٠١ ، ٢٤٦
- الملك لا ينتقل إلا (بكتاب) أو سنة أو إجماع أو التمثيل على هذه الأصول ٢/ ٣٣٧
- من اجتهد وبذل ما في وسعه فلا ضمان عليه (وكتب) له تمام سعيه ١٠/ (٤١٩)
- من اشترط شرطا ليس في (كتاب) الله فهو باطل ١٥/ ٢٤٤
- من مسالك العلة النص من (الكتاب) أو السنة ٢٩/ (٤٢٩)
- نأخذ من أقوال الصحابة بما يوافق (الكتاب) أو السنة أو الإجماع أو كان أصح في القياس ٢/ ٤٠٨
- نسخ (الكتاب) بالخبر المشهور جائز ٣٣/ ٧٠١
- نسخ (الكتاب) بالسنة جائز ٣٣/ [٧٠١]
- يجوز بيان مجمل (الكتاب) وعمومه وما ثبت بالتواتر بخبر الواحد ٣١/ (٥٦١)
- يجوز تخصيص السنة المتواترة (بالكتاب) ٣١/ ١٤

- يجوز تخصيص عموم (الكتاب) بالسنة المتواترة..... ٢٥٤ ، ٢٤٨/٢٨
- يجوز تخصيص عموم (الكتاب) بخبر الواحد..... ٥٦٠/٣٠
- يجوز تخصيص (الكتاب) (بالكتاب)..... ٥٥٤ ، (٧)/٣١
- يجوز تقييد (الكتاب) (بالكتاب)..... ٥٥٤/٣١
- يجوز نسخ (الكتاب) (بالكتاب)..... (٦٨٩)/٣٣ - ٥٥٤/٣١
- يخصص (الكتاب) بالسنة مطلقا..... (٣٣)/٣١
- يخصص (الكتاب) ببعضه..... (٧)/٣١
- يراعى في (المكتوبة) ما لا يراعى في النافلة..... ٥٨١/١٩ - ٣٥٨/١٧
- يرد خبر الواحد إذا دفع مقتضاه (الكتاب) أو السنة المتواترة..... ٣٥٢/٢٨
- يقدم (الكتاب) على السنة..... (١٦٥)/٢٨
- يقع بيان الشرع (بالكتاب) والسنة والإجماع والقياس..... ٥٥٤/٣١
- يلحق (بالكتاب) والسنة البيان..... ٥٦٢/٣١
- ينسخ (الكتاب) الكتاب ولا تنسخ السنة (الكتاب)..... ٤٠٧/٢

كتم

- الحق متى ثبت لا يسقط بالتأخير ولا (بالكتمان)..... (٣١٦)/١٣

كثر

- الاجتهاد (كثيرا) ما يتغير..... ١٤٠/٣٣
- الأحكام إنما هي للغالب (الكثير)..... (٤٦٠)/١١
- الأحكام إنما هي للغالب (الكثير) والنادر في حكم المعدوم..... (٤٠٩)/٨
- إذا اتحد نوع المصلحة والمفسدة كان التفاوت بالقلة (والكثرة)..... ٢١١ ، ٢٠٠ ، ١٩٩ ، [١٩١]/٤
- إذا تساوى العملان من كل وجه كان (أكثر) الثواب على (أكثرهما)..... ٢٢٨ ، ٢٢٦/١١
- إذا تقابل عملان أحدهما ذو شرف في نفسه ورفعة وهو واحد والآخر ذو تعدد في نفسه (وكثرة) فأيهما يرجح..... ٦٢٩/١٢ - (٢٢٥) ، ١٥٩ ، ١٥٤/١١
- إذا تقابل عملان أحدهما ذو شرف في نفسه ورفعة وهو واحد والآخر ذو تعدد في نفسه (وكثرة) فأيهما يرجح ظاهر كلام أحمد ترجيح (الكثرة)..... ٣٧٢/١
- إذا تقابلت (الكثرة) والرفعة فما المقدم..... [٢٢٥]/١١
- إذا (تكاثر) الأدلة عضد بعضها بعضا فصارت بمجموعها مفيدة للقطع..... ٣٩٥/٣٢
- إذا شرف الشيء وعظم في نظر الشرع (كثر) شروطه وشدد في حصوله..... (٦٩)/١٠

- إذا كانت صورة الجواز مما (يكثر) القصد بها إلى الممنوع اعتبرت اتفاقاً ٤/٥٠٧ - ٤١٦/٥
- إذا (كثرت) الأصول (كثرت) شواهد الصحة ٥٥٤/٢٩
- إذا (كثرت) الأمارات العاضدة للدليل ترجح على معارضه ٣٣/٢٠٣
- إذا (كثرت) المؤنة خف الواجب أو سقط وإذا خفت المؤنة (كثرت) الواجب ١٥٥/٢٠
- إذا لم يوجد المثل إلا (بأكثر) من ثمن أمثاله فهل ينتقل إلى القيمة ويكون وجوده بمنزلة العدم أم لا ١١/٣٥٩
- استثناء (الأكثر) والمساوي باطل ٢/٤٤٠
- (الاستكثار) مع الاسترخاض أولى من الاستقلال مع الاستغلاء ١١/٢٢٥
- الأشرف مقدم على (الأكثر) ١/٣٧٢
- الإشهاد بخبر العوام يوجب من العلم (أكثر) مما توجه السيماء والعلامة ٨/٣١٢
- الأصل أن كل مسألة الوارث فيها الفرع المؤنث غير المذكر تكون فيها الشقيقة أو الأخت لأب واحدة (فأكثر) عاصبة ٢٤/٣٦١
- الأصل أن لا واجب على متلف الشيء (أكثر) من مثله ١٨/١٠٢، ١٠٧
- الأصل أن من استحق منفعة مقدرة بالعقد فاستوفها أو مثله أو دونها جاز ولو (أكثر) لم يجز ٧/٥٥١
- الأصل عدم الخصوصية وشواهد ذلك في الشريعة (كثيرة) ٣/٢٥٨
- الأصل في الحج أن كل ما وجب في جميعه دم يجب في (أكثره) دم وفي أقله صدقة ٢٠/٤٠٣
- الأصل في (كثرة) الثواب وقلته (كثرة) المصالح وقلتها ١١/٢١٥
- الأصول مبنية على أن الأقل تبع (للاكثر) ١١/٥١٤
- إطلاق الفرض أو الوجوب نص في الوجوب عند (أكثر) العلماء ٢٧/٣٦٩
- اعتبار العادة والعرف رجع إليه في الفقه في مسائل لا تعد (كثرة) ٨/١٢٩
- اعتبر الشرع حصول النفع (الكثير) في تحمل الضرر اليسير ٧/٤٧٠
- الاعتماد على (كثرة) الرواة إنما تكون بعد صحة الدليل ٣٣/٢٨٢
- اعتناء الشرع بالمصالح العامة أوفر (وأكثر) من اعتنائه بالمصالح الخاصة ٢/٥٥٦
- أفضل أعمال كل رجل ما هو (أكثر) نفعا لغيره وأجود ثمرة وأتم فائدة ١١/٢١٦
- الأقل احتمالا مرجح على (الأكثر) احتمالا ٣٣/٢٠٠
- الأقل احتمالا مقدم على (الأكثر) احتمالا عند التعارض ٣٣/١٧٢، [١٩٥]
- الأقل احتمالا يترجح على (الأكثر) ٣٣/١٩٥
- الأقل تبع (للاكثر) ١/٤٦١ - ٧/٢٤٠ - ٨/٤١٠، ٤١١، ٥٨٢ - ١١/٤١٢، ٤١٣، ٤٣٣، ٤٥٩، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، [٤٧١]، ٤٨٣، ٥١٣، ٥١٦، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢
- الأقل يتبع (الأكثر) ٨/٣٨٦، ٣٨٨ - ١١/٤٧١
- (أكثر) أركان الحج يقوم مقام جميعها في باب الإجزاء ٢٠/٣٤١

- (أكثر) أفعال الحج يقوم مقام الجميع في باب الإجزاء ٢٠/ (٣٤١)
- (الأكثر) حفظا روايته راجحة على من كان نسيانه (أكثر) ٣٣/ (٤٤١)
- (أكثر) الشيء له حكم كله ١١/ (٤٧٨)
- (أكثر) الشيء يقام مقام كله ١١/ (٤٧٨)
- (أكثر) الشيء يقوم مقام جميعه ١١/ (٤٧٨)
- (الأكثر) على أنه لا يجوز نسخ القرآن الكريم بأخبار الآحاد لأن القرآن أقوى ٢٨/ ١٦٩
- (أكثر) العمومات مخصوصة ٣٠/ ٣٣١، ٤٦٢
- (أكثر) العمومات وردت على أسباب خاصة ٣٠/ ٣٦٢، ٣٧٢
- (الأكثر) كالكل ٢٠/ ٤٠٦
- (أكثر) المفاعلة من اثنين ٣٢/ (٢٣١)
- (الأكثر) مقدم على الأشرف ١/ ٣٧٢
- (الأكثر) يقوم مقام الكل ٢٠/ ٣٤٢
- (الأكثر) يقوم مقام الكل في (كثير) من الأحكام ٢٠/ ٣٤٢
- الأمر الخاص مغفور بالعام واليسير من الضرر محتمل (للكثير) من النفع والصلاح ٢/ ٣٤٦
- إن تساوى العملان من كل وجه كان الثواب على (أكثرهما) ١٢/ ٦٢٩
- إن عمل بخلاف خبر (أكثر) الأمة لم يرد إجماعا ٢٨/ (٣٥١)
- الإنسان لا يستحق (أكثر) مما جني عليه ١٨/ ١٩، ٢٠، ٢٢، [٢٩]، ٣٠
- تجب الزكاة في كل ما يخرج من الأرض قل أو (كثير) ٢٠/ (١٤٧)
- تحمل الضرر اليسير عادة لا يدل على تحمل الضرر (الكثير) ٧/ ٥٥٠
- تحمل الضرر اليسير لا يدل على تحمل الضرر (الكثير) والعكس صحيح ٧/ (٥٤٥)
- ترجح الأدلة بعمل (الأكثر) ٣٣/ ٣٦٢
- التسامح في المنافع (أكثر) من التسامح في الأعيان ٢٢/ ٥٥١
- تطرق التخصيص إلى العمومات (أكثر) من تطرق التأويل إلى الخاص ٣٣/ ٤٨٢
- تعلييل الحكم الشرعي (بأكثر) من علة جائز ٢٧/ ٢٤٨
- تعلييل الحكم الواحد (بأكثر) من علة جائز ٢٩/ ٢٩٧، ٣٥٨، [٣٦٣]، ٥٤٠
- الثالث آخر حد اليسير وأول حد (الكثير) ٧/ ٢٤٠، [٢٤٧]، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤ - ١١/ ٤١٢
- الثالث حد بين القليل (والكثير) عند مالك ٧/ (٢٤٧)
- الثالث حد في الشريعة بين القليل (والكثير) ١/ ٤٨٨ - ٧/ (٢٤٧)
- الثالث عند مالك آخر حد اليسير وأول حد الكبير فكل ما دونه يسير وكل ما فوقه (كثير) ٧/ (٢٤٧)، ٢٤٨
- الثالث في حد القليل وما زاد عليه في حد (الكثير) ٧/ ٢٤٨
- الثالث في حد (الكثرة) وما دونه في حد القلة ٧/ ٢٤٨

- الثالث والثالث (كثير)..... ٣٨٩/٨
- الثواب في ترك المنهي عنه (أكثر) منه في إتيان الأمور به ١٧٥ ، ١٧٤/١١
- حفظ (الكثير) بتفويت القليل من أحسن التصرفات..... ١٩١/٤
- الحق لا يتسع (لأكثر) من واحد..... ٦١/١٣
- الحكم في القضايا والفتيا في النوازل تختلف (كثيرا) باختلاف العوائد والحال الحاضرة ١٦٩/٨
- الحكم الواحد يكفي عن الأسباب (الكثيرة)..... ٣٠٩/٩
- حمل كلام الله تعالى على ما يكون (أكثر) فائدة أولى ١٩٠/٣٢
- الخبر الذي رواه (أكثر) راجع على الذي لا يكون كذلك ٤٤٢ ، ٢٨١/٣٣
- خروج مطلق الكلام على غالب الأحوال (كثير) في الشريعة وفي كلام العرب وأشعارها..... ٤٥٨/٣٢
- الدلالة في المقادير التي لا يسوغ الاجتهاد في إثبات أصلها متى اتفقت في الأقل واضطربت في الزيادة يؤخذ بالأقل فيما وقع الشك في إثباته (وبالأكثر) فيما وقع الشك في إسقاطه..... ١٥٦/٣٠
- الذمة تتسع لحقوق (كثيرة)..... ٦١/١٣
- الرجعية زوجة في (أكثر) الأحكام..... ٥١١ ، ٥٠٧/٢٣
- الشرف يقتضي (كثرة) الشروط..... ٦٩/١٠
- شك (كثير) الشكوك ليس بمعتبر..... ٤٥١/٧
- الشيء إذا عظم قدره شدد فيه (وكثر) شروطه..... ٦٩/١٠
- الشيء المتلف لا يضمن (بأكثر) من ثمن مثله ٤٦٩/١ - ٣٤٩/١١ ، ٣٥٠ ، ٣٥٩/٣٦١
- الشيء المتلف لا يضمن (بأكثر) من ثمن مثله وتلزمه قيمته..... ٣٦٠/١١
- الشيء المتلف لا يضمن (بأكثر) من ثمن مثله ولكن تلزمه القيمة..... ٣٦١/١١
- الصيغة الأخرى (كثرة) الوقوع مظنة القصد..... ٥٠٨/٤
- الضرر لا يزال بمثله ولا (بأكثر) منه بالأولى..... ٥٠٠ ، ٤٩٩/٧
- الضرورة إذا كانت شائعة (كثيرة) كانت الرخصة المتعلقة بها عامة..... ٦١/٢٨
- الضرورة فيما (يكثر) لا فيما ينذر..... ٤١٩/٧
- العام (كثيرا) ما يطلق ويراد به الخصوص..... ٣٧٩ ، ٣٧١/٣٠
- العلة المتعدية إلى (الأكثر) أولى من المتعدية إلى الأقل..... ٦٣٧/٢٩
- عمل (أكثر) الأمة بالخبر يرجحه..... ٣٦١/٣٣
- عمل (أكثر) الأمة بخلاف الخبر لا يوجب رده..... ٣٦٣/٣٣ - ٣٥١/٢٨
- عمل (أكثر) الأمة بخلاف خبر الواحد لا يضر خبر الواحد..... ٣٥١/٢٨
- عمل (أكثر) الأمة بموجب الخبر لا يوجب قبوله..... ٣٥٢/٢٨
- العمل كلما كان أشرف وأعلى درجة وجب أن يكون (أكثر) ثوابا..... ٢٢٥/١١
- العموم (كثيرا) ما يراد به الخصوص..... ٣٧٩/٣٠

- الغالب (الأكثر) معتبر في الشريعة اعتبار العام القطعي ٤٧٥/٣
- الغرر (الكثير) يفسد العقود دون سيره ٣٨٨ ، ٣٨٦/١٨ - ٤٧٥ ، (٤٧١) ، (٤٥٧)/١٥
- الفرع إذا تجاوز أصلان ألحق (بأكثرهما) شهما (٥٥٣)/٢٩
- الفرع المتردد بين أصلين يلحق (بأكثرهما) شهما به (٥٥٣)/٢٩
- الفعل بمجرده لا يدل على (أكثر) من الاستحياب والندب ٤٦٣/٢٨
- في (كثرة) العزل والتولية زوال الهيبة وفوات الغرض من انتظام الأمر ٣١٨/٢٦
- قد تفضل مصلحة الأقل على (الأكثر) ٦٤٠ ، ٦٢٩ ، ٦٢٧/١٢
- قد يفضل العمل القليل على (الكثير) (٦٤٠)/١٢
- القليل مع (الكثير) كالعدم ٤٧٣/١١
- القليل ملحق (بالكثير) ٤٧٢ ، (٤٧٢)/١١
- القليل يتبع (الكثير) (٤٧٢) ، ٤٤١/١١
- كان تفيد التكرار (وتكثير) وقوع الفعل ٢٣٩/٣٢
- (كثرة) الأدلة تفيد تقوية الظن ٢٠٤/٣٣
- (كثرة) الأدلة على أحد المتعارضين مرجحة له على الآخر ٢٠٣ ، ١٧٢/٣٣
- (الكثرة) تقدم على الرفعة (٢٢٥)/١١ - ٤٤٨/١
- (كثرة) الحرام واستواء الحلال والحرام يوجب تغليب حكمه في المنع ٣٦٥/٢
- (كثرة) الرواة تحصل بها قوة الخبر ٢٨١/٣٣
- (كثرة) رواية الحديث لا تفيد رجحانه ٤٠٤/٢
- (الكثرة) ملحقة بالجميع حكما ٤٠٦/٢٠
- (كثرة) الوقوع مظنة القصد (٥٠٧)/٤
- الكراهة تشدد (بكثرة) الحرام وتخفف (بكثرة) الحلال ٤٩٢/٢
- كل امرأتين لا يجوز الجمع بينهما نكاحا فهما بمنزلة الأختين في (كثير) من الأحكام ٣٧٨/٢٣
- كل فعل مأذون فيه يصبح غير مأذون فيه إذا آل إلى مفسدة غالبية أو (أكثرية) سواء أقصد الممارس للفعل ذلك المآل أم لم يقصده ٣٧٣ ، ٣٧٠/٥
- كل ما اشتدت الحاجة إليه كانت التوسعة فيه (أكثر) ١٨٥/٢١
- كل ما شرف قدره عظمه الله (بكثير) شروطه (٦٩)/١٠
- كل ما كان اثنين أو (أكثر) فالدية فيه على الأجزاء ٤٥٦/١٦
- كل ما كان (أكثر) أجرا وأجزل ثوابا كان أكد من غيره ٢١٦ ، ١٥٩ ، ١٥٦ ، ١٥٤/١١
- كل ما يتعلق بالإحرام من الأفعال فحكم (أكثره) حكم جميعه في باب الجواز ومنع ورود الفساد عليه [٣٤١]/٢٠
- كل نجاسة لا يمكن الاحتراز عنها أو يمكن بمسقة (كثيرة) يعفى عن قليلها (وكثيرها) (١٥٥)/١٩

- لا تجوز الإجارة ولا الكراء بالمجهول الذي يقل مرة (ويكثر) أخرى..... ٢٢/ (٧٣)
- لا حد لأقل المهر ولا (لأكثره) ١/ ٣٤٨
- لا شك (لكثير) الشك ٧/ ١٥
- لا عبرة (بكثرة) الأدلة بل العبرة بقوتها..... ٣٣/ ٢٠٤
- لا يترك القليل من السنة للعجز عن (كثيرها) ١٠/ ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٤٤، [٤٥٤]
- لا يرث الأخوات بالفرض المسمى (أكثر) من الثلثين..... ٢٤/ ٣٠٨
- لا يرجع بعمل (الأكثر)..... ٣٣/ ٣٦١
- لا يصح الصلح عن حق (بأكثر) من حقه من جنسه ٢٤/ ٥٦٥
- لا يضر الحديث عمل (أكثر) الأمة بخلافه..... ٢٨/ (٣٥١)
- لا يضر الخبر الصحيح عمل (أكثر) الأمة بخلافه..... ٢٨/ (٣٥١)
- اللفظ المحتمل إذا لم يقترن بالقصد هل يحمل على الأقل أو على (الأكثر) ١٠/ (٨٣)
- اللفظ المحتمل لأقل (ولأكثر) إذا لم تصحبه نية فإنه يحمل على أقل مصادقاته ٣٢/ ٣٥٦، ٣٥٧
- اللفظ المحتمل لأقل (ولأكثر) إذا لم تصحبه نية هل يحمل على أقل مصادقاته أو على (أكثرها) ١٠/ (٨٣)
- (للاكثر) حكم الكل..... ١/ ٣٥٧، ٣٦٩ - ٧/ ٢٤٠ - ١١/ (٤٧١)، ٤٧٣ - ٢٠/ ٣٤٣، ٣٤٤، ٤٠٤
- لو خرج ملك أحد من يده بدون تعدي أحد آخر عليه يتبع الأقل في القيمة (الأكثر) ١١/ (٦٠٩)
- لو خرج ملك أحد من يده بلا قصد يتبع الأقل في القيمة (الأكثر) ١١/ (٦٠٩)
- ما أسكر (كثيره) فقليله حرام ١/ ٤١٧
- ما تدعو الحاجة إلى الانتفاع به من الأعيان ولا ضرر في بذله لتيسره (وكثرة) وجوده أو المنافع المحتاج إليها يجب بذله مجاناً ١٨/ ٣١٧
- ما تدعو الحاجة إلى الانتفاع به من الأعيان ولا ضرر في بذله لتيسره (وكثرة) وجوده أو المنافع المحتاج إليها يجب بذله مجاناً بغير عوض ١٨/ [٣١٥]
- ما جرى فيه الربا في التفاضل دخل قليله (وكثيره) في ذلك..... ٢/ ٣٥٤
- ما حصل (بأكثر) من ثمن المثل يجوز له الانتقال إلى البدل..... ١١/ ٣٤٩، ٣٥٠، [٣٦١]
- ما كان (أكثر) فعلاً كان (أكثر) فضلاً ١/ ٣٦٩، ٤٢٣ - ٢/ ٦٠، ٢٥٩ - ١١/ ٢١٦، ٢١٩، ٢٢٧، ٢٢٨ - ١٢/ (٦٢٨)، ٦٣٥
- ما كان فيه المشقة (أكثر) كان الثواب فيه (أكثر)..... ١٢/ (٦٢٨)
- ما كان من كلام محتمل لوجهين (فأكثر) حمل على أظهر احتمالاته إلا أن يعارض أظهرهما أصل ١٠/ ٨٤
- ما يكون (أكثر) نفعاً فهو أفضل ١١/ ١٥٤، ١٥٩، [٢١٥]، ٢٢٦ - ١٢/ ٦٢٨، ٦٣٥، ٦٣٦
- ما يوجد (بأكثر) من عوض المثل كالمعدوم..... ١١/ [٣٤٩]
- مالك رحمه الله كان يراعي من الخلاف ما قوي دليله لا ما (كثر) قائله..... ٩/ (٢٧٥)
- مبنى النكاح على التعبد والاحتياط (أكثر) من غيره ٢٣/ ٢٩٨

- ٢٤٨/٢٨..... متى حصل العلم كان ذلك العدد هو عدد التواتر قل أو (كثُر)
- المذهب عند الفقهاء (وأكثر) المتكلمين أن البيان يحصل بالفعل من رسول الله ﷺ كما يحصل بالقول ٤٢٣/٢
- المرجع في السير (والكثير) إلى العرف ١٤٨/١٠
- المسامحة في المنافع (أكثر) من الأعيان (٣٧١)/١٦
- المسامحة في المنافع (أكثر) منها في الأعيان ٣٧٧/١٦
- المشترك لا يحمل على (أكثر) من معنى إلا بقرينة ٥٠٤/٣١
- المقصد متى كان له وسيلتان (فأكثر) لم تجب إحداها عينا ٣٥٩، [٣٤٩]، ٣٤٢، ٣٤٠/٤
- من استحق منفعة مقدرة بالعقد فاستوفى (أكثر) منها لم يجز ٥٤٦/٧، (٥٥١)
- من (استكثر) من المكروه تطرق إلى الحرام ٢٤٧/١٢
- من تيقن الفعل وشك في القليل أو (الكثير) حمل على القليل ١٤/٧ - ٥٣٨/٦
- من تيقن الفعل وشك في القليل أو (الكثير) حمل على القليل لأنه المتيقن ١٧/٧
- من تيقن الفعل وشك في القليل (والكثير) حمل على القليل ٤٨٢/١
- من شك في قراءة أم القرآن فإن كان ذلك يقع له المرة بعد المرة فليقرأها وإن (كثُر) هذا عليه لها عنه ولا شيء عليه ٤٥٧/٧
- من شك في نقض وضوئه فإن كان أول شكه أعاده لأنه تيقن بالحدث وشك في زواله وإن كان يحدث له (كثيرا) لم يعد دفعا للحرَج ٤٥٧/٧
- من يعتربه الشك (كثيرا) يلغيه ويرجع إلى الأصل ١٣، ١٠/١٧ - ٤٥٨، ٤٥٦، [٤٥١]/٧
- مهما كان العمل (أكثر) نفعا كان أفضل سواء قل أو (كثُر) (٢١٥)/١١
- الموجود (بأكثر) من ثمنه كالمعدوم ٢٦٥، ٢٦١/١١
- الموجود (بأكثر) من عوض المثل كالمعدوم ٣٥٨/١١
- الموجود (بأكثر) من قيمته كالمعدوم (٣٤٩)/١١
- النساء لا يرثن (أكثر) من الثلثين [٣٠٥]/٢٤
- النساء من الأولاد لا يرثن (أكثر) من الثلثين ٣٠٥/٢٤
- النكاح مبناه على الاحتياط والتعبد (أكثر) من غيره (٢٩١)/٢٣ - ٥٠٢/٢
- الواجد للشيء (بأكثر) من ثمن مثله في حكم العادم له (٣٤٩)/١١
- وجدان الواجب (بأكثر) من المعتاد ينزل منزلة العدم (٣٤٩)/١١
- وجود الأجير (بأكثر) من أجره المثل كعدمه ٣٥٧/١١
- وجود الشيء (بأكثر) من ثمن مثله كعدمه (٣٤٩)/١١
- يترجح المنقول (بكثرة) الرواة (٢٨١)/٣٣
- يجبر صاحب القليل (للكثير) [٦٠٩]/١١

- يجوز إحداث دليل آخر وعلّة عند (الأكثر) وكذا إحداث تأويل ٢٩/ (١١٣)
- يجوز تعليل الحكم الواحد (بأكثر) من علّة ٢٧/ ٥٨٠ ، ٥٨١ - ٢٩/ ٢١٣ ، ٣٨٥
- يحتاط الشرع في الخروج من الحرمة إلى الإباحة (أكثر) من الخروج من الإباحة إلى الحرمة ٩/ [١٩٣]
- يدخل القليل في (الكثير) ١١/ (٤٧٢)
- يرجح أحد الخبرين على الآخر بعمل (أكثر) السلف ٣٣/ (٣٦١)
- يرجح أحد القياسين المتعارضين (بكثرة) الأصول ٣٣/ ٢٨٢
- يرجح الخبر (بكثرة) رواه وإن لم يبلغ حد التواتر أو الشهرة ٣٣/ (٢٨١)
- يرجح الخبر على خبر آخر (بكثرة) الرواة ٣٣/ (٢٨١)
- يرجح الخبر القليل الوسائط على (الكثير) الوسائط ٣٣/ (٣٨١)
- يقام (الأكثر) مقام الكل ١٩/ ٤٨٣
- يقع الترجيح (بكثرة) الرواة بعد التساوي في العدالة والثقة ٣٣/ ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، (٢٨١) ، ٤٠٢
- يمنع للتهمة ما (يكثر) القصد فيه إلى الممنوع ٤/ [٥٠٧] ، ٥٠٨ - ٥/ ٤١٥
- يمنع المريض من التبرع (بأكثر) من الثلث ١٢/ (٤٧٤)

كدر

- كل مسألة لا يفرض فيها للأخت مع الجد شيء إلا (الأكدرية) ٢٤/ [٣٥٥]
- لا يعال للأخت مع الجد إلا في (الأكدرية) ٢٤/ (٣٥٥)
- لا يفرض للأخت ولا يعال لها مع الجد إلا في (الأكدرية) ٢٤/ (٣٥٥)
- لا يفرض للجد مع الأخت إلا في (الأكدرية) ٢٤/ (٣٥٥)

كذب

- إذا أنكر الشيخ الحديث إنكار جاحد قاطع (بكذب) الراوي لم يعمل به ٢٨/ (٣٧٧)
- إذا أنكر الشيخ رواية الفرع عنه إنكار جحود (وتكذيب) امتنع العمل بالخبر ٢٨/ [٣٧٧]
- إذا جحد المروي عنه (وكذب) بالحديث سقط الحديث ٢٨/ (٣٧٧)
- إذا (كذب) الأصل الفرع سقط ٢٨/ (٣٧٧)
- إذا (كذب) الشيخ المروي عنه من روى عنه أوجب ذلك سقوط تلك الرواية ٢٨/ (٣٧٧)
- الأصل عدم الخروج عن الملك إلا بالوجه المقصود إلا أن تدل قرينة على (كذب) الدافع ١٠٠/ ٢٧٦
- الأصل قبول قول الأمناء إلا حيث (يكذبهم) الظاهر ٧/ ٥١
- إن في المعارض لمندوحة عن (الكذب) ٩/ ١٠٠
- التعريض إذا دعت إليه مصلحة شرعية راجحة لا مندوحة عنها إلا (بالكذب) فهو مباح ٩/ ١٠٦

- حكم (كذب) الظنون ٧٠/٧
- حيث أمكن إحياء الحق بالتعريض كان أولى من (الكذب) الصريح ٢٨١، ٢٧٤/١٨
- الظن إذا كان (كاذباً) فلا أثر له ٧٠/٧
- في التعارض مندوحة عن (الكذب) ٢٧٣/١٨
- في معارض الكلام مندوحة عن (الكذب) ٢٧٣/١٨
- في المعارض ما يغني الرجل عن (الكذب) ٢٧٣/١٨
- في المعارض مندوحة عن (الكذب) ٩٥/٩، ٩٩ - ٣٧٨/١٣ - ٢٧٣/١٨
- القاعدة في الأخبار أن ما (كذبه) العقل وأحالاته العادة فهو مردود ٢٦٩، ٢٦٧/٢٥
- قول الأمين إنما يقبل فيما لا (يكذبه) الظاهر ٤٩٧/١٤
- قول الأمين مقبول إلا إذا تحقق (كذبه) ٤٩٨/١٤
- قول الأمين مقبول فيما لم (يكذبه) الظاهر ٥١٠، ٥١٠، [٤٩٧]/١٤ - ٣٩١، ٣٨٩، ٣٨٨/٩
- القول في الأمانة قول الأمين مع يمينه إلا أن يدعي أمراً (يكذبه) الظاهر ٤٩٧/١٤
- كل دعوى (يكذبها) العرف وتنفيها العادة فإنها مرفوضة غير مسموعة ١٧٦/١٣ - ٢٨١/١
- كل دعوى ينفيها العرف (وتكذبها) العادة فإنها مرفوضة ٢٩٦/٨
- كل ما (تكذبه) العادة فهو غير معتبر ٢٩٥/٨
- كل ما لا يؤمن معه جرائته على (الكذب) ترد به الرواية وما لا فلا ٣٧٨/٢٨
- لا عبرة بالظن (الكاذب) ٦٧/٧
- ما (كذبه) العقل أو جوزه (وكذبته) العادة فهو مردود ٢٩٦/٨
- مأخذ التكفير هو (تكذيب) الشارع لا مخالفته مطلقاً ٦١٠/١٩
- المسلط على الشيء إذا أخبر فيما سلط عليه بما لا (يكذبه) الظاهر فيه يجب قبول قوله ٣٢٠/٢٥
- المعارض مندوحة عن (الكذب) ٢٨٦/١٨
- (المكذب) عادة (كالمكذب) حقيقة ٢٩٥/٨
- من أخبر بما (يكذبه) الظاهر فيه لم يكن مصداقاً ٥٠٠/١٤ - ٥٩٩، ٥٩٦/١٠
- من جاء بما لا يشبه ولا يمكن في الأغلب (كذب) ولم يقبل منه ٥٠٠/١٤
- من نسب إلى ساكت قولاً فقد (كذب) عليه ٢٦٥/١٠
- مهما أمكن المعارض حرم (الكذب) ٢٧٣/١٨
- النقيضان إذا صدق أحدهما (كذب) الآخر ٧٠، ٦٣/٢٧

كرر

- إذا (تكرر) الأمر بالشيء اقتضى ذلك وجوب (تكرار) الأمور به ٢٣١/٣١
- إذا (تكرر) الأمر بالفعل الواحد اقتضى الاستئناف ٢٣١/٣١

- إذا (تكرر) عقد البيع بتبديل الثمن أو تزييده أو تنقيصه يعتبر العقد الثاني ٢١٨ ، ٢١٥/١٦
- إذا (تكررت) الواقعة يلزم (تكرير) النظر ١٤٤/٣٣
- إذا (تكررت) الواقعة يلزم (تكرير) النظر وتجديد الاجتهاد ١٣٩/٣٣
- إذا (تكررت) الواقعة يلزم المجتهد (تكرير) النظر ١٣٩/٣٣
- الأعيان وما لا (يتكرر) في كل عام يلزمان المالك في المساقاة ٢٢٠/٢٢
- الأمر إذا (تكرر) يقتضي (تكرار) الأمور به ٢٣١/٣١
- الأمر لا يقتضي (التكرار) ٢٢٠/٣١
- الأمر (المتكرر) يفيد (تكرار) الأمور به ٢٣١/٣١
- الأمر المطلق لا يدل بذاته لا على (التكرار) ولا على المرة ٢٠٧/٣١
- الأمر المطلق لا يدل على (التكرار) ٢٠٧/٣١
- الأمر المطلق لا يدل على (تكرار) ولا على مرة ٣٦٠ ، ٢٥٢ ، ٢٤٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٢ ، [٢٠٧]/٣١
- الأمر المطلق لا يفيد (التكرار) ٢١٩ ، ٢١٨/٣١
- الأمر المطلق لا يفيد (التكرار) ولا يدفعه ٢٠٧/٣١
- الأمر المطلق لا يقتضي (التكرار) ٢١٨/٣١ - ٨٠/١٨
- الأمر المطلق لا يقتضي الفور ولا (التكرار) ٢٠٨/٣١
- الأمر المطلق لا يكون محتملا (للتكرار) ٢٠٧/٣١
- الأمر المطلق مشترك بين (التكرار) والمرة ٢٠٨/٣١
- الأمر المطلق هل يقتضي (التكرار) أم لا ٨٠/١٨
- الأمر المطلق يدل على (التكرار) المستوعب لزمان العمر ٢٠٨/٣١
- الأمر المطلق يفيد (التكرار) ٢١٩/٣١
- الأمر المطلق يقتضي (التكرار) ٨٠/١٨
- الأمر المعلق بالشرط والصفة غير مقتض (للتكرار) ٢٤٣/٣١
- الأمر المعلق بشرط أو صفة لا يفيد (التكرار) ٢٤٣/٣١
- الأمر المعلق بشرط أو صفة لا يقتضي (التكرار) ٢٤٣/٣١
- الأمر المعلق بشرط أو صفة لا يقتضي (التكرار) لفظا ويقتضيه قياسا ٢٤٤/٣١
- الأمر المعلق بشرط أو صفة لا يقتضي (تكرار) الأمور به (بتكرر) الشرط والصفة ٢٤٣/٣١
- الأمر المعلق بشرط أو صفة هل يقتضي (تكرار) الأمور به (بتكررها) أم لا ٦٧٢/٢٧
- الأمر المعلق بشرط أو صفة يقتضي (التكرار) ٢٤٤/٣١
- الأمر المعلق بشرط لا (بتكرر) (بتكرر) الشرط ٢٥٦/٣١
- الأمر المعلق بشرط لا يقتضي (التكرار) دون المعلق بصفة ٢٤٤/٣١
- الأمر المقيد بالشرط لا يدل على (التكرار) ٢٥٤/٣١

- الأمر هل يقتضي (التكرار) ٣٠/٢٨
- الأمر هل يقتضي (التكرار) أم لا ٤٣٥/٢
- الأمر يقتضي (التكرار) ٦٧٨/٢٧
- (تكرر) الكفارة (بتكرر) أيمان القسامة ٥٤٣/٢٠
- (تكرار) الأمر بالشيء لا يحمل على تأكيد ولا (تكرار) إلا بدليل ٢٣٦، ٢٣٢/٣١
- (تكرار) الأمر بالشيء لا يقتضي (التكرار) ٢٣٥، ٢٣١/٣١
- (تكرار) الأمر بالشيء يقتضي (تكرار) المأمور به ١٩٣، ١٩٠/٣٢، ٢٤٤، [٢٣١]، ٢٠٨، ١٤٦/٣١، ٣٦٠-
- (تكرار) الجنابة يوجب التغليظ ٦٥/١٨
- (تكرر) الحكم (بتكرر) سببه ٦٧٧/٢٧
- الحكم (بتكرر) (بتكرر) سببه ٦٧٦، ٦٧٣، [٦٧١]، ٦٢٤، ٥٧٩/٢٧
- الحكم (بتكرر) (بتكرر) المعنى الموجب له ٦٧١/٢٧
- الحكم (بتكرر) (بتكرر) مقتضيه ٦٧١/٢٧
- حمل الكلام على زيادة فائدة أولى من حمله على (التكرار) لغير فائدة ٣٥٩/٢
- خاصية الواجب (المكرر) الالتزام والدوام عليه في أوقاته بحيث لا يتخلف عنه كما أن خاصية المندوب عدم الالتزام ٣٧٧/٢٧
- الزكاة إنما (تكرر) في الأموال النامية ٤٤/٢٠
- السنة (تكرر) (بتكرر) سببها ٦٧٢، ٦٧٢/٢٧
- الصحيح من مذهب علمائنا أن صيغة الأمر لا توجب (التكرار) ولا تحتمله ٤٢٢/٢
- الفعول لا تعارضان إلا أن يجب (التكرار) فالثاني ناسخ أو مخصص ٣٥٦/٣٣
- كان تأتي لمجرد الفعل من غير (تكرار) ٢٣٩/٣٢
- كان تفيد (التكرار) وتكثر وقوع الفعل ٢٣٩/٣٢
- كان لا تدل على (التكرار) لا لغة ولا عرفاً إلا بدليل ٢٣٩/٣٢
- كان لا تقتضي الدوام ولا (التكرار) ٢٣٩/٣٢
- كل زكاة (بتكرر) وجوبها في عين واحدة يجب أن يعتبر فيها النصاب ٩٤/٢٠
- كل ما أضيف إلى شرط (وتكرر) الشرط (تكرر) الوجوب ٦٩٧/٢٧
- كل ما (تكرر) من الحدود من جنس واحد فإنه يتداخل ٥٠٤، [٤٩٣]/٢٥ - ٧٦/١٨ - ٣١٠/٩
- كل ما قصد به حفظ الأصل ولا (يتكرر) كل سنة فعلى المالك في المساقاة ٢٠٧، [١٩٣]/٢٢
- كل ما (يكسر) على الأصل بالإبطال فهو باطل ٥٣٢/٥
- كل ما (يكسر) على الأصل بالبطلان فهو باطل [٤٣]/١٢
- كل مطلوب لا (تكرر) مصلحته فهو مطلوب على الكفاية وإلا فعلى الأعيان ٣٠٣/١

- كلما يقتضي (التكرار) ٣٢/٦١٩
- كلما (تكرر) السبب المسبب ٢٧/٦٧١
- كلما حرف يتعلق بالأفعال ويقتضي (التكرار) ٣٢/٦١٩
- كلما فيها معنى الشرط على وجه (التكرار) ٣٢/٦١٩
- كلما (للتكرار) ٣٢/٦١٩، ٦٣١، ٦٤٣، ٦٥٦، ٦٦٨
- كلما (للتكرار) تكون على التراخي ٣٢/٦١٩
- لا يتعدد ما يوجه الحث (بتكرر) موجه إلا بلفظ أو نية أو عرف ٢٠/٥٤٣
- لا (يتكرر) السجود (بتكرر) السهو ١٩/٤٢٣
- لا يجوز أن يستنبط من النص معنى (يكر) على أصله بالبطلان ٥/٥٣١
- لفظة كان لا يلزم منها الدوام ولا (التكرار) ٣٢/٢٣٩
- لو (تكررت) واقعة لمجتهد لم يذكر الدليل الأول وجب تجديد النظر ٣٣/١٤٠
- ليس فعل مثل الشيء باتفاق (تكرار) لفعله ١٠/٢٩، ٣١
- ما شرط فيه العدد إذا (تكرر) الواحد منه هل يقوم مقام اثنين في العدد ١٧/٥٠١
- ما شرط فيه العدد إذا (تكرر) الواحد منه هل يقوم مقام اثنين فيه ١٧/٥٠١
- المجتهد لا يحتاج إلى تجديد النظر إذا (تكررت) الواقعة ٣٣/١٤٠
- المجتهد يحتاج إلى تجديد النظر إذا (تكررت) الواقعة ٣٣/١٣٩
- مخالفة النهي (بتكرارها) التأثيم ٣١/٣٦٠
- المعنى المفهوم للأمر والنهي إن (كر) عليه بالإهمال فلا سبيل إليه ٥/٥٣١
- المفسدة (تتكرر) (بتكرر) المنهي عنه ٣١/٣٦٠
- من (كرر) محظورا من جنس ولم يكفر عن الأول فكفارة واحدة ١٨/٧٥
- النكرة إذا (كررت) كان الثاني غير الأول ٣٢/٢٧٤
- النهي لا يقتضي (التكرار) ٣١/٣٦٠
- النهي (للتكرار) ٣١/٣٥٢
- النهي المطلق لا يقتضي (التكرار) ٣١/٣٦٦
- النهي المطلق يقتضي (التكرار) ٣١/٣٦٦
- النهي المطلق يقتضي (التكرار) والتأيد ٣١/٣٥٩، ٣٧٥
- النهي المعلق على شرط يقتضي (التكرار) ٢٧/٦٧٢، ٦٧٥
- النهي يقتضي (التكرار) ٣١/٢٠٨، ٣٦٧
- النهي يقتضي الدوام (والتكرار) لترك المنهي عنه ٣١/٣٥٩
- الوجوب (يتكرر) (بتكرار) سببه ٢٧/١٧٢، ٦٧٨
- وجود السبب (متكررا) يقتضي وجود المسبب (متكررا) ٢٧/٦٧١

٦٧٨/٢٧..... العلة (تكرر) الحكم عند (يتكرر)
يلزم المفتي (تكرير) النظر عند (تكرار) الواقعة..... ١٣٩/٣٣

كرم

٢٤٨/١١..... (مكرم) بجميع أجزائه فلا يتنزل
الأغلب في النكاح (المكارمة) دون المكايسة..... ٢٣/(٢٩٧)، ٢٩٩
الأكثر على أنه لا يجوز نسخ القرآن (الكريم) بأخبار الأحاد لأن القرآن أقوى..... ٢٨/١٦٩
(تكريم) بني آدم مقصد شرعي أساس..... ٣/[١٥١]، ١٦٦
عقد النكاح مقصوده (المكارمة) والمواصلة..... ٢٣/(٢٩٧)
القرآن (الكريم) أصل الشريعة وأساس بنيانها..... ٢٨/١٦٦
القرآن (الكريم) هو الأصل..... ٢٨/١٦٢، ١٦٣
كل ما كان من باب (التكريم) يبدأ فيه باليمين وما كان بخلافه باليسار..... ١٨/[٣٥١]
ما كان من باب (التكريم) والتشريف يستحب فيه التيامن وما كان بضده يستحب فيه التياسر..... ١٨/(٣٥١)
مبنى النكاح على (المكارمة)..... ٢٣/٣٠٠
مبنى النكاح على (المكارمة) والمواصلة والمساهلة..... ٢٣/٣٠١
المحظور سبب للعقوبة لا (للكرامة) والنعمة..... ١٢/(٢٨٠)
مقاصد الآيات القرآنية تفهم في ضوء المقاصد العامة للقرآن (الكريم)..... ٥/[٣٠١]
النكاح طريقه (المكارمة)..... ٢٣/(٢٩٧)
النكاح مبني على (المكارمة)..... ٢٣/[٢٩٧]، ٣٠١، ٣٠٢
يستحب تقديم اليمين في كل ما هو من باب (التكريم) وتقديم اليسار في ضد ذلك..... ١/٤٧٤

كره

الإجارة (تكراه) على العمل (المكروه)..... ٢٢/٥٦
الأحكام التكليفية دائرة بين الإيجاب والندب والتحريم (والكراهة) والإباحة..... ٢٨/١٠٥
أداء الصلاة مع (الكراهة) أولى من القضاء..... ١٩/[٥٥١]
أدنى درجات النهي هو (الكراهة)..... ٢٧/٥٢٧
أدنى مراتب طلب الكف (الكراهة)..... ٢٧/(٥٢٣)
إذا تزامن (مكروهان) من (المكروهات) فإنه يقدم أخفهما..... ١٧/(٣١٥)
إذا تعارض (المكروه) والمحرّم قدم المحرّم والتزم دفعه..... ١١/١٧١، ١٧٢
إذا تعارض (المكروه) والمحرّم قدم المحرّم والتزم دفعه وحسم مادته..... ١١/[١٦٧]، ١٧١ -

- إذا ضمن (المكره) رجوع بما غرم على من (أكرهه) ٥٧٩/١٤
- إذا ظهر من (المكره) قرينة اختيار فإن تصرفه يصح ٥٦٩/١٢
- إذا كان ترك (المكروه) يؤدي إلى ما هو أشد (كراهة) منه غلب الجانب الأخف ١٦٨/١١ - ٣١٥/١٧
- إذا كان الفعل (مكروها) بالجزء كان ممنوعا بالكل ٥٢٩/٢٧
- إذا كان (المكره) عليه قولاً غير قابل للفسخ ولا يتوقف على الرضا فإن حكمه لم يطل ٥٤٢/١٢
- (بالإكراه) ٢٨٥/١٢
- إذا (كره) شيء (كره) أخذ الأجرة عليه ١٦٧/١١
- ارتكاب (المكروهات) أولى بل أوجب من ارتكاب المحذورات ٢٩٤/٢٤
- الإرث لا يرد (لكراهة) الورثة ٥٧٧/١٢
- الأصل أن كل عقد يؤثر فيه الهزل يؤثر فيه (الإكراه) وما لا فلا ٥٥١/١٢
- الأصل الطوع دون (الإكراه) ٥٣١/٧ - ٥٥١/١٢
- أعظم (المكروهين) أولاهما بالترك ٣٥٣/٢ - ٥١٠ - ٣١٥/١٧
- الإقرار يسقط (بالإكراه) ٥٢٧/١٢
- أقل أحوال النهي أن يكون (مكروها) ٥٢٧/٢٧
- أقل أحوال النهي أن يكون المنهي عنه (مكروها) ٥٢٨/٢٧
- أقل أحوال النهي الصريح أن يكون (مكروها) ٥٢٣/٢٧
- أقل أحوال النهي (الكراهة) ١٩٣/٣١ - ٥٢٨ ، ٥٢٧ ، ٥٢٦ ، ٥٢٥ ، [٥٢٣] / ٢٧
- أقل درجات النهي (الكراهة) ٥٢٣/٢٧
- أقوال (المكره) بغير حق لغو ٥٥٨/١٢
- (الإكراه) إنما يكون فيما يتوجه إلى الإنسان في خاصة نفسه لا في غيره ٥٦٣/١٢
- (الإكراه) بالقتل لا يبيح الزنا واللواط ١٥١/٢٦
- (الإكراه) بحق إنما يكون من الحاكم ٥٥٨/١٢
- (الإكراه) بحق بمنزلة الاختيار ٥٥٧/١٢
- (الإكراه) بحق صحيح ٥٥٧/١٢
- (الإكراه) بحق كالطوع ٥٣٢/٧ - ١٤٣/٩ - ٥٢٦/١٢ ، [٥٥٧] - ٥٥٢/١٣ ، ٥٥٥ - ٢٠٠/١٨
- (الإكراه) بحق كلا (إكراه) ٥٥٧/١٢
- (الإكراه) بحق لا أثر له في عدم النفوذ ٥٥٧/١٢
- (الإكراه) بحق لا يعدم الاختيار شرعا ٣٩/٢١
- (الإكراه) بحق لا يمنع صحة التصرف ٥٥٨/١٢
- (الإكراه) بحق يمنع الحث ٥٥٨/١٢

- (الإكراه) بسبب الولد (كالإكراه) بالنفس ٥٦٦ ، ٥٦٤/١٢
- (الإكراه) خلاف الأصل ٥٥١/١٢
- (الإكراه) ضرورة ٥٨٢/١٤
- (الإكراه) على قول إنشائي من التصرفات التي تصح مع الهزل ولا تقبل الفسخ يجعل التصرف صحيحا يترتب عليه أثره ٥٨٠/١٢
- (الإكراه) لا يبطل العقد ١٠٢/٢
- (الإكراه) لا يبطل ما لا يحتمل النقص ٥٤١/١٢
- (الإكراه) لا يبيح القتل ويبيح الإتلاف ١٥١/٢٦
- (الإكراه) لا يتسلط إلا على الظاهر لا على الباطن ٥٧٣ ، ٥٧٢ ، ٥٦٩/١٢
- (الإكراه) لا يعدم القصد ٤٨٨/١
- (الإكراه) متى أباح الإقدام أعدم أصل الفعل من (المكروه) في الأحكام ٥٢٥/١٢
- (الإكراه) مسقط لاعتبار الأسباب ٥٢٥/١٢
- (الإكراه) الملجئ يمنع التكليف ٥٧٩/١٢
- (الإكراه) يبطل العقد ٣٦٢/١
- (الإكراه) يخرج (المكروه) من أن يكون مؤاخذا بحكم الفعل ٥٢٥/١٢
- (الإكراه) يسقط أثر التصرف ٥١٧/٢٠ - ٤٦٢/١
- (الإكراه) يسقط أثر التصرف فعلا كان أم قولا ٥٧٧ ، ٥٤٦ ، ٥٤٢ ، [٥٢٥]/١٢ - ٢٦ ، ٢٢/٦
- ٥٧٩ - ٥٧٩/١٤
- (الإكراه) يسقط أثر التصرف فعلا كان أو قولا ١٤٧/٩
- (الإكراه) يسقط أثر التصرفات ٢٩٠/٢
- (الإكراه) يسقط اعتبار (المكروه) عليه ٥٢٥/١٢
- (الإكراه) يسقط الحد ٥٢٧/١٢
- (الإكراه) يصير الفعل كلا فعل ٥٢٥/١٢
- (الإكراه) يفسد القصد والاختيار ٥٧١ ، ٥٦٩ ، ٥٥٨ ، ٥٢٦ ، ٥٠٨/١٢ - ١٤٣/٩
- الأمر بالشيء لا يتناول (المكروه) ٤١٣/٢
- الأمر المطلق لا يتناول (المكروه) ٥٢٥ ، ٥٢٤/٢٧
- الإيثار بالقرب (مكروه) أو خلاف الأولى ١٤٤/١٧ - ٥٣٧ ، ٥٣٦/١
- الإيثار بالقرب (مكروه) بخلافه في حظوظ النفس فإنه مطلوب ١٤٤/١٧ - ٥٣٧ ، ٥٣٦/١
- الإيثار بالقرب (مكروه) وفي غيرها محبوب ٦٢/٢
- الإيثار في القرب (مكروه) ١٤٣/١٧ - ٥٣٧ ، ٥٣٦/١
- الإيثار في القرب (مكروه) وفي غيرها محبوب ١٤٥ ، (١٤٣)/١٧ - ٥٣٦/١

- بيع (المكره) وشراؤه باطلان ٣٥/٢١
- البينة تطلب من مدعي (الإكراه) ٥٥٣/١٢
- التخويف بقتل أجنبي لا يعد (إكراهًا) شرعا ٥٦٣/١٢
- الترك مع الحرص على إحراز فضيلة النفل دليل (الكراهة) ٥٣٦/٢٨
- ترك (المكره) أولى من إدراك الفضيلة بتصرف ٢٧١/١٧
- ترك (المكره) أولى من فعل المندوب ٢٦٧/٩ ، ٢٧٠ - ٢٧١/١٧ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ - ٢٧٥/٢٧ ، ٥١٨ ، ٥١٥
- ترك (المكره) الذي هو الوقوف وحده أولى من إدراك الفضيلة ٢٧٣/١٧
- ترك (المكره) مقدم على فعل السنة ٢٧١/١٧
- تستحب مراعاة الخلاف إذا لم يرتكب (مكره) مذهبه ٢٥٨ ، ٢٥٤/٩ ، ٢٦٧/٩ ، ٢٧٦
- التشبه بالبهائم (مكره) شرعا ٣٤٦/١٨
- التصرفات التي لا تحتل الفسخ لا يؤثر فيها (الإكراه) ٥٤١/١٢
- تصرفات (المكره) كلها باطلة إلا أن يكون (إكراهًا) بحق ٥٢٥/١٢
- تعارض المحرم مع (المكره) يقتضي تقديم درء المحرم ولو بارتكاب (المكره) ١٦٨ ، ١٦٧/١١
- (تكراه) النية إذا كانت لو أظهرت كانت تفسد العقد ٢٦٠/١٥
- الحاصل (بالمكره) (مكره) ٢٤٦/١٢
- الرخصة في الإقدام على ما لا يحل بسبب (الإكراه) لا تكون إلا عند تحقق خوف الهلاك ٣٤٧/٧ ، ٣٤٨ ، ٣٥٤/١٢ - ٣٥٥
- الرخصة لا تكون مع الحرمة (والكراهة) ٧٠/٢٨
- شرط كون (الإكراه) مرفوع الحكم أن يكون مرتبا على فعل المكلف ١٤٥/٩
- الشرط (المكره) في الوقف باطل ٤٧١/٢٢
- الصلاة التي لها سبب لا (تكراه) في وقت النهي وإنما (تكراه) ما لا سبب لها ٥٩٣/١٩
- العبادات التي فعلها النبي ﷺ على أنواع يشترع فعلها على جميع تلك الأنواع لا (يكراه) منها شيء ١٠١/١٧
- العبادات الواردة على وجوه متعددة يجوز فعلها على جميع تلك الوجوه من غير (كراهة) ٤٣٦/١
- العبادات الواردة على وجوه متعددة يجوز فعلها على جميع تلك الوجوه الواردة فيها من غير (كراهة) لبعضها وإن كان بعضها أفضل من بعض ١٠١/١٧
- عرق كل شيء معتبر بسؤره طهارة ونجاسة (وكراهة) ١٧٥/١٩
- عند الحاجة تزول (الكراهة) ٣٣٧/٧
- الفعل مع (الإكراه) بحق كالاختيار ٥٥٧/١٢
- فعل (المكره) يدخل تحت التكليف بخلاف فعل المجنون ٤٢٤/٢

- فعل (المكروه) أو الحرام مفوت لفضيلة الجماعة ١٩/ (٤٩٣)
- القتل والزنا لا يباحان (بالإكراه) وفي (الإكراه) الملجئ يسقط الحد ١٥١/٢٦
- قصد الشارع من المكلف مخالفة هواه حتى يكون عبدا لله طوعا كما هو عبد لله (كرها) ٥٥٩/٢
- (الكراهة) أدنى مرتبتي صيغة لا تفعل ٢٧/ (٥٢٣)
- (الكراهة) إذا كانت من حيث الجماعة تفوت فضيلة الجماعة ١٩/ (٤٩٣)
- (الكراهة) أقل أحوال النهي ٥٢٥/٢٧
- (الكراهة) ترجع على الندب ١٧/ (٢٧١)
- (الكراهة) ترفعها الحاجة ٧/ (٣٣٧)
- (الكراهة) تزول بالحاجة ١٥٧/٧ ، [٣٣٧]
- (الكراهة) تشتد بكثرة الحرام وتخف بكثرة الحلال ٤٩٢/٢
- كل تصرف يبطل بالهزل لا يجوز (بالإكراه) ٥٧٨ ، ٥٤٢/١٢
- كل تصرف يحتمل النقص (للمكروه) نقضه ٥٤٢/١٢
- كل تصرف يصح مع الهزل يصح مع (الإكراه) ١٢/ (٥٧٧)
- كل حيلة يحتال بها الرجل لإبطال حق الغير أو لإدخال شبهة فيه أو لتمويه باطل فهي (مكروهة) ١٣/ (٣٦١)
- كل حيلة يحتال بها الرجل لإبطال حق الغير أو لإدخال شبهة فيه فهي (مكروهة) ١٣/ (٣٦١)
- كل شرط أفسد التصريح به العقد إذا نواه (كره) ١٥/ (٢٥٩) ، ٢٦٥
- كل شرط لو نطق به في العقد أفسده (فمكروه) إضماره وإن لم يفسده ١٥/ (٢٥٩)
- كل شيء (كره) أكله والانتفاع به على وجه من الوجوه فشاؤه وبيعه (مكروه) وكل شيء لا بأس بالانتفاع به فلا بأس ببيعه ٢/ ٣٢٠
- كل صلاة أدت مع (كراهة) التحريم تجب إعادتها ومع (كراهة) التنزيه تستحب الإعادة ١٩/ ٥٥١ ، ٥٥٢
- كل صلاة أدت مع (الكراهة) فإن كانت تلك (الكراهة) تحريم تجب الإعادة ١٩/ ٥٧١
- كل عقد يؤثر فيه الهزل يؤثر فيه (الإكراه) وما لا يؤثر فيه الهزل لا يؤثر فيه (الإكراه) ١٢/ (٥٧٧)
- كل فعل حال قضاء الحاجة ليس مما يحتاج إليه فإنه (مكروه) ٧/ ٣٣٨
- كل قرينة إذا ادعاه المختار يدين بها في الباطن إذا ادعاه (المكروه) تقبل منه ظاهرا ١٢/ [٥٦٩]
- كل لهو (يكروه) إلا ملاعبة الرجل زوجته ومشيه بين الهدفين وتعليم فرسه ٢٦/ ٤٧٤
- كل ما جاءت به السنة فلا (كراهة) لشيء منه ١٧/ (١٠١)
- كل ما لا يجوز التصريح بشرطه في العقد (يكروه) قصده ١٠/ ٤٧٠ - ١٥/ [٢٥٩] ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٤٠٤
- كل ما لا يحتمل الفسخ لا يؤثر فيه (الإكراه) ١٢/ ٥٢٦ ، [٥٤١] ، ٥٧٨
- كل ما لا يقبل الفسخ لا يؤثر فيه (الإكراه) ١٢/ (٥٤١)
- كل ما لو شرطاه في العقد أبطل فإذا نواه في حال العقد كان (مكروها) ١٥/ (٢٥٩)
- كل ما لو صرح به أبطل فإذا أضمره (كره) ١٥/ (٢٥٩)

- كل ما لو صرح به أبطل يكون إضماره (مكروها)..... ٢٦٥/١٥
- كل ما لو صرح به العاقد أبطل فإذا أضمره هل (يكره) أو يبطل العقد ٥٤٨/٤
- كل ما لو ظهر في عقد أبطله (يكره) قصده عند ذلك العقد ٢٥٩/١٥
- كل ما يصح مع الهزل يصح مع (الإكراه) ٥٤٢/١٢ ، ٥٦٩ ، ٥٧٢ ، [٥٧٧] ، ٥٨٥
- كل مباح يؤدي إلى اعتقاد العامي وجوبه فهو (مكروه) ٢٤٩/١٧
- كل مباح يؤدي إلى التلبس على العوام فهو (مكروه) ٢٥٠ ، [٢٤٩]/١٧
- كل مباح يؤدي إلى زعم الجهال سنية أمر أو وجوبه فهو (مكروه) ٢٤٦/١٢ - ٢٤٩/١٧
- كل (مكروه) فهو إلى الحرام أقرب ٢٤٧/١٢
- كل (مكروه) في الجماعة يسقط فضيلتها [٤٩٣]/١٩
- كل (مكروه) في الصلاة يسقط فضيلتها ١٩٧/٢
- كل (مكروه) مفوت لفضيلة الجماعة [٤٩٣]/١٩
- كل (مكروه) من حيث الجماعة يكون مبطلاً لفضيلتها [٤٩٣]/١٩
- كل (مكروه) من حيث الجماعة يمنع فضلها [٤٩٣]/١٩
- كل من (أكره) على قول ولم ينوه مختاراً له فإنه لا يلزمه ٥٧٠ ، ٥٤٢ ، ٥٢٦/١٢
- كل من جاز له الفطر لعذر غير (إكراه) مع العلم برمضان لا يجب عليه الإمساك بعد زوال عذره ولا يستحب ٣٩٢/٧
- كل يمين بغير الله فهي (مكروهة) منهي عنها ٥٥١/٢٠
- كلام (المكروه) كله لغو لا عبرة به ٤٥٥/٢٣
- كما يتضاد الحرام والواجب يتضاد (المكروه) والمندوب ٤٢٤/٢
- لا إقرار مع (الإكراه) [٢٤٣]/٢٥
- لا (إكراه) على المتبرع [١٦]/١٠
- لا (إكراه) في القتل [١٥١]/٢٦
- لا تفعل الواردة ابتداء أدنى مراتبها (الكراهة) ٥٢٤/٢٧
- لا تنعقد يمين (مكروه) [٥١٧]/٢٠
- لا مهرب من (الكراهة) إلى الحرام ٥٦٠/١٩
- لا يترتب الحكم على شيء من تصرفات (المكروه) [٥٢٥]/١٢
- لا يرتكب (المكروه) لأجل المندوب [٢٧١]/١٧
- لا يسوغ الانتقال من ترك (الكراهة) إلى ارتكاب الحرام ٥٥٤/١٩
- لا يصح بيع (مكروه) [٣٥]/٢١
- لا يصح البيع من (مكروه) بلا حق [٣٥]/٢١
- لا يصح الوقف على (مكروه) أو معصية ٢٣٠/١٢

- لا يصدق مدعي (الإكراه) بلا قرينة ٥٥٣/١٢
- لا يعتد (بالإكراه) لإباحة قتل نفس بغير حق ١٥١/٢٦
- لا يمين على (مكروه) ٥٢١/٢٠
- (للمكروه) أن يرجع على المجبر ببدل (المكروه) عليه ٥٧٩/١٤
- ما أباحه الاضطرار أباحه (الإكراه) ٥٢٧/١٢
- ما احتيج إليه فلا زجر فيه ولا (كراهة) ٣٣٧/٧
- ما أدى إلى (مكروه) (فمكروه) ٢٤٥/١٢
- ما شغل فكر القاضي (يكروه) له ٤٨/٢٥
- ما في تركه ثواب وليس في فعله عقاب (فمكروه) ٥١٥/٢٧
- ما (كروه) فعله (كروه) طلبه ٣٤٧، ٣٤٦/١٢
- ما لا يبطل حق الغير لا (يكروه) فيه استعمال الحيلة ٣٧٧/١٣
- ما لا يحتمل الفسخ لا يتأتى فيه أثر (الإكراه) ٥٤١/١٢
- ما لا يحتمل الفسخ لا يعمل فيه (الإكراه) ٥٤١/١٢
- ما لا يحتمل النقص ينفذ من (المكروه) إذا باشره على وجه لا يرد ٥٤١/١٢
- ما لا يسقط بالتوبة لا يسقط حكمه (بالإكراه) ١٤٨، ١٤٧/٩
- ما يثاب على تركه ولا يعاقب على فعله (فمكروه) ٥٣٠/٢٧
- ما يثاب على تركه ولا يعاقب على فعله فهو (مكروه) ٥١٥/٢٧
- ما يحرم بوصفه لا يحل إلا لضرورة أو (إكراه) وما حل بصفته لا يحرم إلا بفساد سببه ٥٢١/٩
- ما يسقط بالتوبة يسقط حكمه (بالإكراه) ١٤٨، ١٤٧/٩
- ما يسقط بالتوبة يسقط حكمه (بالإكراه) وما لا فلا ١٤٣/٩
- ما يعاف في العادات (يكروه) في العبادات ٤٧٤/١ - ٢٠٧/٣، ٢١٥ - ١١٦/٨ - ٥٨٣/٩، ٥٩٢، ٥٩٦ - ٢٧٧/١٧
- ما يفضي إلى (المكروه) (مكروه) ٢٤٥/١٢ - ٤٤٤/١
- ما يلزم حال الطوعية يصح مع (الإكراه) عليه ٥٥٧/١٢
- ما يمدح تاركه ولا يذم فاعله (مكروه) ٥١٥/٢٧
- المباح المفضي إلى (المكروه) (مكروه) ٢٤٥/١٢
- محل مراعاة الخلاف إذا لم يوقع في حرام أو (مكروه) ٢٧٠، (٢٦٧)/٩
- المدار في تحقق (الإكراه) على حدوث الخوف في نفس (المكروه) ٥٦٣/١٢
- المدائمة على (المكروه) يفسق فاعلها ٥٣٠/٢٧
- مراعاة الخلاف إنما تستحب إذا لم يلزم ارتكاب (مكروه) ٢٦٧/٩
- مراعاة الخلاف مستحبة ما لم تؤد إلى (مكروه) في المذهب ٢٦٧/٩

- مطلق الجواز لا ينافي (الكراهة)..... ٥٢٤/٢٧
- مفاسد التحريم أزدل من مفاسد (الكراهة)..... ١٥٣/٤
- (المكروه) إذا ادعى التورية صدق ظاهراً في كل ما يدين فيه عند الطوعية..... ٥٧٠/١٢
- (المكروه) على إتلاف مال الغير هل يطالب..... ٥٨٣/١٤
- (المكروه) على الفعل لا يضاف الفعل إليه..... ٥٦٨/١٤
- (المكروه) لا تصح يمينه..... (٥١٧)/٢٠
- (المكروه) لا يلزمه ما (أكره) على فعله..... ٤٥٥/٢٣
- (المكروه) يرجع على (مكروه) بالضمان..... ٥٦٨/١٤ ، [٥٧٩]
- (المكروه) بالجزء محرم بالكل..... ٣٧٥/٣١ - [٥٢٩] ، ٥١٨ ، ٥١٥ ، ٥٠٠ ، ٤٧١ ، ٣٥١/٢٧
- (المكروه) بالجزء يكون حراماً بالكل..... ٥٣٧/٢٧
- (المكروه) تبيحه الحاجة..... (٣٣٧)/٧
- (المكروه) في أصله بالجزء هنا صار حراماً بالكل..... ٥٣٧/٢٧
- (المكروه) مقدمة للحرام..... ٥٣٠/٢٧
- (المكروه) يترك إذا أدى إلى الوقوع في الحرام..... ٢٤٦/١٢
- (المكروه) يزول وصف (الكراهة) فيه بالحاجة..... ٣٤٠/٧
- (مكروهات) الإحرام عند الحاجة تصير غير (مكروهة)..... ٣٣٨/٧
- من استكثر من (المكروه) تطرق إلى الحرام..... ٢٤٧/١٢
- من حلف على ترك مندوب أو فعل (مكروه) سن حثه وعليه كفارة..... (٥٦٧)/٢٠
- من شرط على نفسه طائعا غير (مكروه) فهو عليه..... ٤٣٠/١ - ١٦٣/٢ - ٣١٤ - ٣٥٨/١٤ - ٣٥٨/١٥ (٢٤٨)
- من (يكره) على البيع بحق فبيعه صحيح نافذ..... ٤٣/٢١
- المنهي عنه أقل مراتبه أن يكون (مكروها)..... (٥٢٣)/٢٧
- النبي ﷺ لا يفعل (المكروه)..... ٥٢٠/٢٨
- النهى بعد الوجوب (للكراهة)..... ٥٢٤/٢٧
- النية تصير (الإكراه) كعدمه..... ٥٧٠/١٢
- هل (الإكراه) يبطل العقد..... ١٠٢ ، ١٠١/٢
- هل (يكره) الإيثار بالقرب..... ٦٢/٢ - ٥٤٣/١
- الوسيلة إلى (المكروه) (مكروهة)..... (٢٤٥)/١٢ - ٤٦٤/١
- الوسيلة للوقوع في (المكروه) (مكروهة)..... (٢٤٥)/١٢ - ٣٠٥/٤
- يجوز (الإكراه) على البيع بحق..... ٥٥٧/١٦
- يجوز فعل (المكروه) لمصلحة راجحة..... (٣٣٧)/٧
- (يكره) التشبه بأهل البدع..... (٣٤٤)/١٨

- (بكره) فتح الذريعة إلى (المكروه) ١٢/٢٤٥
 اليمين لا تنعقد من (المكره) ٢٠/٥٢٢
 يمين (المكره) بغير حق لا تنعقد ٢٠/٥١٧
 يمين (المكره) بغير حق لا تنعقد سواء أكانت بالله أم بالنذر أم بالطلاق أم بالعناق ٢٠/٥٥١

كري

- (الأكرياء) والأجراء فيما أسلم إليهم كالأمناء ٢٢/١٣٤
 قبض أوائل (الكراء) قبض لجميع (الكراء) ١٦/٤٣٠
 (الكراء) بيع من البيوع ٢٢/١٧
 لا تجوز الإجارة ولا (الكراء) بالمجهول الذي يقل مرة ويكثر أخرى ٢٢/٧٣

كسب

- الأجر والثواب منوطان (بكسب) المكلف وسعيه ١٢/٦٥٩
 أحكام الأصل تسري إلى ما تولد منه ولا تؤثر في (كسبه) ١٢/١٠٢
 إن القاعدة الشرعية أن التكليف إنما يقع بمقدور (ومكتسب) ٤/٨٨
 (التكسب) يصح من الصبي ١٢/٣٦٤
 التكليف إنما يقع بالمقدور (والمكتسب) من الأعمال ٤/٨٨
 الربح الحاصل (بكسب) خيبت سبيله التصديق به ١٤/٢٠٦
 سبيل (الكسب) الخيبت التصديق إذا تعذر الرد على صاحبه ٩/٥٦٩ - ١٤/٢٠٥ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦
 سبيل (الكسب) الخيبت التصديق به إذا تعذر الرد على صاحبه ١١/٦٨
 الصبي في (الاكتساب) كالبالغ ١٢/٣٥٩ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٦٤ ، ٣٩٦ ، ٣٩٩
 الظلم لا يكون سببا (لاكتساب) حق ٨/٤٤
 العدوان لا (يكسب) المعتدي حقا ٨/٩٣ - ١٣/١٤٣ ، ١٤٥
 القدرة (بالكسب) كالقدرة بالمال ١١/٩ ، ١٩
 القدرة على (اكتساب) المال بالصناعات غنى بالنسبة إلى نفقة النفس ومن تلزم نفقته وهل هو غنى
 فاضل عن ذلك على روايتين ١١/١٩
 القدرة (المكتسبة) كالقدرة بالمال ١١/٢٠
 (الكسب) الحرام كالعدم ١٤/٢٠٦
 (الكسب) يتبع الأصل ١١/٤٣٤ - ١٤/٢٠٦
 (الكسوب) غني باعتبار (الكسب) ١١/١٩

- كل امرئ بما (كسب) رهين ٣/ (٢٤١)
- كل فعل (كسبي) أحبه الشارع أو أحب فاعله فهو مأمور به ٢٧/ ٤٤٤ - ٣١/ [٣١٥]
- كل فعل (كسبي) مقتته الشارع أو مقت فاعله لأجله فهو منهى عنه ٣١/ ٣١٥
- كل ما (اكتسب) للفقية لا للتجارة لا زكاة فيه ٢٠/ ٤٣ ، ٤٥
- لا أجر ولا جزاء إلا على عمل (مكتسب) في نفسه أو (مكتسب) السبب ١٢/ (٦٥٩)
- لا يتعلق التكليف وخطابه إلا (بمكتسب) ٤/ ٨٥
- لا يثاب الإنسان ولا يعاقب إلا على (كسبه) ٤/ ٨٥
- ليس كل شيء يصح أن (يكتسب) يجوز (اكتساب) كل مكلف له ٢/ ٤٢٢
- ما ليس (مكتسباً) لا يتعلق به تكليف ٤/ ٨٥
- مبنى صرف أموال بيت المال إلى ما فيه مصلحة عامة أو عاجز عن (كسب) ٢٦/ (٣٨٦)
- متى ورد التكليف بشيء غير (مكتسب) تعين صرفه لسيبه أو لثمرته ٤/ (٨٥)
- المواعيد (باكتساب) التعليقات تصير لازمة ١٠/ (٣٩٦)
- نماء الشيء (وكسبه) تابع له ١١/ ٤٤١
- النماء المتولد من العين حكمه حكم الجزء والمتولد من (الكسب) بخلافه على الصحيح ١٢/ ١٠٢
- هل ينزل (الاكتساب) منزلة المال الحاضر ٨/ ٤٣٨ - ١١/ ٧ ، ٨ ، ١٠ ، [١٩] ، ٢٢ ، ٢٦
- يثاب الإنسان على (كسبه) (واكتسابه) ١٢/ (٦٥٩)

كسو

- قضايا الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال (كساها) ثوب الإجمال وسقط بها الاستدلال ٣٢/ (٤٦١)
- المواعيد (باكتساء) صور التعليق تكون لازمة ١/ ٤٨٨ - ١٠/ (٣٩٦)
- وقائع الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال (كساها) ثوب الإجمال وسقط بها الاستدلال ٣٢/ ٤٧١ ، ٤٧٢

كشف

- الحكم هل يقدر أنه موجود من حين وجوده أو من حين (انكشافه) ٧/ ٧٩ - ١٠/ [٥٣٧] ، ٥٤٨ ، ٥٥٠ - ١٦/ ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢٤
- العلل الشرعية (كاشفة) لا موجبة ٢٩/ ١٤٠
- الفعل (أكشف) من القول في البيان ٢٨/ ٤٣٣
- كل ما يعرف عن ماهية شيء (ويكشف) عن حقيقته كان اسماً له ٢٧/ ٢٩
- مبنى حال الرجل على (الانكشاف) والظهور ١٨/ ٢٩٢
- معرفة أسباب النزول (تكشف) عن الحكمة الباعثة على تشريع الحكم ٥/ (١٣١)
- معرفة أسباب النزول والورود (تكشف) عن مقصود الشارع ٥/ [١٣١]

كعب

الإجماع على جواز الاستقبال إلى هواء (الكعبة) من الخارج ٥٩٣/١١

كفاً

- الاعتبار في (التكافؤ) بحال الوجوب ٢٦/٢٦
- إن (تكافؤات) الشهادتان سقطتا (٢٠١)/٢٥
- (التكافؤ) مشترط حال وجود الجنابة (٢٣)/٢٦
- (التكافؤ) معتبر حال وجود الجنابة [٢٣] ، ١٦/٢٦
- (الكفاءة) تراعى حال الجنابة (٢٣)/٢٦
- (الكفاءة) شرط لابتداء النكاح لا في البقاء ٣٥٥/٢٣
- (الكفاءة) معتبرة في باب النكاح [٣٥٥]/٢٣
- (الكفاءة) معتبرة في النكاح ٣٦١/٢٣
- لا (مكافأة) بين النص والظاهر ٥٨٢/٣٣
- المرجع في (الكفاءة) إلى العادة ٣٦١/٢٣
- المسلمون (تتكافأ) دماؤهم (١٥)/٢٦
- المؤمنون (تتكافأ) دماؤهم ٢٤/٢٦
- هل الاعتبار (بالتكافؤ) في القصاص بحالة الجرح أو بحالة الزهوق ٤٤٥/٨

كفر

- إذا جاء العذر ممن له الحق سقطت به (الكفارة) ٢٢٥/١٣
- ارتكاب معصية لا حد فيها ولا (كفارة) يوجب التعزير (٥٦٨)/٢٥
- الأصح أن العبرة في (الكفارات) بوقت الأداء دون الوجوب (٩٣)/١٨
- الأصل في أنكحة (الكفار) الصحة كأنكحتنا (٤٣٥)/٢٣
- الاعتبار في تصرفات (الكفار) باعتقادنا لا باعتقادهم ١٩٦/٢
- الاعتبار في (الكفارات) بأغلظ الحاليين ٩٤/١٨
- الاعتبار في (الكفارات) بحالة الوجوب ٩٤/١٨
- الاعتبار في (الكفارة) بحال الأداء (٩٣)/١٨
- الاعتبار في (الكفارة) بحال الأداء لا بحال الوجوب ٩٩/١٨
- الاعتبار في (الكفارة) بوقت الأداء لا الوجوب (٩٣)/١٨ - ٥٧٣/١٣
- أنكحة (الكفار) تتعلق بها أحكام النكاح الصحيح (٤٣٥)/٢٣

- أنكحة (الكفار) صحيحة..... ٢٣/٤٣٥)
- أنكحة (الكفار) لها حكم الصحة..... ٢٣/٤٣٥)
- أنكحة (الكفار) محكوم بصحتها قبل الإسلام..... ٣/٤٤١ - ٢٣/٤٣٥] ، ٤٤٢ ، ٤٤٣
- الإيمان يلغي أوزار (الكفر)..... ٩/١٢٥)
- التبعض في (الكفارة) ممتنع..... ١٠/٥٨٩
- تبعض (الكفارة) لا يجوز..... ١٠/١٨٦
- تكرر (الكفارة) بتكرر أيمان القسامة..... ٢٠/٥٤٣
- التشبه (بالكفار) منهي عنه..... ١٨/٣٢٧ ، ٣٢٧ ، [٣٣٦]
- تصح العقود والقبوض التي وقعت في حال (الكفر) إذا لم يكن فيها بعد الإسلام شيء محرم..... ١٦/١٧٩)
- التعدي شرط في وجوب (كفارة) القتل..... ٢٦/١٥٨
- التعزير مشروع في كل معصية لا حد فيها ولا (كفارة)..... ٢٥/٥٦٧) ، ٥٧٧
- التعزير واجب في كل معصية لا حد فيها ولا (كفارة)..... ٢٥/٥٦٧)
- التعزير يجري في كل معصية لا حد فيها ولا (كفارة)..... ٢٥/٥٦٧] ، ٥٧٧
- تمتنع التسوية بين المسلم (والكافر)..... ٣/٢٥٦
- التي عقدها (الكفار) يحكم بصحتها بعد الإسلام إذا لم تكن محرمة على المسلمين..... ١٦/١٨٦
- الحلال في دار الإسلام حلال في بلاد (الكفر) والحرام في دار الإسلام حرام في بلاد (الكفر)..... ٩/١١٤
- الحلف الواحد على المتعدد يوجب تعلق الحنث بأي واحد وقع ولا تتعدد (الكفارة)..... ٢٠/٥٤٣
- خبر الواحد يقبل في حق جميع الأحكام العقوبات (والكفارات) وغيرها..... ٢٨/٣١٤
- الخيث لا (يكفر) الخيث..... ٩/٥٧٠
- سائر العقود (للكافر) ما سلف منها ويجب عليه ترك ما يحرمه الإسلام..... ١٦/١٧٩)
- الشفاعة في المعاصي التي لا حد فيها ولا (كفارة) مستحبة..... ٢٥/٥٩٩
- العبادات والقربات إنما تجب لحق العبودية أو لحق شكر النعمة أو (لتكفير) الخطايا..... ٥/٤٩٣)
- العقد يرفع مع (الكافر) كما يرفع مع المسلم..... ٢/٣٤٧
- عقوبات (الكفر) تسقط بالإسلام..... ١٣/٣٨٨ - ١٨/٣٩
- العقود التي عقدها (الكفار) يحكم بصحتها بعد الإسلام إذا لم تكن محرمة على المسلمين..... ١١/٤٧١ -
- ١٨٨ ، [١٧٩]/١٦ - ٣٨٨/١٣
- العقود التي وقعت في حال (الكفر) تصح إذا لم يكن فيها بعد الإسلام شيء محرم..... ١٦/١٨٥
- عقود (الكفار) التي وقعت في حال (الكفر) تصح إذا لم يكن فيها بعد الإسلام شيء محرم..... ١٦/١٨٥
- الفدية شبيهة (بالكفارة)..... ٢٠/٤٥٠
- قد ينتفي التعزير مع انتفاء الحد (والكفارة)..... ٢٥/٥٦٨
- القياس يجري في (الكفارات) خلافا لأبي حنيفة..... ٢/٤٢٨

- (الكافر) لا يد له على مسلم ٥٩٥/٨
- (الكافر) مكلف بالفروع [١٤٣]/٢٨
- (الكافر) ممنوع من استدلال المسلم ٢٥٧، ٢٥٦/١٨
- (الكفار) غير مخاطبين بالفروع ١٤٤/٢٨
- (الكفار) غير مكلفين بفروع الشريعة ٣٣١/١
- (الكفار) مأمورون بالتزام الشرع جملة والقيام بمعالمة تفصيلا (١٤٣)/٢٨
- (الكفار) مخاطبون بالإيمان إجماعا وبفروع الإسلام في الصحيح عنه ٤٠٩/٢
- (الكفار) مخاطبون بالنواهي دون الأوامر ١٤٤/٢٨
- (الكفار) مخاطبون بما سوى الجهاد ١٤٤/٢٨
- (الكفار) هل هم مخاطبون بفروع الشريعة ١٠٩/١٠
- (الكفار) هل هم مخاطبون بفروع الشريعة أم لا ٤٣٥/٢
- (الكفار) يخاطبون بالشرائع (١٤٣)/٢٨
- (الكفارات) إذا اجتمعت تداخلت [٧٥]/١٨
- (الكفارات) تتداخل (٧٥)/١٨
- (الكفارات) تتداخل إذا كانت من جنس واحد ٤٩٥/٢٥ - ٣١٤، ٣١٠/٩
- (الكفارات) تثبت مع الشبهة إلا (كفارة) الفطر في رمضان (٨٥)/١٨
- (الكفارات) تجب بشبهة السبب (٨٥)/١٨
- (كفارات) الحج لا تسقط بالشبهة ٨٦/١٨
- (الكفارات) زواج فتتداخل (٧٥)/١٨
- (الكفارات) لا تتداخل ٧٥/١٨
- (الكفارات) لا تندري بالشبهات (٨٥)/١٨
- (الكفارات) يجوز فيها القياس ٢٦٨/٢٩
- (الكفارة) تتداخل (٧٥)/١٨
- (الكفارة) تسقط بالشبهة (٨٥)/١٨
- (الكفارة) تندري بالشبهات (٨٥)/١٨
- (كفارة) الحج تسقط بالشبهة ٨٦/١٨
- (الكفارة) دين في الذمة ٩٦/١٣
- (الكفارة) عقوبة تؤثر فيها الشبهة (٨٦)/١٨
- (كفارة) الفطر تسقط بالشبهة ٨٦/١٨
- (الكفارة) لا تجب مع الشبهة (٨٦)/١٨
- (الكفارة) لا تسقط بالشبهة ٩٢/١٨

- (الكفارة) لا تسقط بالعسرة المقارنة لوجوبها ٩٤/١٨
- (الكفارة) هل يراعى بها حال الوجوب أو حال الأداء باعتبار شرطها الثاني ١٨/(٩٤)
- (الكفر) (كفر) النعمة ٨١/٣
- (الكفر) ينافي العبادات ٦٦، ٦٤/٦
- كل حكم بين مسلم (وكافر) فإنه يقضى فيه بحكم الإسلام ٥٨٨/٨
- كل شيء عاش في البر والبحر فأصابه المحرم فعليه (الكفارة) ٤٦٦/٢
- كل عين لم يضمها المسلم بإتلافها للمسلم لم يضمها بإتلافها على (الكافر) ٥٣٢، ١٤/(٥٣١)
- كل قتل مأذون فيه لا (كفارة) فيه ٢٦/(١٥٧)
- كل قتل مباح لا (كفارة) فيه ٢٦/(١٥٧)
- كل قتل يتعلق به وجوب القصاص أو (الكفارة) فإنه يمنع الميراث وكل قتل لا يتعلق به وجوب القصاص ولا (الكفارة) فإنه لا يمنع الإرث ٢٤٧/٢٤
- كل (كفارة) سبها معصية فهي على الفور ٢٤٩/١
- كل (كفارة) مالية نيطة بسببين فيجوز تقديمها على السبب الثاني إذا تقدم الأول ١٣/٥١٤ - ١٧/٥٠، ٦٤
- كل ما حرم التصريح به لعينه فالتعريض به حرام (كالكفر) والقذف وما حل التصريح به أو حرم لا لعينه بل لعارض فالتعريض به جائز كخطبة المعتدة ٤٨٢/٢
- كل ما قبضه (الكفار) من الأموال قبضا يعتقدون جوازه فإنه يستقر لهم بالإسلام ١٨٠/١٦
- كل ما لم يكن مالا مضمونا في حق المسلم لم يكن مالا مضمونا في حق (الكافر) ١٤/(٥٣١)، ٥٣٧، ٥٣٦، ٥٣٥
- كل ما لم يكن مالا مضمونا في حق المسلم لم يكن مالا مضمونا في حق (الكافر) ١٤/٢٢٤
- كل معصية لا حد فيها ولا (كفارة) فيها التعزير ٢٥/(٥٦٧)، ٥٧٨
- كل معصية لا حد فيها ولا (كفارة) يجب فيها التعزير ٢٥/(٥٦٧)
- كل معصية ليس فيها حد ولا (كفارة) يجري فيها التعزير ٢٥/٥٧٨
- كل مفطر غير معذور فعليه (الكفارة) ٢٠/٢١٢
- كل من نذر في معصية الله فليس عليه وفاء ولا (كفارة) ٢٠/(٦١٥)
- كل نسك جاز تركه بعذر لا يجب بتركه (كفارة) ٢٠/(٤٣٧)
- كل نسك جاز تركه لعذر لا يجب بتركه من المعذور (كفارة) ٢٠/(٤٣٧)
- كل نكاح صحيح بين المسلمين فهو صحيح بين أهل (الكفر) ٢٣/٤٣٦
- كل يمين حلف عليها على وجه الأمر ففيها (الكفارة) إذا حنث ٢٠/٥٤٣
- كل يمين غير مشروعة أي غير منعقدة لا (كفارة) فيها ولا حنث ٢٠/(٥٥١)
- كل يمين منعقدة ففيها (الكفارة) ٢٠/٥٤٣
- لا تجتمع شعائر (الكفر) مع شعائر الإسلام ٨/٥٨٨

- لا تداخل في (الكفارات)..... ٥٧٦/٨
- لا سبيل (للكافرين) على المؤمنين ٥٨٧/٨ ، ٥٨٧ ، [٥٩٥]
- لا سلطنة (للكافر) على المسلم ٥٩٥/٨
- لا (كفارة) في قتل مباح..... ١٥٧/٢٦
- لا مدخل للقياس في إثبات الحدود (والكفارات) والمقدرات ٢١٨/٢٩
- لا ولاية (للكافر) على المسلم في شيء..... ٥٨٨/٨
- لا يتعدى الأمان إلى ما خلفه (الكفار) في دار الحرب من أهل ومال إلا إذا شرط ذلك ٥٠٩/٢٦
- لا يتوارث أهل ملتين ولو (كافرتين) ٢٤٣/٢٤
- لا يجوز تقديم (الكفارة) على سببها..... ٥٠/١٧
- لا يرث المسلم (الكافر) ٣٧٥/٢٤
- لا يرث المسلم (الكافر) ولا (الكافر) المسلم ٣٢١/٢٤
- لا (يكفر) أحد من أهل القبلة إلا بدليل ٦١١/١٩
- لازم (الكفر) ليس (كفرا) ١١٠/٢٧
- ما استحق (بالكفر) سقط بالإسلام ٤٣ ، ١٢٦/٩ - ١٨/٣٩ ، [٣٩]
- ما كان نفعه أعم فهو أفضل في (الكفارة) ٢١٦/١١
- ما لا حد فيها ولا (كفارة) من المعاصي يشرع فيه التعزير ٥٧٨/٢٥
- ما مضى في وقت (الكفر) فإنه يبقى ولا ينقص ولا يفسخ وما لا يوجد منه شيء في حال (الكفر) فحكمه محمول على الإسلام ١٨٠/١٦
- مأخذ (التكفير) هو تكذيب الشارع لا مخالفته مطلقا ٦١٠/١٩
- مبنى (الكفارات) على التداخل ٧٥/١٨
- المعتبر في (التكفير) حال الأداء لا غير ٩٣/١٨
- المعتبر في (الكفارات) حالة الأداء لا حالة الوجوب ٩٣/١٨
- المعتبر في (الكفارة) حال الأداء لا حال الوجوب ٩٩ ، ٩٨/١٨
- من أتى بمعصية لا حد فيها ولا (كفارة) فعليه التعزير ٥٦٧/٢٥
- من أتى بمعصية لا حد فيها ولا (كفارة) عزر ٤٧٨/١
- من حلف على ترك مندوب أو فعل مكروه سن حشه وعليه (كفارة) ٥٦٧/٢٠
- من حلف على ترك واجب أو فعل حرام عصي ولزمه الحنث (وكفارة) ٥٦١/٢٠
- من حلف على فعل واجب أو ترك حرام أطاع باليمين وعصى بالحنث وعليه به (الكفارة) ٥٢٤/٢٠ ، ٥٦٨ ، ٥٦١
- من حلف على معصية لزمه الحنث (والكفارة) ٥٦١/٢٠
- من حلف على معصية ينبغي أن يحنث نفسه (ويكفر) عن يمينه ٥٦١/٢٠

- من حلف على معصية ينبغي أن يحنث (ويكفر) ٥٦٧ ، ٥٢٦ ، ٥٢٤ ، ٤٦٣/٢٠
- من حلف ليفعلن معصية لزمه الحنث (والكفارة) ٢٠/ (٥٦١)
- من كان له دار لا غنى له عن سكنائها أو مركب يحتاج إلى ركوبه أجزاءه الصيام في (كفارة) اليمين بدلا من الإطعام لأن السكنى والمركب من الحوائج الأصلية ٣٤٧/١١
- من كرر محظورا من جنس ولم (يكفر) عن الأول (فكفارة) واحدة ١٨/ (٧٥)
- نكاح (الكفار) صحيح وإن صدر من قاضيه ٢٣/ (٤٣٥)
- نكاح (الكفار) محكوم بصحته وإن صدر من قاضيه ٢٣/ (٤٣٥)
- نكاح المحارم له حكم البطلان فيما بين (الكفار) ٢٣/ ٣٧٠
- هل الاعتبار في (الكفارات) بحال الوجوب أو بأغلب الأحوال ١٨/ ٩٤
- هل الاعتبار في (الكفارات) بحال الوجوب أو بحال الفعل ١٧/ ٦٤
- هل الاعتبار في (الكفارة) المرتبة بحال الوجوب أو بحال الأداء ٨/ ٤٤٥
- هل تسقط (الكفارة) بالشبهة ٩/ ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، ٢٤٢ - ١٨/ [٨٥]
- هل العبرة في (الكفارة) بحال الأداء أم بحال الوجوب ١٣/ ٥٧٥
- هل (الكفار) مخاطبون بفروع الإسلام ٣/ ٣٠٢ - ٣/ ٣٠٧
- هل (الكفار) مكلفون بفروع الشريعة ٢٧/ ٧٤٧
- يتسامح في أنكحة (الكفار) ما لا يتسامح في أنكحة المسلمين ٢٣/ ٤٣٦
- يجوز تكليف (الكافر) بالفروع ٢٨/ (١٤٣)
- يحرم التشبه (بالكفار) فيما يختصون به في العادة ١٨/ (٣٣٦)
- يحرم التشبه (بالكفار) والفساق ١/ ٤٧٥
- يحرم على (الكافرين) في النكاح ما يحرم على المسلمين ٢٣/ ٤٣٦
- يحكم لعقود (الكفار) بالصحة وإن لم توافق الإسلام فإذا أسلموا أجرنا عليهم أحكام المسلمين ١٦/ (١٧٩)
- يدخل (الكافر) تحت خطاب الناس وكل لفظ عام ٣/ ٢٥٥
- يعتبر حال (المكفر) في جميع (الكفارات) وقت الأداء لا وقت وجوبها ١٨/ (٩٣)
- يعزر في كل معصية لا حد لها ولا (كفارة) ٢٥/ (٥٦٧)
- يمنع في الشريعة من التشبه (بالكفار) ١٨/ (٣٣٦)

كفف

- الإباحة تقع ذرائع إلى (الانكفاف) عن المحظور ٢٧/ ٥٧٠
- أدنى مراتب طلب (الكف) الكراهة ٢٧/ (٥٢٣)

إذا أقيمت الحاجة العامة في حق الناس (كافة) مقام الضرورة في حق الواحد في استباحة ما هو محرم عند فرض الاختيار فمن المحال أن يسوغ الازدياد من الحرام انتفاعا وترفها وتنعيما ٢١٩/١٥
 إذا لم يمكن (الكف) عن المحذور إلا (بالكف) عما ليس بمحذور فيجب (الكف) عن استعماله ويحكم بتحريم الكل ٥٥٠، ٥٤٨/٢٧
 الأصل في الشرائع هو العموم في حق الناس (كافة) ١٥/٢٦ - (٢٥٥)/٣
 الحاجة في حق أحاد الناس (كافة) تنزل منزلة الضرورة في حق الواحد المضطر ٣٥٧/٢
 خبر الواحد إذا سمعه (الكافة) وتلقاه علماء الأمة بالقبول اعتبر من المتواتر (٢٨٧)/٢٨
 الخلطة تحيل حكم الزكاة وتجعل زكاة الخلطاء كزكاة الرجل الواحد في (كافة) الأموال الزكوية ١٢٣/٢٠
 الغفلة تكون مع الفرقة أما الجماعة فلا يكون معها (كافة) غفلة ٤٠٨/٢
 (الكف) عن الظلم واجب ١٠/١٨ - ٨١، ٧٧، ٧٠، ٦٤، ٦٢، ٤٤، ٤٠/٨
 كل أمر تحمل عليه (الكافة) فلا بد له من العصية ٢٥٥/٢٦
 ما يطلب (الكف) عنه فتركه يخرج من عهده وإن لم يقصده (٢٣٠)/٦
 النهي يقتضي (الكف) على الفور (٣٥١)/٣١

كفل

الأصل أن كل عقد أعيد فالثاني يكون باطلا إلا في ثلاثة عقود (الكفالة) والشراء والإجارة ٥٨٩/٢٤
 الأصل صحة تعليق (الكفالة) والإبراء عنها بالشرط الملائم دون غيره ٢٣٠، ٢١٦/٢٣، [٢٤١]
 الأمانات لا تجوز بها (الكفالة) (٢٤٩)/٢٣
 باب (الكفالة) أوسع من البيع ٦٢٥/١٦
 براءة الأصيل توجب براءة (الكفيل) ٢٥٦/٢٣
 تعليق (الكفالة) إن كان متعارفا صح وإن شرطا محضا (الكفالة) جائزة والشرط باطل (٢٤٢)/٢٣
 جهالة (المكفول) تمنع صحة (الكفالة) ٢٣٩/٢٣
 جهالة (المكفول) له أو (المكفول) عنه تمنع صحة (الكفالة) [٢٣٥]/٢٣
 جهالة (المكفول) له تبطل (الكفالة) وكذا جهالة (المكفول) عنه (٢٣٥)/٢٣
 الجهالة بسيرة متحملة في (الكفالة) ٢١٩/٢٣
 الجهالة بسيرة متحملة في (الكفالة) ٢١٨/٢٣
 حصانة القاضي (مكفولة) ٦٥/٢٥
 الحوالة (والكفالة) تصحان مع اقترانهما بالشرط الفاسد ويلغو الشرط ٣٩٢/٢٢
 صحة (الكفالة) لا تفك عن الدين الصحيح (٢٢١)/٢٣
 فوات المحل مبطل (للكفالة) ١٧٣، ١٧٢/١٠
 في (الكفالة) مع الجهالة المتفاحشة لا يصح التزام المال ٢٣٦/٢٣

- (الكفالة) إنما تصح بالدين الصحيح ٢٣/ (٢٢٠)
- (الكفالة) إنما تصح في مضمون تجري النيابة في إيفائه ٢٣/ [٢٢٩]
- (الكفالة) إنما تصح ممن يصح منه التبرع ٢٣/ ٢٣٠
- (الكفالة) إنما تكون في الحقوق التي تجوز النيابة فيها ٢٣/ (٢٢٩)
- (الكفالة) بالأمانات باطلة ٢٣/ [٢٤٩]
- (الكفالة) بالأمانات لا تصح ٢٣/ ٢٢١
- (الكفالة) بالمال جائزة إذا كان ديناً صحيحاً ٢٣/ (٢٢١)
- (الكفالة) بالنفس والمال تصح بغير رضا (المكفول) عنه ١٣/ ٥٩٠
- (الكفالة) بما ليس بمضمون على الأصل باطل ٢٣/ (٢٤٩)
- (الكفالة) بمضمون بما تجري النيابة في إيفائه صحيح وبما لا تجري النيابة في إيفائه باطل ٢٣/ (٢٢٩)
- (الكفالة) بمضمون بما تجري النيابة في إيفائه صحيحة وبما لا تجري النيابة في إيفائه باطلة ٢٣/ ٢٢٢
- (الكفالة) تجوز إضافتها وتعليقها بالشرط ٢٣/ ٢٤٣
- (الكفالة) تستدعي ديناً صحيحاً ٢٣/ (٢٢٠)
- (الكفالة) شرطها أن تكون بدين صحيح ٢٣/ (٢٢١)
- (الكفالة) شرعت للتوثيق ٢٣/ ٢٣٠
- (الكفالة) عقد تبرع مبني على المسامحة ٢٣/ (٢١٥)
- (الكفالة) عقد تبرع يقصد به الإرفاق والإحسان ٢/ ١٧٤
- (الكفالة) عقد مبني على التوسع ١٦/ ٦١٤ - ٢٣/ [٢١٥] ، ٢٣٥
- (الكفالة) لا تبطل بالشرط الفاسد ١٦/ ٤٩٨
- (الكفالة) لا تبطل بالشروط الفاسدة ٢٣/ ٢٤٣
- (الكفالة) لا تصح مع جهالة (المكفول) له ٢٣/ (٢٣٥)
- (الكفالة) لا يجوز تعليقها بشرط أو وقت ٢٣/ ٢٤٣
- (الكفالة) مبنية على المصلحة والحاجة فتتبع فيها الحاجة ٢٣/ ٢١٦ ، ٢٢١ ، ٢٣٠
- (الكفالة) من عقود التبرعات باعتبار أصل الوضع ٢٣/ ٢١٦
- كل جهالة يسيرة متحملة في (الكفالة) ٢٣/ ٢١٦ ، ٢٣٦
- كل حق لا يمكن استيفاؤه من (الكفيل) لا تجوز (الكفالة) به ٢٣/ (٢٢٩)
- كل دين تصح به (الكفالة) فالحوالة به صحيحة بشرط أن يكون معلوماً ٢١/ [٤٧٧]
- كل دين تصح (كفاله) تصح حوالته ما لم يكن مجهولاً ٢١/ (٤٧٧) ، ٤٨٢
- كل دين تصح (الكفالة) به تصح الحوالة به أيضاً لكن يلزم أن يكون المحال به معلوماً ٢/ ٥٠٤ - ٢١/ (٤٧٧)
- كل دين صحيح تصح المطالبة به تصح (الكفالة) به ٢٣/ [٢٢٠] ، ٢٣٠ ، ٢٥٥

- لا تصح (الكفالة) إلا بدين صحيح..... ٢٣/ (٢٢٠)
- لا تصح (الكفالة) إلا بمضمون يطالب به الأصل..... ٢٣/ (٢٤٩)
- لا تصح (الكفالة) بالأمانة..... ٢٣/ (٢٤٩)
- لا تصح (الكفالة) بجهالة (المكفول) عنه في تعليق وإضافة ولا بجهالة (المكفول) له مطلقاً..... ٢٣/ (٢٣٥)
- لا تصح (الكفالة) بدين يسقط بالموت..... ٢٣/ ٢٢١، ٢٣٠
- لا تصح (الكفالة) بنفس الحد والقصاص لأن النيابة لا تجري في إيفائهما..... ٢٣/ ٢٣٠
- ليس (للكفيل) أن يخرج نفسه من (الكفالة) بعد انعقادها..... ٢٣/ ٢٥٥
- ما تجري النيابة في إيفائه (فالكفالة) بمثله صحيحة..... ٢٣/ (٢٢٩)
- مبنى (الكفالة) على التوسع..... ٢٣/ ٢١٨
- مبنى (الكفالة) على التوسع فيحتمل الجهالة..... ١٦/ ٦٤٤
- مبنى (الكفالة) على التوسعة..... ٢٣/ (٢١٥)
- مبنى (الكفالة) على المساهلة..... ٢٣/ (٢١٥)
- يجوز إيجار شيء واحد لشخصين وكل منهما لو أعطى من الأجرة مقدار ما ترتب على حصته لم يطالب بأجرة حصة الآخر ما لم يكن (كفيلًا) له..... ١٦/ ٥١٨
- يصح أن تكون (الكفالة) منجزة أو مضافة إلى زمن مستقبل أو معلقة بشرط ملائم..... ٢٣/ (٢٤٢)
- يصح تعليق (الكفالة) بشرط توقيتها..... ٢٣/ ٢٤٣
- يصح تعليق (الكفالة) بشرط متعارف صحيح..... ٢٣/ (٢٤١)

كفن

- (تكفين) الخنثى كالمرأة..... ١١/ ٨٤
- كل شخص (يكفن) بما يجوز له لبسه في حياته..... ١٩/ (٦٠١)
- كل ما جاز لبسه للحي جاز أن يكون (كفنا) للميت..... ١٩/ [٦٠١]
- كل ما يباح للرجال لبسه في حال الحياة يباح (تكفينه) بعد الوفاة وما لا يباح له لبسه حال الحياة لا يباح (تكفينه) بعد الوفاة..... ١٩/ ٦٠١
- لا (يكفن) الميت إلا فيما يجوز لبسه له..... ١٩/ (٦٠١)
- ما يجوز لكل جنس أن يلبسه في حياته يجوز أن (يكفن) فيه بعد موته..... ١٩/ (٦٠١)

كفي

- الاحتمال (كاف) في إبطال الاستدلال..... ٣٢/ (٤٧٣)، ٤٧٧

إذا اجتمعت عبادتان من جنس في وقت واحد ليست إحداها مفعولة على جهة القضاء ولا على طريق التبعية للأخرى في الوقت تداخلت أفعالهما (واكتفى) فيهما بفعل واحد ٨٦ / ٢ - ١٦٠ / ١٧ - ١٩٦ / ١٩

إذا استقصى المجتهد الإمارات وكانت (متكافئة) ففرضه التخيير ٣٣ / [٤٥٧]
إذا شغل الزمان عن الإمام وخلا عن سلطان ذي نجدة واستقلال (وكفاية) ودراية فالأمر موكولة إلى العلماء ٢٦ / (٢٨٩)

إذا علل الحكم بعلّة غالبية (اكتفى) بغلبتها عن تتبعها في آحاد الصور ١٤٤ / ٧، ١٤٤ / ١٤
إذا كان أول الخطاب (مكتفياً) بنفسه غير مفتقر إلى ما بعده لم يجز أن نقصره عليه ٣٢ / ٣٧٤
الأسباب إذا تساوت موجباتها (اكتفى) بأحدها ٨ / ٥٨١، ٩ - ٥٨٤ - ٢٨٦ / ٩، [٣٠٩] - ٣٠٧ / ١٧ - ٢٥ / ٤٩٥
الإشارة (تكفى) للتعريف ١٠ / (١٩١)

الأشياء التي تباع على مقتضى أنموذجها (تكفى) رؤية الأنموذج منها ٢١ / [١٣٧]
الأشياء التي لا تتفاوت آحادها (يكفى) برؤية بعضها في البيع ٢١ / (١٣٧)
الأصل فيما شرع لإظهار شعار الإسلام وإقامة أبهته أن يجب على (الكفاية) ١٧ / (٤١٩)
أصول الشرائع لا (يكفى) فيها بالظن ٢٧ / ٢٣٠

إن لم يقدر عليه فعلة به وليه (ويكفى) الولي ذلك السعي الواحد عنه وعن الصبي أيضاً إذا قدر الصبي على رمي الجمار رماها بنفسه تحت إشراف وليه الذي يأمره بذلك ويراقبه فيه لأن ٢٠ / ٢٨٦
الانتقال من الحرمة الثابتة بالنص إلى الإباحة يشترط فيه أعلى الرتب بخلاف الانتقال من الإباحة إلى الحرمة فإنه (يكفى) فيه بأيسر الأسباب ٩ / (١٩٤)
الانتقال من الحل إلى التحريم (يكفى) فيه أدنى سبب ومن التحريم إلى الحل بالعكس ٧ / ١١٠ - ٢٧ / ٥٦٠، ٥٦٣

التروك (يكفى) فيها بمجرد النية ٦ / ١٤٨، ١٥٠، ٢٣٣
(تكفى) رؤية المبيع الدال على باقيه ٢١ / (١٣٧)
الحاج المتمتع إذا لم يكن له معه من المال إلا ما (يكفيه) لحاجته في سفره فإنه يجوز له الصيام بدلا من الهدي ١١ / ٣٤٧

الحقيقة الواحدة (يكفى) لنقضها نقيض واحد ٢٧ / [٦٣]
الحكم المعلق على معنى كلي (يكفى) فيه أدنى المراتب لتحقيق المسمى فيه ٣٢ / (٣٥٥)
الحكم الواحد (يكفى) عن الأسباب الكثيرة ٩ / (٣٠٩)
الدور (يكفى) فيه موضوعان يتوقف كل واحد منهما على تقدم الآخر عليه ٢٧ / ١٠٠
السهو إذا تعدد في الصلاة (كفاه) عن الجميع سجدة واحدة ١٩ / (٤٢٣)
الشرطان إذا دخلا على جزاء فإن كانا على سبيل الجمع لم يحصل المشروط إلا عند حصولهما معا وإن كانا على سبيل البدل كان كل واحد منهما (كافياً) في إيجاب الحكم ٢٧ / (٧٥٧)

- الشفاعة من المصالح العامة التي يجب القيام بها فرضا على الأعيان أو على (الكفاية) ولا يجوز أخذ الأجرة عليها ٢٠٦/١٥
- صحة الأمر لا تقف على وجود الشرط بل (يكفي) في صحته التمكن من إيجاد الشرط ... ٢٧/٧٤٥
- الظاهر (يكفي) لدفع الاستحقاق ١٣/١٣١ ، ١٣٣
- الظاهر (يكفي) لدفع الاستحقاق لا لإثباته ١٣/١٢٥
- الظاهر (يكفي) للدفع لا للاستحقاق ١٣/١٣٢
- الظن (كاف) في ترتب الأحكام ٢٧/٣١٧
- الظن لا (يكفي) في القواعد الأصولية ٢٧/٢٢٩
- العبادات التي (يكتفي) بحصول بعض شرائطها في أثناء وقتها إذا وجد الشرط في أثناءها فهل يحكم لها بحكم ما اجتمعت شرائطها من ابتدائها أم لا ١٠/٥٤٩
- العبادات التي (يكتفي) بحصول بعض شرائطها في أثناء وقتها إذا وجد الشرط في أثناءها فهل يحكم لها بحكم ما اجتمعت شرائطها من ابتدائها أم لا ١٠/٥٤٧ ، ٥٥١ ، [٥٦٠] - ١٧/٣٤٣ ، ٣٤٥
- العبادات ذات الأفعال (يكتفي) بالنية في أولها ٦/١٨٨
- العبادة الواحدة لا يشترط فيها النية على أجزائها بل (يكفي) النية الأولى مع استصحاب الحكم ٦/١٩١
- الغالب في التمليكات تراضي اثنين وقد (يكفي) الواحد في مواضع ١٦/٥٥٧ ، ٥٥٩
- غير (الكافي) كالمعدوم ١٠/٤٣٧ ، ٤٤١ - ١١/[٣١٣] ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٧٤ - ١٢/١٥٨
- فرض العين مقدم على فرض (الكفاية) ١/٤٤٨
- فرض العين يقدم على فرض (الكفاية) ١١/١٤٦
- فرض (الكفاية) أفضل من السنة ١٧/٣٣١
- فرض (الكفاية) أفضل من النفل ١٧/٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٨ ، [٣٣١]
- فرض (الكفاية) على الكل ويسقط بفعل البعض ٢٧/٣٨٧
- فرض (الكفاية) هل يتعين بالشروع أو لا ٢/٧٦ ، ٦٥ - ١٧/١٩٢
- فرض (الكفاية) هل يعطي حكم فرض العين أو حكم النفل ٢/٧٦ ، ١٩٤/١٧ ، ٢٠٠
- فرض (الكفاية) واجب على الجميع ويسقط بفعل البعض ٢٧/[٣٨٧]
- فرض (الكفاية) واجب على الكل وإذا فعله البعض سقط عن الكل ٢٧/٣٨٧
- فرض (الكفاية) واجب على الكل ويسقط بأداء البعض ٢٧/٣٨٧
- فرض (الكفاية) يتعلق بالكل ويسقط بفعل البعض ٢٧/٣٨٧
- في التنزيل (كفاية) عن التأويل ٣٣/١٠ ، ١٢ ، ١٦
- قاعدة الشرع غالبا أن الانتقال من الحل إلى التحريم (يكفي) فيه أدنى سبب ومن التحريم إلى الحل بالعكس ٩/١٩٣

- القاعدة الشرعية أن الانتقال من الحل إلى الحرمة (يكفي) فيه أدنى سبب ومن الحرمة إلى الحل بالعكس ٩/ (١٩٣)
- الكفار غير (مكلفين) بفروع الشريعة ١/ ٣٣١
- كل كلام (اكتفي) بنفسه لم نجعله مضمنا بغيره إلا بدلالة ١٢/ (٧٦)
- كل مطلوب لا تتكرر مصلحته فهو مطلوب على (الكفاية) وإلا فعلى الأعيان ١/ ٣٠٣
- كل من يتولى أمرا تتعدى مصلحته إلى المسلمين فله في بيت المال حق (الكفاية) ٢٦/ [٣٩٧]
- ما تعتبر له النية (يكفي) فيه وجودها في أوله ١/ ٣٨٣
- ما تكون صورة فعله (كافية) في تحصيل مصالحه فلا يحتاج إلى النية ٦/ (٢٦٩)
- ما كان من الأحكام الشرعية يمكن الوصول إلى العلم به فلا (يكفي) الظن ٦/ (٥٠٩)
- ما كان من الأعمال حصول صورته (كاف) في حصول مصلحته لم يفتقر إلى نية ١٧/ ٤٦١
- ما كان من شعائر الإسلام الظاهرة فهو فرض على (الكفاية) ١٧/ (٤١٩)
- ما كان من العقود لا يتوقف على القبول باللفظ (ويكفي) فيه الفعل إذا رد فإنه يرتد ويطلب بالرد ١٦/ ٢٢٦
- ما يتعذر فيه اليقين (يكفي) فيه الظن ٦/ ٥١٦
- الماهية المركبة (يكفي) في زوالها زوال أحد قيودها ٢٧/ (٥٩)
- المبيع إذا كان متساوي الأجزاء (تكفي) رؤية بعضه ٢١/ (١٣٧)
- متى انتقل المصول عليه لمرتبة مع إمكان (الاكتفاء) بدونها ضمن ٢٦/ ١٢٨
- المعتبر في نفقة الزوجة ما تقع به (الكفاية) ٢٣/ (٦٥٣)
- من عمل عملا تتعدى مصلحته للمسلمين يكون له في بيت المال حق (الكفاية) ٢٦/ ٤٠٣
- من وجبت عليه نفقته بالقراية وجبت نفقته على قدر (الكفاية) ٢٣/ (٦٤٣)
- مناط الحكم في نفقة القريب (الكفاية) ٢٣/ (٦٤٣)
- النفقة بحسب (الكفاية) المعتادة ٢٣/ (٦٥٣)
- النفقة تجب بطريق (الكفاية) ٢٣/ ٦٦٠
- نفقة الزوجة على مقدار (الكفاية) ٢٣/ (٦٥٣)
- نفقة الزوجة مقدرة (بالكفاية) ٢٣/ [٦٥٣]
- النفقة في حق القريب باعتبار الحاجة (والكفاية) ٢٣/ (٦٤٣)
- نفقة القريب على (الكفاية) ٢٣/ (٦٤٣)، ٦٤٦
- نفقة القريب مبناها على (الكفاية) ٢٣/ [٦٤٣]، ٦٤٧
- النفقة ليست مقدرة بمقدار مخصوص وإنما ذلك بحسب (الكفاية) المعتادة ٢٣/ ٦٥٤
- هل فرض العين أفضل أو فرض (الكفاية) ٤/ ٢٠٣، ٢٠٠
- هل يسقط فرض (الكفاية) بفعل الصبي ١٧/ ٤٣٦، ٤٤٠
- الواجب على (الكفاية) على الكل ويسقط بفعل البعض ٢٧/ (٣٨٧)

- الواجب في نفقته القريب قدر (الكفاية) ٢٣/٦٤٣
 يقدم فرض العين على فرض (الكفاية) ١١/١٤٤ - ١٧/٣٣٥
(يكتفى) بشهادة المرأة الواحدة فيما لا يطلع عليه الرجال ٢٥/٣٢٠
(يكفى) خبر الواحد في التكليف التي تعم بها البلوى ٢٨/٢٩٣
(يكفى) في الرد إلى الأصل مجرد النية ١/٣٨٤
(يكفى) في النفي فقد دليل الإثبات ولا (يكفى) في الإثبات فقد دليل النفي ٣٣/٢٢١

كلا

- (الكالي) (بالكالي) لا يصح ١٦/٣٩٧، ٣٩٩

كلب

- هبة (الكلب) المأذون في اتخاذه (ككلب) الصيد جائزة لأن ١٦/٦٣٠
 يظهر بالدباغ جميع جلود الميتة إلا (الكلب) والخنزير والمتولد من أحدهما ١٩/١١٧

كلف

- الأجر والثواب منوطان بكسب (المكلف) وسعيه ١٢/٦٥٩
 الأحكام إنما تتعلق بأفعال (المكلفين) ٢٨/٧٧
 الأحكام (التكليفية) دائرة بين الإيجاب والندب والتحريم والكره والإباحة ٢٨/١٠٥
 الأحكام (التكليفية) لا تثبت بدون دليل ٢٧/٣٠٧
 أحكام الشرع لا تثبت في حق (المكلف) قبل علمه ٢٨/١٢١
 إخراج (المكلف) عن داعية هواه ٣/٣٤٥
 إذا أتى (المكلف) بما يناقض العبادة فسدت الأجزاء المتقدمة ١٧/٢٥٥
 إذا أدى (المكلف) أفضل مما وجب عليه أجزأه ١٧/٦٩
 إذا أوجب الشارع واحدا من أشياء على التخيير بينها فأبها فعل (المكلف) فقد فعل الواجب ٢٧/٤٠٥
 إذا خرج عن ملك (المكلف) مال على وجه العبادة ثم طرأ ما يمنع إجزائه أو الوجوب فهل يعود إلى ملكه أم لا ١٧/٤٥١
 إذا ظهر من الشارع في بادي الرأي القصد إلى (التكليف) بما لا يدخل تحت قدرة العبد فذلك راجع في التحقيق إلى سوابقه أو لواحقه أو قرائنه ٢/٥٦٢
 إذا قصد (المكلف) بالسبب الممنوع ما يتبعه من المصلحة عوقب بنقيض قصده ٦/٢٧٦

- إذا كان عمل (المكلف) موافقا في الظاهر لحكم الشارع لكنه مخالف للمصلحة المقصودة منه فالفعل غير صحيح لأن الأعمال الشرعية غير مقصودة لأنفسها..... ٥٦٤/٢
- إذا كانت علة أحد القياسين متضمنة لمقصود يعم جميع (المكلفين) والأخرى متضمنة لمقصود يرجع إلى أحادهم فالأولى أولى ٦١١/٢٩
- إذا نوى (المكلف) مع النفل نفلا آخر لا يحصلان ١٧/١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٦١ ، [١٧٠]
- أسباب (التكليف) وشروطه وانتفاء موانعه لا يجب تحصيلها إجماعا..... ٢٧/٧٣٦
- الأصل أن كل إنسان فإنما (يكلف) البيئة على دعواه على حسب الإمكان ٢/٤٦٧
- الأصل انتفاء الأحكام عن (المكلفين) حتى يأتي ما يدل على خلاف ذلك ٢٧/٣٠٧
- الأصل البراءة قبل ثبوت (التكليف) وعمارة الذمة..... ١١/٢١٢
- أصل (التكليف) إلزام ما فيه كلفة ومشقة ٢/٤٢٨
- الأصل صدور فعل (المكلف) عن اختياره..... ١٢/٥٥١
- الاعتبار في العبادات بما في ظن (المكلف) وبما في نفس الأمر ... ٧/٧٩ - ١٦/١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢٤ - ١٧/٣٩
- الاعتبار في المعاملات بما في نفس الأمر لا بما في ظن (المكلف) ٦/٢٧٠ - ٧/٦٨ ، ٧٠ ، ٨٠ - ١٦/١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، (١٢٤) - ١٧/٤٠
- إعمال كلام (المكلف) حيث كان له محمل صحيح خير من إهماله ٩/٢٦
- الأفضل أن يأتي (المكلف) في العبادات الواردة على وجوه متنوعة بكل نوع منها ١٧/١٠١
- أفعال (المكلفين) تحمل على الطوع حتى يثبت خلافه ١٢/٥٥١
- الإكراه الملجئ يمنع (التكليف) ١٢/٥٧٩
- الالتفات إلى المسببات والقصد إليها مطلوب من (المكلف) أم غير مطلوب ٤/٤٧١ - ٥/٢٣٤
- الالتفات للمسببات والقصد إليها مطلوب من (المكلف) أم غير مطلوب ٤/٤٣٧ ، ٤٥٢ ، ٤٦١
- الإمكان المشروط في (التكليف) كون الفعل يتأتى عند وجود وقته وشروطه ٢٨/٩٢
- الإمكان المشروط في (التكليف) هل يشترط فيه التمكن الناجز أو لا ٢٧/٧٥٠ ، ٢٧/٧٤٧
- إن زاد (المكلف) في العمل المشروع ما ليس بمشروع فهل يبطل بذلك عمله ١٧/٨٣
- إن زاد (المكلف) في العمل المشروع ما ليس بمشروع فهل يبطل بذلك عمله أم لا ١٧/٧٠ ، ٧١
- إن القاعدة الشرعية أن (التكليف) إنما يقع بمقدور ومكتسب ٤/٨٨
- إيقاع (المكلف) الأسباب في حكم إيقاع المسببات ٤/٤٥١
- البلوغ شرط (التكليف) ١٧/٤٤٠
- البلوغ والعقل مناط (التكليف) ٢٨/٨٣
- البناء على المقاصد الأصلية يصير تصرفات (المكلف) كلها عبادات ٤/٤٩٥

- ترتيب الأحكام على الأسباب للشارع لا (للمكلف) [٤٦١]/٤
- تقديم الخطاب المقتضي (للتكليف) على الخطاب المقتضي لوضع (التكليف) ٦٢١/٢٩
- (التكاليف) مقيدة بالحياة [٨٣]/٢٨ ، ١٢٢
- (التكاليف) وضعت على التوسط وإسقاط الحرج (٢٢٩)/٣
- (التكليف) إنما يقع بالمقدور والمكتسب من الأعمال ٨٨/٤
- (التكليف) بالمتعذر (كالتكليف) بالمحال (٣١٩)/٧
- (التكليف) بالمحال جائز ٩١/٢٨
- (التكليف) بالمحال محال ٨٨/٢٧
- (التكليف) بالمشاق غير مقصود للشارع (٤٩)/٤
- (التكليف) بحسب الوسع ١٥٦/٧ - ٤٨٢/١ ، [١٧٧] ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ٢٢٤ ، ٢٣١ ، ٢٥٦ ، ٢٨٥ - ١٧٥/٨ ، ٣٣٨ - ٤٢٠/١٠ ، ٤٣٦ - ٤٨٣/١٢ ، ٥٠٨ - ٤٠٣/١٧ ، ٤٠٧ - ٢٣/٩٣ ، ٩٢/٢٨ - ٦٥٣
- (التكليف) بحسب الوسع والإمكان ٢١٢/٢٠
- (التكليف) بحسب الوسع والطاقة ١٨٦/٧
- (التكليف) بقدر الوسع ١٣ ، ١٠/٤
- (التكليف) بما لا يستطاع مرفوع ٢٠٧/١٥
- (التكليف) بما لا يطاق غير جائز عقلا وسمعا (٢١)/٤
- (التكليف) بما لا يطاق ممتنع على الله تعالى (٢١)/٤
- (التكليف) دائر على العقل (١٠٣)/٢٨
- (التكليف) شرطه الإمكان (٩١)/٢٨
- (التكليف) في الفروع دائر مع الظن [٣١٧]/٢٧
- (التكليف) كما يتوقف على فهم أصل الخطاب فهو متوقف على فهم تفاصيله ١٢٤ ، ١٢٢/٢٨
- (تكليف) ما لا يطاق أو ما فيه حرج كلاهما منتف عن الشريعة (٢١)/٤
- (تكليف) ما لا يطاق جائز عقلا ٢٢/٤
- (تكليف) ما لا يطاق جائز غير واقع ٢٢/٤
- (تكليف) ما لا يطاق غير جائز ١٨٦/٧
- (تكليف) ما لا يطاق غير واقع في الشريعة إجماعا (٢١)/٤
- (تكليف) ما لا يطاق غير واقع ولا جائز الوقوع (٢١)/٤
- (تكليف) ما لا يطاق ممنوع شرعا قبيح عقلا (٢١)/٤
- (التكليف) المشروط بالعقل عدم عدمه ١٠٩ ، ١٠٤/٢٨
- (التكليف) مناطه العقل (١٠٣)/٢٨

- (تكليف) الميت والجماد ومن لا يعقل من الأحياء (تكليف) محال ٨٣/٢٨
- (التكليف) هو مناط العقوبة..... ١٠١/٢٦
- (التكليف) يبتني على سبب العلم لا على حقيقة العلم..... ١٢٥ ، ١٢٢/٢٨
- (التكليف) يتبع العلم ٢٨/ (١٢١)
- (التكليف) يقتضي الإمكان المطلق ٢٨/ (٩١)
- تلزم الزكاة كل مسلم ولو غير (مكلف) ٢٠/ (٨١)
- جنايات الأموال لا تسقط عن غير (المكلفين) ١٧/ ٤٧٧
- الجنون سبب لزوال (التكليف) ١٢/ [٣٧٩] ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٤٦٦
- الحرج مرفوع عن (المكلف) ١/ ٥١٢ - ٦/ ٥٠٠ - ٧/ ١٧٨ ، ٢٥٦ - ٨/ ١٩٥ - ١٢/ ٥٠٨ ، ٥٩٥
- حصول الشرط الشرعي غير مشروط في صحة (التكليف) على الرأي الصحيح ٢٧/ (٧٤٦)
- حصول الشرط الشرعي قيل هو شرط في صحة (التكليف) ٢٧/ ٧٤٦
- حصول الشرط الشرعي لا يشترط في صحة (التكليف) بالمشروط خلافا لأصحاب الرأي ٢٧/ (٧٤٥)
- حصول الشرط الشرعي لشيء ليس شرطا (للتكليف) ٢٧/ (٧٤٦)
- حصول الشرط الشرعي ليس شرطا في صحة (التكليف) ٢٧/ ٧٥٥ - ٢٨/ ١٤٤ ، ١٤٥
- حصول الشرط الشرعي ليس شرطا في صحة (التكليف) بمشروطه ٢٧/ ٦٩٦ ، [٧٤٥]
- حصول الشرط الشرعي هل هو شرط في (التكليف) أم لا ٢٧/ ٧٤٦
- حصول الشرط العقلي من التمكن والفهم ونحوهما شرط في صحة (التكليف) ٢٧/ ٧٤٦
- حكم الناسخ لا يثبت في حق (المكلف) حتى يبلغه ٢٨/ ١٢٢
- الحكم خطاب لا يتعلق بالأعيان بل بأفعال (المكلفين) ٢٨/ (٧٧)
- الحياة والقدرة شرط في (التكليف) ٢٨/ (٨٣)
- خطاب الوضع يتعلق بفعل (المكلف) وفعل غير (المكلف) ٢٧/ [٦١٧]
- الخطاب الوضعي يتعلق بفعل غير (المكلفين) كما يتعلق بفعل (المكلفين) ٢٧/ (٦١٧)
- داعية الطبع تجزئ عن (تكليف) الشرع ٩/ ٣٤٧ ، ٣٥١ ، (٥٩١)
- ذمة (المكلف) عامرة فلا تبرأ إلا بيقين ٧/ ١٤٥
- الزكوات يجب أن يستوي فيها (المكلف) وغيره ٢٠/ (٨١)
- الشارع إنما قصد بوضع الشريعة إخراج (المكلف) عن اتباع هواه حتى يكون عبدا لله ٣/ ٤٠٦
- الشارع لا يقصد (التكليف) بالشاق والإعنات فيه ٤/ (٤٩)
- الشارع لم يقصد إلى (التكليف) بالشاق والإعنات فيه ٢/ ٥٦٢
- شرائط الوجود لا مانع من (التكليف) بها حال عدمها مع التمكن منها ٢٧/ (٧٤٦)
- شرط كون الإكراه مرفوع الحكم أن يكون مرتبا على فعل (المكلف) ٩/ ١٤٥

- شرعت الأحكام لمصالح العباد وأفعال (المكلف) معتبرة بذلك ٥٦٤/٢
- الشريعة مبنية في أساسها على مراعاة مصالح (المكلفين) بجلب المصالح إليهم وجودا وعدما ودفع
المفاسد عنهم وجودا وعدما ٥٢٠/٥
- الشريعة موضوعة لإخراج (المكلف) عن داعية هواه حتى يكون عبدا لله ٤٠٦/٣
- الصبي ليس (مكلفا) أصلا ١١٣/٢٨
- الصلاة لا تسقط عن (المكلف) ما دام قادرا على الأداء ٤٠٦/١٩
- الضمان يستوي فيه (المكلف) وغيره ٤٧٧/١٧
- الطاعة يلزم منها (المكلف) ما ألزم نفسه ٤٠٧/١٠
- العبادات مبناهها على ما في نفس الأمر وظن (المكلف) ٤٠/١٧
- العبادات المشروعة إيجابا أو استحبابا إذا عجز (المكلف) عن بعض ما يجب فيها لم يسقط عنه
المقدور لأجل المعجوز ٤٤٩/١٠
- العبادات يعتبر لصحتها ما في نفس الأمر مع ظن (المكلف) ٣٩/١٧
- العبرة في العبادات بما في ظن (المكلف) وبما في نفس الأمر جميعا ١٢٦/١٦
- العبرة في العبادات بما في نفس الأمر مع ظن (المكلف) ١٤٤، ١٤٢، ٧٠، ٦٨/٧، ٤٢٠/١٠ - ٢٩٤
- ٢٩٤، [٣٩]/١٧
- العبرة في العبادات بما في نفس الأمر مع ما في ظن (المكلف) ٢١/٦
- العبرة في العبادات بما في نفس الأمر وظن (المكلف) ٣٠٠، (٣٩)/١٧ - ٤٢٣/١٠
- العبرة في العقود بما في نفس الأمر لا بما في ظن (المكلف) ٣٤٤، ١٢٩، [١٢٣]/١٦ - ٤٤٤/٨
- ٢٩٤ - ٤٥/١٧، ٣٤٦
- العبرة في العقود بما نفس الأمر لا بما في ظن (المكلف) ١٢٨/١٦
- العبرة في المعاملات بما في نفس الأمر لا بما في ظن (المكلف) ٣٠٠/١٧
- العبرة في المعاملات بما نفس الأمر لا بما ظنه (المكلف) ١٢٩/١٦
- العبرة في المعاملات والعقود بما في نفس الأمر لا بما في ظن (المكلف) ١٢٨/١٦
- عدم (التكليف) بما لا يطاق ٢٦/٤
- عدم جواز (التكليف) بما لا يطاق ٤٤٢/٢
- عدم النية يقدح في خطاب (التكليف) دون خطاب الوضع ٥٣٦/٤
- العدر السماوي مسقط (للتكليف) ٢٢٣/١٣
- العقل شرط (التكليف) ١٠٣/٢٨
- العلم (بالمكلف) به شرط في (التكليف) ١٦٤/٦
- العلم (بالمكلف) به شرط في (التكليف) ٥٣٣/٤ - ١١٠/٦ - ٤٨٤/١٢ - ٣٢٨/٢٧ - ٣٨٨ - ١٢١/٢٨

- علم (المكلف) (بالمكلف) به شرط في (التكليف) ٢٨/ (١٢١)
- على (المكلف) تغيير المنكر بأي وجه أمكنه ١٨/ (٣٧٢)
- عند انعدام الأهلية للعقوبة بعدم (التكليف) لا يثبت الحكم ٢٦/ (١٠١)
- الغافل غير (مكلف) ٢٨/ ١٠٤، ١٠٩
- غير (المكلف) كالصبي المميز يعاقب على الفاحشة تعزيرا بليغا ٢٥/ ٥٨٤
- فعل المكره يدخل تحت (التكليف) بخلاف فعل المجنون ٢/ ٤٢٤
- الفهم شرط (التكليف) ٢٨/ ٨٣
- القدرة شرط صحة (التكليف) ٤/ ٢٢
- قصد الشارع من (المكلف) إخراجه عن داعية هواه ٤/ ٨٠، ٤٠١، ٤١١، ٤٩٥
- قصد الشارع من (المكلف) إخراجه من داعية هواه حتى يكون عبدا لله اختيارا مثلما هو عبد لله اضطرارا ٤/ ٧٦
- قصد الشارع من (المكلف) أن يكون قصده من العمل موافقا لقصده من التشريع ٤/ ٩٨، ١٠٩، ١١٠ - [٤٠١]، ٤١١، ٢٧٦/٦ - ٢٨٢، ١٦٦/٧، ٣٦٧، ٣٧٠ - ٢٦٠/٥
- قصد الشارع من (المكلف) أن يكون قصده من الفعل موافقا لقصده في (التكليف) ٤/ ٥٤٣
- قصد الشارع من (المكلف) مخالفة هواه حتى يكون عبدا لله طوعا كما هو عبد لله كرها ٢/ ٥٥٩
- قصد (المكلف) رفع المسبب بعد استكمال السبب لغو ٤/ (٤٦١)
- قصد (المكلف) المصالح التي جاءت الشريعة بما يخالفها مراعاة بينة لمقصود الشارع ٤/ (٤٠١)، ٤٠٤
- الكافر (مكلف) بالفروع ٢٨/ [١٤٣]
- كل (تكليف) لا يخلو عن التعبد ٥/ ٥٠٣، ٥٠٧
- كل (تكليف) مشروط بالعلم ٢٨/ (١٢١)
- كل جهل يمكن (المكلف) دفعه لا يكون حجة للجاهل ١٢/ ٤٨٤، ٤٨٩
- كل زكاة تجب على (المكلف) جاز أن تجب في مال غير (المكلف) ٢٠/ ٢١، [٨١]
- كل عبادة تفتقر إلى نية فلا تسقط عن (كلف) بها بدون إذنه ٦/ ٢٢٢
- كل عبادة واجبة إذا تركها (المكلف) لزمه القضاء ١٧/ (٢٤١)
- كل ما دخل فيه (المكلف) بفعله اشترطت فيه مقارنة النية وما دخل فيه بغير فعله لا تشترط فيه مقارنة النية ٦/ (١٩٥)
- كل ما سقي (بكلفة) ومؤنة ففيه نصف العشر وما سقي بغير مؤنة ففيه العشر ٢/ ٥٠٢ - ٢٠/ [١٥٥]
- كل ما كان من حقوق الله فلا خيرة فيه (للمكلف) ١٣/ (٢٩١)

- كل ما كان واجبا ماليا وأمكن أداؤه ولم يؤد حتى مات (المكلف) وجب إخراجه من تركته... ١٠١/٢٤
- كل (مكلف) لا يحجر عليه الحاكم في ملكه... ١١٦/٢٣
- كل من ابتغى في (تكاليف) الشريعة غير ما شرعت له فقد ناقض الشريعة وكل من ناقضها فعمله في المناقضة باطل... ٢٩٥، ٢٩٢/٦
- كل من ابتغى في (تكاليف) الشريعة ما لم تشرع له فعمله باطل... ٤٢٣، ٤٠٤، ٤٠١، ٣٣٠/٤
- ٤٣٧، ٤٦٣، ٤٨٥، ٥٤٣، ٥٦١
- كل من ابتغى في (تكاليف) الشريعة ما لم تشرع له فقد ناقض الشريعة... ٤٠٤، ٤٠١/٤
- كل من ابتغى في (تكاليف) الشريعة ما لم تشرع له فهو باطل... ٤٧١/٤
- كل من ابتغى في (التكاليف) ما لم تشرع له فعمله باطل... ٤٠٤/١٥ - ٥٢٣، ٤٦١، ٤١١/٤
- لا بد (للمكلف) من الأهلية... ١٣٤/٢٨
- لا (تكليف) إلا بدليل... ٧٤٠، ٧٣٩/٣٣
- لا (تكليف) إلا بعد العلم... ١٢١/٢٨
- لا (تكليف) إلا بفعل... ٣٤٩/١٩
- لا (تكليف) إلا بمقدور... ١٢٢/٢٨
- لا (تكليف) إلا في حدود الوسع... ١٨٣/٧
- لا (تكليف) إلا له سبب أو شرط أو مانع... ٧١٨، ٧٠٧، ٦٩٧، ٥٨٠/٢٧
- لا (تكليف) إلا له شرط أو سبب أو مانع... ٦٢٤، ٣٢٧/٢٧
- لا (تكليف) إلا مع الإمكان... ١٢٤، ٩٤، ٩١/٢٨ - ٣٢٧/٢٧ - ٢١/٤
- لا (تكليف) بدون القدرة... ١٧٧/٧
- لا (تكليف) بلا عقل... ١١٤، ١١٣/٢٨
- لا (تكليف) بما لا يطاق... ٣٣٠/١ - ٢١٨/٣ - ٤١٣ - ٩/٤، ١٤، ٢١، ٢٥، ٣١، ٨٥ - ٢٦٥/٦
- ٢٦٦ - ١٧٧/٧ - ٧٥٣/٢٧ - ٩٢/٢٨، ٩٣
- لا (تكليف) على الصبي... ١١٣/٢٨
- لا (تكليف) قبل البلوغ... ١١٣/٢٨
- لا (تكليف) قبل الشرع... ١٧٨، ١٧٧/٣
- لا (تكليف) مع العجز... ١٧٨/٧
- لا يتحقق (التكليف) إلا مع العلم (بالمكلف)... ١٢١/٢٨
- لا يتعلق (التكليف) وخطابه إلا بمكتسب... ٨٥/٤
- لا يثاب (المكلف) على الترك إلا إذا ترك قاصدا... ٣٦/٦
- لا يجوز تخصيص العام بعادة (المكلفين)... ٧٨/٣١
- لا يجوز (التكليف) بما لا يطاق عقلا ووقوعا... ٣٣٠/١

- لا يسوغ ثبوت (التكليف) مع الجهل بسببه ومقتضيه ٢٧/ (٣٢٧)
- لا يشترط في (التكليف) بالفعل أن يكون شرطه حاصلًا حالة (التكليف) ٢٧/ (٧٤٥)
- لا يعتبر (المكلف) قادرًا بقدرته غيره ١٨/ ٣٠٠
- لا (يكلف) الإنسان إلا بيقين نفسه ٦/ (٥٢١)
- لا يلزم (تكليف) بما ليس في الوسع ٧/ (١٧٨)
- ليس كل شيء يصح أن يكتسب يجوز اكتساب كل (مكلف) له ٢/ ٤٢٢
- ليس (للمكلف) أن يقصد إلى المشقة نظرًا إلى عظم أجرها ٣/ ٤١٣
- ليس (للمكلف) أن يقصد المشقة نظرًا إلى عظم أجرها ٤/ ٥٠، [٩٧]، ٤٠١-٦٢٩/١٢
- ليس (للمكلف) إيقاع أسباب الرخص بغرض الانحلال من العزائم ٤/ [١٠٩]
- ليس من شروط (التكليف) الإمكان ٢٨/ ٩١
- ما أتى به (المكلف) في حال الشك لا على وجه الاحتياط ولا لامثال الأمر فوافق الصواب في نفس الأمر فإنه لا يجزئ ١٧/ (٢٩٣)
- ما أوجب الله ابتداءً أولى بالتقديم مما أوجه بناءً على وجود سبب من (المكلف) ١١/ ١٤٤
- ما حرم على (المكلف) منع منه الصغير حتماً ١٨/ [٣٦١]
- ما خير الشارع (المكلف) بين فعله وتركه بلا بدل من غير مدح ولا ذم فهو مباح. ٢٧/ ٣٥٢، [٤٧٩]، ٤٩٤، ٥١٦
- ما ربط به الشارع حكماً فعمد (المكلف) إلى استعجاله لينال ذلك الحكم فهل يفوت عليه معاملة له بنقيض مقصوده أو لا لوجود الأمر الذي علق الشارع الحكم عليه ٦/ (٢٩٢)
- ما غلب فيه حق الأدمي من الأموال لا يشترط فيه (التكليف) ١٧/ (٤٧٧)
- ما كان شرطاً لحصول الوجوب على (المكلف) لا يلزمه تحصيله ٢٧/ (٧٣٥)
- ما كان في الظاهر (تكليفاً) بما لا يطاق فالقصد فيه متوجه إلى سوابقه أو لواحقه ... ٤/ [٨٥]- ٩٢/٢٨
- ما كان في الظاهر (تكليفاً) بما يطاق فالقصد فيه إلى سوابقه ولواحقه ٤/ ٢٢، ٣١
- ما كان (المكلف) قادرًا على أن يفعله فهو غير ساقط عنه ٧/ ١٩٨
- ما كان من حقوق الأموال يستوي فيه (المكلف) وغيره ١٧/ (٤٧٧)، ٤٨٠
- ما كان من حقوق الله فلا خيرة فيه (للمكلف) ١٢/ ٦٦٧
- ما لا يتم الواجب إلا به وكان مقدوراً (للمكلف) فهو واجب ٢/ ٤٢٧
- ما لا يتم الواجب إلا به وهو مقدور (للمكلف) فهو واجب ٢٧/ ٤٣٠، ٤٣٤
- ما لا يتم الواجب المطلق إلا به وهو مقدور (للمكلف) هل يجب أو لا ٢٧/ ٧٣٧
- ما ليس في وسع الإنسان لا يكون (مكلفاً) به ٧/ (١٧٨)
- ما ليس مكتسباً لا يتعلق به (تكليف) ٤/ ٨٥
- ما نشأ عن الأسباب من المسببات فمنسوب إلى (المكلف) حكمه ٤/ (٤٥١)

- ٧٤١/٢٧..... ما هو شرط في وجوب الفعل على (المكلف) ليس مخاطبا بتحصيله
- ٤٣٥/٧..... ما وسعه الشارع لا يتضيق بتضييق (المكلف)
- [٤٢٩]/٧..... ما وسعه الشرع فضيقه (المكلف) على نفسه لا يتضيق
- ٤٣٤ ، (٤٢٩) ، ١٥٨/٧..... ما وسعه الشرع فضيقه (المكلف) على نفسه هل يتضيق
- ٤٣٤ ، (٤٢٩)/٧..... ما وسعه الشرع فضيقه (المكلف) على نفسه يتضيق
- ٤٣٥ ، ٤٣٤/٧..... ما وسعه الشرع لا يضيق بتضييق (المكلف)
- ٤٣٤/٧..... ما وسعه الشرع لا يضيق بتضييق (المكلف) له
- (٤٧٩)/٢٧..... المباح ما أجيز (للمكلفين) فعله وتركه بلا استحقاق ثواب ولا عقاب
- (٤٣٥)/١٠..... المتعذر يسقط اعتباره والممكن يستصحب فيه (التكليف)
- (٨٥)/٤..... متى ورد (التكليف) بشيء غير مكتسب تعين صرفه لسيبه أو لثمرته
- [٥٩]/٣٣..... المجتهد (مكلف) بما أداه إليه اجتهاده
- (٣٧٩)/١٢..... المجنون غير (مكلف)
- (٧٥)/٤..... مخالفة الهوى ليست من المشقات المعبرة في (التكليف)
- (٥٠٧)/١٢..... المخطئ غير (مكلف) فيما هو مخطئ فيه
- (١٧٨)/٧..... مدار (التكليف) على الوسع
- ٩٧ ، [٤٩]/٤..... المشقة الناتجة عن (التكليف) غير مقصودة لذاتها
- ٤١٣/٣..... المشقة الناتجة عن (التكليف) ليست مطلوبة لذاتها
- ٧٢٠/٣٣..... معرفة النسخ والناسخ والدليل المنسوب عليه واجبة على (المكلف)
- (٤٢٥)/٣..... المعنى الكلي ضبط الخلق بلجام التقوى (والتكليف)
- ٤٦٧ ، [٤٠١]/٣ - ٥٦٢/٢..... المقصد الشرعي من وضع الشريعة إخراج (المكلف) عن داعية هواه
- ٤٠٦/٣..... المقصد الشرعي من وضع الشريعة إخراج (المكلف) عن داعية هواه حتى يكون عبدا لله اختيارا كما هو عبد لله اضطرارا
- ٤٢٥ ، ٤٣٠ ، ٦١٣..... المقصد الشرعي من وضع الشريعة هو إخراج (المكلف) عن داعية هواه
- ٥٣٨/٢..... مقصود الشارع من مشروعية الرخص الرفق (بالمكلف) من تحمل المشاق
- ٧٥/٤..... مقصود الشريعة إخراج (المكلف) عن داعية هواه
- ٤٤٣/٢..... (المكلف) لا يندرج تحت عموم خطابه
- ٣٢٢/٧..... الممكن يستصحب فيه (التكليف)
- ٤٤٤/٤..... من ابتغى في (تكاليف) الشريعة خلاف مقصود الشارع فقصده باطل
- ٤٢٦/٥ - ٥٣٠ ، ٤٩٠ ، ٣٣٤/٤..... من ابتغى في (التكاليف) ما لم تشرع له فعله باطل
- (٤٢٨)/١٠..... من أتى بما أمر به لم (يكلف) الإعادة

- من (كلف) بشيء من الطاعات فقدّر على بعضه وعجز عن بعضه فإنه يأتي بما قدر عليه ويسقط عنه ما عجز عنه ٤٣٧/١٠ ، ٤٤٤ ، (٤٤٩) - ٤٠٦/١٩
- من مقصود الشارع في الأعمال دوام (المكلف) عليها [٤١٣]/٣
- المندوبات إذا تركها (المكلف) جملة واحدة يجرح التارك لها ٤٧٠/٢٧
- الموت يسقط (التكليف) ٢٨١/١٣
- مورد (التكليف) هو العقل ٨٣/٢٨ ، (١٠٣)
- النوم سبب لزوال (التكاليف) (٤٥٧)/١٢
- هل الكفار (مكلفون) بفروع الإسلام ٣٠٧/٣
- هل الكفار (مكلفون) بفروع الشريعة ٧٤٧/٢٧
- الواجب لا يعلق بإرادة (المكلف) (٣٦١)/٢٧
- الواجبات المالية لا يشترط فيها (التكليف) ٤٨١ ، ٤٨٠/١٧
- الواجبات المالية لا يشترط لها (التكليف) ٤٨٠/١٧
- الواجبات المالية يستوي فيها (المكلف) وغيره ٤٨١/١٧
- الواجبات المتعلقة بالمال لا يشترط فيها (التكليف) [٤٧٧]/١٧
- وضع الشريعة لإخراج (المكلف) عن داعية هواه ٣٤١/٣
- يجب العشر فيما سقي بغير مؤنة ونصف العشر فيما سقي (بكلفة) (١٥٥)/٢٠
- يجب فيما يشرب بلا كلفة العشر ويجب فيما يسقى (بكلفة) نصف العشر (١٥٥)/٢٠
- يجوز أن يأمر الله تعالى (المكلف) بما يعلم أنه لا يفعله ٤٠٩/٢
- يجوز (تكليف) الكافر بالفروع (١٤٣)/٢٨
- يرجح القياس الذي تكون علته خاصة لبعض (المكلفين) على القياس الذي تكون علته عامة في (المكلفين) ٦١٢/٢٩
- يرجح القياس الذي تكون علته عامة في (المكلفين) على القياس الذي تكون علته جامعة لبعض (المكلفين) (٦١١)/٢٩
- يرجح القياس الذي تكون علته عامة في (المكلفين) على ما تكون علته خاصة ببعضهم [٦١١]/٢٩
- يسقط (التكليف) بالمتعذر (٣١٩)/٧
- يشترط في الحكم (التكليفي) علم (المكلف) به ١٢٧/٢٨
- يقبل قول (المكلف) فيما لا يطلع عليه إلا من قبله (٣٨٨)/٩
- يقدم الحكم (التكليفي) على الوضعي عند التعارض ٣٤٩ ، ٣٤٦/١٩
- يقدم القياس الذي علته عامة لجميع (المكلفين) على غيرها ١٧٢/٣٣ - ٦٤٦ ، ٦٤٤ ، (٦١١)/٢٩
- يكفي خبر الواحد في (التكاليف) التي تعم بها البلوى (٢٩٣)/٢٨
- (يكلف) المتمكن ويقع (التكليف) بالممكن ٤٢٣/٢

يمنع (التكليف) بما لا يطاق ٧٥٠، ٧٤٧/٢٧
يؤاخذ (المكلف) بما تسبب عن فعله ولو لم يقصده (٤٥١)/٤

كل

الإباحة بحسب (الكلية) والجزئية تتجاذبها الأحكام الباقية (٤٩٩)/٢٧
الاحتكار يجري (بكل) ما يضر بالعامّة [٣٢١]/٢١
أحكام الشرع تثبت (بكل) ما دل على رضاه وإرادته ١٠٤، ١٠٣/٥
إذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع (الكل) واجبا أو لا ٨٢/٢
إذا اختلط الحرام بالحلال والتمييز غير ممكن يحرم (الكل) (٣٨٥)/٨، ٣٨٨
إذا اشتبه المباح بالمحرم فيما لا ضرورة إليه فيحرم (الكل) ٣٩٠/٨
إذا بطل البعض بطل (الكل) (٥٠١)/١٠
إذا عدمتنا الاجتهاد (بالكلية) استصحبنا ما كنا عليه ١٨٨/٣
إذا عين أحد العوضين والآخر في الذمة (فلكل) منهما حكم نفسه ١٠٤/١٣
إذا كان الفعل مكروها بالجزء كان ممنوعا (بالكل) (٥٢٩)/٢٧
إذا كان الفعل مندوبا بالجزء كان واجبا (بالكل) ٤٧٣، (٤٦٩)/٢٧
إذا لم يمكن الكف عن المحظور إلا بالكف عما ليس بمحظور فيجب الكف عن استعماله ويحكم بتحریم (الكل) ٥٥٠، ٥٤٨/٢٧
إذا نظرت في (كلية) شرعية فتأملها تجدها حاملة على التوسط فإن رأيت ميلا إلى جهة طرف من الأطراف فذلك في مقابلة واقع أو متوقع في الطرف الآخر ٥٦٢/٢
إذا وجد عملان من جنس واحد (وكل) منهما مقصود أو واحد منهما ليس مقصودا بنفسه تداخلا (٣٠٩)/٩
الأصل إذا اختلفت الحقائق (الكلية) أو الجزئية أن تختلف الأسماء (١٨٣)/٣٢
الأصل أن المبيع إن كان أشياء وكان من العدديات المتفاوتة لا يسقط الخيار إلا برؤية (الكل) ١٣٨/٢١
الأصل أن الوصايا إذا لم يكن فيها ما جاوز الثلث (فكل) واحد من أصحاب الوصايا يضرب بجميع وصيته في الثلث ولا يقدم البعض على البعض إلا العتق والمحابة في المرض (١٢٧)/٢٤
الأصل عند أبي حنيفة أن العقد إذا دخله فساد قوي مجمع عليه أوجب فساد وشاع في (الكل) وليس كذلك عند الصاحبين ٤٩٠/١
الأصل عند الحنفية أن جواز البيع يتبع الضمان (فكل) ما كان مضمونا بالإتلاف جاز بيعه وما لا يضمن بالإتلاف لا يجوز بيعه ٦٦/٢
الأصل في العقود المالية أنها تتعقد (بكل) ما يدل على المقصود من قول أو فعل ٤١٩/١
الأصول (الكلية) لا تبدل بالنسخ (٢٨٣)/٣

- اطراح حكم الجزئية في حكم (الكلية)..... ٥٥٩، ٥٥٧/٥
- اعتناء الشارع إنما هو منصرف إلى (الكليات) ٥٥٩، ٥٥٧/٥
- الأفضل أن يأتي المكلف في العبادات الواردة على وجوه متنوعة (بكل) نوع منها ١٧/ [١٠١]
- الأفعال المشتملة على المفاسد تخرم بها المقاصد (والكليات) الشرعية ٥٦٤/٢
- الأكثر (كالكل) ٤٠٦/٢٠
- الأكثر يقوم مقام (الكل) ٣٤٢/٢٠
- الأكثر يقوم مقام (الكل) في كثير من الأحكام ٣٤٢/٢٠
- الإمام مخير في التعزير (بكل) ما يصلح له ٥٩١/٢٥
- الأمر بقتل شيء يقتضي حرمة (أكله) ٥١٩/٢٤
- انتفاء الجزء يوجب انتفاء (الكل) ٦٩٣/٢٧
- الباطل ما لم يشرع (بالكلية) والفاقد ما شرع بأصله وامتنع لاشتماله على وصف ٤١/ ٢٨
- البعض معتبر (بالكل) ٣٢٤/١ - ٥٤٠/١٤، ٥٤١، ٥٤٣
- البيان يصح (بكل) ما يخرج المجمع من حيز الإشكال إلى حيز التجلي ٤٧٨/٣١
- البيان يصح (بكل) ما يزيل الإشكال ٤٧٨/٣١، [٥١١]، ٥٢١
- البيان يكون (بكل) ما يجلو الخفاء والإشكال من الدليل مطلقا ٣١/ (٥١١)
- البيع ينعقد (بكل) لفظ أو فعل واضح مفهم للدلالة على الرضا بالعقد ٣٠/٢١
- التخصيص بالاستثناء بعد الجمل المتعاطفة هل يعود إلى (الكل) أم الأخير ٤١٨/٢
- تصح الوصية (بكل) مملوك يقبل النقل ٢٤/ [٧٧]
- تغاير ألفاظ الخبر مع اشتراكها في المعنى (الكلية) يفيد التواتر المعنوي ٢٤٩، ٢٤٨/٢٨، [٢٦٧]
- التمسك بالمصالح المستندة إلى (كلية) الشرع جائز ٣٠/ (٢٥)
- الثالث عند مالك آخر حد اليسير وأول حد الكبير (فكل) ما دونه يسير (وكل) ما فوقه كثير ٧/ (٢٤٧)، ٢٤٨
- ثم لا تدل على الترتيب (بالكلية) ٥٩٦/٣٢
- الجزء يتبع (الكل) في أحكامه ٤٣٥/٢
- الجمع بين عبادتين إن كان في الوسائل (فالكل) صحيح وإن كان في المقاصد ففيه تفصيل ١٧/ (١٥٥)
- جميع العقود تنعقد (بكل) ما دل عليها من قول أو فعل ١٥/ (١٧٣)
- حفظ البعض أولى من إضاعة (الكل) ١١/١٣
- حفظ الدين مقصد شرعي (كلية) ٣/ [٦١٣]
- حفظ العقل مقصد شرعي (كلية) ٣/ [٦٣٧] - ١٠٣/٢٨
- حفظ (الكليات) أولى من حفظ الجزئيات ٥٥٣/٢
- حفظ المال من (الكليات) الخمس المجمع عليها ٣١٣، ٣١٠/٧

- [٦٦١]/٣ حفظ المال مقصد شرعي (كلى).
- [٦٤٩]/٣ حفظ النسل مقصد شرعي (كلى).
- [٦٢٥]/٣ حفظ النفس مقصد شرعي (كلى).
- ٩٠ ، ٨٨/٩ الحكم المترتب على اللفظ هل هو يناط بآخر جزء منه أو (بكله).
- (٣٥٥)/٣٢ الحكم المعلق على معنى (كلى) يكفي فيه أدنى المراتب لتحقيق المسمى فيه
- [٥٥٧]/٥ الحكم يختلف بحسب (الكلية) والجزئية
- (٤١١)/١١ الربع (كالكل).
- ٣٩٠/٨ الربع يقوم مقام (الكل).
- ١٣٨/٢١ رؤية البعض قد أقيمت في الشرع مقام رؤية (الكل).
- ٥٦٠/٢ الشارع له تطلع إلى حفظ الحقوق على مستحقيها (بكل) طريق وعدم إضاعتها.
- (٣٨٥)/١٨ الشارع يطلب قطع النزاع والخصومة (بكل) طريق
- ٥٥٩ ، ٥٥٧/٥ شأن الجزئية أخف من شأن (الكلية).
- ٥٢١/٥ الشرع يؤثر (الكلى) على الجزئي عند التعارض
- ٥٢٩/٢٧ الشرع يؤثر (الكلى) على الجزئي عند التعارض إلا لمرجح خاص
- ٣٢٦/٣ الشريعة تشتمل على مصلحة جزئية في كل مسألة وعلى مصلحة (كلية) في الجملة
- ٢٠٥/٢٥ - ٥٠٢/١٠ الشهادة إذا بطلت في البعض بطلت في (الكل).
- ٣٤٣/٢٥ الشهادة لا ترد (بكل) تهمة
- (٤٦٩)/٢٧ الشيء يكون مندوبا بالجزء واجبا (بالكل).
- الطريق الأعظم الذي تثبت به (الكليات) الشرعية هو الاستقراء المعنوي .. ٥٦٤/٢ - ١٠/٥ ، [١٦٥] ، ٢٠٢ ، ٢١٨ - ٢١٣/٢٧
- (٥٠٧)/١٠ العقد إذا فسد في بعض المعقود عليه فسد في (الكل).
- ٣٠٥ ، ٣٠٤/٢٣ - [١٧٣]/١٥ العقود تصح (بكل) ما دل على مقصودها من قول أو فعل
- (١٧٣)/١٥ العقود تصح (بكل) ما دل عليها
- ٣٠٨/٣١ عموم الشمول (كلية) يحكم فيه على كل فرد فرد
- ٣١/٢٤ - ٣٠ ، ٢٨ ، [٢٧]/٢٤ الغلط في العدد لا يمنع استحقاق (الكل) بالوصية العامة
- ٥٦٠ ، ٥٥٧/٥ غير الواجب بالجزء يصير واجبا (بالكل).
- (٣٨٧)/٢٧ فرض الكفاية على (الكل) ويسقط بفعل البعض
- (٣٨٧)/٢٧ فرض الكفاية واجب على (الكل) وإذا فعله البعض سقط عن (الكل).
- (٣٨٧)/٢٧ فرض الكفاية واجب على (الكل) ويسقط بأداء البعض

- فرض الكفاية يتعلق (بالكل) ويسقط بفعل البعض ٢٧/ (٣٨٧)
- فساد الوضع يبطل العلة (بالكلية) ٢٩/ (٢٨٧)
- القاضي أو أمينه كالإمام (وكل) منهم لا يضمن ١٤/ ٤٤٦
- القاعدة (الكلية) لا يحكم عليها بالفساد لشذوذ مسألة عنها ٢/ ٥٥٣
- القرآن (كلية) الشريعة وينبوع لها ٢٨/ (١٥٥)
- القواعد (الكلية) لا ترحمها الأقيسة الجزئية وإن كانت جلية ٢/ ٥٥٣ - ٣/ ٤٧٥
- القواعد (الكلية) من الضروريات والحاجيات والتحسينيات لم يقع فيها نسخ ٢/ ٥٦١
- القياس الجزئي وإن كان جلياً إذا صادم القاعدة (الكلية) ترك للقاعدة (الكلية) ٢/ ٥٥٣
- (الكل) أعظم من الجزء ٢٧/ ٢١
- (كل) تصرف يجوز من غير قبض إذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز (وكل) ما لا يجوز إلا بالقبض إذا فعله المشتري قبل القبض جاز ١٤/ ١٤٢
- (كل) حق ثابت في الذمة لا يبطل بتلف المال (وكل) حق تعلق بالعين يبطل بتلف المال ١٣/ ٤٣٨
- (كل) دليل شرعي يمكن أخذه (كلية) إلا ما خصه الدليل ٣٠/ ٣٥٣
- (كل) شخص لا يصح طلاقه لا يصح ظهاره (وكل) شخص لا يصح ظهاره لا يصح طلاقه ٢٣/ (٥٨٥)
- (كل) شرط يمكن مراعاته ويفيد فهو معتبر (وكل) شرط لا يمكن مراعاته ولا يفيد فهو هدر ١٥/ (٢٦٧)
- (كل) شيء كره أكله والانتفاع به على وجه من الوجوه فشراؤه وبيعه مكروه (وكل) شيء لا بأس بالانتفاع به فلا بأس ببيعه ٢/ ٣٢٠
- (كل) عقد كان أمانة لم يصير مضموناً باشتراط الضمان (وكل) عقد كان مضموناً لم يسقط ضمانه باشتراط سقوطه ١٥/ (٣١٥)
- (كل) عقد يجب الضمان في صحيحه يجب الضمان في فاسده (وكل) عقد لا يجب الضمان في صحيحه لا يجب الضمان في فاسده ١٤/ (٤٦٦)
- (كل) فرقة جاءت من قبل المرأة فهي فرقة بغير طلاق (وكل) فرقة جاءت من قبل الزوج فهي طلاق ٢٣/ (٤٩٣)
- (كل) فرقة جاءت من قبل المرأة لا بسبب من الزوج فهي فسخ (وكل) فرقة جاءت من قبل الزوج فهي طلاق ٢٣/ ٤٢٨ ، [٤٩٣]
- (كل) فرقة كانت من قبل الرجل فهي تطليقة (وكل) فرقة من قبل المرأة ليست بشيء ٢/ ١٦٤
- (كل) قتل يتعلق به وجوب القصاص أو الكفارة فإنه يمنع الميراث (وكل) قتل لا يتعلق به وجوب القصاص ولا الكفارة فإنه لا يمنع الإرث ٢٤/ ٢٤٧
- (كل) كمال يطلب فيه البدء باليمين (وكل) نقص يبدأ فيه باليسار ١٨/ (٣٥١)
- (الكل) لا يكون بعضاً والبعض لا يكون كلا ٢٠/ ٥٨٢
- (كل) لهو اعتمد الحساب والفكر لا يحرم (وكل) ما كان معتمده التخمين يحرم ٢٦/ ٤٧٤

- (كل) ما ثبت فيه اعتبار التعبد فلا تفريع فيه (وكل) ما ثبت فيه اعتبار المعاني دون التعبد فلا بد فيه من اعتبار التعبد..... ٥/ [٥٠٣]
- (كل) ما جرى قبل الميسس لم يسقط به المهر المسمى بل تشطر فهو من موجبات المتعة (وكل) ما يتضمن سقوط جميع المسمى لو جرى قبل الميسس فلا تتعلق المتعة به..... ٢٠/ ٤٧٣
- (كل) ما كان عمد له لا يفسد الحج فخطؤه مثله (وكل) ما كان عمده يفسد الحج فخطؤه مثله ٢٠/ ٣٨٢
- (كل) ما كان يطيب الربح فيه لبائعه من المبيعات فحلال له بيعه (وكل) ما كان يحرم الربح فيه على بائعه منها فحرام عليه بيعه..... ٢١/ ٧٠
- (كل) ما لا يتجزأ فإضافته إلى البعض كإضافته إلى (الكل)..... ١٩/ ١٩٩
- (كل) ما للبعد إسقاطه فهو حق العبد (وكل) ما ليس له إسقاطه فهو حق الله تعالى..... ٢٤/ ٥٧٢
- (كل) ما له ظاهر فهو ينصرف إلى ظاهره إلا عند قيام المعارض الراجح لذلك الظاهر (وكل) ما ليس له ظاهر لا يرجح أحد محتملاته إلا بمرجح شرعي..... ٦/ ١١٩
- (كل) ما يصح أن يسلم فيه يصح أن يقرض (وكل) ما لا يصح سلمه لا يصح قرضه..... ٢٢/ (٣٧٣)
- (كل) ما يصح بيعه صح قرضه (وكل) ما لا يصح بيعه لا يصح قرضه..... ٢/ ٥٠٤
- (كل) ما يفوت لا إلى بدل جاز أدائه بالتيمم مع وجود الماء (وكل) ما يفوت إلى بدل لم يجز..... ١٩/ [٢٥٥]
- (كل) ما مور يشق على العباد فعله سقط الأمر به (وكل) منهى شق عليهم اجتنابه سقط النهي عنه..... ١٩/ ١٥٦
- (كل) من ابتغى في تكاليف الشريعة غير ما شرعت له فقد ناقض الشريعة (وكل) من ناقضها فعمله في المناقضة باطل..... ٦/ ٢٩٢، ٢٩٥
- (كل) من أدلى بسبين يرث (بكل) واحد منهما من جهتين ما يرث به الآخر لم يرث إلا بأحدهما..... ٢٤/ ٤٠١
- (كل) واجب لا يتم وقوعه إلا بفعل غيره فهو (وكل) ما لا يتم إلا به واجب..... ٢/ ٤٢٢
- (الكل) ينتفي بانتفاء البعض..... ١٠/ (٥٠١)، ٥٠٢
- (الكل) إذا عارضه الجزئي فلا أثر للجزئي..... ٣/ ٤٩٧، ٥٠٣
- (الكل) لا ينخرم جزئي ما..... ٣/ (٤٧٥)
- (الكليات) الشرعية قطعية لا مدخل فيها للظن..... ٥/ ١٦٦، ٢١٧
- (كليات) الشريعة دالة على أن الأحكام لا تبقى مشكلة لا يفصل فيها..... ٢/ ٥٥٢ - ٣/ (١٨٧)، ١٩٠
- (كليات) المصالح لا يرفعها تخلف آحاد الجزئيات..... ٢/ ٥٨ - ٣/ [٤٧٥] - ٥/ ١٦٦
- (كليات) المقاصد إنما تثبت بالاستقراء..... ٥/ (١٦٥)، ١٨٣
- كما يجب إزالة الظلم يجب تقليله عند العجز عن إزالته (بالكليات)..... ٨/ ٤٣، ٤٤
- لا اعتبار بمعارضة الجزئيات في صحة وضع (الكليات) للمصالح..... ٣/ (٤٧٥)

- لا يزيد البعض على (الكل) ٢٩٠/٢
- (لكن) نعمة تبعة (ولكن) ذنب نقمة من الدنيا والآخرة ٣/ (٢٩٣)
- للأغلب حكم (الكل) ١١/ (٤٦٠)
- للاكثر حكم (الكل) ١/ ٣٥٧، ٧/ ٢٤٠ - ١١/ (٤٧١)، ٤٧٣ - ٢٠/ ٣٤٣، ٣٤٤، ٤٠٤
- للبعض حكم (الكل) في الأحكام ١١/ (٤١١)
- للبعض حكم (الكل) في أحكام الشرع ١١/ (٤١٢)
- للبعض حكم (الكل) في أحكام الشرع في موضع الاحتياط ١١/ ٤١٣
- للبعض حكم (الكل) ولما دونه حكم العدم ٧/ ٢٤٧ - ١١/ [٤١١]
- للبعض حكم (الكل) وما دونه لا يعطى له حكم (الكل) ١١/ (٤١١)
- ليس للوكيل أن يوكل غيره فيما (وكل) فيه ٢٣/ (٩٥)
- ليس لمن (وكل) بأمر أن يوكل به غيره ٢٣/ (٩٥)
- ليس لمن (وكل) بأمر باعتبار الأصل أن يوكل به غيره ٢٣/ ١٠٢
- ما خرج من النجاسة إلى ضدها فقد خرج (بالكلية) عنها ١٩/ (١٦٥)
- ما كان خادما لمطلوب الترك كان مطلوب الترك (بالكل) ٢٧/ (٥٢٩)
- ما وجب التصديق (بكله) لا يفيد التصديق ببعضه ٢٠/ ٦٥
- ما يكون مباحا بالجزء مطلوب الترك (بالكل) ٣/ ٥٠٠
- المباح بالجزء إما مطلوب الفعل (بالكل) أو مطلوب الترك (بالكل) ٢٧/ (٤٩٩)
- المباح بالجزء قد يكون مطلوبا (بالكل) أو منها عنه (بالكل) ٢٧/ ٤٨٣
- المباح بالجزء قد يكون مطلوبا (بالكل) ويكون منها عنه (بالكل) ١/ ٥٥١
- المباح بالجزء يكون مطلوب الفعل أو مطلوب الترك (بالكل) ٣/ ٥٩٠
- المباح بالجزء يكون مطلوبا (بالكل) أو منها عنه (بالكل) ٢٧/ ٤٨٠، ٤٩٤، [٤٩٩]
- المباح قد يكون مباحا بالجزء محرما (بالكل) ٢٧/ (٤٩٩)
- المتعاونون على الظلم والجور (كلهم) ضمناء وشركاء في الضمان ١٢/ ٢٣٠
- متى بطل العقد في البعض بطل في (الكل) ١٠/ (٥٠٧)
- المجتهد إذا أعوزه النص نظر في (كليات) الشريعة ومصالحها العامة ٥/ ٢٦٨
- مدلول العام (كلية) ومدلول المطلق (كلى) ٣٠/ (٣٢١)
- المرء يولد خاليا من كل دين أو التزام أو مسئولية (وكل) شغل لذمته بشيء من الحقوق إنما يطرأ بأسباب عارضة بعد الولادة والأصل في الأمور العارضة العدم ٦/ ٣٧٩
- المصلحة (الكلية) مقدمة على المصلحة الجزئية ٤/ (١٩٩)
- المعنى (الكلى) ضبط الخلق بلجام التقوى والتكليف ٣/ (٤٢٥)

مقابلة الجمع بالجمع تارة تقتضي مقابلة الآحاد بالآحاد وتارة تقتضي مقابلة (الكل) لكل فرد ٨٨/٩ - ٤٧٠/١٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٤ ، [٥٢٧]

مقابلة الجمع بالجمع تارة تقتضي مقابلة (الكل) لكل فرد ١٠/٥٢٨
المكروه بالجزء محرم (بالكل) ٢٧/٣٥١ ، ٤٧١ ، ٥٠٠ ، ٥١٥ ، ٥١٨ ، [٥٢٩] - ٣١/٣٧٥
المكروه بالجزء يكون حراما (بالكل) ٢٧/٥٣٧
المكروه في أصله بالجزء هنا صار حراما (بالكل) ٢٧/٥٣٧
المنعوتات تختلف مراتبها بحسب (الكل) والجزء ٥٦٠ ، ٥٥٨/٥
من شهد بشهادة ترد في البعض ردت في (الكل) ٢٥/٣٥١
المنسوب إليه بالجزء ينتهض أن يصير واجبا (بالكل) ٢٧/٤٦٩
المنسوب بالجزء واجب (بالكل) ٥٦١/٥
المنسوب بالجزء يكون واجبا (بالكل) ٢٧/٣٨٨ ، ٤٤٤ ، [٤٦٩] ، ٥٣٠ ، ٥٠٠
المنسوب (بالكل) واجب بالجزء ١/٥٥١
المنسوب غير لازم بالجزء ولكنه لازم (بالكل) ٢٧/٤٦٩
المندوبات بالجزء واجبات (بالكل) ٢٧/٤٦٩
مهما حرم (الكل) حل (الكل) ٣/٥٦٥ ، ٥٦٨ - ٧/٢٧٦ ، ٢٧٨ - ٩/٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١٤ ، [٥١٧] ، ٥١٩

الناس (كلهم) قد صح لهم الفقر ٧/٤٨
نسخ الجزء لا يقتضي نسخ (الكل) ٣٣/٧٤٩
النسخ لا يكون في (الكليات) ٣/٢٦٩ ، [٢٨٣] - ٣٣/٧٦٩ ، ٧٧٠
النكاح ينقذ (بكل) لفظ يدل عليه ٢٣/٣٠٣
النوم ينقض (بكل) حال ١٩/٢١٩
هدنة البعض وسكوت الباقيين هدنة في حق (الكل) ٢٦/٥٣٠ ، ٥٣١
الواجب على الكفاية على (الكل) ويسقط بفعل البعض ٢٧/٣٨٧
الواحد في استيفاء حق الله تعالى وحق العامة يقوم مقام (الكل) ١٣/٥٨١ ، ٥٨٥
الوكالة تصح وتنقذ (بكل) ما دل عليها في العرف ١٥/١٧٤
يجب تقليل الظلم عند العجز عن إزالته (بالكلية) ٨/٤٠ ، [٥١]
يجوز إيجار شيء واحد لشخصين (وكل) منهما لو أعطى من الأجرة مقدار ما ترتب على حصته لم يطالب بأجرة حصة الآخر ما لم يكن كفيلا له ١٦/٥١٨
يجوز التيمم (بكل) ما هو من جنس الأرض ١٩/٢٧٥
يجوز الذبح (بكل) ما أفرى الأوداج وأنهر الدم ٢٤/٥٠٥
يحرم أكل كل ذي ناب من السباع (وكل) ذي مخلب من الطير ٢٤/٤٧٥

- يحل الصيد (بكل) ذي ناب ومخلب..... ٤٧٦/٢٤
 يدخل الكافر تحت خطاب الناس (وكل) لفظ عام..... ٢٥٥/٣
 يصح النكاح (بكل) لفظ ساغ بعرف..... (٣٠٣)/٢٣
 يقام الأكثر مقام (الكل)..... ٤٨٣/١٩
 يقدم في كل موطن (وكل) ولاية من هو أقوم بمصالحها..... (١٦٥)/١٨
 يقيد المطلق (بكل) ما يخصص العام وما لا فلا..... (٤٣٥)/٣١
 يمنع في الشريعة من التشبه (بكل) ناقص..... [٣٢٧]/١٨
 ينعقد الأمان (بكل) ما يفهم منه الأمان..... ٥١٠/٢٦
 ينعقد البيع (بكل) ما يدل على الرضا..... (١٧)/٢١

كلم

- آخر (الكلام) إنما يتعين بالسكوت..... (٩٩)/١٠
 إذا احتمل (الكلام) أن يكون فيه مجاز وإضمار حمل عليهما..... (٥٦٥)/٣٣
 إذا انفصل البيان عن (الكلام) فقد تقرر حكم (الكلام) بالسكوت عليه..... (٩٩)/١٠
 إذا انقطع (الكلام) فقد تم..... (٩٩)/١٠
 إذا تعذر إعمال (الكلام) شرعا فإنه يهمل..... ٤٢/٩
 إذا تعذر إعمال (الكلام) يهمل..... ٥٢٢/١ - ٣٣/٢ - ٣٩، ٢٠٨ - ٣٢٠/٧ - ٢٧/٩ - ٣١، [٣٩]، ٤٢، ٤٣
 إذا ثبت (للمتكلم) عرف حمل (كلامه) عليه وإلا فلا..... (٢٣٣)/٨
 إذا دار (الكلام) بين الإلغاء والإعمال فالإعمال أولى..... ٤٤٠/٢ - ٢٦/٩
 إذا لم يمكن إعمال (الكلام) أهمل..... (٣٩)/٩
 الاستثناء إذا اتصل (بالكلام) صار جزءا من (الكلام) فتصير الجملة شيئا واحدا مفيدا..... ٣٧٥/٣٢
 الاستثناء المتصل بجمل من (الكلام) معطوف بعضها على بعض يجب رجوعه إلى جميعها..... (٤٧١)/٣٠
 الاستثناء متى تعقب (كلمات) معطوفة بعضها على بعض يقتصر على ما يليه خاصة..... ٤٧٢/٣٠
 استقرار حكم (الكلام) بالسكوت عليه..... (٩٩)/١٠
 الإشارة متى تعلقت بها العبارة نزلت منزلة (الكلام)..... ٢١٣، ٢١٢/١٠
 الأصل حمل (الكلام) على ظاهره..... ٤٣٤/٢
 الأصل في (الكلام) الحقيقة..... ٣٠/٢، ٣٩، ٣٨٧، ٤٢٨، ٤٣٤، ٤٤١ - ٢٨/٩ - ٣٠/٣٠، ١٣٧ - ٣٣٨
 ٥٧٨/٣١، [٦٢٥]، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٩، ٦٥٦، ٦٥٩ - ٢١٢/٣٢، ٢١٦، ٤٤٨ - ٦٦١، ٦٥٨، ٦٤٩، ٦٤٨/٣٣
 الأصل في (الكلام) الحقيقة دون المجاز..... ١٥٧/٢٨

- الأصل في (الكلام) الحقيقة فلا يجوز حمل اللفظ على المجاز إلا إذا تعدت الحقيقة..... ٢٠٨/٢
- الأصل في (الكلام) الحقيقة وعدم المجاز..... ٦٣٢/٣١
- الأصل في (الكلام) حمله على ظاهره..... ٥٨٢/٣١
- الأصل في (الكلام) هو الصريح..... ٥٧٣/٣٣
- اعتبار (الكلام) بآخره أصل لا ينبغي أن يعدل عنه إلا لمانع منه..... ٣٢/٣٢ (٣٣٠)
- إعمال (الكلام) أولى من إلغائه..... ٩/٢٥
- إعمال (الكلام) أولى من إهماله..... ١/٤٦١، ٤٨٤، ٤٨٧، ٥٢٢-٣٣/٢، ٣٩، ٥٩، ١٩٦، ٢٠٨، ٣٥٩، ٤٢٨، ٤٢٩-٣٢/٩، ٤٠، ٤١-١٠/٢٣٠، ٢٣٣، ٣٤٢، ٤٩٢، ٤٩٥-٢٠/٣٣١، ٣٢٨/٣٣-٣٥٦، ١٦٦/٣٢-٦٤٢، ٦٤١، ٦٤٠، ٢٧٠، ٢٣٩، ٢٣٢/٣١-٥٠٨
- إعمال (الكلام) أولى من إهماله ما لم يتعذر..... ١/٤٨٠
- إعمال (الكلام) أولى من إهماله متى أمكن..... ٩/٢٥، ٣٩-٣٢/١٦٥
- الأمر يقتضي وقوع الإجزاء بالمأمور به إذا امتثل وقال بعض (المتكلمين) لا يدل على الإجزاء... ٢٨/٢٩
- إن الحكم بظاهر (الكلام) وأنه لا يترك الظاهر إلى غيره ما كان له مساغ وأمكن فيه استعمال... ٢/٣٤٥
- إنما تدخل في (الكلام) لإثبات الحكم في المذكور وحده ونفيه عما عداه..... ٣٢/٥٣٥
- أول (الكلام) يتوقف على آخره إذا كان في آخره ما يغير أوله..... ٣٢/٣٢٩
- أول (الكلام) يتوقف على آخره إذا كان في آخره ما يغير موجب أوله..... ٩/٤٦-١٠/١٠٠
- بل للإضراب عن الأول موجبا كان (الكلام) أو نفيا..... ٣٢/٥٨٤
- ترك (الكلام) يقتضي تمامه..... ١٠/٩٩
- حكايات الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال وأضرَب الشرع عن الاستفصال فمطلق (كلامه) لعموم المقال..... ٣٠/٣٩٩
- حكم (الكلام) الأول قد ثبت بالسكوت..... ١٠/١٠٤
- حكم (الكلام) يتقرر بالسكوت..... ٩/٤٦، ٤٩-١٠/٩٢، ٩٣، [٩٩]، ١٠٤، ١٠٥-١٢/٧٦، ٧٧-٣٢/٣٣٠
- حمل (الكلام) إذا عرى عن النية على ما له وجه ومعنى أولى من حمله على ما لا وجه له ولا معنى..... ٢/٣٥٩
- حمل (الكلام) على زيادة فائدة أولى من حمله على التكرار لغير فائدة..... ٢/٣٥٩
- حمل (الكلام) على المعهود واجب..... ٣٢/٢٨٢
- حمل (كلامه) على المعنى الشرعي مقدم على المعنى اللغوي..... ٣٣/٦٥٤
- حمل المطلق على المقيد يجري في جميع أقسام (الكلام)..... ٣١/٤٢٣
- خروج مطلق (الكلام) على غالب الأحوال كثير في الشريعة وفي كلام العرب وأشعارها..... ٣٢/٤٥٨
- داعية (المتكلم) منصرفة لما توجه له المعنى دون الأمور التي تغايره..... ٣٢/٣٨٦

- دلالات الألفاظ ليست لذواتها بل هي تابعة لقصد (المتكلم) وإرادته ٥/ (٢٨٥)
- دلالة الحال تؤثر في حكم (الكلام) والأفعال ٩/ (٦١)
- دلالة الحال مثل الصريح في تقييد مطلق (الكلام) به ٩/ ٦٣
- دلالة (الكلام) على فائدتين أولى من دلالة على واحدة ٢٨/ ٢١٤
- الرجوع إلى دلالة الحال لمعرفة المقصود (بالكلام) أصل في الشرع ٩/ (٦١)
- السكوت اليسير لا يقطع اتصال (الكلام) ببعضه ببعض ٩/ ٤٦، ٤٩ - ١٠/ ١٠٠، ١٠١
- صدر (الكلام) موقوف على الآخر ٣٢/ (٣٢٩)
- الطفل لا حكم (لكلامه) ١٢/ (٣٦٧)
- العادة أن كل (متكلم) يحمل لفظه على عرفه ٨/ (٢٣٣)
- العادة معتبرة في تقييد مطلق (الكلام) ٨/ (٢٦٣)
- العرب تجمل (كلامها) ثم تفسره فيكون (كالكلمة) الواحدة ٢٧/ ٢٩٤
- الغالب من (الكلام) الذي يصلح أن يكون جواباً عن السؤال أن يكون جواباً عنه ٣٢/ (٣٣٧)
- في معاريض (الكلام) مندوحة عن الكذب ١٨/ (٢٧٣)
- القرآن كله (كالكلمة) الواحدة في وجوب بناء بعضه على بعض ٢٧/ (٢٩٣)
- القرآن هو (الكلام) المنزل على الرسول المكتوب في المصاحف المنقول إلينا نقلاً متواتراً ٢٨/ ١٧٥
- قرينة الحال تقييد مطلق (الكلام) ٩/ (٦٣)
- قصد (المتكلم) بخطابه إلى الذم والمدح لا يمنع من كونه عاماً ٣٠/ (٣٩٠)
- كل عاقد يحمل على عادته في خطابه ولغته التي (يتكلم) بها ١/ ٢٨٠
- كل كلام اتصل بما يقيد به فإنه يجب اعتبار ذلك المقيّد دون إطلاقه أول (الكلام) ٩/ (٤٥)
- كل كلام لا يستقل بنفسه إذا اتصل (بكلام) مستقل بنفسه صيره غير مستقل ٩/ [٤٥] - ١٢/ ٧٦، ٧٧
- كل كلام لا يستقل بنفسه إذا اتصل (بكلام) مستقل بنفسه يصير المستقل غير مستقل ٣٢/ (٣٧٤)
- كل (متكلم) له عرف فإن لفظه عند الإطلاق يحمل على عرفه ٨/ (٢٣٣)
- كل (متكلم) له عرف يحمل لفظه على عرفه في الشرعيات والمعاملات والإقرارات وسائر التصرفات ١٦/ ١١
- كل (متكلم) يشترط في حمل لفظه على العادة مقارنة تلك العادة لتلفظه ٨/ (١٦٢)
- كل من قطعت أهل المعرفة (بكلامه) فالقول قوله من غير يمين ٩/ ٤٣٤
- كل من له عرف يحمل (كلامه) على عرفه ٨/ ١١٥، ١٢٤، ١٦٢، [٢٣٣]، ٢٤٠، ٢٤٨، ٢٥٦ - ٢٠/ ٤٩٠ - ٢١/ ٣٤٧
- كل من له كلام يحمل (كلامه) على عرفه ٢٠/ ٤٩٦
- (الكلام) إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات والنفي فذلك القيد هو مناط الإفادة ومتعلق الإثبات والنفي ٣١/ (٤٥٧)

- (الكلام) إذا أمكن أن يكون مستقلا بنفسه لم يجعل مبتورا ١٢/ (٧٥)
- (الكلام) إذا تردد بين المعنى اللغوي والشرعي حمل على الشرعي ٣٣/ (٦٤٧)
- (الكلام) إذا سبق لأجل معنى لا يكون حجة في غيره ٣٢/ (٣٨٥)
- (الكلام) إذا كان تاما مستقلا بنفسه يؤخذ حكمه من نفسه لا من غيره ١٢/ (٧٥)
- (الكلام) إنما يتم بآخره ٢٧/ ٢٩٥ - ٣٢/ [٣٢٩]
- (الكلام) إنما يحمل على التأكيد إذا لم يمكن حمله على فائدة جديدة ٣٢/ (١٩٠)
- (الكلام) إنما يصح في نفسه إذا خرج من أهله وأضيف إلى محل يقبله ٢٧/ ٦٣٦
- (الكلام) بآخره ١٠/ ١٠٢ - ٣٢/ ٣٧٥، ٣٧٨
- (الكلام) التام بنفسه لا وجه لتضمينه بما بعده ٣٢/ ٣٦٥
- (الكلام) حاكم على النية ٦/ ١٤٤
- (الكلام) الصالح لأن يكون جواب السؤال إذا ذكر عقب السؤال يغلب على الظن كونه جوابا له ٣٢/ (٣٣٧)
- (الكلام) العام الخارج على طريقة المدح أو الذم عام ٣٠/ (٣٨٩)
- (الكلام) لا ينعقد له ظهور حتى ينتهي (المتكلم) منه أو يعرف انتهاؤه بالسكوت الطويل أو الانتقال ٣٢/ (٣٣٠)
- (الكلام) مبني على غرض (المتكلم) ٣٢/ ٣٨٦
- (الكلام) مبني على قصد (المتكلم) ٦/ (٥٥)
- (الكلام) المتصل يتعلق الحكم بجميعه لا ببعضه ٩/ (٤٥)
- (الكلام) المتصل يعتبر حكم أوله بآخره ٩/ (٤٥) - ٣٢/ ٣٧٨
- كلام (المتكلم) محمول على مراده ٦/ (٥٥)
- (الكلام) المطلق محمول على ما هو الظاهر والمتعارف ٨/ (٢٦٣)
- (الكلام) المقيد بقيد مصب الإثبات والنفي على ذلك القيد ٣١/ [٤٥٧]
- (الكلام) مما يتوقف بعضه على بعض ٣٢/ (٣٣٠)
- (الكلام) موقوف حتى يسكت (المتكلم) ١٠/ (٩٩)
- (الكلام) يتقيد بدلالة الغرض ٦/ (٥٥)
- كلما عظمت مصالح الفعل عظمت درجته عند الله إذ يثاب فاعله على جميع مصالحه (وكلما) عظمت مفسده عظم إثمه إذ يتعرض للعقاب والمقت على كل مفسدة من مفسده ٢/ ٥٥٨
- (كلمة) إلى لانتها الغاية ٣٢/ (٥٧٣)
- (كلمة) من للتبعيض ٣٢/ ٦٩٠
- لا عبرة (بكلام) النائم ١٢/ ٤٥٨
- لا يجعل (الكلام) قذفا مع الشك والاحتمال ٢٥/ (٥٠٧)

- لا يحمل إطلاق (الكلام) على ما شذ من اللغة ٣٢/ (٤٤٨)
- لا يحمل (الكلام) على الشذوذ ٣٢/ ٤٥٢
- لا يستعمل (الكلام) في خلاف الأصل إلا عند قرينة تدل عليه ٣٠/ ٣٣٨ ، ٣٧٢ - ٣١/ ٤٩٤ ، ٥٨٧ ، ٦٣٨
- اللفظ إذا احتمل معنيين لا ينصرف إلى أحدهما إلا بالنية من (المتكلم) ١٠٤/ ٦
- ليس كل سامع (للکلام) يجب أن يضطر إلى قصد (المتكلم) ٣٣/ ٥٠
- ما (تكلم) به السكران في شيء جاز عليه ٢/ ١٦٤
- ما صح أن يكون (كلاماً) مبتدأ مستقلاً بنفسه لا يجوز تضمينه بغيره ١٢/ (٧٥)
- ما لا يستقل من (الكلام) بنفسه إذا اتصل بما يستقل بنفسه صار ما هو مستقل بنفسه غير مستقل بنفسه
- وصار المجموع (كلاماً) واحداً ٣٢/ (٣٧٣)
- ما يقوم مقام (الكلام) فهو (كالكلام) ١٠/ ٤٤١ - ١٠/ ٢٤٠
- (المتكلم) (بكلام) عام يدخل تحت عموم (كلامه) ٣٠/ (٤٢٣)
- (المتكلم) بما لا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير ٢٣/ ٤٦١
- (المتكلم) داخل في عموم (كلامه) ٣٠/ [٤٢٣]
- (المتكلم) لا يجوز اعتبار أول (كلامه) حتى يسكت سكوتاً قاطعاً ١٠/ (٩٩)
- (المتكلم) يدخل في عموم خطابه إذا كان من أفراد العام ٣٠/ (٤٢٣)
- (المتكلم) يدخل في عموم (كلامه) ٣٠/ ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩
- (المتكلم) يدخل في عموم متعلق خطابه ٣٠/ (٤٢٣)
- متى سيق (الكلام) في تحرير معنى لا يكون حجة في غيره ٣٢/ (٣٨٥)
- المذهب عند الفقهاء وأكثر (المتكلمين) أن البيان يحصل بالفعل ————— من رسول الله ﷺ كما يحصل بالقول ٢/ ٤٢٣
- مطلق (الكلام) محمول على قصد (المتكلم) ٦/ (٥٥)
- مطلق (الكلام) محمول على المعارف ١/ ٤٨٣ - ٨/ ١١٥ ، ١٢٧ ، ٢٣٤ ، [٢٦٣] ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٨١
- مطلق (الكلام) محمول على المعتاد ٨/ (٢٦٣)
- مطلق (الكلام) يتقيد بدلالة الحال ٩/ ٦٤
- مطلق (الكلام) يتقيد بدلالة الحال ويصير ذلك كالمخصوص عليه ٦/ ٢٠ - ٨/ ٢٦٤ - ٩/ ٥٣ ، ٥٤ ، [٦٣]
- مطلق (الكلام) يتقيد بما سبق فعلاً أو قولاً ٩/ (٦٣) ، ٦٤
- مطلق (الكلام) يتقيد بما سبق من دلالة الحال ٩/ (٦٣)
- مطلق (الكلام) يتقيد بما يعلم من مقصود (المتكلم) ٦/ (٥٥)
- مطلق (الكلام) يجب تحصيله على قصد (المتكلم) ٦/ (٥٥) - ٢٥/ ٥٠٨

- مطلق (الكلام) يحمل على المتعارف ٣٢، ٢٨/٢٣
- مطلق (الكلام) ينصرف إلى المتعارف ٥٦٤/١٠ - (٢٦٣)، ٢٣٥، ٢٠٦/٨
- من جمع في (كلامه) بين ما يتعلق به الحكم وبين ما لا يتعلق به الحكم فالعبرة بما يتعلق به الحكم ٣٧، ٣٦/٩
- من جمع في (كلامه) بين ما يتعلق به الحكم وما لا يتعلق به الحكم فلا عبرة لما لا يتعلق به الحكم والعبرة لما يتعلق به الحكم والحكم يتعلق به ٣٥ [١ - ٤٨٤، ٢٥/٩ - ٣٥]
- من نوى حقيقة (كلامه) يصدق ديانة وقضاء ١٤٤، ١٤٣/٦
- موجب الاستثناء أن (الكلام) به يصير عبارة عما وراء المستثنى وأنه يندعم بثبوت الحكم في المستثنى لانعدام الدليل الموجب له مع صورة (التكلم) به ٤٢٣/٢
- النية في (الكلام) المحتمل صحيحة في القضاء ١٣٧/٦
- يختص (الكلام) بما يعلم من غرض (المتكلم) ٥٥/٦
- يساق (الكلام) لأمر وله تعلق بغيره وإيماء به وإشارة إليه ٣٨٦/٣٢
- يعتبر في الإقرار عرف (المتكلم) ونزله على أقل محتملاته ٣٥٦/٣٢

كمل

- إبطال الأصل إبطال (التكملة) ١٢/١١١
- الأداء القاصر لا يجب إلا عند العجز عن (الكامل) ٥٤٣، ٥٤٢/١٣
- إذا حصل التلف من فعلين أحدهما مأذون فيه والآخر غير مأذون فيه وجب الضمان (كاملاً) على الصحيح ٤٨٩، ٤٨٧/١٤
- إذا كان الحق مما لا يتجزأ فإنه يثبت لكل على (الكامل) ١٥٤، ١٥٣/١٨ [١٦١]
- استيفاء الناقص عند تعذر استيفاء (الكامل) جائر ٥٣٧، ٣٤٦/١٣
- استيفاء الناقص عند تعذر (الكامل) جائر ٥٦١/١٣
- اشتراك الجماعة فيما لا يتجزأ يوجب (التكامل) في حق كل واحد منهم ١٨/١٦١
- الأصل أن البر لا يكون إلا (بأكمل) الوجوه ٥٣٢/٢٠
- الأصل أن البر لا يكون إلا (بأكمل) الوجوه في الأيمان ٥٢٩/٢٠ [٥٢٩]
- الأصل أن اليمين إذا كانت معقودة بشرط لم يقع الحنث فيها إلا بوجود الشرط (بكماله) ٤٦٧/٢
- الأصل في الأطراف أنه إذا فوت جنس منفعة على (الكامل) أو أزال جمالا مقصودا في الآدمي على (الكامل) يجب كل الدية ٤٧٨/١
- الإطلاق في الأسماء ينصرف إلى (الكامل) من المسميات ١٠/٥٦٣
- الاقتصار على بعض الآية في استفادة حكم ما لا يفيد إلا بعد (كمال) النظر في جميعها ٣٧٩، ٣٧٤/٣٢

- (إكمال) الأصل بالبدل غير ممكن ١٥٩/١٢
- الإمامة أرفع مراتب الإسلام فلا يؤمن إلا أهل (الكمال) ١٩/ (٤٤٧)
- الإمامة منزلة اتباع واقتداء فاقضى أن يكون متحملها (كمال) الأوصاف المعتبرة فيها ١٩/ (٤٤٧)
- إنما تثبت ولاية الشخص على غيره إذا كان (كمال) الولاية في نفسه ١٨/ (٢٣٢)
- إنما تحصل درجة الاجتهاد لمن اتصف بفهم مقاصد الشريعة على (كمالها) وتمكن من الاستنباط بناء على فهمه فيها ٥/ [٢٥٩] ، ٢٦١ ، ٢٧١
- البر إنما يكون (بأكمل) الوجوه ٢٠/ (٥٢٩)
- البر لا يكون إلا (بأكمل) الوجوه ٢٠/ ٥٣٢
- بعث الرسول بإصلاح العقول والأديان (وتكميل) نوع الإنسان ٢/ ٥٥٩
- تبنى على الأهلية (الكاملة) وجوب الأداء وتوجه الخطاب ٢٨/ (١٣٣)
- تقدم (التكميلية) من الخمسة الضرورية على أصل الحاجة ٤/ (٢٢٧)
- (التكملة) تابعة (للمكمل) ١١/ ٤٤١
- (التكملة) مع ما (كملته) كالصفة مع الموصوف ١١/ ٤٣٢
- الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له (وأكمل) لرتبته وأدل على اعتنائه بعلم الأثر ٢٨/ ٣٦٠
- حصول المصلحة الأصلية أولى من حصول المصلحة (التكميلية) ٤/ (١٦٧) ، ٢٢٨
- حقوق الله تعالى تجري فيها المساهلة ولا تحمل على الاستقصاء (وكمال) الاستيفاء كحقوق الآدميين ٢/ ٣٤٦
- حقيقة الإضافة (كمال) الاختصاص ٣٢/ (٢٥٥)
- الخلطة تجعل مال الخطاء (كمال) الرجل الواحد ٢٠/ ١٢٢ ، ١٢٣
- الخلطة تجعل مال الخطاء (كمال) الرجل الواحد في حكم الزكاة ٢٠/ ١٢٢
- الخلطة تصير مال الخطاء (كمال) الرجل الواحد ٢٠/ ١٢٣
- الخلوة توجب العدة (وكمال) المهر ٢٣/ (٦٠٥)
- الخلوة كالدخول في حق (تكميل) المهر ووجوب (كمال) العدة ٢٣/ ٥٩٧
- الربع يحكى حكاية (الكمال) ١١/ (٤١١)
- الرسل بعثوا بتحصيل المصالح (وتكميلها) ودرء المفاصد وتقليلها ٣/ (٣٢٥) ، (٣٨٣)
- الشريعة جاءت بتحصيل المصالح (وتكميلها) وتعطيل المفاصد وتقليلها ٣/ (٣٢٥) ، (٣٨٣)
- ٣٨٦-٣٨٧ ، ٥١/٨ ، ٥٣ ، ٥٧-١٨/ ٣٧٢
- الشريعة جاءت بتحصيل المصالح (وتكميلها) وتعطيل المفاصد وتقليلها بحسب الإمكان ٨/ ١٧٠
- الشك في (الإكمال) كتيقن النقص ٧/ (١٣)
- الضرورات مقدمة على الحاجات والحاجات مقدمة على التتمات (والتكملات) ٤/ [١٦٧] ، ١٢٦

- الطلاق إذا وقع بعضه (كمل) ٢٣/٤٧٧
- القاصر لا يجب إلا عند العجز عن (الكامل) ١٣/٥٤٣ ، ٥٤٤
- قصد المكلف رفع المسبب بعد (استكمال) السبب لغو ٤/٤٦١
- كل (تكملة) فلها شرط وهو أن لا يعود اعتبارها على الأصل بالإبطال ٣/٥٨٣
- كل (تكملة) فلها من حيث هي (تكملة) شرط وهو ألا يعود اعتبارها على الأصل بالإبطال ١٥/٤٧٦
- كل (تكملة) فلها من حيث هي (تكملة) شرط وهو أن لا يعود اعتبارها على الأصل بالإبطال ٢/٥٦١
- كل (تكملة) يفضي اعتبارها إلى رفض أصلها فلا يصح اشتراطها ٢/٥٦١
- كل خلوة يتمكن بها من الوطاء حسا وهو ممنوع شرعا توجب العدة دون (كمال) المهر ٢٣/٤٠١
- كل شرط (مكمل) لحكمة المشروط مقولها فهو صحيح ١٥/٣٢٣
- كل طلاق يقع رجعا إلا (المكمل) للثلاث والطلاق قبل الدخول والطلاق على بدل وما نص على كونه باثنا ٢٣/٤٩٩
- كل عضو لا (تكمل) الدية فيه بمنفعته لا (تكمل) بمنفعته دونه ٢٦/٢٣١
- كل عمل له قبل أن يدخل فيه أن لا يدخل فيه فله الخروج قبل (إكماله) وأحب إلي لو أتمه إلا الحج والعمرة فقط ١٧/١٩٤
- كل (كمال) يطلب فيه البدء باليمين وكل نقص يبدأ فيه باليسار ١٨/٣٥١
- كل مرتبة من مراتب مقاصد الشريعة ينضم إليها ما هو كالتمة (والتكملة) ٣/٥٤٧ ، ٥٥٥
- كل مرتبة من مقاصد الشريعة ينضم إليها ما هو كالتمة (والتكملة) ٣/٥٧٥ ، ٥٨٣ - ٤/٢٢١
- كل مصرف قصر عنه المال المعد له فمال المصالح يستتمه (ويستكمله) ٢٦/٣٩١
- كل معنى أوجب (كمال) المهر أوجب العدة ٢٣/٥٩٧ ، ٦٠٥
- كل (مكمل) عاد على أصله بالنقض فباطل ٣/٥٨٣
- كل من كان (أكمل) وأفضل فهو أحق بالإمامة ١٩/٤٤٧
- كل نكاح قد وجب عليها فيه العدة وجب أن (يكمل) لها فيه جميع المهر ٢٣/٥٩٨
- كلما وجب للمرأة (كامل) الصداق عند مفارقة زوجها فإنه يتحتم عليها أن تعتد بعد هذا الفراق بينما لا عدة عليها لو كان الواجب لها نصف الصداق ٢٣/٥٩٧
- لا أثر لمفسدة فقد (المكمل) في مقابلة وجود مصلحة (المكمل) ٣/٥٠٣ ، ٥٧٥ ، ٥٨٣ ، ٥٨٥ - ٤/١٢٦ ، ١٢٩ ، [٢٢١]
- لا أثر لمفسدة فوات (المكمل) في مقابلة مصلحة (المكمل) ٤/٢٢٢
- لا حجر للسفه والسرف مع (كمال) العقل ٢٣/١١٥
- لا يجب القاصر إلا عند العجز عن (الكامل) ١٣/٥٣٧
- لا يجوز إجبار المتبرع على (إكمال) تبرعه ١٠/١٦
- لا يضم جنس إلى جنس آخر في (تكميل) النصاب ٢٠/١٠٣

- لا يضم جنس من الثمار والحبوب إلى جنس في (إكمال) النصاب ١٠٤/٢٠
- لا يكون التابع (أكمل) من المتبوع ٥٤٨، ٥٤٦، ٤٥٢/١١
- لا يكون التبعية (أكمل) من المتبوع ٤٥٥/١١
- ما (تكامل) فيه النماء لا يعتبر فيه الحول ٤٤/٢٠
- ما لا يتبعض (يكمل) ٤٨٠/٢٣ - (٤٩١)/١٠
- ما لا يتجزأ إذا ثبت لجماعة بسبب لا يتجزأ ثبت لكل واحد منهم على (الكمال) ٤٩٢/١٠
- ما لا يتجزأ لا يثبت إلا (كاملاً) ١٦١/١٨
- ما لا يتجزأ من الحقوق إذا ثبت لجماعة وقد وجد سبب ثبوته في حق كل واحد منهم يثبت لكل واحد منهم على سبيل (الكمال) ١٦١/١٨
- ما لا يتجزأ من الحقوق يثبت لجميع المشتركين فيه (كاملاً) ١٦٣/١٨
- ما وجب فيه (كمال) الدية إن كان في الإنسان منه عضو واحد فالدية في مقابلته وإن تعددت أجزاؤه وزعت الدية على أجزائه ٤٨١/١٠
- ما وجب (كاملاً) لا يتأدى ناقصاً ٥٣٧/١٣
- ما وجب ناقصاً يتأدى (كاملاً) بالطريق الأولى ٥٣٧/١٣
- ما يشبه به أفضل (وأكمل) من المشبه ٣٤٧/٣٢
- الماء ينقل المحدث إلى (كمال) الطهارة والتيمم إنما ينتقل به عن حكم الحدث إلى وجود الماء ٢٤٠/١٩
- المال الضائع عند اليأس يكون (كمال) بيت المال ٤٢٢/٢٦
- المجنون مؤاخذ بضمان الأفعال في الأموال على (الكمال) ٣٨٠/١٢
- المجنون يؤاخذ بضمان الأفعال في الأموال على (الكمال) ١٣٨/٢٣
- المصالح الفرعية (مكملة) للمصالح الأصلية ٥٥٩/٢
- مطلق الاسم ينصرف إلى (الكامل) في كل باب ٥٦٣/١٠
- المطلق محمول على (الكمال) الخالي عن العوارض المانعة من الجواز ٥٦٤/١٠ - (٢٤٣)/٢٥
- المطلق من الشيء ينصرف إلى (الكامل) منه ٥٦٣/١٠
- المطلق يتناول (الكامل) ذاتاً لا وصفاً ٥٦٣/١٠
- المطلق يحمل على (الكامل) ٥٦٣/١٠
- المطلق ينصرف إلى (الكامل) في الماهية ٥٦٣/١٠
- المطلق ينصرف إلى (الكمال) ٦٣، ٦٠/١٦
- المعلق بالشرط لا ينزل إلا بعد وجود الشرط (بكماله) ٣١٩/١٠
- المعلق على الشرط لا يقع إلا بوجود (كمال) الشرط ٣٠٧/١٠
- (المكمل) إذا عاد على الأصل بالإبطال سقط اعتباره ٢٢٦/٤ - ٥٠٣/٣

- (المكمل) إذا عاد على الأصل بالنقض سقط اعتباره.... ٥٨/٢ - ٤٩٧/٣ ، ٥٧٥ ، [٥٨٣] - ٢٢١/٤ - ٤٠٤/٥ - ٥٠٢/٩ - ٤٤/١٢ ، ١١٢ ، ١١٣ - ٥٣٠/٢٩
- (المكمل) إذا عاد للأصل بالإبطال لم يعتبر..... ٥٨٣/٣
- (مكمل) الحاجي يقدم على (مكمل) التحسيني..... ٢٢٨/٤
- (المكمل) الذاتي راجع على (المكمل) الخارجي..... ٢٢٨/٤
- (مكمل) الضروري مرجح على المقصد الحاجي..... ٢٢٧/٤
- (مكمل) الضروري يقدم على (مكمل) الحاجي..... ٢٢٨/٤
- (المكمل) لكل قسم ملحق به..... ٢٢٨/٤
- (المكمل) للضروري مقدم على الحاجي..... ٢٢٧/٤ ، [٢٢٧]
- (المكمل) مع (المكمل) في نسبة الوسيلة مع المقصد..... ٥٣٥/٣
- من عجز عن استيفاء حقه على (الكمال) بالقصاص كانت له الدية..... ٢٠٩/٢٦
- النوافل (مكملات) للفرائض..... ١١١/١٢
- الواجب انصراف المطلق إلى (الكامل) في الماهية..... ٥٦٣/١٠
- الولاية يعتبر لها (كمال) الحال..... ٢٣٤ ، ٢٣٢/١٨
- يدفع أعلى المفسدتين باحتمال أدناهما ويحصل (أكمل) المصلحتين بتفويت أدناهما..... ١٣٦/١١
- يقدم (مكملات) الحاجات الضرورية على ما هو من أصول الحاجات وإن كان مانعا..... ٢٢٧/٤
- يلزم من انتفاء (المكمل) انتفاء (المكمل) ولا يلزم من وجوده وجوده..... ١١١/١٢

كنف

المصالح المشروعة إذا (اكتنفها) ما لا يرضى شرعا يجوز الإقدام على تحصيلها ٢٢١/٤ - [٤٩٧]/٣

كني

- قارنت النية لفظ الطلاق (الكنائي) كان كالصريح..... ٤٧٣/٢٣
- إذا كان اللفظ صريحا في بابه ووجد نفاذا في موضوعه لم يكن (كناية) في غيره..... ١١٨/٦
- إذا وصل بالفاظ العقود ما يخرجها عن موضوعها فهل يفسد العقد بذلك أم يجعل (كناية) عما يمكن صحته على ذلك الوجه..... ٨/١٦
- الأصل عند جمهور الحنفية أن الطلاق الصريح يتعلق بالحكم بلفظه لا بمعناه وغير الصريح يتعلق بالحكم بمعناه لا بلفظه وعند الإمام الشافعي رحمه الله (الكنائيات) كلها راجع..... ٦٧/٢
- ألفاظ (الكنائيات) مع دلالة الحال صرائح..... ٦٩/٩
- دلالة الحال في (الكنائيات) تجعلها صريحة وتقوم مقام إظهار النية..... ١٢٦/٦ - ٦٩/٩

- الصريح في بابه إذا وجد نفاذاً في موضوعه لا يكون (كناية) في غيره ١٢٦/٦
- الصريح لا يحتاج إلى نية بخلاف (الكناية) ١٢٥/٦
- الصريح لا يحتاج إلى النية قضاء لا ديانة بخلاف (الكناية) ٣٠٢/٣
- الصريح لا يحتاج إلى النية (والكناية) تحتاج ١٢٥/٦
- الصريح لا يحتاج إلى النية (والكناية) لا تلزم إلا بالنية ٢٠/٦، ١٢٥ - ٧٠/٩
- الصريح لا يحتاج إلى نية (والكناية) لا تلزم إلا بنية ١١٩/٦، ٢٣٨، ٢٣٩ - ٤٦٩/٢٠
- الصريح من ألفاظ العقود والفسوخ لا يحتاج إلى نية (والكناية) تحتاج ٤٧٠/٢٣
- الطلاق يفتقر إلى النية في (الكناية) ولا يفتقر إليها في الصريح ٢٣/٤٦٩
- الطلاق يقع (بالكناية) مع النية ٢٣/٤٦٩
- قد (يكفى) بالسبب عن الفعل الذي حصل السبب منه على سبيل المجاز ٦٥٦/٢٧
- القذف على سبيل (الكناية) والتعريض لا يوجب الحد ٢٥/٥٠٧
- كل تصرف يستقل به الشخص ينعقد (بالكناية) مع النية ١٢٦/٦ - ٤٧١/٢٠ - ٤٧٤/٢٣
- كل تصرف يستقل به الشخص ينعقد (بالكناية) مع النية كما ينعقد بالصريح ٤٧٠/٢٣
- (كنايات) الأيمان تكون يمينا مع النية ٢٠/٤٦٩
- (كنايات) الأيمان تنعقد بالنية ٢٠/٤٧٢
- (كنايات) الأيمان لا تنعقد إلا بالنية ٤٧٢، ٤٧١/٢٠
- (كنايات) الطلاق تفتقر إلى نية أو ما يقوم مقامها ٢٣/٤٧٠
- (الكناية) إذا اقترن بها دلالة الحال كانت صريحة في الظاهر ٩/٦٩
- (الكناية) إذا تجردت عن نية سقط حكمها ٤٧٠/٢٣
- (الكناية) تحتاج إلى نية ٢٥/٥٠٨
- (الكناية) لا تلزم إلا بالنية ٤٨١/١ - ٢٦٩/٦
- (الكناية) لا يجب بها حد القذف إلا إن أراد بها القذف ٢٥/٥٠٧
- (الكناية) لا ينعقد بها اليمين إلا بالنية ٢٠/٤٦٩
- (الكناية) مع دلالة الحال كالصريح ٢٠/٦ - ٥٤/٩، ٦٩
- (الكناية) مع القرينة الصارفة إلى أحد محتملاتها كالصريح ٢٥/٥٠٨
- (الكناية) مع النية في الطلاق كالصريح ٢٣/٤٦٩، ٤٧٥، ٤٧٦
- (الكناية) مع النية كالصريح ٤٧١/٢٠ - ٤٧٠/٢٣، ٤٧٤، ٤٧٦
- لا يقع الطلاق بشيء من (الكنايات) إلا بالنية أو بدلالة الحال ٢٣/٤٦٩
- النصوص لا تفتقر إلى النية بخلاف (الكنايات) ١٢٥/٦

كيد

العلل الشرعية لا (تكاد) تطرد.....٢٩/٢٩٧، ٣٢١
كل ما يكون من (مكايدة) الحرب يعمل به ولا عبرة بمصدره.....٢٦/٤٦٣

كيس

الأغلب في النكاح المكارمة دون (المكايسة).....٢٣/٢٩٧، ٢٩٩

كيف

الأحكام المترتبة على العوائد تدور معها (كيفما) دارت وتبطل معها إذا بطلت.....٨/١٨٣
الأصل إباحة تصرف الإنسان في ماله (كيف) شاء.....١٤/٨٠
الأصل التنزه عن اللعب واللهو فيقتصر على ما ورد فيه النص وقتا (وكيفية).....٢٦/٤٧٤
الإنسان له حق التصرف في ملكه (كيفما) يشاء.....١٤/٧٩
كل يتصرف في ملكه (كيفما) شاء.....١٤/٧٩
كل يتصرف في ملكه (كيفما) شاء لكن إذا تعلق حق الغير به فيمنع المالك من تصرفه على وجه الاستقلال.....١٤/٨٦
للإنسان أن يتصرف في ملكه (كيفما) شاء.....١/٤٦٨-٧/٥٦٦، ٥٧٢، ٥٧٣-١١/٣٥
١٢/٤٧٤، ٤٧٥-١٣/٢٠٣، ٣٤٥، ٥٩٨، ٦٣٤، ٦٣٥-١٤/٧٩، ١٣٢، ٤٢٥
للمالك أن يتصرف في ملكه (كيف) يشاء ما لم يستلزم ذلك التصرف محرما مما ورد الشرع بتحريمه.....١٤/٨٠، ٨٦
المرجع في (كيفية) إحياء الأراضي إلى عرف الجهة.....٨/٢٥٨
الواجب تولية الأمثل فالأمثل (كيفما) تيسر.....١٨/١٧٥
الوسيلة المحضة يحصل بها المقصود (كيفما) كانت.....٤/٣٥٩

كيل

قسمة (المكيل) والموزون إفراز ومعنى المبادلة فيه تابع.....٢١/٦٠٢
كل شيء يشتريه الرجل مما (يكال) أو يوزن فلا يبعه حتى يقبضه وأما غير ذلك فرخص فيه.....٢/٣٢٦
كلما وصفت لا يجوز السلم فيه (كيلا) فلا بأس بالسلم فيه وزنا.....٢/٤٩٨
ما لا (يكال) ولا يوزن القسمة فيه مبادلة كالبيع.....٢١/٦٠٢

حرف الـ(ل)

لأم

الأصل صحة تعليق الكفالة والإبراء عنها بالشرط (الملائم) دون غيره ٢٣٠/٢٣ ، ٢٣٠ ، [٢٤١]
 الحكم يجب أن يكون (ملائماً) لظاهر اللفظ الدال عليه ٢٧/٣٣٧
 الشرط الذي لا يقتضيه العقد إلا أنه (يلائمه) العقد لا يوجب فساد العقد ١٥/٣٢٣
 الشرط الذي لا يقتضيه العقد لكنه (ملائمه) للعقد لا يوجب فساد العقد ٢٣/٢٤٢
 كل مصلحة لا ترجع إلى حفظ مقصود شرعي ولا (تلائمه) تصرفات الشرع فهي باطلة مطرحة ٥/٣٥٥
 ما كان من باب الإطلاقات يجوز تعليقه بالشرط (الملائم) ٢٣/٢٤٢
 يصح أن تكون الكفالة منجزة أو مضافة إلى زمن مستقبل أو معلقة بشرط (ملائمه) ٢٣/٢٤٢
 يصح تعليق المضاربة بشرط (ملائمه) ٢١/٥٦٠

لبس

أصل (اللباس) على الإباحة ٦/٣٦٤
 الأمر بعد الحظر يفيد الندب أو الإباحة في أدنى أحواله بحسب القرائن (الملايسة) له ٣١/١٩٥
 العبادات التي لا (لبس) فيها لا تحتاج إلى نية ٦/١٧٢
 القرب التي لا (لبس) فيها لا تحتاج إلى نية ٦/٢٧٠ ، ٢٧١
 القربات التي لا (لبس) فيها لا تحتاج إلى نية ٦/٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، [٢٤١]
 القربات التي لا (لبس) فيها لا تحتاج إلى النية ٦/٢٣
 كل حكم تعلق (بلباس) الخف تعلق (بلباس) الجورب ١٩/٢٢٧
 كل حلي معد (للباس) المباح لا تجب فيه الزكاة ٢٠/٧٣
 كل شخص يكفن بما يجوز له (لبسه) في حياته ١٩/٦٠١
 كل ما جاز (لبسه) للحلي جاز أن يكون كفناً للميت ١٩/٦٠١
 كل ما لا يمكن الاحتراز عن (ملايسته) معفو عنه ١/٢٨٠ - ٧/٢٢٣

كل ما يباح للرجال (لبسه) في حال الحياة يباح تكفينه بعد الوفاة وما لا يباح له (لبسه) حال الحياة لا يباح تكفينه بعد الوفاة..... ٦٠١/١٩

كل مباح يؤدي إلى (التلبس) على العوام فهو مكروه..... ٢٥٠، [٢٤٩]/١٧

لا تشترط النية في عبادة لا تكون عادة ولا (تلبس) غيرها..... ٢٤١/٦

لا يكفن الميت إلا فيما يجوز (لبسه) له..... ٦٠١/١٩

ما لا يكون إلا عبادة ولا يحتمل أن يكون عادة ولا (يلتبس) غيره من العبادات لا تشترط النية فيه..... ٢٤١/٦

ما يجوز لكل جنس أن (يلبسه) في حياته يجوز أن يكفن فيه بعد موته..... ٦٠١/١٩

من تصدق مع (تلبسه) بمرض موت فإنها تكون وصية..... ٣٦٤/٢٢

من تعلق به الامتناع من فعل (متلبس) به فبادر إلى الإقلاع عنه لم يكن ذلك فعلاً للممنوع ١٢/٢٩٧

من تعلق به الامتناع من فعل هو (متلبس) به فبادر إلى الإقلاع عنه لم يكن فاعلاً له وقت الإقلاع..... ١٢/٢٩٧

من تعلق به الامتناع من فعل هو (متلبس) به فبادر إلى الإقلاع عنه هل يكون إقلاعه فعلاً بعده للممنوع منه أو تركاً له فلا يترتب عليه شيء من أحكامه..... ٣٠٦/١٢

من تعلق به الامتناع من فعل هو (متلبس) به فبادر إلى الإقلاع عنه هل يكون إقلاعه فعلاً للممنوع منه أو تركاً له فلا يترتب عليه شيء من أحكامه..... ٤٩٧/٨ - ١٢/٢٩٧، ٣٠٧

من (تلبس) بعبادة ثم وجد قبل فراغها ما لو كان واجداً له قبل الشروع لكان هو الواجب دون ما (تلبس) به هل يلزمه الانتقال إليه أم يمضي ويجزئه..... ٤٩٧/٨ - ٤٩١/١

وجدان الأصل بعد (التلبس) بمقصود البذل لا يبطل حكم البذل..... ١٧٤/١٢

يجوز لمن (تلبس) بمحرم وأراد تركه والخروج منه أن يتخلص منه بمباشرة..... ١٢/٣٠٥

يرجع في جنس المأدوم (والملبوس) إلى عادة أمثالها من أهل البلد..... ٢٥٨/٨

لبن

إذا اجتمعت الخمسون والأربعون بأن يملك مئتين في زكاة الإبل أربع حقائق أو خمس بنات (لبون) يراعى الأغبط للمساكين..... ٥٠٠/٢

(الألبان) تابعة للحوم في الطهارة..... ٤٤١/١١

(اللبن) تابع للنسب..... ٦٢٠/٢٣

لجأ

الإكراه (الملجئ) يمنع التكليف..... ٥٧٩/١٢

القتل والزنا لا يباحان بالإكراه وفي الإكراه (الملجئ) يسقط الحد ١٥١/٢٦
لا يجوز أن يؤدي (اللجوء) إلى المعاملة بالمثل إلى انتهاك حق تحميه الشريعة الإسلامية ٥١٧/٢٦
لا (يلجأ) إلى التسعير إلا عند الضرورة (٣٣٠)/٢١

لجج

نذر (اللجاج) حكمه حكم اليمين ٦٢٩/٢٠

لجم

المعنى الكلي ضبط الخلق (بلجام) التقوى والتكليف (٤٢٥)/٣

لحظ

الأسماء الشرعية إنما تعتبر باعتبار مطابقتها للمعاني (الملحوظة) شرعا في مسمياتها (٤٤٧)/٥
أمر المرأة (يلاحظ) فيها الستر (٢٩٢)/١٨

لحق

الإتلاف بعد وقوعه هل (تلحقه) الإجازة (١٣٥)/١٥
الإجازة إذا (لحق) العقد الموقوف كان لحالة الإجازة حكم الإنشاء ٣٦٤/٢
الإجازة إنما (تلحق) البيع الموقوف دون المنتقض ٢٧٨/٢١
الإجازة إنما (تلحق) القائم دون الهالك ٢٧٨/٢١
الإجازة إنما (تلحق) الموقوف لا الباطل ١٣٦ - ٤٧٠/١ - ٢٨٨/٨ - ١٥/١٠٨ ، (١٣٦)/١٥
الإجازة (تلحق) الأفعال (١٤٣)/١٥
الإجازة (تلحق) الأفعال على الصحيح (١٤٣)/١٥
الإجازة (تلحق) الأفعال كالأقوال [١٤٣] ، ١٣٧ ، ١٣٦/١٥
الإجازة (تلحق) بالتالف ١٣٦/١٥
الإجازة (تلحق) بالعقود الموقوفة ولا (تلحق) بالعقود الباطلة ١١٣ ، (١١٣)/١٥
الإجازة (تلحق) الموجود لا المعدوم (١١٦)/١٥
الإجازة لا (تلحق) الإتلاف ١٤٤ ، [١٣٥] ، ١٢١ ، ١١٧ ، ٩٦/١٥
الإجازة لا (تلحق) الأفعال ١٤٤/١٥
الإجازة لا (تلحق) الأفعال عند أبي حنيفة ١٤٥/١٥
الإجازة لا (تلحق) الباطل ١٢٣/١٥

- الإجازة لا (تلتحق) المؤلف (١٣٥)/١٥
- الإجازة لا (تلتحق) العقود الباطلة (١١٢) ، ١٠٨ ، ١٠٧/١٥
- الإجازة لا (تلتحق) المعدوم (١١٦) ، ١٠٨ ، ١٠٧/١٥
- الإجازة (اللاحقة) كالإذن السابق ١٤٥/١٥
- الإجازة (اللاحقة) كالوكالة السابقة ١٤٢/١ - ٤٣/٢ - ٥٤٩/١٠ ، ٥٥١ - ٦٧٠/١٣ ، ٦٧١ - ١٤٧ ، ١٤٣ ، ١٣٥ ، ١٢٣ ، ١٠٨ ، [٩٥]/١٥
- الإجازة هل (تلتحق) الأفعال (١٤٣)/١٥
- الأجل لا (يلحق) (٣٨٧)/١٦
- الإجماع (اللاحق) يرفع الخلاف السابق (٥٩)/٢٩
- إذا بطل الالتزام الأصلي بطل ما (التحق) به من الالتزامات (٤٥)/١٦
- إذا بطل العقد بطل ما (الحق) به ٥٢/١٢
- إذا تعارضت روايات من تنهى بحفظه ومن (تلتحقه) الغفلة رجح الأول (٤٤١)/٣٣
- إذا ظهر من الشارع في بادئ الرأي القصد إلى التكليف بما لا يدخل تحت قدرة العبد فذلك راجع في التحقيق إلى سوابقه أو (لواحقه) أو قرائنه ٥٦٢/٢
- إذا كان الفرع دائرا بين أصليين وكانت المشابهة لأحدهما أقوى (الحق) به (٥٥٣)/٢٩
- إذا وقع الفرع بين أصليين وكانت مشابته لأحدهما أقوى من مشابته للآخر (الحق) لا محالة بالأقوى (٥٥٣)/٢٩
- الأصل (الحاق) الضعيف بالقوي لا العكس ٢٣/١٢
- الأقوى لا (يلحق) بالأضعف ١٣٠/١١
- (الحقوا) الفرائض بأصحابها فما أبقّت فلاولى عصبه ذكر ٣٢٠/٢٤
- (الحقوا) الفرائض بأهلها ٣٢١ ، ٣١٩ ، ٢٩١/٢٤
- (الحقوا) الفرائض بأهلها فما أبقّت فلاولى رجل ذكر ٣٢١/٢٤
- (الحقوا) الفرائض بأهلها فما بقي فلاولى رجل ذكر ٣٣٣ ، ٣٢٣ ، ٣٢٣ ، ٣٢١ ، ٣٢٠/٢٤
- (الحقوا) الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر ٣٣٠ ، ٣٢٠ ، [٣١٥]/٢٤
- (الحقوا) الفرائض بأهلها فما تركت الفرائض فلاولى رجل ذكر (٣١٥)/٢٤
- (الحقوا) المال بالفرائض فما تركت الفرائض فلاؤدى رجل ذكر (٣١٥)/٢٤
- الإمام في مال بيت المال (ملحق) بالوصي (٣٧٧)/٢٦
- الأمر المتوقع لا (تلتحق) بالواقعة إلا بنص أو إجماع (٤٥٤)/٨
- الانقطاع اليسير (ملحق) بالعدم (١٤٧)/١٠
- الباطل لا (تلتحقه) الإجازة ١٣٢ ، [١٠٧] ، ٩٦/١٥
- البيع الباطل لا (تلتحقه) الإجازة ١٠٨/١٥ - ٣٢٧/٨

- البيع بعدما بطل لا (تلهقه) الإجازة..... ٢٧٨/٢١
- التابع المتصل بمتبوعه (يلحق) به ٤٣١/١١
- التصديق لا (يلحق) بالمجهول ٢٤ ، ٢٧/١٩
- التصرف الصادر من غير الأهل وفي غير محله يكون (ملحقاً) بالعدم ٦٤٢ ، ٢٧/٦٣٦
- التعريض غير (ملحق) بالتصريح ٩/٩٥
- التغيير (يلحق) بالعقد في زمن الخيار ١٥/٨٨
- (تلهق) الإجازة القول والفعل معا ويستثنى الإلتلاف ١٣٧/١٥
- الثابت بالحكم (ملحق) بالثابت حقيقة ١١/٢٨١
- الثابت ضرورة شيء (ملحق) به ١٢/٦٧
- الثابت من وجه (ملحق) بالثابت من كل وجه في باب الحرمات ٩/٢٢٢
- الجنون إذا لم يمتد (ألحق) بالنوم فلا يسقط العبادات ٣٨٩/١٢
- الحادث بعد انعقاد السبب (يلتحق) بالموجود وقت السبب ٨/٥٥٧
- الحريات محدودة بحسب الجمع بين مصالح الجماعات بأن لا (يلحق) المتصرف بتصرفه ضرا
بغيره..... ٧/٥٧١
- حريم الشيء (ملحق) به ١١/٥٧٧
- الحط (يلتحق) بأصل العقد ١٥/٧١
- الخنثى (ملحق) بالذكر احتياطاً ٨٤/١١
- دفع الضرر العام واجب وإن كان فيه (إلحاق) الضرر بالخاص ٧/٥١٣
- الرخص إذا وقعت على خلاف الأصل هل (يلحق) بها ما في معناها ٢٩/٢٨١
- الرخص هل (يلحق) بها ما في معناها ٧/٣٧٣
- الرخصة كلها تستباح (يلحق) المشقة ولا تقف على خوف التلف ٢٨/٦٩
- الزيادة في مجلس العقد (تلهق) به ١٦/١٤٥ ، ١٥٠ ، [١٦٤] ، ١٦٧
- السبب المحض إنما (يلحق) بالمباشرة بوصف التعدي وفي المباشرة لا يشترط معنى التعدي ١٤/٢٨٦
- السنة إذا اختصت بزيادة تأكيد وترغيب وترهيب ووعيد (التنقح) بالوجبات ٢٧/٥٤٠ ، ٥٥٢
- شبهة الربا (ملحقة) بالحقيقة لا شبهة الشبهة ٩/٢٣٦ ، ٢٣٨
- الشبهة في باب الحرمات (ملحقة) بالحقيقة ٧/١١٣ - ٩/٢٢٧ ، ٢٣٦ ، ٢٤٢ - ١٨/٨٦
- الشبهة (ملحقة) بالحقيقة في باب الحرمات ٧/١١٠ ، ٤٣٨ - ٩/١٨٠ ، [٢٢١]
- الشبهة (ملحقة) بالحقيقة في باب الحرمات احتياطاً ١٦/٧٠
- الشبهة (ملحقة) بالحقيقة في محل الاحتياط ٩/٢٤١
- شبهة النكاح (ملحقة) بالحقيقة ٩/٢٢٢ ، ٢٢٤
- الشرط إذا وجد في المجلس (يلتحق) بأصل العقد ١٥/٢٧٨ ، ٢٨٢ - ١٦/١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٥٠ ، [١٦٧]

- الشرط إن كان في مجلس العقد (يلحق) بالعقد وإن كان بعده فلا ١٦/ (١٦٧)
- شرط حكم الأصل كونه شرعياً إن (استلحق) شرعياً ٢٩/ (١٥٧)
- الشرط السابق لا (يلحق) العقد ولا يؤثر فيه ١٥/ (٢٧٨)
- الشرط في مجلس الخيار (يلتحق) بالعقد ١٦/ ١٦٩
- الشرط قبل العقد هل (يلحقه) ١٥/ (٢٧٧)، ٢٨٢
- الشرط المقارن للعقد (يلحقه) ١٥/ ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٢
- الصبي المأذون (يلحق) بالبالغ ١٢/ (٣٥٣)
- الصبي (يلحقه) أحكام البالغين في الأموال والحقوق دون الحد ١٢/ ٣٥٤
- الصبي (يلحقه) أحكام البالغين في الأموال والحقوق دون الحدود ٢٥/ ٥٨٠
- صفات العقد (ملحقة) بأصله ١٢/ ٣٧
- الصفات لا (يلحقها) فسخ ١٦/ (٢٧٩)
- عبارة الصبي فيما يتضرر به (ملحقة) بالعدم ٧/ ٤٦٨ - ١٢/ ٣٦٧، ٣٦٨، [٣٧٥]
- عدة كل من (يلحقها) خلع أو لعان أو فسخ نكاح كعدة المطلقة سواء ٢٣/ (٥٩١)
- العرف إنما يعتبر إذا كان مقارناً لا (لاحقاً) ٨/ ١٢٣، ١٤٨، ١٥٨، ١٥٨، [١٦١] - ١٠/ ٤٣
- عقد العاوضة (يلحقه) الفسخ ١٦/ (٥٠١)
- فاسد العبادات لا (يلحق) بصحيحها إلا في الحج ٢٠/ ٣٨١
- الفرع إذا تجاذبه أصلان (الحق) بأكثرهما شيها ٢٩/ (٥٥٣)
- الفرع إذا تجاذبه أصلان (يلحق) بأشبههما ٢٢/ ٧٦
- الفرع المتردد بين أصليين (يلحق) بأكثرهما شيها به ٢٩/ (٥٥٣)
- الفسخ (يلحق) المجاز فيطله والإجازة لا (تلحق) المفسوخ فتبرمه ١٦/ (٤٤٥)
- القبض السابق ينوب عن القبض (اللاحق) إذا كان السابق مثل (اللاحق) أو أقوى منه أما إذا كان دونه فلا ينوب ١٦/ (٤٢٠)
- القليل (ملحق) بالكثير ١١/ (٤٧٢)، ٤٧٢
- الكثرة (ملحقة) بالجميع حكماً ٢٠/ ٤٠٦
- كل سهو (يلحق) المصلين في حال متابعتهم لا حكم له ١٩/ (٤٣٩)
- كل عارض على أصل إذا ارتفع (يلحق) بالعدم ويجعل كأنه لم يكن ٩/ ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٧، [٤٧٣]
- كل عارض على أصل (يلحق) بالعدم من الأصل إذا ارتفع ويجعل كأن لم يكن ٩/ (٤٧٣)
- كل عذر لا يمنع المضي في موجب العقد شرعاً ولكن (يلحقه) نوع ضرر يحتاج فيه إلى الفسخ ٨/ (١٩)
- كل ما كان من ضرورات الشيء كان (ملحقاً) به ١٢/ [٦٧]
- كل ما يكون فعله راجحاً ولم (يلحق) بتركه ذم ولا عقاب فهو مندوب ٢٧/ (٤٤٤)
- كل من درئ عنه الحد (الحق) به النسب ٢٣/ ٦٧٥

- كل نكاح انعقد حراما لا شبهة فيه ولا اختلاف فيه فلا (يلحق) فيه طلاق..... ٤٤٨/٢٣
- كل نكاح كان فيه اختلاف ودخلت في تحريمه الشبهة فالطلاق فيه (يلحق)..... ٤٤٨/٢٣
- كل نوم لم (يلحق) باليقظة شرعا فهو حدث..... (٢١٩)/١٩
- كل وطء حرام كان بشبهة أو جهالة فالحد فيه ساقط والولد فيه (لاحق)..... ٤١٢/٢٣
- لا (تلحق) الإجازة الإتلاف..... (١٣٥)/١٥
- لا يجوز رد الفرع إلى الأصل حتى تجمعهما علة معينة تقتضي (إلحاقه) به..... ٥٥٤/٢٩
- لا يجوز لأحد أن يدفع الضرر عن نفسه (ويلحق) مثله بغيره..... (٥٣٩)/٧
- لا (يلحق) عمل أحد أحدا أبدا إلا ما جاء به النص..... (٦٥٩)/١٢
- لا (يلحق) اللعن إلا بمباشرة الحرام..... (٦٠١)/٢٧
- لا ينبغي لمن دخل في عمل من أعمال البر أن يقطعه حتى يتمه إلا لضرورة (تلحقه)..... (١٩٢)/١٧
- لا ينعقد بيع المعدوم قبل وجوده ولا بيع ما هو (ملحق) بالمعدوم..... ٤١٤/١٥
- لا يوجب (الحقوق) الغفلة للراوي رد حديثه إلا أن يعلم أنه قد (لحقته) الغفلة فيه بعينه..... ٣٨٣/٢٨
- (اللاحق) في المجلس كالواقع في صلب العقد..... ١٤٧/١٦ - ٧٢/١٥
- (اللاحقات) للعقود هل تقدر واقعة فيها أم لا..... ١٦٦/١٦ - (٧٢)/١٥
- اللفظ الصريح المتفق عليه الشائع في طبقات الخلق هو الطلاق فحكمه أن يعمل مطلقه ممن صدر منه ومن أبدى فيما زعم عقدا ونية بخلاف موجب اللفظ (التحق) بباب التدين..... ٤٧٤/٢
- اللفظ المستقل إذا (ألحق) به ما لا يستقل صير الأول غير مستقل..... [٣٧٣]/٣٢
- ليس لأحد أن يدفع الضرر عن نفسه بضرر (يلحقه) بغيره..... ٥٤٣/٧
- ما بعد العقد (يلحق) بالعقد..... (٧١)/١٥
- ما ثبت بالإجماع يجوز تعليقه (وإلحاق) غيره به..... (٢١١)/٢٩
- ما ثبت على خلاف الدليل في الواجب هل (تلحق) به النوافل..... ٣٧٤/٧
- ما دار بين أصليين (يلحق) بالأسبه منهما..... [٥٥٣]/٢٩ - ١٢٩/١٠
- ما كان في الظاهر تكليفا بما لا يطاق فالقصد فيه متوجه إلى سوابقه أو (لواحقه)..... ٩٢/٢٨ - [٨٥]/٤
- ما كان في الظاهر تكليفا بما يطاق فالقصد فيه إلى سوابقه (ولواحقه)..... ٣١، ٢٢/٤
- ما لا فائدة فيه يلغو (ويلحق) بالعدم..... ٣٧٤، ٣٧٢، ١٦٧، ١٦٦، ١٦٥/٩ - ٢٤٧، ٢٤٤/٦
- ٢٧٣، ٢٦٨/١٥ - ٣٧٤، [٣٦٥]/١١ - ٤٩٦، ٤٩٣، ٤٨٨، ٣٧٩
- ما لا يعقل معناه لا يمكن أن يستنبط منه معنى (يلحق) غيره به..... ٢٠٥/٢٩
- المثلي إذا دخلته صنعة فإنه يقضى فيه بالقيمة (ويلحق) بالمقومات..... (٣٣)/١٥
- المستحق (ملحق) بالعدم..... (٣٣٩)/١١
- المستحيل عادة (يلحق) بالمستحيل حقيقة..... (٢٩٥)/٨
- المسكوت عنه (يلحق) بالمذكور..... ٢٦٣/٣٢

- المطلقة البائن لا (يلحقها) طلاق بائن منجز ولا معلق..... ٢١٧/٢٤
- المعدول به عن القياس إن فهمت علته (الحق) به ما في معناه..... [٢٣٥]/٢٩
- المفسد لا (يلحق) بالعقد..... ٧١/١٥، [٩١]
- المقادير المحصورة التي (تلحق) بالأعداد وتأخذ حكمها في كونها نصوصا في معانيها لا تقبل التجوز ولا التخصيص..... ٦٢٢/٣١
- المكمل لكل قسم (ملحق) به..... ٢٢٨/٤
- (الملحق) بالعقد بعد تمامه هل يعد كجزء منه أو يعد كأنه عقد آخر مستقل..... (٧٢)/١٥
- (الملحق) بالعقد كالواقع معه..... (٧١)/١٥
- (الملحق) بالعقد يعد واقعا فيه..... ٢٨٢، [٧١]/١٥
- (الملحقات) بالعقود هل تعد كجزئها أو إنشاء ثان..... (٧٢)/١٥
- من تصرف في ملكه تصرفا (يلحق) الضرر بغيره فإن ذلك الغير يتمكن من دفع الضرر عن نفسه. ٥٧٢/٧، ٥٧٦
- من تصرف في ملكه تصرفا (يلحق) الضرر بغيره يتمكن ذلك الغير من دفع الضرر عن نفسه... ٤٧٠/٧
- من عمل لنفسه (فلحقه) ضمان بسببه لا يرجع به على أحد..... ٤٩٤/٦
- من (لحقته) ظنة لم تقبل شهادته..... ٣٣٩/٢
- المنافع المحظورة شرعا (ملحقة) بالمنافع المعدومة حسا..... ٥١٥/١
- المنفعة المحظورة شرعا (ملحقة) بالمنافع المعدومة حسا..... ٢٧٣/١١
- مهما كان الفراش ثابتا شرعا كان الولد (لاحقا) قطعاً..... (٦٨٣)/٢٣
- المؤجل لا (يلحقه) صفة الحلول..... (٥٦٧)/١٣
- الموجود (يلحق) بالمعدوم للعدر..... (٢٦٠)/١١
- المؤنة (تلحق) المالك..... (١٦٩)/١٤
- الموهوم في باب الصيد (يلحق) بالمتحقق احتياطا ما أمكن..... ٢٤٢/٩
- النادر لا (يلحق) بالغالب..... ٤٢٠/٨
- النادر (ملحق) بالعدم..... ٣٦٠/٢
- النادر (ملحق) بالغالب..... ٤٢١، (٤١٩)/٨
- النادر من الجنس (يلحق) بالغالب منه في الحكم..... (٤١٩)/٨
- النادر هل يعتبر بنفسه أم (يلحق) بجنسه..... ٤٢١/٨
- النادر هل (يلحق) بالغالب..... ٤٢١/٨
- النادر هل (يلحق) بجنسه أو بنفسه..... ٨٨، ٧٦، ٧٢، ٦٥/٢
- النادر (يلحق) بالغالب..... ٣٢٣/٢٩
- النكاح الفاسد (يلحق) بالصحيح في حكم النسب..... ٦٨٤/٢٣

- الهدية إذا كانت بسبب (ألحق) به ٥٧٤/١٦
 هل (ملحق) العقد كهو أو حادث (٧٢)/١٥
 الواجب بالنذر هل (يلحق) الواجب بالشروع أو بالمندوب (٥٩٣)/٢٠
 الوطاء بالشبهة (يلحق) به النسب ٦٨٤/٢٣
 الوعيد لا (يلحق) تارك النذب والمباح ٥٣٩/٢٧
 (يلتحق) بتحقيق النقض الشك فيه (١٣)/٧
 (يلحق) بالكتاب والسنة البيان ٥٦٢/٣١
 (يلحق) بالواقع في صلب العقد الواقع بعده في زمن خياره (٨٨)/١٥
 (يلحق) الظن الغالب باليقين ٤٣٢/٢٥
 (يلحق) غير المنصوص بالمنصوص إذا عرفت العلة واشتركا فيها ٢٤٤/٢٩
 (يلحق) الفرع المتردد بين أصلين بما هو أشبه به منهما (٥٥٣)/٢٩
 يمنع المالك من التصرف في ملكه بما يكون سببا في (إلحاق) الضرر بغيره أو جره عليه في المستقبل (٥٧١)/٧

لحم

- الأصل بقاء تحريم (اللحم) حتى تتحقق الذكاة الشرعية (٤٦٩)/٢٤
 الأصل في (اللحم) التحريم إلا بذكاة شرعية (٤٦٩)/٢٤
 الأصل في (اللحوم) التحريم ٢٤٨/٢
 الألبان تابعة (للحوم) في الطهارة ٤٤١/١١
 الرضاع المحرم شرعا ما أنبت (اللحم) وأنشز العظم ٦٣٢/٢٣
 السؤر يتبع (اللحم) (١٧٥)/١٩
 عرق الحيوانات ولعابها تابع (للحومها) ٤٤١/١١
 كل مأكول (اللحم) إذا ذكي فجلبه طاهر ١٢٩/١٩
 لا رضاع إلا ما أنبت (لحما) أو شد عظما (٦٢٧)/٢٣
 لا يحرم من الرضاع إلا ما أنبت (اللحم) وأنشز العظم [٦٢٧]/٢٣
 ما طهر جلده بالدباغ طهر بالذكاة (لحمه) وجلده ١٢٩/١٩

لحن

- (اللحن) إن لم يخل بالمعنى لم تبطل الصلاة بعمده ٥٣٣/١٩

لذذ

ما لا ينضبط بين الناس مثل (الاستلذاذ) ٥٧٥/٩

لزم

الإباحة لا تكون (لازمة) ٢٥٧/١٤
 إثبات (لازم) الشيء من حيث هو لا (يستلزم) إثبات (ملزومه) ١٦٢/٢٧
 الإجارة عقد (لازم) ١٩٧/٢٢
 الإجارة المضافة صحيحة (وتلزم) قبل حلول وقتها ١٠٣/٢٢
 الاجتهاد إن تعلق بالمعاني من المصالح والمفاسد (فيلزم) العلم بمقاصد الشرع ٢٧١/٥
 الأجر والضمان لا يجتمعان لاختلاف (لوازمهما) ١٢٦/٢٧
 الاحتياط لا (يلزم) إلا فيما يثبت وجوبه أو كان وجوبه هو الأصل ٢٠٣/٩
 الإحرام عقد (لازم) لا خروج منه إلا بأداء الأفعال ٢٩٦/٢٠
 أحكام الشرع (لازمة) للمسلمين في أي مكان وجدوا ١١٣/٩
 اختلاف (اللوازم) يدل على اختلاف (الملزومات) ١٣١/٢٧
 اختلال التحسيني بإطلاق قد (يلزم) عنه اختلال الحاجي والضروري بوجه ما ٥٤٧/٣ ، ٥٥٥ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥

اختلال الضروري (يلزم) عنه اختلال الحاجي والتحسيني ١٦٨/٤
 إذا أتلف عيننا تعلق بها حق الله تعالى (لزمه) ضمانها في ذلك الوقت لا يوم تلفها ٨/١٥
 إذا اختلف أهل العصر في مسألة على قولين لم يجز لمن بعدهم إحداث قول ثالث إن (لزم) منه رفع ما أجمعوا عليه وإلا جاز ٩٩/٢٩
 إذا اختلفت (اللوازم) وجب اختلاف (الملزومات) ١٣١ ، ١٢٥/٢٧
 إذا استصحبنا أصلاً أو أعملنا ظاهراً في طهارة شيء أو حله أو حرمة وكان (لازم) ذلك تغير أصل آخر يجب استصحابه أو ترك العمل بظاهر آخر يجب إعماله لم يلتفت إلى ذلك (اللازم) على الصحيح ٧٣/٢
 إذا بطل (الالتزام) الأصلي بطل ما التحق به من (الالتزامات) ٤٥/١٦
 إذا بطل عقد بطل ما تضمنه من شروط (والتزامات) ٤٥/١٦
 إذا بطل (اللازم) بطل (الملزوم) ١٤٧/١٨
 إذا بطل (اللازم) (فالملزوم) مثله ١٤٠/٢٧
 إذا تضمن الفسخ ضرراً على أحد الطرفين فإن العقود الجائزة تنقلب (لازمة) ٥٤١/١٦
 إذا تعارض المكروه والمحرم قدم المحرم (والتزم) دفعه ١٧٢ ، ١٧١/١١

- إذا تعارض المكروه والمحرم قدم المحرم (والتزم) دفعه وحسم مادته ١١/ [١٦٧] ، ١٧١ -
٣١٧ ، ٣١٦/١٧
- إذا تعددت العلل فالعكس ليس (بلازم) ٢٩/ [٥٢٣]
- إذا تعلق بعين حق تعلقا (لازما) فأتلفها من (يلزمه) الضمان فهل يعود الحق إلى البذل المأخوذ من
غير عقد آخر ١٦/ ٥٦٧
- إذا تكررت الواقعة (يلزم) تكرير النظر ٣٣/ ١٤٤
- إذا تكررت الواقعة (يلزم) تكرير النظر وتجديد الاجتهاد ٣٣/ (١٣٩)
- إذا تكررت الواقعة (يلزم) المجتهد تكرير النظر ٣٣/ [١٣٩]
- إذا ثبت الشيء ثبت (بلازمه) الشرعي ٢٧/ ٤٣٠ - ٣١/ ٢٧٩ ، ٤٠٢
- إذا ثبت (الملزوم) ثبت (اللازم) ٢٧/ (١٥٩) ، ١٦٣
- إذا طرأ على قيمة المغصوب نقصان بسبب استعمال الغاصب (يلزم) الضمان ٢٣/ (٢٧١)
- إذا كان (اللازم) منافيا للشيء يكون (الملزوم) منافيا له ٢٧/ (١٣٣)
- إذا وجد الأصل قبل الشروع في المقصود (لزم) الأخذ بالأصل ١٢/ ١٨٧
- الإذن في السبب إذن في المسبب (اللازم) أو الغالب ١٢/ (٧)
- ارتفاع (اللزوم) عند الحرج ٤/ (٩)
- لازم اللازم لازم ٢٧/ ٦٦٠
- الاستدلال يكون بطريق (التلازم) بين الحكمين وبطريق التنافي بينهما ٣٠/ ١٠
- استصحاب النية في جميع ما يعتبر فيه النية ليس (بلازم) ٦/ (١٨٧)
- إسقاط الحق بعد وجوبه (لازم) ١٣/ (٢٤٣) ، ٢٤٨
- إسقاط الحق قبل شرط وجوبه هل (يلزم) أم لا ٢٧/ ٦٤٦
- إسقاط الحق قبل وجوبه وبعد أن جرى سببه هل يجزى (ويلزم) أم لا ١٣/ (٢٤٣)
- الاشتراك في (الملزومية) يدل على الاشتراك في (اللازمة) ٢٧/ ١١٤
- الأشياء التي ليس لها أصل في الوجوب لا (تلزم) بالنذر ٢٠/ ٥٩٤
- الأشياء المختلفة بالماهية لا يتمتع اشتراكها في بعض (اللوازم) ٢٧/ (١١٣)
- الأصل أن تعدد الأسباب (يستلزم) تعدد الأحكام ٢٧/ ٥٨٠
- الأصل أن الشورى (ملزمة) للحاكم ٢٦/ [٣٣١]
- الأصل أن الشيء إنما يثبت (بلازمه) ١٣/ ١٥٤
- الأصل أن (لازم) المذهب ليس بمذهب ٢٧/ [٢٥٩] ، ٢٦٣
- الأصل أن ما يقع (لازما) لا يكون لبقائه حكم الابتداء ٨/ ٥٢٦
- أصل التكليف (إلزام) ما فيه كلفة ومشقة ٢/ ٤٢٨
- الأصل عدم (اللزوم) ٦/ ٤٣١ ، [٤٤٣] ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥

- الأصل في البيع (اللزوم) ٢٢٧/٢١ - ٢٩/١٦
- الأصل في الجعالة (اللزوم) بالشروع في العمل ١٧٣/٢٢
- الأصل في الشروط الصحة (واللزوم) إلا ما دل الدليل على خلافه ٢٤٨/١٥
- الأصل في الشروط (اللزوم) والوفاء ٥٥٠/١
- الأصل في العبادات التعبد (والتزام) النص ٤٩٥، ٤٨٣، (٤٨١)/٥
- الأصل في العبادات (ملازمة) أعيانها وتركها التعليل ٤٩٥، ٤٨٣، (٤٨١)، ٤٥٩/٥
- الأصل في العقود الشرعية الصحة (واللزوم) وإنما يتغير لعارض ٥٠٣/١٦
- الأصل في العقود (اللزوم) ٤٧١/١ - ٣٧٧/١٠ - ٢٧/١٦، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٧١، ٣٤٤، ٣٤٥، ٥٠٣، ٥٠١، ٥٤٧ - ٤٦٤/٢٠ - ١٩٩ - ١٩١/٢١ - ٤٨٢/٢٢ - ٤٨٤
- الأصل في العقود (اللزوم) بالقول ٣٠/١٦
- الأصل في عقود المعاوضات المبنية على التغايب هو (اللزوم) ٤٠/١٦
- الأصل في كل تصرف غير (لازم) أن يكون لبقائه حكم الابتداء ٥١٦/٨، [٥٢٥]
- الأصل (لزوم) العقد ٢٧/١٦
- الأصل (لزوم) النفقة الزوجية ٦٥٣/٢٣
- الأصل هو (لزوم) العقد وانبرامه ٢٧/١٦
- الإضافة في عقود التمليكات تمنع (اللزوم) في الحال ١٠٨/١٦
- اعتبار مآلات الأفعال (لازم) في كل حكم على الإطلاق ٤٢٥/٥
- اعتبار مصلحة (يلزم) منها مفسدة أولى من اعتبار مصلحة (يلزم) منها عدة مفسد ٥٦٠/٢
- الأعيان وما لا يتكرر في كل عام (يلزمان) المالك في المساقاة ٢٠٧/٢٢
- الاقتران في النظم لا (يستلزم) الاقتران في الحكم ٣٦٧، ٣٦٥، ٢٥٠/٣٢، [٤٢٥]
- الإقدام على العقد (التزام) لشرائطه ٣٤٣/١٦ - ٥٣٥/٩
- الإقرار حجة (ملزمة) شرعا كالبيئة ١٥٧/٢٥
- الإقرار لا يقبل (التزام) خلاف ما دل عليه ٢٦٠/٢٥
- (الالتزام) إذا لم يكن على وجه المعاوضة فلا يتم إلا بالحيازة ٦٥٣/١٦
- (الالتزام) بالنذر يكون في الذمة ٩٦/١٣
- (الالتزام) بسائر المعاوضات مع الجهالة المتفاحشة لا يصح ٥٩٥، (٥٩١)/١٦
- (الالتزام) المطلق منتجز (اللزوم) ٢٥٠، ٢٤٤/٢١
- (إلزام) العقد على الغير لا يكون إلا بولاية ٥٢٨/٢١
- الألفاظ المحتملة لا (يلزم) البيع بها بمجردا حتى يقترب بها عرف أو عادة أو ما يدل على البيع ٢٨/٢١
- الإمام (ملزم) بقرار الشورى ٣٣١/٢٦
- الأمانة لا تصير مضمونة على المؤتمن إلا بإحداثه فيها من الحدث ما (يلزمه) به ضمانها ٥١٦/١٤

- الأمر بالسبب لا (يستلزم) الأمر بالمسبب..... ٤٣٧/٤
- الأمر بالسبب لا (يلزم) عنه الأمر بالمسبب..... ٤٤١/٤
- الأمر بالشئ أمر (بلازمه)..... ٢٧٧/٣١
- الأمر بالشئ أمر (بلوازمه)..... ٢٧٠، ٢٥٨، ١٩٩، ١٨٢، ١٤٦/٣١، ٤٣٠، ١٦٤، ١٦٠/٢٧، [٢٧٧] - ١٥٥/٣٢
- الأمر بالشئ أمر به وبما هو من (لوازمه)..... ٢٧٧/٣١
- الأمر بالشئ (يستلزم) النهي عن ضده..... ٤٨٨/٣٣، ١٧٤/٣٢، ٢٨٢، ٢٧٨، (٢٥٧)، ١٤٦/٣١
- الأمر بالمطلق لا (يستلزم) الأمر بالمقيد..... ١٨٥، ١٨٢/٢٧
- الأمر (بالملزوم) أمر (بلازمه)..... ٢٧٧/٣١
- الأمر بشئ أمر (بلوازمه)..... ١٥٦، ١٥٤/١٣
- الأمر الشرعي بشئ أمر (بلوازمه)..... ٢٨٣/٣١
- الأمر (يستلزم) النهي عن الضد..... ٢٨٢/٣١
- إن لم يكن للحكم إلا علة واحدة فالعكس (لازم)..... ٥٢٣/٢٩
- انتفاء الأخص لا (يستلزم) انتفاء الأعم..... ١٧٨/٢٧
- انتفاء الأخص لا (يلزم) منه انتفاء الأعم..... ١٧٥/٢٧
- انتفاء الأعم (يستلزم) انتفاء الأخص بالضرورة ولا عكس..... ١٧٧/٢٧
- انتفاء (اللازم) يدل على انتفاء (الملزوم)..... ١٢٢/١٠
- انتفاء (اللازم) (يستلزم) انتفاء (الملزوم)..... ١٧٦، ١٥٦/٢٧
- انتفاء (اللازم) (يستلزم) انتفاء (الملزوم) من غير عكس..... ١٦٠/٢٧
- انتفاء (اللازم) يقتضي انتفاء (الملزوم)..... ١٥٦، ١٥٤/٢٧
- انتفاء اللازم يوجب انتفاء (الملزوم)..... ١٥٥/٢٧
- انتفاء المطلق (يلزم) منه انتفاء قيوده..... ٤٤٩/٣١
- إنما يقبل قول الأمين في براءة نفسه لا في (إلزام) غيره..... ٥٠٩/١٤
- إنما (يلزم) المشروط عند وجود جميع الشرط..... ٣٢٠/١٠
- الإيداع عقد غير (لازم) فكان لبقائه حكم الابتداء..... ٤٢٦/١٥
- إيقاع (الالتزام) لمجهول في الابتداء ممكن..... ٣٤/١٣
- بطلان الأصل (يستلزم) بطلان الفرع..... ٥١/١٢
- بطلان التابع لا (يستلزم) بطلان المتبوع..... ٥٥٣/١١
- بطلان (اللازم) يدل على بطلان (الملزوم)..... ٤٨، ٤٦/١٦
- بطلان الوصف لا (يلزم) منه بطلان الأصل..... ٥٤/١١
- بطلان الوصف (يستلزم) بطلان الأصل..... ٥١، ٤٩/١١

- البيئة إنما تقبل إذا كانت (ملزمة) ٣٧٨/٢٥
- تأخير الدين الحال هل (يلزم) أم لا (يلزم) [٣٨٧]/١٦ - ٣٧٦/١٠
- تباين (اللوازم) يقتضي تباين (الملزومات) ٢٧/١٢٥
- التبرع لا (يلزم) إلا بالقبض ٣٢٨/٢٢
- التبرع لا (يلزم) قبل اتصاله بالقبض ٤٣٨/١٦ - ٤٩٤/١٥ ، ٦٥٣
- التبرعات غير (لازمة) ١٠/١٥
- التحريم (يستلزم) الإنثم ٥٤٧/٢٧
- التراضي أساس (الإلزام) (والالتزام) ٢٤ ، ١٨/٢١
- ترك العبادات أو بعض أجزائها (يستلزم) الجبران ٤٥٧/٢٠
- (التزام) إبطال الرخص ممنوع على الأصح ٦٢/٢٨
- (التزام) بعض ما لا يتجزأ (التزام) لكه ٤٩٢/١٠
- (التزام) تسليم ما لا يقدر عليه بعقد المعاوضة لا يجوز ١٥/١٨٩
- (التزام) العمل عند ما حده الشرع واجب ٨/٦١٨
- (التزام) كل الطاعات (يلزم) ٢٠/٦٠١
- (التزام) ما يخالف سنة العقود شرعا من ضمان أو عدمه ساقط ١٥/٣١٥
- التصرف إذا لم يكن (لازما) كان لدوامه حكم ابتدائه ٨/٥٢٥
- التصرفات الشرعية (يلزم) لصحتها توافر الولاية والأهلية ١٣٤/٢٨
- التطوع لا (يلزم) بالشروع ٨/٤٨٥ - ١٠/٨
- التطوع لا (يلزم) بالشروع فيه في غير الحج والعمرة ٢٢١/٢٠
- تعدد المتعلق (يستلزم) تعدد المتعلق ٥٧٩/٢٧
- التعريف بالحقيقة مقدم على التعريف (باللازم) ٤٩/٢٧
- التعريف بالحقيقة يقدم على التعريف (باللازم) [٣٥]/٢٧
- التعريف (يلزم) أن يكون جامعا مانعا ٣٦/٢٧
- التعميم في الأشخاص (يستلزم) التعميم في الأحوال والأزمنة ٣٠/٤١٣
- التفاسخ المضر في العقود الجائزة لا (يلزم) ٣٧٢/١
- تقديم الحكم على الشرط هل يجزئ (ويلزم) أم لا ٢٤٤/١٣
- تقديم الحكم على شرطه هل يجزئ (ويلزم) أم لا ٤٣٥/٢ - ٢٧/٦٤٥
- (تلزم) الزكاة كل مسلم ولو غير مكلف ٢٠/٨١
- تنافي اجتماع (اللوازم) يوجب تنافي اجتماع (الملزومات) ١٣٢/٢٧
- تنافي (اللوازم) يدل على تنافي (الملزومات) ١١٤/٢٧ ، [١٢٥] ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٤٠
- تنافي (اللوازم) يقتضي تنافي (الملزومات) ٢٦٦ ، ٢٦٤/١٦

- توجه اليمين ينبنى على دعوى (تلتزم) بالجواب ٢٥/٣٧٧
- ثبوت الأخص (يستلزم) ثبوت الأعم بالضرورة ولا عكس ٢٧/١٧١
- ثبوت الأخص (يستلزم) ثبوت الأعم من غير عكس ١/٥٥٠
- ثبوت الأعم لا (يستلزم) ثبوت الأخص ٢٧/١٨٥ ، ١٨٦
- ثبوت اللازم لا يستلزم الملزوم ٢٧/١٦٢
- ثبوت (الملزوم) (يستلزم) ثبوت (اللازم) ٢٧/١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥
- ثبوت (الملزوم) (يستلزم) ثبوت (اللازم) من غير عكس ١/٥٥٠ - ٢٧/١١٠ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، [١٥٩] ، ١٨١ ، ١٨٤ ، ٢٥٩ ، ٢٨٦
- الجزء لا (يلزم) بوجود بعض الشرط ١٠/٣٢٠
- الجعالة بعد الشروع في العمل (لازمة) من جهة الجاعل ٢٢/١٧٩
- الجعالة بعد الشروع في العمل (لازمة) من جهة الجاعل منحلة من جهة العامل ٢٢/١٧٣
- الجعالة عقد جائز ليس (بلازم) ٢٢/١٧٤
- الجعل جائز وليس (بلازم) إلا أن يشرع في العمل ٢٢/١٧٣
- الجعل لا (يلزم) الجاعل حتى يشرع المجعل له في العمل ٢٢/١٧٤
- الجهالة والغرر في العقود (اللازمة) مبطان للعقد ٢١/١٢٢
- الحربي بالأمان (ملتزم) لأحكام الإسلام فصار كالذمي في المعاملات ٢٦/٣٦٨
- الحر ج (اللازم) للفعل لا يسقطه ٤/٣٣
- الحق الذي تدخله النيابة إذا (لزم) في حال الحياة لم يسقط بالموت ١٣/٢٦٧ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩
- الحق (اللازم) لا يزيله شيء ٢/٣٢٩
- الحق المؤجل لا (يلزم) تعجيله إلا برضا من عليه الحق ١٣/٢١
- الحلف بجميع أسماء الله وصفاته (لازم) ٢٠/٥١١
- حيث ما حل المسلمون (لزمهم) إظهار شعائهم ١٧/٤٢٩
- خاصية الواجب المكرر (الالتزام) والدوام عليه في أوقاته بحيث لا يتخلف عنه كما أن خاصية المندوب عدم (الالتزام) ٢٧/٣٧٧
- خبر الواحد في أمر الدين (ملزم) ١٠/٥٩٥
- خيار الشرط لا يدخل إلا في العقود (اللازمة) القابلة للفسخ ١٦/٥٨١
- خيار الشرط يدخل كل عقد (لازم) يحتمل الفسخ ١٦/٥٨٧
- خيار الشرط يصح فيما يحتمل الفسخ من العقود (اللازمة) ١٦/٥٨١ - ٢١/٢٢٧
- دفع الضرر المعلوم الحاضر (لزم) من دفع الضرر المجهول الغائب ٧/١٠٥
- دلالة (الالتزام) حجة ٣٢/٩ ، [١٧٣]
- دلالة الإلهام ليست حجة شرعية (ملزمة) ٣٠/١٨١

الدليل (يستلزم) المدلول	٢٣٨/٢٧
الدليل (يستلزم) المدلول ولا ينعكس	٢٥٤/٢٧
الرضا بالشيء (يستلزم) العلم به	(٤٠٤)/٩
رفع (اللازم) (يستلزم) رفع (الملزوم) ورفع (الملزوم) لا (يستلزم) رفع اللازم	(١٣٩)/٢٧
رفع الماهية (يستلزم) رفع كل جزء من أجزائها	٤٥٥ ، ٤٥١ ، ٤٥٠/٣١
رفع الماهية (يستلزم) رفع كل من أجزائها	٢٨١/٣١ - ٩٣ ، [٥٥]/٢٧
رفع الماهية (يستلزم) رفع كل من جزئياتها	٥٧/٢٧
رفع المطلق وهو الحدث (يستلزم) رفع المقيد	٥٧/٢٧
رفع المطلق (يستلزم) رفع المقيد	٢٨١/٣١
الرهن لا (يلزم) إلا بالقبض	١٨٧ ، ١٨٦/٢٣
الرهن ينعقد بالإيجاب والقبول ويتم (ويلزم) بالقبض	١٨٣/٢٣
زكاة الفطر (تلزم) الرجل عن نفسه وعن (تلزمه) نفقته من المسلمين	(١٧١)/٢٠
السفيه البالغ (تلزمه) جميع حقوق الله	١٤٧/٢٣
سقوط أحد الحقين لا (يستلزم) سقوط الآخر	٣٥٨/١٣
سقوط فرض لا (يستلزم) سقوط آخر إذا أمكن بدونه	٣٥٧ ، ٣٥٥/١٣
سقوط المقصد (يستلزم) سقوط الوسيلة	٤٤٥/١
الشرائع لا (تلزم) إلا بنص	١٧٩ ، (١٧٧)/٣
الشرط ما (يلزم) من عدمه العدم ولا (يلزم) من وجوده وجود ولا عدم لذاته ١٠/٣٠٠ - ٢٧/٦٨٩ ، ٧٢٦	
شرط المرأة صحيح (يلزم) الوفاء به	(٣٢٧)/٢٣
الشرط من (لوازم) المشروط	١٨٤/٢٧
الشرط (يلزم) من انتفائه انتفاء المشروط	(٦٩٥) ، ١٧٦/٢٧
الشرط (يلزم) من عدمه العدم	١٧٦/٢٧
الشروط اللغوية أسباب (يلزم) من وجودها الوجود ومن عدمها العدم بخلاف الشروط العقلية	(٦٧٩)/٢٧
الشروع غير (ملزم)	١٩٣/١٧
الشروع في الحج والعمرة (ملزم)	٢٩٧/٢٠
الشروع في العبادة (ملزم)	(١٩١)/١٧
الشروع فيما باشره (يلزمه)	٦٢٢/٢٠
الشروع فيما (يلزم) (ملزم)	٦٢١/٢٠
الشروع (ملزم)	(١٩١)/١٧
الشروع (ملزم) كالنذر	٦٢٢/٢٠ - ١٩٥/١٧

- الشروع (يلزم) للإتمام كالنذر موجب للأداء ٦٢٢/٢٠
- الشفاعة لا تكون في حد ولا حق (لازم) ٥٩٩/٢٥
- الشك في الشرط (مستلزم) للشك في المشروط ٥٣٠/١٩
- الشورى (ملزمة) ٣٣٨/٢٦
- الشورى (ملزمة) أم معلمة للحاكم (٣٣١)/٢٦
- الشورى واجبة وعامة (وملزمة) ٣٤٣/٢٦
- الشيء المتلف لا يضمن بأكثر من ثمن مثله (وتلزمه) قيمته ٣٦٠/١١
- الشيء المتلف لا يضمن بأكثر من ثمن مثله ولكن (تلزمه) القيمة ٣٦١/١١
- صحة السلب من (لوازم) المجاز (٦٦٥)/٣١
- الصدقة (يلزم) فيها ما (يلزم) في الهبة (٢٣٧)/٢٢
- الصريح لا يحتاج إلى النية والكناية لا (تلزم) إلا بالنية ٧٠/٩ - [١٢٥] ، ٢٠/٦
- الصريح لا يحتاج إلى نية والكناية لا (تلزم) إلا بنية ٤٦٩/٢٠ - ٢٣٩ ، ٢٣٨ ، ١١٩/٦
- الضرر عذر في فسخ العقد (اللازم) .. ٤٦٨/٧ - [١٩] / ٨ - ٣٩٦/١٥ ، ٣٩٨ - ٢٨/١٦ ، ٣٤ ، ٥٤٢ ، ٥٨٤ ، ٥٤٣
- طاعة الإمام فيما ليس بمعصية (لازمة) ٣٠١/٢٦
- طاعة الإمام (لازمة) ما لم يأمر بمعصية (٢٩٧)/٢٦
- الطاعة (يلزم) منها المكلف ما (ألزم) نفسه (٤٠٧)/١٠
- الظاهر يعتبر إذا لم يكن فيه (إلزام) الغير ٣٣٨/٨
- العاجز عن العبادة (يلزمه) رعاية الأقرب إلى الامتثال ٣٥٧/٢
- العام الذي (لزمه) تخصيص يترجح على خاص (ملزوم) التأويل (٤٨١)/٣٣
- عدم الدليل (يستلزم) عدم الحكم ٢٥٤/٢٧
- عدم العلم بالشيء لا (يستلزم) عدمه في نفس الأمر (٢٥٣)/٢٧
- عدم العلم لا (يستلزم) عدم المعلوم ٧٩/٢٩
- عدم (اللازم) (يستلزم) عدم (الملزوم) ولا (يلزم) من عدم (الملزوم) عدم (اللازم) (١٤٠)/٢٧
- العدة لا (يلزم) منها شيء (٣٧٥)/١٠
- عرف أهل بلد لا (يلزم) أهل بلد آخر إذا تخالفت أعرافهم ... ١١٥/٨ ، ١٢٤ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، (٢٥٥)
- عقد الجعل قبل الشروع في العمل منحل من جهة العامل والجاعل وأما بعد الشروع في العمل
- (فلان) من جهة الجاعل ومنحل من جهة العامل ١٧٦/٢٢
- العقد الفاسد إذا تعلق به حق العبد (لزم) وارتفع الفساد ٦٦/١٦ ، [٨١]
- العقد (اللازم) لا يفسخ بالموت ٢٨/١٦
- العقد (اللازم) لا يفسخ بموت العاقد ٥٣١ ، ٣٣/١٦

- العقد (اللازم) لا يفسخ لمعنى في غير المعقود عليه..... ٢٨/١٦
- عقد المساقاة عقد (لازم)..... ١٩٦ ، ٢٢/١٩٣
- عقد المساقاة (لازم)..... ١٩٩/٢٢
- عقد المعاوضة على المعدوم لا ينعقد ولا (يلتزم)..... ٤١٤/١٥
- العقود التي لا (تلزم) لبقائها حكم الابتداء..... ٨/٥٢٥
- العقود الجائزة إذا اقتضى فسخها ضررا على الآخر امتنع وصارت (لازمة)..... ١٦/٥٤١
- العقود الجائزة دون (اللازمة) تبطل بموت عاقدها..... ١٥/٤٩٢ - ١٦/٥٢٣ ، ٥٢٥ ، ٥٣١
- العقود غير (اللازمة) لا تبطل بالشروط الفاسدة..... ٥٦٨/٢١
- العقود (اللازمة) لا تبطل بالموت..... ١١/٩١ ، ٩٣ - ١٣/٢٦٨
- العقود المحرمة لا تقع (لازمة)..... ٢٨/١٦
- العلم بالمنوي (لازم) للنية..... ٦/١٦٣
- على المضطر (التزام) العوض إن طلب..... ٧/٥٢١
- عموم الأشخاص (يستلزم) عموم الأحوال والأزمة والبقاء..... ٣٠/٤١٧
- عموم الأفراد (يستلزم) عموم الأحوال والأمكنة والأزمة..... ٣٠/٤١٣
- الغاصب إذا أتلّف مقوما (لزمته) قيمته يوم الغصب..... ١٥/٥٠
- غير المجتهد (يلزمه) التقليد في الفروع..... ٣٣/١٠٤ ، ١١٤
- غير المخاطب لا يكون أهلا (للتزام) شيء من العقوبات..... ٢٦/١٠١
- الفتوى لا يرتبط بها (إلزام)..... ٣٣/٩٥
- الفرض (يلزم) بالشروع..... ١٧/١٩٢
- الفرض (يلزم) بالشروع بخلاف النفل..... ١٧/٣٥٨
- فعل النبي ﷺ إن كان لبيان نص من كتاب الله فهو على (اللزوم) والتحتّم..... ٢٨/٤٨٢
- في الكفالة مع الجهالة المتفاحشة لا يصح (التزام) المال..... ٢٣/٢٣٦
- القبض في الصرف معتبر (للزومه) واستمراره لا لانعقاده وإنشائه..... ٢١/٤٠٧
- قد تستوي المختلفات في بعض الأحكام (واللوازم)..... ٢٧/١١٣
- قد (يلزم) من اختلال التحسيني بإطلاق اختلال الحاجي بوجه ما..... ١/٥٥١ - ٥/٥٥٧ ، ٥٦٠
- قد (يلزم) من اختلال الحاجي بإطلاق اختلال الضروري بوجه ما..... ٣/٥٤٧ ، ٥٥٥ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥
- قدر على الأصل بعد حصول المقصود بالبدل لا (يلزمه) الإعادة..... ١٢/١٧٥
- القدرة على اكتساب المال بالصناعات غنى بالنسبة إلى نفقة النفس ومن (تلزم) نفقته وهل هو غنى فاضل عن ذلك على روايتين..... ١١/١٩
- قول الأمين يقبل فيما يرجع إلى براءة نفسه لا في (إلزام) الضمان على الغير..... ١٤/٥٠٩
- القول قول الأمين في نفي الضمان عن نفسه لا في (إلزام) غيره فيما يدعيه..... ١٤/٥٠٩

- الكفار مأمورون (بالتزام) الشرع جملة والقيام بمعالمة تفصيلا ٢٨/ (١٤٣)
- كل تصرف غير (لازم) لدوامه حكم ابتدائه ٨/ (٥٢٥)
- كل دين أجله صاحبه فإنه (يلزمه) تأجيله ١٦/ (٣٨٨) - ١/ (٤٨٥)
- كل دين تصح الكفالة به تصح الحوالة به أيضا لكن (يلزم) أن يكون المحال به معلوما ٢/ (٥٠٤) - ٢١/ (٤٧٧)
- كل شرط للمرأة لها فيه منفعة ولا يمنع مقصود النكاح فهو صحيح (لازم) ٢٣/ (٣٢٧)
- كل شرط للمرأة ولها فيه منفعة ولا يمنع مقصود النكاح فهو صحيح (لازم) ٢٣/ (٣١٨)، ٣٣٦
- كل شيء فعله المحرم مما يحصل له به الترفه أو يزيل به عن نفسه أذى فإنه (يلزمه) فيه الفدية ٢٠/ (٤٢١)
- كل صلاة فاتت عن الوقت بعد وجوبها فيه (يلزم) قضاؤها ١٩/ (٥٤٣)
- كل عبادة تعلق وجوبها بوجود شرط لم (يلزم) طلب ذلك الشرط ٢٧/ (٧٣٦)
- كل عبادة (تلزم) بالنذر (تلزم) بالشروع فيها ٢٠/ (٦٢١)
- كل عبادة واجبة إذا تركها المكلف (لزمه) القضاء ١٧/ (٢٤١)
- كل عقد غير (لازم) لكل واحد من العاقلين فسخه ١٦/ (٢٨)
- كل عقد (لازم) يحتمل الفسخ يدخله خيار الشرط ١٦/ (٥٨٧)
- كل علة استنبطت من حكم (ولزم) منها بطلان ذلك الحكم فهي باطلة ٢٩/ (٥٢٩)
- كل غار (لزم) المغرور بسببه غرم رجوع به عليه ١٤/ (٣٤٣)
- كل ما أحدث الصبي في حال صباه (يلزمه) ضمانه في ماله إذا علمه بعد بلوغه ٢٥/ (٥٧٩)
- كل ما ثبت للأعم من (اللوازم) ثبت للأخص ضرورة ثبوت الأعم في الأخص ٢٧/ (١٨٢)
- كل ما سن رسول الله ﷺ فقد (ألزمننا) الله اتباعه ٢٨/ (٢٣٣)
- كل ما شرط الواقف في وقفه من الشروط السائغة (يلزم) متابعتها ٢٢/ (٤٧١)
- كل ما صح (التزامه) شرعا صلح أن يكون مهرا ١/ (٣٤٨)
- كل ما قوبل بشيئين ولم يسلم (فاللازم) حصة السالم ١٠/ (٤٧١)
- كل ما كان من (لوازم) الشرع فبطلان ضده من (لوازم) الشرع ٢٧/ (١٣٤)، ١٣٧
- كل ما هو عقد غير (لازم) فلدوامه حكم الابتداء وهو ثابت بالاستقراء ١٥/ (٤٢٦)
- كل ما يطوق الإنسان من المنة فإنه لا (يلزمه) ١٨/ (٢٩٩)
- كل ما ينافي (اللازم) ينافي (الملزوم) ٢٧/ (١٣٣)، ١٣٦
- كل مالك (ملزم) بنفقة مملوكه ١٤/ (١٦٩)
- كل متصرف عن الغير (يلزمه) الاحتياط ١٨/ (١١٨)
- كل محجوب عن الميراث لا (يلزمه) النفقة في حياة حاجبه ٢٣/ (٦٣٥)
- كل مخاطب بيقينه ولا (يلزمه) يقين غيره ٦/ (٥٢١)

- كل من أحدث بفعله الخاطئ ضررا بغيره (يلتزم) بتعويضه سواء أكان في إحداثه الضرر مباشرا أو متسببا ٣٤٧/١
- كل من أكره على قول ولم ينوه مختارا له فإنه لا (يلزمه) ٥٧٠، ٥٤٢، ٥٢٦/١٢
- كل من (ألزم) نفسه شيئا لله فقد تعين عليه فرض الأداء فيه ١٠/٤٠٧
- كل من (ألزم) نفسه عبادة أو قرينة أو أوجب على نفسه عقدا (لزمه) الوفاء به ١٠/٤٠٨
- كل من (التزم) شيئا وأوجبه على نفسه يكون (لازما) له وإن كان من المعروف المحض .. ١٠/٤٠٧
- كل من تسلم ما ليس مستحقا له (التزم) برده ٣٤٧/١
- كل من تصرف لغيره فإنما (يلزم) من تصرفه ما فيه مصلحة ١٨/١١٧، ١٢٧
- كل من (تلزم) الرجل نفقته فعليه فيه زكاة الفطر ٢٠/١٧١
- كل من (تلزم) نفقته لا يعطى من الزكاة ٢٠/١٧٧
- كل من لم يقصد (الالتزام) لم (يلزمه) نذر ولا طلاق ولا عتاق ولا حرام سواء أكانت اليمين منعقدة أم كانت غموسا أم لغوا ٢٠/٤٧٤
- كل من نظر له وصي من أب أو من قاض نظرا حسنا فهو نافذ (لازم) لا يرد وإن أنفذ عليه الوصي ما ليس نظرا لم يجز ٢٣/١٢٨
- كل من وجب عليه شيء ففات (لزمه) قضاؤه ١٢/٤٣٥
- كل نجاسة جازت الصلاة معها حال العذر لم (تلزم) الإعادة ١٩/٥١٩
- كل نسك مؤقت بأيام التشريق إذا أخره عنها (لزمه) الجبران ٢٠/٣٧١، [٤١٥]
- كل هدي يتعلق بحرم أو إحرام (يلزم) ذبحه في الحرم ٢٠/٣٨٧
- الكناية لا (تلزم) إلا بالنية ١/٤٨١
- الكناية لا (تلزم) إلا بنية ٦/٢٦٩
- كنفي (لزوم) زوال الحكم بزوال علته في صيغة ١٠/١٢٣
- لا (إلزام) في الفتيا ٣٣/١٠٠
- لا (إلزام) في المجهول ١٣/٣٣
- لا (تلازم) بين بطلان الوصف وبطلان الأصل ١١/٤٩
- لا (لزوم) على المتبرع ١٠/١٥، ٢٠، ٢١، ٣٧٦، ٣٨٨، ٤٠٨، ٤١٣، ٤١٥ - ٢٥٨/١٤، ٥٢٦ - ٦٢٤/١٦، ٦٢٦ - ٢٣٨/٢٢
- لا (لزوم) على متبرع ١٠/٢١
- لا (لزوم) على متبرع قبل القبض ١٠/٢٢
- لا (لزوم) في التبرعات ١٠/١٥
- لا يجوز أن يرسم الشيء بما يتوقف تعقله على تعقله (للزوم) الدور ٢٧/٩٩
- لا يعترض على اصطلاح باصطلاح (اللزوم) ٢٧/٢٧٨

- لا يعطى الزكاة الواجبة من (يلزم) نفقته ٢٠/١٧٧)
- لا يقدر أحد على أن (يلزم) غيره شيئاً بدون رضاه ١٣/٢١)
- لا (يلتزم) الضرر المتحقق لدفع ضرر موهوم ٧/١٠٥)
- لا (يلزم) تقلد المنة ١٨/٢٩٩)
- لا (يلزم) تكليف بما ليس في الوسع ٧/١٧٨)
- لا (يلزم) الرهن إلا بالتسليم ٢٣/١٨٣)
- لا (يلزم) الرهن إلا بالقبض ٢٣/١٨٣] ، ٢٠٨
- لا (يلزم) قبول التبرع ١٨/٣٠٠)
- لا (يلزم) قبول المنة ١٤/٣٠ - ١٨/٢٥٦ ، [٢٩٩]
- لا (يلزم) قبول الهبة ١٤/٣٠
- لا (يلزم) كل مال إلا حقه ٢/٣٢٩)
- لا (يلزم) من ارتفاع الخاص ارتفاع العام ١/٥٤١ - ١١/٥١)
- لا (يلزم) من اغتفار الشيء وحده اغتفاره مع غيره ٩/٤٥٩)
- لا (يلزم) من اغتفار شيء وحده اغتفاره مع غيره ٧/٣٩٨ ، ٤٠١
- لا (يلزم) من انتفاء الملزوم انتفاء (اللازم) ٢٧/١٧٦)
- لا (يلزم) من بطلان التابع بطلان المتبوع ١١/٥٠ ، ٤٣٠
- لا (يلزم) من بطلان الوصف بطلان الأصل ١١/٤٩) ، ٥٤ ، ٥٥ - ٢٥/٢٦٣ - ٢٨/٤٢
- لا (يلزم) من سقوط أحد الحقين سقوط الآخر ١٣/٣٥٨ ، ٣٥٩
- لا (يلزم) من نفي الأخص نفي الأعم ١١/٥٢ - ٢٧/١٧٥
- لا (يلزم) من وجود الأعم وجود الأخص ٢٧/١٩١
- (لازم) الأعم (لازم) للأخص ٢٧/١١٠
- (لازم) الجائز جائز ٢٧/١٠٩
- (لازم) الحق حق ٢٧/١١٠ ، ٢٦٣
- (لازم) الشيء لا ينفك عنه ٣١/٢٦٥ ، ٢٨٢
- (لازم) القول لا يعد قولاً ٢٧/٢٦٠
- (لازم) القول لا يعد قولاً إلا إن كان (اللزوم) بينا ٢٧/٢٦٠ ، ٢٦٤
- (لازم) القول ليس بقول ٢٧/٢٦٤
- (لازم) الكفر ليس كفراً ٢٧/١١٠
- (اللازم) لا يقتضي (الملزوم) ٢٧/١٦٢
- (لازم) (اللازم) (لازم) ٢٧/[١٠٩] ، ١١١ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٦٥٦
- (لازم) (اللازم) (لازم) فيثبت عند ثبوته ٢٧/(١٠٩)

- (لازم) المذهب لا يعطى حكمه ٢٧/ (٢٥٩)
- (لازم) المذهب ليس بمذهب ٢٧/ ٢٦٢، ٢٦٦ - ٣٣/ ١٤٨
- (لازم) المذهب ليس مذهبا ٢٧/ ٢٦٧
- (لازم) المذهب هل هو مذهب ٢٧/ (٢٥٩)
- (لازم) المذهب هل يعد مذهبا أو لا ٢٧/ ١٠٩
- (لازم) المذهب يعد مذهبا ٢٧/ ٢٦٠
- (لازم) المطلوب مطلوب ٢٧/ (١٠٩)
- (لازم) الواجب واجب ٢٧/ ١١٠
- (اللازم) يقتضي (الملزوم) ٢٧/ ١٦٠
- لجواز اشتراك المتقابلات في (لازم) واحد ٢٧/ ١٢٢
- لدوام التصرفات الغير (اللازمة) حكم الابتداء ٨/ (٥٢٥)
- لدوامه حكم الابتداء لكونه غير (لازم) ١٥/ ٤٢٦
- (لزمته) نفقة غيره (لزمته) فطرته ٢٠/ ١٧٥
- (اللزوم) أصل في المعاوضات ١٦/ ٢٧، ٢٨، [٤٠]
- (اللزوم) في العقود أصل ١٦/ (٢٧)
- (اللزوم) يعتمد تمام الرضا ١٦/ ٢٨
- لفظة كان لا (يلزم) منها الدوام ولا التكرار ٣٢/ [٢٣٩]
- للمالك أن يتصرف في ملكه كيف يشاء ما لم (يستلزم) ذلك التصرف محرما مما ورد الشرع بتحريمه ١٤/ ٨٠، ٨٦
- لو حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه (واستلزامه) لتاليه ٣٢/ ٥٥٠
- (اللوازم) والعوارض لا تدل على الماهية ٢٧/ [٤٩]، ٥٦
- ليس في الشرع إباحة تفضي إلى (اللزوم) إلا في النكاح ١٢/ (٣١)
- ما استحق تأجيله لم (يلزم) تعجيله ١٣/ (٥٦٧)
- ما اشتمل على معنى مشترك بين سائر الأخبار الواردة في مشتبهات الحوادث بحيث يكون المعنى التضمني أو (الاتزامي) داخلا في متفرقاتها فهو المتواتر المعنوي ٢٨/ (٢٦٧)
- ما أقامه الشارع مقام الشيء لا (يلزم) إعطاؤه حكمه من كل وجه وقد يقوم مقامه من كل وجه ١٢/ (١٦٥)
- ما بني على الحاجة لا (يلزم) فيه اطرادها وانعكاسها ٣/ ٤٧٥
- ما ثبت الحكم مع ثبوته وزال مع زواله لا (يلزم) كونه علة ٢٩/ ٥٢٣
- ما ثبت شرعا من حق (لازم) لا يسقط بالإسقاط ٢٤/ ٢٩٥
- ما ثبت للأعم من (اللوازم) كان ثابتا للأخص ٢٧/ ١٨٦

- ما ثبت للأعم من (اللوامز) كان ثابتا للأخص ضرورة ثبوت الأعم في الأخص ١٨٧/٢٧
- ما صدر عن النبي ﷺ بمنصب الإمامة يكون (ملزما) للأمة على الحال الذي صدر فيه ٢٩٨/٢٦
- ما عجز عنه المصلي يسقط وما قدر عليه (يلزمه) بقدره ١٩/ [٤٠٥]
- ما كان شرطا لحصول الوجوب على المكلف لا (يلزمه) تحصيله ٢٧/ (٧٣٥)
- ما كان صريحا في باب لا (يلزم) به غيره إذا نواه ٦/ (١١٨)
- ما كان في يد المتهم (يلزم) بالعقد ٢٢/ ٣٢٨
- ما كان القبض فيه من تمام العقد فلا (يلزم) إلا بالقبض ١٦/ ٢٨، [٤٣٧]، ٦٥٤، ٦٦٦
- ما كان (لازما) لم يسقط بالموت ١٣/ (٢٦٧)
- ما كان مؤقتا من النسك بالمكان إذا أخره المحرم عن ذلك المكان (يلزمه) الدم ٢٠/ ٣٣٣
- ما لا أصل له في الفرائض لا يصح (التزامه) بالنذر ٢٠/ ٦٠٤
- ما لا يثبت في الذمة لا يتصور (التزامه) ٢٥/ ٢٨٩، ٢٩٠
- ما لا يكون (لازما) فلدوامه حكم الابتداء ٨/ (٥٢٥)
- ما لا يكون (لازما) من التصرف يعطى لدوامه حكم الابتداء ٨/ (٥٢٥)
- ما لا يكون (لازما) من التصرفات يكون لدوامه حكم الابتداء ١٥/ ٤٢٤
- ما لا (يلتزم) بالنذر لا (يلتزم) بالشروع ٢٠/ ٦٢١
- ما لا (يلزم) الأصل لا (يلزم) الفرع ١١/ ٤٣٣
- ما لا يمكن تملكه في الحال أو كان من الإسقاطات والإطلاقات (والالتزامات) يصح إضافته إلى الزمان المستقبل ١٥/ ٣٧٨ - ١٦/ (١٠٧)
- ما (لزم) تسليمه لم (يلزم) إلا بإمكان التسليم ١٣/ (٥٦١)
- ما (لزم) عنه المحال فهو محال ٢٧/ (٨٧)
- ما (لزم) قضاؤه استوى فيه حال الصحة والمرض ١٣/ (٧٧)
- ما (لزم) المباشر فهو (لازم) لغيره ممن كان معينا له ٢٥/ ٥٥٠
- ما (لزم) من العقود لا يبطل بالموت وما لا (يلزم) من العقود يبطل بالموت ١٦/ [٥٣١]
- ما (لزم) من عقود المنافع لم يصح اشتراط الخيار فيه ١٦/ ٢٧٢، [٥٤٧]، ٥٥٤، ٥٥٥
- ما (لزم) الطهارة له في حق البالغين (لزم) الطهارة له في حق غير البالغ ١٨/ ٣٦٢
- ما لم (يلزم) بنذره لا (يلزم) به شيء إذا حلف به ٢٠/ ٥٢٤، ٥٦٢، ٥٦٨
- ما ليس محالا ولا (مستلزما) للمحال فهو جائز ٢٧/ ٨٨
- ما وجد على صفة لا يغير عنها إلا بحجة (ملزمة) ٧/ (٥٩)
- ما (يستلزم) المحال محال ٢٧/ ٩٠
- ما يفتقر إلى القبض لا (يلزم) إلا بقبضه ١٦/ (٤٣٧) - ٢٢/ ٣٢٨
- ما يفتقر إلى القبض لا (يلزم) إلا به ١٦/ ٤٤٣

- ما يقام مقام غيره لا (يلزم) أن يكون في حكمه من كل وجه ١٢/ (١٦٥)
- ما (يلتزم) بالنذر (يلتزم) بالشروع ٢٠/ [٦٢١] ، ٦٢٤ ، ٦٢٧
- ما (يلزم) حال الطوعية يصح مع الإكراه عليه ١٢/ (٥٥٧)
- ما (يلزم) العبد إذا كان صفته الواجب فلا يجوز أن يستحق عليه مع الثواب بدلا وأجرة ... ١٥/ (٢٠٥)
- ما (يلزم) من الترتيب في حال الأداء فكذا في حال القضاء ١٧/ ٢١٩ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، [٢٣٥]
- ما (يلزم) من التصرفات يعتبر لدوامه الأهلية ٢٨/ ١٣٤
- المانع ما (يلزم) من وجوده العدم ولا (يلزم) من عدمه وجود ولا عدم لذاته ١/ ٣٠٠
- مبنى القضاء على (الإلزام) ٣٣/ ٩٦
- مبنى المساقاة على (اللزوم) ٢٢/ [١٩٣]
- المتباينات يجوز اشتراكها في بعض (اللوازم) ٢٧/ [١١٣]
- المتباينات يجوز أن تشترك في بعض (اللوازم) ٢٧/ ١٢٨
- المتكلم بما لا يعلم معناه (يلزمه) حكمه في الطلاق والعناق والنكاح والتدبير ٢٣/ ٤٦١
- (المتلازمان) يصيران كالشيء الواحد في الحكم ٩/ [١٦٥] - ١٣/ ١٥٤ ، ١٥٦
- متى انتفى (اللازم) انتفى (الملزوم) ٢٧/ ١٥٧
- متى فسد عقد الأجرة من أصله (لزمت) أجرة المثل ٢٢/ (١٤١)
- متى فسد عقد الأجرة من أصله (لزمت) أجرة المثل بعد استيفاء المنافع أو بعضها ٢٢/ ٩٣
- المثلي إذا دخلته صنعة (لزمت) القيمة فيه ١٥/ (٣٣)
- مجرد الغرور بالقول هل (يلزم) به غرم أم لا ١٤/ ٣٤٤
- المختلفات تشترك في (لازم) واحد ٢٧/ ١٢٣
- المختلفات قد تشترك في (لازم) واحد ويجب اختلافها في بعض (اللوازم) ٢٧/ (١١٣)
- المرء يعامل في حق نفسه كما أقر به ولا يصدق على إبطال حق الغير ولا (يلزم) الغير حقا ٢٠/ ٣٨١
- المرء يولد خاليا من كل دين أو (التزام) أو مسئولية وكل شغل لذمته بشيء من الحقوق إنما يطرأ بأسباب عارضة بعد الولادة والأصل في الأمور العارضة العدم ٦/ ٣٧٩
- مراعاة الخلاف إنما تستحب إذا لم (يلزم) ارتكاب مكروه ٩/ (٢٦٧)
- المساقاة (تلزم) بالقول ٢٢/ ١٩٩
- المساقاة عقد (لازم) ٢٢/ ١٩٨ ، ٢٠٨
- (مستلزم) المحال محال ٢٧/ (٨٧) ، ٩١ ، ١٥٧
- المسلم (ملتزم) بأحكام الإسلام حيثما يكون ٩/ (١١٣)
- المشاق غير (اللازمة) والخفيفة لا أثر لها في إسقاط العبادات ٤/ ٣٣
- المصوغ إذا هلك (تلزم) فيه القيمة ١٥/ ٣٤
- مطلق العقد يقتضي (اللزوم) ١٦/ (٢٨)

- المعاوضات تتعلق بها صفة (اللزوم) ١٦/٤٠)
- المعاوضات (تلزم) بنفس العقد ١٦/٤٠)
- المعاوضة تقتضي (اللزوم) ١٦/٤٠)
- المعروف (لازم) لمن أوجبه على نفسه ١٠/٤٠٨)
- المعروف من أوجبه على نفسه (لزمه) ١٠/٤٠٧)
- المعين هل (يلزم) بالعقد أم لا بد من القبض ١٦/٤٣٨)
- المفتي مخبر عن الحكم لا (ملزم) به ٣٣/٩٥]
- المفتي مخبر عن الحكم والقاضي (ملزم) به ٣٣/٩٥)
- المفهوم من باب دلالة (الالتزام) ٣٢/١٧٣)
- مفهوما الموافقة والمخالفة دالان على العموم دلالة (التزام) ٣٠/٤٨٠)
- مقتضى العقد (اللزوم) ١٦/٢٧)
- المقصود من العقد (اللزوم) ١٦/٢٨)
- المكره لا (يلزمه) ما أكرهه على فعله ٢٣/٤٥٥)
- ملازم الملازم ملازم ٢٧/١٠٩)، ١١٢
- (الملازمة) بين وجوب الشيء ووجوب مقدمته ٢٧/٤٣٢)
- (ملزوم) الباطل باطل ٢٧/١٥٧)
- (ملزوم) الحرام حرام ٢٧/١٥٧)
- ملزوم الملزوم ملزوم ٢٧/١١٠)
- الممكن لا (يلزم) من فرض وقوعه محال ٢٧/٨٨)
- من أتلّف شيئاً عمداً بغير حق (لزمه) الضمان ١٤/٣٩٣، ٤٨٨
- من أتلّف شيئاً (لزمته) قيمته وقت التلف ١٥/٧)
- من أتلّف متقوماً فإنه (يلزمه) ضمانه بقيمته ١٥/٤٩)
- من استحق شيئاً استحقاقاً (لازماً) له نقله إلى غيره ١٣/٦٤٣، ٦٤٦
- من أقر عندنا بشيء (ألزمناه) إياه ١/٤٣١ - ٢/٣١٥
- من (ألزم) نفسه معروفاً (لزمه) ١٠/٤٠٧)
- من أوجب على نفسه قرينة إنها واجبة عليه (يلزمه) الوفاء بها ٢/٣٣٩)
- من (الترم) معروفاً (لزمه) ١٠/١٦، ١٩، ٢٠، [٤٠٧]
- من تلبس بعبادة ثم وجد قبل فراغها ما لو كان واجداً له قبل الشروع لكان هو الواجب دون ما تلبس به هل (يلزمه) الانتقال إليه أم يمضي ويجزئه ١/٤٩١ - ٨/٤٩٧
- من حلف على ترك واجب أو فعل حرام عصي (ولزمه) الحنث وكفارة ٢٠/٥٦١)
- من حلف على معصية (لزمه) الحنث والكفارة ٢٠/٥٦١]

- من حلف ليفعلن معصية (لزمه) الحنث والكفارة..... ٢٠/(٥٦١)
- من خير بين شيئين ثم عجز عن أحدهما تعين عليه (لزوم) الآخر..... ٢/(٣٤٢)
- من دفع شيئاً يظن أنه (يلزمه) وهو لا (يلزمه) هل له الرجوع أم لا..... ١٢/٥١٨ - ١٣/٦٠٩
- من رضي (بالتزام) الضرر سقط اعتبار ذلك الضرر..... ٨/(١١)
- من زال ملكه عن الشيء لم (تلزمه) زكاته..... ٢٠/(٥٧)
- من شرع في عبادة (تلتزم) بالشروع ثم أفسدها فعليه قضاؤها على الصفة التي أفسدها مع الإمكان..... ١٧/٢٢٨
- من شرع في عبادة (تلتزم) بالشروع ثم فسدت فعليه قضاؤها على صفة التي أفسدها سواء كانت واجبة في الذمة على تلك الصفة أم دونها..... ١٧/١٩٤ ، ٢٠٠
- من شرع في عبادة (لزمه) إتمامها..... ١٧/[١٩١] - ٢٧/٤٥١
- من شروط الدعوى أن تكون مما لو أقر بها المدعى عليه (لزمته)..... ٢٥/١١١
- من عرض عليه حقه (لزمه) قبوله..... ٢٢/٤٠٠
- من عمل لغيره عملاً بغير إذن أو (التزام) جعل هل له شيء..... ١٣/٦٥٥
- من فسد نسكه (لزمه) المضي في الفاسد..... ٢٠/(٣٨١)
- من فعل ما أمر به على وجه أمر به فإنه لا (يلزمه) القضاء..... ١٠/(٤٢٨)
- من قدر على الأصل بعد حصول المقصود بالبدل فلا (يلزمه) الإعادة..... ١٢/(١٨٥)
- من قدر على الأصل قبل تمام البدل (لزمه)..... ١٢/(١٧٤)
- من قدر على بعض الشرط (لزمه)..... ١٠/٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٤٤ ، [٤٥٦]
- من قدر على بعض الشيء (لزمه)..... ١/٣٢٤
- من قدر على بعض العبادة وعجز عن باقيها هل (يلزمه) الإتيان بما قدر عليه منها..... ٢/٧٧
- من قدر على بعض العبادة وعجز عن باقيها هل (يلزمه) الإتيان بما قدر عليه منها أم لا..... ٤/٣٦٠ - ١٠/٤٣٥ ، ٤٤١ ، ٤٤٣
- من قدر على بعض العبادة وعجز عن باقيها هل (يلزمه) الإتيان بما قدر عليه منها أم لا..... ١٠/[٤٤٩]
- من قدر على فعل بقدرة غيره (يلزمه) أن يستعين به..... ٧/(١٩٧)
- من (لزمته) نفقة غيره (لزمته) فطرته..... ٢٠/١٧٤ ، ١٧٥
- من (لزمته) نفقة غيره (لزمته) فطرته ومن لا فلا..... ٢٠/١٧٥ ، ١٧٦
- من (لزمه) حق مقصود لا تجري النيابة في إيفائه..... ١/٤٦٦ - ١٣/[٥٢٩] - ١٧/١١٤
- من (لزمه) ضمان شيء من الحيوان أو العروض فاستهلكه أو لم يجده أن عليه قيمته..... ٢/٣٢٨
- من (لوازم) البيونة سقوط النفقة والإرث..... ٢٤/٢٢٠
- من ملك شيئاً ملك ما هو من (لوازمه)..... ١٤/(٦٣)
- من ملك شيئاً ملك ما هو من (لوازمه) لا غيرها..... ١٤/٦٤

- من نذر طاعة لله (لزمه) الوفاء بها ٦١٦ ، (٦٠١)/٢٠
- من نوى قربة فلا (تلزمه) بمجرد النية إلا أن يقارنها قول أو الشروع في العمل ٦٠٨/١٤
- من وجب عليه شيء ففاته وقته (لزمه) قضاؤه ٣٩٤ ، [٢٤١]/١٧
- منافي (اللازم) منافي (للملزوم) ١٣٨ ، ١٣٧ ، ١٣٦ ، ١٣٥ ، [١٣٣] ، ١٢٩ ، ١٢٦/٢٧
- المناكحة والذكاة (متلازمان) ٥٠٣ ، ٥٠٢ ، ٥٠١/٢٤
- المناكحة والذكاة (متلازمان) لا يفترقان (٤٩٥)/٢٤
- المناكحة والذكاة (متلازمان) ومن هذا حاله لا تجوز مناكحته ٥٠٣/٢٤
- المندوب غير (لازم) بالجزء ولكنه (لازم) بالكل (٤٦٩)/٢٧
- المواعيد باكتساء صور التعليق تكون (لازمة) (٣٩٦)/١٠ - ٤٨٨/١
- المواعيد باكتساب التعاليق تصير (لازمة) (٣٩٦)/١٠
- المواعيد بصور التعاليق تكون (لازمة) [٣٩٦] ، ٣٧٥/١٠
- المواعيد بصور التعاليق تكون (لازمة) لأنه يظهر فيها حيثث معنى (الالتزام) والتعهد ٣٤/٢
- المواعيد بصورة التعاليق تكون (لازمة) ٣٩٣ ، ٣٧٦ ، ٣٢١ ، ٣٠٨/١٠
- المواعيد لا يتعلق بها (اللزوم) ولكن يندب إلى الوفاء بالوعد (٣٧٦)/١٠
- موجب العقد (اللزوم) (٢٨)/١٦
- موجب مطلق الأمر (الإلزام) إلا بدليل ٤٢٢/٢
- المؤول بالشيء لا (يلزم) أن يكون في حكمه من كل وجه (١٦٥)/١٢
- نذر الطاعة (لازم) (٦٠١)/٢٠
- النذر في طاعة الله (يلزم) الوفاء به (٦٠١)/٢٠
- نفي الأخص لا (يستلزم) نفي الأعم ١٧٧/٢٧
- نفي الأخص لا (يستلزم) نفي الأعم بخلاف العكس (١٦٧)/٢٧
- نفي الأعم (يستلزم) نفي الأخص ٢٨٢/٣١
- نفي الأعم (يستلزم) نفي الأخص من غير عكس ١٧٦/٢٧ - ٥٥٠/١
- نفي الأمر لا (يستلزم) ثبوت النهي ٣٧٤ ، ٣٤١ ، ٣٣٨ ، [٣٣٧]/٣١
- نفي الأمر لا (يستلزم) نهي ٣٤٠/٣١
- نفي الأمر لا يعني (استلزام) النهي ٣٤١/٣١
- نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم ١٤٦/٢٧
- نفي (اللازم) (يستلزم) نفي (الملزوم) من غير عكس ... ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٦٧
- نفي الماهية (يستلزم) نفي كل جزئياتها ٢٨٥/٣١
- نفي المطلق ورفع (يستلزم) نفي المقيد ٤٥٣/٣١

- نفي المطلق (يستلزم) نفي المقيد ٤٥٨ ، [٤٤٩]/٣١ - ١٦٨/٢٧
- نفي المقيد بقيد الوحدة أو العدد لا (يستلزم) نفي المطلق ٤٥٨/٣١
- نفي المقيد لا (يستلزم) نفي المطلق ٤٥١ ، ٤٤٩/٣١
- نقيض كل (لازم) يستدل به على نقيض (ملزومه) (١٣٣)/٢٧
- نقيض (الملزوم) (لازم) لنقيض (اللازم) ١٣٨ ، (١٣٣)/٢٧
- النهي عن السبب لا (يستلزم) النهي عن المسبب ٤٥٢ ، ٤٣٧/٤
- النهي عن الشيء (يستلزم) الأمر بضده ٤٠٧/٣١
- نية الأخص (تستلزم) نية الأعم بخلاف العكس ١٩٠/٢٧
- نية الأخص (تستلزم) نية الأعم دون العكس ١٩٠/٢٧
- نية الأخص (تستلزم) نية الأعم من غير عكس ١٨٢/٢٧
- الهبة (تلزم) بالقول ٣٢٨/٢٢
- الهبة لا (تلزم) إلا بالقبض ٣٣٤ ، ٣٣٣ ، [٣٢٧]/٢٢
- الهبة لا (تلزم) قبل إيصال القبض بها (٣٢٧)/٢٢
- الهبة لا (تلزم) قبل القبض (٣٢٧)/٢٢ - ٤٣٨/١٦
- الهبة لا (تلزم) ما لم تقبض (٣٢٧)/٢٢
- الهبة لا (تلزمه) بمجرد القول ٣٣٣/٢٢
- هل الواجب على الإنسان الاجتهاد أو الإصابة لما في نفس الأمر أو است فراغ الوسع (المستلزم) لهما غالبا ٨٠/٢
- هل (يلزم) إسقاط الشيء قبل وجوبه وبعد جريان سببه (٢٤٣)/١٣
- هل (يلزم) الوفاء بالوعد ٤٨٩/١ - ١٧/١٠ ، [٣٧٥] ، ٤٠٨ - ١٩٩/١٥ ، ٢٠١ ، ٢٨٠ - ٣٩٢ ، ٣٨٨/١٦ - ٥٦٨/١٣
- الهيئة الاجتماعية قد (تستلزم) ما لا (يستلزمه) الأفراد (٤٥١)/٩
- الوارث لا (يلزمه) أن يوفي من ماله دين مورثه (١٩٣)/٢٤
- وجوب الشيء (يستلزم) حرمة نقيضه (٢٥٨)/٣١
- وجوب الشيء (يستلزم) وجوب مقدمته ٤٣٢/٢٧
- وجوب الشيء (يستلزم) وجوب مقدمته ٤٤٧/٢
- الوجوب والتحريم إنما (يلزم) العبد إذا قصده أو قصد سببه (٥٣٣)/٤
- وجود الأخص (يستلزم) وجود الأعم دون العكس ١٩٠/٢٧
- وجود الأخص (يستلزم) وجود الأعم من غير عكس (١٨١)/٢٧
- وجود الأعم لا (يستلزم) وجود الأخص ١٤/١١

- وجود (الملزوم) بدون (اللازم) محال..... ٢٧/١٥٩)
- وجود (الملزوم) بدون (لازمه) ممتنع..... ٢٧/١٥٩)
- وجود (الملزوم) بدون وجود (اللازم) محال..... ٢٧/١٥٩)
- وجود (الملزوم) مع عدم (اللازم) محال بخلاف انتفاء (الملزوم) مع بقاء (اللازم) فإنه لا يمتنع..... ٢٧/١٣٩)
- وجود (الملزوم) (يستلزم) وجود (لازمه)..... ٢٧/٢٤٣)
- وجود (الملزوم) يقتضي وجود (اللازم)..... ٢٧/١٥٩)
- وضع الأسباب (يستلزم) قصد الشارع إلى المسببات..... ٢٦/٢٣)
- وضع الأسباب (يستلزم) قصد الواضع إلى المسببات..... ٤/٤٣٧، ٥١٤-٥٢٣٨/٥، ٢٤١
- وضع الأسباب (يستلزم) قصد الواضع إلى المسببات أعني الشارع..... ٢/٥٦٢)
- الوعد لا (يلزم) الوفاء به..... ١٠/٣٧٥)
- الوعد المجرد لا (يلزم) الوفاء به شرعا..... ١٠/٣٧٦)
- الوقف إذا (لزم) لزم ما في ضمنه من الشروط..... ١١/٥٦٤)
- الوقف بعد (لزومه) لا يقبل الملك..... ٢٢/٤٩٧)
- الوكيل (يلزمه) الحظ لموكله..... ٢٣/٨٩)
- يطل بالموت الجائر من العقود دون (اللازم)..... ١٦/٥٣١)
- يجوز اتحاد أحكام المتقابلات لجواز اشتراكها في (لازم) واحد..... ٢٧/١١٥)
- يجوز اشتراك المتقابلات في (لازم) واحد..... ٢٧/١١٣)
- يدفع شر الشرين (بالتزام) أدناهما..... ٤/١٢٧- ٧/٥٠٥- ١١/٢٢٠)
- يرجع خير الخيرين بتفويت أدناهما ويدفع شر الشرين (بالتزام) أدناهما..... ٢/٥٨- ٣/٤٦٧، ٤٧١-
- ٤/١١٧، ١٢٠، [١٢٥]، ١٤٤، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٥، ١٩١، ٢٠٠، ٢١١، ٢٢١، ٢٢٤،
- ٢٢٧، ٢٣٧، ٢٥٧، ٣٦٧، ٣٧٥، ٣٧٩، ٣٨٣، ٥٢٣، ٥٢٧ - ٥/٣٤٣، ٤٢٦- ٧/٥٠٨
- ٢١٦/١١
- يرجع ما (يلزم) فيه تخصيص العام على ما (يلزم) فيه تأويل الخاص..... ٣٣/٤٨١)
- يرجع في تفصيل العمل المشروط في المساقاة إلى الضابط الخاص بما (يلزم) العامل..... ٢٢/٢١٢)
- يستحيل وجود (الملزوم) بدون (لازمه)..... ٢٧/١٥٩)
- يصح الإقرار بما يتصور (التزامه)..... ٢٥/٢٨٩)
- يقدم خير الخيرين بتفويت أدناهما ويدفع شر الشرين (بالتزام) أدناهما..... ٤/٣٤١)
- (يلتزم) البائع بمصاريف تسليم المبيع (ويلتزم) المشتري بمصاريف تسليم الثمن مالم يتفقا أو يجري عرف على غير ذلك لأن..... ٢١/١٥٣)
- (يلزم) الجمع بين الحقين مهما أمكن..... ١٣/٤٥٥)

- (يلزم) حفظ الوديعة في حرز مثلها عرفا [٥٤٣]/٢٢
- (يلزم) الغاصب قيمة بلد التلف ١٨/١٥
- (يلزم) كل متصرف عن الغير أن لا يتصرف له إلا بالمصلحة (١١٧)/١٨
- (يلزم) كل مقلد أن (يلتزم) بمذهب معين ١٢٢/٣٣
- (يلزم) مراعاة الشرط بقدر الإمكان ١/٤٢٧ - ٢/٣٤ ، ٤٠ - ١٥/(٢٤٧) ، ٢٥٤ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٣٤١
- (يلزم) المفتي تكرير النظر عند تكرار الواقعة (١٣٩)/٣٣
- (يلزم) من انتفاء الشرط انتفاء المشروط ٧٠٣/٢٧
- (يلزم) من انتفاء (اللازم) انتفاء (الملزوم) ١٥٤/٢٧
- (يلزم) من انتفاء المكمل انتفاء المكمل ولا (يلزم) من وجوده وجوده [١١١]/١٢
- (يلزم) من ثبوت الأعم ثبوت الأخص ١٩٠/٢٧
- (يلزم) من رفع الماهية رفع جميع أجزائها (٥٥)/٢٧
- (يلزم) من عدم الشرط عدم المشروط (٦٩٦)/٢٧
- (يلزم) من نفي الأخص انتفاء الأعم ١٨٠/٢٧
- (يلزم) من نفي الأخص نفي الأعم ١٧٨/٢٧
- (يلزم) من نفي المطلق نفي المقيد (٤٤٩)/٣١
- (يلزم) من وجود الأخص وجود الأعم ١٩١/٢٧
- (يلزم) من وجود (الملزوم) وجود (اللازم) (١٥٩)/٢٧
- (يلزمنا) اتباع النبي ﷺ في أفعاله الواجبة والمستحبة والمباحة ما لم يقدّم دليل المنع ٤٤٦/٢٨
- اليمن إنما تبني على دعوى (ملزمة) ٣٨٢ ، [٣٧٧]/٢٥

لسن

- الإشارات المعهودة للأخرس كالبيان (باللسان) ٣٣/٢
- الإشارة المعهودة للأخرس كالبيان (باللسان) ٢١٣ ، ٣٩/٢
- الإشارة المعهودة من الأخرس كالبيان (باللسان) (١٩٩)/١٠
- الإقرار بالكتابة كالإقرار (باللسان) ٢٥٢/١٠
- إنما خاطب الله العرب (بلسانها) على ما تعرف من معانيها ٤٠٧/٢
- إيماء الأخرس خلقه كالبيان (باللسان) (١٩٩)/١٠
- البيان بالكتاب بمنزلة البيان (باللسان) (٢٤٠)/١٠
- جميع كتاب الله إنما أنزل (بلسان) العرب ٤٠٧/٢
- الشرع نزل (بلسان) الجمهور [٣٩] ، ٢٧/٥
- العادة المطردة تقوم مقام الإفصاح (باللسان) (١٤٧)/٨

- الكتاب أحد (اللسانين) (٢٣٩)/١٠
 لا سبيل لفهم القرآن إلا من جهة (لسان) العرب (٢٧)/٥
 لا يكون لأحد أن يقيس حتى يكون عالما بما قبله من السنن وأقاويل السلف وإجماع الناس
 واختلافهم (ولسان) العرب ٤٠٨/٢
 (لسان) العرب هو المترجم عن مقاصد الشارع ٥٦٢/٢ - ٥ [٢٧] ، ٢٨ ، ٣٩ ، ٥١ ، ٨٦ ، ١٠٣ ،
 ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨٥
 لو اختلف (اللسان) والقلب فالعبرة بما في القلب ٤٨١/١
 لولا تقتضي في (اللسان) امتناع الشيء لوجود غيره (٦٢٩)/٣٢
 ما كان من أفعاله جليلا محضا (لسنا) متعبدين به ٤٧٤/٢٨
 نزل الشرع (بلسان) الجمهور ٤١/٥

لشو

- الساقط (متلاش) لا يتصور عوده (٤٧٧)/٩

لصق

- الباء تدخل (للإلصاق) (٧٠٢)/٣٢
 الباء تستعمل في (الإلصاق) المعنوي والحقيقي (٧٠١)/٣٢
 الباء (للإلصاق) [٧٠١]/٣٢
 الباء (للإلصاق) الحقيقي والمجازي (٧٠١)/٣٢
 الباء موضوعة (للإلصاق) الفعل بالمفعول (٧٠١)/٣٢
 حرف الباء (للإلصاق) في وضع اللغة (٧٠١)/٣٢
 ظاهر الباء في اللغة (للإلصاق) (٧٠٢)/٣٢

لعب

- الأصل التنزه عن (اللعب) واللهو فيقتصر على ما ورد فيه النص وقتا وكيفية ٤٧٤/٢٦
 حل أنواع (اللعب) الخطرة من الحاذق بها حيث غلب على الظن سلامته (٤٧٨)/٢٦
 عرق الحيوانات (ولعابها) تابع للحومها ٤٤١/١١
 كل (لعب) ولهو مما لا يستعان به على حق شرعي فهو حرام ٤٧٣/٢٦
 كل لهو يكره إلا (ملاعبة) الرجل زوجته ومشيه بين الهدفين وتعليم فرسه ٤٧٤/٢٦
 كل (الملاعب) التي تعلم الفروسية وتعين على الجهاد جائزة [٤٧٣] ، ٤٦٣/٢٦

- اللهو (واللعب) أصلهما على الإباحة إلا أن يقوم دليل على التحريم ٤٧٤/٢٦
 يحل كل (لعب) خطر لحاذق ٤٧٣/٢٦
 يحل كل (لعب) خطر لحاذق تغلب سلامته ٤٧٨ [٤٧٨] ، ٤٦٣/٢٦

لعن

- الأصل أن بقاء الزوجين على حال (اللعان) شرط بقاء حكم (اللعان) فإن بقيا على حال (اللعان) بقي حكم (اللعان) وإلا فلا ٥٧٧/٢٣
 اقتضاء (اللعن) للتحريم ٦٠٣/٢٧
 عدة كل من يلحقها خلع أو (لعان) أو فسخ نكاح كعدة المطلقة سواء ٥٩١/٢٣
 كل زوج لا يصح طلاقه لا يصح (لعانه) ٥٦٦/٢٣
 كل ما يسقط (اللعان) بعد وجوبه يبطل الحكم بعد وجوده قبل التفريق ٥٨٢ ، ٥٨١ ، ٥٨٠ ، [٥٧٧] / ٢٣
 كل ما يمنع وجوب (اللعان) إذا اعترض بعد وجوبه يسقط ٥٧٨/٢٣
 كل من كان من أهل الشهادة واليمين كان من أهل (اللعان) ومن لا فلا ٥٦٩ ، ٥٦٣/٢٣
 لا تجوز اليمين في شيء من الحدود إلا في القسامة (واللعان) ٤٢٤/٢٥
 لا تجوز اليمين في شيء من الحدود إلا القسامة (واللعان) ٤٢٨/٢٥
 لا يكون (اللعن) إلا على محرم ٦٠١/٢٧
 لا يلحق (اللعن) إلا بمباشرة الحرام ٦٠١/٢٧
 (اللعان) شهادات مؤكدة بالأيمن ٥٦٩/٢٣
 (اللعان) مانع من موانع الإرث ٣٥٣/٢٤
 (اللعان) يمين مؤكدة بلفظ الشهادة ٥٦٩/٢٣
 (اللعن) إنما يكون على ذنب كبير ٦٠١/٢٧
 (اللعن) لا يكون إلا على فاعل المحرم ٦٠١/٢٧
 (اللعن) لا يكون إلا على فعل محرم ٦٠١/٢٧
 (اللعن) لا يكون إلا على معصية ٦٠٢/٢٧
 (اللعن) يدل على تأكيد التحريم ٦٠١/٢٧
 (اللعن) يستدل به على الحرمة ٦٠٥/٢٧
 (اللعن) يؤذن بالحرمة ٦٠١/٢٧
 متى وجد من الزوجين أو من أحدهما بعد (اللعان) ما يمنع من (اللعان) قبل ذلك لم يبقا (متلاعنين) ٥٧٧/٢٣
 المغلب في (اللعان) معنى الأيمان أو الشهادات ٥٦٩/٢٣
 مقتضى (اللعن) التحريم ٦٠٦ ، ٦٠١ [٦٠١] ، ٣٤٤/٣١ - ٦٠٦

- هل المغلب في (اللعان) الأيمان أو الشهادة ٥٨٠/٢٣
الولد للفراش ما لم ينه رب الفراش (باللعان) ٦٨٣/٢٣

لغو

- إجازة ما كان باطلا (يلغو) ١٥/١٠٧
الاجتهاد إن انحصر في التقدير المصلحي يشترط فيه العلم بمقاصد الشرع دون (اللغة) العربية ٢٥٩/٥
الاجتهاد إن انحصر في التقدير المصلحي يشترط فيه العلم بمقاصد الشريعة دون (اللغة) العربية ٥/٣٤٣، ٤١٥
الاحتمال إذا كان غير ناشئ عن دليل فهو (لغو) لا يعتد به ٤٧٤/٣٢
الأحكام الشرعية إنما تؤخذ من الألفاظ (اللغوية) ٢٧/٣٣٧
الأحكام الشرعية تثبت على الألفاظ من حيث دلالتها (لغة) من جمع وتفصيل ٢٧/٣٣٧
الأحكام الشرعية تثبت على وفق المعاني (اللغوية) ٢٧/٣٣٧ - ٣١/٦٠٥
الأحكام الشرعية مبنية على الألفاظ (اللغوية) ٢٧/٣٣٧
إذا استدل أهل العصر بدليل وأولوا بتأويل يتوقف في الجواز لمن بعدهم في إحداث دليل آخر من غير (إلغاء) للأول أو إحداث تأويل غير التأويل الأول ١٠٠/٢٩
إذا تردد اللفظ بين المسمى العرفي والمسمى (اللغوي) فإنه يقدم العرفي على (اللغوي) ٢٠٨/٨
إذا تعارضت الحقيقة الشرعية (واللغوية) فالشرعية مقدمة ٣٣/٦٤٧
إذا تعذر إمضاء العقد (لغا) ٥٥٧/٦
إذا جمع بين عبادتين في نية واحدة فإن كانت إحدهما أقوى كان شارعا فيها وإن استوتا (ألغيتا) ولا يكون شارعا في واحدة منهما ١٧/١٥٦
إذا دار الكلام بين (الإلغاء) والإعمال فالإعمال أولى ٩/٤٤٠ - ٢٦/٩
إذا كان حكم الأصل (لغويا) أو عقليا فلا يصح القياس عليه ٢٩/١٥٧
الأسباب الشرعية إذا خلت عن موجباتها كانت (لغوا) ١١/٣٦٦
إسقاط الحق قبل وجوبه أو استحقاقه (لغو) ١٣/٢٤١
الإسقاط قبل وجود سبب الوجوب يكون (لغوا) ١٣/٢٣٥
الإسقاط قبل وجود سبب الوجود يكون (لغوا) ٩/٥٣٠، ٥٣٢
إسقاط ما لم يجب (لاغ) ١٣/٢٣٥، ٢٤١
الأسماء لا تحمل على غير موضوعها من (اللغة) إلا بدلالة ٣٣/٦٤٨
الإشارة من الناطق (لغو) ١٠/٢١١
إشارة الناطق القادر على العبارة (لغو) ٦/٥١٠ - ١٠/٢٠٠، ٢١١
اشتراك المستحب والمفروض في لفظ عام لا يقتضي تساويها لا (لغة) ولا عرفا ٢٧/١١٥

- الأصل (إلغاء) الشك في المانع (٢١)/٧
- الأصل أن نية التعيين في الجنس المتحد سببه (لغو) (٢٤٣)/٦
- الأصل تقرير (اللغة) لا تغييرها ٦٥٦/٣١
- الأصل عدم النقل من المعنى (اللغوي) إلى الشرعي ٦٦٣/٣١
- إعمال الدليلين ولو من وجه أولى من (إلغاء) أحدهما ٥٦٠/٣٠ - ٧/٣١، ٤٢٤، ٤٣٠، ٥٥٤ - ٤٦٨/٣٣ - ١٨٥/٣٣، ٢٥٢، ٢٥٣، [٣٢٧]، ٤٥٨
- إعمال الكلام أولى من (إلغائه) (٢٥)/٩
- اقتران وصف بحكم لو لم يكن هو أو نظيره علة للحكم كان اقتترانه بعيدا شرعا (ولغة) إيما إلى العلة ٥١٩، ٥١٦، (٤٦٩)/٢٩
- أقوال الصبي (ملغاة) (٣٦٧)/١٢
- أقوال المكروه بغير حق (لغو) ٥٥٨/١٢
- الألفاظ قوالب المعاني فلا يجوز (إلغاء) اللفظ وإن وجب اعتبار المعنى إلا إذا تعذر الجمع للمنافاة ٩٦/٦
- إلى تكون لانتها (الغاية) (٥٧٣)/٣٢
- إلى حرف جر لانتها (الغاية) (٥٧٣)/٣٢
- إلى حرف يدل على انتهاء (الغاية) زمانا ومكانا (٥٧٣)/٣٢
- إلى الدالة على انتهاء (الغاية) الزمانية ٥٨١/٣٢
- إلى لانتها (الغاية) ٥٩٧، ٥٧٨، ٥٣٦، ٥٢٣، ٥١١/٣٢
- إلى موضوع لبيان (الغاية) (٥٧٣)/٣٢
- إن اللفظ الذي صار شرعيا حملة على المعنى الشرعي أولى من حملة على (اللغوي) ٣٠/٥
- الإيمان (يلغي) أوزار الكفر (١٢٥)/٩
- بيته ذي اليد في الملك المطلق لا (تلغي) بيته الخارج (٢١١)/٢٥
- الترادف واقع في (اللغة) العربية ٢٩٠/٣٢
- التراضي إذا وقع على شيء مخالف للشرع فهو (لغو) ١٨/٢١
- تركيب الحكم على كل جماعة بصيغة الجمع تدل (لغة) تناول الحكم لكل واحد ٣٠٨/٣١
- التصرف إذا لم يصادف محله يكون (لغو) ٢٤٠، ٢٣٦/١٣ - (١٧١)/٩
- التصرف المصادف لغير محله (يلغو) (١٧١)/٩
- التعليق (اللغوية) أسباب ٦٦٧، [٦٧٩]، ٦٩٧، ٧٠٧، ٧١٧، ٧٥٨ - ٦٢١/٣٠ - ٦١/٣٢
- التعليق (اللغوية) أسباب شرعية (٦٧٩)/٢٧
- تعليق الحكم على (الغاية) لا يدل على انتفاء الحكم عما بعد (الغاية) ٨٦/٣٢
- التعليق على المستحيل (لغو) غير معتبر ٣٤٢/١٠

- ٦٤٠/٣٣..... تقدم الحقيقة الشرعية والعرفية على الحقيقة (اللغوية).
- (١٥)/٣٢..... التقييد بحرف (الغاية) يدل على انتفاء الحكم وراء (الغاية).
- الحاصل أن الخطاب يجب حملة على المعنى الشرعي ثم العرفي ثم المعنى (اللغوي) الحقيقي ثم المجازي.
- ٣٠/٥.....
- (٧٠١)/٣٢..... حرف الباء للإلصاق في وضع (اللغة).
- (٦٤٧)/٣٣..... الحقيقة الشرعية في لفظ الشارع مقدمة على الحقيقة (اللغوية).
- ٦٥٥ ، ٦٥١ ، ٦٥٠ ، [٦٤٧]/٣٣ - ٦٥٩ ، ٦٥٦/٣١ .. الحقيقة (اللغوية).
- ٥٩٢/٣٣..... الحقيقة الشرعية مقدمة على الحقيقة (اللغوية) عند التعارض.
- ٦٥١/٣٣ - ١٦٦/٣٢..... الحقيقة الشرعية مقدمة على (اللغوية).
- ٦٠٨/٣٣..... الحقيقة الشرعية مقدمة على الحقيقة (اللغوية) عند التعارض.
- (٦٣٩)/٣٣..... الحقيقة العرفية راجحة على (اللغوية).
- (٦٣٩)/٣٣..... الحقيقة العرفية العامة مقدمة على الحقيقة (اللغوية).
- (٦٣٩)/٣٣..... الحقيقة العرفية قاضية على (اللغوية).
- ٦٤٥ ، [٦٣٩]/٣٣..... الحقيقة العرفية مقدمة على (اللغوية).
- (١٥٧)/٢٩..... الحكم الثابت في الأصل لو كان عقليا أو (لغويا) لم يصح القياس عليه.
- ٩٩/١١..... الحكم المعنى بغاية يرتفع بعد حصول (الغاية).
- ٦٥٠/٣٣..... الحمل على الحقيقة الشرعية مقدم على الحقيقة (اللغوية).
- ٦٤٠/٣٣..... الحمل على الحقيقة الشرعية مقدم على (اللغوية).
- (٦٤٧)/٣٣..... الحمل على الحقيقة الشرعية مقدم على (اللغوية) اتفاقا.
- ٦٥٤/٣٣..... حمل كلامه على المعنى الشرعي مقدم على المعنى (اللغوي).
- ٦٥٣/٣٣..... حمل اللفظ على الحقيقة الشرعية مقدم على حملة على الحقيقة (اللغوية).
- ٦٥٣/٣٣..... حمل اللفظ على الحقيقة الشرعية يقدم على حملة على الحقيقة (اللغوية).
- ٣٩٢/٢٢..... الحوالة والكفالة تصحان مع اقترانهما بالشرط الفاسد (ويلغو) الشرط.
- ٤٢٣/٨..... ربما قدم النادر على الغالب واعتبر (وألغى) الغالب.
- (٣٤٦)/٢٩..... الشارع لم يعلق أحكام الشرع بألفاظ (اللغة).
- (٢٦٧)/١٥..... الشرط غير المفيد (يلغو).
- ٤٨٤/٢٣..... الشرط في الطلاق (يلغو) إن لم يكن من قضاياه.
- (٦٧٩)/٢٧..... الشرط (اللغوي) ليس في الحقيقة شرطا بل سبب.
- ٦٢٠/٣٠ - ٦٨٣ ، ٦٦٨/٢٧..... الشروط (اللغوية) أسباب.
- (٦٧٩)/٢٧..... الشروط (اللغوية) أسباب خلاف غيرها.
- (٦٧٩)/٢٧..... الشروط (اللغوية) أسباب وعلل مقتضية لأحكامها اقتضاء المسببات لأسبابها.

- الشروط (اللغوية) أسباب يلزم من وجودها الوجود ومن عدمها العدم بخلاف الشروط العقلية (٦٧٩)/٢٧
- الشك في المانع (لغو) ٢٥ ، (٢١)/٧
- الصفة في الحاضر (لغو) إذا لم تكن داعية إلى اليمين (٣٦٥)/١٥
- الصفة في الحاضر (لغو) وفي الغائب شرط (٣٦٥)/١٥
- الصفة في الحاضر (لغو) وفي الغائب معتبرة (٣٦٥)/١٥
- الصورة الخالية هل تعتبر في الحكم أو (تلغى) وتعد كالعدم (١٠٧)/١٠
- صيانة كلام العاقل عن (اللغو) واجب عند الإمكان ٢٨ ، (٢٦)/٩
- الطلاق المعلق على شرط يستحيل وجوده (يلغى) الشرط ويقع الطلاق ٤٨٤/٢٣
- ظاهر الباء في (اللغة) للإلصاق (٧٠٢)/٣٢
- الظاهر من مذهب مالك أن المستنكح (يلغى) الشك ويرجع إلى الأصل (٤٥١)/٧
- العام بصيغة الجمع في أصل (اللغة) لا يعبر به عن الواحد ٣٠٨/٣١
- العبرة بما يدل على معنى عقد النكاح بأي (لغة) ولفظ كان ٣٠٦/٢٣
- العرف أرجح وأقوى من الحقيقة (اللغوية) (٦٣٩)/٣٣
- العرف الخاص لا يرفع مقتضى (اللغة) ولا العرف العام ٢٤٥/٨
- العرف العام مقدم على (اللغة) ٢٦٤ ، ١٢٧/٨
- العرف يقدم على (اللغة) (٦٤٠)/٣٣
- العقد الثاني بعد الأول (لغو) ٢١٩ ، ٢١٦ ، (٢١٥)/١٦
- عقد القرض لا يفسد بالشرط الفاسد بل (يلغو) الشرط وحده ٣٩٦/٢٢
- العمل بالدليلين المتعارضين ولو من وجه أولى من (إلغاء) أحدهما (٣٢٧)/٣٣
- العمل بمعاني (اللغات) واجب في الأحكام الشرعية (٣٣٧)/٢٧
- العمل بمفهوم الحصر معلوم من (لغة) العرب (٩٥)/٣٢
- (الغاية) تبرر الوسيلة ٢٦٦/١٢
- (الغاية) تخصص العموم ٣٣١ ، ٩١ ، ٨٦/٣٢ - [٦٣٧] ، ٦٣٠ ، ٦٢٠ ، ٥٨٦ ، ٥٨٠ ، ٥٧٨/٣٠
- (الغاية) لا تبرر الوسيلة (٣٧٩)/٤
- (الغاية) مخصص متصل (٦٣٧)/٣٠
- (الغاية) مقدمة على الوسيلة ٥٣٨/٢
- (الغاية) من المخصصات المتصلة (٦٣٧)/٣٠
- إلغاء موضوع (لغة) للترتيب والتعقيب ٥١٨/٣٢
- القرض لا يتعلق بالجائز من الشروط فالفساد منها لا يبطله ولكنه (يلغو) (٣٩١)/٢٢
- القرض لا يفسد بالشروط الفاسدة وإنما (يلغو) الشرط الفاسد [٣٩١]/٢٢
- قصد المكلف رفع المسبب بعد استكمال السبب (لغو) (٤٦١)/٤

- القياس لا يجري في (اللغات) والعقليات ١٥٨/٢٩
 كان لا تدل على التكرار لا (لغة) ولا عرفا إلا بدليل (٢٣٩)/٣٢
 كل اسم ليس له حد في (اللغة) أو الشرع فالمرجع في حده إلى العرف ٥٥٩/٧
 كل بيتين متعارضتين إذا سبق الحكم بإحدهما (لغت) الأخرى ٢٠١/٢٥
 كل سبب خلا عن الحكم فهو (لغو) ٦٧٧، ٦٧٣/٢٧
 كل شرط خالف كتاب الله وسنة رسوله فهو (لاغ) وباطل (٢٣٨)/١٥
 كل شرط يخالف مقتضى النكاح (يلغو) الشرط ويصح النكاح بمهر المثل ٣٣٦، ٣٢٧، (٣١٧)/٢٣
 كل شرط ينافي عقد الإعارة فهو (لاغ) [٥٦٩]/٢٢
 كل ظن (الغاه) الشرع فإن الوهم معه (ملغى) ٩٩/٧
 كل عاقد يحمل على عادته في خطابه (ولغته) التي يتكلم بها ٢٨٠/١
 كل ما لا ضابط له في الشرع ولا في (اللغة) يرجع فيه إلى الوجود (٣٠٣)/٨
 كل ما ورد به الشرع مطلقا ولا ضابط له فيه ولا في (اللغة) يحكم فيه العرف ١٧٣/١٥ - ١٠٨، ١٠٦/١١ - ١٥٠/١٠
 كل ما ورد به الشرع مطلقا ولا ضابط له فيه ولا في (اللغة) يرجع فيه إلى العرف ٢٦٥، ٢١٥، ١٥٧/٨
 كل ما ورد به الشرع مطلقا ولا بد من تقديره ولم يكن له أصل في الشرع ولا في (اللغة) رجع فيه إلى العرف والعادة (٢٠٦)/٨
 كل مشكوك فيه (ملغى) ١٤٦، ١٤٢/٧
 كل من لم يقصد الالتزام لم يلزمه نذر ولا طلاق ولا عتاق ولا حرام سواء أكانت اليمين منعقدة أم كانت غموسا أم (لغوا) ٤٧٤/٢٠
 كل يمين صدرت من غير قصد فهي (لغو) ٤٨٣/٢٠
 الكلام إذا تردد بين المعنى (اللغوي) والشرعي حمل على الشرعي (٦٤٧)/٣٣
 كلام الشارع يسان عن (اللغو) ٣٦٩، ٣٦٧/١١
 كلام العاقل مهما أمكن تصحيحه لا يجوز (إلغاؤه) (٢٦)/٩
 كلام المكروه كله (لغو) لا عبرة به ٤٥٥/٢٣
 كلمة إلى لانتها (الغاية) (٥٧٣)/٣٢
 لا قياس في (اللغات) ٣٤٦، ٢٣٠/٢٩
 لا يثبت حق بيد بإطلاق (ويلغى) بينة الغير [٢١١]/٢٥
 لا يجوز (إلغاء) اللفظ مع إمكان إعماله (٢٦)/٩
 لا يحمل إطلاق الكلام على ما شذ من (اللغة) (٤٤٨)/٣٢
 لا يحمل كلام العاقل على (اللغو) إلا إذا تعذر حمله على الصحة ٣٦٧/١١
 لا (يلغى) أصل يعارضه نقيض له إلا والنهاية تنتفي عن أحد المتقابلين لا محالة ٤٢٣/٢

- (اللغة) لا تثبت قياسا ١٧٨/٢٩
- (اللغة) لم تبين على المشاحة (٢٧٧)/٢٧
- (اللغو) باطل لا يبنى عليه حكم (٣٦٥)/١١
- (اللغو) لا حكم له أصلا (٣٦٥)/١١
- (اللغو) لا يكون مشروعا (٣٦٥)/١١
- للأمر صيغة تخصه وتدل عليه دون غيره في (اللغة) (١٤٥)/٣١
- للأمر صيغة تدل بمجردا عليه (لغة) (١٤٥)/٣١
- للأمر صيغة موضوعة في (اللغة) ١٩٩ ، ١٨١ ، ١٦٤ ، ١٥٦/٣١
- للأمر صيغة موضوعة في (اللغة) تقتضي الفعل (١٤٥)/٣١
- للمبتاع خيار النظر في بيع الأعيان (الغائية) (١٩١)/٢١
- ما بعد (الغائية) مخالف لما قبلها ٩٩/١١
- ما جعله الله مسببا عن شيء فقصد العبد رفع هذا المسبب (لغو) (٤٦١)/٤
- ما قبل العقد (لغو) ٢٨٩/١٥
- ما لا حد له في الشرع ولا في (اللغة) يرجع فيه إلى العرف ٣١٨/١٤ - (٢٠٥)/٨
- ما لا فائدة فيه (يلغو) ويلحق بالعدم ٣٧٤ ، ٣٧٢ ، ١٦٧ ، ١٦٦ ، ١٦٥/٩ - ٢٤٧ ، ٢٤٤/٦
- ٣٧٩ ، ٤٨٨ ، ٤٩٣ ، ٤٩٦ - (٣٦٥)/١١ ، ٣٧٤ - ٢٦٨/١٥ ، ٢٧٣
- ما لم يتقدر في الشرع ولا في (اللغة) كان تقديره مأخوذا من العرف (٢٠٦)/٨
- ما لم يكن له حد في (اللغة) ولا في الشرع فالمرجع فيه إلى عرف الناس ٣٥٤/١١
- ما له حقيقة (لغة) وشرعا يجب حمله على عرف الشرع (٦٤٧)/٣٣
- ما ورد به الشرع مطلقا وليس له حد في الشرع ولا (اللغة) يرجع فيه إلى العرف والعادة ١٨٤/٨
- ١٨٦ ، ٣٠٤ ، ٣٠٤ - ١١٤/١١ ، ١١٥ - ٨٣/٣٣
- ما ورد في الشرع مطلقا من غير تحديد ولا حد له في (اللغة) ولا في الشريعة يجب الرجوع فيه إلى العرف والعادة ١١٥/٨
- ما ورد في الشرع ولا ضابط له شرعا ولا (لغة) يتبع فيه الوجود (٣٠٣)/٨
- المدار على الحقائق العرفية لا (اللغوية) (٦٣٩)/٣٣
- المطلق يحمل على المقيد بموجب اللفظ ومقتضى (اللغة) (٤٢٣)/٣١
- المعدول عن الأصل المستقر إلى الأصل المهجور قد يعتبر وقد (يلغى) .. ٣٨٤/٧ ، ٣٨٦ - ٦٩/١٧ ، ٧٠ ، [٧٨]
- معرفة الوقت المتعين للفعل بالشرع (تلغى) خطؤه فيه ٤٦٠/١٧
- مفهوم (الغاية) حجة ٦٣٧/٣٠ ، ٦٤٠ - ٥٢/٣٢ ، ٧٤ ، ٧٩ ، [٨٥] ، ٩١ ، ١١٨
- مفهوم (الغاية) غير معتبر ٨٨ ، ٨٦/٣٢

- مفهوم (الغاية) يحتج به (٨٥)/٣٢
- مفهوم (الغاية) يفيد أن حكم ما بعد (الغاية) يخالف ما قبلها (٨٥)/٣٢
- الممدود إلى غاية ينتهي عند وجود (الغاية) ١٠٤ ، ١٠٣ ، [٩٩]/١١
- من أصلها ابتداء (الغاية) (٦٨٩)/٣٢
- من الجارة لابتداء (الغاية) (٦٨٩)/٣٢
- من لابتداء (الغاية) ٧٠٢ ، [٦٨٩]/٣٢
- من لابتداء (الغاية) غالبا (٦٨٩)/٣٢
- من معناها ابتداء (الغاية) (٦٨٩)/٣٢
- من يعتره الشك كثيرا (يلغيه) ويرجع إلى الأصل ١٣ ، ١٠/١٧ - ٤٥٨ ، ٤٥٦ ، [٤٥١]/٧
- المؤقت إلى غاية ينتهي عند وجود (الغاية) ٩٩/١١
- النقل العرفي مقدم على (اللغة) ١١٥/٨
- النكاح ينعقد بما عده الناس نكاحا بأي (لغة) ولفظ كان ٣٠٦/٢٣
- نية التعيين في الجنس الواحد (لغو) ٤٦٠/١٧ - ٣٧٢/٩ - [٢٤٣] ، ٢١/٦
- الهيئة تصح مع اقترانها بالشرط الفاسد (ويلغو) الشرط ٣٩٢/٢٢
- هم الاستعمال (اللغوي) متوقف على فهم المقاصد فيه (٢٨٥)/٥
- الوصف في الحاضر (لغو) ١٥٣/١٥ - ١٩٣/١٠
- الوصف في الحاضر (لغو) وفي الغائب معتبر ٣٦٠ ، ٣٥٨/١٥ - ٣٩ ، ٣٦ ، ٣٣/٢
- الوصف في الغائب معتبر وفي الحاضر (لغو) (٣٦٥)/١٥
- الوصية تجري في ألفاظها على (اللغة) التي تجري بين الناس في تسمية المسميات (١٥)/٢٤
- الوضع الشرعي مقدم على (اللغة) ٤٤٨/١
- يرجح الخبر المشتمل على الحقيقة العرفية على المشتمل على الحقيقة (اللغوية) ٦٤٠/٣٣
- يسير الغرر (لغو) معفو عنه ٤٧٥ ، ٤٧٢/١٥
- يصح إقامة كل واحد من المترادفين مقام الآخر في (اللغة) الواحدة دون (لغتين) ٢٩٤ ، ٢٩٠/٣٢
- يصح القرض مع اقترانه بالشرط الفاسد (ويلغو) الشرط (٣٩١)/٢٢
- اليمين محمولة على (لغة) الحالف وعلى نيته (٤٧٣)/٢٠
- ينعقد النكاح بما عده الناس نكاحا بأي (لغة) ولفظ كان [٣٠٣]/٢٣ - ١٧٤/١٥

لفت

إذا استصحبنا أصلا أو أعملنا ظاهرا في طهارة شيء أو حله أو حرمة وكان لازم ذلك تغير أصل آخر يجب استصحابه أو ترك العمل بظاهر آخر يجب إعماله لم (يلتفت) إلى ذلك اللازم على الصحيح ٧٣/٢

- الأصل أن الفعل اليسير في الصلاة مثل (الالتفات) ونحوها لا يوجب سجود السهو ٤٦٦/٢
 الأصل في العادات (الالتفات) إلى المعاني ٤٥٦/٥، [٤٦٩]، ٤٧١، ٤٨١، ٤٩٣، ٤٩٦، ٥٠٣-٢٢٤/٢٩-٨/١٦
- الأصل في العبادات التعبد دون (الالتفات) إلى المعاني .. ٣١٣/٣، ٣٢١-٢٠١/٥، ٢١١، [٤٨١]، ٤٩٣، ٤٩٥، ٥٠٣، ٥٠٥-٢٧٦/٢٩-٤١/٣٠
- الأصل في العبادات التوقيف أو التعبد دون (الالتفات) إلى المعاني ٢٠٥/٥
(الالتفات) إلى المسبيات والقصد إليها مطلوب من المكلف أم غير مطلوب ٤٧١/٤-٢٣٤/٥
(الالتفات) للمسبيات والقصد إليها مطلوب من المكلف أم غير مطلوب ٤٣٧/٤، ٤٥٢، ٤٦١
 الباطل لا (يلتفت) إليه ٣٢٦/٨
 التأويل البعيد لا (يلتفت) إليه ٥٨٨/٣١-٥٩٨، [٦٠٥]
 السبيل في الوسوس قطعها وعدم (الالتفات) إليها ٤٥٢/٧
 الشك بعد الفراغ لم (يلتفت) إليه ٢٠٧/١٧
 شك في المانع فلم (يلتفت) إليه ٢٥/٧
 الشك في المانع لا (يلتفت) إليه ٢٦/٧
 الفعل غير المشروع إذا أدى إلى مصلحة راجحة في العمل مآلاً تفوق مفسدة أصله تغير وصف الفعل إلى المشروعية (التفاتاً) إلى المال ٣٧٠/٥-٣٧٣
 القول قول من يدعي الصحة والحلال منهما ولا (يلتفت) إلى قول من يدعي الفساد والحرام منهما إلا أن يكون له وعليه البيئة فإن لم تكن بيئة أحلف الذي يدعي الصحة وكان القول قوله ٣٢١/٢
 كل عين يجب تسليمها مع وجودها إذا (تلفت) مع بقاء سبب استحقاقها فالواجب بدلها ١٨/١٣
 لا ضمان للعين إذا (تلفت) بالاستعمال المأذون فيه ٣٣٦/٢٢
 لا (يلتفت) إلى اختلاف الدارين ١١٣/٩
 لا (يلتفت) إلى العلو مع ضعف السند ٣٨١/٣٣
 ما اعتبرت مظنته لا (يلتفت) إلى حقيقته ٤٦/٢٠
 ما اعتبرت مظنته لم (يلتفت) إلى حقيقته ٤٢٥/٣
 مقصود الشارع (الالتفات) إلى النص والمعنى جميعاً ٤٣٧/٥
 المنقطع إذا عارض المسند لم (يلتفت) إليه ٢٩٣/٣٣
 نواذر الظنون لا (يلتفت) إليها في تقرير الأحكام الشرعية ٥٩٩/٣-٥٤٧/١

لفظ

- الإتلاف بالإذن العرفي منزل منزلة الإتلاف بالإذن (اللفظي) ١١٦/٨-٤٢١/١٤، ٤٢٢، [٤٢٧]، ٤٢٨
 الأحكام إنما تتعلق بالمعاني لا (بالألفاظ) ١٧٠/٢

- الأحكام إنما تدور على المقاصد ولو خالفت (الألفاظ) ٣٤٤/٢٧
- الأحكام تتعلق بمعاني (الألفاظ) دون قوالها (٩١)/٦
- الأحكام الشرعية إنما تؤخذ من (الألفاظ) اللغوية (٣٣٧)/٢٧
- الأحكام الشرعية تثبت على (الألفاظ) من حيث دلالتها لغة من جمع وتفصيل (٣٣٧)/٢٧
- الأحكام الشرعية مبنية على (الألفاظ) اللغوية (٣٣٧)/٢٧
- أدلة الشريعة (اللفظية) لا تستغني عن معرفة المقاصد ٣٣١/٥
- أدلة الشريعة (اللفظية) لا تستغني عن معرفة المقاصد الشرعية ٥٥٠/١ - ٥٦٤/٢ - ٢٧١/٥ ، [٢٨٥] ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٤٣٧
- الأدلة (اللفظية) لا تستغني عن المقاصد الشرعية ٢٧٨/٥
- أدوات الشرط من (ألفاظ) العموم (٢٢١)/٣٠
- إذا اختل (اللفظ) أهمل (٣٩)/٩
- إذا استعمل (لفظ) موضوع لعقد في عقد آخر هل العبرة (باللفظ) أم بالمعنى ٨/١٦
- إذا تردد (اللفظ) بين المسمى العرفي والمسمى اللغوي فإنه يقدم العرفي على اللغوي ٢٠٨/٨
- إذا تعارض القصد (واللفظ) أيهما يقدم (٩٢)/٦ ، ١١٨ ، ١٣٦
- إذا دار (اللفظ) بين كونه مترادفاً أو متبايناً فحمله على المتباين أولى ٢٩٠/٣٢
- إذا دار (اللفظ) بين المعهود في الشرع وبين غيره حمل على المعهود ٢٨١/٣٢
- إذا دارت المسألة بين مراعاة (اللفظ) ومراعاة القصد فمراعاة القصد أولى (٩١)/٦
- إذا ذكر (لفظ) ثم أعيد منكراً فالثاني غير الأول وإن أعيد معرباً بالألف واللام فالثاني هو الأول (٢٦٩)/٣٢
- إذا كان (اللفظ) صريحاً في بابه ووجد نفاذاً في موضوعه لم يكن كناية في غيره (١١٨)/٦
- إذا كانت رواية أحد الخبرين (بلفظ) النبي والآخر بمعناه فرواية (اللفظ) أولى ٣٧٣/٣٣
- إذا وصل (بألفاظ) العقود ما يخرجها عن موضوعها فهل يفسد العقد بذلك أم يجعل كناية عما يمكن صحته على ذلك الوجه ٨/١٦
- الإذن العرفي بطريق الوكالة كالإذن (اللفظي) ٣٦٨/٢
- الإذن العرفي في الاستباحة أو التملك أو التصرف بطريق الوكالة كالإذن (اللفظي) (٢٠١)/٨
- الإذن العرفي كالإذن (اللفظي) ١٩٣/٨ ، ١٩٤ ، [٢٠١]
- الإذن العرفي (كاللفظي) (٢٠١)/٨ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥
- الإذن العرفي يقوم مقام الإذن (اللفظي) (٦٥)/٩
- إشارة الأخرس المفهمة (كاللفظ) (١٩٩)/١٠
- اشتراك المستحب والمفروض في (لفظ) عام لا يقتضي تساويها لا لغة ولا عرفاً ١١٥/٢٧
- الأصل أن زيادة (اللفظ) لزيادة المعنى ٥٤٠/١

- الأصل أن المصريحات من (الألفاظ) تحمل على ظواهرها ولا تعتبر نية (اللافت) في صرف (اللفظ) إلى غير ظاهره (١١٨)/٦
- الأصل أن موجب الأيمان كلها من جهة (اللفظ) الوفاء [٤٦٣]/٢٠ ، ٥٢٩ ، ٥٦٧ ، ٥٧٥
- الأصل أن موجب (اللفظ) يثبت (باللفظ) ولا يفتقر إلى النية ومحتمل (اللفظ) لا يثبت إلا إذا نوى (١٢٥)/٦
- الأصل أن يكون (لفظ) الفرض مشعرا بالوجوب حقيقة (٣٦٩)/٢٧
- الأصل توافق القراءات في مدلول (اللفظ) المختلف في قراءته ١٩٢/٢٨
- الأصل عند جمهور الحنفية أن الطلاق الصريح يتعلق الحكم (بلفظه) لا بمعناه وغير الصريح يتعلق الحكم بمعناه لا (بلفظه) وعند الإمام الشافعي رحمه الله الكنايات كلها راجع ٦٧/٢
- الأصل في الكلام الحقيقة فلا يجوز حمل (اللفظ) على المجاز إلا إذا تعذرت الحقيقة ٢٠٨/٢
- الأصل في (اللفظ) العام أن يدل على جميع أفرادها على وجه الشمول والاستغراق حتى يقوم دليل على التخصيص ٤٣٤/٢
- الأصل في (اللفظ) المطلق أن يجري على إطلاقه ولا يجوز تقييده إلا بدليل (٢٥٥)/١٠
- الأصل في (اللفظ) المطلق أن يحمل على إطلاقه حتى يقوم دليل التقييد ٤٣٤/٢
- إطلاق معنى العموم يصح في (الألفاظ) والمعاني (١٩١)/٣٠
- الاعتبار بالمقاصد لا (بالألفاظ) [٩١] - ٥٨ ، ٥٦ ، ١٩/٦ ، ٥١٩/١٠ - ٥٢٣ ، ٥٢٢ ، ٨/١٦ - ١٢ ، ١٤
- الاعتبار بعموم (اللفظ) لا بخصوص السبب (٤٤٧)/٣٠
- الاعتبار في العقود بمقاصدها ومعانيها لا (بألفاظها) (٧)/١٦
- الاعتبار للمعنى لا (للألفاظ) (٩١)/٦ - ٧٥/٢
- الاعتبار للمقاصد والمعاني لا (للألفاظ) والمباني (٩١)/٦ - ١٤٩/٢
- (الألفاظ) إذا اختلفت ومعناها واحد كان حكمها واحدا ٥٨٨/٢٧
- (ألفاظ) التأكيد تدل على العموم ٣١٢ ، ٢٧٨ ، [٢٥٣] ، ٢٤٤ ، ٢٣٢ ، ٢٢٢/٣٠
- (ألفاظ) المجموع أبين وجوه العموم ٤٩٥/٣٣
- (ألفاظ) المجموع تفيد العموم ٢٩٧ ، ٢٥٤ ، ٢٤٤ ، ٢٣٢ ، ٢٢٢ ، ٢٠٤/٣٠
- (ألفاظ) المجموع المنكرة لا تفيد العموم ٤١٣/٢
- (ألفاظ) العموم تقتضي العموم بالوضع [٢٠٣] ، ١٩٧/٣٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٧ ، ٢٣١ ، ٢٤٣ ، ٢٥٣ ، ٢٧٧ ، ٢٨٦ ، ٢٩٦ ، ٣١١ ، ٣٣٨ ، ٤١٤ ، ٤٢٣ ، ٤٤٠ ، ٤٤٨ ، ٤٩٨
- (ألفاظ) العموم ظاهرة في الاستغراق ٣٠٨/٣١ - ٣٩٠/٣٠
- (الألفاظ) قوالب المعاني فلا يجوز إلغاء (اللفظ) وإن وجب اعتبار المعنى إلا إذا تعذر الجمع للمنافاة ٩٦/٦
- (ألفاظ) الكنايات مع دلالة الحال صرائح (٦٩)/٩

- (الألفاظ) المحتملة لا يلزم البيع بها بمجردا حتى يقترن بها عرف أو عادة أو ما يدل على البيع... ٢٨/٢١
- (الألفاظ) المؤكدة تفيد العموم ٢٩٦، ٢٠٤/٣٠
- (الألفاظ) المؤكدة من أصناف العام ٣٠/٢٥٣
- (الألفاظ) المؤكدة من صيغ العموم ٣٠/٢٥٣
- (ألفاظ) النفي تفيد العموم ٢٠٤/٣٠، ٢٢٢، ٢٣٢، ٢٤٤، ٢٨٦، ٢٩٧، ٤٩٨
- (ألفاظ) النفي من صيغ العموم ٣٠/٢٦٨
- (ألفاظ) الواقفين بنى على عرفهم ١/٤٧٧ - ٨/٢٣٤
- الأمر لجماعة (بلفظ) يعمهم يقتضي وجوبه على كل واحد منهم إلا للدليل ٣١/٣٠٧
- الأمر (لفظه) صيغة افعال ونظائرها ٣١/١٨١
- الأمر المجرد عن قرينة للاشتراك (اللفظي) بين الوجوب والندب ٣١/١٦٤
- الأمر المعلق بشرط أو صفة لا يقتضي التكرار (لفظا) ويقتضيه قياسا ٣١/٢٤٤
- إن (اللفظ) الذي صار شرعيا حملة على المعنى الشرعي أولى من حملة على اللغوي ٥/٣٠
- إنما يتنى الحكم على المقصود لا على ظاهر (اللفظ) ٦/٩١
- أنه إذا خرج (اللفظ) لبيان معنى لا يحتج به في غيره ٣٢/٤٧٨
- الأيمان إذا عريت عن النيات وعما يدل عليها من بساط أو عرف تحمل على مقتضى (ألفاظها) ٢/١٧٠
- بعموم (اللفظ) لا بخصوص السبب ٣٠/٥١٠
- بمطلق (اللفظ) لا يثبت إلا المتيقن ٦/٣٢١، ٣٢٤، [٣٣٨]
- البيع ينعقد بكل (لفظ) أو فعل واضح مفهوم للدلالة على الرضا بالعقد ٢١/٣٠
- التأخير في (اللفظ) يدل على التأخير في الرتبة ٣٢/١٩٨
- ترتيب الشرطين يكون على نحو ترتيبهما في (اللفظ) ٢٧/٧٢٦
- التعليق لا يثبت إلا (بلفظ) موضوع للتعليق ١٠/٣٠٨، ٣٢١
- تغاير (ألفاظ) الخبر مع اشتراكها في المعنى الكلي يفيد التواتر المعنوي ٢٨/٢٤٨، ٢٤٩، [٢٦٧]
- التقييد بالصفة يوجب تخصيص (اللفظ) العام ٣٠/٦٢٩
- تنزيل (اللفظ) على فائدتين أولى من الحمل على واحدة ٣١/٢٣٢، ٢٣٩
- التواتر المعنوي (كاللفظي) في إفادة العلم ٢٨/٢٧٠
- الجهل بمعنى (اللفظ) مسقط لحكمه ٦/١٠٩ - ١٢/٤٨٤
- جهل (اللائظ) يكون (لفظه) موضوعا لهذا المعنى أو ذاك لا يرتب الحكم ٦/١٠٩
- الجواب إذا خرج على سؤال صار السؤال (كالملفوظ) به في الجواب ١٠/٢٣٠
- الحدود يحتاط فيها فلا يثبت موجهها إلا (باللفظ) الصريح ٢٥/٥٠٨
- الحقيقة الشرعية في (لفظ) الشارع مقدمة على الحقيقة اللغوية ٣٣/٦٤٧
- الحقيقة والمجاز من عوارض (الألفاظ) ٣١/٦٣٩

- الحكم إنشاء فلا بد فيه من (اللفظ) ٢١٥/١٠
- الحكم تابع للمعنى الذي دل عليه (اللفظ) ١٨٧/٣١
- الحكم (اللفظ) لا للسبب ٤٤٧/٣٠
- الحكم المترتب على (اللفظ) هل هو يناط بآخر جزء منه أو ب كله ٨٨/٩ ، ٩٠
- الحكم يجب أن يكون ملائما لظاهر (اللفظ) الدال عليه ٣٣٧/٢٧
- حمل (اللفظ) على الحقيقة الشرعية مقدم على حمله على الحقيقة اللغوية ٦٥٣/٣٣
- حمل (اللفظ) على فائدة جديدة أولى من حمله على التأكيد ٣٢/١٩٠
- حمل (اللفظ) على النادر خلاف الظاهر فيحمل على الغالب ٣٢/٤٤٨
- خصوص آخر (اللفظ) لا يمنع عموم أوله ولا يوجب تخصيصه ٥٧٢/٣٠
- خصوص السبب لا يخصص عموم (اللفظ) ٣٠/٤٤٧
- دلالات (الألفاظ) ليست لذواتها بل هي تابعة لقصد المتكلم وإرادته ٥/٢٨٥
- دلالة الحال تغني عن (اللفظ) ٩/٦١ ، ٦٢
- دلائل العقل قاضية لحكم (اللفظ) ٣١/٤٦٥ - ٣٢/٤٩٧
- الدلائل (اللفظية) لا تفيد اليقين إلا إذا اقترنت بها قرائن تفيد اليقين ٣٢/٣٩٦
- رواية الأحفظ (لألفاظه) عليه السلام أرجح من رواية غيره ٣٣/٤٤١
- رواية العالم راجحة سواء كانت الرواية (باللفظ) أو بالمعنى ٣٣/٣١١
- الزيادة التي هي كالتمتمة لا تبعد إرادتها في (اللفظ) ٣٢/٣٨٧
- الشارع لم يعلق أحكام الشرع (بألفاظ) اللغة ٢٩/٣٤٦
- الشرط العرفي (كاللفظي) ٨/٢١٤
- الشرط المذكور ثانيا متقدم في المعنى على المذكور أولا وإن تأخر في (اللفظ) ٢٧/٧٢٥
- الشرط المؤخر في (اللفظ) يجب أن يكون متقدما في الوقوع ٢٧/٧٢٥
- الشرط يخرج بعض الأفراد التي كانت تدخل تحت (لفظ) العام لولاه ٣٠/٦١٩
- الصرائح لا تحتاج إلى نية الإيقاع لكن تحتاج إلى نية (التلفظ) بها ٦/١٢٦
- الصريح من (ألفاظ) العقود والفسوخ لا يحتاج إلى نية والكناية تحتاج ٢٣/٤٧٠
- الصريح يعمل بنفسه والمحمّل يرجع فيه إلى إرادة (اللائظ) ٢٥/٢٨٢ ، ٢٨٤
- الطريق إلى معرفة كون الحكم منسوخا شيثان (لفظ) النسخ والتاريخ مع التنافي ٣٣/٧١٩
- الطلاق المقترن بعدد (لفظا) أو إشارة لا يقع إلا واحدا ١/٣٤٨
- العادة أن كل متكلم يحمل (لفظه) على عرفه ٨/٢٣٣
- العادة إنما تقيّد (اللفظ) المطلق إذا تعلق بإنشاء أمر في الحال دون ما يقع إخبارا عن متقدم فلا يقيده العرف المتأخر ٨/١٦٣
- العادة الطارئة بعد العام لا أثر لها ولا ينزل (اللفظ) السابق عليها ٨/١٦٢

- العام والخاص من عوارض (الألفاظ)..... ١٩٢/٣٠
- العبرة بالمقاصد والمعاني لا (بالألفاظ) والمباني..... ٢١٤/٢
- العبرة بعموم (اللفظ)..... ١٤٩/٣٢
- العبرة بعموم (اللفظ) أو بخصوص السبب..... ١٤٩/٣٢
- العبرة بعموم (اللفظ) دون خصوص السؤال..... ٤٤٨/٣٠
- العبرة بعموم (اللفظ) لا بخصوص السبب..... ٥٧٣/١٩ - ٩٦/٨ - ١٣٣/٥ - ٤٤٦، ٤٢٨/٢، ٢٥٠/٣٠ - ٦٢/٢٨ - ٢٢٤/٢٠ - ١٤٩/٣٢ - ٤٥٧، ٤٥٥، ٤٥١، [٤٤٧]
- العبرة بما يدل على معنى عقد النكاح بأي لغة (ولفظ) كان..... ٣٠٦/٢٣
- العبرة في الأيمان بخصوص السبب لا بعموم (اللفظ)..... ٥٧٦/٢٠
- العبرة في الأيمان (للملفوظ) لا للمعنى..... ٤٨٣/٢٠
- العبرة في التصرفات بالمقاصد والمعاني لا (بالألفاظ) والمباني..... ٣٨٤/١
- العبرة في العقود إنما هي للمقاصد والمعاني لا (للألفاظ) والمباني..... ٣٠١/٢٢
- العبرة في العقود بالقصد والمعنى لا (باللفظ) والمبنى..... ١٦/١٦
- العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني لا (بالألفاظ) والمباني..... ٥٤٧، ٥٤٥/٢٤ - ١٥/١٦ - ١٩/٦
- العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني لا (للألفاظ) والمباني..... ١٥/١٦
- العبرة في العقود للمعاني دون (الألفاظ)..... ٢٨٨، ٢٨٦/٢٢ - ٣٢، ٢٧/٢١
- العبرة في العقود للمعاني لا (للألفاظ) والمباني..... ٣٤٤/٢٧ - ٧٥/٢
- العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا (الألفاظ) والمباني..... ٣٠٥/٢٣
- العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا (للألفاظ) والمباني..... ٥٦/٦ - ٣٠١، ٤٤، ٣٨، ٣٦، ٣٠/٢
- ٥٨، ٩٢، ١١٠، ١١٣، ١٦٤، ١٦٧ - ١٧٤/١٥ - [٧]/١٦ - ٤٧٤/٢٠ - ٢٦/٢٢ - ٣٠٣/٢٣
- العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا (للألفاظ) والمعاني..... ١٤/١٦
- العبرة في العقود لمعانيها لا لصور (الألفاظ)..... ٢٨٠/٢٢ - (٧)/١٦
- العبرة في العقود لمعانيها ومقاصدها لا (بألفاظها)..... ١٤/١٦
- العبرة في (الفاظ) النكاح بالمقصود والمعنى..... ٣٠٦/٢٣
- العبرة في اليمين بخصوص السبب الذي وردت فيه لا بعموم (اللفظ)..... ٤٨٧/٢٠
- العبرة في اليمين بخصوص السبب لا بعموم (اللفظ)..... ٥٠٥، [٤٨٣]/٢٠
- العبرة للمعاني دون (الألفاظ) المجردة..... ٣٨٨/٢١
- العبرة للمعنى دون (اللفظ)..... ٧٥/٢
- العبرة للمقصود في كل عقد دون (اللفظ)..... (٨)/١٦
- العرف الذي تحمل عليه (الألفاظ) إنما هو المقارن السابق دون المتأخر..... ١١٤/٨، (١٦١)

- العرف الذي تحمل عليه (الألفاظ) وتتقيد به إنما هو العرف المقارن حتى يجعل (كالمفوض) به أما الطارئ بعد ذلك فلا أثر له ولا تنزل (الألفاظ) السابقة عليه ٨/ (١٦١)
- العرف القولي يقضي على (الألفاظ) ويخصصها ٢/ ٤٢٩
- العقود لا تعتبر (باللفظ) وإنما تعتبر بالمعنى ١٦/ (٧)
- العقود مبناها على القصد والمعاني لا على (الألفاظ) والمباني ١٦/ ١٧
- العموم من عوارض (الألفاظ) ٣٠/ ١٩٢
- العموم من عوارض (الألفاظ) حقيقة وفي المعاني مجاز ٣٠/ ١٩١
- العموم من عوارض (الألفاظ) دون المعاني ٣٠/ ١٩٢
- العموم من عوارض (الألفاظ) والمعاني ٣٠/ [١٩١] ، ٤٨٠ ، ٤٩٠ - ٣٢/ ٤١
- العموم يبنى على القصد أم (اللفظ) ٢/ ٤١٨
- عند الإطلاق ينصرف (اللفظ) إلى الأدنى ما لم يعين الأعلى ٦/ ٤٨٠ - ١٠/ [٨٣] ، ٥٦٤ ، ٥٦٧
- الفرقة (بلفظ) الخلع طلاق أو فسخ ٢٣/ (٥٣٥)
- في (الفاظ) العباد يعتبر (اللفظ) ولا يعتبر المعنى ٩/ ٣٧٢ ، ٣٧٤
- قارنت النية (لفظ) الطلاق الكنائى كان كالصريح ٢٣/ ٤٧٣
- القران بين شئين (لفظا) لا يقتضي التسوية بينهما حكما ٣٢/ (٤٢٥)
- قرينة الحال تساعد (اللفظ) في الدلالة على المعنى ٣٢/ ٤٣٨
- كل تأويل يؤدي إلى رفع حكم (اللفظ) رأسا فهو ساقط ٢/ ٣٤٢
- كل شرط مستقبل في النكاح إن جيء به (بلفظ) الشرط فسد به العقد إلا أن يكون حاليا ٢٣/ ٣٣٦
- كل (لفظ) لا يستقل بنفسه إذا لحق (لفظا) مستقلا بنفسه صار المستقل بنفسه غير مستقل بنفسه ٩/ (٤٥)
- كل (لفظ) لا ينعقد به النكاح تنعقد به الشبهة ٢٣/ ٤١٢
- كل (لفظ) مجمل قامت الدلالة على معنى أريد به صح الاستدلال بعموم المعنى الذي قامت الدلالة عليه ٢/ ٤٢١
- كل (لفظ) يصح سلبه فهو مجاز ٣١/ ٦٦٩ - ٢/ ٤٤١
- كل (لفظ) يصح نفيه فهو مجاز ٣١/ ٦٦٩
- كل متكلم له عرف فإن (لفظه) عند الإطلاق يحمل على عرفه ٨/ (٢٣٣)
- كل متكلم له عرف يحمل (لفظه) على عرفه في الشرعيات والمعاملات والإقرارات وسائر التصرفات ١٦/ ١١
- كل متكلم يشترط في حمل (لفظه) على العادة مقارنة تلك العادة (لتلفظه) ٨/ (١٦٢)
- لا إجمال في (اللفظ) الذي علق التحليل أو التحريم فيه على الأعيان ٢٨/ ٧٧
- لا أنظر إلى (اللفظ) وأنظر إلى الفعل فإذا استقام الفعل فلا يضره القول وإن لم يستقم الفعل فلا ينفعه القول ٢/ ٣٢١

- لا تجزئ النية المتأخرة عن (اللفظ) ١٩٨/٦
- لا معتبر بظاهر (اللفظ) بعد انعقاد الإجماع على تركه ٩١/٢٩
- لا يترك عموم (اللفظ) لخصوص السبب (٤٤٧)/٣٠
- لا يتعدد ما يوجبه الحنث بتكرر موجهه إلا (بلفظ) أو نية أو عرف ٥٤٣/٢٠
- لا يتعين للعقود (لفظ) إلا النكاح ٢٩٠/٢
- لا يجمع بين الحقيقة والمجاز في (اللفظ) الواحد ١٢٦/٢٧ - ٦٣٩، ٦٦٦، [٦٧٣]
- لا يجوز إخراج خصوص السبب من عموم (اللفظ) (٤٥٥)/٣٠
- لا يجوز إلغاء (اللفظ) مع إمكان إعماله (٢٦)/٩
- لا يجوز حمل (اللفظ) على أبعد المجازين (٦٥٧)/٣٣
- لا يمتنع ورود (اللفظ) العام مع استئثار المخصص عنه [٥٤٥]/٣٠
- لا ينعقد الضمان (بألفاظ) الوعد ١٩٩/١٥
- لا يؤثر اختلاف النية فيما يعتبر له (اللفظ) دون النية ١٠١/٦
- اللعان يمين مؤكدة (بلفظ) الشهادة (٥٦٩)/٢٣
- (اللفظ) إذا احتمل معنيين لا ينصرف إلى أحدهما إلا بالنية من المتكلم ١٠٤/٦
- (اللفظ) إذا احتمل معنيين وبطل بدليل العقل أحدهما وجب المصير إلى الآخر [٤٩٧]/٣٢
- (اللفظ) إذا احتمل معنيين وبطل بدليل العقل أحدهما وجب المصير إلى الآخر ولم يجز التوقف فيه (٤٦٥)/٣١
- (اللفظ) إذا دار بين المعهود في الشرع وغيره حمل على المعهود في الشرع ٤٢٩/٢
- (اللفظ) إذا سيق لبيان معنى لا يحتج به في غيره (٣٨٥)/٣٢
- (اللفظ) إذا كان صريحا في بابه ووجد نفاذا فلا سبيل إلى رده عن العمل فيما هو صريح فيه فإذا تعين إجراء (اللفظ) صريحا امتنع إجراؤه في معنى آخر ٤٧٤/٢
- (اللفظ) إذا لم يشعر بالمني لم تؤثر النية فيه (١٣٥)/٦
- (اللفظ) إذا ورد لمعنى لا يحتج به في غيره ٣٩٣ - [٣٨٥]/٣٢ - ٤٢٤/٣٣ ، ٣٩٠/٣٠
- (لفظ) الأمر حقيقة في القول مجاز في الفعل (١٣٢)/٣١
- (لفظ) الأمر حقيقة في القول المخصوص مجاز في غيره [١٣١]/٣١
- (لفظ) الأمر ظاهر في الوجوب حتى يقوم دليل على خلافه (٣٦٩)/٢٧
- (لفظ) الأمر مشترك بين القول المخصوص والفعل ١٣٢/٣١
- (لفظ) الأمر وما تصرف منه حقيقة في القول الدال بالوضع على طلب الفعل ١٣٢/٣١
- (لفظ) التأكيد يقتضي العموم (٢٥٣)/٣٠
- (لفظ) الجمع أدناه في الميراث اثنان ٢٧٩ ، [٢٧٧]/٢٤
- (لفظ) الجمع في الميراث مصروف إلى الاثنين (٢٧٧)/٢٤

- (اللفظ) الخاص يتناول المخصوص قطعاً..... ٣٠/٥٢١
- (اللفظ) الدال على الوجوب يدل على حرمة النقيض..... ٢٧/١٩٤
- (لفظ) الذكور لا يدخل فيه الإناث تبعاً..... ٣٢/٢٦٤
- (اللفظ) الذي يحتمل شيئين أو أشياء إن احتملها على السواء فنوى أحدهما فإنه يصدق ديانة وقضاء..... ٦/١٤٤
- (لفظ) صاحب الشريعة يدل على صحة العلة..... ٢٩/٤٢٩
- (اللفظ) الصريح إذا وجد نفاذاً في موضوعه لا ينصرف إلى غيره بالنية..... ٦/١١٧
- (اللفظ) الصريح المتفق عليه الشائع في طبقات الخلق هو الطلاق فحكمه أن يعمل مطلقه ممن صدر منه ومن أبدى فيما زعم عقداً ونية بخلاف موجب (اللفظ) التحق بباب التدينين..... ٢/٤٧٤
- (لفظ) العارية في الأمان قرض..... ٢٢/٥٦٤
- (اللفظ) العام لا يخصص إلا بقريضة تقترب به..... ٣٠/٥٣٥
- (اللفظ) العام يدل على جميع أفرادها على سبيل الشمول والاستغراق حتى يقوم دليل التخصيص..... ٢/٤٣٤
- (لفظ) العقد إذا أمكن حمله على وجه صحيح لا يجوز تعطيله..... ٩/٣٤
- (لفظ) العموم قد يطلق والمراد به الخصوص..... ٣٠/٣٧١
- (اللفظ) عند الإطلاق يحمل على حقيقته..... ٢٨/٤٠٤
- (اللفظ) عند عدم قرينة خلاف الأصل يدل على معناه قطعاً..... ٣٠/٥٢٢، ٣٢/٣٩٥
- (لفظ) لا جناح للإباحة..... ٢٧/٤٩٣
- (اللفظ) لا يحمل على حقيقته ومجازه في وقت واحد ومحل واحد..... ٣١/٦٨٠
- (اللفظ) لا يستعمل مع المجاز إلا بقريضة..... ٢/٤٤١
- (اللفظ) متى كان مطلقاً وجب العمل بإطلاقه..... ١٠/٢٥٦
- (اللفظ) المحتمل إذا لم يقترن بالقصد هل يحمل على الأقل أو على الأكثر..... ١٠/٨٣
- (اللفظ) المحتمل لأقل ولأكثر إذا لم تصحبه نية فإنه يحمل على أقل ماصدقاته..... ٣٢/٣٥٦، ٣٥٧
- (اللفظ) المحتمل لأقل ولأكثر إذا لم تصحبه نية هل يحمل على أقل مصادقاته أو على أكثرها..... ١٠/٨٣
- (اللفظ) المستقل إذا ألحق به ما لا يستقل صير الأول غير مستقل..... ٣٢/٣٧٣
- (اللفظ) المستقل إذا تعقبه ما لا يستقل بنفسه صيره مع (اللفظ) المستقل (كلفظة) واحدة..... ٣٢/٣٧٣
- (اللفظ) المشترك أصل في الوضع والتعيين..... ٣١/٤٩٤
- (اللفظ) المشترك الواقع في القرآن والحديث إن لم يبين يحمل على المعنيين..... ٣١/٥٠٣
- (اللفظ) المطلق إذا قيد ببعض الأشياء يبقى على إطلاقه فيما وراءه..... ١٠/٢٥٦
- (اللفظ) المطلق يحمل على العرف..... ٨/٢٦٣
- (اللفظ) المقيد بوصف لا يتناول غير الموصوف بتلك الصفة..... ٨/٦٠٨
- (اللفظ) منزل منزلة العموم في جميع محامل الواقعة..... ٣٠/٤٠٠

- (اللفظ) الواحد قد يكون له جهتان تراعى كل واحدة منهما على جهة..... ٢٨٧/١٠
- (اللفظ) يحمل على ظاهره..... (٥٧٧)/٣١
- (لفظة) الأمر حقيقة في القول المخصوص مجاز في الفعل..... (١٣١)/٣١
- (لفظة) إنما للحصر..... (٥٣٥)/٣٢
- (لفظة) كان لا يلزم منها الدوام ولا التكرار..... [٢٣٩]/٣٢
- ما ثبت بدلالة (اللفظ) فهو (كالمفوض)..... ٢٤٠، ٢٣٩/٢٥
- ما كان من العقود لا يتوقف على القبول (باللفظ) ويكفي فيه الفعل إذا رد فإنه يرتد ويبطل بالرد..... ٢٢٦/١٦
- ما يرفع حكم (اللفظ) كله لا يصح (بلفظه) ولا بنيته..... ٢٧/٩
- المجاز لا يزاحم الحقيقة ولا يراد معها في وقت واحد (بلفظ) واحد..... ٦٨٠/٣١
- المخصص جائز التأخر عن (اللفظ) العام..... ٩، ٨/٣١
- مدار الأيمان على (الألفاظ)..... ٤٩٠/٢٠
- المدار في الوصايا على (الألفاظ) ومؤدياتها..... (١٥)/٢٤
- المدار في الوصايا على المتبادر من (اللفظ) غالباً..... ١٩/٢٤
- المرجوح إذا روى (باللفظ) فلا ترجيح (باللفظ)..... ٣١١/٣٣
- المرعي في العقود حقائقها ومعانيها لا صورها (وألفاظها)..... (٧)/١٦
- مطلق (اللفظ) في الإقرار ينصرف إلى المعتاد..... ٢٦٤/٨
- مطلق (اللفظ) فيما يتأبد يقتضي التأبد..... ٦٣، [٥٩]/١٦
- المطلق يحمل على المقيد بموجب (اللفظ) ومقتضى اللغة..... (٤٢٣)/٣١
- المعاملات تبنى على مقاصد الخلق لا على صيغ (الألفاظ)..... ٣٥٧/٢
- المعاني تتصف بالعموم حقيقة كما تتصف به (الألفاظ)..... (١٩١)/٣٠
- المعتبر عرف (الالفاظ) لا عرف (اللفظ)..... ١١١، ١٠٩/٦
- المعلق بالشرط (كالمتلفظ) به عند وجود الشرط..... (٣٠٧)/١٠
- المغلب هل هو (اللفظ) أو المعنى..... (٩٢)/٦
- مقاصد (اللفظ) على نية (الالفاظ)..... ٤٨١/١ - ٢٨٩/٢ - ٢٠/٦، [٥٥]، ٩٢، ١١٠، ١٣٦ - ٣٨٨/٩ - ٤٩٢/٢٠، ٥٧٩ - ٢١/٢٤
- المقتضى (كالمفوض)..... ٢٧، (٢٥)/٣٢
- مقتضى (اللفظ) كالصريح به..... (٢٥)/٣٢
- المقدر (كالمفوض)..... ٣٨٥، ٣٨٤، ٣٨٢/١١
- المقصود في العقود هو المعنى لا (اللفظ)..... ١٧/٢٤
- المقصود من (الألفاظ) دلالتها على مراد الناطقين بها..... ٢٣٦، ١٦٥/٨
- من أطلق (لفظاً) لا يعرف معناه لم يؤخذ بمقتضاه..... ١٦٧، ١٦٥، ١٦٣، [١٠٩]، ٩٤، ٩٢، ٢٠/٦
- من له عرف في (لفظ) فإنما يحمل (لفظه) على عرفه..... (٢٣٣)/٨

- من نوى شيئاً يخالف ظاهر (لفظه) فإن لم يحتمله فلا عبرة بنيته وإن احتمله (لفظه) دين ولم يقبل في الحكم ١٤٣/٦
- موجب الأيمان كلها من جهة (اللفظ) الوفاء ٤٦٧/٢٠
- موجب (اللفظ) يثبت (باللفظ) ولا يقتدر إلى النية ومحتمل (اللفظ) لا يثبت إلا بالنية وما لا يحتمله (لفظه) لا ثبت وإن نوى ٣٦٤/٢
- موجب اليمين من جهة (اللفظ) الوفاء ٤٦٧/٢٠
- النكاح ينعقد بكل (لفظ) يدل عليه ٣٠٣/٢٣
- النكاح ينعقد بما عده الناس نكاحاً بأي لغة (ولفظ) كان ٣٠٦/٢٣
- النية إذا لم تكن من محتملات (اللفظ) لا تعمل ٩٢، ٥٦/٦، [١٣٥]
- النية إنما تعمل في (الملفوظ) ٢١/٦، (١٣٥)، ١٤٩
- النية إنما تعمل مع (لفظ) محتمل ١٣٥/٦
- النية إنما تؤثر إذا احتمل (اللفظ) المنوي ٥٠٨/٢٥
- النية تخصص العام وتقيد المطلق إذا صلح (اللفظ) لها ١٣٦، ٩٢، ٥٨، ٥٦/٦
- نية التخصيص فيما لا (لفظ) له باطلة ١٣٦/٦
- النية في اليمين تخصص (اللفظ) العام وتقصره على بعض أفرادها ١٣٧، ٩٢، ٥٦/٦
- النية لا تؤثر في العدد إذ لا يتضمنه (اللفظ) ١٣٦/٦
- النية لا تؤثر فيما هو خارج عن مدلول (اللفظ) ١٣٥/٦
- النية متى تجردت عن (لفظ) يدل عليها كانت باطلة ١٣٧/٦
- هل الاعتبار (بألفاظ) العقود أو بمعانيها ٨/١٦
- هو أن موجب الأيمان كلها من جهة (اللفظ) الوفاء ٥٦٨/٢٠
- الوصايا تتلقى من (ألفاظ) الموصين ١٥/٢٤
- الوصايا مبنية على (الألفاظ) ٢٢، ١٨، [١٥]/٢٤
- الوصية تجري في (ألفاظها) على اللغة التي تجري بين الناس في تسمية المسميات ١٥/٢٤
- الوصية على (الألفاظ) ١٩/٢٤
- الوصية يعتبر فيها (لفظ) الموصي ١٥/٢٤
- الوكالة تقيد (بألفاظ) والأعراف ودلالات الأحوال ٢٥/٢٣
- يحمل (لفظ) كل طائفة على عرفها وعاداتها ٣٥٩/٢
- يدخل الكافر تحت خطاب الناس وكل (لفظ) عام ٢٥٥/٣
- يرجع في الأيمان إلى النية فإن لم ينو الحالف شيئاً لا ظاهر (اللفظ) ولا غير ظاهره رجع إلى سبب اليمين ٤٧٤/٢٠
- يرجع في اليمين إلى نية الحالف إن احتملها (اللفظ) ولم يخالف الظاهر أو خالفه وكان مظلوماً ٤٧٣/٢٠

- يصح النكاح بكل (لفظ) ساغ بعرف ٢٣/ (٣٠٣)
 يصح وقوع كل من الرديفين مكان الآخر إن لم يكن تعبد (بلفظه) ٣٢/ ٢٩٠
 يعتبر الحال في (لفظ) القذف ٢٥/ (٥٠٧)
 يعرف كون الناسخ ناسخا والمنسوخ منسوخا (باللفظ) تارة وبغيره أخرى ٣٣/ (٧١٩)
 ينعقد النكاح بما عده الناس نكاحا بأي لغة (ولفظ) كان ١٥/ ١٧٤ - ٢٣/ (٣٠٣)

لفق

- (التلفيق) بين المذاهب حرام ٤/ ٧٨

لقب

- الأحكام إنما تتعلق بمعاني الأسماء لا (بالقابها) ٢٧/ ٥٨٨
 القياس أقوى من مفهوم (اللقب) ومقدم عليه ٣٣/ ٤٧٣
 لا يعمل بمفهوم (اللقب) ٣٢/ ١٢٨
 مفهوم (اللقب) حجة ٣٢/ ١٢٧
 مفهوم (اللقب) حجة في اسم جنس لا اسم عين ٣٢/ ١٢٨
 مفهوم (اللقب) لا يدل على نفي الحكم عما عداه ٣٢/ (١٢٧)
 مفهوم (اللقب) ليس بحجة ٣٢/ [١٢٧]
 مفهوم (اللقب) مردود ٣٢/ (١٢٧)

لقط

- آخذ (اللقطة) لنفسه في حكم الغاصب ٢٢/ ٥٠٤
 حكم (اللقطة) حكم الدين ٢٢/ [٥٠٣] ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨
 غلات (اللقطة) ومنافعها إن كانت لها ثمن اتبع (الملتقط) وإلا فلا ٢٢/ ٥٠٤
 (اللقطة) أمانة في يد (الملتقط) ٢٢/ ٥٠٣
 (اللقطة) تؤخذ مضمونة ببدل ٢٢/ (٥٠٣)
 (اللقطة) لها حكم الوديعة ٢٢/ ٥٠٣
 ما دام حكمه حكم (اللقطة) فهي يسلك فيها مسلك الدين ٢٢/ ٥٠٧
 الملك في (اللقطة) يجري مجرى الاقتراض ٢٢/ (٥٠٣)
 من صح أن يملك بالقرض صح أن يملك (باللقطة) ٢٢/ (٥٠٣)
 من ملك بالقرض ملك (باللقطة) ٢٢/ (٥٠٣)

لَقِيَ

- أخبار الآحاد (المتلقاة) بالقبول تصلح لإثبات أصول الديانات..... ٢٨/٢٨٨، ٣٠٤
- إذا (تلقت) الأمة الحديث الضعيف بالقبول يعمل به على الصحيح وجوبا..... ٢٨/٣٩٠
- الإسلام إذا طرأ فإنه (يلاقي) الحرمة القائمة بالرد..... ١٦/ (١٨٨)
- الأصل فيما ورد مطلقاً من غير توقيف أن (يتلقى) من أهل العرف..... ٨/ (٢٠٥)
- (تلقى) الأمة الحديث بالقبول يغني عن طلب إسناده..... ٢٨/٢٨٨
- الحديث الضعيف إذا (تلقت) الأمة بالقبول ينزل منزلة المتواتر..... ٢٨/٣٩١
- الحلال لا يحرم (بملاقاة) الحرام..... ٨/ (٣٧٥)
- الخبر (المتلقى) بالقبول ليس في قوة المتواتر..... ٢٨/٢٨٨
- خبر الواحد إذا (تلقت) الأمة بالقبول صار كالمتواتر..... ٢٨/٢٧٦، [٢٨٧]
- خبر الواحد إذا (تلقت) الأمة بالقبول يقطع بصدقه..... ٢٨/ (٢٨٧)
- خبر الواحد إذا سمعه الكافة (وتلقاه) علماء الأمة بالقبول اعتبر من المتواتر..... ٢٨/ (٢٨٧)
- السنة المشهورة (المتلقاة) بالقبول مقطوع بصدقها..... ٢٨/ (٢٨٧)
- الضعيف الذي (تلقت) الأمة بالقبول فإنه يعمل به على الصحيح وجوبا..... ٢٨/٣٩٥
- العموم (يتلقى) من أدوات الشرط..... ٣٠/ (٢٢١)
- لا تخلو واقعة عن حكم الله تعالى (متلقى) من قاعدة الشرع..... ٣/ (١٨٧)
- ما (تلقاه) الناس بالقبول من أخبار الآحاد فهو عندنا في معنى المتواتر..... ٢٨/ (٢٨٧)
- الوصايا (تتلقى) من ألفاظ الموصين..... ٢٤/ (١٥)

لَهُمْ

- الأحكام الشرعية لا تثبت (بالإلهام)..... ٣٠/ (١٨١)
- (الإلهام) حجة على (الملهم) نفسه دون غيره..... ٣٠/ ١٨٢
- (الإلهام) دليل شرعي..... ٣٠/ ١٨١
- (الإلهام) ليس بحجة..... ٣٠/ [١٨١]
- (الإلهام) ليس بحجة عند الأئمة..... ٣٠/ (١٨١)
- (الإلهام) ليس بحجة في الأحكام..... ٣٠/ (١٨١)
- (الإلهام) ليس حجة إلا عن نبي..... ٣٠/ ١٨٢
- دلالة (الإلهام) ليست حجة شرعية ملزمة..... ٣٠/ (١٨١)
- الرؤى أو (الإلهام) ليس بحجة..... ٣٠/ ١٨٧
- لا يجوز العمل (بالإلهام) إلا عند فقد الحجج كلها..... ٣٠/ ١٨١

لهو

- الأصل التنزه عن اللعب (واللهو) فيقتصر على ما ورد فيه النص وقتا وكيفية..... ٤٧٤/٢٦
كل لعب (ولهو) مما لا يستعان به على حق شرعي فهو حرام ٤٧٣/٢٦
كل (لهو) اعتمد الحساب والفكر لا يحرم وكل ما كان معتمده التخمين يحرم..... ٤٧٤/٢٦
كل (لهو) يكره إلا ملاعبة الرجل زوجته ومشيه بين الهدفين وتعليم فرسه ٤٧٤/٢٦
(اللهو) واللعب أصلهما على الإباحة إلا أن يقوم دليل على التحريم ٤٧٤/٢٦
من استنكحه الشك في السهو (فليله) عنه ولا إصلاح عليه ٤٥٢/٧

لوث

- الخلوة في دعوى الإصابة بالزوجة تجري مجرى (اللوث) في القسامة ٤٠٢/٢٣

لوح

- الحكم إذا ثبت في أصل (ولاح) للمستنبط فيه معنى مناسب للحكم وانتفت المعطلات يكون الحكم معللا ٤٢٣/٢
القياس يصح بغير علة إذا (لاح) بعض الشبه ٢٥٠/٢٩

لوط

- الإكراه بالقتل لا يبيح الزنا (واللواط) ١٥١/٢٦

لون

- كل ماء فيه فضل عما يصيبه من الأذى حتى لا يغير ذلك طعمه ولا (لونه) ولا ريحه فهو طاهر يتوضأ به (٦٩)/١٩
لا ينجس الماء شيء وقع فيه إلا أن يغير (لونه) أو طعمه أو ريحه (٦٩)/١٩

ليق

- الرخصة لا (يليق) بها الحرج والضيق ٤٢٩/٧
لا (يليق) تفويت العبادات بمسمى المشقة مع يسارة احتمالها ٤١، ٣٤/٤
لكل مال حرز (يليق) به [٥٢٣]/٢٥
المعتبر في كل مقصود ما (يليق) به ٥٥٢/٢

ليل

- إن كان وسادك إذا لعريضا إنما ذلك بياض النهار من سواد (الليل) ٤٩٤/١٢

حرف الـ(م)

مأن

- (المؤونة) المتعلقة بالملك تقسم على قدر الأملاك ١٤/ (١٧٤)
- إذا كثرت (المؤونة) خف الواجب أو سقط وإذا خفت (المؤونة) كثر الواجب ٢٠/ ١٥٥
- خفة (المؤونة) لها تأثير في وجوب الزكاة ٢٠/ ١٠٩
- العشر يجب فيما سقي بغير (مؤونة) ونصف العشر فيما سقي (بالمؤن) ٢٠/ (١٥٥)
- كل ما سقي بكلفة (ومؤونة) ففيه نصف العشر وما سقي بغير (مؤونة) ففيه العشر . ٢/ ٥٠٢ - ٢٠/ [١٥٥]
- كل يد ضامنة يجب على ربها (مؤونة) الرد بخلاف يد الأمانة ١٤/ ١٦٩ ، [١٧٧]
- لا عبرة بالمظنة مع العلم بانتفاء (المثنة) ٢٩/ ٣٢٨
- من كان ضامنا لعين (فمؤونة) ردها عليه ١٤/ ١٧٠ ، ١٧٢ ، (١٧٧)
- (مؤن) المال المشترك يجب تقسيطها على قدر الملك ١٤/ (١٧٤)
- (مؤنات) الملك على المالك ١٤/ [١٦٩] - ٢٣/ ١٩٠
- (المؤونة) تلحق المالك ١٤/ (١٦٩)
- (مؤونة) الرهن على الراهن ١٤/ ١٧٠ - ٢٣/ ١٩٠
- (مؤونة) العارية على المالك ١٤/ ١٧٠
- (مؤونة) الملك تتقدر بقدر الملك ١٤/ (١٧٥)
- (مؤونة) الملك تقدر بقدره ١٤/ (١٧٥)
- (مؤونة) الملك على قدر الملك ١٤/ ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، [١٧٤]
- يجب العشر فيما سقي بغير (مؤونة) ونصف العشر فيما سقي بكلفة ٢٠/ (١٥٥)
- تعود (مؤونة) رد كل عين إلى من تعود إليه منفعة قبضها ١٤/ ٣٦٤

متع

- أيما رجل مات أو أفلس فصاحب (المتاع) أحق (بمتاعه) إذا وجد به عينه ١٣/ ٥٤٥
- (التمتع) بما أحل الله خادماً لأصل ضروري وهو إقامة الحياة فهو مأمور به من هذه الجهة ... ٥/ (١١٥)

الحاج (المتمتع) إذا لم يكن له معه من المال إلا ما يكفي له حاجته في سفره فإنه يجوز له الصيام بدلا من الهدى ٣٤٧/١١

الشرعية مبنية على بيان وجوه (الاستمتاع) بالنعم المبذولة ووجوه الشكر عليها ٥/ (١١٥)

الشفعة جائزة في كل شيء من حيوان أو عرض أو (متاع) ٤٥١/٢١

كل ما جرى قبل المسيس لم يسقط به المهر المسمى بل تشطر فهو من موجبات (المتعة) وكل ما يتضمن سقوط جميع المسمى لو جرى قبل المسيس فلا تتعلق (المتعة) به ٤٧٣/٢

النعم المبسوطة في الأرض (لتمتعات) العباد فهم منها القصد إلى التمتع بها لكن بقيد الشكر ٥/ (١١٥)

مثل

الإجارة الفاسدة يجب فيها أجر (المثل) ٢٢/ (١٤١)

الإجارة (مثل) البيع ٢٢/ (١٧)

إجارة المشاع يجب فيها أجر (المثل) ٢٢/ ١٤٢

الاجتهاد لا ينقض باجتهاد (مثله) ١٠/ ١٤١

الاجتهاد لا ينقض (بمثله) ٣٢٤/ ١... ٣٧٣، ٤٣٤-٢/ ٣٠، ٣٩، ٢٨٤-٧/ ٦٩-٨/ [٣٩٥]- ٢٥/ ٧٩

أجزاء العوض في (المثلثات) تتوزع على أجزاء المعوض ١٦/ ٤٦٠

الإجماع يجوز أن ينسخ (بمثله) إذا كان قائما على دليل المصلحة ٢٩/ ٩٢

إذا استهلك بعض (المثلي) عند المودع ثم هلكت بقيته لم يضمن إلا ما استهلك أولا ١٤/ ٥٤٠

إذا بطل اللازم فالملزوم (مثله) ٢٧/ ١٤٠

إذا تعذر (المثل) تعينت القيمة ١١/ ٣٥٠- ١٥/ ٢٦

إذا خرج الفعل (أمثالا) لأمر كان حكمه حكم ذلك الأمر في اقتضاء الوجوب ٢٨/ ٤٨٢

إذا فسدت المساقاة للعامل أجر (مثله) ٢٢/ (٢٢٥)

إذا لم يوجد (المثل) إلا بأكثر من ثمن (أمثاله) فهل ينتقل إلى القيمة ويكون وجوده بمنزلة العدم أم لا ١١/ (٣٥٩)

إذا ورد عقد على عين لا يجوز أن يعقد عليها (مثله) ١٠/ ٣٦

الإذن بالشئ إذن بما هو (مثله) أو دونه ٢٢، ٢١/ ١٢، [٢٨]

الأصل أن الجهالة إذا كانت تمنع (الامثال) ولا يمكن دركها تمنع صحة الوكالة وإلا فلا ٢٣/ ٧٢

الأصل أن الديون تقضى (بأمثالها) ٢٢/ ٣٩٩

الأصل أن الفعل اليسير في الصلاة (مثل) الالتفاتة ونحوها لا يوجب سجود السهو ٢/ ٤٦٦

الأصل أن لا واجب على متلف الشيء أكثر من (مثله) ١٨/ ١٠٢، ١٠٧

الأصل أن من أتلف (مثليا) فعليه (مثله) ١٤/ ٥٨٨، ٥٨٩- ١٥/ [٢٣]، ٣٤، ٥٠

الأصل أن من استحق منفعة مقدرة بالعقد فاستوفها أو (مثله) أو دونها جاز ولو أكثر لم يجز ٧/ (٥٥١)

- الأصل أنه إذا مضى بالاجتهاد لا يفسخ باجتهاد (مثله) ويفسخ بالنص ٣٩٥/٨
 الأصل رد (مثل) ما اقترض ٣٩٩/٢٢
 الأصل في التسمية أنها إذا صحت وتقررت وجب المسمى وإذا فسدت التسمية أو تزلزلت وجب مهر (المثل) ٤٠٠، ٣٩٩/٢٣
 الأصل في التسمية أنها إذا صحت وتقررت يجب المسمى وإذا فسدت التسمية أو تزلزلت يجب مهر (المثل) ٤٢٢، ٤٢٢/٢٣
 الأصل في التسمية أنها إن صحت وتقررت يجب المسمى وإذا فسدت التسمية أو تزلزلت يجب مهر (المثل) ٣٩١/٢٣
 الأصل في الضمان أن يضمن (المثلي) (بمثله) ٢٣٩، ٢٣٦/٢
 الأصل في الضمان أن يضمن (المثلي) (بمثله) والمتقوم بقيمته ٣٥٩/١١
 الأصل في القصاص (التماثل) إلا أن يؤدي اعتباره إلى إغلاق باب القصاص قطعاً أو غالباً ٥٨٨/٣
 الأصل في (المثلي) أن يقضى على متلفه (بالمثل) ٢٤/١٥
 الأصل فيما لا (مثل) له أنه لا يجب في الذمة ٩٦/١٣
 الأصل قضاء ما في الذمة (بمثله) فإذا تعذر أو تعسر رجع إلى القيمة ١١١/١٣ - ٥١٦/٦
 الأصل والقياس عدم التداخل مع (تماثل) الأسباب ٥٧٥/٨
 الإضمار (مثل) المجاز ٥٦٥/٣٣
 (امثال) الأمر واجب ٤٤٣/٢
 الأمر إذا تعلق بشيء بعينه لا يقع (الامثال) إلا بذلك الشيء ٣٩٧/٢٧
 الأمر الصريح والنهي الصريح كلاهما يفيد بظاھر قصد الشارع إلى (امثال) ما ورد فيهما من أوامر ونواه ٥٥/٥
 الأمر يقتضي (الامثال) ٣٩٨/٢٧
 الأمر يقتضي وقوع الأجزاء بالمأمور به إذا (امثال) وقال بعض المتكلمين لا يدل على الأجزاء ٢٩/٢٨
 الإمكان شرط (الامثال) ٩١/٢٨
 إنما يتبع الشيء ما هو دونه لا ما هو (مثله) أو فوّه ٢٢/١٢
 البيان يكون أقوى من المبين (ومثله) وأضعف منه ٥٢١/٣١
 تحصيل (مثل) الحاصل محال ٨٠/٢٧
 تشترط (المماثلة) في القصاص في المحل والقدر والصفة ٣٩/٢٦
 تضمن المنافع بأجور (الأمثال) إذا تعذر رد الأعيان ٥٨٩، ٥٨٧/١٤
 تقريره ﷺ حجة (مثل) قوله ٥٠٤/٢٨
 الثابت بإشارة النص (مثل) الثابت بعبارته في إيجاب الحكم ٩/٣٢
 الثابت ضرورة الغير لا يكون (مثل) الثابت مقصوداً بنفسه ٦٩، ٦٨/١٢

- الجزاء (بالمثل) ١٢/(٦٤٦)، ٦٥٧
- الجزاء (بمثل) العمل ١٢/[٦٤٥] - ٢٠/١٨، ٢٢
- جزاء سيئة سيئة (مثلها) ١٢/٤١٢
- الحق الثابت يبين لا يرتفع إلا بيقين (مثله) ١٣/٣٠١
- حكم الإجارة الفاسدة وجوب أجر (المثل) ٢٢/(١٤١)
- الحكم بالنجاسة مشروط باتصاف المحكوم بنجاسته بالأعراض المخصصة (لتماثل) الأجرام ١١٨/٢٠
- حكم الشيء حكم (مثله) ١٠/(٥١٩)، ٥٢١ - ١١/١٢١
- حكم الشيء حكم (مثله) وحكم النظر حكم نظيره وهي قاعدة مقررة عقلا وشرعا وعرفا ١١/١٢٤
- الحكم في الإجارة الفاسدة وجوب أجر (المثل) ٢٢/(١٤١)
- حكم (المثل) حكم (مثله) ١٠/(٥١٩)، ٥٢١
- دلالة الحال (مثل) الصريح في تقييد مطلق الكلام به ٩/٦٣
- الديون تقضى (بأمثاله) ٢٢/٤٠٤
- الديون تقضى (بأمثاله) لا بأعيانها ثم تبرأ الذمة ١٣/١٠٦
- ذوات القيم لا يقوم فيها (المثل) مقام (مثله) ١٥/٥٠
- الرخصة هل تتعدى محلها إلى (مثل) معناها أو لا ١/٤٣٠
- الرضا بأعلى الضررين رضا بالأدنى (وبمثله) دلالة ٧/(٥٤٥) - ٩/٣٩٧
- الرضا بالشيء يكون رضا بما هو (مثله) أو دونه عادة لا بما هو أضر منه ٧/(٥٤٥) - ٩/٣٩٧
- الرضا بالشيء يكون رضا (بمثله) ١٢/(٢٨)
- الزيادة بعد العقد (مثل) المسمى في العقد ١٥/٧٢
- السنة أصل في الشرع (مثل) الكتاب ٢٨/(٢٣٣)
- شبه المصرف (مثله) إن تعذر ١٣/٥٢٤
- الشك في (التماثل) كتحقق التفاضل ٦/٤٨١ - ٧/٨، ٩
- الشيء إنما يبطل بما هو فوقه أو (مثله) ولا يبطل بما هو دونه ١٠/(١٣٩)
- الشيء إنما ينسخ (بمثله) أو بأقوى منه ٣٣/[٦٨٣]، ٧١٢
- الشيء جاز أن ينسخ (مثله) ١٠/١٤٢
- الشيء لا يبطل إلا (بمثله) أو بما هو فوقه ١٠/(١٤٠)
- الشيء لا يتضمن (مثله) ١٠/٣٠ - ١١/٤٣٠ - ١٢/[٢١] - ٢٣/٩٦
- الشيء لا يتضمن (مثله) إلا بالتخصيص عليه أو التفويض المطلق ١٢/٢٤
- الشيء لا يتضمن (مثله) وإنما يتضمن ما دونه ١٢/(٢١)
- الشيء لا يتضمن (مثله) ولا أعلى منه ٩/٣٩٥، ٣٩٦ - ١٢/(٢١)
- الشيء لا يستتبع (مثله) بل ما هو أدنى منه ١١/٤٨٦، ٤٨٨

- الشيء لا يستتبع (مثله) فما فوقه أولى ١٢/ (٢١)
- الشيء لا ينسخه إلا ما هو (مثله) أو فوقه ١٠/ (١٣٩)
- الشيء لا ينقضه ما هو دونه وإنما ينقضه ما هو (مثله) أو فوقه ١٠/ [١٣٩]
- الشيء لا ينقضه ما هو (مثله) أو دونه وينقضه ما هو فوقه ٨/ ٣٩٦
- الشيء المتلف لا يضمن بأكثر من ثمن (مثله) ١/ ٤٦٩ - ١١/ ٣٤٩، ٣٥٠، [٣٥٩]، ٣٦١
- الشيء المتلف لا يضمن بأكثر من ثمن (مثله) وتلزمه قيمته ١١/ ٣٦٠
- الشيء المتلف لا يضمن بأكثر من ثمن (مثله) ولكن تلزمه القيمة ١١/ ٣٦١
- الشيء يحتمل البطلان (بمثله) ١٠/ (١٣٩)، ١٤٢
- الشيء يستتبع ما هو دونه ولا يستتبع ما هو فوقه أو (مثله) ١٢/ (٢١)
- الشيء يضمن (بمثله) في الأصل ١٨/ ٥٥
- الشيء ينتقض (بمثله) وبما هو أقوى منه لا بما دونه ١٠/ (١٣٩)
- الصنعة لا تنقل (المثلي) ١٥/ ٣٤
- الضرر لا يزال (بمثله) ١/ ٣٩٠، ٤٨٤، ٥٠٨، ٥٤٧ - ٢/ ٣١، ٣٨، ٥٥٢ - ٧/ ٤٧٤، ٤٨٧، [٤٩٩]، ٥٠٤، ٥٠٧، ٥١٤، ٥١٦، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢ - ٨/ ٧٠ - ١١/ ٧٣، ٧٥، ٦٠٩، ٦١١
- ١٣/ ٥٨٣ - ١٦/ ٥٥٨، ٥٦١، ٥٦٣
- الضرر لا يزال (بمثله) بل يزال بلا ضرر ٧/ ٥٠١
- الضرر لا يزال (بمثله) ولا بأكثر منه بالأولى ٧/ (٤٩٩)، ٥٠٠
- الضرر لا يزال (بمثله) ولا بما هو فوقه بالأولى بل بما هو دونه ٧/ (٤٩٩)
- الضرر لا يزال (بمثله) ٧/ ٥٠٤
- الضمان بالعقد الفاسد يتقدر (بالمثل) شرعا ١/ ٤٦٩ - ١٦/ (٤٠٩)
- ضمان العدوان مقيد (بالمثل) ١/ ٤٦٩
- الضمان في (المثليات) (مثلي) وفي القيميات قيمي ٣/ ٦٧٢
- الضمان يستدعي (المماثلة) ١٥/ ٢٤
- الضمان يقدر (بالمثل) ١٢/ (٦٥٦)
- ضممني كل إقرار معتبر (مثل) صريحه ٢٥/ [٢٣٩]
- العاجز عن العبادة يلزمه رعاية الأقرب إلى (الامثال) ٢/ ٣٥٧
- العاقلة له أن يستوفي النفع المعقود عليه (ومثله) ودونه في الضرر ولا يملك فوقه ٧/ ٤٦٩، ٥٤٥، [٥٥١] - ١٢/ ٢٩
- العقد إذا اشتمل أحد طرفيه على مالين وزع ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة وذلك يوجب
- المفاضلة أو الجهل (بالمثل) ١٠/ ٥٣٣
- العقد إذا اشتمل أحد طرفيه على مالين وزع ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة وذلك يوجب
- المفاضلة أو الجهل (بالمثل) متفرعة ١٠/ ٤٧٠

- العقد لا يتضمن (مثله) ٢٢/١٢.
- العقوبات ترد إلى (أمثالها) ٣٣٩/٢.
- العوض يقسم في (المثليات) على المعوض ٤٥٩/١٦.
- الفاقد من الإجارة يجب فيه أجره (المثل) ١٤١/٢٢.
- فعله ﷺ مختص به وليس فيه اقتضاء تثبيت (مثله) في حق غيره ٤٤٦/٢٨.
- في ضمان الإلتلاف يقدر التعويض بما يعادل المتلف وذلك بأداء (مثله) أو قيمته يوم إلتافه... ١٥/ (٧).
- في النكاح الفاسد إنما يجب مهر (المثل) بالوطء ٤٢١/٢٣.
- قبض الأمانة ينوب عن (مثله) لا عن المضمون والمضمون ينوب عنهما ٤٢٠/ (١٦).
- القبض السابق ينوب عن القبض اللاحق إذا كان السابق (مثل) اللاحق أو أقوى منه أما إذا كان دونه فلا ينوب ٤٢٠/ (١٦).
- قد يؤجر على أحد العاملين (المتماثلين) ما لا يؤجر على نظيره ٦٢٩، ٦٢٧/١٢، [٦٤٢].
- القرض مبناه على رد (المثل) والمقترض جزافا يتعذر رده ٤٠٥/٢٢.
- القرض مبني على رد (المثل) ٣٩٩/٢٢.
- القرض موجب رد (المثل) ٤٠٥، (٣٩٩)/٢٢.
- القسمة من جهة إفراز ومن جهة مبادلة غير أن جهة الإفراز في (المثليات) راجحة ٦٠٢/٢١.
- القصاص يعتمد (المماثلة) ١٧٨/٢٦.
- القصاص يعتمد (المماثلة) فمتى خيف فيه الزيادة سقط ١٧٨/٢٦.
- القصاص يقتضي (المماثلة) ٣٩/٢٦.
- كل جملة مضمونة (بالمثل) يكون النقص الداخل عليها مضمونا بالأرشي القيمة دون (المثل) ٤٦١/١٦.
- كل حرام الوسيلة إليه (مثله) ٥٧٠/٢٧.
- كل حق يجب لأحد المتعاقدين عند العقد يجب للآخر (مثله) عند الفسخ. ٥٣٥/١١ - ٤٤١/١٥، [٤٥١].
- كل شرط يخالف مقتضى النكاح يلغو الشرط ويصح النكاح بمهر (المثل). ٣١٧/٢٣، ٣٢٧، ٣٣٦.
- كل شيء أعطيته إلى أجل فرد إليك (مثله) وزيادة فهو ربا ٣٢٢/٢.
- كل عقد استحق المسمى في صحيحه فإذا وجد المعقود عليه في الفاسد وجب عوض (المثل) ٤١٠/ (١٦).
- كل عقد وجب المسمى في صحيحه وجب (المثل) في فاسده ٤٢٤/٢٣ - (٤٠٩)/١٦.
- كل عيب يوجب الرد على البائع يمنع الرد إذا حدث (مثله) عند المشتري ٢١١/٢١.
- كل ما أمكن رعاية (المماثلة) فيه يجب فيه القصاص وما لا فلا ٣٩/٢٦.
- كل ما كان عمده لا يفسد الحج فخطؤه (مثله) وكل ما كان عمده يفسد الحج فخطؤه (مثله) ٣٨٢/٢٠.
- كل ما كان (مثليا) إذا استهلكه شخص يجب عليه (مثله) ٢٣/ (١٥).
- كل ما له (مثل) يرد (مثله) فإن فات يرد قيمته ٤٣١/١ - ٣٢٥/٢.
- كل مصنوع فليس (بمثلي) بل متقوم ١٥/ (٣٣).

- كل من استولى على مال غيره عينا أو منفعة بغير عقد معه ولا رضا منه فهو ضامن له (بمثله) أو قيمته..... ٢٨٠/٢٣
- كل من وجب عليه شيء ووجده بضمن (المثل) وجب عليه شراؤه وأجبر على ذلك ٣٥٠/١١
- كل موضع تفسد فيه المساقاة فللعامل أجرة (المثل) ١٨٤/٢٢
- كل موضع حكمنا فيه ببطالان العقد فللزوجة مع الوطاء مهر (المثل) ٢٣/٤٢١
- كل موضع فسدت المساقاة فيه فللعامل أجرة (مثله) ٢٢/٢٣٣، [٢٢٥]
- كل موضع يتقيد بالمسمى فللمستعير أن يخالف إلى ما هو خير منه أو إلى (مثله) ٩/٣٦٤، ٣٦٧
- كل نكاح فاسد ففيه مهر (المثل) إذا كان مدخولا ١٦/٤١١
- كل نكاح فاسد ففيه مهر (المثل) إن كان مدخولا ٢٣/٤٢١
- كل نكاح منفسخ فإن للمرأة صداق (المثل) إذا مست لا ما فرض لها ٢٣/٤٢١
- كل وطأة لو كانت بعد عقد أوجبت مهر (المثل) أو المسمى ٢٣/٤٢٢
- لا حمى إلا على (مثل) ما حماه النبي ٢٦/٣٥٩
- لا يجبر (المثلي) بغير (مثله) ١٥/٢٣
- لا يجوز أن يزال اليقين إلا بيقين (مثله) ولا يزول بالشك ٢/٣٣٥
- لا يجوز أن يؤدي اللجوء إلى المعاملة (بالمثل) إلى انتهاك حق تحميه الشريعة الإسلامية ٢٦/٥١٧
- لا يجوز لأحد أن يدفع الضرر عن نفسه ويلحق (مثله) بغيره ٧/٥٣٩
- لا يحتج على الإنسان بمذهب (مثله) ٢٣/٢٣، ٦٠
- لا يحتج على المجتهد بمذهب (مثله) ٢٩/٣٣، [٤٩]، ١١٤
- لا يصح النسخ إلا (بمثل) المنسوخ في القوة أو بأقوى منه ٣٣/٦٩٠، ٦٩٦، ٧١١
- لا يغرم من استهلك شيئا إلا (مثله) أو قيمته ٢/٣٥٤
- لذكر (مثل) حظ الأنثيين ٢٤/٣١٧، ٣٣٠، [٣٣٥]، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٥١، ٣٥٦، ٣٥٩
- لهن (مثل) الذي عليهن بالمعروف ١/٤٧٤
- لو فسدت المساقاة وأتى العامل بالعمل استحق أجرة (المثل) ٢٢/٢٢٥
- ليس فعل (مثل) الشيء باتفاق تكرارا لفعله ١٠/٢٩، ٣١
- ليس ما أزال (مثل) الشيء ورفع مزيلا لنفس الشيء ١٠/٢٩، ٣١
- ما أتى به المكلف في حال الشك لا على وجه الاحتياط ولا (لامثال) الأمر فوافق الصواب في نفس الأمر فإنه لا يجزئ ١٧/٢٩٣
- ما احتاج إلى بيعه وشرائه عموم الناس فإنه يجب أن لا يباع إلا بضمن (المثل) إذا كانت الحاجة إلى بيعه وشرائه عامة ٢١/٣٣٠

- ما أمضي بالاجتهاد لا ينقض باجتهاد (مثله)..... ٨/(٣٩٥)
- ما تجري النيابة في إيفائه فالكفالة (بمثله) صحيحة ٢٣/(٢٢٩)
- ما ثبت بيقين لا يزول إلا بيقين (مثله)..... ٦/٣٢١، ٣٢٣، [٣٣٤]، ٣٤٢-١٤/٧-١٧٩/١٣
- ما ثبت للشيء ثبت (لمثله)..... ٣/٢٦١
- ما جاز في النقل جاز في الفرض (مثله)..... ١٧/٣٦٥، ٣٦٦، [٣٧٦]
- ما حرم بالنسب حرم من الرضاعة (مثله)..... ٢٣/٦٢٠
- ما حصل بأكثر من ثمن (المثل) يجوز له الانتقال إلى البدل..... ١١/٣٤٩، ٣٥٠، [٣٦١]
- ما زال بيقين لا يثبت إلا بيقين (مثله)..... ٦/٣٢١، ٣٢٣، [٣٣٦]
- ما شرعه الله للرجال فالنساء (مثلهم)..... ٣/٢٥٥
- ما ضمن كله (بالمثل) ضمن بعضه (بالمثل)..... ١٤/٥٤٤-٢٤/١٥
- ما عرف ثبوته بيقين لا يزال إلا بيقين (مثله)..... ١٠/١٤١
- ما عرف ثبوته بيقين لا يزول إلا بيقين (مثله)..... ٦/(٣٣٤)
- ما كان ثابتا بيقين لا يزول إلا بيقين (مثله) ولا يزول بالشك الطارئ عليه ٧/٩١
- ما كان فيه صناعة مباحة فإنه يخرج عن كونه (مثليا)..... ١٥/(٣٣)
- ما كان (مثليا) ضمن (بمثله)..... ١٥/(٢٣)
- ما لا (مثل) له يضمن بالقيمة ١٥/(٤٩)-٢٢/٤٠٠
- ما لا يعقل فيه المعنى إنما يحصل (الامتثال) فيه بعين المنصوص ٢٧/٣٩٨
- ما لا ينضبط بين الناس (مثل) الاستلذاذ ٩/٥٧٥
- ما لا يوجد بثمن (المثل) كالمعدوم ١١/(٣٤٩)
- ما وجب بيقين لم يسقط إلا (بمثله)..... ٦/٣٢١، ٣٢٤، [٣٤١]
- ما يوجد بأكثر من عوض (المثل) كالمعدوم ١١/(٣٤٩)
- ما زال بيقين فلا يثبت إلا بيقين (مثله)..... ٦/٣٤٢
- المال (المثلي) يثبت في الذمة وأما القيمي فيتعين بالتعيين ١٣/١٠٤
- مبدأ التعامل (بالمثل) بين الدول مقيد بالفضيلة..... ٢٦/[٥١٧]
- مبنى القصاص على (المماثلة) في الأعضاء..... ٢٦/[٣٩]
- متى اجتمع ذكر وأثنى يدلان بجهة واحدة فللذكر (مثل) حظ الأثنين..... ٢٤/٣٣٦
- متى حصل الفساد في الإجارة لجهالة الأجرة يجب أجر (المثل) ٢٢/(١٤١)
- متى فسد عقد الأجرة من أصله لزم أجر (المثل) ٢٢/(١٤١)
- متى فسد عقد الأجرة من أصله لزم أجر (المثل) بعد استيفاء المنافع أو بعضها ٢٢/٩٣
- (المثل) إذا انقطع تعتبر قيمته يوم التلف ١٥/٨
- (مثل) الشيء غيره ١٠/[٢٩]، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٥٢٠، ٥٢٢-١٢/٢٢

- (مثل) الشيء غيره بالضرورة (٢٩)/١٠
- (مثل) الشيء غيره لا عينه (٢٩)/١٠
- (مثل) الشيء يساوي ذلك الشيء ويعطى حكمه ٥٢١، (٥١٩)، ٣٠/١٠
- (المثل) لا يسقط بالإعواز ٢٤/١٥
- (المثل) يقوم مقام العين ٢٤/١٥
- (المثلي) إذا دخلته صنعة صار من المقومات [٣٣]/١٥
- (المثلي) إذا دخلته صنعة فإنه يقضى فيه بالقيمة ويلحق بالمقومات (٣٣)/١٥
- (المثلي) إذا دخلته صنعة لزمته القيمة فيه (٣٣)/١٥
- (المثلي) إذا صنع فإنه يصير مقوما (٣٣)/١٥
- (المثلي) لا يتغير ضمانه بنقص القيمة ٢٤/١٥
- (المثلي) لا يضمن إلا (بمثله) (٢٣)/١٥
- (المثلي) لا يضمن بمقوم مع وجوده ٣٥٩/١١
- (المثلي) مضمون (بمثله) والمقوم بالقيمة ٥٤٢/١٤ - ٤٦٩/١
- (المثلي) يضمن (بمثله) ٢٧٦/٢
- (المثليات) تضمن (بالمثل) دون القيمة (٢٣)/١٥
- (المثليات) لا تهلك ٢٠٩/٢
- المخالفة إلى خير أو إلى (المثل) لا توجب الضمان ٣٦٤/٩
- المستهلك مضمون (بالمثل) كالمستقرض ٥٦٤/٢٢
- المعاملة (بالمثل) (٦٤٦)/١٢
- المعلوم من الأصول أن ضمان (المثليات) (بالمثل) (٢٣)/١٥
- المعين لا يقع (الامثال) إلا به [٣٩٧]/٢٧
- مقتضى القرض رد (المثل) (٣٩٩)/٢٢
- الملك لا ينتقل إلا بكتاب أو سنة أو إجماع أو (التمثيل) على هذه الأصول ٣٣٧/٢
- من أتى بأحد الأمور المخير فيها من الشارع فقد حصل به (الامثال) (٤٠٥)/٢٧
- من ثبت له على غريمه (مثل) ما له عليه تساقطا ولو بغير رضاهما (٣٥٣)/٢١
- منافع الأموال إذا فاتت في يد عادية غضبا أو شراء فاسدا أو غيرهما تجب فيها أجرة (المثل) سواء استوفيت أم لا ٢٨٠/٢٣
- مهر (المثل) كالمسمى فيما يقرره أو يسقطه ٤٢٢/٢٣
- الموجود بأكثر من عوض (المثل) كالمعدوم ٣٥٨/١١
- الموزون إذا دخلته صنعة هل يقضى فيه (بالمثل) أو بالقيمة ٣٤/١٥
- النسيان لا يؤثر في إسقاط (امثال) المأمورات وإنما تأثيره في العفو عن المنهيات (٤١٧)/١٢

- نقل الإجماع على (مثال) نقل السنة ١٠/٢٩، [٣٩]، ٤٧، ٥٠
- النكاح الصحيح الذي سمي منه ما لا يصلح مهرا يجب فيه مهر (المثل) ٣٩١/٢٣
- النكاح الفاسد إنما يجب فيه مهر (المثل) والعدة بالوطء لا بمجرد العقد والخلو ٢٣/ (٤٢١)
- النكاح الفاسد بعد الدخول يجب فيه مهر (المثل) ٢٣/ (٤٢١)
- هل الأولى (امثال) الأمر أو سلوك الأدب ٤٧٥/١
- هل يضمن في العقد الفاسد بما سمي فيه أو قيمة (المثل) ١٦/ (٤١٠)، ٤١٣
- الواجب تولية (الأمثل) (فالأمثل) كيفما تسر ١٨/ (١٧٥)
- الواجب في الإجارة الفاسدة أجرة (المثل) ٢٢/ [١٤١]
- الواجب في غير (المثلي) قيمته ١٥/ (٤٩)
- الواجب في القرض رد (المثل) ٢٢/ ٤٠٥، ٤٠٦
- الواجب في القرض رد (مثل) المقبوض ٢٢/ (٣٩٩)
- الواجب في النكاح الفاسد الأقل من المسمى ومن مهر (المثل) إن كان تسمية وإن لم يكن يجب مهر (المثل) بالغاً ما بلغ ٢٣/ ٤٢٢
- الواجب في النكاح الفاسد الأقل من المسمى ومهر (المثل) إن كان تسمية وإن لم يكن يجب مهر (المثل) بالغاً ما بلغ ٢٣/ ٣٩١
- الواجد للشيء بأكثر من ثمن (مثله) في حكم العادم له ١١/ (٣٤٩)
- وجود الأجبر بأكثر من أجرة (المثل) كعدمه ١١/ ٣٥٧
- وجود الشيء بأكثر من ثمن (مثله) كعدمه ١١/ (٣٤٩)
- الوطء في غير نكاح صحيح يجب فيه مهر (المثل) ٢٣/ (٤٢١)
- الوفاء بالعهد مقدم على المعاملة (بالمثل) في الشريعة الإسلامية ٢٦/ ٥١٧
- يتعين تقديم (الأمثل) (فالأمثل) ١٨/ (١٧٥)
- يجب تولية (الأمثل) (فالأمثل) ١٨/ (١٧٥)
- يجوز أن يثبت بعة واحدة أحكام (متمائلة) ومختلفة ٢٩/ (٣٥٧)
- يجوز تخصيص الأحاد من السنة (بمثالها) ٣١/ ٢٢
- يجوز تخصيص السنة المتواترة (بمثالها) ٣١/ ٢١
- يختار (الأمثل) (فالأمثل) في كل منصب بحسبه ١٨/ ١٦٥، ١٧٠، [١٧٥]، ١٨١، ١٨٢
- يرجع في جنس المأدوم والملبوس إلى عادة (أمثالها) من أهل البلد ٨/ ٢٥٨
- يعتبر في الشيء حرز (المثل) ٢٥/ ٥٢٣
- يعتبر في كل شيء حرز (مثله) ٢٢/ ٥٤٣
- يقع التداخل في الحدود إذا (تماثلت) ٩/ ٣١٤
- يلزم حفظ الوديعة في حرز (مثالها) عرفاً ٢٢/ [٥٤٣]

مجن

إذا قابل العوض الواحد معلوما ومجهولا هل يفض عليهما أو يكون للمعلوم وما فضل للمجهول وإلا
 وقع (مجانا) (٤٧٨)/١٠
 العوض الواحد إذا قابل محصور المقدار وغير محصوره هل يفض عليهما أو يكون للمعلوم وما فضل
 للمجهول وإلا وقع (مجانا) (٤٧٨)/١٠ ، ٤٧٢ ، ٤٧١ ، ٤٦٩
 ما تدعو الحاجة إلى الانتفاع به من الأعيان ولا ضرر في بذله لتيسره وكثرة وجوده أو المنافع المحتاج
 إليها يجب بذله (مجانا) ٣١٧/١٨
 ما تدعو الحاجة إلى الانتفاع به من الأعيان ولا ضرر في بذله لتيسره وكثرة وجوده أو المنافع المحتاج
 إليها يجب بذله (مجانا) بغير عوض [٣١٥]/١٨
 من اضطر إلى نفع مال الغير وجب بذله (مجانا) مع بقاء عينه وعدم حاجة ربه إليه ٣١٧ ، ٣١٥/١٨

محض

الأخبار (المحضة) لا يدخلها النسخ ٥٥٤/٣٠ - ٧٥٤/٣٣ ، [٧٦١] ، ٧٦٧ ، ٧٦٩ ، ٧٧٣
 الأخبار (المحضة) لا يصح نسخها ٧٦٧/٣٣
 الأصل في العقوبات (المحضة) وما العقوبة غالبية فيه التداخل ٤٧٦/١
 بدل المتلف لا يختلف بكونه في عقد فاسد وكونه (تمحض) عدوانا ٤٨٣/١٤
 تصرفات الصغير المميز صحيحة إذا كانت نافعة له نفعاً (محضا) وباطلة إذا كانت ضارة به ضرا
 (محضا) ٣٤٧/١
 التعزير (التمحض) لحق الله يسقط عن مستحقه بالتوبة ٥٦٨/٢٥
 التعليق بالشرط (المحض) لا يجوز في التمليكات ويجوز فيما كان من باب الإسقاط (المحض) ٢٥٢/١٣
 التعليق بالشرط (المحض) والإضافة إلى أجل لا يجوز في التمليكات ويجوز فيما كان من باب
 الإسقاط (المحض) ٢٥٣/١٣
 التعليق بالشرط مشروع في الإسقاط (المحض) أما فيما فيه شبهة التملك فليس بمشروع ٢٤٠/١٦
 التعليق بالشرط يختص بالإسقاطات (المحضة) التي يحلف بها ٧٢١/٢٧
 تعليق الكفالة إن كان متعارفاً صح وإن شرطاً (محضا) فالكفالة جائزة والشرط باطل (٢٤٢)/٢٣
 حقوق الآدمي (المحضة) لا تسقط بالأعذار ٤٦٥/١ - ١٠٤/٨ - ٢١٤/١٣ ، [٣٠٧] - ٢٦٥/١٤ ، ٢٦٦ ، ٢٧٠

الزكاة الشرعية عبادة (محضة) أو حق واجب للفقراء على الأغنياء [٢١]/٢٠
 السبب (المحض) إنما يلحق بالمباشرة بوصف التعدي وفي المباشرة لا يشترط معنى التعدي (٢٨٦)/١٤
 العبادات البدنية (المحضة) لا تجوز فيها النيابة على الإطلاق إلا ما خص بدليل ٦٦٠/١٢

- العبادات البدنية (المحضة) لا تجوز النيابة فيها على الإطلاق..... ٢٢٢/٦
- العبادة (المحضة) إذا اشتملت على أفعال متغايرة انحتم ترتيبها على ما ورد به الشرع..... ٢١٩/١٧
- العبادة (المحضة) مفتقرة إلى النية..... ١٧٢/٦
- علل الشرع أمارات (محضة)..... ٢٩/٢٩٦
- عموم وخصوص الأخبار (المحضة) لا يدخلها النسخ..... ٥٥٢/٣٠
- الفتوى (محض) إخبار..... ٣٣/٩٥
- كل ما (تمحض) للتعبد أو غلبت عليه شائبته فإنه يفترق إلى النية..... ٢٧٠، ٢٦٩/٦
- كل ما (تمحض) للمعقولية أو غلبت عليه شائبته فلا يفترق إلى النية..... ٢٣/٦
- كل ما (تمحض) للمعقولية أو غلبت عليه شائبته فلا يفترق إلى النية..... ٢٦٩/٦
- كل ما لم (يتمحض) للمعاوضة فالغرر فيه جائز على قدر ما فيه من معنى العطية..... ٤٧٢/١٥
- كل ما لم (يتمحض) للمعاوضة فالغرر فيه جائز على قدر ما فيه من معنى العطية وإلا لم يجز به..... ١٦/٦٤٣
- كل من التزم شيئاً وأوجبه على نفسه يكون لازماً له وإن كان من المعروف (المحض)..... ١٠/٤٠٧
- لا تجري النيابة في العبادة البدنية (المحضة)..... ٥٣٢، ٥٢٩/١٣
- ما كان تمليكاً (محضاً) فلا مدخل للتعلق فيه قطعاً..... ٧٠٦/٢٧
- ما كان تمليكاً (محضاً) لا مدخل للتعلق فيه قطعاً..... ٢٦٧/٢١
- ما كان تمليكاً (محضاً) لا يدخل التعلق فيه قطعاً..... ٤٩٠/٢
- ما كان حلاً (محضاً) يدخله التعلق قطعاً..... ٣٧٨/١٥
- ما كان مصلحة (محضة) فلا يجوز تركه قط وما كان مفسدة (محضة) فلا يباح فعله قط..... ٥٥٧/٢
- ما كان من أفعاله جبلياً (محضاً) لسنا متعبدين به..... ٤٧٤/٢٨
- المالك إذا تصرف في ملكه (لمحض) الإضرار بالغير فإنه يمنع..... ٥٦٦/٧
- المشرف على الزوال إذا استدرك وصين عن الزوال هل يكون استدراكه كإزالته وإعادته ابتداءً أو هو (محض) استدامة..... ٤٦٤/٩، ٤٦٧ - ٣٩٣/١١، ٣٩٥، [٤٠١]
- المصالح (المحضة) قليلة وكذلك المفاصد (المحضة)..... ٣/٤٨٧
- المغلب في جانب الزكاة أنها عبادة (محضة)..... ٢٥/٢٠
- نفقة القريب (محض) مواساة..... ٢٣/٦٤٧
- النيابة تجري في العبادة المالية (المحضة)..... ١١٣/١٧، [١٢٠]
- الهبة تبرع (محض)..... ٣٣٧/٢٢
- الوسيلة (المحضة) يحصل بها المقصود كيفما كانت..... ٤/٣٥٩
- يمنع الفعل متى ثبت أن المقصود منه (محض) الإضرار بالغير..... ٥٢٣/٤

محو

التوبة (تمحو) الحوبة ١٣٥/٩

مدح

إذا تضمن العام (مدحا) أو ذما لم يمنع عمومه ٣٨٩/٣٠
 العام المتضمن معنى (المدح) أو الذم للعموم ٣٨٩/٣٠
 قصد المتكلم بخطابه إلى الذم (والمدح) لا يمنع من كونه عاما ٣٩٠/٣٠
 الكلام العام الخارج على طريقة (المدح) أو الذم عام ٣٨٩/٣٠
 ما خير الشارع المكلف بين فعله وتركه بلا بدل من غير (مدح) ولا ذم فهو مباح. ٣٥٢/٢٧، [٤٧٩]، ٤٩٤، ٥١٦

ما لا يتعلق بفعله وتركه (مدح) ولا ذم فهو مباح ٥٠٠/٢٧
 ما (يمدح) تاركه ولا يذم فاعله مكروه ٥١٥/٢٧
 ما (يمدح) فاعله ولا يذم تاركه مندوب ٤٤٤/٢٧
 المباح لا يتعلق بفعله أو تركه (مدح) ولا ذم ٤٧٩/٢٧
 (مدح) الأفعال والصفات يدل على القصد إلى تحصيلها وضمها يدل على القصد إلى اجتنابها ١٠٣/٥
 (المدح) والذم لا يخرجان الصيغة عن عمومها ٣٨٩/٣٠
 (المدح) والذم لا يخرجان الصيغة عن كونها عامة ٣٨٩، ٣٨٧/٣٢ - ١٢٤/٣١
 (المدح) والذم يخرجان الصيغة عن عمومها ٣٩٠/٣٠

مدد

إذا تعارض المكروه والمحرم قدم المحرم والتزم دفعه وحسم (مادته) [١٦٧]/١١، ١٧١ - ٣١٧، ٣١٦/١٧

إذا تعارضت الصورة (والمادة) فهل تقدم الصورة أو (المادة) ٣٣/١٥
 انتقال الملك إلى المشتري بالعقد يقبل الفسخ في (مدة) الخيار ٥٠٢، ٢٧٢/١٦
 التعليق بشرط واقع غير (ممتد) يصرف إلى المستقبل ٣٤٤، ٣٤٢/١٠ - ٥١٦/٨
 التعليق بشرط واقع غير (ممتد) ينصرف إلى المستقبل ٧٠٦/٢٧
 الجنون إذا لم (يمتد) ألحق بالنوم فلا يسقط العبادات ٣٨٩/١٢
 جهالة (المدة) في الوصية لا تمنع صحة الوصية ٤٥/٢٤
 حرمة تعاطي ما يؤثر في العقل من (مواد) مخدرة ٣٧/٨

الشر والمعصية ينبغي حسم <u>(مادتهما)</u> وسد ذريعتهما ودفع ما يفضي إليها إذا لم يكن فيه مصلحة راجحة	٥/٥٤٥
الفعل <u>(الممتد)</u> لدوامه حكم الابتداء	٨/٥١٥
الكتاب والسنة أصل الشريعة <u>(ومادتها)</u>	٢٨/١٥٦
كل فعل يقبل <u>(الامتداد)</u> يعطي لبقائه حكم الابتداء	٨/٥١٥ ، ٥٢٦
كل مال يحل بانقضاء <u>(مدة)</u> يجوز تقديمه قبل انقضاء تلك <u>(المدة)</u>	١٣/٥١٤
لا يشترط في <u>(مدة)</u> الإجارة أن تلي العقد	٢٢/١٠٣
للمداومة فيما له <u>(امتداد)</u> حكم الابتداء	٨/٥١٥
ما لا <u>(يمتد)</u> من الأفعال لا يعطى لدوامه حكم الابتداء وما <u>(يمتد)</u> من الأفعال يعطى لدوامه حكم الابتداء	٨/٥١٥
ما <u>(يمتد)</u> فللدوامه حكم الابتداء وإلا فلا	٨/٥١٥
<u>(مادة)</u> الفرض والوجوب والأمر والكتب ومشتقاتها تدل على الوجوب	٢٧/٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٦٩
<u>(الممدود)</u> إلى غاية ينتهي عند وجود الغاية	١١/٩٩ ، ١٠٣ ، ١٠٤
النوم لا <u>(يمتد)</u> فلا يكون في وجوب القضاء عليه حرج وإذا كان كذلك فلا يسقط الوجوب	١٢/٤٦١
الواجب الموسع يجب بأول الوقت وجوبا موسعا <u>(يمتد)</u> إلى آخره	٢٧/٤١٣
الواقع في <u>(مدة)</u> الخيار كالواقع في العقد	١٥/٨٨
الوقف المقترن <u>(بالمدة)</u> باطل	٢٢/٤٨٧
يجوز في التبرعات استثناء <u>(المدة)</u> المعلوم والمجهولة	١٦/٦٣٦
يعطى للدوام حكم الابتداء فيما <u>(يمتد)</u>	٨/٥١٥

مدن

إذا كانت إحدى الآيتين أو الخبرين <u>(مدنيا)</u> والآخر مكي <u>(فالمدني)</u> مقدم	٢٨/٢٠٥
الخبر <u>(المدني)</u> مقدم على الخبر المكي	٢٨/٢٠٥
رأي أهل <u>(المدينة)</u> حجة	٣٠/٨٩
عمل أهل <u>(المدينة)</u> بمعنى الخبر المتواتر	٣٠/٨٩
عمل أهل <u>(المدينة)</u> حجة	٣٠/٨٩
عمل أهل <u>(المدينة)</u> فيما طريقه النقل أصل لا يززع	٣٠/٨٩
عمل أهل <u>(المدينة)</u> كعمل غيرهم من أهل الأمصار	٣٣/٥٠ ، ٦٠
عمل أهل <u>(المدينة)</u> ليس بحجة	٣٠/٩٠
القرآن <u>(المدني)</u> مبني على المكي	٢٨/٢٠٥ - ٣١/٥٥٤
<u>(المدني)</u> من السور ينبغي أن يكون منزلا في الفهم على المكي	٢٨/٢٠٥

- مذهب مالك العمل بإجماع أهل (المدينة)..... ٤٢٢/٢
 من أصول مالك اتباع عمل أهل (المدينة)..... (٨٩)/٣٠
 يرجع بعمل أهل (المدينة)..... ٩٠/٣٠

مدي

- (التمادي) على ترك السنن يوجب الأدب..... ٤٧١/٢٧
 (التمادي) على الشيء هل يكون كابتدائه في الحكم أم لا..... (٤٩١)/٨
 (التمادي) على الفعل هل يجعل كابتدائه..... (٤٩١)/٨
 لا يجوز للمسلم أن (يتمادي) في خطئه..... (٥٦٧)/٨
 ما يجوز (التمادي) على الخطأ..... (٥٦٧)/٨

مرأ

- الأشياء على الطهارة ما لم يوقن (المرء) بنجاسة تحل فيها..... ٣٣٦/٢
 الأصل أن كل تصرف يتمكن (المرء) من تحصيل المقصود به إنشاء ولا تتمكن التهمة في إقراره يكون صحيحاً..... ٢٥٢/٢٥
 الأصل ثبوت خيار الرؤية في بيع الأعيان غير (المرئية)..... ٢٠١/٢١
 أصل مال كل (امرئ) محرم على غيره إلا بما أحل به..... (١٨٣)/١٣
 أمر (المرأة) مبني على الستر..... [٢٩١]/١٨
 أمور (المرأة) يلاحظ فيها الستر..... (٢٩٢)/١٨
 أيما (امرأتين) إذا فرضت إحداهما ذكراً لم يحل للأخرى أبداً يحرم الجمع بينهما..... (٣٧٧)/٢٣
 أيما (امرأة) تزوجت بغير إذن ولي فنكاحها باطل فنكاحها باطل..... ٣٤٦/٢٣
 تفعل (المرأة) في مالها ما يفعل الرجل إذا بلغت الرشد..... (٢٠٣)/١٣
 تكفين الخنثى (كالمرأة)..... ٨٤/١١
 جنابة (المرء) على نفسه لا تعتبر بحال..... ١٢/٨
 حال (المرأة) مبني على الستر..... ٢٩٧/١٨
 حفظ الأنساب في منع مساواة (المرأة) للرجل في إباحة تعدد الأزواج..... ١٩٠/٥
 الخنثى المشكل حكمه في الشهادة حكم (المرأة)..... ٨٤/١١
 خيار الرؤية إنما يثبت في بيع الأعيان غير (المرئية)..... ٢٠٢/٢١
 سلطان (المرأة) على مالها كسلطان الرجل على ماله..... (٢٠٣)/١٣ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩
 شرط (المرأة) صحيح يلزم الوفاء به..... (٣٢٧)/٢٣

- الشهادة في الأموال أو ما تؤول إليه يقبل فيها الرجلان والرجل (والمرأتان)..... ٣٠٨/٢٥
- عورة الخنثى كعورة (المرأة)..... ٨٤/١١
- الغالب أن أحكام الخنثى حكم (المرأة)..... ٨٣/١١
- كل (امراتين) بينهما رحم محرم بحيث لو كانت إحداهما ذكرا لم يجز له التزوج بالأخرى لأجل النسب دون الصهر فإنه يحرم الجمع بينهما..... ٣٧٨/٢٣
- كل (امراتين) بينهما قرابة أو رضاع لو قدرت إحداهما ذكرا لحرم تناكحهما يحرم الجمع بينهما ٣٧٧/٢٣
- كل (امراتين) بينهما قرابة أو رضاع لو كان بينك وبين (امرأة) حرمت عليك حرم الجمع بينهما ٤٧٣/٢
- كل (امراتين) بينهما قرابة أو رضاع يقتضي المحرمية فلا يجوز الجمع بينهما..... ٤٧٣/٢
- كل (امراتين) بينهما من القرابة أو الرضاع ما يمنع تناكحهما لو قدرت إحداهما ذكرا فلا يجوز الجمع بينهما في العقد ولا في الحل..... ٤٩٨/٢
- كل (امراتين) بينهما من النسب أو الرضاع ما يمنع تناكحهما لو قدرت إحداهما رجلا لا يجوز الجمع بينهما في الوطء بعقد ولا ملك..... ٣٧٧/٢٣
- كل (امراتين) لا يجوز الجمع بينهما نكاحا فهما بمنزلة الأخنتين في كثير من الأحكام..... ٣٧٨/٢٣
- كل (امراتين) لو كانت إحداهما ذكرا لم تجز المناكحة بينهما فالجمع بينهما نكاحا لا يجوز. ٣٧٧/٢٣، (٦١٩)
- كل (امراتين) لو كانت إحداهما ذكرا والأخرى أنثى حرم النكاح بينهما لا يجوز أن يجمع بينهما إلا في مسألة إذا جمع بين (المرأة) وبين ابنة زوج كان لها قبل ذلك فإنه يجوز ذلك..... ٣٧٨/٢٣
- كل (امري) بما كسب رهين..... ٢٤١/٣
- كل تزويج كان على وجه الحلال يصيب صاحبه (امرأة) فهو بمنزلة التزويج الحلال..... ٤١١/٢٣
- كل شرط (للمرأة) لها فيه منفعة ولا يمنع مقصود النكاح فهو صحيح لازم..... ٣٢٧/٢٣
- كل شرط (للمرأة) ولها فيه منفعة ولا يمنع مقصود النكاح فهو صحيح لازم..... ٣٣٦، ٣١٨/٢٣
- كل فرقة جاءت من قبل (المرأة) فهي فرقة بغير طلاق وكل فرقة جاءت من قبل الزوج فهي طلاق..... ٤٩٣/٢٣
- كل فرقة جاءت من قبل (المرأة) لا بسبب من الزوج فهي فسخ وكل فرقة جاءت من قبل الزوج فهي طلاق..... ٤٩٣، ٤٢٨/٢٣
- كل فرقة جاءت من قبل (المرأة) لا سبب من الزوج فهي فسخ..... ٤٩٣/٢٣
- كل فرقة كانت من قبل الرجل فهي تطليقة وكل فرقة من قبل (المرأة) ليست بشيء..... ١٦٤/٢
- كل نكاح منفسخ فإن (للمرأة) صداق المثل إذا مست لا ما فرض لها..... ٤٢١/٢٣
- كلما وجب (للمرأة) كامل الصداق عند مفارقة زوجها فإنه يتحتم عليها أن تعتد بعد هذا الفراق بينما لا عدة عليها لو كان الواجب لها نصف الصداق..... ٥٩٧/٢٣
- لا فرق بين (المرأة) والرجل في العمل على تنمية المال والتصرف فيه..... ٢٠٣/١٣

- لا ولاية لأولياء (المرأة) في مالها ٢٠٤/١٣
- لا يبطل حق (امرئ) مسلم وإن قدم (٣١٥)/١٣
- لا يجوز الجمع بين (امرأتين) لو فرضت كل منهما ذكرا حرمت عليه الأخرى فإن ثبت الحل على أحد
الفرضين جاز الجمع بينهما ٣٤٨/١
- لا يجوز (للمرء) أن يعتمد الضرر بنفسه (٣١)/٨
- لا يستحق (المرء) ما في يد غيره بدعواه إلا أن يقيم البينة عليه (٣٧)/١٣
- (للمرء) أن يسقط حقه (٣٤٥)/١٣
- ما يكون أستر (للمرأة) فهو أولى (٢٩٢)/١٨
- ما يوجب (المرء) على نفسه معتبر بما أوجب الله تعالى عليه ٣٧٥ ، ٣٧٢/٩
- مبنى الأحكام بالنسبة (للمرأة) على الستر والصيانة (٢٩٢)/١٨
- مبنى حال (المرأة) على الستر (٢٩١)/١٨
- مبنى النكاح على المسامحة (والمروءة) ٣٠٠ ، (٢٩٧)/٢٣
- (المرء) قد يتهم في حق غيره ما لا يتهم في حق نفسه (٣٤٧)/٩
- (المرء) لا يتهم على نفسه (٣٤٧)/٩
- (المرء) مؤاخذ بإقراره ٣٣/٢ ، ٤١ ، ١٦٨ ، ٣٥٣ ، ٥١٣ - (٢٢٩)/٢٥ ، ٢٣٢
- (المرء) مؤاخذة بإقراره ٢٣١/٢٥
- (المرء) يعامل في حق نفسه كما أقر به ولا يصدق على إبطال حق الغير ولا بالزام الغير حقا .. ٣٨١/٢
- (المرء) يولد خاليا من كل دين أو التزام أو مسئولية وكل شغل لذمته بشيء من الحقوق إنما يطرأ
بأسباب عارضة بعد الولادة والأصل في الأمور العارضة العدم ٣٧٩/٦
- (المرأة) تختص بالتدبير في ملكها (٢٠٣)/١٣
- (المرأة) في مالها كالرجل ٢٠٩/١٣
- (المرأة) في مالها كالرجل في ماله ٢٠٩ ، ٢٠٨ ، [٢٠٣]/١٣
- (المرأة) في الملك كالرجل ٢١٠ ، (٢٠٣)/١٣
- (المرأة) كالرجل في الأهلية ٢٠٤/١٣
- (المرأة) لا تملك عقد النكاح ٢٣٢/١٨
- من حسن إسلام (المرء) تركه ما لا يعنيه ٤٧٤/١
- الواجب على (المرء) أن يجتنب مواقف التهم (٢٦١)/١٨
- يبلغ (المرء) بنينه ما لا يبلغه بعمله (٧٢)/٦
- يكتفى بشهادة (المرأة) الواحدة فيما لا يطلع عليه الرجال ٣٢٠/٢٥

مرج

ليس لأحد أن يحدث (مرجا) في ملك غيره ولا يتخذ فيه نهرا ولا بئرا ولا مزرعة إلا بإذن صاحبه ولصاحبه أن يحدث ذلك كله ١٦٤/٢

مرر

- ابتداء العقود أكد من (استمرار) آثارها ١٥/١٦٧)
- إذا روي الحديث (مرة) مرفوعا (ومرة) موقوفا فله حكم الرفع ٣٣/٢٧٥
- إذا وصل الراوي الحديث بالنبي (مرة) وجعله موقوفا على بعض الصحابة (مرة) أخرى فإنه يجعل متصلا بالنبي ٢٨/٣٣٥)
- (استمرار) قبض المرهون يغني عن استئنافه ٢٣/٢٠١] ، ٢٣/٢٠٤
- (استمرار) القبض يقوم مقام ابتدائه وينوب عنه ٢٣/٢٠٦
- الأصل (استمرار) العقد ٦/٤١٠)
- الأصل في الشيء الدوام (والاستمرار) ٦/٣٩٣)
- الأصل في العقد (الاستمرار) ٢٦/٥٠٣
- الأصل في كل ثابت دوامه (واستمراره) ٦/٣٩٦
- الأصل في المعاهدات (الاستمرار) ٢٦/٥٠٣] ، ٥٠٦ ، ٥٠٧
- الأصل في المعاهدات (استمرار) العمل بموجبها ٢٦/٥٠٦
- الأصل فيما ثبت الدوام (والاستمرار) ٦/٤٠٤)
- الأمر المطلق لا يدل بذاته لا على التكرار ولا على (المرة) ٣١/٢٠٧)
- الأمر المطلق لا يدل على تكرار ولا على (مرة) ٣١/٢٠٧] ، ٢٢٢ ، ٢٢٥ ، ٢٤٤ ، ٢٥٢ ، ٣٦٠
- الأمر المطلق مشترك بين التكرار (والمرة) ٣١/٢٠٨
- الأمر المطلق يدل على (المرة) ٣١/٢٠٨
- الدعوى متى فصلت (مرة) بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد ٨/٣٩٦
- شرط الأصل أن يكون (مستمر) في الحكم ٢٩/١٧١)
- الشرط يتقدم العبادة (ويستمر) حكمه إلى آخرها ١٧/٢١٤
- صيغة المضارع تدل على التجدد (والاستمرار) ٣٢/٢٢٣
- الضرر (المستمر) يزال بما هو دونه في (الاستمرار) ٧/٤٨٦
- القبض في الصرف معتبر للزومه (واستمراره) لا لانعقاده وإنشائه ٢١/٤٠٧]
- قد يقتفر في (الاستمرار) ما لا يغتفر في الابتداء ٨/٥٠٣)
- كان إذا جعل خبرها جملة مضارعية أفادت (الاستمرار) والعادة ٣٢/٢٣٩

- كل ماء استعمل لا يجوز أن يستعمل للغسل ولا للوضوء (مرة) أخرى ١٩/٧٥
لا تجوز الإجارة ولا الكراء بالمجهول الذي يقل (مرة) ويكثر أخرى ٢٢/٧٣
لا سبيل إلى (الاستمرار) على الخطأ ٨/٥٦٧
لا يسقط الحق (بمرور) الزمن ١٣/٣١٥
المحرمة تمنع من ابتداء النكاح (واستمراره) ٢٣/٣٦٩
(مرور) الزمن مسقط للدعوى ٢٥/١٦٥
المقصد العام للشرعية هو عمارة الأرض (واستمرار) صلاحها بصلاح المستخلفين فيها ٣/٤٥٣
من شك في قراءة أم القرآن فإن كان ذلك يقع له (المرة) بعد (المرة) فليقرأها وإن كثر هذا عليه لها عنه ولا شيء عليه ٧/٤٥٧
المواظبة من غير ترك (مرة) دليل الوجوب ٢٧/٣٧٨ ، ٣٨٤
النجاسة إذا طرأت على شيء واحد (مرتين) أو (مرات) متعددة لا يجب غسله إلا (مرة) واحدة ١٩/١٤٩

مزي

- (المزية) لا تقتضي الأفضلية ١٧/١٣١ ، ١٣٣

مرس

- كل فعل مأذون فيه يصبح غير مأذون فيه إذا آل إلى مفسدة غالبية أو أكثرية سواء أقصد (الممارس) للفعل ذاك المآل أم لم يقصده ٥/٣٧٠ ، ٣٧٣
معرفة المصالح والمفاسد والترويج بينها لا يكون إلا لمن (مارس) الشريعة وفهم مقاصدها ٥/٢٦٠ ، ٢٦٦
من شروط المجتهد (الممارسة) والتتبع لمقاصد الشريعة ٥/٢٥٩

مرض

- الأصل أن إقرار الرجل في (مرض) موته لغير وارثه جائز وإقراره للوارث باطل ٢٥/٢٤٧
الأصل أن الوصايا إذا لم يكن فيها ما جاوز الثلث فكل واحد من أصحاب الوصايا يضرب بجميع وصيته في الثلث ولا يقدم البعض على البعض إلا العتق والمحابة في (المرض) ٢٤/١٢٧
الأصل دوام (المرض) وعدم البرء ٢٦/٦٨
الأصل صحة الجسم حتى يثبت (المرض) ٦/٤٨٧
أفعال (المريض) كلها من رأس ماله كالصحيح ١٣/٧٧
الإقرار في الصحة (والمرض) سواء ١٣/٧٨

- الإقرار في (المرض) للوارث إنما يبطل إذا لم يعرف سببه ٢٤٨/٢٥
- الإقرار لغير الوارث يستوي فيه الصحة (والمرض) ٢٤٧/٢٥
- إقرار (المريض) في (مرض) موته لوارث ولغير وارث نافذ كإقرار الصحيح ٢٤٨/٢٥
- إقرار (المريض) للوارث لا يجوز وإقراره للأجنبي يجوز ٢٤٧/٢٥
- إقرار (المريض) لوارثه باطل ٢٤٧/٢٥
- إقرار (المريض) لوارثه لا يجوز إلا بإجازة بقية الورثة ٢٤٨/٢٥
- إقرار (المريض) متى تضمن نفعا للوارث لا يصح ومتى تضمن نفعا للأجنبي يصح ٢٤٨/٢٥
- إقرار (المريض) (مرض) الموت المخوف بحق عليه لغير وارث في حكم إقرار الصحيح فيصح منه ٢٤٧/٢٥
- (بمرض) الموت تعلق حق الورثة بماله ١٢٩/١٤
- التبرع في (المرض) من الثلث ٤٧٣/١٢
- تبرع (المريض) إنما ينفذ من الثلث عند عدم الإجازة ٤٧٣/١٢
- تبرع (المريض) في (مرض) الموت يعتبر من ثلث ماله ٤٧٣/١٢
- تبرع (المريض) الموت يعتبر من ثلث ماله ٣٦٦/٢٢
- التبرعات في (مرض) الموت تحسب من الثلث ٤٧٣/١٢
- تبرعات (المريض) تعتبر من الثلث ٤٧٣/١٢
- تبرعات (المريض) (مرض) الموت تعتبر وصايا ٣٦٦ ، ٣٦٣/٢٢
- التبرعات المنجزة في (مرض) الموت تصح في الثلث فقط ٤٧٤/١٢
- تصرف (المريض) إنما يرد للثمة ٣٤٤/٩
- تصرف (المريض) لا يصح مع التهمة ٣٣٣/٩ ، ٣٣٤ ، ٣٤٤
- تصرف (المريض) (مرض) الموت في الحكم كالمضاف إلى ما بعد الموت ٧٨/١٣
- تصرفات (المريض) نافذة وإنما تنقض بعد الموت ٧٨/١٣
- الحجر على السفه كالحجر على (المريض) ٤٠٣/١٢
- حكم الهبات في (المرض) الذي يموت فيه الواهب حكم الوصايا ٣٦٣/٢٢
- حكم الهبة في (مرض) الموت كحكم الوصية ٣٦٣/٢٢
- دين الصحة مقدم على ما يقر به في (المرض) ٤٤٩/١٣
- ديون الصحة مقدمة على ديون (المرض) ٧٨/١٣
- ديون الصحة وما في حكمها مقدمة على ديون (المرض) ٨٣/١٣
- الذمة لا تختلف في الصحة (والمرض) ٨٦ ، ٨٥ ، ٧٧/١٣
- الضمان في (مرض) الموت من الثلث ٧٨/١٣
- العطية في (مرض) الموت وصية ٣٦٦ ، ٣٦٣/٢٢

- كل بائن الطلاق لا ترث إلا المطلقة في (مرض) الموت..... ٢٤/ [٢١٧] ، ٢٢٢ ، ٢٢٣
كل تصرف يضطر إليه (المريض) أو لا يمس حقوق الدائنين أو الورثة هو نافذ لا يتوقف على إجازة
أحد ١٣/ (٧٧)
كل حق لو ثبت بالبينة في حال (المريض) ساوى ما ثبت بالبينة في حال الصحة ١٣/ (٧٧)
كل حق يستوي حكمه في الصحة (والمريض) إذا ثبت بالبينة وجب أن يستوي حكمه في الصحة
(والمريض) إذا ثبت بالإقرار ١٣/ (٧٧)
كل فرقة قطعت الميراث حال الصحة قطعت حال (المريض) ٢٤/ ٢١١
كل (مرض) مخوف فالعطايا فيه من الثلث ١٢/ (٤٧٣)
كل من أحصر (بالمريض) أو غيره من الموانع فإنه يجوز له أن يتحلل من إحرامه ٢٠/ (٢٩٥)
لا يؤثر (المريض) فيما لا يتعلق به حق غريم ولا وارث ١٣/ (٧٧)
ما خرج من المخرجين معتادا ناقض وما خرج نادرا على وجه (المريض) لا ينقض الوضوء ١٩/ ٢١٣
ما لزم قضاؤه استوى فيه حال الصحة (والمريض) ١٣/ (٧٧)
ما يتهم فيه (المريض) لا ينعقد تصرفه فيه ٩/ (٣٤٤)
ما يكون بعد الموت يستوي فيه (المريض) والصحة ١٣/ ٧٨
(المريض) عذر ١٢/ ٥٩٦
(المريض) يؤثر في التبرع ولا يؤثر في الواجبات ١٢/ ٤٧٤
(المريض) يؤثر في محل تقوى فيه التهمة ١٢/ ٤٧٤ - ١٣/ ٧٨
من تصدق مع تلبسه (بمرض) موت فإنها تكون وصية ٢٢/ ٣٦٤
الهبه في (المريض) بمنزلة الوصية ١٢/ ٤٧٤
الهبه في (مرض) الموت في حكم الوصية ٢٢/ ٣٦٧
الهبه في (مرض) الموت وصية ٢٢/ [٣٦٣]
هبه (المريض) الموت المخوف وصية ٢٢/ (٣٦٣)
هل الاعتبار بالثلث الذي يتصرف فيه (المريض) بحال الوصية أو حال الموت ٨/ ٤٤٥
الوصية في الصحة (والمريض) سواء ١٣/ ٧٨
الوقف في (مرض) الموت وصية ٢٢/ ٣٦٣
يمنع (المريض) من التبرع بأكثر من الثلث ١٢/ (٤٧٤)

مسح

- كل حدث موجب للوضوء دون الغسل يجوز فيه (المسح) على الخفين ١٩/ ٢٣٣
كل ما كان في معنى الخف يجوز (المسح) عليه ١٩/ [٢٢٧]
كل ما ينقض الوضوء ينقض (المسح) على الخفين ١٩/ [٢٣٣] ، ٢٣٦ ، ٢٣٧

- ما أمكن المشي عليه إذا استتر به محل الفرض جاز (المسح) عليه كالخف ١٩/ (٢٢٧)
 (مسح) الخفين لا يقطعه إلا حدوث ما يوجب الغسل أو الخلع ١٩/ ٢٣٣
 ينقض (المسح) على الخفين ما ينقض الوضوء ١٩/ (٢٣٣)
 ينقض (المسح) كل شيء ينقض الوضوء حقيقياً أو حكماً ١٩/ (٢٣٣)، ٢٣٥
 ينقض (المسح) كل شيء ينقض الوضوء ١٩/ (٢٣٣)

مسس

- إذا حرم النظر حرم (المس) ١٢/ (٣٣٧)
 تقديم ذوي الضرورات على ذوي الحاجات فيما ينفق من الأموال العامة وكذلك التقديم بالحاجة (الماسة) على ما دونها من الحاجات ٢/ ٥٥٦
 الجهالة تحتمل في الجعالة (لمسيس) الحاجة ٢٢/ ١٦٣، ١٦٦، ١٧١
 حيث حرم النظر حرم (المس) ١٢/ [٣٣٧]
 كل تصرف يضطر إليه المريض أو لا (يمس) حقوق الدائنين أو الورثة هو نافذ لا يتوقف على إجازة أحد ١٣/ (٧٧)
 كل عضو حرم النظر إليه حرم (مسه) ولا عكس ١٢/ (٣٣٧)
 كل ما جرى قبل (المسيس) لم يسقط به المهر المسمى بل تشتر فهو من موجبات المتعة وكل ما يتضمن سقوط جميع المسمى لو جرى قبل (المسيس) فلا تتعلق المتعة به ٢/ ٤٧٣
 كل ما حرم نظره حرم (مسه) ١٢/ (٣٣٧)
 كل من حرم النظر إليه حرم (مسه) ١٢/ (٣٣٧)
 كل نكاح منفسخ فإن للمرأة صداق المثل إذا (مست) لا ما فرض لها ٢٣/ (٤٢١)
 لو عم الحرام الأرض جاز أن يستعمل منه ما (تمس) حاجته إليه دون ما زاد ٣/ (٥٦٣)
 متى حرم النظر حرم (المس) ١٢/ (٣٣٧)
 من جهل أحرام هذا الشيء أم حلال فالورع له أن (يمسك) عنه ١٧/ ١١

مسك

- الأصل (التمسك) ببقاء أوصاف الماء حتى يتحقق زوالها أو يظن ١٩/ (٥٧)
 تجزئة اليوم الواحد (بإمساك) بعضه دون بعض بعيد ٢٠/ ٢٠٤
 (التمسك) بأقل ما قيل حق ٣٠/ (١٥٣)
 (التمسك) بالمصالح المستندة إلى كلي الشرع جائز ٣٠/ (٢٥)
 كل من جاز له الفطر لعذر غير إكراه مع العلم برمضان لا يجب عليه (الإمساك) بعد زوال عذره ولا يستحب ٧/ ٣٩٢

- لا (يتمسك) بالإجمال عند وجود البيان (٤٧٧)/٣١
 لا (يتمسك) بالعام قبل البحث عن المخصص ٣٣٤ ، ٣٣٢/٣٠
 ما عرف ثبوته فالأصل بقاؤه ويجب (التمسك) به حتى يعلم خلافه (٤٠٣)/٦
 ما كان الانتفاع به حراما (وإمساكه) حراما فثممه حرام ٩٨/٢١
 ما من واقعة إلا وفي الشريعة (مستمسك) بحكم الله فيها (١٨٧)/٣
 متى علم بالمبيع عيبا لم يكن عالما به فله الخيار بين (الإمساك) والرد ٢١٩/٢١
 يجوز (التمسك) بالمصالح المرسله مطلقا (٢٥)/٣٠

مشي

- كل لهو يكره إلا ملاعبة الرجل زوجته (ومشييه) بين الهدفين وتعليم فرسه ٤٧٤/٢٦
 ما أمكن (المشي) عليه إذا استتر به محل الفرض جاز المسح عليه كالخف (٢٢٧)/١٩

مصر

- التعزير يختلف باختلاف الأعصار (والأمصار) ٥٩١ ، [٥٨٥]/٢٥
 عمل أهل المدينة كعمل غيرهم من أهل (الأمصار) ٦٠ ، ٥٠/٣٣
 لتعزير يختلف باختلاف الأعصار (والأمصار) ٥٩٨/٢٥

مضي

- إذا تعذر (إمضاء) العقد فسخ (٣٩٥)/١٥
 إذا تعذر (إمضاء) العقد لغا ٥٥٧/٦
 إذا فرغ من البدل ثم قدر على الأصل فإن كان الوقت مضيقا فقد (مضي) الأمر وإن كان موسعا فقولان ١٨٦/١٢
 إذا وقع الاختلاف فيما (مضي) يحكم الحال (١٣٣)/٧
 الأصل أن الاشتباه متى تمكن فيما (مضي) يجب المصير إلى تحكيم الحال [١٣٣]/٧
 الأصل أنه إذا (مضي) بالاجتهاد لا يفسخ باجتهاد مثله ويفسخ بالنص (٣٩٥)/٨
 الأصل (مضي) العقد على السلامة ٤٨٧/٦
 الأصل موافقة (الماضي) للحال ١٤٠/٧
 إطلاق المشتق باعتبار (الماضي) حقيقة ٤١٢/٣٢
 إنما يكون للولي الرد (والإمضاء) بحسب ما يرى فيه المصلحة لا بحسب شهوته واختياره ١٢٨/٢٣
 بياعات أهل الحرب كلها (ماضية) إذا أسلموا بعد التقابض فيها ١٨٠/١٦

- تحكيم الحال واجب في كل أمر أشكل في (الماضي)..... ٧/(١٣٣)
- التعليق بأمر في (الماضي) تنجيز ١٠/(٣٤١) - ٢٧/٧٠٩
- الجور لا يحل (إمضاؤه) في دين الله تعالى ٨/(٦١)
- حكم الحاكم بمختلف فيه بين العلماء (ماضي) غير مردود ٢٦/(٣٠٣)
- حكم الفسخ يرفع فيما يستقبل لا فيما (مضي) ١٦/(٣٦١)
- حكم الفسخ يظهر فيما يستقبل لا فيما (مضي) ١٦/٣٦٨
- الخطاب (يمضي) على ما عم وغلب لا على ما شذ ونذر ٣٢/١٩٠ ، [٤٤٧]
- رأي المجتهد حجة من حجج الشرع وتبدل رأي المجتهد بمنزلة انتساخ البعض يعمل به في المستقبل لا فيما (مضي) ٢/٣٦٣
- الشرط إنما يتعلق بالأمور المستقبلية أما (الماضية) فلا مدخل له فيها ١٠/٣٤٣ - ٢٧/(٧٠٦)
- الظلم لا يجوز (إمضاؤه) ٨/(٦١)
- الظلم لا يجوز (إمضاؤه) بل يرد ويفسخ ٨/٦٢ ، ٦٤
- العقد إذا تعذر (إمضاؤه) يفسخ ٨/١٩ - ١٥/[٣٩٥] - ٢١/١٠٤
- العقوبة والجريمة لا تسقط مهما (مضي) عليها من زمن دون تنفيذ ٢٦/١٤٥
- الغبن اليسير الذي لا يمكن الاحتراز عنه (يمضي) في البيوع ٧/٢٣٢
- القصد في (الماضي) محال عقلا وانعطاف النية معدوم شرعا ٦/(٢٥١)
- كل شيء له أصل صحيح ثم طرأ عليه الفساد قبل أن يعلم صاحبه به فإن (الماضي) منه صحيح ٢/٣٤٤
- كل شيء له أصل صحيح في التعبد ثم طرأ عليه الفساد قبل أن يعلم صاحبه به فإن (الماضي) منه صحيح ٢/٣٤٤
- كل عذر لا يمنع (المضي) في موجب العقد شرعا ولكن يلحقه نوع ضرر يحتاج فيه إلى الفسخ ٨/(١٩)
- كل عقد تعذر (إمضاؤه) فسخناه ١٥/(٣٩٥)
- كل مال وجبت فيه الزكاة بالنصاب والحوال إذا ملك النصاب جاز تعجيل الزكاة فيه قبل (مضي) الحول ٢٠/(١٣٩)
- كل محصر منع من (المضي) في موجب الإحرام جاز له التحلل منه ٢٠/(٢٩٥)
- كل من منع عن (المضي) في موجب الإحرام لحق العبد فإنه يتحلل بغير الهدي ٢٠/٢٩٦
- كل من منع من (المضي) في موجب الإحرام حقيقة أو منع منه شرعا حقا لله تعالى لا لحق العبد فلا يتحلل إلا بالهدي ٢٠/٢٩٦
- لا يحل (إمضاء) الخطأ ٨/(٥٦٧)
- لو حرف يقتضي في (الماضي) امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه ٣٢/٥٥٠
- لو لمجرد الربط والتعلق في (الماضي) ٣٢/٥٥٠
- ما (أمضي) بالاجتهاد لا ينقض باجتهاد مثله ٨/(٣٩٥)

- ٤٦٩/٧..... ما قصد به الإضرار لا (يمضي)
- ما (مضي) في وقت الكفر فإنه يبقى ولا ينقص ولا يفسخ وما لا يوجد منه شيء في حال الكفر
فحكمه محمول على الإسلام ١٦/ (١٨٠)
- من أحرم بنسك وجب عليه (المضي) فيه ٢٩٦/٢٠، ٢٩٧
- من تلبس بعبادة ثم وجد قبل فراغها ما لو كان واجدا له قبل الشروع لكان هو الواجب دون ما تلبس
به هل يلزمه الانتقال إليه أم (يمضي) ويجزئه ٤٩١/١ - ٤٩٧/٨
- من فسد نسكه لزمه (المضي) في الفاسد ٢٠/ (٣٨١)
- من فسد نسكه وجب عليه أن (يمضي) في فاسده ٢٠/ (٣٨١)
- من منع عن (المضي) في موجب الإحرام على وجه لا يمكنه الدفع جاز التحلل منه ٢٠/ [٢٩٥]
- من منع عن (المضي) في نسكه تحلل جوازا ٢٠/ (٢٩٥)
- من يملك الابتداء يملك (الإمضاء) ١٥/ (١٢٨)
- نفقة القريب تسقط (بمضي) الزمان ٢٣/ ٦٤٤، ٦٤٧
- النية لا تنعطف على ما (مضي) ٦/ (٢٥١)
- النية لا تنعطف على (الماضي) ٢١/٦، [٢٥١]، ٢٦٥، ٢٦٦
- الواجب على طريق الصلة يسقط (بمضي) الزمان ١٦/ ٦٦٦
- يستحيل تعلق النية (بالماضي) ٦/ (٢٥١)
- يقوم (مضي) الزمان مقام الفعل ١١/ (٤١٩)
- اليمين على (الماضي) غير منعقدة ٢٠/ ٥٣٥

مطر

- الفاء إن دخلت على الأماكن أو (المطر) فلا ترتيب ٣٢/ ٥١٠
- الفاء لا تفيد الترتيب إن دخلت على الأماكن (والمطر) ٣٢/ ٥١٤

مطل

- إنما الذنب (المطل) بالحقوق بعد تعيينها ٨/ (١٠٣)
- (المطل) بالحق بعد طلبه مفسدة محرمة على من عملها ٨/ (١٠٣)
- (المطل) بالحقوق المقدور عليها محظور ٨/ [١٠٣] - ١٣/ ٥٥٢
- (مطل) ذي الحق لحقه ظلم ٨/ (١٠٣)

معي

- لا يحرم من الرضاة إلا ما فتق (الأمعاء) في الثدي وكان قبل الفطام ٢٣/ (٦٢٧)

مقت

كل فعل كسبي (مقته) الشارع أو (مقت) فاعله لأجله فهو منهى عنه..... ٣١٥/٣١
كلما عظمت مصالح الفعل عظمت درجته عند الله إذ يثاب فاعله على جميع مصالحه وكلما عظمت
مفسده عظم إثمه إذ يتعرض للعقاب (والمقت) على كل مفسدة من مفسده..... ٥٥٨/٢

مكس

الإجارة مبنية على المضايقة (والمماكسة)..... ٢٢/٢٢ (٩)
الإجارة مبنية على (المماكسة)..... ٢٢/٢٢ (٩)
البيع مبناه على (المماكسة) والمضايقة..... ٢١/٢١ (٩)
البيع مبني على المضايقة (والمماكسة)..... ٢١/٢١ (٩)
مبنى البيع على (المماكسة) والاستقصاء..... ٢١/٢١ (٩)
مبنى البيع على (المماكسة) والمساومة..... ٢١/٢١ (٩)
مبنى البيع على (المماكسة) والمنازعة..... ٢١/٢١ (٩)
مبنى المعاوضات على (المماكسة)..... ٢٢/٢٢ (٩)

مكك

إذا كانت إحدى الآيتين أو الخبرين مدنيا والآخر (مكيا) فالمدني مقدم..... ٢٨/٢٨٠
الخبر المدني مقدم على الخبر (المكي)..... ٢٨/٢٨٠
القرآن المدني مبني على (المكي)..... ٢٨/٢٨٠ [٢٠٥] - ٣١/٥٥٤
المدني من السور ينبغي أن يكون منزلا في الفهم على (المكي)..... ٢٨/٢٠٥

مكن

الإجارة إنما تصح فيما (يمكن) الانتفاع به مع بقاء عينه ونماء أصله..... ٢٢/٢٥ (٢٥)
الإجارة الفاسدة (بالتمكن) من الاستيفاء لا توجب الأجر ما لم يجب الاستيفاء حقيقة..... ٢٢/١٤٢
الأجير المشترك لا يضمن ما لا (يمكن) الاحتراز منه..... ٧/٢٣٢
الاحتراز عن الفرر واجب ما (أمكن)..... ١٥/٤٥٧
أحكام الشرع لازمة للمسلمين في أي (مكان) وجدوا..... ٩/١١٣ (١١٣)
إحياء الحق واجب ما (أمكن)..... ١٣/١٥
إحياء الحقوق واجب ما (أمكن)..... ١/٤٦٤ - ٨/١٠٤ - ١٣/١٥، ١٦، ١٧٥ - ٢٥/٤٣٢

- أداء الحق يعتبر فيه (إمكان) التسليم..... ٥٦٦/١٣
- أدلة العقل لا (يمكن) نسخها..... ٢٨٣/٣
- إذا اجتمعت المصالح الأخروية الخالصة فإن (أمكن) تحصيلها حصلناها وإن تعذر تحصيلها حصلنا الأصلح فالأصلح والأفضل فالأفضل..... ٥٥٤/٢
- إذا اختلط الحرام بالحلال والتميز غير (ممکن) يحرم الكل..... ٣٨٨، (٣٨٥)/٨
- إذا (أمكن) الجمع بين الحقين لم يجز إسقاط أحدهما..... ٤٤٨، ٤٤٨/١٣، [٤٥٥]
- إذا (أمكن) مراعاة الحقين لا يشتغل بالترجيح..... ٤٥٦/١٣
- إذا تعارض دليلان أو علتان في أحدهما تحصيل مصلحة وفي الآخر دفع مفسدة ولم (يمكن) الجمع بينهما بوجه قدم الدافع للمفسدة على الجالب للمصلحة..... ٦٢١/٢٩
- إذا تعذر استيفاء الحق ممن وجب عليه لمعنى في غيره فهل يستوفى من صاحب المعنى إن (أمكن) أم لا..... ١٠/١٨
- إذا تقابل محرمان لم (يمكن) الخروج عنهما وجب ارتكاب أخفهما..... ٣١٧، ٣١٦/١٧ - ١٦٨/١١
- إذا ثبت حكم عند ظهور عدم سببه أو شرطه فإن (أمكن) تقديرهما تعين وإلا عد مستثنى..... ٢٦٢/١١ - ٦٩٦، ٦٤٦/٢٧
- إذا ثبت الملك في عين فالأصل استصحابه بحسب (الإمكان)..... ٤٢٦/٦
- إذا سقط الأصل مع (إمكانه) فالتابع أولى..... ٣٦٥/٢
- إذا سقط وجوب الأصل مع (إمكان) أدائه سقط البدل..... ٤٣٥/١١
- إذا لم يكن معنا ضبط شرعي نقف عنده أخذنا بأقصى (الإمكان) في التقريب..... ٤٢٦/٣
- إذا لم (يمكن) اعتبار المخالط بنفسه لموافقته الماء في الصفة اعتبر بغيره مما يخالف الماء..... ١٢١/١١
- إذا لم (يمكن) إعمال الكلام أهمل..... ٣٩/٩
- إذا لم (يمكن) الكف عن المحظور إلا بالكف عما ليس بمحظور فيجب الكف عن استعماله ويحكم بتحريم الكل..... ٥٥٠، ٥٤٨/٢٧
- إذا وجب مخالفة أصل أو قاعدة وجب تقليل المخالفة ما (أمكن)..... ٢١٩/١٥ - ٣٧٤، ٢٩٥، ٢٩٣/٧
- إذا وجدنا أثرا معلولا لعلة ووجدنا في محله علة صالحة له (ويمكن) أن يكون الأثر معلولا لغيرها لكن لا يتحقق وجود غيرها فهل يحال ذلك الأثر على تلك العلة المعلومة أم لا..... ١٢٥/٧
- إذا وصل بالفاظ العقود ما يخرجها عن موضوعها فهل يفسد العقد بذلك أم يجعل كناية عما (يمكن) صحته على ذلك الوجه..... ٨/١٦
- الأسماء لا (يمكن) استنباط المعاني منها..... ٣٤٦/٢٩
- الإشارة إلى الشيء أقصى ما (يمكن) من تعريفه..... ١٩١/١٠
- الأصل استصحاب الملك السابق بحسب (الإمكان)..... ٤٢٦/٦
- الأصل إعمال الدليل بقدر (الإمكان) لا إهماله..... ١٦٥/٣٢

- الأصل أن الاشتباه متى (يمكن) فيما مضى يجب المصير إلى تحكيم الحال.....[١٣٣]/٧
- الأصل أن الجهالة إذا كانت تمنع الامتثال ولا (يمكن) دركها تمنع صحة الوكالة وإلا فلا.....٧٢/٢٣
- الأصل أن الدليلين إذا تعارضا ولم (يمكن) الترجيح تهاترا وتساقطا ولم يعمل بأحدهما بالترجيح من غير مرجح.....(٢١٣)/٣٣
- الأصل أن كل إنسان فإنما يكلف البيئة على دعواه على حسب (الإمكان).....٤٦٧/٢
- الأصل أن كل تصرف (يتمكن) المرء من تحصيل المقصود به إنشاء ولا (تتمكن) التهمة في إقراره يكون صحيحا.....٢٥٢/٢٥
- الأصل جواز الصلاة في كل (الأمكنة).....[٣٦٩]/١٩
- الأصل رد الحقوق بأعيانها عند (الإمكان) ١٠٤/٨ - ١٧/١٣ ، [٤٧٣] - ٥٨٨/١٤ ، ٥٩١ - ٢٧٢/٢٣
- الأصل في إثبات النسب الاحتيال له ما (أمكن).....٤٣٧/٢٥
- الأصل في الجناية الواردة على محل معصوم اعتبارها بإيجاب الجابر أو الزاجر ما (أمكن) [٢٩]/٢٦ ، ١٩٥ ، ٢٠٤
- الأصل في الحقوق أن ترد بأعيانها عند (الإمكان).....٤٧٧/١٣
- الأصل في الشروط اعتبارها ما (أمكن).....(٢٤٧)/١٥ - ٢٤٢/٢٣
- الأصل في كل أمر (ممکن) العدم حتى يعلم وجوده.....(٤٣٢)/٦
- الإضافة إلى المستقبل لا تصح فيما (يمكن) تملكه في الحال.....١١٥/١٦
- الإضافة تصح فيما لا (يمكن) تملكه للحال.....[١٠٧]/١٦
- الإضافة لا تصح فيما (يمكن) تملكه للحال.....١١٥/١٦
- إعارة ما لا (يمكن) الانتفاع به إلا بإتلافه تكون قرضا.....(٥٦٣)/٢٢
- إعارة ما لا (يمكن) الانتفاع به إلا بالاستهلاك يكون قرضا.....[٥٦٣]/٢٢ - ٩/١٦
- الأعمال تختلف باختلاف الزمان (والمكان).....٢٧٣/١٢
- الأعمال تشرف بشرف الأزمنة كما تشرف بشرف (الأمكنة).....١٣٨/١٧ - ٢٧٣/١٢
- الأعمال تشرف بشرف (الأمكنة) والأزمنة.....١٣٥/١٧
- الأعمال تعظم بشرف (الأمكنة) والأزمنة.....١٣٥/١٧
- الأعمال تشرف بشرف الأزمنة (كالأمكنة).....(١٣١)/١٧
- الأعمال تفضل بشرف الأزمنة كما تفضل بشرف (الأمكنة).....١٣٥/١٧
- إعمال الدليلين واجب ما (أمكن).....١٠٨ ، ١٠١/١٧
- إعمال الكلام أولى من إعماله متى (أمكن).....[٢٥]/٩ ، ٣٩ - ١٦٥/٣٢
- الإقرار حجة ما (أمكن) إعماله لا يجوز إبطاله.....٢٧/٩
- الإقرار حجة مهما (أمكن) إعماله لا يجوز إبطاله.....٢٨٢ ، ٢٦٨ ، ٢٦٧/٢٥
- الأقوى في باب الشهادة لا يترك مع (إمكانه).....٣٣٠/٢٥

- إكمال الأصل بالبدل غير (ممكّن)..... ١٥٩/١٢
- إلى حرف يدل على انتهاء الغاية زماناً (ومكاناً)..... ٥٧٣/٣٢
- أمر النجاسة مبني على أن ما لا (يمكّن) التحرز منه عفي عنه وما (يمكّن) الاحتراز منه لم يعف عنه ١٥٥/١٩
- (الإمكان) شرط الامتثال ٩١/٢٨
- (الإمكان) شرط في الوجوب ٩٢/٢٨
- (الإمكان) المشروط في التكليف كون الفعل يتأتى عند وجود وقته وشروطه ٩٢/٢٨
- (الإمكان) المشروط في التكليف هل يشترط فيه (التمكّن) الناجز أو لا ٧٥٠، ٧٤٧/٢٧
- الأمور التي (يمكّن) طروها هل تعبر كلها أو لا يعتبر شيء منها ٥٤٩/٨
- أمر المسلمين محمولة على الصحة والسداد ما (أمكّن) ٤٨٦/٦ - ٦١/٧ - ٨/٣٤٩ - ٢٦/٩، ٣٠ - ٢٤، ٢٠/١٦
- الأمين يصدق ما (أمكّن) ٣٦٠/٢
- إن (أمكّن) حمل عمل المعدل بالخبر على الاحتياط أو على العمل بدليل آخر وافق الخبر فليس بتعديل ٣٦٨/٢٨
- إن (أمكّن) دفع الصائل بلا تفويت روح أو عضو وجب ١٢٨/٢٦
- إن البيئة حجة يجب العمل بها ما (أمكّن) ٣٦٢/٢
- إن الحكم بظاهر الكلام وأنه لا يترك الظاهر إلى غيره ما كان له مساغ (وأمكّن) فيه استعمال ٣٤٥/٢
- إن قدر ما يتغابن الناس فيه بحيث لا (يمكّن) التحرز عنه يكون عفواً ٢٣٢/٧
- إنكار المنكر على حسب (الإمكان) ٣٧١/١٨
- إنما تحصل درجة الاجتهاد لمن اتصف بفهم مقاصد الشريعة على كمالها (وتمكّن) من الاستنباط بناء على فهمه فيها ٢٧١، ٢٦١، ٢٥٩/٥
- إنما تقع اليمين على ما (يمكّن) وقوعه ٥٣٥/٢٠
- أهل (المكان) يقومون مقام السلطان عند فقده ٢٨٩/٢٦
- إيقاع الالتزام لمجهول في الابتداء (ممكّن) ٣٤/١٣
- بعض (الأماكن) والأزمان في حكم الطاعات ومواقعة المحظورات أعظم حرمة من بعضها ٢٧٣/١٢
- تجب مراعاة الحقيين بقدر (الإمكان) ٤٥٥/١٣
- التحرز عن الخصومة واجب ما (أمكّن) ٣٨٥/١٨
- التحريم إذا كان لأدمي معين (أمكّن) أن يزول برضاه ٦٦٩/١٣
- تختلف الأحكام باختلاف الزمان (والمكان) والمصلحة والمفسدة ١٧٠/٨
- تخصيص العام لا (يمكّن) إلا بدليل يجب الرجوع إليه ٧٣٨/٣٣
- تخصيص العبادات بمكان دون (مكان) لا يعلم إلا من طريق التوقيف ٢٤/١٧

- تصح الإجارة فيما (يمكن) الانتفاع به مع بقاء عينه وبقاء أصله..... ٣٢/٢٢
- تصحیح البينات والعمل بها واجب ما (أمكن) ١١/١٣
- تصحیح العقود بحسب (الإمكان) واجب..... ١٦/ (١٩)
- تصرف العاقل يتحرى تصحيحه ما (أمكن)..... ٨/ (٣٤٩)
- التعارض إذا وقع بين البيتين (وأمكن) العمل بهما وجب العمل بهما بحسب (الإمكان)..... ٢٥/٢٠١
- تعتبر النية في جميع العبادات إذا (أمكن) فعلها على وجهين ٦/ ١٧٢
- تعلق المناسك (بالمكان) أكد من تعلقها بالزمان ٢٠/ ٤٥٥
- التفاسخ في العقود الجائزة متى تضمن ضررا على أحد المتعاقدين أو غيرهما ممن له تعلق بالعقد لم يجز إلا أن (يمكن) استدراك الضرر بضمان أو نحوه فيجوز ١٦/ (٥٤١)
- التفاسخ في العقود الجائزة متى تضمن ضررا على أحد المتعاقدين أو غيرهما ممن له تعلق بالعقد لم يجز ولم ينفذ إلا أن (يمكن) استدراك الضرر بضمان أو نحوه فيجوز على ذلك الوجه ٧/ ٤٦٩
- التقرير على الظلم مع (إمكان) المنع منه حرام..... ٨/ (٦١)
- التكليف بحسب الوسع (والإمكان) ٢٠/ ٢١٢
- التكليف شرطه (الإمكان)..... ٢٨/ (٩١)
- التكليف يقتضي (الإمكان) المطلق ٢٨/ (٩١)
- (التمكن) من قبض ما يستحق قبضه يكون قبضا ١٦/ ٤٢٠
- التملك لا (يمكن) بدون التأييد ١٦/ ٦٠
- التمليك من المجهول جهالة لا (يمكن) إزالتها لا يصح ١٤/ (٤٣)
- تمنع المواعدة بالعقد الذي لا (يمكن) إيقاعه شرعا في الحال ١٠/ (٤٠١)
- تنفيذ الوصية واجب ما (أمكن) ١٣/ ١١
- التهمة إذا (تمكنت) من فعل الفاعل حكم بفساد فعله..... ٩/ ٣٤٨
- الحاصل لا (يمكن) تحصيله..... ٢٧/ (٧٩)
- الحجة لإثبات الحقوق معتبرة بحسب (الإمكان) ٢٥/ ٣٠٨
- حصول الشرط العقلي من (التمكن) والفهم ونحوهما شرط في صحة التكليف ٢٧/ ٧٤٦
- حفظ النفس واجب حسب (الإمكان) ٩/ (٧)
- حفظ النفوس واجب ما (أمكن)..... ٨/ ٣٢، ٣٤ - [٧]/ ٩ - ١٣/ ٦٠٠
- حق الإنسان يجب صيانته عن الإبطال ما (أمكن) ١٣/ (١١)، ٥٥٢ - ١٨/ ٢٠٠
- الحق يعتبر في وجوب أدائه (إمكان) التسليم ١٣/ [٥٦١]، ٥٦٥، ٥٦٦
- حقوق آدميين إذا (أمكن) استيفاؤها لم تتداخل ١٣/ (٦١٥)
- الحقوق إذا تساوت على وجه لا (يمكن) التمييز بينها إلا بالقرعة صح استعمالها فيها ١٣/ (٤١٣)
- الحقوق يعتبر في وجوب أدائها (إمكان) التسليم ١٣/ ٥٦٥

- الحكم والظنون تختلف ولا تنضب فلا (يمكن) ربط الحكم بها..... ٦٠٠/٣
- الحق يعتبر في وجوب أدائه (إمكانية) التسليم..... ٥٦٥/١٣
- الحقوق يعتبر في وجوب أدائها (إمكانية) التسليم..... ٥٦٥/١٣
- حمل الوصي على الأمانة ما (أمكن) أولى من حملة على الخيانة..... ١٤١/٢٤
- الحوادث تحمل على أقرب أوقات (الإمكان)..... ٥٤٩/٦
- حيث (أمكن) إحياء الحق بالتعريض كان أولى من الكذب الصريح..... ٢٨١، ٢٧٤/١٨
- الخروج من شبهة الخلاف أفضل إن (أمكنه)..... ٢٥٤/٩
- دعوى العموم في الفعل غير (ممكنة)..... ٥١٥/٣٠
- دفع الضرر واجب بحسب (الإمكان)..... ٢٧٦/٢٣
- دفع الظلم واجب بحسب (الإمكان)..... ٤٢، (٣٩)/٨
- الذمة لا تقبل إلا ما (يمكن) وصفه وضبطه..... ٣٠٧/١١
- رعاية الحقيقين واجب عند (الإمكان)..... ٤٥٥/١٣
- السابق إلى (مكان) أحق به من غيره..... ٢٠١/١٣
- سقط الأصل مع (إمكانه) فالتابع أولى..... ٣٦٥/٢
- سقوط فرض لا يستلزم سقوط آخر إذا (أمكن) بدونه..... ٣٥٧، ٣٥٥/١٣
- سقوط ما عسر الوصول إليه في الزمان لا يسقط (الممكن)..... ٤٤٤/١٠
- الشارع في جميع المواضع يقصد ظهور الحق بما (يمكن) ظهوره به من البينات..... ٥٦٠/٢
- الشرائط إنما تثبت بحسب (الإمكان)..... ٤٠٧، ٤٠٣/١٧
- شرائط الوجود لا مانع من التكليف بها حال عدمها مع (التمكن) منها..... ٧٤٦/٢٧
- شرط المطلوب (الإمكان)..... ٩١/٢٨
- الشرط وجوبه إنما يتعلقان بمعدوم في الحال (ممکن) الوجود في المستقبل..... ٧٠٥/٢٧
- الشرط وجوبه لا يتعلقان إلا بمعدوم في الحال (ممکن) الوجود في المستقبل..... ٧١٨/٢٧
- الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب (الإمكان)..... ١٧٠/٨
- الشك (والإمكان) لا يستباح به المحرمات..... ١٠٩/٧
- الصائل يدفع بأسهل ما (يمكن) دفعه به..... ١٢٧/٢٦
- صحة الأمر لا تقف على وجود الشرط بل يكفي في صحته (التمكن) من إيجاد الشرط... ٧٤٥/٢٧
- صيانة كلام العاقل عن اللغو واجب عند (الإمكان)..... ٢٨، (٢٦)/٩
- الضرر يدفع بقدر (الإمكان)..... ٥٤، ٥٢/٨ - ٣٨، ٣١/٢ - ٣٨٩/١
- الطرح والترجيح فرع التعارض وعدم (إمكان) الجمع..... ١٦٣/٣٣
- ظرف الزمان (والمكان) حجة..... ١١٧/٣٢
- العبادة إذا لم (تمكن) إلا مع العذر كانت صحيحة مجزئة..... ٤٢٨/١٠

- عدم النسخ أولى مهما (أمكن) ٣٣/٦٧٧
 العدول عن ارتكاب الغرر متى (أمكن) واجب ١٥/٤٧٢
 العقد إذا (أمكن) حمله على الصحة لم يحمل على الفساد ١٦/١٩
 عقد المعاوضة يوجب المساواة بين المتعاقدين ما (أمكن) ١٦/٥٠٩
 العقل لا يقضي على الشرع في (الممكنات) ٣١/٤٦٧ - ٣٢/٤٩٨
 العقود بين المسلمين تستوي فيها (الأمكنة) من دار الإسلام إلى دار الحرب ٩/١١٤
 على المكلف تغيير المنكر بأي وجه (أمكنه) ١٨/٣٧٢
 عموم الأفراد يستلزم عموم الأحوال (والأمكنة) والأزمة ٣٠/٤١٣
 الغبن اليسير الذي لا (يمكن) الاحتراز عنه يمضي في البيع ٧/٢٣٢
 الغرور متى (يمكن) في عقد المعاوضة فهو مثبت حق الرجوع للمغرور على الغار ١٦/٥٠٢
 غلظ المعصية وعقابها بقدر فضيلة الزمان (والمكان) ١٢/٢٧٣
 الفاء إن دخلت على (الأماكن) أو المطر فلا ترتيب ٣٢/٥١٠
 الفاء لا تفيد الترتيب إن دخلت على (الأماكن) والمطر ٣٢/٥١٤
 الفتوى تتغير بتغير الزمان (والمكان) والعوائد والأحوال ٥/٢٨٣
 الفتوى تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال (والأماكن) والأزمان ٣٣/٨٣
 الفضيلة المتعلقة بنفس العبادة أفضل من الفضيلة المتعلقة (بمكانها) أو زمانها ١١/١٥٣ ، ١٥٩ - ١٧/١٣٢ ، [١٣٧]

- الفضيلة المتعلقة بنفس العبادة أفضل من المتعلقة (بمكانها) ٢/٦١
 الفضيلة المتعلقة بنفس العبادة أولى من المتعلقة (بمكانها) ١/٤٧٣
 الفضيلة المتعلقة بنفس العبادة تقدم على المتعلقة (بمكانها) ١٧/١٣٧
 في تكون لظرف زمانا (ومكانا) ٣٢/٦٠٧
 في للظرفية الزمانية (والمكانية) ٣٢/٦٠٧
 في للظرفية (المكانية) أو الزمانية ٣٢/٦١٢
 القراءة الشاذة إن خالفت القراءة المتواترة المجمع عليها ولم (يمكن) الجمع فهي باطلة ... ٢٨/١٧٥ ،

١٨٢

- القضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان (والمكان) والخصومات ٢٥/١٥
 قطع المنازعة واجب بحسب (الإمكان) ابتداء وبقاء ١٨/٣٨٥
 قطع المنازعة واجب ما (أمكن) ١٨/٣٨٥ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣
 القليل إذا لم (يمكن) التحرز عنه فيتطرق العفو إليه ٢/٣٥٧
 قول الصحابي فيما لا (يمكن) فيه الرأي في حكم المرفوع ٢٨/٣٤١

- قول من لا (يمكن) أن يعلم إلا من جهته مقبول..... ٣٨٧/٩
- كل أمر لا (يمكن) نفيه إلا بإثباته فإثباته واجب لا محالة..... ٤٢٢/٢
- كل جهل (يمكن) المكلف دفعه لا يكون حجة للجاهل..... ٤٨٩، ٤٨٤/١٢
- كل حق على الفور إذا سكت عنه مع (الإمكان) بطل..... ٢٦٦/١٠
- كل حق عليه (يمكنه) إيفاؤه يجبر عليه..... ٥٥١/١٣
- كل حق لا (يمكن) استيفاؤه من الكفيل لا تجوز الكفالة به..... ٢٢٩/٢٣
- كل حق يتعلق وجوبه بوجود المال إذا وجب لم يسقط وجوبه بعد (الإمكان)..... ٣٩٩/١٣
- كل حكم شرعي (أمكن) تعليله فالقياس جار فيه..... ٣٥٨/٢٩
- كل خلوة (يمكن) بها من الوطء حسا وهو ممنوع شرعا توجب العدة دون كمال المهر..... ٤٠١/٢٣
- كل دليل شرعي (يمكن) أخذه كلياً إلا ما خصه الدليل..... ٣٥٣/٣٠
- كل شرط جعل الوصية معصية خالصة ولا (يمكن) صرفه لغيرها يكون شرطاً غير صحيح لا تجوز مراعاته وتبطل الوصية به..... ٩٣/٢٤
- كل شرط (يمكن) مراعاته ويفيد فهو معتبر وكل شرط لا (يمكن) مراعاته ولا يفيد فهو هدر..... ٢٦٧/١٥
- كل صريح استعمل في (مكان) (إمكان) استعماله لم يصرف بالنية لغيره..... ١١٧/٦
- كل عبادة (أمكن) أداؤها بيقين لا يجوز الاجتهاد فيها..... ٣٤٠/١٩
- كل عين ظاهرة (يمكن) الانتفاع بها مع بقاء عينها جاز إجارتها..... ٢٥/٢٢
- كل فعل يوجب زيادة في الموصى به ولا (يمكن) تسليم العين إلا به فهو رجوع إذا فعله..... ١٦١/٢٤
- كل فعل يوجب زيادة في الموصى به ولا (يمكن) تسليمها إلا به فهو رجوع إذا فعله فيه..... ١٥٥/٢٤
- كل ما أمر الله به أو نهى عنه فإن طاعته فيه بحسب (الإمكان)..... ٩١/٢٨
- كل ما (أمكن) إثباته بالبيئة سمعت الدعوى فيه..... ٩٩/٢٥
- كل ما (أمكن) الانتفاع به مع بقاء عينه صحت إجارتها..... ٢٥/٢٢
- كل ما (أمكن) رعاية المماثلة فيه يجب فيه القصاص وما لا فلا..... ٣٩/٢٦
- كل ما (أمكن) ضبط صفته ومعرفة مقداره جاز السلم فيه..... ٣٩٣/٢١
- كل ما انهر الدم في (التممكن) منه فهو ذكاة..... ٥٠٥/٢٤
- كل ما كان واجبا مالياً (وأمكن) أداؤه ولم يؤد حتى مات المكلف وجب إخراجه من تركته..... ١٠١/٢٤
- كل ما لا يقدر على تسليمه أو (تمكين) المشتري منه فلا يجوز بيعه له ولا يصح..... ٦٣/٢١
- كل ما لا (يمكن) الاحتراز عن ملاسته معفو عنه..... ٢٨٠/١ - ٢٢٣/٧
- كل ما (يمكن) أن يؤتمن عليه الإنسان..... ٤٩٩/١٤
- كل ما (يمكن) تجنبه والاحتراز أو الاحتياط عنه يكون سبباً موجبا للضمان..... ٢٣١/٧
- كل ما (يمكن) تملكه ويجوز بيعه وأخذ العوض عنه يجب القطع في سرقته..... ٥١٧/٢٥

- كل ما (يمكن) الصبي فعله بنفسه من المناسك فعله وما لا (يمكنه) فعله منها فإن قبل النيابة فعل عنه وإلا سقط ٢٠/٢٧٩
- كل مصلحتين (يمكن) الجمع بينهما جمع بينهما ٤/١١٧
- كل مضمون إذا (أمكنه) تخليصه فلم يفعل حتى تلف هل يضمه ١٤/٣٢٤
- كل مفسدين متساويتين لا (يمكن) درؤهما فإنه يتخير بينهما ٤/٢٥٧، ٢٥٩
- كل من (تمكنت) التهمة في تصرفه لا يتحمل منه الغبن اليسير ولا الغبن الفاحش ٩/٣٣٤
- كل من فعل فعلا (وتمكن) التهمة في فعله حكم بفساد فعله ٩/٣٣٣ - ٢٥٤/٢٥
- كل نجاسة لا (يمكن) الاحتراز عنها أو (يمكن) بمشقة كثيرة يعفى عن قليلها وكثيرها ١٩/١٥٥
- كل وارث (يمكن) أن يسقط إلا أربعة الأبوان والزوجان والأبناء والبنات ٢٤/٣٩٥
- كل وارث (يمكن) أن يسقط حين مزاحمته الأقرب إلى الميت ٢٤/٣٦٥
- كل وصية بنوع قرية يجب تنفيذها ما (أمكن) ٢٤/٢١
- الكلام إذا (أمكن) أن يكون مستقلا بنفسه لم يجعل مبتورا ١٢/٧٥
- الكلام إنما يحمل على التأكيد إذا لم (يمكن) حمله على فائدة جديدة ٣٢/١٩٠
- كلام الشارع مهما (أمكن) حمله على التشريع لا يحمل على مجرد الإخبار عن الواقع ٢٨/٢١٦، ٢١٧
- كلام الشارع مهما (أمكن) يحمل على التشريع لا مجرد الإخبار عن الواقع ٢٨/٢١٣
- كلام العاقل محمول على الصحة ما (أمكن) ٨/٣٥٠ - ٩/٣٣
- كلام العاقل محمول على الصحة مهما (أمكن) حمله على وجه صحيح يحل شرعا لا يحمل على ما يحرم شرعا ٩/٣٠
- كلام العاقل محمول على الفائدة ما (أمكن) ٩/٢٦
- كلام العاقل مهما (أمكن) تصحيحه لا يجوز إلغاؤه ٩/٢٦
- لا تكليف إلا مع (الإمكان) ٤/٢١ - ٢٧/٣٢٧ - ٢٨/٩١، ٩٤، ١٢٤
- لا ضرورة في الأثقل مع (إمكان) تحصيل المقصود بالأسهل ٢٦/١٢٨
- لا عذر في الجهل بالحكم ما (أمكن) التعلم ١٢/٤٨٩
- لا يجوز إلغاء اللفظ مع (إمكان) إعماله ٩/٢٦
- لا يجوز حمل أمر المسلم على الحرام ما (أمكن) ٨/٣٥٠
- لا يصار إلى البدل مع (إمكان) المبدل ٣١/٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٢
- لا يصار إلى الترجيح مع (إمكان) الجمع ٤/١١٨
- لا يصار إلى المجاز مع (إمكان) الحقيقة ٣١/٦٣٧
- لا يصار إلى النسخ مع (إمكان) الجمع ٣٣/٦٧٨
- لا يعمل بالظن مع (إمكان) العلم ٦/٥٠٩
- لا يعمل بالقول المنخرج حيث (أمكن) الفرق ٣٣/١٤٧

- لا (يمكن) أن تبقى الوسيلة مع انتفاء المقصد ٤/ (٣٢١)
- لا (يمكن) أن يضار أحد إلا إذا رضي بالضرر على نفسه ٨/ (١١)
- لا (يمكن) دفع المعصية بالمعصية ١٢/ (٢٦٩)
- لا (يمكن) القضاء على المجهول ١٣/ ٣٣
- لا (يمكن) لأحد الوكيلين التصرف وحده ١٨/ ١٥٤
- لا (يمكن) وقوع النقيضين في نفس الأمر ٢٧/ (٦٩)
- لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمنة (والأمكنة) والعادات ٨/ (١٦٩)
- لا يؤثر النسيان في إسقاط العبادات (الإمكان) تدارك مصالحها بالقضاء ١٢/ ٤٥٣
- لا يؤخر استيفاء المعلوم (المكان) الموهوم ٧/ ٨٩
- لا يوصف بالإجزاء إلا ما (أمكن) أن يوصف بالبطلان ٢٧/ ٢٢٣
- لا يوصف بالشيء إلا ما (أمكن) وصفه بضده ٢٧/ (٢٢٣)
- لا يوصف الشيء بالشيء إلا إذا (أمكن) وصفه بضده ٢٧/ [٢٢٣]
- لفظ العقد إذا (أمكن) حمله على وجه صحيح لا يجوز تعطيله ٩/ ٣٤
- ليس من شروط التكليف (الإمكان) ٢٨/ ٩١
- ليس ينسخ فرض أبدا إلا أثبت (مكانه) فرض ٢/ ٤٠٧
- ما (أمكن) ضبط صفته ومعرفة قدره صح السلم فيه وما لا فلا ٢١/ (٣٩٣) - ٢٢/ ٣٧٣
- ما (أمكن) مباشرته بالجناية لا يجب القود فيه بالسراية ٢٦/ ٧٣
- ما (أمكن) المشي عليه إذا استتر به محل الفرض جاز المسح عليه كالخف ١٩/ (٢٢٧)
- ما (أمكن) نفي الجعالة عنه منعت الجهالة من صحته ٢٢/ ١٦٣
- ما تقف صحته على القبض لا يبطل بالشرط الفاسد ما (أمكن) ١٥/ (٣٤١)، ٣٤٢
- ما حرم على الرجل فعله حرم عليه أن (يمكن) منه الصغير ١٨/ (٣٦١)
- ما كان من الأحكام الشرعية (يمكن) الوصول إلى العلم به فلا يكفي الظن ٦/ (٥٠٩)
- ما كان مؤقتا من النسك (بالمكان) إذا أخره المحرم عن ذلك (المكان) يلزمه الدم ٢٠/ ٣٣٣
- ما لا يعقل معناه لا (يمكن) أن يستنبط منه معنى يلحق غيره به ٢٩/ ٢٠٥
- ما لا (يمكن) الاحتراز عنه عفو ٢٠/ ٢١١
- ما لا (يمكن) الاحتراز عنه فلا ضمان فيه ١/ ٤٦٩ - ٧/ ١٥٧، [٢٣١] - ١٤/ ٣٠٦، ٣١٦
- ما لا (يمكن) الاحتراز عنه فليس بمضمون ٧/ ٢٢٤، (٢٣١) - ١٤/ ٣٩٢، ٥١٦، ٥٥٨
- ما لا (يمكن) الاحتراز عنه فهو عفو ٧/ ٢٣٩، ٤١٥ - ١١/ ٤٨٣
- ما لا (يمكن) الاحتراز عنه ليس بمضمون ٧/ ٢٣٥، ٢٣٦
- ما لا (يمكن) الاحتراز منه فهو عفو ٤/ ١٦
- ما لا (يمكن) استعماله كالمعدوم ١١/ ٢٧٦، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٧٤، ٣٧٥ - ١٢/ ١٤٨

- ما لا (يمكن) اعتباره بنفسه يعتبر بغيره..... ١٢٥/١١
- ما لا (يمكن) التحرز عنه عادة لا يفسد الصوم ٢١٥/٢٠
- ما لا (يمكن) التحرز عنه فهو عفو ٢٢٣/٧ - ١٦٩/٢
- ما لا (يمكن) التحرز عنه لا ضمان فيه ٢٣٦/٧
- ما لا (يمكن) التحرز عنه ليس بمضمون ٢٣٧/٧
- ما لا (يمكن) التحرز عنه ولا استطاع الامتناع منه سقط اعتباره..... ٢٢٣/٧
- ما لا (يمكن) التحرز عنه يكون عفوا..... ١٥٦/١٩ - ٥٥٨/٧
- ما لا (يمكن) التحرز منه فهو عفو..... ٢٢٩/٧
- ما لا (يمكن) التحرز منه لا يفطر الصائم ٢١٥ ، ٢٠/٢١١
- ما لا (يمكن) تحصيل مصلحته إلا بإفساده أو بإفساد بعضه أو بإفساد صفة من صفاته جاز إفساده ٢٣/١٠
- ما لا (يمكن) التحفظ منه إلا بحرج فهو معفو عنه..... ٢٢٣/٧
- ما لا (يمكن) تسليمه إلا بضرر يرجع إلى قطع اتصال ثابت بأصل الخلقة فيبيعه باطل ١٩٣ ، ١٥/١٩٠
- ما لا (يمكن) تسليمه عند استحقاق المطالبة به لا يكون محلا للعقد ١٥/١٨٩
- ما لا (يمكن) تملكه في الحال أو كان من الإسقاطات والإطلاقات والالتزامات يصح إضافته إلى الزمان المستقبل ١٥ - ٣٧٨/١٦ (١٠٧)
- ما لا (يمكن) تملكه في الحال يصح إضافته إلى الزمان المستقبل ١٠٤/٢٢
- ما لا (يمكن) ضبط صفته ومعرفة قدره لا يصح السلم فيه ٥٠٠/٢
- ما لا (يمكن) فعله إلا بمعصية فهو معصية..... ١٢/٢٦٣ - ٢٧/٥٦٩
- ما لزم تسليمه لم يلزم إلا (بإمكان) التسليم ١٣/٥٦١
- ما لم (يمكن) إزالته من الشر يخفف بحسب (الإمكان) ٥١/٨
- مالا (يمكن) اعتباره بنفسه اعتبر بغيره..... ١٢٤ ، ١١/١٢١
- المباح مقيد بالسلامة فيما (يمكن) الاحتراز عنه لا فيما لا (يمكن)..... ١٤/٥٩٨
- مبنى الشهادة على العلم ما (أمكن)..... ٣٠٨/٢٥
- المترادفان يصح إطلاق كل (مكان) الآخر ٣٢/٢٨٩
- المترادفان يصح إطلاق كل واحد منهما (مكان) الآخر..... ٣٢/٢٨٩
- المتعذر يسقط اعتباره (والممكن) يستصحب فيه التكليف ١٠/٤٣٥
- (المتمكن) من العلم لا يجوز له العدول إلى الظن ٦/٥٠٩
- متى (أمكن) تضمين صلاة المقتدي في صلاة الإمام صح اقتداؤه به ١٩/٤٧٥
- متى (أمكن) تضمين صلاة المقتدي في صلاة الإمام صح اقتداؤه به وإن لم (يمكن) لا يصح اقتداؤه به ١٩/٤٦٧

- متى (أمكن) الدفع بأسهل الوجوه لم يعدل إلى أصعبها ٢٩٤/٧، ٢٩٥
- متى انتقل الموصول عليه لمرتبة مع (إمكان) الاكتفاء بدونها ضمن ١٢٨/٢٦
- المحافظة على فضيلة تتعلق بذات العبادة أهم من فضيلة تتعلق (بمكانها) ١٣٧/١٧
- المحظورات مبنية على الاحتياط والأخذ بالورع مهما (أمكن) ٥٦٣/٢٧
- المدار في العبادات على الاتباع ما (أمكن) ٢٣/١٧
- مراعاة الوقت في أركان الحج واجب كمرعاة (المكان) ٣٣٣/٢٠
- مطلق كلام العاقل محمول على الصحة ما (أمكن) ٢٢/٢٤
- مع (إمكان) استيفاء الحقين لا يجوز ترك أحدهما ٤٥٥/١٣
- المعتبر قيمة المستهلك في (مكان) الاستهلاك ١٥/١٧
- المعصية تعظم بحسب الزمان (والمكان) ٢٧٣/١٢
- المعصية تغلظ بحسب الزمان (والمكان) ٢٧٣/١٢
- المفلس لا (يمكن) من تفويت ما هو حاصل ٤٢٩، ٤٢٧/٩
- المفلس لا يؤمر بتحصيل ما ليس بحاصل ولا (يمكن) من تفويت ما هو حاصل ٢٦/١١
- مفهوم الزمان (والمكان) حجة ١٠٨، ٨٦، ٧٩، ٧٤/٣٢، ١١٧
- مفهوم الزمان (والمكان) ليس حجة ١١٧/٣٢
- مفهوم الظرف زمانا (ومكانا) حجة ١١٧/٣٢
- مقتضى العقد تسليم المبيع في (مكان) العقد إذا كان محل إقامة ١٤٩/٢١
- المقدورية فرع (الإمكان) ٩٢/٢٨
- الملك يجب استصحابه بحسب (الإمكان) ٤١٩/٦، ٤٢١، ٤٢٣، [٤٢٦]، ٤٢٩ - ٥٥٨/١٦، ٥٦٠
- (الممكن) لا يلزم من فرض وقوعه محال ٨٨/٢٧
- (الممكن) يستصحب فيه التكليف ٣٢٢/٧
- من ارتكب محرما (يمكن) تداركه وجب عليه تداركه ٢٠٦/١٤
- من استند تملكه إلى سبب مستقر لا (يمكن) إبطاله وتأخر حصول الملك عنه فهل تنعطف أحكام ملكه إلى أول وقت انعقاد السبب وتثبت أحكامه من حيثئذ أم لا يثبت إلا من حين ثبوت الملك ٥٥٧، ٥٤٧/١٠، ٥٥١
- من أمر بشيء وعجز عن الإتيان به جملة (وأمكنه) الإتيان بنصفه معا هل يجزيه ٥٨٩/١٠، ٥٩١
- من تصرف في ملكه تصرفا يلحق الضرر بغيره فإن ذلك الغير (يتمكن) من دفع الضرر عن نفسه ٥٧٢/٧، ٥٧٦
- من تصرف في ملكه تصرفا يلحق الضرر بغيره (يتمكن) ذلك الغير من دفع الضرر عن نفسه ٧٠/٧٠، ٤٧٠
- من جاء بما لا يشبه ولا (يمكن) في الأغلب كذب ولم يقبل منه ٥٠٠/١٤
- من خير بين شيئين (وأمكنه) الإتيان بنصفيهما معا فهل يجزئه أم لا ٥٨٩/١٠

- من خير بين شيئين (وأمكنه) الإتيان بنصفيهما معا فهل يجزئه أو لا ٤٩١/١ - ١٨٦/١٠ ، ١٨٧
- من سبق إلى (مكان) فهو أحق به ١٩٥/١٣ ، (١٩٨)
- من سبق إلى (مكان) كان أحق به من غيره ٢٠١/١٣
- من شرع في عبادة تلزم بالشروع ثم أفسدها فعليه قضاؤها على الصفة التي أفسدها مع (الإمكان) ٢٢٨/١٧
- من ملك أرضا ملك هواها إلى أعلى ما (يمكن) ٥٨٩/١١
- من منع عن المضي في موجب الإحرام على وجه لا (يمكنه) الدفع جاز التحلل منه ٢٠/٢٩٥
- مهما (أمكن) إحالة النسب إلى الفراش الصحيح كان أولى ٢٣/٦٨٤
- مهما (أمكن) تصحيح تصرف المسلم العاقل يرتكب ٨/٣٥٠
- مهما (أمكن) حمل كلام الشارع على التشريع لم يحمل على مجرد الإخبار عن الواقع ٢٨/٢١٣
- مهما (أمكن) المعارض حرم الكذب ١٨/٢٧٣
- مهما (أمكن) الوفاء بالحقين فهو الواجب ١٣/٤٥٥
- موجب الغضب رد العين إن (أمكن) ١٣/٤٧٤
- الموهوم في باب الصيد يلحق بالمتحقق احتياطا ما (أمكن) ٩/٢٤٢
- النسب يحتال لإثباته مهما (أمكن) ٢٣/٦٧٣
- التقيضان لا (يمكن) العمل بهما ولا الترك لهما ٢٧/٦٣
- النهي عن المنكر كله واجب بحسب (الإمكان) ٨/٥٢ ، ٥٥
- هل يعطى المال الذي (يمكن) الحصول عليه صفة الحاصل ٢/١٧٥
- الهلاك إذا كان بأمر لا (يمكن) التحرز عنه لا يضمن ٧/٢٣١
- الواجب إذا لم (يمكن) دفع جميع الظلم أن يدفع (الممكن) منه ٨/٥١
- الواجب في الضمان الاقتراب من الأصل بقدر (الإمكان) تعويضا للضرر ١٥/١٨
- الوسيلة المشروعة إذا كانت معقولة المعنى (أمكن) أن يقوم غيرها مقامها ٢/٥٥٢
- الوصايا مبنية على الجواز بما (أمكن) ٢٤/٢٢
- الوقوع دليل (الإمكان) ٢٧/٢٨٥
- يجوز التطوع بجنس الفرض الفائت قبل أدائه إن (أمكن) فعله في وقته ١٧/٣٤٩
- يحافظ على الواجب قدر (الإمكان) ١٠/٤٣٦
- يدفع أشد المفسدين بأخفهما ويؤتى بأعظم المصلحتين إذا لم (يمكن) معا ٤/١٢٥
- يدفع الصائل بالأخف فالأخف إن (أمكن) ٢٦/١٢٧
- يدفع الضرر بقدر (الإمكان) ١١/١٦٧ ، ١٧٠ - ١٧/٣١٧
- يصح وقوع كل من الردفين (مكان) الآخر إن لم يكن تعبد بلفظه ٣٢/٢٩٠
- يقدم حق العبد فيما إذا اختلف الحقان ولم (يمكن) الجمع بينهما ١٣/٤٢٤
- يقع التقويم في (مكان) التلف ١٥/١٧

- يكلف (المتمكن) ويقع التكليف (بالممكن)..... ٤٢٣/٢
 يلزم الجمع بين الحقين مهما (أمكن)..... ٤٤٥/١٣
 يلزم مراعاة الشرط بقدر (الإمكان) ٤٢٧/١ - ٣٤/٢، ٤٠ - ١٥/٢٤٧، ٢٥٤، ٢٦٨، ٢٧١، ٣٤١
 اليمين منزلة على ما (أمكن) تحصيله..... ٥٣٨، [٥٣٥]/٢٠

ملأ

- الأصل في الناس (الملاء)..... ٤٢/٧
 المتعاقدان محمولان على (الملاء) حتى يثبت الفقر..... ٤٤/٧
 الناس محمولون على (الملاء)..... ٤٧/٧

ملك

- الإباحة لا تزيل (ملك) المبيع..... ٢٤٩/١٤
 الإباحة لا توجب (ملكا)..... ٢٤٩/١٤
 الإبراء إسقاط فيه معنى (التملك)..... ٥١٩/٢٢
 الإبراء إسقاط ما في الذمة أو (تمليكه)..... ٥١٩/٢٢
 الإبراء (تمليك)..... ٥١٩/٢٢
 الإبراء (تمليك) أو إسقاط..... ٢٢/٥١٩، ٢١
 الإبراء (تمليك) من وجه وإسقاط من وجه..... ٥٢٢/٢٢
 الإبراء فيه معنى (التملك)..... ٥١٩/٢٢
 الإبراء هل هو إسقاط أو (تمليك)..... ٦٤/٢
 إثبات (الملك) للمجهول لا يتحقق..... ٣٧/١٤
 إثبات (الملك) للمجهول متعذر..... ٣٧/١٤
 الإحياء (تملك)..... ٥٨٣/٢٢
 الإحياء سبب (التملك)..... ٥٨٣/٢٢
 الإحياء يفيد (التملك)..... ٥٨٣/٢٢
 الإحياء يوجب (التملك)..... ٥٨٣/٢٢
 اختلاف أسباب (الملك) ينزل منزلة اختلاف الأعيان..... ١٠/١٤
 اختلاف (الملكين) كاختلاف العينين..... ٩/١٤
 إذا اجتمعت الخمسون والأربعون بأن (يملك) مثنين في زكاة الإبل أربع حقا أو خمس بنات
 لبون يراعى الأغبط للمساكين..... ٥٠٠/٢

- إذا اختلف الحكم بالمنبت والمحاذاة فقد اختلف (المالكية) بماذا يعتبر..... ١٦/١٢
- إذا اختلف حكم الشيء بالنظر إلى أصله وحاله فقد اختلف (المالكية) بماذا يعتبر منهما..... ١٦/١٢
- إذا اختلف حكم الشيء بالنظر إلى أصله ومآله فقد اختلف (المالكية) بم يعتبر منهما في باب العبادات..... ١٦، ١٤/١٢
- إذا أخرج عن (ملكه) مالا على وجه العبادة ثم طرأ ما يمنع إجزائه أو الوجوب فهل يعود إلى (ملكه) أم لا..... ٤٩١/١
- إذا تعلق بالتصرف في (الملك) حق الغير يمنع (المالك) من تصرفه بوجه الاستقلال..... ١٣/ (٦٣٣)
- إذا تعلق حق الغير (بالمالك) فليس (للمالك) أن يتصرف فيه تصرفا مضرا إلا بإذن صاحب الحق..... ١٣/ (٦٣٣)، ٦٣٦
- إذا ثبت (الملك) جاز التصرف ما لم يكن فيه إبطال حق لغيره..... ٣٤٦/٢
- إذا ثبت (الملك) في عين فالأصل استصحابه بحسب الإمكان..... ٦/ (٤٢٦)
- إذا جرى (الملك) في الأعيان أو المنافع اعتبر المحل مالا..... ٣٥٣، ٣٥٢/١٦
- إذا خرج عن (ملك) المكلف مال على وجه العبادة ثم طرأ ما يمنع إجزائه أو الوجوب فهل يعود إلى (ملكه) أم لا..... ١٧/ [٤٥١]
- إذا وجد سبب (الملك) ثبت (الملك) في الحال..... ١٢، ١١/ (٨)
- إذا ورد عقد البيع على ما في يد المشتري انضم (ملكه) إلى دوام يده وتم الأمر..... ٢٠٢/٢٣
- الإذن إنما يصح إذا كان الأذن (بملك) ذلك..... ١٤/ (١٠٧)
- الإذن بالبيع الفاسد لا يقتضي زوال (الملك)..... ٢٩٠، ٢٨٨/٨
- إذن الشارع أقوى من إذن (المالك)..... ٥٥٢/٧
- إذن الشرع أقوى من إذن (المالك) فما أذن فيه الشرع أحل مما أذن فيه (المالك)..... ٥٤٦/٧
- الإذن العرفي في الاستباحة أو (التملك) أو التصرف بطريق الوكالة كالإذن اللفظي..... ٨/ (٢٠١)
- إذن (المالك) في التصرفات يسقط الضمان..... ٣٩٦، ٣٩٢/١٤
- إذن (المالك) في قبض الشيء ينفي الضمان..... ٣٦٦/١٤
- الإرث جبري يدخل في (ملك) الإنسان بغير اختياره..... ٢٩٤/٢٤
- الإرث لا يكون إلا في (ملك)..... ٥٠٠/٢٢
- إزالة (الملك) أقوى من إزالة اليد..... ١٨٧/١٤
- إزالة (الملك) لا تجوز بالظن..... ٤٦٧/١
- أسباب العقود تعتبر في (التمليكات)..... ٥٧٩، (٥٧٣)/١٦
- الأسباب معتبرة في (التمليكات)..... ٥٧٨/١٦
- الأسباب معتبرة في عقود (التمليكات)..... ٥٧٩/١٦
- أسباب (الملك) القولية لا يبطل (الملك) بطلانها..... ٤٦٧/١

- الاستحقاق بقدر (الملك) ١٣/ [٦٦٣] ، ٦٦٨
- الاستحقاق على قدر (الملك) ١٣/ ٦٦٧ ، ٦٦٨
- إسقاط الحقوق يتسامح فيه ما لا يتسامح في (التملكيات) ١٣/ ٢٢٩ ، [٢٥١]
- الإسقاطات التي فيها معنى (التمليك) لا تقبل الإضافة إلى المستقبل ١٦/ ١١٤
- الإسقاطات يتسامح فيها ما لا يتسامح في (التملكيات) ١٣/ ٢٥٥ ، ٢٥٦
- الأصل استصحاب (الأملاك) ٦/ (٤٢٠)
- الأصل استصحاب (الملك) السابق بحسب المكان ٦/ (٤٢٦)
- الأصل أن الإنسان يمنع من التصرف في (ملكه) لتعلق حق الغير به ١٣/ (٦٣٣)
- الأصل أن البيع الفاسد يفيد (الملك) عند اتصال القبض بالإذن ٢١/ ٢٤٤ - ٢٨/ ٤٢
- الأصل أن السلعة للبائع فلا تخرج من (ملكه) إلا بيقين من إقرار أو بينة ٢/ ٣٥٣
- الأصل أن القسمة الفاسدة تفيد (الملك) بالقبض ٢١/ ٥٩٣
- الأصل أن كل ذي (ملك) أحق (بملكه) ٩/ ١٧
- الأصل أن كل عوض (ملك) بعقد ينفسخ فيه العقد بهلاكه قبل القبض لا يجوز التصرف فيه .. ١٤/ (١٥٦)
- الأصل أن ما كان من حقوق (الملك) على الراهن وما كان من حقوق اليد فهو على المرتهن ٢٣/ ١٩٠
- الأصل أن نفقة (المملوك) على (المالك) إلا أن يصير معدا لانتفاع الغير ١٤/ (١٧٠)
- الأصل أنه لا يصح (تمليك) الدين من غير من عليه الدين إلا إذا وكل بقبضه ١٤/ (١٩)
- الأصل بطلان وقف ما لا (يملك) ٢٢/ ٤٢٣ ، ٤٢٤
- الأصل بقاء (الأملاك) على (ملك) أربابها ٦/ (٤١٩) ، ٤٢٨ - ١٤/ ٢٥٠
- الأصل بقاء مال الإنسان على (ملكه) حتى يخرج عنه برضاه ٦/ (٤٢٠)
- الأصل بقاء (الملك) ٦/ ٣٩٣ ، [٤١٩] ، ٤٢٦ ، ٤٢٧
- الأصل بقاء (الملك) على (مالكه) حتى يحصل الناقل الشرعي ٦/ (٤١٩)
- الأصل بقاء (الملكية) ٦/ ٤٢٥
- الأصل عدم الخروج عن (الملك) إلا بالوجه المقصود إلا أن تدل قرينة على كذب الدافع .. ١٠/ ٢٧٦
- الأصل عدم خروج (الملك) عن صاحبه إلا على الوجه الذي يقصده ١١/ ٣٦ ، ٣٧
- الأصل عدم (الملك) ٦/ ٤٣٤ ، [٤٧٣] ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧
- الأصل عند الشافعي أن ما لا (يملك) أن يشتري بنفسه لا (يملك) أن يأمر غيره به ١٤/ ١٠٨
- الأصل في الإنسان أن يولد فقيرا لا (ملك) له ٧/ ٤٤
- الأصل في التصرف في (ملك) الغير عدم الإذن ١/ ٣٩٤ - ٦/ (٤٤٦)
- الأصل في اليد (الملك) ١٤/ (٦٩)
- الأصل قبول قول (المملك) في بيان جهة (التمليك) ١٠/ ٥١
- إصلاح (الملك) على (المالك) ١٤/ ١٧٠ ، ١٧٢

- الأصول موضوعة على أن من أخذ مال غيره لمنفعة نفسه ضمنه وإن أخذه لمنفعة (مالكه) لم يضمنه ومن أخذه لمنفعة مشتركة بينه وبين (مالكه) فلا يضمن إلا بالتعدي ١٤/ (٣٦٣)
- الإضافة إلى المستقبل لا تصح فيما يمكن (تمليكه) في الحال ١٦/ ١١٥
- الإضافة تصح فيما لا يمكن (تمليكه) للحال ١٦/ [١٠٧]
- الإضافة تقتضي (الملك) ٣٢/ ٢٥٥
- إضافة (التمليك) إلى المستقبل لا تجوز ١٦/ ١٠٧
- الإضافة في عقود (التملكيات) تمنع اللزوم في الحال ١٦/ ١٠٨
- الاضافة لا تصح فيما يمكن (تمليكه) للحال ١٦/ ١١٥
- الأعيان وما لا يتكرر في كل عام يلزمان (المالك) في المساقاة ٢٢/ (٢٠٧)
- الإقالة بيع أو إبطال (للملك) بمجرد الإعراض ٢١/ (٣٨٣)
- الإقرار (بالملك) للغير بمنزلة (التمليك) في البيع ٢٥/ ٢٧٧
- الإقرار (بملك) شيء إقرار بما يتولد منه ٢٥/ ٢٧٥
- الأمر بالتصرف في (ملك) الغير باطل ٢/ ٣٤، ٤٠، ٢٠٩ - ١٦/ ٩ - ١٤/ ١٠٧، [١٢٥]، ٥٦٧
- الأمر في (ملك) الغير فاسد ١٤/ (١٢٥)
- (الأملاك) التامة قابلة للنقل بالعوض وغيره في الجملة ١٣/ ٦٤٣
- (الأملاك) لا تبطل بالغيبه عن (المالك) ١٣/ ٣٣٥، ٣٣٧، [٣٤٣]، ٣٤٤
- (أملاك) الناس لا تزال عما (ملكوا) إلا بسنة أو إجماع ٢/ ٣٣٧
- الانتفاع (بملك) الغير بغير إذنه من غير ضرورة منه ١٤/ (١١٥)
- الانتفاع (بملك) الغير لا يجوز بغير إذنه ١٤/ (١١٥)
- الانتفاع من الشيء لا يجوز بغير إذن (مالكه) ١٤/ (١١٥)
- انتقال (الملك) إلى المشتري بالعقد يقبل الفسخ في مدة الخيار ١٦/ ٢٧٢، ٥٠٢
- الإنسان لا يجبر على إصلاح (ملكه) ١٤/ ٧٩، [٩١]
- الإنسان له حق التصرف في (ملكه) كيفما يشاء ١٤/ (٧٩)
- الإنفاق بأمر القاضي كالإنفاق بأمر (المالك) ١/ ٣٦٩، ٤٤٢ - ٢٥/ [٩٣]، ٩٥، ٩٦
- إنما تجب الزكاة في (ملك) تام مقبوض ٢٠/ (٥٧)، ٥٩
- إنما المعتبر حال (المالك) ١٤/ [٥١]
- الإيصاء بما لا (بملك) باطل ٢٤/ ٨٧
- الباطل من العقود لا يفيد (الملك) ٨/ (٣٣٢)
- بالضمان (بملك) المضمون ١٤/ ٢٢٢، ٢٢٦، (٥٤٨)
- بالمحتمل لا يزول (الملك) ٦/ (٤٢٠)
- البذل الذي من جانب من له الخيار يبقى على (ملكه) ما بقي خياره ٢١/ ٢٢٨

- البدل والمبدل منه لا يجتمعان في (ملك) شخص واحد..... ٣٠٥/١٦
- البراءة (تمليك) في حق صاحب الدين إسقاط في حق من عليه..... ٥١٩/٢٢
- البراءة من الضمان إنما تكون بإعادة يد (المالك) حقيقة أو حكما..... ٤٥٨/١٤
- بعض الشركاء لا (يملك) التصرف في المحل المشترك إلا برضا بقية الشركاء..... ١٣٢/١٤
- بيت المال هل يعد حائزا لما لا (ملك) له أم لا..... ٢٢٥/٢٤
- بيع الإنسان ما ليس في (ملكه) حال العقد من الأعيان فاسد..... ٥٤/٢١
- البيع سبب موجب (للملك)..... ٢٤٣/٢١
- البيع الفاسد بعد القبض يفيد (الملك)..... ٣٠٣/٢١
- البيع الفاسد لا يفيد (الملك) إلا بالقبض..... ٣٠٢/٢١
- البيع الفاسد لا يفيد (الملك) بالقبض..... ٥٦/١٤
- البيع الفاسد لا يفيد (الملك) قبل القبض..... ٣٠٢/٢١
- البيع الفاسد لا يفيد (ملكا)..... ٢٩٦/٢١
- البيع الفاسد لا ينقل (الملك) وإنما ينقل الضمان خاصة..... ٥٦/١٤
- البيع الفاسد يثبت به (الملك) عند القبض بحكم العقد..... ٢٩٥/٢١
- البيع الفاسد يفيد حكم (الملك) عند القبض..... ٣٠٣/٢١
- البيع الفاسد يفيد (الملك) بالقبض..... ٣٠٣/٢١
- البيع الفاسد يفيد (الملك) بقيمة المبيع..... ٢٩٦/٢١
- البيع الفاسد يفيد (الملك) عند اتصال القبض به..... ٢٩٥/٢١
- البيع الفاسد (يملك) بالقبض..... ٥٥/١٤
- البيع الفاسد (يملك) بالقبض بالإذن..... ٢٩٥/٢١
- البيع الفاسد ينعقد موجبا (للملك) إذا اتصل به القبض..... ٢٩٥/٢١
- البيع الفاسد يوجب (الملك) بالقيمة..... ٥٦/١٤
- البيع موجب (للملك) بنفسه..... ٢٤٣/٢١
- البيع الموقوف إذا تم أوجب (الملك) للمشتري من وقت العقد..... ٢٧٧/٢١
- البيع الموقوف بالإجازة يفيد (الملك) من وقت انعقاده..... ٢٨٦/٢١
- البيع الموقوف بالإجازة يفيد (الملك) من وقت العقد..... ٢٨٥، ٢٨٤/٢١
- البيع الموقوف يتم به (الملك) عند الإجازة من وقت السبب..... ٢٧٧/٢١
- البيع يفيد حكمه (الملك) بالقبض..... ٣٠٢/٢١
- البيع يفيد (الملك) بنفسه..... ٢٤٣/٢١
- البيع يفيد نقل (الملك)..... ٢٤٣/٢١
- بينة الخارج أولى من بينة ذي اليد على مطلق (الملك)..... ٢١١/٢٥

- بينة ذي اليد في (الملك) المطلق لا تلغي بينة الخارج ٢٥/ (٢١١)
- تبدل سبب (الملك) قائم مقام تبدل الذات ١٦٥، [٩]/ ١٤ - ٣٤/ ٢ - ٤٦٧/ ١
- تبدل سبب (الملك) كتبدل الذات ٤٠/ ٢
- تبدل سبب (الملك) كتبدل العين ١١/ ٦٤ - ١٤/ (٩)
- تبدل (الملك) يوجب تبدل العين حكما ١٤/ (٩)
- التبرع لا يثبت (الملك) فيه إلا بالقبض ١٦/ ٦٦٢
- التبع (يملك) (بملك) الأصل ١٤/ (٦٣) - ٢٥/ ٢٧٧
- تثبت الشفعة في كل عقد (يملك) الشقص فيه بعوض ٢١/ (٤٣١)
- تجدد (الملك) بتجدد السبب كتجدد العين ١٤/ (١٠)
- ترد (التملكيات) بعد الإيجاب برد الطرف الآخر إياها ١٤/ (٢٩)
- ترد عقود (التمليك) برد الإيجاب فيها ١٤/ (٢٩)
- تصح الوصية بكل (مملوك) يقبل النقل ٢٤/ [٧٧]
- التصرف (بالمالك) أقوى من التصرف بالولاية ١٤/ ١٨٧
- التصرف في (ملك) الغير بغير إذنه محظور في الأصل ١٤/ (٩٥)
- التصرف في (ملك) الغير حرام ١٤/ (٩٥)
- التصرف في (ملك) الغير لا يثبت إلا بإباحة (المالك) ١٤/ (٩٦)
- التصرف في (ملك) الغير لا يجوز إلا على الوجه الذي أذن فيه من تقييد أو إطلاق ١١/ ٣٦
- تصرف (المالك) عن ولاية (الملك) أولى نقضا كان أو إجازة ١٦/ ٤٤٦
- تصرف (المالك) في (ملكه) لا يتقيد بشرط السلامة ٧/ ٥٧٣، ٥٧٨
- تعتبر الأسباب في عقود (التملكيات) ٢٦/ ٤٢٩
- تعتبر الأسباب في عقود (التملكيات) كما تعتبر في الأيمان ١٦/ [٥٧٣]
- تعليق (الأملاك) بالأخطار باطل ١٠/ ٣٠٨، ٣٦٣
- التعليق بالشرط المحض لا يجوز في (التملكيات) ويجوز فيما كان من باب الإسقاط المحض ١٣/ ٢٥٢
- التعليق بالشرط المحض والإضافة إلى أجل لا يجوز في (التملكيات) ويجوز فيما كان من باب الإسقاط المحض ١٣/ ٢٥٣
- التعليق بالشرط مشروع في الإسقاط المحض أما فيما فيه شبهة (التمليك) فليس بمشروع ١٦/ ٢٤٠
- التعليق بالموت في (التملكيات) يصح وصية ١٥/ ٣٧٨
- تعليق (التمليك) بالشرط باطل ٢٢/ ٦٨
- تعليق (التمليك) بالشرط لا يصح ١٥/ (٣٧٧)
- تعليق (التمليك) على الخطر لا يجوز ١٥/ (٣٧٨)
- تعليق (التمليك) على شيء باطل ٢٢/ ٧١

- تعليق (التمليكات) بالخطر لا يصح ١٥/ (٣٧٧)
- تعليق (التمليكات) بالشرط باطل ١٥/ ٣٨٣
- تعليق (التمليكات) والتقييدات بالخطر لا يجوز ١٥/ (٣٧٧)
- تعليق (التمليكات) والتقييدات بالشرط باطل ١٥/ [٣٧٧] - ١٦/ ١٠٧، ٢٤٠، ٢٤٤ - ٢١/ ٢٦٧
- تعليق زوال (الأملك) بالأخطار جائز ١/ ٤٦٧
- التعليق قبل (المملك) باطل ١٠/ ٣٤٨
- تقييد (المالك) معتبر إذا كان مفيدا له ٩/ ٣٧٢
- (تمليك) الأهواء بعوض لا يجوز ١١/ (٥٩٥)
- (تمليك) الدين لا يصح إلا ممن هو عليه ١٤/ (٢٠)
- (تمليك) الدين من غير من عليه الدين باطل ١٤/ (١٩)
- (تمليك) الدين من غير من عليه الدين باطل إلا إذا سلطه على قبضه ١٤/ (١٩)
- (تمليك) الدين من غير من عليه الدين بعوض لا يجوز ١٤/ ٢٠
- (تمليك) الدين من غير من عليه الدين في سائر الديون لا يجوز ١٤/ (١٩)
- (تمليك) الدين من غير من عليه الدين لا يتصور ١٤/ (١٩)
- (تمليك) الدين من غير من عليه الدين لا يجوز ١٤/ [١٩]
- (التمليك) لا يثبت للمجهول ١٣/ ٢٩
- (التمليك) لا يمكن بدون التأيد ١٦/ ٦٠
- (التمليك) للمجهول باطل ١٣/ ٣٢
- (التمليك) للمجهول لا يصح ١٣/ ٤٦٧ - ١٣/ ٢٨، ٣١ - ١٤/ [٣٧]، ٤٢، ٤٤
- (تمليك) ما ليس (بمملوك) محال ٢٢/ ٣٠٩
- (تمليك) المجهول لا يصح ١٣/ ٢٨ - ١٤/ ٣٧، ٤٤
- (تمليك) المعدوم لا يصح ١٥/ ١١٧
- (تمليك) المعدوم ممتنع ١٥/ ٤١٤
- (التمليك) من المجهول باطل ١٤/ (٤٣)
- (التمليك) من المجهول جهالة لا يمكن إزالتها لا يصح ١٤/ (٤٣)
- (التمليك) من المجهول لا يصح ١٣/ ٢٨ - ١٤/ ٣٧، [٤٣]
- (التمليك) من المجهول لا يكون ١٤/ (٤٣)
- (التمليك) من المجهول محال ١٤/ (٤٣)
- (التمليك) يرتد بالرد ١٤/ [٢٩] - ١٦/ ٢٢١، ٢٢٤
- (التمليك) يرتد قبل قبوله ١٤/ (٢٩)
- (التمليك) يرد برد (التملك) ١٤/ (٢٩)

- (التملكيات) بأسرها لا يجوز تعليقها..... (٢٣٩)/١٦
- (التملكيات) تبطل بالتعليق..... (٣٧٧)/١٥
- (التملكيات) لا يجوز تعليقها بالشرط..... (٣٧٧)/١٥
- توابع (الملك) لا يجوز إفرادها بالعقد..... ٣٢٧، ٣٢٤/١٦
- ثبوت (الملك) باعتبار حال (المالك)..... (٥١)/١٤
- ثبوت (الملك) في المعدوم محال..... ٤٦/٢١
- ثبوت اليد دليل (الملك)..... (٦٩)/١٤
- ثبوت يد (المالك) على (ملكه) يسقط الضمان..... ٤٦١، ٤٥٧/١٤
- جناية الجاني على (ملك) نفسه لا توجب ضمانا..... ٤٣٣/١٤
- الجنين يتبع الأم في (الملك)..... ١١٨/١٢
- الجهالة إنما تمنع الصحة في (التملكيات) لا في الإسقاطات..... ٢٥٣، ٢٥١/١٣
- الجهالة التي لا تفضي إلى المنازعة لا تمنع صحة (التمليك)..... ٤٤، ٣٨/١٤
- جهالة (المملك) في (التمليك) تمنع التسليم..... ٥٦٢/١٣
- الحادث بعد تمام السبب وقبل تمام (الملك) بمنزلة المقترن بأصل السبب..... ٥٦١، ٥٥٨/٨
- الحاكم لا (يملك) إسقاط الحقوق..... (٢٠٩)/١٨
- الحرام لا يصلح سببا لثبوت (الملك)..... ٩٩/٢١
- الحق الثابت للغير لا (يملك) أحد إسقاطه بغير رضاه..... ٢١/١٣
- حق الشرع لا (يملك) العبد إسقاطه..... ٢١٠/١٨
- حق الغير إذا تعلق (بالمملك) التام أثر في التصرف..... ٦٣٧، ٦٣٤/١٣
- الحق (للمالك) فيما (يملك)..... ١٠٠/٢٣
- الحق المستفاد (بالمملك) يجب أن يتقسط حال الاشتراك على قدر (الملك)..... (٦٦٣)/١٣
- حق (الملك) أقوى من حق الاستيثاق..... ١٩٠/٢٣
- حق (الملك) أقوى من حق (التملك)..... ٤٤٩/١٣
- الحقوق المجردة لا تحتل (التمليك)..... ٤٩٣/١٣
- الحكم بمنع التصرف في (ملك) تعلق به حق الغير معلول بعلّة الضرر..... ٦٣٦/١٣
- الحمل لا (يملك) شيئا في بطن أمه..... ١٢٦/١٢
- حيازة الأشياء المباحة سبب (لملكيتها)..... (٢٤٣)/١٤
- حيث يكون العقد فاسدا يوجب (الملك) بعد القبض..... (٥٥)/١٤
- الدفع كان واجبا على (المالك) والواجب لا يؤخذ له عوض..... ٥٦٢/١٤
- الدين لا (يملك) إلا بقبضه..... ٢٤/١٤
- الدين لا (يملك) لغير من عليه الدين..... (١٩)/١٤

- الراهن بعد عقد الرهن (مالك) للعين كما كان قبله..... ٢٣/ (١٨٩)
- رقبة الوقف لا (تملك) ٢٢/ (٤٩٧)
- رقبة الوقف (مملوكة)..... ٢٢/ ٤٩٨
- الرهن (ملك) للراهن ٢٣/ [١٨٩]
- الزكاة إنما تجب في المال (المملوك) ٢٢/ ٥٠٠
- الزكاة إنما تعتبر بحال (مالك) الأصل ١٤/ ٥١
- الزكاة لا تجب إلا في (ملك) تام ٢٠/ [٥٧]
- الزكاة هل تجب في عين النصاب أو ذمة (مالكه)..... ٢٠/ (١٢٥)
- الزكاة وظيفة (الملك) ٢٠/ (٥٧)، ٥٨
- الزكاة وظيفة (الملك) المطلق ٢٠/ ٥٩
- الزوائد المنفصلة الحادثة قبل موت الموصي لا (يملكها) الموصى له ٢٤/ [١٢١]
- الزيادة المتصلة تتبع (الملك) دون (المالك) ١٦/ (٢٥١)
- سبب الإتلاف متى سبق (ملك) (المالك) لا يوجب الضمان له على المتلف ١٤/ ٥٤٩
- السبب المحرم لا يفيد (الملك) ١٤/ ٢٢٢، ٢٢٦، ٥٤٨
- السبب معتبر في (التمليكات) ١٦/ ٥٧٩
- سكوت (المالك) لا يمنع الضمان ١٣/ ٣٢٣
- الشخص لا يجبر على إصلاح (ملكه) ١٤/ (٩١)
- الشفعة بين الشركاء على قدر حصصهم من (الملك) ٢١/ (٤٥٨)
- الشفعة على عدد الرؤوس ولا يعتبر اختلاف (الأملاك) ٢١/ (٤٥٧)
- الشفعة على قدر (الأملاك) ٢١/ (٤٥٨)
- الشفعة لا تثبت إلا في (ملك) ٢١/ ٤٥٨
- الشيء المفوض إلى اثنين لا (يملكه) أحدهما ١٨/ (١٥٣)
- صاحب الشيء أولى بماله وأحق بمنفعة (ملكه) ١٣/ (٥٩٧)
- صحة التعليق فرع على (ملك) التنفيذ ١٠/ (٣٤٧)
- صفة الشيء (تملك) (بملك) أصله ١٢/ ٣٧
- الصلات إنما (تملك) حقيقة بالقبض ١٦/ (٦٦٥)
- الصلات لا (تملك) إلا بالقبض ١٦/ (٦٦٥)
- الصلات لا (تملك) بأنفسها بل بقرينة تنضم إليها ١٦/ ٦٥٤
- ضمان (التملك) لا يستدعي صنعا ١٤/ ٥٤٩
- الضمان سبب لإيجاب (الملك) ١٤/ (٥٤٧)
- الضمان سبب (لملك) المضمون ١٤/ ٥٥٦

- الضمان على قدر (الملك) ٦٦٥ ، ٦٦٣/١٣
- ضمان الغصب لا يوجب (الملك) في المضمون ٢٧٢/٢٣
- ضمان الغصب يوجب (الملك) دون ضمان الجناية ٥٤٩/١٤
- الضمان في الأموال هو في مقابلة فوات اليد (والملك) بحاله ٥٥٣ ، ٥٤٨/١٤
- الضمان لا يكون إلا بعد ثبوت (الملك) وتقرره ٥٥٠/١٤
- الضمان لا يوجب (الملك) ٥٤٨/١٤ - ٤٨٥/١
- الضمان يجب باليد لا (بالملك) ٧٠/١٤
- ضمان اليد في مقابلة فوات يد (الملك) (والملك) باق ٥٥٣ ، ٥٤٨/١٤
- الظاهر من اليد (الملك) ٦٩/١٤
- الظهار والطلاق لا يدخلان قبل (الملك) ٥٨٥/٢٣
- العارية هل هي (تمليك) للمنافع أو إباحة للتصرف ٢٣٨/١٤
- العائد له أن يستوفي النفع المعقود عليه ومثله ودونه في الضرر ولا (يملك) فوقه ٥٤٥ ، ٤٦٩/٧ [٥٥١] - ٢٩/١٢
- عدم (الملك) لا يمنع (الملك) ٤٧٣/٦
- عصمة مال المسلم تمنع من إبطال (ملكه) وحقه ١٦/٩
- عقد (التمليك) يصح في المشاع ١٣٢/٢١
- العقود التي تفيد حكم (الملك) في الحال لا يجوز إضافتها للمستقبل ١١٤ ، ١٠٧/١٦
- العين تختلف باختلاف أسباب (الملك) حكما ٩/١٤
- عين الرهن (ملك) (المالك) ١٨٩/٢٣
- العين الواحدة يختلف حكمها باختلاف جهات (الملك) ١٠/١٤
- الغاصب لا (يملك) المغصوب ٩٤/٨
- الغاصب لا (يملك) المنافع ٩٤/٨
- الغاصب يضمن ما فوت من (الملك) بعضه أو كله ٥٤٠/١٤
- الغالب في (التمليكات) تراضي اثنين وقد يكفي الواحد في مواضع ٥٥٩ ، ٥٥٧/١٦
- الغرامات إذا كانت لحفظ (الأموال) فالقسمة على قدر (الملك) ١٧٥/١٤
- الغرامة لتحصيل (الأموال) تقسم على قدر (الأموال) ١٧٥/١٤
- الغصب الموجب للضمان لا يكون إلا بتفويت يد (المالك) ٤٦١ ، ٤٥٨/١٤
- الغصب يوجب (الملك) في المضمون عند أداء الضمان ٥٤٩/١٤
- الفار من الزكاة قبل تمام الحول بتقيص النصاب أو إخراجه عن (ملكه) تجب عليه الزكاة .. ٢٠/٢٧
- الفاسد من البيع (يملك) بالقبض ٢٩٥/٢١
- الفاسد من العقود يفيد (الملك) عند تحقق القبض ٢٩٦/٢١

- الفاسد (يملك) إذا اتصل به القبض ١٤/٥٥)
- فساد السبب شرعا لا يمنع ثبوت (الملك) بعد تمامه ١٤/٥٥)
- فساد السبب في الابتداء لا يمنع ثبوت (الملك) بالقبض ١٤/٥٥)
- فساد السبب لا يمنع ابتداء (الملك) عند القبض ١٤/٥٥)
- فساد السبب لا يمنع وقوع (الملك) بالقبض ١/٤٦٧ - ١٤/٥٥] - ١٦/٨٩، ٩٢
- القاضي لا (يملك) إنشاء التبرعات في (ملك) الغير ١٨/٢١٠
- القبض في القسمة الفاسدة يفيد (الملك) ١٤/٥٦
- القبض مقرر (للملك) ١٠/٩٢ - ١٦/٦٥٤، ٦٦٦
- قد يضمن الإنسان ما أتلفه من مال نفسه إما لتعلق حق الله تعالى به أو حق الآدمي وقد يضمن غيره ما باشر هو إتلافه من (ملكه) ١٤/٤٣١ - ١٨/٣١
- القرض لا (يملك) إلا بالقبض ١٦/٦٥٥
- القسمة على قدر (الملك) ١٣/٦٦٤
- القصد بالبيع (تمليك) التصرف ٢١/٦٦
- قيام سبب (الملك) عند التعليق كقيام (الملك) في صحة التعليق ١١/٧، ٩، [١٧]
- كل أحد أولى (بملكه) ١٣/٥٩٧)
- كل أرض جرى عليها (ملك) لا (تملك) بالإحياء ٢٢/٥٨٤
- كل أمر لا يتم إلا بأمرين لم يجز أن (يملك) بواحد ٢/٣٢٥
- كل أمر لا يحل إلا (بملك) أو نكاح فإنه لا يحرم بشيء حتى ينتقض النكاح (والملك) ٢/٣١٨
- كل أمر يحل بغير نكاح ولا (ملك) إنما يحل بالإذن فيه ٢/٣١٨
- كل امرأتين بينهما من النسب أو الرضاع ما يمنع تناكحهما لو قدرت إحداهما رجلا لا يجوز الجمع بينهما في الوطء بعقد ولا (ملك) ٢٣/٣٧٧]
- كل أمين من قبل (المالك) إذا تعدى ثم أزال التعدي بنيته أنه لا يعود إليه فإنه يبرأ عن الضمان ١٤/٤١٣
- كل أمين يده يد (المالك) ١٤/١٨١)
- كل تصرف أوجب زوال (الملك) فهو رجوع ٢٤/١٥٥
- كل تصرف أوجب زوال (ملك) الموصي فهو رجوع ٢٤/١٦٢]
- كل تصرف صدر من غير (المالك) يتوقف على إجازة من له الإجازة ١٥/٩٥)
- كل ذي (ملك) أحق (بملكه) ١٣/٥٩٧)
- كل عبادة اعتبر فيها المال فإن المعتبر (ملكه) لا القدرة على (ملكه) ١١/٧، ٢٠، [٢٢]
- كل عوض (ملك) بعقد يفسخ بهلاكه قبل القبض لا يجوز التصرف فيه قبل قبضه ١٤/١٥٧)
- كل عوض (ملك) بعقد يفسخ بهلاكه قبل القبض لم يجز التصرف فيه قبل قبضه ١٤/١٤١، [١٥٦]
- كل عوض (ملك) بعقد يفسخ بهلاكه قبل قبضه فالتصرف فيه غير جائز ١٤/١٤٢

- كل عوض (ملك) بعقد يفسخ بهلاكه قبل قبضه فالتصرف فيه غير جائز وما لا فجائز ١٤/ (١٥٧)
- كل عوض (ملك) بعقد يفسخ بهلاكه قبل قبضه لم يجز التصرف فيه قبل قبضه ١٤/ (١٥٧)
- كل عوض (ملك) بعقد يفسخ العقد فيه بهلاكه قبل القبض لم يجز التصرف فيه ١٤/ (١٥٧)
- كل عوض (ملك) بعقد يفسخ فيه العقد بهلاكه قبل القبض لا يجوز التصرف فيه قبل القبض ١٤/ ١٥٨
- كل عوض (يملك) بعقد يفسخ بهلاكه قبل القبض لا يجوز التصرف فيه قبله ١٤/ (١٥٧)
- كل عين (مملوكة) يباح نفعها واقتناؤها من غير ضرورة يجوز بيعها ٢١/ (٨١)
- كل فعل لو فعله الإنسان في (ملك) الغير ينقطع به حق (المالك) فإذا فعله الموصي كان رجوعا ٢٤/ [١٥٩]
- كل فعل لو فعله الإنسان في (ملك) غيره بغير إذن (مالكه) ينقطع به حق (المالك) فإذا فعله الموصي بالعين الموصى بها كان رجوعا ٢٤/ ١٥٥
- كل قبض أو جب ضمان القيمة لم يحصل به (الملك) ١٤/ ٥٤٨
- كل ما جاز بإجازة الوارث (يتملكه) المجاز له من قبل الموصي ٢٤/ (١١٥)
- كل ما جاز بإجازة الوارث (يتملكه) المجاز له من قبل الوارث ٢٤/ (١١٥)
- كل ما جهل (مالكه) فهو من جملة أموال بيت المال ٢٦/ [٤٢١]
- كل ما حرم الشارع (تملكه) والانتفاع به لا يصلح أن يكون محلا (للملك) ١٤/ (٢٢١)
- كل ما صح (ملكه) وانتقال (الأملك) فيه حل بيعه ١٤/ ٢٢٢
- كل ما فيه (تمليك) مال من وجه يقبل الارتداد بالرد ١٤/ (٢٩)
- كل ما قصد به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة فعلى (المالك) في المساقاة ٢٢/ ١٩٣ ، [٢٠٧]
- كل ما كان حقا صاحبه عامل فيه نفسه وكان قائما حين الإسقاط خالصا للمسقط أو غالبا ولم يترتب على إسقاطه تغيير وضع شرعي وليس متعلقا (بتملك) عين على وجه متأكد يسقط بالإسقاط وما لا فلا ٢/ ٥١٦
- كل ما كان مباحا في بلاد العدو ولا (يملكه) أحد منهم فأخذه جائز ١٤/ ٢٤٥
- كل ما كان من (التملكيات) أو التقييدات يبطل تعليقه بالشرط ١٥/ (٣٧٧)
- كل ما (ملك) بعقد سوى البيع فإنه يجوز التصرف فيه قبل قبضه ١٤/ (١٤١)
- كل ما (ملك) بعقد ينتقض بهلاكه قبل قبضه لم يصح التصرف فيه قبل قبضه ١٤/ (١٥٧)
- كل ما يمكن (تملكه) ويجوز بيعه وأخذ العوض عنه يجب القطع في سرقته ٢٥/ [٥١٧]
- كل مال وجبت فيه الزكاة بالنصاب والحوال إذا (ملك) النصاب جاز تعجيل الزكاة فيه قبل مضي الحوال ٢٠/ (١٣٩)
- كل مال (يملك) بغير عوض وجب أن يكون الدين مانعا منه ١٣/ ٣٩٩
- كل مالك على (ملكه) لا يزول عنه إلا بكتاب أو سنة أو إجماع ٢/ ٣٣٧
- كل (مالك) ملزم بنفقة (مملوكة) ١٤/ (١٦٩)

- كل مكلف لا يحجر عليه الحاكم في (ملكه)..... ١١٦/٢٣
- كل (ملك) انتقل بغير عوض فلا بد من حيازته..... ٢٤٣/١٤ - ٦٥٣/١٦
- كل (ملك) إنما يعتبر بحال (المالك) لا بحال (المملوك)..... ٥١/١٤
- كل (مملوك) أبيح الانتفاع به يجوز بيعه..... ٨١/٢١
- كل (مملوك) يجوز بيعه وهبته والوصية به..... ٢٥٧/٢٢
- كل من أحدث حدثاً في مال لا (يملكه) فهو مأخوذ بحدثه..... ٥٣٩/٢٥
- كل من صدر منه السبب ثبت منه (الملك)..... ١١٩/٢٤
- كل من كان (مالكا) فماله ممنوع به محرم إلا بطيب نفسه بإباحته فيكون مباحا بإباحة (مالكه) له..... ٣٢٥/٢
- كل من لم (يملك) الهبة لم (يملك) المحاباة..... ٣٩٩/٧
- كل من (ملك) شيئاً بعوض (ملك) عليه عوضه في آن واحد..... ٥٦٣، ٥٦١، ٥٥٨/١٦
- كل من (ملك) شيئاً (يملك) التصرف فيه إلا لمانع..... ٦٤/١٤
- كل من (يملك) البيع (يملك) الهبة بشرط العوض..... ٢٨٦/٢٢
- كل واحد أحق (بملك) نفسه من غيره..... ٥٩٧/١٣
- كل واحد من الشركاء في شركة (الملك) أجنبي في حصة الآخر في التصرف المضر..... ١٣٥/١٤
- كل وقف تعلق به للعباد حق دينوي فلا بد لزوال (ملك) الواقف عنه من حكم الحاكم وما لا فلا ٤٩٧/٢٢
- كل يتصرف في (ملكه) كيفما شاء..... ٧٩/١٤
- كل يتصرف في (ملكه) كيفما شاء لكن إذا تعلق حق الغير به فيمنع (المالك) من تصرفه على وجه الاستقلال..... ٨٦/١٤
- كل يد لو ابتني على يد (المالك) اقتضى أصل الضمان فإن ابتني على يد الغصب مع الجهل اقتضى قرار الضمان عند التلف..... ٢٦٤/٢٣
- لا بد من الحكم بصحة الإجازة إذا حصلت الإجازة ممن (يملك) الإنشاء..... ١٢٩/١٥
- لا تثبت الشفعة إلا للشريك في (ملك) مشاع..... ٤٣٧/٢١
- لا تثبت الشفعة فيما (ملك) بغير معاوضة..... ٤٣١/٢١
- لا تجب الزكاة إلا على حر مسلم تام (الملك) على ما تجب فيه الزكاة..... ٥٧/٢٠
- لا تجب الزكاة فيما لا (يملكه) (ملكاً) تاماً..... ٥٧/٢٠
- لا تجوز الشهادة على (الملك) بالتسامع..... ٣٣٩، ٣٣٤/٢٥
- لا تقبل بينة ذي اليد في (الملك) المطلق..... ٢١١/٢٥
- لا (تملك) المنافع المحظورة..... ٢٢٦، ٢٢٢/١٤
- لا (تمليك) في الوقف..... ٤٩٧/٢٢
- لا سبيل إلى التصرف في (الملك) المشترك والحق المشترك إلا برضا الشركاء..... ١٣٢/١٤
- لا شفعة فيما (ملك) بغير معاوضة..... ٤٣١/٢١

- لا شفعة فيما (يملك) بغير بدل أو يبدل ليس بمال ٢١/(٤٣١)
- لا قيمة لمحرم لأنه لا يجري عليه (ملك) ٢/(٣٣٨)
- لا (ملك) لأحد في الحرام ١٤/(٢٢١)
- لا ولاية لأحد على غيره في إدخال شيء في (ملكه) بلا رضاه ١٦/(٢٢٢)
- لا ولاية لأحد في إدخال الشيء في (ملك) غيره بغير رضاه ١/(٤٦٦)
- لا ولاية لأحد في إدخال شيء في (ملك) غيره بغير رضاه ١٣/(٢٣٠)، ٥٨٩
- لا (يتملك) أحد مال الغير بغير رضاه إلا بالضمان ١٤/(٥٤٩)
- لا يتوقف (الملك) في العقود الاختيارية على أداء الثمن ١٦/(٥٥٨)
- لا يثبت حق في (ملك) الغير بيد ٢٥/(٢١١)
- لا يجبر أحد على إصلاح (ملكه) ١٤/(٩١)
- لا يجبر أحد على إصلاح (ملكه) ولا (ملك) غيره ١٤/(٩١)
- لا يجتمع البدل والمبدل في (ملك) رجل واحد ١٢/(١٥٩) - ١٦/(٣٠١)، ٥١٠، ٥١١
- لا يجتمع البدلان في (ملك) شخص واحد ١٦/(٣٠١)
- لا يجري أمر أحد إلا في حق (ملكه) ١٤/(١٢٥)، ١٢٧
- لا يجمع بين (تملك) البدل والمبدل ١٦/(٣٠١)
- لا يجوز إجبار أحد على إصلاح (ملكه) ١٤/(٩١)
- لا يجوز أن يزال (ملك) الإنسان بغير رضاه ١/(٤٦٧)
- لا يجوز الانتفاع (بملك) الغير من غير إذن ١٤/(١١٥)
- لا يجوز التصرف في (ملك) الغير بلا إذن وإذا تصرف آخر فيه كان متعددا ١٣/(١٤٤)، ١٤٦
- لا يجوز تعليق (التملك) ١٦/(٢٣٩)
- لا يجوز ربح ما لم (يملك) ٢١/(٦٩)
- لا يجوز لأحد أن يتصرف في (ملك) الغير بلا إذن ٢/(٤٠)
- لا يجوز لأحد أن يتصرف في (ملك) الغير بلا إذن أو إباحة من الشرع ١٣/(٥٩٨)
- لا يجوز لأحد أن يتصرف في (ملك) الغير بلا إذن ولا ولاية ولا ضرورة ١٣/(٣٠٨) - ١٤/(٩٦)
- لا يجوز لأحد أن يتصرف في (ملك) الغير بلا إذنه ٢/(٣٤) - ١٠/(٣٥٠) - ١٣/(١٧٥) - ١٤/(٩٥)، ١٠٧، ١١٦، ١١٧، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٢ - ١٥/(٩٦)
- لا يجوز لأحد أن يتصرف في (ملك) غيره بلا إذن أو إباحة من الشرع ١/(٤٦٧) - ٩/(١٦)
- ١٣/(٥٠٦) - ١٤/(٨٠)، ١٢٠
- لا يجوز للصبي أن يتولى مباشرة عقد نكاح غيره كأمه المطلقة أو الأرملة أو أخته أو عمته أو غيرهن لأن الصبي لا (يملك) تزويج نفسه ١٨/(٢٣٦)
- لا يدفع الضرر عن غير (المالك) بضرر (المالك) ٧/(٥٠٠)

- لا يزال يقين (الملك) بالشك ٦/٤٢٠ (٤٢٠)
- لا يصح اجتماع العوضين في (ملك) واحد ١٦/٣٠٢ (٣٠٢)
- لا يصح الأمر بما ليس (بمملوك) للأمر ١٤/١٢٥، ١٣٠
- لا يصح التصرف في (ملك) الغير إلا بولاية شرعية أو نيابة عرفية ١٤/٩٦ - ١٨/١٢٣
- لا يصح التصرف في (ملك) الغير بلا إذنه ١٨/١١٨
- لا يصح (تمليك) الدين إلا ممن هو عليه ٢٢/٢٦٦
- لا يصح (التمليك) من المجهول ١٤/٤٣ (٤٣)
- لا يصح وقف ما لا (يملك) ٢٢/٤٢١ [٤٢١]
- لا يقع (الملك) على الأشياء المحرمات بأعيانها ٢/٣٣٩
- لا يكون صمت (المالك) رضا بالبيع ١٣/٣٢٣
- لا (يملك) أحد مال أحد بجناية ١٤/١٩٤
- لا (يملك) الغاصب بالضمان الزيادة المنفصلة بخلاف المتصلة ١٤/٥٤٨
- لا (يملك) الغاصب المغصوب ١٤/١٩٤
- لا (يملك) القاضي العفو والإسقاط في الحدود (ويملكه) في التعزير ٢٥/٥٩ [٥٩]
- لا يمنع أحد من التصرف في (ملكه) أبداً إلا إذا كان ضرره لغيره فاحشاً ٧/٥٧١، ٥٧٣
- لا يمنع أحد من التصرف في (ملكه) ما لم يكن فيه ضرر فاحش للغير ١٤/٨٦
- لا ينزع (ملك) أحد بلا سبب شرعي ٢/٣٧
- اللام تقتضي الاختصاص (بالملك) أو غيره ٣٢/٥٦١ (٥٦١)
- اللام حقيقة في (الملك) ومتى استعملت في غيره فبقريته ٣٢/٥٦٢
- لكل أحد أن يتصرف في (ملكه) بالمعروف ولا يتقيد بسلامة العاقبة ١٤/٨٠ (٨٠)
- للإنسان أن يتصرف في (ملك) نفسه بما يبدو له ١٤/٧٩ (٧٩)
- للإنسان أن يتصرف في (ملكه) على العادة ١٤/٨٠ (٨٠)
- للإنسان أن يتصرف في (ملكه) كيفما شاء ١٠٠/٤٦٨ - ٧/٥٦٦، ٥٧٢، ٥٧٣ - ١١/٣٥ - ١٢/٤٧٤، ٤٢٥ - ١٣/٢٠٣، ٣٤٥، ٥٩٨، ٦٣٤، ٦٣٥ - ١٤/٧٩ [٧٩]، ١٣٢، ٤٢٥
- للإنسان أن يتصرف في (ملكه) ما شاء من التصرفات ما لم يضر بغيره ضرراً ظاهراً ٧٠/٥٦٣، ٥٦٦، ٨٦، ١٤/٨٠، ٥٧٤ - (٥٧١)
- (للمالك) أن يتصرف في (ملكه) أي تصرف شاء ١٤/٧٩ (٧٩)
- (للمالك) أن يتصرف في (ملكه) كيف يشاء ما لم يستلزم ذلك التصرف محرماً مما ورد الشرع بتحريمه ١٤/٨٠، ٨٦
- لو خرج (ملك) أحد من يده بدون تعدي أحد آخر عليه يتبع الأقل في القيمة الأكثر ١١/٦٠٩ (٦٠٩)
- لو خرج (ملك) أحد من يده بلا قصد يتبع الأقل في القيمة الأكثر ١١/٦٠٩ (٦٠٩)

- ليس على رجل بيع فيما لا (يملك)..... ٢١/٥٣
- ليس لأحد أن يتصرف في (ملكه) تصرفا يبطل أو يمنع حقا لجاره..... ١٣/٥٩٨
- ليس لأحد أن يحدث مرجا في (ملك) غيره ولا يتخذ فيه نهرا ولا بئرا ولا مزرعة إلا بإذن صاحبه ولصاحبه أن يحدث ذلك كله..... ٢/١٦٤
- ليس لأحد أن يقبض (ملك) غيره بغير إذنه..... ١٣/١٤٣
- ليس لأحد أن ينتفع (بالأملاك) العامة انتفاعا مضرا بذاتها..... ٧/٥٦٥
- ليس لأحد ولاية إدخال الشيء في (ملك) غيره بغير رضاه..... ١٤/٣٠
- ليس للإمام ولاية النظر في (الملك) الخاص لإنسان..... ١٨/٢٠٩
- ليس للعرق الظالم حق في (التملك)..... ٨/٩٥
- ليس (للمالك) التصرف في (ملكه) بما يضر جاره..... ٧/٥٧١
- ما امتنع وجوده لا يقبل (الملكية)..... ١٥/١٨٩، ١٩٢
- ما تعلق بالشركة من إزالة (الملك) استوى فيه المسلم والذمي..... ٢٦/٣٦٧
- ما جاز أن (يملك) بالهبة أو بالميراث جاز أن يكون صدقا وإن لم يصلح ثمنا في البيع..... ٢٣/٣٨٦
- ما فيه معنى (التملك) يرتد بالرد..... ١٤/٢٩
- ما كان تابعا (للمالك) يورث عنه..... ٢١/٤٦٨
- ما كان (تمليكا) محضا فلا مدخل للتعلق فيه قطعا..... ٢٧/٧٠٦
- ما كان (تمليكا) محضا لا مدخل للتعلق فيه قطعا..... ٢١/٢٦٧
- ما كان (تمليكا) محضا لا يدخل التعلق فيه قطعا..... ٢/٤٩٠
- ما كان له منفعة حرما الشارع لا يقبل (الملك)..... ١٤/٢٢٢، ٢٢٦
- ما كان متمولا عند (مالكه) ضمن بالإتلاف..... ١٤/٥٣١
- ما كان من حق العامة يجعل كل واحد وكأنه هو (المالك) وحده في حق الانتفاع ما لم يضر بأحد..... ٧/٥٦٤
- ما لا يتميز يتبع الأصل في (الملك)..... ١٢/٣٩
- ما لا يحل بيعه ولا (ملكه) فلا ضمان فيه..... ١٤/٤٢٢
- ما لا يمكن (تمليكه) في الحال أو كان من الإسقاطات والإطلاقات والالتزامات يصح إضافته إلى الزمان المستقبل..... ١٥/٣٧٨ - ١٦/١٠٧
- ما لا يمكن (تمليكه) في الحال يصح إضافته إلى الزمان المستقبل..... ٢٢/١٠٤
- ما (ملك) بغير المعاوضة لا شفعة فيه..... ٢١/٤٣١
- ما (ملك) فيه الشقص بغير عوض فلا تثبت فيه الشفعة..... ٢١/٤٣١
- ما يجب باعتبار (الملك) لا يختلف باختلاف سبب (الملك)..... ١٤/١٦٥
- ما يجب من الجزاء حقا لله تعالى لا تعلق له بكون المحل معصوما (مملوكا)..... ١٢/٦٦٨

- ما يستحق بطريق الصلة لا يتم فيه (الملك) قبل القبض ١٦/٦٦٥
- المال المرهون (ملك) للراهن ٢٣/١٩٨
- مال المسلمين لا (يملك) بالاستيلاء عليه ١٤/١٩٣
- (المالك) إذا تصرف في (ملكه) لمحض الإضرار بالغير فإنه يمنع ٧/٥٦٦
- (المالك) لا يجبر على إصلاح (ملكه) ١٤/٨١، (٩١)
- (المالك) محكم في (ملكه) ١٤/٥١
- المالك يملك التملك ١٤/٢٠
- المأمور بالتنجيز لا (يملك) التعليق ولا الإضافة ١٠/٣٤٨
- المباح إنما (يملك) بالأخذ وإثبات اليد ١٤/٢٤٣
- المباح لا (يملك) إلا بالإحراز ١/٤٦٧ - ١٣/١٩٠، ١٩٢، ١٩٥ - ١٤/٢٤٣
- المباح له لا (يملك) الإباحة ١٤/٢٣٧
- المباح له لا (يملك) أن يبيع لغيره ١٤/٩٧، ١١٦، (٢٣٧)، ٢٥٠
- المباح له لا (يملك) البيع ١٤/٢٣٨
- المباح له ليس (يمالك) ١٤/٢٤٩
- المباح (يملك) بإثبات اليد ١٤/٢٤٣
- المباحات (تملك) بالاستيلاء عليها ١٤/٢٤٣
- المباحات في دار الحرب (يملكها) من أخذها ويختص بها ١٤/٢٤٥
- مبنى الزكاة على النظر من الجانبين جانب (الملاك) وجانب الفقراء ٢٠/٣٧
- مبنى الهبة على أنها إذا اقتضت (ملكا) انقطعت فيها علائق العقود ٢٢/٢٧٩، [٣٥٩]، ٣٦٢
- المتولد (يملك) (يملك) الأصل ١٢/١٠٣ - ٢٧/١٦٥
- متى حرم شيء فحرام (ملكه) ١٤/٢٢١
- متى حرم شيء فحرام (ملكه) وبيعه والتصرف فيه وأكله ٢١/٩٨
- المجهول لا يجوز (تمليكه) بشيء من العقود ١١/٣٠٨
- المجهول لا يجوز (تمليكه) بشيء من العقود قصدا ١/٤٦٨
- المحابة ممن لا (يملك) التبرع بمنزلة الهبة ٧/٣٩٧، ٣٩٩
- المحرم لا يحل عوضه ولا (تمليكه) ٩/٣١٩
- المحرم لا يحل (ملكه) ١/٤٦٨ - ٢/٣٥٤ - ٩/٣٢٠، ٣٢٣ - ١٢/٢٩٢، ٢٩٤ - ١٤/٢٢١
- المحرم (ملكه) حرام ١٤/٢٢١
- المخير بين شيئين لا (يملك) إلا اختيار أحدهما ١٠/١٨٥
- المذهب عند (المالكية) رعي الخلاف ٣٠/١٦٣
- مذهب (مالك) العمل بإجماع أهل المدينة ٢/٤٢٢

- مراعاة الخلاف أصل عند (المالكية) ٤٢٦/٥ - ٤٤٠/١٢ - ٣٠/١٦٣ [١٦٣]
- مرافق (الملك) يكون على قدر (الملك) ١٣/٦٦٤
- المرأة تختص بالتدبير في (ملكها) ١٣/٢٠٣
- المرأة في (الملك) كالرجل ١٣/٢٠٣ ، ٢١٠
- المرأة لا (تملك) عقد النكاح ١٨/٢٣٢
- المرهون (ملك) للراهن ٢٣/١٨٩
- المستبيع لا (يملك) نقل (الملك) بالإباحة إلى غيره ١٤/٢٣٧
- المسلم إذا استولى على مال مسلم آخر لا يصير (ملكاً) له ١٤/١٩٤
- المشتري متى تصرف في المشتري بعد العلم بالعيب تصرف (الملاك) بطل حقه في الرد ٢١/٢١١
- مصالح المسلمين العامة لا (تملك) بالإحياء ٢٢/٥٨٤
- المضمون يصير (ملكاً) للضامن من وقت سبب الضمان ١٤/٥٥٦
- المضمون (يملكه) الضامن ١٤/٥٤٧
- المضمونات (تملك) بالضمان ١/٤٨٥ ، ٤٨٨ - ١٤/٥٥٥
- المضمونات (تملك) عند أداء الضمان مستنداً إلى وقت وجود سبب الضمان ١٠/٥٣٩
- المضمونات لا (تملك) بالضمان ١٤/٥٥٥
- المضمونات هل (تملك) بأداء الضمان أم لا ١٤/٥٤٧ [١٤]
- المعتبر حال الزوج في (ملك) العقد ١٤/٥١
- المقاصد الخمسة لم تخل من رعايتها ملة من (الملل) ٣/٥٣٥
- (ملك) الإجازة يستفاد من (ملك) الإنشاء ١٥/١٢٩
- (المملك) أقوى من الرهن ١٤/١٨٨
- (المملك) أقوى من اليد ١٤/٧٢ ، [١٨٧] ، ١٩٠ ، ١٩١
- (ملك) الإنسان لا يزول بقول الواحد ١/٤٦٧
- (المملك) بالبيع الفاسد لا يحصل إلا بالقبض ٢١/٢٩٥
- (المملك) التام لا يفسخ إلا بقضاء أو رضا ١/٤٦٧
- (المملك) الثابت بظاهر اليد لا يصلح حجة للاستحقاق ١٣/١٢٦
- (المملك) الخبيث سبيله التصديق به ١٤/٢٠٥
- (ملك) الخراج بضمان الأصل ١٤/٣٧٩
- (ملك) الرقبة أقوى من (ملك) اليد ١٤/١٨٧
- (ملك) الرقبة أولى من (ملك) المنفعة ١١/٦٠٠ ، ٦٠٤
- (ملك) الرهن لربه ٢٣/١٨٩
- (ملك) الرهن للراهن ٢٣/١٩٧

- (ملك) الشيء المرتهن باق لراهنه يقيين..... (١٨٩)/٢٣
- (الملك) العائد هل ينزل منزلة غير الزائل..... (٤٦٧، ٤٦٤، ٤٦٣/٩، [٤٧٠] - ١٠/١٤
- (الملك) الفاسد مضمون على القابض بالقبض لا بالعقد..... (٢٩٦/٢١
- (الملك) في الأرض الموات يثبت بالإحياء..... (٥٨٣)/٢٢ - ١٩٠/١٣
- (الملك) في البيع الصحيح يثبت بنفس العقد..... (٢٥١، (٢٤٣)/٢١
- (الملك) في البيع يقع معه لا بعده..... (٢٤٣)/٢١
- (الملك) في العقود القهرية غير الاضطرارية يتوقف على دفع الثمن..... ٥٦٥/١٦
- (الملك) في العقود القهرية غير الاضطرارية يتوقف على دفع الثمن وقيل لا يتوقف عليه..... ٥٦٤/١٦
- (الملك) في اللقطة يجري مجرى الاقتراض..... (٥٠٣)/٢٢
- (الملك) في المضمون يثبت لمن كان قرار الضمان عليه..... (٥٤٨)/١٤
- (الملك) في المعاوضات لا يقف على القبض..... ٣٢/١٦
- (الملك) لا ينتقل إلا بكتاب أو سنة أو إجماع أو التمثيل على هذه الأصول..... ٣٣٧/٢
- (الملك) لذي روح يوجب نفقته على (المالك)..... ١٧٢/١٤
- (ملك) (المالك) لا يزول بالإباحة..... (٢٤٩)/١٤
- (ملك) (مالك) لا يزول عن (ملكه) إلا بإزالته إياه عنه أو بحكم الله بزواله..... ٣٢٩/٢
- (ملك) المبيع لا يزول بالإباحة..... (٢٤٩، ٢٣٧/١٤ - ٤٦٧/١
- (الملك) مقدم على اليد..... (١٨٧)/١٤
- (ملك) المنفعة لا يتعدى إلى (ملك) المحل بحال..... ٦٠٤، ٦٠٠/١١
- (ملك) المنفعة يتبع (ملك) الذات..... (٦٠٠)/١١
- (ملك) المنفعة يتبع (ملك) الرقبة..... (٥٩٩)/١١
- (ملك) الموات معتبر بالإحياء..... ٥٩٩/٢٢
- (الملك) هل يضاف للضمان وسببه معاً..... (٥٤٧)/١٤، ٥٥٠
- (الملك) يجب استصحابه بحسب الإمكان ٤١٩/٦، ٤٢١، ٤٢٣، [٤٢٦]، ٤٢٩ - ٥٥٨/١٦، ٥٦٠
- (الملكية) أثر للبيع تثبت في الحال..... ١٦٦/١٠
- (المملوك) يباح (لمالكه) الانتفاع به بشرط السلامة..... ٥٩٩/١٤
- من أباح لغيره شيئاً لا يزول أصل (ملكه) به..... (٢٥٠)/١٤
- من أبيع له الانتفاع بشيء لم (يملكه)..... (٢٤٩)/١٤
- من أخذ (ملك) غيره لنفع نفسه منفرداً بنفعه من غير استحقاق ولا إذن في الإتلاف كان مضموناً..... (٣٦٤)/١٤
- من استعجل في الاستحقاق عما لم (يملك) بطل تعجيله..... (٢٩١)/٦
- من استقرض شيئاً فقد (ملكه)..... ٤٠٠/٢٢

من استند (تملكه) إلى سبب مستقر لا يمكن إبطاله وتأخر حصول (الملك) عنه فهل تنعطف أحكام (ملكه) إلى أول وقت انعقاد السبب وتثبت أحكامه من حينئذ أم لا يثبت إلا من حين ثبوت (الملك) ٥٥٧/١٠، ٥٥٤، ٥٥١، [٥٥٧]

من أصول (المالكية) مراعاة الخلاف ٢٥٤/٩، ٢٦١ - ١٢٩/١٠
من أقر بما (يملك) إنشاءه يكون مقبول الإقرار في حق الغير لانتفاء التهمة ٢٥٢/٢٥
من انعقد له سبب يقتضي المطالبة (بالتملك) هل يعطى حكم من (ملك) ١١/١٠، ١١
من انعقد له سبب يقتضي (الملك) هل يعد (مالكا) ١١/٧
من تصرف في شيء يظن أنه لا (يملكه) ثم تبين له أنه كان (يملكه) فتصرفه صحيح ٦٨/٧، ٧٢
من تصرف في شيء يظن أنه لا (يملكه) ثم تبين له أنه (يملكه) فتصرفه صحيح ٨٠/٧، ١٢٧/١٦
من تصرف في شيء يظن أنه لا (يملكه) فتبين أنه كان (يملكه) ٨١/٧
من تصرف في شيء يظن أنه لا (يملكه) فتبين أنه كان (يملكه) فتصرفه صحيح ١١٧/١٦، [١٢٤]
من تصرف في (ملكه) تصرفا يلحق الضرر بغيره فإن ذلك الغير يتمكن من دفع الضرر عن نفسه. ٥٧٢/٧، ٥٧٦

من تصرف في (ملكه) تصرفا يلحق الضرر بغيره يتمكن ذلك الغير من دفع الضرر عن نفسه... ٤٧٠/٧
من جرى له سبب يقتضي المطالبة (بالتملك) هل يعطى حكم من (ملك). ١١/٧، ١٠ - ٢٧/٢٥٦
من زال (ملكه) عن الشيء لم تلزمه زكاته ٢٠/٥٧
من سبق إلى مباح فقد (ملكه) ٤٧٣/٦ - ١٩٠/١٣، ١٩٥ - ١٤/٢٤٤
من صح أن (يملك) بالقرض صح أن (يملك) باللقطة ٢٢/٥٠٣
من كان أمينا بائتمان (المالك) أو بائتمان الشرع لا يضمن التلف ١٤/٥١٦
من كان خصما في إثبات (الملك) لنفسه كان خصما في إثبات سببه ٢٥/١٢٠
من لا ولاية له على نفسه لا (يملك) الولاية على غيره ١٨/٢٣٧
من لا (يملك) أمر نفسه فأحرى أن يمنع من إنفاذ ولايته على غيره ١٨/٢٣١
من لا (يملك) التصرف في شيء لنفسه لا يصح أن يتوكل فيه ٢٣/٣٤٣
من لا (يملك) التصرف لا (يملك) الإذن فيه ٢٣/٤٩
من لا (يملك) تصرفا لا (يملك) الإذن فيه ١٤/١٠٧
من لا (يملك) التعليق لا يصح تعليقه ١٠/٣٤٨
من لا (يملك) التنجيز لا (يملك) التعليق ١٠/٣٤٧
من لا (يملك) شيئا لا (يملك) التصرف فيه ٢/٣٥٨
من لا (يملك) الولاية على نفسه فلا (يملك) الولاية على غيره من باب أولى ١٨/٢٣٥
من لا (يملك) ولاية نفسه أولى أن لا (يملك) الولاية على غيره ١٨/٢٣١
من (ملك) ابتداء العقد (ملك) الإجازة ١٥/١٢٨

- من (ملك) أرضا (ملك) هواءها إلى أعلى ما يمكن ٥٨٩/١١
- من (ملك) أرضا (يملك) هواءها إلى ما لا نهاية له ٥٩٠/١١
- من (ملك) أن يباشر شيئاً بنفسه (ملك) إسناده إلى غيره ٢٣/٤٩
- من (ملك) أن (يملك) هل يعد (مالكا) ٢٥، ٢٠، ١٨/١١
- من (ملك) أن (يملك) هل يعد (مالكا) أو لا ٢٧، [٧]/١١
- من (ملك) الإنشاء فأولى أن (يملك) الإجازة ١٥/١٢٨
- من (ملك) الإنشاء (ملك) الإخبار ٢٥/٢٢٣
- من (ملك) الإنشاء (ملك) الإقرار ٢٥/٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧
- من (ملك) الإنشاء (ملك) الإقرار ومن لا فلا ٢٥/٢٢٣، ٢٢٩، ٢٧١
- من (ملك) بالبيع (ملك) بالشفعة ٢٦/٣٦٧
- من (ملك) بالقرض (ملك) باللقطة ٢٢/٥٠٣
- من (ملك) التجارة (يملك) ما هو من توابعها ١٤/٦٤
- من (ملك) التصرف فيما تدخله النيابة في حق نفسه جاز أن يتوكل فيه لغيره ٢٣/٥٥
- من (ملك) التصرف لنفسه ولغيره لا ينصرف التصرف للغير إلا بالنية ٦/١٠٤
- من (ملك) التنجيز (ملك) التعليق ١٠/٣٤٧
- من (ملك) التنجيز (ملك) التعليق ومن لا فلا ١٠/٣٤٧ - ١١/١٨ - ١٤/١٠٧
- من (ملك) دارا (ملك) الارتفاق بعلوها والهواء فيها ١١/٥٨٩
- من (ملك) رقة (ملك) منافعتها حكما ٢٧/١٦٥
- من (ملك) شيئاً حياته فهو لورثته بعد موته ٢٤/٢٨٥
- من (ملك) شيئاً (ملك) الإقرار به ٢٥/٢٢٣
- من (ملك) شيئاً (ملك) ما هو من توابعه ١٤/٦٦، ٦٧
- من (ملك) شيئاً (ملك) ما هو من ضروراته ١/٤٦٧، ٢/٤٨٣ - ٢/٣٢، ٤٠ - ١١/٤٤٠ - ١٢/٦٧، ٧٠
- من (ملك) شيئاً (ملك) ما هو من ضروراته وتوابعه ١١/٥٠٨ - ١٤/٦٣، ٦٦، ٦٧
- من (ملك) شيئاً (ملك) ما هو من لوازمه ١٤/٦٣
- من (ملك) شيئاً (ملك) ما هو من لوازمه لا غيرها ١٤/٦٤
- من (ملك) شيئاً (ملكه) بحقوقه ١٤/٦٣
- من (ملك) الطلاق (ملك) الظهار ٢٣/٥٨٥
- من (ملك) ظاهر الأرض (ملك) باطنها ١/٤٦٧
- من (ملك) العين (ملك) منفعتها ١١/٥٩٩
- من (ملك) الفسخ للعقد (ملك) الامتناع من التسليم ١٦/٣٣٢
- من (ملك) منفعة عين بعقد ثم (ملك) العين بسبب آخر هل يفسخ العقد الأول أم لا ١١/٦٠١، ٦٠٤

- من (يملك) الابتداء (يملك) الإمضاء ١٥/ (١٢٨)
- من (يملك) إنشاء العقد (يملك) إجازته ١٥/ ١١٩، ١٢٣، [١٢٨]
- المنافع تحتل (التملك) كالعين ١٤/ (٢٣١)
- المنافع (تملك) كالأعيان ١/ ٤٦٧ - ١١/ ٦٠١، ٦٠٤ - ١٤/ (٢٣١)
- المنافع قابلة (للملك) كالأعيان ١٤/ (٢٣١)
- المنافع (المملوكة) تصح المعاوضة عليها كالأعيان ١٤/ ٢٣١
- المنافع يصح (تمليكها) ١٤/ (٢٣١)
- المنفعة (تملك) (يملك) الرقبة ١١/ (٥٩٩)
- الموات (يملك) بالإحياء ٢٢/ (٥٨٣)
- مؤن المال المشترك يجب تقسيطها على قدر (الملك) ١٤/ (١٧٤)
- مؤنات (الملك) على (المالك) ١٤/ [١٦٩] - ٢٣/ ١٩٠
- المؤنة تلحق (المالك) ١٤/ (١٦٩)
- مؤنة العارية على (المالك) ١٤/ ١٧٠
- مؤنة (الملك) تتقدر بقدر (الملك) ١٤/ (١٧٥)
- مؤنة (الملك) تقدر بقدره ١٤/ (١٧٥)
- مؤنة (الملك) على قدر (الملك) ١٤/ ١٦٩، ١٧٠، ١٧٢، [١٧٤]
- المؤنة المتعلقة (بالمالك) تقسم على قدر (الأمالك) ١٤/ (١٧٤)
- نعمة (الملك) لا تنال بالمحذور ١٢/ ٢٨٠
- النفقة على قدر (الملك) ١٤/ (١٧٥)
- النفقة مرتبة على (الملك) ١٤/ (١٧٠)
- نفقة (الملك) على (المالك) ١٤/ (١٦٩)
- النفقة من حقوق (الملك) ١٤/ (١٦٩)
- نماء الأعيان يستحق بقدر (الملك) ١٣/ ٦٦٤
- نماء (الملك) (للمالكه) ١٤/ ٦٤
- الهيئة بشرط العوض لا توجب (الملك) إلا بالقبض ٢٢/ ٢٨٦
- الهيئة تقتضي (ملك) الموهوب ٢٢/ ٥٠٠
- الهيئة الفاسدة تفيد (الملك) بالقبض ١٤/ ٥٦
- الهيئة لا (تملك) إلا بالقبض ٢٢/ (٣٢٧)
- الهيئة لا يتم (الملك) فيها إلا بالقبض ١٦/ ٦٧٤
- الهيئة ما لم تقبض فهي على (ملك) الواهب ٢٢/ (٣٢٧)، ٣٣٣
- هل تثبت يد الضمان مع ثبوت يد (المالك) ١٤/ ٤٥٨، ٤٦١

- هل من خير بين شيئين يعد كأنه (مالك) لما حازه قبل اختياره..... (٥٧١)/١٠
 هل يتوقف (المملك) في العقود القهرية على دفع الثمن أو يقع بدونه مضمونا في الذمة..... [٥٥٧]/١٦
 هل يجوز التصرف في (المملوكات) قبل قبضها..... ٤٦٨/١ - [١٤١]/١٤
 الهواء (ملك) لصاحب القرار..... ٥٨٨/١١ - ٥٩٢ - ٦٤/١٤
 الواحد من الرعية لا (يملك) التصرف عن المسلمين..... ٥٨١/١٣
 الوارث يخلف المورث (ملكا) وتصرفا..... (٢٧٠)/٢٤
 الوصف عرض لا يقبل (التملك)..... ٢٤/١٤
 الوصي لا (يملك) إسقاط شيء من حقوق الورثة وإنما (يملك) الاستيفاء..... ٥٨٢/١٣
 الوصية بمنزلة (المملك) بالإرث..... (١٦٥)/٢٤
 الوصية تبطل بإزالة (المملك) ولا تعود بعوده..... ١٥٥/٢٤
 الوصية لمن ليس أهلا (للتملك) باطله..... ٥٣/٢٤ ، [٥٩]
 الوقف بعد لزومه لا يقبل (المملك)..... (٤٩٧)/٢٢
 الوقف لا (يملك)..... [٤٩٧]/٢٢ ، ٥٠٠
 الوقف يقتضي زوال (المملك)..... (٤٩٧)/٢٢
 الوكالة في (تملك) المباحات تصح..... ٢٤٦/١٤
 الوكيل إذا كانت وكالته عامة مطلقة (ملك) كل شيء..... (٨١)/٢٣
 الوكيل بالتنجيز لا (يملك) التعليق..... ٣٤٨/١٠
 الوكيل لا (يملك) أن يوكل غيره..... (٩٥)/٢٣
 الوكيل وكالة عامة هل (يملك) كل شيء..... [٨١]/٢٣
 الوكيل وكالة عامة (يملك) كل شيء..... ١٠/٢٣
 ولاية الأمور نواب ووكلاء وليسوا (ملاكا)..... [٢٦٧]/٢٦
 يتسامح في الإسقاطات مالا يتسامح في (التملكيات)..... ٢٥٥/١٣
 يثبت (ملك) العامل لنصيبه من الربح بمجرد الظهور قبل القسمة..... ٥٨٧/٢١
 يجوز أن يكون الجعل مجهولا غير (مملوك) للحاجة..... (١٦٣)/٢٢
 يجوز أن يمنع الإنسان من التصرف في (ملكه) لتعلق حق الغير..... (٦٣٣)/١٣
 يد الأمانة كيد (المملك)..... (١٨١)/١٤
 يد الأمين كيد (المالك)..... [١٨١]/١٤
 يد الأمين يد (المالك)..... ٤٩٨/١٤
 اليد تقتضي (المملك)..... (٦٩)/١٤
 اليد توجب إثبات التصرف لا إثبات (المملك)..... ٧٢/١٤
 اليد دليل على (المملك)..... ٤٧٥ ، ٤٧٣/٦

- اليد دليل (المالك) ١/٤٦٧ - ٦/٤٢١ - ٨/٣٣٨ - ١٣/١٣٥ - ١٤/٦٩، ١٨٧، ١٨٨ - ١٦/١٠٢، ١٠٣
 اليد دليل (المالك) في الظاهر ٨/٣٤١
 اليد لا تفيد (ملكا) ٢٥/٢١١
 يد المودع كيد (المالك) ١٤/١٨٢
 يرد (التمليك) بالرد ١٤/٢٩
 يسقط الثابت ولا ينتقل إلى الباذل ما كان (يملكه) المذلول له ١٣/٦٤٦
 يمنع (المالك) من التصرف في (ملكه) بما يكون سببا في إلحاق الضرر بغيره أو جره عليه في المستقبل ٧/٥٧١
 ينتقل (المالك) في البيع بالعقد ٢١/٢٤٣

ملل

- اتحاد (الملة) سبب الإرث واختلافها سبب الحرمان ٢٤/٢٤٣
 لا اعتبار بموافقة العامي من أهل (الملة) ولا بمخالفته ٢/٤٤٦
 لا اعتبار بموافقة من هو خارج (الملة) ولا بمخالفته ٢/٤٤٦
 لا يتوارث أهل (ملتين) شتى ٢/٥٠٣
 لا يتوارث أهل (ملتين) شيئا ٢٤/٢٤٣
 لا يتوارث أهل (ملتين) مختلفتين ٢٤/٢٤٣
 لا يتوارث أهل (ملتين) ولو كافرتين ٢٤/٢٤٣
 لا يرث أحد من ليس على دينه (وملته) بنسب ولا غيره ٢٤/٢٤٣
 المقاصد الخمسة لم تخل من رعايتها (ملة) من الملل ٣/٥٣٥

منح

- الرخص هي (منح) الله تعالى فلا يتعدى بها مواردها ٢٩/٢٨١
 (المنحة) مردودة ١/٤٢١

منع

- الإباحة تنفي (المنع) ٢٧/١٩٣
 ابتداء الدين بالدين (ممنوع) ١٦/٢٣٠، [٣٩٧]، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧
 الإبراء العام في ضمن عقد فاسد لا (يمنع) الدعوى ٢٥/١٥٨
 الإبراء العام (يمنع) الدعوى بحق قضاء لا ديانة ٢٥/١٥٧، ١٦١

- الإبراء العام (يمنع) من سماع الدعوى بعده ٢٥/ (١٥٧)
- اتحاد القابض والمقبض (ممنوع) ٢/ ٤٩٠
- اتحاد الموجب والقابل (ممنوع) إلا في صور ٢/ ٤٩٠ - ١٠/ (٢٩٥)، ٢٩٦
- اتحاد الموجب والقابل (يمنع) ٢/ ٢٩٠
- أثر الشيء لا يربو على أثر أصله في (المنع) ١١/ ٤٣٢
- احتمال وجود (المانع) لا يؤثر في (المنع) ٧/ (٢١)
- الأحكام الأصولية والفرعية لا تتم إلا بأمرين وجود الشروط وانتفاء (الموانع) ٢٧/ (٣٢٧)
- اختلاف الأحكام إنما هو لاختلاف المعنى أو لوجود (مانع) ٢٨/ ٩
- اختلاف الدين (مانع) من الإرث ٢٤/ ٣٥٣
- اختلاف الدين (مانع) من التوارث ٢٤/ [٢٤٣]
- اختلاف الدين (يمنع) التعصيب ٢٤/ ٢٤٣
- اختلاف نية الإمام والمأموم فيما يأتيان به من الصلاة لا (يمنع) صحة الاقتداء ١٩/ ٤٦٨
- اختلاف نية الإمام والمأموم لا (يمنع) القدوة مع التساوي في الأفعال ١٩/ ٤٦٧
- اختلاف نية الإمام والمأموم (يمنع) الاقتداء ١٩/ [٤٦٧]
- اختلاف نية الإمام والمأموم (يمنع) القدوة ١٩/ ٤٧٤
- إذا اجتمع (المانع) والمقتضي غلب (المانع) ٢٨/ ٩
- إذا اجتمع مقتض (ومانع) يقدم (المانع) ١١/ (١٩٧)
- إذا اجتمع المقتضي (والمانع) قدم الثاني ١١/ (١٩٨)
- إذا أخرج عن ملكه مالا على وجه العبادة ثم طرأ ما (يمنع) إجزاءه أو الوجوب فهل يعود إلى ملكه أم لا ١/ ٤٩١
- إذا اعترض بعد العقد قبل حصول المقصود ما لو اقترن بالعقد كان (مانعا) من العقد فكذا ذلك إذا اعترض يكون مبطلا ١٥/ (٤٢٣)
- إذا (امتنع) القصاص وجبت الدية ٢٦/ ١٧٨، (٢٠٩)
- إذا (امتنع) النفي صار إثباتا ٣٢/ (٤٨٢)، ٤٨٥
- إذا أنكر الشيخ رواية الفرع عنه إنكار جحد وتكذيب (امتنع) العمل بالخبر ٢٨/ [٣٧٧]
- إذا أنكر الشيخ رواية الفرع عنه إنكار نسيان وتوقف (امتنع) العمل بالخبر ٢٨/ ٣٧٨
- إذا تضمن العام مدحا أو ذما لم (يمنع) عمومه ٣٠/ (٣٨٩)
- إذا تعارض (المانع) والمقتضي قدم (المانع) ٢/ ٦٠، ٣٩٧ - ٤/ ١٥١ - ٨/ ٣٨٦ - ١٧/ ٥٨، ٦٠ - ٢٨/ ١٩
- إذا تعارض (المانع) والمقتضي يقدم (المانع) ١/ ٤٤٦ - ٢/ ٣٢، ٣٩، ١٧٣، ٢١٥ - ٢٨/ ٢١
- إذا تعارض المقتضي (والمانع) قدم (المانع) ١١/ (١٩٧)
- إذا تعارض المقتضي (والمانع) يقدم (المانع) ٤/ ١٤٣ - ١١/ ٢٠٧، ٢١٢

- إذا تعذر القصاص لاتصال محله بغيره فلا (يمنع) إذا زال الاتصال.....[١٧٧]/٢٦
- إذا تعلق بالتصرف في الملك حق الغير (يمنع) المالك من تصرفه بوجه الاستقلال[١٣]/(٦٣٣)
- إذا خرج عن ملك المكلف مال على وجه العبادة ثم طرأ ما (يمنع) إجزائه أو الوجوب فهل يعود إلى ملكه أم لا[١٧]/[٤٥١]
- إذا زال (المانع) زال (الممنوع).....٤٤٥/١
- إذا زال (المانع) ظهر أثر السبب.....(١٥٧)/٩
- إذا زال (المانع) عاد الحكم الأصلي.....(١٥٧)/٩
- إذا زال (المانع) عاد (الممنوع).....[١٥٧] - [١٣]/٦٦٩ - ٣٩/١٨ - ٣٩٠/٧ - ٣٠٣ - ٣٧١/٨ - ٤٦٧، ٤٧٠، ٤٧٢ - ١٤٩/٩، ١٥٥، [١٥٧] - [١٣]/٦٦٩ - ٣٩/١٨ - ٢١٧ - ٢٣/١٦٩، ١٧١ - ١٧٧/٢٦ - ١٧٩ - ٣١٢/٢٩
- إذا زال (المانع) عمل السبب من وقت زوال (المانع).....(١٥٧)/٩
- إذا زال (المانع) عمل المقتضي عمله.....(١٥٧)/٩
- إذا زال (المانع) والمقتضي قائم ترتب عليه أثره.....(١٥٧)/٩
- إذا زال (المانع) يعود (الممنوع).....٩/٢٨
- إذا عاد (المانع) عاد (الممنوع).....٤٨٠/٩
- إذا علل حكم عدمي بوجود (مانع) أو انتفاء شرط فيجب وجود المقتضي.....٢٢، ١٩/٢٨
- إذا قصد المكلف بالسبب (الممنوع) ما يتبعه من المصلحة عوقب بنقيض قصده.....(٢٧٦)/٦
- إذا كان العذر ممن له الحق (منع) فساد صومه.....٢٢٥/١٣
- إذا كان الفعل مكروها بالجزء كان (ممنوعاً) بالكل.....(٥٢٩)/٢٧
- إذا كان للحكم سبب وشرط جاز تقديمه على شرطه دون سببه وأما تقديمه عليهما أو على سببه (فممتنع).....٥٠/١٧ - ٥١٤/١٣
- إذا كانت صورة الجواز مما يكثر القصد بها إلى (الممنوع) اعتبرت اتفاقاً.....٤١٦/٥ - (٥٠٧)/٤
- إذا لم يوجد الشرط فالأصل وجود (المانع).....٢٥/٢٨
- الإذن إنما يصح ممن له (المنع).....١٠٨/١٤
- أسباب التكليف وشروطه وانتفاء (موانعه) لا يجب تحصيلها إجماعاً.....٧٣٦/٢٧
- أسباب الرخص (موانع) من الانحتام.....١٠٩/٤
- الأسباب المشروعة لأسباب للمصالح والأسباب (الممنوعة) أسباب للمفاسد.....٤٥١/٤
- الاستثناء عقب الجمل المتعاطفة عائد إلى الجميع ما لم (يمنع) (مانع).....[٣٠]/[٤٧١]، ٥٩٦، ٥٩٦ - ٣٣٠، ٢٠٥/٣٢
- الإسلام الطارئ بعد العقد قبل القبض في (المنع) من القبض بحكم العقد كالمقارن للعقد.. ٣٨٨/١٣
- الإسلام متى ورد والحرام غير مقبوض (يمنع) من قبضه بحكم العقد.....(١٨٧)/١٦

- الإسلام (يمنع) القبض كما (يمنع) ابتداء العقد..... (١٨٧)/١٦
 اشتراط الزيادة على مطلق العقد واشتراط النقص جائز ما لم (يمنع) منه الشرع ٤٧٠/١٠ - ٢٢٥/١٥ ،
 ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، [٢٣٣]
- اشتراط ما يوجب الحكم خلافه (ممنوع)..... ٢٦٨/١٥ ، ٢٧١ - ٢٦٤/١٦ ، ٢٧٣
 الأشياء المختلفة بالماهية لا (يمنع) اشتراكها في بعض اللوازم..... (١١٣)/٢٧
 الأصل اعتبار الدين (مانعا) من وجوب الزكاة..... ٢١/٢٠
 الأصل ألا تكون الإباحة في ثابت (المنع) عند الحاجة إليه إلا على قدر المبيح إلا بدليل ٧٠٠/٧ (٢٩٣) -
 ٢١٩/١٥
- الأصل إلغاء الشك في (المانع)..... (٢١)/٧
 الأصل (امتناع) أخذ الأبدال عن الآجال..... ١٧٨/٢١
 الأصل (امتناع) التحمل في العبادات..... ١١٩/١٧
 الأصل (امتناع) النيابة في العبادات..... (١١٣)/١٧
 الأصل (امتناع) النيابة في العبادات البدنية..... ٥٦/٢٣
 الأصل (امتناع) النيابة في العبادة إلا بدليل..... ١٢٠/١٧
 الأصل أن الإنسان (يمنع) من التصرف في ملكه لتعلق حق الغير به..... (٦٣٣)/١٣
 الأصل أن الجهالة إذا كانت (تمنع) الامتثال ولا يمكن دركها (تمنع) صحة الوكالة وإلا فلا ٧٢/٢٣
 الأصل أن صورة المبيح إذا وجدت (منعت) وجود ما يندرى بالشبهات وإن لم يبح ٧٠٠/٧ [٤٤٥] ،
 ٤٤٩ ، ٤٥٠ - ١٠٨/١٠
- الأصل أن في كل تصرف حصل في محل مشغول بحق محترم للغير (المنع) في التصرف ٣٥/١٠
 الأصل أن كل وصف يذكر في الأصل علة إلا أن (يمنع) منه (مانع)..... ٥١٦ ، ٤٦٩ ، ٤٥١/٢٩
 الأصل أن مبادلة ما ليس بالمال جهالة وصفه لا (تمنع) صحة تسميته..... (٦٠٥)/١٦
 الأصل أن من (امتنعت) عليه المباشرة (تمتنع) عليه الاستنابة..... ١٠٨/١٤ - ٥٢٩/١٣
 الأصل أن من (امتنعت) عنه المباشرة (تمتنع) عليه الاستنابة..... ٤٩/٢٣
 الأصل جواز إدخال الحج على العمرة حتى يتعين (المنع)..... [٢٤٩]/٢٠
 الأصل جواز إدخال الحج على العمرة حتى يتيقن (المنع)..... ٢٥٤/٢٠
 الأصل عدم (المانع)..... ٢٢٤/٣٣ - ٢٥/٢٨ - ٢٢/٧
 الأصل عدم (المانع) حتى يثبت..... ٩/٢٨
 الأصل في الأشياء الضارة (المنع)..... ١٥١/٣٠
 الأصل في الشروط الصحة ما لم يدل دليل على (المنع)..... (٢٢٥)/١٥
 الأصل في العبادات (امتناع) النيابة..... [١١٣]/١٧
 الأصل في العبادات (امتناع) النيابة فيها..... ١١٩/١٧

- الأصل في عقود المعاوضات أن يعلم العوضان علماً (يمنع) النزاع ٢٣٢ ، ٢٢٩/١٦
- الأصل في المضار التحريم (والمنع) ٤٤٣/٢٤
- الأصل في المضار (المنع) ١٥١/٣٠
- الأصل في المعاملات الحل حتى يرد دليل (المنع) ٦/ (٣٧٠)
- الأصل في المعاملات كلها الحل إلا ما قام الدليل على (منعه) ٦/ (٣٧٠)
- الأصل في المنافع الإباحة والإذن الشرعي والأصل في المضار التحريم (والمنع) الشرعي ٣٠/ (١٤٣)
- الأصل في المنافع الإذن وفي المضار (المنع) ٦/ ٣٤٧ ، ٩/ ٥٧٤ - ٢٤/ ٤٥٧ - ٣٠/ ١٤
- الأصل في المنافع الإذن وفي المضار (المنع) بأدلة السمع لا بأدلة العقل وقد تعظم المصلحة فيصحبها الندب أو الوجوب مع الإذن وقد تعظم المضرة فيصحبها التحريم على قدر رتبته ٢/ ١٢٨
- الأصل في المنافع الإذن وفي المضار (المنع) والتحريم ٣٠/ ١٥٠
- الأصل (منع) إتلاف النفوس ٩/ (٨)
- الأصل (منع) المواعدة بما لا يصح وقوعه في الحال ١/ ٤٨٨ - ١٠/ ٣٧٥ ، [٤٠١]
- الإضافة في عقود التمليكات (تمنع) للزوم في الحال ١٦/ ١٠٨
- الاضطرار لا (يمنع) من نفوذ تصرف المضطر ٧/ ٤٧٠ ، (٥٣١)
- الاضطرار لا (يمنع) نفوذ التصرف ٧/ ٥٣٦
- الاضطرار لا (يمنع) نفوذ تصرف المضطر ٧/ ٥٣٧
- اعتبار الحاجة في تجويز (الممنوع) كاعتبار الضرورة في تحليل المحرم ٧/ (٢٧٥)
- اعتبار الكلام بآخره أصل لا ينبغي أن يعدل عنه إلا (لما منع) منه ٣٢/ (٣٣٠)
- الاعتراض بفساد الوضع (ممنوع) ٢٩/ ٢٨٧
- الإغماء لا (يمنع) وجوب العبادات ١٢/ ٤٦٦ ، ٤٦٩
- الإكراه بحق لا (يمنع) صحة التصرف ١٢/ (٥٥٨)
- الإكراه بحق (يمنع) الحنث ١٢/ ٥٥٨
- الإكراه الملجئ (يمنع) التكليف ١٢/ ٥٧٩
- الإمام ينوب عن (الممنوع) فيما تدخله النيابة ١٨/ (١٩٩)
- (امتناع) اجتماع الأمر والنهي في موضوع واحد ٢٧/ ٧٠
- (امتناع) بقاء التابع من حيث هو تابع مع انتفاء المتبوع ١١/ ٤٣١
- (الامتناع) عن المعصية فرض ٢٣/ ٦٥
- الأمر بعد الحظر لما كان عليه المأمور به من الحكم قبل (المنع) ٣١/ (٢٨٧)
- إن كل ما هو ذريعة إلى (ممنوع) (يمنع) ٢٧/ ٦٧
- انتفاء الحكم إذا لم يكن (لما منع) تعين أن يكون لعدم المقتضي ٢٨/ ٢٠ ، ٢١
- الإنسان لا (يمنع) من إسقاط بعض حقه ١٣/ ٣٥١

- الإنسان لا (يمنع) من إسقاط بعض حقه كما لا (يمنع) من استيفائه..... ٣٥٢/١٣
- الإنسان لا (يمنع) من إسقاط حقه أو بعضه..... [٣٤٥]/١٣
- الإنسان يحال على طبعه ما لم يقم (مانع)..... (٥٩١)/٩
- الإنسان (يمنع) من بعض منافعه لما فيه من الضرر بالعامه..... ٥٦٩ ، ٥٦٨ ، ٥٦٧/٧
- انعدام الرضا (يمنع) صحة البيع..... (١٧)/٢١
- أي حال جاءت على القاضي يعلم هو من نفسه تغير عقله أو فهمه (امتنع) من القضاء فيها.. ٢٥/ (٤٨)
- الباطل ما لم يشرع بالكلية والفساد ما شرع بأصله (وامتنع) لاشتماله على وصف..... (٤١)/٢٨
- بيع الرطب بالرطب (ممنوع)..... ٥٠٠/٢
- البيع (ممنوع) فيما لا منفعة فيه..... ٨٣/٢١
- التابع (يمنع) تقديمه على متبوعه..... (٤٩٢)/١١
- تأخير البيان عن وقت العمل (ممنوع)..... ٣٢٤/٣٢ - [٥٤٣] ، ٥٣٤ ، ٥٣٤/٣١ - ٤٥٦/٣٠
- تأخير البيان عن وقت العمل (ممنوع) شرعا..... ٤٥٨/٣٠
- التبعض في الكفارة (ممنوع)..... ٥٨٩/١٠
- التحريم المتوقع لا يؤثر في الحال عدم الحل كما أن الحل المتوقع لا يؤثر في (منع) الحل في الحال..... [٤٦٣] ، ٤٣٧/٨
- التحليف يراد (للامتناع) من شيء أو الحث عليه..... ٣٧٨/٢٥
- تخلف الحكم بلا وجود (مانع) وانتفاء شرط يدل على أن الوصف ليس بعله..... ٥٤٠/٢٩
- ترجيح التابع على الأصل (ممنوع)..... (٤٥٤)/١١
- التردد في النية (مانع) من الصحة في غير الضرورة..... (٢٠٣)/٦
- التزام إبطال الرخص (ممنوع) على الأصح..... ٦٢/٢٨
- التشريك المقصود بين الفرض والنفل (ممنوع)..... ٣٠٩ ، ٣٠٨ ، [١٦٧] ، ١٦١ ، ١٥٦ ، ١٥٥/١٧
- التصرف الذي لا خير فيه ولا شر (ممنوع) منه الولي إذ لا مصلحة فيه..... ١٢٨/٢٣
- التعاضد على المحرم (ممنوع)..... (٣١٩)/٩
- تعذر الإتيان بالبعض لا (يمنع) الإتيان بما بقي..... (٤٣٦)/١٠
- تعذر الرجوع فيما يجوز الرجوع فيه قد (يمنع) حق الرجوع ويسقطه..... ٣٤٦/٢٢
- تعريف الشيء بنفسه (ممنوع)..... ١٠٠/٢٧
- التعريف يلزم أن يكون جامعا (مانعا)..... ٣٦/٢٧
- تعلق حق الغير (مانع) من الفسخ..... ٦٣٨/١٣
- تعلق حق المعين بالمال (يمنع) التصرف فيه..... ٨٦ ، ٨٠/١٤ - ٦٤١ ، ٦٤٠ ، ٦٣٩ ، [٦٣٣]/١٣
- تعلق الدين بالعين (يمنع) التصرف فيها..... ٦٣٨ ، ٦٣٤/١٣

- تعلق الشيء بالذمة لا (يمنع) تعلق الآخر..... (٦١)/١٣
- التعليق في العبادات (ممتنع)..... ٣٦٤/١٠
- التعليق هل (يمنع) السبب عن الانعقاد أو الحكم عن الثبوت فقط ٣٦٠، ٣٥٥/١٠، ٣٥٧
- التعليل (بالمانع) جائز اتفاقا..... (٣٩١)/٢٩
- التعليل (بالمانع) لا يتوقف على المقتضي ٢٢، ٢٠/٢٨
- التعليل بالوصف المركب (ممنوع)..... ٣٨١/٢٩
- تعليل الحكم الواحد في شخص بعلم مختلفة (ممنوع) مطلقا..... ٣٦٤/٢٩
- التعيين (يمنع) التخيير..... (٣٩٧)/٢٧
- تغيير الصفة لا (يمنع) جواز البيع ٢٨٠/١٦ - ٥٠/١١
- تفويت الحاصل (ممنوع)..... [٤٢٧]/٩
- تفويت الحاصل (ممنوع) بخلاف تحصيل ما ليس بحاصل..... ٧٣٩/٢٧ - ٢٢/١١
- التقادم (يمنع) سماع الدعوى..... [١٦٥]/٢٥
- التقرير على الظلم مع إمكان (المنع) منه حرام..... (٦١)/٨
- التقييد بالتأييد لا (يمنع) النسخ..... ٧٥٤/٣٣
- التكليف بما لا يطاق (ممتنع) على الله تعالى..... (٢١)/٤
- تكليف ما لا يطاق (ممنوع) شرعا قبيح عقلا..... (٢١)/٤
- (تمتنع) التسوية بين المسلم والكافر..... ٢٥٦/٣
- تمليك المعدوم (ممتنع)..... ٤١٤/١٥
- (تمنع) المواعدة بالعقد الذي لا يمكن إيقاعه شرعا في الحال..... (٤٠١)/١٠
- التناقض (يمنع) صحة الدعوى..... ٦٢/١٠
- التهمة (تمنع) قبول الشهادة..... (٣٤٣)/٢٥
- ثبوت الموصوف بدون الصفة (ممتنع)..... (٦٠٧)/٨
- جائز التصرف لا (يمنع) من إسقاط بعض حقه..... (٣٤٥)/١٣
- جعل المعلول علة والعلة معلولا لا (يمنع) من صحة التعليل..... ٢٩٧/٢٩
- جل ما لا يثبت بفواته في يد البائع خيار لا (يمنع) الرد إذا حدث عند المشتري..... ٢١٢/٢١
- الجمع بين الأصل والبدل (ممتنع)..... (١٥٧)/١٢
- الجهالة إنما (تمنع) إذا أفضت إلى المنازعة..... ٣٨٨، ٣٨٦/١٨
- الجهالة إنما (تمنع) الصحة في التمليكات لا في الإسقاطات..... ٢٥٣، ٢٥١/١٣
- الجهالة التي تفضي إلى المنازعة (تمنع) صحة البيع..... ٢٣٠/١٦
- الجهالة التي لا تفضي إلى المنازعة لا (تمنع) صحة التمليك..... ٤٤، ٣٨/١٤
- الجهالة التي لا تفضي إلى المنازعة لا (تمنع) صحة العقد..... ٦٠٥/١٦ - ٤٧١/١

- جهالة الصفة لا (تمنع) صحة التسمية في معاوضة مال بما ليس بمال [٦٠٥]/١٦، ٦١٠، ٦١٣، ٦١٧
 جهالة الصفة لا (تمنع) صحة التسمية فيما بني أمره على التوسع ١٦/(٦١٣)
 جهالة العوض (تمنع) صحة العقد ١٦/(٥٩١)
 الجهالة الفاحشة (تمنع) صحة الوكالة ٢٣/٧١
 الجهالة (مانعة) من عقد البيع ٢١/(١١٣)، (١١٤)
 جهالة المدة في الوصية لا (تمنع) صحة الوصية ٢٤/٤٥
 جهالة المقر به لا (تمنع) صحة الإقرار ٢٥/[٢٨١]، ٢٩٠
 جهالة المقر (تمنع) صحة الإقرار ٢٥/٢٨٢، ٢٨٣
 جهالة المقر لا (تمنع) صحة الإقرار ٢٥/٢٨٦
 جهالة المقر له (تمنع) صحة الإقرار ٢٥/٢٨٢، ٢٨٣
 جهالة المكفول (تمنع) صحة الكفالة ٢٣/٢٣٩
 جهالة المكفول له أو المكفول عنه (تمنع) صحة الكفالة ٢٣/[٢٣٥]
 جهالة المملك في التملك (تمنع) التسليم ١٣/٥٦٢
 جهالة الموصى به لا (تمنع) صحة الوصية ٢٤/٤٥
 جهالة وصف البدل في مبادلة المال بما ليس بمال لا (يمنع) صحة التسمية ١٦/(٦٠٥)
 الجهالة اليسيرة المستدركة لا (تمنع) صحة الوصية ٢٤/٤٥
 الحاكم إنما ينوب عند التعذر (والامتناع) ١٨/(٢٠٠)
 الحاكم الشرعي يقوم مقام (الممتنع) والغائب ١٨/(١٩٩)
 الحاكم ولي (الممتنع) ١٨/(١٩٩)
 الحاكم يقوم مقام (الممتنع) فيما تدخله النيابة ١/٤٧٥ - ١٣/٥٥٢، ٥٥٥ - ١٨/[١٩٩]
 الحاكم ينوب عن (الممتنع) ١٨/(١٩٩)، ٢٠٦
 الحجر على السفه في ماله لا (يمنع) تصرفه في غير ما هو محجور عليه فيه ١٢/٤٠٤
 حرف لو يدل على (امتناع) الشيء (لامتناع) غيره ٣٢/(٥٤٩)
 حرمة المصاهرة العارضة (تمنع) بقاء صحة النكاح كالحرمة الأصلية ٢٣/٣٦٩
 حريم (الممنوع) (ممنوع) ١١/٥٧٧، ٥٧٨، [٥٨٣]
 حصر الأصل لا (يمنع) من القياس عليه ٢٩/(١٦٣)
 حفظ الأنساب في (منع) مساواة المرأة للرجل في إباحة تعدد الأزواج ٥/١٩٠
 الحقيقة أصل حتى (يمنع) منها دليل العقل ٣١/٤٦٧ - ٣٢/٤٩٩
 حكم إباحة الانتفاع في العارية كحكم الانتفاع في الإجارة فيما له أن يستوفيه وما (يمنع) منه ٢٢/٥٥٥
 الحكم إذا علق بغاية وحد (منع) ظاهرهما من ثبوت الحكم بعدهما ٣٢/(٨٥)
 الحكم (يمنع) التصرف في ملك تعلق به حق الغير معلول بعلّة الضرر ١٣/٦٣٦

- الحكم في الوضع هو قضاء الشارع على الوصف بكونه سببا أو شرطا أو (مانعا)..... ٩/٢٨
- الحكم للإنسان بحلف غيره مع عدم تعلق الخصومة به (ممتنع)..... ٣٧٨/٢٥
- الحيل (ممنوعة) إذا خالفت الشريعة أو هدمت أصلا..... ٥٥٠، ٥٤٦/٥ - (٥٤٣)/٤
- خصوص آخر اللفظ لا (يمنع) عموم أوله ولا يوجب تخصيصه..... ٥٧٢/٣٠
- الخلوة كالدخول إذا لم يوجد ما (يمنع) من الوطء..... ٤٠١/٢٣
- خيار الرؤية لا (يمنع) انعقاد العقد في حق الحكم..... ١٩٢/٢١
- خيار الرؤية (يمنع) تمام الصفقة..... ١٩٢/٢١
- خيار الشرط (يمنع) ابتداء الحكم..... ٢٢٨/٢١
- الدور (ممتنع)..... (٩٩)/٢٧
- الدين بالدين (ممنوع) إذا كان من الطرفين..... (٣٩٧)/١٦
- دين العباد (مانع) من وجوب الزكاة..... ٤٠٠/١٣
- الدين المتعلق بالذمة لا (يمنع) الحق المتعلق بالعين..... ٣٩٩/١٣
- الدين (يمنع) وجوب الزكاة في الأموال الباطنة..... ٥٠٦/٢
- الذريعة إلى (الممنوع) (ممنوع)..... (٥٤٥)/٥
- الذمي (يمنع) من كل شيء (يمنع) منه المسلم..... ٤٧٨/١
- الرجوع عن الشهادة والتناقض فيها قبل القضاء (مانع) من القضاء..... (٣٦١)/٢٥
- الرخصة تبذل للواقع فيها (وتمنع) عن طالبها للعمل..... ١٦٦/٧
- الرضا بالسبب (يمنع) وجوب الضمان..... ٤٣٠، ٤٢٩، [٤٢٩]، ٤٢٢، ٤٢١/١٤
- الرضا بسبب الإلتاف (يمنع) وجوب الضمان..... ٧/١٢
- زوال عقل الشاهد في غير حال الشهادة لا (يمنع) قبولها..... ٢٩٦/٢٥
- زيادة الجنائية في الحد الواحد لا (تمنع) من الموالاة..... ٤٨٦/٢٥
- زيادة متصلة (تمنع) الرجوع..... ٣٥٠/٢٢
- الزيادة المتصلة (تمنع) الرجوع..... ٣٥٠/٢٢
- الزيادة المتصلة (تمنع) الواهب من الرجوع..... (٣٤٣)/٢٢
- الزيادة المتصلة (تمنع) ولو زالت قبل الرجوع..... (٣٤٣)/٢٢
- السفه لا (يمنع) أحكام الشرع..... (١٤٧)/٢٣
- السفه لا (يمنع) الأحكام الشرعية..... ١٥٣، ١٥٢/٢٣
- السفه لا (يمنع) حقوق الله ولا حقوق الناس..... ١٥٣/٢٣
- سكوت المالك لا (يمنع) الضمان..... ٣٢٣/١٣
- الشخص لا (يمنع) من إسقاط بعض حقه كما لا (يمنع) من استيفائه..... ٣٥٢/١٣
- شرائط الوجود لا (مانع) من التكليف بها حال عدمها مع التمكن منها..... (٧٤٦)/٢٧

- شرط مقتضى العقد غير (ممنوع) منه ٢٩٣/١٥
- الشرع مسموع فيما لا (يمنع) منه العقل ٢١٨/٣
- الشرع (يمنع) من إضاعة المال ٢٤/١٠ - ٤٢٩ ، ٤٢٧/٩
- الشروط لا تبيح ما لا يجوز ولا (تمنع) ما هو جائز ٢٦٨/١٥
- الشك في الشرط (مانع) من ترتب المشروط عليه ١٤١/٧
- شك في (المانع) فلم يلتفت إليه ٢٥/٧
- الشك في (المانع) لا أثر له ٢٥ ، ٩/٢٨ - ٢٦ ، ٢٥ ، [٢١]/٧
- الشك في (المانع) لا يقتضي الشك في الحكم ٢١/٧
- الشك في (المانع) لا يلتفت إليه ٢٦/٧
- الشك في (المانع) لغو ٢٥ ، (٢١)/٧
- الشك في (المانع) يوجب طرحه ٢١/٧
- الشيوع فيما لا يحتمل القسمة لا (يمنع) صحة الوقف بلا خلاف ٤٤٣/٢٢
- الشيوع لا (يمنع) جواز البيع ١٣١/٢١
- الشيوع لا (يمنع) الصحة والجواز ١٣٥/٢١
- الشيوع لا (يمنع) صحة الوصية ٨٤ ، [٨١]/٢٤
- الصبي والمجنون والسفيه (يمنعون) التصرف في أموالهم وذممهم ١٦٤/٢٣
- صريح التأييد (مانع) من احتمال النسخ ٧٥٩ ، ٧٥٨ ، [٧٥٣]/٣٣
- صفة المعاوضة لا (تمنع) الفسخ عند الحاجة إلى دفع الضرر ٥٠١ ، ٢٧٢/١٦
- الضابط في الشروط التي لم تحرم الحلال بأصل الشرع إلا أن (يمنع) (مانع) من نص أو إجماع ٢٢٥/١٥
- طلب الولاية لحظ النفس (ممنوع) ٢٧٥/٢٦
- العجز عن التسليم في البيع (يمنع) صحة العقد ٦٣/٢١
- عدم الملك لا (يمنع) الملك ٤٧٣/٦
- عذر النوم لا (يمنع) إيجاب الجزاء عليه ٤٥٨/١٢
- عصمة مال المسلم (تمنع) من إبطال ملكه وحقه ١٦/٩
- العقود الجائزة إذا اقتضى فسخها ضررا على الآخر (امتنع) وصارت لازمة ٥٤١/١٦
- العلل المختلفة لا (يمنع) أن توجب في المحال المختلفة حكما واحدا ١١٤/٢٧
- العلم بشرعية الحدود (مانع) قبل الفعل زاجر بعده ٣٢/٢٦
- العمل بالا حياط واجب عند عدم (المانع) ١٧٩/٩
- الغرر إذا انفرد (يمنع) بخلاف ما إذا كان تبعا ٥٢٨/١١
- الغرر إنما (يمنع) في المعاوضات لا في التبرعات ٤٧١/١٥
- الغرر في العقود (مانع) من الصحة ٤٧١/١ - ٥٢٩/١١ - ٣٢١/١٢ - ٤٥٧/١٥ ، (٤٧١) -

- الغرر (يمنع) في المعاوضات دون التبرعات..... ١٢٢/٢١
- الغلط في الصفة لا (يمنع) صحة العقد..... ٥٠/١١
- الغلط في العدد لا (يمنع) استحقاق الكل بالوصية العامة..... ٣١، ٣٠، ٢٨، [٢٧]/٢٤
- الغيبه لا (يمنع) حق الولاية..... ٣٤٢، [٣٤١]، ٣٣٥، ٣٣٥/١٣
- الفاقد من العقود الجائزة لا (يمنع) نفوذ التصرف فيها بالإذن..... ٤٣/٢٣ - ٥٦٥/٢١
- فساد السبب شرعا لا (يمنع) ثبوت الملك بعد تمامه..... (٥٥)/١٤
- فساد السبب في الابتداء لا (يمنع) ثبوت الملك بالقبض..... (٥٥)/١٤
- فساد السبب لا (يمنع) ابتداء الملك عند القبض..... (٥٥)/١٤
- فساد السبب لا (يمنع) وقوع الملك بالقبض..... ٩٢، ٨٩/١٦ - [٥٥]/١٤ - ٤٦٧/١
- فسخ الدين في الدين (ممنوع)..... (٤٦٩)/١٦
- الفسق لا (يمنع) الولاية..... (١٩٠)/١٨
- فعل الغير (تمتنع) فيه النية..... ٢٦٦/٦
- فعل الغير (تمتنع) النية فيه..... ٢٦٥، [٢٥٩]، ٢٢٢، ٢٣/٦
- الفعل المأذون فيه (يمنع) إذا كان له مآل (ممنوع)..... ٢٩٠، ٢٨٨/٨
- القتل العمد العدوان من (موانع) الإرث..... ٣٥٣/٢٤
- قد يسوغ في الشيء تابعا ما (يمنع) فيه مستقلا..... ٥٢٣، (٥٢١)/١١
- القدرة على اليقين (يمنع) من الاجتهاد..... ٣٥٥/٩
- قصد المتكلم بخطابه إلى الذم والمدح لا (يمنع) من كونه عاما..... (٣٩٠)/٣٠
- القياس في المقدرات (ممنوع)..... ٢٦٧/٢٩
- القياس يجري في الأسباب (والموانع)..... [٢٥٧]/٢٩
- الكافر (ممنوع) من استدلال المسلم..... ٢٥٧، ٢٥٦/١٨
- كثرة الحرام واستواء الحلال والحرام يوجب تغليب حكمه في (المنع)..... ٣٦٥/٢
- كل أمر مؤذ وعذر (مانع) فيه رخصة في التخلف عن الجماعة..... (٥٠١)/١٩
- كل امرأتين بينهما من القرابة أو الرضاع ما (يمنع) تناكحهما لو قدرت إحداهما ذكرا فلا يجوز الجمع بينهما في العقد ولا في الحل..... ٤٩٨/٢
- كل امرأتين بينهما من النسب أو الرضاع ما (يمنع) تناكحهما لو قدرت إحداهما رجلا لا يجوز الجمع بينهما في الوطء بعقد ولا ملك..... [٣٧٧]/٢٣
- كل تصرف (يمنع) ابتداء الرهن فطريانه قبل القبض يبطل الرهن وما لا فلا..... (٢٠٧)/٢٣
- كل تصرف (يمنع) ابتداء الرهن لو طرأ قبل القبض فسخه وما لا فلا..... [٢٠٧]/٢٣
- كل تصرف (يمنع) الرهن ابتداء إذا طرأ قبل القبض أبطله وما لا فلا..... (٢٠٧)/٢٣

- كل تصرف (يمنع) الرهن ابتداء فإنه (يمنع) معه دواما..... ٢٣/٢٠٧
- كل جهالة تقضي إلى المنازعة (المانعة) عن التسليم والتسلم يجب إزالتها ١٦/٢٣٠
- كل حدث (منع) ابتداء الصلاة (منع) البناء عليها ١٩/٥٧٥
- كل حق ولو بدنيا تعلق بسببين أو بسبب وشرط لا (يمنع) قطعاً تقديمه على شرطه أو ثاني سببه بخلاف تقديمه عليها فإنه (يمنع) قطعاً ١٣/٥١٤
- كل حق يعتبر في وجوبه تقدم المال يؤثر الدين في (المنع) من وجوبه ١٣/٣٩٩، ٤٠٣
- كل حق يقدر على أدائه وجب أن يجبر عليه عند (امتناعه) ١٣/٥٥٢
- كل خلوة يتمكن بها من الوطء حسا وهو (ممنوع) شرعا توجب العدة دون كمال المهر ٢٣/٤٠١
- كل ذريعة إلى فعل محرم (ممنوعة) ٤/٣٠٥
- كل ذي حق أولى بحقه أبدا ما لم (يمنع) منه (مانع) معتبر شرعا ١٣/٦٠٠
- كل شرط للمرأة لها فيه منفعة ولا (يمنع) مقصود النكاح فهو صحيح لازم ٢٣/٣٢٧
- كل شرط للمرأة ولها فيه منفعة ولا (يمنع) مقصود النكاح فهو صحيح لازم ٢٣/٣١٨، ٣٣٦
- كل ضرر قديم لا (يمنع) منه ٧/٥٥٦، ٥٥٧
- كل عبادة يتعلق وجوبها بالمال وجب أن يكون الدين (مانعا) منها ١٣/٣٩٩
- كل عذر لا (يمنع) المضي في موجب العقد شرعا ولكن يلحقه نوع ضرر يحتاج فيه إلى الفسخ ٨/١٩
- كل عذر (منع) وجوب الحج (منع) وجوب الجهاد ٢٦/٤٨٩، ٥٠٠
- كل عقد لا ينافي مقصوده الجهالة والغرر فالأصل ألا (يمنع) الغرر فيه ١٦/٦٤٣
- كل عقد معاوضة (يمنع) جمعه مع السلف ٢١/٣٦٩
- كل عقد وضع للمعروف وأسس على الإحسان فالأصل ألا (يمنع) الغرر فيه ١٦/٦٤٣
- كل عيب يوجب الرد على البائع (يمنع) الرد إذا حدث عند المشتري وما لا فلا ... ١٦/٤٦١، ٤٦٢-
- [٢١١]/٢١
- كل عيب يوجب الرد على البائع (يمنع) الرد إذا حدث مثله عند المشتري ٢١/٢١١
- كل عيب يوجب الرد على البائع (يمنع) الرد إذا وجد عند المشتري ٢١/٢١١
- كل قتل يتعلق به وجوب القصاص أو الكفارة فإنه (يمنع) الميراث وكل قتل لا يتعلق به وجوب القصاص ولا الكفارة فإنه لا (يمنع) الإرث ٢٤/٢٤٧
- كل ما أثبت الرد على البائع (منع) الرد من المشتري ٢١/٢١١
- كل ما أضر بالسوق (يمنع) منه محتكره ٢١/٣٢١
- كل ما أوجب تشويش الفكر فإن القاضي (يمنع) معه من القضاء ٢٥/٤٧
- كل ما حرم فعله على البالغ وجب على ولي الصبي (منعه) منه ١/٤٧٥ - ١٨/٣٦١، ٣٦٨

- كل ما شككنا في وجوده من سبب أو شرط أو (مانع) استصحينا عدمه إن كان معدوماً قبل الشك أو شككنا في عدمه استصحينا وجوده إن كان موجوداً قبل الشك ١٤٣/٧
- كل ما لو قارن (لمنع) فإذا طرأ فعلى قولين ٨/(٤٧٧)
- كل ما يتعلق بالإحرام من الأفعال فحكم أكثره حكم جميعه في باب الجواز (ومنع) ورود الفساد عليه ٢٠/[٣٤١]
- كل ما (يمنع) من وجوب الحج (يمنع) من وجوب الجهاد ٢٦/٤٩٩
- كل ما (يمنع) التتن والفساد فهو دباغ ١٩/١١٨
- كل ما (يمنع) وجوب اللعان إذا اعترض بعد وجوبه يسقط ٢٣/٥٧٨
- كل ما يؤدي إلى عجز الإمام عن النظر في مصالح المسلمين (يمنع) توليته ٢٦/٣١٧
- كل مال يملك بغير عوض وجب أن يكون الدين (مانعاً) منه ١٣/٣٩٩
- كل محصر (منع) من المضي في موجب الإحرام جاز له التحلل منه ٢٠/(٢٩٥)
- كل معنى لو وجد قبل الإحرام لم (يمنع) وجوب الحج إذا طرأ بعد الإحرام لم يبح التحلل ٢٠/٢٩٦
- كل مكروه من حيث الجماعة (يمنع) فضلها ١٩/(٤٩٣)
- كل من أحصر بالمرض أو غيره من (الموانع) فإنه يجوز له أن يتحلل من إحرامه ٢٠/(٢٩٥)
- كل من تعلق بماله حق الغير وجب أن يكون (ممنوعاً) من التصرف فيه ٢٣/١٦٤
- كل من كان له حق على أحد (منعه) إياه فله أخذه منه ١٣/(٤٧٩)
- كل من كان مالكا فماله (ممنوع) به محرم إلا بطيب نفسه بإباحته فيكون مباحاً بإباحة مالكه له ٢/٣٢٥
- كل من لم يجد الماء أو (منعه) منه (مانع) يتيمم ١٩/[٢٦٣]
- كل من ملك شيئاً يملك التصرف فيه إلا (للمانع) ١٤/٦٤
- كل من (منع) عن المضي في موجب الإحرام لحق العبد فإنه يتحلل بغير الهدي ٢٠/٢٩٦
- كل من (منع) من إتمام النسك حقيقة أو شرعاً فهو محصر ٢٠/٣٠٧
- كل من (منع) من المضي في موجب الإحرام حقيقة أو (منع) منه شرعاً حقاً لله تعالى لا لحق العبد فلا يتحلل إلا بالهدي ٢٠/٢٩٦
- كل يتصرف في ملكه كيفما شاء لكن إذا تعلق حق الغير به (فيمنع) المالك من تصرفه على وجه الاستقلال ١٤/٨٦
- كل يمين (منعت) الجماع فهي إيلاء ٢/١٦٤
- لا تصح الإشارة إلى (المانع) إلا عند قيام المقتضي ٢٨/(١٩)
- لا تكليف إلا له سبب أو شرط أو (مانع) ٢٧/٥٨٠، ٦٩٧، ٧٠٧، ٧١٨
- لا تكليف إلا له شرط أو سبب أو (مانع) ٢٧/[٣٢٧]، ٦٢٤
- لا (تمنع) أخاك ما ينفعه ولا يضرك ١٨/(٣٠٧)
- لا (تمنع) الصلاة في كل موضع طاهر إلا بدليل لا يحتمل التأويل ١٩/(٣٦٩)

- لا حكم مع قيام (المانع) [٢٨/٩] - ٣٥٧/٢٩
- لا نية فيما هي فيه (ممتنع) [٢٦٥] ، ٢٦ ، ٢٣/٦
- لا يترك العمل بالمقتضي مع الشك في (المانع) (٢١)/٧
- لا يجوز القياس في (الموانع) ٢٥٣ ، ٢٥٠/٢٩
- لا (يمتنع) اشتراك المختلفات في عارض عام لها (١١٣)/٢٧
- لا (يمتنع) بقاء حكم الفرع مع نسخ حكم الأصل ١٧١/٢٩
- لا (يمتنع) التردد في النية للحاجة ٢١٥ ، ٢٠٤/٦
- لا (يمتنع) نصب أمانة واحدة على حكمين مختلفين ٣٥٧/٢٩
- لا (يمتنع) ورود اللفظ العام مع استخار المخصص عنه [٣٠/٥٤٥]
- لا (يمتنع) أحد من التصرف في ملكه أبدا إلا إذا كان ضرره لغيره فاحشا ٥٧٣ ، (٥٧١)/٧
- لا (يمتنع) أحد من التصرف في ملكه ما لم يكن فيه ضرر فاحش للغير ٨٦/١٤
- لا (يمتنع) الدين انتقال التركة إلى الورثة ١٨٥/٢٤
- لا (يمتنع) الشخص من إسقاط حقه كما لا (يمتنع) من استيفائه ٣٥٣/١٣
- لا ينبغي لأحد أن (يمتنع) أخاه ما لا ينتفع به ولا يضره ٢٤٢/١٨
- لا ينبغي لأحد أن (يمتنع) أخاه ما ينتفع به أخوه ولا يضره ٣١٩ ، ٣١٦/١٨
- لا ينبغي لأحد أن (يمتنع) أخاه ما ينتفع به أخوه ولا يضره هو ٣١٣ ، (٣٠٧)/١٨ - ١١٨/١٤
- اللعان (مانع) من (موانع) الإرث ٣٥٣/٢٤
- اللفظ إذا كان صريحا في بابه ووجد نفاذا فلا سبيل إلى رده عن العمل فيما هو صريح فيه فإذا تعين إجراء اللفظ صريحا (امتنع) إجراؤه في معنى آخر ٤٧٤/٢
- لكل صاحب حق أن يطلب حقه وإذا (امتنع) من الإيفاء أجبر عليه (٥٥١)/١٣
- للحاكم ولاية على (الممتنع) من الحق الذي عليه (١٩٩)/١٨
- لو تفيد (امتناع) الجواب (لامتناع) الشرط ٥٥٥/٣٢
- لو حرف (امتناع) (لامتناع) [٣٢/٥٤٩] ، ٥٥٢ ، ٥٥٦ ، ٥٦٠ ، ٥٦٢ ، ٥٧٤ ، ٥٨٥ ، ٦٠٨ ، ٦٢٠ ، ٦٣٠
- لو حرف (امتناع) للجواب (لامتناع) الشرط (٥٤٩)/٣٢
- لو حرف امتناع للجواب (لامتناع) الشرط (٥٤٩)/٣٢
- لو حرف يقتضي في الماضي (امتناع) ما يليه واستلزامه لتاليه ٥٥٠/٣٢
- لو دالة على (امتناع) الشيء (لامتناع) غيره (٥٤٩)/٣٢
- لو للدلالة على (امتناع) الجواب (لامتناع) الشرط ٥٥٦/٣٢
- لو يدل على (امتناع) الثاني (لامتناع) الأول (٥٤٩)/٣٢
- لو لا تدل على (امتناع) الشيء لوقوع غيره [٣٢/٦٢٩]

- لولا تقتضي في اللسان (امتناع) الشيء لوجود غيره ٣٢/٦٢٩)
- لولا حرف يدل على (امتناع) الشيء لثبوت غيره ٣٢/٦٢٩)
- لولا حرف يقتضي في الجملة الاسمية (امتناع) جوابه لوجود شرطه ٣٢/٦٢٩)
- لولا حرف يوجب (امتناع) الفعل لوقوع اسم ٣٢/٦٢٩)
- ليس لأحد أن يتصرف في ملكه تصرفا يبطل أو (يمنع) حقا لجاره ١٣/٥٩٨)
- ما أفضى إلى إبطال المعقود بالعقد كان (ممنوعا) منه في العقد ١٦/٥٤٧)
- ما (امتنع) وجوده لا يقبل الملكية ١٥/١٨٩، ١٩٢)
- ما أمكن نفي الجعالة عنه (منعت) الجهالة من صحته ٢٢/١٦٣)
- ما أهدى إلى الولاية (لمنعتهم) فهو لبيت مال المسلمين ٢٦/٤٢٩)
- ما جاز لعذر (امتنع) بزواله ٧/٢٩٩)
- ما حرم على البالغ وجب على الصبي (منعه) منه ١٨/٣٦٨)
- ما حرم على المكلف (منع) منه الصغير حتما ١٨/٣٦١)
- ما دخلته النيابة وتعين مستحقه (وامتنع) من هو عليه قام الحاكم مقامه فيه ١٨/٢٠٠)
- ما فسد من العقود المستثناة من أصول (ممنوعة) هل يرد إلى صحيح نفسه أو إلى صحيح أصله ١٤/٤٧٦)
- ما كان احتكاره يضر بالناس (منع) محتكره من الحكرة ٢١/٣٢١)
- ما كان منافيا للعبادات من حظوظ النفوس (يمنع) من الاجتماع معها ١٧/٢٥٥)
- ما كان وجوده شرطا كان عدمه (مانعا) ١١/٥٣٩ - ٢١/٦٦ - ٢٨/٢٥]
- ما لا استطاع (الامتناع) عنه يجعل عفوا ٧/٢٢٣)
- ما لا استطاع (الامتناع) منه لا يفطر الصائم ٢٠/٢١١)
- ما لا يمكن التحرز عنه ولا استطاع (الامتناع) منه سقط اعتباره ٧/٢٢٣)
- ما لا (يمنع) ابتداء الرهن لا يقطع استدامته ٢٣/٢٠٨)
- ما لا يتنفع به شرعا (يمنع) فيه البيع ٢١/٨٨)
- ما (منع) استعماله شرعا فهو كالمعدوم حسا ١١/٢٧٢)
- ما (منع) من ابتداء العقد (منع) استدامته ١٥/٤٢٣)
- ما (منع) منه للإضرار بالناس لم يجز بعوض ٧/٤٦٨)
- ما وقع (منعه) من الذرائع هو ما عظم فيه فساد ماله على صلاح أصله ٢/٥٦٥)
- ما يتوقف عليه الواجب في وجوبه من سبب أو شرط أو انتفاء (مانع) لا يجب تحصيله إجماعا ٢٧/٧٤٣)
- ما يجري مجرى الضرورة لا يجيء الشرع (بالممنع) منه البتة ٢/٥٦١)
- ما (يمنع) منه المورث (يمنع) منه الوارث ٢٤/٢٧٠)
- ما يؤدي إلى الدور (ممنع) ٢٧/٩٩)

المالك إذا تصرف في ملكه لمحض الإضرار بالغير فإنه (يمنع) ٥٦٦/٧
 (المانع) إذا حصل بعد ترتب الحكم لا أثر له ٩/٢٨
 (المانع) إنما يتحقق بعد تحقق السبب والشرط ٢٠، ٢٨/١٩
 (المانع) إنما يكون (مانعا) مع المقتضي ٢٨/١٩
 (المانع) الطارئ هل هو كالمقارن ٦٥/٢ - ٨/٤٧٧، ٤٩٢، ٤٩٥ - ٤٤/١١، ٤٦ - ٢٥/٤٢٥ - ١٦/١٨٨

(المانع) الطارئ هل هو كالمقارن أو لا ٧٧/٢
 (المانع) الطارئ هل ينزل منزلة المقارن ٥٥٩/٨
 (المانع) لا أثر لوجود المقتضي معه ١١/١٩٨
 (المانع) ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته ٣٠٠/١
 (المانع) مرجح على المقتضي فيعمل به ٢١٥/٢
 (المانع) مقدم على المقتضي ١١/١٩٧ - ١٤/٤٨٨ - ١٦/٤٤٦، ٤٥١، ٤٥٢
 (المانع) مقدم في الاعتبار على المقتضي ٢١٥/٢
 (المانع) من الشيء إنما يعتبر (مانعا) إذا وجد المقتضي ٢٨/١٩
 (المانع) من الشيء في قوة المقتضي لتقيضه ٢٧/٦٣
 مباشرة (الممنوع) للتخلص منه ليست محظورة بل مطلوبة ١٢/٢٩٨، ٣٠٢، [٣٠٥]
 المتعذر (كالممتنع) ٧/٢٠٦، ٩/٤١

متى وجد من الزوجين أو من أحدهما بعد اللعان ما (يمنع) من اللعان قبل ذلك لم يبقا متلاعنين ٢٣/٥٧٧

المحرمة (تمنع) من ابتداء النكاح واستمراره ٢٣/٣٦٩
 المحرمة في باب النكاح كما (تمنع) ابتداء النكاح (تمنع) بقاءه ٢٣/٣٦٩
 المحظور هو الذي (منع) من فعله والمباح هو الذي لم (يمنع) من فعله ٢٧/٥٤٨
 المختلقات لا (يمنع) اجتماعها في صفات ثبوتية وأحكام ٢٧/١١٣
 المخير بين الشئين إذا فعل ما يدل على اختيار أحدهما أو (منع) من اختيار أحدهما تعين الآخر ١٣/١٦٠

مطلق التوكيل ينصرف إلى ما يجوز للموكل أن يفعله بنفسه شرعا دون ما يكون (ممنوعا) منه ٨/٢٨٨، ٢٩٠

المطلق محمول على الكمال الخالي عن العوارض (المانعة) من الجواز ١٠/٥٦٤ - ٢٥/٢٤٣
 المعاوضة على المحرم (ممنوعة) ٩/٣١٩
 المعتدي في الصدقة (كمانعها) ٢٠/٣٧، ٤١

- المفلس لا (يمنع) من تصرف غير مالي ١٦٤/٢٣
- المفلس (يمنع) من التصرف في الأموال الموجودة عند الحجر لا من إثبات مال في الذمة (١٦٣)/٢٣
- المقاصد المشروعة لا تسوغ الوسائل (الممنوعة) ٢٩٣/٤، [٣٧٩]، ٣٨٢، ٣٨٦، ٥٦١، ٥٦٥ - ٣٨٠/١٣ - ٢٦٦ - ٢٦٤/١٢
- (الممنوع) شرعا (كالممتنع) حسا ٤٠/٩
- (الممنوع) شرعا (كالممتنع) حسا وطبعا ٣٥٨/٢
- (الممنوع) عادة (كالممتنع) حقيقة ٤٤٢/١، ٥٤٩ - ٣١/٢، ٣٨، ٢٥٣ - ٣٢١/٧ - ١١٦/٨، [٢٩٥] - ٣٩/٩، ٤١
- (الممنوع) شرعا (كالممنوع) حسا (٢٧٢)/١١
- (الممنوع) لا يباح بالشك ١١٣/٧
- (الممنوعات) تختلف مراتبها بحسب الكل والجزء ٥٦٠، ٥٥٨/٥
- من استعجل ما أخره الشرع يجازى (بمنع) مقصوده (٢٩١)/٦
- من (امتنع) عن أداء حق أخذ به جبرا ٤٦٦/١ - ٥٥١/١٣ - ٢٠٠/١٨
- من (امتنع) عن أداء حق مقصود بنفسه وهو قادر على الأداء يجبر عليه ٥٥١/١٣
- من تعلق به (الامتناع) من فعل متلبس به فبادر إلى الإقلاع عنه لم يكن ذلك فعلا (للممنوع) (٢٩٧)/١٢
- من تعلق به (الامتناع) من فعل هو متلبس به فبادر إلى الإقلاع عنه لم يكن فاعلا له وقت الإقلاع (٢٩٧)/١٢
- من تعلق به (الامتناع) من فعل هو متلبس به فبادر إلى الإقلاع عنه هل يكون إقلاعه فعلا بعده (للممنوع) منه أو تركا له فلا يترتب عليه شيء من أحكامه ٣٠٦/١٢
- من تعلق به (الامتناع) من فعل هو متلبس به فبادر إلى الإقلاع عنه هل يكون إقلاعه فعلا (للممنوع) منه أو تركا له فلا يترتب عليه شيء من أحكامه ٤٩٧/٨ - ٢٩٧/١٢، [٢٩٧]، ٣٠٧
- من سقطت عنه العقوبة (للمانع) يضاعف عليه الضمان ٦٣/١٨
- من سقطت عنه العقوبة مع قيام المقتضي له (للمانع) فإنه يتضاعف عليه الغرم ٥٥/١٨
- من كان (المنع) لحقه زال بإذنه (٦٦٩)/١٣
- من كان (المنع) لحقه فإذا أجاز له جاز (٦٦٩)/١٣
- من كان (المنع) لحقه يزول برضاه (٦٦٩)/١٣
- من لا ضرر عليه في شيء فليس له (منع) الغير منه [٣٠٧]/١٨
- من لا يرث (للمانع) لا يحجب غيره حرمانا ولا نقصانا (٣٦٩)/٢٤
- من لا يملك أمر نفسه فأحرى أن (يمنع) من إنفاذ ولايته على غيره (٢٣١)/١٨
- من له الحق على الغير وكان سبب الحق ظاهرا فله الأخذ من ماله بقدر حقه إذا (امتنع) أو تعذر استئذانه وإن كان السبب خفيا فليس له ذلك (٤٨٠)/١٣

- من له حق على غيره (يمنعه) إياه فظفر من ماله بشيء جاز له أن يقتضي منه حقه سواء كان من جنس حقه أو لم يكن ١٣/٤٧٩
- من له حق عند من (يمنعه) منه له أخذه بغير علمه ولو من غير جنسه ١٣/٤٧٩
- من ملك الفسخ للعقد ملك (الامتناع) من التسليم ١٦/٣٣٢
- من (منع) عن المضي في موجب الإحرام على وجه لا يمكنه الدفع جاز التحلل منه ٢٠/٢٩٥
- من (منع) عن المضي في نسكه تحلل جوازا ٢٠/٢٩٥
- من وجب عليه حق من دين أو عين وهو قادر على وفائه (ويمتنع) من أدائه أنه يعاقب حتى يؤديه ١٣/٥٥١
- من (يمنع) عن بذل الطاعة فإن لم يكن ذا (منعة) قهره السلطان وحمله على توفية ما عليه ٢/٤٧٥
- (المنع) بالشريعة (كالمنع) بالعدم ٢/٣٣٨
- (منع) التحيل ٤/٣٣٨
- (منع) التعسف في استعمال الحق ٤/٣٣٣
- (المنع) الشرعي كالحسي ٩/٥٨٣
- (منع) الشيء (منع) لأبعاضه ١١/٤٣١
- (منع) القرض الذي يجز نفعا على المقرض ٢/١٧٤
- (المنع) لحق الغير يرتفع بالرضا ٨/١٢، ١٣-١٣/٦٣٤، [٦٦٩]
- (منع) للأفعال الجائرة في صورتها نظرا لإفضائها إلى مآل (ممنوع) غالبا حيث إن مفسدة المآل فيها هي أعظم من مصلحة الأصل وهذا ما يقتضي (منعها) وفي ٥/٤٢٩
- (المنع) من الزكاة لعارض يختص ببعض الحيوان لا (يمنع) من وقوع الزكاة ٢٤/٥١٢
- (المنع) من الظلم واجب ٨/٤٠
- (الموانع) الغالبة لا تقطع التتابع ١٧/٤٠٣
- (الموانع) ليست بمقصودة للشارع ٢٧/٧٣٦
- الموجود المقترن (بالمانع) الحسي أو الشرعي كالعدم ١١/٣٧٣
- النذر المعلق (يمنع) التصرف قبل وجود المعلق عليه ٩/٥٣٠، ٥٣٢
- النسخ جائز عقلا (ممنوع) سمعا ٣٣/٦٦٨، ٦٧٠
- نسيان الراوي لا (يمنع) من قبول حديثه قبل نسيانه ٢٨/٣٨٣
- النص الدال على (المنع) مقدم على الدال على الإباحة ٣٣/٤٢٩
- نصب الأبدال بالرأي (ممنوع) ١٠/١٨٦-١٢/١٣٩
- نقص الشخص عن ولاية نفسه (يمنع) من انعقاد ولايته على غيره ١٨/٢٣١
- النقصان لا (يمنع) الرجوع في الهبة ٢٢/٣٤٩
- نقض الاجتهاد بالاجتهاد (ممنوع) ٨/٣٩٦

- النهي إذا ورد بعد الوجوب فهو (للامتناع) (٣٩١)/٣١
- النوم (يمنع) توجه خطاب الأداء ولكن لا (يمنع) الوجوب (٤٥٧)/١٢ ، ٤٦٥
- وجود الأصل (يمنع) المصير إلى البدل (٣٦٢)/١١
- وجود الشرط كعدم (المانع) (٢٥)/٢٨ ، ٢٦
- وجود (المانع) كعدم الشرط (١١/٢٨ ، ٢٥ ، ٢٦
- وجود المقتضي مع وجود (المانع) لا أثر له (١٩٨)/١١
- وجود الملزوم بدون لازمه (ممتنع) (١٥٩)/٢٧
- وجود الملزوم مع عدم اللازم محال بخلاف انتفاء الملزوم مع بقاء اللازم فإنه لا (يمنع) (١٣٩)/٢٧
- يبطل العقد ما (يمنعه) ابتداء (١٥/٤٢٣] - [١٦/١٧٢ ، ١٨٨ ، ١٩١
- يتحمل الضرر الخاص (لمنع) الضرر العام ٥١٩/٧
- يتخلف الحكم (للمانع) وعند ارتفاعه يعمل الموجب (١٥٧)/٩
- يجب استيفاء الحق ممن كان (ممتنعا) عن بذله (٥٥١)/١٣
- يجوز أن (يمنع) الإرث ما لا (يمنع) الوصية ١٦٥/٢٤
- يجوز أن (يمنع) الإنسان من التصرف في ملكه لتعلق حق الغير (٦٣٣)/١٣
- يجوز شرط كل تصرف فيه مقصود صحيح وإن كان فيه (منع) من غيره ٢٢٧ ، ٢٢٦/١٥
- يرجح (المانع) على المقتضي (١٩٨)/١١
- يقدم (المانع) على المقتضي سواء جاء معا أو طرأ (المانع) على المقتضي قبل حصول المقصود من المقتضي ٥٦١ ، ٥٥٨/٨
- يقدم مكملات الحاجات الضرورية على ما هو من أصول الحاجات وإن كان (مانعا) (٢٢٧)/٤
- يلزمنا اتباع النبي ﷺ في أفعاله الواجبة والمستحبة والمباحة ما لم يقدح دليل (المنع) ٤٤٦/٢٨
- (يمنع) بيع المسلم فيه قبل القبض [٣٩٧]/٢١
- (يمنع) تأخير البيان ٥٤٤/٣١
- (يمنع) تأخير البيان عن وقت الخطاب ٥٣٤/٣١
- (يمنع) الترجيح بكون أحد الراويين صاحب القصة ٤٠٨/٣٣
- (يمنع) التعليل بنفس الحكمة (٣٣٥)/٢٩
- (يمنع) تعليل حكمين بعللة واحدة مطلقا ٣٥٧/٢٩
- (يمنع) تقليد الميت مطلقا ١٥٥/٣٣
- (يمنع) التوكيل فيما كان محرما بأصل الشرع (٦٥)/٢٣
- (يمنع) حمل المجمل على أحد معنييه المتساويين من غير دليل (٤٨٥)/٣١
- (يمنع) على المقلد تتبع الرخص (١٢١)/٣٣
- (يمنع) القياس على ما ثبت حكمه بالقياس (٢٠٣)/٢٩

- (يمنع) نسخ الحكم المعلق بالتأيد ٣٣ / (٧٥٣)
- (يمنع) نسخ الفحوى دون المنطوق ٢٧ / ١٤٠
- (يمنع) الإنسان من إسقاط بعض حقه ١٣ / ٣٥٢
- (يمنع) التكليف بما لا يطاق ٢٧ / ٧٥٠، ٧٤٧
- (يمنع) الخاص من بعض منافعه لما فيه من الضرر بالعامه ٧ / ٤٦٩، ٥١٤، [٥٦٣] - ١٣ / ٦٣٥
- (يمنع) الفعل متى ثبت أن المقصود منه محض الإضرار بالغير ٤ / [٥٢٣]
- (يمنع) في حكم الدين اعتماد الحزر والتخمين ٨ / [٦٣٧]
- (يمنع) في الشريعة من التشبه بالحيوانات ١٨ / (٣٤٦)
- (يمنع) في الشريعة من التشبه بالكفار ١٨ / (٣٣٦)
- (يمنع) في الشريعة من التشبه بكل ناقص ١٨ / [٣٢٧]
- (يمنع) القصاص إذا كان لاتصال محل الجناية بغيره فإذا زال اقتصر ٢٦ / (١٧٧)
- (يمنع) القضاء مع جميع المشوشات ٢٥ / (٤٧)
- (يمنع) القياس في إثبات أصول العبادات ٢٩ / ٢٥٠، [٢٧٥]
- (يمنع) القياس في أصول العبادات ٢٩ / ٢٥٣
- (يمنع) للتهمة ما يكثر القصد فيه إلى (الممنوع) ٤ / [٥٠٧]، ٥٠٨ - ٥ / ٤١٥
- (يمنع) المالك من التصرف في ملكه بما يكون سببا في إلحاق الضرر بغيره أو جره عليه في المستقبل ٧ / (٥٧١)
- (يمنع) المريض من التبرع بأكثر من الثلث ١٢ / (٤٧٤)
- (يمنع) من العيوب في الهدى ما (يمنع) في الأضحية ٢٠ / ٣٩٥

منن

- (الامتنان) إنما يكون في مأذون فيه ٢٧ / (٤٨٧)
- (الامتنان) بالنعم يشعر بالقصد إلى التناول والانتفاع ٤ / ٤٨٥
- (الامتنان) بالنعم يشعر بالقصد إلى التناول والانتفاع ثم الشكر عليها ٥ / ١٠، ٦٩، [١١٥]، ٢٨٦ -
- ٢٧ / ٤٨٨
- (الامتنان) دليل الإباحة ٢٧ / ٤٨٠، ٤٨٣، [٤٨٧]، ٤٩٢، ٤٩٤
- الأولى ترك قبول ما فيه (منة) ٧ / ١٩٨
- الأولى ترك ما فيه (منة) ١٨ / ٢٥٨، (٢٩٩)
- تؤخذ من (الامتنان) الإباحة ٥ / ١١٧
- الدخول تحت (المنة) لا يجب ١٨ / (٢٩٩)
- سياق (الامتنان) يدل على المشروعية ٢٧ / (٤٨٧)

- كل ما يطوق الإنسان من (المنة) فإنه لا يلزمه (٢٩٩)/١٨
 لا يلزم تقلد (المنة) (٢٩٩)/١٨
 لا يلزم قبول (المنة) [٢٩٩] ، ٢٥٦/١٨ - ٣٠/١٤
 لا (يمتن) إلا بالجائز (٤٨٧)/٢٧
 لا يؤتى بغير المشروع على طريق (الامتنان) ٤٨٧/٢٧
 النكرة إذا كانت في سياق (الامتنان) تعم ٣٢٧ ، ٢٨٤ ، (٢٧٧)/٣٠
 النكرة في سياق (الامتنان) تعم ٤٣٨/٣٢ - [٢٧٧]/٣٠
 النكرة في سياق (الامتنان) من صيغ العموم (٢٧٧)/٣٠
 النكرة الواقعة في سياق (الامتنان) مع الإثبات تعم (٢٧٧)/٣٠

مهج

- الإيثار إنما يكون فيما يتعلق بالنفوس (والمهج) لا فيما يتعلق بالقرب والعبادات ٥٣٦/١ ، ٥٣٧ -
 (١٤٣)/١٧
 محاماة الشرع عن (المهج) عظيمة ٥٥٣/٢

مهر

- الأصل في التسمية أنها إذا صحت وتقررت وجب المسمى وإذا فسدت التسمية أو تزلزلت وجب
 (المهر) المثل ٤٠٠ ، ٣٩٩/٢٣
 الأصل في التسمية أنها إذا صحت وتقررت يجب المسمى وإذا فسدت التسمية أو تزلزلت يجب
 (المهر) المثل ٤٢٢ ، ٤٢٢/٢٣
 الأصل في التسمية أنها إن صحت وتقررت يجب المسمى وإذا فسدت التسمية أو تزلزلت يجب (المهر)
 المثل [٣٩١]/٢٣
 الخلوة توجب العدة وكمال (المهر) (٦٠٥)/٢٣
 الخلوة كالدخول في حق تكميل (المهر) ووجوب كمال العدة ٥٩٧/٢٣
 فسخ العقد قبل الدخول يوجب سقوط كل (المهر) ٤٣٢/٢٣
 في النكاح الفاسد إنما يجب (مهر) المثل بالوطء (٤٢١)/٢٣
 كل خلوة يتمكن بها من الوطء حسا وهو ممنوع شرعا توجب العدة دون كمال (المهر) ٤٠١/٢٣
 كل شرط يخالف مقتضى النكاح يلغو الشرط ويصح النكاح (بمهر) المثل ٣٣٦ ، ٣٢٧ ، (٣١٧)/٢٣
 كل فرقة حصلت بغير طلاق قبل الدخول وقبل الخلوة تسقط جميع (المهر) (٤٢٧)/٢٣
 كل ما جاز أن يكون (مهرا) في النكاح جاز أن يكون بدلا في الخلع ولا ينعكس ٥٤٨/٢٣
 كل ما جرى قبل الميسس لم يسقط به (المهر) المسمى بل تشطر فهو من موجبات المتعة وكل ما
 يتضمن سقوط جميع المسمى لو جرى قبل الميسس فلا تتعلق المتعة به ٤٧٣/٢

- كل ما صح التزامه شرعا صلح أن يكون (مهرًا) ٣٤٨/١
- كل ما صلح من المال أن يكون (مهرًا) صلح أن يكون بدلا للخلع ٢٨١/١
- كل معنى أوجب كمال (المهر) أوجب العدة ٦٠٥، [٥٩٧]/٢٣
- كل موضع ثبت للزوج الخيار ففسخ قبل الدخول فلا (مهر) عليه ٤٢٧/٢٣
- كل موضع حكمنا فيه ببطالان العقد للزوجة مع الوطاء (مهر) المثل (٤٢١)/٢٣
- كل موضع صحت فيه الخلوة وتأكد (المهر) وجبت العدة [٦٠٥]/٢٣
- كل نكاح فاسد ففيه (مهر) المثل إذا كان مدخولا ٤١١/١٦
- كل نكاح فاسد ففيه (مهر) المثل إن كان مدخولا [٤٢١]/٢٣
- كل نكاح قد وجب عليها فيه العدة وجب أن يكمل لها فيه جميع (المهر) ٥٩٨/٢٣
- كل وطأة لو كانت بعد عقد أوجب (مهر) المثل أو المسمى ٤٢٢/٢٣
- لا حد لأقل (المهر) ولا لأكثره ٣٤٨/١
- (مهر) المثل كالمسمى فيما يقرره أو يسقطه ٤٢٢/٢٣
- (المهر) هل يتقرر جميعه بالعقد أو لا ١٩٧/٢
- الموت في تقرير (المهر) كالدخول فكذا في العدة ٥٩٨/٢٣
- النكاح الصحيح الذي سمي منه ما لا يصلح (مهرًا) يجب فيه (مهر) المثل ٣٩١/٢٣
- النكاح الفاسد إنما يجب فيه (مهر) المثل والعدة بالوطء لا بمجرد العقد والخلوة (٤٢١)/٢٣
- النكاح الفاسد بعد الدخول يجب فيه (مهر) المثل (٤٢١)/٢٣
- الواجب في النكاح الفاسد الأقل من المسمى ومن (مهر) المثل إن كان تسمية وإن لم يكن يجب (مهر) المثل بالغًا ما بلغ ٤٢٢/٢٣
- الواجب في النكاح الفاسد الأقل من المسمى (ومهر) المثل إن كان تسمية وإن لم يكن يجب (مهر) المثل بالغًا ما بلغ ٣٩١/٢٣
- الوطء في غير نكاح صحيح يجب فيه (مهر) المثل (٤٢١)/٢٣

مهل

- ثم تفيد الترتيب (بمهلة) ٥١١/٣٢، ٥٢٣، ٥٣٧، ٥٥٠، ٥٦٢، ٥٧٤، ٥٨٤، [٥٩٥]
- ٦٠٨، ٦٢٠، ٦٣٠، ٦٤٢، ٦٥٦، ٦٦٨، ٦٧٨، ٦٩١، ٧٠٣
- ثم توجب الثاني بعد الأول (بمهلة) (٥٩٥)/٣٢
- ثم للترتيب بلا (مهلة) ٥٩٦/٣٢
- ثم للترتيب (بمهلة) ٥٩٩/٣٢
- ثم للترتيب مع (المهلة) والتراخي (٥٩٥)/٣٢
- ثم للعطف وللترتيب (والمهلة) (٥٩٥)/٣٢

ثم وهي للتراخي مع (المهلة)..... ٦٠٣/٣٢
 الفاء للترتيب وإيجاب الثاني بعد الأول من غير (مهلة) ٥٠٩/٣٢
 متى وجد حدان وأقيم أحدهما (أمهل) إلى أن يبرأ جلده ثم يقام الثاني ٤٨٥/٢٥

موت

الآدمي كله محترم حيا (وميتا)..... ٢٤٧/١١
 الآدمي محترم بعد (موته) على ما كان عليه في حياته ٢٤٧/١١
 الآدمي محترم حيا (وميتا) ١٥١/٣
 الآدمي محترم شرعا حيا (وميتا) ٦٠٢/١٩ - ٢٤٧/١١
 الإجارة لا تبطل (بالموت) ٥٣٢/١٦
 الأجل يسقط (بالموت) ٢٨١/١٣
 إحياء نفس أولى من صيانة (ميت) ٢٤٢/١١
 إذا لم تستغرق السهام الفريضة ولا عصة (للميت) رد عليهم بقدر سهامهم ٤٢٣/٢٤
 الأصل أن إقرار الرجل في مرض (موته) لغير وارثه جائز وإقراره للوارث باطل ٢٤٧/٢٥
 الأصل في (الميتات) التحريم ٢١٧/٢
 الأصل في (الميتات) النجاسة ١٠١/١٩
 الأصل هو مشروعية الصلاة على (الميت) ٦٠٩/١٩
 الاعتبار بالثلث وقت (الموت) لا وقت العقد ٩٧/٢٤
 الاعتبار في الثلث يوم (موت) الموصي لا يوم الوصية ١٠٩/٢٤
 الأعواض لا تسقط (بالموت) ٤٩٢/١٥ - ٢٨٠ ، [٢٧٥] ، ٢٧١ ، ٢٦٨/١٣
 إقرار المريض في مرض (موته) لو ارث ولغير وارث نافذ كإقرار الصحيح ٢٤٨/٢٥
 إقرار المريض مرض (الموت) المخوف بحق عليه لغير وارث في حكم إقرار الصحيح فيصح منه ٢٤٧/٢٥
 الأمانات تنقلب مضمونة (بالموت) عن تجهيل ٣١٦/١٥
 الأمور المالية تقبل النيابة عن الأحياء (والأموات) ١٢٠/١٧
 الإنسان محترم بعد (موته) كاحترامه حال حياته ٢٤٨/١١
 أيما رجل (مات) أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجده بعينه ٥٤٥/١٣
 بمرض (الموت) تعلق حق الورثة بماله ١٢٩/١٤
 البيع لا يبطل (بالموت) ٥٣٢/١٦
 تبرع المريض في مرض (الموت) يعتبر من ثلث ماله ٤٧٣/١٢
 تبرع المريض مرض (الموت) يعتبر من ثلث ماله ٣٦٦/٢٢

- التبرعات في مرض (الموت) تحسب من الثلث (٤٧٣)/١٢
- تبرعات المريض مرض (الموت) تعتبر وصايا ٣٦٦ ، ٣٦٣/٢٢
- التبرعات المنجزة في مرض (الموت) تصح في الثلث فقط (٤٧٤)/١٢
- تسقط العقوبة (بالموت) ٢٨١/١٣
- تصرف المريض مرض (الموت) في الحكم كالمضاف إلى ما بعد (الموت) ٧٨/١٣
- تصرفات المريض نافذة وإنما تنقض بعد (الموت) (٧٨)/١٣
- التعليق (بالموت) في التمليكات يصح وصية ٣٧٨/١٥
- تكليف (الميت) والجماد ومن لا يعقل من الأحياء تكليف محال ٨٣/٢٨
- تؤثر حرمة الحي على (الميت) (٢٤٢)/١١
- جميع التبرعات مما يقبل التعليق بشرط في الحياة ومما لا يقبله في حكم الوصية يصح تعليقه ٣٤/٢٤
- (بالموت) (٤٦٣)/٢٤
- جميع ما في البحر تحل (ميتته) ٢٤٥/١١
- حرمة الآدمي الحي فوق حرمة (الميت) ٢٥٣/١١
- حرمة الآدمي (الميت) كحرمة الآدمي الحي [٢٤٧] ، ٢٤٣ ، ٢٤٢ ، ٧٣/١١
- حرمة الآدمي (ميتا) كحرمة حيا ٢٤٦/١١
- حرمة الإنسان الحي أعلى من حرمة (الميت) ٢٤٩ ، ٢٤٨ ، ٢٤٦ ، [٢٤١]/١١
- حرمة الحي أكد من حرمة (الميت) ٢٤٤/١١
- حرمة الحي أكد من حرمة (الميت) عند التعارض (٢٤١)/١١
- حرمة الحي أعظم من حرمة (الميت) ٢٤٥/١١
- حرمة الحي أوكد من حرمة (الميت) عند التزاحم ٢٤٥/١١
- حرمة الحي أولى بالمراعاة من حرمة (الميت) (٢٤١)/١١
- حرمة الحي وحفظ نفسه أولى من حفظ (الميت) (٢٤٧)/١١
- حرمة (الميت) كحرمة الحي ٢٧٩/١٣
- حق الآدمي لا يسقط (بالموت) ٢٧٣/١٣
- الحق إذا ثبت في الذمة لم يسقط (بالموت) ٢٧٤ ، (٢٦٧)/١٣
- الحق الثابت في الذمة لا يسقط (بالموت) (٢٤٢)/١١
- حق الحي أولى بالمراعاة من حق (الميت) (٢٤١)/١١
- حق الحي مقدم على حق (الميت) عند التعارض ٢٧٩ ، ٢٧٥ ، [٢٦٧]/١٣
- الحق الذي تدخله النيابة إذا لزم في حال الحياة لم يسقط (بالموت) (٢٦٧)/١٣ ، ٢٧٧ ،
- الحق الذي تدخله النيابة واستقر وجوبه في حال الحياة لا يسقط (بالموت) ٢٨١ ، ٢٧٨

- حق الشارع يسقط (بالموت) ١/٤٦٥ - ١٣/٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، [٢٨١] ، ٢٩٢
- الحق لا يبطل (بموت) من عليه ١٦/٥٣٢
- حقوق الآدميين لا تسقط بمجرد (الموت) على الإيمان ١٣/٢١٥
- الحقوق لا تثبت ابتداء (للميت) ولا عليه ١٣/٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧
- حكم القاضي لا يبطل (بموته) ولا بعزله ١٨/١٤٣
- الحكم منوط بالحي لا (بالميت) ٢٨/(٨٣)
- حكم الهبات في المرض الذي (يموت) فيه الواهب حكم الوصايا ٢٢/(٣٦٣)
- حكم الهبة في مرض (الموت) كحكم الوصية ٢٢/(٣٦٣)
- الحمالة بما على (الميت) جائزة ١٣/٥٩٠
- الحي أولى من (الميت) ١١/(٢٤١)
- الحي (والميت) يشتركان في الحرمة ١١/(٢٤٨)
- الخيار لا ينقطع (بالموت) ١٦/٥٣٢
- الدباغ يظهر جلد (ميتة) كل حيوان ١٩/(١١٧)
- دين الآدمي لا يسقط (بالموت) ١٣/٢٨٧
- الدين لا يسقط (بالموت) ١٣/(٢٦٧)
- ديون الله تسقط (بالموت) ١٣/٢٨١
- الزكاة مبنية على فري ما كان فريه أسرع (موتا) ٢٤/٥٠٥
- الزوائد المنفصلة الحادثة قبل (موت) الموصي لا يملكها الموصى له ٢٤/(١٢١)
- شأن العقوبات السقوط (بالموت) والإسلام ١٨/٣٩
- الشفعة حق يورث عن (الميت) ٢١/(٤٦٧)
- الصلاة إذا لم تكن مقبوضة تسقط (بالموت) ١٥/(٤٩١)
- الصلاة تبطل (بالموت) قبل القبض ١٣/٢٧٠ ، ١٥/٢٧٦ - [٤٩١] ، ٤٩٧ - ١٦/٥٣٢ ، ٦٦٦ ، ٦٦٨
- الصلاة تسقط (بالموت) ١٥/٤٩٧
- الصلاة تسقط (بالموت) قبل التسليم ١٥/(٤٩١)
- الصلاة تسقط (بالموت) قبل القبض ١٥/٤٩٨
- الصلاة تبطل (بالموت) قبل القبض ١٥/(٤٩١)
- الضمان في مرض (الموت) من الثلث ١٣/٧٨
- العارية تبطل (بالموت) ١٦/٥٣٢
- العبادات تسقط (بموت) من عليه ١٣/٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ - ١٥/٤٩١
- العبرة بحال (الموت) لا بحال الإيصاء ٢٤/(٩٧)
- العبرة في قضاء دين (الميت) أن يكون من ماله لا من مال وارثه ٢٤/[١٩٣]

- العبرة في الوصية بوقت (الموت) قبولا وردا ٢٤/٩٧ [٩٧]
- العطية في مرض (الموت) وصية ٢٢/٣٦٣، ٣٦٦
- العقد على المنفعة يبطل (بموت) أحد العاقلين ١٦/٥٢٣، ٥٣٢
- العقد اللازم لا ينفسخ (بالموت) ١٦/٢٨
- العقد اللازم لا ينفسخ (بموت) العاقد ١٦/٣٣، ٥٣١
- العقود الجائزة تبطل (بالموت) ١٦/٥٣١
- العقود الجائزة دون اللازمة تبطل (بموت) عاقدها ١٥/٤٩٢ - ١٦/٥٢٣، ٥٢٥، (٥٣١)
- العقود اللازمة لا تبطل (بالموت) ١١/٩١، ٩٣ - ١٣/٢٦٨
- العقود المختصة بالمنافع تبطل (بالموت) ١٥/٤٩٢ - ١٦/٥٢٣، ٥٢٩
- عقود المنافع تبطل (بموت) أحد المتعاقدين ١٦/٥٢٩
- عقود المنافع تبطل (بموت) من وقع له ١٦/٥٢٣
- العوض إذا ثبت لم يسقط (بموت) من ثبت عليه ١٣/٢٧٥، ٢٨٠
- العوض لا يسقط (بالموت) ١٣/٢٧٩
- الغلة الحادثة بعد (الموت) وقبل القبول تكون للموصى له ٢٤/١٢١
- قبول الوصية لا يعتبر إلا بعد (الموت) ٢٤/٩٧
- قرب الجهة مقدم على القرب إلى (الميت) ٢٤/٣٨٢
- قضاء حق الحي هو أولى من (الميت) ١١/٢٤٢
- قول رسول الله ﷺ وفعله حجة في حياته وبعد (موته) ٢٨/٢٣٣
- كل إهاب (ميتة) فداغته طهوره ١٩/١١٧
- كل بائن الطلاق لا ترث إلا المطلقة في مرض (الموت) ٢٤/٢٢٢، ٢٢٣
- كل بهيمة نجست (بالموت) طهر جلدها بالدباغ ١٩/١١٧
- كل جهة أقرب إلى (الميت) مقدمة على التي تليها مهما كانت درجة وقوة الجهة المؤخرة ٢٤/٣٨٦
- كل حق استقر وجوبه في حال الحياة لم يسقط (بالموت) ١٣/٢٧٣
- كل حيوان نجس (بالموت) طهر جلده بالدباغ ١٩/١١٧
- كل ذكر لا يدلي إلى (الميت) بأنثى فهو عصة ٢٤/٣٢٩
- كل شيء أبين عن حي مما تحله الحياة فهو (ميت) ١٩/١٠٧
- كل شيء قطع من الحي فهو (ميت) ١٩/١٠٧
- كل ضرب كان مأذونا فيه بدون الأمر فإن الضارب يضمنه إذا (مات) لتقيده بشرط السلامة ٢٦/٧٤
- كل ضرب مأثور به من جهة الشرع فإن الضارب لا ضمان عليه (بموته) ٢٥/٦٠٥ - ٢٦/٧٤
- كل عقد يقصد به المنفعة حال الحياة يجب ألا يبقى بعد (موت) من عقد له ١٦/٥٢٣
- كل ما أبين من (الميت) لا ضمان فيه بحال ١٩/١٠٨، ١٠٩

- كل ما جاز لبسه للحي جاز أن يكون كفنا (للميت)..... ١٩/ [٦٠١]
- كل ما كان في البحر مما لا يعيش في البر فحلال (ميتته)..... ٢٤/ [٤٦٣]
- كل ما كان واجبا ماليا وأمكن أدائه ولم يؤد حتى (مات) المكلف وجب إخراجه من تركته.. ٢٤/ ١٠١
- كل ما لا دم له لم يفسد الماء (موته) فيه ١٩/ (٤٥)
- كل ما لا نفس له سائلة لا ينجس (بالموت) ولا ينجس ما (مات) فيه من ماء أو مائع ١٩/ ٤٦
- كل ما لا يحل أكله ولا شربه من (الميتات) والدماء والنجاسات فلا يحل بيعه ٢/ ٦٧
- كل ما ليس له دم سائل لا ينجس الماء (بموته) فيه ١٩/ [٤٥]
- كل ما ليس له نفس سائلة (يموت) في الماء لا يفسده ١٩/ (٤٥)
- كل ما وجب بدلا عن شيء وقد وصل إليه المعوض لا يسقط عنه العوض (بالموت)..... ١٣/ (٢٧٥)، ٢٧٧
- كل ما يؤخذ من البهيمة وهي حية فلا بأس أن يؤخذ بعد (موتها) ١٩/ ١٠٨
- كل من أدلى إلى (الميت) بالنسب بلا واسطة لا يحجب ٢٤/ (٣٩١)
- كل من أدلى إلى (الميت) بنفسه لا يدخل عليه الحجب بالشخص ٢٤/ [٣٩١]
- كل من أدلى إلى (الميت) بنفسه وليس فرعاً من غيره لا يحجب ٢٤/ (٣٩١)
- كل من كان المال في يده أمانة إذا (مات) قبل البيان ولا تعرف الأمانة بعينها فإنه يكون عليه ديناً في تركته ٢٥/ ٢٥٦
- كل من (مات) بعد مورثه لا يسقط نصيبه — إلا الجنين إذا (مات) في بطن أمه بعد (موت) المورث ٢٤/ [٢٥٥] ، ٢٥٧
- كل من (مات) من أهل القبلة فلا تترك الصلاة عليه ١٩/ [٦٠٩]
- كل من (مات) من غير وارث معين من المسلمين وأهل الذمة فماله من الجهات التي يعمر بها بيت المال ٢٤/ ٢٢٦ ، ٢٢٦- ٢٤٥/ ٢٦
- كل من (مات) من المسلمين لا وارث له فماله لبيت المال ٢/ ١٦٤ ، ٣١٧- ٢٤/ (٢٣٣)
- كل من هو أقرب درجة إلى (الميت) في الجهة الواحدة يقدم على من هو أبعد منه فيها ٢٤/ ٣٨٧
- كل من يدلي إلى (الميت) بشخص لا يرث مع وجود ذلك الشخص سوى أولاد الأم فإنهم يرثون معها ٢٤/ ٣٩١ ، (٤٠٩) ، ٤١٣
- كل (ميت) مسلم يصلى عليه ١٩/ (٦٠٩)
- كل (ميتة) نجسة ١٩/ (١٠١)
- كل (ميتة) نجسة إلا السمك والجراد ٢/ ١٩٦
- كل وارث يمكن أن يسقط حين مزاحمته الأقرب إلى (الميت) ٢٤/ [٣٦٥]
- كل وكالة تبطل (بموت) الموكل وجنونه ١٨/ ١٣٧
- لا تصح الكفالة بدين يسقط (بالموت) ٢٣/ ٢٢١ ، ٢٣٠

- لا رجوع في الصلوات بعد (الموت)..... ٦٦٦/١٦
- لا يجوز تقليد (الأموات)..... ١٥٥/٣٣
- لا يكفن (الميت) إلا فيما يجوز لبسه له..... (٦٠١)/١٩
- ما أبين من أجزاء الحيوان في حال الحياة فهو (ميت)..... (١٠٧)/١٩
- ما ثبت في الذمة لا يسقط (بالموت)..... ٢٧٤/١٣
- ما حدث من الغلات قبل (الموت) فإنه من جملة مال الموصي..... (١٢١)/٢٤
- ما قطع من الحيوان المأكول الذي لا تحل (ميتته) وهو حي فهو (ميتة)..... ١٠٨/١٩
- ما كان حظره من جهة حق الله لم تبحه إباحة الأدمي نحو الخمر (والميتة)..... ٣٤٢/٢
- ما كان عوضا لا يسقط (بالموت)..... ٢٨٠ ، ٢٧٩ ، (٢٧٥)/١٣
- ما كان لازما لم يسقط (بالموت)..... (٢٦٧)/١٣
- ما لا تقف استباحته على الذكاة لا ينجس (بالموت)..... ٥١٢/٢٤
- ما لا دم له أو يعيش في الماء (فيموت) فيه لا يفسد الماء..... ٤٦/١٩
- ما لا (موات) حوله لا حريم له..... ٦٠٢ ، ٦٠١ ، [٥٩٩]/٢٢
- ما لا يستغني عنها المسلمون لا تكون أرض (موات)..... ٥٨٤/٢٢
- ما لا يعيش إلا في الماء لم ينجس (بموته) فيه ولو كان ذا دم..... ٤٦/١٩
- ما لزم من العقود لا يبطل (بالموت) وما لا يلزم من العقود يبطل (بالموت)..... [٥٣١]/١٦
- ما ليس له نفس سائلة لا ينجس (بالموت)..... ٤٥/١٩
- ما (مات) عنه أربابه ولم يستحقه وارثه بفرض ولا تعصيب فينتقل إلى بيت المال..... (٢٣٣)/٢٤
- ما يجوز لكل جنس أن يلبسه في حياته يجوز أن يكفن فيه بعد (موته)..... (٦٠١)/١٩
- ما يكون بعد (الموت) يستوي فيه المرض والصحة..... ٧٨/١٣
- المال الصائر إلى بيت المال من تركة من (مات) من المسلمين ولم يترك وارثا هل هو صائر إليه إرثا أو على وجه المصلحة..... ٢٢٦/٢٤
- المال المستقر وجوبه في حال الحياة لا يسقط (بالموت)..... ٢٧١ ، ٢٦٨/١٣
- المبان من (الميتة) النجسة نجس..... ١٠٢/١٩
- المحروم في حق الإرث (كالميت)..... (٣٦٩)/٢٤
- مطلق الأحكام متوجهة في الظاهر للأحياء دون (الأموات)..... (٨٣)/٢٨
- المفقود بحكم الحي ما لم يقم دليل على (موته)..... (٢٨٩)/١١
- المفقود حي حتى يقوم دليل (الموت)..... (٢٨٩)/١١
- المفقود حي في حق نفسه (ميت) في حق غيره..... [٢٨٩]/١١
- المفقود (كالميت)..... ٢٩٢/١١
- المفقود له فيما يرجع إلى ماله حكم الحياة وفيما يعود إلى غيره حكم (الممات)..... ٢٩١/١١

- المفقود يعتبر حيا في حق الأحكام التي تضمره (ميتا) في حق الأحكام التي تنفعه وتضرر غيره ١١/ (٢٨٩)
- المقطوع (كالميت) ١٩/ (١٠٧)
- الملك في الأرض (الموات) يثبت بالإحياء ١٣/ ١٩٠ - ٢٢/ (٥٨٣)
- ملك (الموات) معتبر بالإحياء ٢٢/ ٥٩٩
- من أدلى إلي (الميت) بشخص لا يرث مع وجوده إلا أولاد الأم ٢٤/ (٤٠٩)
- من أدلى إلى (الميت) بنفسه غير المولى لا يحجب ٢٤/ (٣٩١)
- من تصدق مع تلبسه بمرض (موت) فإنها تكون وصية ٢٢/ ٣٦٤
- من تصرف في محل ولايته لم يطل تصرفه (بموته) أو عزله ١٨/ [١٤٣]
- من ملك شيئا حياته فهو لورثته بعد (موته) ٢٤/ (٢٨٥)
- المنفصل من الحي (كميته) ١٩/ [١٠٧] - ٢٤/ ٥١٣
- (الموات) يملك بالإحياء ٢٢/ [٥٨٣]
- (الموت) في تقرير المهر كالدخول فكذا في العدة ٢٣/ ٥٩٨
- (الموت) لا يبرئ الذمة عن الحقوق ١٣/ ٢٨١
- (الموت) لا يوجب سقوط الحرمات ١٣/ ٢٦٧
- (موت) ما ليس له نفس سائلة في الماء لا ينجسه ١٩/ (٤٥)
- (الموت) يسقط التكليف ١٣/ ٢٨١
- (الميت) كالحي في الحرمة ١١/ (٢٤٨)
- (الميت) يؤذى بما يؤذى به الحي ١١/ ٢٤٨
- (الميتات) أصلها على النجاسة ١٩/ (١٠١)
- (الميتات) كلها على النجاسة ١٩/ (١٠١)
- (الميتات) كلها نجسة ١٩/ (١٠١)
- (ميتة) البحر حلال ٢٤/ (٤٦٣)
- (ميتة) الحيوان البحري طاهرة ٢٤/ ٤٦٤
- (ميتة) الحيوان ذي الدم الذي ليس من الماء نجسة ١٩/ ١٠٢
- الهبة في مرض (الموت) في حكم الوصية ٢٢/ ٣٦٧
- الهبة في مرض (الموت) وصية ٢٢/ [٣٦٣]
- هبة المريض مرض (الموت) المخوف وصية ٢٢/ (٣٦٣)
- هل الاعتبار بالإقرار للوارث بكونه وارثا حال الإقرار أو حال (الموت) ٨/ ٤٤٥
- هل الاعتبار بالثلث الذي يتصرف فيه المريض بحال الوصية أو حال (الموت) ٨/ ٤٤٥
- هواء (الموات) (موات) ١٩/ ٣٧٦
- الوارث يتصرف بحكم الخلافة عن (الميت) ٢٤/ (٢٦٩)

- الوارث يقوم مقام (الميت) ٢٤/٢٦٩
- الوصية إنما تعتبر بعد (الموت) ٢٤/٩٩
- الوصية إنما تعتبر عند (الموت) ٢٤/٩٩ ، ١٠٠
- الوصية إنما تعتبر عند (موت) الموصي ٢٤/٩٧
- الوصية تجري مجرى الميراث في الانتقال بعد (الموت) ٢٤/١٦٥
- الوصية لا تستقر إلا (بموت) الموصي ٢٤/١٢٤
- الوصية لا تعتبر إلا عند (الموت) على كل حال ٢٤/٩٨ ، ٩٧
- الوقف في مرض (الموت) وصية ٢٢/٣٦٣
- الوكالة تبطل (بالموت) ١٦/٥٣٢
- يبطل (بالموت) الجائر من العقود دون اللازم ١٦/٥٣١
- يجوز تقليد (الميت) ٣٣/١٥٥
- يحل كل (ميتات) البحر ٢٤/٤٦٣
- يظهر بالدباغ جميع جلود (الميتة) إلا الكلب والخنزير والمتولد من أحدهما ١٩/١١٧
- يعتبر حال الموصى له عند (موت) الموصي لا قبله ٢٤/٩٧
- يقلد المجتهد العدل (الميت) ٣٣/١٥٥
- يمتع تقليد (الميت) مطلقا ٣٣/١٥٥
- ينظر في الوصايا يوم (الموت) لا يوم الوصية ٢٤/١٢١

مول

- الأبضاع أولى بالاحتياط من (الأموال) ٢٣/٢٩١
- إتلاف (مال) مأذون فيه لا يوجب الضمان ١٤/٤٢١
- أخذ (المال) بالإرث فرع ثبوت النسب ٢٤/١٩٩
- إذا أخرج عن ملكه (مالا) على وجه العبادة ثم طرأ ما يمنع إجزائه أو الوجوب فهل يعود إلى ملكه أم لا ١/٤٩١
- إذا ازدحم على (المال) المتضايق حق الله تعالى وحق الآدميين فالمقدم أيهما ١٣/٤٢٥
- إذا استغرقت الفروض (المال) فلا شيء للعصبة ٢٤/٣٩٥
- إذا استند إتلاف (أموال) الآدميين ونفوسهم إلى مباشرة وسبب تعلق الضمان بالمباشرة دون السبب إلا إذا كانت المباشرة مبنية على السبب وناشئة عنه ١٤/٢٧٦
- إذا تعارضت بعض الخمس الضرورية قدمت الدينية ثم مصلحة النفس ثم النسب ثم العقل ثم (المال) ٤/١٧٥
- إذا جرى الملك في الأعيان أو المنافع اعتبر المحل (مالا) ١٦/٣٥٢ ، ٣٥٣

- إذا خرج عن ملك المكلف (مال) على وجه العبادة ثم طرأ ما يمنع إجزائه أو الوجوب فهل يعود إلى ملكه أم لا [٤٥١]/١٧
- إذا دعت الحاجة إلى التصرف في (مال) الغير أو حقه وتعذر استئذانه جاز هذا التصرف (٣٠٩)/٧
- إذا ضاق بيت (المال) عن مصارفه قدم منها ما يصير بتأخيرها ديناً عليه (٤١٣)/٢٦
- إذا كان للرجل (مال) غائب فحسب بقاءه وأخرج زكاته بعد حوالان الحول ثم تبين أن ذلك (المال) هالك فالذي أخرجه يسترده ٤٧١/٢
- الاستباق بدون شرط (المال) جائز في الأشياء كلها (٤٧٣)/٢٦
- الإسقاط إذا لم يكن فيه معنى (المالية) لا يرتد بالرد ٣٠/١٤
- الأصل إباحة تصرف الإنسان في (ماله) كيف شاء (٨٠)/١٤
- الأصل أن آدمي يولد فقيراً لا (مال) له (٤١)/٧
- الأصل أن أحد الزوجين إذا باشر الفرقة بعد ما تعلق حق الآخر (بماله) ورثه الآخر [٢١١]/٢٤
- الأصل أن أرباب (الأموال) أمناء ٣٥٣/٢
- الأصل أن (أموال) المسلمين ودماءهم معصومة ٥٧١/٢٦
- الأصل أن رب (المال) متى شرط على المضارب شرطاً في المضاربة فيه فائدة فإنه يصح ويجب على المضارب مراعاته والوفاء به ٩٠/٢٣
- الأصل أن الربح تابع (للمال) ٥١٦/٢١
- الأصل أن كل من أتلّف (مال) معصوم يضمنه ٥٧٢/٢٦
- الأصل أن كل من تصرف في (ماله) تصرف في نفسه وما لا فلا ٣٤٧، ٣٤٣/٢٣
- الأصل أن لا يخرج (مال) أحد من يده إلا بتعيين ٤٦٧/١
- الأصل أن (مالية) المنافع دون (مالية) الأعيان بدرجات ٣٧٢، ٣٧١/١٦
- الأصل أن مبادلة ما ليس (بالمال) جهالة وصفه لا تمنع صحة تسميته (٦٠٥)/١٦
- الأصل أن المحجور عليه لسفه لا تصح تصرفاته (المالية) بغير إذن وليه ١٦٤/٢٣
- الأصل أن من أتلّف (مالاً) معصوماً يضمنه ٥٧٢/٢٦
- الأصل أن يعمل بقول دافع (ماله) لغيره (٢٧٥)/١٠
- الأصل بقاء (مال) الإنسان على ملكه حتى يخرج عنه برضاه (٤٢٠)/٦
- الأصل تصرف الإنسان في (ماله) مطلقاً ٣١٨، ٣١٦/١٨
- الأصل حرمة الانتفاع (بمال) الغير بغير إذن [١١٥]، ٩٦/١٤
- الأصل حظر استعمال (مال) الغير إلا بإذنه (١١٥)/١٤
- أصل الشريعة في تصرف الناس في (أموالهم) إطلاق التصرف لهم ٥٦٤/٢
- الأصل عصمة (أموال) العباد (١٥)/٩
- الأصل عصمة (المال) إلا في المتيقن (١٥)/٩

- الأصل الفقر وعدم (المال) ٤٨/٧
- الأصل في (الأموال) التحريم ٣٥٦/٦ - ١٥/٩
- الأصل في (الأموال) التحريم ما لم يتحقق السبب المبيح ١١٠/٧
- الأصل في (الأموال) العصمة ٤٢٣ - ٩/١٥، ٤٢١/٦، ٩٦/١٤ - ٢٢، ١٩٤
- الأصل في (الأموال) العصمة إلا برضى أصحابها ٢٣/٩
- الأصل في (الأموال) والأبضاع التحريم ١٤٤/٣٠
- الأصل في باب المفقود أن كل من يستحق النفقة في (ماله) حال حضرته بغير قضاء القاضي ينفق عليه من (ماله) عند غيبته ٢٩١/١١
- الأصل في البيع مبادلة (مال) (بمال) ١٨/٢١
- الأصل في الدماء (والأموال) والأعراض العصمة ٩٥/٢٦
- الأصل في العقود (المالية) أنها تتعقد بكل ما يدل على المقصود من قول أو فعل ٤١٩/١
- الأصل في المنافع أن (ماليتها) دون (مالية) الأعيان بدرجات ٣٥٢/١٦
- الأصل فيما يقبضه الإنسان من (مال) غيره الضمان ١/٤١٩ - ٩/١٦ - ١٤/٢٩٧، ٤٠٦ - ٢٢/٥٧٧
- أصل (مال) الرجل محرم على غيره إلا بما أبيح به ١٣/١٨٣
- أصل (مال) كل امرئ محرم على غيره إلا بما أحل به ١٣/١٨٣
- الأصول موضوعة على أن من أخذ (مال) غيره لمنفعة نفسه ضمنه وإن أخذه لمنفعة (مالكه) لم يضمه ومن أخذه لمنفعة مشتركة بينه وبين (مالكه) فلا يضمن إلا بالتعدي ١٤/٣٦٣
- إفساد (المال) إذا كان يفضي إلى صلاح جاز ٢٦، ٢٤/١٠
- أفعال المريض كلها من رأس (ماله) كالصحيح ١٣/٧٧
- أقسموا (المال) بين أهل الفرائض على كتاب الله فما تركت الفرائض فلأولى رجل ذكر ... ٢٤/٣١٥
- ألقوا (المال) بالفرائض فما تركت الفرائض فلأدنى رجل ذكر ٢٤/٣١٥
- الإمام في (مال) بيت (المال) ملحق بالوصي ٢٦/٣٧٧
- الإمامة ولاية على (الأموال) والأبضاع والحدود ٢٥/٤٥١
- الأمر بالتصرف في (مال) الغير باطل ١٤/١٢٥، ١٢٩
- أمر القاضي كأمر صاحب (المال) ٢٥/٩٣
- (أموال) البغاة (كأموال) غيرهم من المسلمين ٢٦/٥٥٧
- (أموال) بيت (المال) لا تباح بالإباحة ٢٦/٣٧٨، ٣٨٠
- (الأموال) تضمن بالخطأ كما تضمن بالعمد ١/٤٣٥ - ١٤/٢٧٢ - ٢١/١٦٤
- (الأموال) تضمن بالعمد والخطأ ١٤/٢٧٢
- (أموال) الخوارج لا تغنم ١٤/١٩٤
- (أموال) القنية لا زكاة فيها ٢٠/٤٤، ٤٥

- (الأموال) لا تجبر إلا (بالأموال) [٥٨٧] / ١٤ ، ٥٩٠ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤
- (الأموال) لا تجبر إلا بجابر (مالي) (٥٨٧) / ١٤
- (الأموال) محظورة محرمة إلا بنص (١٦) / ٩
- (أموال) المسلمين محظورة إلا بنص قرآن أو سنة ٣٧٨ / ٢٦
- (أموال) الناس تضمن بالعمد والنسيان (٢٧٢) / ١٤
- الأموار (المالية) تقبل النيابة عن الأحياء والأموات (١٢٠) / ١٧
- إن اختلط (المال) الحلال بالحرام فعليه أن يعرف قدر الحرام بالاجتهاد ويتصدق بذلك المقدار (٢١٥) / ١٤
- الانتفاع (بمال) الغير بغير إذنه لا يجوز شرعا (١١٥) / ١٤
- الأنساب والفروج يحتاط لهما في الشريعة ما لا يحتاط (للأموال) ١٨٣ / ٩
- إنما العقوبة في الأبدان لا في (الأموال) (١٠١) / ١٨
- إنما القعوبة في الأبدان لا في (الأموال) ١٠٣ / ١٨
- إنما يضمن ما يصح (تموله) لا ما لا قيمة له (٣٢٩) / ١١
- إنما يكون للولي الإجازة والرد في التصرفات (المالية) بعوض ١٢٨ / ٢٣
- إيجاب (المال) على المجهول متعذر ٣٣ / ١٣
- بمرض الموت تعلق حق الورثة (بماله) ١٢٩ / ١٤
- بيت (المال) أحق ما يحتاط له ٤١٣ ، ٣٧٨ / ٢٦
- بيت (المال) إنما هو للمنافع العامة (٣٨٥) / ٢٦
- بيت (المال) حائز أو وارث [٢٢٥] / ٢٤
- بيت (المال) معد للنائب (٣٨٥) / ٢٦
- بيت (المال) معد لمصالح المسلمين (٣٨٥) / ٢٦
- بيت (المال) من جملة العاقلة (٢٤٥) / ٢٦
- بيت (المال) من العاقلة [٢٤٥] / ٢٦
- بيت (المال) هل هو وارث أو مرد (للأموال) الضائعة (٢٢٥) / ٢٤
- بيت (المال) هل يعد حائزا لما لا ملك له أم لا (٢٢٥) / ٢٤
- بيت (المال) وارث أو حائز ٢٣٤ / ٢٤
- بيت (المال) يخلف الوارث في استحقاق (ماله) ٢٢٩ / ٢٤
- البيع الحلال هو مقابلة (مال) متقوم (بمال) متقوم ٣٠٠ / ١
- البيع لا يجوز إلا فيما هو (مال) متقوم (٨١) / ٢١
- بيع ما ليس (بمال) لا يجوز ٨٩ / ٢١
- بيع (مال) الغير بغير إذنه لا يصح ٥٤ / ٢١

- تبرع المريض في مرض الموت يعتبر من ثلث (ماله).....[٤٧٣]/١٢
- تبرع المريض مرض الموت يعتبر من ثلث (ماله)..... ٣٦٦/٢٢
- تجب الحقوق (المالية) في ذمة الصبي..... ٨٢/٢٠
- تجوز النيابة في العبادات (المالية) مطلقا..... (١٢١)/١٧
- التراضي هو المعتبر في باب المعاوضات (المالية)..... ٢٤/٢١
- التراضي هو المناط في نقل (الأموال) من بعض العباد إلى بعض..... ٢٤/٢١ - ٥٨٥/١٢
- تصرف الإمام في بيت (المال) مقيد بشرط النظر..... [٣٧٧]/٢٦ - ٤٧٨/١
- تصرف السلطان لبيت (المال) إنما يكون بوجه المصلحة..... (٣٧٧)/٢٦
- التصرف في بيت (المال) من ولي الأمر منوط بالمصالح العامة للمسلمين ومقيد بها (٣٧٧)/٢٦، ٣٩٨
- التصرف في (مال) الغير بإذنه على وجه تحصل فيه مخالفة الإذن إن كان على وجه يرضى به عادة
- يصح..... ٣٦٤/٩
- التصرف في (مال) الغير جائز عند الحاجة..... ٣١٧/٧
- التصرف في (مال) الغير سبب لوجوب الضمان في الأصل..... ٢٩٨/١٤
- التصرف في (مال) الغير يجوز للحاجة..... ٣١٧، ٣١٦/٧
- التصرف للحاجة يجوز في (مال) الغير..... ٩٧/١٤ - [٣٠٩]/٧
- التعدي على (مال) الغير يستوي فيه الجهل والعمد..... (٢٧٢)/١٤
- التعزير بأخذ (الأموال) جائز للإمام..... ١٠١/١٨
- التعزير بالعقوبات (المالية) مشروع..... ١٠٢/١٨
- التعزير (بالمال) سائغ إلتافاً وأخذاً..... ١٠٢/١٨
- تعلق حق المعين (بالمال) يمنع التصرف فيه..... ٨٦، ٨٠/١٤ - ٦٤١، ٦٤٠، ٦٣٩، [٦٣٣]/١٣
- تفعل في (مالها) ما يفعل الرجل إذا بلغت الرشد..... ٢٠٩/١٣
- تفعل المرأة في (مالها) ما يفعل الرجل إذا بلغت الرشد..... (٢٠٣)/١٣
- تقديم ذوي الضرورات على ذوي الحاجات فيما ينفق من (الأموال) العامة وكذلك التقديم بالحاجة
- الماسة على ما دونها من الحاجات..... ٥٥٦/٢
- الجاني على نفسه المتسبب في إلتاف (ماله) بغلظه فلا شيء له..... ٥٢٠، (٥١٧)/١٢
- جعلت العقوبات في انتهاك الحرم في الأبدان لا في (الأموال)..... (١٠١)/١٨
- جنايات (الأموال) لا تسقط عن غير المكلفين..... ٤٧٧/١٧
- جناية الإنسان على نفسه (وماله) هدر..... ٤٣٧، ٤٣٦، [٤٣١]/١٤ - ١٢/٨
- جناية المجنون مضمونة في (ماله)..... ٤٧٧/١٧
- جهالة الصفة لا تمنع صحة التسمية في معاوضة (مال) بما ليس ب(مال)..... [٦٠٥]/١٦، ٦١٠،

- جهالة وصف البدل في مبادلة (المال) بما ليس (بمال) لا يمنع صحة التسمية ١٦/ (٦٠٥)
- الحاج المتمتع إذا لم يكن له معه من (المال) إلا ما يكفيه لحاجته في سفره فإنه يجوز له الصيام بدلا من الهدي ١١/ ٣٤٧
- الحجر على الحر السفية العاقل البالغ المبذر (لماله) صحيح ٢٣/ (١١٥)
- الحجر على السفية في (ماله) لا يمنع تصرفه في غير ما هو محجور عليه فيه ١٢/ ٤٠٤
- الحجر متعلق (بمال) المفلس لا بذمته ٢٣/ (١٦٣)
- حجر المفلس يتعلق (بماله) لا بذمته ٢٣/ [١٦٣]
- حجر المفلس يختص (بماله) ٢٣/ (١٦٣)
- الحجر يجب على كل مضيع (لماله) ٢٣/ (١١٥)
- الحر مسلط على (ماله) بالاستهلاك والإتلاف ما لم يكن عليه حجر قبل ذلك ٢/ ٣٢٩
- الحرز يختلف باختلاف (الأموال) والبلدان ٢٥/ ٥٢٣
- الحرمة تتعدى إلى (الأموال) مع العلم ١١/ ٦٥
- الحرمة تتعدى في (الأموال) مع العلم ١١/ ٦٤
- حرمة (مال) المسلم كحرمة دمه ٩/ (١٦)
- حرمة النفس أعظم من حرمة (المال) ٩/ ٨
- حفظ الأعضاء والأبضاع مقدم على حفظ (الأموال) وحفظ الأرواح مقدم على حفظ الأعضاء والأبضاع ٢/ ٥٥٧
- حفظ (المال) من الكليات الخمس المجمع عليها ٧/ ٣١٠، ٣١٣
- حفظ (المال) مقصد شرعي كلي ٣/ [٦٦١]
- حفظ النفس مقدم على حفظ (المال) ٤/ ١٧٦
- حق الله تعالى (المالي) إذا عجز عنه العبد وقت الوجوب يثبت في ذمته ١٣/ ٦١
- حق الغرماء يتعلق بالذمة لا بعين (المال) ١٣/ ٦٨
- الحق غير المجرد تجوز المعاوضة عنه (بالمال) ١٣/ ٤٩٣
- حق (المال) الخبيث التصديق به ١٤/ (٢٠٥) - ٢٠/ ٦٥، ٦٧
- الحق المتعلق بعين (المال) مقدم على ديون الغرماء ١٣/ ٤٣٨
- حقن الدم يحتاط له ما لا يحتاط (للمال) ٩/ ١٨٣
- حقوق الأدميين ما تعلق منها (بالمال) يجوز تقديمه على وجوبه ١٣/ ٥١٤
- حقوق (الأموال) إذا تعلق وجوبها بشرطين لم يجز تقديمها قبل وجود أحدهما ١٣/ (٥١٣)
- الحقوق التي ليست (بأموال) لا تورث ٢٦/ ٥٣
- حقوق العقد تتعلق بالمضارب لا برب (المال) ١٦/ ١٩٦
- الحقوق (المالية) لا تتداخل ٨/ ٥٧٦ - ١٣/ ٦١٦

- ١٤٨/٢٣..... حقوق الناس التي على المحجور عليه تؤدى من (ماله).
- (٤٠٥)/٢٦ خطأ الإمام في عمله الله تعالى يكون ضمانه في (مال) الله
- (٤٠٥)/٢٦ خطأ إمام وحاكم في حكم في بيت (المال).
- ٢٤٥/٢٦ - [٤٠٥]/٢٦ - ٤٧٨/١ خطأ الإمام وعامله في بيت (المال).
- (٤٠٥)/٢٦ خطأ الحاكم في حكمه والإمام ونوابه في أحكامهم وأعمالهم في بيت (المال).
- ٤٠٦/٢٦ - [٦٥]/٢٥ - ٤٤٦/١٤ - ٤٢٠/١٠ - ٤١/٢ - ٤٤٥/١ خطأ القاضي في بيت (المال).
- ٦٥/٢٥ خطأ القاضي في حقوق الله تعالى في بيت (المال).
- (٢٧٢)، ٢٦٦/١٤ الخطأ والعمد في (أموال) الناس سواء
- ٣٣٧/٢ الخطأ والعمد في الجنایات على (أموال) الناس واحد
- ٣٠٧/١٤ الخطأ والنسيان في (أموال) الناس سواء
- [٢٧٢]، ٢٦٥/١٤ - ٥١٨، ٤٥٣، ٤٥١، ٤١٩/١٢ الخطأ والنسيان ليسا بعذر في إتلاف (الأموال).
- (١٠٩)/٢٠ الخلطاء تؤخذ الصدقة منهم كما تؤخذ من (مال) الواحد
- ١٢٣، ١٢٢/٢٠ الخلطة تجعل (مال) الخلطاء (كمال) الرجل الواحد
- ١٢٢/٢٠ الخلطة تجعل (مال) الخلطاء (كمال) الرجل الواحد في حكم الزكاة
- [١٠٩]/٢٠ الخلطة تجعل (المالين) (كالمال) الواحد في حكم الزكاة
- (الأموال) الخلطة تحيل حكم الزكاة وتجعل زكاة الخلطاء كزكاة الرجل الواحد في كافة (الأموال)
- ١٢٣/٢٠ الزكوية
- (١٠٩)/٢٠ الخلطة تحيل الصدقة وتجعل (مال) الاثنين فصاعدا بمنزلة كما لو أنه لواحد
- ١٢٣/٢٠ الخلطة تصير (مال) الخلطاء ك(مال) الرجل الواحد
- ١١٠/٢٠ الخلطة في (المال) الزكوي لا تحيل حكم الزكاة
- (١٠٩)/٢٠ الخليطان في (المال) لا يفرق بينهما في الصدقة
- (٥٩٥)/١٢ الخوف على النفس (والمال) عذر في ترك الواجب
- (٢٣٩)/٢١ الخيار الثابت بالشرع لدفع الضرر عن (المال) يكون فوراً
- ١٧٨، ٣٨/١٣ الدماء (والأموال) لا تستحق بالدعاوى دون البينات
- ١٩٣/٢٤ دين الإنسان يقضى من (ماله) لا من (مال) غيره
- ٥٠٦/٢ الدين يمنع وجوب الزكاة في (الأموال) الباطنة
- (٦٧)/١٣ ذمة الإنسان بدل من (ماله)
- ١١١، ٩٦، [٦٧]/١٣ الذمة تجري مجرى (المال)
- (٦٧)/١٣ الذمة (كالمال)
- ٢٢٦/٢٤ ذوو الأرحام أولى بالميراث من بيت (المال)
- ٣٦٧/٢١ الربا إنما يجري في المعاوضات (المالية) دون غيرها

- الربا إنما يجري في المعوضات (المالية) دون غيرها..... ٣٦٨/٢١
- الربا مختص بالمعوضات (المالية)..... ٣٦٦/٢١
- الربا مختص بالمعوضات (المالية) دون غيرها..... ٣٦٧/٢١
- الربا يجري في المعوضات (المالية)..... ٣٦٧/٢١
- الربا يجري في المعوضات (المالية) دون غيرها..... [٣٦٣]/٢١
- الربا يختص بالمبادلة (المالية)..... (٣٦٣)/٢١
- الربا يختص بالمعوضات (المالية) دون غيرها..... ٣٦٧/٢١
- الربح إنما يستحق إما برأس (المال) أو بالعمل أو بضمان العمل..... (٥١٥)/٢١
- الربح في الشركة لا يستحق إلا بعمل أو (مال) أو ضمان..... [٥١٥]/٢١
- الرهن (مال) الراهن..... (١٨٩)/٢٣
- الزكاة إنما تتكرر في (الأموال) النامية..... ٤٤/٢٠
- الزكاة إنما تجب في (المال) المملوك..... ٥٠٠/٢٢
- الزكاة إنما هي في فضول (الأموال)..... ٤٨/٢٠
- الزكاة تجب في ذمة صاحب (المال)..... ١٣٠/٢٠
- الزكاة تجب في عين (المال) المزكى..... ١٣١، ١٣٠/٢٠
- الزكاة تكون في (المال) النامي..... ٥٠/٢٠
- الزكاة حق يتعلق (بالمال)..... ٥٨/٢٠
- الزكاة مختصة (بالأموال) النامية..... [٤٣]/٢٠
- الزكاة واجبة في (الأموال) النامية..... (٤٣)/٢٠
- سبيل (المال) الحرام هو التصدق..... (٢٠٥)/١٤
- سلطان المرأة على (مالها) كسلطان الرجل على (ماله)..... ٢٠٩، ٢٠٨، (٢٠٣)/١٣
- الشرط الفاسد في عقود المعوضات (المالية) يفسدها..... ٦٣/٢٢
- الشرع يمنع من إضاعة (المال)..... ٢٤/١٠ - ٤٢٩، ٤٢٧/٩
- الشريك أمين فيما في يده من (مال) شريكه..... (٥٣٥)/٢١
- الشريكان في الربح على ما اصطلحا عليه والوضعية على (المال)..... ٣٢٦/٢
- الشفعة حق (مالي) موروث..... (٤٦٧)/٢١
- الشهادة في (الأموال) أو ما تؤول إليه يقبل فيها الرجلان والرجل والمرأتان..... ٣٠٨/٢٥
- صاحب الشيء أولى (بماله) وأحق بمنفعة ملكه..... (٥٩٧)/١٣
- صاحب (المال) أحق (بماله) مادام حيا..... (٥٩٨)/١٣
- الصبي عمده عمد حتى تجب الدية عليه في (ماله)..... ٥٧٩/٢٥
- الصبي والمجنون والسفيه يمنعون التصرف في (أموالهم) وذممهم..... ١٦٤/٢٣

- الصبي يلحقه أحكام البالغين في (الأموال) والحقوق دون الحد ٣٥٤/١٢
- الصبي يلحقه أحكام البالغين في (الأموال) والحقوق دون الحدود ٥٨٠/٢٥
- الضرر اليسير قد اغتفر في النفس ففي (المال) أخرى ٣٥٣/١١
- الضرورات لا تبيح إتلاف (مال) الغير بغير ضمان (٥٢١)/٧
- الضرورة إلى (مال) الغير لا تسقط ضمانه ٣٣٩/٢
- الضرورة إلى (مال) الغير لا يسقط ضمانه (٥٢١)/٧
- الضمان إنما يجب بإتلاف (مال) متقوم (٣٢٩)/١١
- ضمان خطأ الإمام فيما يقيمه من الأحكام في بيت (المال) (٤٠٥)/٢٦
- الضمان سبب لاستحقاق الربح (كالمال) والعمل (٥١٥)/٢١
- ضمان الصبي ما أتلّف من (مال) الغير وإن كان غير مميز ٥٨٠/٢٥
- الضمان في (الأموال) هو في مقابلة فوات اليد والملك بحاله ٥٥٣ ، (٥٤٨)/١٤
- ضمان المجهول باطل وكذلك ضمان (مال) أصله أمانة باطل ٣٤٠/٢
- ضيّق (المال) لا يسقط حق صاحب الفرض ٢٢٥ ، ٢٢٤/١٣
- ظفر المستحق بحقه عند تعذر أخذه ممن هو عليه جائز إلا في حق المجانين والأيتام (والأموال) العامة لأهل الإسلام ٤٨٠/١٣
- الظلم لا يبيح (مال) الظالم ٨١ ، ٧٨/٨
- العبادات كلها سواء كانت بدنية أو (مالية) أو مركبة منهما لا يجوز تقديمها على سبب وجوبها ٦٦٦/٢٧
- العبادات كلها سواء كانت بدنية أو (مالية) أو مركبة منهما لا يجوز تقديمها على سبب وجوبها ويجوز تقديمها بعد سبب الوجوب وقبل الوجوب أو قبل شرط الوجوب (٤٩)/١٧ - ٥١٤/١٣
- العبادة (المالية) تتأدى بالنائب (١٢١)/١٧
- العبادة (المالية) تجري فيها النيابة مطلقاً (١٢٠)/١٧
- العبادة (المالية) تقبل النيابة (١٢٠)/١٧
- العبرة بالحال أو (بالمال) ١٤٢ ، ١٣٩/١٦
- العبرة في قضاء دين الميت أن يكون من (ماله) لا من (مال) وارثه [١٩٣]/٢٤
- عصمة (المال) تبع لعصمة النفس ١٧/٩
- عصمة (مال) المسلم تمنع من إبطال ملكه وحقه ١٦/٩
- العقد إذا اشتمل أحد طرفيه على (مالين) وزع ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة ٥٢٩/١٠
- العقد إذا اشتمل أحد طرفيه على (مالين) وزع ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة وذلك يوجب المفاضلة أو الجهل بالمثل ٥٣٣/١٠
- العقد إذا اشتمل أحد طرفيه على (مالين) وزع ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة وذلك يوجب المفاضلة أو الجهل بالمثل متفرعة ٤٧٠/١٠

- العقوبات (المالية) كالبذنية في مذهب مالك وأحمد وغيرهما ١٨/ (١٠١)
- العقوبة (بالمال) فيها نزاع ١٨/ (١٠١)
- العقوبة في الأبدان بلا خلاف وأما (بالأموال) فعلى النزاع ١٨/ [١٠١]
- العقوبة في الأبدان لا في (الأموال) ١٨/ ٥٦
- العقود لا ترد على غير (المتمول) ٢٢/ ٣٠٧
- العمد والخطأ في (أموال) الناس سواء ١٢/ ٥٠٨
- عند اجتماع الحقوق في (المال) يبدأ بالأقوى فالأقوى ١١/ ١٣٦ - ٢٤/ ١٧٩
- العوض عما ليس (بمال) ليس بواجب أن يعلم ١٦/ (٦٠٥)
- غرامات (الأموال) لا تبني على الاحتياط ١٣/ ٦٢٦
- غير (المال) لا يجوز الاعتياض عنه ١٣/ ٤٩٣
- الفاسق ليس من أهل الولاية في (المال) ١٨/ ١٩٠
- فعل الإنسان في (مال) نفسه لا يكون موجبا للضمان على غيره ٢٣/ ١٤١، ١٤٣
- فعل المحجور عليه في (ماله) كفعل صاحب (المال) (بمال) بنفسه ٢٣/ ١٤٣
- في الكفالة مع الجهالة المتفاحشة لا يصح التزام (المال) ٢٣/ ٢٣٦
- قد يضمن الإنسان ما أتلفه من (مال) نفسه إما لتعلق حق الله تعالى به أو حق الآدمي وقد يضمن غيره ما باشر هو إتلافه من ملكه ١٤/ ٤٣١ - ١٨/ ٣١
- القدرة بالكسب كالقدرة (بالمال) ١١/ ٩، (١٩)
- القدرة على اكتساب (المال) بالصناعات غنى بالنسبة إلى نفقة النفس ومن تلزم نفقته وهل هو غنى فاضل عن ذلك على روايتين ١١/ (١٩)
- القدرة المكتسبة كالقدرة (بالمال) ١١/ ٢٠
- القطع لا يجب إلا بسرقة (مال) متقوم ٢٥/ (٥١٧)
- القول قول الأمين في براءة نفسه ولكن لا يقبل قوله فيما يدعي من وصول (المال) إلى غيره ١٤/ (٥٠٩)
- الكفالة (بالمال) جائزة إذا كان ديناً صحيحاً ٢٣/ (٢٢١)
- الكفالة بالنفس (والمال) تصح بغير رضا المكفول عنه ١٣/ ٥٩٠
- كل أحد أولى (بماله) ولا يحل إلا بإذنه ١٣/ (٥٩٨)
- كل أمر عام لجميع المسلمين فالنفقة عليه من بيت (المال) ٢٦/ (٣٨٥)
- كل جنابة فيما دون النفس لا يستطاع فيها القصاص من قطع عضو من غير مفصل فالأرث في (مال) الجاني ٢٦/ ٢٠٩
- كل جنس (مال) تجب فيه الزكاة وجب أن يعتبر فيه النصاب ٢٠/ [٩٣]، ١٤٠
- كل حق تعلق بالعين يطل بتلف (المال) ١٣/ (٣٢٩)

- كل حق ثابت في الذمة لا يبطل بتلف (المال) ٦٨/١٣
- كل حق ثابت في الذمة لا يبطل بتلف (المال) وكل حق تعلق بالعين يبطل بتلف (المال) ٤٣٨/١٣
- كل حق في (المال) يجب لسببين يختصان به جاز تقديمه على أحدهما ١٣/ (٥١٣)
- كل حق (مالي) وجب بسببين يختصان به أو وجب بسبب وشرط فإنه جائز تعجيله بعد وجود أحد السببين ١٣/ (٥١٣) - ٥٠/١٧
- كل حق (مالي) وجب بسببين يختصان به أو وجب بسبب وشرط فإنه جائز تعجيله بعد وجود أحد السببين أو وجد السبب وتأخر الشرط ٦٤٦/٢٧
- كل حق (مالي) وجب بشيئين يختصان به فإنه جائز تعجيله بعد وجود أحدهما ١٣/ (٥١٣)
- كل حق وجب صرفه في مصالح المسلمين فهو حق على بيت (المال) ٢٦/ (٣٨٥) ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٤١٣ ، ٣٩٨
- كل حق يتعلق وجوبه بوجود (المال) إذا وجب لم يسقط وجوبه بعد الإمكان ٣٩٩/١٣
- كل حق يطرأ على (المال) من طريق الحكم يؤثر فيه الدين ١٣/ (٣٩٩)
- كل حق يعتبر في وجوبه تقدم (المال) يؤثر الدين في المنع من وجوبه ١٣/ (٣٩٩) ، ٤٠٣
- كل خيار ثبت بالشرع لدفع الضرر عن (المال) فهو على الفور ٣/ ٦٦٢ - ٧/ ٤٨٧ - ٢١/ (٢٣٩)
- كل ذكر يعصب الأنثى في استحقاق جميع (المال) بالاتفاق يعصبها في استحقاق ما بقي ٢٤/ ٣٤١
- كل رجل يعمل للمسلمين يجرى عليه من بيت (المال) ٢٦/ (٣٩٧)
- كل زكاة تجب على المكلف جاز أن تجب في (مال) غير المكلف ٢٠/ ٢١ ، (٨١)
- كل شيء يكون في الثلث وآخر يكون في جميع (المال) فالذي يكون في جميع (المال) أولى بذلك ٢٤/ ١٠١
- كل عبادة اعتبر فيها (المال) فإن المعتبر ملكه لا القدرة على ملكه ١١/ ٧ ، ٢٠ ، (٢٢)
- كل عبادة يتعلق وجوبها (بالمال) وجب أن يكون الدين مانعا منها ١٣/ ٣٩٩
- كل عبادة يدخل في جبرانها (المال) لم يصح التطوع بها قبل أداء فرضها ١٧/ ٣٥٠
- كل عمد سقط القصاص فيه بشبهة فالدية في (مال) القاتل ٢٦/ ٢٠٩ ، ٢١٣
- كل كفارة (مالية) نيظت بسببين فيجوز تقديمها على السبب الثاني إذا تقدم الأول ١٣/ ٥١٤ - ١٧/ ٥٠ ، ٦٤
- كل ما أذى الناس وضرهم في أنفسهم (وأموالهم) يباح قتله ٢٤/ ٥١٩
- كل ما أحدث الصبي في حال صباه يلزمه ضمانه في (ماله) إذا علمه بعد بلوغه ٢٥/ ٥٧٩
- كل ما جرت العادة أن يستنيب الشريك فيه فله أن يستأجر من (مال) الشركة شريكه لفعله ٢٢/ ٨٦
- كل ما جهل مالكة فهو من جملة (أموال) بيت (المال) ٢٦/ (٤٢١)
- كل ما صلح من (المال) أن يكون مهرا صلح أن يكون بدلا للخلع ١/ ٢٨١

- كل ما فيه إتلاف (مال) البائع بغير عوض هو أكل (مال) بالباطل ٣٣٩/٢
- كل ما فيه تملك (مال) من وجه يقبل الارتداد بالرد ٢٩/١٤
- كل ما قبضه الكفار من (الأموال) قبضا يعتقون جوازه فإنه يستقر لهم بالإسلام ١٨٠/١٦
- كل ما كان في (مال) الإنسان واجبا فحائز أن يؤديه عنه غيره إن شاء ٣٥٤/٢
- كل ما كان مبادلة (مال) (بمال) يفسد بالشرط الفاسد وما لا فلا ... ٤٧١/١ - ٢٦٤/١٣ - ٢٨١/١٥ ، ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، ٣٣١ ، ٣٣٦ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٢٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ - ١٦/ [٤٨١] ، ٤٩١ ، ٤٩٤ - ٥٦٥/٢١
- كل ما كان واجبا (ماليا) وأمكن أداؤه ولم يؤد حتى مات المكلف وجب إخراجه من تركته .. ١٠١/٢٤
- كل ما لم يكن (مالا) مضمونا في حق المسلم لم يكن (مالا) مضمونا في حق الكافر ٢٢٤/١٤ ، [٥٣١] ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧
- كل (مال) تلف في يد أمين من غير تعد فلا ضمان ٣٤٠/٢
- كل (مال) تلف في يد أمين من غير تعد لا ضمان فيه ٢٨٠/١
- كل (مال) حرام وجب التخلص منه لا زكاة فيه ٦٥/٢٠
- كل (مال) سقطت عنه الزكاة لا لنقصان النصاب لم تجب فيه الزكاة بوجوب النصاب ٩٣/٢٠
- كل (مال) فقد صاحبه ولم يعرف فإنه يصرفه السلطان إلى المصالح ٤٢١/٢٦
- كل (مال) فهو حرام على غير صاحبه إلا ما أباحه نص أو إجماع ١٨٣/١٣
- كل (مال) لا تجب فيه الصدقة إذا كان منفردا فإنه لا تجب فيه الصدقة إذا خالط غيره ١١٠/٢٠
- كل (مال) لا يعرف صاحبه فهو في مصالح المسلمين ٤٢١/٢٦
- كل (مال) لليتيم ينمى أو يضارب به فزكه ٨١/٢٠
- كل (مال) مبتذل في مباح لا تجب فيه الزكاة ٧٣/٢٠
- كل (مال) متقوم منتفع به يجوز بيعه ٨١/٢١
- كل (مال) مرصد لاستع (مال) مباح أو مقتنى لاستع (مال) مباح لا تجب فيه الزكاة ٧٩/٢٠
- كل (مال) مرصد لاستع (مال) مباح لا تجب فيه الزكاة ٧٣/٢٠
- كل (مال) نام فهو وعاء للزكاة ٤٣/٢٠
- كل (مال) وجبت الزكاة في عينه وجب اعتبار نصابه في الحول كله ٩٤/٢٠
- كل (مال) وجبت فيه الزكاة بالنصاب والحول إذا ملك النصاب جاز تعجيل الزكاة فيه قبل مضي الحول ١٣٩/٢٠
- كل (مال) يحل بانقضاء مدة يجوز تقديمه قبل انقضاء تلك المدة ٥١٤/١٣
- كل (مال) يضبط بالصفة يجوز السلم فيه ٣٩٣/٢١
- كل (مال) يملك بغير عوض وجب أن يكون الدين مانعا منه ٣٩٩/١٣
- كل (مالين) نصابهما مختلف وجب ألا يضم أحدهما إلى الآخر في الزكاة ١٠٣/٢٠

- كل مبذر (لماله) يحجر عليه.....[١١٥]/٢٣
- كل مبيع تلف قبل قبضه فهو من (مال) بائعه.....١٥٦/٢١
- كل مصرف قصر عنه (المال) المعد له (فمال) المصالح يستتمه ويستكمله.....٣٩١/٢٦
- كل مضاربة فسدت (فالمال) فيها وربحه لربه وللمضارب قدر عنائه.....٥١٦/٢١
- كل مضيع (لماله) فالحجر عليه يجب.....٣٣٦/٢
- كل مقتول قتل عمدا فلا يرثه القاتل بخلاف الخطأ فإن القاتل يرث (المال) دون الدية.....٢٤٧/٢٤
- كل من أتلّف (مال) غيره بتفريط منه كان ضامنا له.....٣٧١/١
- كل من أحدث حدثا في (مال) لا يملكه فهو مأخوذ بحدّته.....٥٣٩/٢٥
- كل من أخرج (مالا) على اعتقاد أنه واجب عليه في الحال ثم تبين أنه لم يكن واجبا عليه فله الرجوع فيه بلا خلاف.....٤٧١/٢
- كل من استولى على (مال) غيره عينا أو منفعة بغير عقد معه ولا رضا منه فهو ضامن له بمثله أو قيمته.....٢٨٠/٢٣
- كل من تعلق (بماله) حق الغير وجب أن يكون ممنوعا من التصرف فيه.....١٦٤/٢٣
- كل من عمل للسلطان عملا فله رزقه من بيت (المال).....(٣٩٧)/٢٦
- كل من عمل للمسلمين فله رزقه من بيت (المال).....(٣٩٧)/٢٦
- كل من كان (المال) في يده أمانة إذا مات قبل البيان ولا تعرف الأمانة بعينها فإنه يكون عليه دينا في تركته.....٢٥٦/٢٥
- كل من كان مالكا (فماله) ممنوع به محرم إلا بطيب نفسه بإباحته فيكون مباحا بإباحة مالكة له ٣٢٥/٢
- كل من مات من غير وارث معين من المسلمين وأهل الذمة (فماله) من الجهات التي يعمر بها بيت (المال).....٢٤٥/٢٦ - ٢٢٦، ٢٢٦/٢٤
- كل من مات من المسلمين لا وارث له (فماله) لبيت (المال).....١٦٤/٢، ٣١٧ - ٢٤/(٢٣٣)
- كل من وجب عليه في (ماله) شيء بسبب من الأسباب لم يجز له أن يتفّّع بما وجب عليه في (ماله).....٣٣١/٢
- كل من يتولى أمرا تتعدى مصلحته إلى المسلمين فله في بيت (المال) حق الكفاية.....[٣٩٧]/٢٦
- كل من يجوز تصرفه في (ماله) بولاية نفسه يجوز نكاحه بنفسه.....(٣٤٣)/٢٣
- كل من يستحق الربح (بمال) إذا شرط عمله مع المضارب يفسد العقد.....٥٦٠، ٥١٦/٢١
- كل من يستحق النفقة في (مال) شخص حال حضرته بغير قضاء القاضي ينفق عليه من (ماله) عند غيبته.....٣٣٦/١٣
- كل موضع تجوز فيه شهادة النساء في (الأموال) تجوز فيه شهادتهن في الوكالة.....٣٠٨/٢٥
- كما أن استحقاق الربح يكون تارة (بالمال) أو بالعمل كذلك يكون تارة بالضمان.....(٥١٥)/٢١
- لا تجب الزكاة إلا في (مال) معد للنماء والزيادة.....(٤٣)/٢٠

- لا تجب الزكاة في (مال) حتى يحول عليه الحول..... ٢٧٨/٢
- لا تجب الزكاة في (المال) الضمار ٥٨/٢٠
- لا تجب زكاة (المال) الخبيث ٢٠/٦٥
- لا تجب في (مال) واحد زكاتان ٢٠/١٦٣
- لا تجبر (الأموال) إلا (بالأموال) ١٤/٥٩٤، ٥٩٥
- لا تجبر (الأموال) إلا (بالمال) ١٤/٥٨٧، ٥٩٤
- لا تجتمع زكاتان في (مال) واحد..... ٢٠/١٦٣، ١٦٨
- لا تجوز هبة ما ليس (بمال) ٢٢/٢٣٧، ٣٠٧
- لا تجوز هبة (مال) الغير بغير إذنه ٢٢/٢٣٨
- لا تعتبر عقود المديون المفلس وتبرعاته وسائر تصرفاته المضرة بحقوق الغرماء في حق (أمواله) الموجودة وقت الحجر ٢٣/١٦٤
- لا تنتقل حقوق المورث غير (المالية) إلى الوارث ١٣/٦٤٣
- لا توضع الأيدي على (مال) معصوم إلا لضرورة أو حاجة ٧/٣٠٩
- لا توضع الأيدي على (مال) معصوم إلا لضرورة أو حاجة عامة ٩/١٧ - ١٤/٩٧، ١٩٤
- لا توضع الجائحة وتكون من (مال) المشتري ٢١/٣٠٩
- لا زكاة في (مال) حتى يحول عليه الحول..... ٢٠/١٣٧، ١٣٨
- لا زكاة في (المال) الضمار ٢٠/٥٩
- لا شفعة فيما يملك بغير بدل أو يبدل ليس (بمال) ٢١/٤٣١
- لا ضمان على الوكيل ومصبية (المال) ممن هو له ٢١/٥٣٦، ٥٣٨
- لا فرق بين المرأة والرجل في العمل على تنمية (المال) والتصرف فيه ١٣/٢٠٣
- لا ولاية لأولياء المرأة في (مالها) ١٣/٢٠٤
- لا يتعدى الأمان إلى ما خلفه الكفار في دار الحرب من أهل (ومال) إلا إذا شرط ذلك ٢٦/٥٠٩
- لا يملك أحد (مال) الغير بغير رضاه إلا بالضمان ١٤/٥٤٩
- لا يجتمع زكاتان في (مال) واحد..... ٢٠/١٦٨
- لا يجوز التصرف في (مال) غيره بغير إذنه ولا ولاية ١٤/٩٥
- لا يجوز لأحد أخذ (مال) أحد بلا سبب شرعي ١٣/٦٠٧، ٦١٠
- لا يجوز لأحد أن يأخذ (مال) أحد بلا سبب شرعي ١/٤٦٦ - ٢/٣٤ - ١٣/١٧٥، [١٨٣]، ٤٨٠ - ٩٦/١٤، ١١٦، ١٩٤
- لا يجوز لأحد أن يأخذ (مال) غيره بلا سبب شرعي ٢/٤١
- لا يجوز لولي الصغير والمجنون أن يتصرف في (مالهما) إلا على وجه الحظ لهما ٢٣/١٢٧
- لا يحل (مال) أحد إلا بتراض أو بنص يوجب إحلاله ١٦/١٣١

- لا يستحق الریح إلا بإحدى ثلاث (بمال) أو عمل أو تقبل ٢١/ (٥١٥)
- لا یسعر على أحد (ماله) إلا أن یتبین في ذلك ضرر داخل على العامة ٢١/ (٣٢٩)
- لا یلزم كل (مال) إلا حقه ٢/ ٣٢٩
- لا یملك أحد (مال) أحد بجناية ١٤/ ١٩٤
- لكل (مال) حرز یلیق به ٢٥/ [٥٢٣]
- لكل مسلم في بیت (المال) حق ٢٦/ ٢٤٥
- للقاضي ولاية النظر في (مال) الغائب ٢٥/ ٩٣
- لو اجتمع على بیت (المال) حقان ضاق عنهما واتسع لأحدهما صرف فيما یصیر منهما دینا فيه ٢٦/ [٤١٣]، ٤١٧، ٤١٨
- لیس في (مال) زكاة حتى یحول علیه الحول ٢٠/ [١٣٣]، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨
- ما أهدي إلى الولاة لمنعتهم فهو لبیت (مال) المسلمین ٢٦/ [٤٢٩]
- ما أیس من معرفة صاحبه یصیر من (أموال) بیت (المال) ٢٦/ (٤٢١)
- ما یتبیحه الضرورة یجوز الاجتهاد فيه حال الاشتباه (ومالا) یتبیحه الضرورة فلا ٧/ ٤٣٧
- ما تجب فيه الزكاة من (الأموال) فإنما نصابه بنفسه دون غیره ٢٠/ (١٠٤)
- ما جهلت أربابه فهو من الجهات التي یعمر بها بیت (المال) ٢٦/ (٤٢١)
- ما حدث من الغلات قبل الموت فإنه من جملة (مال) الموصي ٢٤/ (١٢١)
- ما صرف إلى بیت (المال) من (الأموال) فسیب له أن یصرف في المصالح ٢/ ٣٥٤
- ما غلب فيه حق الأدمي من (الأموال) لا یشرط فيه التکلیف ١٧/ (٤٧٧)
- ما كان بیت (المال) فيه حرزا فاستحقاقه معتبر بوجود (المال) ٢٦/ ٤١٤، ٤١٥
- ما كان (مالیا) ووجب بسببین جاز تقديمه على أحدهما لا علیهما ١٣/ (٥١٣)
- ما كان مبادلة (مال) بغير (مال) أو كان من التبرعات فإنه لا یبطل بتعلیقه بالشرط الفاسد ٢٢/ ٢٩٤
- ما كان (متمولا) عند مالکة ضمن بالإتلاف ١٤/ ٥٣١
- ما كان مصرفه مستحقا على بیت (المال) على وجه البذل فاستحقاقه غیر معتبر بوجود (المال) ٢٦/ ٤١٤، ٤١٥
- ما كان مصرفه مستحقا على بیت (المال) على وجه المصلحة والإرفاق فاستحقاقه معتبر بالوجود ٢٦/ ٤١٤، ٤١٦
- ما كان من حقوق (الأموال) یتوي فيه المکلف وغيره ١٧/ (٤٧٧)، ٤٨٠
- ما لم یقدر على معرفة صاحبها من (الأموال) یجعل في بیت (المال) لمصالح المسلمین ٢٦/ (٤٢١)
- ما لیس (بمال) لا تجوز هبته ٢٢/ ٣٠٩
- ما مات عنه أربابه ولم یستحقه وارثه بفرض ولا تعصیب فیتنقل إلى بیت (المال) ٢٤/ (٢٣٣)

- (المال) إذا ثبت في الذمة لم يسقط بالإعسار ٦٨/١٣
- (مال) أهل البغي لا يغنم ١٩٤/١٤
- (مال) بيت (المال) معد لحوائج المسلمين ٣٨٥/٢٦
- (المال) الصائر إلى بيت (المال) من تركة من مات من المسلمين ولم يترك وارثا هل هو صائر إليه إرثا أو على وجه المصلحة ٢٢٦/٢٤
- (المال) الصائر إلى بيت (المال) هل هو صائر إرثا أو على وجه المصلحة ٢٢٥/٢٤
- (المال) الضال إذا يئس منه فلا زكاة على صاحبه ٥٨/٢٠
- (المال) الضائع عند اليأس يكون كمال بيت (المال) ٤٢٢/٢٦
- (المال) الغائب في مسافة القصر كالمعدوم ٣٠٢، ٢٩٩/١١
- (مال) الغير لا يجوز إثبات اليد عليه إلا بإذنه كما لا يجوز تناوله إلا بإذنه ٩٦/١٤
- (مال) الغير معصوم بعصمة الإسلام ١٦/٩
- (المال) لا يقوم مقام الذمة فيما طريقه طريق الصلة ٦٨/١٣
- (المال) لا يقوم مقام الذمة فيها فيما طريقه طريق الصلة ٧٥/١٣
- (المال) المأخوذ بإذن صاحبه أمانة ما لم يكن مقبوضا على وجه البذل ٥٣٧، ٥٣٦/٢١
- (المال) المثلي يثبت في الذمة وأما القيمي فيتعين بالتعيين ١٠٤/١٣
- (المال) المرهون ملك للراهن ١٩٨/٢٣
- (المال) المستقر وجوبه في حال الحياة لا يسقط بالموت ٢٧١، ٢٦٨/١٣
- (مال) المسلم معصوم بعصمة الإسلام ١٦/٩
- (مال) المسلمين لا يصير غنيمة بحال ١٩٣/١٤
- (مال) المسلمين لا يغنم ١٩٣/١٤
- (مال) المسلمين لا يملك بالاستيلاء عليه ١٩٣/١٤
- (مال) المصالح معد لكل مصلحة ليس لها على الخلو والخصوص (مال) ٣٨٦/٢٦
- (مال) من لا وارث له لبيت (المال) ٢٣٣/٢٤
- (مال) من لا وارث له يصير إلى بيت (المال) إرثا ٢٢٩/٢٤
- (المال) الواحد إذا قوبل بشيئين مختلفين بعقد المعاوضة ينقسم على مقدار قيمتهما ٤٦٩/١٠، ٤٧٠، ٤٧٢، [٤٨٠]- ٤٥٦/١٦
- (المال) يثبت مع الشبهات ٣٠٢، ٣٠٠/١٣
- (المال) يضمن بالعمد والخطأ ٢٧٢/١٤
- (مالا) يتأتى الواجب إلا به فهو واجب ٤٣٠/٢٧
- (مالا) يمكن اعتباره بنفسه اعتبر بغيره ١٢٤، [١٢١]/١١
- (مالية) المنافع لا تساوي (مالية) الأعيان ٢٣٣، ٢٣٢/١٤

- مبنى صرف (أموال) بيت (المال) إلى ما فيه مصلحة عامة أو عاجز عن كسب ٢٦/ (٣٨٦)
- متى ذكر مقداراً وأضافه إلى صنفين من (المال) يجب النصف من كل واحد منهما ١٠/ ٤٨٥
- متى كان العمل في (مال) الغير إنفاذاً له من التلف المشرف عليه كان جائزاً ٧/ ٣١٠
- المجنون مؤاخذ بضمان الأفعال في (الأموال) على الكمال ١٢/ ٣٨٠
- المجنون يؤاخذ بضمان الأفعال في (الأموال) على الكمال ٢٣/ ١٣٨
- المحجور عليه لحظ نفسه لا يضمن (المال) المدفوع إليه من الغير ٢٣/ ١٤٤
- المخطئ في (مال) نفسه هل يعذر بخطئه أم لا ١٢/ [٥١٧] - ١٣/ ٦٠٧ - ١٤/ ٤٣٢، ٤٣٣
- المرأة في (مالها) كالرجل ١٣/ ٢٠٩
- المرأة في (مالها) كالرجل في (ماله) ١٣/ [٢٠٣]، ٢٠٨، ٢٠٩
- المساقاة لا تجوز إلا في (المال) الذي لا ينمو إلا بالعمل ٢٢/ ١٨٤
- المسلم إذا استولى على (مال) مسلم آخر لا يصير ملكاً له ١٤/ ١٩٤
- المضارب وكيل لصاحب (المال) ٢١/ ٥٢٨
- معاوضة (المال) بما ليس (بمال) لا تبطله جهالة البذل ١٦/ (٦٠٥)
- المعتبر في باب الدماء مزايا (الأموال) لا مزايا الرجال ٢٦/ ٩٥
- مفسدة فوات الأبضاع أعظم من مفسدة فوات (الأموال) ٢/ ٥٥٦
- مفسدة فوات (الأموال) النفيسة أعظم من مفسدة فوات (الأموال) الخسيسة ٢/ ٥٥٦
- المفقود له فيما يرجع إلى (ماله) حكم الحياة وفيما يعود إلى غيره حكم الممات ١١/ ٢٩١
- المفلس لا يمنع من تصرف غير (مالي) ٢٣/ ١٦٤
- المفلس يمنع من التصرف في (الأموال) الموجودة عند الحجر لا من إثبات (مال) في الذمة ٢٣/ (١٦٣)
- المكره على إتلاف (مال) الغير هل يطالب ١٤/ ٥٨٣
- من أتلف (مال) غيره بإذنه والأذن أهل للإذن لم يضمن ١٤/ ٤٢٢، ٤٢٣
- من أتلف (مال) غيره تفريطاً ضمنه ١/ ٣٧١
- من أتلف (مال) غيره وهو يظن أنه له أو تصرف فيه يظن لنفسه ولاية عليه ثم تبين خطأ ظنه فعلى من ٧/ ٨٠
- يكون الضمان ١٤/ ٣٢٤
- من أجزى له أخذ (مال) الغير للحفظ ضمن إن ترك ١٤/ ٢٠٥، ٢٠٦، [٢١٥]
- من اختلط (بماله) الحلال الحرام أخرج قدر الحرام والباقي حلال له ١٤/ ٢٠٥، ٢٠٦، [٢١٥]
- من اختلط (بماله) الحلال الحرام وتعذر عليه تمييزه يتصدق بقدر الحرام ويطيب باقي (ماله) ١٤/ (٢١٥)
- من أخذ (مال) غيره لمنفعة القابض فالضمان عليه وإن كان لمنفعة الدافع فلا ضمان منه وإن كان ١٤/ (٣٦٣)
- لمنفعتهما معا فينظر من أقوى منفعة فيضمن ١٤/ (٣٦٣)
- من أخذ (مالاً) بسبب يستقر الأخذ به صرفه فيما شاء كسائر (ماله) وإن كان بسبب لا يستقر الأخذ به ١/ ٤٨٩
- لم يصرفه إلا فيما أخذه له خاصة ١/ ٤٨٩

- من أدى عن غيره (مالا) شأنه أن يعطيه أو عمل لغيره عملا شأنه أن يستأجر عليه رجوع بذلك (المال) وبأجرة ذلك العمل كان دفع ذلك (المال) واجبا عليه كالدين ٦٥٦/١٣
- من أدى عن غيره (مالا) شأنه أن يعطيه رجوع بذلك (المال) ٦٥٣/١٣
- من استوفى (مال) غيره فهو له ضامن ٢٩٧/١٤
- من اضطر إلى نفع (مال) الغير وجب بذله مجانا مع بقاء عينه وعدم حاجة ربه إليه ٣١٧، ٣١٥/١٨
- من ترك (مالا) أو حقا فلورثته ٢٨٦، ٢٧٠/٢٤
- من ترك (مالا) فلاهله ٢٨٥/٢٤
- من ترك (مالا) فلورثته ٢٨٥/٢٤، ٢٧٠/٢٤
- من ترك (مالا) فهو لورثته ٣١٦/٢٤
- من جنى على نفسه أو طرفه عمدا أو خطأ فلا شيء له من بيت (المال) وغيره ٤٣٢/١٤
- من سلط على (ماله) خطأ هل تسقط الغرامة له التسلط أم لا ٥١٧/١٢
- من سلط على (ماله) خطأ هل له الرجوع أم لا ٥١٧/١٢
- من سلط على (ماله) غيره غلطا منه هل يرجع بذلك أم لا ٥١٧/١٢
- من شروط صحة البيع أن يكون المبيع (مالا) وهو ما فيه منفعة مباحة لغير ضرورة ٦٧/٢
- من ضمن (مالا) فله ربحه ٤٣١/١ - ١٦٣/٢، ٣١٥
- من عمل عملا تعدى مصلحته للمسلمين يكون له في بيت (المال) حق الكفاية ٤٠٣/٢٦
- من كان عنده (مال) لا يعرف صاحبه فإنه يصرفه إلى ذوي الحاجات ومصالح المسلمين ٤٢٢/٢٦
- من لا عاقلة له فعقله أي ديتة على بيت (المال) ٢٤٥/٢٦
- من لا وارث له فإنما يصرف (ماله) إلى بيت (مال) المسلمين ٢٣٣/٢٤
- من لا وارث له ميراثه في بيت (المال) ٢٣٣/٢٤
- من لم يكن له وارث مسلم فميراثه في بيت (مال) الله يقسم بين المسلمين ٢٣٣/٢٤
- من له الحق على الغير وكان سبب الحق ظاهرا فله الأخذ من (ماله) بقدر حقه إذا امتنع أو تعذر استئذانه وإن كان السبب خفيا فليس له ذلك ٤٨٠/١٣
- من له حق على غيره يمنعه إياه فظفر من (ماله) بشيء جاز له أن يقتضي منه حقه سواء كان من جنس حقه أو لم يكن ٤٧٩/١٣
- منافع (الأموال) إذا فاتت في يد عادية غصبا أو شراء فاسدا أو غيرها تجب فيها أجرة المثل سواء استوفيت أم لا ٢٨٠/٢٣
- المنافع (أموال) كالأعيان ٣٥١/١٦
- المنافع (أموال) متقومة كالأعيان ٣٥١/١٦
- المنافع ليست (بأموال) حقيقة ولكنها تقوم في العقود ٣٥٢/١٦
- المنفعة كنفس (المال) بل هي المقصودة بالذات من نفس (المال) ٣٥٤/١٦

- المنفعة ليست (بمال) ولا بمتقومة فلا تضمن بالإتلاف (بالمال) ١١/ (٣٣٣)
- مؤن (المال) المشترك يجب تقسيطها على قدر الملك ١٤/ (١٧٤)
- الناس مسلطون على (أموالهم) ١٢/ ٤٧٥
- نزل الإمام الأعظم في (مال) بيت (المال) منزلة والي اليتيم ٢٦/ (٣٧٧)
- النيابة تجري في العباداة (المالية) عند العجز والمقدرة ١٧/ (١٢٠)
- النيابة تجري في العباداة (المالية) المحضة ١٧/ ١١٣، [١٢٠]
- هدايا العمال تجعل في بيت (المال) ٢٦/ (٤٢٩)
- هل بيت (المال) وارث أو إنما يصرف (المال) إليه لأنه مال ضائع ٢٤/ (٢٢٥)
- هل يعطى (المال) الذي يمكن الحصول عليه صفة الحاصل ٢/ ١٧٥
- هل ينزل الاكتساب منزلة (المال) الحاضر ٨/ ٤٣٨ - ١١/ ٧، ٨، ١٠، [١٩]، ٢٢، ٢٦
- الواجبات (المالية) لا يشترط فيها التكليف ١٧/ ٤٨١، ٤٨٠
- الواجبات (المالية) لا يشترط لها التكليف ١٧/ ٤٨٠
- الواجبات (المالية) يستوي فيها المكلف وغيره ١٧/ ٤٨١
- الواجبات المتعلقة (بالمال) لا يشترط فيها التكليف ١٧/ [٤٧٧]
- الوارث لا يلزمه أن يوفي من (ماله) دين مورثه ٢٤/ (١٩٣)
- الوصية بالواجب (المالي) تنفذ من رأس (المال) ٢٤/ [١٠١]
- يجوز إصلاح كل (المال) بإفساد بعضه ١٠/ ٢٣، ٢٦
- يجوز إفساد (الأموال) التي لا تحصل منافعتها إلا بإفسادها ١٠/ ٢٣، ٢٦
- يجوز النيابة في العبادات (المالية) مطلقا ٦/ ٢٢٢
- يحتاج للدماء (والأموال) ٢٦/ ٩، ٩٥
- يد الأمين يد صاحب (المال) ١٤/ (١٨١)
- يد الشريك مطلقا في (المال) يد أمانة ٢١/ (٥٣٥)
- يرزق من بيت (المال) كل من كان عمله مصلحة عامة للمسلمين ٢٦/ (٣٩٧)
- يستحق الربح إما (بالمال) وإما بالعمل وإما بالضمان ١/ ٣١٩
- يستوي الصبي والبالغ في الحقوق (المالية) ١٢/ ٣٦٠، ٣٩٦
- يستوي في الحقوق (المالية) الصبي والبالغ ١٢/ ٣٥٣ - ١٧/ ٤٧٧
- يسقط القبض برهن المدين رب الدين (ماله) في يده عن غير جهة الرهن ٢٣/ (٢٠١)
- ينتقل للوارث كل ما كان (مالا) أو متعلقا (بالمال) أو فيه ضرر عليه ٢/ ٥١٨١

موه

- إذا لم يمكن اعتبار المخالط بنفسه لموافقته (الماء) في الصفة اعتبر بغيره مما يخالف (الماء) ١٢١/١١
- الأصل أن كل ما يفوت لا إلى بدل يجوز أدائه بالتيمم مع وجود (الماء) ٢٧٣/١٩
- الأصل أن (الماء) الجاري كالراكد طهارة ونجاسة ٥٨/١٩
- الأصل أن (الماء) المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة الأحداث ١٩/٧٥
- الأصل التمسك ببقاء أوصاف (الماء) حتى يتحقق زوالها أو يظن ١٩/٥٧
- الأصل في (الماء) الطهارة ١٩/٥١١ - ١٨/١٩ ، [٥٧] - ٢٨٢/٣٠ ، ٣٢٧
- الأصل في (الماء) مراعاة تغيره بالنجاسة ٥٨/١٩
- الأصل في (المياه) الطهارة ١٩/٧٠ ، ٧١ ، ١٩٧/٢ - ١٩/٧٠
- الأصل في (المياه) كلها الطهارة والتطهير ١٩/٥٧
- إن (الماء) طهور لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه أو طعمه ١٩/٦٩
- تعريف (الماهية) بنفسها أو أجزائها تحصيل الحاصل ٨٢/٢٧
- التيمم طهارة عند الإعواز من (الماء) ١٩/٢٦٣
- التيمم مع وجود (الماء) لا يجوز للعبادة التي يخاف فوتها ١٩/٢٥٦
- التيمم يقوم مقام الطهارة (بالماء) ١٩/٢٤٩
- التيمم يقوم مقام الغسل عند تعذر (الماء) أو استعماله ١٩/٢٤٩
- التيمم يقوم مقام (الماء) ١٩/٢٤٩
- التيمم يقوم مقام (الماء) في العبادات ١٩/٢٤٩
- كل حيلة يحتال بها الرجل لإبطال حق الغير أو لإدخال شبهة فيه أو (لتمويه) باطل فهي مكروهة ١٣/٣٦١
- كل ما لا تشترط له الطهارة يجوز له التيمم مع وجود (الماء) ١٩/٢٥٦ ، ٢٥٩
- كل ما لا دم له لم يفسد (الماء) موته فيه ١٩/٤٥
- كل ما لا نفس له سائلة لا ينجس بالموت ولا ينجس ما مات فيه من (ماء) أو مائع ١٩/٤٦
- كل ما لا يفسد الثوب فلا يفسد (الماء) ٢/٢١٣
- كل ما ليس له دم سائل لا يتنجس (الماء) بموته فيه ١٩/٤٥
- كل ما ليس له نفس سائلة يموت في (الماء) لا يفسده ١٩/٤٥
- كل ما يباح (بالماء) يباح بالتيمم ١٩/٢٤٠ ، [٢٤٩] ، ٢٥٣
- كل ما يفوت لا إلى بدل جاز أدائه بالتيمم مع وجود (الماء) ١٩/٢٦٣
- كل ما يفوت لا إلى بدل جاز أدائه بالتيمم مع وجود (الماء) وكل ما يفوت إلى بدل لم يجز ١٩/٢٥٥

- كل ما يفوت لا إلى بدل يجوز أداؤه بالتيمم مع وجود (الماء) ٢٥٥/١٩
- كل (ماء) أزيل به حدث أو استعمل في البدن على وجه القربة لا يجوز استعماله في طهارة الأحداث ٧٥/١٩
- كل (ماء) استعمل لا يجوز أن يستعمل للغسل ولا للوضوء مرة أخرى ٧٥/١٩
- كل (ماء) فيه فضل عما يصيبه من الأذى حتى لا يغير ذلك طعمه ولا لونه ولا ريحه فهو طاهر يتوضأ به ٦٩/١٩
- كل (ماء) مطلق لم يتغير فهو طهور ٢٤٨/١
- كل من خاف التلف من استعمال (الماء) جاز له تركه وتيمم ٢٦٣/١٩
- كل من عدم (الماء) فلم يجده بعد طلبه ولا قدر عليه جاز له التيمم ٢٦٣/١٩
- كل من لم يجد (الماء) أو منعه منه مانع يتيمم ٢٦٣/١٩
- لا ينجس (الماء) شيء وقع فيه إلا أن يغير لونه أو طعمه أو ريحه ٦٩/١٩
- اللوامز والعوارض لا تدل على (الماهية) ٢٧/٤٩، ٥٦
- ما كان منهاه عنه لم يجز أن ينقلب قبحه حسنا بتغير الاسم والصورة مع بقاء (الماهية) والحقيقة ٢٧/٥٨٧
- ما لا دم له أو يعيش في (الماء) فيموت فيه لا يفسد (الماء) ٤٦/١٩
- ما لا يعيش إلا في (الماء) لم ينجس بموته فيه ولو كان ذا دم ٤٦/١٩
- ما ليست الطهارة شرطا في فعله وحله فإنه يجوز التيمم له مع وجود (الماء) ٢٥٩/١٩
- ما يفوت لا إلى خلف يجوز التيمم له مع وجود (الماء) ٢٥٥/١٩
- (الماء) إذا بقي على أصل خلقته ولم يزل عنه اسم (الماء) جاز الوضوء به وإن زال وصار مقيدا لم يجز ٤٩٧/٢
- (الماء) طاهر مطهر لا ينجسه إلا ما غير بعض أوصافه ٥٧/١٩
- (الماء) لا يفسد إلا بما ظهر فيه من النجاسة ٧٠/١٩
- (الماء) لا ينجسه إلا ما ظهر فيه من النجاسة ٧٠/١٩
- (الماء) ينقل المحدث إلى كمال الطهارة والتيمم إنما ينتقل به عن حكم الحدث إلى وجود (الماء) ٢٤٠/١٩
- متى تغير أحد أوصاف (الماء) بالنجاسة كانت الغلبة لها ٧٠/١٩
- التيمم إذا شرع في الصلاة ثم وجد (الماء) ففي بطلانها روايتان ٤٩٧/٨
- المراعاة في باب التنجيس ظهور النجاسة وأن (الماء) متى كان غامرا لها يسقط حكمها ٤٦٦/٢
- موت ما ليس له نفس سائلة في (الماء) لا ينجسه ٤٥/١٩
- ميتة الحيوان ذي الدم الذي ليس من (الماء) نجسة ١٠٢/١٩

ماه

- الأبغاض الحقيقية هي أجزاء (الماهية) إذا فقد واحد منها فقدت (الماهية) ٢٧/ (٥٩)
- الأشياء المختلفة (بالماهية) لا يتمتع اشتراكها في بعض اللوازم ٢٧/ (١١٣)
- اقتضاء النهي الفساد في نفس (الماهية) ١/ ٥٣٣
- حقيقة الشيء (وماهيته) ما به الشيء هو هو ٢٧/ (٢٩)
- رفع (الماهية) يستلزم رفع كل جزء من أجزائها ٣١/ ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٥
- رفع (الماهية) يستلزم رفع كل من أجزائها ٢٧/ [٥٥] ، ٩٣ - ٣١/ ٢٨١
- رفع (الماهية) يستلزم رفع كل من جزئياتها ٢٧/ ٥٧
- الركن داخل في (الماهية) ٢٧/ ٦٩٣
- شأن الشروط أن تكون خارجة عن (الماهية) لا أنها جزء منها ٢٧/ (٦٨٧)
- الشرط خارج عن (الماهية) بخلاف الجزء ٢٧/ ٦٩٣
- الشرط لا يتوقف تصور (الماهية) عليه ٢٧/ ٦٨٨ ، ٦٩١
- الشرط خارج عن (ماهيته) المشروط بخلاف الجزء ٢٧/ [٦٨٧] ، ٦٩٧
- شرط الشيء يكون خارجا عن (ماهيته) هذا الشيء ٢٧/ (٦٨٧)
- الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا عن (ماهيته) ولا يكون مؤثرا في وجوده ٢٧/ ٦٨٩
- القاعدة أن (الماهية) المركبة تنفني بانتفاء أي جزء كان من أجزائها ٢٧/ (٥٩)
- كل ما يعرف عن (ماهيته) شيء ويكشف عن حقيقته كان اسما له ٢٧/ ٢٩
- (الماهية) تنعدم بانعدام بعض أركانها ٢٧/ (٥٩)
- (الماهية) تنعدم بانعدام جزء منها ٢٧/ (٥٩)
- (الماهية) تنعدم بانعدام ركن من أركانها أو شرط من شروطها ١٩/ ٥٦٦
- (الماهية) المركبة تنعدم بانعدام جزئها ٢٧/ (٥٩)
- (الماهية) المركبة يكفي في زوالها زوال أحد قيودها ٢٧/ (٥٩)
- المطلق ينصرف إلى الكامل في (الماهية) ١٠/ [٥٦٣]
- المعتبر في تحقق (ماهيته) القياس الجامع ٢٩/ (٢٤٩)
- المعتبر في (ماهيته) القياس الجامع من حيث هو جامع ٢٩/ (٢٤٩)
- من ضرورة نفي (الماهية) نفي جميع أفرادها ٢٧/ (٥٥)
- نفي (الماهية) يستدعي نفي كل فرد من أفرادها ٢٧/ (٥٥) - ٣٠/ ٢٦٨ ، ٢٧١
- نفي (الماهية) يستلزم نفي كل جزئياتها ٣١/ ٢٨٥
- نفي (الماهية) يقتضي نفي جميع أفرادها ٢٧/ (٥٥)
- النفي المطلق يدخل فيه جزء (الماهية) ٢٧/ (٥٥)

- الواجب انصراف المطلق إلى الكامل في (الماهية) ١٠/٥٦٣)
وجود (الماهية) بدون أركانها محال ٢٧/٥٥)
يلزم من رفع (الماهية) رفع جميع أجزائها ٢٧/٥٥)

ميز

- إذا اختلط الحرام بالحلال (والتمييز) غير ممكن يحرم الكل ٨/٣٨٥)، ٣٨٨
الأركان والشروط لا فرق فيها بين البالغ والصبي (المميز) ١٧/٤٣٥، ٤٤٠
الأصل أن نية (التمييز) في الجنس الواحد لا تعمل ٦/٢٤٣)
تستعمل القرعة في (تمييز) المستحق ١٣/١١
تصرفات الصغير (المميز) صحيحة إذا كانت نافعة له نفعاً محضاً وباطلة إذا كانت ضارة به ضرراً
محضاً ١/٣٤٧
التصرفات النبوية تعرف مقاصدها (بتمييز) مقاماتها ٥/١٣١، ١٣٧، ٣٠١، [٣١٧]، ٣٣١
التعريف بالذاتيات يفيد (التمييز) والتصوير والعرضيات لا يفيد إلا (التمييز) ٢٧/٣٥)
(التمييز) في الجنس الواحد غير مفيد ٦/٢٤٣)
الحقوق إذا تساوت على وجه لا يمكن (التمييز) بينها إلا بالقرعة صح استعمالها فيها ١٣/٤١٣)
السفيه (كالمميز) ١٢/٤٠٣)
الصبي (المميز) في أفعاله كالبالغ ١٢/٣٥٩)
ضمان الصبي ما أتلّف من مال الغير وإن كان غير (مميز) ٢٥/٥٨٠
الغرض بالنيات (التمييز) فوجب أن تقتزن النية بأول العبادة ليقع أولها (مميزاً) ثم يتيى عليه ما
بعده ٨/٥٣٨
غير المكلف كالصبي (المميز) يعاقب على الفاحشة تعزيراً بليغاً ٢٥/٥٨٤
قسمة القرعة (تمييز) حق ٢١/٦٠٢)
القسمة هل هي (تمييز) حق أو بيع ١/٤٧٧
لا تبعية إلا مع (التمييز) ١١/٤٣٥
لا تجب النية فيما (يمتاز) من العبادات والمعاملات ٦/٢٣٧)
ما (تمييز) بنفسه لا يحتاج إلى نية ٦/٢٣٧) - ١٧/٤٦٠، ٤٦١
ما لا (تمييز) من الزيادات تبع للأصل ١٢/٣٨
ما لا (تمييز) من الزيادة يكون قبضه لأصله قبضاً له ١٦/٢٥٢
ما لا (تمييز) يتبع الأصل في الملك ١٢/٣٩
المعتبر في باب الدماء (مزاي) الأموال لا (مزاي) الرجال ٢٦/٩٥
من اختلط ماله الحلال بالحرام وتعذر عليه (تمييزه) يتصدق بقدر الحرام ويطيب باقي ماله ١٤/٢١٥)

- نية (التمييز) غير معتبرة في الجنس الواحد..... (٢٤٣)/٦
 النية في العبادات (للتمييز) والتقرب وفي غيرها (للتمييز)..... ١٠٣/٦
 الوصف الظاهر (المتميز) لا يتبع الأصل..... ٣٨/١٢

ميع

- الأصل في (المائعات) الطهارة..... ٥٨ ، [٣١] ، ٣٠ ، ١٨/١٩
 كل ما لا نفس له سائلة لا ينجس بالموت ولا ينجس ما مات فيه من ماء أو (مائع)..... ٤٦/١٩
 كل ما وصل إلى الجوف أو الحلق أو الدماغ من (مائع) وغيره يفطر..... ٢١٩/٢٠
 كل (مائع) خرج من أحد السبيلين نجس..... ٨٥/١٩
 كل (مائع) يتعلق بخروجه نقض الطهارة فهو نجس..... ٨٥/١٩

ميل

- إذا نظرت في كلية شرعية فتأملها تجدها حاملة على التوسط فإن رأيت (ميلا) إلى جهة طرف من الأطراف فذلك في مقابلة واقع أو متوقع في الطرف الآخر..... ٥٦٢/٢
 كل ما يجوز فعله بغير إقراع الأولى للإمام أن يقرع تطيبا للقلوب ونفيا لتهمة (الميل) عن نفسه..... ٢٦٢/١٨

حرف الـ(ن)

نأى

الكتاب ممن (نأى) كالخطاب ممن دنا..... (٢٣٩)/١٠

نبأ

- أدنى درجات فعل (النبي) ﷺ الإباحة..... ٥٠١/٢٨
- أدنى درجات فعل (النبي) ﷺ الجواز..... (٤٩٧)/٢٨
- أدنى درجات فعل (النبي) ﷺ الحل..... (٤٩٧)/٢٨
- إذا أمر (النبي) عليه السلام لواحد من أمته بأمر يكون أمراً لباقي الأمة..... (٣٦١)/٣٠
- إذا ترك (النبي) ﷺ شيئاً من الأشياء وجب علينا متابعتة فيه..... (٥٣٥)/٢٨
- إذا تعارض قول (النبي) ﷺ وفعله قدم قوله..... [٣١٧]/٣٣
- إذا فهم الإنسان عن الشارع قصده صار بمنزلة الخليفة (للنبي)..... (٢٧١)/٥
- إذا قال الصحابي من السنة كذا حمل على سنة (النبي)..... (٤٠١)/٢٨
- إذا كانت رواية أحد الخبرين بلفظ (النبي) والآخر بمعناه فرواية اللفظ أولى..... ٣٧٣/٣٣
- إذا وصل الراوي الحديث (بالنبي) مرة وجعله موقوفاً على بعض الصحابة مرة أخرى فإنه يجعل متصلاً (بالنبي)..... (٣٣٥)/٢٨
- إذا وقع من (النبي) ﷺ الاستبشار بفعل أو قول فهو أقوى في الدلالة على الجواز..... (٥٠٧)/٢٧
- الإشارة من (النبي) ﷺ حجة..... (٥١١)/٢٨
- الإشارة من (النبي) ﷺ من جملة السنة وتقوم بها الحجة..... ٢١٣/١٠
- إشارة (النبي) ﷺ وكتابه من جملة السنة وتقوم بهما الحجة..... [٥١١]/٢٨
- الأصل في أفعال (النبي) ﷺ التأسي حتى تثبت الخصوصية..... (٤٤٥)/٢٨
- الأصل في غير الجبلي من (الأنبياء) عليهم السلام قصد القرية..... ٤٧٣/٢٨
- أفعال (النبي) ﷺ على الوجوب..... ٤١٢/٢
- أفعال (النبي) ﷺ كلها محمولة على التشريع إلا ما ثبت فيه دليل الخصوصية..... ٤٧٤/٢٨
- أفعال (النبي) ﷺ على الوجوب..... ٢٤٤/٢٠

- الإلهام ليس حجة إلا عن (نبي)..... ١٨٢/٣٠
- الأمر (للنبي) ﷺ أمر لأمته..... ٣٥٤/٣٠
- إن استبشر (النبي) بالفعل مع التقرير فأوضح دلالة على الجواز..... ٥٠٧/٢٧
- إن استبشر (النبي) ﷺ بالفعل فهو أوضح دليل على الجواز..... ٥٠٧/٢٧
- إن أضاف الصحابي الأمر أو النهي إلى عهد (النبي) ﷺ فله حكم الرفع وإلا فلا..... ٤١٩/٢٨
- إنما يؤخذ بالآخر فالآخر من فعل (النبي) ﷺ..... ٣٥٦/٣٣
- ترك (النبي) ﷺ سنة كما أن فعله سنة..... ٥٣٥/٢٨
- تقرير (النبي) ﷺ على الفعل من غير نكير يقوم مقام التصريح بالتجوز..... ٥٠٣/٢٨
- تقرير (النبي) ﷺ يدل على الجواز..... ٥٤١/٣ ، ٤٤٥ - ٥٠٨/٢٧ ، ٥١٢ - ٥٠٣/٢٨
- الخطاب الخاص (بالنبي) ﷺ خطاب للأمة..... ٣٦٢/٣٠
- الخطاب المتوجه إلى (النبي) ﷺ يعم أمته..... ٣٥٧/٣٠
- خطاب (النبي) ﷺ لأحد من أمته خطاب للباقيين..... ٣٦١/٣٠
- شريعة (نبينا) محمد ﷺ ناسخة لجميع الشرائع..... ٦٧٠ ، ٦٦٨/٣٣
- الصاحب إذا قال قولاً لا يقتضيه القياس فإنه محمول على المسند إلى (النبي)..... ٣٤١/٢٨
- الصحابة أفهم الأمة لمراد (نبيها)..... ١٥١/٥
- الصحابي إذا أطلق السنة انصرفت إلى سنة (النبي)..... ٤٠١/٢٨
- العادة المخصصة ما كانت زمن (النبي)..... ٧٨/٣١
- العبادات التي فعلها (النبي) ﷺ على أنواع يشرع فعلها على جميع تلك الأنواع لا يكره منها شيء..... ١٠١/١٧
- العدالة شرط في قبول الرواية عن (النبي) ﷺ..... ٣٦٠/٢٨
- فضائل (النبي) ﷺ لا تنسخ..... ٧٧٢ ، ٧٧٠/٣٣
- فعل (النبي) ﷺ إذا كان بيانا لقوله فله حكم القول..... ٤٨١/٢٨
- فعل (النبي) ﷺ إن كان لبيان نص من كتاب الله فهو على اللزوم والتحتّم..... ٤٨٢/٢٨
- فعل (النبي) ﷺ بمجرد لا يدل على الوجوب..... ٤٦٨ ، ٣٧٧/٢٧ - ٤٦٣/٢٨ ، ٤٦٨
- فعل (النبي) ﷺ المجرد إذا ورد بيانا لمجمل كان حكمه حكم ذلك المجمل..... ٤٨١/٢٨
- فعل (النبي) ﷺ المجرد عن القرائن يدل على الوجوب..... ٤٦٤/٢٨
- فعل (النبي) ﷺ المجمل إذا ورد بيانا لمجمل فحكمه حكم ذلك المجمل..... ٥٢٨/٣
- فعل (النبي) ﷺ وقوله متى ورد موافقا لما في القرآن يجعل صادرا عن القرآن وبيانا لما فيه..... ٤٢٣/٢
- قول الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا وما في معناهما بمنزلة المسند إلى (النبي) ﷺ..... ٤١٧/٢٨
- قول الصحابي كنا نفعل في زمن (النبي) ﷺ كذا له حكم الرفع..... ٤٠٩/٢٨
- الكتابة من (النبي) ﷺ من جملة السنة وتقوم بها الحجة..... ٢٣٤/٢٨

- كل إنسان يرث ويورث إلا ثلاثة (الأنبياء) لا يرثون ولا يورثون والمرتد لا يرث وترثه ورثته المسلمون والجنين يرث ولا يورث ٢٥٥/٢٤
- كل إنسان يرث ويورث إلا ثلاثة (الأنبياء) والمرتد والجنين ٢٨١/٢٤
- كل حكم خوطب به (النبي) ﷺ عم الأمة إلا ما خصه الدليل ٣٥٣/٣٠
- كل حكم خوطب به (النبي) ﷺ عم الأمة عرفا ٣٥٨/٣٠
- كل فعل توفر سببه على عهد (النبي) ﷺ ولم يفعله فالمشروع تركه ٤٤٦/٢٨
- كل ما داوم عليه (النبي) ﷺ من المندوبات فهو أكد مما لم يداوم عليه ٣٧٩ ، ٣٧٧/٢٧ ، ٤٥٩
- كل ما واطب عليه (النبي) ﷺ من النوافل وأظهره في الجماعات فهو سنة ٤٥٩/٢٧
- كنا نفعل كذا في زمان (النبي) ﷺ بمنزلة المسند ٤١٢/٢٨
- لا حمى إلا على مثل ما حماه (النبي) ﷺ ٣٥٩/٢٦
- لا يترك (النبي) ﷺ الأفضل إلا لعذر ٥١٩/٢٨
- لا يختار (النبي) ﷺ لنفسه إلا الأشرف والأفضل ٥١٩/٢٨
- ما تردد من أفعال (النبي) ﷺ بين الجبلي والشرعي فعلى أيهما يحمل ٣٧٩/٢٧
- ما خوطب به (النبي) ﷺ فهو خطاب للأمة ٣٥٣/٣٠
- ما صدر عن (النبي) ﷺ بمنصب الإمامة يكون ملزما للأمة على الحال الذي صدر فيه ٢٩٨/٢٦
- ما كان قولاً وفعلًا (للنبي) ﷺ أولى من القول فقط عند التعارض ٤٩٠/٢٨
- ما نقل تركه عن (النبي) ﷺ فهو سنة فعلية ٥٣٥/٢٨
- مجرد فعل (النبي) ﷺ لشيء إنما يدل على مشروعيته فقط ولا يدل بنفسه على الوجوب ٤٦٣/٢٨
- مذهب مالك أن أفعال (النبي) ﷺ على الوجوب ٤٢١/٢٠
- مواظبة (النبي) ﷺ تدل على الاستحباب ٣٧٨/٢٧
- مواظبة (النبي) ﷺ على الفعل المجرد هل تفيد الوجوب ٣٧٧/٢٧
- (النبي) ﷺ بعث لبيان الشرعيات ٤٣٢/٣٠ - ٤٩٨/٢٨
- (النبي) ﷺ لا يفعل المكروه ٥٢٠/٢٨
- (النبي) ﷺ لا يقر على باطل ٥٠٨/٢٧
- وقول الصحابي نهينا عن كذا له حكم المرفوع إلى (النبي) ﷺ ٤٢٣/٢٨
- وقول الصحابي نهينا عن كذا يأخذ حكم الرفع إلى (النبي) ﷺ ٤٢٣/٢٨
- يرجح الحديث المتفق على رفعه إلى (النبي) ﷺ على المختلف في رفعه ٣٧١/٣٣
- يعتبر في متابعة (النبي) ﷺ متابعته في قصده ٣٣١/٥
- يلزمنا اتباع (النبي) ﷺ في أفعاله الواجبة والمستحبة والمباحة ما لم يقم دليل المنع ٤٤٦/٢٨
- التصرفات (النبوية) تعرف مقاصدها بتميز مقاماتها ٣٣١ ، ٣٠١ ، ١٣٧ ، ١٣١/٥
- قول الصحابي كنا نفعل و كانوا يفعلون إن أضيف إلى عهد (النبوة) فهو حجة إقرارية وإلا فلا ٤٠٩/٢٨

نبت

- إذا اختلف الحكم (بالمُنبت) والمحاذاة فقد اختلف بماذا يعتبر..... ١٢/ (١٣)
- إذا اختلف الحكم (بالمُنبت) والمحاذاة فقد اختلف المالكية بماذا يعتبر..... ١٦/ ١٢
- الرضاع المحرم شرعا ما (أُنبت) اللحم وأنشز العظم..... ٢٣/ ٦٣٢
- الزكاة تجب في كل ما أخرجت الأرض من (نباتها)..... ٢٠/ ١٥٢
- الزكاة في كل ما أخرجت الأرض من (نباتها)..... ٢٠/ [١٤٧]
- كل ما أخرجت الأرض من (نباتها) ففيه الزكاة..... ٢٠/ ١٥٢
- كل ما أخرجت الأرض من (نباتها) من شيء ففيه الزكاة..... ٢٠/ (١٤٧)
- لا رضاع إلا ما (أُنبت) لحما أو شد عظما..... ٢٣/ (٦٢٧)
- لا يحرم من الرضاع إلا ما (أُنبت) اللحم وأنشز العظم..... ٢٣/ [٦٢٧]
- ليس فيما (أُنبتت) الأرض من الخضر زكاة..... ٢٠/ ١٤٨

نبط

- إذا (استنبط) معنى من أصل فأبطله فهو باطل..... ٩/ ٤٩٥
- (الاستنباط) فرع ثبوت الحكم..... ٢٧/ (٢٦٩)
- (استنباط) معنى من النص يخصه جائز..... ٣١/ [١٠٩]
- (الاستنباط) من المنسوخ باطل..... ٢٧/ ٢٧٣
- الأسماء لا يمكن (استنباط) المعاني منها..... ٢٩/ ٣٤٦
- إنما تحصل درجة الاجتهاد لمن اتصف بفهم مقاصد الشريعة على كمالها وتمكن من (الاستنباط) بناء على فهمه فيها..... ٥/ [٢٥٩]، ٢٦١، ٢٧١
- (بالاستنباط) يتوصل إلى معرفة قصد صاحب الشريعة..... ٥/ ١٠، ١١، ٥٢، [٦٩]، ٨٦، ٨٩، ١١٥، ١٠٤

- الحكم إذا ثبت في أصل ولاح (للمستنبط) فيه معنى مناسب للحكم وانتفت المعطلات يكون الحكم معللا..... ٢/ ٤٢٣
- الحكم (بالمستنبط) من المنزل حكم بالمنزل..... ٢٩/ ١٤٠ - ٣١/ ٢٧٨، ٢٨٠ - ٣٢/ [١٥٥]
- الحكم بما (استنبط) من المنزل يكون حكما بالمنزل..... ٣٢/ (١٥٥)
- السبر من طرق العلة (المستنبطة)..... ٢٩/ (٤٣٩)
- العكس يعتبر في (المستنبطة) دون المنصوصة..... ٢٩/ ٥٢٣
- العلة المثبتة للعموم الذي منه (الاستنباط) أولى من المخصصة..... ٢٩/ ٦٤٣
- كل علة (استنبطت) من حكم ولزم منها بطلان ذلك الحكم فهي باطلة..... ٢٩/ (٥٢٩)

- كل معنى (استنبط) من حكم فأبطله باطل..... (٥٣١)/٥
 لا يجوز أن (يستنبط) من النص معنى يعود على أصله بالإبطال ١١٠/٣١
 لا يجوز أن (يستنبط) من النص معنى يعود عليه بالإبطال ٥٢٩/٢٩ - [٥٣١] ، ٤٣٧/٥
 لا يجوز أن (يستنبط) من النص معنى يكر على أصله بالبطلان (٥٣١)/٥
 لا (يستنبط) من النص معنى يخصه ١١٠/٣١
 ما جاز أن يعلق الحكم عليه نطقا جاز أن يعلق الحكم عليه (استنباطا) ١٨٢/٣١ - ٤٣٠/٢٧ ، ٢٠٠ ، ٢٧٨ - ٢٧٦/٣٢ ، ٣٣٨
 ما لا يعقل معناه لا يمكن أن (يستنبط) منه معنى يلحق غيره به ٢٠٥/٢٩
 (المستنبط) من شيء متأخر عنه ١٩٦/٢٩
 من حكم بمعنى (استنبط) من المنزل فقد حكم بالمنزل (١٥٥)/٣٢
 النص العام إذا (استنبط) منه معنى يخصه يجوز (١٠٩)/٣١
 النقض قاذح في العلة (المستنبطة) دون المنصوصة ٥٤٠/٢٩
 النقض يبطل المنصوصة دون (المستنبطة) ٥٤٠/٢٩
 يجوز أن (يستنبط) من النص معنى يخصه (١٠٩)/٣١ - ٥٣٣ - ٥٣٠/٢٩ - ٥٣٢/٥
 يجوز أن (يستنبط) من النص معنى يزيد على ما دل عليه ١١٠/٣١
 يجوز أن (يستنبط) من النص معنى يساويه ١١٠/٣١
 يجوز أن (يستنبط) من النص معنى يعممه ٥٣٠/٢٩
 (يستنبط) من النص معنى يخصه (١٠٩)/٣١

نبح

- القرآن كلية الشريعة (وينبوع) لها (١٥٥)/٢٨

نبه

- ذكر أحد الضدين (تنبيه) على الآخر ٢٢٤/٢٧
 كل مفيد من كلام الشارع وفعله وتقريره وسكوته واستبشاره (وتنبيهه) بالفحوى على الحكم
 بيان (٥١١)/٣١ - ٥٠٨/٢٧
 النائم في حكم القضاء (كالممتب) ٤٥٨/١٢

نتج

- إعمال أصل اعتبار المآلات ومراعاة (نتائج) التصرفات ٣٧٣/٥
 المشقة (الناجمة) عن التكليف غير مقصودة لذاتها ٩٧ ، [٤٩]/٤
 المشقة (الناجمة) عن التكليف ليست مطلوبة لذاتها ٤١٣/٣

- (الناتج) أحق من العارف ١٦٣/٢
 (الناتج) أولى من العارف ٣١٥/٢

نتن

- الجمادات طاهرة إلا المستحيل إلى (نتن) أو إسكار ١٩٧ ، ١٩٦/٢
 كل ما يمنع (النتن) والفساد فهو دباغ ١١٨/١٩

نجد

- إذا شغل الزمان عن الإمام وخلا عن سلطان ذي (نجدة) واستقلال وكفاية ودراية فالأمر موكولة إلى العلماء (٢٨٩)/٢٦

نجز

- الأصل في التصرفات (التنجيز) والتعليق يثبت فيها بعارض الشرط ٢٤٢ ، ٢٤٠/١٦
 الالتزام المطلق (متنجز) اللزوم ٢٥٠ ، ٢٤٤/٢١
 الإمكان المشروط في التكليف هل يشترط فيه التمكن (الناجز) أم لا ٧٥٠ ، ٧٤٧/٢٧
 التبرعات (المنجزة) في مرض الموت تصح في الثلث فقط (٤٧٤)/١٢
 تصدقه خير (ناجز) فلا يؤخر لمفسدة متوهمة ٩٥/٧
 التعليق إنما يصح ممن يصح منه (التنجيز) (٣٤٧)/١٠
 التعليق بالموجود (تنجيز) (٣٤١)/١٠
 التعليق بأمر في الماضي (تنجيز) ٧٠٩/٢٧ - (٣٤١)/١٠
 التعليق بشرط كائن (تنجيز) ٣٦١/٢ - ٣٠٨/١٠ ، [٣٤١] - ٧٠٦/٢٧ ، ٧٠٩
 التعليق على أمر كائن (تنجيز) ٧١٣/٢٧
 التعليق مع وجود الشرط بمنزلة (التنجيز) (٣٤١)/١٠
 التعليق معتبر (بالتنجيز) (٣٤٧)/١٠
 تعليق النكاح بكائن (تنجيز) ٣٣٦/٢٣
 (التنجيز) شرط في عامة العقود إلا ما خرج بالدليل والتعليق يفسد العقد ٢٤٣/١٦
 الخير (الناجز) لا يترك لمفسدة متوهمة ٨٩ ، ٨٦ ، ٨٥/٧ ، [٩٤]
 صحة التعليق فرع على ملك (التنجيز) (٣٤٧)/١٠
 العقد المعلق على أمر محقق (ينجز) في الحال إذا كان لبقائه حكم ابتدائه ٣٤٢/١٠

- لا يترك ذلك الخير (الناجز) لهذه المفسدة المتهمة ٩٤/٧
 المأمور (بالتنجيز) لا يملك التعليق ولا الإضافة ٣٤٨/١٠
 المصلحة المحققة (الناجزة) مقدمة على المفسدة المستقبلية المتهمة (٢٣٧)/٤
 المطلقة البائن لا يلحقها طلاق بائن (منجز) ولا معلق ٢١٧/٢٤
 المعلق بالشرط عند وجود الشرط (كالمنجز) (٣٠٧)/١٠ ، (٣٤١)
 المعلق على الشرط (كالمنجز) عند حضوره (٣٤١)/١٠
 المعلق لا يقبل (التنجيز) (والممنجز) لا يقبل التعليق ٢٤٢ ، ٢٤٠/١٦
 المعلق لا (ينجز) ٣٤٨/١٠
 من لا يملك (التنجيز) لا يملك التعليق (٣٤٧)/١٠
 من ملك (التنجيز) ملك التعليق (٣٤٧)/١٠
 من ملك (التنجيز) ملك التعليق ومن لا فلا ١٠٧/١٤ - ١٨/١١ - [٣٤٧]/١٠
 الوكيل (بالتنجيز) لا يملك التعليق ٣٤٨/١٠
 يصح أن تكون الكفالة (منجزة) أو مضافة إلى زمن مستقبل أو معلقة بشرط ملائم (٢٤٢)/٢٣

نجس

- الأبوال والأرواث كلها (نجسة) ٨٥/١٩
 إذا تعددت (النجاسة) وتساوت في الحكم تداخلت (١٤٩)/١٩
 إزالة (النجاسة) لا تقتقر إلى نية ولا فعل [١٨١]/١٩
 الاستحالة تزيل (النجاسة) (١٦٥)/١٩
 استصحاب الحكم بيقين طهارة الأشياء إلى أن يطرأ عليها يقين (النجاسة) ٣٥٥/٢
 الأشياء على الطهارة حتى تثبت (نجاسة) شيء منها بكتاب أو سنة أو إجماع ٣٣٦/٢
 الأشياء على الطهارة ما لم يوقن المرء (بنجاسة) تحل فيها ٣٣٦/٢
 الأشياء المستقدرة التي حكم الشارع (بنجاستها) لا يجوز عقد البيع عليها ٩٠/٢١
 الأصل أن ما جاور (النجس) (نجس) [١٣٩]/١٩
 الأصل أن الماء الجاري كالراكد طهارة (ونجاسة) ٥٨/١٩
 الأصل (تنجيس) ما اتصل به (نجس) رطب ١٣٩/١٩
 الأصل عدم (النجاسة) ٣٢٥/٦
 الأصل في الدماء (النجاسة) ٩٨ ، ٩٧ ، [٩١]/١٩
 الأصل في الماء مراعاة تغيره (بالنجاسة) ٥٨/١٩
 الأصل في الميتات (النجاسة) [١٠١]/١٩
 الأصل في (النجاسة) القليلة العفو ١٦٠ ، ١٥٦/١٩

- الأعيان (النجاسة) لا يصح بيعها [٢١]/[٨٩]
- أمر (النجاسة) مبني على أن ما لا يمكن التحرز منه عفي عنه وما يمكن الاحتراز منه لم يعف عنه [١٩]/[١٥٥]
- إن الماء طهور لا (ينجسه) شيء إلا ما غلب على ريحه أو طعمه [١٩]/[٦٩]
- إن كل ما يشك في (نجاسته) فحكم الأصل الأخذ بالطهارة [٢]/[٣٥٥]
- (الأنجاس) تتداخل [١٩]/[١٤٩]
- بيع كل (نجاسة) لا تدعو الضرورة إلى استعمالها ولا تعم بها البلوى حرام [٢١]/[٨٩]
- تجب إعادة كل صلاة تيقن فعلها مع (النجس) [١٩]/[٥٧١]
- تطهير (النجاسة) لا تعتبر فيه نية ولا فعل [١٩]/[١٨١]
- تطهير (النجاسة) لا يعتبر فيه النية [١٩]/[١٨١]
- جميع (النجاسات) تطهر بالاستحالة [١٩]/[١٦٥]
- الحكم (بالنجاسة) مشروط باتصاف المحكوم (بنجاسته) بالأعراض المخصصة لتماثل الأجرام [٢]/[١١٨]
- الخارج من السبيلين لا يكون إلا (نجسا) [١٩]/[٨٥]
- خروج (النجس) من أصحاب الأعذار لا يكون حدثا في الحال ما دام وقت الصلاة قائما [١٩]/[٢٩١]
- الدم المسفوح (نجس) [١٩]/[٩١]
- الدماء كلها وما في معناها من الصديد والقيح (نجسة) [١٩]/[٩١]
- سؤر الحيوان مبني عليه طهارة (ونجاسة) [١٩]/[١٧٥]
- الشيء ما دام في معدنه لا يعطى له حكم (النجاسة) [٩]/[٥٤١، ٥٤٣ - ١٩/(٣٥)]، [١٥٦]
- الشيء (ينجس) بمجاورة (النجس) [١٩]/[١٣٩]
- طهارة (النجس) تفتقر إلى النية [١٩]/[١٨١]
- عرق كل شيء معتبر بسؤره طهارة (ونجاسة) وكراهة [١٩]/[١٧٥]
- كل بهيمة (نجست) بالموت طهر جلدها بالدباغ [١٩]/[١١٧]
- كل تطهير (لنجاسة) أمر الله تعالى به على صفة ما فإنه لا يجزئ إلا بنية وعلى تلك الصفة [١٩]/[١٨٢]
- كل حيوان (نجس) بالموت طهر جلده بالدباغ [١٩]/[١١٧]
- كل دم (نجس) [١٩]/[٩١]
- كل رجيع (نجس) [٢]/[١٦٦]
- كل ما لا نفس له سائلة لا (ينجس) بالموت ولا (ينجس) ما مات فيه من ماء أو مائع [١٩]/[٤٦]
- كل ما لا يحل أكله ولا شربه من الميتات والدماء (والنجاسات) فلا يحل بيعه [٢]/[٦٧]
- كل ما ليس له دم سائل لا (يتنجس) الماء بموته فيه [١٩]/[٤٥]
- كل ما يخرج من السبيلين فهو (نجس) [١٩]/[٨٥]
- كل ما يعسر التحرز عنه من (النجاسات) يعفى عنه [١٩]/[١٥٥]

- كل مائع خرج من أحد السبيلين (نجس) ٨٥/١٩.
- كل مائع يتعلق بخروجه نقض الطهارة فهو (نجس) ٨٥/١٩.
- كل ميتة (نجسة) ١٠١/١٩.
- كل ميتة (نجسة) إلا السمك والجراد ١٩٦/٢.
- كل (نجاسة) جازت الصلاة معها حال العذر لم تلزم الإعادة ٥١٩/١٩.
- كل (نجاسة) لا يمكن الاحتراز عنها أو يمكن بمشقة كثيرة يعفى عن قليلها وكثيرها ١٥٥/١٩.
- لا أثر (للتنجس) شرعا ما دامت (النجاسة) في الباطن ٣٥/١٩.
- لا حكم (للتنجس) ما دام في محله ٣٥/١٩.
- لا حكم (لنجاسة) الباطن ٣٥/١٩.
- لا يجوز الانتفاع (بالنجس) مطلقا ٥٨٦ ، ٥٨٣/٩.
- لا يصح جعل (النجس) ثمنا ولا مثمنا ٨٢/٢١.
- لا (ينجس) الماء شيء وقع فيه إلا أن يغير لونه أو طعمه أو ريحه ٦٩/١٩.
- ما أبين من الحي إن كان جزءا فيه دم فهو (نجس) ١٠٨/١٩.
- ما جاور (النجاسة) (تنجس) ١٣٩/١٩.
- ما خرج من (النجاسة) إلى ضدها فقد خرج بالكلية عنها ١٦٥/١٩.
- ما في الجوف لا يحكم (بنجاسته) حتى ينفصل ٣٦/١٩.
- ما لا تقف استباحته على الذكاة لا (ينجس) بالموت ٥١٢/٢٤.
- ما لا يعيش إلا في الماء لم (ينجس) بموته فيه ولو كان ذا دم ٤٦/١٩.
- ما ليس له نفس سائلة لا (ينجس) بالموت ٤٥/١٩.
- ما (نجس) لعينه لا يباح الانتفاع به شرعا إلا في حالة الضرورة ١٣٠/١٩.
- ما (نجس) لعينه لم يطهر بوجه ١٣٠/١٩.
- الماء طاهر مطهر لا (ينجسه) إلا ما غير بعض أوصافه ٥٧/١٩.
- الماء لا يفسد إلا بما ظهر فيه من (النجاسة) ٧٠/١٩.
- الماء لا (ينجسه) إلا ما ظهر فيه من (النجاسة) ٧٠/١٩.
- المبان من الميتة (النجسة) (نجس) ١٠٢/١٩.
- متى تغير أحد أوصاف الماء (بالنجاسة) كانت الغلبة لها ٧٠/١٩.
- المراعاة في باب (التنجيس) ظهور (النجاسة) وأن الماء متى كان غامرا لها يسقط حكمها ٤٦٦/٢.
- المستحيل من (النجاسات) طاهر ١٦٥/١٩.
- موت ما ليس له نفس سائلة في الماء لا (ينجسه) ٤٥/١٩.
- الميتات أصلها على (النجاسة) ١٠١/١٩.
- الميتات كلها على (النجاسة) ١٠١/١٩.

- الميتات كلها (نجسة) ١٩/ (١٠١)
- ميتة الحيوان ذي الدم الذي ليس من الماء (نجسة) ١٩/ ١٠٢
- (النجاسات) إذا عمت البلوى بها يرتفع حكمها ٢١٨ ، ٢١٤/٧
- (النجاسات) تتداخل ١٩/ (١٤٩)
- (النجاسات) المتساوية في الحكم (كنجاسة) واحدة ١٩/ [١٤٩]
- (النجاسة) إذا استحالت طهرت ١٩/ [١٦٥]
- (النجاسة) إذا طرأت على شيء واحد مرتين أو مرات متعددة لا يجب غسله إلا مرة واحدة ١٩/ (١٤٩)
- (النجاسة) تبقى إلى أن تستحيل ١٩/ (١٦٥)
- (النجاسة) التي يشق الاحتراز منها يعفى عنها وما لا فلا ١٩/ (١٥٥)
- (النجاسة) على (النجاسة) من جنسها لا أثر لها ١٩/ (١٤٩)
- (النجاسة) ما دامت في الباطن لا يحكم لها بحكم (النجاسة) ١٩/ ٩١
- (النجاسة) المستقرة في الباطن لا حكم لها ١٩/ [٣٥]
- (نجس) العين لا يباح الانتفاع به شرعا إلا في حالة الضرورة ٢١/ ٨٩
- (النجس) في نفسه لا يجوز بيعه ٢١/ (٨٩)
- (النجس) لا يصح بيعه ٢١/ (٨٩)
- النية ليست بشرط في رفع (النجاسة) ١٩/ (١٨١)

نجم

- الطاعة أو المعصية تعظم بحسب المصلحة أو المفسدة (الناجمة) عنها ٣٤٧/٣ ، ٣٥١ - ٢٧٩/٤
- ٤١٥/٥ - ٣٢٩/٣١
- الطاعة أو المعصية تعظم بعظم المصلحة أو المفسدة (الناجمة) عنها ١١/ ٢٢٠

نحر

- كل نسك أمر به في يوم (النحر) فلا يجوز قبله ٢٠/ ٣١٥
- يجزئ من (النحر) ما أنهر الدم ٢٤/ (٥٠٥)

نحو

- إذا عم العرف في (ناحية) بشيء فهل يجعل عموم العرف في حكم الشرط ٨/ (٢٥١)
- الأصل أن الفعل اليسير في الصلاة مثل الالتفاتة (ونحوها) لا يوجب سجود السهو ٢/ ٤٦٦
- الأصل أن وقت النية أول العبادات (ونحوها) ٦/ (١٩٥)

- الأصل المستقر أن لا يعتد لأحد إلا بما عمله أو تسبب إليه باستنابة (ونحوه) ٤٩٤/٦
 الأصل المستقر أنه لا يعتد لأحد إلا بما عمله أو تسبب إليه باستنابة (ونحوه) ذلك ٦٥٩/١٢
 الأمر مشترك بينه وبين الشأن والطريقة (ونحوه) ذلك ١٣٢/٣١
 ترتيب الشرطين يكون على (نحوه) ترتيبهما في اللفظ ٧٢٦/٢٧
 التصحيح بصيغة التفضيل أصح (ونحوها) يفيد أن المقابل أيضا صحيح ٢١٢/٣٢
 التصرف في الأثمان وسائر الديون وضمان المتلفات (ونحوها) سوى الصرف والسلم جائز قبل القبض ١٦١/١٤
 التفاسخ في العقود الجائزة متى تضمن ضررا على أحد المتعاقدين أو غيرهما ممن له تعلق بالعقد لم يجز إلا أن يمكن استدراك الضرر بضمان أو (نحوه) فيجوز ٥٤١/١٦
 التفاسخ في العقود الجائزة متى تضمن ضررا على أحد المتعاقدين أو غيرهما ممن له تعلق بالعقد لم يجز ولم ينفذ إلا أن يمكن استدراك الضرر بضمان أو (نحوه) فيجوز على ذلك الوجه ٤٦٩/٧
 الخطأ في (النحو) غير معتبر في باب الصلاة (ونحوها) ٥٣٣/١٩
 العادة المطردة في (ناحية) تنزل منزلة الشرط ٢٥١/٨ ، ٢٤٨ ، ٢٤٠ ، ٢٣٩ ، ١٢٧ ، ١١٦/٨
 العادة المطردة في (ناحية) هل تنزل عادتهم منزلة الشرط ٢٥١/٨
 الفسوخ (ينحى) بها (نحوه) العقود ٤٤١/١٥
 لا تعود ولاية القاضي (ونحوه) إلا بولاية جديدة ٢١٧/١٨
 ما كان حظره من جهة حق الله لم تبعه إباحة الآدمي (نحوه) الخمر والميتة ٣٤٢/٢
 ما وجب الترتيب فيه من (ناحية) الفعل لم يسقط الترتيب فيه بفوات الوقت ٢٣٥/١٧
 المعتبر في الأمر صيغة افعل (ونحوه) ١٨١/٣١
 يحدث للناس أفضية على (نحوه) ما أحدثوا من الفجور ٣٧٩/٥
 يعتبر في كل (ناحية) عرف أهلها المطرد ٢٥٥/٨

نحي

إذا اختل عقل القاضي لجنون أو عته وجب (تنحيته) لأن القضاء ولاية على الغير والمجنون يولى عليه غيره لمعجزه عن إدارة أموره ٢٣٦/١٨

ندب

- الأحكام التكليفية دائمة بين الإيجاب (والندب) والتحريم والكره والإباحة ١٠٥/٢٨
 أدنى درجات الأمر (الندب) ١٩٧/٣١
 أدنى درجات الأمر (الندب) أو الإباحة ٤٤٤/٢٧ - ١٩٣/٣١

إذا دار الأمر بين الجواز (والندب) قدم (الندب) ١٦٨/١١
 إذا صرف الأمر عن الوجوب جاز أن يحتج به على (الندب) أو الإباحة ٣١/ (١٩٣)
 إذا كان الفعل (مندوباً) بالجزء كان واجبا بالكل ٢٧/ (٤٦٩)، ٤٧٣
 الأصل في المنافع الإذن وفي المضار المنع بأدلة السمع لا بأدلة العقل وقد تعظم المصلحة فيصحبها
 (الندب) أو الوجوب مع الإذن وقد تعظم المضرة فيصحبها التحريم على قدر رتبته ٢٨/ ١٢٨
 الاقتداء به ﷺ في الأفعال الجبلية (مندوب) ٢٨/ ٤٧٤
 أقل درجات الأمر (الندب) ٣١/ ١٩٧
 أقل مراتب الأمر الإباحة أو (الندب) ٣١/ (١٩٣)
 الأمر بعد الحظر يفيد (الندب) أو الإباحة في أدنى أحواله بحسب القرائن الملايسة له ٣١/ ١٩٥
 الأمر المجرد عن قرينة حقيقة في القدر المشترك بين الوجوب (والندب) ٣١/ ١٦٤
 الأمر المجرد عن قرينة حقيقة (للندب) ٣١/ ١٦٤
 الأمر المجرد عن قرينة للاشتراك اللفظي بين الوجوب (والندب) ٣١/ ١٦٤
 الأمر المعلق على الاسم يقتضي الاقتصار على أوله والزائد على ذلك (مندوب) أو ساقط ٣٢/ (٣٥٥)
 إن ورد فعله ﷺ بيانا لمجمل كان حكمه حكم ذلك المجمل من وجوب (وندب) ٢٨/ (٤٨١)
 البيان تابع للمبين في الوجوب (والندب) والإباحة ٢٨/ ٤٨١
 ترك المحرم أولى من فعل (المندوب) ١/ ٤٤٨
 ترك المكروه أولى من فعل (المندوب) ٩/ ٢٦٧، ٢٧٠- ١٧/ [٢٧١]، ٢٧٣، ٢٧٤- ٢٧/ ٣٥١،
 ٥١٨، ٥١٥

ثواب الواجب أعظم من ثواب (المندوب) ١٧/ (٣٢٢)
 الحج يجزئ فيه فعل (الندب) عن الفرض ٢٠/ (٢٧٣)
 خاصية الواجب المكرر الالتزام والدوام عليه في أوقاته بحيث لا يتخلف عنه كما أن خاصية
 (المندوب) عدم الالتزام ٢٧/ ٣٧٧
 الرخصة يجب فعلها (ويندب) إليه حيث دل الدليل عليه ٢٨/ ٦٩
 الشيء يكون (مندوباً) بالجزء واجبا بالكل ٢٧/ (٤٦٩)
 الغالب أن الواجب يكون أفضل من (المندوب) ١٧/ ٣٢٧
 الفعل بمجرده لا يدل على أكثر من الاستحباب (والندب) ٢٨/ ٤٦٣
 فعل الرسول ﷺ يدل على (الندب) غالبا إذا لم يكن دليل على الوجوب ٢٨/ ٤٦٣
 الفعل متى دار بين الوجوب (والندب) فعل ومتى دار بين (الندب) والتحريم ترك ٩/ ٢١٦
 الكراهة ترجح على (الندب) ١٧/ (٢٧١)
 كل ما داوم عليه النبي ﷺ من (المندوبات) فهو أكد مما لم يداوم عليه ٢٧/ ٣٧٧، ٣٧٩، [٤٥٩]
 كل ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه فهو (مندوب) ٢٧/ ٣٥٢، [٤٤٣]، ٤٦٠، ٤٧١، ٤٨٠

- كل ما يعين على الجهاد فهو (مندوب) إليه ٤٥٨ ، ٤٥٦ ، ٤٥٥ ، ٤٤٣/٢٦
- كل ما يعين على الجهاد (يندب) تعلمه وأن يعود نفسه عليه ٤٦٣/٢٦
- كل ما يكون فعله راجحا ولم يلحق بتركه ذم ولا عقاب فهو (مندوب) ٤٤٤/٢٧
- كما يتضاد الحرام والواجب يتضاد المكروه (والمندوب) ٤٢٤/٢
- لا يرتكب المكروه لأجل (المندوب) ٢٧١/١٧
- ما لا يتم (المندوب) إلا به (فمندوب) ٣٠٥/٤ - ٥٩٥ ، ٥٨٩/٣
- ما لا يتم (المندوب) إلا به فهو (مندوب) ٢٩٩/٤
- ما يتوقف عليه (المندوب) ففعله (مندوب) ٤٤٤/١
- ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه فهو (مندوب) ٥١٦/٢٧
- ما يمدح فاعله ولا يذم تاركه (مندوب) ٤٤٤/٢٧
- مراعاة الخلاف (مندوبة) ١٦٨/٣٠
- مصالح الإيجاب أفضل من مصالح (الندب) ٣٢٧ ، ٣٢٢/١٧ - ١٥٣/٤
- مصالح (الندب) أفضل من الإباحة ١٥٣/٤
- مصلحة (الندب) أفضل من مصلحة الإباحة ٢١٤/٤
- مصلحة الواجب أفضل من مصالح (الندب) ٢١٤ ، ١٥٥/٤
- المطلوب فعله شرعا من غير ذم على تركه مطلقا (مندوب) ٤٤٣/٢٧
- مقتضى الأمر (الندب) أو الإباحة ١٩٣/٣١
- من حلف على ترك (مندوب) أو فعل مكروه سن حنثه وعليه كفارة ٥٦٧/٢٠
- (المندوب) إليه بالجزء يتنهض أن يصير واجبا بالكل ٤٦٩/٢٧
- (المندوب) إليه لا يترك لأجل معصية توجد من الغير ٢٥٧/١٢
- (المندوب) بالجزء واجب بالكل ٥٦١/٥
- (المندوب) بالجزء يكون واجبا بالكل ٥٣٠ ، ٥٠٠ ، [٤٦٩] ، ٤٤٤ ، ٣٨٨/٢٧
- (المندوب) بالكل واجب بالجزء ٥٥١/١
- (المندوب) خادم للواجب ٤٧٠/٢٧
- (المندوب) غير لازم بالجزء ولكنه لازم بالكل ٤٦٩/٢٧
- (المندوب) لا يترك له الواجب ٢٦٥ ، (٢٦٣)/١٧
- (المندوب) ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه ٤٤٦/٢٧
- (المندوب) هو ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه ٥٤٠/٢٧
- (المندوب) هو المطلوب الفعل طلبا غير جازم ٤٤٦/٢٧
- (المندوبات) إذا تركها المكلف جملة واحدة يجرح التارك لها ٤٧٠/٢٧
- (المندوبات) بالجزء واجبات بالكل ٤٦٩/٢٧

- المواعيد لا يتعلق بها اللزوم ولكن (يندب) إلى الوفاء بالوعد ١٠/ (٣٧٦)
- النذر لا يؤثر إلا في نقل (المندوبات) إلى الواجبات ٢٠/ (٥٩٣)
- النذر هل يسلك في أدائه مسلك الواجب أو مسلك (المندوب) ٢/ ١٠٤
- النذر هل يسلك في أدائه مسلك الواجب أو مسلك (المندوب) والجائز ٢/ ٧٧
- الواجب أفضل من (المندوب) ١٧/ (٣٢١)
- الواجب بالنذر هل يلحق الواجب بالشروع أو (بالمندوب) ٢٠/ (٥٩٣)
- واجبات الحج (ومندوباته) تابعة لفرائضه وأركانه ٢٠/ ٣٦٨
- الوعيد لا يلحق تارك (النذب) والمباح ٢٧/ ٥٣٩
- يرجع الحظر على (النذب) ١١/ ١٦٨
- يقدم الواجب على (المندوب) ١٧/ (٢٦٣)
- (يندب) إلى الخروج من الخلاف ٩/ (٢٥٣)
- (يندب) إلى الخروج من الخلاف للاتفاق على رجحان الخروج منه ٩/ ٢٥٩

ندح

- إن في المعارض (لمندوحة) عن الكذب ٩/ ١٠٠
- التعريض إذا دعت إليه مصلحة شرعية راجحة لا (مندوحة) عنها إلا بالكذب فهو مباح ٩/ ١٠٦
- في التعارض (مندوحة) عن الكذب ١٨/ (٢٧٣)
- في معارض الكلام (مندوحة) عن الكذب ١٨/ (٢٧٣)
- في المعارض (مندوحة) عن الكذب ٩/ ٩٥ ، ٩٩ - ١٣/ ٣٧٨ - ١٨/ [٢٧٣]
- المعارض (مندوحة) عن الكذب ١٨/ ٢٨٦

نذر

- الأحكام إنما هي للغالب الكثير (والنادر) في حكم المعلوم ٨/ (٤٠٩)
- الاختلاف الواقع على (ندور) لا يضر في عقود المعاوضات ١٦/ ٥٩٢
- إذا عم الحرام قطرا بحيث لا يوجد فيه حلال إلا (نادرا) جاز استعمال ما يحتاج إليه ولا يقتصر على الضرورة ٣/ (٥٦٣)
- الأصل تقديم الغالب على (النادر) ٨/ ٤١٢
- الأعذار (النادرة) لا تسقط الفرض وإنما يسقطه الأعذار العامة ٧/ ٤٢٠ ، ٤٢٢
- الأعذار يعتبر فيها الأعم ولا يعتبر فيها (بالنادر) ٧/ (٤١٩) - ١٠/ ٤٣١
- الأعذار يعتبر فيها الأعم ولا يعتبر (النادر) ٧/ (٤١٣)

- تقدم المصالح الغالبة على المفسدة (النادرة) ٥٩/٢
- تقدم المصلحة الغالبة على المفسدة (النادرة) [٢٣٧]/٤ - ٤٨٧/٣
- تقديم المصلحة الغالبة على المفسدة (النادرة) هو دأب صاحب الشرع (٢٣٧)/٤
- الحكم للغالب (والنادر) لا حكم له ١٥٢/٨
- الحمل على الأعم الأغلب دون القليل (النادر) متعين ٣١٩/٢٩
- حمل كلام رسول الله ﷺ على الشاذ (النادر) باطل (٤٤٧)/٣٢
- حمل اللفظ على (النادر) خلاف الظاهر فيحمل على الغالب (٤٤٨)/٣٢
- الخطاب يمضي على ما عم وغلب لا على ما شذ (وندر) [٤٤٧]/٣٢ - ١٩٠/٣٢
- ربما قدم (النادر) على الغالب واعتبر وألغى الغالب ٤٢٣/٨
- الرخص لا تقرر فيما (يندر) ٤٢١، (٤١٩)/٧
- الصور (النادرة) تدخل تحت العموم ٣٣٨/٣٠
- الصورة (النادرة) تدخل تحت العموم ٣٨٨، ٣٨٧/٣٢ - [٤٣٩]/٣٠
- الصورة (النادرة) تدخل في حكم العام (٤٣٩)/٣٠
- الصورة (النادرة) تدخل في مدلول العام (٤٣٩)/٣٠
- الصورة (النادرة) لا تدخل تحت العموم ٤٤٠/٣٠
- الضرورة فيما يكثر لا فيما (يندر) (٤١٩)/٧
- العادة لا يرجع فيها إلى (النادر) وإنما يرجع فيها إلى الغالب (١٤٧)/٨
- العبرة للغالب الشائع لا (للنادر) ١٥٠، ١٤٨/٨ - ٨٨، ٧٦، ٣٢/٢
- العبرة للغالب الشائع لا (النادر) ٢٣٨/٤
- العبرة للغالب لا (النادر) ٢٣٠/٨
- الغالب لا يترك (للنادر) ٣١٤/٨ - ٣٦٦/٢
- الغرر (النادر) مغتفر في البياعات ٤٧٥/١٥
- الفرد (النادر) يدخل في العموم (٤٣٩)/٣٠
- لا تترك المصالح الغالبة لأجل المفاسد (النادرة) ٤٢٠/٨
- لا حرج في ترتيب الحكم على ما هو من (النادر) (٤١٩)/٧
- لا حرج في (النادر) ١٥٥، ١٦٥، ٢١٤، ٢١٨، ٢٨٦، ٤١٤، ٤١٥، [٤١٩]، ٤٢٦ - ٤٣١/١٠
- لا عبرة بالعدر (النادر) ٤٢٧/٧
- لا عبرة (بالنادر) (٤١٩)/٨
- لا عرف في (النادر) ٤٢٠/٨
- لا يجوز تعطيل المصالح الغالبة خوفا من وقوع المفاسد (النادرة) (٢٣٧)/٤
- لا يسقط فرض الصلاة مع العذر (النادر) غير المتصل ٤٢٢، ٤٢٠/٧

- لو عم الحرام قطرا بحيث (نذر) وجود الحلال جاز أخذ المحتاج إليه وإن لم يضطر بلا تبسط ٣/٥٦٤)
 ما خرج من المخرجين معتادا ناقض وما خرج (نادرا) على وجه المرض لا ينقض الوضوء ١٩/٢١٣
 (النادر) في حكم المعدوم ٨/٤١٩)، ٤٢١
 (النادر) كالمعدوم ١١/٢٧٦
 (النادر) لا حكم له ١/٣٥٧ - ٢/٧٦ - ٤/٢٣٧ - ٧/٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٣ - ٨/٤١٠، ٤١٢، [٤١٩] -
 ٩/٥٩٥ - ١١/٤٦٠ - ٢٣/٦٧٨ - ٣٢/٣٨٨
 (النادر) لا يبنى الحكم عليه وإنما يبنى على الظاهر ٨/٤١٩)
 (النادر) لا يسقط القضاء ١٠/٤٢٠، ٤٣٠
 (النادر) لا يلحق بالغالب ٨/٤٢٠
 (النادر) ملحق بالعدم ٢/٣٦٠
 (النادر) ملحق بالغالب ٨/٤١٩)، ٤٢١
 (النادر) من الجنس يلحق بالغالب منه في الحكم ٨/٤١٩)
 (النادر) هل يعتبر بنفسه أم يلحق بجنسه ٨/٤٢١
 (النادر) هل يلحق بالغالب ٨/٤٢١
 (النادر) هل يلحق بجنسه أو بنفسه ٢/٦٥، ٧٦، ٨٨
 (النادر) هل يلحق بجنسه أو نفسه ٢/٧٢
 (النادر) يلحق بالغالب ٢٩/٣٢٣
 (النادر) لا يجوز بناء الحكم عليها ٨/٤١٩)، ٤٢١
 (نادر) الصور يعطى لها حكم غالبها ٨/٤١٩)
 (نادر) الظنون لا يلتفت إليها في تقرير الأحكام الشرعية ١/٥٤٧ - ٣/٥٩٩
 هل تعطى (نادر) الصور حكم نفسها أو حكم غالبها ٨/٤٢١
 يدخل (النادر) في حكم العام ٣٠/٤٣٩)

نذر

- الأشياء التي ليس لها أصل في الوجوب لا تلزم (بالنذر) ٢٠/٥٩٤
 الأصل أن حكم (النذر) حكم اليمين ٢٠/٦٢٩
 الأصل أن (نذر) المباح لا ينعقد ٢٠/٦٠٩
 الالتزام (بالنذر) يكون في الذمة ١٣/٩٦
 الشروع ملزم (كالنذر) ١٧/١٩٥ - ٢٠/٦٢٢
 الشروع ملزم للإتمام (كالنذر) موجب للأداء ٢٠/٦٢٢
 كل عبادة تلزم (بالنذر) تلزم بالشروع فيها ٢٠/٦٢١)

- كل قرية تجب (بالنذر) ٢٠/[٦٠١]، ٦٠٦، ٦٠٧
- كل من لم يقصد الالتزام لم يلزمه (نذر) ولا طلاق ولا عتاق ولا حرام سواء أكانت اليمين منعقدة أم كانت غموساً أم لغوا ٢٠/٤٧٤
- كل من (نذر) في معصية الله فليس عليه وفاء ولا كفارة ٢٠/(٦١٥)
- لا يتعلق (النذر) بمباح ٢٠/(٦٠٩)
- لا يصح (النذر) بشيء من الفرائض ٢٠/٦٠١
- لا يصح (نذر) المباحات ٢٠/(٦٠٩)
- لا يصح (نذر) معصية ٢٠/(٦١٥)
- لا ينعقد (النذر) إلا فيما لله تعالى من جنسه إيجاب ٢٠/٥٨٧، ٦٠١
- لا ينعقد (نذر) المباح ٢٠/(٦٠٩)
- ما كان محظوراً لا يصير مباحاً ولا واجباً (بالنذر) ٢٠/٦١٦
- ما كان من (نذر) في معصية الله فلا وفاء فيه ٢٠/٥٩٤، [٦١٥]، ٦٣١
- ما لا أصل له في الفرائض لا يصح التزامه (بالنذر) ٢٠/٦٠٤
- ما لا يلتزم (بالنذر) لا يلتزم بالشروع ٢٠/٦٢١
- ما لم يلزم (بنذره) لا يلزم به شيء إذا حلف به ٢٠/٥٦٨، ٥٦٢، ٥٢٤
- ما وجب بالدخول فيه بمنزلة ما يجب (بالنذر) ٢٠/(٦٢١)
- ما يلتزم (بالنذر) يلتزم بالشروع ٢٠/[٦٢١]، ٦٢٤، ٦٢٧
- المطلق في (النذر) يجب حمله على المعهود شرعاً ٢٠/[٥٨٧]، ٥٩٢
- من (نذر) طاعة لله لزمه الوفاء بها ٢٠/(٦٠١)، ٦١٦
- (النذر) حكمه حكم اليمين ٢٠/(٦٢٩)
- (نذر) الطاعة لازم ٢٠/(٦٠١)
- (النذر) في طاعة الله يلزم الوفاء به ٢٠/(٦٠١)
- (النذر) في معصية الله باطل ٢٠/(٦١٥)
- (النذر) كاليمين ٢٠/(٦٢٩)، ٦٣٢
- (النذر) لا رجوع عنه ١٧/٩٤
- (النذر) لا يجعل ما ليس بعبادة عبادة ٢٠/٦٠٩
- (النذر) لا يحتاج إلى قبول ويبطل بالرد ١٤/٣٠
- (النذر) لا يؤثر إلا في راجح في نظر الشرع ٢٠/٦٠٩
- (النذر) لا يؤثر إلا في نقل المندوبات إلى الواجبات ٢٠/(٥٩٣)
- (نذر) اللجاج حكمه حكم اليمين ٢٠/٦٢٩
- (نذر) المباح لا ينعقد ٢٠/٦١١، ٦١٢، ٦٣١

- (نذر) المباحات لا ينعقد ٦١٤ ، ٦١٣ ، ٦١٠/٢٠
- (النذر) المبهم حكمه حكم اليمين ٦٢٩/٢٠
- (النذر) المطلق حكمه حكم اليمين (٦٢٩)/٢٠
- (النذر) المطلق يحذى به حذو الفرائض ٥٨٧/٢٠
- (نذر) المعصية ساقط (٦١٥)/٢٠
- (نذر) المعصية لا يجوز الوفاء به (٦١٥)/٢٠
- (النذر) المعلق يمنع التصرف قبل وجود المعلق عليه ٥٣٢ ، ٥٣٠/٩
- (النذر) موضوع على قدر (النذر) من تتابع أو تفرق ٣٤٠/٢
- (النذر) هل يسلك به مسلك الواجب أو الجائز ٧١ ، ٦٤/٢
- (النذر) هل يسلك به مسلك واجب الشرع أو جائزه [٥٩٣]/٢٠ - ٤٣٠/٧
- (النذر) هل يسلك في أدائه مسلك الواجب أو مسلك المندوب ١٠٤/٢
- (النذر) هل يسلك في أدائه مسلك الواجب أو مسلك المندوب والجائز ٧٧/٢
- (النذر) يسلك به مسلك أقل واجب الشرع أم أقل ما يتقرب به (٥٩٣)/٢٠
- (النذر) يسلك به مسلك جائز الشرع ٥٩٥/٢٠
- (النذر) يسلك به مسلك واجب الشرع ٥٩٥/٢٠
- (النذر) يسلك به مسلك واجب الشرع أو مسلك جائزه ٦٠٩ ، ٦٠٢ ، (٥٩٣)/٢٠
- الواجب (بالنذر) كالواجب بالشرع ٥٨٧/٢٠
- الواجب (بالنذر) لا يزيد على الواجب بالشرع (٥٩٣)/٢٠
- الواجب (بالنذر) هل يلحق الواجب بالشروع أو بالمندوب (٥٩٣)/٢٠
- يجب تقدم (الإنذار) في كل موضع فيه دفع ١٢٨/٢٦
- يحرم (النذر) بمعصية (٦١٥)/٢٠
- يسلك (بالنذر) مسلك الواجب ٥٩٨/٢٠
- يمين المكروه بغير حق لا تتعقد سواء أكانت بالله أم (بالنذر) أم بالطلاق أم بالعتاق ٥٥١/٢٠

نزع

- الاستحقاق بالظاهر يثبت عند عدم (المنازعة) ٤٦٤/١ - ١٢٦/١٣ ، ١٢٩ ، [١٣٥]
- الاستحقاق يثبت بالظاهر عند عدم (المنازعة) ١٤١ ، ١٤٠ ، ١٣٩/١٣
- الأصل أنه يعتبر في دعاوى مقصود الخصمين في (المنازعة) دون الظاهر ٥٠٤/١
- الأصل في عقود المعاوضات أن يعلم العوضان علما يمنع (النزاع) ٢٣٢ ، ٢٢٩/١٦
- إنما تثبت اليد بالتصرف والنسبة وعدم (المنازعة) (٧٠)/١٤
- الجهالة إنما تمنع إذا أفضت إلى (المنازعة) ٣٨٨ ، ٣٨٦/١٨

- الجهالة التي تفضي إلى (المنازعة) تمنع صحة البيع ٢٣٠/١٦
- الجهالة التي لا تفضي إلى (المنازعة) لا تمنع صحة التمليك ٤٤ ، ٣٨/١٤
- الجهالة التي لا تفضي إلى (المنازعة) لا تمنع صحة العقد ٦٠٥/١٦ - ٤٧١/١
- الجهالة المفضية إلى (النزاع) تفسد العقد (٥٩١)/١٦
- الحكومات إنما شرعت لدرء الخصومات ورفع التظالم (والمنازعات) ٣٨٩ ، ٣٨٦/١٨
- سراية الجنائية مضمونة بالاتفاق وسراية الواجب مهددة بالاتفاق وما بينهما فيه (النزاع) ٦٠٥/٢٥
- الشارع يطلب قطع (النزاع) والخصومة بكل طريق (٣٨٥)/١٨
- العقوبة بالمال فيها (نزاع) (١٠١)/١٨
- العقوبة في الأبدان بلا خلاف وأما بالأموال فعلى (النزاع) [١٠١]/١٨
- العقود تصان عن (النزاع) ٣٨٦/١٨ - ٢٣٨ ، ٢٣٧ ، ٢٣٦ ، [٢٢٩]/١٦
- عند (المنازعة) يرد المختلف فيه إلى المتفق عليه ٣٨٨ ، ٣٨٦/١٨
- قطع الخصومة (والمنازعة) واجب (٣٨٥)/١٨
- قطع (المنازعة) واجب بحسب الإمكان ابتداء وبقاء (٣٨٥)/١٨
- قطع (المنازعة) واجب ما أمكن ٣٩٣ ، ٣٩٢ ، [٣٨٥]/١٨
- كل جهالة تفضي إلى (المنازعة) المانعة عن التسليم والتسلم يجب إزالتها ٢٣٠/١٦
- كل جهالة مفضية إلى (المنازعة) مبطللة للعقد (٥٩١)/١٦
- كل عقد يفضي إلى (المنازعة) فهو مظنة الفساد ٢٣١ ، ٢٢٩/١٦
- كل ما يفضي إلى (المنازعة) يجب إغلاق بابه (٣٨٥)/١٨
- كل ما يؤدي إلى الخلاف (والمنازعة) فهو منهي عنه (٣٨٥)/١٨
- لا (ينزع) شيء من يد أحد إلا بحق ثابت ٤١/٢
- لا (ينزع) شيء من يد أحد إلا بحق ثابت معروف ١٩٤/١٤ - ١٧٥/١٣ - ٣١٧/٢
- لا (ينزع) ملك أحد بلا سبب شرعي ٣٧/٢
- مبنى البيع على المماكسة (والمنازعة) (٩)/٢١
- متى تساوت الحقوق والمصالح فهذا هو موضع القرعة عند (التنازع) (٤١٤)/١٣
- المقصود من شرع الأسباب في المعاملات قطع (النزاع) ليختص به المباشر للسبب ٣٨٨ ، ٣٨٦/١٨
- (النزاع) أمر يتحماه الشرع (٣٨٥)/١٨
- يترجح الخبر الذي قصد به بيان الحكم (المتنازع) فيه دون الآخر (٤٢٣)/٣٣
- اليمين المردودة كالبينة في حق (المتنازعين) دون غيرهما ٤١٥/٢٥

نزل

- الاتفاق الموجود قبل العقد (بمنزلة) المشروط في العقد ٤٥/١٠
- الإتلاف بالإذن العرفي (منزل) (منزلة) الإتلاف بالإذن اللفظي ١١٦/٨ - ٤٢١/١٤ ، ٤٢٢ ، [٤٢٧] ، ٤٢٨
- الإجازة (بمنزلة) الإنشاء ١١٦/١٥ ، (١١٩)
- الإجازة (بمنزلة) العقد في حق المحل ١٥/ (١٣١)
- الإجازة في نفوذ العقد وثبوت حكمه (بمنزلة) الإنشاء ١٥/ (١٢٠) ، ١٢٣
- الإجماع على العلة (بمنزلة) الإجماع على الفرع ٤٦٣/٢٩
- اختلاف أسباب الملك (ينزل) (منزلة) اختلاف الأعيان ١٤/ (١٠)
- أدنى (منازل) أفعاله الإباحة ٢٨/ [٤٩٧]
- أدنى (منازل) أفعاله ﷺ الإباحة ٢٧/ ٤٨٠ ، ٤٨٣
- إذا اتحد المشروط وتعدد الشرط على سبيل الجمع لم (ينزل) الحكم إلا بحصول الشرطين ٧٥٧/٢٧
- إذا فهم الإنسان عن الشارع قصده صار (بمنزلة) الخليفة للنبي ٥/ (٢٧١)
- إذا قال الصحابي كنا نفعل كذا على عهد رسول الله ﷺ فهو (بمنزلة) المسند ٢٨/ [٤٠٩]
- إذا لم يوجد المثل إلا بأكثر من ثمن أمثاله فهل ينتقل إلى القيمة ويكون وجوده (بمنزلة) العدم أم لا ١١/ (٣٥٩)
- الإذن دلالة (بمنزلة) الإذن إفصاحا ٢٠/٦ - ٥٣/٩ ، ٥٤ ، [٦٥] ، ٤١٢ ، ٤١٣ - ١١٨/١٤
- ارتفاع الجهالة في المجلس (بمنزلة) البيان وقت العقد ١٦/ ١٦١ ، ٥٩٢
- الإرث حق جبري لا يجوز (التنازل) عنه ٢٤/ (٢٩٣)
- أسباب (النزول) تفسر مراد الله تعالى ١٣١/٥
- استدانة الزوجة بأمر القاضي (بمنزلة) استدانة الزوج بنفسه ٩٣/٢٥
- الاستيفاء بطريق المقاصة (بمنزلة) استيفاء الدين حقيقة ٣٥٣/٢١
- الإسلام الطارئ بعد العقد قبل حصول المقصود يجعل (بمنزلة) المقترن بالعقد ١٧٢/١٦ ، ١٨٠ ، [١٨٧]
- الإشارة متى تعلقت بها العبارة (نزلت) (منزلة) الكلام ١٠/ ٢١٢ ، ٢١٣
- الأصل (تنزيل) الوصية على المتيقن ٢٤/ [٧١] ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤
- الأصل عند الحنفية أن المنافع (بمنزلة) الأعيان في حق جواز العقد عليها لا غير ١/ ٤٨٨
- الأصل في العقود كلها (تنزيلها) على المتيقن أو الظاهر القريب منه ٢٤/ ٧١ ، ٧٢
- إطلاق الشركة (ينزل) على المناصفة ٢١/ (٥٠٨)
- الإقالة في حق غير العاقلين (بمنزلة) البيع المبتدأ ٢١/ (٣٨٣)
- الإقرار بالملك للغير (بمنزلة) التملك في البيع ٢٥/ ٢٧٧
- الإكراه بحق (بمنزلة) الاختيار ١٢/ (٥٥٧)

- الإمامة (منزلة) اتباع واقتداء فاقتضى أن يكون متحملها كامل الأوصاف المعتبرة فيها ١٩/ (٤٤٧)
 إن الشرط المتقدم على العقد (بمنزلة) المقارن له ١٠/ ٤٥
 أولاد الإخوة (بمنزلة) آبائهم في أحكام الميراث ٢٤/ ٣٢٥
 أولاد الإخوة (بمنزلة) آبائهم في الإرث ٢٤/ [٣٢٣]
 إيقاع السبب (بمنزلة) إيقاع المسبب قصد ذلك المسبب أو لا ٤/ [٤٥١] - ٢٧/ ٦٣٢
 الباقي من المخصوص (بمنزلة) عموم مبتدأ ٣٠/ (٣٨١)
 بوجود بعض الشرط لا (ينزل) شيء من الجزاء ١٠/ (٣٢٨)
 البيان بالكتاب (بمنزلة) البيان باللسان ١٠/ (٢٤٠)
 البيان في الانتهاء (بمنزلة) التعيين في الابتداء ٨/ (٥٣٥)
 التأويل إنما يكون عند فقد (التنزيل) ٣٣/ ١٢
 ترك الاستفصال في حكايات الأحوال مع الاحتمال (ينزل) (منزلة) العموم في المقال ٣٢/ ٤٦٣
 ترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال (ينزل) (منزلة) العموم في المقال ٢/ ٤٢٧ -
 ٣٠/ [٣٩٩] ، ٤١٠ ، ٤١١
 ترك الاستفصال في قضايا الأحوال مع قيام الاحتمال (ينزل) (منزلة) عموم المقال ٣٠/ (٣٩٩)
 ترك الاستفصال في مقام الاحتمال (ينزل) (منزلة) العموم في المقال ٣٠/ ٤١٠ ، ٤٠٩
 ترك الاستفصال في وقائع الأحوال (ينزل) (منزلة) العموم في المقال ٣٠/ ٥١١
 التعليق مع وجود الشرط (بمنزلة) التنجيز ١٠/ (٣٤١)
 التعيين في الانتهاء (بمنزلة) التعيين في الابتداء ٨/ [٥٣٥]
 التقييد بالوصف (بمنزلة) التعليق بالشرط ١٥/ (٣٥٧)
 (تنزل) القراءتان (منزلة) الآيتين ٢٨/ [١٩١]
 (تنزيل) اللفظ على فائدتين أولى من الحمل على واحدة ٣١/ ٢٣٢ ، ٢٣٩
 (تنزيلا) لسبب السبب (منزلة) السبب ٢٧/ ٦٦١
 الثابت بالمقتضى (بمنزلة) الثابت بالصيغة ٣٢/ (٢٥)
 الثمن في الذمة (بمنزلة) العرض ١٣/ ٦٨ ، ٩٦
 جماعة المسلمين (تتنزل) (منزلة) السلطان إذا عدم ١/ ٤٧٥
 جماعة المسلمين العدول (بمنزلة) الإمام عند تعذره ٢٦/ ٢٩٣
 جميع كتاب الله إنما (أنزل) بلسان العرب ٢/ ٤٠٧
 الحاجات (تتنزل) (منزلة) الضرورات في إباحة المحظورات ٧/ (٢٧٥)
 الحاجة (تتنزل) (منزلة) الضرورة عامة أو خاصة ٢/ ٣١
 الحاجة (تتنزل) (منزلة) الضرورة عامة كانت أو خاصة ٣/ ٥٦٥ ، ٥٦٨ - ٧/ ٤٧٤ ، ٤٨٦ ، ٤٨٩ -

- الحاجة (تنزل) (منزلة) الضرورة..... ٦١/٤ ، ٦٦ - ٢٨٠/٧ - ٢١٨/١٥ - ٣٤٦/٢١ ، ٣٤٧
- الحاجة (تنزل) (منزلة) الضرورة عامة أو خاصة ٥١٢/١ ، ٥١٣
- الحاجة (تنزل) (منزلة) الضرورة عامة كانت أم خاصة..... ٣٦٨/٤
- الحاجة (تنزل) (منزلة) الضرورة عامة كانت أو خاصة..... ١٨٧/٢١ - ٢١٥/١٥ - ٢٩٤ ، ٢٩٤ ، ٢٨٣ ، ٢٨٢ ، ٢٨١ ، [٢٧٥] ، ٢٥٧ ، ١٥٥/٧
- الحاجة (تنزل) (منزلة) الضرورة في إباحة المحظورات ١٧٦/٢
- الحاجة العامة (تنزل) (منزلة) الضرورة الخاصة في حق آحاد الأشخاص ٢٧٥/٧
- الحاجة العامة (تنزل) (منزلة) الضرورة الخاصة ١٦/٤ - ٥٥٢/٢
- الحاجة العامة (تنزل) (منزلة) الضرورة الخاصة في حق آحاد الأشخاص ٣٣٨/٧
- الحاجة العامة (تنزل) (منزلة) الضرورة الخاصة في حق آحاد الناس ٤٢٩ ، ٢٤٣/٢
- الحاجة في حق آحاد الناس كافة (تنزل) (منزلة) الضرورة في حق الواحد المضطر ٣٥٧/٢
- الحادث بعد تمام السبب وقبل تمام الملك (بمنزلة) المقترن بأصل السبب ٥٦١ ، ٥٥٨/٨
- الحائض (بمنزلة) الجنب (٣٠٣)/١٩
- الحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول (ينزل) (منزلة) المتواتر ٣٩١/٢٨
- الحقوق لا يعتبر فيها الحرمة (والمنزلة) إلا الوالد في حق الولد ٣٥٩/٢
- الحكم بالقياس حكم بما (أنزل) الله ١٥٥/٣٢
- الحكم بالمستنبط من (المنزل) حكم (بالمنزل) ١٤٠/٢٩ - ٢٧٨/٣١ ، ٢٨٠ - ٣٢/٣٢ [١٥٥]
- الحكم بما استنبط من (المنزل) يكون حكما (بالمنزل) (١٥٥)/٣٢
- الحكم في القضايا والفيا في (النوازل) تختلف كثيرا باختلاف العوائد والحال الحاضرة (١٦٩)/٨
- الحيض والنفاس (بمنزلة) الجنابة (٣٠٣)/١٩
- خبر العدل في العبادات (منزل) (منزلة) اليقين (٥٩٥)/١٠
- الخلطة تحيل الصدقة وتجعل مال الاثنين فصاعدا (بمنزلة) كما لو أنه لو واحد (١٠٩)/٢٠
- الخلوة الصحيحة (بمنزلة) الدخول [٤٠١]/٢٣
- خيار الرؤية في الصلح (بمنزلة) في البيع ٥٦٠/٢٤
- الدلالة (تنزل) (منزلة) التصريح ٥٩/٩
- دلالة النص (بمنزلة) النص [١٧]/٣٢
- دليل الرضا (منزل) (منزلة) التصريح به (٤١١)/٩
- الدوام على الفعل (بمنزلة) الإنشاء (٤٩١)/٨
- دوام المعلق عليه هل (ينزل) (منزلة) ابتدائه ٤٩٣/٨
- رأي المجتهد حجة من حجج الشرع وتبدل رأي المجتهد (بمنزلة) انتساخ البعض يعمل به في المستقبل لا فيما مضى ٣٦٣/٢

- الرد بالعيب في الصلح (بمنزلة) الرد بالعيب في البيع ٥٦٠/٢٤
- رد البدل عند تعذر رد العين (بمنزلة) رد العين ٣٨١، ٣٧٩/١٦ - ١٣٨/١٢ - ٤٦٩/١
- الزيادة في زمن الخيار (بمنزلة) الزيادة في حالة العقد ١٦٧/١٦
- سبب السبب (بمنزلة) علة العلة ٦٥٦/٢٧
- سبب السبب (ينزل) (منزلة) السبب ١١/٨، ١٢، ١٤، ٢٥، ٣٠ - ٢٧/٢٧ [٦٥٥]
- السكوت في موضع الحاجة إلى البيان (بمنزلة) البيان ١٠/٢٦٦ (٢٦٦)
- السكوت مع القرائن (ينزل) (منزلة) النطق ١٠/٢٦٦ (٢٦٦)
- الشبهة في باب الحرمة (تنزل) (منزلة) اليقين ٩/٢٢١ (٢٢١)
- الشبهة هي المعتبرة دون (النازل) عنها ٩/٢٣٥ (٢٣٥)، ٢٣٧
- الشرط المتقدم على العقد (بمنزلة) المقارن له ١/٤٧٠، ٤٨٥ - ١٥/٢٨٣
- الشرط المتقدم على العقد هل هو (بمنزلة) المقارن ١٥/٢٧٧ (٢٧٧)
- الشرع (نزل) بلسان الجمهور ٥/٢٧ [٣٩]
- الشورى لا تكون فيما (نزل) فيه وحي ٢٦/٣٤٣ (٣٤٣)
- الصدقة (بمنزلة) الهبة ٢٢/٢٣٧ (٢٣٧)
- الصفقة مع اثنين (بمنزلة) عقدين ١٦/٥١٧ (٥١٧)
- الصلح (بمنزلة) البيع ٢٤/٥٥٩ [٥٥٩]
- الصورة في إیراث الشبهة (بمنزلة) الحقيقة في درء ما يندرى بالشبهات ٧/٤٤٥ - ٩/٢٢٧ (٢٢٧)
- الضرر في المآل (ينزل) (منزلة) الضرر الحال ٥/٤٢٥ - ٨/٤٥٩ (٤٥٩)
- الضعيف المضمحل الأثر (ينزل) (منزلة) المعدوم ١٢/٦١١، ٦١٥
- الطارئ هل (ينزل) (منزلة) المقارن ٨/٤٧٧ [٤٧٧]، ٥٦٠ - ٩/٥٤٧، ٥٤٩ - ١٠/٤٣ - ١١/٤٣ (٤٣)
- الظن الغالب (بمنزلة) اليقين حكما ٦/٤٩٩ (٤٩٩)
- الظن الغالب (ينزل) (منزلة) التحقيق ٦/٤٩٩ (٤٩٩)
- ظهور أمارات الشيء هل (تنزل) (منزلة) تحققه ١١/٤٠٣ [٤٠٣]
- ظهور أمارات الشيء هل (ينزل) (منزلة) تحققه ٩/٥٢٩، ٥٣٢
- العادة (تنزل) (منزلة) الشرط ٨/٢١٨
- العادة الطارئة بعد العام لا أثر لها ولا (ينزل) اللفظ السابق عليها ٨/١٦٢
- العادة المطردة في زمن الواقف وبلده (منزلة) منزلة شرطه ٨/٢٤٨
- العادة المطردة في ناحية (تنزل) (منزلة) الشرط ٨/١١٦، ١٢٧، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٨ [٢٥١]
- العادة المطردة في ناحية هل (تنزل) عادتهم (منزلة) الشرط ٨/٢٥١ (٢٥١)
- العادة المطردة هل (تنزل) (منزلة) الشرط ٨/٢١٤ (٢١٤)
- العرف الخاص هل (ينزل) في التأثير (منزلة) العرف العام ٨/٢٣٩ (٢٣٩)

العرف الذي تحمل عليه الألفاظ وتتقيد به إنما هو العرف المقارن حتى يجعل كالمفوض به أما الطارئ بعد ذلك فلا أثر له ولا (تنزل) الألفاظ السابقة عليه..... ٨/ (١٦١)
 العزم على الشيء (بمنزلة) المباشرة لذلك الشيء ٦/ ٧٢، (٨٣)
 العزم على الشيء هل يكون (بمنزلة) ذلك الشيء ١/ ٤٩٠ - ٦/ ١٩، ٢٥، [٨٣]، ١٤٩، ١٥٠
 عقد المضاربة (بمنزلة) الوكالة الخاصة ٢١/ ٥٨٣
 العقد مع اثنين (بمنزلة) العقدين ١٦/ ٥٢٢
 العقد مع اثنين (بمنزلة) عقدين ١٦/ (٥١٧)
 الغائب (بمنزلة) المعدوم ٩/ ٥٥٤ - ١١/ ٢٩٠، [٢٩٩]
 الغفلة عن أسباب (التنزيل) تؤدي إلى الخروج عن المقصود بالآيات ٥/ ١٣١، ١٥٢
 الغلبة (تنزل) (منزلة) الضرورة في إفادة الإباحة ٧/ ٢٤١، ٢٧٦، ٤٨٦ - ١١/ ٤٥٩، ٤٦١، [٤٦٥]

غلبة الظن (تنزل) (منزلة) اليقين ٤/ ٥٠٧
 الفتوى في حق الجاهل (بمنزلة) الاجتهاد في حق المجتهد ٣٣/ ١٠٤
 الفعل في وقوعه موقع البيان (نازل) (منزلة) القول ٢٨/ (٤٣٣)
 فوات الوصف المشروط (بمنزلة) العيب في إثبات الخيار ١٦/ [٢٨٥]، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٣
 في (التنزيل) كفاية عن التأويل ٣٣/ ١٠، ١٢، ١٦
 القرآن هو الكلام (المنزل) على الرسول المكتوب في المصاحف المنقول إلينا نقلاً متواتراً ٢٨/ ١٧٥
 القراءة الشاذة (بمنزلة) خبر الواحد ٢٧/ ١٦٨ - ٢٨/ [١٨١]
 القراءة الشاذة هل (تنزل) (منزلة) الخبر في الاحتجاج أم لا ٢٨/ (١٨١)
 قول الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا وما في معناهما (بمنزلة) المسند إلى النبي ﷺ ٢٨/ [٤١٧]
 قول الصحابي كنا نفعل كذا على عهد رسول الله ﷺ (بمنزلة) المسند ٢٨/ ٤١٨
 الكتاب من الغائب (بمنزلة) الخطاب من الحاضر ١٠/ (٢٣٩)
 كل امرأتين لا يجوز الجمع بينهما نكاحاً فهما (بمنزلة) الأختين في كثير من الأحكام ٢٣/ ٣٧٨
 كل تزويج كان على وجه الحلال يصيب صاحبه امرأة فهو (بمنزلة) التزويج الحلال ٢٣/ (٤١١)
 كل ذات رحم فولدها (بمنزلتها) ٢/ ٥١٨
 كل واحد من السبيين في حق من اجتمع في حقه السبيان (بمنزلة) ما لو وجد كل منهما في شخص آخر ٢٤/ ٤٠١
 كل يوم من رمضان (بمنزلة) عبادة منفردة ٢٠/ ١٨٩
 كنا نفعل كذا في زمان النبي ﷺ (بمنزلة) المسند ٢٨/ ٤١٢
 لا يدفع الإنسان الضرر عن نفسه (بإنزاله) بغيره ٧/ (٥٣٩)
 لطارئ هل (ينزل) (منزلة) المقارن ٩/ ٥٤٨

- اللفظ (منزل) (منزلة) العموم في جميع محامل الواقعة ٤٠٠/٣٠
 ليس للعبد أن يحمل نفسه على ما يخاف منه (نزول) الضرر بها (٣١)/٨
 ما رجع عنه المجتهد (بمنزلة) المنسوخ ١٣١/٣٣
 ما لا يعلم بحال هو في حقنا (بمنزلة) المعدوم (٣٠٧)/١١
 ما من (نازلة) إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها (١٨٧)/٣
 ما وجب بالدخول فيه (بمنزلة) ما يجب بالنذر (٦٢١)/٢٠
 ما وقع عليه الصلح (بمنزلة) المبيع ٥٦٠/٢٤
 المانع الطارئ هل (ينزل) (منزلة) المقارن ٥٥٩/٨
 مباشرة الفعل الذي هو دليل الرضا (بمنزلة) التصريح بالرضا ٤١٣ ، ٤١٢/٩
 المجلس من حريم العقد (فينزل) الواقع فيه (منزلة) الواقع في العقد (١٤٥)/١٦
 المجنون (بمنزلة) الصبي ٣٩٢/١٢ - ٤٦٢/١
 المحابة ممن لا يملك التبرع (بمنزلة) الهبة ٣٩٩ ، ٣٩٧/٧
 المحل إنما يعتبر عند تمام الشرط (لنزول) الجزء (٣٢٠)/١٠
 المدلي من ذوي الأرحام (ينزل) (منزلة) المدلي به في الاستحقاق (٤٣١)/٢٤
 المدني من السور ينبغي أن يكون (منزلا) في الفهم على المكي (٢٠٥)/٢٨
 المسافة القرية (بمنزلة) الحضور (٥٥٣)/٩
 المشهور (بمنزلة) المتواتر (٢٥٧)/٢٨
 المطلق عند عدم القرينة (ينزل) على أقل المراتب (٨٣)/١٠
 المطلق فيما يحتمل التأيد (بمنزلة) المصرح بذكر التأيد (٥٩)/١٦
 المطلقة رجعيًا (بمنزلة) الزوجة (٥٠٧)/٢٣
 مظنة الشيء (تنزل) (منزلته) ٢٤٤ ، (٢٣٧)/٢٧
 المعتوه (بمنزلة) الصغير (٣٩٥)/١٢
 المعتوه (بمنزلة) الطفل وإن كان كبيرا (٣٩٥)/١٢
 المعدوم (ينزل) (منزلة) الموجود في صور (٢٥٩)/١١
 معرفة أسباب (النزول) تكشف عن الحكمة الباعثة على تشريع الحكم (١٣١)/٥
 معرفة أسباب (النزول) والورود تكشف عن مقصود الشارع [١٣١]/٥
 المعلق بالشرط عند وجود الشرط لا (ينزل) إلا عند بقاء المحل ٣٢٥ ، ٣٢١ ، ٣١١ ، ٣٠٨/١٠
 [٣٣٣] - ٦٤٤ ، ٦٣٦/٢٧
 المعلق بالشرط لا (ينزل) إلا بعد وجود الشرط بكماله (٣١٩)/١٠
 المعلق بشرطين لا (ينزل) إلا عند وجودهما (٣١٩)/١٠
 المقتضى (بمنزلة) المنصوص عليه (٢٥)/٣٢

- الملك العائد هل (ينزل) (منزلة) غير الزائل ٩/٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٧، [٤٧٠] - ١٤/١٠
 من حكم بمعنى استنبط من (المنزل) فقد حكم (بالمنزل) ٣٢/١٥٥
 المنافع (بمنزلة) الأعيان ١٦/٣٥١
 (منزلة) الإمام من الرعية (منزلة) الولي من اليتيم ٢/١٦٦
 (منزلة) الحرم (كمنزلة) الإحرام في وجوب الاحترام ٢٠/٣٠٩، ٣١٣
 (نزل) الإمام الأعظم في مال بيت المال (منزلة) والي اليتيم ٢٦/٣٧٧
 (نزل) الشرع بلسان الجمهور ٥/٤١
 النفاس (بمنزلة) الحيض في أحكامه ١٩/٣٢٥
 النكاح إذا لم يعتبر كان (بمنزلة) العدم ١/٥١٥ - ١١/٢٧٣
 النهي بعد الأمر (بمنزلة) النهي ابتداء ٣١/٣٩١
 الهبة بشرط العوض (بمنزلة) البيع ٢٢/٢٤٩، ٢٥١، [٢٨٥]
 الهبة بشرط العوض قبل التقابض تبرع وبعد التقابض (بمنزلة) البيع ٢٢/٢٨٦
 هبة الدين ممن عليه الدين (بمنزلة) الإبراء ٢٢/٢٦٥
 الهبة في المرض (بمنزلة) الوصية ١٢/٤٧٤
 هل يحتج بالقراءة الشاذة في الأحكام (وتنزل) (منزلة) الخبر ٢٨/١٧٧
 هل (ينزل) الاكتساب (منزلة) المال الحاضر ٨/٤٣٨ - ١١/٧، ٨، ١٠، [١٩]، ٢٢، ٢٦
 الواقع في الحرم (بمنزلة) الواقع في صلب العقد ١٥/٨٨
 وجدان الواجب بأكثر من المعتاد (ينزل) (منزلة) العدم ١١/٣٤٩
 الوسيلة إذا لم تفض إلى المقصود كانت (نازلة) (منزلة) المعدوم ١٢/٦١٢، ٦١٥
 الوصايا والأوقاف (تنزل) على عرف البلد ٨/٢٥٦، ٢٥٨
 الوصف (بمنزلة) الشرط ١٥/٣٥٧
 الوصية (بمنزلة) الملك بالإرث ٢٤/١٦٥
 وقت الشيء هل (ينزل) (منزلة) ذلك الشيء ١/٤٩١ - ١١/٤١٩
 الوكيل بالعقد فيما هو من حقوق العقد (ينزل) (منزلة) العاقد لنفسه ٢١/٢٦٠ - ٢٣/٨٩
 يعتبر في الإقرار عرف المتكلم (وتنزل) على أقل احتمالاته ٣٢/٣٥٦
 اليمين (منزلة) على ما أمكن تحصيله ٢٠/٥٣٥، ٥٣٨
 (ينزل) التابع (منزلة) المعدوم في عدم جواز إفراذه بالحكم ١١/٥٠٠
 (ينزل) الشاذ من القراءات (منزلة) خبر الآحاد ٢٨/١٨١
 (ينزل) كل شيء على الغالب وإن لم يكن فالوسط ٣/٢٢٩
 (ينزل) المجهول (منزلة) المعدوم ١/٤٤١ - ١١/٣٠٧

- (ينزل) المجهول (منزلة) المعدوم وإن كان الأصل بقاءه إذا يش من الوقوف عليه أو شق
اعتباره..... ٢٣٥/٢٤ - ٣٠٩/١١ - ٨٧/٢
(ينزل) المعدوم (منزلة) الموجود تقديرا لا تحقيقا (٢٥٩)/١١
(ينزل) الوصف في كل شيء على أقل درجاته..... ٣٧٢ ، ٣٦٦/١٥

نزّه

- الأصل (التنزه) عن اللعب واللغو فيقتصر على ما ورد فيه النص وقتا وكيفية..... ٤٧٤/٢٦
(التنزه) عن مواضع الريّة أولى [٢٦١]/١٨ - ٤٧٥/١
كل بيع فاسد يأخذ القيمة (ويتنزه) عن الفضل ٣٢٦/٢
كل صلاة أدت مع كراهة التحريم تجب إعادتها ومع كراهة (التنزيه) تستحب الإعادة ٥٥١/١٩ ، ٥٥٢
مطلق النهي ولو (تنزيها) مقتضى للفساد في المنهي عنه (٣٧٣)/٣١
العقد إذا تضمن العوض وجب (تنزيهه) عن الجهالة والغرر ٢٤٤/٢

نسب

- أخذ المال بالإرث فرع ثبوت (النسب)..... (١٩٩)/٢٤
إذا تراخى (النسب) ورث الذكور دون الإناث (٣٤٩)/٢٤
إذا تعارض ظاهران في ثبوت (النسب) قدم المثبت له لوجوب الاحتياط فيه ٦٧٥/٢٣
إذا تعارضت بعض الخمس الضرورية قدمت الدينية ثم مصلحة النفس ثم (النسب) ثم العقل ثم
المال (١٧٥)/٤
الإرث فرع (النسب)..... [١٩٩]/٢٤
الأصل أنه يحرم بسبب الرضاع ما يحرم بسبب (النسب) وسبب المصاهرة (٦١٩)/٢٣
الأصل في إثبات (النسب) الاحتيال له ما أمكن ٤٣٧/٢٥
الأصل في الإنسان أن له (نسبا) شرعيا ١٢٤/٧
الأصل في (النسب) الفراش الصحيح (٦٨٣)/٢٣
الإقرار لا يورث به إلا مع عدم وارث ثابت (النسب) ٢٠٠/٢٤
أقوال العلماء (بالنسبة) إلى العامة كالأدلة (بالنسبة) إلى المجتهدين (١٠٤)/٣٣
أمر (النسب) مبني على الاحتياط (٦٧٣)/٢٣
(الأنساب) والفروج يحتاط لهما في الشريعة ما لا يحتاط للأموال ١٨٣/٩
إنما تثبت اليد بالتصرف (والنسبة) وعدم المنازع (٧٠)/١٤
تاوى المجتهدين (بالنسبة) إلى العوام كالأدلة الشرعية (بالنسبة) إلى المجتهدين .. ٢٦/٣٣ ، [١٠٣] ، ١١٤

- ترتيب الحكم على الوصف (المناسب) يقتضي العلية ٣٣٩/٣٢
- التفريط (يناسبه) الضمان ٣١٥/١٤
- التوريث فرع (النسب) ١٩٩/٢٤
- جميع أقارب الرجل من (النسب) حرام عليه إلا بنات أعمامه وأخواله وعماته وخالاته ... ٣٦٣/٢٣
- حفظ (الأنساب) في منع مساواة المرأة للرجل في إباحة تعدد الأزواج ١٩٠/٥
- الحكم إذا ثبت في أصل ولاح للمستنبط فيه معنى (مناسب) للحكم وانتفت المعطلات يكون الحكم معللاً ٤٢٣/٢
- ذو (النسبين) أولى بالميراث من (المنتسب) (بنسب) واحد ٢٠٥/٢٤
- الرضاع يحرم ما يحرمه (النسب) ٦٢٥/٢٣
- الساكت لا (ينسب) إليه حكم ٢٦٥/١٠
- الشارع متشوف إلى اتصال (الأنساب) وعدم انقطاعها ٦٧٤/٢٣
- الشبهة في باب (النسب) كالوطء بالنكاح ٤١١/٢٣
- الشبهة كما تدرأ الحد تثبت (النسب) والحرية ٣٨/٧
- صحة الفراش توجب حقيقة (النسب) ٦٩٢/٢٣
- عند التعريف بالإشارة يسقط اعتبار (النسبة) لأن الإشارة أبلغ ١٩١/١٠
- عوائد الأمم متى اشتملت على مصلحة أو مفسدة ضرورية أو حاجة حكم عليها بما (يناسبها) من وجوب أو تحریم ٣٩٥/٥ - ٤٤١/٣
- الفعل المتعدي إلى مفعول لا يجري مجرى العموم (بالنسبة) إلى مفعولاته ٢٨٦/٣٠
- الفعل المتعدي إلى مفعول يجري مجرى العموم (بالنسبة) إلى مفعولاته ٢٨٥/٣٠
- فعل النائب (متسوب) للمنوب عنه لا محالة ١٢٩/١٨
- القدرة على اكتساب المال بالصناعات غنى (بالنسبة) إلى نفقة النفس ومن تلزم نفقته وهل هو غنى فاضل عن ذلك على روايتين ١٩/١١
- قسم العادات جار على المعنى (المناسب) الظاهر للعقول ٤٦٩/٥
- كل إرث مستحق (بنسب) وجب أن ينتفي مع انتفاء (النسب) ٢٠٠/٢٤
- كل امرأتين بينهما رحم محرم بحيث لو كانت إحداهما ذكراً لم يجز له التزوج بالأخرى لأجل (النسب) دون الصهر فإنه يحرم الجمع بينهما ٣٧٨/٢٣
- كل امرأتين بينهما من (النسب) أو الرضاع ما يمنع تناكحهما لو قدرت إحداهما رجلاً لا يجوز الجمع بينهما في الوطء بعقد ولا ملك ٣٧٧/٢٣
- كل جرح لا مقدر فيه من الدية ولا تعرف (نسيته) من مقدر فإنها تعتبر بالغير ١٢١/١١
- كل سبب لا يورث به مع وجود (النسب) بحال لا يورث به مع عدم (النسب) في حال ٢٠٠/٢٤
- كل من أدلى إلى الميت (بالنسب) بلا واسطة لا يحجب ٣٩١/٢٤

- كل من درئ عنه الحد ألحق به (النسب)..... ٦٧٥/٢٣
- لا يجوز (نسبة) القول المخرج للإمام صراحة..... ١٤٨/٣٣
- لا يرث أحد من ليس على دينه وملته (ينسب) ولا غيره..... (٢٤٣)/٢٤
- لا يستحق الإرث إلا من يستحق (النسب)..... (١٩٩)/٢٤
- لا (ينسب) إلى ساكت قول..... ٣٠٤/١، ٣٩٤-٢/٦٠، ١٦٦، ٢١٣-٦/٤٣٤-١٠/٢٦٧، ٢٧٠-٣٢٥/١٣-٢٧/٢٥٧، ٢٥٩-٣٣/١٤٨
- لا (ينسب) إلى ساكت قول قائل ولا عمل عامل إنما (ينسب) إلى كل قوله وعمله..... ٣٢٤/٢
- لا (ينسب) إلى ساكت قول لكن السكوت في معرض الحاجة إلى البيان بيان..... ١٠/[٢٦٥]-٣٢٣/١٣
- لا (ينسب) إلى ساكت قول لكن السكوت في معرض الحاجة بيان..... ٣٨، ٣٣/٢-٤٣٠/١
- لا (ينسب) إلى ساكت قول ولكن السكوت في معرض الحاجة بيان ويعتبر قبولاً..... ٣٦/٢
- لا (ينسب) للساكت قول..... ١٩٩/٢
- اللبن تابع (للسب)..... ٦٢٠/٢٣
- ما حرم (بالنسب) حرم من الرضاة مثله..... ٦٢٠/٢٣
- ما كان طريق ثبوت العلة فيه السبر والتقسيم أولى مما طريق ثبوتها (المناسبة)..... ٤٤٠/٢٩
- ما نشأ عن الأسباب من المسببات (فمنسوب) إلى المكلف حكمه..... (٤٥١)/٤
- مبنى الأحكام (بالنسبة) للمرأة على الستر والصيانة..... (٢٩٢)/١٨
- مبنى (النسب) الفراش..... (٦٨٣)/٢٣
- متى وجدنا صاحب الشرع أناط الحكم بوصفين (مناسبين) قلنا المجموع علة..... (٣٨١)/٢٩
- المجتهد إذا رجع عن قول لا يجوز (نسبته) إليه والأخذ به على أنه قول له..... ١٣٦/٣٣
- المضطر إلى فعل (ينسب) إليه الفعل الذي اضطر إليه..... ٥٣١/٧
- المعصية لا (تناسب) النعمة..... (٢٧٩)/١٢
- المفقود يعتبر حياً (بالنسبة) للأحكام التي تضره ويعتبر موقوف الحكم (بالنسبة) للأحكام التي تنفعه وتضر غيره..... (٢٨٩)/١١
- المكمل مع المكمل في (نسبة) الوسيلة مع المقصد..... ٥٣٥/٣
- من ثبت له (النسب) ثبت له الميراث..... (١٩٩)/٢٤
- من الضرورات ما هو أشد مما وردت فيه الرخص فمن الواجب رعيه وإعطاؤه ما (يناسبه) من الأحكام..... ٥٦٥/٢
- من لا فراش له فلا (نسب) له..... (٦٨٤)/٢٣
- من (نسب) إلى ساكت قولاً أو اعتقاداً فقد افترى عليه سواء كان هذا القول حكماً أو فتياً..... ١٧٣/٢
- من (نسب) إلى ساكت قولاً فقد كذب عليه..... (٢٦٥)/١٠
- (المناسبة) تفيد ظن العلية والظن واجب العمل به..... ٢٣٤/٥

- (المناسبة) التي من باب الضرورة راجحة على التي من باب الحاجة والزينة ٤ / (١٦٧)
- مهما أمكن إحالة (النسب) إلى الفراش الصحيح كان أولى ٢٣ / (٦٨٤)
- الميراث لا يكون قبل ثبوت (النسب) ٢٤ / (١٩٩)
- (النسب) أقوى من الرضاع ١٣ / ٤٤٩
- (النسب) إنما يحتاط لإثباته ٢٣ / (٦٧٣)
- (النسب) تتبع بعض أحكامه ١ / ٤٧٤ - ٢٣ / ٦٩١
- (النسب) لا يتبعض ٢٣ / [٦٩١] ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤
- (النسب) لا يتبعض بحال ٢٣ / (٦٩١)
- (النسب) لا يتجزأ ٢٣ / (٦٩١) ، ٦٩٤
- (النسب) لا يتجزأ بحال ٢٣ / (٦٩١)
- (النسب) لا يثبت بالظن ٢٣ / ٦٩١
- (النسب) لا يقبل الاشتراك ٢٣ / (٦٩١)
- (النسب) لا ينتفي إلا بأقوى الأدلة ٢٣ / ٦٧٤
- (النسب) يثبت بالتسامح ٢٣ / ٦٧٤
- (النسب) يثبت مع الشبهة ٩ / ٢٤٢
- (النسب) يحتاط في إثباته ٢٣ / [٦٧٣] ، ٦٧٤ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٤ ، ٦٩٢ - ٢٤ / ٢٠٠ ، ٢٠٠
- (النسب) يحتاط لإثباته ٢٣ / ٦٧٨ ، ٦٨١ ، ٦٨٨
- (النسب) يحتاط لإثباته ولا يحتاط لنفيه ٢٣ / ٦٨٠
- (النسب) يحتاط له ٩ / ١٨٣ - ٢٣ / ٦٨٠ ، ٦٨١
- (النسب) يحتال لإثباته مهما أمكن ٢٣ / (٦٧٣)
- (النسب) يغلب فيه الإثبات ٢٣ / (٦٧٣)
- نصوص الإمام (بالنسبة) إلى مقلده كنصوص الشارع (بالنسبة) إلى المجتهدين ٣٣ / (١٠٣)
- النكاح الفاسد يلحق بالصحيح في حكم (النسب) ٢٣ / ٦٨٤
- الوطء بالشبهة يلحق به (النسب) ٢٣ / ٦٨٤
- يجوز ابتياع جزء من معلوم (بالنسبة) مشاعا ٢١ / (١٣١)
- يحدث للناس في كل زمان من الأحكام ما (يناسبهم) ٥ / (٣٧٩)
- يحرم من الرضاع ما يحرم من (النسب) ١ / ٢٤٨ ، ٣٤٨ ، ٤٧٧ - ٢ / ١٩٧ ، ٥٠٣ - ٢٣ / ٣٦٣ ، ٣٧٨ ، [٦١٩] ، ٦٢٥
- يعذر بالنسيان إذا لم يكن معه حالة مذكرة (ينسب) معها لتقصير وإلا لم يترتب عليه حكم ١٢ / (٤٤٥)
- يقدم ما ثبت بالسبر من العلل على ما ثبت بمجرد (المناسبة) ٢٩ / ٥٩٦

نسخ

- الإجماع لا (ينسخ) ٤٨/٢٩ ، ٦٨ ، [٩١]
- الإجماع لا (ينسخ) الإجماع ٩١/٢٩
- الإجماع لا (ينسخ) ولا (ينسخ) به ٧٧٨/٣٣
- الإجماع يجوز أن (ينسخ) بمثله إذا كان قائما على دليل المصلحة ٩٢/٢٩
- الأخبار لا (تنسخ) ٧٦٦/٣٣
- الأخبار المحضة لا يدخلها (النسخ) ٧٧٣ ، ٧٦٩ ، ٧٦٧ ، [٧٦١] ، ٧٥٤/٣٣ - ٥٥٤/٣٠
- الأخبار المحضة لا يصح (نسخها) ٧٦٧/٣٣
- أدلة العقل لا يمكن (نسخها) ٢٨٣/٣
- إذا تعارض قوله وفعله فالمتأخر (ناسخ) فإن جهل عمل بالقول ٣١٨/٣٣
- إذا تعارض نصاب وتساوي في القوة والعموم وعلم المتأخر فهو (ناسخ) وإن جهل فالتساقي أو الترجيح ٢٥٢/٣٣
- إذا تناقض نصاب (فالناسخ) هو المتأخر ٧٢٩/٣٣
- إذا (نسخ) بعض العبادة لم يكن ذلك (نسخا) للباقي ٧٤٥/٣٣
- إذا (نسخ) الوجوب لا يبقى الجواز ٧٨٥/٣٣
- إذا (نسخ) الوجوب يبقى الجواز ٧٨٥/٣٣
- إذا نقص ركن من العبادة أو شرط متصل (فنسخ) للجميع ٧٤٦/٣٣
- الاستنباط من (المنسوخ) باطل ٢٧٣/٢٧
- الأصل العام أن النص لا (ينسخه) إلا نص في قوته أو أقوى منه ٧٣٣ ، ٧٣٠/٣٣
- الأصل عدم (النسخ) ٢٢٤/٣٣ ، ٦٦٨ ، ٦٧٠ ، [٦٧٧] ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٧٢٠ ، ٧٢٩
- ٧٣٧ ، ٧٣٢
- الأصل المرجوع إليه في إثبات جميع الأحكام عدم (النسخ) ٦٧٧/٣٣
- الأصل (المنسوخ) لا يقاس عليه [١٧١]/٢٩
- الأصول الأولى باقية لم تتبدل ولم (تنسخ) ٢٨٣/٣
- الأصول الكلية لا تتبدل (بالنسخ) ٢٨٣/٣
- الأضعف لا (ينسخ) الأقوى ١٨٨/٣٣
- الأكثر على أنه لا يجوز (نسخ) القرآن الكريم بأخبار الآحاد لأن القرآن أقوى ١٦٩/٢٨
- تحريم الشيء بعد وجوبه (نسخ) ٣٩٢/٣١
- التقييد بالتأييد لا يمنع (النسخ) ٧٥٤/٣٣
- (تنسخ) السنة بالسنة ٦٩٥/٣٣

- (تنسخ) السنة بالسنة المتواترة بالمتواترة والأحادي بالأحادي..... ٣٣/ (٦٩٥)
- التواتر إنما هو شرط في القرآن المثبت بين الدفتين أما (المنسوخ) فلا..... ٢٨/ ١٧٤
- الحكم القياسي المنصوص العلة يكون (ناسخا) (ومنسوخا)..... ٣٣/ ٧٧٨
- حكم (الناسخ) لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه..... ٢٨/ ١٢٢
- الخبر لا (ينسخ)..... ٣٣/ (٧٦١)
- الخطاب المقيد بالتأييد لا يجوز (نسخه)..... ٣٣/ (٧٥٣)
- دار الحرب ليست (ناسخة) للأحكام الشرعية أو بعضها..... ٩/ (١١٣)
- دخول (النسخ) الفضائل خلف..... ٣٣/ (٧٦٩)
- دعوى (النسخ) غير مقبولة مع الجهل بالتاريخ..... ٣٣/ ٧٢٩
- دلائل (النسخ) يقدم أحدها على الآخر..... ٣٣/ ٧٢٠
- رأي المجتهد حجة من حجج الشرع وتبدل رأي المجتهد بمنزلة (انتساخ) البعض يعمل به في المستقبل لا فيما مضى..... ٢/ ٣٦٣
- الركن المتصل بالعبادة هو الذي يكون (بنسخه) (نسخ) الباقي..... ٣٣/ ٧٤٦
- زيادة عبادة من العبادات لا تكون (نسخا) للعبادات..... ٣٣/ ٧٩٦
- الزيادة على النص لا تكون (نسخا)..... ٣٣/ (٧٩٣)
- الزيادة على النص ليست (نسخا)..... ٣٣/ [٧٩٣]
- الزيادة على النص ليست (نسخا) له..... ٣٣/ ٧٩٨
- الزيادة على النص (نسخ)..... ٣٣/ ٧٩٣
- الزيادة على النص هل هي (نسخ) أم لا..... ٢/ ٤٣٥
- سنة الأحاد لا (تنسخ) سنة التواتر..... ٣٣/ ٦٩٦
- السنة (تنسخ) بالسنة..... ٣٣/ (٦٩٥)
- سنة رسول الله ﷺ لا (تنسخها) إلا سنة رسول الله..... ٢/ ٤٠٧
- شرط (النسخ) تأخر تاريخ (الناسخ)..... ٣٣/ ٤٥٢
- شرع من قبلنا إذا ثبت بطريق صحيح ولم يرد عليه (ناسخ) يكون شرعا لنا..... ٣٠/ (٧٥)
- شرع من قبلنا شرع لنا إذا حكى مقررنا ولم (ينسخ)..... ١٦/ ٣٥٧
- شرع من قبلنا شرع لنا إلا ما ثبت (نسخه)..... ٣٠/ [٧٥] ، ٣٥٤
- شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد شرعنا (بنسخه)..... ٣٠/ (٧٦)
- شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد (ناسخ)..... ٢٨/ ٢٠١ - ٣٠/ ٣٥٨ - ٣٣/ ٦١١
- شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد (ناسخ) له في شريعتنا..... ٣٠/ ٨٨
- شريعة محمد ﷺ (ناسخة) لجميع الشرائع السابقة..... ٢/ ٤٣٤
- شريعة نبينا محمد ﷺ (ناسخة) لجميع الشرائع..... ٣٣/ ٦٦٨ ، ٦٧٠

- الشيء إنما (ينسخ) بمثله أو بأقوى منه ٣٣/ [٦٨٣] ، ٧١٢
- الشيء جاز أن (ينسخ) مثله ١٠/ ١٤٢
- الشيء لا (ينسخه) إلا ما هو مثله أو فوقه ١٠/ (١٣٩)
- الشيء لا (ينسخه) ما هو دونه ١٠/ (١٤٠)
- صريح التأييد مانع من احتمال (النسخ) ٣٣/ [٧٥٣] ، ٧٥٨ ، ٧٥٩
- الضعيف لا (ينسخ) القوي ٣٣/ (٦٨٣)
- الطريق إلى معرفة كون الحكم (منسوخا) شيثان لفظ (النسخ) والتاريخ مع التنافي ٣٣/ (٧١٩)
- الظاهر عدم (النسخ) ٣٣/ (٦٧٧)
- العام المتأخر (ينسخ) الخاص المتقدم ٣٣/ ٦٠٠
- عدم (النسخ) أولى مهما أمكن ٣٣/ (٦٧٧)
- عموم وخصوص الأخبار المحضة لا يدخلها (النسخ) ٣٠/ ٥٥٢
- الفضائل لا (تنسخ) ٣٣/ ٧٥٣ ، ٧٦٢ ، [٧٦٩] ، ٧٧٣ ، ٧٧٥
- الفضائل لا (تنسخ) ولا ترد ٣٣/ ٧٧٥
- فضائل النبي ﷺ لا (تنسخ) ٣٣/ ٧٧٠ ، ٧٧٢
- الفعلا ن لا يتعارضان إلا أن يجب التكرار فالثاني (ناسخ) أو مخصص ٣٣/ ٣٥٦
- فعله ﷺ لا يعارض القول الخاص بالأمة ولا (ينسخه) ٣٣/ ٣١٨
- القرآن لا يثبت (نسخ) حكمه إلا بدليل يجب الرجوع إليه ٣٣/ ٧٣٨
- القرآن (ينسخ) بالقرآن ٣٣/ (٦٨٩)
- القواعد الكلية من الضروريات والحاجيات والتحسينيات لم يقع فيها (نسخ) ٢/ ٥٦١
- القياس لا (ينسخ) به ٣٣/ (٧٧٧) ، ٧٨٢
- القياس لا (ينسخ) ولا (ينسخ) به ٣٣/ ٧٧٧
- القياس المظنون لا يكون (ناسخا) ولا (منسوخا) ٣٣/ ٧٧٨
- لا (نسخ) في الأخبار ٣٣/ (٧٦١)
- لا يجري (النسخ) في الأخبار ٣٣/ (٧٦١)
- لا يجوز أن تسقط طاعة أمر أمرنا به الله تعالى ورسوله إلا ييقن (نسخ) لا شك فيه ٦/ (٣٤١)
- لا يجوز أن يكون (الناسخ) متقدما على (المنسوخ) ٣٣/ (٧٢٩)
- لا يجوز (النسخ) بالقياس ٣٣/ (٧٧٧)
- لا يجوز (نسخ) الخبر إلا إذا كان مرادا به الأمر ٣٣/ ٧٦٢
- لا يجوز (نسخ) السنة بالقرآن ٣٣/ ٧١١ ، ٧١٣
- لا يجوز (نسخ) القطعي بالظني ٣٣/ ٦٨٤
- لا يجوز (نسخ) ما قيد بالتأييد ٣٣/ (٧٥٣)

- لا يجوز (نسخ) المتواتر بالآحاد ٦٨٤/٣٣
- لا يجوز (نسخ) المتواتر بخبر الواحد ٧٠١/٣٣
- لا يجوز (نسخ) القوي بالضعيف ٦٨٣/٣٣
- لا يدخل (النسخ) في التوحيد ٢٨٣/٣
- لا يصار إلى (النسخ) مع إمكان الجمع ٦٧٨/٣٣
- لا يصح (النسخ) إلا بمثل (المنسوخ) في القوة أو بأقوى منه ٧١١، ٦٩٦، ٦٩٠/٣٣
- لا يقع (النسخ) إلا بدليل توقيفي ٧٣٧/٣٣
- لا يكون (الناسخ) أضعف ٦٨٣/٣٣
- لا يكون (النسخ) إلا لحكم شرعي وبخطاب شرعي ٧٢٠، ٦٧٠، ٦٦٨/٣٣
- لا يتمتع بقاء حكم الفرع مع (نسخ) حكم الأصل ١٧١/٢٩
- لا (ينسخ) القرآن بالقياس ٧٨٣، ٧٨٢/٣٣
- لا (ينسخ) المتواتر بالآحاد (وينسخ) بالمشهور ٢٥٧/٢٨
- لو (نسخ) الوجوب بقي الجواز ٧٨٥/٣٣
- ليس (ينسخ) فرض أبداً إلا أثبت مكانه فرض ٤٠٧/٢
- ما ثبت بالإجماع لا (ينسخ) ٩١/٢٩
- ما رجع عنه المجتهد بمنزلة (المنسوخ) ١٣١/٣٣
- المتأخر من النصين (ناسخ) للمتقدم ٧٣٥، ٧٣٤، [٧٢٩]/٣٣
- المظنون لا (ينسخ) المقطوع ٧٩٤/٣٣
- معرفة (النسخ) (والناسخ) والدليل المنصوب عليه واجبة على المكلف ٧٢٠/٣٣
- مفهوم المتواتر لا يجوز (نسخه) بخبر الواحد والقياس ٢٥٧/٣٣
- من حيث جاز (نسخ) القرآن بالقرآن جاز تخصيصه به ٤٢١/٢
- (الناسخ) لا بد من منافاته (للمنسوخ) ٧٩٤/٣٣
- (الناسخ) مقدم على (المنسوخ) ٤٩٦/٢٠
- (الناسخ) يجب أن يكون متراخياً عن (المنسوخ) ٧٢٩/٣٣
- (الناسخ) يقدم على (المنسوخ) ٦٤٣/٣٣
- (نسخ) الأحكام مجمع عليه ٢٧٢، ٢٦٩/٣
- (النسخ) إنما يقع في بعض الأحكام الفرعية ٢٨٣/٣
- (النسخ) إنما يكون في الأمر والنهي ٧٧٠، ٧٦٢/٣٣
- (النسخ) بالقياس غير جائز ٧٨٣/٣٣
- (النسخ) بالقياس لا يجوز ٧٨١/٣٣
- (النسخ) بالقياس لا يصح ٧٨٢/٣٣

- (النسخ) بلا بدل جائز عقلا واقع سمعا..... ٦٧٠ ، ٦٦٨/٣٣
- (النسخ) جائز عقلا ٦٧١/٣٣
- (النسخ) جائز عقلا ممتنع سمعا..... ٦٧٠ ، ٦٦٨/٣٣
- (النسخ) جائز عقلا واقع سمعا ٧٧٠ ، ٧٦٩/٣٣
- (النسخ) جائز عقلا واقع شرعا ٦٩٥ ، ٦٦٧/٣٣
- (النسخ) جائز عقلا وقد قام دليله شرعا..... ٦٦٧/٣٣
- (النسخ) جائز عقلا وواقع سمعا ٦٨٩ ، ٦٦٧/٣٣
- (النسخ) جائز عقلا وواقع شرعا..... ٧٢٩/٣٣
- (النسخ) جائز واقع عند كل المسلمين ٦٦٧/٣٣
- (النسخ) جائز وواقع ٦٦٧/٣٣
- (نسخ) جزء العبادة أو شرطها ليس (نسخا) لجميعها ٦٨٨/٢٧ - ٦٤٥/٣٣
- (نسخ) جزء العبادة المتصل بشرطها ليس (بنسخ) لجمعتها ٧٤٥/٣٣
- (نسخ) الجزء لا يقتضي (نسخ) الكل ٧٤٩/٣٣
- (نسخ) حكم الأصل لا يبقى معه حكم الفرع ٤٢٨/٢
- (نسخ) حكم الأصل يقتضي (نسخ) العلة ١٧١/٢٩
- (النسخ) خلاف الأصل ٦٧٧/٣٣
- (النسخ) رفع أو بيان ٧١٢/٣٣ - ٤٦٤/٩
- (النسخ) رفع وإبطال ٦٨٤/٣٣
- (نسخ) السنة بالسنة جائز ٧٠٠ ، ٦٩٨ ، ٦٩٥/٣٣
- (نسخ) السنة بالقرآن جائز ٧١١/٣٣
- (نسخ) سنة من سنن العبادة لا يكون (نسخا) لتلك العبادة..... ٧٤٥/٣٣
- (نسخ) القرآن بالخبر المتواتر لا يجوز ٧٠١/٣٣
- (نسخ) القرآن بالسنة جائز ٧١٢ ، ٧٠٧/٣٣
- (نسخ) القرآن بالسنة لا يجوز ٧٠١/٣٣
- (نسخ) القرآن بالقرآن جائز ٦٨٩/٣٣
- (نسخ) الكتاب بالخبر المشهور جائز ٧٠١/٣٣
- (نسخ) الكتاب بالسنة جائز ٧٠١/٣٣
- (النسخ) لا يثبت إلا بدليل..... ٦٦٨/٣٣ ، ٦٧٠ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٣٧ ، ٧٤٠ ، ٧٤١
- (النسخ) لا يثبت بعد انقطاع الوحي ٧٢٠/٣٣
- (النسخ) لا يجوز..... ٦٧٠ ، ٦٦٨/٣٣

- (النسخ) لا يجوز بالقياس ١٢٨/٢٩ - [٧٧٧]/٣٣
- (النسخ) لا يجوز بقياس واجتهاد ٧٧٨/٣٣
- (النسخ) لا يقع إلا بدليل توقيفي ٧٧٨/٣٣
- (النسخ) لا يقع في الأخبار (٧٦١)/٣٣
- (النسخ) لا يكون إلا بدليل خطابي أو مقتضاه (٧٣٧)/٣٣
- (النسخ) لا يكون إلا بدليل منفصل عن (المنسوخ) (٧٣٧)/٣٣
- (النسخ) لا يكون إلا بنص شرعي ٥٣٩/٢
- (النسخ) لا يكون في الكليات ٢٦٩/٣ ، [٢٨٣] - ٧٦٩/٣٣ ، ٧٧٠
- (نسخ) ما يتوقف عليه صحة العبادة يكون (نسخا) لها ٧٤٦/٣٣
- (نسخ) الوجوب لا ينافي بقاء الجواز ٧٩٠/٣٣
- (النسخ) يعرف إما بأن ينص الشارع عليه وإما بالتاريخ (٧١٩)/٣٣
- (النسخ) يعرف بتنصيب الشارع عليه وبالتاريخ ٧٣٩ ، ٧٣٨ ، [٧١٩]/٣٣
- النص (المنسوخ) لا يصح القياس عليه (١٧١)/٢٩
- النقص من العبادة (نسخ) للساقط ولا يكون (نسخا) للجميع (٧٤٥)/٣٣
- النقصان من العبادة (نسخ) للباقي ٧٤٦/٣٣
- الوجوب إذا (نسخ) بقى الجواز [٧٨٥]/٣٣ - ١٦٨/٢٧
- يجوز (النسخ) بالقياس الجلي ٧٧٨/٣٣ - ٥٧٧/٢٩
- يجوز (نسخ) الخبر مطلقا ٧٦٢/٣٣
- يجوز (نسخ) السنة بالقرآن (٧١١)/٣٣
- يجوز (نسخ) القرآن بالسنة (٧٠١)/٣٣
- يجوز (نسخ) القطعي بالظني ٦٨٣/٣٣
- يجوز (نسخ) الكتاب بالكتاب ٥٥٤/٣١ - (٦٨٩)/٣٣
- يجوز (نسخ) القرآن بالقرآن (٦٨٩)/٣٣
- يعتبر في (الناسخ) أن لا يكون أضعف من (المنسوخ) (٦٨٣)/٣٣
- يعرف كون (الناسخ) (ناسخا) (والمنسوخ) (منسوخا) باللفظ تارة وبغيره أخرى (٧١٩)/٣٣
- يمنتع (نسخ) الحكم المعلق بالتأييد (٧٥٣)/٣٣
- يمنتع (نسخ) الفحوى دون المنطوق ١٤٠/٢٧
- (ينسخ) الكتاب الكتاب ولا (تنسخ) السنة الكتاب ٤٠٧/٢

نسك

- الأصل أن كل عبادة تتعلق (بالمناسك) ولا تؤدي في المسجد فالتطهارة ليست بواجبة لها ٢٠٠/ [٣٤٥]
- الأصل أن كل عبادة تؤدي لا في المسجد من أحكام (المناسك) فالتطهارة ليست من شرطها ٢٠٠/ (٣٤٥)
- الأصل في ترك (النسك) وجوب دم ٢٠٠/ ٤١٣، ٤١٤
- الأصل في ترك (النسك) وجوب الدم إلا ما خرج بدليل ٢٠٠/ ٤١٥
- الأصل في ترك الواجب من (النسك) وجوب الدم ٢٠٠/ [٤٠٩]
- أفعال (المناسك) مرتب بعضها على بعض ٢٠٠/ [٣١٥]، ٣١٧
- البناء على عمل الغير في (النسك) متعذر ١١/ ٩١، ٩٣
- تأخير (النسك) عن وقته يوجب الدم ٢٠٠/ ٤١٥، ٤٣١
- تجوز النيابة في (نسك) التطوع ٢٠٠/ ٢٥٧
- التشهير فيما هو (نسك) لا فيما هو جبر ١٧/ ٤٣٠، ٤٣٢
- تعلق (المناسك) بالمكان أكد من تعلقها بالزمان ٢٠٠/ ٤٥٥
- توقت (النسك) بزمان كتوقته بالمكان ٢٠٠/ [٣٣٣]
- جنس الجهاد في سبيل الله أفضل من جنس (النسك) ٢٦/ (٤٨١)
- الغالب على ما يتعلق (بالمناسك) وتوابعها التعبد ٢٠٠/ (٢٤١)
- فاسد (النسك) كصحيحه لا يخرج عنه إلا بأفعاله ٢٠٠/ [٣٨١]، ٣٨٥
- كل عبادة تتعلق (بالمناسك) ولا تؤدي في المسجد فالتطهارة ليست بواجبة لها ٢٠٠/ ٣٤٧، ٣٤٨
- كل ما قدر الصبي عليه بنفسه من عمل (المناسك) لا تجوز فيه النيابة ٢٠٠/ [٢٧٩]، ٢٨٣، ٢٨٤
- ٢٨٧، ٢٨٥
- كل ما يمكن الصبي فعله بنفسه من (المناسك) فعله وما لا يمكنه فعله منها فإن قبل النيابة فعل عنه وإلا سقط ٢٠٠/ (٢٧٩)
- كل من منع من إتمام (النسك) حقيقة أو شرعا فهو محصر ٢٠٠/ ٣٠٧
- كل (نسك) أخر عن وقت الفضيلة إلى وقت الجواز فلا يجب بتأخيره دم ٢٠٠/ ٣٧١، [٤٣١]
- كل (نسك) أمر به في يوم النحر فلا يجوز قبله ٢٠٠/ ٣١٥
- كل (نسك) جاز تركه بعذر لا يجب بتركه كفارة ٢٠٠/ (٤٣٧)
- كل (نسك) جاز تركه لعذر لا يجب بتركه من المعذور كفارة ٢٠٠/ (٤٣٧)
- كل (نسك) مؤقت بأيام التشريق إذا أخره عنها لزمه الجبران ٢٠٠/ ٣٧١، [٤١٥]
- لا يضر الشك في نية (النسك) بعد الفراغ ٦/ ٢١٣
- ما كان مؤقتا من (النسك) بالمكان إذا أخره المحرم عن ذلك المكان يلزمه الدم ٢٠٠/ ٣٣٣
- من أحرم (بنسك) وجب عليه المضى فيه ٢٠٠/ ٢٩٦، ٢٩٧

من فسد (نسكه) لزمه المضي في الفاسد.....	(٣٨١)/٢٠
من فسد (نسكه) وجب عليه أن يمضي في فاسده.....	(٣٨١)/٢٠
من منع عن المضي في (نسكه) تحلل جوازا.....	(٢٩٥)/٢٠
(مناسك) الحج إذا أبيع تركها للعذر لم يجب بتركها شيء.....	٤٤١ ، ٤٤٠ ، [٤٣٧]/٢٠
(المناسك) قبل وقتها لا تجزئ.....	٦٢٨/٨
نقائص (النسك) تجبر بالدم.....	٤٠٩/٢٠
النيابة في (المناسك) معتبرة.....	[٢٥٧]/٢٠

نسل

حفظ (النسل) مقصد.....	٢٩٢/٢٣
حفظ (النسل) مقصد شرعي كلي.....	[٦٤٩]/٣

نسو

الأصل في شهادة (النساء) القبول.....	٣١٨ ، ٣١٧ ، [٣٠٧]/٢٥
أمر (النساء) مبني على المبالغة في الستر.....	(٢٩١)/١٨
أمر (النسوان) مبني على الستر دون الإشهار.....	(٢٩١)/١٨
تحرم (نساء) القرابة إلا ما دخلت تحت ولد العمومة أو ولد الخثولة.....	٥٠٥/٢
تحرم (نساء) القرابة إلا من دخلت تحت ولد العمومة أو ولد الخثولة.....	[٣٦٣]/٢٣
جواز شهادة (النساء) وحدهن فيما لا يطلع عليه الرجال.....	٣٠٨/٢٥
حكم (النساء) في الشهادة على النصف من حكم الرجال.....	٣٠٨/٢٥
الرجال قوامون على (النساء).....	٣٣٥/٢٤
شهادة (النساء) حجة أصلية.....	(٣٠٧)/٢٥
شهادة (النساء) حجة أصلية لا ضرورية.....	٣١٢/٢٥
شهادة (النساء) في الحدود والقصاص كعدمها.....	٣٠٨/٢٥
شهادة (النساء) معتبرة بإطلاق.....	(٣٠٧)/٢٥
شهادة (النساء) معتبرة بإطلاق في سائر الأحكام إلا ما قيد بدليل.....	٣١٨ ، ٣١٦ ، (٣٠٧)/٢٥
صيغة جمع المذكر السالم لا تشمل (النساء) وضعا.....	٢٦٣/٣٢
كل صنف جاز قبول جزيتهم جاز أكل ذبائحهم ونكاح (نسائهم).....	٤٩٥/٢٤
كل موضع تجوز فيه شهادة (النساء) في الأموال تجوز فيه شهادتهن في الوكالة.....	٣٠٨/٢٥
كل نوع من (النساء) فرض واحدهن النصف فإن فرض الاثنتين منهن الثلثان.....	(٣٠٥)/٢٤

- لا تجوز شهادة (النساء) حيث اعتبرت إلا مع رجل ٣٠٨/٢٥
 (للنساء) مع الرجال شهادة أصلية (٣٠٧)/٢٥
 ما شرعه الله للرجال (فالنساء) مثلهم ٢٥٥/٣
 مبنى حال (النساء) على الستر ٢٩٧/١٨
 (النساء) شقائق الرجال في الأحكام إلا ما خص ٢٩٢/١٨
 (النساء) كالرجال في أهلية الشهادة (٣٠٧)/٢٥
 (النساء) لا يرثن أكثر من الثلثين [٣٠٥]/٢٤
 (النساء) من الأولاد لا يرثن أكثر من الثلثين ٣٠٥/٢٤
 (النساء) يقصد فيهن الستر (٢٩١)/١٨

نسي

- إذا أنكر الشيخ رواية الفرع عنه إنكار (نسيان) وتوقف امتنع العمل بالخبر ٣٧٨/٢٨
 إذا ضعف مدرك الوجوب سقط الوجوب (بالنسيان) (٤٣٩)/١٢
 الأصل ألا يسقط الوجوب (بالنسيان) (٤٣٣)/١٢
 الأصل أن الواجب لا يسقط مع (النسيان) ٤٥١، ٤٣٩، [٤٣٣]، ٤٢١، ٤١٨، ٤١٧، ٤١٢/١٢
 الأكثر حفظاً روايته راجحة على من كان (نسيانه) أكثر (٤٤١)/٣٣
 أموال الناس تضمن بالعمد (والنسيان) (٢٧٢)/١٤
 الجواب لا تسقط (بالنسيان) [٤٥١]، ٤١٩، ٤١٢/١٢
 الخطأ (والنسيان) في أموال الناس سواء ٣٠٧/١٤
 الخطأ (والنسيان) ليسا بعذر في إتلاف الأموال [٢٧٢]، ٢٦٥/١٤، ٤٥٣، ٤٥١، ٤١٩/١٢
 خطاب الوضع لا يؤثر فيه الجهل أو (النسيان) ٦١٧/٢٧
 الشرط حقيقة لا يسقطه (النسيان) (٢٨٣)/١٧
 شروط الصلاة لا تسقط (بالنسيان) ٢٨٤/١٧
 الشروط لا تتأثر (بالنسيان) (٢٨٣)/١٧
 الشروط لا تسقط بالجهل (والنسيان) ٢٨٨/١٧
 ضعف مدرك الوجوب يوجب سقوطه (بالنسيان) [٤٣٩]، ٤٣٦، ٤١٩/١٢
 الطهارة لا تسقط (بالنسيان) والجهل (١٨٧)/١٩
 العامد (والناسي) في حكم الفروض سواء ٤١٢/١٢
 الفرض لا يسقط (بالنسيان) (٤٣٣)/١٢
 فعل المأمور لا يعذر فيه بالجهل (والنسيان) بخلاف ترك المحذور (٤١٨)/١٢
 فعل المنهي عنه (نسيانا) لا يفسد العبادة [٤٢٩]، ٤١٧/١٢

- كل ما فعله المحرم من أمر الحج تطوعاً لا ينوي به القضاء يجزئه عن قضاء ما (نسي) إلا الصلاة..... (٢٧٣)/٢٠
- لا تأثير (للنسيان) في إسقاط شيء من الفروض إلا ما ورد به التوقيف (٤٣٤)/١٢
- لا تبطل العبادة بما فعله العبد (ناسياً) أو مخطئاً من المحظورات (٤٢٩)/١٢
- لا يفتقر العمد من (النسيان) في باب إسقاط المأمورات ولا العذر من الاختيار بخلاف تفويت المنهيات فيهما (٤١٧)/١٢
- لا يؤثر (النسيان) في إسقاط العبادات (٤١٨/١٢ ، ٤٣٥ ، ٤٥١
- لا يؤثر (النسيان) في إسقاط العبادات لإمكان تدارك مصالحها بالقضاء (٤٥٣)/١٢
- ليس (النسيان) عذراً في حقوق العباد (٤١٢)/١٢
- ما ضعف مدرك الوجوب فيه سقط مع (النسيان) (٤٣٩)/١٢
- ما لا يسقط من الشروط (بالنسيان) لا يسقط بالخطأ (٢٨٤)/١٧
- ما وقع حال (النسيان) لا إثم فيه (٤١١)/١٢
- ما يفسد سائر العبادات لا يختلف (الناسي) والعامد فيه (٤٣٠)/١٢
- متى اقترن (النسيان) بحالة مذكرة لا يعذر (بالنسيان) ومتى لم يقترن بحالة مذكرة يعذر (بالنسيان) (٤١٩)/١٢
- متى اقترن (النسيان) بحالة مذكرة لا يعذر به ومتى لم يقترن بها يعذر به (٤٤٥)/١٢
- من فعل محظوراً (ناسياً) فلا إثم عليه ولا عقاب (٥٤٨)/٢٧
- من فعل محظوراً (ناسياً) لم تبطل عبادته (٤٢٩)/١٢
- من فعل محظوراً (ناسياً) لم يكن قد فعل منهياً عنه فلا يبطل بذلك شيء من العبادات (٤٢٩)/١٢
- المنهيات تسقط بالجهل (والنسيان) والمأمورات لا تسقط بالجهل (والنسيان) (٤١٨)/١٢
- (النسيان) إن كان مع مذكر ولا داعي إليه فلا يسقط الحكم لتقصيره أو لا مذكر مع داع فيسقط الحكم (٤٤٥)/١٢
- (نسيان) الراوي لا يمنع من قبول حديثه قبل (نسيانه) ٣٨٣/٢٨
- (النسيان) عذر في المحرمات وفي المأمورات به لا يجعل عذراً (٤١٨)/١٢
- (النسيان) عذر في المنهيات دون المأمورات ٤٦٢/١ - (٤١٧)/١٢ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٢٨٧/١٧ - ٤٥٤
- (النسيان) غير عفو فيمن فعل شيئاً من محظورات الإحرام (ناسياً) (٤٣٠)/١٢
- (النسيان) لا يسقط ما وجب عمله من الفرائض (٢٨٣)/١٧ - (٤٣٤)/١٢
- (النسيان) لا يقطع التتابع (٤٠٤)/١٧
- (النسيان) لا يؤثر في إسقاط امتثال المأمورات وإنما تأثيره في العفو عن المنهيات (٤١٧)/١٢
- (النسيان) لا يؤثر في دفع الضمان (٢٨٤)/١٧

- (النسيان) ليس عذرا في ترك المأمورات وهو عذر في المنهيات ١٢/ (٤١٧)
 (النسيان) ليس عذرا في حقوق العباد ١٢/ ٤٤٦
 (النسيان) مرفوع الإثم ١٢/ (٤١١)
 (النسيان) مرفوع الحكم ١٢/ (٤١١)، ٤١٨، ٤٤٠، ٤٤٥، ٤٥١، ٤٥٢، ٥٠٨، ٥٩٦
 (النسيان) معفو عنه ١٢/ (٤١١)
 (النسيان) والسهو مسقط للإثم مطلقا ١٧/ ٢٨٣
 (النسيان) يسقط المؤاخذة ١٢/ [٤١١]
 النوم ينافي العلم (كالنسيان) ١٢/ ٤٥٨
 الواجب الضعيف المدرك هل يسقط عن المأمور به (بالنسيان) أو لا ١٢/ (٤٣٩)
 الواجب لا يسقط مع (النسيان) ١٢/ ٤٥٢
 يعذر (بالنسيان) إذا لم يكن معه حالة مذكرة ينسب معها لتقصير وإلا لم يترتب عليه حكم ١٢/ (٤٤٥)
 يعذر (بالنسيان) في الأشياء التي لا مذكر لها من جهة حاله بخلاف ما له حالة مذكرة ١٢/ (٤٤٥)

نشأ

- الإجازة إذا لحقت العقد الموقوف كان لحالة الإجازة حكم (الإنشاء) ٢/ ٣٦٤
 الإجازة إنما تصح في محل يصح (إنشاء) البيع فيه ١٥/ ١٣٢
 الإجازة بمنزلة (الإنشاء) ١٥/ ١١٦، (١١٩)
 الإجازة في حكم (الإنشاء) ١٥/ (١١٩)
 الإجازة في نفوذ العقد وثبوت حكمه بمنزلة (الإنشاء) ١٥/ (١٢٠)، ١٢٣
 الإجازة لها حكم (الإنشاء) ١٥/ (١١٩)
 إجازة الورثة هل هو تقرير أو (إنشاء) عطية ١/ ٤٧٧ - ٢/ ١٩٧
 الاحتمال إذا كان غير (ناشئ) عن دليل فهو لغو لا يعتد به ٣٢/ ٤٧٤
 الاحتمال إذا كان (ناشئا) عن دليل يفيد ٣٢/ (٤٧٣)
 الاحتمال إذا لم يكن (ناشئا) ولا منبعثا عن دليل بل عن مجرد توهم وحس فلا يقاوم الحجة ولا يقوى على معارضتها كما أن قاعدة ٣٢/ ٤٧٤
 الاحتمال الغير (الناشئ) عن دليل لا يعتبر ٣٠/ ٥٢٢ - ٣٢/ ٣٩٦، ٤٠٢
 الاحتمال (الناشئ) عن دليل يبطل الاستدلال ١/ ٥٤٧ - ٣٠/ ٤٠٠ - ٣٢/ ٤٦٢، [٤٧٣]
 الاحتمال (الناشئ) عن دليل يسقط الاستدلال ٣٢/ ٤٧٨
 الأحكام لا تتأخر عن (الإنشاءات) ١٠/ ٥٣٨
 إذا استند إتلاف أموال الأدميين ونفوسهم إلى مباشرة وسبب تعلق الضمان بالمباشرة دون السبب إلا إذا كانت المباشرة مبنية على السبب (وناشئة) عنه ١٤/ (٢٧٦)

- الاستدانة على ما يستدام (كالإنشاء)..... (٥١٥)/٨
- الأصل أن كل تصرف يتمكن المرء من تحصيل المقصود به (إنشاء) ولا تتمكن التهمة في إقراره يكون صحيحا ٢٥٢/٢٥
- الأصل أن من قدر على (الإنشاء) قدر على الإقرار ومن لا فلا ٢٨٩/٢٥
- الإكراه على قول (إنشائي) من التصرفات التي تصح مع الهزل ولا تقبل الفسخ يجعل التصرف صحيحا يترتب عليه أثره ٥٨٠/١٢
- (إنشاء) التعليق جائز وتعليق (الإنشاء) لا يجوز [٣٥٥]/١٠
- (الإنشاء) لا يعقل تعليقه (٣٥٥)/١٠
- (الإنشاء) لا يعلق (٣٥٥)/١٠
- (الإنشاء) لا يقبل التعليق (٣٥٥)/١٠
- (إنشاء) المحال محال ٨٨/٢٧
- إنما تصح الإجازة في محل يصح (إنشاء) البيع فيه (١٣١)/١٥
- الحرية وصف فطري (نشأ) عليه البشر ١٦٦/٣
- الحكم (إنشاء) فلا بد فيه من اللفظ ٢١٥/١٠
- الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال (الناشي) عن دليل سقط به الاستدلال ٤٧٨/٣٢
- الدوام على الفعل بمنزلة (الإنشاء) (٤٩١)/٨
- الطاعة أو المعصية تعظم بعظم المصلحة أو المفسدة (الناشئة) عنها [٣٧١]/٣
- العادة إنما تقيد اللفظ المطلق إذا تعلق (بإنشاء) أمر في الحال دون ما يقع إخبارا عن متقدم فلا يقيد به العرف المتأخر ١٦٣/٨
- القاضي لا يملك (إنشاء) التبرعات في ملك الغير ٢١٠/١٨
- القبض في الصرف معتبر للزومه واستمراره لا لانعقاده (وإنشائه) [٤٠٧]/٢١
- لا بد من الحكم بصحة الإجازة إذا حصلت الإجازة ممن يملك (الإنشاء) (١٢٩)/١٥
- لا حجة مع الاحتمال (الناشي) عن دليل ٣٢٣/١ - ٣٣/٢ - ٣٣٤/٩ - ٣٢/٣٢ - (٤٧٣)
- للإجازة أسوة (بالإنشاء) (١٢٠)/١٥
- للإجازة حكم (الإنشاء) [١١٩]/١٥ ، ١٢٢ ، ١٢٩ ، ١٣٢
- للإجازة حكم (إنشاء) العقد في حق الحكم (١١٩)/١٥
- ما لا يكون محلا (لإنشاء) العقد عليه لا يكون محلا لإجازة العقد فيه [١٣١] ، ١١٩ ، ١١٤/١٥
- ما ليس بمحل (لإنشاء) العقد ليس محلا للإجازة والنفاذ ١٢٣/١٥ ، (١٣١)
- ما (نشأ) عن الأسباب من المسببات فمنسوب إلى المكلف حكمه (٤٥١)/٤
- ما يكون مستدما كان لدوامه حكم (الإنشاء) (٥١٥)/٨
- المفهوم من وضع الشارع أن الطاعة أو المعصية تعظم بحسب عظم المصلحة أو المفسدة (الناشئة) عنها ٥٦٢/٢

- الملحقات بالعقود هل تعد كجزئها أو (إنشاء) ثان ١٥/٧٢
 ملك الإجازة يستفاد من ملك (الإنشاء) ١٥/١٢٩
 من أقر بما يملك (إنشاءه) يكون مقبول الإقرار في حق الغير لانتفاء التهمة ٢٥/٢٥٢
 من قدر على (الإنشاء) قدر على الإقرار ٢٥/٢٢٣
 من ملك (الإنشاء) فأولى أن يملك الإجازة ١٥/١٢٨
 من ملك (الإنشاء) ملك الإخبار ٢٥/٢٢٣
 من ملك (الإنشاء) ملك الإقرار ٢٥/٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧
 من ملك (الإنشاء) ملك الإقرار ومن لا فلا ٢٥/٢٢٣، ٢٢٩، ٢٧١
 من يملك (إنشاء) العقد يملك إجازته ١٥/١١٩، ١٢٣، [١٢٨]
 هل الاعتبار بحال التوكيل أو بحال (إنشاء) التصرف ٨/٤٤٥
 يصح التعليق في (الإنشاءات) لا الإخبارات ١٠/٣٥٦
 يغتفر في الفسوخ ما لا يغتفر في (إنشاء) العقود ١١/٥٣٣

نشر

- لا يخص العموم بقول الصحابي وإن (انتشر) ٣١/١٠١

نشر

- الرضاع المحرم شرعا ما أنبت اللحم (وأنشز) العظم ٢٣/٦٣٢
 لا يحرم من الرضاع إلا ما أنبت اللحم (وأنشز) العظم ٢٣/٦٢٧

نصب

- الأجر على قدر (النصب) ١٢/٦٣٩
 الأجر على قدر (النصب) إذا اتحد النوع ١٢/٦٢٧
 إنما الشفعة على قدر (الأنصباء) وليس على عدد الرجال ٢١/٤٥٨
 تعجيل الزكاة يجزئ إذا كان أحد سببي وجوبها موجودا وهو (النصب) ٢٠/١٣٩
 الزكاة لا تجب إلا على من في (نصيبه) (نصب) ٢٠/١٠٢
 الزكاة هل تجب في عين (النصب) أو ذمة مالكة ٢٠/١٢٥
 صدقة الفطر واجبة على من قدر عليها ولا يعتبر في وجوبها (نصب) ٢/٥٠٦
 الفار من الزكاة قبل تمام الحول بتقيص (النصب) أو إخراجه عن ملكه تجب عليه الزكاة .. ٢٠/٢٧
 كل ترجمة عنوان (نصب) على باب من أبواب الشريعة فالمشتق منها صريح بلا خلاف إلا في أبواب ٦/١٢٦

كل جنس مال تجب فيه الزكاة وجب أن يعتبر فيه (النصاب) ٢٠/[٩٣]، ١٤٠
 كل زكاة يتكرر وجوبها في عين واحدة يجب أن يعتبر فيها (النصاب) ٢٠/٩٤
 كل ما تتعلق الزكاة فيه بسببين حول (ونصاب) جاز تعجيل زكاته ٢٠/[١٣٩]
 كل مال سقطت عنه الزكاة لا لنقصان (النصاب) لم تجب فيه الزكاة بوجوب (النصاب) ٢٠/٩٣
 كل مال وجبت الزكاة في عينه وجب اعتباره (نصابه) في الحول كله ٢٠/٩٤
 كل مال وجبت فيه الزكاة (بالنصاب) والحول إذا ملك (النصاب) جاز تعجيل الزكاة فيه قبل مضي
 الحول ٢٠/[١٣٩]
 كل مالين (نصابيهما) مختلف وجب ألا يضم أحدهما إلى الآخر في الزكاة ٢٠/[١٠٣]
 كل من مات بعد مورثه لا يسقط (نصيبه) إلا الجنين إذا مات في بطن أمه بعد موت المورث. ٢٤/[٢٥٥]،
 ٢٥٧

لا تجب الزكاة إلا في (نصاب) من كل جنس ولا يضم جنس إلى جنس آخر ٢٠/٩٤، (١٠٣)
 لا زكاة إلا في (نصاب) ٢٠/[٩٣]
 لا يضم جنس إلى جنس آخر في تكميل (النصاب) ٢٠/[١٠٣]
 لا يضم جنس من الثمار والحبوب إلى جنس في إكمال (النصاب) ٢٠/١٠٤
 لا يمتنع (نصب) أمانة واحدة على حكمين مختلفين ٢٩/٣٥٧
 ليس لعرق ظالم (نصيب) ٨/[٩٣]
 ليس للإنسان من فعل غيره (نصيب) إلا إذا وهبه له ١٢/[٦٥٩]
 ما تجب فيه الزكاة من الأموال فإنما (نصابه) بنفسه دون غيره ٢٠/[١٠٤]
 ما دون (النصاب) لا زكاة فيه ٢٠/[٩٣]
 ما صدر عن النبي ﷺ (بمنصب) الإمامة يكون ملزماً للأمة على الحال الذي صدر فيه ٢٦/٢٩٨
 معرفة النسخ والناسخ والدليل (المنصوب) عليه واجبة على المكلف ٣٣/٧٢٠
 من ادعى لنفسه شيئاً لا يتوصل إلى إثباته إلا بإثبات شيء آخر (يُنصب) خصماً في إثبات ذلك الشيء
 الآخر ٢٥/[١١٩]
(النصاب) في الزكاة لا يثبت بالقياس ٢٠/٩٣
(نصب) الأبدال بالرأي ممتنع ١٠/١٨٦ - ١٢/١٣٩
(نصب) المقادير بالرأي لا يكون ١١/[١٠٦]
(نصيب) ما زاد على الاثنين من البنات الثلاث فقط ٢٤/٣٠٦
 هل الشفعة بين الشركاء على عدد الرؤوس أم على مقادير (الأنصباء) ١٣/٦٦٤
 الوجوب في الزكاة متعلق (بالنصاب) ٢٠/[٩٣]
 يثبت ملك العامل (لنصيبه) من الربح بمجرد الظهور قبل القسمة ٢١/٥٨٧
 يختار الأمثل فالأمثل في كل (منصب) بحسبه ١٨/١٦٥، ١٧٠، [١٧٥]، ١٨١، ١٨٢

نصر

الإرث مبني على (المناصرة)..... ٢٤٥/٢٤

نصص

- الأثار الموقوفة لا يجوز التعويل عليها عند (النص) المرفوع ٣٣/٢٧٥
- اتباع المصالح على مناقضة (النص) باطل ٥/٤٠٣
- الإجماع (كالنص) في وجوب العمل ٢٩/٩
- إذا تعارض (نصان) وتساويا في القوة والعموم وجهل المتأخر فالتساقط أو الترجيح ٣٣/٢٥٢
- إذا تعارض (نصان) وتساويا في القوة والعموم وعلم المتأخر فهو ناسخ وإن جهل فالتساقط أو الترجيح ٣٣/٢٥٢
- إذا تناقض (نصان) فالناسخ هو المتأخر ٣٣/٧٢٩
- إذا خالف الحكم (نص) الكتاب أو (نص) السنة المعقولة قطعاً أو إجماع الأمة فلا شك في النقض فإن خالف خبراً صحيحاً نقله الأحاد أو خالف القياس الجلي فقد يفضي الأمر إلى النقض ٢/٤٧٥
- إذا لم نجد (نصاً) فالرجوع إلى قضايا النهي ٣/١٨٨
- الاستصلاحات وتصرفات الخواطر معزولة مع (النصوص) ٥/٤٠٣
- استنباط معنى من (النص) يخصه جائز ٣١/١٠٩
- الأصل أن من خير بين أمرين ففعل ما يستدل به على اختياره أحدهما يجعل ذلك اختياراً منه دلالة ويقوم ذلك مقام (النص) ١٠/٥٨٢
- الأصل أنه إذا مضى بالاجتهاد لا يفسخ باجتهاد مثله ويفسخ (بالنص) ٨/٣٩٥
- الأصل التنزه عن اللعب واللهو فيقتصر على ما ورد فيه (النص) وقتاً وكيفية ٢٦/٤٧٤
- الأصل العام أن (النص) لا ينسخه إلا (نص) في قوته أو أقوى منه ٣٣/٧٣٠، ٣٣/٧٣٣
- الأصل في الأشياء التي لا ضرر فيها ولا (نص) تحريم الحل والإباحة ٦/٣٤٦
- الأصل في الشروط الجواز والصحة ولا يحرم منها ويبطل إلا ما دل الشرع على تحريمه وإبطاله (نصاً) أو قياساً ٦/٣٤٧ - ١٤/٣٥٦، ٣٥٩ - ١٥/٢٢٥، ٢٣٣، ٢٦٨
- الأصل في العبادات التعبد والتزام (النص) ٥/٤٨١، ٥/٤٨٣، ٥/٤٩٥
- الأصل في (النصوص) أن تكون معقولة المعنى ٥/٤٥٥
- الأصل في (النصوص) التعليل ٢٩/١٦٣، ١٩٦، ٣١٢، ٣٥٨، ٤٣٠
- الأصل في (النصوص) كونها معللة ٢٩/٣٣٦
- الأصل متى تعارض (نصان) غلب المحرم على المبيح ٣٣/٤٣٠
- إطلاق العقد يقتضي السلامة وإن لم (ينص) عليها ١٠/١٦٦

- إطلاق الفرض أو الوجوب (نص) في الوجوب عند أكثر العلماء ٢٧/(٣٦٩)
- الأعداد (نصوص) لا تقبل التجوز ولا التخصيص ٣٠/٥٢٢ ، ٣١/٥٩٧ - ٣٢/١٠٨
- الأموال محظورة محرمة إلا (نص) ٩/(١٦)
- أموال المسلمين محظورة إلا (نص) قرآن أو سنة ٢٦/٣٧٨
- الأموال المتوقعة لا تلحق بالواقعة إلا (نص) أو إجماع ٨/(٤٥٤)
- الانتقال من الحرمة الثابتة (بالنص) إلى الإباحة يشترط فيه أعلى الرتب بخلاف الانتقال من الإباحة إلى الحرمة فإنه يكتفي فيه بأيسر الأسباب ٩/(١٩٤)
- إنما تعتبر البلوى فيما ليس فيه (نص) بخلافه فأما مع وجود (نص) فلا معتبر به ٧/٢١٤ ، ٢١٧
- إنما تعتبر دلالة الحال إذا لم يوجد (التنصيص) بخلافها تعتبر شرطاً في اعتبار قاعدة الأصل أن للحالة من الدلالة كما للمقالة ١/٤٨٤
- باب القربات يقتصر فيه على (النصوص) ولا يتصرف فيه بأنواع الأقيسة ٢٩/(٢٧٥)
- التاريخ (المنصوص) عليه يترجح على التاريخ المدلول عليه ٦/٥٥٨
- التأويل إنما يكون في الظواهر دون (النصوص) ٢/٤٢٨
- التأويل لا يدخل (النصوص) ٣١/(٥٩٧)
- التعامل بخلاف (النص) لا يعتبر ٨/(١٤٠) - ٢٩/١٤٧ - ٣٣/١٢ ، ١٨
- التعليل لا يصلح لإبطال ما ثبت (بالنص) ٥/(٥٣١)
- التعيين بالعرف كالتعيين (بالنص) ١/٢٥٦ ، ٣٩٧ ، ٨٣٤ - ٢/٣٢ - ٨/٢٧٤
- تغيير حكم (النص) في نفسه بالرأي باطل ٥/٥٣١ ، ٥٣٨
- تقديم (النص) على الرأي ٢/٥٣٩
- (التنصيص) على الموجب عند حصول الموجب ليس بشرط ١٠/(١٦٥)
- تنقيح المناط يكون بعد معرفته (والنص) عليه ٢٩/٤٥١
- الثابت اقتضاء كالثابت (نصاً) ٣٢/(٢٥) ، ٢٧
- الثابت اقتضاء والثابت (نصاً) سواء ٣٢/(٢٦)
- الثابت بإشارة (النص) كالثابت بعبارة ٣٢/[٩]
- الثابت بإشارة (النص) كالثابت بعبارة ٣٢/١٧ ، ١٧٤ - ٣٣/٦١٧ ، ٦١٩
- الثابت بإشارة (النص) مثل الثابت بعبارة في إيجاب الحكم ٣٢/(٩)
- الثابت بالاقضاء كالثابت (بالنص) ٣٢/١٧ ، [٢٥] ، ١٧٤
- الثابت بالدلالة كالثابت (بالنص) ٩/٦٠
- الثابت بالعادة كالثابت (بالنص) ٨/(١٩٣)
- الثابت بالعرف كالثابت (بالنص) ١/٤٨٣ - ٨/(١١٤) ، ١٤٠ ، ١٤٨ ، [١٩٣] ، ٢١٥ ، ٢٨١
- الثابت بالمقتضى كالثابت بدلالة (النص) ٣٢/(٢٦)

- الثابت بدلالة العرف كالثابت بدلالة (النص) ١٥٧/٨ ، (١٩٣) ، ٣٠٤ - ٥٤/٩ ، ٣٢٧ - ٢٣/٢٣
- الثابت بدلالة (النص) كالثابت بالعبرة والإشارة إلا عند التعارض ٣٢/ (١٧)
- الثابت بضرورة (النص) كالثابت (بالنص) ٣٢/ (٢٥)
- الثابت بمقتضى (النص) كالثابت (بالنص) ٣٢/ ٣٠
- الثابت دلالة كالثابت (نصا) ٦٧/ ٩
- الثابت (نصا) أقوى من الثابت اقتضاء ١٣/ ٤٤٩
- الثابت (نصا) فوق الثابت ضمنا وتبعًا ١١/ ٥٠٩
- الحج لا يجوز شيء من عمله إلا في أوقاته (المنصوصة) ٢٠/ ٤١٥ ، ٤٣١
- الخرج عذر مسقط (بالنص) ٤/ ١٤
- الخرج مدفوع (بالنص) ٤/ ١٤
- الخرج متنفذ (بالنص) ٤/ ١٤
- الحكم في محل (النص) هل ثبت بالعلة أو (بالنص) ٢٩/ (٣٠٥)
- الحكم في مورد (النص) ثابت (بالنص) أو بالعلة ٢٩/ (٣٠٥)
- الحكم القياسي (المنصوص) العلة يكون ناسخا ومنسوخا ٣٣/ ٧٧٨
- الحكم لا يثبت إلا بنص أو قياس على (المنصوص) ٣/ (١٧٧) ، ١٧٩
- الحكم لا يثبت إلا (بنص) أو قياس على المنصوص ٣/ (١٧٧) ، ١٧٩
- الحكم (المنصوص) عليه ثابت (بالنص) أو بالعلة ٢٩/ [٣٠٥]
- حمل (النصوص) على التخصيص لا يجوز بغير دليل ٣٠/ (٥٣٥)
- دلالة (النص) بمنزلة (النص) ٣٢/ [١٧]
- دلالة (النص) تعمل عمل (النص) ٣٢/ (١٧)
- دلالة (النص) مقبولة اتفاقا ٣٢/ (١٧)
- الدليل إذا اجتمع مع (النص) قضي (بالنص) عليه ٢٩/ ١٤٧
- الزيادة على (النص) بيان ٣٣/ ٧٩٣
- الزيادة على (النص) تخصيص ٣٣/ ٧٩٣
- الزيادة على (النص) لا تكون نسخا ٣٣/ (٧٩٣)
- الزيادة على (النص) ليست نسخا ٣٣/ [٧٩٣]
- الزيادة على (النص) ليست نسخا له ٣٣/ ٧٩٨
- الزيادة على (النص) نسخ ٣٣/ ٧٩٣
- الزيادة على (النص) هل هي نسخ أم لا ٢/ ٤٣٥
- الشرائع لا تجب بدعوى لا (نص) معها ٢٧/ (٣٠٧)
- الشرائع لا تلزم إلا (بنص) ٣/ (١٧٧) ، ١٧٩

- شرط الواقف (كنص) الشارع ٢٢/ (٤٧١)، ٤٩٣
- شرط الواقف معتبر فیراعی (كالنصوص) ٢٢/ ٤٩٥
- الشوری لا تجوز فیما یكون فیہ (نص) ٢٦/ (٣٤٣)
- الشیء لا یتضمن مثله إلا (بالتنصيص) علیه أو التفویض المطلق ١٢/ ٢٤
- الضابط فی الشروط التي لم تحرم الحلال بأصل الشرع إلا أن یمنع مانع من (نص) أو إجماع ١٥/ (٢٢٥)
- ظواهر (النصوص) تقید بما یعقل معناه وتشهد له قواعد الشرع ٣١/ [٤٦٥] - ٣٢/ (٤٩٧)
- العبادات توقیفية موقوفة علی (نص) الشارع ١٧/ (٢٤)
- عبارة (النص) أحق من إشارته عند التعارض ٣٣/ (٦١٧)
- عبارة (النص) ترجح علی إشارة (النص) ٣٣/ ٦٢٠
- عبارة (النص) راجحة علی إشارته ٣٣/ (٦١٧)
- عبارة (النص) مقدمة علی إشارته ٣٣/ ٤٢٤، ٥٩٠، [٦١٧]
- العرف إنما یعتبر إذا لم یخالف (المنصوص) ٨/ ١١٤، ١٢٣، [١٣٩]، ١٥٨، ١٥٨
- العرف إنما یعتبر فیما لا (نص) بخلافه ٢١/ ٢٨
- العرف (كالنص) ٨/ (١٩٣)
- العرف المصادم (للنصوص) الذي یحل الحرام أو یطل الواجبات أو یقر البدع فی دین الله أو یشیع الفساد والضرر فی دنیا الناس فلا اعتبار له ولا یجوز أن یراعی فی تقنین أو فتوی أو قضاء ٨/ ١٤١
- العرف معتبر فیما لا (نص) فیہ ٢٣/ ٢٣
- العکس یعتبر فی المستنبطة دون (المنصوصة) ٢٩/ ٥٢٣
- العلة التي تعود علی (النص) بالإبطال باطلة ٢٩/ [٥٢٩]
- عمومات (النصوص) والأوامر تحمل علی ظاهرها ٣١/ (٥٧٧)
- الفتوی علی خلاف (النص) أو الإجماع باطلة ٣٣/ [٧٣]
- فعل النبي ﷺ إن كان لیان (نص) من کتاب الله فهو علی اللزوم والتحتّم ٢٨/ ٤٨٢
- القیاس الجلی فی معنی (النص) ٢٩/ [٥٧٧]
- القیاس علی خلاف (النص) أو الإجماع باطل ٣٣/ ٧٤
- القیاس فرع (النص) ٢٩/ ١٣٩، ١٤٧ - ٣٢/ ١٥٦
- القیاس فی مقابلة (النص) لا یصح ٢٩/ ١٤٨
- القیاس لا یصار إلیه مع (النص) ٦/ ٣٢٥ - ٢٩/ (١٤٦)، ١٤٨ - ٣٣/ ١٠
- القیاس لا یقدم علی (نصوص) القرآن والسنة المتواترة ٣٣/ ٢٥٧
- القیاس مع (النص) فاسد الاعتبار ٢٩/ (١٤٥)
- قیاس (المنصوص) علی (المنصوص) لا یجوز ٢٩/ ٢١٨
- کتب علیکم (نص) فی الوجوب ٢٧/ (٣٦٩)

- كل تأويل يرفع (النص) أو شيئاً منه باطل ٥٣٨/٥
- كل تأويل يرفع (النص) أو شيئاً منه فهو باطل ٦٠٥/٣١
- كل تأويل يرفع (النص) باطل ٥٣٢/٥
- كل تعليل يتضمن إبطال (النص) باطل ٣٢٢/١
- كل حق ثبت بحكم الله تعالى ورسوله فلا يسقط أبداً إلا (بنص) ١٤٥/٢٦
- كل شرط لم يأت (النص) بإباحته أو إيجابه فهو باطل ٢٢٨، ٢٢٦/١٥
- كل شيء حلال إلا ما جاء (النص) بتحريمه ١٦٥/٣
- كل طلاق يقع رجعيًا إلا المكمل للثلاث والطلاق قبل الدخول والطلاق على بدل وما (نص) على كونه بائناً ٤٩٩/٢٣
- كل عرف ورد (النص) بخلافه فهو غير معتبر (١٤٠)/٨
- كل مال فهو حرام على غير صاحبه إلا ما أباحه (نص) أو إجماع (١٨٣)/١٣
- لا اجتهاد في مقابلة (نص) ١٢، ٣٣/٩
- لا اجتهاد في مورد (النص) ٧٧/٣٣ - ٨١/٢٥ - ٥٣٨، ٥٣٢، ٢٧٦، ٢٧٢/٥
- لا اجتهاد مع (النص) ١٩، ١٦، ١٢، ٣٣/٩ - ١٤٨/٢٩ - ٣٩٣/٢ - ٤٣٤/١
- لا اجتهاد مع (النص) والإجماع ٤٠٤/٢
- لا اجتهاد ولا تقليد أصلاً في شيء يخالف (نصاً) من كتاب أو سنة أو إجماع ١٠/٣٣
- لا اعتبار بالعادة مع وجود (النص) بخلافها (١٣٩)/٨
- لا تجوز الفتوى على خلاف (النص) ٧٣/٣٣
- لا حظ للاجتهاد مع (النص) ٣٤٣/٢٦
- لا ضمان على من فعل ما أبيح له فعله إلا أن يوجب ذلك (نص) أو إجماع (٣٩١)/١٤
- لا قوام للدلالة مع الصريح (والنص) (٧٩)/٩
- لا قياس مع (النص) ٢٠/٣٣ - ١٤٨، (١٤٥)/٢٩
- لا مجال للاجتهاد فيما فيه (نص) ١٨/٣٣
- لا مجال للتأويل في (النص) (٥٩٧)/٣١
- لا مساع للاجتهاد في مورد (النص) ٧٤، ٧٣، ١٢، [٩]/٣٣ - ١٤٩، ١٤٨، ١٤٦/٢٩ - ٣٢٥/٦
- لا مساع للاجتهاد في (نص) قطعي الثبوت والدلالة ٤٣٤/٢
- لا مساع للاجتهاد مع (النص) أو الإجماع (٩)/٣٣
- لا مساع للتأويل مع (النص) ١٤٦/٢٩
- لا مكافأة بين (النص) والظاهر ٥٨٢/٣٣
- لا يجوز إسقاط حق أو جبه الله تعالى بغير (نص) قرآن ولا سنة ثابتة (٢٩١)/١٣

- لا يجوز أن يستنبط من (النص) معنى يعود على أصله بالإبطال ١١٠/٣١
- لا يجوز أن يستنبط من (النص) معنى يعود عليه بالإبطال ٥٢٩/٢٩ - [٥٣١] ، ٤٣٧/٥
- لا يجوز أن يستنبط من (النص) معنى يكر على أصله بالبطلان ٥(٣١)/٥
- لا يجوز الرجوع إلى القياس مع (النص) ١٤٦/٢٩
- لا يحل مال أحد إلا بتراض أو (بنص) يوجب إحلاله ١٣١/١٦
- لا يستنبط من (النص) معنى يخصه ١١٠/٣١
- لا يسوغ القياس مع (النص) ١٤٦/٢٩
- لا يشتغل بالقياس في (المنصوص) عليه ٢٩(٢١٧)/٢٩
- لا يصح الاجتهاد فيما فيه دليل قطعي من (نص) أو إجماع ٦٤١/٢٧
- لا يصح قياس تعارض مع (النص) ١٤٨ ، [١٤٥] ، ١٢٨/٢٩
- لا يلحق عمل أحد أحدًا أبدًا إلا ما جاء به (النص) ١٢(٦٥٩)/١٢
- لا ينكر تخصيص العموم بدليل (نص) آخر أو ضرورة حس ٧٢/٣١
- لا يوجد (نص) يخالف قياسًا صحيحًا ولا معقول صريح يخالف المنقول الصحيح ٥(٥١٥)/٥
- ما استحق قطعه (بالنص) لم تضمن سريته ٨٣/٢٦
- ما تعين من الوصف شرعًا يكون كالمذكور (نصًا) ٦٠٨/٨ - ٣٨١/١١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٥ ، [٣٨٩]
- ما ثبت (بالنص) لا يفتقر إلى ثبوته بالقياس ٢٩(٢١٧)/٢٩
- ما ثبت (بالنص) مقدم على ما ثبت بالظاهر ٣٣(٥٨١)/٣٣
- ما ثبت بمقتضى (النص) فهو (كالمنصوص) ٣٢(٢٥)/٣٢
- ما جاز ورود (النص) به ساغ فيه القياس عند قيام الدلالة عليه ١٩٦/٢٩
- ما ذكر فيه سبب ورود (النص) مرجح على غيره ٣٣(٤٠١)/٣٣
- ما سقط حكمه ببرهان فلا يرجع إلا (بنص) يوجب رجوعه ٩(٤٧٨)/٩
- ما عدا (النص) من الكتاب أو السنة فكان في معناه فهو قياس ٤٠٨/٢
- ما عرف بالإجماع فحكمه حكم ما ثبت (بالنص) في جواز القياس عليه ٢٩(٢١١)/٢٩
- ما كان متفرقا في نفسه لا يجب الوصل فيه إلا (بالتنصيص) وما كان متصل الأجزاء لا يجوز تفريقه إلا (بالتنصيص) ١٠[١٥٩]/١٠
- ما كان محتاجا إلى تقدير بعدد أو مقدار مخصوص ولم يرد فيه (نص) لا يقدر بالرأي وإنما يفوض إلى رأي المبتلى ١١(١١٣)/١١
- ما لا (نص) فيه يرجع فيه إلى الوجود ٨(٣٠٣)/٨
- ما لا (نص) فيه يرد إلى (المنصوص) عليه ٢٩(٢١٧)/٢٩
- ما لا يعقل فيه المعنى إنما يحصل الامثال فيه بعين (المنصوص) ٢٧(٣٩٨)/٢٧
- المتأخر من (النصين) ناسخ للمتقدم ٣٣[٧٢٩] ، ٧٣٤ ، ٧٣٥

- المجاز لا يدخل (النصوص) وإنما الظواهر فقط ٦١٨/٣١
- المجتهد إذا أعوزه (النص) نظر في كليات الشريعة ومصالحها العامة ٢٦٨/٥
- المخصوص بالذكر إذا كان سببا لورود (النص) فلا مفهوم له (١٤٧)/٣٢
- المرسل مقبول إذا كان فيه حكم مستقل بنفسه لم يتعرض له (النص) ٣٢٠/٢٨
- المشقة والحرج إنما يعتبران في موضع لا (نص) فيه وأما مع (النص) بخلافه فلا ١٦٥ ، ١٥٥/٧
- المصلحة التي تعارض (النص) هي من قبيل الأهواء النفسية والانحرافات الفكرية وهي تحكيم للأهواء
- في (النصوص) الدينية ٤٠٦/٥
- المطلق الذي لم يتقيد (بنص) أو دلالة يجري على إطلاقه (٢٥٦)/١٠
- مطلق الكلام بتقيد بدلالة الحال ويصير ذلك (كالمخصوص) عليه ٢٠/٦ - ٢٦٤/٨ - ٥٣/٩ ، ٥٤ ، [٦٣]
- المطلق يتقيد بالعرف والعادة دلالة كما يتقيد (نصا) ٢٨/٢٣
- المطلق يجري على إطلاقه إذا لم يقم دليل التقيد (نصا) أو دلالة ٣٣/٢
- المطلق يجري على إطلاقه ما لم يرد دليل التقيد (نصا) أو دلالة (٤١٥)/٣١
- المطلق يجري على إطلاقه ما لم يقم دليل التقيد (نصا) أو دلالة ٤٨٤/١ - ٣٩/٢ - ٢٧/٩ ، ٣٠ -
- ١٠/٢٥٥ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧ - ١٧٤/١٥ - ٦٠/١٦
- المظان إنما يعلم جعلها مظنة (بنص) أو إجماع ٣٣١ ، ٣٢٨/٢٩ - ٤٢٥/٣
- المعتبر فيما لا (نص) فيه العادة ٣٢ ، ٢٨/٢١
- المعلوم بالعرف كالمعلوم (بالنص) (١٩٣)/٨
- مفهوم الموافقة هل هو دلالة (نص) أم قياس ٤١٨/٢
- المقادير المحصورة التي تلحق بالأعداد وتأخذ حكمها في كونها (نصوصا) في معانيها لا تقبل التجوز
- ولا التخصيص ٦٢٢/٣١
- المقتضى بمنزلة (المنصوص) عليه (٢٥)/٣٢
- المقدرات التي لم يرد بها (نص) لا تثبت بالرأي بل تفوض إلى رأي المبتلى ١٠٦/١١ ، ١٠٩ ، [١١٣]
- مقصود الشارع الالتفات إلى (النص) والمعنى جميعا (٤٣٧)/٥
- من مسالك العلة (النص) من الكتاب أو السنة (٤٢٩)/٢٩
- (المنصوص) عليه أصل بنفسه يرجع إليه في بابه ويجرى على حكمه ٥٢١ ، ٥١٦/٥
- (المنصوص) عليه لا حاجة إلى إثباته بالقياس (٢١٧)/٢٩
- (المنصوص) عليه لا يقاس على غيره (٢١٧)/٢٩
- المؤثر يعرف كونه مؤثرا (بنص) أو إجماع أو سبر حاصر ٤٦٤/٢٩
- موجب التسليم البراءة فثبت به وإن لم (ينص) عليها ١٦٦/١٠
- موجب التصرف لا يحتاج في ثبوته إلى (التنصيص) عليه (١٦٥)/١٠
- موجب التصرف يثبت بلا (تنصيص) عليه (١٦٥)/١٠

- موجب التصرف يثبت من غير (تنصيص) عليه ١٠/[١٦٥] - ١١/٣٨٢ - ٢١/٢٤٤
- النسخ لا يكون إلا (نص) شرعي ٢/٥٣٩
- النسخ يعرف إما بأن (نص) الشارع عليه وإما بالتاريخ ٣٣/(٧١٩)
- النسخ يعرف (بتنصيص) الشارع عليه وبالتاريخ ٣٣/[٧١٩] ، ٧٣٨ ، ٧٣٩
- (النص) إذا احتمل التأسيس والتأكيد وجب حمله على التأسيس ٣٢/(١٨٩)
- (النص) أقوى من الظاهر ٣٣/(٥٨١)
- (نص) إمامه في حقه (كنص) الشارع في حق المجتهد المستقل ٣٣/١١٠
- (النص) أولى من الظاهر ٣٣/(٥٨١)
- (النص) بصيغة الحصر لا يحتمل التأويل ٣١/٥٩٧
- (النص) الجلي لا يحتمل تأويلا ٣١/[٥٩٧] ، ٦٠٦
- (نص) الحديث الصحيح مقدم على الظواهر ومقدم على القياس ٣٣/٢٦٤
- (النص) الخاص دلالة على صورته قطعية ٣٠/(٥٢١)
- (النص) الدال على المنع مقدم على الدال على الإباحة ٣٣/(٤٢٩)
- (النص) الدال على النهي يقدم على الدال على الأمر ٣٣/(٤٨٧)
- (النص) راجح على الظاهر ٣٣/(٥٨١)
- (نص) الشارع مقدم على العرف ٨/(١٣٩)
- (النص) طريق دال على غلبة الوصف في الأصل ٢٩/(٤٣٠)
- (النص) العام إذا استنبط منه معنى يخصه يجوز ٣١/(١٠٩)
- (النص) العام يحمل على عمومته حتى يدل دليل على الخصوص ٣٠/(٣٣٧)
- (النص) على العلة من مسالك العلة ٢٩/(٤٢٩)
- (النص) قطعي الدلالة ٢/٤٤١
- (النص) لا يتطرق إليه التأويل ٣١/(٥٩٧)
- (النص) مقدم على الظاهر ٣٣/٤٢٤ ، [٥٨١] ، ٥٩٢ ، ٥٩٥ ، ٦٣٣
- (النص) مقدم على القياس ٣٣/٢٦٤
- (النص) المنسوخ لا يصح القياس عليه ٢٩/(١٧١)
- (النص) يطل كل تأويل ٣١/(٥٩٧)
- (النص) يقدم على الظاهر ٢/٣٩٣
- (النصان) إن تنافيا من وجه دون وجه فيتوقف عن العمل بهما أو يتخير بينهما ٣٣/٢٥١
- (نصوص) الإمام بالنسبة إلى مقلده (كنصوص) الشارع بالنسبة إلى المجتهدين ٣٣/(١٠٣)
- (نصوص) الشارع مفهومة لمقاصده ٥/(٩)
- (النصوص) لا تفتقر إلى النية بخلاف الكنايات ٦/(١٢٥)

- (النصوص) يفسر بعضها بعضا (٢٩٣)/٢٧
- النقض قاذح في العلة المستنبطة دون (المنصوصة) ٥٤٠/٢٩
- النقض يبطل (المنصوصة) دون المستنبطة ٥٤٠/٢٩
- الوكيل لا يتصرف إلا فيما (نص) له عليه ٩٦، ١٦/٢٣
- يجوز أن يستنبط من (النص) معنى يخصه ٥٣٢/٥، ٥٣٣ - ٥٣٠/٢٩ - ٣١/١٠٩
- يجوز أن يستنبط من (النص) معنى يزيد على ما دل عليه ١١٠/٣١
- يجوز أن يستنبط من (النص) معنى يساويه ١١٠/٣١
- يجوز أن يستنبط من (النص) معنى يعممه ٥٣٠/٢٩
- يرجح القياس الثابت حكم أصله بالإجماع ١٨٦/٢٩
- يرجح (النص) الناقل عن حكم الأصل على المقرر له (٢٣١)/٣٣
- يستنبط من (النص) معنى يخصه (١٠٩)/٣١
- يسقط خبر الواحد إذا عارضه (نص) المتواتر ٢٥٧/٣٣
- يعتبر العرف إذا لم يصادم (نصا) ثابتا أو إجماعا يقينيا (١٣٩)/٨
- يقدّم القياس الثابت علته بالإجماع القطعي على الثابت علته (بالنص) القطعي ٤٦٤/٢٩
- يقدّم القياس الذي هو مخرج من أصل (منصوص) عليه على ما كان مخرجا من أصل غير (منصوص) عليه ١٨٦/٢٩
- يقدّم ما كان دليل أصله الإجماع على ما كان دليل أصله (النص) ١٨٦/٢٩
- يقدّم المفسر على (النص) والظاهر ٥٩٢/٣٣
- يلحق غير (المنصوص) (بالمنصوص) إذا عرفت العلة واشتركا فيها ٢٤٤/٢٩

نصف

- إطلاق الشركة ينزل على (المناصفة) (٥٠٨)/٢١
- إن الظالم لا يظلم لكن (ينتصف) منه ٧٢/٨
- الأنثى على (النصف) من الرجل ٣٣٧/٢٤
- الثلاثان فرض كل اثنين فصاعدا ممن فرضه (النصف) (٣٠٥)/٢٤
- حكم النساء في الشهادة على (النصف) من حكم الرجال ٣٠٨/٢٥
- حيث لم يجب الصداق أجمع أو لم يجب إلا (نصفه) فلا عدة فيه (٥٩٧)/٢٣
- الصلاة لا تبعض ولا يصح (نصفها) دون سائرهما (٥٦٣)/١٩
- الظالم لا يظلم بل (ينتصف) (٧٧)/٨
- الظالم لا يظلم ولكن (ينتصف) منه ٨٦، [٧٧]/٨
- العشر يجب فيما سقي بغير مؤنة (ونصف) العشر فيما سقي بالمؤن (١٥٥)/٢٠

في كل شيء أخرجت الأرض العشر أو (نصف) العشر ٢٠/ (١٤٧)
 كل أنثى فرضها (النصف) أو الثلثان يصرن عصبة بإخوتهن ٢٤/ ٣٤٥
 كل عضوين وجبت الدية فيهما وجب في أحدهما (نصفها) ٢٦/ ٢٢٥، ٢٢٨
 كل ما سقي بكلفة ومؤنة ففيه (نصف) العشر وما سقي بغير مؤنة ففيه العشر ٢/ ٥٠٢ - ٢٠/ [١٥٥]
 كل نوع من النساء فرض واحدتهن (النصف) فإن فرض الاثنتين منهن الثلثان ٢٤/ (٣٠٥)
 كلما وجب للمرأة كامل الصداق عند مفارقة زوجها فإنه يتحتم عليها أن تعتد بعد هذا الفراق بينما لا
 عدة عليها لو كان الواجب لها (نصف) الصداق ٢٣/ (٥٩٧)
 متى ذكر مقداراً وأضافه إلى صنفين من المال يجب (النصف) من كل واحد منهما ١٠/ ٤٨٥
 مطلق الإضافة يقتضي (المناصفة) ١٠/ (٤٨٥)
 من أمر بشيء وعجز عن الإتيان به جملة وأمكنه الإتيان (بنصفه) معاً هل يجزيه ١٠/ ٥٨٩، ٥٩١
 من خير بين شيئين وأمكنه الإتيان (بنصفيهما) معاً فهل يجزئه أو لا ١/ ٤٩١ - ١٠/ ١٨٦،
 ١٨٧، [٥٨٩]

يجب العشر فيما سقي بغير مؤنة (ونصف) العشر فيما سقي بكلفة ٢٠/ (١٥٥)
 يجب فيما يشرب بلا كلفة العشر ويجب فيما يسقى بكلفة (نصف) العشر ٢٠/ (١٥٥)

نطق

أدلة الرضا تقوم مقام (النطق) به ٩/ (٤١١)
 إشارة الأخرس قائمة مقام (نطقه) ١٠/ (١٩٩)
 إشارة الأخرس كعبارة (الناطق) ١٠/ [١٩٩]، ٢١٢
 الإشارة تقوم مقام (النطق) ٢/ ٣٣٠
 الإشارة المفهومة من (الناطق) قد تقوم مقام (المنطق) ١٠/ ٢١٢
 الإشارة المفهومة من (الناطق) قد تقوم مقام (النطق) ٢/ ٣٣٠
 الإشارة من (الناطق) باطلة ١٠/ (٢١١)
 الإشارة من (الناطق) لا تعتبر ١٠/ (٢١١)
 الإشارة من (الناطق) لا يعتد بها ١٠/ (٢١١)
 الإشارة من (الناطق) لغو ١٠/ (٢١١)
 إشارة (الناطق) القادر على العبارة لغو ٦/ ٥١٠ - ١٠/ ٢٠٠، [٢١١]
 إشارة (الناطق) وإن أفهمت لا يقع بها شيء ١٠/ (٢١١)
 إفادة القرائن العلم بالرضا كإفادة (النطق) له ٩/ (٤١١)
 الثابت بدلالة العرف كالثابت بدلالة (النطق) ٨/ (١٩٤)
 الحكم الثابت (بالمندقوق) مقدم على الحكم الثابت ٣٣/ ٦١٢

- الحكم الثابت (بالمنطوق) مقدم على الحكم الثابت بالمفهوم ٥٩٨/٣٣
- دلالة المفهوم أضعف من دلالة (المنطوق) ٦٠٧/٣٣
- دلالة (المنطوق) أقوى من دلالة المفهوم ٦٠٧/٣٣
- السكوت مع القرائن ينزل منزلة (النطق) ٢٦٩، ١٠/٢٦٦
- شرط المفهوم ألا يعود على (المنطوق) بالبطلان ٥٣٠/٢٩
- الكتابة المرسومة المعنونة (كالنطق) ٢٤٠/١٠
- كل شرط لو (نطق) به في العقد أفسده فمكروه إضماره وإن لم يفسده ٢٥٩/١٥
- لا اعتبار لإشارة (الناطق) في جميع العقود ٢١٢/١٠
- لا تعتبر إشارة (الناطق) ٢١١/١٠
- ما جاز أن يعلق الحكم عليه (نطقا) جاز أن يعلق الحكم عليه استنباطا ١٨٢/٣١ - ٤٣٠/٢٧، ٢٠٠، ٢٧٨ - ٣٣٨/٣٢، ١٥٦
- ما كان متعارفا به كان في حكم (المنطوق) به ١٩٤/٨
- المأذون عرفا كالمأذون (نطقا) ٢٠١/٨
- المتعارف (كالمنطوق) به ٣٤٢/٢
- المفهوم عام فيما سوى (المنطوق) ٤٧٩/٣٠
- مفهوم المخالفة عام فيما سوى (المنطوق) ٤٨٠/٣٠
- مفهوما الموافقة والمخالفة يعمان فيما عدا (المنطوق) به ٤٧٩/٣٠
- المقصود من الألفاظ دلالتها على مراد (الناطقين) بها ٢٣٦، ١٦٥/٨
- (المنطوق) راجع على المفهوم ٦٠٧/٣٣
- (المنطوق) مقدم على المفهوم ١٧٢/٣٣، ٤٧٣، ٥٩٠، ٥٩٧، [٦٠٧]، ٦١١، ٦١٣، ٦١٤، ٦٢٦، ٦١٥
- (المنطوق) يقدم على المفهوم والمبين على المجمل ٣٩٣/٢
- يطلب بالقياس حكم ما ليس (منطوقا) به [٢١٧]/٢٩
- يمنتع نسخ الفحوى دون (المنطوق) ١٤٠/٢٧

نظر

- إذا اختلف الحكم (بالنظر) إلى الفعل أو المحل فأيهما يقدم ٨٢/٢
- إذا اختلف حكم الشيء (بالنظر) إلى أصله وحاله فقد اختلف بماذا يعتبر منهما ١٣/١٢
- إذا اختلف حكم الشيء (بالنظر) إلى أصله وحاله فقد اختلف المالكية بماذا يعتبر منهما ١٦/١٢
- إذا اختلف حكم الشيء (بالنظر) إلى أصله ومآله فقد اختلف المالكية بم يعتبر منهما في باب العبادات ١٦، ١٤/١٢

- إذا اختلف حكم الشيء (بالنظر) إلى حاله ومآله..... ٤٥٠/٨
- إذا اختلف حكم الشيء (بالنظر) إلى حاله ومآله فبم يعتبر منهما في باب العبادات ٤٣٨/٨
- إذا اختلف حكم الشيء (بالنظر) إلى حاله ومآله فبم يعتبر منهما في العبادات ٤٣٧/٨ ، [٤٥٠]
- إذا أشعر الحكم في ظن (الناظر) بمقتضى استنادا إليه فذلك المعنى هو المظنون لاقتضاء الحكم... ٤٢٣/٢
- إذا تعارض أصلان أو أصل وظاهر وجب (النظر) في الترجيح ١١/ (١٩١)
- إذا تكررت الواقعة يلزم تكرير (النظر) ١٤٤/٣٣
- إذا تكررت الواقعة يلزم تكرير (النظر) وتجديد الاجتهاد ٣٣/ (١٣٩)
- إذا تكررت الواقعة يلزم المجتهد تكرير (النظر) ٣٣/ [١٣٩]
- إذا حرم (النظر) حرم المس ١٢/ (٣٣٧)
- إذا شرف الشيء وعظم في (نظر) الشرع كثر شروطه وشدد في حصوله..... ١٠/ (٦٩)
- إذا فعل فعلا بناء على أنه صحيح أو فاسد فبان في نفس الأمر بخلاف ما اعتقده فهل (ينظر) إلى اعتقاده أو إلى ما في نفس الأمر..... ٧٢/٧ - ٥٤٣/١
- إذا (نظرت) في كلية شرعية فتأملها تجدها حاملة على التوسط فإن رأيت ميلا إلى جهة طرف من الأطراف فذلك في مقابلة واقع أو متوقع في الطرف الآخر ٥٦٢/٢
- إذا ورد الأثر بطل (النظر) ١٠/٣٣
- أصل (النظر) إلى المآل ٤٣١/٥ - ١٦٩/٣٠
- أفعال الأوصياء فيما باعوه من غيرهم محمولة على (النظر) حتى يثبت خلافه ١٣٥/٢٤
- اقتران وصف بحكم لو لم يكن هو أو (نظيره) علة للحكم كان اقتترانه بعيدا شرعا ولغة إيماء إلى العلة ٢٩/ (٤٦٩) ، ٥١٦ ، ٥١٩
- الاقتصار على بعض الآية في استفادة حكم ما لا يفيد إلا بعد كمال (النظر) في جميعها ... ٣٧٤/٣٢ ، ٣٧٩
- الأمر لفظه صيغة افعال (ونظائرها)..... ٣١/ (١٨١)
- إنما (ينظر) في البيوع إلى الفعل ولا (ينظر) إلى القول فإن قبح القول وحسن الفعل فلا بأس به وإن قبح الفعل وحسن القول لم يصلح ٢/ ٣٢١
- تصرف الإمام في بيت المال مقيد بشرط (النظر) ١/ ٤٧٨ - ٢٦/ [٣٧٧]
- تعاطي المحرمات مع قيام موجب الطبع وداعيته أخف في (نظر) الشرع من تعاطيها مع عدم الداعية..... ٩/ ٥٩٢
- جهل (الناظر) ببعض صفات الدليل التي يحتاج إلى علمها نقصان فيه ونقض (للنظر) فيه ٢/ ٤٢٢
- الحجر مشروع بطريق (النظر) للمسلمين ولدفع الضرر عنهم ٢٣/ ١٠٥
- الحق أنه لا يعتبر إلا بخلاف من له أهلية (النظر) والاجتهاد ٩/ ٢٧٦
- حكم الشيء حكم مثله وحكم (النظر) حكم (نظيره) وهي قاعدة مقررة عقلا وشرعا وعرفا ١١/ ١٢٤

- [٣٣٧]/١٢..... حيث حرم (النظر) حرم المس
- [٤٨٧] ، ٤٧٧/٨ ، ٤٧٨ ، الشيوخ الطارئ ليس (نظير) المقارن
- ٤٧/٢٢..... الطارئ من الشيوخ ليس (نظير) المقارن
- الضروريات أو الحاجيات فإنها تستدعي وضعها تحت (النظر) الشرعي..... ٣٩٨/٥
- ٢٣٠/٢٩..... الفضائل لا تدرك بقياس (ونظر)
- ٣٦٤/٢..... القاضي مأمور (بالنظر) والاحتياط
- قد يؤجر على أحد العاملين المتماثلين ما لا يؤجر على (نظيره)..... ٦٢٩ ، ٦٢٧/١٢ ، [٦٤٢]
- قيمة الشيء إنما تعرف (بالنظر) في قيمة جنسه..... ١٢١/١١
- كل عضو حرم (النظر) إليه حرم مسه ولا عكس..... (٣٣٧)/١٢
- كل ما حرم (نظره) حرم مسه..... (٣٣٧)/١٢
- كل ما يفعله الوصي على وجه (النظر) فهو جائز..... ١٢٨/٢٣
- كل ما يؤدي إلى عجز الإمام عن (النظر) في مصالح المسلمين يمنع توليته..... ٣١٧/٢٦
- كل من حرم (النظر) إليه حرم مسه..... (٣٣٧)/١٢
- كل من كان في الحجر عليه (نظر) له صح الحجر عليه..... (١٠٥)/٢٣
- كل من (نظر) له وصي من أب أو من قاض (نظرا) حسنا فهو نافذ لازم لا يرد وإن أنفذ عليه الوصي
- ما ليس (نظرا) لم يجز..... ١٢٨/٢٣
- كل من يعجز عن (النظر) لنفسه يحجر عليه..... [١٠٥]/٢٣ ، ١١٦
- لا (أنظر) إلى اللفظ (وأنظر) إلى الفعل فإذا استقام الفعل فلا يضره القول وإن لم يستقم الفعل فلا
- ينفعه القول..... ٣٢١/٢
- لا حظ (للنظر) مع الأثر..... ١٤٧/٢٩
- لا يتصرف (الناظر) إلا على وجه (النظر) والاحتياط..... ١٢٣ ، ١١٩/١٨
- لا يحجر على من كان قادرا على (النظر) لنفسه..... ١٠٥/٢٣
- للإمام أن يقلد القاضي خصوص (النظر) في عموم العمل..... ١٥/٢٥
- للإمام أن يولي القاضي خصوص (النظر) في خصوص العمل..... ١٥/٢٥
- للإمام أن يولي القاضي عموم (النظر) في خصوص العمل..... ١٥/٢٥
- للإمام أن يولي القاضي عموم (النظر) في عموم العمل..... ١٥/٢٥
- للقاضي ولاية (النظر) في مال الغائب..... ٩٣/٢٥
- للمبتاع خيار (النظر) في بيع الأعيان الغائبة..... (١٩١)/٢١
- لو تكررت واقعة لمجتهد لم يذكر الدليل الأول وجب تجديد (النظر)..... ١٤٠/٣٣
- ليس للإمام ولاية (النظر) في الملك الخاص لإنسان..... ٢٠٩/١٨

- ليس للمكلف أن يقصد إلى المشقة (نظرا) إلى عظم أجرها..... ٤١٣/٣
- ليس للمكلف أن يقصد المشقة (نظرا) إلى عظم أجرها..... ٥٠/٤، [٩٧]، ٤٠١ - ٦٢٩/١٢
- ما عجز عن تسليمه شرعا لا لحق الغير فهل يبطل لتعذر التسليم أو يصح (نظرا) إلى كون النهي خارجا عنه..... ١٩٠/١٥
- ما عجز عن تسليمه شرعا لا لحق الغير هل يبطل لتعذر التسليم أو يصح (نظرا) لكون النهي خارجا..... ٢٠٨، ٢٠٦/٧
- ما كان في (نظر) الشرع أهم يشترط في إسقاطه أشد المشاق أو أعمها..... ٤٢، ٣٣/٤
- ما يؤكل (نظيره) في البر من حيوان البحر فحلال وما لا يؤكل فحرام..... ٤٦٤/٢٤
- مبنى الزكاة على (النظر) من الجانبين جانب الملاك وجانب الفقراء..... ٣٧/٢٠
- متى حرم (النظر) حرم المس..... ٣٣٧/١٢
- متى وجد التعدي لا (ينظر) بعد ذلك إلى التعمد والقصد..... ٣٠٧/١٤
- المجتهد إذا أعوزه النص (نظر) في كليات الشريعة ومصالحها العامة..... ٢٦٨/٥
- المجتهد لا يحتاج إلى تجديد (النظر) إذا تكررت الواقعة..... ١٤٠/٣٣
- المجتهد يحتاج إلى تجديد (النظر) إذا تكررت الواقعة..... ١٣٩/٣٣
- المصلحة إذا كانت هي الغالبة عند (مناظرتها) مع المفسدة في حكم الإعتياد فهي المقصودة شرعا ولتحصيلها وقع الطلب على العباد..... ٥٦٢/٢
- المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن وعلى وجه (النظر) ليس بمضمون مطلقا..... ١٦١/٢١
- المقبوض على سوم الشراء مضمون لا المقبوض على سوم (النظر)..... ١٦١/٢١
- من أخذ مال غيره لمنفعة القابض فالضمان عليه وإن كان لمنفعة الدافع فلا ضمان منه وإن كان لمنفعتهما معا (فينظر) من أقوى منفعة فيضمن..... ٣٦٣/١٤
- من حق الشرط أن لا يدخل إلا على (المتنظر) لأن ما انقضى لا يصح الشرط فيه..... ٧٠٥/٢٧
- من رضي بالضرر أولى أن يقطع عنه (النظر)..... ١٧، (١١)/٨
- من رضي بالضرر لا (ينظر) له..... ٤٧٠/٧، ٤٨٧ - (١١)/٨
- منع للأفعال الجائزة في صورتها (نظرا) لإفنائها إلى مآل ممنوع غالبا حيث إن مفسدة المآل فيها هي أعظم من مصلحة الأصل وهذا ما يقتضي منعها وفي..... ٤٢٩/٥
- النذر لا يؤثر إلا في راجح في (نظر) الشرع..... ٦٠٩/٢٠
- (النظر) إلى الظاهر أو إلى ما في نفس الأمر..... ٢٩٩/٦، ٣٠٣
- (النظر) إلى مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعا..... ١٦٤/٣٠
- (النظر) إلى المقصود أو إلى الموجود..... ٤٦/١٧
- (النظر) في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعا..... ٤٩٧/٣ - ٤٣٧/٤، ٥٠٧، ٥٦١ - ٣٧٠/٥
- ٣٧٢، [٤٢٥]، ٥٤٦، ٥٤٩ - ١٧٠/٨، ٥٤٩، ٥٥٢ - ٢٤٩/١٧، ٢٥٠، ٢٥٢ - ٢٣/٢٦ - ٣٠/٣٠

- (النظر) في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعا كانت الأفعال موافقة أو مخالفة..... ٤٢٧/٥
- (النظر) في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعا..... ٥٤٤/٤
- (نظرية) المصلحة والاستصلاح في الشريعة الإسلامية..... ٣٣٠/٤
- (نظير) الباطل باطل..... ٣٥٨/٨
- هل (النظر) إلى حال التعلق أو حال وجود الصفة..... ٥٣٢، ٥٣٠/٩
- هل (النظر) إلى حال التعليق أو حال وجود الصفة..... ٤٣٨/٨ - ٣٣٤/١٠ - ٣٣٧ - ١٦/١٣٩
- هل (النظر) إلى الظاهر أو إلى ما في نفس الأمر..... ١٤٢/٧، ١٤٥، ١٤٦ - ١٠/٥٣٧، ٥٤٠
- هل (النظر) إلى المقصود أو إلى الموجود..... ٢١/٦، [٢٩٩] - ١٤٢/٧ - ١٠/٥٣٧، ٥٤٠ - ١١٧/١٦، ١١٩، ١٢٤، ١٢٧ - ١٧/٤٠، ٢٩٤، ٢٩٩
- هل (ينظر) إلى الحال أو إلى المآل..... ٨/٤٣٧
- ولاية الإنكاح تثبت (نظرا) في حق المولى عليه..... ٢٣/٣٤٩
- ولاية الإنكاح ولاية (نظر)..... ٢٣/٣٤٩
- ولاية النكاح ولاية (نظر)..... ٢٣/٣٥٢
- يجوز التخصيص بدليل العقل ضروريا كان أو (نظريا)..... ٦٢/٣١
- يحرم (نظير) المصاهرة بالرضاع..... ٦٢٤/٢٣
- يلزم المفتي تكرير (النظر) عند تكرار الواقعة..... ٣٣/١٣٩
- (ينظر) في الوصايا يوم الموت لا يوم الوصية..... ٢٤/١٢١

نظم

- الاقتران في (النظم) لا يستلزم الاقتران في الحكم..... ٣٢/٢٥٠، ٣٦٥، ٣٦٧، [٤٢٥]
- في كثرة العزل والتولية زوال الهيئة وفوات الغرض من (انتظام) الأمر..... ٢٦/٣١٨
- القران في (النظم) لا يوجب القران في الحكم..... ٣٢/٤٢٥
- المقصد العام للتشريع هو صلاح (نظام) الأمة بصلاح الإنسان المهيمن عليه ٣/٤٠١، ٤٠٦، [٤٥٣]
- المقصد العام للتشريع هو صلاح (نظام) الأمة بصلاح المهيمن عليه وهو الإنسان ٢/٥٦٣ - ٣/١٥١،

نعت

- أجزاء الشيء تتصف بصفته وتحدث على (نعتة)..... ١١/٥٧١

نعم

- إذا أقيمت الحاجة العامة في حق الناس كافة مقام الضرورة في حق الواحد في استباحة ما هو محرم عند فرض الاختيار فمن المحال أن يسوغ الازدياد من الحرام انتفاعا وترفعها (وتنعيمًا)..... ٢١٩/١٥
- الأصل في المعاصي أنها لا تكون سببا (لنعمه) الله ورحمته ٢٧٩/١٢
- الامتنان (بالنعم) يشعر بالقصد إلى التناول والانتفاع ٤٨٥/٤
- الامتنان (بالنعم) يشعر بالقصد إلى التناول والانتفاع ثم الشكر عليها ... ١٠/٥ ، ٦٩ ، [١١٥] ، ٢٨٦ - ٤٨٨/٢٧
- الشرعية مبنية على بيان وجوه الاستمتاع (بالنعم) المبذولة ووجوه الشكر عليها ١١٥/٥
- شكر (المنعم) واجب ٣٣٠/١
- العبادات والقربات إنما تجب لحق العبودية أو لحق شكر (النعمه) أو لتكفير الخطايا ٤٩٣/٥
- الكفر كفر (النعمه) ٨١/٣
- كل ما هو (نعمه) لا ينال بسبب محظور شرعا ٢٨٠/١٢
- لا تثبت (النعمه) بالفعل المحرم ٢٧٩/١٢
- لا يباح شيء من الحيوان المقدور عليه من الصيد (والأنعام) والطير إلا بالذكاة إن كان مما يعيش في البر ٥٠٥/٢٤
- لكل (نعمه) تبعه ولكل ذنب نقمة من الدنيا والآخرة ٢٩٣/٣
- لو عم الحرام أرضا ولم يبق بها حلال جاز تناول قدر الحاجة دون (التنعم) ولا يتوقف على الضرورة ٥٦٣/٣
- المحظور سبب للعقوبة لا للكرامة (والنعمه) ٢٨٠/١٢
- المعصية لا تكون سببا (لللنعمه) ٣٥٨/٧ - ٢٧٩/١٢
- المعصية لا تناسب (النعمه) ٢٧٩/١٢
- (النعم) المبسوطة في الأرض لتمتع العباد فهم منها القصد إلى (التنعم) بها لكن بقيد الشكر ١١٥/٥
- (النعمه) بقدر النعمة ٣٧٢ ، ٣٧١/١٤
- (النعمه) بقدر النعمة أو النعمة بقدر (النعمه) ٣٤/٢
- (النعمه) لا تناط بالمحظور ٢٧٩/١٢
- (نعمه) الملك لا تنال بالمحظور ٢٨٠/١٢

نفذ

- الإجازة في (نفوذ) العقد وثبوت حكمه بمنزلة الإنشاء ١٢٣ ، ١٢٠/١٥
- إجازة الورثة (تنفيذ) للوصية أو ابتداء عطية ١١٥/٢٤

- الاجتهاد لا ينقض حكما (نفذ) بالاجتهاد ٨/ (٣٩٦)
- الأحباس (ينفذ) بعضها في بعض ١٣/ ٥٢٤
- إذا كان قصد المتحايل مناقضا لقصد الشارع عومل بنقيض قصده وبطل عمله ولم (ينفذ) ٦/ ٢٨١
- إذا كان اللفظ صريحا في بابه ووجد (نفذا) في موضوعه لم يكن كناية في غيره ٦/ (١١٨)
- الأصل أن تصرف الراهن إذا كان يبطل حق المرتهن لا (ينفذ) إلا بإجازة المرتهن ١٣/ ٦٣٤، ٦٣٨
- الأصل (تنفيذ) الوصية من الثلث ٢٤/ ١٠١، [١٠٩]، ١١٢، ١١٣، ١٤٩
- الاضطرار لا يمنع من (نفوذ) تصرف المضطر ٧/ ٤٧٠، (٥٣١)
- الاضطرار لا يمنع (نفوذ) التصرف ٧/ ٥٣٦
- الاضطرار لا يمنع (نفوذ) تصرف المضطر ٧/ ٥٣٧
- إقرار المريض في مرض موته لو ارث ولغير وارث (نافذ) كإقرار الصحيح ٢٥/ ٢٤٨
- الإكراه بحق لا أثر له في عدم (النفوذ) ١٢/ (٥٥٧)
- الإمام شرط في (تنفيذ) الحدود ٢٥/ ٤٥١
- البيع لا (ينفذ) بدون المحل ٩/ ١٧٢، ١٧٤
- تبرع المريض إنما (ينفذ) من الثلث عند عدم الإجازة ١٢/ (٤٧٣)
- تصرف الإنسان في خالص حقه إنما (ينفذ) إذا لم يتعد إلى الإضرار بغيره ٧/ (٥٧٢)
- تصرف الصبي غير (نافذ) ١٢/ (٣٦٨)
- تصرفات السكران كلها (نافذة) ١٢/ (٦٠٣)
- تصرفات المريض (نافذة) وإنما تنقض بعد الموت ١٣/ (٧٨)
- التفاسخ في العقود الجائزة متى تضمن ضررا على أحد المتعاقدين أو غيرهما ممن له تعلق بالعقد لم يجز ولم (ينفذ) ٨/ ٢٠
- التفاسخ في العقود الجائزة متى تضمن ضررا على أحد المتعاقدين أو غيرهما ممن له تعلق بالعقد لم يجز ولم (ينفذ) إلا أن يمكن استدراك الضرر بضمان أو نحوه فيجوز على ذلك الوجه ٧/ ٤٦٩
- (تنفيذ) الوصية على حسب ما يعرف من مقصود الموصي ٢٤/ (٢١)
- (تنفيذ) الوصية واجب ما أمكن ١٣/ ١١
- الحكم بما ظاهره الصواب والحق وباطنه خطأ وباطل هل يغلب حكم الظاهر على الباطن (فتنفذ) الأحكام أو يغلب حكم الباطن فتد الأحكام ١٠/ ٥٣٨، ٥٤١
- حكم القاضي (نافذ) إلى حين علمه بعزله ٢٥/ [٨٧]
- الزواج الصحيح (النافذ) تترتب عليه جميع آثاره من الحقوق الزوجية ١/ ٣٤٨
- الصريح في بابه إذا وجد (نفذا) في موضوعه لا يكون كناية في غيره ٦/ ١٢٦
- العبرة بالولاية حين (النفوذ) لا حال التعليق ١٦/ ١٤٠، ١٤٢
- العقوبة والجريمة لا تسقط مهما مضى عليها من زمن دون (تنفيذ) ٢٦/ ١٤٥

- الفاقد من العقود الجائزة لا يمنع (نفوذ) التصرف فيها بالإذن..... ٥٦٥/٢١ - ٤٣/٢٣
- كل تصرف يضطر إليه المريض أو لا يمس حقوق الدائنين أو الورثة هو (نافذ) لا يتوقف على إجازة أحد ١٣/ (٧٧)
- كل حق تعين سببه (نفذ) التصرف فيه ولو فقد شرطه ٦٤٦/٢٧
- كل ما وافق الحق من تصرفات البغاة فهو (نافذ) ٥٦٩/٢٦
- كل ما وافق الحق من تصرفات البغاة وأئمة الجور فهو (نافذ) ٥٥١/٢٦ ، [٥٦٥] ، ٥٦٩
- كل من نظر له وصي من أب أو من قاض نظرا حسنا فهو (نافذ) لازم لا يرد وإن (أنفذ) عليه الوصي ما ليس نظرا لم يجوز ١٢٨/٢٣
- كل وصية بنوع قرية يجب (تنفيذها) ما أمكن ٢١/٢٤
- لا (نفاذ) بدون المحل ٣٣٤/١٠
- لا (ينفذ) حكم القاضي لمن لا تقبل شهادته له ٣٩/ (٢٥)
- اللفظ إذا كان صريحا في بابه ووجد (نفاذا) فلا سبيل إلى رده عن العمل فيما هو صريح فيه فإذا تعين إجراء اللفظ صريحا امتنع إجراؤه في معنى آخر ٤٧٤/٢
- اللفظ الصريح إذا وجد (نفاذا) في موضوعه لا ينصرف إلى غيره بالنية ١١٧/ (٦)
- ما كان شرط الانعقاد (والنفاذ) كان شرط الصحة ضرورة ولا عكس ٢٩٨ ، ٢٩٦/٢١
- ما لا يحتمل النقص (ينفذ) من المكروه إذا باشره على وجه لا يرد ١٢/ (٥٤١)
- ما ليس بمحل لإنشاء العقد ليس محلا للإجازة (والنفاذ) ١٢٣/١٥ ، (١٣١)
- ما (نفذ) من الأحكام في حال الجواز لم يتعقبه فساد ١٧١/٢
- من أوصى بما لا قرية فيه فلا (تنفذ) وصيته ٢٤/ (٩٣)
- من تصرف في عين تعلق بها حق مستقر لله تعالى أو لأدومي معين لم (ينفذ) التصرف ٣٧ ، ٣٥/١٠
- من توقف (نفوذ) تصرفه أو سقوط الضمان أو الحث عنه على الإذن فتصرف قبل العلم به ثم تبين أن الإذن كان موجودا هل يكون كتصرف المأذون له أو لا ٥٤٠ ، ٥٣٨/١٠
- من علامات عدم قصد التشريع عدم الحرص على (تنفيذ) الفعل ٥٦٤/٢ - ٣٢٦/٥
- من لا يملك أمر نفسه فأحرى أن يمنع من (إنفاذ) ولايته على غيره ٢٣١/ (١٨)
- من يكره على البيع بحق فيبيعه صحيح (نافذ) ٤٣/٢١
- (نفوذ) البيع يعتمد تمام الرضا ٢١/ (١٧)
- (نفوذ) التصرف منوط بالإذن الشرعي ٢٨٨/٨
- نقض بعض الأفراد المعاهدة لا (ينفذ) أثره في حق الآخرين الذين لم يرضوا بهذا النقص ولم يشاركوا فيه ٥٢٩/ (٢٦)
- الوصية إنما (تنفذ) على ما يعرف من مقصود الموصي ٢٧ ، [٢١]/٢٤
- الوصية إنما (تنفذ) في الثلث ١٠٩/ (٢٤)

- الوصية بالواجب المالي (تنفذ) من رأس المال ١٠١/٢٤ [١٠١]
 الوصية بما يخالف حق الشرع لا (تنفذ) ٢٤/٨٧ (٨٧)
 الوصية الواقعة على شرط لا (تنفذ) حتى يوجد الشرط ٢٤/٣٤
 الوكيل إذا خالف إلى خير أو كان خلافه كلا خلاف (نفذ) عقده ٩/٣٦٤، ١١/٣٦٧ - ١١/٢١٦
 (ينفذ) البيع بما عده الناس بيعا ٢١/٢٧ (٢٧)

نفر

- عند (النفر) العام يفرض الخروج للقتال على كل من يقدر عليه عينا ٢٦/٤٨٩

نفس

- أخذ اللقطة (لنفسه) في حكم الغاصب ٢٢/٥٠٤
 اتباع ما لا يستقل (بنفسه) لما يستقل (بنفسه) أصل ١١/٤٤٩ (٤٤٩)
 أجزاء البدل تنقسم على أجزاء المبدل إذا كان متعددًا في (نفسه) ١٦/٤٥٧
 إحياء (نفس) أولى من صيانة ميت ١١/٢٤٢
 إذا استند إتلاف أموال الأدميين (ونفوسهم) إلى مباشرة وسبب تعلق الضمان بالمباشرة دون السبب
 إلا إذا كانت المباشرة مبنية على السبب وناشئة عنه ١٤/٢٧٦ (٢٧٦)
 إذا تعارض العمل بين أن يكون أشرف في (نفسه) والآخر أكبر عددا فلا تطلق أفضلية أحدهما على
 الآخر وإنما يختلف ذلك باختلاف مقاصد ذلك العمل ١١/٢٢٦
 إذا تعارضت بعض الخمس الضرورية قدمت الدينية ثم مصلحة (النفس) ثم النسب ثم العقل ثم
 المال ٤/١٧٥ (١٧٥)
 إذا تقابل عملان أحدهما ذو شرف في (نفسه) ورفعته وهو واحد والآخر ذو تعدد في (نفسه) وكثرة
 فأيهما يرجح ١١/١٥٤، ١٥٩، ١٢٥/٢٢٥ - ١٢/٦٢٩
 إذا تقابل عملان أحدهما ذو شرف في (نفسه) ورفعته وهو واحد والآخر ذو تعدد في (نفسه) وكثرة
 فأيهما يرجح ظاهر كلام أحمد ترجيح الكثرة ١/٣٧٢
 إذا توقف دفع الضرر عن (نفسه) على الإضرار بالغير لم يجز ووجب تحمل الضرر ٧/٥٣٩ (٥٣٩)
 إذا عين أحد العوضين والآخر في الذمة فلكل منهما حكم (نفسه) ١٣/١٠٤
 إذا فعل فعلا بناء على أنه صحيح أو فاسد فبان في (نفس) الأمر بخلاف ما اعتقده فهل ينظر إلى
 اعتقاده أو إلى ما في (نفس) الأمر ١/٥٤٣ - ٧/٧٢
 إذا كان أول الخطاب مكثفيا (بنفسه) غير مفتقر إلى ما بعده لم يجز أن نقصره عليه ٣٢/٣٧٤
 إذا كان عمل المكلف موافقا في الظاهر لحكم الشارع لكنه مخالف للمصلحة المقصودة منه فالفعل
 غير صحيح لأن الأعمال الشرعية غير مقصودة (لأنفسها) ٢/٥٦٤

- إذا لم يكن للشخص ولاية على (نفسه) لم تكن له ولاية على غيره بالطريق الأولى ١٨/ (٢٣١)
- إذا لم يمكن اعتبار المخالط (بنفسه) لموافقته الماء في الصفة اعتبر بغيره مما يخالف الماء... ١١/ ١٢١
- إذا وجد عاملان من جنس واحد وكل منهما مقصود أو واحد منهما ليس مقصودا (بنفسه) تداخلا ٩/ (٣٠٩)
- الاستثناء كالشرط في أنه لا يستقل (بنفسه) ٣٠/ ٦١١
- استدانة الزوجة بأمر القاضي بمنزلة استدانة الزوج (بنفسه) ٢٥/ ٩٣
- الاستطاعة بالغير كهي (بالنفس) ٧/ (١٩٧)
- الأصل أن أجزاء البذل تنقسم على أجزاء المبدل إذا كان متعددا في (نفسه) ١٦/ (٤٥٥)
- الأصل أن إقرار الرجل مقبول على (نفسه) غير جائز على غيره ٢/ ٤٦٧
- الأصل أن الإنسان يتصرف (لنفسه) ٦/ (٤٩٣)
- الأصل أن كل أحد يعمل (لنفسه) ٦/ ٤٩٧
- الأصل أن كل أحد يعمل (لنفسه) إلا إذا ثبت جعله لغيره ٦/ (٤٩٣)
- الأصل أن كل متصرف عاقل إنما يتصرف (لنفسه) ٦/ (٤٩٤)
- الأصل أن كل من تصرف في ماله تصرف في (نفسه) وما لا فلا ٢٣/ ٣٤٣، ٣٤٧
- الأصل أن كلا من الثمن والمثمن مقصود (بنفسه) ١٦/ ٣١١
- الأصل أن يكون الإنسان عاملا (لنفسه) ٦/ (٤٩٣)
- الأصل أن يكون كل أحد عاملا (لنفسه) ما لم يقم دليل على عمله لغيره ٦/ [٤٩٣]، ٤٩٧
- الأصل عند أبي حنيفة رحمه الله أن كل من لا يقدر (بنفسه) فوسع غيره لا يكون وسعا له وعندهما يكون وسعا له ١/ ٤٩٠
- الأصل عند الشافعي أن ما لا يملك أن يشتري (بنفسه) لا يملك أن يأمر غيره به ١٤/ ١٠٨
- الأصل في الجملة التامة أن تستقل (بنفسها) ٣٢/ (٣٦٥)
- الأصل في عمل الإنسان أن يكون (لنفسه) ما لم يقم دليل على أن العمل للغير ٦/ ٤٩٨
- الأصل في عمل الحر أن يكون (لنفسه) ما لم يقم دليل يدل على أن العمل للغير ٦/ (٤٩٣)
- الأصل في كل كلام تام (بنفسه) أن لا يبنى حكمه على غيره ١٢/ (٧٥)
- الأصل كون عمل الإنسان (لنفسه) لا لغيره ٦/ (٤٩٣)
- الأصل منع إتلاف (النفوس) ٩/ (٨)
- الأصول موضوعة على أن من أخذ مال غيره لمنفعة (نفسه) ضمنه وإن أخذه لمنفعة ماله لم يضمنه ومن أخذه لمنفعة مشتركة بينه وبين ماله فلا يضمن إلا بالتعدي ١٤/ (٣٦٣)
- الإضرار (بالنفس) حرام ٨/ (٣١)
- الاعتبار في العبادات بما في ظن المكلف وبما في (نفس) الأمر ٧/ ٧٩ - ١٦/ ١١٨، ١٢٠، ١٢٤ - ١٧/ (٣٩)

- الاعتبار في العقود بما في (نفس) الأمر ١٦/ (١٢٣)
- الاعتبار في المعاملات بما في (نفس) الأمر لا بما في ظن المكلف ٦/ ٢٧٠ - ٦٨/٧ ، ٧٠ ، ٨٠ - ١٦/ ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، (١٢٤) - ١٧/ ٤٠
- اقتضاء النهي الفساد في (نفس) الماهية ١/ ٥٣٣
- إقرار الإنسان البالغ العاقل على (نفسه) مقبول معتبر ٢٥/ (٢٢٩)
- إقرار الإنسان على (نفسه) مقبول وعلى غيره غير مقبول ٢٥/ (٢٢٩)
- الإكراه إنما يكون فيما يتوجه إلى الإنسان في خاصة (نفسه) لا في غيره ١٢/ (٥٦٣)
- الإكراه بسبب الولد كالإكراه (بالنفس) ١٢/ ٥٦٤ ، ٥٦٦
- الإلهام حجة على الملهم (نفسه) دون غيره ٣٠/ ١٨٢
- إن خاف بترك الرخصة الضرر على (نفسه) وجب عليه الأخذ بها ٨/ ٣٣
- إن لم يقدر عليه فعله به وليه ويكفي الولي ذلك السعي الواحد عنه وعن الصبي أيضا إذا قدر الصبي على رمي الجمار رماها (بنفسه) تحت إشراف وليه الذي يأمره بذلك ويراقبه فيه لأن ٢٠/ ٢٨٦
- الإنسان أمين في حق (نفسه) ٩/ ٣٤٨ ، ٣٥١
- الإنسان لا يتهم في الإضرار (بنفسه) ٩/ [٣٤٧] ، ٥٩٢ ، ٥٩٦
- الإنسان لا يتهم في إقراره على (نفسه) ٩/ ٣٤٨ ، ٣٥٠ ، ٥٩٢
- الإنسان لا يتهم في إيجاب شيء على (نفسه) ٩/ ٣٤٨
- الإنسان لا يضر (نفسه) لينفع غيره ٩/ (٣٤٧)
- الإنسان لا ينوي إلا فعل (نفسه) ٦/ (٢٥٩)
- الإنسان مجبول على جلب النفع (لنفسه) ودفع الضرر عنها ٩/ ٣٤٨
- إنما تثبت ولاية الشخص على غيره إذا كان كامل الولاية في (نفسه) ١٨/ (٢٣٢)
- إنما يجوز للإنسان دفع الضرر عن (نفسه) على وجه لا يضر بغيره ٧/ (٥٣٩) - ٨/ ٣٢ ، ٣٤
- إنما يقبل قول الأمين في براءة (نفسه) لا في إلزام غيره ١٤/ (٥٠٩)
- أي حال جاءت على القاضي يعلم هو من (نفسه) تغير عقله أو فهمه امتنع من القضاء فيها ٢٥/ (٤٨)
- الإيثار إنما يكون فيما يتعلق (بالنفوس) والمهج لا فيما يتعلق بالقرب والعبادات ١/ ٥٣٦ ، ٥٣٧ - ١٧/ (١٤٣)
- الإيثار بالقرب مكروه بخلافه في حظوظ (النفس) فإنه مطلوب ١/ ٥٣٦ ، ٥٣٧ - ١٧/ (١٤٤)
- البيع موجب للملك (بنفسه) ٢١/ [٢٤٣]
- البيع يفيد الملك (بنفسه) ٢١/ (٢٤٣)
- التراضي يصحح كل معاملة إلا ما كانت محرمة في (نفسها) ١٦/ ١٣١ ، ١٨/ ٢١ ، ٢٢
- التساوي في سبب الاستحقاق يوجب التساوي في (نفس) الاستحقاق ١٣/ (٦٧٧)
- تصان (النفوس) المعصومة عن الهلاك ٩/ (٨)

- تصرف الإنسان في (نفسه) وشؤونه بدون معارض أمر فطري وهو مراد للشرعية ٥٦٤/٢
- تعريف الشيء (بنفسه) ممتنع ١٠٠/٢٧
- تعريف الماهية (بنفسها) أو أجزائها تحصيل الحاصل ٨٢/٢٧
- تغيير حكم النص في (نفسه) بالرأي باطل ٥٣٨ ، ٥٣١/٥
- التقاص يحصل (بنفس) ثبوت الدينين ولا حاجة الى الرضا ٣٥٣/٢١
- الثابت ضرورة الغير لا يكون مثل الثابت مقصودا (بنفسه) ٦٩ ، ٦٨/١٢
- الضمن يجب (بنفس) العقد ٢٤٤/٢١
- الجاني على (نفسه) المتسبب في إتلاف ماله بغلظه فلا شيء له ٥٢٠ ، ١٢/(٥١٧)
- جناية الإنسان علي (نفسه) كجانيته على غيره في الإثم ٤٣٤/١٤
- جناية الإنسان على (نفسه) هدر ٣٣ ، ٣٢/١٨ - ٤٣٨ ، ٤٣٧/١٤ - ٥٢١ ، ٥١٨/١٢
- جناية الإنسان على (نفسه) وماله هدر ٤٣٧ ، ٤٣٦ ، [٤٣١]/١٤ - ١٢/٨
- جناية الجاني على ملك (نفسه) لا توجب ضمانا ٤٣٣/١٤
- جناية المرء على (نفسه) لا تعتبر بحال ١٢/٨
- حرمة الأعضاء كحرمة (النفوس) ٨/٩
- حرمة الحي وحفظ (نفسه) أولى من حفظ الميت (٢٤١)/١١
- حرمة (النفوس) أعظم من حرمة المال ٨/٩
- حفظ (النفوس) مقدم على حفظ المال ١٧٦/٤
- حفظ (النفوس) مقصد شرعي كلي [٦٢٥]/٣
- حفظ (النفوس) واجب حسب الإمكان (٧)/٩
- حفظ (النفوس) مجمع عليه (٨)/٩
- حفظ (النفوس) واجب ما أمكن ٦٠٠/١٣ - [٧]/٩ - ٣٤ ، ٣٢/٨
- حكم الحائض (والنفساء) بعد انقطاع الدم حكم الجنب (٣٠٤)/١٩
- حكم الحيض (والنفاس) واحد (٣٢٥)/١٩
- حكم دم (النفاس) كحكم دم الحيض (٣٢٥)/١٩
- حكم الشيء في (نفسه) وحده يجوز أن يكون مخالفا لحكمه مع غيره ٩٦/١٢
- حكم (النفاس) حكم الحيض (٣٢٥)/١٩
- حكم (النفاس) حكم الحيض في كل شيء إلا فيما استثنى (٣٢٥)/١٩
- حكم (النفساء) حكم الحائض في جميع ما يحرم عليها ويسقط عنها ٣٠٤/١٩
- الحيض (والنفاس) أغلظ من الحدث (٣١٥)/١٩
- الحيض (والنفاس) بمنزلة الجنابة (٣٠٣)/١٩
- الحيلة لدفع الضرر عن (نفسه) مشروعة وإن كان غيره يتضرر بذلك ٣٧٨/١٣

- الخطاب الوارد جوابا عن سؤال سائل يستدعي الجواب وذلك الجواب غير مستقل (بنفسه) ولا يصلح أن يكون ابتداء كلام يتبع السؤال في عمومته وخصوصه حتى كأن السؤال معاد فيه ٨٥/٢
- الخوف على (النفس) عذر في ترك الواجب ٨/٩
- الخوف على (النفس) والمال عذر في ترك الواجب ١٢/٥٩٥
- الخوف على (النفس) يسقط حق الله تعالى ٣٢/٨، ٣٣-١٢/٥٩٥
- الخوف على (النفس) والأعضاء والمنافع يوجب التخفيف ١٢/٥٩٥
- دفع الضرر عن (النفس) بالإضرار بالغير قبيح ٧/٥٣٩، ٥٤٣
- رجوع الشاهد قبل القضاء يصح في حق (نفسه) وفي حق غيره ٣٦٢/٢٥
- رفع العقد يسامح فيه ما لم يسامح في (نفس) العقد ١١/٥٣٤
- زكاة الفطر تلزم الرجل عن (نفسه) وعن تلزمه نفقته من المسلمين ٢٠/١٧١
- الشرع يقيم مظنة الشيء مقام (نفس) الشيء ٢٧/٢٣٧
- شروط النوافل هي (بنفسها) شروط الصلاة المكتوبة ١٩/٥٨٧
- الشيء إذا ثبت ضمنا لشيء آخر فإنما يثبت بشروط المتضمن له لا بشروط (نفسه) ١١/٥٣٧
- الشيء مع غيره غيره في (نفسه) ٩/٤٥١، ٩٣/٩٦
- صحة الإبراء من الدعوى لا تتوقف على صحة الإبراء من الحق (نفسه) ٢٥/١٥٨
- الصريح يعمل (بنفسه) والمحتمل يرجع فيه إلى إرادة اللفظ ٢٥/٢٨٢، ٢٨٤
- الصريح يعمل (بنفسه) ولا تقبل إرادة غيره به ٦/١١٨
- الصلوات لا تتأكد (بنفس) العقد ما لم ينضم إليها ما يؤكداه ١٦/٦٦٥
- الصلوات لا تملك (بأنفسها) بل بقرينة تنضم إليها ١٦/٦٥٤
- صلاة كل واحد من المقيم والمسافر أصل (بنفسها) ١٩/٣٨٥
- صون (النفس) واجب ٩/٧
- الضرر اليسير قد اغتفر في (النفس) ففي المال أخرى ١١/٣٥٣
- الطاعة يلزم منها المكلف ما ألزم (نفسه) ١٠/٤٠٧
- الطرف تبع (للنفس) حيث صارت الجناية قتلا فإذا لم يجب قصاص (النفس) لم يجب في الطرف ٢٦/١٧٢
- طلب الولاية لحظ (النفس) ممنوع ٢٦/٢٧٥
- الظاهر أن كل عامل وعاقد يعمل (لنفسه) وإنما يعمل ويعقد لغيره بعارض توكيل ٦/٤٩٤
- العاجز (بنفسه) لا يصير قادرا بغيره ٧/١٩٨
- العاقل لا يتهم بقصد الإضرار (بنفسه) ٩/٣٤٧
- العاقل لا يقدم على الإضرار (بنفسه) ٩/٣٤٨
- العبادات مبناه على ما في (نفس) الأمر وظن المكلف ١٧/٤٠

- العبادات يعتبر لصحتها ما في (نفس) الأمر مع ظن المكلف ١٧/ (٣٩)
- العبرة في شروط البيع بما في (نفس) الأمر ٧/ ٨٠ - ١٦/ ١٢٥ ، ١٢٧
- العبرة في صحة العقد بموافقة الشرع في الواقع (ونفس) الأمر لا في ظن العاقد فقط ١٦/ (١٢٣)
- العبرة في العبادات بما في ظن المكلف وبما في (نفس) الأمر جميعا ١٦/ ١٢٦
- العبرة في العبادات بما في (نفس) الأمر مع ظن المكلف ٧/ ٦٨ ، ٧٠ ، ١٤٢ ، ١٤٤ - ١٠/ ٤٢٠ - ١٧/ [٣٩] ، ٢٩٤
- العبرة في العبادات بما في (نفس) الأمر مع ما في ظن المكلف ٦/ ٢١
- العبرة في العبادات بما في (نفس) الأمر وظن المكلف ١٠/ ٤٢٣ - ١٧/ (٣٩) ، ٣٠٠
- العبرة في العقود بما في (نفس) الأمر ١٦/ ١٢٨ ، ١٢٩
- العبرة في العقود بما في (نفس) الأمر لا بما في ظن المكلف ٨/ ٤٤٤ - ١٦/ [١٢٣] ، ١٢٩ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ - ١٧/ ٤٥ ، ٢٩٤
- العبرة في العقود بما (نفس) الأمر لا بما في ظن المكلف ١٦/ ١٢٨
- العبرة في المعاملات بما في (نفس) الأمر ١٦/ ١٢٨
- العبرة في المعاملات بما في (نفس) الأمر لا بما في ظن المكلف ١٧/ ٣٠٠
- العبرة في المعاملات بما (نفس) الأمر لا بما ظنه المكلف ١٦/ ١٢٩
- العبرة في المعاملات والعقود بما في (نفس) الأمر لا بما في ظن المكلف ١٦/ ١٢٨
- عدم العلم بالشيء لا يستلزم عدمه في (نفس) الأمر ٢٧/ (٢٥٣)
- العزم على سائر الأعمال القلبية يؤاخذ عليه إذا وطن (نفسه) عليه ٦/ (٨٣) ، ٨٦
- عصمة المال تبع لعصمة (النفس) ٩/ ١٧
- العقد الفاسد لا يفيد الحكم (بنفسه) بل بواسطة التسليم ١٤/ ٤٦٩
- العقود المستثنيات من أصول إذا فسدت هل ترد الى صحيح (نفسها) فيما يستحق أو صحيح أصلها ١٤/ (٤٧٥)
- علامة العدل صدقه فيما يختبر من حاله في (نفسه) ٢/ ٤٠٨
- عمل الغير بأمره كعمله (بنفسه) ٦/ ٤٩٤
- العمل المباح المعلوم في (نفسه) يجوز الاستحجار عليه ٢٢/ (٣١)
- عند تعارض دليلين في (نفس) الأمر يجب التسايط ٣٣/ ٤٥٨
- عند تعارض دليلين في (نفس) الأمر يكون التخير في الواجبات والتسايط في غيرها ٣٣/ ٤٥٨
- الفضيلة المتعلقة (بنفس) العبادة أفضل من الفضيلة المتعلقة بمكانها أو زمانها ١١/ ١٥٣ ، ١٥٩ - ١٧/ ١٣٢ ، [١٣٧]
- الفضيلة المتعلقة (بنفس) العبادة أفضل من المتعلقة بمكانها ٢/ ٦١
- الفضيلة المتعلقة (بنفس) العبادة أولى من المتعلقة بمكانها ١/ ٤٧٣

- الفضيلة المتعلقة (بنفس) العبادة تقدم على المتعلقة بمكانها ١٧/ (١٣٧)
- فعل الإنسان في مال (نفسه) لا يكون موجبا للضمان على غيره ١٤٣، ١٤١/٢٣
- فعل الغير بأمره كفعله (بنفسه) ٢٢٦/٦
- الفعل ليس بيانا (بنفسه) ٤٣٣/٢٨
- فعل المحجور عليه في ماله كفعل صاحب المال بمال (بنفسه) ١٤٣/٢٣
- فوات (النفس) لا يباح بالإباحة ٢٦/ (١٩)
- قد يضمن الإنسان ما أثلفه من مال (نفسه) إما لتعلق حق الله تعالى به أو حق الأدمي وقد يضمن غيره ما باشر هو إتلافه من ملكه ٤٣١/١٤ - ٣١/١٨
- القدرة على اكتساب المال بالصناعات غنى بالنسبة إلى نفقة (النفس) ومن تلزم نفقته وهل هو غنى فاضل عن ذلك على روايتين ١١/ (١٩)
- قول الأمين يقبل فيما يرجع إلى براءة (نفسه) لا في إلزام الضمان على الغير ١٤/ (٥٠٩)
- القول قول الأمين في براءة (نفسه) ولكن لا يقبل قوله فيما يدعي من وصول المال إلى غيره ١٤/ (٥٠٩)
- القول قول الأمين في نفي الضمان عن (نفسه) لا في إلزام غيره فيما يدعيه ١٤/ (٥٠٩)
- القول قول الأمين فيما ينفي به الضمان عن (نفسه) لا فيما يستحق به الرجوع على الغير .. ١٤/ (٥٠٩)
- الكفالة (بالنفس) والمال تصح بغير رضا المكفول عنه ١٣/ ٥٩٠
- كل جناية فيما دون (النفس) لا استطاع فيها القصاص من قطع عضو من غير مفصل فالأرث في مال الجاني ٢٠٩/٢٦
- كل شخصين جرى بينهما القصاص في (الأنفس) فإنه يجري بينهما القصاص في الأطراف ٢٦/ (١٧١)
- كل شخصين جرى بينهما القصاص في (النفس) جرى بينهما في الأطراف السليمة ٢٦/ (١٧١)
- كل شخصين جرى بينهما القصاص في (النفس) جرى القصاص بينهما في الأطراف وما لا فلا ٢٦/ [١٧١]
- كل شخصين يجري بينهما القصاص في (النفس) يجري بينهما القصاص والأدب في الجراح ٢٦/ ١٧٢
- كل شخصين يجري بينهما القصاص في (النفوس) من الجانبين يجري في الأطراف ٢٦/ (١٧١)
- كل شيء فعله المحرم مما يحصل له به الترفه أو يزيل به عن (نفسه) أذى فإنه يلزمه فيه الفدية ٢٠/ (٤٢١)
- كل كلام اكتفى (بنفسه) لم نجعله مضمنا بغيره إلا بدلالة ١٢/ (٧٦)
- كل كلام لا يستقل (بنفسه) إذا اتصل بكلام مستقل (بنفسه) صيره غير مستقل ٩/ [٤٥] - ١٢/ ٧٦، ٧٧
- كل كلام لا يستقل (بنفسه) إذا اتصل بكلام مستقل (بنفسه) يصير المستقل غير مستقل ٣٢/ (٣٧٤)
- كل لفظ لا يستقل (بنفسه) إذا لحق لفظا مستقلا (بنفسه) صار المستقل (بنفسه) غير مستقل (بنفسه) ٩/ (٤٥)
- كل ما أذى الناس وضرهم في (أنفسهم) وأموالهم يباح قتله ٢٤/ ٥١٩
- كل ما تقرب به إلى الله عز وجل إذا كان (نفسيا) كان أعظم لأجره ١٧/ ٤١٢، ٤١٤

كل ما جاز للإنسان أن يليه (بنفسه) وتصح النيابة فيه يصح أن يكون فيه وكيلًا..... ٥٠/٢٣
 كل ما صح أن يستوفيه (بنفسه) وتدخله النيابة صح أن يتوكل لغيره فيه ٢٣/٥٥)
 كل ما ضر (النفس) والعقل فالتداعي به حرام ٣٣، ٣٢/٨
 كل ما فيه إضرار من العبد (بنفسه) فهو منهي عنه ٥٤١، ٥٤٠، ٤٦٨/٧، ١٢/٨، [٣١]
 كل ما قدر الصبي عليه (بنفسه) من عمل المناسك لا تجوز فيه النيابة [٢٧٩]/٢٠، ٢٨٣، ٢٨٤،
 ٢٨٥، ٢٨٧

كل ما كان حقا صاحبه عامل فيه (لنفسه) وكان قائما حين الإسقاط خالصا للمسقط أو غالبا ولم
 يترتب على إسقاطه تغيير وضع شرعي وليس متعلقا بتملك عين على وجه متأكد يسقط بالإسقاط
 وما لا فلا ٥١٦/٢
 كل ما لا (نفس) له سائلة لا ينجس بالموت ولا ينجس ما مات فيه من ماء أو مائع ٤٦/١٩
 كل ما ليس له (نفس) سائلة يموت في الماء لا يفسده ١٩/٤٥)
 كل ما يجوز فعله بغير إقراع الأولى للإمام أن يقرع تطييبا للقلوب ونفيا لتهمة الميل عن (نفسه) ٢٦٢/١٨
 كل ما يعين على الجهاد يندب تعلمه وأن يعود (نفسه) عليه ٢٦/٤٦٣)
 كل ما يمكن الصبي فعله (بنفسه) من المناسك فعله وما لا يمكنه فعله منها فإن قبل النيابة فعل عنه
 وإلا سقطت ٢٠/٢٧٩)
 كل مستثنى من أصل إذا فسد هل يرد إلى أصل (نفسه) أو أصل أصله ١٤/٤٧٦)
 كل مصل يصلي (لنفسه) ولا شركة بين الإمام والمأموم ١٩/٤٥٨
 كل من أخبر عن فعل (نفسه) قبلناه ٩/٣٨٧) - ٢٥/٢٨٩
 كل من أخذ الشيء لمنفعة (نفسه) منفردا به من غير استحقاق فإنه مضمون عليه ١٤/٣٦٣]
 كل من أخذ العين لمنفعة (نفسه) من غير استحقاق فإنها مضمونة عليه ١٤/٣٦٣)، ٤٦٨ - ٢٢/٥٧٤
 كل من أدلى إلى الميت (بنفسه) لا يدخل عليه الحجب بالشخص ٢٤/٣٩١]
 كل من أدلى إلى الميت (بنفسه) وليس فرعاً من غيره لا يحجب ٢٤/٣٩١)
 كل من أقيد بغيره في (النفس) أقيد به فيما دونها ٢٦/١٧٢)
 كل من ألزم (نفسه) شيئا لله فقد تعين عليه فرض الأداء فيه ١٠/٤٠٧)
 كل من ألزم (نفسه) عبادة أو قرينة أو أوجب على (نفسه) عقدا لزمه الوفاء به ١٠/٤٠٨)
 كل من التزم شيئا وأوجهه على (نفسه) يكون لازما له وإن كان من المعروف المحض ١٠/٤٠٧)
 كل من جر إلى (نفسه) بشهادته نفعا فهي مردودة ٢/٣٤٧
 كل من حبس بسبب حق مقصود لغيره كانت نفقته عليه لعدم تفرغه لحاجة (نفسه) ٢٣/٦٦٧
 كل من فرغ (نفسه) لعمل من أمور المسلمين يستحق على ذلك رزقا ٢٦/٣٩٧)
 كل من كان مالكا فماله ممنوع به محرم إلا بطيب (نفسه) بإباحته فيكون مباحا بإباحة مالكة له ٢/٣٢٥
 كل من يجوز تصرفه في ماله بولاية (نفسه) يجوز نكاحه (بنفسه) ٢٣/٣٤٣)

- كل من يعجز عن النظر (لنفسه) يحجر عليه ٢٣/ [١٠٥] ، ١١٦
- كل واحد أحق بملك (نفسه) من غيره ١٣/ (٥٩٧)
- الكلام إذا أمكن أن يكون مستقلا (بنفسه) لم يجعل مبتورا ١٢/ (٧٥)
- الكلام إذا كان تاما مستقلا (بنفسه) يؤخذ حكمه من (نفسه) لا من غيره ١٢/ (٧٥)
- الكلام إنما يصح في (نفسه) إذا خرج من أهله وأضيف إلى محل يقبله ٢٧/ ٦٣٦
- الكلام التام (بنفسه) لا وجه لتضمنه بما بعده ٣٢/ ٣٦٥
- لا أجر ولا جزاء إلا على عمل مكتسب في (نفسه) أو مكتسب السبب ١٢/ (٦٥٩)
- لا تصح الكفالة (بنفسه) الحد والقصاص لأن النيابة لا تجري في إيفائهما ٢٣/ ٢٣٠
- لا تؤخذ (نفسه) بجريرة غيرها ١٨/ (٩)
- لا ضمان على محجور عليه لحظ (نفسه) فيما أتلفه مما دفع إليه ٢٣/ [١٤١] ، ١٤٤ ، ١٤٥
- لا يتخير الولاية في التصرف حسب تخيرهم في حقوق (أنفسهم) ٢٦/ ٢٦٧
- لا يتهم الإنسان في حق (نفسه) بما يضره ضررا بالغًا ٩/ (٣٤٧)
- لا يجب للإنسان شيء على (نفسه) ١٤/ ٤٣٢
- لا يجبر الإنسان على إيفاء حق (نفسه) لغيره ١٠/ ١٦ ، ١٩ - ١٣/ ٥٩٨
- لا يجني جان إلا على (نفسه) ٣/ ٢٤١
- لا يجوز دفع الضرر عن (نفسه) بإدخال الضرر على الغير ٧/ ٥٤٣
- لا يجوز لأحد أن يدخل المضرة على (نفسه) عمدا ٨/ (٣١)
- لا يجوز لأحد أن يدفع الضرر عن (نفسه) ويلحق مثله بغيره ٧/ (٥٣٩)
- لا يجوز للإنسان أن يدفع الضرر عن (نفسه) بالإضرار بالغير ٧/ (٥٣٩)
- لا يجوز للصبي أن يتولى مباشرة عقد نكاح غيره كأمه المطلقة أو الأرملة أو أخته أو عمته أو غيرهن لأن الصبي لا يملك تزويج (نفسه) ١٨/ ٢٣٦
- لا يجوز للمرء أن يعتمد الضرر (بنفسه) ٨/ (٣١)
- لا يجوز للمسلم أن يضر (نفسه) ٨/ (٣١)
- لا يحجر على من كان قادرا على النظر (لنفسه) ٢٣/ ١٠٥
- لا يحل لمؤمن أن يذل (نفسه) ١٨/ (٢٥٥)
- لا يختار النبي (لنفسه) إلا الأشرف والأفضل ٢٨/ (٥١٩)
- لا يدفع الإنسان الضرر عن (نفسه) بإنزاله بغيره ٧/ (٥٣٩)
- لا يعتد بالإكراه لإباحة قتل (نفسه) بغير حق ٢٦/ (١٥١)
- لا يعذر أحد إلا في الدراء عن (نفسه) ١٢/ (٥٦٣)
- لا يقر الإنسان (نفسه) على الخطأ ٨/ (٥٦٧)
- لا يكلف الإنسان إلا بيقين (نفسه) ٦/ (٥٢١)

- لا يمكن أن يضار أحد إلا إذا رضي بالضرر على (نفسه) ٨/ (١١)
- لا يمكن وقوع النقيضين في (نفس) الأمر ٢٧/ (٦٩)
- لا ينبغي لمسلم أن يذل (نفسه) ١٨/ (٢٥٥)
- اللفظ المستقل إذا تعقبه ما لا يستقل (بنفسه) صيره مع اللفظ المستقل كلفظة واحدة ٣٢/ (٣٧٣)
- للإنسان أن يتصرف في ملك (نفسه) بما يبدو له ١٤/ (٧٩)
- للمغرور أن يدفع الضرر عن (نفسه) بالرجوع على الغار ١٤/ (٣٤٣)
- ليس لأحد أن يدفع الضرر عن (نفسه) بالإضرار بغيره ... ١/ ٤٨٣ - ٧/ ٤٦٩، [٥٣٩] - ١١/ ٧٣، ٧٥
- ليس لأحد أن يدفع الضرر عن (نفسه) بضرر يلحقه بغيره ٧/ ٥٤٣
- ليس لأحد أن يزيل الضرر عن (نفسه) بالإضرار بغيره ٧/ ٥٢٧
- ليس للعبد أن يحمل (نفسه) على ما يخاف منه نزول الضرر بها ٨/ (٣١)
- ليس للكفيل أن يخرج (نفسه) من الكفالة بعد انعقادها ٢٣/ ٢٥٥
- ليس للمؤمن أن يذل (نفسه) ٨/ ٥٨٧ - ١٨/ [٢٥٥]، ٢٥٩، ٢٩٩
- ليس للمؤمن أن يذل (نفسه) وقد أعزه الله تعالى ١٨/ ٢٥٩
- ليس ما أزال مثل الشيء ورفعته مزيلا (لنفس) الشيء ١٠/ ٢٩، ٣١
- ما أتى به المكلف في حال الشك لا على وجه الاحتياط ولا لامتنال الأمر فوافق الصواب في (نفس) الأمر فإنه لا يجزئ ١٧/ (٢٩٣)
- ما تجب فيه الزكاة من الأموال فإنما نصابه (بنفسه) دون غيره ٢٠/ (١٠٤)
- ما تعين أصله (بنفسه) لم يشترط فيه تعيين النية ٦/ (٢٣٧)
- ما تميز (بنفسه) لا يحتاج إلى نية ٦/ (٢٣٧) - ١٧/ ٤٦٠، ٤٦١
- ما ثبت ضرورة غيره كان عدما في حق (نفسه) ١٢/ ٦٨، ٦٩
- ما صح أن يكون كلاما مبتدأ مستقلا (بنفسه) لا يجوز تضمينه بغيره ١٢/ (٧٥)
- ما فسد من العقود المستثناة من أصول ممنوعة هل يرد إلى صحيح (نفسه) أو إلى صحيح أصله ١٤/ (٤٧٦)
- ما فيه ضرر (بنفسه) خارج عن أصل الإباحة ٨/ (٣١)
- ما كان متفرقا في (نفسه) لا يجب الوصل فيه إلا بالتنصيص وما كان متصل الأجزاء لا يجوز تفريقه إلا بالتنصيص ١٠/ [١٥٩]
- ما كان منافيا للعبادات من حظوظ (النفوس) يمنع من الاجتماع معها ١٧/ (٢٥٥)
- ما لا يرصد للنماء ولا هو نام في (نفسه) فلا زكاة فيه ٢٠/ ٤٣
- ما لا يستقل (بنفسه) إذا اتصل بما يستقل (بنفسه) صيره غير مستقل (بنفسه) ٣٢/ (٣٧٤)
- ما لا يستقل (بنفسه) إذا جاء عقيب ما يستقل (بنفسه) جعل المستقل (بنفسه) غير مستقل ٣٢/ (٣٧٣)
- ما لا يستقل (بنفسه) تابع لما يستقل ١١/ ٤٤١

- ما لا يستقل (بنفسه) تبع لما يستقل (بنفسه) ٤٣٣، ٤٣٩، [٤٤٩] - ١١٨/١٢، ١١٩، ١٢١، ١٢٦
- ما لا يستقل (بنفسه) يصير المستقل غير مستقل ٣٢/٣٧٤
- ما لا يستقل من الكلام (بنفسه) إذا اتصل بما يستقل (بنفسه) صار ما هو مستقل (بنفسه) غير مستقل (بنفسه) وصار المجموع كلاما واحدا ٣٢/٣٧٣
- ما لا يمكن اعتباره (بنفسه) يعتبر بغيره ١٢٥/١١
- ما لم يرضه الإنسان (لنفسه) أولى ألا يرضاه لربه ١٧/٢٧٧
- ما ليس له (نفس) سائلة لا ينجس بالموت ٤٥/١٩
- ما هو مستقل (بنفسه) في الدلالة أولى مما يحتاج فيها إلى غيره ٣٢/٣٧٤
- ما وسعه الشرع فضيقه المكلف على (نفسه) لا يتضيق ٧/٤٢٩
- ما وسعه الشرع فضيقه المكلف على (نفسه) هل يتضيق ٧/١٥٨، ٤٣٤، ٤٢٩
- ما وسعه الشرع فضيقه المكلف على (نفسه) يتضيق ٧/٤٢٩، ٤٣٤
- ما يستقل (بنفسه) لا يبنى على غيره ١٢/٧٥
- ما يوجه المرء على (نفسه) معتبر بما أوجب الله تعالى عليه ٩/٣٧٢، ٣٧٥
- ما لا يمكن اعتباره (بنفسه) اعتبر بغيره ١١/١٢١، ١٢٤
- المتعلق (بنفس) العبادة أفضل وأولى بالمحافظة ١٧/١٣٧
- متى اتصل المخصص غير المستقل بما يستقل (بنفسه) صيره غير مستقل (بنفسه) ٣٢/٣٧٥
- مجرد فعل النبي ﷺ لشيء إنما يدل على مشروعيته فقط ولا يدل (بنفسه) على الوجوب ٢٨/٤٦٣
- مجلس العقد (كنفس) العقد ١٦/١٤٦، ١٥٥، ١٦٥
- المجنون والصبي ليس لهما ولاية على (أنفسهما) وبطريق الأولى أن لا يكون لهما ولاية على الغير ١٨/٢٣٢
- المحجور عليه لحظ (نفسه) لا يضمن ما دفع إليه إن تلف ٢٣/١٤٤
- المحجور عليه لحظ (نفسه) لا يضمن المال المدفوع إليه من الغير ٢٣/١٤٤
- المخطئ في مال (نفسه) هل يعذر بخطئه أم لا ١٢/٥١٧ - ١٣/٦٠٧ - ١٤/٤٣٢، ٤٣٣
- مدار العقود على ما في (نفس) الأمر ١٦/١٢٣
- المدار في تحقق الإكراه على حدوث الخوف في (نفس) المكروه ١٢/٥٦٣
- المرء قد يتهم في حق غيره ما لا يتهم في حق (نفسه) ٩/٣٤٧
- المرء لا يتهم على (نفسه) ٩/٣٤٧
- المرء يعامل في حق (نفسه) كما أقر به ولا يصدق على إبطال حق الغير ولا بإلزام الغير حقا ٢٠/٣٨١
- المرسل مقبول إذا كان فيه حكم مستقل (بنفسه) لم يتعرض له النص ٢٨/٣٢٠
- المساواة في سبب الاستحقاق توجب المساواة في (نفس) الاستحقاق ١٣/٦٨١

المستثنيات من العقود إذا فسدت هل ترد إلى صحيح (أنفسها) أو إلى صحيح أصلها..... ٤٦٥/١٤ ، ٤٦٧ [٤٧٥]

المستحيل عادة كالمستحيل في (نفسه) ٢٩٥/٨
 المستقل (بنفسه) لا يحمل على ما تقدمه ٤٦/٩ - ٧٥/١٢
 المصالح المجتلبة شرعا والمفاسد المستدفة إنما تعتبر من حيث تقام الحياة الدنيا للحياة الأخرى لا من حيث أهواء (النفوس) في جلب مصالحها العادية ٣٤٢/٣
 المصالح المعتمدة شرعا هي ما يقيم الحياة الدنيا للحياة الآخرة لا اتباع أهواء (النفوس) ٥٨/٢ ، ٥٦٢ - ٣/ [٣٤١] ، ٤٠١ ، ٤٠٦ ، ٤٥٣ - ٤٠٣/٥ ، ٤٠٨

المصالح المعتمدة شرعا هي ما يقيم الحياة الدنيا للحياة الآخرة لا اتباع أهواء (النفوس) ٢٤٧/٤
 المصلحة التي تعارض النص هي من قبيل الأهواء (النفسية) والانحرافات الفكرية وهي تحكيم للأهواء في النصوص الدينية ٤٠٦/٥
 مطلق التوكيل ينصرف إلى ما يجوز للموكل أن يفعله (بنفسه) شرعا دون ما يكون ممنوعا منه ٢٨٨/٨ ، ٢٩٠

المظلوم له أن يدفع الظلم عن (نفسه) بما قدر عليه ولكن ليس له أن يظلم غيره ٦٩/٨
 المعاملات مبناه على ما في (نفس) الأمر ١٢٤/١٦
 المعاوضات تلزم (بنفس) العقد ٤٠/١٦
 المعروف لازم لمن أوجبه على (نفسه) ٤٠٨/١٠
 المعروف من أوجبه على (نفسه) لزمه ٤٠٧/١٠
 مفسدة فوات الأموال (النفسية) أعظم من مفسدة فوات الأموال الخسيسة ٥٥٦/٢
 المفقود حي في حق (نفسه) ٢٨٩/١١
 المفقود حي في حق (نفسه) ميت في حق غيره ٢٨٩/ [١١]
 المقر لا يتهم في الإقرار على (نفسه) ٣٥١/٩
 الملك في البيع الصحيح يثبت (بنفس) العقد ٢٥١ ، ٢٤٣/٢١
 من أتلّف شيئا لدفع أذاه له دفعا عن (نفسه) فلا ضمان عليه فإن أتلّفه للاتّقاء به ضمنه ... ٥٥٧/١٤
 من أتلّف مال غيره وهو يظن أنه له أو تصرف فيه يظن (لنفسه) ولاية عليه ثم تبين خطأ ظنه فعلى من يكون الضمان ٨٠/٧

من أخذ ملك غيره لنفع (نفسه) منفردا بنفعه من غير استحقاق ولا إذن في الإتلاف كان مضمونا ٣٦٤/١٤

من ادعى (لنفسه) شيئا لا يتوصل إلى إثباته إلا بإثبات شيء آخر ينتصب خصما في إثبات ذلك الشيء الآخر ١١٩/٢٥

من أدلى إلى الميت (بنفسه) غير المولى لا يحجب ٣٩١/٢٤

- من ألزم (نفسه) معروفا لزمه ١٠/(٤٠٧)
- من امتنع عن أداء حق مقصود (بنفسه) وهو قادر على الأداء يجبر عليه ١٣/(٥٥١)
- من أوجب على (نفسه) قربة إنها واجبة عليه يلزمه الوفاء بها ٢/٣٣٩
- من تصرف في ملكه تصرفا يلحق الضرر بغيره فإن ذلك الغير يتمكن من دفع الضرر عن (نفسه) ٧/٥٧٢، ٥٧٦
- من تصرف في ملكه تصرفا يلحق الضرر بغيره يتمكن ذلك الغير من دفع الضرر عن (نفسه) ٧/٤٧٠
- من تفرد باحتباس العين (لنفسه) من غير استحقاق فإنها تكون من ضمانه ١٤/(٣٦٤)
- من جرى بينهما القصاص في (النفس) جرى في الطرف ٢٦/(١٧٢)
- من جنى على (نفسه) أو طرفه عمدا أو خطأ فلا شيء له من بيت المال وغيره ١٤/٤٣٢
- من حلف على معصية ينبغي أن يحث (نفسه) ويكفر عن يمينه ٢٠/(٥٦١)
- من خاف بترك الرخصة الضرر على (نفسه) وجب عليه الأخذ بها ٧/٣٨٣، ٣٨٥
- من شرط على (نفسه) طائعا غير مكره فهو عليه ١/٤٣٠ - ٢/١٦٣، ٣١٤ - ١٤/٣٥٨ - ١٥/(٢٤٨)
- من عجز عن التصرف (بنفسه) لا يثبت له قدرة التصرف على غيره ١٨/(٢٣١)
- من عمل صالحا (فلنفسه) ومن أساء فعليها ٣/(٢٤١)
- من عمل (لنفسه) فلحقه ضمان بسببه لا يرجع به على أحد ٦/٤٩٤
- من فعل شيئا دفع به عن (نفسه) مما له فعله أنه لا ضمان عليه مما تلف منه ١٤/(٥٥٧)
- من قدر على إحياء (نفسه) وجب عليه فعل ما يتقي به ٢٦/١١٧
- من كان خصما في إثبات الملك (لنفسه) كان خصما في إثبات سببه ٢٥/١٢٠
- من لا ولاية له على (نفسه) أولى ألا تكون له ولاية على غيره ١٨/٢٣٧
- من لا ولاية له على (نفسه) فأولى أن لا يكون له ولاية على غيره ١٨/[٢٣١]
- من لا ولاية له على (نفسه) لا يملك الولاية على غيره ١٨/٢٣٧
- من لا يملك أمر (نفسه) فأحرى أن يمنع من إنفاذ ولايته على غيره ١٨/(٢٣١)
- من لا يملك التصرف في شيء (لنفسه) لا يصح أن يتوكل فيه ٢٣/٣٤٣
- من لا يملك الولاية على (نفسه) فلا يملك الولاية على غيره من باب أولى ١٨/٢٣٥
- من لا يملك ولاية (نفسه) أولى أن لا يملك الولاية على غيره ١٨/(٢٣١)
- من ملك أن يباشر شيئا (بنفسه) ملك إسناده إلى غيره ٢٣/(٤٩)
- من ملك التصرف فيما تدخله النيابة في حق (نفسه) جاز أن يتوكل فيه لغيره ٢٣/(٥٥)
- من ملك التصرف (لنفسه) ولغيره لا ينصرف التصرف للغير إلا بالنية ٦/١٠٤
- المناط في البيع هو التراضي وطية (النفس) ١٦/١٣٢ - ٢١/١٠
- المنصوص عليه أصل (بنفسه) يرجع إليه في بابه ويجرى على حكمه ٥/٥١٦، ٥٢١
- المنفعة (كنفس) المال بل هي المقصودة بالذات من (نفس) المال ١٦/٣٥٤

- موت ما ليس له (نفس) سائلة في الماء لا ينجسه..... ١٩/ (٤٥)
- المؤمن لا يذل (نفسه)..... ١٨/ (٢٥٥)، ٢٦٠
- المؤمن منهي عن إذلال (نفسه)..... ١٨/ (٢٥٥)
- النادر هل يعتبر (بنفسه) أم يلحق بجنسه..... ٨/ ٤٢١
- النادر هل يلحق بجنسه أو (بنفسه)..... ٢/ ٦٥، ٧٦، ٨٨
- النادر هل يلحق بجنسه أو (نفسه)..... ٢/ ٧٢
- النجس في (نفسه) لا يجوز بيعه..... ٢١/ (٨٩)
- النظر إلى الظاهر أو إلى ما في (نفس) الأمر..... ٦/ ٢٩٩، ٣٠٣
- (النفاس) أخو الحيض..... ١٩/ (٣٢٦)
- (النفاس) بمنزلة الحيض في أحكامه..... ١٩/ (٣٢٥)
- (النفاس) كالحيض فيما يتعلق به من أحكام..... ١٩/ [٣٢٥]
- (النفوس) لا تباح إلا بسبب شرعي..... ٩/ (٧) - ١٣/ ١٧٦، ١٧٨
- (النفوس) محترمة فلا تباح بإباحة العبد..... ٢٦/ (٨٩)
- (النفوس) يحتاط لها ما لا يحتاط لغيرها..... ٩/ ٨
- نقص الشخص عن ولاية (نفسه) يمنع من انعقاد ولايته على غيره..... ١٨/ (٢٣١)
- نية كل مصل نية (نفسه) لا يفسدها عليه أن يخالفها نية غيره وإن أمه..... ١٩/ ٤٧٠
- هل إذا تبدلت النية مع بقاء (نفس) اليد على حالها يتبدل الحكم بتبدلها أو لا..... ٦/ (٣٠٩)
- هل تعطى نواذر الصور حكم (نفسها) أو حكم غالبها..... ٨/ ٤٢١
- هل كل جزء من الصوم قائم (بنفسه) أو آخره مبني على أوله..... ٢٠/ ١٩٠
- هل ما فسد من العقد يرد إلى صحيح (نفسه) أو إلى فاسد أصله..... ١٤/ (٤٧٦)
- هل المعتبر ما قصده الشخص أو ما في (نفس) الأمر..... ٦/ (٢٩٩)
- هل النظر إلى الظاهر أو إلى ما في (نفس) الأمر..... ٧/ ١٤٢، ١٤٥، ١٤٦ - ١٠/ ٥٣٧، ٥٤٠
- هل الواجب على الإنسان الاجتهاد أو الإصابة لما في (نفس) الأمر أو استفراغ الوسع المستلزم لهما غالباً..... ٢/ ٨٠
- هل يعتبر الظاهر أو ما في (نفس) الأمر..... ٧/ ٧٩ - ١٦/ ١١٧ - ١٧/ ٤٤
- وضع الشريعة على أن تكون أهواء (النفوس) تابعة لمقصود الشارع..... ٣/ (٤٠١)
- الوكيل بالعقد فيما هو من حقوق العقد ينزل منزلة العاقد (لنفسه)..... ٢١/ ٢٦٠ - ٢٣/ ٨٩
- الولاية على الغير فرع الولاية على (النفس)..... ١٨/ ٢٣٢
- يحرم على المسلم إذلال (نفسه)..... ١٨/ (٢٥٥)
- يسامح الإنسان في حقوق (نفسه) وليس له المسامحة في حق غيره..... ٧/ ٣٩٧
- يسامح في حقوق (نفسه) وليس له المسامحة في حق غيره..... ٧/ ٣٩٨

يمنتع التعليل (بنفس) الحكمة ٢٩/٣٣٥
يؤخذ الرجل باعترافه على (نفسه) ٢/٣١٥

نفع

إباحة (المنافع) أضعف من إباحة الأعيان ١٤/٢٣٧ - ١٦/٣٧١، ٣٧٣
الإجارة إنما تصح فيما يمكن (الانتفاع) به مع بقاء عينه ونماء أصله ٢٢/٢٥
الإجارة بيع (منافع) فحكمها كالبيع ١٦/٥٤٧
الإجارة جائزة في كل شيء له (منفعة) ٢٢/٣١
الإجارة عقد على (المنافع) بعوض ١/٣٠٠
الأجر على قدر فائدة العمل (ومنفعته) ٤/٥٠
الأجر على قدر (منفعة) العمل وفائدته ١١/٢١٥
الأجر على قدر (منفعة) العمل ومصلحته وفائدته ١١/٢١٥
الأحكام إما لجلب (المنافع) أو لدفع المضار ٣/٣٤٧
إذا أقيمت الحاجة العامة في حق الناس كافة مقام الضرورة في حق الواحد في استباحة ما هو محرم عند فرض الاختيار فمن المحال أن يسوغ الأزياد من الحرام (انتفاعا) وترفها وتنعيما ١٥/٢١٩
إذا جرى الملك في الأعيان أو (المنافع) اعتبر المحل مالا ١٦/٣٥٢، ٣٥٣
إذا حرم الشارع شيئا عوض عنه ما هو خير (وأنفع) ٣/٥٠٧
إذا كان الغالب في (الانتفاع) بالمبيع هو المنفعة المحرمة فلا يجوز بيعه ٩/٣٢٠ - ٢١/٩٨
استحقاق الجعل منوط بتمام العمل فيما لا يحصل للجاعل فيه (نفع) إلا به ٢٢/١٧٤
الأصل إباحة كل ما (يتنفع) به خاليا عن مفسدة ٥/٣٥٦
الأصل أن العيب إذا حدث بالعين المستأجرة فأثر في (المنافع) يثبت الخيار للمستأجر وإن لم يؤثر في (المنافع) فلا ٢٢/١١١
الأصل أن مالية (المنافع) دون مالية الأعيان بدرجات ١٦/٣٧١، ٣٧٢
الأصل أن من استحق (منفعة) مقدرة بالعقد فاستوفاه أو مثلها أو دونها جاز ولو أكثر لم يجز ٧/٥٥١
الأصل أن (المنافع) غير مضمونة بالإتلاف ١١/٣٢١، ٣٢٢، [٣٣٣] - ٢٢/١٤٧
الأصل أن (منافع) المغصوب مضمونة ٢٣/٢٧٩
الأصل أن نفقة المملوك على المالك إلا أن يصير معدا (لانتفاع) الغير ١٤/١٧٠
الأصل حرمة (الانتفاع) بمال الغير بغير إذنه ١٤/٩٦، [١١٥]
الأصل عدم ضمان (المنافع) ١١/٣٣٣
الأصل عند الحنفية أن (المنافع) بمنزلة الأعيان في حق جواز العقد عليها لا غير ١/٤٨٨
الأصل في الأشياء (النافعة) الإباحة ٣٠/١٥٠

- الأصل في الأشياء (النافعة) الإباحة وفي الأشياء الضارة الحرمه ٣٠/١٤٣
- الأصل في الأطراف أنه إذا فوت جنس (منفعة) على الكمال أو أزال جمالا مقصودا في الآدمي على الكمال يجب كل الدية..... ١/٤٧٨
- الأصل في (المنافع) الإباحة والإذن الشرعي والأصل في المضار التحريم والمنع الشرعي ٣٠/١٤٣
- الأصل في (المنافع) الإباحة وفي المضار التحريم ٢٧/٤٨٣ - ٣٠/٩، ١٣٨، [١٤٣]
- الأصل في (المنافع) الإذن وفي المضار المنع ٦/٣٤٧، ٩/٣٥٤ - ٢٤/٤٥٧ - ٣٠/١٤
- الأصل في (المنافع) الإذن وفي المضار المنع بأدلة السمع لا بأدلة العقل وقد تعظم المصلحة فيصحبها الندب أو الوجوب مع الإذن وقد تعظم المضرة فيصحبها التحريم على قدر رتبته ٢/١٢٨
- الأصل في (المنافع) الإذن وفي المضار المنع والتحريم ٣٠/١٥٠
- الأصل في (المنافع) أن مالياتها دون مالية الأعيان بدرجات ١٦/٣٥٢
- الأصل في (المنافع) الحل وفي المضار الحرمه ٥/٢٤٧ - ٦/٣٥٤
- أصل ما هو مضرة التحريم وأصل ما هو (منفعة) الحل ٢/٥٦٤
- أصل المضار التحريم (والمنافع) الحل ٢٧/٤٨٧
- أصل (المنافع) التحليل وأصل المضار التحريم ٣٠/١٤٤
- الأصول موضوعة على أن من أخذ مال غيره (لمنفعة) نفسه ضمنه وإن أخذه (لمنفعة) ماله لم يضمنه ومن أخذه (لمنفعة) مشتركة بينه وبين ماله فلا يضمن إلا بالتعدي ١٤/٣٦٣
- الإعارة بشرط استيفاء (منفعة) لا تستوفى مع بقاء العين تنعقد قرضا وتجري فيها أحكامه. ٢٢/٥٦٣
- إعارة ما لا يمكن (الانتفاع) به إلا بإتلافه تكون قرضا ٢٢/٥٦٣
- إعارة ما لا يمكن (الانتفاع) به إلا بالاستهلاك يكون قرضا ١٦/٩ - ٢٢/٥٦٣
- إعارة ما لا (ينتفع) بأعيانها إلا بالاستهلاك تكون قرضا في العرف. ٢٢/٥٦٣
- اعتبر الشرع حصول (النفع) الكثير في تحمل الضرر اليسير ٧/٤٧٠
- الأعيان (المنتفع) بها قبل الشرع مباحة ٢/٤١٣
- الأعيان الموصى (بمنفعتها) أمانة ٢٤/١٤٢
- الأعيان (والمنافع) تضمن بالقيمة ٢٣/٢٨٠
- أفضل أعمال كل رجل ما هو أكثر (نفعاً) لغيره وأجود ثمرة وأتم فائدة ١١/٢١٦
- الأفعال (المنتفع) بها قبل ورود الشرع على الإباحة ٣/١٦٥
- إقرار المريض متى تضمن (نفعاً) للوارث لا يصح ومتى تضمن (نفعاً) للأجنبي يصح ٢٥/٢٤٨
- الامتنان بالنعم يشعر بالقصد إلى التناول (والاتنفاع) ٤/٤٨٥
- الامتنان بالنعم يشعر بالقصد إلى التناول (والاتنفاع) ثم الشكر عليها ... ٥/١٠، ٦٩، [١١٥]، ٢٨٦ - ٢٧/٤٨٨
- الأمر الخاص مغمور بالعام واليسير من الضرر محتمل للكثير من (النفع) والصالح ٢/٣٤٦

- إن الأعيان التي تحدث شيئا فشيئا مع بقاء أصلها حكمها حكم (المنافع) ٣٦٩/٢
- (الانتفاع) بالمباح لا يجوز إلا إذا كان لا يضر بأحد ١٩٠/١٣
- (الانتفاع) بمال الغير بغير إذنه لا يجوز شرعا ١١٥/١٤
- (الانتفاع) بملك الغير بغير إذنه من غير ضرورة منهى عنه ١١٥/١٤
- (الانتفاع) بملك الغير لا يجوز بغير إذنه ١١٥/١٤
- (الانتفاع) من الشيء لا يجوز بغير إذن مالكة ١١٥/١٤
- الإنسان لا يضر نفسه (لنفع) غيره ٣٤٧/٩
- الإنسان مجبول على جلب (النفع) لنفسه ودفع الضرر عنها ٣٤٨/٩
- الإنسان يمنع من بعض (منافعه) لما فيه من الضرر بالعامه ٥٦٩ ، ٥٦٨ ، ٥٦٧/٧
- إنما يرد عقد الإجارة على ما (ينتفع) به مع بقاء عينه ٢٢/٢٥
- بيت المال إنما هو (للمنافع) العامة ٢٦/٣٨٥
- البيع ممتنع فيما لا (منفعة) فيه ٨٣/٢١
- تجاوز الوصية (بالمنافع) ٧٧/٢٤
- التحريم كما يكون في أعيان الأشياء يكون أيضا في (منافعها) ٢٣١/١٤ - ٣٥٢/١٦ ، ٣٥٣
- التسامح في (المنافع) أكثر من التسامح في الأعيان ٢٢/٥٥١
- تصح الإجارة في كل (منفعة) مقدورة للأجير غير واجبة عليه ولا محظورة ٢٢/٣١
- تصح الإجارة فيما يمكن (الانتفاع) به مع بقاء عينه وبقاء أصله ٢٢/٣٢
- تصرف الإنسان في (المنافع) المشتركة مقيد بعدم الإضرار ٧/٥٦٥
- تصرفات الصغير المميز صحيحة إذا كانت (نافعة) له (نفعاً) محضاً وباطلة إذا كانت ضارة به ضرراً محضاً ١/٣٤٧
- تضمن (المنافع) بأجور الأمثال إذا تعذر رد الأعيان ٥٨٧/١٤ ، ٥٨٩
- تعود مئونة رد كل عين إلى من تعود إليه (منفعة) قبضها ١٤/٣٦٤
- الجعالة جائزة فيما لا (منفعة) فيه للجاعل إلا بتمام العمل ١٧٦ ، ١٧٤/٢٢
- حكم إباحة (الانتفاع) في العارية كحكم (الانتفاع) في الإجارة فيما له أن يستوفيه وما يمنع منه ٢٢/٥٥٥
- الخوف على النفوس والأعضاء (والمنافع) يوجب التخفيف ١٢/٥٩٥
- درء المفاسد أولى من جلب (المنافع) ٣١/٢
- درء المفاسد مقدم على جلب (المنافع) ٥٦/٢٥ - ٣٣/٤٨٨
- دفع الضرر أولى من جلب (النفع) ٣/٣٨٤
- الدية إنما تجب لإتلاف (منفعة) أو عضو أو إزالة جمال ٢٦/٢٣١
- ذهاب (المنفعة) المقصودة من العين كذهاب العين جملة ١٥/٤١

الرجوع في حقوق الآدميين بعد الإقرار لا (ينفع) الراجع عما أقر به ٢٥/٢٣٥
 الشرط الذي يقتضيه العقد لا يضر ولا (ينفع) ١٥/٢٩٣، ٢٩٧
 شرط (المنافع) في الإجارة أن تكون مباحة معلومة ٢٢/٣٢٢
 صاحب الشيء أولى بماله وأحق (بمنفعة) ملكه ١٣/٥٩٧
 الظن في باب جلب (النفع) ودفع الضرر قائم مقام العلم ٦/٥١٥
 العارية هل هي تملك (للمنافع) أو إباحة للتصرف ١٤/٢٣٨
 العاقد له أن يستوفي (النفع) المعقود عليه ومثله ودونه في الضرر ولا يملك فوقه ٧/٤٦٩، ٥٤٥، [٥٥١]- ١٢/٢٩

العروض لا تتراد لأعيانها وإنما تتراد (للمنافعها) ومتعلق تصرفات الخلق في الأعيان محال (منافعهم) منها ١٤/٢٣٣
 العقد على الأعيان كالعقد على (منافعها) ١٦/٣٥٢، ٣٥٣
 العقد على (المنفعة) يبطل بموت أحد العاقلين ١٦/[٥٢٣]، ٥٣٢
 العقود المختصة (بالمنافع) تبطل بالموت ١٥/٤٩٢- ١٦/٥٢٣، ٥٢٩
 عقود (المنافع) تبطل بموت أحد المتعاقدين ١٦/٥٢٩
 عقود (المنافع) تبطل بموت من وقع له ١٦/٥٢٣
 الغاصب لا يملك (المنافع) ٨/٩٤
 غلات اللقطة (ومنافعها) إن كانت لها ثمن اتبع الملتقط وإلا فلا ٢٢/٥٠٤
 فضائل الأعمال تتفاوت بتفاوت ما تجلبه من (نفع) أو تدفعه من ضرر ٢/٥٥٧
 القاصد لإيقاع السبب غير قاصد للمسبب لا (ينفعه) عدم قصده له ٤/٤٦١
 قبض أوائل (المنفعة) قبض لأواخرها ١٦/٤٣٠
 كل أنواع الفروسية مما (ينفع) الجماعة وقت السلم أو وقت الحرب جائزة ٢٦/٤٧٣
 كل حيوان لا (يتنفع) بعينه لا يجوز بيعه ٢١/٨٢
 كل دية وجبت في جملة كانت مقسومة على العدد دون (المنافع) ٢٦/٢٢٥
 كل زيادة في سلف أو (منفعة) (يتنفع) بها المسلف فهي ربا ٢٢/٣٧٩
 كل زيادة من عين أو (منفعة) يشترطها المسلف على المتسلف فهي ربا ٢/٣٥٤
 كل سلف جر (منفعة) فهو حرام ٢٢/٣٧٩
 كل شرط للمرأة لها فيه (منفعة) ولا يمنع مقصود النكاح فهو صحيح لازم ٢٣/[٣٢٧]، ٢٣/٣١٨، ٣٣٦

كل شيء كره أكله (والانتفاع) به على وجه من الوجوه فشرأوه وبيعه مكروه وكل شيء لا بأس
 (بالانتفاع) به فلا بأس ببيعه ٢/٣٢٠
 كل عضو لا تكمل الدية فيه (بمنفعته) لا تكمل (بمنفعته) دونه ٢٦/٢٣١

- كل عقد يقصد به (المنفعة) حال الحياة يجب ألا يبقى بعد موت من عقد له..... ١٦/ (٥٢٣)
- كل عمل فيه (منفعة) وكان عمله مباحا فجائز الإجارة فيه..... ٢٢/ [٣١]
- كل عين ظاهرة يمكن (الانتفاع) بها مع بقاء عينها جاز إيجارها..... ٢٢/ (٢٥)
- كل عين مملوكة يباح (نفعها) واقتناؤها من غير ضرورة يجوز بيعها..... ٢١/ (٨١)
- كل عين يصح (الانتفاع) بها مع بقاء عينها صح وقفها وما لا فلا..... ٢٢/ [٤٣٣]
- كل عين (ينتفع) بها على الدوام يجوز وقفها..... ٢٢/ (٤٣٣)
- كل قرض جر (منفعة) فهو حرام..... ١٦/ ٥٧٤
- كل قرض جر (منفعة) فهو ربا..... ٢/ ١٦٤ - ٢٢/ ٣٨٣
- كل قرض جر (منفعة) فهو وجه من وجوه الربا..... ٢٢/ (٣٧٩)
- كل قرض جر (نفعاً) فهو حرام..... ٢٢/ [٣٧٩]
- كل قرض جر (نفعاً) فهو ربا..... ١/ ٤٧٧ - ٢/ ٤٤ - ٢١/ ٣٧٧ - ٢٢/ ٣٨٣، ٤٠٤
- كل ما أمكن (الانتفاع) به مع بقاء عينه صحت إيجارته..... ٢٢/ [٢٥]
- كل ما (انتفع) به جاز أخذ البذل منه..... ٢/ ٣٥٣
- كل ما تستوفى منه (المنفعة) تنفسخ الإجارة بتلفه..... ١٥/ ٣٩٦
- كل ما تعلقت الدية بإتلافه تعلقت بإتلاف (منفعته)..... ٢٦/ [٢٣١]، ٢٣٥
- كل ما حرم الشارع تملكه (والانتفاع) به لا يصلح أن يكون محلاً للملك..... ١٤/ (٢٢١)
- كل ما لا (منفعة) فيه لا يجوز شراؤه ولا بيعه..... ٢١/ ٨٢
- كل ما لا (منفعة) فيه من المعقود عليه في المعاوضات لا يصح العقد عليه..... ١٦/ ٣٧٩، ٣٨٢
- كل ما يجب رده على صاحبه لم يجز (الانتفاع) به بغير إذنه..... ١٤/ (١١٦)
- كل ما يجوز (الانتفاع) به وتقع عليه الحيازة يصح الإقرار به..... ٢٥/ [٢٧١]
- كل ما يصح (الانتفاع) به مع بقاء عينه تصح إعارته وإيجارته..... ٢٢/ ٢٦
- كل ما يصح (الانتفاع) به (منفعة) محللة مع بقاء عينه يجوز وقفه..... ٢٢/ (٤٣٤)
- كل ما يصح (الانتفاع) به (منفعة) محللة مع بقاء عينه يصح وقفه..... ٢٢/ (٤٣٣)
- كل ما يعرف بعينه (وينتفع) به من غير إتلافه يجوز إيجارته..... ٢٢/ (٢٥)
- كل ما (ينتفع) به جائز اتخاذه..... ١٢/ ٢٩٢، ٢٩٣
- كل مال متقوم (منتفع) به يجوز بيعه..... ٢١/ [٨١]
- كل مملوك أبيع (الانتفاع) به يجوز بيعه..... ٢١/ (٨١)
- كل من أخذ الشيء (للمنفعة) نفسه منفرداً به من غير استحقاق فإنه مضمون عليه..... ١٤/ [٣٦٣]
- كل من أخذ العين (للمنفعة) نفسه من غير استحقاق فإنها مضمونة عليه ١٤/ (٣٦٣)، ٤٦٨ - ٢٢/ ٥٧٤
- كل من استولى على مال غيره عينا أو (منفعة) بغير عقد معه ولا رضا منه فهو ضامن له بمثله أو قيمته..... ٢٣/ ٢٨٠

- كل من جر إلى نفسه بشهادته (نفعاً) فهي مردودة ٣٤٧/٢
- كل من وجب عليه في ماله شيء بسبب من الأسباب لم يجز له أن (يتنفع) بمــــا وجب عليه في ماله ٣٣١/٢
- كل (منفعة) يجوز الاستئجار عليها فيجوز فرضها على الجملة صداقا ٤٦٩/٢
- كما تضمن العين بالغصب تضمن (منافعها) ٢٧٢/٢٣
- لا أنظر إلى اللفظ وأنظر إلى الفعل فإذا استقام الفعل فلا يضره القول وإن لم يستقم الفعل فلا (ينفعه) القول ٣٢١/٢
- لا تجوز إجارة عين (المنفعة) مستقبلية ١٠٤/٢٢
- لا تجوز إجارة ما لا يعرف بعينه ولا كل ما لا (يتنفع) به إلا بإتلافه ٢٦/٢٢
- لا تصح الوصية بما لا (نفع) فيه ٨٧/٢٤
- لا تملك (المنافع) المحظورة ٢٢٦ ، ٢٢٢/١٤
- لا تمنع أخاك ما (ينفعه) ولا يضرك (٣٠٧)/١٨
- لا تتعقد الإجارة إلا على (نفع) مباح لغير ضرورة مقدور عليه يستوفى دون الأجزاء (٣١)/٢٢
- لا ربا في (المنافع) ٣٦٦ ، ٣٦٣/٢١ - ٣٧٧ ، ٣٧٤ ، ٣٧١/١٦
- لا يجوز (الانتفاع) بالنجس مطلقا ٥٨٦ ، ٥٨٣/٩
- لا يجوز (الانتفاع) بملك الغير من غير إذن (١١٥)/١٤
- لا يصح استثناء (منفعة) العين إلا في الوصية ٤٩٠/٢
- لا يصح وقف ما لا (يتنفع) به إلا مع ذهاب عينه (٤٣٣)/٢٢
- لا يصح وقف ما لا (يتنفع) به مع بقاءه دائما (٤٣٣)/٢٢
- لا ينبغي لأحد أن يمنع أخاه ما لا (يتنفع) به ولا يضره ٢٤٢/١٨
- لا ينبغي لأحد أن يمنع أخاه ما (يتنفع) به أخوه ولا يضره ٣١٩ ، ٣١٦/١٨
- لا ينبغي لأحد أن يمنع أخاه ما (يتنفع) به أخوه ولا يضره هو ٣١٣ ، (٣٠٧)/١٨ - ١١٨/١٤
- المتعدي إذا أتلّف (المنفعة) المقصودة من الذات فكأنه أتلّف جميعها ٢٣١/٢٦
- ليس لأحد أن (يتنفع) بالأموال العامة (انتفاعا) مضرا بذاتها ٥٦٥/٧
- ليس للراهن (الانتفاع) بالرهن بدون إذن المرتهن ١١٦/١٤
- ما أبيع اتخاذه (لانتفاع) به جاز بيعه ٩٧/٢١
- ما تدعو الحاجة إلى (الانتفاع) به من الأعيان ولا ضرر في بذله لتيسره وكثرة وجوده أو (المنافع) المحتاج إليها يجب بذله مجانا ٣١٧/١٨
- ما تدعو الحاجة إلى (الانتفاع) به من الأعيان ولا ضرر في بذله لتيسره وكثرة وجوده أو (المنافع) المحتاج إليها يجب بذله مجانا بغير عوض [٣١٥]/١٨
- ما حرم (الانتفاع) به لا يجب ضمانه ٣٢١/١١

- ما حرم الشارع خبيثا ولا ضارا إلا أباح لعباده طيبا بإزائه (أنفع) لهم منه ٣/(٥٠٧)
- ما خرج لله فغير جائز الرجوع في شيء منه ولا (الانتفاع) به إلا عند الضرورة ١٧/(٩٣)
- ما صح بيعه من ذوات (المنافع) الباقية صح وقفه ٢٢/٤٣٤
- ما فيه ضرر بلا (نفع) يستحب قتله ٢٤/٤٨١
- ما فيه (نفع) بلا ضرر لا يباح قتله ٢٤/٤٨٥، ٤٨٦
- ما فيه (نفع) بلا ضرر لا يجوز قتله ٢٤/٤٨٥، ٤٨٦
- ما فيه (نفع) بلا ضرر من الحيوان فلا يقتل ٢٤/(٤٨١)
- ما فيه (نفع) بلا ضرر من الحيوان يحرم قتله ٢٤/(٤٨١)
- ما فيه (نفع) ولا ضرر فيه من الحيوان فلا يجوز قتله ٢٤/[٤٨١]
- ما كان أعم (نفعاً) فهو أفضل ١١/(٢١٥)
- ما كان (الانتفاع) به حراماً وإمساكه حراماً فثممه حرام ٢١/٩٨
- ما كان باقياً على أصل الإباحة يستوي في (الانتفاع) به المستغني عنه والمحتاج إليه ١٦/٦٧٦
- ما كان له (منفعة) حرملك الشارع لا يقبل الملك ١٤/٢٢٢، ٢٢٦
- ما كان مباح (النفع) والافتناء بلا حاجة جاز بيعه ٢١/(٨١)
- ما كان من حق العامة يجعل كل واحد وكأنه هو المالك وحده في حق (الانتفاع) ما لم يضرب بأحد ٧/٥٦٤
- ما كان (نفعه) أعم فهو أفضل في الكفارة ١١/٢١٦
- ما لا (منفعة) فيه لا قيمة له ٢١/٨٧
- ما لا (منفعة) فيه لا يضمن ١/٤٦٩
- ما لا (نفع) فيه كالمعدوم ١١/(٣٧٣)
- ما لا (نفع) فيه ولا ضرر لا يحرم قتله ٢٤/٤٨١
- ما لا يباح (الانتفاع) به لا يجوز بيعه ٢١/٨٨
- ما لا (يتنفع) به شرعاً يمتنع فيه البيع ٢١/٨٨
- ما لزم من عقود (المنافع) لم يصح اشتراط الخيار فيه ١٦/٢٧٢، [٥٤٧]، ٥٥٤، ٥٥٥
- ما نجس لعينه لا يباح (الانتفاع) به شرعاً إلا في حالة الضرورة ١٩/١٣٠
- ما هو أعظم (نفعاً) أفضل من غيره ١١/(٢١٥)
- ما هو لله لا بأس أن (يتنفع) به فيما هو لله ١٣/(٥٢٤)
- ما يباح (الانتفاع) به حقيقة وشرعاً يجوز بيعه ٢١/(٨١)
- ما يكون أكثر (نفعاً) فهو أفضل ١١/١٥٤، ١٥٩، [٢١٥]، ٢٢٦-٢٢٨/١٢، ٦٣٥، ٦٣٦
- ما (يتنفع) به حقيقة وشرعاً يجوز بيعه ٢١/٨٧
- مالية (المنافع) لا تساوي مالية الأعيان ١٤/٢٣٢، ٢٣٣

- المباشرة مقدمة على الأمر ما لم يعد (النفع) على الأمر..... ٥٧١/١٤
- مبنى القصاص على المساواة في (المنفعة) والقيمة..... ٣٩/٢٦
- متلف (المنفعة) لا ضمان عليه..... (٣٣٣)/١١
- متى فسد عقد الأجرة من أصله لزمّت أجرة المثل بعد استيفاء (المنافع) أو بعضها..... ٩٣/٢٢
- مدار البيع على ما يجوز (الانتفاع) به..... ٨٨/٢١
- المسامحة في (المنافع) أكثر من الأعيان..... (٣٧١)/١٦
- المسامحة في (المنافع) أكثر منها في الأعيان..... ٣٧٧/١٦
- المصلحة ترجع الى جلب (منفعة) أو دفع مضره..... (٣٨٣)/٣
- المعدوم (نفعه) كالمعدوم الذي لا وجود له..... (٣٧٣)/١١
- المغصوب مضمون الأعيان (والمنافع) والصفات..... ٢٨٠/٢٣
- المفقود يعتبر حيا بالنسبة للأحكام التي تضره ويعتبر موقوف الحكم بالنسبة للأحكام التي (تنفعه) وتضر غيره..... (٢٨٩)/١١
- المفقود يعتبر حيا في حق الأحكام التي تضره ميتا في حق الأحكام التي (تنفعه) وتضر غيره..... (٢٨٩)/١١
- المقاصد في (منافع) الأعيان المعقود عليها إذا كانت متعينة استغنت عن التعيين..... ٣٨٤/١
- المقاصد من (منافع) الأعيان المعقود عليها إذا كانت متعينة استغنت عن التعيين..... ٢٣٩/٦
- المقصود من (منافع) الأعيان المعقود عليها إذا كان متعينا استغني عن التعيين..... ٢٣/٦
- ملك الرقبة أولى من ملك (المنفعة)..... ٦٠٤ ، ٦٠٠/١١
- ملك (المنفعة) لا يتعدى إلى ملك المحل بحال..... ٦٠٤ ، ٦٠٠/١١
- ملك (المنفعة) يتبع ملك الذات..... (٦٠٠)/١١
- ملك (المنفعة) يتبع ملك الرقبة..... (٥٩٩)/١١
- المملوك يباح لمالكة (الانتفاع) به بشرط السلامة..... ٥٩٩/١٤
- من أبيح له (الانتفاع) بشيء لم يملكه..... (٢٤٩)/١٤
- من أتلّف شيئا لدفع أذاه له دفعا عن نفسه فلا ضمان عليه فإن أتلّفه (للانتفاع) به ضمنه... ٥٥٧/١٤
- من أتلّف شيئا (ليتنفع) به ضمنه ومن أتلّفه دفعا لمضرته فلا ضمان عليه..... ٥٥٧/١٤
- من أتلّف (المنفعة) المقصودة من العين ضمن قدر جميع قيمتها..... ٤٢ ، (٤١)/١٥
- من أخذ مال غيره (للمنفعة) القابض بال ضمان عليه وإن كان (للمنفعة) الدافع فلا ضمان منه وإن كان (للمنفعتين) معا فينظر من أقوى (منفعة) فيضمن..... (٣٦٣)/١٤
- من أخذ ملك غيره (لنفع) نفسه منفردا (بنفعه) من غير استحقاق ولا إذن في الإتلاف كان مضمونا..... (٣٦٤)/١٤
- من استحق (منفعة) مقدرة بالعقد فاستوفى أكثر منها لم يجز..... ٥٥١ ، ٥٤٦/٧
- من اضطر إلى (نفع) مال الغير وجب بذله مجانا مع بقاء عينه وعدم حاجة ربه إليه... ٣١٧ ، ٣١٥/١٨

- من شروط صحة البيع أن يكون المبيع مالا وهو ما فيه (منفعة) مباحة لغير ضرورة..... ٦٧/٢
- من علم حرمة شيء مما يجب فيه الحد وجهل وجوب الحد لم (ينفعه) جهله بالحد..... ٥٠٣/١٢
- من لا (ينتفع) بشيء فهو كالمعدوم في حقه..... (٣٧٣)/١١
- من ملك رقبة ملك (منافعها) حكما..... ١٦٥/٢٧
- من ملك العين ملك (منفعتها)..... (٥٩٩)/١١
- من ملك (منفعة) عين بعقد ثم ملك العين بسبب آخر هل يفسخ العقد الأول أم لا... ٦٠١/١١، ٦٠٤
- (منافع) الأبدان تضمن بالعقد الصحيح والفاقد..... ٤٦٧/١٤
- (المنافع) أجريت مجرى الأعيان..... ٣٥٩/١٦
- (المنافع) أخف من الأعيان..... ٣٥٢/١٦، ٣٥٤
- (منافع) الأموال إذا فاتت في يد عادية غضبا أو شراء فاسدا أو غيرها تجب فيها أجره المثل سواء استوفيت أم لا..... ٢٨٠/٢٣
- (المنافع) أموال كالأعيان..... (٣٥١)/١٦
- (المنافع) أموال متقومة كالأعيان..... (٣٥١)/١٦
- (المنافع) بمنزلة الأعيان..... (٣٥١)/١٦
- (المنافع) تبع للأصل..... (٦٠٠)/١١
- (المنافع) تتقوم بالعقد الصحيح والفاقد جميعا كالأعيان..... ١٤٢/٢٢
- (المنافع) تحتل التملك كالعين..... (٢٣١)/١٤
- (المنافع) تضمن بالعقد..... ٤٦٩/١
- (المنافع) تملك كالأعيان..... ٤٦٧/١ - ٦٠١/١١، ٦٠٤ - (٢٣١)/١٤
- (منافع) الرهن للرهن..... ١٩٠/٢٣
- (منافع) الغصب مضمونة..... (٢٧٩)/٢٣
- (المنافع) قابلة للملك كالأعيان..... (٢٣١)/١٤
- (المنافع) كالأعيان..... ٣٥٩، (٣٥١)/١٦
- (المنافع) كالأعيان في ضمانها..... ٣٧٤/١٦
- (المنافع) لا تتقوم إلا بالتسمية..... (٣٣٣)/١١
- (المنافع) لا تتقوم إلا بالعقد..... (٣٣٣)/١١
- (المنافع) لا تضمن بالإتلاف بغير عقد ولا شبهة عقد..... (٣٣٣)/١١
- (المنافع) لا تضمن بالغصب والإتلاف..... (٣٣٣)/١١
- (المنافع) لها حكم الأعيان..... ٢٣١/١٤، ٢٣٢ - (٣٥١)/١٦، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٧١
- (المنافع) ليست بأموال حقيقة ولكنها تقوم في العقود..... ٣٥٢/١٦
- (المنافع) متقومة كالأعيان..... (٣٥١)/١٦

- (المنافع) المحظورة شرعا ملحقه (بالمنافع) المعدومة حسا ٥١٥/١
- (منافع) المغصوب تضمن بالفوات تحت اليد العادية ٢٣/ (٢٧٩)
- (منافع) المغصوب مضمونة على الغاصب ٢٣/ (٢٧٩)
- (المنافع) المغصوبة مضمونة ٢٣/ (٢٧٩)
- (منافع) المقبوض بعقد فاسد (كمنافع) المغصوب تضمن بالفوات والتفويت ٤١١/١٦
- (المنافع) المملوكة تصح المعاوضة عليها كالأعيان ٢٣١/١٤
- (المنافع) يصح تملكها ١٤/ (٢٣١)
- منع القرض الذي يجبر (نفعاً) على المقرض ١٧٤/٢
- (المنفعة) تابعة في البيع للرقبة ٦٠٤ ، ٦٠١/١١
- (المنفعة) تابعة للرقبة ١١/ (٥٩٩)
- (المنفعة) تابعة للعين ٤٤١ ، ٤٣٣/١١ ، [٥٩٩]
- (المنفعة) تملك بملك الرقبة ١١/ (٥٩٩)
- (منفعة) العين في حكم العين ١١/ (٦٠٠)
- (المنفعة) في محلها تحل محل الأعيان ١٦/ (٣٥١)
- (المنفعة) كنفس المال بل هي المقصودة بالذات من نفس المال ١٦/ ٣٥٤
- (المنفعة) ليست بمال ولا بمتقومة فلا تضمن بالإتلاف بالمال ١١/ (٣٣٣)
- (المنفعة) المحرمة لا تقابل بعوض ٩/ ٣٢٠
- (المنفعة) المحظورة شرعا ملحقه (بالمنافع) المعدومة حسا ١١/ ٢٧٣
- (منفعة) الهواء تابعة (لمنفعة) القرار ١١/ ٥٨٨ ، ٥٩٢ ، ٦٠١ ، ٦٠٤
- مهما كان العمل أكثر (نفعاً) كان أفضل سواء قل أو أكثر ١١/ (٢١٥)
- الموجود الذي لا (يتنفع) به كالمعدوم ١١/ ٣٧٧
- الموجود الذي لا (يتنفع) به والعدم الأصلي سواء ١١/ ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٤٠ ، ٣٦٦ ، [٣٧٣]
- نجس العين لا يباح (الانتفاع) به شرعا إلا في حالة الضرورة ٢١/ ٨٩
- (النفع) العام مقدم على الضرر الخاص ٧/ (٥١٤)
- (النفع) المتعدي أفضل من القاصر ٣/ ٣٧٢ ، ٤٦٧ ، ٤٧١ - ٤/ ١٩١ ، ١٩٣ ، [٢١١] -
- ٢١٨ ، ٢١٦ ، ١٥٩ ، ١٥٤/١١
- (النفع) المتعدي خير من القاصر ٤/ ١٩٧
- (النفع) المتعدي مقدم على القاصر ٤/ ١٩٨
- النفقة تجب على من له (المنفعة) ١٤/ ١٧٠
- الوقف تحييس الأصل وتسييل (المنفعة) ٢٢/ ٤٥٠
- وقف ما لا (يتنفع) به إلا بالإتلاف غير جائز ٢٢/ (٤٣٣)

- وقف ما لا (يتنفع) به لا يجوز..... ٢٢/٤٢٧)
- وقف ما لا (يتنفع) به لا يصح..... ٢٢/٤٢٧]، ٤٣٠، ٤٣١
- يباح (الانتفاع) بما لا يضر بالعامه..... ٧/٥٦٤
- يتسامح في (المنافع) ما لا يتسامح في الأعيان..... ١٦/٣٧١]، ٣٧٢، ٣٧٨
- يتعين الإفتاء في الوقف (بالأنفع) له..... ٥/٣٧٣
- يجوز إفساد الأموال التي لا تحصل (منافعها) إلا بإفسادها..... ١٠/٢٣، ٢٦
- يجوز بيع (المنتفع) به لا ما لا (منفعة) فيه فلا يجوز العقد به ولا عليه..... ٢١/٨١)
- يجوز التصرف في حق العامة (للمنفعة) تعود عليهم..... ١٣/٥٨٢
- يحرم قتل كل ما فيه (منفعة) مباحه..... ٢٤/٥٢٠
- يغفر في (المنافع) ما لا يغفر في الأعيان..... ١٦/٣٥٢، ٣٥٤، ٣٧١)، ٣٧٦
- يكون أحد العامة خصما في دعاوى المحلات التي يعود (نفعها) للعموم..... ١٣/٥٨٢
- يمنع الخاص من بعض (منافعه) لما فيه من الضرر بالعامه..... ٧/٤٦٩، ٥١٤، [٥٦٣] - ١٣/٦٣٥

نفق

- إذا (أنفق) عن غيره بغير إذنه هل يرجع..... ١٣/٦٠٧، ٦٠٩، [٦٥٣]
- الأصل أن كل ما فوت الاحتباس لا من جهة الزوج يسقط (النفقة)..... ٢٣/٦٦٣)
- الأصل أن (نفقة) المملوك على المالك إلا أن يصير معدا لانتفاع الغير..... ١٤/١٧٠)
- الأصل في باب المفقود أن كل من يستحق (النفقة) في ماله حال حضرته بغير قضاء القاضي (ينفق) عليه من ماله عند غيبته..... ١١/٢٩١
- الأصل لزوم (النفقة) الزوجية..... ٢٣/٦٥٣
- (الإنفاق) بأمر القاضي (كالإنفاق) بأمر المالك..... ١/٣٦٩، ٤٤٢ - ٢٥/٩٣]، ٩٥، ٩٦
- (الإنفاق) على الأقارب مرتب على الإرث..... ٢٣/٦٣٥)
- تجب (النفقة) على كل وارث بقدر ما يرث..... ٢٣/٦٣٥، ٦٤٣، ٦٤٥، ٦٤٧
- تقديم ذوي الضرورات على ذوي الحاجات فيما (ينفق) من الأموال العامة وكذلك التقديم بالحاجة الماسة على ما دونها من الحاجات..... ٢/٥٥٦
- زكاة الفطر تلزم الرجل عن نفسه وعن تلزمه (نفقته) من المسلمين..... ٢٠/١٧١)
- غني الأسرة (ينفق) على فقيرها..... ٢٣/٦٤٩
- فوات الاحتباس لا من جهة الزوج يوجب سقوط (النفقة)..... ٢٣/٦٦٣]
- القدرة على اكتساب المال بالصناعات غنى بالنسبة إلى (نفقة) النفس ومن تلزم (نفقته) وهل هو غنى فاضل عن ذلك على روايتين..... ١١/١٩)
- القربة التي تقتضي التوريث توجب (الإنفاق)..... ٢٣/٦٣٥]، ٦٤١، ٦٤٢

- القريب الأقرب أحق بالبر (والإنفاق) من القريب الأبعد ٢٣٥/١١
- كل أمر عام لجميع المسلمين (فالنفقة) عليه من بيت المال (٣٨٥)/٢٦
- كل مالك ملزم (بنفقة) مملوكه (١٦٩)/١٤
- كل محجوب عن الميراث لا يلزمه (النفقة) في حياة حاجبه ٦٣٥/٢٣
- كل مضاربة فاسدة لا (نفقة) للمضارب فيها ٥٧٢/٢١
- كل من تلزم الرجل (نفقته) فعليه فيه زكاة الفطر (١٧١)/٢٠
- كل من تلزم (نفقته) لا يعطى من الزكاة [١٧٧]/٢٠
- كل من حبس بسبب حق مقصود لغيره كانت (نفقته) عليه لعدم تفرغه لحاجة نفسه ٦٦٧/٢٣
- كل من كان محبوسا بحق مقصود لغيره كانت (نفقته) عليه ١٧٤/٢٠
- كل من وجبت (نفقته) على غيره وجبت فطرته عليه ومن لا فلا [١٧١]/٢٠
- كل من يستحق (النفقة) في مال شخص حال حضرته بغير قضاء القاضي (ينفق) عليه من ماله عند غيبته ٣٣٦/١٣
- لا تجب (النفقة) لذوي الأرحام ولا تجب عليهم ٦٣٥/٢٣
- لا يعطى الزكاة الواجبة من تلزم (نفقته) (١٧٧)/٢٠
- لزمته (نفقة) غيره لزمته فطرته ١٧٥/٢٠
- للقاضي ولاية الأمر (بالإنفاق) في كل موضع له ولاية الإيجاب ٩٣/٢٥
- المعتبر في (نفقة) الزوجة ما تقع به الكفاية (٦٥٣)/٢٣
- المعتبر لسقوط (النفقة) فوات الاحتباس لا من جهة الزوج (٦٦٣)/٢٣
- الملك لذي روح يوجب (نفقته) على المالك ١٧٢/١٤
- من كان الشيء له كانت (نفقته) عليه (١٧٠)/١٤
- من لا يجب عليه (الإنفاق) عليه فله دفع الزكاة إليه ٥٠٦/٢
- من لزمته (نفقة) غيره لزمته فطرته ١٧٥، ١٧٤/٢٠
- من لزمته (نفقة) غيره لزمته فطرته ومن لا فلا ١٧٦، ١٧٥/٢٠
- من لوازم بينونة سقوط (النفقة) والإرث ٢٢٠/٢٤
- من وجبت عليه (نفقته) بالقرابة وجبت (نفقته) على قدر الكفاية (٦٤٣)/٢٣
- مناط الحكم في (نفقة) القريب الكفاية (٦٤٣)/٢٣
- (النفقة) بحسب الكفاية المعتادة (٦٥٣)/٢٣
- (النفقة) تجب بطريق الكفاية ٦٦٠/٢٣
- (النفقة) تجب على الشخص للأقارب بقدر ما يرث ٦٤١/٢٣
- (النفقة) تجب على كل وراث لمورثه ٦٤١/٢٣
- (النفقة) تجب على من له المنفعة ١٧٠/١٤

- (النفقة) تختلف بحسب اليسار والإعسار..... ٥٧٤/١٣
- (النفقة) جزاء الاحتباس..... ٣٧١/١٤
- (نفقة) الزوجة على مقدار الكفاية..... (٦٥٣)/٢٣
- (نفقة) الزوجة مقدرة بالكفاية..... [٦٥٣]/٢٣
- (النفقة) على الأقارب بحسب الميراث..... (٦٣٥)/٢٣
- (النفقة) على الأقارب تختلف مقداراً وصفة بحسب عرف كل بلد ووضعه..... ٢٥٨/٨
- (النفقة) على قدر الملك..... (١٧٥)/١٤
- (النفقة) في حق القريب باعتبار الحاجة والكفاية..... (٦٤٣)/٢٣
- (نفقة) القريب تجب على سبيل المواساة..... (٦٤٧)/٢٣
- (نفقة) القريب تسقط بمضي الزمان..... ٦٤٧ ، ٦٤٤/٢٣
- (نفقة) القريب على الكفاية..... ٦٤٦ ، (٦٤٣)/٢٣
- (نفقة) القريب لا تجب مع الإعسار..... ٦٤٧ ، ٦٤٤/٢٣
- (نفقة) القريب مبنها على الكفاية..... ٦٤٧ ، [٦٤٣]/٢٣
- (نفقة) القريب محض مواساة..... (٦٤٧)/٢٣
- (نفقة) القريب مواساة..... ٦٥١ ، [٦٤٧] ، ٦٤٤/٢٣
- (النفقة) ليست مقدرة بمقدار مخصوص وإنما ذلك بحسب الكفاية المعتادة..... ٦٥٤/٢٣
- (النفقة) مرتبة على الملك..... (١٧٠)/١٤
- (النفقة) المفروضة قضاء أو رضا لا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء..... ٣٤٨/١
- (النفقة) مقابلة بالإرث..... ٦٤١/٢٣
- (نفقة) الملك على المالك..... (١٦٩)/١٤
- (النفقة) من حقوق الملك..... (١٦٩)/١٤
- (نفقة) النكاح إنما تجب بسبب الاحتباس المستحق بعد النكاح..... ٦٦٣/٢٣
- الواجب في (نفقته) القريب قدر الكفاية..... (٦٤٣)/٢٣
- يقدم الأقرب على الأبعد في (النفقة)..... ٦٣٥/٢٣

نفل

- أحكام الأصول مراعاة في أبدالها فرضاً كانت أو (نفلاً)..... ٣٤٦/٢
- إذا نوى المكلف مع (النفل) (نفلاً) آخر لا يحصلان..... ١٦١ ، ١٥٦ ، ١٥٥/١٧
- إذا نوى المكلف مع (النفل) (نفلاً) آخر هل يحصلان..... [١٧٠]/١٧
- الأصل استواء الفرض (والنفل) في الشرائط والأركان إلا ما خصه الدليل..... ٣٥٨/١٧

- الأصل عند الحنفية أن كل عبادة جاز (نفلها) على صفة في عموم الأحوال جاز فرضها على تلك الصفة بحال من الأحوال ١٩٩/٢
- إقامة الفرض أعلى درجة من أداء (النفل) ٣٨٨ ، ٣٨٤/١٧
- أمر (النافلة) أوسع من الفريضة ٣٦٣/١٧
- فوائت (النوافل) تقضى ولا تترك ٥٤٣/١٩
- بناء الفرض على (النفل) لا يجوز ٣٢/١٢
- الترك مع الحرص على إحراز فضيلة (النفل) دليل الكراهة ٥٣٦/٢٨
- التشريك بين الفرض (والنفل) لا يجوز (١٦٧)/١٧
- التشريك المقصود بين الفرض (والنفل) ممتنع ٣٠٩ ، ٣٠٨ ، [١٦٧] ، ١٦١ ، ١٥٦ ، ١٥٥/١٧
- شروط (النوافل) هي بنفسها شروط الصلاة المكتوبة ٥٨٧/١٩
- الشروع في (نفل) العبادة سبب لوجوب إتمامه وقضائه إن فسد ١٩٥ ، ١٩٢/١٧
- الصلاة على الراحلة من خصائص (النوافل) ٥٩٠/١٩
- صلاة (النافلة) أخف من الفرض (٥٨١)/١٩
- صلاة (النافلة) مبناها على التخفيف (٥٨١)/١٩
- صلاة (النافلة) يدخلها التخفيف (٥٨١)/١٩
- صلاة (النوافل) أمرها أسهل من الفرض (٥٨١)/١٩
- عبادات الصبيان تقع (نفلا) ٤٤٥/١٧
- العبادة الجامعة لأفعال (نفل) وفرض يجب فيها الترتيب (٢١٩)/١٧
- الفرض أفضل من (النفل) ٣٤٩ ، [٣٢١]/١٧ - ١٥٣/٤ - ٦٠/٢ - ٤٨٠/١
- الفرض أفضل من (النفل) إلا في مسائل ٢٢٩/٢
- الفرض أقوى من (النفل) ٣٨٩ ، ٣٨٨ ، ٣٨٤ ، ٣٣٠ ، (٣٢٢)/١٧
- الفرض أولى من (النفل) ٣٣٠ ، (٣٢٢)/١٧
- الفرض الذي هو غير معين لا يتأدى بنية (النفل) ٣٨٨/١٧
- فرض الصبي (نفل) ٤٤٥/١٧
- فرض الكفاية أفضل من (النفل) [٣٣١] ، ٣٢٨ ، ٣٢٣ ، ٣٢١/١٧
- فرض الكفاية هل يعطي حكم فرض العين أو حكم (النفل) ٢٠٠ ، ١٩٤/١٧ ، ٧٦/٢
- الفرض لا يتأدى بنية (النفل) ٣٨٧ ، (٣٨٣)/١٧
- الفرض مقدم على (النفل) ٤٤٨/١
- الفرض يستتبع (النفل) (٣٦٦)/١٧
- الفرض يلزم بالشروع بخلاف (النفل) ٣٥٨/١٧

- الفريضة أهم من (النافلة) ٣٣٠/١٧
- فضل (النافلة) تبع لفضل الفريضة ٣٧٤/١١ - ٣٦٧، ٣٦٨، [٣٧٣]، ٣٧٤
- فضل (النفل) تبع لفضل الفريضة ٣٧٤/١٧
- القضاء مختص بالفرائض والواجبات دون السنن (والنوافل) ٣٩٤/١٧
- كل عبادة كانت النية مستحقة في فرضها كانت النية مستحقة في (نفليها) ١٧٢/٦
- كل عبادة (يتنفل) بجنسها يجوز (التنفل) بها مع بقاء فرضها في الذمة ٣٥٥، ٣٤٩/١٧
- كل ما واطب عليه النبي من (النوافل) وأظهره في الجماعات فهو سنة ٤٥٩/٢٧
- كل موضع يجوز فيه صلاة (النافلة) جازت فيه صلاة الفريضة ٣٦٩/١٩
- لا (يتنفل) من عليه فرض ٣٤٩/١٧
- لا يدخل الفرض في (النفل) ٣٠٧/١٧
- ما اشترط لصلاة الفرض اشترط (للنفل) ٥٨١/١٩
- ما أفسد الفرض أفسد (النفل) ٣٧٥/١٧
- ما ثبت على خلاف الدليل في الواجب هل تلحق به (النوافل) ٣٧٤/٧
- ما جاز فرضه جاز (نفله) ٣٧٣، ٣٦٧، ٣٦٨، [٣٧١]، ٣٧٣
- ما جاز في (النفل) جاز في الفرض ٣٨٠/١٧
- ما جاز في (النفل) جاز في الفرض إلا بدليل ٣٧٦/١٧
- ما جاز في (النفل) جاز في الفرض مثله ٣٧٦، ٣٦٥/١٧، [٣٧٦]
- ما جازت الاستنابة في فرضه جازت في (نفله) ٣٧٣، ٣٧١، ٣٦٦/١٧
- ما صلي بنية (النافلة) لا يعتد به من صلاته المفروضة ٣٨٨، ٣٨٥/١٧
- ما فسدت به (النافلة) فسدت به الفريضة ٣٧٨/١٧
- مبنى صلاة (النافلة) على التوسع ٥٨١/١٩
- مبنى (النافلة) على التوسع ٥٩١/١٩
- مبنى (النفل) على المسامحة والفرض على الضيق ٣٥٧/١٧
- من أتى بما ينافي الفرض دون (النفل) في أول الفرض أو أثناءه بطل فرضه وهل تبقى عبادته (نفلا) أو تبطل ٦٤/٢
- من أتى بما ينافي الفرض دون (النفل) في أول فرض أو أثناءه بطل فرضه وهل تبقى عبادته (نفلا) أو تبطل قولان والترجيح مختلف ٧٠/٢
- من جازت إمامته في (النفل) جازت في الفرض ٤٤٨/١٩
- من عليه فرض هل يجوز له (التنفل) قبل أدائه بجنس أم لا ٣٥٥، [٣٤٩]/١٧
- من كان مستكحاً بشيء من الأحداث تَوْضُحاً لكل صلاة فرضاً أو (نافلة) ٢٩٢/١٩
- (النافلة) تابعة للفريضة ٣٦٥/١٧

- (النافلة) تتبع الفريضة في حكمها..... ٣٧٠/١٧
- (النافلة) لا تقدم على الفريضة..... ٣٢٢/١٧
- (النافلة) لا تقضى..... ٣٩٣/١٧
- (النفل) أخف من الفرض..... ٣٥٧/١٧
- (النفل) أوسع بابا من الفرض..... ٣٦٣/١٧
- (النفل) أوسع من الفرض..... ٣٧٥، ٣٧١، ٣٦٨، ٣٦٧، ٣٦٣، [٣٥٧]/١٧ - ٦١/٢ - ٤٧٤/١، ٣٨٥، ٣٧٨
- (النفل) تابع للفرض..... ٣٧٠/١٧
- (النفل) لا يتأدى به الفرض..... ٣٩٠/١٧
- (النفل) لا يسقط به الفرض..... ٣٨٤/١٧
- (النفل) لا يقتضي واجبا..... ٣٨٨، ٣٨٤/١٧ - ٣١/١٢
- (النفل) لا يقوم مقام الفرض..... ٣٩١، ٣٢٣/١٧، ٣٢٨، ٣٥٠، ٣٦٦، ٣٦٨، [٣٨٣]
- (النفل) لا يقوم مقام الفرض ولا يسقط به..... ٣٩٠/١٧
- (النفل) لا ينقلب واجبا..... ١٩٣/١٧ - ٣٣/١٢
- (النفل) متسامح فيه..... ٣٦٣/١٧
- (النفل) والفرض لا يختلفان في باب الطهارة..... ٤٦٦/٢
- (النفل) يتأدى بنية الفرض..... ٣٨٥، ٣٢٨، ٣٢٣/١٧
- (النفل) يتبع الفرض..... ٣٦٦/١٧
- (النوافل) أتباع الفرائض..... ٣٦٥/١٧ - ١٦٦/٢
- (النوافل) تابعة للفرائض..... ٣٥٩، ٣٥٨، ٣٥٠، ٣٢٧، ٣٢٣، ٣٠٧/١٧ - ٤٤١، ٤٣٤/١١، [٣٦٥] ٣٦٨/٢٠ - ٣٨٠، ٣٦٩
- (النوافل) فرع الفرائض..... ٣٦٦/١٧
- (النوافل) لا تجزئ عن الواجبات..... ٣٨٤/١٧
- (النوافل) مبناه على المسامحة..... ٤٥٩/٧
- (النوافل) مكملات للفرائض..... ١١١/١٢
- (النوافل) المؤقتة تقضى..... ٣٩٣/١٧
- (النوافل) المؤقتة هل تقضى أم لا..... [٣٩٣] ٢٤١/١٧
- نية (النفل) لا تنوب عن نية الفرض..... ٣٨٣/١٧
- هل الشروع في (النافلة) يوجب إتمامها..... ١٠٢/٢
- يتأدى الفرض بنية (النفل)..... ٣٨٥/١٧
- يتسامح في (النفل) ما لا يتسامح في الفرض..... ٣٦٤، (٣٥٧)/١٧

يحتمل ألا يحصل له بفعله الثواب المرجو إذا كان المشروع من السنن والمستحبات كصلاة العيدين
(ونوافل) الطاعات ولا يصح تصرفه إذا كان المشروع من المباحات كالعقود والتبرعات لأن ٦١٠/٨
يراعى في المكتوبة ما لا يراعى في (النافلة) ٥٨١/١٩ - ٣٥٨/١٧
يستحب قضاء (النوافل) المؤقتة (٣٩٣)/١٧
يغتفر في (النفل) ما لا يغتفر في الفرض (٣٥٨)/١٧

نفي

الإباحة (تنفي) المنع (١٩٣)/٢٧
الإتيان بالمأمور به (ينافي) وجوب الضمان ٤٢٠/١٠
الإثبات مقدم على (النفي) ٣٥١ (٣٤٥)/٣٣
الاجتهاد في (نفي) التهمة واجب (٢٦١)/١٨
الأحكام الأصولية والفرعية لا تتم إلا بأمرين وجود الشروط (وانتفاء) الموانع (٣٢٧)/٢٧
الأحكام إنما (تنفي) (بانتهاء) مداركها ٧٤٠/٣٣
أحكام الخطأ غير (متنافية) باتفاق ٤٣٦/١
أدلة الإثبات أقوى من أدلة (النفي) ١٩٦/٢٥
أدلة (النفي) أوسع من أدلة الإثبات ٢٢١/٣٣
أدلة (النفي) أوسع من أدلة الثبوت لأن كل ما يدل على الثبوت يدل على (النفي) ٤٢٤/٢
إذا امتنع (النفي) صار إثباتا ٤٨٥ (٤٨٢)/٣٢
إذا (انتفى) الشرط (انتفى) المشروط ٢١٣/١٧
إذا (انتفى) المتبوع (انتفى) التابع ١٦٠/٢٧
إذا تحقق (انتفاء) شرط تحقق (انتفاء) الصحة وإن شك فاحتمالان القطع (بانتهاء) الصحة والوقف
للبيان ١٤٣، ١٤٢/٧
إذا تطابق القول والفعل فالبيان القول والفعل مؤكد له وإن (تنافيا) فالقول مقدم ٤٩٠/٢٨
إذا علل حكم عديم بوجود مانع أو (انتفاء) شرط فيجب وجود المقضي ٢٢، ١٩/٢٨
إذا قطع (بانتهاء) الحكمة لا يثبت الحكم ٣٣٦/٢٩
إذا كان أحد الخبرين إثباتا والآخر (نفي) فيكون الإثبات أولى (٣٤٥)/٣٣
إذا كان اللازم (منافيا) للشيء يكون الملزوم (منافيا) له (١٣٣)/٢٧
إذن المالك في قبض الشيء (ينفي) الضمان ٣٦٦/١٤
أسباب التكليف وشروطه (وانتفاء) موانعه لا يجب تحصيلها إجماعا ٧٣٦/٢٧
الاستثناء من الإثبات (نفي) وبالعكس (٥٩٥)/٣٠
الاستثناء من الإثبات (نفي) ومن (النفي) إثبات [٥٩٥]، ٥٨٩، ٥٨٧، ٥٨٥/٣٠

- الاستثناء من (النفي) إثبات ٥٩٧/٣٠ - ٤٨٢/٣٢
- الاستثناء من (النفي) إثبات ومن الإثبات (نفي) ٤٤٠/٢ - ٥٩٥/٣٠
- الاستثناء من (النفي) ليس بإثبات ومن الإثبات ليس (بنفي) ٥٩٦/٣٠
- الاستدلال يكون بطريق التلازم بين الحكمين وبطريق (التنافي) بينهما ١٠/٣٠
- الاستفهام إذا دخل على (النفي) أفاد تحقيقا ٤٨٢/٣٢
- أسماء الحقائق لا (تتنفي) عن مسمياتها ٤٣٢/٣٠
- اشتراط ما (ينافي) مقصود العقد محذور ٢٧١/١٥ ، (٣٠٣)
- الأصل أن الشهادة على (النفي) لا تقبل ١٩٥/٢٥
- الأصل أن كل صفة (منافية) لحكم يستوي فيه الابتداء والبقاء ٣٧٣/٢٣
- الأصل (انتفاء) الأحكام عن المكلفين حتى يأتي ما يدل على خلاف ذلك ٣٠٧/٢٧
- الأصل البقاء ما لم يعرض (المنافي) ٣٩٨ ، (٣٩٢)/٦
- الأصل عند جمهور الحنفية أن تخصيص الشيء بالذكر والصفة لا (ينفي) حكم ما عداه وعند الإمام الشافعي (ينفي) حكم ما عداه ٨٤ ، ٦٦/٢
- الأصل (نفي) الضمان إلى أن يحصل اليقين ٤٠٧ ، (٤٠٣)/١٤
- إضافة الحرمة إلى العين (نفي) للحل ٦٠٨/٢٧
- الأكيسة الشرعية لا يستدل بها على وجود الذات ولا (نفيها) ٢٢٩/٢٩
- الألفاظ قوال المعاني فلا يجوز إلغاء اللفظ وإن وجب اعتبار المعنى ————— إلا إذا تعذر الجمع (للمنافاة) ٩٦/٦
- ألفاظ (النفي) تفيد العموم ٢٠٤/٣٠ ، ٢٢٢ ، ٢٣٢ ، ٢٤٤ ، ٢٨٦ ، ٢٩٧ ، ٤٩٨
- ألفاظ (النفي) من صيغ العموم ٢٦٨/٣٠
- امتناع بقاء التابع من حيث هو تابع مع (انتفاء) المتبوع ٤٣١/١١
- (انتفاء) الإنم عن ترك الفعل مختارا يدل على عدم وجوبه ١٤٠/٢٧
- (انتفاء) الأخص لا يستلزم (انتفاء) الأعم ١٧٨/٢٧
- (انتفاء) الأخص لا يلزم منه (انتفاء) الأعم ١٧٥/٢٧
- (انتفاء) الأخص لا يوجب (انتفاء) الأعم ١٧٩/٢٧
- (انتفاء) الأخص يوجب (انتفاء) الأخص بالضرورة ولا عكس ١٨٢/٢٧
- (انتفاء) الأعم يستلزم (انتفاء) الأخص بالضرورة ولا عكس ١٧٧/٢٧
- (انتفاء) الأعم يوجب (انتفاء) الأخص بالضرورة ولا عكس ١٨١ ، ١٦٨ ، [١٦٧] ، ١٤٠/٢٧
- (انتفاء) الجزء يوجب (انتفاء) الكل ٦٩٣/٢٧
- (انتفاء) الحكم إذا لم يكن لمانع تعين أن يكون لعدم المقتضي ٢١ ، ٢٠/٢٨
- (انتفاء) الشرط يتضمن (انتفاء) المشروط [٦٩٥] ، ٦٤٦/٢٧

- ٦٩٣/٢٧.....انتفاء شرطية الشرط لا ترتفع به حقيقة المجموع
- ١٢٢/١٠.....انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم
- ١٧٦ ، ١٥٦/٢٧.....انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم
- ١٦٠/٢٧.....انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم من غير عكس
- ١٥٦ ، ١٥٤/٢٧.....انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم
- ١٥٥/٢٧.....انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم
- ٧٠٠/٢٧.....انتفاء المشروط عند عدم الشرط
- (٤٤٩)/٣١.....انتفاء المطلق يلزم منه انتفاء قيوده
- (٥٣٥)/٣٢.....إنما تدخل في الكلام لإثبات الحكم في المذكور وحده ونفيه عما عداه
- (٣٩١)/٢٥.....الأيمان كلها على البت والقطع إلا على نفي فعل الغير فإنها على نفي العلم
- (٥٨٤)/٣٢.....بل للإضراب عن الأول موجبا كان الكلام أو نفي
- ٣٧٣/٢١.....البيع مبني على المشاحة وانتفاء الغرر والجهالة
- (١٩٥)/٢٥.....البيئات للإثبات لا للنفي
- ١٩٦/٢٥.....بيئة الإثبات مقدمة على بيئة النفي
- (١٩٥)/٢٥.....البيئة شرعت للإثبات لا للنفي
- ١٩٦/٢٥.....بيئة النفي تقبل إذا كان النفي محصور
- (١٩٥)/٢٥.....بيئة النفي غير مقبولة في القضاء
- [١٩٥]/٢٥.....بيئة النفي لا تقبل ما لم تتأيد بمؤيد
- (٥٢٥)/١٤.....التبرع ينفي وجوب الضمان على المتبرع
- (٦١٩)/٣٠.....التخصيص بالشرط يوجب نفي الحكم عند عدم الشرط
- (٧٤)/٣٢.....تخصيص الحكم بصفة من أوصاف الشيء يدل على نفي الحكم عما عدا محل الصفة
- ٥٤٠/٢٩.....تخلف الحكم بلا وجود مانع وانتفاء شرط يدل على أن الوصف ليس بعلة
- ٣٦٢/٢٧.....التخير ينافي الوجوب
- (١٦٣)/٣٣.....الترجيح إنما يكون عند التنافي
- ٣٦/٢٧.....الترديد ينافي التعريف
- ترك القياس في موضع الحرج والضرورة جائز لأن الحرج منفي ومواضع الضرورات مستثناة من قضيات الأصول
- (٣٦١)/٢٧.....التعليق بالإرادة ينافي الوجوب
- (٧٣)/٣٢.....تعليق الحكم على الذات بأحد الأوصاف يدل على نفيه عما عداه
- ٨٦/٣٢.....تعليق الحكم على الغاية لا يدل على انتفاء الحكم عما بعد الغاية
- (٥٨٥)/٢٩.....تقدم العلة الثابتة بنفي الفارق على غيرها

- تقدم (النفي) قبل إلا من أدوات الحصر..... ٣٢٤ ، ٣٠٢/٣٢
- التقييد بحرف الغاية يدل على (انتفاء) الحكم وراء الغاية ٣٢/٨٥
- تقييد الحكم أو الخبر بالاسم لا يدل على (نفي) الحكم عما عداه ٣٢/١٢٧
- تكليف ما لا يطاق أو ما فيه حرج كلاهما (متنف) عن الشريعة ٤/٢١
- (تنافي) اجتماع اللوازم يوجب (تنافي) اجتماع الملزومات ٢٧/١٣٢
- (تنافي) اللوازم يدل على (تنافي) الملزومات ٢٧/١١٤ ، [١٢٥] ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٤٠
- (تنافي) اللوازم يقتضي (تنافي) الملزومات ١٦/٢٦٤ ، ٢٦٦
- الجهالة (تنافي) البيع ٢١/١١٣ ، (١١٤)
- الجهل لا يتهض عذرا في (نفي) الضمان ١٢/٤٩٠
- الجواز الشرعي المطلق (ينافي) الضمان ١٤/٣٩١
- الجواز الشرعي (ينافي) الضمان ١/٤٦٨ - ٢/٣٤ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ١١٨ ، ٢٣٤ - ٧/٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ - ١٠/٤٢٠ ، ٤٢٣ - ١٢/٨ ، ٨ ، ١٠٧ - ١٣/٣٠٧ ، ٣١٠ - ١٤/٢٧٦ ، ٢٨٦ ، ٢٩٠ ، [٣٩١] ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٤٥ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٥٥٨ ، ٥٦٠ ، ٥٩٨ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ - ٢٥/٦٥ ، ٦٠٥ - ٢٦/٨٣ ، ١٥٧
- الحرج الشديد (منفي) عن الأمة ٤/٩ ، ١٢
- الحرج مرفوع مدفوع (منفي) (متنف) ٤/٩
- الحرج (متنف) بالنص ٤/١٤
- حرف لا (لنفي) ٣٢/[٦٦٧] ، ٦٧٨ ، ٦٩١ ، ٧٠٣
- الحقيقة (تنفي) (بانتفاء) جزؤها ١٠/٥٠٣ - ١٧/٤٩٥ - ١٩/٥٦٤ ، ٥٦٦ ، ٥٦٨ - ٢٧/[٥٩] ، ٦١ ، ٦٢
- الحكم إذا ثبت في أصل ولاح للمستنبط فيه معنى مناسب للحكم (وانتفت) المعطلات يكون الحكم معللا ٢/٤٢٣
- الحكم على بعض ما لا يتجزأ (بنفي) أو إثبات حكم على كله ١٠/٤٩١
- الحكم على الشيء بالإثبات أو (النفي) مسبوق بتصوره ٢٧/١٩
- الحكم على الشيء (بالنفي) أو الإثبات فرع عن تصوره ٢٧/١٩
- الحكم على الشيء (بالنفي) والإثبات موقوف على التصور ٢٧/١٩
- الحكم (ينتفي) (بانتفاء) سببه ٢٧/٦٢٣
- الحكم (ينتفي) (لانتفاء) علته وسببه ٢٧/٦٣٤
- الخبر المثبت لحكم شرعي مقدم على الخبر (النافي) له ٣٣/٣٤٥
- دلالة النكرة (المنفية) أولى من جميع أقسام العموم ٣٣/٤٩٥
- دوران الحكم على الوصف (نفيا) وإثباتا طريق إلى العلية ٢٩/٤٢١
- رفض النية (بنافيتها) ٦/١٧٩

- رفع (النفي) إثبات ٣٢ / (٤٨٢)، ٤٨٥
- رواية من أثبت أولى من رواية من (نفي) ٣٣ / (٣٤٥)
- فإذا زال السبب زال الحكم (وانتفى) ٧ / ٣٠٧
- السفه لا (ينافي) شيئا من الأحكام الشرعية ٢٣ / (١٤٧)
- السفه لا (ينفي) الأحكام الشرعية ٢٣ / ١٥٢
- الشرط (المنافي) لمقتضى الوقف يبطل الوقف ٢٢ / ٤٦٣، ٤٧١، [٤٨١]، ٤٨٨
- الشرط يلزم من (انتفائه) (انتفاء) المشروط ٢٧ / ١٧٦، (٦٩٥)
- الشروط التي لا (تنافي) مقتضى الوقف يعمل بها في الوقف ٢٢ / ٤٨١
- الشيء (يتنفي) (بانتفاء) جزئه ١٠ / [٥٠١]، ٥٠٧ - ١٧ / ٤٩٢، ٤٩٨
- الشيء (يتنفي) عند (انتفاء) شرطه ١١ / ٥٣٩
- الشيوع لا (ينافي) الإقباض ٢٤ / ٨٢
- صحة (النفي) دليل المجاز ٣١ / [٦٦٥]
- صيغة الشرط الصريح تقدم على صيغة النكرة الواقعة في سياق (النفي) وغيرها ٣٣ / ٤٩٦
- الضمان (ينافي) الأمانة ٢٢ / ٣٤٠
- الضمان (يتنفي) (بانتفاء) الضرر ١٤ / ٤٥٤
- الطريق إلى معرفة كون الحكم منسوخا شيئا: لفظ النسخ والتاريخ مع (التنافي) ٣٣ / (٧١٩)
- الطلب الشرعي في الرخصة لا (ينافي) كونها رخصة ٢٨ / ٧٠
- العجز (ينفي) الوجوب ٧ / (١٨٧)
- العرف الخاص قائم مقام العام عند (انتفائه) ٨ / (٢٣٩)
- العصيان لا (ينافي) الترخيص ٧ / ٣٦٣
- العصيان لا (ينافي) الترخيص ١ / ٣٧٥ - ٢ / ٩٧
- العصيان هل (ينافي) الترخيص أم لا ١ / ٤٨٩ - ٧ / (٣٥٧)
- العصيان هل (ينافي) الترخيص أو لا ٢ / ٩٧
- العصيان (ينافي) الترخيص ١ / ٣٧٥ - ٧ / (٣٥٧)، ٣٦٥
- الغالب في الإثبات (والنفي) توجههما إلى القيد ٣١ / (٤٥٧)
- الغرر (ينافي) البيع ٢١ / ١٢٨، ١٢٩
- الفسق لا (ينافي) الولاية ١٨ / (١٨٩)
- الفعل المتعدي إذا وقع في سياق (النفي) أو ما في معناه فهو عام في مفعولاته ٣٠ / (٢٨٥)
- الفعل المتعدي في سياق (النفي) أو ما في معناه عام في مفعولاته ٣٠ / ٥١٥
- الفعل المتعدي في سياق (النفي) والشرط عام في مفعولاته ٣٠ / [٢٨٥]، ٤٩٨
- الفعل المقيد بوصف (يتنفي) اعتباره (بانتفاء) ذلك الوصف المقيد به ٨ / ٦٠٨، ٦٤٦ - ١٥ / ٣٥٨، ٣٦١

- القاعدة أن الماهية المركبة (تنتفي) (بانتفاء) أي جزء كان من أجزائها..... ٢٧/٥٩
- قد (يتنفي) التعزير مع (انتفاء) الحد والكفارة..... ٢٥/٥٦٨
- قصد الحظ الأخرى في العبادة لا (ينافي) الإخلاص فيها..... ٤/٤٧١
- القصد للحظ في الأعمال العادية لا (ينافي) أصل الأعمال..... ٤/٤٧١، [٤٨٥]، ٤٩٥، ٥٠١
- القول قول الأمين في (نفي) الضمان عن نفسه لا في إلزام غيره فيما يدعيه..... ١٤/٥٠٩
- القول قول الأمين فيما (ينفي) به الضمان عن نفسه لا فيما يستحق به الرجوع على الغير .. ١٤/٥٠٩
- القول قول الوكيل في (نفي) الضمان وإيصال الأمانة لصاحبها..... ١٤/٤٩٨
- القيد مصبب (النفي) والنهي..... ٣١/٤٥٨
- الكفر (ينافي) العبادات..... ٦٤/٦٦، ٦٦
- كل إرث مستحق بنسب وجب أن (يتنفي) مع (انتفاء) النسب..... ٢٤/٢٠٠
- كل أمر لا يمكن (نفيه) إلا بإثباته فإثباته واجب لا محالة..... ٢/٤٢٢
- كل حلف على البت إلا على (نفي) فعل الغير فإنه على (نفي) العلم..... ٢٥/٣٩١
- كل دعوى يكذبها العرف (وتنفيها) العادة فإنها مرفوضة غير مسموعة..... ١/٢٨١ - ١٣/١٧٦
- كل دعوى (ينفيها) العرف وتكذبها العادة فإنها مرفوضة..... ٨/٢٩٦
- كل شرط في النكاح (ينافي) مقتضى العقد فهو باطل..... ٢٣/٣١٧، ٣٢٤
- كل شرط (ينافي) حكم الله فهو باطل..... ١٥/٢٤٥
- كل شرط (ينافي) عقد الإعارة فهو لاغ..... ٢٢/٥٦٩
- كل شرط (ينافي) مقتضى العقد فهو باطل إلا إذا كان فيه مصلحة للعاقد..... ٢٣/٣١٨، ٣١٩
- كل شيتين ثبت لأحدهما ما (انتفى) عن الآخر فهما متباينان..... ٢٧/١١٤
- كل عقد لا (ينافي) مقصوده الجهالة والغرر فالأصل ألا يمتنع الغرر فيه..... ١٦/٦٤٣
- كل لفظ يصح (نفيه) فهو مجاز..... ٣١/٦٦٩
- كل ما أدى إثباته إلى (نفيه) بطل من أصله..... ٩/٥٠١
- كل ما أدى إثباته إلى (نفيه) (فنفيه) أولى..... ٩/٤٩٣، ٤٩٦
- كل ما أدى إثباته إلى (نفيه) لم يكن لإثباته معنى..... ٩/٥٠٢، ٥٠٧
- كل ما أدى ثبوته إلى (نفيه) (فنفيه) أولى..... ٩/٥٠٢، ٥٠٧
- كل ما أضر بالمسلمين وجب أن (ينفي) عنهم..... ١/٢٨٠ - ٧/٥٥٥
- كل ما كان أمانة لا يصير مضمونا بشرطه وما كان مضمونا لا (يتنفي) ضمانه بشرط..... ١٤/٣٥٦، ٣٥٩ - ٢٤٨/١٥، (٣١٥)

كل ما يجوز فعله بغير إقراع الأولى للإمام أن يقرع تطييبا للقلوب (ونفيا) لتهمة الميل عن نفسه.. ١٨/٢٦٢

كل ما يجوز فعله بغير إقراع الأولى للإمام أن يقرع تطييبا للقلوب (ونفيا) للتهمة..... ١٨/٢٦٥

- كل ما (ينافي) (اللازم) (ينافي) الملزوم ٢٧/(١٣٣)، ١٣٦
- الكل (يتنفي) (بانتفاء) البعض ١٠/(٥٠١)، ٥٠٢
- الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات (والنفي) فذلك القيد هو مناط الإفادة ومتعلق الإثبات (والنفي) ٣١/(٤٥٧)
- الكلام المقيد بقيد مصب الإثبات (والنفي) على ذلك القيد ٣١/(٤٥٧)
- لا بقاء للضد مع وجود ضده وقد تفرع عنها قاعدة ما (ينافي) العبادة الواجبة (ينافيا) إذا تطوع بها ١٧/٢٥٩
- لا بقاء للعبادة مع وجود ما (ينافيا) ١٧/٤٧٣ - ١٧/(٢٥٥)
- لا (تنافي) بين ثبوت الشيء حقيقة وعدمه حكما ١٢/٦١٢، ٦١٥
- لا حرف (نفي) ٣٢/(٦٦٧)
- لا دليل على (النافي) ٣٠/١٢٥
- لا عبرة بالمظنة مع العلم (بانتفاء) المثنة ٢٩/٣٢٨
- لا (للنفي) في نكرة ٣٢/(٦٦٧)
- لا (لنفي) الفعل المستقبل ٣٢/(٦٦٧)
- لا (لنفي) المستقبل ٣٢/(٦٦٧)
- لا يجتمع قطع وضمان فإذا (انتفى) القطع وجب الضمان ٢٦/٤٨
- لا يصح الضمان مع وجود ما (ينافيه) ١٤/٤٥٧
- لا يلزم من (انتفاء) الملزوم (انتفاء) اللازم ٢٧/١٧٦
- لا يلزم من (نفي) الأخص (نفي) الأعم ١١/٥٢ - ٢٧/١٧٥
- لا يلغى أصل يعارضه نقيض له إلا والنهاية (تنتفي) عن أحد المتقابلين لا محالة ٢/٤٢٣
- لا يمكن أن تبقى الوسيلة مع (انتفاء) المقصد ٤/(٣٢١)
- لو تدل على (انتفاء) الشيء (لا انتفاء) غيره ٣٢/(٥٤٩)
- لو لا تدل على (انتفاء) الشيء لوجود غيره ٣٢/(٦٣٠)
- ليس من (نفي) وجهل كمن أثبت وعلم ٣٣/(٣٤٥)
- ما أدى بإثباته إلى (نفيه) (انتفى) من أصله ٩/٥٠٦ - ٢٩/٥٣٢
- ما أفضى إثباته إلى (نفيه) كان باطلا ٩/[٥٠١] - ١٠/٦٢
- ما أمكن (نفي) الجعالة عنه منعت الجهالة من صحته ٢٢/١٦٣
- ما (انتفى) في بعض الجنس فهو (متنف) في سائرته ١٠/٥٠٢
- ما صح (نفيه) دل على كونه مجازا ٣١/(٦٦٥)
- ما علم وجوده لا (يتنفي) بالشك ٦/(٣٣٤)
- ما كان (منافيا) للعبادات من حظوظ النفوس يمنع من الاجتماع معها ١٧/(٢٥٥)

- ما لا يجب ضمانه لا يصيره الشرط مضمونا وما يجب ضمانه لا (يتنفي) ضمانه بشرط (نفيه) . ١٥/ (٣١٥)
 ما لم يتعرض له الشرع باق على (النفي) الأصلي..... ٢/ ٤٢٤
 ما يتوقف عليه الواجب في وجوبه من سبب أو شرط أو (انتفاء) مانع لا يجب تحصيله إجماعا .. ٢٧/ ٧٤٣
 ما يصح (نفيه) هو المجاز ٣١/ ٦٦٨
 ما (ينافي) العبادة الواجبة (ينافيها) إذا تطوع بها ١٧/ ٢٥٦
 المتعسر (منفي) كالمتعذر ٧/ (٣٢٧)
 (المتنافيان) لا يجتمعان ٢٢/ ١٤٧ - ٢٧/ ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٣٥
 متى (انفي) (اللازم) (انفي) الملزوم ٢٧/ ١٥٧
 المثبت مقدم على (النافي) ٢٥/ ١٩٦ - ٢٩/ ٤٠٢ - ٣٢/ ١٩٠ ، ١٩٣ - ٣٣/ ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٣٤ ، ٣٥٢ ، [٣٤٥] ، ٣٥١
 المثبت مقدم من (النافي) ٣٣/ ٢٣٢
 المثبت (والنافي) سواء ٣٣/ ٣٤٦ ، ٣٤٨
 المثبت يقدم على (النافي) ٣٣/ ٣٥٠
 المجموع (يتنفي) (بانتفاء) جزئه ١٠/ (٥٠١)
 المحرمية (تنافي) بقاء النكاح ٢٣/ (٣٦٩)
 المحرمية كما (تنافي) ابتداء النكاح (تنافي) البقاء ٢٣/ [٣٦٩]
 المركب (يتنفي) (بانتفاء) جزئه ١٠/ ٥٠٢ - ١٧/ ٤٩٥
 المشترك يعم في (النفي) ٣١/ ٥٠٤
 المطلق إذا قيد بقيدتين (متنافيين) حمل على أقربهما شيها به ٣١/ ٤٤٤
 المطلق إذا قيد بقيدتين (متنافيين) طرحا وبقي العمل بالإطلاق ٣١/ ٤٢٤ ، ٤٢٧ ، [٤٤٣]
 المطلق إذا قيد بقيدتين (متنافيين) لم يحمل على واحد منهما ويرجع إلى أصل الإطلاق ... ٣١/ (٤٤٣)
 مطلق الجواز لا (ينافي) الكراهة ٢٧/ ٥٢٤
 المعاصي (تنافي) الرخص ٧/ (٣٥٧)
 المعصية المجاورة لا (تنفي) الأحكام ١٢/ ٢٥٢ ، ٢٥٤
 المفقود يجعل ثابتا في (نفي) التوريث عنه ولا يجعل ثابتا في استحقاق الميراث عن مورثه .. ١١/ ٢٩١
 مفهوم العدد يدل على (انتفاء) الحكم فيما عدا ذلك العدد زائدا كان أو ناقصا ٣٢/ (١٠٧)
 مفهوم اللقب لا يدل على (نفي) الحكم عما عداه ٣٢/ (١٢٧)
 المقاصد الفرعية التي لا (تنافي) المقاصد الأصلية بل تستدعي بقاءها ودوامها مقصودة شرعا. ٢/ ٥٥٩
 من أتى بما (ينافي) الفرض دون النفل في أول الفرض أو أثناءه بطل فرضه وهل تبقى عبادته نفلا أو تبطل ٢/ ٦٤

- من أتى بما (ينافي) الفرض دون النفل في أول فرض أو أثناءه بطل فرضه وهل تبقى عبادته نفلا أو تبطل قولان والترجيح مختلف ٧٠/٢
- من أقر بما يملك إنشاءه يكون مقبول الإقرار في حق الغير (لانتفاء) التهمة ٢٥٢/٢٥
- من خالف شرطاً مخالفة (تنافي) ابتداء العقد فإن عقده يفسخ بذلك ١٥/٤٢٣
- من سومح في مقدار يسير فزاد عليه فهل (تنتفي) المسامحة في الزيادة وحدها أو في الجميع [٣٩٧]/٧
- من ضرورة (نفي) الماهية (نفي) جميع أفرادها ٢٧/٥٥
- (منافي) اللازم (مناف) للملزوم ١٢٩، ١٢٦/٢٧، [١٣٣]، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨
- (المنافي) لشرط جواز الشيء (مناف) لذلك الشيء ٢٧/١٣٤
- الناسخ لا بد من (منافاته) للمنسوخ ٣٣/٧٩٤
- (النافي) مرجح على المثبت ٣٣/٣٤٦
- النسب لا (ينتفي) إلا بأقوى الأدلة ٢٣/٦٧٤
- النسب يحتاط لإثباته ولا يحتاط (لنفيه) ٢٣/٦٨٠
- نسخ الوجوب لا (ينافي) بقاء الجواز ٣٣/٧٩٠
- النصان إن (تنافيا) من وجه دون وجه فيتوقف عن العمل بهما أو يتخير بينهما ٣٣/٢٥١
- (نفي) أحد النقيضين إثبات للآخر ٢٧/٧٠
- (نفي) أحد النقيضين يوجب ثبوت الآخر ٣٢/٤٨٨
- (نفي) الأخص لا يستلزم (نفي) الأعم ٢٧/١٧٧
- (نفي) الأخص لا يستلزم (نفي) الأعم بخلاف العكس ٢٧/١٦٧
- (النفي) إذا دخل على (المنفي) صار إثباتاً ٣٢/٤٨١
- (نفي) الأعم يستلزم (نفي) الأخص ٣١/٢٨٢
- (نفي) الأعم يستلزم (نفي) الأخص من غير عكس ١/٥٥٠ - ٢٧/١٧٦
- (نفي) الأمر لا يستلزم ثبوت النهي ٣١/٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤١، ٣٧٤
- (نفي) الأمر لا يستلزم نهى ٣١/٣٤٠
- (نفي) الأمر لا يعني استلزام النهي ٣١/٣٤١
- (النفي) إنما يتوجه إلى القيد إذا صلح أن يكون القيد قيداً للمثبت ٣١/٤٥٨
- (نفي) الجناح دليل الإباحة ٢٧/٤٨٠، ٤٨٣، [٤٩٣]
- (نفي) الجناح من صيغ المباح ٢٧/٤٩٣
- (نفي) الحرج ١٩/٣٦٣ - ٣٣/٤٣٤
- (نفي) الحل تحريم صريح ٢٧/٦٠٧
- (نفي) الحل دال على التحريم ٢٧/٦٠٧
- (نفي) الحل صريح في التحريم ٢٧/٦٠٧، ٦١٢ - ٣١/٣٤٤

- (نفي) الحل ليس بصريح في إفادة الحرمة ٦٠٧/٢٧
- (نفي) الحل يرادف معنى التحريم (٦٠٧)/٢٧
- (نفي) العلم لا يفيد (نفي) المعلوم ٢٥٧/٢٧
- (نفي) القبول (نفي) للصحة إلا بدليل ٥٦٩/٩
- (نفي) اللازم يستلزم (نفي) الملزوم ١٤٦/٢٧
- (نفي) اللازم يستلزم (نفي) الملزوم من غير عكس ٥٥٠/١ - ١٣٣/٢٧ ، ١٣٦ ، [١٣٩] ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٦٧
- (نفي) اللازم يستلزم (نفي) الملزوم من غير عكس ١٢٥/٢٧
- (نفي) الماهية يستدعي (نفي) كل فرد من أفرادها (٥٥)/٢٧ - ٢٦٨/٣٠ ، ٢٧١
- (نفي) الماهية يستلزم (نفي) كل جزئياتها ٢٨٥/٣١
- (نفي) الماهية يقتضي (نفي) جميع أفرادها (٥٥)/٢٧
- (نفي) المساواة بين الشيئين أو الأشياء يقتضي العموم (٤٩٧)/٣٠
- (نفي) المساواة بين شيئين لا يقتضي العموم ٤٩٧/٣٠
- (نفي) المساواة بين شيئين يقتضي العموم [٤٩٧]/٣٠
- (نفي) المساواة بين الشيئين يقتضي (نفي) الاستواء في جميع الأمور (٤٩٧)/٣٠
- (نفي) مساواة الشيء للشيء يفيد (نفي) اشتراكهما في كل صفاتهما (٤٩٧)/٣٠
- (نفي) المساواة يقتضي العموم ٥٠٧/٣٠
- (نفي) المطلق (نفي) لكل أفراد وقوده ٤٥٤ ، ٤٥٣/٣١
- (نفي) المطلق (نفي) للمقيد ٤٥٤/٣١
- (نفي) المطلق ورفعه يستلزم (نفي) المقيد ٤٥٣/٣١
- (النفي) المطلق يدخل فيه جزء الماهية (٥٥)/٢٧
- (نفي) المطلق يستلزم (نفي) المقيد ٤٥٨ ، [٤٤٩]/٣١ - ١٦٨/٢٧
- (نفي) المطلق يشمل (نفي) المقيد ٤٥٥/٣١
- (نفي) المطلق يوجب (نفي) كل فرد (٤٤٩)/٣١
- (نفي) المقيد بقيد الوحدة أو العدد لا يستلزم (نفي) المطلق ٤٥٨/٣١
- (نفي) المقيد لا يستلزم (نفي) المطلق ٤٥١ ، ٤٤٩/٣١
- (نفي) (النفي) إثبات [٤٨١]/٣٢ ، ٤٨٤ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٩٠ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤
- (نفي) (النفي) ثبوت ٤٩١/٣٢
- (النفي) والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان ٤٨٢/٣٢
- (النفي) يخرج النكرة من حيز الإبهام إلى حيز العموم (٢٦٧)/٣٠
- (النفيان) يحصل من اجتماعهما إثبات (٤٨١)/٣٢

- ٤٩٢/٣٢..... (النفيان) يحصل منهما الإثبات
- ٢٩١/٣٠..... النكرة إذا وقعت في سياق (النفي) أو الشرط أفادت العموم
- (٢٦٧)/٣٠..... النكرة في حيز (النفي) تعم
- [٢٦٧]/٣٠..... النكرة في سياق (النفي) أو ما في معناه تفيد العموم
- ٤٣٧/٣٢..... النكرة في سياق (النفي) تدل على العموم
- ٦٦٢/٣١..... النكرة في سياق (النفي) تدل على العموم بأصل الوضع
- ٤٩٨ ، ٢٨٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٥ ، ٢٠٤/٣٠ - ٥٧/٢٧..... النكرة في سياق (النفي) تعم
- (٢٦٧)/٣٠..... النكرة في سياق (النفي) تعم كل الأفراد
- (٢٦٧)/٣٠..... النكرة في سياق (النفي) عامة لا مطلقة
- (٢٦٧)/٣٠..... النكرة في سياق (النفي) للعموم
- ٢٧٦/٣٠..... النكرة في سياق (النفي) وما في معناه كالشرط تفيد العموم
- ٥٧/٢٧..... النكرة في سياق (النفي) وهي من صيغ العموم
- ٣٥٨/٧..... النهي (ينفي) المشروعية
- ٤٥٨/١٢..... النوم (ينافي) العلم كالنسيان
- ٢٢٨/٢..... هل الاستثناء من الإثبات (نفي) ومن (النفي) إثبات
- ٣٧٥/١..... هل العصيان (ينافي) الترخيص
- (١٣٩)/٢٧..... وجود الملزوم مع عدم اللازم محال بخلاف (انتفاء) الملزوم مع بقاء اللازم فإنه لا يمتنع
- (٦٨٣)/٢٣..... الولد للفراش ما لم (ينفقه) رب الفراش باللعان
- ٥٦٩/٢٢..... يجب اتباع كل شرط لا (ينافي) مقتضى العقد
- (١٥٣)/٣٠..... يجوز الأخذ بأقل ما قيل (ونفي) ما زاد
- (١٥٦)/١٧..... يجوز اقتران عبادتين في نية واحدة إذا لم (يتنافيا)
- (٣٩١) - ٢٩٧/٢٩..... يجوز أن يجعل (نفي) صفة علة الحكم
- [٥٨٥]/٢٩..... يرجح أحد القياسين على الآخر بطريق (نفي) الفارق بين الأصل والفرع
- (٥٨٥)/٢٩..... يرجح بطريق (نفي) الفارق في القياسين
- ٣٤٨ ، ٣٤٦/٣٣..... يرجح الخبر (النافي) للحد على الموجب له
- ٧٠/٢٧..... يشترط في (التنافي) اتحاد زمن النقيضين
- (٦٦٦)/٣١..... يصح (نفي) المعنى الحقيقي عن المجاز
- ٥٨٥/٢٩..... يقدم ما قطع (بنفي) الفارق في أصله على ما لم يقطع به
- ٢٢١/٣٣..... يكفي في (النفي) فقد دليل الإثبات ولا يكفي في الإثبات فقد دليل (النفي)
- ٧٠٣/٢٧..... يلزم من (انتفاء) الشرط (انتفاء) المشروط

يلزم من (انتفاء) اللازم (انتفاء) الملزوم.....	١٥٤/٢٧
يلزم من (انتفاء) المكمل (انتفاء) المكمل ولا يلزم من وجوده وجوده.....	[١١١]/١٢
يلزم من (نفي) الأخص (انتفاء) الأعم.....	١٨٠/٢٧
يلزم من (نفي) الأخص (نفي) الأعم.....	١٧٨/٢٧
يلزم من (نفي) المطلق (نفي) المقيد.....	(٤٤٩)/٣١
(يتنفي) الحكم (بانتفاء) سببه.....	٣٠٤/٧
(يتنفي) الحكم (لانتفاء) سببه.....	(١١٨)/١٠
(يتنفي) المجموع (بانتفاء) البعض.....	(٥٠١)/١٠
يندرج الأخص في (نفي) الأعم لا العكس.....	(١٦٧)/٢٧
الغرر (ينافي) البيوع.....	١٢٨/٢١

نقب

الحديث الضعيف يعمل به في (المناب) كما يعمل به في الفضائل.....	٣٩٠/٢٨
---	--------

نقح

الاجتهاد في (تنقيح) المناط إنما يفترق إلى الاطلاع على مقاصد الشريعة خاصة.....	٢٦٦، ٢٦٠/٥
	٣٤٣، ٢٧٢

تحقيق المناط (وتنقيح) المناط وتخريج المناط هي جماع الاجتهاد.....	٤٩٥/٢٩
(تنقيح) المناط أجود مسالك العلة.....	٤٤٤/٢٩
(تنقيح) المناط مسلك معتبر للعلة.....	٥١٠، ٥٠٥، ٤٩٦، ٤٩٥/، ٤٨٣، [٤٥١]/٢٩
(تنقيح) المناط من مسالك العلة.....	٤٨٦/٢٩
(تنقيح) المناط واجب على كل مجتهد.....	٤٥١/٢٩
(تنقيح) المناط يكون بعد معرفته والنص عليه.....	٤٥١/٢٩

نقد

الأصل المعروف أن (النقود) لا تتعين في العقود والفسوخ.....	(٣١٠)/١٦
اعتبار العرف في (نقد) البلد في المعاملات.....	٢٥٨/٨
الجائحة ثابتة فيما يشتري (بالنقد) وبالدين.....	[٣٠٩]/٢١
العقد لا يوجب تسليم المبيع قبل (نقد) الثمن إذا لم يكن الثمن مؤجلاً.....	١٤٩/٢١

- كل علتين جمعتها علة واحدة في ربا الفضل فإذا بيعت إحداهما بأخرى (نقدا) (بنقد) اشترط التقابض في المجلس ٤٧٣/٢
- ما عدا (النقود) يتعين في العقود ٣١٠/١٦
- (النقود) تتعين بالتعيين في الأمانات ٣١١/١٦
- (النقود) تتعين بالتعيين في العقود ٣١٠/١٦
- (النقود) لا تتعين بالتعيين ٣٢١، ٣٢٠/١٦
- (النقود) لا تتعين بالتعيين في عقود المعاوضات ٣٢١/١٦
- (النقود) لا تتعين في العقود بالتعيين (٣٠٩)/١٦
- (النقود) لا تتعين في عقود المعاوضات (٣٠٩)/١٦
- (النقود) لا تتعين في العقود والفسوخ ٣٢١/١٦
- (النقود) هل تتعين بالتعيين في العقد أم لا (٣١٠)/١٦
- يتعين (النقدان) في التبرعات ٣١٠/١٦
- يشترط لصحة الإجارة أن تكون الأجرة معلومة بتعيين مقدارها إن كانت (نقدا) (٧٣)/٢٢
- يعتبر الضمان بغالب (نقد) بلد التلف ١٨/١٥

نقد

- متى كان العمل في مال الغير (إنقاذاً) له من التلف المشرف عليه كان جائزاً ٣١٠/٧

نقص

- الأجل المشروط في عقد البيع يوجب (نقصاً) في الثمن (١٧٧)/٢١
- إذا تعارضت فضيلتان كلتاهما مشوبة (بنقيصة) قدم أفضلهما ١٥٩، ١٥٣/١١، [١٦٢]
- إذا تعيب المغصوب ولم تذهب عينه ضمن الغاصب أرشهُ لأنه عوض عن أجزاء (ناقصة) أو أوصاف وكلاهما مضمون ٥٤٥/١٤
- إذا تكرّر عقد البيع بتبديل الثمن أو تزييده أو (تقيصه) يعتبر العقد الثاني ٢١٨، ٢١٥/١٦
- إذا طرأ على قيمة المغصوب (نقصان) بسبب استعمال الغاصب يلزم الضمان (٢٧١)/٢٣
- إذا (نقص) ركن من العبادة أو شرط متصل ففسخ للجميع ٧٤٦/٣٣
- استيفاء (الناقص) عند تعذر استيفاء الكامل جائز ٥٣٧، ٣٤٦/١٣
- استيفاء (الناقص) عند تعذر الكامل جائز ٥٦١/١٣
- اشتراط الزيادة على مطلق العقد واشتراط (النقص) جائز ما لم يمنع منه الشرع ٤٧٠/١٠ - ٢٢٥/١٥، [٢٣٣]، ٢٢٧، ٢٢٦

- إن (نقص) المغصوب في يد الغاصب ضمن (النقصان)..... ٢٣/ (٢٧١)
- إن (نقصت) العين المغصوبة أو دخلها عيب من طريق الحكم أو المشاهدة أو ما يعده التجار عيباً في العادة فإنه يرد العين وأرش ذلك العيب ١٦/ ٤٦١
- الجزاء على حسب الجناية يزداد بازديادها (وينتقص) (بنقصانها)..... ١٨/ ٥٣٥ - ١٨/ (٢٠)
- جهل الناظر ببعض صفات الدليل التي يحتاج إلى علمها (نقصان) فيه ونقص للنظر فيه ٢/ ٤٢٢
- حجب (النقصان) يدخل على كل الورثة ٢٤/ [٤١٧]
- الخيار إنما يستحق (بالنقصان) دون الزيادة ١٦/ (٢٩٣)
- الزيادة على المشروع في العبادة (كالنقص) منه ١٧/ ٢٣، ٢٥، [٣٤]
- الزيادة على المقدرات من المشروعات لا تشرع (كالنقص) منها ٨/ (٦١٧)
- الزيادة في الدين (كالنقص) منه ٨/ (٦١٧)
- الزيادة في العبادة غير مشروعة (كالنقصان) منها ١٧/ (٣٤)
- سكوت الشارع على أمر مع وجود مقتضيه دليل على قصده إلى أن لا يزداد فيه ولا (ينقص) ٢/ ٥٦٣
- سكوت الشارع عن أمر مع وجود مقتضيه دليل على قصده ألا يزداد فيه ولا (ينقص) ٣/ ٣١٧ - ٥/ ٢٠٢، ٣٣١
- سكوت الشارع عن أمر مع وجود مقتضيه دليل على قصده أن لا يزداد فيه ولا (ينقص) ٥/ [٢٠١]
- سكوت الشارع عن أمر مع وجود مقتضيه يدل على قصده ألا يزداد فيه ولا (ينقص) ٣/ ٣١٣
- سكوت الشارع عنه مع قيام مقتضيه دليل على قصده ألا يزداد فيه ولا (ينقص) ٥/ ٢٠٩
- الشك في الإكمال كتيقن (النقص) ٧/ (١٣)
- الشك في (النقصان) كتحقيقه ٦/ ٤٨١ - ٧/ ٧، ٩، [١٣]، ١٧، ١٨، ١٩، ٤٥١، ٤٥٣
- الضرورات تبيح المحظورات بشرط عدم (نقصانها) عنها ١/ ٤٨٢ - ٧/ ٢٦٠ - ١٤/ ٥٨٢
- طهارة الصبي (ناقصة) ١٧/ ٤٤٥
- الفار من الزكاة قبل تمام الحول (بتنقيص) النصاب أو إخراجها عن ملكه تجب عليه الزكاة .. ٢٠/ (٢٧)
- الفضيلة في شخص لا تجبر (النقص) فيه ١١/ ٥٧، ٥٨
- الفضيلة لا تجبر (النقيصة) ١١/ (٥٧)، ٦١، ٦٢
- قصر الحكم على العدد لا يدل عما زاد أو (نقص) إلا لدليل منفصل ٣٢/ ١١١
- كل جملة مضمونة بالمثل يكون (النقص) الداخل عليها مضموناً بالأرشي القيمة دون المثل ١٦/ ٤٦١
- كل دعوى يفتقر الحاكم في فصل الخصومة معها إلى شيء آخر دعوى (ناقصة) إلا ما جرى العرف به ويقتضيه الحال ٢٥/ ١٤٧، [١٥٣]
- كل شيء (ينقص) في الثمن فهو عيب ٢/ ٣١٩
- كل كمال يطلب فيه البدء باليمين وكل (نقص) يبدأ فيه باليسار ١٨/ (٣٥١)
- كل ما أوجب (نقصان) القيمة والثمن في عادة التجار فهو عيب يوجب الخيار ١٦/ ٢٩٣

- كل ما حدث في يد الغاصب مما (ينقص) القيمة كان مضمونا عليه ٢٣/[٢٧١]
- كل ما يحدث في يد الغاصب مما (ينقص) قيمته كان مضمونا عليه ٢٧٦/٢٣، ٢٧٧، ٢٧٨
- كل ما يقع الصلح عليه يتعين ولا يغير بزيادة ولا (نقص) ٢٦/٥٠٣
- كل ما (ينقص) من العين (تنقيصا) يخالف المعتاد في جنسه فهو عيب ٢/٤٧٣
- كل مال سقطت عنه الزكاة لا (لنقصان) النصاب لم تجب فيه الزكاة بوجوب النصاب ٢٠/٩٣
- كل من لا يحجب حجب الإسقاط لا يحجب (النقصان) ٢٤/٣٧٠
- كل (نقص) بجناية لا مقدر فيها ففيها حكومة ٢٦/(١٩٥)
- كل (نقص) دخل على عوض أو معوض استحق أرشه ١٦/[٤٦١]، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٥١١، ٥١٠
- لا يعقل وجود الجابر من غير (نقص) ١٥/٥٩
- ليس إلى العباد إبطال قدر العبادات الموظفة عليهم بالزيادة (والنقصان) ٨/٦١٨ - ١٧/٢٥
- ليس إلى العباد إبطال قدر العبادة الموظفة عليهم بالزيادة (والنقصان) ١٧/(٣٤)
- ما تقدر بالشرع لم يختلف حكمه بالزيادة (والنقصان) ٨/(٦١٧)
- ما حده الشرع لا تجوز زيادة فيه ولا (نقصان) ٨/[٦١٧]
- ما ضمن جميعه عند التلف ضمن بعضه عند (النقص) ١٤/(٥٣٩)
- ما ضمن كله بالتلف ضمن بعضه عند (النقص) ١٤/٥٤٣
- ما قدره الله في أصل شرعه وقدر له سببا معينا فليس لأحد فيه زيادة ولا (نقص) ٨/(٦١٧)
- ما لا يحتمل التجزؤ لا يقبل (النقصان) ١٠/(٤٩٢)
- ما مضى في وقت الكفر فإنه يبقى ولا (ينقص) ولا يفسخ وما لا يوجد منه شيء في حال الكفر فحكمه محمول على الإسلام ١٦/(١٨٠)
- ما وجب كاملا لا يتأدى (ناقصا) ١٣/٥٣٧
- ما وجب (ناقصا) يتأدى كاملا بالطريق الأولى ١٣/٥٣٧
- المثلي لا يتغير ضمانه (ينقص) القيمة ١٥/٢٤
- مفهوم العدد يدل على انتفاء الحكم فيما عدا ذلك العدد زائدا كان أو (ناقصا) ٣٢/(١٠٧)
- المقدر بالشرع لا تجوز الزيادة عليه ولا (النقصان) ٨/(٦١٧)
- من ضمن شيئا كان له ربحه وفضله وعليه (نقصه) وغرمه ٢/٣٤٧
- من لا يرث لمانع لا يحجب غيره حرمانا ولا (نقصانا) ٢٤/(٣٦٩)
- (الناقص) كالمعدوم ١١/(٣١٣)
- (النقص) بالبدل يثبت الخيار في العقود ١٦/[٢٩٣]، ٢٩٩، ٣٠٠
- (نقص) الشخص عن ولاية نفسه يمنع من انعقاد ولايته على غيره ١٨/(٢٣١)
- (النقص) المشكوك فيه كالمحقق ٧/(١٣)

- (النقص) من العبادة نسخ للساقط ولا يكون نسخا للجميع (٧٤٥)/٣٣
- (النقص) السير كالدعم (٢٤٠)/٧
- (النقص) السير لا حكم له (٥٣٧)/١٣
- (النقص) يقتضي الخيار (٢٩٣)/١٦
- (النقصان) بفوات الوصف أو الجزء مضمون على الغاصب (٢٧١)/٢٣
- (النقصان) لا يمنع الرجوع في الهبة (٣٤٩)/٢٢
- (النقصان) من العبادة نسخ للباقي (٧٤٦)/٣٣
- (النقصان) والزيادة في شيء لا يبدل أصله (٢٩٣)/١٦
- (النقيصة) لا تجبر بفضيلة (٦١، ٦٠، [٥٧])/١١ - ٣٦٠/٣
- (النقيصة) لا تجبرها الفضيلة (٥٧)/١١
- هل الأولى تعجيل العبادة وإن وقع فيها خلل أو (نقص) أو تأخيرها لتقع خالية من هذا الخلل (١٥٣)/١١، ١٥٩، ١٦٣ - ١٧٣/١٧، [١٨٧]
- هل الأولى تعجيل العبادة وإن وقع فيها (نقص) أو خلل أو تأخيرها لتقع خالية من هذا الخلل (١٧٤)/١٧
- يجب ضمان (نقصان) الغصب إذا (انتقص) (٢٧١)/٢٣
- يلتحق بتحقيق (النقصان) الشك فيه (١٣)/٧
- يمنع في الشريعة من التشبه بكل (ناقص) [٣٢٧]/١٨

نقض

- اتباع المصالح على (مناقضة) النص باطل (٤٠٣)/٥
- الإجازة إنما تلحق البيع الموقوف دون (المنتقض) (٢٧٨)/٢١
- اجتماع الشيء (ونقيضه) في حق شخص واحد لا يجوز في الشرع (٦٤)/٢٧
- اجتماع (النقيضين) باطل (٤٣٥)/٢
- اجتماع (النقيضين) محال (٦٤)/٢٧، [٦٩]، ٧٦، ٧٧، ٨٣ - ٥٤١/٢٩ - ٥٤٢/٣٣
- الاجتهاد لا (ينقض) الاجتهاد (٣٢٣)/٢٧
- الاجتهاد لا (ينقض) باجتهاد مثله (١٤١)/١٠
- الاجتهاد لا (ينقض) بالاجتهاد (٣٧٣/١٠، ٤٣٤، ٥٤٠ - ٥٧/٢، ٥٩، ١٩٩، ٢٣٠، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٩٣، ٤٢٨، ٤٣٤، ٤٤٦ - ٣٤٤/٥ - ٧٣/٧ - ٨ - (٣٩٥)، ٤٠٣ - ٨٤/٢٥ - ٣٠٤/٢٦ - ٣٣/٣٣
- [٢٣]، ٢٨، ٢٩، ٥٠
- الاجتهاد لا (ينقض) بمثله (٣٢٤/١، ٣٧٣، ٤٣٤ - ٣٠/٢، ٣٩، ٢٨٤ - ٦٩/٧ - ٨ - [٣٩٥] - ٧٩/٢٥
- الاجتهاد لا (ينقض) حكما نفذ بالاجتهاد (٣٩٦)/٨
- أحد (النقيضين) إذا كان مرجوحا كان الطرف الآخر راجحا (٧٠)/٢٧

- إذا أتى المكلف بما (يناقض) العبادة فسدت الأجزاء المتقدمة..... ١٧/ (٢٥٥)
- إذا (انتقض) البيع (انتقض) ما ثبت في ضمنه..... ٢١/ (٣٠٥)
- إذا (تناقض) نصان فالناسخ هو المتأخر..... ٣٣/ (٧٢٩)
- إذا خالف الحكم نص الكتاب أو نص السنة المعقولة قطعاً أو إجماع الأمة فلا شك في (النقض) فإن خالف خبراً صحيحاً نقله الأحاد أو خالف القياس الجلي فقد يفضي الأمر إلى (النقض) ٢٠٠/ ٤٧٥
- إذا قصد المكلف بالسبب الممنوع ما يتبعه من المصلحة عوقب (بنقيض) قصده..... ٦/ (٢٧٦)
- إذا قضى القاضي فيما يسوغ فيه الاجتهاد فلا (ينقض) قضاؤه..... ٢٥/ (٧٩)
- إذا كان قصد المتحايل (مناقضاً) لقصد الشارع عومل (بنقيض) قصده..... ٦/ ٢٣، ٢٧٥، ٢٧٦، [٢٨٤]
- إذا كان قصد المتحايل (مناقضاً) لقصد الشارع عومل (بنقيض) قصده وبطل عمله ولم ينفذ... ٦/ ٢٨١
- الإذن (يناقض) الضمان..... ١٤/ ٣٦٤
- استحالة اجتماع (النقيضين)..... ٢٧/ ١٢٩
- الأصل المعاملة (بنقيض) المقصود..... ٤/ ١١٠
- الأصل المعاملة (بنقيض) المقصود الفاسد..... ٦/ ٢٣، ٢٦، ٢٨٦، ٢٩٥، ٣٠٠، ٣٠٣ - ١٠/ ٦٢٢، ٦٤ - ٢٠/ ٢٨، ٣٣
- الإكراه لا يبطل ما لا يحتمل (النقض)..... ١٢/ (٥٤١)
- الأمر على الحقيقة بالشئ هو (نقيض) النهي عنه..... ٢٧/ ٦٣
- إن (النقيضين) لا يجتمعان معا..... ٢٧/ ٧٥
- إن (النقيضين) والضدين يجوز اجتماعهما معا باعتبار إضافتين متعدتين..... ٢٧/ ٧٤
- إن وجدت شرائط (التناقض) بين الضدين فوجب أحدهما يوجب حرمة الآخر وحرمة أحدهما توجب وجوب الآخر..... ٢٧/ ١٩٤
- بالدعوى مع (التناقض) لا يستحق اليمين على الخصم..... ٢٥/ ٣٧٨
- بيع الخيار منعقد حتى (ينقضه) مشروط الخيار..... ٢١/ (٢٢٧)
- البيع المصاحب للشرط (المناقض) يصح إذا أسقط الشرط..... ١٦/ ٦٦، ٨٩
- تساقط البيتان عند (تناقضهما)..... ٢٥/ (٢٠١)
- التسوية بين الأصل والفرع في مسألة (النقض) لا يدفع (النقض)..... ٢٩/ ٥٤٠
- تصرف المالك عن ولاية الملك أولى (نقضاً) كان أو إجازة..... ١٦/ ٤٤٦
- تصرفات المريض نافذة وإنما (تنقض) بعد الموت..... ١٣/ (٧٨)
- تقدم العلة المطردة على العلة (المنقوضة)..... ٢٩/ ٥٩٦، ٦٢٠ - ٣٣/ ١٨٢
- (التناقض) غير مقبول إلا فيما كان محل الخفاء..... ٢٥/ ٢٠٥
- (التناقض) لا يتحقق في الأحكام الشرعية..... ١/ ٥٣١

- (التناقض) يعدم الدعوى..... ١٦٢ ، ١٥٧/٢٥
- (التناقض) يمنع صحة الدعوى..... ٦٢/١٠
- الجمع بين (النقيضين) محال..... ٨٩ ، (٦٩)/٢٧
- جهل الناظر ببعض صفات الدليل التي يحتاج إلى علمها نقصان فيه (ونقض) للنظر فيه..... ٤٢٢/٢
- الحقيقة الواحدة يكفي (لنقضها) (نقيض) واحد..... [٦٣]/٢٧
- حكم الاجتهاد (يتنقض) إذا تبين فيه الخطأ..... ٣٩٦/٨
- الدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا (تنقض) ولا تعاد..... ٣٩٦/٨
- الرجوع عن الشهادة (والتناقض) فيها قبل القضاء مانع من القضاء..... (٣٦١)/٢٥
- رد البيع الفاسد هل هو (نقض) له من أصله أو من حين رده..... ٤٧٧/١
- سعي الإنسان في (نقض) ما تم من جهته مردود..... (٦١)/١٠
- سعى في (نقض) ما تم من جهته فسعيه مردود عليه..... ٢٨٧/٢
- الشاهد متى سعى في (نقض) ما تم به لا تقبل شهادته..... ٦٢/١٠
- الشيء لا (ينقض) بطريان ما هو دونه عليه..... (١٤٠)/١٠
- الشيء لا (ينقضه) ما هو دونه وإنما (ينقضه) ما هو مثله أو فوقه..... [١٣٩]/١٠
- الشيء لا (ينقضه) ما هو مثله أو دونه (وينقضه) ما هو فوقه..... ٣٩٦/٨
- الشيء يعتبر ما لم يعد على موضوعه (بالنقض) والإبطال ٩/ [٤٩٣] ، ٥٠٢-١٢/٤٤-٢٩/٥٢٩ ، ٥٣٣
- الشيء (ينقض) بمثله وبما هو أقوى منه لا بما دونه..... (١٣٩)/١٠
- صدق (النقيضين) محال..... (٦٩)/٢٧
- الصلاة الواحدة لا تتصف (بنقيضين)..... ٥٦٦ ، ٥٦٤/١٩
- طلب الأجر بقصد الدخول في المشقة قصد (مناقض)..... (٩٧)/٤
- طهارة المعذور (تتنقض) بخروج الوقت..... ٢٨٢/١٩ ، [٢٩١]
- العق لا يحتمل الرد والحرية لا تحتمل (النقض)..... ٣٨/٧
- عزل الوكيل لا (ينقض) تصرفاته السابقة..... ١٤٣/١٨
- العقد الفاسد مستحق (النقض) والفسخ..... (٤٣٤)/١٥
- العقد الفاسد واجب (النقض)..... (٤٣٣)/١٥
- العقد الفاسد يجب (نقضه) وإبطاله..... ٤١٢ ، ٩١/١٦
- العقد الفاسد يجب (نقضه) وإبطاله ولا يجوز تقريره..... ٣٦٣/٨ - ٤٦١/١٠ - ٤٣٣/١٥ - ٦٥/١٦ ، ٨١ ، ١٠٤/٢١
- الفساد إذا صدق في بعض الصفقة (نقض) جميعها..... ٤٧٤/١
- فساد الوضع في العلل مقدم على (النقض)..... ٢٨٨/٢٩
- قاعدة المعاملة (بنقيض) المقصود الفاسد..... ٣٧٣ ، ٣٧٠/٥

- القراءتان كالآيتين لا (تتناقضان)..... (١٩١)/٢٨
- القياس الجلي (ينقض) به حكم الحاكم..... ٥٧٧/٢٩
- كل أمر لا يحل إلا بملك أو نكاح فإنه لا يحرم بشيء حتى (ينقض) النكاح والملك..... ٣١٨/٢
- كل تصرف للوكيل لا (ينقض) حيث لم يخالف المصلحة..... ٩٠/٢٣
- كل تصرف يحتمل (النقض) فللمكره (نقضه)..... ٥٤٢/١٢
- كل شرط لا (يناقض) مقصود العقد ومقتضاه بل هو من مصلحته يصح العقد مع اشتراطه ١٥/ (٣٢٣)
- كل شرط يعود على المشروط (بالنقض) باطل..... ٤٤/١٢
- كل شرط (يناقض) مقتضى العقد ويغير موجهه فهو مفسد..... ٢٤١/١٥
- كل شيء خرج من (نقض) دخل في (النقض) الآخر..... ٥٩٥/٣٠
- كل عقدين يتضادان وضعا (ويتناقضان) حكما فإنه لا يجوز اجتماعهما..... ٣٧٠/٢١
- كل قصد (ناقض) قصد الشارع فباطل..... ٢٨/٢٠ - ٢٨٢، ٢٧٦/٦ - (٤١١)/٤
- كل ما أدى إثباته إلى (نقضه) باطل..... (٥٠١)/٩
- كل ما ملك بعقد (ينقض) بهلاكه قبل قبضه لم يصح التصرف فيه قبل قبضه..... (١٥٧)/١٤
- كل ما يحتمل (النقض) لا يصح إلا بتسمية البدل..... ٣٨٥، [٣٧٩]/١٦
- كل ما (ينقض) الوضوء (ينقض) التيمم..... (٢٨١)/١٩
- كل ما (ينقض) الوضوء (ينقض) المسح على الخفين..... ٢٣٧، ٢٣٦، [٢٣٣]/١٩
- كل مال يحل (بانقضاء) مدة يجوز تقديمه قبل انقضاء تلك المدة..... ٥١٤/١٣
- كل مائع يتعلق بخروجه (نقض) الطهارة فهو نجس..... ٨٥/١٩
- كل مكمل عاد على أصله (بالنقض) فباطل..... (٥٨٣)/٣
- كل من ابتغى في تكاليف الشريعة غير ما شرعت له فقد (ناقض) الشريعة وكل من (ناقضها) فعمله في (المناقضة) باطل..... ٢٩٥، ٢٩٢/٦
- كل من ابتغى في تكاليف الشريعة ما لم تشرع له فقد (ناقض) الشريعة..... (٤٠١)/٤، ٤٠٤
- كل من (ناقض) الشريعة فعمله في (المناقضة) باطل..... ٤٩٣/٩
- لا تصح الدعوى وما صدر عن المدعي مما (يناقضها)..... ٢٠٦/٢٥
- لا حجة مع (التناقض)..... ٧٦، ٧٠/٢٧ - ٣٦٥/٢٥
- لا حجة مع (التناقض) لكن لا يختل بها حكم الحاكم..... [٢٠٥]/٢٥
- لا حجة مع (التناقض) لكن لا يختل معه حكم الحاكم..... ٣٣/٢
- لا يجوز للإنسان أن يسعى في (نقض) ما تم من جهته..... (٦١)/١٠
- لا يصح إلا أحد (النقيضين) دون الآخر..... ٧٠/٢٧
- لا يلغى أصل يعارضه (نقيض) له إلا والنهاية تنتفي عن أحد المتقابلين لا محالة..... ٤٢٣/٢
- لا يمكن وقوع (النقيضين) في نفس الأمر..... (٦٩)/٢٧

- لا (ينقض) الاجتهاد بالاجتهاد (٢٣)/٣٣
- لا (ينقض) حكم حاكم في مسألة اجتهادية (٧٩)/٢٥
- لا (ينقض) الحكم في الاجتهادات ٣٧٣/١
- لا (ينقض) عهد الدولة (ينقض) بعض أفرادها (٥٢٩)/٢٦
- لا يؤخذ العامة بجريرة الخاصة في (نقض) الهدنة (٥٢٩)/٢٦
- اللفظ الدال على الوجوب يدل على حرمة (النقيض) ١٩٤/٢٧
- ليس في الشريعة ما (يناقض) صريح العقل ولا الميزان والعدل (٥١٥)/٥
- ليس لمجتهد أن (ينقض) باجتهاده ما حكم به حاكم آخر باجتهاده (٢٣)/٣٣
- ما أمضي بالاجتهاد لا (ينقض) باجتهاد مثله (٣٩٥)/٨
- ما حكم به القاضي لا يجوز (نقضه) ٣٠٤/٢٦
- ما حكم به القاضي لا يجوز (نقضه) ما لم يخالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً [٧٩]/٢٥
- ما خرج من شيء دخل في (نقيضه) ٦٤/٢٧
- ما خرج من المخرجين معتاداً (ناقض) وما خرج نادراً على وجه المرض لا (ينقض) الوضوء ٢١٣/١٩
- ما ربط به الشارع حكماً فعمد المكلف إلى استعجاله لينال ذلك الحكم فهل يفوت عليه معاملة له (بنقيض) مقصوده أو لا لوجود الأمر الذي علق الشارع الحكم عليه (٢٩٢)/٦
- ما لا يحتمل (النقض) ينفذ من المكروه إذا باشره على وجه لا يرد (٥٤١)/١٢
- المانع من الشيء في قوة المقتضي (لنقيضه) ٦٣/٢٧
- المعاملة (بنقيض) المقصود ٢٢١/٢٤
- المعاملة (بنقيض) المقصود الفاسد ٢٧٩/٦
- المكمل إذا عاد على الأصل (بالتنقض) سقط اعتباره ٥٨/٢ - ٥٨٣/٣ - ٥٧٥ ، ٤٩٧/٣ - ٢٢١/٤ - ٤٠٤/٥ - ٥٠٢/٩ - ٤٤/١٢ ، ١١٢ ، ١١٣ - ٢٩ - ٥٣٠/٢٩
- من استعجل ما أحله الله عوقب (بنقيض) قصده (٢٩١)/٦
- من الأصول المعاملة (بنقيض) القصد الفاسد ٣٧٤/١٣
- من الأصول المعاملة (بنقيض) المقصود الفاسد [٢٧٥]/٦ ، ٢٩٢ - ٣٣٤/٩ - ٣٧١/١٣
- من باشر عقداً أو باشره عنه من له ذلك ثم ادعى ما (ينقضه) لم يقبل ٦٢/١٠
- من سعى في (نقض) ما تم من جهته فسعيه مردود عليه ٢٨/٢ ، ٣٤ ، ٤١ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢٩٠ - ٥٠٢/٩ - ١٠/٦١
- من سعى في (نقض) ما تم من جهته كان سعيه مردوداً عليه ٢٧٦/٦ ، ٢٨١
- من سعى في (نقض) ما تم من جهة فسعيه مردود عليه ٤٤٤/١
- من سعى في (نقض) ما قد تم من جهته ضل سعيه (٦١)/١٠
- من شك في (نقض) وضوئه فإن كان أول شكه أعاده لأنه يتقن بالحدث وشك في زواله وإن كان يحدث له كثيراً لم يعد دفعاً للحرَج ٤٥٧/٧

- من فعل محرما بغرض فاسد فالحكم ثبوت (نقيض) مقصوده ٢٧٥/٦
- من قصد إلى ما فيه إبطال قصد الشارع عوقب (بنقيض) قصده ٢٧٧، ٢٧٥/٦
- من قصد بتصرفه غرضا غير مشروع عومل (بنقيض) قصده ٢٧٦/٦
- من قصد قصدا فاسدا عوقب (بنقيض) قصده ٢٧٥/٦
- نفي أحد (النقيضين) إثبات للآخر ٧٠/٢٧
- نفي أحد (النقيضين) يوجب ثبوت الآخر ٤٨٨/٣٢
- (نقائص) النسك تجبر بالدم ٤٠٩/٢٠
- (نقض) الاجتهاد بالاجتهاد ممتنع ٣٩٦/٨
- (النقض) أولى من الإجازة ٤٥٣، ٤٤٥/١٦
- (نقض) بعض الأفراد المعاهدة لا ينفذ أثره في حق الآخرين الذين لم يرضوا بهذا (النقض) ولم يشاركوا فيه ٥٢٩/٢٦
- (النقض) قادح في العلة المستنبطة دون المنصوصة ٥٤٠/٢٩
- (النقض) يطل المنصوصة دون المستنبطة ٥٤٠/٢٩
- (النقض) يرد على الإجازة والإجازة لا ترد على (النقض) ٤٥١، ٤٤٥/١٦
- (النقض) يفسد العلة ٥٣٩/٢٩
- (نقيض) كل شيء رفعه ٦٣/٢٧
- (نقيض) كل لازم يستدل به على (نقيض) ملزومه ١٣٣/٢٧
- (نقيض) الملزوم لازم (لنقيض) اللازم ١٣٨، ١٣٣/٢٧
- (النقيضان) إذا صدق أحدهما كذب الآخر ٧٠، ٦٣/٢٧
- (النقيضان) لا يجتمعان ٦٣/٢٧
- (النقيضان) لا يجتمعان ولا يرتفعان ١٤٣، ٢١/٢٧، ٦٩
- (النقيضان) لا يصدقان ٦٩/٢٧
- (النقيضان) لا يمكن العمل بهما ولا الترك لهما ٦٣/٢٧
- النهي (نقيض) الأمر ٤٨٨/٣٣
- النوم (ينقض) بكل حال ٢١٩/١٩
- وجوب الشيء يستلزم حرمة (نقيضه) ٢٥٨/٣١
- يجب العمل بالاجتهاد فيما يستقبل من غير (نقض) ما قبله ٣٩٦/٨
- يرد على المتعسف قصده السيئ ويعامل (بنقيض) مقصوده ٢٨٧/٦
- يستحيل الحكم (بالنقيضين) ٦٩/٢٧
- يشترط في التنافي اتحاد زمن (النقيضين) ٧٠/٢٧
- يعامل الشرع الناس (بنقيض) غرضهم الفاسد المتحيل على الوصول إليه بما ظاهره الصحة ٢٨٤/٦

- يعامل المضار (ينقيض) قصده..... ٢٣/٦، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٨١، [٢٨٧]
 (ينقض) جميع ما بان خطؤه من الأحكام..... ٦٩/٧، ٧٣
 (ينقض) المسح على الخفين ما (ينقض) الوضوء..... ١٩/ (٢٣٣)
 (ينقض) المسح كل شيء (ينقض) الوضوء حقيقيا أو حكما..... ١٩/ (٢٣٣)، ٢٣٥
 (ينقض) المسح كل شيء (ينقض) الوضوء..... ١٩/ (٢٣٣)

نقل

- الإجماع إن استند إلى (النقل) فحجة قطعية وإن استند إلى الاجتهاد فحجة ظنية..... ٢٩/٣١
 الإجماع (المنقول) بالآحاد حجة ظنية..... ٢٩/٤٠
 الإجماع (المنقول) بالشهرة قريب من المتواتر..... ٢٩/٤٠
 الإجماع (ينقل) بالتواتر أو الآحاد..... ٢٩/ (٣٩)
 إذا انفرد الثقة (ينقل) حديث واحد لا يرويه غيره لم يرد خبره..... ٢٨/ [٣٥٩]
 إذا تعارض الاشتراك (والنقل) (فالنقل) أولى..... ٣٣/ (٥٤٩)
 إذا تعارض دليلان أحدهما يعضده دليل عقلي أو (نقلي) فإنه أرجح مما لا يعضده شيء..... ٣٣/ (٢٠٣)
 إذا تعذر المعين واستحال وجوده أو الحصول عليه (انتقل) الحكم إلى الذمة..... ١٣/ (١١١)، ١١٧
 إذا خالف الحكم نص الكتاب أو نص السنة المعقولة قطعا أو إجماع الأمة فلا شك في النقض فإن خالف خبرا صحيحا (نقله) الآحاد أو خالف القياس الجلي فقد يفضي الأمر إلى النقض... ٢/٤٧٥
 إذا شرع في البديل ثم قدر على الأصل في الأثناء هل (ينتقل) إليه..... ١٢/ (١٧٤)
 إذا لم يوجد المثل إلا بأكثر من ثمن أمثاله فهل (ينتقل) إلى القيمة ويكون وجوده بمنزلة العدم أم لا..... ١١/ (٣٥٩)
 إذا وجدت القدرة على الأصل قبل استيفاء المقصود من البديل (ينتقل) الحكم إلى الأصل..... ١٢/ (١٧٣)
 إذا وقع التعارض بين الاشتراك (والنقل) (فالنقل) أولى..... ٣٣/ (٥١٧)
 إذا وقع التعارض بين الاشتراك (والنقل) كان الاشتراك أولى..... ٣٣/ (٥٤٩)، ٥٥٢
 استحالة الفاسد إلى صلاح (تنقل) حكمه إلى الطهارة..... ١٩/ ١٦٦
 استحالة الفاسد إلى فساد لا (تنقل) حكمه وإلى صلاح (تنقل)..... ١٩/ ١٦٦
 الأصل بقاء الملك على ماله حتى يحصل (الناقل) الشرعي..... ٦/ (٤١٩)
 الأصل عدم (النقل)..... ٣١/ (٦٥٥)، ٦٦٢، ٦٦٤ - ٣٣/ ٥٥٠
 الأصل عدم (النقل) من المعنى اللغوي إلى الشرعي..... ٣١/ ٦٦٣
 الأصل عند الحنفية أن بالقدرة على الأصل أي المبدل قبل استيفاء المقصود بالبديل (ينتقل) الحكم إلى المبدل أي الأصل وعند أبي عبد الله الشافعي لا (ينتقل)..... ٢/ ٦٦
 الإضمار أولى من (النقل)..... ٣٣/ ٥٣٩، ٥٤٠

- أمر العبادات توقفي لا يصح تبديله عن الوجه (المنقول) عن الشارع ٤١/٣٠
- الأملك التامة قابلة (للمنقل) بالعرض وغيره في الجملة ٦٤٣/١٣
- (انتقال) الملك إلى المشتري بالعقد يقبل الفسخ في مدة الخيار ٥٠٢ ، ٢٧٢/١٦
- (الانتقال) من الحرمة الثابتة بالنص إلى الإباحة يشترط فيه أعلى الرتب بخلاف (الانتقال) من الإباحة إلى الحرمة فإنه يكتفي فيه بأيسر الأسباب ٩/ (١٩٤)
- (الانتقال) من الحل إلى التحريم يكفي فيه أدنى سبب ومن التحريم إلى الحل بالعكس ١١٠/٧ - ٥٦٣ ، ٥٦٠/٢٧
- اهتمام الشارع (بالانتقال) من الحرام إلى الحلال أعظم من اهتمامه (بالانتقال) من الحلال إلى الحرام ٩/ (١٩٣)
- البناء على المقاصد الأصلية (ينقل) الأعمال في الغالب إلى أحكام الوجوب ٥٢٩ ، ٤٧٠/٢٧
- البيع الفاسد لا (ينقل) الملك وإنما (ينقل) الضمان خاصة ٥٦/١٤
- البيع يفيد (نقل) الملك ٢١/ (٢٤٣)
- التخصيص أولى من الاشتراك (والنقل) والمجاز والإضمار ٥١٨/٣٣
- التخصيص أولى من (النقل) ٥٢٨ ، ٥٢٢ ، [٥١٧] ، ٥١٢/٣٣
- التخصيص خير من (النقل) ٣٣/ (٥١٧)
- التخصيص مقدم على (النقل) ٣٣/ (٥١٧)
- التخصيص مقدم على (النقل) والاشتراك والمجاز والإضمار ٥٢١/٣٣
- التراضي هو المناط في (نقل) الأموال من بعض العباد إلى بعض ٢٤/٢١ - ٥٨٥/١٢
- ترجح العلة (الناقلة) عن حكم الأصل على المقررة ٢٢٢/٣٣
- تصح الشفعة في (المنقول) وغيره ٤٥٠/٢١
- تصح الوصية بكل مملوك يقبل (النقل) ٢٤/ [٧٧]
- الحاجة توجب (الانتقال) إلى البدل عند تعذر الأصل ٣٢٩/٢٥
- الحديث المرسل إن كان مرسله من أئمة (النقل) احتج به ٣٢٠/٢٨
- الحرام لا (ينتقل) لذمتين ١١/ (٦٣) ، ٧٢
- الحرمة لا (تنتقل) إلى ذمتين ١١/ (٦٣)
- الحقوق لا تقبل (النقل) إلى الغير ٤٦٦/١ - ٥٠٥/١٣ ، [٦٤٣] ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠
- الحقوق المرتب أهلها شرعا أو شرطا إنما يشترط (انتقالها) إلى الطبقة الثانية عند عدم الأولى أو عدم استحقاقها لاستحقاق الأولى أولا ٦٤٣/١٣
- الحكم هل (ينتقل) (بانتقال) القصد مع بقاء اليد على حالها أم لا ٦/ (٣٠٩)
- الخبر (الناقل) عن الأصل أولى من الخبر الباني عليه ٣٣/ (٢٣١)
- الخبر (الناقل) عن البراءة الأصلية مقدم على الخبر المقرر لها ٣٣/ (٢٣١)

- الدليل (الناقل) عن البراءة الأصلية مرجح على المقرر لها ٢٣٣/ [٢٣١] ، ٤٣٠
- الدليل (الناقل) عن البراءة الأصلية مرجح على (الناقل) لها ٢٢٢/٣٣
- الدليل الوجودي (ناقل) عن الأصل والعدمي مبق على حكم الأصل (والناقل) مقدم على المبقى ٢٢٦/٣٣
- الصنعة لا (تنقل) المثلي ٣٤/١٥
- الضرورات (تنقل) المحظور إلى حال المباح ٣٥٣/٢
- العبرة في وقف (المنقولات) بعرف كل بلد ٢٥٨/٨
- على أن القراءة الشاذة إذا صح (النقل) بها عن الصحابة فإنه يجوز الاستدلال بها في الأحكام ٢٨/١٨٤
- عمل أهل المدينة فيما طريقه (النقل) أصل لا يزعم ٣٠/ (٨٩)
- غير جائز (الانتقال) من اليقين إلى الشك ٣٣٥/٢
- الفاسد لا (يتنقل) ضمانه إلا بالقبض ٤٦٩ ، ٣٣٦/١٤
- الفعل المتعدي إذا (نقل) إلى باب المفاعلة يصير متعديا إلى اثنين ٢٣٢/٣٢
- قاعدة الشرع غالبا أن (الانتقال) من الحل إلى التحريم يكفي فيه أدنى سبب ومن التحريم إلى الحل بالعكس ٩/ (١٩٣)
- القاعدة الشرعية أن (الانتقال) من الحل إلى الحرمة يكفي فيه أدنى سبب ومن الحرمة إلى الحل بالعكس ٩/ (١٩٣)
- القرآن لا يثبت إلا (بنقل) متواتر ٢٨/ (١٧٣)
- القرآن هو الكلام المنزل على الرسول المكتوب في المصاحف (المنقول) إلينا (نقلا) متواترا ٢٨/١٧٥
- القراءة الشاذة إذا صح (النقل) بها عن الصحابة فإنه يجوز الاستدلال بها في الأحكام ٢٨/ (١٨١)
- كل ما صح ملكه (وانتقال) الأملاك فيه حل بيعه ٢٢٢/١٤
- كل ما كان له أصل فلا (يتنقل) عن أصله لمجرد النية ٦/ (١٥٥)
- كل ما كان له أصل لا (يتنقل) عن أصله بمجرد النية ٦/ ١٥١
- كل ما (ينقل) لا تثبت فيه الشفعة ٢١/ ٤٥٦
- كل ما (ينقل) لا يثبت فيه شفعة ٢١/ [٤٤٩] ، ٤٥٣
- كل ملك (انتقل) بغير عوض فلا بد من حيازته ١٦- ٢٤٣/ (٦٥٣)
- الكلام لا ينعقد له ظهور حتى ينتهي المتكلم منه أو يعرف انتهاؤه بالسكوت الطويل أو (الانتقال) ٣٢/ (٣٣٠)
- لا (تنتقل) حقوق المورث غير المالية إلى الوارث ١٣/ ٦٤٣
- لا دلالة قطعية في (النقلات) ٣٢/ ٣٩٦
- لا شفعة في (المنقولات) ٢١/ (٤٤٩)
- لا يجوز (الانتقال) إلى غير جنس حق بغير تراض ١٣/ (٥٤٥)

- لا يجوز (الانتقال) إلى غير الجنس من غير تراض..... ٥٤٧/١٣
- لا يجوز (نقل) الأعباس عن سننها ما دام المحبس عليه محتاجا..... ٥٢٤/١٣
- لا يسوغ (الانتقال) من ترك الكراهة إلى ارتكاب الحرام..... ٥٥٤/١٩
- لا يمنع الدين (انتقال) التركة إلى الورثة..... ١٨٥/٢٤
- لا يوجد نص يخالف قياسا صحيحا ولا معقول صريح يخالف (المنقول) الصحيح..... ٥(١٥)/٥
- ما استغرفته حاجة الإنسان فهو كالمعدوم في جواز (الانتقال) إلى البذل..... ٣٤٠، ٣٣٩/١١، [٣٤٦]، ٣٤٧
- ما أفاد العلم اليقين من الأدلة العقلية والصرائح (النقلية) فهو من الأصول..... ٤٩٨/٣٢ - ٤٦٦/٣١
- ما تستغرقه حاجته كالمعدوم في جواز (الانتقال) إلى البذل..... ١٤٨/١٢
- ما تواتر (ناقلوه) وأجمع السلف على قبوله لا يبحث عن عدالة (ناقليه)..... ٢٤٨/٢٨
- ما حصل بأكثر من ثمن المثل يجوز له (الانتقال) إلى البذل..... ٣٥٠، ٣٤٩/١١، [٣٦١]
- ما لا يقبل (النقل) لا تصح الوصية به..... ٧٧/٢٤
- ما مات عنه أربابه ولم يستحقه وارثه بفرض ولا تعصيب (فيتنقل) إلى بيت المال..... ٢٤(٢٣٣)/٢٤
- ما (نقل) بطريق الأحاد لا يثبت كونه قرآنا..... ١٧٤/٢٨
- ما (نقل) تركه عن النبي ﷺ فهو سنة فعلية..... ٥٣٥/٢٨
- الماء (ينقل) المحدث إلى كمال الطهارة والتيمم إنما (ينتقل) به عن حكم الحدث إلى وجود الماء..... ٢٤٠/١٩
- متى (انتقل) المصول عليه لمرتبة مع إمكان الاكتفاء بدونها ضمن..... ١٢٨/٢٦
- المجاز أولى من (النقل)..... ٥٤٢، ٥٣٩، ٥٣٨/٣٣
- المجاز والإضمار أولى من (النقل)..... ٥٥٨، [٥٣٣]/٣٣ - ٦٥٦/٣١
- المجاز والإضمار خير من (النقل)..... ٥٣٣/٣٣
- المجاز والإضمار والتخصيص أولى من (النقل)..... ٥٣٤/٣٣
- المجاز والإضمار يقدم على (النقل)..... ٥٣٣/٣٣
- المجاز (والنقل) أولى من الاشتراك..... ٥٤٢/٣٣
- المجاز يرجح على الإضمار وعلى (النقل) في مقام التعارض..... ٥٣٤/٣٣
- مجرد النية لا (ينقل) عن الأصل..... ١٥٥/٦
- المستبيح لا يملك (نقل) الملك بالإباحة إلى غيره..... ٢٣٧/١٤
- مصالح الآخرة ومفاسدها لا تعرف إلا (بالنقل)..... ٥٥٦/٢
- المقرر للأصل مقدم على (الناقل) عن الأصل..... ٢٣٢/٣٣
- الملك لا (ينتقل) إلا بكتاب أو سنة أو إجماع أو التمثيل على هذه الأصول..... ٣٣٧/٢
- من استحق شيئا استحقاقا لازما له (نقله) إلى غيره..... ٦٤٦، ٦٤٣/١٣

- من تلبس بعبادة ثم وجد قبل فراغها ما لو كان واجدا له قبل الشروع لكان هو الواجب دون ما تلبس به هل يلزمه (الانتقال) إليه أم يمضي ويجزئه ٤٩١/١ - ٤٩٧/٨
- من خير بين شيئين فاختار أحدهما هل يعد (كالمتنقل) ١٠/ [٥٧١]
- من خير بين شيئين فاختار أحدهما هل يعد (كالمتنقل) أو لا ١٦٠/١٣ - ٥٧٤/١٠ - ٤٩٠/١
- من خير بين شيئين فاختار أحدهما هل يعد (كالمتنقل) أو لا كأنه ما اختار قط غير ذلك الشيء ١٠/ (٥٧٢)
- من خير بين شيئين فاختار أحدهما هل يعد (كالمتنقل) أو لا وكأنه ما اختار قط ذلك الشيء ٥٨٢/١٠
- من خير بين شيئين فاختار أحدهما هل يعد (متنقلا) من كل واحد منهما إلى الآخر أو يعد كأنه لم يستحق غير ما اختار ١٠/ (٥٧١) ، ٥٧٤
- من خير بين شيئين فاختار أحدهما يعد (كالمتنقل) ١٠/ (٥٧٢)
- من خير بين شيئين فهل يعد (متنقلا) أو أخذًا ما وجب له ١٠/ (٥٧١)
- من خير بين شيئين واختار أحدهما هل يعد كأنه لم يأخذ إلا ما وجب له فيكون هذا كالبديل أو يعد (كالمتنقل) من شيء إلى شيء ١٠/ (٥٧١)
- من شرط (الانتقال) إلى الذمة تعذر المعين ١٣/ ٦٧ ، [١١١] ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١١٩
- من شروط (الانتقال) إلى الذمة تعذر العين ١٣/ ١١٨
- (المنقول) لا شفعة فيه ٢١/ (٤٤٩)
- موافقة صحيح (المنقول) لصريح المعقول ٣/ ٢١٧
- الناس على أصل ما كانوا عليه حتى تقوم بينة بأنه (انتقل) عما كان عليه ٦/ (٤٠٨)
- (الناقل) عن الأصل أولى ٣٣/ ٢٣٧
- (الناقل) عن الأصل أولى من المبقي عليه ٣٣/ (٢٣١)
- النذر لا يؤثر إلا في (نقل) المندوبات إلى الواجبات ٢٠/ (٥٩٣)
- (نقل) الإجماع على مثال (نقل) السنة ٢٩/ ١٠ ، [٣٩] ، ٤٧ ، ٥٠
- (نقل) الإجماع قد يكون بالتواتر وقد يكون بالشهرة وقد يكون بخبر الواحد ٢٩/ (٣٩)
- (النقل) أولى من الاشتراك ٣١/ ٦٥٦ - ٣٣/ [٥٤٩] ، ٥٥٧
- (نقل) الحديث بالمعنى جائز ١٠/ ٥٢٢
- (النقل) خلاف الأصل ٣١/ [٦٥٥]
- (النقل) الصحيح لا يخالف العقل الصريح ٥/ (٥١٥)
- (النقل) العرفي مقدم على اللغة ٨/ ١١٥
- (النقل) على خلاف الأصل ٣١/ (٦٥٥)
- (النقل) المتواتر محصل للعلم القطعي ٢٨/ (٢٤٧)
- (النقل) مقدم على الاشتراك ٣٣/ (٥٤٩)

- (النقل) والإضمار والتخصيص أولى من الاشتراك ٥٤٩/٣٣
- النية ترد إلى الأصل ولا (تنقل) عن الأصل إلا مع الفعل ١٥١، ١٤٨، ١٠٣، ١٩/٦
- النية ترد إلى الأصل ولا (تنقل) عنه ١٥٥/٦ - ٤٨١/١
- النية ترد الشيء إلى أصله ولا (تنقل) عن الأصل إلا مع الفعل [١٥٥]/٦
- هل (ينقل) المخالط المغلوب لعين الذي خالطه أم لا ٤٧٦، ١١/٤٧٥
- وجود المبدل بعد الفراغ من البديل لا يقتضي (الانتقال) إليه ١٢/١٨٦
- الوصية تجري مجرى الميراث في (الانتقال) بعد الموت ٢٤/١٦٥
- الولايات لا تقبل (النقل) ٦٥١، ١٣/٦٤٣، ٦٤٣، [٦٥٠]، ٦٥١
- الولاية لا تقبل (النقل) ١٣/٦٥١
- يطل بالرد ما يحتمل (النقل) من شخص إلى شخص ١٦/٢٢٢
- يترجح (المنقول) بكثرة الرواة ٣٣/٢٨١
- يحرم (التنقل) في المذاهب لمجرد اتباع الشهوات ٤/٧٥
- يرجح الخبر (الناقل) عن حكم الأصل على المقرر له ٣٣/٢٣١
- يرجح (الناقل) عن حكم الأصل على المقرر لحكمه ٢٩/٦٤٤
- يرجح النص (الناقل) عن حكم الأصل على المقرر له ٣٣/٢٣١
- يسقط الثابت ولا (ينقل) إلى البازل ما كان يملكه المبدول له ١٣/٦٤٦
- (ينقل) للوارث كل ما كان مالا أو متعلقا بالمال أو فيه ضرر عليه ٢/٥١٨
- (ينقل) الملك في البيع بالعقد ٢١/٢٤٣

نقم

- لكل نعمة تبعة ولكل ذنب (نقمة) من الدنيا والآخرة ٣/٢٩٣
- النعمة بقدر (النقمة) ١٤/٣٧١، ٣٧٢
- النعمة بقدر (النقمة) أو (النقمة) بقدر النعمة ٢/٣٤

نكح

- إذا حلت ذبائهم حل (نكاحهم) وما لا فل ٢٤/٥٠١
- الإذن في (النكاح) لا يتناول الفاسد ٨/٢٨٨، ٢٩٠
- الأصل أن الفرقة إذا حصلت بسبب من جهة الزوج مختص (بالنكاح) أن تكون فرقة بطلاق ٢٣/٤٩٣
- الأصل أن كل من جاز أن يكون وليا في عقد (النكاح) جاز وقوع العقد بشهادته ٢/٤٦٧
- الأصل أن المبرأة والخلع كلاهما يسقط كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر مما يتعلق (بالنكاح) ٢٣/٥٥٦

- الأصل بقاء (النكاح) ٣٩٤/٦ - ٦١٣/٢٣
- الأصل عدم (النكاح) ٣٢٥/٦
- الأصل في (أنكحة) الكفار الصحة (كأنكحتنا) ٢٣/ (٤٣٥)
- الأصل في (النكاح) الثبات والدوام ٦٤٩/٣
- الأغلب في (النكاح) المكارمة دون المكايسة ٢٣/ (٢٩٧)، ٢٩٩
- (أنكحة) الكفار تتعلق بها أحكام (النكاح) الصحيح ٢٣/ (٤٣٥)
- (أنكحة) الكفار صحيحة ٢٣/ (٤٣٥)
- (أنكحة) الكفار لها حكم الصحة ٢٣/ (٤٣٥)
- (أنكحة) الكفار محكوم بصحتها قبل الإسلام ٣/ ٤٤١ - ٢٣/ [٤٣٥]، ٤٤٢، ٤٤٣
- إنما (النكاح) إلى العصبه الأقرب فالأقرب ١١/ ٢٣٦
- أيما امرأة تزوجت بغير إذن ولي (فنكاحها) باطل (فنكاحها) باطل ٢٣/ ٣٤٦
- تعليق (النكاح) بالشروط لا يجوز وكذا إضافته إلى وقت في المستقبل ٢٣/ [٣٣٥]
- تعليق (النكاح) بكائن تنجيز ٢٣/ ٣٣٦
- تعليق (النكاح) على شرط يبطله ٢٣/ (٣٣٥)
- الجاهل كالمجتهد في عبادة (ونكاح) ومعاملة وطلاق ٢٣/ ٤٦١
- حرمة المصاهرة العارضة تمنع بقاء صحة (النكاح) كالحرمه الأصلية ٢٣/ ٣٦٩
- الحقوق تتعلق بالموكل في (النكاح) وبالوكيل في المعاملات ٢٣/ ٣١٠
- حقوق العقد في باب (النكاح) ترجع إلى من وقع له العقد لا إلى العاقد ٢٣/ (٣٠٩)
- حقوق العقد في (النكاح) تتعلق بالأمر دون العاقد ٢٣/ (٣٠٩)
- حقوق العقد في (النكاح) ترجع للمعقود له بخلاف البيع ٢٣/ ٣١٠
- حقوق العقد لا تتعلق في (النكاح) بالوكيل ٢٣/ (٣٠٩)
- الحقوق في (النكاح) ترجع إلى المعقود له لا إلى العاقد ٢٣/ (٣٠٩)
- حقوق (النكاح) لا تتعلق بالعاقد وإنما تتعلق بالمعقود عليه ١٦/ ١٩٦
- حقوق (النكاح) لا تتعلق بالعاقد وإنما تتعلق بالمعقود له ٢٣/ [٣٠٩]
- الخلوة الصحيحة في (النكاح) الصحيح كالدخول ٢٣/ ٦٠٥
- الخلوة في (النكاح) الفاسد لا توجب العدة ٢٣/ ٦٠٥
- الدخول بالزوجة على (النكاح) يوجب العدة عند الفرقة ٢٣/ ٥٩٧
- دوام (النكاح) أقوى من ابتدائه ١٥/ ١٦٨
- الرجعة إبقاء (النكاح) على ما كان ما دامت في العدة ٢/ ٧٦
- الرجعة هل هي ابتداء (نكاح) أو استدامته ٢/ ٧٦
- الرجعي لا يقطع (النكاح) والبائن يقطعه ٢٣/ (٥٠٧)

- الرضاع الطارئ على (النكاح) يبطله ٣٧٠/٢٣
- الشبهة في باب النسب كالوطء (بالنكاح) ٤١١/٢٣
- الشبهة في (النكاح) (كالنكاح) ٤١٨/٢٣
- شبهة (النكاح) تقام مقام الحقيقة في موضع الاحتياط (٤١١)/٢٣
- شبهة (النكاح) (كالنكاح) ٤١٩ ، ٤١٨ ، ٤١٧ ، [٤١١]/٢٣
- شبهة (النكاح) ملحقة بالحقيقة ٢٢٤ ، ٢٢٢/٩
- الشروط محمولة أبدا في (النكاح) على الطوع حتى يثبت خلافه ٥٥٣ ، ٥٥٢/١٢
- وطء الشبهة شبيه بوطء (النكاح) (٤١١)/٢٣
- الطلاق الرجعي هل يقطع (النكاح) ٩٩ ، ٧٦/٢
- الطلاق الرجعي هل يقطع (النكاح) أو لا ١٩٧ ، ٨٧ ، ٧٦ ، ٦٥/٢ - ٤٧٧/١
- الطلاق لا يصح إلا بعد صحة (النكاح) (٤٤٧)/٢٣
- الطلاق لا يقع إلا إذا تقدمه (نكاح) (٤٤٧)/٢٣
- الطلاق لا يقع إلا من (نكاح) ثابت (٤٤٧)/٢٣
- الطلاق والإيلاء لا يصحان قبل (النكاح) ٤٤٨/٢٣
- الطلاق يقتضي سابقة (النكاح) (٤٤٨)/٢٣
- الظاهر من مذهب مالك أن (المستكح) يلغي الشك ويرجع إلى الأصل (٤٥١)/٧
- العبرة بما يدل على معنى عقد (النكاح) بأي لغة ولفظ كان ٣٠٦/٢٣
- العبرة في الفاظ (النكاح) بالمقصود والمعنى ٣٠٦/٢٣
- عدة كل من يلحقها خلع أو لعان أو فسخ (نكاح) كعدة المطلقة سواء (٥٩١)/٢٣
- عقد (النكاح) لا تفسده الشروط التي لا يوجبها العقد (٣١٧)/٢٣
- عقد (النكاح) مقصوده المكارمة والمواصلة (٢٩٧)/٢٣
- في (النكاح) الفاسد إنما يجب مهر المثل بالوطء (٤٢١)/٢٣
- الكفاءة شرط لا ابتداء (النكاح) لا في البقاء ٣٥٥/٢٣
- الكفاءة معتبرة في باب (النكاح) [٣٥٥]/٢٣
- الكفاءة معتبرة في (النكاح) ٣٦١/٢٣
- كل أمر لا يحل إلا بملك أو (نكاح) فإنه لا يحرم بشيء حتى ينتقض (النكاح) والملك ٣١٨/٢
- كل أمر يحل بغير (نكاح) ولا ملك إنما يحل بالإذن فيه ٣١٨/٢
- كل امرأتين بينهما قرابة أو رضاع لو قدرت إحداهما ذكرا لحرمت (تناكحهما) يحرم الجمع بينهما (٣٧٧)/٢٣
- كل امرأتين بينهما من القرابة أو الرضاع ما يمنع (تناكحهما) لو قدرت إحداهما ذكرا فلا يجوز الجمع ٤٩٨/٢
- بينهما في العقد ولا في الحل

كل امرأتين بينهما من النسب أو الرضاع ما يمنع (تناكحهما) لو قدرت إحداهما رجلا لا يجوز الجمع بينهما في الوطء بعقد ولا ملك [٣٧٧]/٢٣

كل امرأتين لا يجوز الجمع بينهما (نكاحا) فهما بمنزلة الأختين في كثير من الأحكام..... ٣٧٨/٢٣

كل امرأتين لو كانت إحداهما ذكرا لم تجز (المناكحة) بينهما فالجمع بينهما (نكاحا) لا يجوز [٣٧٧]/٢٣، (٦١٩)

كل امرأتين لو كانت إحداهما ذكرا والأخرى أنثى حرم (النكاح) بينهما لا يجوز أن يجمع بينهما إلا في مسألة إذا جمع بين المرأة وبين ابنة زوج كان لها قبل ذلك فإنه يجوز ذلك [٣٧٨]/٢٣

كل شرط خالف حكم العقد يبطل الصداق دون (النكاح) [٣١٧]/٢٣

كل شرط في (النكاح) (فالنكاح) يهدمه ٣٢٧/٢٣

كل شرط في (النكاح) ينافي مقتضى العقد فهو باطل [٣١٧]/٢٣، ٣٢٤

كل شرط للمرأة لها فيه منفعة ولا يمنع مقصود (النكاح) فهو صحيح لازم [٣٢٧]/٢٣

كل شرط للمرأة ولها فيه منفعة ولا يمنع مقصود (النكاح) فهو صحيح لازم ٣٣٦، ٣١٨/٢٣

كل شرط مستقبل في (النكاح) إن جيء به بلفظ الشرط فسد به العقد إلا أن يكون حاليا ٣٣٦/٢٣

كل شرط يخالف مقتضى (النكاح) يلغو الشرط ويصح (النكاح) بمهر المثل [٣١٧]/٢٣، ٣٢٧، ٣٣٦

كل صنف جاز قبول جزيتهم جاز أكل ذبائحهم (ونكاح) نسائهم ٤٩٥/٢٤

كل لفظ لا ينعقد به (النكاح) تنعقد به الشبهة ٤١٢/٢٣

كل ما جاز أن يكون ثمنا في البيع جاز أن يكون صداقا في (النكاح) [٣٨٥]/٢٣

كل ما جاز أن يكون مهرا في (النكاح) جاز أن يكون بدلا في الخلع ولا ينعكس ٥٤٨/٢٣

كل ما لا يصح مسمى عوضا في البيع لا يستحق في (النكاح) [٣٨٥]/٢٣

كل من يجوز تصرفه في ماله بولاية نفسه يجوز (نكاحه) بنفسه [٣٤٣]/٢٣

كل (نكاح) انعقد حراما لا شبهة فيه ولا اختلاف فيه فلا يلحق فيه طلاق ٤٤٨/٢٣

كل (نكاح) صحيح بين المسلمين فهو صحيح بين أهل الكفر ٤٣٦/٢٣

كل (نكاح) فاسد ففيه مهر المثل إذا كان مدخولا ٤١١/١٦ - [٤٢١]/٢٣

كل (نكاح) فسخ قبل الدخول فلا شيء فيه [٤٢٧]/٢٣

كل (نكاح) قد وجب عليها فيه العدة وجب أن يكمل لها فيه جميع المهر ٥٩٨/٢٣

كل (نكاح) كان فيه اختلاف ودخلت في تحريره الشبهة فالطلاق فيه يلحق ٤٤٨/٢٣

كل (نكاح) لم يقر عليه المسلم لم يقر عليه الكتابي ١٨٠/١٦

كل (نكاح) المعتبر في انعقاده ما دل على معناه لا صيغة مخصوصة [٣٠٣]/٢٣

كل (نكاح) منفسخ فإن للمرأة صداق المثل إذا مست لا ما فرض لها [٤٢١]/٢٣

كل (نكاح) يدرأ فيه الحد فالولد لا حق بالوطء ٦٧٣/٢٣

لا ربا في (النكاح) ٣٦٧/٢١

- لا يتعين للعقود لفظ إلا (النكاح) ٢٩٠/٢
- لا يجوز تعليق (النكاح) بالخطر (٣٣٥)/٢٣
- لا يجوز على مضطهد (نكاح) ولا بيع ٣٥/٢١
- لا يجوز للصبي أن يتولى مباشرة عقد (نكاح) غيره كأمه المطلقة أو الأرملة أو أخته أو عمته أو غيرهن لأن الصبي لا يملك تزويج نفسه ٢٣٦/١٨
- لا يسقط شيء من حقوق (النكاح) بالخلع [٥٥٥]/٢٣
- لا يصح (النكاح) إلا من جائز التصرف [٣٤٣]/٢٣
- لا يصح (نكاح) على شرط أصلا (٣٣٦)/٢٣
- لا ينقذ (إنكاح) من لا ولاية له ٣٤٣/٢٣
- ليس في الشرع إباحة تفضي إلى اللزوم إلا في (النكاح) (٣١)/١٢
- ما أثبت التحريم المؤبد إذا طرأ على (النكاح) قطعه ٣٦٩/٢٣
- ما أوجب فسخ (النكاح) استوى فيه ما قبل الدخول وبعده ٤٢٧/٢٣
- ما ليس بحرام على التأييد ففقد (النكاح) يوجب شبهة فيه ٤١٢/٢٣
- مبنى (النكاح) على التعبد والاحتياط أكثر من غيره ٢٩٨/٢٣
- مبنى (النكاح) على المسامحة والمروءة ٣٠٠ ، (٢٩٧)/٢٣
- مبنى (النكاح) على المكارمة ٣٠٠/٢٣
- مبنى (النكاح) على المكارمة والمواصلة والمساهلة ٣٠١/٢٣
- المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق (والنكاح) والتدبير ٤٦١/٢٣
- المحرمية تمنع من ابتداء (النكاح) واستمراره (٣٦٩)/٢٣
- المحرمية تنافي بقاء (النكاح) (٣٦٩)/٢٣
- المحرمية في باب (النكاح) كما تمنع ابتداء (النكاح) تمنع بقاءه (٣٦٩)/٢٣
- المحرمية كما تنافي ابتداء (النكاح) تنافي البقاء [٣٦٩]/٢٣
- المرأة لا تملك عقد (النكاح) ٢٣٢/١٨
- من (استنكحه) الشك في السهر فليله عنه ولا إصلاح عليه ٤٥٢/٧
- من (استنكحه) الشك في شيء وافقه قول ضعيف يندفع به الشك فإنه يراعيه ويعمل به ٤٥٢/٧
- من حلت (مناكحته) حلت ذبيحته ومن لا فلا [٤٩٥]/٢٤
- من كان (مستنكحا) بشيء من الأحداث توطأ لكل صلاة فرضاً أو نافلة ٢٩٢/١٩
- (المناكحة) والذبيحة لا يفترقان (٤٩٥)/٢٤
- (المناكحة) والذكاة متلازمتان ٥٠٣ ، ٥٠٢ ، ٥٠١/٢٤
- (المناكحة) والذكاة متلازمتان لا يفترقان (٤٩٥)/٢٤
- (المناكحة) والذكاة متلازمتان ومن هذا حاله لا تجوز (مناكحته) ٥٠٣/٢٤

- نفقة (النكاح) إنما تجب بسبب الاحتباس المستحق بعد (النكاح) ٦٦٣/٢٣
- (النكاح) إذا لم يعتبر كان بمنزلة العدم ٢٧٣/١١ - ٥١٥/١
- (نكاح) الشبهة في المحرمات (كالنكاح) الصحيح ٤١٢/٢٣
- (النكاح) الصحيح الذي سمي منه ما لا يصلح مهرا يجب فيه مهر المثل ٣٩١/٢٣
- (النكاح) طريقه المكارمة (٢٩٧)/٢٣
- (النكاح) عقد معاوضة ٢٩٨/٢٣
- (النكاح) الفاسد إنما يجب فيه مهر المثل والعدة بالوطء لا بمجرد العقد والخلوة (٤٢١)/٢٣
- (النكاح) الفاسد بعد الدخول يجب فيه مهر المثل (٤٢١)/٢٣
- (النكاح) الفاسد يلحق بالصحيح في حكم النسب ٦٨٤/٢٣
- (نكاح) الكفار صحيح وإن صدر من قاضيه (٤٣٥)/٢٣
- (نكاح) الكفار محكوم بصحته وإن صدر من قاضيه (٤٣٥)/٢٣
- (النكاح) لا يجوز إضافته إلى وقت مستقبل ١٠٨/١٦
- (النكاح) لا يجوز وقفه على شرط (٣٣٥)/٢٣
- (النكاح) لا يحتمل التعليق ٣٤١/٢٣
- (النكاح) لا يحتمل التعليق بالشرط ٣٤٠ ، (٣٣٥)/٢٣
- (النكاح) لا يصح إلا من جازر التصرف ٣٤٨ ، ٣٤٧/٢٣
- (النكاح) لا يصح تعليقه على شرط مستقبل (٣٣٥)/٢٣
- (النكاح) لا يقبل التعليق ٣٤٠ ، (٣٣٥)/٢٣
- (النكاح) مبناه على الاحتياط والتعبد أكثر من غيره (٢٩١)/٢٣ - ٥٠٢/٢
- (النكاح) مبناه على المساهلة والمسامحة (٢٩٧)/٢٣
- (النكاح) مبني على التوسع ٦١٤/١٦
- (النكاح) مبني على المسامحة والمساهلة ٣٠١/٢٣
- (النكاح) مبني على المكارمة ٣٠٢ ، ٣٠١ ، [٢٩٧]/٢٣
- (نكاح) المحارم له حكم البطلان فيما بين الكفار ٣٧٠/٢٣
- (النكاح) مما لا يبطل بالشروط الفاسدة بل يبطل الشرط ويصح هو (٣١٧)/٢٣
- (النكاح) المؤقت لا يصح ٦٤٩/٣
- (النكاح) يحتاط له ١٨٣/٩
- (النكاح) ينعقد بكل لفظ يدل عليه (٣٠٣)/٢٣
- (النكاح) ينعقد بما عده الناس (نكاحا) بأي لغة ولفظ كان ٣٠٦/٢٣
- الواجب في (النكاح) الفاسد الأقل من المسمى ومن مهر المثل إن كان تسمية وإن لم يكن يجب مهر المثل بالغاً ما بلغ ٤٢٢/٢٣

- الواجب في (النكاح) الفاسد الأقل من المسمى ومهر المثل إن كان تسمية وإن لم يكن يجب مهر المثل بالغاً ما بلغ ٣٩١/٢٣
- الوطء بشبهة يأخذ حكم (النكاح) الصحيح في الحرمة ٤١١/٢٣
- الوطء في غير (نكاح) صحيح يجب فيه مهر المثل ٤٢١/٢٣
- ولاية (الإنكاح) تثبت نظراً في حق المولى عليه ٣٤٩/٢٣
- ولاية (الإنكاح) ولاية نظر ٣٤٩/٢٣
- ولاية (النكاح) ولاية نظر ٣٥٢/٢٣
- يتسامح في (أنكحة) الكفار ما لا يتسامح في (أنكحة) المسلمين ٤٣٦/٢٣
- يجوز تعليق (النكاح) بالشرط ٣٣٦/٢٣
- يحتاط في (النكاح) ما لا يحتاط في البيع ٢٩٢/٢٣
- يحتاط في (النكاح) ما لا يحتاط في غيره من العقود ٢٩١/٢٣
- يحرم على الكافرين في (النكاح) ما يحرم على المسلمين ٤٣٦/٢٣
- يصح (النكاح) بكل لفظ ساغ بعرف ٣٠٣/٢٣
- ينعقد (النكاح) بما عده الناس (نكاحاً) ١١٧/٨
- ينعقد (النكاح) بما عده الناس (نكاحاً) بأي لغة ولفظ كان ٣٠٣/٢٣ - ١٧٤/١٥

نكر

- الإجماع في المسائل القياسية لا تؤثر في انعقاده مخالفة (منكري) القياس ٧٣/٢٩
- إذا (أنكر) الشيخ الحديث (إنكار) جاحد قاطع بكذب الراوي لم يعمل به ٣٧٧/٢٨
- إذا (أنكر) الشيخ رواية الفرع عنه (إنكار) جحد وتكذيب امتنع العمل بالخبر ٣٧٧/٢٨
- إذا (أنكر) الشيخ رواية الفرع عنه (إنكار) نسيان وتوقف امتنع العمل بالخبر ٣٧٨/٢٨
- إذا ذكر لفظ ثم أعيد (منكراً) فالثاني غير الأول وإن أعيد معرفا بالألف واللام فالثاني هو الأول ٢٦٩/٣٢
- إزالة (المنكر) واجب على الفور ٣٧١/١٨
- اشتراك المختلفات في حكم واحد باعتبار اشتراكها في سبب ذلك الحكم غير (منكر) في العقول والفطر والشرائع والعادات ١١٤/٢٧
- ألفاظ الجموع (المنكرة) لا تفيد العموم ٤١٣/٢
- الأمين إنما يقبل خبره إذا لم يكن مستحيلاً أو (مستكراً) ٤٩٧/١٤
- إن كان المدعى عليه لو أقر يصح إقراره فيترتب عليه حكم فإنه يكون (بإنكاره) خصماً في الدعوى ١١١/٢٥
- (إنكار) (المنكر) على حسب الإمكان ٣٧١/١٨

- (إنكار) (المنكر) واجب على من يقدر عليه ١٨٨/٧
 أنه لا (ينكر) المختلف فيه وإنما (ينكر) المجمع والمتفق عليه ٥٥/٣٣
 البيئة على المدعي واليمين على من (أنكر) ١٢٩/٢٥ - ٣٨/١٣ - ٥١٢/٢ - ٤١٧ - ٢٤٠/١ ٥٠٣/٢٩ - ١٨٦
- البيئة على المدعي واليمين على (المنكر) ٤٥٠/٣
 البيئة على من ادعى واليمين على من (أنكر) ٥١١/١٤ - ٤١ - ٣٦/٢
 البيئة للمدعي واليمين على من (أنكر) (١٨١)/٢٥
 تغيير (المنكر) إن أدى إلى (منكر) أعظم منه سقط الأمر به ٣٧٢/١٨
 تقرير النبي ﷺ على الفعل من غير (نكير) يقوم مقام التصريح بالتجوز (٥٠٣)/٢٨
 الثقة لا يرد حديثه (لإنكار) غيره ٣٧٨/٢٨
 الجمع المحلى بالألف واللام أولى من اسم الجنس والمفرد المعرف والجمع (المنكر) ٤٩٦/٣٣
 دفع (المنكر) واجب على كل من قدر عليه [٣٧١]/١٨
 دلالة عدم (الإنكار) على الجواز مع الاستبشار أقوى (٥٠٨)/٢٧
 دلالة (النكرة) المنفية أولى من جميع أقسام العموم ٤٩٥/٣٣
 سكوته مع المعرفة وتركه (الإنكار) دليل على الجواز ٥٠٨/٢٧
 الصفة في المعرفة للتوضيح وفي (النكرة) للتخصيص [٢٧٥]/٣٢ - ٦٣٠/٣٠
 صيغة الشرط الصريح تقدم على صيغة (النكرة) الواقعة في سياق النفي وغيرها ٤٩٦/٣٣
 على المكلف تغيير (المنكر) بأي وجه أمكنه (٣٧٢)/١٨
 قد (تنكر) الرواية على الثقة إذا انفرد بها وخالف المشهور المحفوظ ٣٦٠/٢٨
 القواعد المشروعة بالأصل إذا داخلتها (المناكر) لم يجب تركها (٤٩٧)/٣
 القول قول الأمين فيما لا (يستنكر) (٤٩٧)/١٤
 القول قول (المنكر) مع يمينه ١٨١/٢٥
 كل من ترتب على إقراره حكم يكون (بإنكاره) خصما في الدعوى وإلا فلا [١١١]/٢٥
 كل من قدر على إزالة (منكر) فعليه أن يزيله على كل حال (٣٧٢)/١٨
 لا (إنكار) في مسائل الخلاف ٢٩ ، ٢٤/٣٣
 لا تصح الدعوى ولا (الإنكار) لها إلا من جازر التصرف أو المأذون له به [١٢٥]/٢٥
 لا للنفي في (نكرة) (٦٦٧)/٣٢
 لا (ينكر) اختلاف الأحكام باختلاف الأزمان (٢٦٩)/٣
 لا (ينكر) تخصيص العموم بدليل نص آخر أو ضرورة حس ٧٢/٣١
 لا (ينكر) تغير الأحكام الاجتهادية بتغير الأزمان (١٦٩) ، ١١٧/٨

- لا (ينكر) تغير الأحكام بتغير الأزمان ٣٩٧/١ - ٣١/٢ ، ٣٩ ، ٢١٣ - ٢٦٩/٣ - ١٢٧/٨ - ٨٩/٢٥ - ٨٣/٣٣ ، ٨٧ ، ١٣٢
- لا (ينكر) تغير الأحكام بتغير الأزمنة والأمكنة والعادات ١٦٩/٨
- لا (ينكر) تغير الأحكام بتغير الزمان ٣٨١/٢
- لا (ينكر) تغير الأحكام المبنية على المصلحة أو العرف بتغير الزمان ٢٥٦/١
- لا (ينكر) تغير الفتوى بتغير الأزمان ٣٨٠/٥
- لا (ينكر) تغير الفتوى المبنية على المصلحة والعرف بتغير الزمان ٣٨٢/٢
- لا (ينكر) المختلف فيه وإنما (ينكر) المجمع عليه ١١٤ ، ٥٤ ، ٥١/٣٣ - ٣٧٢/١٨ - ٦٠/٢
- المروي عنه إذا (أنكر) الرواية بطلت ٣٧٨/٢٨
- المصالح المشروعة إذا داخلتها (المنكر) لم يجب تركها ٥٦٢/٢
- (المنكر) واجب تغييره على كل من قدر عليه على حسب طاقته من قول وعمل ٣٧١/١٨
- المواظبة إنما تفيد الوجوب إذا اقترنت (بالإنكار) على التارك ٣٧٨/٢٧
- النفي يخرج (النكرة) من حيز الإبهام إلى حيز العموم ٢٦٧/٣٠
- (النكرة) إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى ٢٧٤/٣٢
- (النكرة) إذا أعيدت معرفة يراد بالثاني غير الأول ٢٦٩/٣٢
- (النكرة) إذا كانت في سياق الامتنان تعم ٣٢٧ ، ٢٨٤ ، ٢٧٧/٣٠
- (النكرة) إذا كررت كان الثاني غير الأول ٢٧٤/٣٢
- (النكرة) إذا وقعت في سياق النفي أو الشرط أفادت العموم ٢٩١/٣٠
- (النكرة) في حيز النفي تعم ٢٦٧/٣٠
- (النكرة) في سياق الإثبات لا تفيد العموم ٢٨٠/٣٠
- (النكرة) في سياق الامتنان تعم ٤٣٨/٣٢ - ٢٧٧/٣٠
- (النكرة) في سياق الامتنان من صيغ العموم ٢٧٧/٣٠
- (النكرة) في سياق الشرط تعم ٤٣٧/٣٢
- (النكرة) في سياق النفي أو ما في معناه تفيد العموم ٢٦٧/٣٠
- (النكرة) في سياق النفي تدل على العموم ٤٣٧/٣٢
- (النكرة) في سياق النفي تدل على العموم بأصل الوضع ٦٦٢/٣١
- (النكرة) في سياق النفي تعم ٤٩٨ ، ٢٨٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٥ ، ٢٠٤/٣٠ - ٥٧/٢٧
- (النكرة) في سياق النفي تعم كل الأفراد ٢٦٧/٣٠
- (النكرة) في سياق النفي عامة لا مطلقة ٢٦٧/٣٠
- (النكرة) في سياق النفي للعموم ٢٦٧/٣٠
- (النكرة) في سياق النفي وما في معناه كالشرط تفيد العموم ٢٧٦/٣٠

- (النكرة) في سياق النفي وهي من صيغ العموم ٥٧/٢٧
- (النكرة) الواقعة في سياق الامتنان مع الإثبات تعم ٣٠/٢٧٧
- (النكرة) والمعرفة إذا أعيدتا معرفة كانتا عين الأولى وإذا أعيدتا (نكرة) كانتا غير الأولى... ٣٢/٢٦٩
- النهي عن إظهار (المنكر) واجب بحسب القدرة..... ١٨/٣٧١
- النهي عن (المنكر) كله واجب بحسب الإمكان..... ٨/٥٢، ٥٥
- يجب النهي عن (المنكر) بالأسهل فالأسهل ١٨/٣٧٢

نكل

- كل (نكل) يتعلق به حق حلف حالف بعد (النكل) فذلك (النكل) إذا ظهر فلا عود من (الناكل)..... ٢/٤٧٥
- المدعى عليه في سائر الخصومات إذا ظهر (نكوله) عن اليمين فاليمين مردودة على المدعى ٢/٤٧٥
- (النكل) عن اليمين حجة للمدعى على المدعى عليه ٢/٣٣٩
- (نكل) المطلوب عن اليمين للطالب حجة للطالب ٢/٣٣٩
- (النكل) مع اليمين المردودة كالإقرار أو كالبينة ٢٥/٤١٥
- يمين الرد مع (النكل) كالإقرار أو البينة ٢٥/٤١٥

نكي

- الشرعية ليست (بنكايه) ٤/٩٧

نمو

- لا تجب الزكاة إلا في مال معد (للنماء) والزيادة ٢٠/٤٣
- ما لا يرصد (للنماء) ولا هو نام في نفسه فلا زكاة فيه ٢٠/٤٣
- الإجارة إنما تصح فيما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه (ونماء) أصله ٢٢/٢٥
- الأصل أن المعاملة متى عقدت على ما هو في حد (النمو) والزيادة صحت ٢٢/١٨٣
- التحقيق أن دليل الحياة هو الحس وقيل (والنماء) في الحس ١٢/٦١٢، ٦١٦
- الزكاة إنما تتكرر في الأموال (النامية) ٢٠/٤٤
- الزكاة تارة تجب (بالنماء) الحقيقي وتارة تجب (بالنماء) الحكمي ٢٠/٤٥
- الزكاة مختصة بالأموال (النامية) ٢٠/٤٣
- الزكاة واجبة في الأموال (النامية) ٢٠/٤٣
- كل خارج من الأرض يقصد بزراعته (نماء) الأرض والغلة ويستتبت في الجنات يجب فيه العشر ٢٠/١٤٨

- كل ما يحتاج إليه (لتنمية) الثمرة وصلاحها فهو على العامل في المساقاة..... ١٩٣/٢٢ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، [٢١٥] ، ٢٢٧
- كل مال لليتيم (ينمي) أو يضارب به فزكه..... ٨١/٢٠
- لا فرق بين المرأة والرجل في العمل على (تنمية) المال والتصرف فيه ١٣/ (٢٠٣)
- ما تكامل فيه (النماء) لا يعتبر فيه الحول..... ٤٤/٢٠
- المساقاة لا تجوز إلا في المال الذي لا (ينمو) إلا بالعمل..... ١٨٤/٢٢
- من عليه التوى فله (النما) ١٤/ (٣٧٩)
- (نماء) الأعيان يستحق بقدر الملك ١٣/ ٦٦٤
- (نماء) الشيء وكسبه تابع له ٤٤١/١١
- (النماء) المتصل تبع للمبيع..... ٢٥٣/٢١
- (النماء) المتولد من العين حكمه حكم الجزء والمتولد من الكسب بخلافه على الصحيح..... ١٠٢/١٢
- (نماء) الملك لملكه..... ٦٤/١٤
- (النماء) يتبع الأصل..... ٣٨/١٢
- الزكاة تكون في المال (النامي) ٥٠/٢٠

نمذج

- الأشياء التي تباع على مقتضى (أنموذجها) تكفي رؤية (الأنموذج) منها..... ٢١/ (١٣٧)
- لا يصح بيع (الأنموذج) ١٣٨/٢١
- ما يعرض للبيع (بالأنموذج) رؤية بعضه كروية كله..... ٢١/ (١٣٧)

نهج

- البدل يكون على صفة الأصل (ونهجه)..... ١٢/ [١٩٧] - ١٤/ ٥٨٧ ، ٥٩١ - ١٥/ ٥٧ ، ٥٩ ، ٦١

نهر

- إن كان وسادك إذا لعريضا إنما ذلك بياض (النهار) من سواد الليل..... ٤٩٤/١٢
- كل شيء (أنهر) الدم يجوز الذبح به ٢٤/ [٥٠٥]
- كل ما (انهر) الدم في المتمكن منه فهو ذكاة..... ٢٤/ (٥٠٥)
- كل ما فيه مصلحة لأهل الخراج في أراضيهم (وأنهارهم) وطلبوا إصلاح ذلك لهم أجيوا إليه إذا لم يكن فيه ضرر على غيرهم..... ٣١٧/٢
- ليس لأحد أن يحدث مرجا في ملك غيره ولا يتخذ فيه (نهر) ولا بثرا ولا مزرعة إلا بإذن صاحبه ولصاحبه أن يحدث ذلك كله..... ١٦٤/٢

- يجزئ من النحر ما (أنهر) الدم ٥٠٥/٢٤
 يجوز الذبح بكل ما أفرى الأوداج (وأنهر) الدم ٥٠٥/٢٤

نهض

- الجهل لا (يتنهض) عذرا في نفي الضمان ٤٩٠/١٢
 الجهل هل (يتنهض) عذرا ٥٤٥/٦ - ٤٦٣/١
 الجهل هل (يتنهض) عذرا أم لا ٤٨٣/١٢ - ١٥٦/٧ - ٥٤٤/٦
 رفض النية (يتنهض) سببا في إبطال العبادة ١٧٩/٦
 مجموع الحاجيات والتحسينيات (يتنهض) أن يكون كل واحد منهما كفرد من أفراد الضروريات ٥٦١/٢
 مقادير الديات (مبناها) على التوقيف ٢١٧/٢٦
 المندوب إليه بالجزء (يتنهض) أن يصير واجبا بالكل ٤٦٩/٢٧

نهلك

- جعلت العقوبات في (انتهاك) الحرم في الأبدان لا في الأموال ١٠١/١٨
 لا (نتهلك) حرمة آدمي لآخر ٧٦، ٧٥، [٧٣]/١١
 لا يجوز أن يؤدي اللجوء إلى المعاملة بالمثل إلى (انتهاك) حق تحمييه الشريعة الإسلامية ٥١٧/٢٦

نهي

- ابتداء العقود أكد من (انتهاؤها) ١٦٧/١٥
 الإجازة في (الانتهاه) كالإذن في الابتداء ٢٧٨/٢١ - (٩٥)/١٥ - ٤٥٢/٦
 أدنى درجات (النهي) هو الكراهة ٥٢٧/٢٧
 إذا اجتمع الحل والحرم في المحل يترجح جانب الحرم في الابتداء (والانتهاه) ٣٨٧/٨
 إذا تعارضت روايات من (تناهي) بحفظه ومن تلحقه الغفلة رجح الأول ٤٤١/٣٣
 إذا تقابل حكم المبدأ (والمنتهى) فقد اختلف في المقدم منهما ١٤/١٢
 إذا تقابل حكم المبدأ (والمنتهى) فقد اختلف في المقدم منهما في باب العبادات ١٦/١٢
 إذا كانت الحيلة لا تهدم أصلا شرعيا ولا مصلحة معتبرة فغير داخلية في (النهي) ٥٤٤/٤، [٥٦١]
 إذا لم نجد نصا فالرجوع إلى قضايا (النهي) ١٨٨/٣
 الإذن في الشيء وترك (النهي) عنه يعطي الإباحة ٤٨٣/٣٢
 الأصل عدم فعل (المنهي) عنه ٥٣٨/٦
 الأصل في الشروط الصحة إلا ما أبطله الشارع أو (نهي) عنه ٢٧٣، ٢٧١/١٦ - (٢٢٥)/١٥

- الأصل في (النهي) التحريم ٣١/ (٣٤٣)
- الأصل في (النواهي) أنها للتحريم ٢/ ٤٣٤
- إطلاق (النهي) يقتضى الفساد ٣١/ (٣٧٣)
- اعتناء الشرع (بالممنهيات) فوق اعتنائه بالمأمورات ١١/ ١٧٣ ، ١٧٥ - ١٧/ ٢٧١
- اقتضاء الشارع لفعل المأمور به أعظم من اقتضائه لترك (الممنهى) عنه ٣/ ٣٨٤
- اقتضاء (النهي) الفساد أو البطلان ٢/ ٤١٨
- اقتضاء (النهي) الفساد في أمر خارج عنها ١/ ٥٣٣
- اقتضاء (النهي) الفساد في نفس الماهية ١/ ٥٣٣
- أقل أحوال (النهي) أن يكون مكروها ٢٧/ ٥٢٧
- أقل أحوال (النهي) أن يكون (الممنهى) عنه مكروها ٢٧/ ٥٢٨
- أقل أحوال (النهي) الصريح أن يكون مكروها ٢٧/ (٥٢٣)
- أقل أحوال (النهي) الكراهة ٢٧/ [٥٢٣] ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ - ٣١/ ١٩٣
- أقل درجات (النهي) الكراهة ٢٧/ (٥٢٣)
- إلى تكون (لانتهاه) الغاية ٣٢/ (٥٧٣)
- إلى حرف جر (لانتهاه) الغاية ٣٢/ (٥٧٣)
- إلى حرف يدل على (انتهاه) الغاية زمانا ومكانا ٣٢/ (٥٧٣)
- إلى دالة على أن ما بعدها (متنهي) حكم ما قبلها ٣٢/ (٥٧٣)
- إلى الدالة على (انتهاه) الغاية الزمانية ٣٢/ ٥٨١
- إلى (لانتهاه) الغاية ٣٢/ ٥١١ ، ٥٢٣ ، ٥٣٦ ، ٥٧٨ ، ٥٩٧
- إلى (لانتهاه) غاية الشيء ٣٢/ ٥٧٨
- إلى موضوع (لانتهاه) غاية الشيء ٣٢/ ٥٥١ ، ٥٦٣ ، [٥٧٣] ، ٥٨٥ ، ٦٠٩ ، ٦٢٠ ، ٦٣٠ ، ٦٤٢ ، ٦٥٥ ، ٦٦٧ ، ٦٧٨ ، ٦٩٠ ، ٧٠٢
- إلى وهي (لانتهاه) غاية الشيء ٣٢/ ٥٨١
- امتناع اجتماع الأمر (والنهي) في موضوع واحد ٢٧/ ٧٠
- الأمر بالشيء ليس (نهيًا) عن ضده ٣١/ ٢٦٢
- الأمر بالشيء (نهي) عن أضداده ٣١/ (٢٥٨)
- الأمر بالشيء (نهي) عن ضده ٢/ ٤٢٨ ، ٤٤٧ - ٢٧/ ١٣٤ ، ٢٢٤ ، ٢٩٥ - ٣١/ [٢٥٧] ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٨٠ ، ٣٧٤ ، ٤٠٢
- الأمر بالشيء (نهي) عن ضده ضمنا ٢٧/ ٥٩٧
- الأمر بالشيء (نهي) عن ضده من طريق المعنى ٣١/ (٢٥٧)
- الأمر بالشيء هل هو (نهي) عن ضده ٢/ ٤٢٤

- الأمر بالشيء هل هو (نهى) عن ضده أم لا ٦٦/٢٧
- الأمر بالشيء هل يوجب (النهى) عن ضده أم لا ٤١٨/٢
- الأمر بالشيء يستلزم (النهى) عن ضده ٤٨٨/٣٣ - ١٧٤/٣٢ - ٢٨٢ ، ٢٧٨ ، (٢٥٧) ، ١٤٦/٣١
- أمر الجنائيات مراعى بما تؤول إليه فيكون الحكم (لنهاياتها) لا لابتدائها ٣٤١/٢
- الأمر الصريح (والنهى) الصريح كلاهما يفيد بظاھرہ قصد الشارع إلى امتثال ما ورد فيهما من أوامر ونواه ٥٥/٥
- الأمر على الحقيقة بالشيء هو نقيض (النهى) عنه ٦٣/٢٧
- الأمر للوجوب (والنهى) للتحريم ٣٨٧/٢
- الأمر (والنهى) إذا اجتماعا كان (النهى) أولى ٤٩٢/٣٣
- الأمر (والنهى) يأتيان في صورة الخبر ١٨١ ، ١٦٤ ، (١٥٥) ، ١٣٢/٣١
- الأمر يستلزم (النهى) عن الضد ٢٨٢/٣١
- الأمر يشتمل على المصلحة وأن (النهى) يشتمل على المفسدة ولا مفسدة حالة الأمر ولا مصلحة حالة (النهى) ٥٨/٥
- إن أضاف الصحابي الأمر أو (النهى) إلى عهد النبي ﷺ فله حكم الرفع وإلا فلا ٤١٩/٢٨
- إن السفیه إذا لم (ينه) مأمور ٤٨٦ ، ٤٨٣/٣٢
- إن كان (النهى) عن ترك رجع القول إلى الأمر ٤٨٢/٣٢
- الانتفاع بملك الغير بغير إذنه من غير ضرورة (منهى) عنه ١٤/ (١١٥)
- (إنهاء) الشيء يقرره ١٠/ (٩١)
- الأوامر تتبع المصالح كما أن (النواهي) تتبع المفاصد ٥٩ ، ٥٢/٥
- الأوامر تتبع المصالح (والنواهي) تتبع المفاصد ... ٥٤٩/٢ - ٣٢٦/٣ ، [٣٤٧] ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٨٧ ، ٥٠٧ - ١٥٤ ، ٣٤٦/٥ ، ٣٩٥ ، ٣٩٧ - ٣٢٣/٣١ ، ٣٢٩
- الأوامر تعتمد المصالح والمفاصد تعتمد (النواهي) ٥٣٩ ، ٥٣٨/١
- الأوامر تعتمد المصالح (والنواهي) تعتمد المفاصد ١٠٢/٢٦ - ٥٤٩ ، ٥٤٦ ، ٤٥٦ ، ٣٧٣ ، ٣٧٠/٥
- الأوامر (والنواهي) على رتب متفاوتة ٨٧/٣٣
- بعض أنواع (النهى) يقتضي الفساد ٥٣٣/١
- بيان (انتهاء) حكم شرعي بخطاب شرعي متراح عنه ٢٨٢/٢٧
- البيان في (الانتهاء) بمنزلة التعيين في الابتداء ٨/ (٥٣٥)
- البيع الباطل أو الفاسد (منهى) عنه شرعا ٩٩/٢١
- تجب طاعة الإمام في أمره (ونهي) ما لم يخالف الشرع ٢٦/ (٢٩٧)
- ترك (المنهى) عنه لا يحتاج إلى نية للخروج من عهدة (النهى) ٦/ (٢٢٩)
- ترك (المنهى) مقدم على فعل المأمور ١١/ [١٧٣]

- ترك الواجبات أهون من فعل (المنهيات) ١١/ (١٧٣)
- التشبه بالبهائم في الأمور المذمومة في الشرع مذموم (منهى) عنه ١٨/ (٣٤٦)
- التشبه بالحيوانات (منهى) عنه ١٨/ ٣٢٧، ٣٢٧، [٣٤٦]
- التشبه بالكفار (منهى) عنه ١٨/ ٣٢٧، ٣٢٧، [٣٣٦]
- تعجب الرب سبحانه إن تعلق بحسن الفعل دل على الأمر به وإن تعلق بقبح الفعل دل على (النهي) عنه ٣١/ [٣٢٣]
- التعيين في (الانتهاء) بمنزلة التعيين في الابتداء ٨/ [٥٣٥]
- التعيين في (الانتهاء) كالتعيين في الابتداء ٨/ (٥٣٥)
- الثواب في ترك (المنهى) عنه أكثر منه في إتيان المأمور به ١١/ ١٧٤، ١٧٥
- جنس ترك المأمور به أعظم من جنس فعل (المنهى) عنه ١١/ ١٧٤
- جنس فعل المأمور به أعظم من جنس ترك (المنهى) عنه ٢/ ٥٥٩ - ١١/ ١٧٤
- الجهل يعذر به في حق الله تعالى في (المنهيات) دون المأمورات ١٢/ ٤٨٤
- الحرام (منهى) عنه على الجزم مثاب على تركه معاقب على فعله ٢٧/ ٥٧٢
- حق الله أمره (ونهي) وحق العبد مصالحه ٢/ ٤٢٩
- الحكم (ينتهى) (بانتهاه) علته ١٠/ (١١٧)
- الخبر قد يأتي مراداً به (النهي) كما قد يقع مراداً به الأمر ٣١/ (١٥٥)
- الخبر الواقع موقع الأمر أو (النهي) ٣١/ ١٦٢
- الخبر يقع (موقع) الأمر (والنهي) ٣١/ [١٥٥]، ١٥٩
- دل الأمر (والنهي) الابتدائي الصريح على قصد الشارع إلى إتيان المأمور به (والانتهاء) عن (المنهى) عنه ٥/ ٦٣
- دلالة الإذن تنعدم بصريح (النهي) ٩/ ٨٠ - ٣٣/ ٥٧٤
- دلت (النواهي) الابتدائية التصريحية على قصد الشارع ٥/ ٦٧
- الدليل الدال على (النهي) مقدم على الدليل الدال على الجواز ٣٣/ (٤٨٧)
- ذكر ما في الفعل من مصلحة يدل على الإذن وذكر ما فيها من مفسدة يدل على (النهي) ٣١/ (٣٢٩)
- ذكر مصالح الأفعال إذن أو ترغيب وذكر مفسادها (نهي) أو ترهيب ٣١/ [٣٢٩]
- ذكر مفساد الشيء يدل على (النهي) عن الشيء والترهيب منه ٣١/ ٣٣٥
- ذكر مفساد الفعل دليل على (النهي) أو الترهيب منه ٣١/ ٣٣٣
- ربما كانت أسباب المفساد مصالح (فنهى) الشرع عنها لا لكونها مصالح بل لأدائها إلى المفساد ٥/ (٥٤٥)
- الشيء إذا (انتهى) تقرر حكمه ١٠/ ٩٧
- الشيء إذا (انتهى) تقرر أحكامه ١٠/ [٩١]، ٩٦، ٩٧
- الشيء إذا (انتهى) (نهائته) يتقرر ١٠/ (٩١)

- الشيء إذا تم (وانتهى) تقررت أحكامه ٩٧/١٠
- الشيء (بانتهاؤه) يتقرر ويتأكد بجميع موجباته ٩١/١٠
- الشيء يتأكد (بانتهاؤه) ٩١/١٠
- الشيء يتقرر (بانتهاؤه) ٩١/١٠
- الصلاة التي لها سبب لا تكره في وقت (النهي) وإنما تكره ما لا سبب لها ٥٩٣/١٩
- صيغة لا يحل صيغة (نهي) صريح ٦٠٧/٢٧
- صيغة (النهي) بعد تقدم الوجوب محمولة على الحظر ٣٩١/٣١
- طلب الولاية (منهي) عنه ٢٧٥/٢٦
- الظاهر في (النهي) التحريم ٣٤٣/٣١
- العارض من السبب لا يؤثر فيما (انتهى) حكمه بالاستيفاء ٥٥٨/٨ ، ٥٦١ - ٩/٥٤٧ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ - ٤٣/١١
- العبادة بترك (المنهيات) أهم منها بفعل المأمورات ١٧٥/١١
- العبرة في العبادات (بالانتهاؤ) ٥٣٨/١٠
- العمل على مقتضى المفهوم من علة الأمر (والنهي) موافق لقصد الشارع ٨٥ ، ٥١/٥
- فعل المأمورات أصل مقصود لذاته وترك (المنهيات) فرع تابع له ٣٨٤/٣
- فعل (المنهي) عنه أخف من ترك المأمور به ١٧٤/١١
- الفعل (المنهي) عنه سدا للذريعة يباح للحاجة ٥٤٨/٢
- فعل (المنهي) عنه نسيانا لا يفسد العبادة ٤١٧/١٢ ، ٤٢٩
- الفوائت لا تقضى في الأوقات (المنهي) عن الصلاة فيها ٥٤٣/١٩
- القاضي (منهي) عن كل قضاء في حال شغل البال ٤٨/٢٥
- قول الصحابي أمرنا بكذا أو (نهينا) عن كذا وما في معناهما بمنزلة المسند إلى النبي ﷺ ٢٨/٤١٧
- قول الصحابي أمرنا بكذا و (نهينا) عن كذا في حكم المرفوع إلى رسول الله ﷺ صريحا .. ٢٨/٤١٧
- القياس الصحيح دائر مع أوامر الشريعة (ونواهيها) وجودا وعدما ٥١٥/٥
- القيد مصب النفي (والنهي) ٤٥٨/٣١
- الكراهة أقل أحوال (النهي) ٥٢٥/٢٧
- الكفار مخاطبون (بالنواهي) دون الأوامر ١٤٤/٢٨
- كل أمر فيه مصلحة للخلق دون مضرة راجحة فإن الشرع لا (ينهي) عنه بل يبيحه ٥٨٢/١٣
- كل صلاة لها سبب تجوز في وقت (النهي) ٥٩٦/١٩
- كل فعل كسبي مقتنه الشارع أو مقت فاعله لأجله فهو (منهي) عنه ٣١٥/٣١
- كل ما أمر الله به أو (نهي) عنه فإن طاعته فيه بحسب الإمكان ٢٨/٩١
- كل ما فيه إضرار من العبد بنفسه فهو (منهي) عنه ٤٦٨/٧ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ - ١٢/٨ ، ٣١

- كل ما لو تم (متناه) كان رجوعا فمبتدؤه أيضا رجوع..... [٥٤٣]/٨
- كل ما لو تم (متناه) كان رجوعا فمبتدؤه أيضا رجوع..... ٤٥١ ، ٤٤٦/١٦
- كل ما يؤدي إلى الخلاف والمنازعة فهو (منهي) عنه..... (٣٨٥)/١٨
- كل مأمور يشق على العباد فعله سقط الأمر به وكل (منهي) شق عليهم اجتنابه سقط (النهى) عنه..... ١٥٦/١٩
- كل معنى يؤدي إلى عدم اعتبار مجرد الأمر (والنهى) لا سبيل إلى الرجوع إليه..... ٥٧ ، ٥٢/٥
- كل (منهي) شق عليه اجتنابه سقط (النهى) عنه..... ٣٦٧/٢
- كل يمين بغير الله فهي مكروهة (منهي) عنها..... ٥٥١/٢٠
- الكلام لا ينعقد له ظهور حتى (ينتهي) المتكلم منه أو يعرف (انتهائه) بالسكوت الطويل أو الانتقال..... (٣٣٠)/٣٢
- كلمة إلى (لانتهاء) الغاية..... (٥٧٣)/٣٢
- لا حكم للأمر (والنهى) في الضد..... ٣٣٨ ، ٣٣٧/٣١
- لا حكم (للنهى) في ضده..... ٤٠٢/٣١
- لا يفترق العمد من النسيان في باب إسقاط المأمورات ولا العذر من الاختيار بخلاف تفويت (المنهيات) فيهما..... (٤١٧)/١٢
- لا يلغى أصل يعارضه نقيض له إلا (والنهاية) تنتفي عن أحد المتقابلين لا محالة..... ٤٢٣/٢
- (للنهى) صيغة تخصه وتدل عليه..... ١٥٦ ، ١٤٦/٣١
- الله تعالى لا يرضى بالحيل على تجاوز أوامره (ونواهيه)..... (٥٤٣)/٤
- ما أدى من الحيل إلى إسقاط حق الغير فهو مذموم (منهي) عنه..... (٣٦١)/١٣
- ما عجز عن تسليمه شرعا لا لحق الغير فهل يبطل لتعذر التسليم أو يصح نظرا إلى كون (النهى) خارجا عنه..... ١٩٠/١٥
- ما عجز عن تسليمه شرعا لا لحق الغير هل يبطل لتعذر التسليم أو يصح نظرا لكون (النهى) خارجا..... ٢٠٨ ، ٢٠٦/٧
- ما كان من قبيل الأفعال لا يسقط بالسهو دون (المناهي) فقد تسقط..... (٤١٨)/١٢
- ما كان (منهيا) عنه لم يجز أن ينقلب قبحه حسنا بتغير الاسم والصورة مع بقاء الماهية والحقيقة..... (٥٨٧)/٢٧
- المباح بالجزء قد يكون مطلوبا بالكل أو (منهيا) عنه بالكل..... ٤٨٣/٢٧
- المباح بالجزء قد يكون مطلوبا بالكل ويكون (منهيا) عنه بالكل..... ٥٥١/١
- المباح بالجزء يكون مطلوبا بالكل أو (منهيا) عنه بالكل..... [٤٩٩] ، ٤٩٤ ، ٤٨٠/٢٧
- المتولد من مأذون فيه لا أثر له بخلاف المتولد من (منهي) عنه..... ١٠٢ ، ٩٩ ، ٨/١٢ ، [١٠٦]

مجرد الأمر (والنهي) الابتدائي التصريحي دليل على قصد الشارع .. ٥٦٢/٢ - ٢٧/٥ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ٢٢١ ، ٢١٧ ، ١٦٥

مجرد الأمر (والنهي) الابتدائي التصريحي دليل على مقصد الشارع ٩/٥ ، [٥١] ، ٢٠٢
 مخالفة (النهي) يتكرر بتكرارها التأثيم ٣٦٠/٣١
 المستحق بمطلق العقد صفة السلامة لا (نهاية) الجودة ٢٨٧ ، (٥١)/١٦
 المشقة من حيث هي ليست بقرينة بل (منهي) عنها (٤٩)/٤
 مطلق (النهي) ولو تنزيها مقتض للفساد في (المنهي) عنه (٣٧٣)/٣١
 مطلق (النواهي) في الشرع محمول على العمد دون السهو ٤١٨/١٢
 المطلوب (بالنهي) فعل ضد (المنهي) عنه (٤٠١)/٣١
 المعنى المفهوم للأمر (والنهي) إن كر عليه بالإهمال فلا سبيل إليه (٥٣١)/٥
 المفسدة تتكرر بتكرر (المنهي) عنه ٣٦٠/٣١
 الممدود إلى غاية (يتنهي) عند وجود الغاية [٩٩]/١١ ، ١٠٣ ، ١٠٤
 من فعل محظورا ناسيا لم يكن قد فعل (منهيا) عنه فلا يبطل بذلك شيء من العبادات ٤٢٩/١٢
 من ملك أرضا يملك هواها إلى ما لا (نهاية) له ٥٩٠/١١
 (المنهي) عنه أقل مراتبه أن يكون مكروها (٥٢٣)/٢٧
 (المنهي) عنه بعد تقدم الأمر على أصله وكما لو لم يتقدم أمر به (٣٩١)/٣١
 (المنهي) عنه لا يصح مع التخيير ٢٦٧/١
 (المنهي) عنه يكون حراما ٩٩/٢١
 (المنهيات) تسقط بالجهل والسيان والمأمورات لا تسقط بالجهل والسيان (٤١٨)/١٢
 المؤخر الذي لم يقبض بالمؤخر الذي لم يقبض (منهي) عنه (٣٩٧)/١٦ ، ٣٩٨
 المؤقت إلى غاية (يتنهي) عند وجود الغاية ٩٩/١١
 المؤمن (منهي) عن إذلال نفسه (٢٥٥)/١٨
 النسخ إنما يكون في الأمر (والنهي) ٧٧٠ ، ٧٦٢/٣٣
 النسيان عذر في (المنهيات) دون المأمورات ٤٦٢/١ - [٤١٧]/١٢ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٢٨٧/١٧ - ٤٥٤

النسيان لا يؤثر في إسقاط أمثال المأمورات وإنما تأثيره في العفو عن (المنهيات) (٤١٧)/١٢
 النسيان ليس عذرا في ترك المأمورات وهو عذر في (المنهيات) (٤١٧)/١٢
 النص الدال على (النهي) يقدم على الدال على الأمر (٤٨٧)/٣٣
 نفي الأمر لا يستلزم ثبوت (النهي) [٣٣٧]/٣١ ، ٣٣٨ ، ٣٤١ ، ٣٧٤
 نفي الأمر لا يستلزم (نهي) ٣٤٠/٣١
 نفي الأمر لا يعني استلزام (النهي) ٣٤١/٣١

- (نهاية) الشيء مقطعه ٩٩/١١
- (النهى) أكد من الأمر ٤٨٨/٣٣
- (النهى) إذا كان لأمر خارج فإنه لا يدل على الفساد وإذا كان لأمر في ذات (المنهى) عنه دل على الفساد ٤٢٧/٢
- (النهى) إذا ورد بعد الوجوب فهو للامتناع (٣٩١)/٣١
- (النهى) إذا ورد على واجب شرعا وقد تقييد بغير واجب انصرف إلى غير الواجب ٤٥٨، [٤٠٩]/٣١
- (النهى) إسقاط وتخفيف بعد الأمر كما أن الأمر إذن بعد الحظر ٣٩٢/٣١
- (النهى) أشد من الأمر ٤٨٨/٣٣
- (النهى) بعد الأمر بمنزلة (النهى) ابتداء (٣٩١)/٣١
- (النهى) بعد الأمر لا يدل على التحريم ٤٤٧/٢
- (النهى) بعد الأمر يقتضي الحظر [٣٩١]/٣١
- (النهى) بعد الإيجاب إباحة للترك ٣٩٢/٣١
- (النهى) بعد الوجوب ٣٩٦/٣١
- (النهى) بعد الوجوب للكراهة ٥٢٤/٢٧
- (النهى) حقيقة في التحريم (٣٤٤)/٣١
- (النهى) عن الأسباب المفيدة للأحكام يقتضي فسادها (٣٧٣)/٣١
- (النهى) عن إظهار المنكر واجب بحسب القدرة (٣٧١)/١٨
- (النهى) عن السبب لا يستلزم (النهى) عن المسبب ٤٥٢، ٤٣٧/٤
- (النهى) عن الشيء أمر بأحد أضداده (٤٠١)/٣١
- (النهى) عن الشيء أمر بأضداد (المنهى) عنه والأمر بالشيء (نهى) عن جميع أضداد المأمور به ٤٢٣/٢
- (النهى) عن الشيء أمر بضده ٤٤٧/٢ - ٢٥٨/٣١، [٤٠١]، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨ - ٣٢ - ١٧٤/٣٢
- (النهى) عن شيء أمر بضده ٤٠٨/٣١
- (النهى) عن الشيء أمرا بضده ٤٠٥/٣١
- (النهى) عن الشيء إن كان له أضداد يكون أمرا بالأضداد كلها ٤٠٢/٣١
- (النهى) عن شيء بعد أمر به للتحريم (٣٩١)/٣١
- (النهى) عن الشيء بعد وجوبه يرفع طلبه فيثبت التخخير ٣٩٢/٣١
- (النهى) عن الشيء لعينه يقتضي الفساد (والنهى) عنه لغيره لا يقتضيه ٣٧٤/٣١
- (النهى) عن الشيء ليس أمرا بضده ٤٠٤، ٤٠٢/٣١
- (النهى) عن الشيء يستلزم الأمر بضده ٤٠٧/٣١
- (النهى) عن الشيء يقتضي الأمر بضده (٤٠١)/٣١
- (النهى) عن العبادات يقتضي فسادها وفي المعاملات لا يقتضيه ٣٧٤/٣١

- (النهي) عن الفعل أمر بضده..... (٤٠١)/٣١
- (النهي) عن الفعل رفع للأمر به ٤٨٨/٣٣
- (النهي) عن المقيد ينصرف إلى القيد لا إلى المقيد..... ٤٠٩/٣١
- (النهي) عن المنكر كله واجب بحسب الإمكان..... ٥٥ ، ٥٢/٨
- (النهي) في العبادات يقتضي الفساد..... ٣٨٧/٣١
- (النهي) لا يدل على الفساد..... ٣٧٤/٣١
- (النهي) لا يقتضي التكرار..... ٣٦٠/٣١
- (النهي) لدفع المفاسد والأمر لتحصيل المصالح..... ٥٩/٥
- (النهي) للتحريم..... ٣٦٠ ، ٣٥٢ ، ٣٤٩ ، ٣٤٧ ، ١٦٢/٣١
- (النهي) للتكرار..... ٣٥٢/٣١
- (النهي) مرجح على الأمر..... (٤٨٧)/٣٣
- (النهي) المطلق لا يقتضي التكرار..... ٣٦٦/٣١
- (النهي) المطلق للتحريم..... ٥٨١ ، ٣٧٥ ، ٣٧٤ ، [٣٤٣] ، ١٦٤/٣١
- (النهي) المطلق يقتضي التكرار..... ٣٦٦/٣١
- (النهي) المطلق يقتضي التكرار والتأيد..... ٣٧٥ ، [٣٥٩]/٣١
- (النهي) المطلق يقتضي الفور..... [٣٥١]/٣١
- (النهي) المعلق على شرط يقتضي التكرار..... ٦٧٥ ، ٦٧٢/٢٧
- (النهي) مقدم على الأمر..... ٤٩٣ ، ٤٩٢ ، ٤٩١ ، [٤٨٧] ، ٤٣٠/٣٣
- (النهي) نقض الأمر..... ٤٨٨/٣٣
- (النهي) هل يجعل (المنهي) عنه كالأمر أم لا..... ٢٧٢/١١
- (النهي) هل يقتضي الفساد..... ٣٠/٢٨
- (النهي) الوارد عقيب الوجوب يفيد التحريم..... (٣٩١)/٣١
- (النهي) يتناول (الانتهاء) في جميع الأوقات على الدوام والاتصال..... (٣٥٩)/٣١
- (النهي) يتوجه إلى القيد لا إلى المقيد..... ٤١١/٣١
- (النهي) يدل على فساد (المنهي) عنه..... (٣٧٣)/٣١
- (النهي) يعتمد المفاسد كما أن الأوامر تعتمد المصالح..... (٣٤٧)/٣
- (النهي) يقتضي (الانتهاء) على الفور..... (٣٥١)/٣١
- (النهي) يقتضي بوضعه الدوام..... (٣٥٩)/٣١
- (النهي) يقتضي التحريم..... (٣٤٣)/٣١
- (النهي) يقتضي التحريم إلا لدليل صارف عنه..... ٥٩٥/٢٧
- (النهي) يقتضي الترك..... ٣٩٧/٣١

- (النهى) يقتضى التكرار ٣٦٧ ، ٢٠٨/٣١
- (النهى) يقتضى الدوام والتكرار لترك (المنهى) عنه ٣١/٣٥٩
- (النهى) يقتضى الفساد ٣٧٣ ، ٣٧٨ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧
- (النهى) يقتضى الفساد مطلقا ٣١/٣٧٣
- (النهى) يقتضى فساد (المنهى) عنه ٥٠/٢٥
- (النهى) يقتضى الفور ٣٥٧ ، ٣٥٦ ، ٣٥٥ ، ٣٥٤ ، ٣٤٤/٣١
- (النهى) يقتضى قبح (المنهى) عنه ٣٥٢/٣١
- (النهى) يقتضى الكف على الفور ٣١/٣٥١
- (النهى) يقطع الأمر ٣٣/٤٨٧ - ٣٩٧ ، ٣٩٢/٣١
- (النهى) ينفي المشروعية ٧/٣٥٨
- (النهى) يوجب الفور ٣١/٣٥١
- (النواهي) تعتمد المفاسد ٢٧/٥٣٠
- الهبة بشرط العوض هبة ابتداء بيع (انتهاء) ٢٢/٢٨٦
- الواجب (منهى) عن تركه ومأمور بفعله ٢٧/٣٥١
- الوعيد إنما يكون على فعل (المنهى) عنه أو ترك المأمور به ٢٧/٥٣٩
- وقول الصحابي (نهينا) عن كذا له حكم المرفوع إلى النبي ﷺ ٢٨/٤٢٣
- وقول الصحابي (نهينا) عن كذا يأخذ حكم الرفع إلى النبي ﷺ ٢٨/٤٢٣
- يجب (النهى) عن المنكر بالأسهل فالأسهل ١٨/٣٧٢
- يجوز تأخير البيان في الأمر (والنهى) دون الأخبار ٣١/٥٣٤
- يحرم أكل ما (نهى) عن قتله ٢٤/٥٢٠
- (ينتهى) حد اليسير إلى ما دون الثلث فيما يقبل ذلك ولا يكون فيه ضرر أو ظلم على أحد ٧/٢٥١
- (ينهى) عن التشبه بأهل البدع وإظهار شعارهم ١٨/٣٤٤

نوب

- الأحداث إذا كان موجبها واحدا واجتمعت تداخل حكمها (وناب) موجب أحدها عن الآخر ١٩/١٩٣
- إذا بطل (المنوب) بطل (النائب) ١٨/١٤٠
- إذا بطلت ولاية (المنوب) عنه بطلت ولاية (النائب) ١٨/١٣٧ ، ١٤١
- إذا تجانس القبضان (تناوبا) وإن اختلفا (ناب) المضمون عن غيره ١٦/٤٢٠
- إذا حجج (النائب) وقع الحجج عن (المستنيب) ١٨/١٣٠
- استمرار القبض يقوم مقام ابتدائه (وينوب) عنه ٢٣/٢٠٦

- الأصل امتناع (النيابة) في العبادات ١٧/ (١١٣)
- الأصل امتناع (النيابة) في العبادات البدنية ٢٣/ ٥٦
- الأصل امتناع (النيابة) في العبادة إلا بدليل ١٧/ ١٢٠
- الأصل أن الصوم لا يقبل (النيابة) ٢٠/ [٢٠٥]
- الأصل أن لا (ينوب) أحد عن أحد إلا باستخلافه إياه (واستنيابته) له ١٣/ ٥٨١
- الأصل أن من امتنعت عليه المباشرة تمتنع عليه (الاستنيابة) ١٣/ ٥٢٩ - ١٤/ ١٠٨
- الأصل أن من امتنعت عنه المباشرة تمتنع عليه (الاستنيابة) ٢٣/ ٤٩
- الأصل أنه متى تجانس القبضان (ناب) أحدهما عن الآخر وإذا اختلفا (ناب) المضمون عن غير المضمون ولا (ينوب) غير المضمون عن المضمون ١٦/ (٤١٩)
- الأصل أنه متى تجانس القبضان (ناب) أحدهما عن الآخر وإذا تغايرا (ناب) الأعلى عن الأدنى لا عكسه ١٦/ [٤١٩]
- الأصل عدم (النيابة) في العبادة البدنية ٢٣/ ٥٠
- الأصل في العبادات امتناع (النيابة) ١٧/ [١١٣]
- الأصل في العبادات امتناع (النيابة) فيها ١٧/ ١١٩
- الأصل المستقر أن لا يعتد لأحد إلا بما عمله أو تسبب إليه (باستنيابة) ونحوه ٦/ ٤٩٤
- الأصل المستقر أنه لا يعتد لأحد إلا بما عمله أو تسبب إليه (باستنيابة) ونحو ذلك ١٢/ (٦٥٩)
- الأعلى (ينوب) (مناب) الأدنى ١٠/ (٥١١)
- أفعال الحج تجري فيها (النيابة) ٢٠/ ٢٣٣
- أقوى القبضين (ينوب) عن الأضعف ١٠/ ٥١١
- الأقوى (ينوب) عن الأدنى ١٠/ (٥١١)
- الأقوى (ينوب) عن الأضعف ١٠/ (٥١١)
- الإمام (ينوب) عن الممتنع فيما تدخله (النيابة) ١٨/ (١٩٩)
- الأمر المالية تقبل (النيابة) عن الأحياء والأموال ١٧/ (١٢٠)
- إن القبضين إذا تجانسا (ناب) أحدهما عن الآخر وإذا اختلفا (ناب) الأعلى عن الأدنى ١٦/ (٤١٩)
- بقاء (النيابة) يستدعي بقاء أهلية (المنوب) عنه ١٨/ [١٣٧] ، ١٤٠
- بيت المال معد (للنائب) ٢٦/ (٣٨٥)
- تجري (النيابة) في الاستحلاف لا الحلف ١٣/ ٥٢٩
- تجوز (النيابة) في العبادات المالية مطلقا ١٧/ (١٢١)
- تجوز (النيابة) في نسك التطوع ٢٠/ ٢٥٧
- تصح الوكالة في كل أمر يقبل (النيابة) شرعا ٢٣/ (٥٥)
- تصرف (النائب) تصرف (المنوب) عنه ١٨/ (١٢٩)

تصرفات (المستتاب) إنما تتعلق أحكامها (بالمستتيب)..... ١٣٤/١٨
 التطوع (ينوب) في الحج عن الفرض [٢٧٣]/٢٠
 (تنوب) سنن الحج عن فرضه (٢٧٣)/٢٠
 الحاكم إنما (ينوب) عند التعذر والامتناع (٢٠٠)/١٨
 الحاكم أو (نائبه) أمين لا ضمان عليه إلا إذا فرط ٤٤٦/١٤
 الحاكم يقوم مقام الممتنع فيما تدخله (النيابة) ٤٧٥/١ - ٥٥٢/١٣ ، ٥٥٥ - ١٨ [١٩٩]
 الحاكم (ينوب) عن الممتنع ١٨ (١٩٩) ، ٢٠٦
 الحج جعلت سننه (تنوب) عن فرائضه (٢٧٣)/٢٠
 الحدود تقام بأمر الإمام أو (نائبه) (٤٥١)/٢٥
 الحق الذي تدخله (النيابة) إذا لزم في حال الحياة لم يسقط بالموت ٢٧٩ ، ٢٧٥ ، [٢٦٧]/١٣
 الحق الذي تدخله (النيابة) واستقر وجوبه في حال الحياة لا يسقط بالموت ١٣ (٢٦٧) ،
 ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨١

حكم تصرفات (المستتاب) ترجع إلى (المستتيب) ١٣٤/١٨
 حكم فعل (النائب) يظهر في حق (المنوب) عنه (١٢٩)/١٨
 حكم (المستتاب) يظهر في حق (المنوب) عنه ١٣٣/١٨
 حكم (النائب) حكم (المنوب) عنه ١٤٠ ، ١٣٧/١٨
 خطأ الحاكم في حكمه والإمام (ونوابه) في أحكامهم وأعمالهم في بيت المال (٤٠٥)/٢٦
 زالت أهلية (المنوب) عنه بطل تصرف من يقوم مقامه ١٤١/١٨
 الصوم لا تجري فيه (النيابة) ٢٠٨/٢٠ - ٥٣٠/١٣
 الصوم لا تدخله (النيابة) (٢٠٥)/٢٠
 الصوم لا يقبل (النيابة) ٢٠٩ ، ٢٠٨/٢٠
 العاجز عن الأمر والفعل تجوز (النيابة) عنه بغير أمره ٥٦/٢٣ - ٥٢٩/١٣
 العبادات البدنية لا تجري فيها (النيابة) ٢٠٧ ، ٢٠٥/٢٠
 العبادات البدنية المحضة لا تجوز فيها (النيابة) على الإطلاق إلا ما خص بدليل ٦٦٠/١٢
 العبادات البدنية المحضة لا تجوز (النيابة) فيها على الإطلاق ٢٢٢/٦
 العبادة لا تصح (النيابة) فيها (١١٣)/١٧
 العبادة المالية تتأدى (بالنائب) (١٢١)/١٧
 العبادة المالية تجري فيها (النيابة) مطلقاً (١٢٠)/١٧
 العبادة المالية تقبل (النيابة) (١٢٠)/١٧
 فعل (النائب) كفعل (المنوب) عنه (١٢٩)/١٨
 فعل (النائب) منسوب (للمنوب) عنه لا محالة (١٢٩)/١٨

- فعل (النائب) يقوم مقام فعل (المستنيب) ١٣٤/١٨
- قبض الأمانة (ينوب) عن مثله لا عن المضمون والمضمون (ينوب) عنهما ٤٢٠/١٦
- قبض الرهن لا (ينوب) عن قبض الشراء إذا اشتراه المرتهن ٢٠٢/٢٣
- القبض السابق (ينوب) عن القبض اللاحق إذا كان السابق مثل اللاحق أو أقوى منه أما إذا كان دونه فلا (ينوب) ٤٢٠/١٦
- القوي (ينوب) عن الضعيف ٥١١/١٠
- الكفالة إنما تصح في مضمون تجري (النيابة) في إيفائه ٢٢٩/٢٣
- الكفالة إنما تكون في الحقوق التي تجوز (النيابة) فيها ٢٢٩/٢٣
- الكفالة بمضمون بما تجري (النيابة) في إيفائه صحيح وبما لا تجري (النيابة) في إيفائه باطل ٢٢٩/٢٣
- الكفالة بمضمون بما تجري (النيابة) في إيفائه صحيحة وبما لا تجري (النيابة) في إيفائه باطلة ٢٢٢/٢٣
- كل حق يحتاج إلى نية لا (ينوب) فيه أحد إلا بإذن ٢٢١/٦
- كل خارج من الأرض يقصد بزراعته نماء الأرض والغلة (ويستنبط) في الجنات يجب فيه العشر ١٤٨/٢٠
- كل قبض هو قبض ضمان أو قبض أمانة (ينوب) عن قبض الهبة ٢٠٢/٢٣
- كل ما جاز للإنسان أن يليه بنفسه وتصح (النيابة) فيه يصح أن يكون فيه وكيلًا ٥٠/٢٣
- كل ما جرت العادة أن (يستنيب) الشريك فيه فله أن يستأجر من مال الشركة شريكه لفعله ٨٦/٢٢
- كل ما صح أن يستوفيه بنفسه وتدخله (النيابة) صح أن يتوكل لغيره فيه ٥٥/٢٣
- كل ما قدر الصبي عليه بنفسه من عمل المناسك لا تجوز فيه (النيابة) ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٧
- كل ما يمكن الصبي فعله بنفسه من المناسك فعله وما لا يمكنه فعله منها فإن قبل (النيابة) فعل عنه وإلا سقط ٢٧٩/٢٠
- لا تجري (النيابة) في العبادة البدنية المحضة ٥٣٢، ٥٢٩/١٣
- لا تصح الكفالة بنفس الحد والقصاص لأن (النيابة) لا تجري في إيفائهما ٢٣٠/٢٣
- لا تصح (النيابة) في المعاصي ٥٦/٢٣
- لا يجوز أكل ذي (ناب) من السباع ولا ذي مخلب من الطيور ٤٧٥/٢٤
- لا يحل ذو (ناب) أو مخلب ٤٧٥/٢٤
- لا يصح التصرف في ملك الغير إلا بولاية شرعية أو (نيابة) عرفية ١٢٣/١٨ - ٩٦/١٤
- لا يؤكل ذو (ناب) ومخلب من سبع أو طير ٤٧٥/٢٤
- ليس (للمستتاب) أن (يستنيب) غيره إلا بإذن (منه) ٩٦/٢٣
- ما تجري (النيابة) في إيفائه فالكفالة بمثله صحيحة ٢٢٩/٢٣
- ما تجوز فيه (النيابة) تصح فيه الوكالة وما لا فلا ٥٥/٢٣
- ما جازت (الاستنباط) في فرضه جازت في نقله ٣٧٣، ٣٧١، ٣٦٦/١٧

- ما دخلته (النيابة) وتعين مستحقه وامتنع من هو عليه قام الحاكم مقامه فيه ١٨/ (٢٠٠)
- ما صح فيه (الامتنابة) إذا فعله (المستتاب) وقع عن (المستتب) ١٣/ ٥٢٩ - ١٨/ [١٢٩] ، ١٣٤ ، ١٣٥
- ما طريقه التشفي لا (ينوب) فيه الولي ٢٦/ (٥٣)
- ما كان من العبادة لا تصح (النيابة) فيه ١٧/ (١١٣)
- ما لا تجوز فيه (النيابة) لا تصح فيه الوكالة ٢٣/ ٦٥
- متى تجانس القبضان (ناب) أحدهما عن الآخر وإن اختلفا (ناب) الأقوى عن الأضعف دون العكس ١٦/ (٤١٩)
- المضمون (ينوب) عن الأمانة وعند اتحاد القبضين (ينوب) أحدهما عن الآخر ١٦/ (٤١٩)
- المعصية لا (تنوب) عن الطاعة ١٢/ ٢٦٤ ، ٢٦٦
- من صح تصرفه في شيء تدخله (النيابة) صحت وكالته فيه ٢٣/ (٥٥)
- من لزمه حق مقصود لا تجري (النيابة) في إيفائه ١/ ٤٦٦ - ١٣/ [٥٢٩] - ١٧/ ١١٤
- من ملك التصرف فيما تدخله (النيابة) في حق نفسه جاز أن يتوكل فيه لغيره ٢٣/ (٥٥)
- من (ناب) عن غيره لا يتصرف إلا بالمصلحة الراجحة ١٨/ (١١٨)
- (النائب) لا يجوز له التصرف إلا على وجه الحظ والاحتياط ١٨/ (١١٧)
- (النائب) يقفو (المنوب) ١٨/ ١٣٠
- (النيابة) تجري في العبادة المالية عند العجز والمقدرة ١٧/ (١٢٠)
- (النيابة) تجري في العبادة المالية المحضة ١٧/ ١١٣ ، [١٢٠]
- (النيابة) تدخل في الصوم ٢٠/ ٢٠٥
- (النيابة) تصح فيما لا تتعين فيه المباشرة ١٣/ ٥٢٩
- (النيابة) في الحج جائزة ٢٠/ ٢٥٧ ، ٢٧١
- (النيابة) في الصوم لا تصح ٢٠/ (٢٠٥)
- (النيابة) في المناسك معتبرة ٢٠/ [٢٥٧]
- (النيابة) لا تجري في الحدود ١٣/ ٥٣٠
- (النيابة) لا تدخل في النية ٢٣/ ٥٠
- نية لا تقبل (النيابة) ٦/ (٢٥٩)
- نية النفل لا (تنوب) عن نية الفرض ١٧/ (٣٨٣)
- الواحد من المسلمين (ينوب) عن جماعتهم فيما هو حقهم ١٣/ (٥٨١)
- الواحد من الناس (ينوب) عن جماعتهم فيما هو حقهم ١٣/ ٥٨٧
- الواحد (ينوب) عن جماعتهم فيما هو حقهم ١٣/ ٥٨٦
- الواحد (ينوب) عن العامة في المطالبة بحقوقهم ١٣/ ٥٨٥ ، ٥٨٦
- الواحد (ينوب) عن العامة في المطالبة بحقوقهم لا في إسقاط حقهم ١/ ٤٦٦ - ١٣/ [٥٨١]

- الوكالة إنما تصح في كل أمر يقبل (النيابة) شرعا ٢٣/٦٥)
 الوكالة تصح فيما يقبل (النيابة) ٢٣/٥٥)
 ولاية الأمور (نواب) ووكلاء وليسوا ملاكا ٢٦/٢٦٧]
 يجوز (النيابة) في العبادات المالية مطلقا ٦/٢٢٢
 يقوم فعل (النائب) مقام فعل (المنوب) عنه ١٨/١٢٩)

نوط

- الاجتهاد في تحقيق (مناط) الحكم ضرورة ٢٩/٤٩٥)
 الاجتهاد في تحقيق (المناط) ضرورة شرعية ٢٩/٤٥١، ٤٨٣، ٤٨٦
 الاجتهاد في تحقيق (المناط) لا خلاف فيه بين الأئمة ٢٩/٤٩٥)
 الاجتهاد في تنقيح (المناط) إنما يفترق إلى الاطلاع على مقاصد الشريعة خاصة ٥/٢٦٠، ٢٦٦، ٣٤٣، ٢٧٢
 الأجر والثواب (منوطان) بكسب المكلف وسعيه ١٢/٦٥٩)
 الأحكام تتغير بتغير (مناطاتها) ٣/٢٦٩)
 الأحكام الشرعية لا (تناط) بالأسماء ٢٧/٥٨٨
 الأحكام الشرعية لا (تناط) بالشك والوهم ٧/٣٤٨
 استحقاق الجعل (منوط) بتمام العمل فيما لا يحصل للجاعل فيه نفع إلا به ٢٢/١٧٤
 الأهلية (مناطها) العقل ٢٨/١٣٤
 إيجاب الفدية (منوط) بالترفه ٢٠/٤٥٠
 البلوغ والعقل (مناط) التكليف ٢٨/٨٣
 البيع (منوط) بالرضا ٢١/١١، [١٧]، ١٩٢
 تحقيق (المناط) تثبت به الأحكام ٢٩/٤٩٥]
 تحقيق (المناط) وتنقيح (المناط) وتخريج (المناط) هي جماع الاجتهاد ٢٩/٤٩٥
 تخريج (المناط) حجة ٢٩/٤٥١، [٤٨٣]، ٤٩٥
 التراضي هو (المناط) الشرعي في المعاملات ١٣/٢١، ٢٣، ٥٨٩-١٤/٣٠-١٦/١٣١]،
 ١٣٦، ٢٢١، ٤٦١-٢١/١٨، ٢٤
 التراضي هو (المناط) الشرعي للمعاملات ١٣/٥٤٥-١٦/٢٩٣
 التراضي هو (المناط) في كل المعاملات ١٣/٥٩٠
 التراضي هو (المناط) في المعاوضات الشرعية ١٦/٤٦٣، ٤٦٤، ٥١٠، ٥١٣-٢١/٢٠٤
 التراضي هو (المناط) في نقل الأموال من بعض العباد إلى بعض ١٢/٥٨٥-٢١/٢٤
 التشريع (منوط) بالضبط والتحديد ٣/٤٢٥)

تصرف الإمام على الرعية (منوط) بالمصلحة ٣٥٨/١، ٤٧٥ - ٥٩/٢، ١٦٦، ١٩٦، ٢٠٨،
٣٢٦/٣، ٣٣٩، ٤٦٣ - ٤٢٤/٤، ٤٢٥ - ٣٤٤/٥، ٣٤٦ - ١١٩/١٨، ١٢٣ - ٢٦٧/٢٦،

٣٧٧

تصرف الإمام في الرعية (منوط) بالمصلحة ٣٦٩/١
التصرف على الرعية (منوط) بالمصلحة ٤٢٣/١ - ٣٢/٢، ٤١، ١٦٠، ٣١٧، ٣٨١
التصرف في بيت المال من ولي الأمر (منوط) بالمصالح العامة للمسلمين ومقيد بها ٢٦٦/٣٧٧، ٣٩٨
تصرف الولي (منوط) بالمصلحة ٥٤٩/٢ - ٣٤٩/٢٣، ٣٤٩
التعالييل إنما (تناط) بالأعم الأغلب ٢٩/٣١٩، ٣٢٨، ٣٨٢
التعالييل (تناط) بالأعم الأغلب ٢٩/٣٢٣
التكليف (مناطه) العقل ٢٨/١٠٣
التكليف هو (مناط) العقوبة ٢٦/١٠١
تنقيح (المناط) أجود مسالك العلة ٢٩/٤٤٤
تنقيح (المناط) مسلك معتبر للعلة ٢٩/٤٥١، ٤٨٣، ٥٠٥، ٥١٠
تنقيح (المناط) مسلك معتبر للعلة ٢٩/٤٩٥، ٤٩٦
تنقيح (المناط) من مسالك العلة ٢٩/٤٨٦
تنقيح (المناط) واجب على كل مجتهد ٢٩/٤٥١
تنقيح (المناط) يكون بعد معرفته والنص عليه ٢٩/٤٥١
الحكم المترتب على اللفظ هل هو (يناط) بآخر جزء منه أو بكله ٩٠، ٨٨/٩
الحكم (منوط) بالحي لا بالميت ٢٨/٨٣
الحكم (يناط) بعين الوصف الموماً إليه أو بمعناه ٢٩/٥٠٥
الرخص لا (تناط) بالشك ١ - ٣٩٤/٢ - ٦٠/٧ - ٣٤٧
الرخص لا (تناط) بالمعاصي ١ - ٣٦٩/٢ - ٦١، ٦٢، ٩٧، ٩٨، ٢٠٠، ٢١٤ - ٧/١٥٥،
١٦٦، ٣٤٨، [٣٥٧]، ٣٦٥، ٣٦٧، ٤٠٨ - ٥٦٤/٩ - ١١ - ٢٧٣/١٢ - ٢٨٠، ٢٨٢ - ٨٩/٢٤
الرخص لا (تناط) بأمر موهوم ٧/١٦٤
الرخص هل (تناط) بالمعاصي ١/٥٤٢
الرضا هو (مناط) صحة البيوع ٢١/٢٦
سد الذريعة وفتحها (منوط) بالمصلحة ١ - ٣٦٩/٤٤٤
شرط المغرور أن يكون جاهلاً فإنه لو كان عالماً بحقيقة الحالة لم يقع الغرور تصوراً حتى (يناط) به
حكم ١٤/٣٤٧
صحة الوقف (منوطة) بالأهلية في الواقف والموقوف عليه ٢٢/٤٥٨
صحة الوقف (منوطة) بأهلية الواقف ٢٢/٤٥٩

صحة الوقف (منوطة) بأهلية الواقف والموقوف عليه [٢٢/٤٥٥]
 الضمان (منوط) بالتعدي ١٤/٣٠٥ - ١/٤٦٨
 العفو (منوط) بما يشق الاحتراز عنه غالباً ٧/٢٢٣
 غالب الأحكام (منوطة) بالظنون ٢٧/٣١٧
 فعل الوصي (منوط) بالمصلحة ٢٤/١٣٥
 كل كفارة مالية (نيطت) بسببين فيجوز تقديمها على السبب الثاني إذا تقدم الأول ١٣/٥١٤ - ١٧/٥٠، ٦٤

الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات والنفي فذلك القيد هو (مناط) الإفادة ومتعلق الإثبات والنفي ٣١/٤٥٧
 لا تكون التسمية (مناط) الأحكام ٥/٤٤٧
 ما (أنيط) الحكم بذاته أشد مما (أنيط) به لوصفه ٩/٥٢٤
 متى وجدنا صاحب الشرع (أناط) الحكم بوصفين مناسبين قلنا المجموع علة ٢٩/٣٨١
 (مناط) الحكم في نفقة القريب الكفاية ٢٣/٦٤٣
 (المناط) الشرعي في جميع المعاملات هو التراضي ١٦/١٣١، ٣٠٢، ٣٠٥
 (مناط) الضمان الإضرار بتفويت حق الغير ٧/٥٧٣، ٥٧٦
 (المناط) في البيع هو التراضي ٢١/١٧
 (المناط) في البيع هو التراضي وطية النفس ١٦/١٣٢ - ٢١/١٠
 (المناط) في البيع وغيره من المعاملات هو التراضي ١٦/١٣١، ١٣٨
 النعمة لا (تناط) بالمحذور ١٢/٢٧٩
 نفوذ التصرف (منوط) بالإذن الشرعي ٨/٢٨٨
 (نوط) الأحكام الشرعية بمعان وأوصاف لا بأسماء وأشكال ٢/٥٦٣ - ٥/٤٤٧ - ٢٧/٥٨٨
 ٢٩/٣٤٧، ٣٥٢ - ٣٢/١٨٣، ١٨٤

(نوط) التشريع بالضبط والتحديد ٢/٥٦٣
 هل الرخص (تناط) بالمعاصي ٢/٧٧، ٩٧

نوع

الأجر على قدر النصب إذا اتحد (النوع) ١٢/٦٢٧
 الأحكام الشرعية في أصلها قد بنيت ورتبت على حسب المصالح والمفاسد (وأنواعها) ومراتبها ٥/٣٤٦
 إذا اتحد (نوع) المصلحة والمفسدة كان التفاوت بالقلة والكثرة ٤/١٩١، ١٩٩، ٢٠٠، ٢١١
 إذا تساوت المصالح في الحكم والرتبة قدم أعظمها (نوعاً) عند التعارض ٤/١٧٥

- إذا دخل أمر في أمر من (نوعه) قدر الداخل عدما أما إذا لم يكن من (نوعه) فلا ٢٨٥/٩
- الأفضل أن يأتي المكلف في العبادات الواردة على وجوه (متنوعة) بكل (نوع) منها ١٧/١٠١
- (أنواع) التطوعات أوسع من (أنواع) المفروضات ٥٨٩/١٩
- باب القربات يقتصر فيه على النصوص ولا يتصرف فيه (بأنواع) الأقيسة ٢٩/٢٧٥
- بعث الرسول بإصلاح العقول والأديان وتكميل (نوع) الإنسان ٥٥٩/٢
- بعض (أنواع) النهي يقتضي الفساد ٥٣٣/١
- حل (أنواع) اللعب الخطرة من الحاذق بها حيث غلب على الظن سلامته ٢٦/٤٧٨
- الشارع لا يحرم ما يحتاج الناس إليه من البيع لأجل (نوع) من الغرر بل يبيح ما يحتاج إليه من ذلك ١٨٥/٢١
- الشركة بسائر (أنواعها) عقد جائز ٢١/٤٩٣
- العبادات التي فعلها النبي ﷺ على (أنواع) يشرع فعلها على جميع تلك (الأنواع) لا يكره منها شيء ١٧/١٠١
- كل (أنواع) الفروسية مما ينفع الجماعة وقت السلم أو وقت الحرب جائزة ٢٦/٤٧٣
- كل ذكر عاصب أنثى من (نوعه) لا بد أن يكون في درجتها إلا ابن الابن يعصب بنت الابن وهو أسفل منها ٣٤١/٢٤
- كل ذكر يعصب أنثى لا بد أن يكون من (نوعها) ٣٤٣/٢٤
- كل ذكر يعصب أنثى لا بد أن يكون من (نوعها) إلا الجد مع الأخت ٢٤/٣٤١، ٣٤٥
- كل صلاة أمر بفعلها في الوقت على (نوع) من الخلل لا يجب قضاؤها ١٩/٥١٩
- كل عذر لا يمنع المضي في موجب العقد شرعا ولكن يلحقه (نوع) ضرر يحتاج فيه إلى الفسخ ٨/١٩
- كل (نوع) من النساء فرض واحدتهن النصف فإن فرض الاثنتين منهن الثلثان ٢٤/٣٠٥
- كل وصية (بنوع) قرابة يجب تنفيذها ما أمكن ٢٤/٢١
- لا تصح الهبة (بأنواعها) مع شرط مفسد ٢٢/٣٠٣
- المجاز لا يتعدى (نوعه) ٢٩/١٧٧
- المستثنى الفاسد هل يرد إلى صحيح أصله أم إلى صحيح (نوعه) ١٤/٤٧٥، ٤٧٨
- المستثنى الفاسد هل يرد إلى فاسد أصله أو إلى صحيح (نوعه) ١٤/٤٧٨
- الواجب إذا قدر بشيء فعدل عنه إلى ما فوقه فإن جمعهما (نوع) واحد أجزأ وإلا لم يجزئ ١٧/٦٩
- يجوز أن يكون المحرم أحد (نوعين) لا بعينه ٢/٤٢٧

نول

- الإذن في النكاح لا (يتناول) الفاسد ٢٨٨/٨، ٢٩٠
- الإذن لا (يتناول) الفاسد ٨/٢٨٧ - ١١/٣٨٢

- الإذن المطلق لا (يتناول) خلاف المعتاد ٨/ (٢٧٣)
- الإذن المطلق (يتناول) أقل ما يقع عليه الاسم ٦/ ٤٨٠
- الإذن المطلق (يتناول) الصحيح فقط لا الفاسد ٨/ (٢٨٧)
- الامتنان بالنعم يشعر بالقصد إلى (التناول) والانتفاع ٤/ ٤٨٥
- الامتنان بالنعم يشعر بالقصد إلى (التناول) والانتفاع ثم الشكر عليها ٥/ ١٠، ٦٩، [١١٥]، ٢٨٦ - ٢٧/ ٤٨٨
- الأمر بالشيء لا (يتناول) المكروه ٢/ ٤١٣
- الأمر المطلق لا (يتناول) المكروه ٢٧/ ٥٢٤، ٥٢٥
- أو تدخل بين اسمين أو فعلين (فيتناول) أحد المذكورين ٣٢/ (٦٤١)
- تركيب الحكم على كل جماعة بصيغة الجمع تدل لغة (تناول) الحكم لكل واحد ٣١/ ٣٠٨
- الخاص (يتناول) مدلوله قطعاً ٣٠/ [٥٢١]
- عقد الإجارة إنما (يتناول) مباحاً لا محظوراً ٢٢/ (٣١)
- العقد لا (يتناول) الفاسد ٨/ ٢٨٨
- عموم الأشخاص (يتناول) عموم الأحوال ٣٠/ (٤١٣)
- الفعل عند اجتماع القول والفعل (يتناول) ما يفيد حال الانفراد ٢٨/ ٤٩٠
- القول والفعل إذا اجتماعاً (تناولهما) اسم الفعل ٢٨/ ٤٩٠
- لإذن المطلق (يتناول) أقل ما يقع عليه الاسم ١٠/ ٨٤
- اللفظ الخاص (يتناول) المخصوص قطعاً ٣٠/ (٥٢١)
- اللفظ المقيد بوصف لا (يتناول) غير الموصوف بتلك الصفة ٨/ ٦٠٨
- لو عم الحرام أرضاً ولم يبق بها حلال جاز (تناول) قدر الحاجة دون التمتع ولا يتوقف على الضرورة ٣/ (٥٦٣)
- ما (تناوله) العقد تبعاً يجب تسليمه تبعاً ١٦/ ٣٣١
- مال الغير لا يجوز إثبات اليد عليه إلا بإذنه كما لا يجوز (تناوله) إلا بإذنه ١٤/ (٩٦)
- مطلق الإقرار بالعقد (يتناول) الصحيح من العقد ٨/ ٣٥٠
- المطلق (يتناول) الكامل ذاتاً لا وصفاً ١٠/ (٥٦٣)
- نعمة الملك لا (تناول) بالمحظور ١٢/ ٢٨٠
- النهي (يتناول) الانتهاء في جميع الأوقات على الدوام والاتصال ٣١/ (٣٥٩)
- يجوز أن (يتناول) العقد شيئاً على وجه التبع وإن لم يفرد ١١/ (٥٣١)

نوم

- الإغماء (كالنوم) ١٢/ (٤٦٥)

- الجنون إذا لم يمتد ألحق (بالنوم) فلا يسقط العبادات ٣٨٩/١٢
- حكم الإغماء حكم (النوم) (٤٦٥)/١٢
- خطاب الوضع ثابت في حق الصبي والمجنون (والنائم) ٦١٧/٢٧
- عذر (النوم) لا يمنع إيجاب الجزاء عليه ٤٥٨/١٢
- كل مال (نام) فهو وعاء للزكاة (٤٣)/٢٠
- كل (نائم) استثقل (نوما) وطال (نومه) على أي حال كان فقد وجب عليه الوضوء [٢١٩]/١٩
- كل (نوم) لم يلحق باليقظة شرعا فهو حدث (٢١٩)/١٩
- لا عبرة بكلام (النائم) ٤٥٨/١٢
- ما لا يرصد للنماء ولا هو (نام) في نفسه فلا زكاة فيه ٤٣/٢٠
- المغمى عليه حكمه حكم (النائم) [٤٦٥]، ٤٥٨/١٢ - ٤٦٢/١
- المغمى عليه في معنى (النائم) (٤٦٥)/١٢
- من استثقل (نوما) على أي حال كان فعليه الوضوء (٢١٩)/١٩
- (النائم) في حكم القضاء كالمتنبه ٤٥٨/١٢
- (النائم) معذور [٤٥٧]/١٢
- (النوم) الثقيل يجب منه الوضوء على أي حال (٢١٩)/١٩
- (النوم) سبب لزوال التكاليف (٤٥٧)/١٢
- (النوم) عذر (٤٥٧)/١٢
- (النوم) لا يسقط أصل الوجوب وإنما يسقط وجوب العمل إلى حين القدرة (٤٥٧)/١٢
- (النوم) لا يمتد فلا يكون في وجوب القضاء عليه حرج وإذا كان كذلك فلا يسقط الوجوب ٤٦١/١٢
- (النوم) يمنع توجه خطاب الأداء ولكن لا يمنع الوجوب ٤٦٥، (٤٥٧)/١٢
- (النوم) ينافي العلم كالنسيان ٤٥٨/١٢
- (النوم) ينقض بكل حال ٢١٩/١٩
- (النوم) يوجب تأخير الأداء لا أصل الوجوب (٤٥٧)/١٢
- هل المغمى عليه كالمجنون أو (النائم) (٤٦٥)/١٢

نوي

- إذا (نوي) إبطال العبادة أو الخروج منها بطلت (١٧٩)/٦
- إذا (نوي) المكلف مع النفل نفلا آخر لا يحصلان [١٧٠] - ١٦١، ١٥٦، ١٥٥/١٧
- الأصل أن موجب اللفظ ثبت باللفظ ولا يفترق إلى النية ومحتمل اللفظ لا يثبت إلا إذا (نوي) (١٢٥)/٦
- كل من طاف طوافا في وقته وقع عنه بعد أن ينوي أصل الطواف نواه بعينه أو لا أو (نوي) طوافا آخر (٣٤٩)/٢٠

- كل من وجب عليه طواف وأتى به في وقته وقع عنه سواء نواه بعينه أو لم ينوه أو (نوى) به طوافا آخر..... ٢٠/٣٤٩
- من طاف طوافا في وقته وقع عنه نواه بعينه أولا أو (نوى) طوافا آخر..... ٢٠/٣٤٩
- من (نوى) حقيقة كلامه يصدق ديانة وقضاء..... ١٤٤ ، ١٤٣/٦
- من (نوى) شيئا يخالف ظاهر لفظه فإن لم يحتمله فلا عبرة بنيته وإن احتمله لفظه دين ولم يقبل في الحكم..... ١٤٣/٦
- من (نوى) فرضين انصرف المؤدى إلى أقوامهما..... ١٧/١٦٤
- من (نوى) قرينة فلا تلزمه بمجرد النية إلا أن يقارنها قول أو الشروع في العمل..... ١٤/٦٠٨
- موجب اللفظ يثبت باللفظ ولا يفترق إلى النية ومحتمل اللفظ لا يثبت إلا بالنية وما لا يحتمله لفظه لا ثبت وإن (نوى)..... ٢/٣٦٤
- الكنائية لا ينعقد بها اليمين إلا (بالنية)..... ٢٠/٤٦٩
- لا ثواب إلا (بالنية)..... ١/٣٢٣ ، ٤٨١ - ٥٦/٢ - ١٨/٦ ، ٢٥ ، [٣٥] ، ٤٦ ، ٦٤ ، ٧٢ ، ١٧٢ ، ٢٣٢ ، ٢٧٢
- لا عبادة إلا (بالنية)..... ٢١/٢٥ ، [١٧١] ، ١٧٩ ، ١٨٨ ، ١٩٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩
- لا عمل إلا (بالنية)..... ٦/٢٧٢
- لا يقع الطلاق بشيء من الكتابات إلا (بالنية) أو بدلالة الحال..... ٢٣/٤٦٩
- اللفظ إذا احتمل معنيين لا ينصرف إلى أحدهما إلا (بالنية) من المتكلم..... ٦/١٠٤
- اللفظ الصريح إذا وجد نفاذا في موضوعه لا ينصرف إلى غيره (بالنية)..... ٦/١١٧
- المحتمل لوجوه شتى لا يتعين بعض وجوهه إلا (بالنية)..... ٦/١٠٤
- من ملك التصرف لنفسه ولغيره لا ينصرف التصرف للغير إلا (بالنية)..... ٦/١٠٤
- موجب اللفظ يثبت باللفظ ولا يفترق إلى النية ومحتمل اللفظ لا يثبت إلا (بالنية) وما لا يحتمله لفظه لا ثبت وإن نوى..... ٢/٣٦٤
- هل يفسد الصحيح (بالنية) أم لا..... ٦/٢٩٩
- العادة تنقلب إلى عبادة (بالنية)..... ٦/٦٣
- المباح ينصرف (بالنية) إلى الطاعة..... ٦/٦٣
- إتيان شيء من أفعال الصلاة مع التردد في (النية) يقتضي البطلان..... ١٩/٥٢٥
- اختلاف (نية) الإمام والمأموم فيما يأتيان به من الصلاة لا يمنع صحة الاقتداء..... ١٩/٤٦٨
- اختلاف (نية) الإمام والمأموم لا يمنع القدوة مع التساوي في الأفعال..... ١٩/٤٦٧
- اختلاف (نية) الإمام والمأموم يمنع الاقتداء..... ١٩/٤٦٧
- اختلاف (نية) الإمام والمأموم يمنع القدوة..... ١٩/٤٧٤
- اختلاف (النية) هل يؤثر مع بقاء اليد أو لا..... ٦/٣٠٩

إذا اجتمع شيان يوجبان الغسل (ونواهما) بطهارته أجزأه عنهما..... ١٥٧/١٧
 إذا أطلق (النية) انصرف إلى الأصل ١٥٦، ١٥٦، ١٥٥، ١٩/٦، [١٥٩]
 إذا تبدلت (النية) واليد على حالها هل يتبدل الحكم أم لا ٣٠٩/٦
 إذا جمع بين عبادتين في (نية) واحدة فإن كانت إحدهما أقوى كان شارعا فيها وإن استوتا ألغيتا ولا
 يكون شارعا في واحدة منهما ١٥٦/١٧
 إذا وقعت (النية) في محلها وجب استصحاب حكمها إلى تمام متعلقها ١٨٧/٦
 إزالة النجاسة لا تفتقر إلى (نية) ولا فعل ١٨١/١٩
 استصحاب حكم (النية) شرط واستصحاب ذكرها فضيلة ١٨٧/٦، ١٩١
 استصحاب (النية) في جميع ما يعتبر فيه (النية) ليس بلازم ١٨٧/٦
 الأصل اعتبار (النية) في جميع أجزاء العبادة ١٧٩/٦
 الأصل أن المصريحات من الألفاظ تحمل على ظواهرها ولا تعتبر (نية) الالفاظ في صرف اللفظ إلى
 غير ظاهره ١١٨/٦
 الأصل أن موجب اللفظ يثبت باللفظ ولا يفتقر إلى (النية) ومحتمل اللفظ لا يثبت إلا إذا نوى ١٢٥/٦
 الأصل أن (نية) التعيين في الجنس المتحد سببه لغو ٢٤٣/٦
 الأصل أن (نية) التمييز في الجنس الواحد لا تعمل ٢٤٣/٦
 الأصل أن (النية) متى تجردت عن العمل لا تكون مؤثرة ١٤٧/٦ - ٦٠٩/١٤
 الأصل أن وقت (النية) أول العبادات ونحوها ١٩٥/٦
 الأصل عدم (النية) ٤٣٣/٦
 الأصل في (النية) أن تكون مقارنة لأول العبادة ٢٠٠/٦
 الأصل مقارنة (النية) للفعل إلا أن يتعذر أو يتعسر فتتقدم ولا تتأخر ١٩٥/٦ - ٥٣٥/٨ - ٤٣/١٠
 الأصل مقارنة (النية) للفعل أو تقدمها عليه بزمان يسير ٢٢/٦، ٢٦، ١٨٨، ١٨٨، [١٩٥]،
 ٢٥٢ - ١٥٦/٧

أصل (النية) المقارنة لمتعلقها ١٩٥/٦
 الأعمال إنما هي (بالنيات) والاحتساب ١٨/٦
 الأعمال إنما يحكم بصلاحتها أو فسادها (بالنيات) ٤٥/٦
 الأعمال (بالنيات) ١٩٨/٢ - ٥٢١/١٠ - ٥٣٣/٤، ٥٣٤، ٥٤٤، ٥٦١ - ٣٣١/٥، ٣٣٨ - ١٧/٦، [١٧]
 ٢٦، ٣٦، ٤١، ٤٢، ٤٦، ٤٧، ٥٦، ٥٨، ٦٤، ٧٢، ٧٧، ٨٤، ٩٢، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٩،
 ١١٣، ١١٨، ١٢٦، ١٣٦، ١٤٣، ١٤٨، ١٥٦، ١٦٣، ١٦٦، ١٧٢، ١٧٦، ١٨٧، ١٩١،
 ١٩٦، ٢٠٤، ٢١٥، ٢٢٢، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٦٠، ٢٦٠، ٢٦٥،
 ٢٦٩، ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٩٢، ٢٩٩، ٣٠٩، ٤٩٨، ٥٢١، ٥٢٣ - ٦٠٠/٨ - ٥٤/٩، ٥٥، ٦٩،
 ٧١، ٣٢٧، ٥٦٣ - ١٠٧/١٠ - ١٠٨ - ٥٢٦/١٢ - ٦٠٨/١٤ - ٤٥/١٥، ٢٦٠ - ٨/١٦ - ٥٧٣ -
 ٤٠/١٧، ٤٦، ١٢٥، ١٥٦، ١٦٠، ٢٩٤، ٣٠٠، ٣٨٤، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٥٠١، ٥٠٣ -
 ٤٨٦، ٤٨٤/٢٠

- الأعمال (بالنيات) والمقاصد معتبرة في التصرفات والعادات كما هي معتبرة في التقربات والعبادات ٥٥٩/٢
- أفضل العمل (النية) الصادقة ٦/ (٧١)
- الأمر الصريح والنهي الصريح كلاهما يفيد بظاهره قصد الشارع إلى امتثال ما ورد فيهما من أوامر (ونواه) ٥٥/٥
- الإنسان لا (ينوي) إلا فعل نفسه ٦/ (٢٥٩)
- انعطاف (النية) على الزمان محال عقلا معدوم شرعا ٦/ (٢٥١) - ١٠/ ٥٤٨
- انعطاف (النية) على ما بعدها هو المعهود بخلاف عكسه ٦/ (٢٥١)
- إنما الأعمال (بالنيات) ٦/ ٢٢١ - ٢٠/ ٤٨٣
- الأيمان إذا عريت عن (النيات) وعما يدل عليها من بساط أو عرف تحمل على مقتضى ألفاظها ١٧٠/٢
- بمجرد (النية) لا يصير ضامنا ١٤/ (٦٠٧)
- تبدل (النية) مع بقاء اليد على حالها لا يتبدل معها الحكم ٦/ ٣١٥
- تبدل (النية) مع بقاء اليد على حالها هل يتبدل الحكم بتبدلها ٦/ [٣٠٩]
- تبدل (النية) مع بقاء اليد على حالها يتبدل معها الحكم ٦/ ٣١٤
- تبدل (النية) مع بقاء اليد هل يتبدل الحكم به ١٤/ ٦٠٨
- التردد إنما يقدر فيما تجب فيه (النية) ٦/ (٢٠٣)
- التردد في (النية) مانع من الصحة في غير الضرورة ٦/ (٢٠٣)
- ترديد (النية) إن استند إلى ظاهر أو أصل سابق لم يضر ٦/ (٢١٥)
- ترك المنهي عنه لا يحتاج إلى (نية) للخروج من عهدة النهي ٦/ (٢٢٩)
- التروك لا تحتاج إلى (النية) ٦/ (٢٢٩)
- التروك لا تشترط فيها (النية) ٦/ (٢٢٩)
- التروك لا تعتبر فيها (النية) ٦/ (٢٢٩)
- التروك لا تفتقر إلى (النية) ٦/ ٢٢٢، ٢٧٠، [٢٢٩]
- التروك يكتفى فيها بمجرد (النية) ٦/ ١٤٨، ١٥٠، ٢٣٣
- التشريك في (النية) مفسد لها ١٧/ (١٥٥)، ١٥٨
- تشريك (نية) الفرض مع غيره لا يجوز ١٧/ (١٦٧)
- التصرفات إذا كانت دائرة بين جهات شتى لا تنصرف لأحدها إلا (بنية) ٦/ (١٠٣)
- التصرفات إذا كانت دائرة بين جهات شتى لا تنصرف لجهة إلا (بنية) ١/ ٤٨١ - ٦/ ٢٠، [١٠٣]
- التصريح لا يفتقر إلى (النية) ٦/ ٢٧٠، ٢٧٢
- تطهير النجاسة لا تعتبر فيه (نية) ولا فعل ١٩/ (١٨١)
- تطهير النجاسة لا يعتبر فيه (النية) ١٩/ (١٨١)

- تعتبر (النية) في جميع العبادات إذا أمكن فعلها على وجهين..... ١٧٢/٦
- تعتبر (نية) المدين الدافع دون (نية) الدائن المدفوع إليه ٢٧٦/١٠
- تكره (النية) إذا كانت لو أظهرت كانت تفسد العقد ٢٦٠/١٥
- التيمم يبطل برفض (النية) في الأثناء ١٨٠/٦
- ثواب العمل بحسب (النية) ٣٦/٦
- الثواب يتبع (النية) ٣٥/٦
- الحلف إذا كان عند الحاكم (فالنية) (نية) الحاكم وهي راجعة إلى (نية) صاحب الحق وإن كان عند غير الحاكم (فالنية) (نية) الحالف ٤٧٤/٢٠
- حمل الكلام إذا عرى عن (النية) على ما له وجه ومعنى أولى من حمله على ما لا وجه له ولا معنى ٣٥٩/٢
- الدافع أعلم بجهة الدفع فيقبل قوله في (نيته) ٢٧٥/١٠
- دلالة الحال في الكنايات تجعلها صريحة وتقوم مقام إظهار (النية) ٦٩/٩ - ١٢٦/٦
- دلالة الحال (كالنية) ٧٠/٩
- ذو (النية) مثاب ثواب العمل ٧١/٦
- رفض (النية) هل تؤثر في الإبطال أم لا ١٧٩/٦
- رفض (النية) ينافيها ١٧٩/٦
- رفض (النية) ينتهز سببا في إبطال العبادة ١٧٩/٦
- السبب الخاص يقوم مقام (النية) عند عدمها ٣٨٤/١
- شرائط العبادات لا تحتاج إلى (نية) ٤٦٠/١٧
- شرط (النية) مقارنتها للفعل أو مقاربتها له ١٩١/٦
- الشك في أصل (النية) كعدمها ٢٢/٦ ، ١٨٠ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢١١
- الشك في (النية) بمثابة عدم (النية) ٢٠٣/٦
- الصرائح لا تحتاج إلى (نية) الإيقاع لكن تحتاج إلى (نية) التلفظ بها ١٢٦/٦
- الصريح لا يحتاج إلى (نية) اتفاقا ٥٣٣/١
- الصريح لا يحتاج إلى (نية) بخلاف الكناية ١٢٥/٦
- الصريح لا يحتاج إلى (النية) قضاء لا ديانة بخلاف الكناية ٣٠٢/٣
- الصريح لا يحتاج إلى (النية) والكناية تحتاج ١٢٥/٦
- الصريح لا يحتاج إلى (النية) والكناية لا تلزم إلا بالنية ٢٠/٦ ، ١٢٥ - ٧٠/٩
- الصريح لا يحتاج إلى (نية) والكناية لا تلزم إلا (بنية) ٢٣٨ ، ٢٣٩ - ٤٦٩/٢٠
- الصريح لا يفترق إلى (النية) اتفاقا ٥٣٣/١
- الصريح من ألفاظ العقود والفسوخ لا يحتاج إلى (نية) والكناية تحتاج ٤٧٠/٢٣

- الصريح يحتاج إلى (نية) اتفاقاً..... ٥٣٣/١
- الصريح يعمل بلا (نية) وغيره يحتاج إلى (نية) ١٢٥/٦
- الصريح يفتقر إلى (النية) اتفاقاً..... ٥٣٤/١
- صلاح الأعمال وفسادها مترتب على المقاصد (والنيات) ٤٥/٦
- صلاح العمل بصلاح (النية) ٤٨/٦
- صلاح العمل بصلاح (النية) وفساده بفسادها ٤٥/٦
- صلاح العمل وفساده بحسب (النية) ٦٤ ، [٤٥] ، ٢٠/٦
- الصلاة متى انقطعت (نيتها) بطلت كلها..... ١٨٠/٦
- الصيام الذي يجب متابعته يكون (بنية) واحدة عند أوله ١٨٩/٢٠
- الضمان هل يترتب في شيء بمجرد (النية) من غير فعل ٦٠٧/١٤
- الطلاق يفتقر إلى (النية) في الكناية ولا يفتقر إليها في الصريح ٤٦٩/٢٣
- الطلاق يقع بالكناية مع (النية) ٤٦٩/٢٣
- الطهارات موضوعة على التداخل فعلاً (ونية) ١٩٣/١٩
- طهارة النجس تفتقر إلى (النية) ١٨١/١٩
- العبادات تنقلب عبادات (بالتيات) الصالحات ٢٥ ، ١٩/٦ - ٤٩٥ ، ٤٨٥/٤
- العبادات لا تفتقر إلى (نية) ٢٧٠/٦
- العبادات التي لا لبس فيها لا تحتاج إلى (نية) ١٧٢/٦
- العبادة الخالية عن (نية) التقرب لا تصح ١٧١/٦
- العبادة المحضفة مفتقرة إلى (النية) ١٧٢/٦
- العبادة المفهومة المعنى غير مفتقرة إلى (النية) ١٧٢/٦
- العبادة الواحدة لا يشترط فيها (النية) على أجزائها بل يكفي (النية) الأولى مع استصحاب الحكم ١٩١/٦
- العبرة (بنية) الأصل لا (بنية) التابع ١٥٦ ، ١٥٥ ، ١٩/٦ ، [١٦٠]
- العبرة (بنية) الأصل لا التابع ٥١٤/١١
- العبرة (بنية) الدافع لا بعلم المدفوع إليه ٢٧٥/١٠
- العبرة (بنية) المتبوع لا التابع ٤٤٠/١١
- العبرة في العطاء (بنية) الدافع ٢٧٥/١٠
- عدم (النية) يقدح في خطاب التكليف دون خطاب الوضع ٥٣٦/٤
- العقد الصحيح هل يفسد بمجرد (النية) ٤٠٦ ، (٤٠٣)/١٥
- العقود لا يفسدها (نية) العاقلين ٤٠٣/١٥
- العلم (بالمنوي) لازم (للنية) ١٦٣/٦

- الغرض (بالنيات) التمييز فوجب أن تقترن (النية) بأول العبادة ليقع أولها مميزا ثم يبتنى عليه ما بعده ٥٣٨/٨
- غير جائز أن يفعل الإنسان عن غيره شيئا واجبا عليه لا يصح إلا (بنية) منه إلا بأمره ٦/ (٢٢١)
- الفرض الذي هو غير معين لا يتأدى (بنية) النفل ١٧/ ٣٨٨
- الفرض لا يتأدى (بنية) النفل ١٧/ (٣٨٣)، ٣٨٧
- فعل الغير تمتنع فيه (النية) ٦/ ٢٦٦
- فعل الغير تمتنع (النية) فيه ٦/ ٢٣، ٢٢٢، [٢٥٩]، ٢٦٥
- قارنت (النية) لفظ الطلاق الكناي كان كالصريح ٢٣/ ٤٧٣
- القدوة لا تختلف باختلاف (النية) ١٩/ ٤٦٨
- القرب التي لا لبس فيها لا تحتاج إلى (نية) ٦/ ٢٧٠، ٢٧١
- القربات التي لا لبس فيها لا تحتاج إلى (نية) ٦/ ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، [٢٤١]
- القربات التي لا لبس فيها لا تحتاج إلى (النية) ٦/ ٢٣
- القصد في الماضي محال عقلا وانعطاف (النية) معدوم شرعا ٦/ (٢٥١)
- كل أمين من قبل المالك إذا تعدى ثم أزال التعدي (بنية) أنه لا يعود إليه فإنه يبرأ عن الضمان ١٤/ ٤١٣
- كل تصرف يستقل به الشخص ينعقد بالكناية مع (النية) ٦/ ١٢٦ - ٢٠/ ٤٧١ - ٢٣/ ٤٧٤
- كل تصرف يستقل به الشخص ينعقد بالكناية مع (النية) كما ينعقد بالصريح ٢٣/ ٤٧٠
- كل تطهير لنجاسة أمر الله تعالى به على صفة ما فإنه لا يجزئ إلا (بنية) وعلى تلك الصفة ١٩/ ١٨٢
- كل حق محتاج إلى (نية) أدي عن غيره بغير إذنه فإنه لا يسقط ٦/ (٢٢١)
- كل حق يحتاج إلى (نية) لا ينوب فيه أحد إلا بإذن ٦/ (٢٢١)
- كل شرط أفسد التصريح به العقد إذا (نواه) كره ١٥/ (٢٥٩)، ٢٦٥
- كل شيء جائز للإنسان فعله تصلحه (النية) وتفسده (النية) ٦/ (٤٥)
- كل طواف وجد في وقته يكون عن المحرم وإن (نواه) تطوعا أو عن غيره ٢٠/ ٣٥٠
- كل عبادة تفتقر إلى (نية) فلا تسقط عمن كلف بها بدون إذنه ٦/ ٢٢٢
- كل عبادة كانت (النية) مستحقة في فرضها كانت (النية) مستحقة في نفلها ٦/ ١٧٢
- كل عبادة لابد فيها من (نية) ٦/ (١٧١)
- كل ما تمحض للتعبد أو غلبت عليه شائبته فإنه يفتقر إلى (النية) ٦/ ٢٦٩، ٢٧٠
- كل ما تمحض للمعقولية أو غلبت عليه شائبته فلا يفتقر إلى (النية) ٦/ ٢٣، [٢٦٩]
- كل ما دخل فيه المكلف بفعله اشترطت فيه مقارنة (النية) وما دخل فيه بغير فعله لا تشترط فيه مقارنة (النية) ٦/ (١٩٥)

- كل ما فعله المحرم من أمر الحج تطوعا لا (ينوي) به القضاء يجزئه عن قضاء ما نسي إلا الصلاة..... ٢٠/(٢٧٣)
- كل ما كان اشتراط (النية) فيه مستحيلا لا تجب فيه (النية)..... ٦/(٢٦٥)
- كل ما كان له أصل فلا ينتقل عن أصله لمجرد (النية)..... ٦/(١٥٥)
- كل ما كان له أصل لا ينتقل عن أصله بمجرد (النية)..... ٦/١٥١
- كل ما كان من شعائر الله وفيه (تنويه) بذكره فإنه يستحب الجهر به..... ١٧/٤٣٠، ٤٣٢
- كل ما لا يكون إلا عبادة لا يحتاج إلى (النية)..... ٦/(٢٤١)
- كل ما لو شرطاه في العقد أبطل فإذا (نوياه) في حال العقد كان مكروها..... ١٥/(٢٥٩)
- كل ما يحتاج (للنية) لا يفعل عن الغير إلا بإذنه..... ٦/٢٢، [٢٢١]، ٢٦٠، ٢٦١-٢٦٢/١٥، ١٤٤، ١٤٦-١٢٢/١٧
- كل مفروضين لا تجزيهما (نية) واحدة..... ١٧/١٥٥، ١٥٦، ١٦١، [١٦٤]
- كل من أكره على قول ولم (ينوه) مختارا له فإنه لا يلزمه..... ١٢/٥٢٦، ٥٤٢، ٥٧٠
- كل من طاف طوافا في وقته وقع عنه بعد أن (ينوي) أصل الطواف (نواه) بعينه أو لا أو نوى طوافا آخر..... ٢٠/(٣٤٩)
- كل من وجب عليه طواف وأتى به في وقته وقع عنه سواء (نواه) بعينه أو لم (ينوه) أو نوى به طوافا آخر..... ٢٠/(٣٤٩)
- كل موضع افتقر إلى (نية) الفريضة افتقر إلى تعيينها إلا التيمم للفرض..... ١/٤٧٣
- كل (نية) يجب مقارنتها لأول العمل..... ٦/(١٩٥)
- الكلام حاكم على (النية)..... ٦/١٤٤
- كنايات الأيمان تكون يمينا مع (النية)..... ٢٠/(٤٦٩)
- كنايات الطلاق تفتقر إلى (نية) أو ما يقوم مقامها..... ٢٣/(٤٧٠)
- الكناية إذا تجردت عن (نية) سقط حكمها..... ٢٣/٤٧٠
- الكناية تحتاج إلى (نية)..... ٢٥/٥٠٨
- الكناية لا تلزم إلا (بنية)..... ٦/٢٦٩
- الكناية مع (النية) في الطلاق كالصريح..... ٢٣/[٤٦٩]، ٤٧٥، ٤٧٦
- الكناية مع (النية) كالصريح..... ٢٠/٤٧١-٢٣/٤٧٠، ٤٧٤، ٤٧٦
- لا تأثير (لنية) الإنسان في فعل غيره..... ٦/(٢٥٩)
- لا تجب (النية) فيما يمتاز من العبادات والمعاملات..... ٦/(٢٣٧)
- لا تجزئ (نية) أحد الأمرين عن الآخر مع اختلاف السببين..... ١/٣٨٤
- لا تجزئ (النية) المتأخرة عن اللفظ..... ٦/١٩٨
- لا تشترط (النية) في البقاء بعد ما وجدت في الابتداء..... ٦/(١٨٧)

- لا تشترط (النية) في عبادة لا تكون عادة ولا تلبس غيرها ٢٤١/٦
- لا تصح (النية) في التردد ٢٠٣/٦
- لا ثواب إلا (بنية) ١٧٣/٦ - ٥٣٣ ، ٤٠٢/٤ - ٢٩٣/٣ - ٤١٦/١
- لا ثواب في غير (منوي) ٣٥/٦
- لا ثواب ولا عقاب إلا (بنية) ٤١ ، ٣٥/٦
- لا حكم (للنية) ما لم ينضم إليها فعل ١٤٨/٦
- لا عمل إلا (بنية) ١٨/٦
- لا عمل لمن لا (نية) له ولا أجر لمن لا حصة له ١٨/٦
- لا (نية) في متعين ٢٤٢ ، ٢٢/٦ ، ٢٥ ، [٢٣٧]
- لا (نية) فيما هي فيه ممتعة ٢٦ ، ٢٣/٦ ، [٢٦٥]
- لا (نية) مع التردد ٢٠٣/٦ - ٣٨٤/١
- لا يترتب الثواب إلا على (النية) ٣٦/٦
- لا يتعدد ما يوجه الحث بتكرر موجهه إلا بلفظ أو (نية) أو عرف ٥٤٣/٢٠
- لا يجزئ فرض بغير (نية) فرض ٣٨٩ ، ٣٨٨ ، ٣٨٤/١٧
- لا يجزئ فرض العبادة كلها بغير (نية) فرض ١٧٢/٦
- لا يجمع بين سنة وفرض (بنية) واحدة ١٦٧/١٧
- لا يجوز اختلاف (نية) المأموم والإمام ٤٦٧/١٩
- لا يجوز التوكيل في (النية) إلا فيما اقترنت بفعل ٢٦١ ، ٢٦٠ ، ٢٢٢/٦
- لا يضر الشك في (نية) النسك بعد الفراغ ٢١٣/٦
- لا يضمن (بنية) العدوان ٦٠٧/١٤
- لا يمتنع التردد في (النية) للحاجة ٢١٥ ، ٢٠٤/٦
- لا ينصرف إلى الفرع بمجرد (النية) ٣٨٤/١
- لا يؤثر اختلاف (النية) فيما يعتبر له اللفظ دون (النية) ١٠١/٦
- اللفظ إذا لم يشعر (بالممنوي) لم تؤثر (النية) فيه ١٣٥/٦
- اللفظ الذي يحتمل شيئين أو أشياء إن احتملها على السواء (فنوي) أحدهما فإنه يصدق ديانة وقضاء ١٤٤/٦
- اللفظ الصريح المتفق عليه الشائع في طبقات الخلق هو الطلاق فحكمه أن يعمل مطلقه ممن صدر منه ومن أبدى فيما زعم عقدا (ونية) بخلاف موجب اللفظ التحق بباب التدين ٤٧٤/٢
- اللفظ المحتمل لأقل ولأكثر إذا لم تصحبه (نية) فإنه يحمل على أقل ماصدقاته ٣٥٧ ، ٣٥٦/٣٢
- اللفظ المحتمل لأقل ولأكثر إذا لم تصحبه (نية) هل يحمل على أقل مصدقاته أو على أكثرها ٨٣/١٠
- ليس في الترك (نية) ١٨٢/١٩ - (٢٣٠)/٦

- ما اعتبرت له (النية) لم ينعقد بدونها ٣٨٣/١
- ما تعتبر له (النية) يكتفى فيه بوجودها في أوله ٣٨٣/١
- ما تعين أصله بنفسه لم يشترط فيه تعيين (النية) ٢٣٧/٦
- ما تكون صورة فعله كافية في تحصيل مصالحه فلا يحتاج إلى (النية) ٢٦٩/٦
- ما تميز بنفسه لا يحتاج إلى (نية) ٤٦١، ٤٦٠/١٧ - ٢٣٧/٦
- ما صلي (بنية) النافلة لا يعتد به من صلاته المفروضة ٣٨٨، ٣٨٥/١٧
- ما طريقه الترك لا يحتاج إلى (نية) ٢٢٩/٦
- ما كان صريحا في باب لا يلزم به غيره إذا (نواه) ١١٨/٦
- ما كان من أعمال الجوارح فلا يتحقق بمجرد (النية) ١٤٧/٦
- ما كان من الأعمال حصول صورته كاف في حصول مصلحته لم يفتقر إلى (نية) ٤٦١/١٧
- ما كانت (النية) فيه مستحيلة فإنه مستثنى من طلب (النية) ٢٦٥/٦
- ما كانت (النية) فيه مستحيلة لا تطلب فيه (النية) ٢٦٥/٦
- ما لا يجب فيه التعيين لا يقدح فيه تردد (النية) ٤٦٤، ٤٦٠/١٧
- ما لا يقع إلا على وجه العبادة لا مدخل (للنية) فيه ٢٤١/٦
- ما لا يكون إلا عبادة ولا يحتمل أن يكون عادة ولا يلتبس بغيره من العبادات لا تشترط (النية) فيه ٢٤١/٦
- ما وجب بأصل الشرع لا يجوز أن يضم إلى واجب آخر فيؤديان (بنية) واحدة ١٦٤/١٧
- ما يجب فيه التعيين يقدح فيه تردد (النية) ٢٠٣/٦
- ما يحتاج إلى (النية) فلا يؤدي عن الغير إلا بإذنه ٢٢١/٦
- ما يحصل ضمنا إذا تعرض له في (النية) لا يضر ٨٤، ٨٣/١٢
- ما يرفع حكم اللفظ كله لا يصح بلفظه ولا (بنيته) ٢٧/٩
- ما يفتقر إلى (النية) لا يصح فعله عن الحي إلا بأمره ١٤٦/١٥
- ما يفعله في غيره فلا يفتقر إلى (نية) ٢٦٠/٦
- المباحات إذا صلحت فيها (النية) صارت طاعة ٦٣/٦
- المباحات تصير طاعات (بالنيات) الصادقات ٤٩٠/٤ - ٥٠٠، ٣٦/٦، ٦٣
- المباحات تصير طاعات (بالنيات) الصالحات ٤٦/٦
- المباحات تصير عبادة بحسن (النية) ٦٤/٦
- المباحات لا تفتقر إلى (النية) ٢٧٠/٦
- مبنى الإيمان على (النية) ٤٦٩/٢٠
- مبنى اليمين على (نية) الحالف ٥١٧، ٤٩٠، ٤٨٣/٢٠
- متى كان التصرف متحدا انصرف لجهته بغير (نية) ١٠٣/٦

- مجرد (النية) غير مفسد ٤٠٣/١٥
- مجرد (النية) في المعاملات غير معتبر ١٤٨ ، ٧٨/٦
- مجرد (النية) لا تأثير لها في أحكام الدنيا (١٤٧) ، ١٣٦ ، ٤٦ ، ٢١/٦
- مجرد (النية) لا تفسد العقد ٢٧٨/١٥
- مجرد (النية) لا عبرة به في الأحكام ١٤٤ ، ٧٨/٦
- مجرد (النية) لا عبرة به في أحكام الدنيا ٨٦ ، ٨٤/٦
- مجرد (النية) لا عبرة به في أحكام الشرع ما لم يتصل به الفعل ٣١٠ ، [١٤٧] ، ١٤١ ، ٧٨/٦ ٤٠٣/١٥ - ٦١١ ، ٦١٠ ، ٦٠٨/١٤ - ٣١٥
- مجرد (النية) لا يتعلق به الضمان (٦٠٧)/١٤ - ١٤٨/٦
- مجرد (النية) لا يفسد ٢٨٠/١٥
- مجرد (النية) لا يفسد العقد [٤٠٣] ، ٢٦٣ ، ٢٦٠/١٥ - ٦٠٨/١٤ - ١٤٨/٦
- مجرد (النية) لا ينقل عن الأصل (١٥٥)/٦
- مجرد (النية) لا يؤثر (١٤٨)/٦
- المجمل لا يتعين لأحد محمله إلا (بنية) أو قرينة ٤٨٥/٣١
- المعتبر (نية) المتبوع لا (نية) التابع (١٦٠)/٦
- المعول على السرائر والمقاصد (والنيات) والهمم (١٨)/٦
- مقاصد اللفظ على (نية) اللفظ ٣٨٨/٩ - ٤٩٢/٢٠ ، ٥٧٩ - ٢١/٢٤
- من أدى حقا على غيره يحتاج إلى (النية) بغير إذنه لا يسقط عنه ٦٥٤/١٣ - (٢٢١)/٦
- من أدى عن غيره واجبا (بنية) الرجوع عليه رجوع وإلا فلا (٦٥٣)/١٣
- من أفصح بشيء وقبل منه فإذا (نواه) قبل فيما بينه وبين الله تعالى دون الحكم [١٤٣] ، ٢١/٦
- من أفصح بشيء وقبل منه فإنه إذا (نواه) قبل ديانة ولم يقبل ظاهرا (١٤٣)/٦
- من خالفت (نيته) (نية) الإمام لم تجزه صلاته ٤٦٧/١٩
- من شرط إحرام العبادات أن تكون (النية) مقارنة للفعل أو مقارنة له ٢٠٠ ، ١٩٦/٦
- من طاف طوافا في وقته وقع عنه (نواه) بعينه أولا أو نوى طوافا آخر (٣٤٩)/٢٠
- من نوى شيئا يخالف ظاهر لفظه فإن لم يحتمله فلا عبرة (بنيته) وإن احتمله لفظه دين ولم يقبل في الحكم (١٤٣)/٦
- من نوى قربة فلا تلزمه بمجرد (النية) إلا أن يقارنها قول أو الشروع في العمل ٦٠٨/١٤
- موجب اللفظ يثبت باللفظ ولا يفترق إلى (النية) ومحتمل اللفظ لا يثبت إلا بالنية وما لا يحتمله لفظه ٣٦٤/٢
- لا ثبت وإن نوى (١٢٥)/٦
- النصوص لا تفترق إلى (النية) بخلاف الكنايات (١٢٥)/٦

- النفل يتأدى (نية) الفرض ٣٨٥ ، ٣٢٨ ، ٣٢٣/١٧
- النيابة لا تدخل في (النية) ٥٠/٢٣
- (النيات) معتبرة في الأفعال والتصرفات ٤٧٦/٣
- (النيات) معتبرة في العقود ٢٨٠ ، ٢٧٩/١٥
- (نية) الأخص تستلزم (نية) الأعم بخلاف العكس ١٩٠/٢٧
- (نية) الأخص تستلزم (نية) الأعم دون العكس ١٩٠/٢٧
- (نية) الأخص تستلزم (نية) الأعم من غير عكس ١٨٢/٢٧
- (النية) إذا اعتضدت بأصل لا يضرها التردد [٢١٥] ، ٢٠٧ ، ٢٠٤ ، ٢٦ ، ٢٢/٦
- (النية) إذا لم تكن من احتمالات اللفظ لا تعمل [١٣٥] ، ٩٢ ، ٥٦/٦
- (نية) الأصل ليست (نية) للبدل [١٦١] ، ١٥٦ ، ١٥٥ ، ١٩/٦
- (نية) الأعلى تتضمن (نية) ما دونه ٣٨٤/١
- (نية) الإنسان إنما تخصص فعله لا فعل غيره (٢٥٩)/٦
- (النية) إنما تعمل في الملفوظ ١٤٩ ، (١٣٥) ، ٢١/٦
- (النية) إنما تعمل مع لفظ محتمل (١٣٥)/٦
- (النية) إنما تؤثر إذا احتمل اللفظ (المنوي) ٥٠٨/٢٥
- (النية) بمجرد ما لا تقوم مقام القول والعمل (١٤٧)/٦
- (نية) التابع (نية) متبوعه ٤٣٣/١١
- (النية) تتبع العلم ٤٨١/١ - ٢٢/٦ ، ٢٥ ، ١٠٩ ، ١١٣ ، [١٦٣] ، ١٦٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ - ٢٩٤/١٧ ، ٣٠٠
- (النية) تخصص العام ٢٨٦/٣٠
- (النية) تخصص العام وتقيّد المطلق إذا صلح اللفظ لها ١٣٦ ، ٩٢ ، ٥٨ ، ٥٦/٦
- (نية) التخصيص فيما لا لفظ له باطلة ١٣٦/٦
- (النية) ترد إلى الأصل ولا تنقل عن الأصل إلا مع الفعل ١٥١ ، ١٤٨ ، ١٠٣ ، ١٩/٦
- (النية) ترد إلى الأصل ولا تنقل عنه (١٥٥)/٦ - ٤٨١/١
- (النية) ترد الشيء إلى أصله ولا تنقل عن الأصل إلا مع الفعل [١٥٥]/٦
- (النية) تصير الإكراه كعدمه ٥٧٠/١٢
- (نية) التعدي المجردة بلا فعل ليست موجبة للضمان (٦٠٧)/١٤
- (النية) تعمل في الاحتمالات لا في الموضوعات (١٢٦)/٦
- (نية) التعيين غير معتبرة في الجنس الواحد (٢٤٣)/٦
- (نية) التعيين في الجنس الواحد لغو ٤٦٠/١٧ - ٣٧٢/٩ - [٢٤٣] ، ٢١/٦
- (نية) التقرب شرط في الثواب ٣٨/٦
- (نية) التمييز غير معتبرة في الجنس الواحد (٢٤٣)/٦
- (النية) شرط في الثواب لا في الخروج عن العهدة (٣٥)/٦
- (نية) الفاجر شر من عمله ١٥٠ ، ٧٢/٦

- (النية) في الزمان المتقدم متحققة تقديرا ٢٥٢/٦
- (النية) في العبادات للتمييز والتقرب وفي غيرها للتمييز ١٠٣/٦
- (النية) في الكلام المحتمل صحيحة في القضاء ١٣٧/٦
- (النية) في اليمين تخصص اللفظ العام وتقصره على بعض أفرادها ١٣٧، ٩٢، ٥٦/٦
- (نية) كل مصل (نية) نفسه لا يفسدها عليه أن يخالفها (نية) غيره وإن أمه ٤٧٠/١٩
- (النية) لا تتعلق إلا بفعل (الناوي) (٢٥٩)/٦
- (النية) لا تشترط لها (نية) أخرى ٢٦٧/٦
- (النية) لا تصح مع التردد ٢٢/٦، ٢٦، ١٨٠، [٢٠٣]، ٢١٥، ٢١٧، ٥٣٥/٨ - ٢٩٤/١٧، ٢٩٩، ٣٠٠ - ٥٣٠/١٩
- (النية) لا تضمن (٦٠٧)/١٤
- (النية) لا تعتبر ما لم تتصل بالفعل (١٤٧)/٦
- (النية) لا تقبل النيابة (٢٥٩)/٦
- (النية) لا تنعطف على ما قبلها (٢٥١)/٦
- (النية) لا تنعطف على ما مضى (٢٥١)/٦
- (النية) لا تنعطف على الماضي ٢٦٦، ٢٦٥، [٢٥١]، ٢١/٦
- (النية) لا تؤثر في العدد إذ لا يتضمنه اللفظ ١٣٦/٦
- (النية) لا تؤثر فيما هو خارج عن مدلول اللفظ (١٣٥)/٦
- (النية) لها اعتبار في الديانة دون القضاء ٥٦٩/١٢ - (١٤٣)/٦
- (النية) ليست بشرط في رفع النجاسة (١٨١)/١٩
- (النية) المترددة باطلة (٢٠٣)/٦
- (النية) المتقدمة كالمقارنة ١٩٦/٦
- (النية) متى تجردت عن لفظ يدل عليها كانت باطلة ١٣٧/٦
- (النية) المجردة عن الفعل هل يعاقب عليها أم لا يعاقب ٦٠٨/١٤
- (النية) معتبرة في تعيين الفعل ٣٨٣/١
- (النية) من غير فعل لا توجب الضمان ٤٦٩/١ - ٣١٠/٦، ٣١٤ - ١٤ - [٦٠٧]/١٥ - ٤٠٤/١٥
- (نية) المؤمن أبلغ من عمله (٧١)/٦
- (نية) المؤمن خير من عمله ١٩/٦، ٢٥، ٣٦، [٧١]، ٧٥، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ١٤٩، ١٥٠
- (نية) المؤمن خير من عمله في بعض الأحيان (٧١)/٦
- (نية) المؤمن في الخيرات خير من عمله ٧٦، (٧١)/٦
- (نية) المؤمن في الشرور شر من عمله ٧٦، ٧٢/٦
- (نية) النفل لا تنوب عن (نية) الفرض (٣٨٣)/١٧
- هل إذا تبدلت (النية) مع بقاء نفس اليد على حالها يتبدل الحكم بتبدلها أو لا (٣٠٩)/٦
- الواجب استصحاب حكم (النية) دون حقيقتها ٢٢/٦، ٢٦، ١٧٩، [١٨٧] - ١٥٦/٧، ٣٢٨

- الواجب في (النية) استصحاب حكمها لا ذكرها..... (١٨٧)/٦
- يبلغ المرء (بنيته) ما لا يبلغه بعمله..... (٧٢)/٦
- يتأدى الفرض (بنية) النفل..... ٣٨٥/١٧
- يثاب الإنسان على (نية) منفردة ولا يثاب على الفعل منفردا..... (٧٢)/٦، ٣٦/٦
- يجوز اقتران عبادتين في (نية) واحدة إذا لم يتنافيا..... (١٥٦)/١٧
- يجوز تشريك ما لا يحتاج إلى (نية) في (نية) العبادة..... ٨٣/١٢
- يرجع في الأيمان إلى (النية) فإن لم (ينو) الحالف شيئاً لا ظاهر اللفظ ولا غير ظاهره رجع إلى سبب اليمين..... ٤٧٤/٢٠
- يرجع في اليمين إلى (نية) الحالف إن احتملها اللفظ ولم يخالف الظاهر أو خالفه وكان مظلوماً... ٤٧٣/٢٠
- يستحيل تعلق (النية) بالماضي..... (٢٥١)/٦
- يشترط العلم بفرضية (المنوي) في كل عبادة إلا في الحج..... ١٦٤/٦
- يشترط في (النية) العلم (بالمنوي)..... (١٦٣)/٦
- يشترط في (النية) العلم (بالمنوي) مطابقاً للواقع..... (١٦٣)/٦
- يكفي في الرد إلى الأصل مجرد (النية)..... ٣٨٤/١
- اليمين على (نية) الحالف..... ٤٨١/٢٠
- اليمين على (نية) الحالف إذا كان مظلوماً وإذا كان ظالماً فعلى (نية) المستحلف..... (٤٧٣)/٢٠
- اليمين على (نية) الحالف إلا في حق الآدمي على (نية) المستحلف..... ٥٠٥/٢
- اليمين على (نية) الحالف إلا في حق الآدمي فعلى (نية) المستحلف..... [٤٧٣]/٢٠
- اليمين على (نية) المستحلف..... ٢٦٠/٦ - ٤٧٤/٢٠، ٤٧٧، ٤٨٢
- اليمين محمولة على لغة الحالف وعلى (نيته)..... (٤٧٣)/٢٠

نيب

- ما كان من ذوات (الأنياب) من السباع فهو محرم..... ٤٧٩/٢٤
- يحرم أكل كل ذي (ناب) من السباع وكل ذي مخلب من الطير..... [٤٧٥]/٢٤
- يحل الصيد بكل ذي (ناب) ومخلب..... ٤٧٦/٢٤

نيل

- كل ما هو نعمة لا (ينال) بسبب محظور شرعاً..... (٢٨٠)/١٢
- ما ربط به الشارع حكماً فعمد المكلف إلى استعجاله (لينال) ذلك الحكم فهل يفوت عليه معاملة له بنقيض مقصوده أو لا لوجود الأمر الذي علق الشارع الحكم عليه..... (٢٩٢)/٦

حرف الـ(هـ)

هتر

الأصل أن الدليلين إذا تعارضا ولم يمكن الترجيح (تهاترا) وتساقطا ولم يعمل بأحدهما بالترجيح من غير مرجح (٢١٣)/٣٣
إن البيتين إذا تعارضا (تهاترتا) وسقطتا ٣٤٦/٢

هتك

إذا تعارض (هتك) الحرمة وبراءة الذمة فما المعتبر منهما ١٩٧/١١ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ، [٢١١]
إذا تعارض (هتك) الحرمة وبراءة الذمة قدم براءة الذمة (٢١١)/١١
كل من قطع السبل (وهتك) المحرمات فعليه حد الحرابة [٥٣٩]/٢٥
كلما تضاعفت الحرمات (فهتكت) تضاعفت العقوبات ٥٨٠/٢٧

هجر

المعدول عن الأصل المستقر إلى الأصل (المهجور) قد يعتبر وقد يلغى ٣٨٤/٧ ، ٣٨٦ -
[٧٨] ، ٧٠ ، ٦٩/١٧

هجم

من (هجم) فتيبن أنه فعل الصواب هل يكون خطؤه في الطريق حيث (هجم) موجبا لتغير حكم المطروق أو لا يضر ذلك (٢٩٤)/١٧

هدر

أقوال الصبي إنما (تهدر) فيما فيه عليه ضرر (٣٧٥)/١٢
الجنابة إذا حصلت من فعل مضمون (ومهدر) سقط ما يقابل (المهدر) واعتبر ما يقابل المضمون ٤٣٢/١٤ ، ٤٣٣ - [٣١]/١٨ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧

جناية الإنسان على نفسه (هدر)..... ٥١٨/١٢، ٥٢١-٤٣٨، ٤٣٧/١٤، ٣٢/١٨-٣٣،
 جناية الإنسان على نفسه وماله (هدر)..... ١٢/٨-١٤، [٤٣١]، ٤٣٦، ٤٣٧
 سراية الجناية مضمونة بالاتفاق وسراية الواجب (مهذرة) بالاتفاق وما بينهما فيه النزاع..... ٦٠٥/٢٥
 سراية الواجب (مهذرة) بالاتفاق..... ٦٠٥/٢٥-٢٦/٨٣
 كل شرط يمكن مراعاته ويفيد فهو معتبر وكل شرط لا يمكن مراعاته ولا يفيد فهو (هدر) ١٥/٢٦٧
 لا (يهدر) دم إنسان إلا بحق ثابت شرعي..... ٩/٢٦

هدف

كل لهو يكره إلا ملاعبة الرجل زوجته ومشيه بين (الهدفين) وتعليم فرسه..... ٤٧٤/٢٦

هدم

إذا كانت الحيلة لا (تهدم) أصلاً شرعياً ولا مصلحة معتبرة فغير داخلية في النهي..... ٥٤٤/٤، [٥٦١]
 الإسلام (يهدم) ما قبله..... ١٣٢، (١٢٥)/٩
 حقن الدماء وصيانتها عن (الهدم)..... ٥١٢/٢٦
 الحيل باطلة إذا (هدمت) أصلاً شرعياً..... ٣٣٠/٤، ٥٠٨، [٥٤٣]، ٥٦١، ٥٦٢-٤٢٥/٥-١٣/٣٦٢، ٣٧١، ٣٧٨-٢٨/٢٠
 الحيل ممنوعة إذا خالفت الشريعة أو (هدمت) أصلاً..... ٥٥٠، ٥٤٦/٥-٤/٥٤٣
 الحيلة باطلة إذا (هدمت) أصلاً شرعياً..... ٣٣٤/٤
 كل شرط في النكاح فالنكاح (يهدمه)..... ٣٢٧/٢٣
 يجوز التوصل إلى الأغراض بالحيل إذا لم تخالف شريعة ولا (هدمت) أصلاً..... ٥٦١/٤

هدن

(هدنة) البعض وسكوت الباقيين (هدنة) في حق الكل..... ٥٣١، ٥٣٠/٢٦

هدي

إنما يجزئ في (الهدي) ما يجزئ في الأضحية..... ٤٠٠/٢٠
 إنما يجزئ من (الهدي) ما يجزئ في الأضحية..... [٣٩٥]/٢٠
 الحاج المتمتع إذا لم يكن له معه من المال إلا ما يكفيه لحاجته في سفره فإنه يجوز له الصيام بدلاً من (الهدي)..... ٣٤٧/١١
 كل ما جاز في الضحية فهو جائز في (الهدي)..... ٣٣١/٢

- كل من منع عن المضي في موجب الإحرام لحق العبد فإنه يتحلل بغير (الهدى) ٢٩٦/٢٠
 كل من منع من المضي في موجب الإحرام حقيقة أو منع منه شرعا حقا لله تعالى لا لحق العبد فلا
 يتحلل إلا (بالهدى) ٢٩٦/٢٠
 كل (هدى) بلغ الحرم فعطب فقد أجزأ ٤٦٦/٢
 كل (هدى) يتعلق بحرم أو إحرام يلزم ذبحه في الحرم ٣٨٧/٢٠
 لا يجزئ في (الهدى) إلا ما يجزئ في الأضحية ٤٠٠/٢٠
 لا يجزئ في (الهدى) ما لا يضحى به (٣٩٥)/٢٠
 لا يجوز في (الهدايا) إلا ما جاز في الضحايا (٣٩٥)/٢٠
 لا يؤخذ العامة بجريرة الخاصة في نقض (الهدنة) [٥٢٩]/٢٦
 ما (أهدى) إلى الولاة لمنعتهم فهو لبيت مال المسلمين [٤٢٩]/٢٦
 ما لا يجزئ في الأضحية لا يجزئ في مطلق (الهدى) (٣٩٥)/٢٠
 ما لا يجزئ في الأضحية لا يجزئ في (الهدى) ٤٠١/٢٠
 ما من نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل (الهدى) فيها (١٨٧)/٣
 ما يجزئ في الضحية يجزئ في (الهدى) ٤٠٢/٢٠
 (هدايا) العمال تجعل في بيت المال (٤٢٩)/٢٦
 (هدايا) العمال سحت ٤٢٩/٢٦
 (الهدى) تابع للتحلل [٣٨٧]/٢٠
 (الهدى) في حكم الأضحية (٣٩٥)/٢٠
 (الهدى) في حكم الضحية ٤٠١/٢٠
 (الهدية) إذا كانت بسبب ألحقت به ٥٧٤/١٦
 يجزئ في (الهدى) ما يجزئ في الضحية (٣٩٥)/٢٠
 يمنع من العيوب في (الهدى) ما يمنع في الأضحية ٣٩٥/٢٠

هرب

- لا (مهرب) من الكراهة إلى الحرام ٥٦٠/١٩

هزل

- الأصل أن كل عقد يؤثر فيه (الهزل) يؤثر فيه الإكراه وما لا فلا (٥٧٧)/١٢
 الإكراه على قول إنشائي من التصرفات التي تصح مع (الهزل) ولا تقبل الفسخ يجعل التصرف
 صحيحا يترتب عليه أثره ٥٨٠/١٢

- التصرفات التي تحتل الفسخ يفسدها (الهزل) ١٢/٥٨٥)
 كل تصرف يبطل (بالهزل) لا يجوز بالإكراه ١٢/٥٤٢، ٥٧٨
 كل تصرف يصح مع (الهزل) يصح مع الإكراه ١٢/٥٧٧)
 كل حكم يتعلق بالرضا والاختيار لا يثبت مع (الهزل) ١٢/٥٨٥]
 كل حكم يتوقف على الرضا والاختيار لا يثبت مع (الهزل) ١٢/٥٨٥)
 كل عقد يؤثر فيه (الهزل) يؤثر فيه الإكراه وما لا يؤثر فيه (الهزل) لا يؤثر فيه الإكراه ١٢/٥٧٧)
 كل قتل تولد عن (هزل) فحكمه حكم الخطأ وإن تولد عن الجذ والعمد فحكمه حكم العمد .. ١٢/١٠٠،
 ١٠٣
 كل ما يصح مع (الهزل) يصح مع الإكراه ١٢/٥٤٢، ٥٦٩، ٥٧٢، [٥٧٧]، ٥٨٥

هلك

- الإجازة إنما تلحق القائم دون (الهالك) ٢١/٢٧٨
 الأجير المشترك ضامن للشيء إن (هلك) في يده بصنعه ٢٢/١٢٥)
 إذا أبى البائع تسليم المبيع إلى المشتري فوضعه في يد عدل كانت يد العدل فيه كيد البائع حتى إذا
 (هلك) انفسخ البيع لأن ٢١/١٥٣
 إذا (استهلك) بعض المثلي عند المودع ثم (هلك) بقيته لم يضمن إلا ما (استهلك) أولاً... ١٤/٥٤٠
 إذا كان للرجل مال غائب فحسب بقاءه وأخرج زكاته بعد حولان الحول ثم تبين أن ذلك المال
 (هالك) فالذي أخرجه يسترده ٢/٤٧١
 إذا (هلك) الأعيان التي أوصى بها كلها بطلت وصايا أصحاب الأعيان ٢٤/١٤٩
 (الاستهلاك) موجب للضمان بعد القبض ١/٤٦٨
 الأصل أن كل عوض ملك بعقد ينفسخ فيه العقد (بهلاكه) قبل القبض لا يجوز التصرف فيه .. ١٤/١٥٦)
 إعارة ما لا يمكن الانتفاع به إلا (بالاستهلاك) يكون قرضاً ١٦/٩ - ٢٢/٥٦٣]
 إعارة ما لا ينتفع بأعيانها إلا (بالاستهلاك) تكون قرضاً في العرف ٢٢/٥٦٣)
 الإعارة الواردة على (استهلاك) العارية قرض فاسد ٢٢/٥٦٣)
 (بهلاك) المعقود عليه يبطل العقد ١٥/٣٨٧، ٣٩٣
 البيع ينفسخ (بهلاك) المعقود عليه ١٥/٣٨٨
 ترك التخلص من (الهالك) لا يسقط به ضمان الجناية ٢٦/٣٠، [١٣٩]
 تصان النفوس المعصومة عن (الهالك) ٩/٨)
 الحر مسلط على ماله (بالاستهلاك) والإتلاف ما لم يكن عليه حجر قبل ذلك ٢/٣٢٩
 الرخصة في الإقدام على ما لا يحل بسبب الإكراه لا تكون إلا عند تحقق خوف (الهالك) ... ٧/٣٤٧،
 ٣٤٨، [٣٥٤]، ٣٥٥ - ١٢/٥٦٣

- الضمان بقدر (الهالك) (٦٥٦)/١٢
- العبرة في قيم (المستهلكات) في أصول الشرع مواضع (الاستهلاك) (١٧)/١٥
- العقد يبطل (بهلاك) المعقود عليه ٤٧١/١ - ١٧١/١٠ ، ١٧٣ - ١٥/٣٨٧ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٣٩٨ - ١٧٢/١٦
- العقد يفسخ (بهلاك) المعقود عليه (٣٨٧)/١٥
- فوات القبض إذا طرأ (بهلاك) المعقود عليه قبل التسليم كان مبطلاً للعقد ٥٦٢/١٣
- القيمة في الشيء (المستهلك) والتمن في الشيء القائم ٣٣٨/٢
- كل شيء فسد فيه البيع فالمشتري إذا (استهلكه) ضامن لقيمه بالغه ما بلغت ٣١٩/٢
- كل عوض ملك بعقد يفسخ (بهلاكه) قبل القبض لا يجوز التصرف فيه قبل قبضه (١٥٧)/١٤
- كل عوض ملك بعقد يفسخ (بهلاكه) قبل القبض لم يجز التصرف فيه قبل قبضه .. ١٤١/١٤ ، [١٥٦]
- كل عوض ملك بعقد يفسخ (بهلاكه) قبل قبضه فالتصرف فيه غير جائز ١٤٢/١٤
- كل عوض ملك بعقد يفسخ (بهلاكه) قبل قبضه فالتصرف فيه غير جائز وما لا فجائز (١٥٧)/١٤
- كل عوض ملك بعقد يفسخ (بهلاكه) قبل قبضه لم يجز التصرف فيه قبل قبضه (١٥٧)/١٤
- كل عوض ملك بعقد يفسخ العقد فيه (بهلاكه) قبل القبض لم يجز التصرف فيه (١٥٧)/١٤
- كل عوض يملك بعقد يفسخ (بهلاكه) قبل القبض لا يجوز التصرف فيه قبل قبضه (١٥٧)/١٤
- كل ما كان مثلياً إذا (استهلكه) شخص يجب عليه مثله (٢٣)/١٥
- كل ما ملك بعقد يتقضى (بهلاكه) قبل قبضه لم يصح التصرف فيه قبل قبضه (١٥٧)/١٤
- كل ما يخاف (الهالك) منه يباح دفعه ١١٧/٢٦
- لا يغرم من (استهلك) شيئاً إلا مثله أو قيمته ٣٥٤/٢
- لو أعييرت القيميات على أن (تستهلك) تكون قرضاً ٥٦٤/٢٢
- ما (تهلكه) الجائحة من الثمار من ضمان البائع (٣٠٩)/٢١
- ما عرف قيامه فالأصل بقاءه ما لم يعلم (الهالك) ٣٩٣/٦
- ما وجب في الذمة إذا تعين ثم (هلك) قبل الأداء عاد الحق إلى الذمة ٤٦٦/١
- المثليات لا (تهلك) ٢٠٩/٢
- (المستهلك) في الشيء يصير وجوده كعدمه (٤٧٥)/١١ ، ٤٧٦
- (المستهلك) مضمون بالمثل كالمستقرض ٥٦٤/٢٢
- المصوغ إذا (هلك) تلزم فيه القيمة ٣٤/١٥
- المعتبر قيمة (المستهلك) في مكان (الاستهلاك) [١٧]/١٥
- المغلوب في حكم (المستهلك) (٤٧٥)/١١
- المغلوب (كالمستهلك) في مقابلة الغالب ٤١١/٨ - ٤٥٩/١١ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٤ ، [٤٧٥]

- المغلوب (المستهلك) كالمعدوم (٤٧٦)/١١
 مفسدة (هلاك) الإنسان أعظم من مفسدة (هلاك) الحيوان ٥٥٦/٢
 المقبوض بحكم عقد فاسد يجب رد عينه في حال قيامه ورد قيمته بعد (هلاكه) ٤١٠/١٦
 من لزمه ضمان شيء من الحيوان أو العروض (فاستهلكه) أو لم يجده أن عليه قيمته ٣٢٨/٢
 الموهوب غير مضمون (بالحلاك) (٣٣٥)/٢٢
 (الهلاك) إذا كان بأمر لا يمكن التحرز عنه لا يضمن (٢٣١)/٧
 (هلاك) المشتري في يد الوكيل (كهلاكه) في يد الموكل ٧٦/٢٣
 (هلاك) المعقود عليه يوجب بطلان العقد (٣٨٧)/١٥
 (هلاك) المقبوض في يد الوكيل (كهلاكه) في يد الموكل ٧٦/٢٣

همل

- إذا اختل اللفظ (أهمل) (٣٩)/٩
 إذا تعذر إعمال الكلام شرعا فإنه (يهمل) ٤٢/٩
 إذا تعذر إعمال الكلام (يهمل) ٥٢٢/١ - ٣٣/٢ ، ٣٩ ، ٢٠٨ - ٣٢٠/٧ - ٢٧/٩ ، ٣١ ، [٣٩] ، ٤٢ ، ٤٣
 إذا لم يمكن إعمال الكلام (أهمل) (٣٩)/٩
 الأصل إعمال الدليل بقدر الإمكان لا (إهماله) (١٦٥)/٣٢
 الأصل في الأدلة الإعمال لا (الإهمال) ٣٣٠ ، ٣٢٨/٣٣ - ٤٤٨ ، ١٩٠ ، [١٦٥]/٣٢
 الأصل في الأدلة إعمالها لا (إهمالها) (١٦٥)/٣٢
 الأصل في الدليل هو الإعمال لا (الإهمال) (١٦٥)/٣٢
 إعمال الدليلين أولى من (إهمال) أحدهما ٦٧٨/٣٣ - ٥٨٠/٣٠ - ١١٧/٤
 إعمال الدليلين خير من (إهمال) أحدهما ٤٧١/٣١
 إعمال الدليلين ولو من وجه أولى من (إهمال) أحدهما ١٦٧/٣٣
 إعمال الكلام أولى من (إهماله) ٤٨٧ ، ٤٨٤ ، ٤٦١/١ - ٥٢٢ ، ٣٣/٢ ، ٣٩ ، ٥٩ ، ١٩٦ ، ٢٠٨ ، ٣٥٩ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ - ٣٢/٩ ، ٤٠ ، ٤١ - ٢٣٠/١٠ ، ٢٣٣ ، ٣٤٢ ، ٤٩٢ ، ٤٩٥ - ٢٠ /
 ٥٠٨ - ٣٢٢/٣١ ، ٢٣٩ ، ٢٧٠ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ - ١٦٦/٣٢ ، ٣٥٦ - ٣٢٨/٣٣ ، ٣٣١
 إعمال الكلام أولى من (إهماله) ما لم يتعذر ٤٨٠/١
 إعمال الكلام أولى من (إهماله) متى أمكن ١٦٥/٣٢ - ٣٩ ، [٢٥]/٩
 إعمال كلام المكلف حيث كان له محمل صحيح خير من (إهماله) (٢٦)/٩
 الجمع بين المصلحتين أولى من (إهمال) إحداهما ٢٥٨/٤
 العمل بالظاهر على تتبع وتغال بعيد عن مقصود الشرع كما أن (إهمالها) إسراف أيضا ٢٨/٥ ، ٣٢

- العمل بالظواهر على تتبع وتغال بعيد عن مقصود الشارع (وإهمالها) إسراف ٢٨٦/٥ ، [٤٣٧]
 العمل بالظواهر على تتبع وتغال بعيد عن مقصود الشارع (وإهمالها) إسراف أيضا ٢٦٥/٥
 العمل بالظواهر على تتبع وتغال بعيد عن مقصود الشرع (وإهمالها) إسراف ٥٨ ، ٥٢/٥
 ما لا يصلح حقيقة ولا مجازا (يهمل) ضرورة ٣٩/٩
 المعنى المفهوم للأمر والنهي إن كر عليه (بالإهمال) فلا سبيل إليه ٥٣١/٥

همم

- الابتداء (بالأهم) (فالأهم) في الأمور الشرعية ١١/١٣٥
 إذا تزاومت مصلحتان قدم (أهمهما) ٥٠٨ ، ١٣٦/١١ - ١٤٣ ، ٢١٣/١٢
 إذا تعارض واجبان وأحدهما يخشى فوته ولا بدل له والثاني يخشى فوته وله بدل كان تقديم ما ليس له بدل (أهم) ١٤٤/١١
 إذا تعارضت مصالح قدم (أهمها) ١٢٧/٤
 إذا تعارضت المصلحتان بدئ (بأهمهما) ١٢٧/٤
 الأصل أنه عند اجتماع الحقوق يبدأ (بالأهم) ٤٦٥/١
 (اهتمام) الشارع بالانتقال من الحرام إلى الحلال أعظم من (اهتمامه) بالانتقال من الحلال إلى الحرام ٩/١٩٣
 (الأهم) مقدم عند التعارض ١١/١٣٥
 تقديم المعمول (للاهتمام) به ٣١٢/٣٢
 دفع المفسدة (أهم) من تحصيل المصلحة ٤/١٤٣
 العبادة بترك المنهيات (أهم) منها بفعل المأمورات ١٧٥/١١
 العزم مرفوع (كالهم) ٨٧ ، ١٨٣/٦
 عند اجتماع الحقوق أو الواجبات يبدأ (بالأهم) ١١/١٣٦
 الفريضة (أهم) من النافلة ١٧/٣٣٠
 ما كان في نظر الشرع (أهم) يشترط في إسقاطه أشد المشاق أو أعمها ٤٢ ، ٣٣/٤
 ما لا بدل له (أهم) مما له البدل عند المزاحمة ١٢/٢١٣
 المحافظة على فضيلة تتعلق بذات العبادة (أهم) من فضيلة تتعلق بمكانها ١٧/١٣٧
 المعول على السرائر والمقاصد والنيات (والهمم) ٦/١٨
 المقصد العام للتشريع هو صلاح نظام الأمة بصلاح الإنسان (المهمين) عليه ٤٠١/٣ ، ٤٠٦ ، [٤٥٣]
 المقصد العام للتشريع هو صلاح نظام الأمة بصلاح (المهمين) عليه وهو الإنسان ٥٦٣/٢ - ١٥١/٣
 ١٥٨
 (الهم) بالفعل له حكم الفعل ٢٨/٥٢٥ ، ٥٣٦

- (الهم) بالفعل يقوم مقام الفعل ٥٣٠/٢٨
- (الهم) ترجيح قصد الفعل وهو مرفوع ٥٢٥/٢٨
- (الهم) عفو في جانب المعصية معتبر في جهة الطاعة ٥٢٥/٢٨
- الوسائل أبدا أخفض من المقاصد إجماعا (فمهما) تعارضتا تعين تقديم المقاصد على الوسائل ٣٦٧/٢
- يقدم (الأهم) على (المهم) إذا دار الأمر بينهما ٥٠٦/٧، ٥٠٧ - ١١/ (١٣٥) - ٣٢٣/١٧، ٣٢٧
- يقدم (الأهم) (فالأهم) ١١/ (١٣٥)
- يقدم (الأهم) (فالأهم) من الأمور عند ازدحامها ١١/ [١٣٥]، ١٤٩ - ١٢/ ٢١٣، ٢١٦
- يقدم (الأهم) (فالأهم) من الأمور المتعارضة ١١/ (١٣٥)
- يقدم (الأهم) (فالمهم) من الأمور عند ازدحامها ١٣٩، ١٣٨/١٧

هون

- إذا تعارضت المصالح والمفاسد قدم أعلى المصلحتين وارتكب (أهون) المفسدتين ٣٥٢/٥
- إن المبتلى من أمرين يختار (أهونهما) ٣٦١/٢
- ترك الواجب (أهون) من فعل المحظور ١١/ (١٧٣) - ٥٦/٢٥
- ترك الواجبات (أهون) من فعل المنهيات ١١/ (١٧٣)
- الدفع (أهون) من الرفع ١١/ ٤٠٣
- شعائر الله لا يجوز (التهاون) بها ١٧/ (٤١١)
- الشيء إذا أوجب أعظم الأثرين بخصوصه لا يوجب (أهونها) بعمومه ٩/ ٢٩٠
- الشيء مهما أوجب أعظم الأثرين بخصوصه لا يوجب (أهونها) بعمومه ٩/ (٢٨٥)
- ما أوجب أعظم الأثرين بخصوصه هل يوجب (أهونهما) بعمومه ٩/ (٢٨٥)
- ما أوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب (أهونهما) بعمومه ١٠/ ٥٠٧ - ٩/ [٢٨٥]، ٢٩١، ٣١٠
- المبتلى بين الشرين يتعين عليه (أهونهما) ٧/ (٥٠٦)
- المشقة على حسب الأحوال فما (هان) تحمله لم يؤثر وما صعب أثر ٤/ ٣٤
- من ابتلى ببليتين يأخذ بأيهما شاء فإن اختلفا يختار (أهونهما) ١/ ٤٤٧
- يختار (أهون) الشرين ١/ ٣٠٤، ٤٤٧، ٥١٦ - ٢/ ٣١ - ٧/ (٥٠٥)، ٥٠٧
- يدفع أعظم الضررين (بأهونهما) ٧/ ٤٦٩، ٤٧٤، ٤٨٧، ٥٠٠، ٥٠١، [٥٠٥] - ٨/ ٥٢، ٥٤ -
- ١٦٧/١١، ١٧٠، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١٢ - ١٢/ ٣٠٦ - ١٦/ ٥٥٧، ٥٦٠ - ١٧/ ٣١٥، ٣١٦، ٣١٨
- ١٨/ ١٧٥، ١٨٠ - ٢٦/ ٥٦٥، ٥٦٨

هوي

- اتباع (الهوى) ضد اتباع الشريعة..... ٣٤١/٣
- اتباع (الهوى) مضاد للشريعة ٣/٤٠١
- الإجماع على جواز الاستقبال إلى (هواء) الكعبة من الخارج ١١/٥٩٣
- إخراج المكلف عن داعية (هواه)..... ٣/٣٤٥
- تمليك (الأهواء) بعوض لا يجوز ١١/٥٩٥
- حكم (الأهوية) تابع لحكم الأبنية ١١/٥٨٧ - ١٩/٣٧٦
- حكم (الأهوية) حكم ما تحتها..... ١١/٥٨٧
- حكم ما تحت الأبنية كحكم (الأهوية)..... ١١/٥٨٨
- حكم (الهواء) إلى عنان السماء حكم البناء ١١/٥٨٧، ٥٩٠
- الشارع إنما قصد بوضع الشريعة إخراج المكلف عن اتباع (هواه) حتى يكون عبدا لله ٣/٤٠٦
- الشريعة موضوعة لإخراج المكلف عن داعية (هواه) حتى يكون عبدا لله ٣/٤٠٦
- قصد الشارع الخروج عن اتباع (الهوى) والدخول تحت التعبد للمولى ٣/٤٠١، ٤٠٦
- قصد الشارع من المكلف إخرجه عن داعية (هواه) ٤/٨٠، ٤١١، ٤٩٥
- قصد الشارع من المكلف إخرجه من داعية (هواه) حتى يكون عبدا لله اختيارا مثلما هو عبد لله اضطرارا..... ٤/٧٦
- قصد الشارع من المكلف مخالفة (هواه) حتى يكون عبدا لله طوعا كما هو عبد لله كرها ٢/٥٥٩
- كل (هواء) فحكمه حكم ما تحته ١١/٥٨٧
- لا يجوز إفراد (الهواء) بالعقد ١١/٥٩٥
- مخالفة (الهوى) ليست من المشقات المعتبرة في التكليف ٤/٧٥
- مشقة مخالفة (الهوى) لا رخصة فيها ٣/٣٤١، ٤٠١ - ٤/٣٤، [٧٥]، ١١٠
- مشقة مخالفة (الهوى) لا رخصة فيها البتة ٢/٥٦٢ - ٣/٤١٣
- المصالح المجتنب شرعا والمفاسد المستدفة إنما تعتبر من حيث تقام الحياة الدنيا للحياة الأخرى لا من حيث (أهواء) النفوس في جلب مصالحها العادية ٣/٣٤٢
- المصالح المعتبرة شرعا هي ما يقيم الحياة الدنيا للحياة الآخرة لا اتباع (أهواء) النفوس ٢/٥٨، ٥٦٢ - ٣/٣٤١، ٤٠١، ٤٠٦، ٤٥٣ - ٥/٤٠٣، ٤٠٨
- المصالح المعتبرة شرعا هي ما يقيم الحياة الدنيا للحياة الآخرة لا اتباع (أهواء) النفوس ٤/٢٤٧
- المصلحة التي تعارض النص هي من قبيل (الأهواء) النفسية والانحرافات الفكرية وهي تحكيم (للأهواء) في النصوص الدينية ٥/٤٠٦
- المقصد الشرعي من وضع الشريعة إخراج المكلف عن داعية (هواه) ٢/٥٦٢ - ٣/٤٠١، ٤٦٧

- المقصد الشرعي من وضع الشريعة إخراج المكلف عن داعية (هواه) حتى يكون عبدا لله اختيارا كما هو عبد لله اضطرارا..... ٤٠٦/٣.....
- المقصد الشرعي من وضع الشريعة هو إخراج المكلف عن داعية (هواه)..... ١٥٨ ، ١٥١/٣..... ٢٣٠ ، ٤٢٥ ، ٤٣٠ ، ٦١٣
- مقصود الشريعة إخراج المكلف عن داعية (هواه)..... ٧٥/٤.....
- من ملك أرضا ملك (هواهها) إلى أعلى ما يمكن..... ٥٨٩/١١.....
- من ملك أرضا يملك (هواهها) إلى ما لا نهاية له..... ٥٩٠/١١.....
- من ملك دارا ملك الارتفاق بعلوها (والهواء) فيها..... ٥٨٩/١١.....
- منفعة (الهواء) تابعة لمنفعة القرار..... ٦٠٤ ، ٦٠١ ، ٥٩٢ ، ٥٨٨/١١.....
- (هواء) البقعة في حكم البقعة..... ٥٨٧/١١.....
- (هواء) البيت كالبيت..... ٥٩٠/١١.....
- (الهواء) تابع للقرار..... ٤٤١ ، ٤٣٣/١١ ، [٥٨٧] - ٣٧٦/١٩ - ٣٤٠/٢٠.....
- (هواء) الشارع المشترك مشترك (وهواء) الدار المستأجرة مستأجر..... ٥٨٩/١١.....
- (هواء) الطلق طلق..... ٣٧٦/١٩.....
- (الهواء) في الأرض والبناء تابع لأصله..... ٥٨٨/١١.....
- (الهواء) لا يفرد بالعقد..... ٥٨٨ ، ٥٨٧/١١ ، [٥٩٥].....
- (الهواء) لا يفرد بالعقد وإنما يتبع القرار..... ٥٩٢/١١.....
- (الهواء) لا يفرد بالعقد وإنما يتبع القرار كالحمل مع الأم..... ٥٩٦/١١.....
- (هواء) المحل حكمه حكم المحل..... ٥٨٨/١١.....
- (هواء) المسجد كقراره..... ٣٧٥/١٩.....
- (هواء) المسجد له حكم المسجد..... ٥٨٨/١١ ، ٥٩٢ - ٣٧٥/١٩.....
- (هواء) المسجد مسجد..... ٣٧٥/١٩.....
- (الهواء) ملك لصاحب القرار..... ٥٨٨/١١ ، ٥٩٢ - ٦٤/١٤.....
- (هواء) الموات موات..... ٣٧٦/١٩.....
- (هواء) الوقف وقف..... ٣٧٦/١٩.....
- وضع الشريعة على أن تكون (أهواء) النفوس تابعة لمقصود الشارع..... ٤٠١/٣.....
- وضع الشريعة لإخراج المكلف عن داعية (هواه)..... ٣٤١/٣.....

هياً

- الأصل في (هيئات) المستحب أن تكون مستحبة..... ٤٦٩/١٧.....
- ما حرم استعماله مطلقا حرم اتخاذه على (هيئة) الاستعمال..... ٢٩١/١٢.....

- المتبوع لا تتغير (هيئته) تبعاً لتبعه.....[٥٥١]/١١
 المتبوع لا تتغير (هيئته) تبعاً لتبعه.....٥٤٦ ، ٥٤٥ ، ٤٢٩/١١
 المحرم لا يتغير حكمه بتغير اسمه (وهيئته).....٥٩٣/٢٧
 المحرم لا يتغير حكمه بتغير (هيئته) وتبديل اسمه.....٥٩٣ ، [٥٨٧]/٢٧
 مخالفة (الهيئات) لا تقتضي الفساد.....٤٧٣ ، ٤٦٩/١٧
(الهيآت) لا تجبر.....[٤٦٩]/١٧ ، ٣٦٠/٣
(الهيئات) لا تقضى بعد فواتها.....٤٧٣ ، ٤٦٩/١٧
(الهيئات) لا سجود للسهو فيها.....٤٧٠ ، ٤٦٩/١٧
(الهيئة) الاجتماعية قد تستلزم ما لا يستلزمه الأفراد.....(٤٥١)/٩
 يحرم التشبه (بهيئة) الفساق.....[٣٤٠] ، ٣٢٧ ، ٣٢٧/١٨

هيب

- في كثرة العزل والتولية زوال (الهيئة) وفوات الغرض من انتظام الأمر.....٣١٨/٢٦

حرف الـ(و)

وتر

- (٢٨٧)/٢٨ (كالمتواتر) على صحته يصير
- ٤٠/٢٩ (المتواتر) من الإجماع المنقول بالشهرة قريب
- (٣٩)/٢٩ (بالتواتر) أو الأحاد الإجماع ينقل
- ٢٤٨/٢٨ (المتواترة) تفيد العلم فيما طريقه العلم وغلبة الظن فيما طريقه غلبة الظن
- [٥٦١]/٣١ (والمتواتر) من السنة بأخبار الأحاد جائز
- [٢٦٧] ، ٢٤٩ ، ٢٤٨/٢٨ (التواتر) المعنوي تغاير ألفاظ الخبر مع اشتراكها في المعنى الكلبي يفيد
- (٦٩٥)/٣٣ (بالمتواترة) والآحادي بالأحادي تنسخ السنة بالسنة المواترة
- ١٧٤/٢٨ (التواتر) إنما هو شرط في القرآن المثبت بين الدفتين أما المنسوخ فلا
- ٢٦٨/٢٨ (التواتر) المعنوي أرجح من الأحاد
- ٢٧٠/٢٨ (التواتر) المعنوي كاللفظي في إفادة العلم
- (٢٤٧)/٢٨ (التواتر) يفيد العلم أبدا
- (٢٤٧)/٢٨ (التواتر) يفيد القطع
- ٣٩١/٢٨ (المتواتر) الحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول ينزل منزلة
- (٢٤٧)/٢٨ (التواتر) يفيد العلم خبر
- ٢٨٨/٢٨ (المتواتر) الخبر المتلقى بالقبول ليس في قوة
- ٢٥٤/٢٨ (المتواتر) يوجب العلم الخبر
- ٢٥٨/٣٣ - ٢٥٨ ، [٢٤٧]/٢٨ (المتواتر) يوجب العلم القطعي
- ٢٦٧/٢٨ (المتواتر) يوجب العلم القطعي أعم
- ٣٤/٣١ - [٢٥٧]/٢٨ (المتواتر) عند الحنفية الخبر المشهور في قوة
- [٢٨٧] ، ٢٧٦/٢٨ (كالمتواتر) خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول صار
- (٢٨٧)/٢٨ (المتواتر) خبر الواحد إذا سمعه الكافة وتلقاه علماء الأمة بالقبول اعتبر من
- ٦٩٦/٣٣ (التواتر) سنة الأحاد لا تنسخ سنة

- السنة (المتواترة) حجة توجب العلم..... ٢٨/ (٢٤٧)، ٢٥٣
- السنة (المتواترة) مقدمة على خبر الواحد والقياس..... ٣٣/ (٢٥٧)
- عمل أهل المدينة بمعنى الخبر (المتواتر)..... ٣٠/ (٨٩)
- القراءات السبع شرطها (التواتر) وجملة القرآن (متواتر) قطعي..... ٢٨/ (١٧٤)
- القرآن شرطه (التواتر)..... ٢٨/ (١٧٣)
- القرآن لا يثبت إلا (بالتواتر)..... ٢٨/ ١٥٦، [١٧٣]، ١٧٨، ١٨٢
- القرآن لا يثبت إلا (بالتواتر) إجماعا..... ٢٨/ (١٧٤)
- القرآن لا يثبت إلا بالخبر (المتواتر)..... ٢٨/ (١٧٣)
- القرآن لا يثبت إلا بنقل (متواتر)..... ٢٨/ (١٧٣)
- القرآن هو الكلام المنزل على الرسول المكتوب في المصاحف المنقول إلينا نقلا (متواتر)..... ٢٨/ ١٧٥
- القراءة الشاذة إن خالفت القراءة (المتواترة) المجمع عليها ولم يمكن الجمع فهي باطلة..... ٢٨/ ١٧٥، ١٨٢
- القياس الذي يكــــون ثبوت الحكم في أصله أقوى أو بالإجماع أو (بالتواتر) أقوى مما ليس كذلك..... ٢٩/ (١٨٥)
- القياس لا يقدم على نصوص القرآن والسنة (المتواترة)..... ٣٣/ ٢٥٧
- لا ترجيح لبعض (المتواتر) على بعض في الثبوت في قراءات القرآن..... ٢٨/ ١٧٤
- لا يجوز تخصيص السنة (المتواترة) وعموم الكتاب بالقياس..... ٣١/ ٥٢
- لا يجوز تخصيص (المتواتر) بالآحاد..... ٣١/ ٢٢
- لا يجوز نسخ (المتواتر) بالآحاد..... ٣٣/ ٦٨٤
- لا يجوز نسخ (المتواتر) بخبر الواحد..... ٣٣/ ٧٠١
- لا ينسخ (المتواتر) بالآحاد وينسخ بالمشهور..... ٢٨/ ٢٥٧
- للمشهور حكم (المتواتر)..... ٢٨/ (٢٥٧)
- ليس في الأخبار ما يعلم صدقه بمجردة إلا (المتواتر)..... ٢٨/ ٢٤٨، ٢٥٢
- ما اشتمل على معنى مشترك بين سائر الأخبار الواردة في مشتبهات الحوادث بحيث يكون المعنى التضمني أو الالتزامي داخلا في متفرقاتها فهو (المتواتر) المعنوي..... ٢٨/ (٢٦٧)
- ما تلقاه الناس بالقبول من أخبار الآحاد فهو عندنا في معنى (المتواتر)..... ٢٨/ (٢٨٧)
- ما (تواتر) ناقلوه وأجمع السلف على قبوله لا يبحث عن عدالة ناقله..... ٢٨/ ٢٤٨
- ما ثبت بالسنة (المتواترة) مقدم على ما ثبت بالقياس..... ٣٣/ ٢٦٢
- (المتواتر) قطعي فهو مقدم على خبر الواحد والقياس الظنيين..... ٣٣/ ٢٦١
- (المتواتر) قطعي في ثبوته..... ٢/ ٤٣٤
- (المتواتر) القطعي مقدم على القياس الظني..... ٣٣/ ٢٦١

- (المتواتر) مقدم على الآحاد ١٨٢/٣٣
- (المتواتر) مقدم على الآحاد والأقيسة ٢٦١/٣٣، [٢٥٧]
- (المتواتر) مقدم على خبر الواحد والقياس ٢٦٢/٣٣
- (المتواتر) من الأخبار يجب العمل به والعلم (٢٤٧)/٢٨
- متى حصل العلم كان ذلك العدد هو عدد (التواتر) قل أو كثر ٢٤٨/٢٨
- المشهور بمنزلة (المتواتر) (٢٥٧)/٢٨
- المشهور دون (المتواتر) وفوق خبر الواحد ٢٥٧/٢٨
- مفهوم (المتواتر) لا يجوز نسخه بخبر الواحد والقياس ٢٥٧/٣٣
- نسخ القرآن بالخبر (المتواتر) لا يجوز ٧٠١/٣٣
- نقل الإجماع قد يكون (بالتواتر) وقد يكون بالشهرة وقد يكون بخبر الواحد (٣٩)/٢٩
- النقل (المتواتر) محصل للعلم القطعي (٢٤٧)/٢٨
- يجوز بيان مجمل الكتاب وعمومه وما ثبت (بالتواتر) بخبر الواحد (٥٦١)/٣١
- يجوز تخصيص السنة (المتواترة) بالكتاب ١٤/٣١
- يجوز تخصيص السنة (المتواترة) بمثلها ٢١/٣١
- يجوز تخصيص عموم الكتاب بالسنة (المتواترة) ٢٥٤، ٢٤٨/٢٨
- يجوز تخصيص (المتواتر) من السنة بالآحاد ٢٢/٣١
- يرجح الخبر بكثرة رواته وإن لم يبلغ حد (التواتر) أو الشهرة (٢٨١)/٣٣
- يرد خبر الواحد إذا دفع مقتضاه الكتاب أو السنة (المتواترة) ٣٥٢/٢٨
- يسقط خبر الواحد إذا عارضه نص (المتواتر) ٢٥٧/٣٣

وثق

- إذا اختلف على المقلد اجتهاد مجتهدين فإنه يقلد (الأوثق) والأعلم ١١٤/٣٣
- إذا أسند الحديث (ثقة) فلا يضر انفراده به (٣٥٩)/٢٨
- إذا انفرد (الثقة) بنقل حديث واحد لا يرويه غيره لم يرد خبره [٣٥٩]/٢٨
- إذا كان (الثقة) حافظا لم يضره الانفرد ٣٦١، (٣٥٩)/٢٨
- الأصل في الخشي المشكل أن يؤخذ فيه بالأحوط (والأوثق) في أمور الدين ٨٩، ٨٨، (٨٣)/١١
- أمر الشهادة قصد به الاحتياط (والوثيقة) ٣٧١/٢٥
- انفراد (الثقة) بالحديث لا يضره ٣٦١، (٣٥٩)/٢٨
- انفراد (الثقة) بالحديث لا يقدح فيه (٣٥٩)/٢٨
- انفراد (الثقة) الحافظ لا يضر (٣٥٩)/٢٨
- انفراد (الثقة) العدل بما لم يخالف فيه غيره مقبول عند المحققين (٣٥٩)/٢٨

- تقبل أخبار الآحاد إذا رواها (الثقة) في كل حكم..... ٣٦٠، ٣٥٢، ٣٠٤/٢٨.....
- (التوثيق) إنما يحصل بالقبض ١٨٣/٢٣.....
- (الثقة) الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له وأكمل لرتبته وأدل على اعتنائه بعلم الأثر ٣٦٠/٢٨.....
- (الثقة) لا يرد حديثه لإنكار غيره ٣٧٨/٢٨.....
- (الثقة) لا يضر تفرده ٣٦٦/٢٨.....
- حق الملك أقوى من حق (الاستيثاق) ١٩٠/٢٣.....
- الرفع من (الثقة) زيادة مقبولة ٣٣٥/٢٨.....
- قد تنكر الرواية على (الثقة) إذا انفرد بها وخالف المشهور المحفوظ ٣٦٠/٢٨.....
- الكفالة شرعت (للتوثيق) ٢٣٠/٢٣.....
- كل (وثيقة) صحت مع الحضور صحت مع الغيبة والحبس ٣٣٦/١٣.....
- يقع الترجيح بكثرة الرواة بعد التساوي في العدالة (والثقة) ٤٠٢، (٢٨١)، ٢٠٦، ٢٠٤/٣٣.....

وجب

- الإباحة لا (توجب) ملكا (٢٤٩)/١٤.....
- إبدال (الواجب) بخير منه جائز بل يستحب فيما (وجب) (بإيجاب) الشرع (وبإيجاب) العبد (٦٩)/١٧.....
- الإبراء عن الحق بعد وجود سبب (الوجوب) قبل (الوجوب) جائز ٢٤٤/١٣.....
- اتباع الإمام في محل الاجتهاد (واجب) ٢٩٨/٢٦.....
- اتحاد (الموجب) والقابل ممنوع إلا في صور ٢٩٦، (٢٩٥)/١٠ - ٤٩٠/٢.....
- اتحاد (الموجب) والقابل يمتنع ٢٩٠/٢.....
- الإتلاف بالإذن العرفي لا (يوجب) الضمان ٤٢٨/١٤.....
- الإتلاف بعوض لا يكون سببا (لوجوب) الضمان [٤٥٣]/١٤.....
- الإتلاف بعوض لا (يوجب) الضمان على الشاهد عند الرجوع ٤٥٤/١٤.....
- الإتلاف بعوض لا (يوجب) الضمان على المتعدي (٤٥٣)/١٤.....
- الإتلاف بعوض لا (يوجب) الضمان على المتلف (٤٥٣)/١٤.....
- الإتلاف بعوض لا (يوجب) ضمانا ٤٥٦/١٤.....
- الإتلاف بعوض يعدل المتلف لا (يوجب) الضمان على المتلف (٤٥٣)/١٤.....
- الإتلاف سبب (لوجوب) الضمان ٤٢٣/١٤.....
- إتلاف الصبي سبب (لوجوب) الضمان ٣٥٥/١٢.....
- إتلاف غير المتقوم لا (يوجب) الضمان (٣٢٨)/١١.....
- إتلاف ما ليس بمتقوم لا (يوجب) الضمان ٣٢٠/٩ - ٣٢١/١١، [٣٢٨] - ٢٢٦/١٤، ٢٩٨.....
- إتلاف مال مأذون فيه لا (يوجب) الضمان (٤٢١)/١٤.....

- الإتيان بالمأمور به ينافي (وجوب) الضمان ٤٢٠/١٠
- الإجارة الفاسدة بالتمكن من الاستيفاء لا (توجب) الأجر ما لم (يجب) الاستيفاء حقيقة ١٤٢/٢٢
- الإجارة الفاسدة (يجب) فيها أجر المثل (١٤١)/٢٢
- إجارة المشاع (يجب) فيها أجر المثل ١٤٢/٢٢
- اجتماع (الإيجاب) والإسقاط يقتضي تغليب حكم الإسقاط على (الإيجاب) (٢٠٦)/١١
- اجتماع الرحم والتعصيب إذا كانا من جهة واحدة في الميراث (وجب) التقديم ٢٠٥/٢٤
- الاجتهاد في نفي التهمة (واجب) (٢٦١)/١٨
- الأجرة كئمن المبيع (فوجب) أن تراعي فيها شرائطه ٧٤/٢٢
- الأجرة (يجب) تعجيلها إذا كانت شيئاً معيناً ١٦٨/٢١
- أجزية الأفعال المحرمة (تجب) حقاً لله تعالى [٦٦٧]/١٢
- الأجل المشروط في عقد البيع (يوجب) نقصاً في الثمن (١٧٧)/٢١
- الإجماع كالنص في (وجوب) العمل (٩)/٢٩
- الإحالة على السبب الظاهر (واجب) عند خفاء المسبب (١٢٥)/٧
- الاحتراز عن الغرر (واجب) ما أمكن ٤٥٧/١٥
- الاحتياط على العبادة إنما يكون إذا (وجبت) ١٠/١٧
- الاحتياط عند الاشتباه (واجب) ٢٦٨ ، ٢٦٢/١٨
- الاحتياط في باب الحرمة (واجب) (٢٢١)/٩ - ٨/٧
- الاحتياط في باب العبادات اعتبار جانب (الوجوب) ١٠/١٧
- الاحتياط لا يلزم إلا فيما يثبت (وجوبه) أو كان (وجوبه) هو الأصل ٢٠٣/٩
- الأحداث إذا كان (موجبها) واحداً واجتمعت تداخل حكمها وناب (موجب) أحدها عن الآخر ١٩٣/١٩
- الأحكام تتغير بتغير (موجباتها) ٨٣/٣٣
- الأحكام التكليفية دائرة بين (الإيجاب) والندب والتحريم والكراهة والإباحة ١٠٥/٢٨
- إحياء الحق (واجب) ما أمكن ١٥/١٣
- إحياء الحقوق (واجب) ما أمكن ٤٣٢/٢٥ - ١٧٥ ، ١٦ ، ١٥/١٣ - ١٠٤/٨ - ٤٦٤/١
- الإحياء (يوجب) التملك (٥٨٣)/٢٢
- أخبار الآحاد (توجب) العمل دون العلم ٢٧٦/٢٨
- اختلاف الأسباب (يوجب) اختلاف المسببات ١٠/١٤
- اختلاف الجهة هل (يوجب) تعدد المتحد أم لا ٢٨٦/١٠
- اختلاف الدارين لا (يوجب) تباين الأحكام [١١٣]/٩
- اختلاف الدارين (يوجب) تباين الأحكام ١١٤/٩
- اختلاف الدينين لا (يوجب) اختلافاً في الحقوق والأيدي ٣٤٢/٢

- الأخذ بالاحتياط في باب العبادات (واجب)..... ١٧/ (٩)
الأداء القاصر لا (يجب) إلا عند العجز عن الكامل..... ١٣/ ٥٤٢، ٥٤٣
إذا أتى (بالواجب) وزاد عليه هل يقع الكل (واجباً) أو لا..... ٨٢/ ٢
إذا اجتمع حقان أحدهما (وجب) على وجه المعاوضة والآخر (وجب) بغير المعاوضة قدم ما (وجب) بالمعاوضة..... ١/ ٤٦٥
إذا اجتمع شيان (يوجبان) الغسل ونواهما بطهارته أجزأه عنهما..... ١٧/ ١٥٧
إذا اجتمع عبادتان من جنس واحد في محل واحد أجزأ الركن عن (الواجب)..... ١٧/ (٣٠٧)
إذا اجتمع (الموجب) والمسقط غلب الإسقاط..... ١/ ٤٨٥
إذا اجتمع (الموجب) والمسقط يغلب (الإيجاب) احتياطاً..... ١/ ٤٨٥
إذا اجتمع (موجب) ومسقط فالعبرة بالمسقط..... ١١/ (٢٠٧)
إذا اجتمعت الإشارة والعبارة واختلف (موجبهما) غلبت الإشارة..... ١٠/ ١٩٢ - ١٥/ ١٥٢، ١٦٠
إذا اختل عقل القاضي لجنون أو عته (وجب) تنحيته لأن القضاء ولاية على الغير والمجنون يولى عليه غيره لعجزه عن إدارة أموره..... ١٨/ ٢٣٦
إذا اختلفت الإشارة والعبارة واختلف (موجبهما) غلبت الإشارة..... ١/ ٤٤٧
إذا اختلفت اللوازم (وجب) اختلاف الملزومات..... ٢٧/ (١٢٥)، ١٣١
إذا أخرج عن ملكه مالا على وجه العبادة ثم طرأ ما يمنع إجزائه أو (الوجوب) فهل يعود إلى ملكه أم لا..... ١/ ٤٩١
إذا أدى عن غيره (واجباً) بغير إذنه كان متبرعاً..... ١٣/ (٦٥٤)
إذا أدى المكلف أفضل مما (وجب) عليه أجزأه..... ١٧/ (٦٩)
إذا أردنا تقويم شيء (وجب) الرجوع فيه إلى أهل الخبرة..... ٩/ (٤٤٧)
إذا استصحبنا أصلاً أو أعملنا ظاهراً في طهارة شيء أو حله أو حرمة وكان لازم ذلك تغير أصل آخر (يجب) استصحابه أو ترك العمل بظاهر آخر (يجب) إعماله لم يلتفت إلى ذلك اللازم على الصحيح..... ٢/ ٧٣
إذا أضيف العام إلى محل قابل للعموم انعقد (موجباً) للعموم..... ٢٧/ ٦٣٧
إذا امتنع القصاص (وجبت) الدية..... ٢٦/ ١٧٨، (٢٠٩)
إذا (أوجب) الشارع واحداً من أشياء على التخيير بينها فأبها فعل المكلف فقد فعل (الواجب)..... ٢٧/ (٤٠٥)
إذا ترك النبي ﷺ شيئاً من الأشياء (وجب) علينا متابعتها فيه..... ٢٨/ (٥٣٥)
إذا تراخمت (الواجبات) قدم المضيق على الموسع والفوري على التراخي..... ٢٧/ ٤١٤
إذا تعارض أصلاً أو أصل وظاهر (وجب) النظر في الترجيح..... ١١/ (١٩١)
إذا تعارض ظاهران في ثبوت النسب قدم المثبت له (لوجوب) الاحتياط فيه..... ٢٣/ ٦٧٥
إذا تعارض (واجبان) قدم أكدهما..... ١١/ [١٤٣]

- إذا تعارض (واجبان) قدم أقواهما (١٤٣)/١١
- إذا تعارض (واجبان) قدم أوكدهما (١٤٣)/١١
- إذا تعارض (واجبان) وأحدهما يخشى فوته ولا بدل له والثاني يخشى فوته وله بدل كان تقديم ما ليس له بدل أهم ١٤٤/١١
- إذا تعارض (واجبان) يقدم أكدهما ١٥٣/٤
- إذا تعذر استيفاء الحق ممن (وجب) عليه لمعنى في غيره فهل يستوفى من صاحب المعنى إن أمكن أم لا ١٠/١٨
- إذا تعذر (إيجاب) القود (وجبت) الدية ٣٢٠/٧
- إذا تعذر جمع (الواجبين) قدم أرجحهما وسقط الآخر بالوجه الشرعي (١٤٣)/١١
- إذا تعذر القصاص (وجبت) الدية [٢٠٩]/٢٦
- إذا تقابل محرمان لم يمكن الخروج عنهما (وجب) ارتكاب أخفهما ٣١٧، ٣١٦/١٧ - ١٦٨/١١
- إذا تقرر السبب (الموجب) في حق الأصل (وجب) على التبع (بوجوبه) على الأصل ٤٣١/١١
- إذا تكرر الأمر بالشيء اقتضى ذلك (وجوب) تكرار المأمور به (٢٣١)/٣١
- إذا تلتق الأمة الحديث الضعيف بالقبول يعمل به على الصحيح (وجوبا) ٣٩٠/٢٨
- إذا توقف دفع الضرر عن نفسه على الإضرار بالغير لم يجز (ووجب) تحمل الضرر (٥٣٩)/٧
- إذا ثبت الترجيح بين الدليلين (وجب) العمل بالراجح ٢١٩/٣٣
- إذا حصل التلف من فعلين أحدهما مأذون فيه والآخر غير مأذون فيه (وجب) الضمان كاملا على الصحيح ٤٨٩، (٤٨٧)/١٤
- إذا خرج عن ملك المكلف مال على وجه العبادة ثم طرأ ما يمنع إجزائه أو (الوجوب) فهل يعود إلى ملكه أم لا [٤٥١]/١٧
- إذا خرج الفعل امتثالا لأمر كان حكمه حكم ذلك الأمر في اقتضاء (الوجوب) ٤٨٢/٢٨
- إذا رفعت الحدود للإمام القاضي فلا شفاعة (ووجب) الحد ٥٩/٢٥
- إذا زال المعنى (الموجب) للضمان (وجب) أن يسقط الضمان (٤١١)/١٤، ٤١٣
- إذا زال (الموجب) زال (الموجب) ٣٦٩/٢
- إذا سقط القصاص (وجبت) الدية (٢٠٩)/٢٦
- إذا سقط (وجوب) الأصل مع إمكان أدائه سقط البدل ٤٣٥/١١
- إذا صح الحديث (وجب) الأخذ به فيما تعم به البلوى وما لا تعم ٢٩٤/٢٨
- إذا صرف الأمر عن (الوجوب) جاز أن يحتج به على الندب أو الإباحة (١٩٣)/٣١
- إذا ضعف مدرك (الوجوب) سقط (الوجوب) بالنسيان (٤٣٩)/١٢
- إذا علل حكم عديم بوجود مانع أو انتفاء شرط (فيجب) وجود المقتضي ٢٢، ١٩/٢٨
- إذا كان الفعل من جهة واحدة استحال كونه (واجبا) وحراما (١٩٣)/٢٧

- إذا كان الفعل مندوبا بالجزء كان (واجبا) بالكل ٢٧/(٤٦٩)، ٤٧٣
- إذا كان (للاوجب) بدل فتعذر الوصول إلى الأصل حالة (الوجب) فهل يتعلق (الوجب) بالبدل
تعلقا مستقرا بحيث لا يعود إلى الأصل عند وجوده أم لا ١/٤٩١
- إذا كانت إحدى العلتين يوافقها عموم والأخرى لا يوافقها (فالموجبة) للتخصيص أولى .. ٢٩/(٦٤٣)
- إذا كثرت المؤنة خف (الواجب) أو سقط وإذا خفت المؤنة كثر (الواجب) ٢٠/١٥٥
- إذا كذب الشيخ المروي عنه من روى عنه (أوجب) ذلك سقوط تلك الرواية ٢٨/(٣٧٧)
- إذا لم (يجب) في المتبوع القطع لم (يجب) في التابع ٢٥/(٥٣١)
- إذا لم (يجب) القطع بالمقصود لا (يجب) بالتابع ٢٥/(٥٣١)
- إذا لم يمكن الكف عن المحذور إلا بالكف عما ليس بمحذور (فيجب) الكف عن استعماله ويحكم
بتحريم الكل ٢٧/٥٤٨، ٥٥٠
- إذا لم ينعقد السبب (موجبا) للأصل باعتبار أنه لم يصادف محله لا يكون (موجبا) للخلف .. ٢٧/٦٣٦
- إذا نسخ (الوجب) لا يبقى الجواز ٣٣/٧٨٥
- إذا نسخ (الوجب) يبقى الجواز ٣٣/(٧٨٥)
- إذا (وجب) حقان بسببين فاستيفاء أحدهما لا يسقط الآخر ١٣/٤٥٦
- إذا (وجب) مخالفة أصل أو قاعدة (وجب) تقليل المخالفة ما أمكن ٧/٢٩٣، ٢٩٥، ٣٧٤ - ١٥/٢١٩
- إذا (وجبت) قيمة المتلف اعتبر بمحل الإلتاف ١٥/(١٧)
- إذا ورد الأمر بشيء يتعلق بالمأمور وكان عند المأمور وازع يحمله على الإتيان به فلا يحمل ذلك
الأمر على (الوجب) ٩/٥٩٢، ٥٩٦ - ٣١/[١٩٩]
- إذا وردت صيغة العموم في محل يقبل العموم (وجب) حمله على العموم ٣١/٣٠٨
- إذا وقع التعارض بين الحديث الصحيح المرفوع والأثر الموقوف (فالواجب) تقديم المرفوع على
الموقوف ٣٣/٢٨٠
- إذا وقع الشك (وجب) بقاء ما كان على ما كان ٦/(٣٩٢)
- إذا وقع القبول والرجوع عن (الإيجاب) معا يعتبر الرجوع عن (الإيجاب) ١١/٢٠١
- إذا وقعت النية في محلها (وجب) استصحاب حكمها إلى تمام متعلقها ٦/(١٨٧)
- الإذن في الشيء إذن فيما يقتضي ذلك الشيء (إيجابه) ١٢/(٧)
- الإرادة لا تقتضي (الوجب) ٢٧/(٣٦١)
- ارتكاب معصية لا حد فيها ولا كفارة (بوجب) التعزير ٢٥/(٥٦٨)
- ارتكاب المكروهات أولى بل (أوجب) من ارتكاب المحذورات ١١/(١٦٧)
- إزالة الضرر (واجبة) ٧/(٤٨٥)
- إزالة الظلم (واجبة) ٨/(٤٠)
- إزالة المنكر (واجب) على الفور ١٨/(٣٧١)

الأسباب إذا تساوت (موجباتها) اكتفي بأحدها ٥٨١/٨ ، ٥٨٤ - ٢٨٦/٩ ، [٣٠٩] - ٣٠٧/١٧ - ٤٩٥/٢٥

- أسباب التكليف وشروطه وانتفاء موانعه لا (يجب) تحصيلها إجماعاً ٧٣٦/٢٧
- الأسباب الشرعية إذا خلت عن (موجباتها) كانت لغوا ٣٦٦/١١
- الأسباب والشروط (يجب) تقدمها سواء كانت محققة أو مقدرة ٦٦٦/٢٧
- أسباب (الوجوب) وشروطه لا (يجب) تحصيلها (بوجوب) ما توقف عليها من فعل (٧٣٥)/٢٧
- الاستثناء المتصل بجمل من الكلام معطوف بعضها على بعض (يجب) رجوعه إلى جميعها ٣٠/٤٧١
- استحقاق القريب من البعيد لا (يوجب) سقوط حق القريب ٣٨٢/٢٤
- استعمال الناس حجة (يجب) العمل به ٢٥٦/١
- استعمال الناس حجة (يجب) العمل بها ٣٩٧/١ ، ٥١٦ - ٣١/٢ - ١١٥/٨
- الاستهلاك (موجب) للضمان بعد القبض ٤٦٨/١
- الاستواء في السبب (بوجوب) الاستواء في الحكم ١٣/٤٠٨ ، ٤١٤ ، ٤٦٤ ، ٦٧٧ ، ٦٨٠ - ٢٤/١٣٠
- استيفاء غير المعقود عليه لا (يوجب) البدل ١٨٥ ، ١٨٤/١٥
- إسقاط الحق بعد تقرر سبب (الوجوب) جائز ٤٧٨/٩
- إسقاط الحق بعد (وجوبه) جائز ٢٣٧/١٣
- إسقاط الحق بعد (وجوبه) لازم ٢٤٨ ، (٢٤٣)/١٣
- إسقاط الحق بعد وجود سبب (الوجوب) جائز ١٢/٨ - ٢٣٦/١٣ ، [٢٤٣] ، ٢٤٨
- إسقاط الحق بعد وجود سبب (الوجوب) صحيح (٢٤٣)/١٣ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩
- إسقاط الحق بعد وجود سبب (الوجوب) قبل (الوجوب) صحيح (٢٤٣)/١٣
- إسقاط الحق قبل شرط (وجوبه) هل يلزم أم لا ٢٤٦/٢٧
- إسقاط الحق قبل (وجوبه) أو استحقاقه لغو ٢٤١/١٣
- إسقاط الحق قبل (وجوبه) لا يصح ٦٢٨/٨
- إسقاط الحق قبل (وجوبه) وبعد أن جرى سببه هل يجزى ويلزم أم لا (٢٤٣)/١٣
- إسقاط الحق يعتمد على (وجوب) الحق دون علم المسقط إليه ٢٥٢/١٣
- إسقاط الشيء بعد (وجوبه) يصح (٢٤٣)/١٣ ، ٢٤٨
- إسقاط الشيء قبل (وجوبه) لا يجوز (٢٣٥)/١٣ ، ٢٤٠
- الإسقاط قبل وجود سبب (الوجوب) يكون لغوا (٢٣٥)/١٣
- إسقاط ما لم (يجب) لاغ (٢٣٥)/١٣ ، ٢٤١
- الإسلام لا يسقط الحد عن (وجوب) عليه ٣٩/١٨
- الإسلام (يجب) ما قبله ... ٤٦١/١ - ١٥٧/٧ - [١٢٥]/٩ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٣٩ - ٣٨٧/١٣ ، ٣٨٨ - ١٨٩/١٦ - ٣٩/١٨ ، ٤٠ ، ٤١

- الإسلام (يجب) ما قبله في حقوق الله دون ما تعلق به حق آدمي ١٢٧/٩
- الإشارة كالضمير (يجب) عودها إلى أقرب مذكور ٢٠٥/٣٢
- اشتراط ما لا يفيد لا (يجب) الوفاء به ٢٧٥/١٥
- اشتراط ما لا يفيد هل (يجب) الوفاء به أم لا ٢٧٣/١٥ - ٤٧٠/١
- اشتراط ما (يوجب) الحكم خلافه مما لا يقتضي فسادا هل يعتبر أم لا ٣١٦/١٥
- اشتراط ما (يوجب) الحكم خلافه ممنوع ٢٧٣، ٢٦٤/١٦ - ٢٧١، ٢٦٨/١٥
- اشتراط (موجب) العقد لا يبطل العقد ٣٣٢/١٦ - (٢٩٣)/١٥
- اشترك الجماعة فيما لا يتجزأ (يوجب) التكامل في حق كل واحد منهم (١٦١)/١٨
- الإشهاد بخبر العوام (يوجب) من العلم أكثر مما (توجيه) السيماء والعلامة ٣١٢/٨
- الأشياء التي ليس لها أصل في (الوجوب) لا تلزم بالندرج ٥٩٤/٢٠
- الأصح أن العبرة في الكفارات بوقت الأداء دون (الوجوب) (٩٣)/١٨
- الأصل اعتبار الدين مانعا من (وجوب) الزكاة ٢١/٢٠
- الأصل ألا يسقط (الوجوب) بالنسيان (٤٣٣)/١٢
- الأصل أن الاشتباه متى تمكن فيما مضى (يجب) المصير إلى تحكيم الحال [١٣٣]/٧
- الأصل أن رب المال متى شرط على المضارب شرطا في المضاربة فيه فائدة فإنه يصح (ويجب) على المضارب مراعاته والوفاء به ٩٠/٢٣
- الأصل أن الضمانات في الذمة لا (تجب) إلا بأحد أمرين إما بأخذ أو بشرط فإذا عدما لم (تجب) (٣٥٥)/١٤
- الأصل أن الظاهر يدفع الاستحقاق ولا (يوجب) الاستحقاق ٥٠٤/١
- الأصل أن الفدية تتعدد بتعدد (موجبها) ٤٥٣/٢٠
- الأصل أن الفعل اليسير في الصلاة مثل الالتفاتة ونحوها لا (يوجب) سجود السهو ٤٦٦/٢
- الأصل أن كل جان يختص (بموجب) جنايته (٩)/١٨
- الأصل أن كل عبادة تتعلق بالمناسك ولا تؤدي في المسجد فالطهارة ليست (بواجبة) لها [٣٤٥]/٢٠
- الأصل أن لا (واجب) على متلف الشيء أكثر من مثله ١٠٧، ١٠٢/١٨
- الأصل أن لا (يجب) على الإنسان شيء عن غيره ٦٦٠/١٢
- الأصل أن (موجب) الأيمان كلها من جهة اللفظ الوفاء ٥٧٥، ٥٦٧، ٥٢٩، [٤٦٣]/٢٠
- الأصل أن (موجب) اللفظ يثبت باللفظ ولا يفترق إلى النية ومحتمل اللفظ لا يثبت إلا إذا نوى (١٢٥)/٦
- الأصل أن (الموجب) والمسقط إذا تعارضا يجعل المسقط آخر (٢٠٦)/١١
- الأصل أن (الواجب) لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به ٣٩٢/١٤ - ٥٦٤، ٥٦٣/٧
- ٤٤٥، [٥٩٧] - ٦٠٦/٢٥

- الأصل أن (الواجب) لا يسقط مع النسيان ٤١٢/١٢ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٢١ ، [٤٣٣] ، ٤٣٩ ، ٤٥١
- الأصل أن يكون لفظ الفرض مشعرا (بالوجوب) حقيقة ٢٧/ (٣٦٩)
- الأصل أنه (يجب) حمل الصلح على أقرب العقود إليه ٥٦١/٢٤
- الأصل براءة الذمم من الحقوق (والواجبات) وتحمل المشاق ٦/ (٣٧٥)
- الأصل براءة الذمة فلا (يجب) فيها شيء إلا بيقين ١٧٢/٢
- الأصل تعدد الفدية بتعدد (موجبها) ٢٠/ (٤٤٩) ، ٤٥٣
- الأصل عدم الضمان فلا (يجب) بالشك ٤٠٩/١٤
- الأصل عدم القرينة الصارفة للأمر عن (الوجوب) ٢٢٤/٣٣
- الأصل عدم (الوجوب) حتى يرد الشرع ٢٢٤/٣٣
- الأصل عند أبي حنيفة أن العقد إذا دخله فساد قوي مجمع عليه (أوجب) فساد وشاع في الكل وليس كذلك عند الصحابين ٤٩٠/١
- الأصل في الأطراف أنه إذا فوت جنس منفعة على الكمال أو أزال جمالا مقصودا في الآدمي على الكمال (يجب) كل الدية ٤٧٨/١
- الأصل في الأمر (الوجوب) ٣١/ (١٦٣)
- الأصل في الأوامر أنها (للووجوب) ٤٣٤/٢
- الأصل في ترك النسك (وجوب) دم ٤١٤ ، ٤١٣/٢٠
- الأصل في ترك النسك (وجوب) الدم إلا ما خرج بدليل ٤١٥/٢٠
- الأصل في ترك (الواجب) من النسك (وجوب) الدم ٢٠/ [٤٠٩]
- الأصل في التسمية أنها إذا صحت وتقررت (وجب) المسمى وإذا فسدت التسمية أو تزلزلت (وجب) مهر المثل ٢٣/ [٣٩١] ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٢٢
- الأصل في الجناية الواردة على محل معصوم اعتبارها (بإيجاب) الجابر أو الزاجر ما أمكن ٢٦/ [٢٩] ، ١٩٥ ، ٢٠٤
- الأصل في الحج أن كل ما (وجب) في جميعه دم (يجب) في أكثره دم وفي أقله صدقة ٢٠/ [٤٠٣]
- الأصل في الحلف المتعدد بتعدد (موجب) ٢٠/ [٥٤٣] ، ٥٤٨ ، ٥٤٩
- الأصل في الفدية أنها تتعدد بتعدد (موجبها) ٢٠/ [٤٤٩]
- الأصل في المعاهدات استمرار العمل (بموجبها) ٥٠٦/٢٦
- الأصل في المنافع الإذن وفي المضار المنع بأدلة السمع لا بأدلة العقل وقد تعظم المصلحة فيصحبها النذب أو (الوجوب) مع الإذن وقد تعظم المضرة فيصحبها التحريم على قدر رتبته ١٢٨/٢
- الأصل فيما شرع لإظهار شعار الإسلام وإقامة أبهته أن (يجب) على الكفاية ١٧/ (٤١٩)
- الأصل فيما لا مثل له أنه لا (يجب) في الذمة ٩٦/١٣

- الأصل (وجوب) دفع الصائل لحماية حق معصوم ١١٧/٢٦ [١١٧]
- الأصل (وجوب) الصلاة تامة ٣٨٣/١٩ (٣٨٣)
- الأصل (وجوب) العشر ١٦١/٢٠
- الإضافة (توجب) الاختصاص ٢٥٥/٣٢ (٢٥٥)
- إطلاق الفرض أو (الوجوب) نص في (الوجوب) عند أكثر العلماء ٣٦٩/٢٧ (٣٦٩)
- الإعانة على (الواجب) قرينة ٢٤١/١٨، ٢٥٢ [٢٥٢]
- اعتبار التصرف على الوجه الذي أوقعه المتصرف (واجب) ٣٥/١١ (٣٥)
- الاعتبار في التكافؤ بحال (الوجوب) ٢٦/٢٦
- الاعتبار في صفة الصلاة بحال الأداء لا بحال (الوجوب) ٤١٧/١٩ [٤١٧]
- الاعتبار في صفة الصلاة بوقت (الوجوب) ٤١٧/١٩
- الاعتبار في الكفارات بحالة (الوجوب) ٩٤/١٨
- الاعتبار في الكفارة بحال الأداء لا بحال (الوجوب) ٩٩/١٨
- الاعتبار في الكفارة بوقت الأداء لا (الوجوب) ٥٧٣/١٣ - ٩٣/١٨ (٩٣)
- الاعتبار في اليسار والإعسار بوقت الأداء لا بوقت (الوجوب) ٥٧٣/١٣ [٥٧٣]
- إعمال الدليلين (واجب) ما أمكن ١٠٨، ١٠١/١٧
- الأعيان المضمونة باليد (يجب) ردها ٤٧٤/١٣
- الإغماء لا يمنع (وجوب) العبادات ٤٦٦/١٢، ٤٦٩
- أفعال النبي ﷺ على (الوجوب) ٤١٢/٢
- أفعال النبي على (الوجوب) ٢٤٤/٢٠
- أفعاله على (الوجوب) ٢٤٥/٢٠
- إقامة (الواجب) لا تنقيد بشرط السلامة ٥٩٧/١٤، ٦٠٤
- إقامة (الواجب) لا تنقيد بوصف السلامة ٦٠٤/١٤
- الألفاظ قوالب المعاني فلا يجوز إلغاء اللفظ وإن (وجب) اعتبار المعنى إلا إذا تعذر الجمع للمنافاة ٩٦/٦
- امتنال الأمر (واجب) ٤٤٣/٢
- الأمر بالشيء هل (يوجب) النهي عن ضده أم لا ٤١٨/٢
- الأمر بعد الاستئذان لما طرأ الاستئذان عليه إباحة كان أو (وجوباً) ٢٩٩/٣١ (٢٩٩)
- الأمر بعد الحظر لا يدل على (الوجوب) ٤٤٧/٢
- الأمر بعد الحظر لما طرأ الحظر عليه إباحة كان أو (وجوباً) ٢٨٧/٣١ (٢٨٧)
- الأمر لجماعة بلفظ يعمهم يقتضي (وجوبه) على كل واحد منهم إلا لدليل ٣٠٧/٣١ (٣٠٧)

- الأمر (للوَجوب) ٤٤٦/٢ - ٦١/٢٥ - ٥٩٥/٢٧ - ١٣٢/٣١ ، ١٤٦ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، (١٦٣) ،
١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ٢٠٨ ، ٢٤٤ ، ٢٧٠ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٥٧٨ ، ٦٢٧
- الأمر (للوَجوب) ما لم تصرفه عن ذلك قرينة ٣٩٦/٢
- الأمر (للوَجوب) والفور ٣٩٢/٢
- الأمر (للوَجوب) والنهي للتحريم ٣٨٧/٢
- الأمر المجرد عن قرينة حقيقة في القدر المشترك بين (الوَجوب) والندب ١٦٤/٣١
- الأمر المجرد عن قرينة حقيقة في (الوَجوب) ٣١/ (١٦٣)
- الأمر المجرد عن قرينة للاشتراك اللفظي بين (الوَجوب) والندب ١٦٤/٣١
- الأمر المضمن بالشك والارتياح لا يكون (واجبا) ٣٤٧/٢
- الأمر المطلق (للوَجوب) ٣١/ [١٦٣] ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٣٤٤ ، ٥٨١
- الأمر المطلق يفيد (الوَجوب) ٤٤٣/٢
- الأمر الوارد عقيب الحظر والاستئذان (للوَجوب) ٢٩٩ ، ٣١/ ٢٨٨
- الأمر يفيد (الوَجوب) ٣٩٣/٢
- الأمر يقتضي (الوَجوب) ٤١٣/٢ - ٣١/ ١٨٠ ، ٥٠٠
- الأمر يقتضي (الوَجوب) ما لم تقم قرينة تصرفه إلى غيره ٣١/ (١٦٣)
- الإمكان شرط في (الوَجوب) ٩٢/٢٨
- إن أمكن دفع الصائل بلا تفويت روح أو عضو (وجب) ١٢٨/٢٦
- إن البينة حجة (يجب) العمل بها ما أمكن ٣٦٢/٢
- إن الحرام لا يكون (واجبا) والمعصية لا تكون طاعة ولا مثابا عليها ولا متقربا به ١٩٤/٢٧
- إن خاف بترك الرخصة الضرر على نفسه (وجب) عليه الأخذ بها ٣٣/٨
- إن عمل الراوي بما رواه كان تعديلا للمروي عنه إلا أن يعمل (بموجب) الخبر لا لأجل الخبر ٣٦٨/٢٨
- إن الفعلين في العبادات إن كانا في (واجب) ولم يختلفا في القصد تداخلا ١٩٦/١٩
- إن وجدت شرائط التناقض بين الضدين (فوجب) أحدهما (يوجب) حرمة الآخر وحرمة أحدهما
(توجب) (وجب) الآخر ١٩٤/٢٧
- إن ورد فعله ﷺ بيانا لمجمل كان حكمه حكم ذلك المجمل من (وجب) وندب ٢٨/ (٤٨١)
- انتفاء الإثم عمن ترك الفعل مختارا يدل على عدم (وجوبه) ١٤٠/٢٧
- انتفاء الأخص لا (يوجب) انتفاء الأعم ١٧٩/٢٧
- انتفاء الأخص (يوجب) انتفاء الأخص بالضرورة ولا عكس ١٨٢/٢٧
- انتفاء الأعم (يوجب) انتفاء الأخص بالضرورة ولا عكس ١٤٠/٢٧ ، [١٦٧] ، ١٦٨ ، ١٨١
- انتفاء الجزء (يوجب) انتفاء الكل ٦٩٣/٢٧
- انتفاء اللازم (يوجب) انتفاء الملزوم ١٥٥/٢٧

- الإنسان لا يتهم في (إيجاب) شيء على نفسه ٣٤٨/٩
- إنكار المنكر (واجب) على من يقدر عليه ١٨٨/٧
- إنما (تجب) الزكاة في ملك تام مقبوض ٥٩ ، ٢٠/ (٥٧)
- أول الكلام يتوقف على آخره إذا كان في آخره ما يغير (موجب) أوله ١٠٠/١٠ - ٩/ (٤٦)
- (إيجاب) الحق على الغير بغير رضا الغير لا يجوز ١٣/ [٢١]
- (إيجاب) الحق على الغير بغير رضاه لا يجوز ١٣/ ٢٤ ، ٢٣٠ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠
- (إيجاب) الحق على المجهول لا يصح ١٣/ ٢٧ ، [٣٣] ، ٣٥ ، ٣٦
- (إيجاب) الحقوق لا يجوز إلا لقوم بأعيانهم ١٣/ (٢٧)
- (إيجاب) الشيء يقتضي (إيجاب) مقدمته ٢٧/ ٤٣٢
- (إيجاب) الفدية منوط بالترفه ٢٠/ ٤٥٠
- (الإيجاب) في المجهول يصح فيما يحتمل التعليق بالشرط ١٠/ (٣٦٣)
- (إيجاب) المال على المجهول متعذر ١٣/ ٣٣
- (الإيجاب) يغلب على الإسقاط احتياطا ١٧/ ١١ ، ١٤
- الباطل (يجب) إعدامه لا تقريره ٨/ ٣٢٨
- البدل إنما (يجب) عند تعذر الأصل على كل حال ١٢/ (١٤٧)
- بدل (الواجب) (واجب) ١٢/ ١٣٨
- براءة الأصل (توجب) براءة الكفيل ٢٣/ ٢٥٦
- بطلان الوصف بما يخصه لا (يوجب) بطلان الأصل ١١/ (٤٩)
- بطلان الوصف لا (يوجب) بطلان الأصل ١١/ (٤٩)
- بطلان الوصف لا (يوجب) بطلان أصل الصلاة ١١/ ٥٠
- بطلان ولاية الولي لا (توجب) بطلان العقد ١٨/ ١٤٣
- البعض المقدور عليه هل (يجب) ١٠/ (٤٣٦) ، ٤٤١
- بل لإبطال الحكم عن الأول (ويجابه) للثاني ٣٢/ (٥٨٤)
- بل للإضراب عن الأول (موجبا) كان الكلام أو نفيا ٣٢/ (٥٨٤)
- البناء على الظاهر (واجب) فيما لا يوقف على حقيقته ٨/ (٣٣٧)
- البناء على الظاهر (واجب) ما لم يعلم خلافه ٨/ ٣٥٠ ، ٣٥٤
- البناء على المقاصد الأصلية ينقل الأعمال في الغالب إلى أحكام (الوجوب) ٢٧/ ٤٧٠ ، ٥٢٩
- البيان تابع للمبين في (الوجوب) والندب والإباحة ٢٨/ ٤٨١
- البيان لا (يجب) أن يكون أقوى من المبين ٣٠/ ٥٥٩ ، ٥٦٢ - ٣١/ ٥٢ ، ٤٧٨ ، [٥٢١]
- بيان (الواجب) (واجب) ٢٨/ ٤٨٦ ، ٤٨٧
- البيان (يجب) أن يكون أقوى من المبين ٣١/ ٥٦١

- البيع سبب (موجب) للملك ٢١/ (٢٤٣)
- البيع الفاسد بدون قبض لا (يوجب) شيئاً ٢١/ ٢٩٦
- البيع الفاسد ينعقد (موجباً) للملك إذا اتصل به القبض ٢١/ [٢٩٥]
- البيع الفاسد (يوجب) الملك بالقيمة ١٤/ ٥٦
- البيع (موجب) للملك بنفسه ٢١/ [٢٤٣]
- البيع الموقوف إذا تم (أوجب) الملك للمشتري من وقت العقد ٢١/ (٢٧٧)
- البيع (يوجب) التسليم في الحال ١٦/ ٣٣٢
- تأخير التسك عن وقته (يوجب) الدم ٢٠/ ٤١٥، ٤٣١
- التأدية (واجبة) في كل مأخوذ ١٤/ (٢٩٧)
- التأسي به ﷺ في أفعاله ليس (بواجب) ٢٨/ ٤٤٥
- تأكيد ما كان على شرف السقوط يجري مجرى الإنلاف في (إيجاب) الضمان ١٤/ [٣٨٥]
- تبتنى على الأهلية الكاملة (وجوب) الأداء وتوجه الخطاب ٢٨/ (١٣٣)
- تبدل الملك (يوجب) تبدل العين حكماً ١٤/ (٩)
- التبرع لا (يوجب) ضمان حق ١٤/ (٥٢٥)
- التبرع لا (يوجب) ضماناً على المتبرع للمتبرع عليه ١٤/ (٥٢٥)
- التبرع ينفي (وجوب) الضمان على المتبرع ١٤/ (٥٢٥)
- تتغير الأحكام بتغير (موجباتها) .. ٣/ [٢٦٩]، ٣١٣، ٣١٤، ٤٨٤- ٥/ ٣٦٩، ٣٨٠- ٣٣/ ٨٤، ١٤٠
- (تجب) إزالة الظلم على الفور ٨/ (٤٠)
- (تجب) إزالة الظلم والباطل على الفور وإن لم يكن آثماً بجهله ٨/ ٤٣
- (تجب) إعادة كل صلاة يتقن فعلها مع النجس ١٩/ ٥٧١
- (تجب) الحقوق المالية في ذمة الصبي ٢٠/ ٨٢
- (تجب) الزكاة على كل ما أخرجت الأرض ٢٠/ (١٤٧)
- (تجب) الزكاة في كل خارج ٢٠/ (١٤٧)
- (تجب) الزكاة في كل ما تخرجه الأرض مما يقتات ويدخر وينبته آدميون ٢٠/ ١٤٨
- (تجب) الزكاة في كل ما يخرج من الأرض قل أو كثر ٢٠/ (١٤٧)
- (تجب) طاعة الإمام في أمره ونهيه ما لم يخالف الشرع ٢٦/ (٢٩٧)
- (تجب) طاعة الإمام في غير أمر محرم ٢٦/ (٢٩٧)
- (تجب) طاعة الإمام فيما يأمر به ما لم يكن إثماً ٢٦/ (٢٩٧)
- (تجب) قيمة المتلف في بلد التلف ١٥/ (١٧)
- (تجب) مخالفة أهل البدع فيما عرف كونه من شعارهم ١٨/ ٣٢٧، ٣٢٧، [٣٤٤]
- (تجب) مراعاة الحقيق بقدر الإمكان ١٣/ (٤٥٥)

- (تجب) مراعاة الخلاف ٣٠/ (١٦٣)
- (تجب) النفقة على كل وارث بقدر ما يرث ٢٣/ ٦٣٥، ٦٤٣، ٦٤٧
- (تجب) اليمين في كل حق لابن آدم ٢٥/ ٣٨٥
- التحرز عن الخصومة (واجب) ما أمكن ١٨/ (٣٨٥)
- التحرز عن الغدر (واجب) ٢٦/ ٥٠٣
- التحرز عن مواضع التهمة (واجب) ١٨/ (٢٦١)
- التحري إنما (يجب) حالة الاشتباه ٧/ ٤٣٧، ٤٣٩ - ٩/ ٣٥٥، ٣٥٧
- تحريم الشيء بعد (وجوبه) نسخ ٣١/ ٣٩٢
- تحريم المسبب (يوجب) تحريم السبب ٢٧/ ٥٧٠ - ٣١/ ٢٧٨
- التحريم يعتمد المفساد (والوجوب) يعتمد المصالح ٣/ ٣٢٦
- تحصيل شرط (الواجب) (ليجب) لا (يجب) ١١/ (٢٥)
- تحصيل شرط (الوجوب) (ليجب) لا (يجب) ٢٧/ (٧٣٥)
- تحصيل ما ليس بحاصل غير (واجب) ١١/ (٢٥)
- تحقق المساواة في سبب الاستحقاق (توجب) المساواة في الاستحقاق ١٣/ (٦٧٧)
- تحكيم الحال (واجب) في كل أمر أشكل في الماضي ٧/ (١٣٣)
- التخصيص بالشرط (يوجب) نفي الحكم عند عدم الشرط ٣٠/ (٦١٩)
- تخصيص العام لا يمكن إلا بدليل (يجب) الرجوع إليه ٣٣/ ٧٣٨
- تخصيص المعطوف (يوجب) تخصيص المعطوف عليه بما خص به المعطوف ٣١/ ١٢٤
- التخير ينافي (الوجوب) ٢٧/ ٣٦٢
- الترجح بين الدليلين بلا مرجح باطل والعمل بالراجح منهما (واجب) ٣٣/ [٢١٣]
- ترد التمليكات بعد (الإيجاب) برد الطرف الآخر إياها ١٤/ (٢٩)
- ترد عقود التملك برد (الإيجاب) فيها ١٤/ (٢٩)
- التردد إنما يقدح فيما (تجب) فيه النية ٦/ (٢٠٣)
- ترك الحرام (واجب) ١٧/ ٢٦٦ - ٢٧/ ٥٧٠
- الترك فعل (يوجب) الضمان ١٤/ ٣٢٨
- ترك ما لا يتم ترك الحرام إلا بتركه (واجب) ٢٧/ (٥٦٩)، ٥٧٥
- ترك ما ليس (بواجب) جائز ٢٧/ ٣٦٢
- ترك (الواجب) أهون من فعل المحظور ١١/ (١٧٣) - ٢٥/ ٥٦
- ترك (الواجب) خشية الضرر ٨/ ٣٣
- ترك (واجب) فترتب عليه ضرر مباشر فإنه يضمن ١٤/ ٣٣٢
- ترك (الواجبات) أهون من فعل المنهيات ١١/ (١٧٣)

- ترك (الواجبات) عندنا في الضمان كفعل المحرمات (٣٢٣)/١٤
- التزام العمل عند ما حده الشرع (واجب) (٦١٨)/٨
- التساوي في سبب الاستحقاق (يوجب) التساوي في نفس الاستحقاق (٦٧٧)/١٣
- التساوي في سبب الاستحقاق (يوجب) التساوي فيه ٦٦٥ ، ٦٦٣/١٣
- التساوي في سبب الاستحقاق (يوجب) المساواة في الاستحقاق ٦٨١/١٣
- التساوي في السبب (يوجب) التساوي في الاستحقاق (٦٧٧)/١٣
- التسبب إنما يكون (موجباً) للضمان إذا كان المسبب متعدياً في التسبب ولم يطرأ عليه مباشرة من مختار (٢٨٦)/١٤
- التسبب في الإلتاف (يوجب) الضمان ٤٦٨/١
- تسقط (الواجبات) مع العجز (١٨٧)/٧
- التسليم في العقد (يجب) على حسب العرف (٩٥)/١٦
- تسليم المبدل (يوجب) تقرر البديل (١٨٣)/١٥
- تسليم المعوض (يوجب) تقرر البديل (١٨٣)/١٥
- تسمية ما ليس بمتقوم في عقد يحتاج فيه إلى تسمية البديل لصحته (توجب) فساد العقد ... ٣٨٢ ، ٣٧٩/١٦
- التشبيه لا (يوجب) في الدين حكماً أصلاً ٣٤٨/٣٢
- تصح الإجارة في كل منفعة مقدورة للأجير غير (واجبة) عليه ولا محظورة (٣١)/٢٢
- تصحیح البيّنات والعمل بها (واجب) ما أمكن ١١/١٣
- تصحیح الخطأ أمر (واجب) شرعاً (٥٦٧)/٨
- تصحیح العقود بحسب الإمكان (واجب) (١٩)/١٦
- التصرف في مال الغير سبب (لوجوب) الضمان في الأصل ٢٩٨/١٤
- التطوع لا يسد مسد (الواجب) (٣٨٤)/١٧
- تطوعات الحج تجزئ عن (واجب) جنسها ٢٧٦ ، (٢٧٣)/٢٠
- التعارض إذا وقع بين البيّتين وأمكن العمل بهما (وجب) العمل بهما بحسب الإمكان ٢٠١/٢٥
- تعارض (الموجب) والمسقط يغلب المسقط ١٩٧/١١ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، [٢٠٦]
- تعاطي المحرمات مع قيام (موجب) الطبع وداعيته أخف في نظر الشرع من تعاطيها مع عدم الداعية ٥٩٢/٩
- تعجيل الحق قبل وجود سبب (وجوبه) لا يجوز ٤٦٦/١
- تعجيل الزكاة يجزئ إذا كان أحد سببي (وجوبها) موجوداً وهو النصاب (١٣٩)/٢٠
- تعدد السهو لا (يوجب) تعدد السجود إلا في المسبوق (٤٢٣)/١٩
- التعدي شرط في (وجوب) كفارة القتل ١٥٨/٢٦
- التعريض بالقذف كالنصريح في (وجوب) الحد ٩٦/٩

- التعريض بما (يوجب) الأدب كالتصريح..... ٩٦/٩، ٩٨، ١٠٦ - ٢٧٤/١٨
- التعزير (واجب) في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة..... ٢٥/ (٥٦٧)
- تعظيم شعائر الله (واجب)..... ١٧/٤١١، ٤١٤، ٤٢٣
- تعليق الأمر بالمشيئة يدل على أنه غير (واجب)..... ٢٧/ [٣٦١]
- التعليق بالإرادة لا يقتضي (الوجوب)..... ٢٧/ ٣٦٦
- التعليق بالإرادة ينافي (الوجوب)..... ٢٧/ (٣٦١)
- التعيين في العقود (يجب) حكمه إذا كان له فيه فائدة وإذا لم يكن له فيه فائدة سقط التعيين ٩/ (٣٨٢)
- التعيين متى كان مفيدا (يجب) اعتباره..... ٩/ (٣٧١)، ٣٧٧، ٣٨١، ٣٨٢
- تغيير ما وجد قديما لا يجوز إلا بدليل (موجب) لذلك..... ٧/ (٥٩)
- تفاوت العقوبة (يوجب) تفاوت الإجرام..... ١٨/ (٢٠)
- التفريط (يوجب) الضمان..... ١٤/ ٣٢٣
- تفويت المبدل على صاحبه (يوجب) سقوط البدل..... ١٥/ ١٨٤
- تقدم علة (موجبة) للحظر على علة (موجبة) للإباحة..... ٢٩/ (٦١٩)
- تقديم أحد الحقيقتين في (الإيجاب) لا (يوجب) تقدمه على الآخر في الاستيفاء..... ١٣/ ٣٥٦، ٣٥٧
- التقديم على شرط (وجوب) الأداء صحيح..... ٢٧/ ٦٤٦
- تقديم (الواجبات) أفضل من تأخيرها..... ١٧/ ١٧٤
- تقرر المبدل (يوجب) تقرر البدل..... ١٥/ (١٨٣)
- التقيد بالصفة (يوجب) تخصيص اللفظ العام..... ٣٠/ (٦٢٩)
- تكرار الجناية (يوجب) التغليظ..... ١٨/ ٦٥
- التمادي على ترك السنن (يوجب) الأدب..... ٢٧/ ٤٧١
- تنافي اجتماع اللوازم (يوجب) تنافي اجتماع الملزومات..... ٢٧/ ١٣٢
- التنقيص على (الموجب) عند حصول (الموجب) ليس بشرط..... ١٠/ (١٦٥)
- تنفيذ الوصية (واجب) ما أمكن..... ١٣/ ١١
- تنقيح المناط (واجب) على كل مجتهد..... ٢٩/ ٤٥١
- التوبة (تجب) ما قبلها..... ١/ ٤٦١ - ٧/ ١٥٧ - ٩/ ١٢٦، ١٣٠، [١٣٥]، ١٤٩، ١٥١، ١٥٥ - ١٢/ ٢٩٨ - ١٨/ ٤٥، ٤٦ - ٢٥/ ٥٥٧
- التوبة (توجب) العدالة..... ٩/ (١٤٩)
- التوبة لا تسقط العقوبة تعتبر قاعدة مستثناة من قاعدة التوبة (تجب) ما قبلها..... ١/ ٤٨٤
- الثابت بإشارة النص مثل الثابت بعبارته في (إيجاب) الحكم..... ٣٢/ (٩)
- ثبوت الأخص بالضرورة (يوجب) ثبوت الأعم..... ٢٧/ ١٨٤
- ثبوت الأخص بالضرورة (يوجب) ثبوت الأعم ولا عكس..... ٢٧/ ١٦٧، [١٨١]

- ثبوت الأعم لا (يوجب) ثبوت الأخص ١٨٤/٢٧
- ثبوت حكم الطهارة في الأصل (يوجب) ثبوته في التبع [٥٣]/١٩
- ثم (توجب) الثاني بعد الأول بمهلة (٥٩٥)/٣٢
- الضمن (يجب) بنفس العقد ٢٤٤/٢١
- ثواب (الواجب) أعظم من ثواب المندوب (٣٢٢)/١٧
- الجبران لا يدخل الحج بترك مسنون وإنما يدخله في ترك (واجب) (٤٠٩)/٢٠
- جميع حقوق الله تعالى (يجب) أن تثبت بلا دعوى (٤٥)/١٣
- جميع وقت (الواجب) الموسع وقت لأدائه [٤١٣]/٢٧
- الجنایات سبب (لإيجاب) العقوبات ٢٩/٢٦ - ٤٥/١٨
- الجنایة إذا وردت على محل معصوم (وجب) الضمان ٣٠/٢٦
- جنایة الجناني على ملك نفسه لا (توجب) ضمانا ٤٣٣/١٤
- الجنایة الواحدة حقيقة لا (توجب) إلا ضمانا واحدا (٤٧)/٢٦
- الجنایة الواحدة لا (توجب) إلا عقوبة واحدة [٤٧]/٢٦
- الجنایة الواحدة لا (توجب) حدين (٤٧)/٢٦
- الجنایة الواحدة لا (يجب) بها ضمانان مختلفان (٤٧)/٢٦
- جهالة البدل (توجب) فساد العقد (٥٩١)/١٦
- جهالة المعقود عليه (توجب) فساد العقد ٥٦٢/٢١ - ٥٣٥/٨
- الحاجة (توجب) الانتقال إلى البدل عند تعذر الأصل ٣٢٩/٢٥
- الحاصل أن الخطاب (يجب) حملة على المعنى الشرعي ثم العرفي ثم المعنى اللغوي الحقيقي ثم المجازي ٣٠/٥
- الحجر لا يؤثر في الأفعال (الموجبة) للضمان ١٤٠، [١٣٧]/٢٣
- الحجر (يجب) على كل مضيع لماله (١١٥)/٢٣
- الحد لا (يجب) بالتهمة (٤٥٩)/٢٥
- الحدود يحتاط فيها فلا يثبت (موجبها) إلا باللفظ الصريح ٥٠٨/٢٥
- حصول الشك (موجب) لسجود السهو ٣٤٢/١٩
- حفظ العقل (واجب) ٦٣٧/٣
- حفظ النفس (واجب) حسب الإمكان (٧)/٩
- حفظ النفوس (واجب) ما أمكن ٦٠٠/١٣ - [٧]/٩ - ٣٤، ٣٢/٨
- حق الإنسان قبل غيره (واجب) الإيفاء عند طلبه (١٠٣)/٨
- حق الإنسان (يجب) إيفاءه عند طلبه (١٠٣)/٨
- حق الإنسان (يجب) صيائه عن الإبطال ما أمكن ٢٠٠/١٨ - ٥٥٢، (١١)/١٣

- حق الله تعالى المالي إذا عجز عنه العبد وقت (الوجوب) ثبت في ذمته..... ٦١/١٣
- الحق الذي تدخله النيابة واستقر (وجوبه) في حال الحياة لا يسقط بالموت..... ٢٧٧، ٢٨١، ٢٧٨
- حق الفسخ (يجب) دفعا للضرر عن العاقد..... ١٩/٨
- الحق متى (وجب) بصفة لا يبقى بدونها..... ٦٠٨/٨
- الحق المستفاد بالملك (يجب) أن يتسقط حال الاشتراك على قدر الملك..... ١٣/٦٦٣
- الحق (الواجب) في الأصل لا يسري في الأولاد البائدة..... ٣٤١/٢
- الحق يعتبر في (وجوب) أدائه إمكان التسليم..... ١٣/٥٦١، ٥٦٥، ٥٦٦
- الحقان إذا (وجبا) بسببين فاستيفاء أحدهما لا يسقط الآخر..... ١٣/٦١، ٣٥٥، ٣٥٧
- الحقان إذا (وجبا) قدم أقروهما..... ١٣/٤٠٧، (٤٤٧)، ٤٦٤
- حقوق الآدميين إذا (وجبت) لا تسقط إلا بدليل..... ١٣/٢١٣
- حقوق الآدميين ما تعلق منها بالمال يجوز تقديمه على (وجوبه)..... ١٣/٥١٤
- حقوق الأموال إذا تعلق (وجوبها) بشرطين لم يجز تقديمها قبل وجود أحدهما..... ١٣/٥١٣
- الحقوق متى (وجبت) في الذمة فقد استوت في القوة..... ١٣/٤٥٠
- الحقوق يعتبر في (وجوب) أدائها إمكان التسليم..... ١٣/٥٦٥
- حكم الإجارة الفاسدة (وجوب) أجر المثل..... ٢٢/١٤١
- الحكم إذا ثبت لعله (وجب) أن يزول بزوالها..... ١٠/١٢٢
- الحكم إذا ورد في الشريعة وظهر تعليله وعلمت فائدته (وجب) البناء عليها وتعين العمل بها ٥/٨٥
- الحكم إذا وقع بعد سببه وقبل شرط (وجوبه) هل يصح أم لا..... ٢٧/٦٥٤
- الحكم عند الظن (واجب) قطعاً..... ٢٧/٣٢١
- الحكم في الإجارة الفاسدة (وجوب) أجر المثل..... ٢٢/١٤١
- الحكم (الواجب) شرعاً لا يتوقف على حكم حاكم..... ١٠/٤٦١
- الحكم يتكرر بتكرر المعنى (الموجب) له..... ٢٧/٦٧١
- الحكم (يجب) أن يكون ملائماً لظاهر اللفظ الدال عليه..... ٢٧/٣٣٧
- الحلف الواحد على المتعدد (يوجب) تعلق الحنث بأي واحد وقع ولا تتعدد الكفارة..... ٢٠/٥٤٣
- حمل أمور المسلمين على الصحة (واجب)..... ٨/٣٥٠
- الحمل على الغالب (واجب)..... ٨/٤٠٩
- حمل الكلام على المعهود (واجب)..... ٣٢/٢٨٢
- حيث لم (يجب) الصداق أجمع أو لم (يجب) إلا نصفه فلا عدة فيه..... ٢٣/٥٩٧
- حيث وجد المرجح لأحد الدليلين (وجب) العمل بالراجح منهما..... ٣٣/٢١٨

- حيث وجدت شروط الخلوة (وجب) العدة..... ٢٣/٦٠٥
- حيث يكون العقد فاسدا (يوجب) الملك بعد القبض..... ١٤/٥٥
- الحيل كلها لإسقاط (واجب) أو لارتكاب محرم باطلة..... ١٣/٣٧١
- الخاص (موجب) الحكم القطعي..... ٣٠/٥٢١
- خاصية (الواجب) المكرر الالتزام والدوام عليه في أوقاته بحيث لا يتخلف عنه كما أن خاصية
المندوب عدم الالتزام..... ٢٧/٣٧٧
- خبر الآحاد (يوجب) العمل دون العلم..... ٢٨/٣٠٤
- الخبر إذا احتمل أمرين وقد فسر الراوي بأحدهما (وجب) حملة على ما فسر الراوي... ٢٨/٤٢٥
- الخبر في معنى الأمر يفيد (الوجوب)..... ٢٧/٣٥٢، ٣٥٣، ٣٧٠، ٣٧٠
- الخبر المتواتر (يوجب) العلم..... ٢٨/٢٥٤
- الخبر المتواتر (يوجب) العلم القطعي..... ٢٨/[٢٤٧]، ٢٥٨-٢٥٨/٣٣
- الخبر المتواتر (يوجب) العلم القطعي أعم..... ٢٨/٢٦٧
- خبر الواحد إذا خالف القياس لا (يجب) العمل به ويقدم القياس عليه..... ٣٣/٢٦٤
- خبر الواحد إذا ورد (موجبا) للعمل فيما تعم به البلوى مقبول..... ٢٨/٢٩٣
- خصوص آخر اللفظ لا يمنع عموم أوله ولا (يوجب) تخصيصه..... ٣٠/٥٧٢
- الخطاب في (الواجب) الموسع متعلق بالقدر المشترك بين أجزاء الزمان الكائنة بين الحدين ٢٧/٤١٤
- خفة المؤنة لها تأثير في (وجوب) الزكاة..... ٢٠/١٠٩
- الخلف إنما (يجب) بالسبب الذي (وجب) به الأصل..... ١١/٤٣٥-١٢/١٣٨
- الخلف إنما (يجب) بالسبب الذي (يجب) به الأصل..... ١٢/١٩٨
- الخلوة بمجردا (توجب) العدة..... ٢٣/٦٠٥
- الخلوة (توجب) العدة وكمال المهر..... ٢٣/٦٠٥
- الخلوة في النكاح الفاسد لا (توجب) العدة..... ٢٣/٦٠٥
- الخلوة كالدخول في حق تكميل المهر (ووجوب) كمال العدة..... ٢٣/٥٩٧
- الخوف على النفس عذر في ترك (الواجب)..... ٩/٨
- الخوف على النفس والمال عذر في ترك (الواجب)..... ١٢/٥٩٥
- الخوف على النفوس والأعضاء والمنافع (يوجب) التخفيف..... ١٢/٥٩٥
- الدخول بالزوجة على النكاح (يوجب) العدة عند الفرقة..... ٢٣/٥٩٧
- الدخول تحت المنة لا (يجب)..... ١٨/٢٩٩
- دخول المختلفات تحت صفة واحدة عامة لا (يوجب) اتحادها..... ٢٧/١١٤
- دفع الضرر العام (واجب) وإن كان فيه إلحاق الضرر بالخاص..... ٧/٥١٣

- دفع الضرر عن المسلمين (يجب) في كل شيء ٣٣٦/٢
- دفع الضرر (واجب) بحسب الإمكان ٢٧٦/٢٣
- دفع الظلم (واجب) بحسب الإمكان ٤٢، (٣٩)/٨
- دفع الظلم (واجب) على كل من قدر على دفعه (٣٩)/٨
- الدفع كان (واجباً) على المالك (والواجب) لا يؤخذ له عوض ٥٦٢/١٤
- دفع المنكر (واجب) على كل من قدر عليه [٣٧١]/١٨
- دين العباد مانع من (وجوب) الزكاة ٤٠٠/١٣
- الدين يمنع (وجوب) الزكاة في الأموال الباطنة ٥٠٦/٢
- الدية إنما (تجب) لإتلاف منفعة أو عضو أو إزالة جمال ٢٣١/٢٦
- الذريعة إلى الفساد (يجب) سدها إذا لم يعارضها مصلحة راجحة (٥٤٥)/٥
- الذمة بريئة فلا (يجب) فيها شيء إلا بيقين ٣٥٠/٢
- الذمة على البراءة ولا (يجب) أن يثبت فيها شيء إلا بدليل لا مدفع فيه ٣٥٠/٢
- الراوي للحديث العام إذا خصه أو تأوله (وجب) المصير إلى تأويله وتخصيصه ٤٢٦/٢٨
- الرجوع عن الشهادة لا يصير (موجباً) للضمان قبل قضاء القاضي ٣٦٢/٢٥
- الرخص هل تتعدي محلها أو (يجب) أن تقصر عليه ٣٧٩/٧
- الرخصة (يجب) فعلها ويندب إليه حيث دل الدليل عليه ٦٩/٢٨
- رد العين (واجب) في الأمانات ٢٩٨/١٤ - ٤٧٤/١٣
- الرضا بالسبب يمنع (وجوب) الضمان ٤٣٠، ٤٢٩، [٤٢٩]، ٤٢٢، ٤٢١/١٤
- الرضا بسبب الإتلاف يمنع (وجوب) الضمان ٧/١٢
- رعاية الحقين (واجب) عند الإمكان (٤٥٥)/١٣
- رفع الضرر (واجب) (٤٨٥)/٧
- رفع الظلم (واجب) ٤٧/٨
- رفع الظلم (واجب) على كل من قدر عليه [٣٩]/٨، ٥١، ٥٤، ٥٧، ٦٢، ٦٣، ٧٠، ٩٣، ٩٧
- رفع الفساد (واجب) ٤٣٤/١٥
- الرهن ينعقد (بالإيجاب) والقبول ويتم ويلزم بالقبض ١٨٣/٢٣
- زال (الموجب) زال (الموجب) ٣٦٩/٢
- الزكاة إنما (تجب) في المال المملوك ٥٠٠/٢٢
- الزكاة تارة (تجب) بالنماء الحقيقي وتارة (تجب) بالنماء الحكمي ٤٥/٢٠
- الزكاة (تجب) في الذمة (١٢٥)/٢٠ - ٩٦/١٣
- الزكاة (تجب) في ذمة صاحب المال ١٣٠/٢٠
- الزكاة (تجب) في عين المال المزكى ١٣١، ١٣٠/٢٠

- الزكاة (تجب) في كل ما أخرجت الأرض من نباتها..... ١٥٢/٢٠
- الزكاة الشرعية عبادة محضة أو حق (واجب) للفقراء على الأغنياء ٢٠/ [٢١]
- الزكاة لا (تجب) إلا على من في نصيبه نصاب ١٠٢/٢٠
- الزكاة لا (تجب) إلا في ملك تام..... ٢٠/ [٥٧]
- الزكاة هل (تجب) في عين النصاب أو ذمة مالكة ٢٠/ (١٢٥)
- الزكاة (واجبة) في الأموال النامية..... ٢٠/ (٤٣)
- الزكوات (يجب) أن يستوي فيها المكلف وغيره ٢٠/ (٨١)
- زوال السبب لا (يوجب) زوال الحكم ١٠/ (١١٨)
- سائر العقود للكافر ما سلف منها (ويجب) عليه ترك ما يحرمه الإسلام ١٦/ (١٧٩)
- سبب الإتلاف متى سبق ملك المالك لا (يوجب) الضمان له على المتلف..... ١٤/ ٥٤٩
- السبب الضعيف لا (يوجب) حكما قويا ٩/ [٢٩٩] ، ٣٠٣ ، ٣٠٦
- السبب (الموجب) للحكم بواسطة (كالموجب) بغير واسطة في كون الحكم مضافا إليه ... ٢٧/ (٦٥٥)
- السبب الواحد لا (يوجب) ضمانين ٢٦/ ٤٨ ، ٥٠
- السبب (يوجب) المسبب إذا احتمله المحل ولا (يوجه) إذا لم يحتمله ٢٧/ (٦٣٥)
- سد ذرائع الحرام (واجب)..... ٢/ ٤٤٣
- سد الذرائع (واجب)..... ٣٠/ (٥١)
- سراية الجنائية مضمونة بالاتفاق وسراية (الواجب) مهددة بالاتفاق وما بينهما ففيه النزاع ٢٥/ ٦٠٥
- سراية (الواجب) مهددة بالاتفاق ٢٥/ ٦٠٥ - ٢٦/ [٨٣]
- سقوط اعتبار المقصود (يوجب) سقوط اعتبار الوسيلة..... ٤/ (٣٢١)
- سقوط الحد عن الأصل (يوجب) سقوطه عن التبع ٢٥/ ٥٣٢ ، ٥٥٠
- السنة إذا اختصت بزيادة تأكيد وترغيب وترهيب ووعيد التحقت (بالواجبات)..... ٢٧/ ٥٥٢
- السنة إذا اختصت بزيادة تأكيد وترغيب وترهيب ووعيد التحقت (بالواجبات) ٢٧/ ٥٤٠
- السنة المتواترة حجة (توجب) العلم..... ٢٨/ (٢٤٧) ، ٢٥٣
- سهو الإمام (يوجب) السجود عليه وعلى المقتدي ١٩/ ٤٤٠
- سهو المؤتم لا (يوجب) السجدة ١٩/ (٤٣٩)
- الشارع لا يذم إلا على ترك (واجب) أو فعل محرم ٢٧/ (٥٣٩)
- الشبهة تعمل عمل الحقيقة في (إيجاب) الحرمة ٨/ ٣٨٠ - ٩/ (٢٢١)
- الشبهة (يجب) اعتبارها في مواضع التهمة ٩/ (٢٢٧) ، ٣٣٤
- الشرائع لا (تجب) بدعوى لا نص معها ٢٧/ (٣٠٧)
- الشرط إذا كان مفيدا (يجب) مراعاته وإن لم يكن مفيدا لا (يجب) مراعاته..... ١٥/ (٢٦٧) ، ٢٧١
- الشرط الذي لا يقتضيه العقد إلا أنه يلائم العقد لا (يوجب) فساد العقد..... ١٥/ (٣٢٣)

- الشرط الذي لا يقتضيه العقد لكنه ملائم للعقد لا (يوجب) فساد العقد..... ٢٤٢/٢٣
- الشرط الذي يقتضيه العقد لا (يوجب) فساد..... ٢٩٤/١٥ - ٨٤/١٢ - ٤٧١/١
- شرط الشيء (يجب) دوامه واتصاله..... ١٨٨/٦
- الشرط المؤخر في اللفظ (يجب) أن يكون متقدما في الوقوع..... ٧٢٥/٢٧
- شرط (الوجوب) لا (يجب) تحصيله..... ٧٤٣، ٧٤٠/٢٧
- شرط وجود الشيء لا (يجب) أن يكون بجميع أجزائه شرطا لبقاء ذلك الشيء..... ١٢٣، ١١٩/١٠
- الشرطان إذا دخلا على جزء فإن كانا على سبيل الجمع لم يحصل المشروط إلا عند حصولهما معا وإن كانا على سبيل البذل كان كل واحد منهما كافيا في (إيجاب) الحكم..... ٧٥٧/٢٧
- الشروع في التطوع (موجب) للإتمام..... ٤٨٥/١
- الشروع في نقل العبادة سبب (لوجوب) إتمامه وقضائه إن فسد..... ١٩٥، ١٩٢/١٧
- الشروع ملزم للإتمام كالنذر (موجب) للأداء..... ٦٢٢/٢٠
- الشروع (موجب)..... ١٩١/١٧
- شعائر الله تعالى (واجبة)..... ٤١٩/١٧
- الشفاعة من المصالح العامة التي (يجب) القيام بها فرضا على الأعيان أو على الكفاية ولا يجوز أخذ الأجرة عليها..... ٢٠٦/١٥
- الشفعة موروثه عمن (تجب) له..... ٤٦٧/٢١
- الشك بعد الفعل لا (يوجب) الإعادة..... ٢٠٧/١٧
- الشك في أحد المتقابلين (يوجب) الشك في الآخر..... ٤٤٥/١
- الشك في الشرط (يوجب) الشك في المشروط..... ٥٣٠/١٩ - ١٤٤، ١٤٢/٧ - ٤٤٥/١
- الشك في الصلاة (يوجب) العمل فيها على اليقين..... ٣٤٠/١٩
- الشك في المانع (يوجب) طرحه..... ٢١/٧
- شكر المنعم (واجب)..... ٣٣٠/١
- الشهادة لا تكون حجة (موجبة) ما لم يتصل بها القضاء..... ٣٧٣، ٣٧١/٢٥
- الشورى (واجبة) وعامة وملزمة..... ٣٤٣/٢٦
- الشيء إذا (أوجب) أعظم الأثرين بخصوصه لا (يوجب) أهونها بعمومه..... ٢٩٠/٩
- الشيء بانتهاؤه يتقرر ويتأكد بجميع (موجباته)..... ٩١/١٠
- الشيء مهما (أوجب) أعظم الأثرين بخصوصه لا (يوجب) أهونها بعمومه..... ٢٨٥/٩
- الشيء الواحد يستحيل أن يكون (واجبا) حراما طاعة معصية..... ١٩٣/٢٧
- الشيء يكون مندوبا بالجزء (واجبا) بالكل..... ٤٦٩/٢٧
- الصبي عمده عمد حتى (تجب) الدية عليه في ماله..... ٥٧٩/٢٥
- الصبي مساو للبالغ في المقصود في (إيجاب) الزكاة..... ٨١/٢٠

- صحة الفراش (توجب) حقيقة النسب..... ٦٩٢/٢٣
- الصحيح من مذهب علمائنا أن صيغة الأمر لا (توجب) التكرار ولا تحتمله ٤٢٢/٢
- صدقة الفطر (واجبة) على من قدر عليها ولا يعتبر في (وجوبها) نصاب ٥٠٦/٢
- الصلاة (تجب) بأول الوقت (وجوبا) موسعا ٣٦٢، ١٩/٣٥٧
- الصلح (يجب) حمله على أقرب العقود إليه ٥٤٧، ٢٤/٥٤٥
- صون النفس (واجب)..... ٧/٩
- الصيام الذي (يجب) متابعته يكون بنية واحدة عند أوله ١٨٩/٢٠
- صيانة كلام العاقل عن اللغو (واجب) عند الإمكان ٢٨، ٩/٢٦
- صيغة الأمر تقتضي (الوجوب) ١٧٧/٣١
- صيغة النهي بعد تقدم (الوجوب) محمولة على الحظر ٣٩١/٣١
- الضرر الخاص (يجب) تحمله لدفع الضرر العام ٥١٣/٧
- الضرر المرضي به من جهة المتضرر لا (يجب) دفعه ١١/٨
- الضرر (يجب) دفعه قبل وقوعه ١٣/٨
- ضعف مدرك (الوجوب) (يوجب) سقوطه بالنسيان ٤٣٩، ٤٣٦، ١٢/٤١٩
- الضعيف الذي تلقته الأمة بالقبول فإنه يعمل به على الصحيح (وجوبا) ٣٩٥/٢٨
- الضمان إنما (يجب) بإتلاف مال متقوم ٣٢٩/١١
- الضمان إنما (يجب) بالقبض ٣٤٢/١٤
- الضمان بالشك لا (يجب) ٤٠٥/١٤
- الضمان سبب (لإيجاب) الملك ٥٤٧/١٤
- ضمان العدوان لا (يجب) إلا على المتعدي ٣٠٥/١٤
- ضمان الغصب لا (يوجب) الملك في المضمون ٢٧٢/٢٣
- ضمان الغصب هل (يجب) في زوائد المغصوب أم لا ٢٨٥/٢٣
- ضمان الغصب (يوجب) الملك دون ضمان الجناية ٥٤٩/١٤
- الضمان في الذمة (يجب) بالشرط ٣٦٢، ١٤/٣٦١
- الضمان لا (يجب) إلا بالقبض ٤٦٨/١ - ١٤/٣٣٣، ٣٤١، ٤٨٤ - ١٦/٤٢٠
- الضمان لا (يجب) (بالواجب) ٦٠٥/٢٥
- الضمان لا (يوجب) الملك ٥٤٨/١٤ - ٤٨٥/١
- الضمان (الواجب) لحق العباد غير مبني على الاحتياط فلا (يجب) في موضع الشك ٦٢٦/١٣
- الضمان (يجب) باليد لا بالملك ٧٠/١٤
- الضمانات (تجب) إما بأخذ أو بشرط ٣٥٥/١٤ - ٤٦٨/١
- الضمانات (تجب) بالشرط ٣٦١/١٤

- الضمانات في الذمة لا (تجب) إلا بأخذ أو شرط ١٤/ (٣٥٥)
- الضمير الخاص لا (يوجب) تخصيص عامه ٣٠/ ٥٧٥
- طاعة الإمام إنما (تجب) فيما لا إثم فيه ٢٦/ ٣٠١
- طاعة الإمام فيما ليس بمعصية (واجبة) ٢٦/ ٣٠١
- طاعة أولي الأمر (واجبة) فيما ليس بمعصية وما ليس خروجاً عن أحكام الشرع ٢٦/ ٣١٤
- طاعة السلطان (واجبة) فيما لا يعلم أنه معصية ١٤/ ٥٧٠
- الطرف تبع للنفس حيث صارت الجناية قتلاً فإذا لم (يجب) قصاص النفس لم (يجب) في الطرف ٢٦/ (١٧٢)
- طلاق غير المدخول بها لا (يوجب) العدة ٢٣/ ٥٩٨
- الطهارة (الواجبة) لا تسقط بالجهل ١٩/ (١٨٧)، ١٨٩
- ظاهر الأمر (الوجوب) ٣١/ ٦٠
- الظاهر دليل شرعي (يجب) اتباعه والعمل به ٣١/ ٥٧٧
- الظلم (يجب) إعدامه ٨/ (٣٩)
- الظلم (يجب) إعدامه لا تقريره ٨/ (٦١)
- الظلم (يجب) إعدامه ولا يحل تقريره ٨/ ١٠٨
- الظلم (يجب) إعدامه ويحرم تقريره ٨/ ٤٤، ٦٣، ١٠٤
- الظلم (يجب) دفعه ويحرم تقريره ٨/ ٧٨، ٨١، ٨٦، ٨٨ - ١٣/ ١٤٤، ١٤٦
- الظلم (يجب) رفعه ٨/ (٣٩)
- العبادات كلها سواء كانت بدنية أو مالية أو مركبة منهما لا يجوز تقديمها على سبب (وجوبها) ٢٧/ ٦٦٦
- العبادات كلها سواء كانت بدنية أو مالية أو مركبة منهما لا يجوز تقديمها على سبب (وجوبها) ويجوز تقديمها بعد سبب (الوجوب) وقبل (الوجوب) أو قبل شرط (الوجوب) ١٣/ ٥١٤ - ١٧/ (٤٩)
- العبادات المشروعة (إيجاباً) أو استحباباً إذا عجز المكلف عن بعض ما (يجب) فيها لم يسقط عنه المقدور لأجل المعجوز ١٠/ (٤٤٩)
- العبادات والقربات إنما (تجب) لحق العبودية أو لحق شكر النعمة أو لتكفير الخطايا ٥/ (٤٩٣)
- العبادة إنما يحتاط لها إذا (وجبت) وقبل أن لا (تجب) لا احتياط شرعاً ٩/ ٢٠٤
- العبادة الجامعة لأفعال نفل وفرض (يجب) فيها الترتيب ١٧/ (٢١٩)
- العبرة فيما (يستوجب) الفسخ أو عدمه من العيوب بقول أهل الخبرة ٩/ (٤٤٤)
- العجز عن بعض (الواجب) لا يسقط فعل ما قدر عليه ١٩/ ٤٠٦
- العجز عن (الواجب) أو عن بعضه مسقط للمعجوز عنه ٧/ (١٨٧)
- العجز ينفي (الوجوب) ٧/ (١٨٧)
- عدم مباشرة الحرام (واجب) ١٢/ ٣٠٥

- العدول عن ارتكاب الغرر متى أمكن (واجب) ٤٧٢/١٥
- عذر النوم لا يمنع (إيجاب) الجزاء عليه ٤٥٨/١٢
- العرف المصادم للنصوص الذي يحل الحرام أو يبطل (الواجبات) أو يقر البدع في دين الله أو يشيع الفساد والضرر في دنيا الناس فلا اعتبار له ولا يجوز أن يراعى في تقنين أو فتوى أو قضاء ١٤١/٨
- العشر (يجب) فيما سقي بغير مؤنة ونصف العشر فيما سقي بالمؤن ٢٠/١٥٥
- عطف الخاص على العام لا (يوجب) تخصيص العام ٣١/١٢٣
- عطف العام على الخاص لا (يوجب) تخصيص العام ٣١/١١٩، ١٢٤
- العقد إذا اشتمل أحد طرفيه على مالين وزع ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة وذلك (يوجب) المفاضلة أو الجهل بالمثل ١٠/٥٣٣
- العقد إذا اشتمل أحد طرفيه على مالين وزع ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة وذلك (يوجب) المفاضلة أو الجهل بالمثل متفرعة ١٠/٤٧٠
- العقد إذا تضمن العوض (وجب) تنزيهه عن الجهالة والغرر ٢/٢٤٤
- العقد الباطل لا (يوجب) شيئاً ١٤/٤٧٠ - ١٦/٤١٤
- عقد البيع (موجب) للقبض عقبه ٢١/١٤٩
- عقد التبرع لا يكون سبياً (لوجوب) الضمان على المتبرع للمتبرع عليه ١٤/٥٢٥
- العقد الفاسد (واجب) النقض ١٥/٤٣٣
- العقد الفاسد (يجب) فسخه ١٥/٤٣٣
- العقد الفاسد (يجب) نقضه وإبطاله ١٦/٩١، ١٢
- العقد الفاسد (يجب) نقضه وإبطاله ولا يجوز تقريره ٨/٣٦٣ - ١٠/٤٦١ - ١٥/٤٣٣ - ١٦/٦٥، ٨١، ٨٢ - ٢١/١٠٤
- العقد لا (يوجب) تسليم المبيع قبل نقد الثمن إذا لم يكن الثمن مؤجلاً ٢١/١٤٩
- العقد المطلق يرجع (موجب) إلى العرف ٨/٢٣٤
- عقد المعاوضة (يوجب) السلامة أو الضمان ١٦/٥١
- عقد المعاوضة (يوجب) المساواة بين المتعاقدين ما أمكن ١٦/٥٠٩
- العقد الموقوف بالإجازة (يوجب) حكمه من وقت الانعقاد ٢١/٢٨٥
- عقد النكاح لا تفسده الشروط التي لا (يوجبها) العقد ٢٣/٣١٧
- العقد (يوجب) ضمان الجملة ولا (يوجب) ضمان الأجزاء على الأفراد ١٤/٥٤١
- العقوبات (الواجبة) لله إذا تراكتت تداخلت إذا كانت من جنس واحد ١/٤٧٦ - ٢٥/٤٩٥
- عقوبة بني آدم على ترك (الواجبات) أعظم من عقوبتهم على فعل المحرمات ١١/١٧٤
- العقوبة (الواجبة) لأدمي لا تسقط بالتوبة ١٨/٤٦
- العقود الفاسدة (تجب) المبادرة لفسخها ١٥/٤٣٤

- العقود (يجب) أن يكون القبول بقربها ٤٨٦/١٥
- العلل الشرعية كاشفة لا (موجبة) ١٤٠/٢٩
- العلل المختلفة لا يمتنع أن (توجب) في المحال المختلفة حكما واحدا ١١٤/٢٧
- العلل (موجبة) للأحكام ٢٩٦/٢٩
- علة الشرعية علامة وأمرة لا (توجب) الحكم بذاتها ٢٩٥/٢٩
- على المؤكد ما على (الموجب) ٣٨٧ ، ١٤/ (٣٨٥) ، ٣٨٧
- عمل أكثر الأمة بخلاف الخبر لا (يوجب) رده ٣٦٣/٣٣ - [٣٥١]/٢٨
- عمل أكثر الأمة (بموجب) الخبر لا (يوجب) قبوله ٣٥٢/٢٨
- العمل بأخبار الأحاد معلوم (ووجوبه) قطعاً ٩٦/٣٣ - [٢٧٥]/٢٨
- العمل بأرجح الظنين عند التعارض (واجب) [١٧١]/٣٣
- العمل بأرجح الظنين (واجب) ١٧٩ ، ١٧٨ ، ١٧٧/٣٣
- العمل بالاحتياط (واجب) عند عدم المانع (١٧٩)/٩
- العمل بالأقوى (واجب) ٢٨٢/٣٣
- العمل بالراجح من الظنين متعين عرفاً (واجب) شرعاً (١٧١)/٣٣
- العمل بخبر الواحد (واجب) قطعاً (٢٧٥)/٢٨
- العمل بمعاني اللغات (واجب) في الأحكام الشرعية (٣٣٧)/٢٧
- العمل كلما كان أشرف وأعلى درجة (وجب) أن يكون أكثر ثواباً ٢٢٥/١١
- عند اجتماع الحقوق أو (الواجبات) يبدأ بالأهم ١٣٦/١١
- عند تعارض دليلين في نفس الأمر (يجب) التساقط ٤٥٨/٣٣
- عند تعارض دليلين في نفس الأمر يكون التخيير في (الواجبات) والتساقط في غيرها ٤٥٨/٣٣
- عند تعارض مصلحتين أو مقصودين (يجب) تقديم الأقوى ٢٤٤ ، ٢٤٢/١١
- عوائد الأمم متى اشتملت على مصلحة أو مفسدة ضرورية أو حاجية حكم عليها بما يناسبها من (وجوب) أو تحريم [٣٩٥]/٥ - ٤٤١/٣
- العوض عما ليس بمال ليس (بواجب) أن يعلم (٦٠٥)/١٦
- العين لا (تجب) في الذمة (١٠٣)/١٣
- الغالب أن (الواجب) يكون أفضل من المندوب ٣٢٧/١٧
- الغرض بالنيات التمييز (فوجب) أن تقتصر النية بأول العبادة ليقع أولها مميزاً ثم ينتى عليه ما بعده ٥٣٨/٨
- الغرور في العقود من أسباب (وجوب) الضمان ٣٤٤/١٤
- الغرور (بوجوب) الضمان ٣٥٤ ، ٣٥٣ ، (٣٤٣)/١٤ - ٤٦٨/١
- الغضب (موجب) للضمان ٢٨٥/٢٣

- الغصب (الموجب) للضمان لا يكون إلا بتفويت يد المالك ٤٥٨/١٤ ، ٤٦١
- الغصب (يوجب) الملك في المضمون عند أداء الضمان ٥٤٩/١٤
- غير جائز أن يفعل الإنسان عن غيره شيئاً (واجباً) عليه لا يصح إلا بنية منه إلا بأمره ٢٢١/٦
- غير جائز رفع ما (يوجب) العلم بما لا (يوجب) ٤٢١/٢
- غير (الواجب) بالجزء يصير (واجباً) بالكل ٥٦٠ ، ٥٥٧/٥
- غير (الواجب) لا يجزئ عن (الواجب) ٣٨٣/١٧
- الفاء للترتيب (وإيجاب) الثاني بعد الأول من غير مهلة ٥٠٩/٣٢
- الفار من الزكاة قبل تمام الحول بتقصيص النصاب أو إخراجه عن ملكه (تجب) عليه الزكاة .. ٢٠/٢٧
- الفاقد من الإجارة (يجب) فيه أجره المثل ١٤١/٢٢
- فرض الكفاية (واجب) على الجميع ويسقط بفعل البعض ٣٨٧/٢٧
- فرض الكفاية (واجب) على الكل وإذا فعله البعض سقط عن الكل ٣٨٧/٢٧
- فرض الكفاية (واجب) على الكل ويسقط بأداء البعض ٣٨٧/٢٧
- الفرض (الواجب) لا يجوز خلافه ولا الزيادة عليه ٣٨٩/١٩
- الفرض (والواجب) مترادفان شرعاً ٤٠٩/٢
- الفساد الطارئ على بعض المعقود عليه لا (يوجب) فساد الجميع ١٦٨/١٥
- فساد المتضمن (يوجب) فساد المتضمن ٥٥٥/١١
- فسخ العقد قبل الدخول (يوجب) سقوط كل المهر ٤٣٢/٢٣
- الفسق الذي يجري مجرى العثرة لا (يوجب) عزل الإمام ولا انعزاله ٣١٧/٢٦
- فعل الإنسان في مال نفسه لا يكون (موجباً) للضمان على غيره ١٤٣ ، ١٤١/٢٣
- الفعل بمجرده لا يدل على (الوجوب) ٤٦٩/٢٨ ، ٤٧٠
- الفعل الذي هو عدوان (واجب) الفسخ شرعاً ٤٤٠/٨ ، ٤٤٤ - ٤٦١/١٠
- فعل الرسول ﷺ بمجرده لا يقتضي (الوجوب) ٤٦٣/٢٨
- فعل الرسول ﷺ يدل على النذب غالباً إذا لم يكن دليل على (الوجوب) ٤٦٣/٢٨
- الفعل في محل مباح لا يكون سبب (وجوب) الضمان ٣٩٢/١٤
- الفعل متى دار بين (الوجوب) والنذب فعل ومتى دار بين النذب والتحريم ترك ٢١٦/٩
- فعل المحظور أغلظ من ترك (الواجب) ١٧٣/١١
- فعل النبي ﷺ بمجرده لا يدل على (الوجوب) ٣٧٧/٢٧ - ٤٦٣/٢٨ ، ٤٦٨
- فعل النبي ﷺ المجرد عن القرائن يدل على (الوجوب) ٤٦٤/٢٨
- فعل (الواجب) غير مقيد بوصف السلامة ٦٠٤/١٤
- فعل (الواجب) قبل وقته غير جائز ٦٣٢/٨
- الفعل الواحد بالشخص له جهة واحدة فيستحيل كونه (واجباً) حراماً ١٩٤/٢٧

- الفعلان لا يتعارضان إلا أن (يجب) التكرار فالثاني ناسخ أو مخصص ٣٥٦/٣٣
- فوات الاحتباس لا من جهة الزوج (يوجب) سقوط النفقة ٦٦٣/٢٣
- فوات المبدل (موجب) لسقوط البدل ١٨٥/١٥
- فوات الوصف لا (يوجب) رفع الأصل ٢٨٥/١٦
- فوات الوصف المرغوب (يوجب) التخيير ٢٨٥/١٦
- في القول (بالوجوب) احتياطاً لدين المسلم ٢٤٩/٣٣
- في النكاح الفاسد إنما (يجب) مهر المثل بالوطء ٤٢١/٢٣
- القاصر لا (يجب) إلا عند العجز عن الكامل ٥٤٤، ٥٤٣/١٣
- القاعدة الشرعية أن العمل بأرجح الظنين (واجب) ٦٠١، ٥٩٩/٣
- قبض الهبة قبض أمانة وهو لا (يوجب) الضمان ٣٣٩/٢٢
- قبول حكم الحاكم (واجب) على رعيته ٣٠٣/٢٦
- قتل مباح الدم لا (يوجب) ضمانه ٣٩٢/١٤
- القدرة على التحصيل كالقدرة على الحاصل فيما (يجب) له ٩/١١
- القدرة على التحصيل كالقدرة على الحاصل فيما (يجب) له وليس كالقدرة فيما (يجب) عليه ٤٢٧/٩ -
- ٢٥/١١، [٢٥]
- القذف على سبيل الكناية والتعريض لا (يوجب) الحد ٥٠٧/٢٥
- القراءتان كالأيتين في (وجوب) العمل بهما ١٩١/٢٨
- القرآن كله كالكلمة الواحدة في (وجوب) بناء بعضه على بعض ٢٩٣/٢٧
- القرآن لا يثبت نسخ حكمه إلا بدليل (يجب) الرجوع إليه ٧٣٨/٣٣
- القرآن والسنة كل منهما (يجب) العمل به ١٥٦/٢٨
- القراءة الشاذة لا (توجب) علماً ولا عملاً ١٨١/٢٨
- القراءة التي تقتضي التورث (توجب) الإنفاق ٦٤٢، ٦٤١، [٦٣٥]/٢٣
- القرآن في النظم لا (يوجب) القرآن في الحكم ٤٢٥/٣٢
- القرض (موجب) رد المثل ٤٠٥، (٣٩٩)/٢٢
- القسامة (توجب) العقل ولا تشييط الدم [٢٣٧]/٢٦
- القسامة حجة قاصرة لا (توجب) القصاص ٢٣٧/٢٦
- القضاء إنما يكون حقيقة عند فوات ما (وجب) في الوقت استدراكاً لمصلحة (الواجب) الفائت ٢/٤٢٤
- قضاء الفوائت (واجب) ٢٤١/١٧
- القضاء مختص بالفرائض (والواجبات) دون السنن والنوافل ٣٩٤/١٧
- القضاء هل (يجب) بأمر جديد أم بالأمر الأول ٣٠/٢٨

- قضاء (الواجب) (واجب)..... ٤٦٦/٢٨
- قطع الخصومة والمنازعة (واجب)..... (٣٨٥)/١٨
- القطع لا (يجب) إلا بسرقه مال متقوم..... (٥١٧)/٢٥
- قطع المنازعة (واجب) بحسب الإمكان ابتداء وبقاء..... (٣٨٥)/١٨
- قطع المنازعة (واجب) ما أمكن..... ٣٩٣ ، ٣٩٢ ، [٣٨٥]/١٨
- القواعد المشروعة بالأصل إذا داخلتها المناكر لم (يجب) تركها..... (٤٩٧)/٣
- قول لا جناح إنما يراد للإباحة لا (للووجب)..... (٤٩٣)/٢٧
- قوة السبب (توجب) الترجيح..... ٦٧٨/١٣
- قيام المبيح في المحل (يوجب) مع التحريم شبهة في إسقاط العقوبة..... (٤٤٥)/٧
- كتب عليكم نص في (الوجب)..... (٣٦٩)/٢٧
- كثرة الحرام واستواء الحلال والحرام (يوجب) تغليب حكمه في المنع..... ٣٦٥/٢
- الكف عن الظلم (واجب)..... ١٠/٨ ، ٤٤ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ٧٧ ، ٨١ - ١٨/١٠
- الكفارات (تجب) بشبهة السبب..... (٨٥)/١٨
- الكفارة لا (تجب) مع الشبهة..... (٨٦)/١٨
- الكفارة لا تسقط بالعسرة المقارنة (لوجوبها)..... ٩٤/١٨
- الكفارة هل يراعي بها حال (الوجب) أو حال الأداء باعتبار شرطها الثاني..... (٩٤)/١٨
- كل إرث مستحق بنسب (وجب) أن ينتفي مع انتفاء النسب..... ٢٠٠/٢٤
- كل أمر لا يمكن نفيه إلا بإثباته فإثباته (واجب) لا محالة..... ٤٢٢/٢
- كل ترتيب (واجب) مع بقاء الوقت (يجب) بعد الفوات..... (٢٣٥)/١٧
- كل تصرف (أوجب) زوال الملك فهو رجوع..... ١٥٥/٢٤
- كل تصرف (أوجب) زوال ملك الموصي فهو رجوع..... [١٦٢]/٢٤
- كل تصرف يفتقر إلى إذن (يجب) ألا يقوم السكوت مقام الإذن فيه..... ١٢٣/١٥
- كل جنس مال (تجب) فيه الزكاة (وجب) أن يعتبر فيه النصاب..... ١٤٠ ، [٩٣]/٢٠
- كل جنس متولد من جنسين لا زكاة في أحدهما بحال فلا (تجب) فيه الزكاة..... ٩٣/١٢
- كل جنسين (تجب) الزكاة في عينهما (وجب) ألا يضم أحدهما إلى الآخر..... (١٠٣)/٢٠
- كل جهالة تفضي إلى المنازعة المانعة عن التسليم والتسلم (يجب) إلزاتها..... ٢٣٠/١٦
- كل حدث (موجب) للوضوء دون الغسل يجوز فيه المسح على الخفين..... ٢٣٣/١٩
- كل حق استقر (وجوبه) في حال الحياة لم يسقط بالموت..... ٢٧٣/١٣
- كل حق تعين على إنسان لا يقوم غيره فيه مقامه فإنه (يوجب) حبسه وتعزيره حتى يفعله..... (٥٥٢)/١٣
- كل حق في المال (يجب) لسببين يختصان به جاز تقديمه على أحدهما..... (٥١٣)/١٣
- كل حق لآدمي إذا لم يتداخل في (وجوبه) للواحد على الجماعة لم يتداخل في (وجوبه) للجماعة على الواحد..... ٦١٦/١٣

- كل حق مالي (وجب) بسببين يختصان به أو (وجب) بسبب وشرط فإنه جائز تعجيله بعد وجود أحد السببين ٥٠/١٧ - [٥١٣]/١٣
- كل حق مالي (وجب) بسببين يختصان به أو (وجب) بسبب وشرط فإنه جائز تعجيله بعد وجود أحد السببين أو وجد السبب وتأخر الشرط ٦٤٦/٢٧
- كل حق مالي (وجب) بشيئين يختصان به فإنه جائز تعجيله بعد وجود أحدهما ٥١٣/١٣
- كل حق (وجب) صرفه في مصالح المسلمين فهو حق على بيت المال [٣٨٥]/٢٦ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩٨ ، ٤١٣
- كل حق (وجب) عليه فلا يبرئه منه إلا أدائه ٤٣١/١ - ٣٢٦/٢
- كل حق يتعلق (وجوبه) بوجود المال إذا (وجب) لم يسقط (وجوبه) بعد الإمكان ٣٩٩/١٣
- كل حق (يجب) لأحد المتعاقدين عند العقد (يجب) للآخر مثله عند الفسخ ٤٤١/١٥ - ٥٣٥/١١ ، [٤٥١]
- كل حق يستوي حكمه في الصحة والمرض إذا ثبت بالبينة (وجب) أن يستوي حكمه في الصحة والمرض إذا ثبت بالإقرار ١٣/٧٧
- كل حق يعتبر في (وجوبه) تقدم المال يؤثر الدين في المنع من (وجوبه) [٣٩٩]/١٣ ، ٤٠٣
- كل حق يقدر على أدائه (وجب) أن يجبر عليه عند امتناعه ١٣/٥٥٢
- كل حكم (يستوجب) الضرر مرفوع ٧/٤٦٧
- كل حلي معد للباس المباح لا (تجب) فيه الزكاة ٧٣/٢٠
- كل حيلة تنصب لإسقاط ما (أوجب) الله أو تحليل ما حرمه فهي باطلة ١٣/٣٧١
- كل خارج من الأرض يقصد بزراعته نماء الأرض والغلة ويستتبت في الجنات (يجب) فيه العشر ١٤٨/٢٠
- كل خلوة يتمكن بها من الوطء حسا وهو ممنوع شرعا (توجب) العدة دون كمال المهر ٤٠١/٢٣
- كل دم (واجب) فليس له أن يذبحه إلا بمكة ٤٦٦/٢
- كل دية (وجبت) في جملة كانت مقسومة على العدد دون المنافع ٢٦/٢٢٥
- كل ذي عدد (وجبت) فيه الدية يسوى بين جميعه فيها ٢٦/٢٢٥
- كل زكاة (تجب) على المكلف جاز أن (تجب) في مال غير المكلف ٢٠/٢١ ، [٨١]
- كل زكاة يتكرر (وجوبها) في عين واحدة (يجب) أن يعتبر فيها النصاب ٩٤/٢٠
- كل زواج تم ركنه (بالإيجاب) والقبول واختل بعض شرائطه فهو فاسد ٣٤٨/١
- كل سبب يتحلل به من الإحرام قبل استيفاء (موجبه) يختص بالحرم ٢٩٦/٢٠
- كل سجدة (وجبت) في الصلاة فلم يسجدها فيها لم تقض خارج الصلاة ٤٩٧/٢
- كل شرط لم يأت النص بإباحته أو (يجابه) فهو باطل ٢٢٨ ، ٢٢٦/١٥
- كل شرط مخالف (لموجب) العقد يفسده ٦٥/٢٢
- كل شرط مخالف (موجب) العقد يفسده ٥٦٦/٢١

- كل شرط يخالف (موجب) العقد فهو باطل ١٥/ (٣٠٣)
- كل شرط يخالف (موجب) العقد مفسد للعقد ٩/ ٥٠٢
- كل شرط يضاد (موجب) المضاربة فهو مفسد للمضاربة ٢١/ ٥٧٢
- كل شرط يناقض مقتضى العقد ويغير (موجب) فهو مفسد ١٥/ ٢٤١
- كل شرط (يوجب) جهالة الربح يفسد المضاربة ٢١/ [٥٥٩] ، ٥٦٦ ، ٥٧٢
- كل شرط (يوجب) قطع الشركة فهو مفسد للمضاربة وما لا فلا ٢١/ ٥٥٩ ، ٥٧٢
- كل شيء من فروض الصلاة (يجب) الإتيان به مع القدرة عليه وببدله مع عدمه ١٩/ ٤٠٥ ، ٤٠٧
- كل صلاة أدت مع ترك (واجب) (وجبت) إعادتها ١٩/ ٣٣٦ ، [٥٧١]
- كل صلاة أدت مع كراهة التحريم (تجب) إعادتها ومع كراهة التنزيه تستحب الإعادة ١٩/ ٥٥١ ، ٥٥٢
- كل صلاة أدت مع الكراهة فإن كانت تلك الكراهة كراهة تحريم (تجب) الإعادة ١٩/ ٥٧١
- كل صلاة أمر بفعلها في الوقت على نوع من الخلل لا (يجب) قضاؤها ١٩/ (٥١٩)
- كل صلاة فاتت عن الوقت بعد (وجوبها) فيه يلزم قضاؤها ١٩/ [٥٤٣]
- كل صلاة (وجب) فعلها في الوقت مع خلل لعذر لم (يجب) قضاؤها ١٩/ [٥١٩] ، ٥٢٤
- كل ضمان عين في الذمة (وجب) ألا يصح ١٣/ ١٠٤
- كل عبادة تتعلق بالمناسك ولا تؤدي في المسجد فالتطهارة ليست (بواجبة) لها ٢٠/ ٣٤٧ ، ٣٤٨
- كل عبادة تختلف بالحضر والسفر إذا اجتمع فيها حضر وسفر (وجب) أن يغلب حق الحضر ١٧/ (٥٧)
- كل عبادة تشمل على أفعال متغايرة في أصل وضعها يرتبط بعضها ببعض (وجب) فيها الترتيب ١٧/ (٢١٩)
- كل عبادة تعلق (وجوبها) بوجود شرط لم يلزم طلب ذلك الشرط ٢٧/ ٧٣٦
- كل عبادة توقف أولها على آخرها (يجب) إتمامها ١٧/ ١٩٣ ، ٤٩٢
- كل عبادة (واجبة) إذا تركها المكلف لزمه القضاء ١٧/ (٢٤١)
- كل عبادة يتعلق (وجوبها) بالمال (وجب) أن يكون الدين مانعا منها ١٣/ ٣٩٩
- كل عذر لا يمنع المضي في (موجب) العقد شرعا ولكن يلحقه نوع ضرر يحتاج فيه إلى الفسخ ٨/ (١٩)
- كل عذر منع (وجوب) الحج منع (وجوب) الجهاد ٢٦/ [٤٨٩] ، ٥٠٠
- كل عضوين (وجبت) الدية فيهما (وجب) في أحدهما نصفها ٢٦/ ٢٢٥ ، ٢٢٨
- كل عقد استحق المسمى في صحيحه فإذا وجد المعقود عليه في الفاسد (وجب) عوض المثل ١٦/ (٤١٠)
- كل عقد فاسد ففسخه (واجب) ١٥/ ٣٩٦ ، (٤٣٣)
- كل عقد (وجب) المسمى في صحيحه (وجب) المثل في فاسده ١٦/ (٤٠٩) - ٢٣/ ٤٢٤
- كل عقد (يجب) الضمان في صحيحه (يجب) الضمان في فاسده وكل عقد لا (يجب) الضمان في صحيحه لا (يجب) الضمان في فاسده ١٤/ (٤٦٦)
- كل عقد (يجب) الضمان في صحيحه (يجب) في فاسده ١/ ٤٤١
- كل عقد يقصد به المنفعة حال الحياة (يجب) ألا يبقى بعد موت من عقد له ١٦/ (٥٢٣)

- كل عيب (يوجب) الرد على البائع يمنع الرد إذا حدث عند المشتري وما لا فلا ... ٤٦١/١٦ ، ٤٦٢ - [٢١١]/٢١
- كل عيب (يوجب) الرد على البائع يمنع الرد إذا حدث مثله عند المشتري ٢١/٢١ (٢١١)
- كل عيب (يوجب) الرد على البائع يمنع الرد إذا وجد عند المشتري ٢١/٢١ (٢١١)
- كل عين (يجب) تسليمها مع وجودها إذا تلفت مع بقاء سبب استحقاقها (فالواجب) بدلها ... ١٣/١٨
- كل فرقة من طلاق أو فسخ بعد الوطاء (توجب) العدة ٢٣/٥٩١ ، ٥٩٣
- كل فعل (يوجب) زيادة في الموصى به ولا يمكن تسليم العين إلا به فهو رجوع إذا فعله ... ٢٤/١٦١
- كل فعل (يوجب) زيادة في الموصى به ولا يمكن تسليمها إلا به فهو رجوع إذا فعله فيه ٢٤/١٥٥
- كل قبض (أوجب) ضمان القيمة لم يحصل به الملك ١٤/٥٤٨
- كل قبض (وجب) في عقد البيع (وجب) في عقد الصداق ٢٣/٣٨٦
- كل قتل يتعلق به (وجب) القصاص أو الكفارة فإنه يمنع الميراث وكل قتل لا يتعلق به (وجب) القصاص ولا الكفارة فإنه لا يمنع الإرث ٢٤/٢٤٧
- كل قرية (تجب) بالنذر ٢٠/٦٠١ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧
- كل قسمة جازت من غير رد عوض ولا ضرر فهي (واجبة) ٢٢/٤٥١
- كل كلام اتصل بما يقيد به (يجب) اعتبار ذلك المقيد دون إطلاقه أول الكلام ٩/٤٥
- كل ما أشكل (وجوبه) فالأصل براءة الذمة فيه ٦/٣٧٦
- كل ما أضر بالمسلمين (وجب) أن ينفي عنهم ١/٢٨٠ - ٧/٥٥٥
- كل ما أضيف إلى شرط وتكرر الشرط تكرر (الوجوب) ٢٧/٦٩٧
- كل ما أمكن رعاية المماثلة فيه (يجب) فيه القصاص وما لا فلا ٢٦/٣٩
- كل ما (أوجب) تشویش الفكر فإن القاضي يمنع معه من القضاء ٢٥/٤٧
- كل ما (أوجب) نقصان القيمة والثمن في عادة التجار فهو عيب (وجب) الخيار ١٦/٢٩٣
- كل ما جرى قبل الميسر لم يسقط به المهر المسمى بل تشطر فهو من (موجبات) المتعة وكل ما يتضمن سقوط جميع المسمى لو جرى قبل الميسر فلا تتعلق المتعة به ٢/٤٧٣
- كل ما حرم بيانه فالتعريض فيه (واجب) ٤/٥٦١ - ٩/١٠٥ ، ١٠٧
- كل ما حرم فعله على البالغ (وجب) على ولي الصبي منعه منه ١/٤٧٥ - ١٨/٣٦١
- كل ما سكنت عن (إيجابه) أو تحريره فهو عفو ٦/٣٤٦
- كل ما عجز العبد عنه من (واجبات) الصلاة سقط عنه ١٩/٤٠٦
- كل ما عجز عنه العبد من (واجبات) الصلاة سقط عنه ٧/١٨٨
- كل ما فعله ابتداء (وجب) فيه الفدية فإذا فعله ثانية (وجب) فيه الفدية ٢٠/٤٤٩
- كل ما كان اشتراط النية فيه مستحيلا لا (تجب) فيه النية ٦/٢٦٥
- كل ما كان في مال الإنسان (واجبا) فجائر أن يؤديه عنه غيره إن شاء ٢/٣٥٤

- كل ما كان مثليا إذا استهلكه شخص (يجب) عليه مثله ١٥/٢٣)
- كل ما كان (واجبا) ماليا وأمكن أداؤه ولم يؤد حتى مات المكلف (وجب) إخراجه من تركته ٢٤/١٠١
- كل ما (وجب) بدلا عن شيء وقد وصل إليه المعوض لا يسقط عنه العوض بالموت... ١٣/٢٧٧، (٢٧٥)
- كل ما (وجب) بدلا عن شيء وقد وصل إليه المعوض لا يسقط عنه العوض بعراض الإسلام ١٣/٣٩٤)
- كل ما (وجب) بيانه فالتعريض فيه حرام... ٩٥/٩٩، ١٠٥، ١٠٨-١٨/٢٧٣، ٢٧٤، ٢٨١، [٢٨٦]
- كل ما (وجب) في الذمة بالشرع اعتبر فيه عرف البلد ٨/٢٥٦
- كل ما (وجوبه) مشروط بشرط فالشرط لا يكون (واجب) التحصيل ١١/٢٢، ٣٠-٢٧/٤٣١
- كل ما (يجب) إزالة الظلم عنه (يجب) تقليله عند العجز عن إزالته ١٠/٤٣٧، ٤٤٤-١٨/٣٧٢
- كل ما (يجب) بتركه دم فهو (واجب) ٢٠/٣٦٦، ٤٠٣
- كل ما (يجب) رده على صاحبه لم يجز الانتفاع به بغير إذنه ١٤/١١٦)
- كل ما (يجب) قضاؤه يؤدي ٢٧/٦٧
- كل ما يسقط اللعان بعد (وجوبه) يبطل الحكم بعد وجوده قبل التفريق ٢٣/٥٧٧، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢
- كل ما يشق البعد أو الاحتراز عنه لا يكون سببا (موجبا) للضمان ٧/٢٣١)
- كل ما يفضي إلى المنازعة (يجب) إغلاق بابها ١٨/٣٨٥)
- كل ما يمكن تجنبه والاحتراز أو الاحتياط عنه يكون سببا (موجبا) للضمان ٧/٢٣١
- كل ما يمكن تملكه ويجوز بيعه وأخذ العوض عنه (يجب) القطع في سرقته ٢٥/٥١٧)
- كل ما يمنع من (وجوب) الحج يمنع من (وجوب) الجهاد ٢٦/٤٩٩
- كل ما يمنع (وجوب) اللعان إذا اعترض بعد (وجوبه) يسقط ٢٣/٥٧٨
- كل مال حرام (وجب) التخلص منه لا زكاة فيه ٢٠/٦٥)
- كل مال سقطت عنه الزكاة لا لنقصان النصاب لم (تجب) فيه الزكاة (بوجوب) النصاب ٢٠/٩٣
- كل مال لا (تجب) فيه الصدقة إذا كان منفردا فإنه لا (تجب) فيه الصدقة إذا خالط غيره ٢٠/١١٠
- كل مال مبتذل في مباح لا (تجب) فيه الزكاة ٢٠/٧٣)
- كل مال مرصد لاستعمال مباح أو مقتنى لاستعمال مباح لا (تجب) فيه الزكاة ٢٠/٧٩
- كل مال مرصد لاستعمال مباح لا (تجب) فيه الزكاة ٢٠/٧٣)
- كل مال (وجبت) الزكاة في عينه (وجب) اعتبار نصابه في الحول كله ٢٠/٩٤
- كل مال (وجبت) فيه الزكاة بالنصاب والحول إذا ملك النصاب جاز تعجيل الزكاة فيه قبل مضي الحول ٢٠/١٣٩)
- كل مال يملك بغير عوض (وجب) أن يكون الدين مانعا منه ١٣/٣٩٩
- كل مالين نصابهما مختلف (وجب) ألا يضم أحدهما إلى الآخر في الزكاة ٢٠/١٠٣)
- كل مباح يؤدي إلى اعتقاد العامي (وجوبه) فهو مكروه ١٧/٢٤٩)
- كل مباح يؤدي إلى زعم الجهال سنية أمر أو (وجوبه) فهو مكروه ١٢/٢٤٦-١٧/٢٤٩)

- كل مبتذل في مباح (وجب) أن تسقط زكاته ٢٠/٧٣)
- كل محصر منع من المضي في (موجب) الإحرام جاز له التحلل منه ٢٠/٢٩٥)
- كل مضيع لماله فالحجر عليه (يجب) ٢/٣٣٦
- كل معصية لا حد فيها ولا كفارة (يجب) فيها التعزير ٢٥/٥٦٧)
- كل معصية (وجب) بها الحد في دار الإسلام على مسلم أو ذمي (وجب) بها الحد في دار الحرب على المسلم أو الذمي ٩/١١٤
- كل معنى (أوجب) كمال المهر (أوجب) العدة ٢٣/٥٩٧]، ٦٠٥
- كل معنى لو وجد قبل الإحرام لم يمنع (وجوب) الحج إذا طرأ بعد الإحرام لم يبيح التحلل ٢٠/٢٩٦
- كل من أتلّف شيئاً (وجب) عليه ضمانه ١١/٣٥٩
- كل من أخرج مالا على اعتقاد أنه (واجب) عليه في الحال ثم تبين أنه لم يكن (واجباً) عليه فله الرجوع فيه بلا خلاف ٢/٤٧١
- كل من أدى عن غيره (واجباً) فله أن يرجع به عليه ١٣/٦٥٣)
- كل من أطاق عبادة بالصفة التي (وجبت) عليها في الأصل لم يجز له تركها إلا أن يعجز عنها ٢/٣٤٧
- كل من ألزم نفسه عبادة أو قرينة أو (أوجب) على نفسه عقداً لزمه الوفاء به ١٠/٤٠٨)
- كل من التزم شيئاً (وأوجبه) على نفسه يكون لازماً له وإن كان من المعروف المحض ١٠/٤٠٧)
- كل من تعلق بماله حق الغير (وجب) أن يكون ممنوعاً من التصرف فيه ٢٣/١٦٤
- كل من جاز له الفطر لعذر غير إكراه مع العلم برمضان لا (يجب) عليه الإمساك بعد زوال عذره ولا يستحب ٧/٣٩٢
- كل من دفع ما ليس (بواجب) عليه على ظن (وجوبه) فله استرداده ٧/٦٩
- كل من فعل محرماً أو ترك (واجباً) استحق العقوبة ٢٧/٥٤٨
- كل من منع عن المضي في (موجب) الإحرام لحق العبد فإنه يتحلل بغير الهدى ٢٠/٢٩٦
- كل من منع من المضي في (موجب) الإحرام حقيقة أو منع منه شرعاً حقاً لله تعالى لا لحق العبد فلا يتحلل إلا بالهدى ٢٠/٢٩٦
- كل من (وجب) عليه شيء ففاته لزمه قضاؤه ١٢/٤٣٥
- كل من (وجب) عليه شيء ووجده بضمن المثل (وجب) عليه شراؤه وأجبر على ذلك ١١/٣٥٠
- كل من (وجب) عليه طواف وأتى به في وقته وقع عنه سواء نواه بعينه أو لم ينوه أو نوى به طوافاً آخر ٢٠/٣٤٩)
- كل من (وجب) عليه في ماله شيء بسبب من الأسباب لم يجز له أن يتنفع بما (وجب) عليه في ماله ٢/٣٣١
- كل من (وجبت) نفقته على غيره (وجبت) فطرته عليه ومن لا فلا ٢٠/١٧١]
- كل مؤثر إذا استجمع لكل ما لا بد منه في التأثير (وجب) أثره ضرورة ٢١/٢٤٤، ٢٥٠

- كل موضع صحت فيه الخلوة وتأكد المهر (وجبت) العدة ٢٣/ [٦٠٥]
- كل موضع لا يصح الأمر لا (يجب) الضمان على الأمر ١٤/ (٥٧٥)
- كل موضع (وجب) فيه الصداق أجمع (وجبت) فيه العدة ٢٣/ (٥٩٧)
- كل موضع (يجب) فيه التعيين فإن الخطأ فيه يضر ١٧/ ٤٦٢
- كل نائم استقل نوما وطال نومه على أي حال كان فقد (وجب) عليه الوضوء ١٩/ [٢١٩]
- كل نسك آخر عن وقت الفضيلة إلى وقت الجواز فلا (يجب) بتأخيرته دم ٢٠/ ٣٧١، [٤٣١]
- كل نسك جاز تركه بعذر لا (يجب) بتركه كفارة ٢٠/ (٤٣٧)
- كل نسك جاز تركه لعذر لا (يجب) بتركه من المعذور كفارة ٢٠/ (٤٣٧)
- كل نكاح قد (وجب) عليها فيه العدة (وجب) أن يكمل لها فيه جميع المهر ٢٣/ ٥٩٨
- كل نية (يجب) مقارنتها لأول العمل ٦/ (١٩٥)
- كل (واجب) لا يتم وقوعه إلا بفعل غيره فهو وكل ما لا يتم إلا به (واجب) ٢/ ٤٢٢
- كل واحد من (الواجبات) والمستحبات الراتبه يسقط بالعذر العارض ١٩/ ٤٠٦
- كل وصية بنوع قرابة (يجب) تنفيذها ما أمكن ٢٤/ ٢١
- كل وطأة لو كانت بعد عقد (أوجب) مهر المثل أو المسمى ٢٣/ ٤٢٢
- كل وعد لا (يجب) الوفاء به بل يستحب ١٠/ (٣٧٦)
- كل يد ضامنة (يجب) على ربها مؤنة الرد بخلاف يد الأمانة ١٤/ ١٦٩، [١٧٧]
- كلما (وجب) للمرأة كامل الصداق عند مفارقة زوجها فإنه يتحتم عليها أن تعتد بعد هذا الفراق بينما لا عدة عليها لو كان (الواجب) لها نصف الصداق ٢٣/ (٥٩٧)
- كما يتضاد الحرام (والواجب) يتضاد المكروه والمندوب ٢/ ٤٢٤
- كما (يجب) إزالة الظلم (يجب) تقليله عند العجز عن إزالته بالكلية ٨/ ٤٣، ٤٤
- الكناية لا (يجب) بها حد القذف إلا إن أراد بها القذف ٢٥/ (٥٠٧)
- لا أجره على أداء (الواجب) ١٥/ (٢٠٥)
- لا إسقاط قبل (الوجوب) ١٣/ (٢٣٥)
- لا بقاء للضد مع وجود ضده وقد تفرع عنها قاعدة ما ينافي العبادة (الواجبة) ينافيها إذا تطوع بها ١٧/ ٢٥٩
- لا (تجب) الزكاة إلا على حر مسلم تام الملك على ما (تجب) فيه الزكاة ٢٠/ (٥٧)
- لا (تجب) الزكاة إلا على من (تجب) عليه الصلاة والصيام ٢٠/ ٨٢
- لا (تجب) الزكاة إلا في مال معد للنماء والزيادة ٢٠/ (٤٣)
- لا (تجب) الزكاة إلا في نصاب من كل جنس ولا يضم جنس إلى جنس آخر ٢٠/ ٩٤، (١٠٣)
- لا (تجب) الزكاة في مال حتى يحول عليه الحول ٢/ ٢٧٨
- لا (تجب) الزكاة في المال الضمار ٢٠/ ٥٨

- لا (تجب) الزكاة فيما لا يملكه ملكا تاما (٥٧)/٢٠
- لا (تجب) زكاة المال الخبيث (٦٥)/٢٠
- لا (تجب) الشفعة إلا بالشركة في البقعة (٤٣٧)/٢١
- لا (تجب) الشفعة إلا في العقار أو ما في معناه (٤٤٩)/٢١
- لا (تجب) في عين واحدة زكاتان ١٦٨/٢٠
- لا (تجب) في مال واحد زكاتان (١٦٣)/٢٠
- لا (تجب) النفقة لذوي الأرحام ولا (تجب) عليهم ٦٣٥/٢٣
- لا (تجب) النية فيما يمتاز من العبادات والمعاملات (٢٣٧)/٦
- لا ضمان على من فعل ما أبيح له فعله إلا أن (يوجب) ذلك نص أو إجماع (٣٩١)/١٤
- لا مدخل للاحتياط في شيء لم (يوجبه) الله في ذمة بريئة ٣٥٤/٢
- لا (واجب) في الشريعة مع العجز ولا حرام مع الضرورة ٧٢، ٦١/٤
- لا (واجب) مع عجز ٥٦٤، ٥٦١/١٣ - ١٩٥، ٩٥/٧
- لا (واجب) مع العجز ٥١٣، ٥١٢/١ - ١٥٥/٧، ١٧٨، ١٨٢، [١٨٧]، ١٩٤، ١٩٨، ٢٠٦، ٢٥٧، ٣١٩ - ٥٤٢، ٥٣٧/١٣ - ٤٨٩/٢٦
- لا (واجب) مع عجز ولا حرام مع ضرورة ٢٥٨/٧ - ٣٦٩، ١٧١/٢
- لا (واجب) مع العجز ولا محرم مع الضرورة ٤٠٨/١٩
- لا (وجوب) مع العجز ١٩٥/٧
- لا وعيد إلا بترك (واجب) ٥٥٢/٢٧
- لا يترك (واجب) لمسنون (٢٦٣)/١٧
- لا يتعدد ما (يوجبه) الحث بتكرر (موجبه) إلا بلفظ أو نية أو عرف ٥٤٣/٢٠
- لا يتوعد على ترك غير (الواجب) ٤٤٤/٢٧، (٥٣٩)
- لا (يجب) الاحتياط إلا بعد ظهور السبب ٢٠٨/٩
- لا (يجب) البذل إلا بعد تسليم المبدل (١٨٣)/١٥
- لا (يجب) تحصيل شرط (الوجوب) ٧٤٧، [٧٣٥]، ٦٩٦/٢٧
- لا (يجب) الضمان بإتلاف ما ليس متقوما (٣٢٩)/١١
- لا (يجب) الضمان بالشك ٣٧٦/٦
- لا (يجب) ضمان التابع (٤٣٩)/١٤
- لا (يجب) الضمان على الأمر إلا بالشرط ٣٦٢/١٤
- لا (يجب) في عين زكاتان (١٦٣)/٢٠
- لا (يجب) القاصر إلا عند العجز عن الكامل [٥٣٧]/١٣
- لا (يجب) للإنسان شيء على نفسه ٤٣٢/١٤

- لا (يجب) المسمى في شيء من العقود الفاسدة ١٦/ (٤٠٩)
- لا يجتمع قطع وضمان فإذا انتفى القطع (وجب) الضمان ٢٦/ ٤٨
- لا يجوز إبطال العبادة (الواجبة) بعد الدخول فيها بلا عذر ٦/ ١٨٣
- لا يجوز إسقاط حق (أوجه) الله تعالى بغير نص قرآن ولا سنة ثابتة ١٣/ (٢٩١)
- لا يجوز إسقاط الفرض بعد (وجوبه) إلا بأدائه ١٣/ ٢٤٤
- لا يجوز تأخير البيان عن وقت (وجوب) العمل ٣١/ (٥٤٣)
- لا يجوز تأخير (الواجب) لأمر موهوم ٧/ ٨٥، ٨٦، [٩٢]، ٩٣
- لا يجوز ترك (الواجب) إلا لأمر فوقه ١٧/ (٢٦٤)
- لا يجوز ترك (الواجب) لإحراز الفضيلة ١١/ ١٦٨ - ١٧/ [٢٦٣]
- لا يجوز تقديم العبادة على سبب (الوجوب) ويجوز تقديمها بعد وجود السبب وقبل شرط (الوجوب) وتحققه ١٧/ (٤٩)
- لا يجوز تقديم العبادة على سبب (وجوبها) ويجوز بعد السبب وقبل شرط (الوجوب) ١٧/ (٤٩)
- لا يجوز تقديم العبادة قبل وقت (وجوبها) ٨/ (٦٣٢)
- لا يحل مال أحد إلا بتراض أو بنص (يوجب) إحلاله ١٦/ ١٣١
- لا يرخص في المعارض فيما (يجب) بيانه ١٨/ (٢٨٦)
- لا يصح (إيجاب) الحق على المجهول ١٣/ (٣٣)
- لا يصح (إيجاب) حق على مجهول ١٣/ ٣٦
- لا يصح (إيجاب) الحق للمجهول ١٣/ (٢٧)
- لا يصدق الأمين في (إيجاب) الضمان على الغير ١٤/ ٤٩٨، ٥٠٢، [٥٠٩]
- لا يعطى الزكاة (الواجبة) من تلزم نفقته ٢٠/ (١٧٧)
- لا ينعقد النذر إلا فيما لله تعالى من جنسه (إيجاب) ٢٠/ ٥٨٧، ٦٠١
- لا (يوجب) الخلع براءة الزوج من سائر الحقوق ٢٣/ (٥٥٥)
- لا (يوجب) لحق الغفلة للراوي رد حديثه إلا أن يعلم أنه قد لحقته الغفلة فيه بعينه ٢٨/ ٣٨٣
- لازم (الواجب) (واجب) ٢٧/ ١١٠
- اللفظ إذا احتمل معنيين وبطل بدليل العقل أحدهما (وجب) المصير إلى الآخر ٣٢/ [٤٩٧]
- اللفظ إذا احتمل معنيين وبطل بدليل العقل أحدهما (وجب) المصير إلى الآخر ولم يجز التوقف فيه ٣١/ (٤٦٥)
- لفظ الأمر ظاهر في (الوجوب) حتى يقوم دليل على خلافه ٢٧/ (٣٦٩)
- اللفظ الدال على (الوجوب) يدل على حرمة النقيض ٢٧/ ١٩٤
- اللفظ الصريح المتفق عليه الشائع في طبقات الخلق هو الطلاق فحكمه أن يعمل مطلقه ممن صدر منه ومن أبدى فيما زعم عقدا ونية بخلاف (موجب) اللفظ التحق بباب التدين ٢/ ٧٤

- اللفظ متى كان مطلقا (وجب) العمل بإطلاقه..... ١٠/ (٢٥٦)
- للأمة خلع الخليفة لسبب (يوجب) ٢٦/ ٣١٧
- للتأكيد حكم (الإيجاب) ١٤/ (٣٨٥)، ٣٨٨
- للتقرير حكم (الإيجاب) ١٤/ (٣٨٥)، ٣٨٧
- للمخلطة تأثير في (إيجاب) الزكاة وإسقاطها ٢٠/ (١٠٩)
- لم يرد الشرع إلا بما (أوجب) العقل أو جوزه ٣/ ٢١٧
- لو تعارض (الموجب) والمسقط يغلب المسقط ١/ ٤٤٦
- لو تعارض (الواجب) والمحذور يقدم (الواجب) ١/ ٤٤٦
- لو تعارض (الواجب) والمسنون وضاق الوقت عن المسنون قدم (الواجب) ١/ ٤٤٧
- لو تعارض (الواجبان) يقدم أكدهما ١/ ٤٤٦
- لو تكررت واقعة لمجتهد لم يذكر الدليل الأول (وجب) تجديد النظر ٣٣/ ١٤٠
- لو نسخ (الوجوب) بقي الجواز ٣٣/ (٧٨٥)
- لولا حرف (يوجب) امتناع الفعل لوقوع اسم ٣٢/ (٦٢٩)
- ليس كل حق وصحيح (واجبا) ٢/ ٤٢٢
- ليس كل سامع للكلام (يجب) أن يضطر إلى قصد المتكلم ٣٣/ ٥٠
- ما احتاج إلى بيعه وشرائه عموم الناس فإنه (يجب) أن لا يباع إلا بثمن المثل إذا كانت الحاجة إلى بيعه وشرائه عامة ٢١/ ٣٣٠
- ما أصله غير الضمان لا (يوجب) اشتراط الضمان فيه ضمانا كما أن أصل ما كان مضمونا لا يطل ضمانه بالشرط ١٥/ (٣١٦)
- ما أفضى إلى حفظ كيان الفطرة يعد (واجبا) وما أفضى إلى خرق عظيم لها يعد محظورا ٢/ ٥٦٥
- ما أمكن مباشرته بالجناية لا (يجب) القود فيه بالسراية ٢٦/ ٧٣
- ما (أوجب) أعظم الأثرين بخصوصه هل (يوجب) أهونهما بعمومه ٩/ (٢٨٥)
- ما (أوجب) أعظم الأمرين ٩/ ٢٨٨
- ما (أوجب) أعظم الأمرين بخصوصه لا (يوجب) أدونهما بعمومه ٢/ ٦١
- ما (أوجب) أعظم الأمرين بخصوصه لا (يوجب) أدونهما معه بعمومه ٩/ (٢٨٥)، ٢٩١
- ما (أوجب) أعظم الأمرين بخصوصه لا (يوجب) أصغرهما بعمومه ٩/ (٢٨٥)، ٢٩٠
- ما (أوجب) أعظم الأمرين بخصوصه لا (يوجب) أهونهما بعمومه ١/ ٥٠٧ - ٩/ [٢٨٥]، ٢٩١، ٣١٠
- ما (أوجب) الله ابتداء أولى بالتقديم مما (أوجب) بناء علي وجود سبب من المكلف ١١/ ١٤٤
- ما (أوجب) الله فيه التتابع لم يجز تفريقه قطعا وما (أوجب) فيه التفريق هل يجوز تنابعه ١٠/ ١٥٩
- ما (أوجب) فسخ النكاح استوى فيه ما قبل الدخول وبعده ٢٣/ ٤٢٧
- ما به يترك الحرام (واجب) ٢٧/ (٥٦٩)

- ما (تجب) الزكاة في عينه يزول بزوال عينه ١٢٦/٢٠
- ما (تجب) الزكاة فيه من غير حول لا يجوز تعجيل زكاته قبل (الوجوب) ١٣٩/٢٠
- ما (تجب) فيه الزكاة من الأموال فإنما نصابه بنفسه دون غيره (١٠٤)/٢٠
- ما تدعو الحاجة إلى الانتفاع به من الأعيان ولا ضرر في بذله لتيسره وكثرة وجوده أو المنافع المحتاج إليها (يجب) بذله مجانا ٣١٧/١٨
- ما تدعو الحاجة إلى الانتفاع به من الأعيان ولا ضرر في بذله لتيسره وكثرة وجوده أو المنافع المحتاج إليها (يجب) بذله مجانا بغير عوض ٣١٥/١٨
- ما تردد بين (الواجب) والبدعة فعليه أن يأتي به احتياطا وما تردد بين البدعة والسنة يتركه ٢٥/١٧ ، ٣٠
- ما تعلق به (وجوب) الفدية لا يفسد الحج ٤٢١/٢٠
- ما تناوله العقد تبعا (يجب) تسليمه تبعا ٣٣١/١٦
- ما ثبت على خلاف الدليل في (الواجب) هل تلحق به النوافل ٣٧٤/٧
- ما حرم الانتفاع به لا (يجب) ضمانه ٣٢١/١١
- ما حرم على البالغ (وجب) على الصبي منعه منه ٣٦٨/١٨
- ما دل الإجماع على كونه مؤثرا في الحكم (وموجبا) له فهو مقبول [٤٦٣]/٢٩
- ما سقط حكمه ببرهان فلا يرجع إلا بنص (يوجب) رجوعه (٤٧٨)/٩
- ما ضعف مدرك (الوجوب) فيه سقط مع النسيان (٤٣٩)/١٢
- ما ضمن بالمسمى في العقد الصحيح (وجب) ضمانه بجميع القيمة في الفاسد (٤٠٩)/١٦
- ما عرف ثبوته فالأصل بقاءه (ويجب) التمسك به حتى يعلم خلافه (٤٠٣)/٦
- ما كان أرجح في إفادة الظن بصدق الراوي (وجب) العمل به ١٧٧/٣٣
- ما كان شرطاً لحصول (الوجوب) على المكلف لا يلزمه تحصيله (٧٣٥)/٢٧
- ما كان ماليا (ووجب) بسببين جاز تقديمه على أحدهما لا عليهما (٥١٣)/١٣
- ما كان متفرقا في نفسه لا (يجب) الوصل فيه إلا بالتنصيص وما كان متصل الأجزاء لا يجوز تفريقه إلا بالتنصيص [١٥٩]/١٠
- ما كان محظورا لا يصير مباحا ولا (واجبا) بالنذر ٦١٦/٢٠
- ما كان من أعلام الدين الظاهرة فهو (واجب) (٤١٩)/١٧
- ما كان من شعائر الإسلام فهو (واجب) ٤٢٦/١٧
- ما كان من الشعائر فهو (واجب) ٤١١/١٧ ، ٤١٢ ، ٤١٤ ، [٤١٩] ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢
- ما كان من الصبيان (يوجب) التعزير [٥٧٩]/٢٥
- ما لا خلاص من الحرام إلا به فهو (واجب) ٢٧/٢٧ (٥٦٩) - ٤٠٥/٣١
- ما لا يتم ترك الحرام إلا بتركه فتركه (واجب) ٢٧/٢٧ ، [٥٦٩] ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ - ٥٢/٣٠ ، ٢٧٩/٣١ ، ٢٨٠ ، ٣٧٥ ، ٤٠٢

- ما لا يتم ترك الحرام إلا بتركه فهو (واجب) ٥٧٦/٢٧
- ما لا يتم (الواجب) إلا بتركه فتركه (واجب) ٢٦٣/٣١
- ما لا يتم (الواجب) إلا به ٣٥٩/٥ - ٣٤٤/٣
- ما لا يتم (الواجب) إلا به فليس (بواجب) ٤٣٢/٢٧
- ما لا يتم (الواجب) إلا به فهو (واجب) ٣٦٩/١ - ٥١٩ - ٤٠/٢ - ٥٧ ، ٣٩٣ ، ٣٨٧ ، ٣٤٤ ، ٤٤٧ - ٥٨٩/٣ - ٥٩٦ - ٢٧١/٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٥ - ٥٦/٥ ، ٥٤٧ - ٣٥٧/٩ - ٢٨/١١ - ٦٨/١٢ ، ٧٠ - ٤٢٦/١٧ - ٣٣٣/٢٧ ، ٣٤١ ، [٤٢٩] ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ - ٢٧٨/٣١ ، ٢٧٩
- ما لا يتم (الواجب) إلا به فهو واجب ٥٩٥/٣
- ما لا يتم (الواجب) إلا به هل يوصف (بالوجوب) ٤٢٤/٢
- ما لا يتم (الواجب) إلا به (واجب) بالقصد الثاني لا بالقصد الأول ٥٥٩/٢
- ما لا يتم (الواجب) إلا به وكان مقدورا للمكلف فهو (واجب) ٤٢٧/٢
- ما لا يتم (الواجب) إلا به وهو مقدور للمكلف فهو (واجب) ٤٣٤ ، ٤٣٠/٢٧
- ما لا يتم (الواجب) إلا به يكون (واجبا) ٥٨١/١١
- ما لا يتم (الواجب) المطلق إلا به وهو مقدور للمكلف هل (يجب) أو لا ٧٣٧/٢٧
- ما لا يتم (الوجوب) إلا به فليس (بواجب) ٥١٩/١
- ما لا يتم (الوجوب) إلا به ليس (بواجب) مطلقا إجماعا ٤٣٤/٢٧
- ما لا يتوصل إلى (الواجب) إلا به فهو (واجب) ٢٥٨/٣١ - (٤٢٩)/٢٧
- ما لا (يجب) تعيينه جملة ولا تفصيلا إذا عينه وأخطأ لا يبطل ٤٥٩/١٧
- ما لا (يجب) ضمانه لا يصيره الشرط مضمونا وما (يجب) ضمانه لا ينتفي ضمانه بشرط نفيه ٣١٥/١٥
- ما لا (يجب) فيه التعيين لا يقدح فيه تردد النية ٤٦٤ ، ٤٦٠/١٧
- ما لا (يجب) فيه الدم (يجب) فيه الصدقة ٤٠٩/٢٠
- ما لا يحتمل التعليق بالشرط لا يصح (إيجابه) في المجهول ٣٦٣/١٠
- ما لا يحصل (الواجب) إلا به فهو (واجب) ٤٢٩/٢٧
- ما لا (يوجب) سهوه سجودا لا (يوجب) عمده إعادة ٤٣٢/١٩
- ما لم يأمر به الشارع ولا مصلحة فيه للإنسان فليس (بواجب) ولا مستحب ٤٢٣/٤
- ما لم يقرر (الوجوب) لا (يجب) القضاء ٢٤٣ ، ٢٤٢/١٧
- ما له حقيقة لغة وشرعا (يجب) حمله على عرف الشرع ٦٤٧/٣٣
- ما ليس بحرام على التأييد فعقد النكاح (يوجب) شبهة فيه ٤١٢/٢٣
- ما ليس (بواجب) في الحال والمآل ٤٤٢/٨
- ما ليس (بواجب) في الحال وهو (واجب) في المآل ٤٤٢/٨
- ما ليس (بواجب) لا يقتضي (واجبا) ٢٠٠ ، ١٩٤/١٧ - [٣١]/١٢

- ما ليس فيه أرش مقدر في الشرع (يجب) فيه حكومة عدل ٢٦/١٩٥)
- ما هو شرط في (وجوب) الفعل على المكلف ليس مخاطبا بتحصيله ٢٧/٧٤١)
- ما (وجب) بأصل الشرع لا يجوز أن يضم إلى (واجب) آخر فيؤديان بنية واحدة ١٧/١٦٤)
- ما (وجب) بالدخول فيه بمنزلة ما (يجب) بالنذر ٢٠/٦٢١)
- ما (وجب) بيانه حرم التعريض فيه ١٨/٢٨٩)
- ما (وجب) ييقن فلا يبرأ منه إلا بيقين ٦/٣٨٤، ٤٤٤
- ما (وجب) ييقن لم يسقط إلا بمثله ٦/٣٢١، ٣٢٤، [٣٤١]
- ما (وجب) الترتيب فيه من ناحية الفعل لم يسقط الترتيب فيه بفوات الوقت ١٧/٢٣٥)
- ما (وجب) التصديق بكله لا يفيد التصديق ببعضه ٢٠/٦٥)
- ما (وجب) تعلقه بالإحرام (وجب) أن يكون في الحرم ٢٠/٣٨٧)
- ما (وجب) دفعه على صفة فأخل بها عند الدفع لم يجزئ بل لا بد من استرداده ودفعه على وجهه ٨/٦٠٨، ٦٤٥، ٦٤٦، [٦٥٢]- ١٧/٤٥١)
- ما (وجب) رده إذا كان حيا (وجب) رد قيمته إذا كان فائتا ٢/٣٣٨)
- ما (وجب) الضمان في صحيحه (وجب) في فاسده وما لا فلا ١٤/٤٦٦)
- ما (وجب) على سبيل الفرق والمواساة لم يكن (وجوبه) حالا ٧/٤٥٩، ٤٦١
- ما (وجب) فعله لا يقف على بذل العوض ١٨/٣١٦)
- ما (وجب) في جميع الشيء (وجب) في بعضه بقدره ٢٦/٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٣
- ما (وجب) في الذمة إذا تعين ثم هلك قبل الأداء عاد الحق إلى الذمة ١/٤٦٦)
- ما (وجب) في العبادة كان شرطاً فيها غالباً ١٧/٢١٤، ٢١٦
- ما (وجب) فيه الدية (وجب) في بعضه ٢٦/٢٢٨)
- ما (وجب) فيه الدية (وجب) في بعضه بقسطه ٢٦/٢٢٥، ٢٢٧
- ما (وجب) فيه القود بالجناية (وجب) بالسراية ٢٦/٧٣)
- ما (وجب) فيه كمال الدية إن كان في الإنسان منه عضو واحد فالدية في مقابلته وإن تعددت أجزاؤه وزعت الدية على أجزائه ١٠/٤٨١)
- ما (وجب) كاملاً لا يتأدى ناقصاً ١٣/٥٣٧)
- ما (وجب) ناقصاً يتأدى كاملاً بالطريق الأولى ١٣/٥٣٧)
- ما (وجبت) فيه الدية (وجب) بعضها في بعضه بقدره ٢٦/[٢٢٥]، ٢٢٨
- ما ورد في الشرع مطلقاً من غير تحديد ولا حد له في اللغة ولا في الشريعة (يجب) الرجوع فيه إلى العرف والعادة ٨/١١٥)
- ما يتوقف على (الإيجاب) والقبول يرتد بالرد ١٦/٢٢٢، ٢٢٦
- ما يتوقف عليه (الإيجاب) (الواجب) لا (يجب) بالإجماع ٢٧/٧٣٥)

- ما يتوقف عليه (الواجب) في (وجوبه) من سبب أو شرط أو انتفاء مانع لا (يجب) تحصيله إجماعاً ٧٤٣/٢٧
- ما يتوقف (الواجب) على فعله فهو (واجب) ٤٤٤/١
- ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه فهو (واجب) ٥١٦، [٣٥١]/٢٧
- ما (يجب) باعتبار الملك لا يختلف باختلاف سبب الملك ١٤/[١٦٥]
- ما (يجب) بخطاب الشرع لا يثبت حكمه في حق المخاطب قبل علمه به ٢٨/(١٢١)
- ما (يجب) حقاً لله تعالى فتمامه يكون بالاستيفاء ١٢/٦٦٧
- ما (يجب) فيه التعيين يقدح فيه تردد النية ٦/(٢٠٣)
- ما (يجب) من الجزاء حقاً لله تعالى لا تعلق له بكون المحل معصوماً مملوكاً ١٢/٦٦٨
- ما يجوز تركه لا يكون (واجباً) ٣١/٢٠٠
- ما يشك في (وجوبه) فإنه يستحب فعله احتياطاً من غير (وجوب) ٩/(٢١٥)
- ما يعرف بالاجتهاد (يجب) أن يرجع فيه إلى أهل الاجتهاد في ذلك الباب ٩/(٤٣٣)
- ما يقبل التعليق بالشرط يصح (إيجابه) في المبهم والمجهول ١٠/(٣٦٣)
- ما يكون شرطاً (لوجوب) القضاء يراعى وجوده إلى وقت الاستيفاء ٨/٥٥٨، ٥٦١
- ما يلزم العبد إذا كان صفته (الواجب) فلا يجوز أن يستحق عليه مع الثواب بدلاً وأجرة... ١٥/(٢٠٥)
- ما ينافي العبادة (الواجبة) ينافيها إذا تطوع بها ١٧/٢٥٦
- ما (يوجب) أعظم الأمرين بخصوصه لا (يوجب) أخفهما بعمومه ٩/(٢٨٥)، ٢٩١
- ما (يوجب) المرء على نفسه معتبر بما (أوجب) الله تعالى عليه ٩/٣٧٢، ٣٧٥
- مادة الفرض (والوجوب) والأمر والكتب ومشتقاتها تدل على (الوجوب) .. ٢٧/٣٥٢، ٣٥٣، [٣٦٩]
- المال المستقر (وجوبه) في حال الحياة لا يسقط بالموت ١٣/٢٦٨، ٢٧١
- مالا يتأتى (الواجب) إلا به فهو (واجب) ٢٧/(٤٣٠)
- المباح قد يصير (واجباً) ٢٧/٤٩٩
- المباشر للإتلاف مع المسبب إذا اجتمعا وهما جانيان فإنه (يجب) الضمان على المباشر .. ١٤/(٢٧٦)
- مبنى الأسباب (الموجبة) للطهارة على التداخل ١٩/(١٩٣)
- مبنى الفريضة من الصلاة على (الوجوب) الموسع ١٩/[٣٥٧]
- المتقومات (تجب) قيمتها يوم التلف ١٥/٨
- المتواتر من الأخبار (يجب) العمل به والعلم ٢٨/(٢٤٧)
- المتولي على الغير هل (يجب) عليه أن يتصرف بالمصلحة أو (الواجب) عليه أن لا يتصرف بالمفسدة ١٨/(١١٨)
- متى اجتمع (واجبان) أحدهما أكد من الآخر قدم الأكّد ١١/(١٤٣)

متى اشتملت عوائد الأمم على مصلحة ضرورية أو حاجة أو ظهرت فيها مفسدة معتبرة لأهلها يصار بتلك العوائد إلى الانزواء تحت القواعد التشريعية العامة من (وجوب) أو تحريم ٥٦٥/٢ - ٣٩٦/٥ متى تعارض الدليلان أحدهما (يوجب) الحظر والآخر (يوجب) الإباحة يغلب (الموجب) للحظر ٤٤٠/٣٣.....

متى حصل الفساد في الإجارة لجهالة الأجرة (يجب) أجر المثل ١٤١/٢٢.....

متى ذكر مقدارا وأضافه إلى صنفين من المال (يجب) النصف من كل واحد منهما ٤٨٥/١٠.....

متى طوّل الشخص بحق (وجب) عليه على الفور ١٠٤/٨.....

مثوبة بني آدم على أداء (الواجبات) أعظم من مئوبتهم على ترك المحرمات ١٧٤/١١.....

المجاز الأقرب (يجب) المصير إليه عند تعذر الحقيقة ٦٥٧/٣٣.....

المجاز لا (يجب) عليه القياس ١٧٧/٢٩.....

مجرد فعل النبي ﷺ لشيء إنما يدل على مشروعيته فقط ولا يدل بنفسه على (الوجوب) ٤٦٣/٢٨.....

المحرم هو الذي (يوجب) فعله العقاب ٥٤٧/٢٧.....

محظورات الإحرام إذا أبيحت للعدر (وجبت) فيها الفدية ٤٢١/٢٠.....

محظورات الإحرام لا (يجب) فيها القضاء مع الفدية ٤٢٥ ، ٤٢١/٢٠.....

المخالفة إلى خير أو إلى المثل لا (توجب) الضمان ٣٦٤/٩.....

المخالفة في الإجارة إلى ما هو خير لا (توجب) الضمان ٣٦٧/٩.....

المختلفات قد تشترك في لازم واحد (ويجب) اختلافها في بعض اللوازم ١١٣/٢٧.....

المخير بين أمرين إذا اختار أحدهما تعين (واجبا) من الأصل ٥٨١/١٠.....

المخير بين شيئين إذا اختار أحدهما تعين ذلك باختياره وكأنه ما كان (الواجب) إلا ما اختاره ٥٧١/١٠.....

٥٧٥

مداومته ﷺ على الفعل ولا دليل على عدم (وجوبه) تدل على (الوجوب) ٣٧٧/٢٧.....

مذهب مالك أن أفعال النبي ﷺ على (الوجوب) ٤٢١/٢.....

مذهب مالك قبول خبر الواحد العدل وأنه (يوجب) العمل ٤٢١/٢.....

مراعاة ترتيب الأدلة (واجب) على المجتهد ٥٨٩/٣٣.....

مراعاة الوقت في أركان الحج (واجب) كمراعاة المكان ٣٣٣/٢٠.....

المرض يؤثر في التبرع ولا يؤثر في (الواجبات) ٤٧٤/١٢.....

المساواة في سبب الاستحقاق (توجب) المساواة في الاستحقاق ١٣ [٦٧٧] - ١٥/٢٦.....

المساواة في سبب الاستحقاق (توجب) المساواة في نفس الاستحقاق ٦٨١/١٣.....

المساواة في سبب الاستحقاق (يوجب) المساواة في الاستحقاق ٢٦٦ ، ٢٥٦/٣.....

المساواة في سبب الاستحقاق (توجب) المساواة في الاستحقاق ٦٨٢/١٣.....

المساواة في اليد (توجب) المساواة في الاستحقاق ٦٧٧/١٣.....

- المستأمن في الحقوق (والواجبات) كالذمي ٣٦٨/٢٦
- مسح الخفين لا يقطعه إلا حدوث ما (يوجب) الغسل أو الخلع ٢٣٣/١٩
- المسقط (والموجب) إذا تعارضا جعل المسقط آخر ٢٠٨ ، (٢٠٦) / ١١
- المسلط على الشيء إذا أخبر فيما سلط عليه بما لا يكذبه الظاهر فيه (يجب) قبول قوله ٣٢٠/٢٥
- المشقة (توجب) التسهيل (١٥٣) / ٧
- المشكوك في (وجوبه) لا (يجب) فعله ولا يستحب تركه بل يستحب فعله احتياطا [٢١٥] / ٩
- مصالح (الإيجاب) أفضل من مصالح النذب ٣٢٧ ، ٣٢٢ / ١٧ - ١٥٣ / ٤
- المصالح المشروعة إذا داخلتها المناكر لم (يجب) تركها ٥٦٢ / ٢
- مصلحة (الواجب) أفضل من مصالح النذب ٢١٤ ، ١٥٥ / ٤
- مطلق الأخذ سبب (لوجوب) الضمان (٢٩٧) / ١٤
- مطلق الفعل لا يدل على (الوجوب) (٤٦٣) / ٢٨
- المطلق في النذر (يجب) حملة على المعهود شرعا ٥٩٢ ، [٥٨٧] / ٢٠
- مطلق الكلام (يجب) تحصيله على قصد المتكلم ٥٠٨ / ٢٥ - (٥٥) / ٦
- مطلق المواظبة لا يفيد (الوجوب) ٣٧٨ / ٢٧
- المطلق يحمل على المقيد (بموجب) اللفظ ومقتضى اللغة (٤٢٣) / ٣١
- المعتبر في الكفارات حالة الأداء لا حالة (الوجوب) [٩٣] / ١٨
- المعتبر في الكفارة حال الأداء لا حال (الوجوب) ٩٩ ، ٩٨ / ١٨
- المعتبر في مقدار الحد حال (الوجوب) ٢٤ / ٢٦
- معرفة النسخ والناسخ والدليل المنصوب عليه (واجبة) على المكلف ٧٢٠ / ٣٣
- المعروف لازم لمن (أوجه) على نفسه (٤٠٨) / ١٠
- المعروف من (أوجه) على نفسه لزمه (٤٠٧) / ١٠
- المعلق بالشرط (يجب) ثبوته عند ثبوت الشرط ٣٣٥ ، ٣٣٤ ، ٣٢٠ ، [٣٠٧] / ١٠ - ٣٣ / ٢
- ٣٤٢ - ٣٣٢ / ١٥ ، ٣٥٧ - ٣٥٧ / ٢٧ ، ٦٨٠
- المعلق بالشرط (يجب) ثبوته عند ثبوت الشرط ويكون معدوما قبل ثبوت شرطه (٣٠٨) / ١٠
- المعلق بالشرط (يجب) ثبوته عند وجود الشرط ٣٢٦ ، ٣٢٥ ، ٣٢٢ / ١٠
- المعلق بشرط (يجب) ثبوته عند ثبوت الشرط ٣٤٤ / ١٠
- المعلق على الشرط (يجب) تحققه عند وجود الشرط (٣٠٧) / ١٠
- المقبوض بحكم عقد فاسد (يجب) رد عينه في حال قيامه ٤٧٤ / ١٣
- المقبوض بحكم عقد فاسد (يجب) رد عينه في حال قيامه ورد قيمته بعد هلاكه ٤١٠ / ١٦
- مقتضى العقود (وموجبها) ما تراضى به المتعاقدان من تقدم قبض وتأخره ١٦٨ / ٢١
- مقدمة (الواجب) ٥٧٣ / ٢٧

- المقدور الذي لا يتم (الواجب) المطلق إلا به (واجب) ٧٥٤، ٧٤٧/٢٧
- المقرر (كالموجب) ٣٨٧، (٣٨٥)/١٤
- المقصد متى كان له وسيلتان فأكثر لم (تجب) إحداهما عينا ٣٥٩، [٣٤٩]، ٣٤٢، ٣٤٠/٤
- المقيد بوصف (يجب) أن يؤتى به بذلك الوصف (٦٤٥)/٨
- الملازمة بين (وجوب) الشيء (ووجوب) مقدمته ٤٣٢/٢٧
- الملك لذي روح (يوجب) نفقته على المالك ١٧٢/١٤
- الملك (يجب) استصحابه بحسب الإمكان ٤١٩/٦، ٤٢١، ٤٢٣، [٤٢٦]، ٤٢٩ - ٥٥٨/١٦، ٥٦٠
- من أتى (بالواجب) عليه لم تضره الزيادة عليه [٨٣]/١٧
- من أحرم بنسك (وجب) عليه المضي فيه ٢٩٧، ٢٩٦/٢٠
- من أخر ما (وجب) له عد مسلفا ٤٨٨/١
- من أدى عن غيره مالا شأنه أن يعطيه أو عمل لغيره عملا شأنه أن يستأجر عليه رجع بذلك المال وبأجرة ذلك العمل كان دفع ذلك المال (واجبا) عليه كالدين ٦٥٦/١٣
- من أدى عن غيره (واجبا) بنية الرجوع عليه رجع وإلا فلا (٦٥٣)/١٣
- من ارتكب محرما يمكن تداركه (وجب) عليه تداركه ٢٠٦/١٤
- من اضطر إلى نفع مال الغير (وجب) بذله مجانا مع بقاء عينه وعدم حاجة ربه إليه ٣١٧، ٣١٥/١٨
- من أقر بشيء حكم عليه (بموجب) (٢٢٩)/٢٥
- من (أوجب) على نفسه قربة إنها (واجبة) عليه يلزمه الوفاء بها ٣٣٩/٢
- من ترك (واجبا) فترتب على تركه ضرر مباشر ضمن (٣٢٣)/١٤
- من ترك (واجبا) فترتب عليه ضرر ضمن ٣٣١/١٤
- من ترك (واجبا) فترتب عليه ضرر مباشر ضمن ٣٣٠/١٤
- من ترك (واجبا) في الصون ضمن ٣٣٠، ٣٢٨، ٣٢٤/١٤ - ١٩/٩
- من تلبس بعبادة ثم وجد قبل فراغها ما لو كان واجدا له قبل الشروع لكان هو (الواجب) دون ما تلبس به هل يلزمه الانتقال إليه أم يمضي ويجزئه ٤٩٧/٨ - ٤٩١/١
- من حصل له ربح من وجه محظور (وجب) عليه أن يتصدق به ٧٠/٢١
- من حلف على ترك (واجب) أو فعل حرام عصي ولزمه الحنث وكفارة (٥٦١)/٢٠
- من حلف على فعل (واجب) أو ترك حرام أطاع باليمين وعصى بالحنث وعليه به الكفارة ٥٢٤/٢٠
- ٥٦٨، ٥٦١
- من خاف بترك الرخصة الضرر على نفسه (وجب) عليه الأخذ بها ٣٨٥، ٣٨٣/٧
- من خير بين شيئين فهل يعد متوقفا أو آخذا ما (وجب) له (٥٧١)/١٠
- من خير بين شيئين واختار أحدهما هل يعد كأنه لم يأخذ إلا ما (وجب) له فيكون هذا كالبدل أو يعد كالمتنقل من شيء إلى شيء (٥٧١)/١٠

- من دفع شيئاً ليس (بواجب) عليه فله استرداده ١٣/ [٦٠٧] ، ٦٥٤
- من دفع شيئاً ليس (بواجب) فله استرداده ١٧/ ٤٥١ ، ٤٥٤
- من دفع ما ليس (بواجب) عليه على ظن (وجوبه) فله استرداده ٧/ ٧٣
- من دفع ما ليس (بواجب) عليه يسترده ١٣/ (٦٠٧)
- من سقطت عنه العقوبة (للموجب) ضوعف عليه الضمان ١/ ٤٨٩ - ١٨/ [٥٥]
- من سقطت عنه العقوبة (للموجب) يضاعف عليه الغرم ١٨/ ٦٣
- من سلم المبدل (وجب) له البدل ١٥/ (١٨٣)
- من شرع في عبادة تلزم بالشروع ثم فسدت فعلية قضاؤها على صفة التي أفسدها سواء كانت (واجبة) في الذمة على تلك الصفة أم دونها ١٧/ ١٩٤ ، ٢٠٠
- من الضرورات ما هو أشد مما وردت فيه الرخص فمن (الواجب) رعيه وإعطاؤه ما يناسبه من الأحكام ٢/ ٥٦٥
- من عجل ديناً قبل (وجوبه) عد مسلفاً لما عجله ٢٢/ ٥٢٥
- من عجل عبادة قبل وقت (الوجوب) ثم جاء وقت (الوجوب) وقد تغير الحال بحيث لو فعل المعجل في وقت (الوجوب) لم يجزئه ١٧/ ٤٥١
- من عجل عبادة قبل وقت (الوجوب) ثم جاء وقت (الوجوب) وقد تغير الحال بحيث لو فعل المعجل في وقت (الوجوب) لم يجزئه فهل تجزئه أم لا ٨/ ٤٣٩ ، ٤٥١ - ١٧/ (٦٣)
- من علم حرمة شيء مما (يجب) فيه الحد وجهل (وجوب) الحد لم ينفعه جهله بالحد ١٢/ ٥٠٣
- من عمل فيما هو شريك فيه فلا (يستوجب) بذلك أجراً ٢٢/ (٨٥)
- من فسد نسكه (وجب) عليه أن يمضي في فاسده ٢٠/ (٣٨١)
- من فعل عبادة في وقت (وجوبها) يظن أنها (الواجبة) عليه ثم تبين بأخرة أن (الواجب) كان غيرها فإنه يجزئه ١٢/ ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ، [١٩٣]
- من فعل ما أمر به لم (تجب) عليه الإعادة ١٠/ (٤٢٨)
- من فعل ما (وجب) عليه صحت صلاته ١٩/ ٥٢٠
- من قدر على إحياء نفسه (وجب) عليه فعل ما يتقي به ٢٦/ ١١٧
- من لا (يجب) عليه الإنفاق عليه فله دفع الزكاة إليه ٢/ ٥٠٦
- من منع عن المضي في (موجب) الإحرام على وجه لا يمكنه الدفع جاز التحلل منه ٢٠/ [٢٩٥]
- من هجم فتيين أنه فعل الصواب هل يكون خطؤه في الطريق حيث هجم (موجباً) لتغير حكم المطروق أو لا يضر ذلك ١٧/ (٢٩٤)
- من (وجب) عليه حق من دين أو عين وهو قادر على وفائه ويمتنع من أدائه أنه يعاقب حتى يؤديه ١٣/ (٥٥١)
- من (وجب) عليه شيء ففات وقته لزمه قضاؤه ١٧/ [٢٤١] ، ٣٩٤

- (وجب) عليه فعل بصفة لا يكون مؤديا له من دون تلك الصفة ٨/ (٦٤٥)
- من (وجب) له حق لا يؤخذ منه عوضه ١٨/ ٣١٦، ٣١٩
- من (وجب) له شيء من الأشياء لم يدفع عنه ولم يتسور عليه فيه إلا بإذنه ٢/ ٣٥٠ - ١٣/ (١٨٦)
- من (وجبت) عليه نفقته بالقرابة (وجبت) نفقته على قدر الكفاية ٢٣/ (٦٤٣)
- من الورع الاحتياط بفعل ما يشك في (وجوبه) ٩/ (٢١٥)
- المناسبة تفيد ظن العلية والظن (واجب) العمل به ٥/ ٢٣٤
- مناسك الحج إذا أبيح تركها للعذر لم (يجب) بتركها شيء ٢٠/ [٤٣٧]، ٤٤٠، ٤٤١
- منافع الأموال إذا فاتت في يد عادية غصبا أو شراء فاسدا أو غيرهما (تجب) فيها أجرة المثل سواء استوفيت أم لا ٢٣/ ٢٨٠
- المندوب إليه بالجزء ينتهض أن يصير (واجبا) بالكل ٢٧/ (٤٦٩)
- المندوب بالجزء (واجب) بالكل ٥/ ٥٦١
- المندوب بالجزء يكون (واجبا) بالكل ٢٧/ ٣٨٨، ٤٤٤، [٤٦٩]، ٥٠٠، ٥٣٠
- المندوب بالكل (واجب) بالجزء ١/ ٥٥١
- المندوب خادم (للوأجب) ٢٧/ ٤٧٠
- المندوب لا يترك له (الواجب) ١٧/ (٢٦٣)، ٢٦٥
- المندوبات بالجزء (واجبات) بالكل ٢٧/ (٤٦٩)
- منزلة الحرم كمنزلة الإحرام في (وجوب) الاحترام ٢٠/ [٣٠٩]، ٣١٣
- المنع من الظلم (واجب) ٨/ (٤٠)
- المنكر (واجب) تغييره على كل من قدر عليه على حسب طاقته من قول وعمل ١٨/ (٣٧١)
- مهما أمكن الوفاء بالحقين فهو (الواجب) ١٣/ (٤٥٥)
- المواظبة إنما تفيد (الوجوب) إذا اقترنت بالإنكار على التارك ٢٧/ ٣٧٨
- المواظبة دليل (الوجوب) ٢٧/ ٣٧٨
- المواظبة من غير ترك مرة دليل (الوجوب) ٢٧/ ٣٧٨، ٣٨٤
- مواظبة النبي ﷺ على الفعل المجرد هل تفيد (الوجوب) ٢٧/ [٣٧٧]
- الموت لا (يوجب) سقوط الحرمات ١٣/ ٢٦٧
- (موجب) الاستثناء أن الكلام به يصير عبارة عما وراء المستثنى وأنه ينعدم بثبوت الحكم في المستثنى لانعدام الدليل (الموجب) له مع صورة التكلم به ٢/ ٤٢٣
- (موجب) الأمر (الوجوب) ٣١/ (١٦٣)
- (موجب) الأيمان كلها من جهة اللفظ الوفاء ٢٠/ ٤٦٧
- (موجب) التسليم البراءة فتثبت به وإن لم ينص عليها ١٠/ ١٦٦
- (موجب) التصرف لا يحتاج في ثبوته إلى التنصيص عليه ١٠/ (١٦٥)

- (موجب) التصرف يثبت بلا تنصيب عليه (١٦٥)/١٠
- (موجب) التصرف يثبت من غير تنصيب عليه (١٦٥)/١٠ - ٣٨٢/١١ - ٢٤٤/٢١
- (موجب) شركة العقد الوكالة..... (٥٢٨)/٢١
- (موجب) العام العموم حتى يقوم دليل الخصوص (٣٣٧)/٣٠
- (موجب) عقد البيع التسليم في الحال..... (١٤٩)/٢١
- (موجب) عقد الشركة المطلقة التساوى فى العمل والأجر (٥٠٧)/٢١
- (موجب) العقد اللزوم..... (٢٨)/١٦
- (موجب) العقد يثبت من غير التصريح به..... ١٦٥/١٠
- (موجب) الغصب رد العين إن أمكن..... ٤٧٤/١٣
- (موجب) اللفظ يثبت باللفظ ولا يفترق إلى النية ومحتمل اللفظ لا يثبت إلا بالنية وما لا يحتمله لفظه لا ثبت وإن نوى ٣٦٤/٢
- (موجب) مطلق الأمر الإلزام إلا بدليل..... ٤٢٢/٢
- (الموجب) والمسقط إذا اقترنا ترجع المسقط (٢٠٧)/١١
- (الموجب) والمسقط إذا تعارضا يؤخر المسقط (٢٠٧)/١١
- (موجب) اليمين من جهة اللفظ الوفاء ٤٦٧/٢٠
- (الموجبات) تثبت بالتصرف بدون ذكرها صريحا (١٦٥)/١٠
- المؤجل لا (يجب) أدائه قبل الحلول (٥٦٧)/١٣
- المؤكد (للموجب) في معنى (الواجب)..... (٣٨٥)/١٤
- مؤن المال المشترك (يجب) تقسيطها على قدر الملك (١٧٤)/١٤
- الناسخ (يجب) أن يكون متراخيا عن المنسوخ (٧٢٩)/٣٣
- النجاسة إذا طرأت على شيء واحد مرتين أو مرات متعددة لا (يجب) غسله إلا مرة واحدة .. (١٤٩)/١٩
- النذر لا يؤثر إلا في نقل المندوبات إلى (الواجبات) (٥٩٣)/٢٠
- النذر هل يسلك به مسلك (الواجب) أو الجائز ٧١ ، ٦٤/٢
- النذر هل يسلك به مسلك (واجب) الشرع أو جائزه ٤٣٠/٧ - ٥٩٣/٢٠
- النذر هل يسلك في أدائه مسلك (الواجب) أو مسلك المندوب ١٠٤/٢
- النذر هل يسلك في أدائه مسلك (الواجب) أو مسلك المندوب والجائز ٧٧/٢
- النذر يسلك به مسلك أقل (واجب) الشرع أم أقل ما يتقرب به (٥٩٣)/٢٠
- النذر يسلك به مسلك (واجب) الشرع ٥٩٥/٢٠
- النذر يسلك به مسلك (واجب) الشرع أو مسلك جائزه (٥٩٣)/٢٠ ، ٦٠٢ ، ٦٠٩
- نسخ (الوجوب) لا ينافي بقاء الجواز..... ٧٩٠/٣٣
- النسيان لا يسقط ما (وجب) عمله من الفرائض (٤٣٤)/١٢ - (٢٨٣)/١٧

- النص إذا احتمل التأسيس والتأكيد (وجب) حملة على التأسيس ٣٢/ (١٨٩)
- النفقة (تجب) بطريق الكفاية ٢٣/ ٦٦٠
- النفقة (تجب) على الشخص للأقارب بقدر ما يرث ٢٣/ ٦٤١
- النفقة (تجب) على كل وراث لمورثه ٢٣/ ٦٤١
- النفقة (تجب) على من له المنفعة ١٤/ ١٧٠
- نفقة القريب (تجب) على سبيل المواساة ٢٣/ (٦٤٧)
- نفقة القريب لا (تجب) مع الإعسار ٢٣/ ٦٤٤، ٦٤٧
- نفقة النكاح إنما (تجب) بسبب الاحتباس المستحق بعد النكاح ٢٣/ ٦٦٣
- النفل لا يقتضي (واجب) ١٢/ ٣١ - ١٧/ ٣٨٤، ٣٨٨
- النفل لا ينقلب (واجب) ١٢/ ٣٣ - ١٧/ ١٩٣
- نفي أحد النقيضين (يوجب) ثبوت الآخر ٣٢/ ٤٨٨
- نفي المطلق (يوجب) نفي كل فرد ٣١/ (٤٤٩)
- النكاح الصحيح الذي سمي منه ما لا يصلح مهرا (يجب) فيه مهر المثل ٢٣/ ٣٩١
- النكاح الفاسد إنما (يجب) فيه مهر المثل والعدة بالوطء لا بمجرد العقد والخلوة ٢٣/ (٤٢١)
- النكاح الفاسد بعد الدخول (يجب) فيه مهر المثل ٢٣/ (٤٢١)
- النهى إذا ورد بعد (الوجوب) فهو للامتناع ٣١/ (٣٩١)
- النهى إذا ورد على (واجب) شرعا وقد تقيد بغير (واجب) انصرف إلى غير (الواجب) ٣١/ [٤٠٩]، ٤٥٨
- النهى بعد (الإيجاب) إباحة للترك ٣١/ ٣٩٢
- النهى بعد (الوجوب) ٣١/ ٣٩٦
- النهى بعد (الوجوب) للكرهية ٢٧/ ٥٢٤
- النهى عن إظهار المنكر (واجب) بحسب القدرة ١٨/ (٣٧١)
- النهى عن الشيء بعد (وجوبه) يرفع طلبه فيثبت التخير ٣١/ ٣٩٢
- النهى عن المنكر كله (واجب) بحسب الإمكان ٨/ ٥٢، ٥٥
- النهى الوارد عقيب (الوجوب) يفيد التحريم ٣١/ (٣٩١)
- النهى (يوجب) الفور ٣١/ (٣٥١)
- النوافل لا تجزئ عن (الواجبات) ١٧/ (٣٨٤)
- النوم الثقيل (يجب) منه الوضوء على أي حال ١٩/ (٢١٩)
- النوم لا يسقط أصل (الوجوب) وإنما يسقط (وجوب) العمل إلى حين القدرة ١٢/ (٤٥٧)
- النوم لا يمتد فلا يكون في (وجوب) القضاء عليه حرج وإذا كان كذلك فلا يسقط (الوجوب) ١٢/ ٤٦١
- النوم يمنع توجه خطاب الأداء ولكن لا يمنع (الوجوب) ١٢/ (٤٥٧)، ٤٦٥

- النوم (يوجب) تأخير الأداء لا أصل (الوجوب) ١٢/ (٤٥٧)
- نية التعدي المجردة بلا فعل ليست (موجبة) للضمان ١٤/ (٦٠٧)
- النية من غير فعل لا (توجب) الضمان ١/ ٤٦٩ - ٦/ ٣١٠ ، ١٤/ [٦٠٧] - ١٥/ ٤٠٤
- الهبة بشرط العوض لا (توجب) الملك إلا بالقبض ٢٢/ ٢٨٦
- هل الاعتبار باليسار والإعسار بوقت الأداء أو بوقت (الوجوب) ١٣/ (٥٧٣)
- هل الاعتبار في الكفارات بحال (الوجوب) أو بأغلظ الأحوال ١٨/ ٩٤
- هل الاعتبار في الكفارات بحال (الوجوب) أو بحال الفعل ١٧/ ٦٤
- هل الاعتبار في الكفارة المرتبة بحال (الوجوب) أو بحال الأداء ٨/ ٤٤٥
- هل (تجب) الزكاة في العين أو في الذمة ٢٠/ (١٢٥)
- هل الترك فعل (يوجب) الضمان أو لا ١/ ٤٦٨ - ١٤/ [٣٢٣]
- هل الزكاة عبادة أم حق (واجب) للمساكين ٢٠/ (٢١)
- هل الشروع في النافلة (يوجب) إتمامها ٢/ ١٠٢
- هل العبرة في الكفارة بحال الأداء أم بحال (الوجوب) ١٣/ ٥٧٥
- هل (الواجب) الاجتهاد أو الإصابة ٢/ ٤٣٥
- هل (الواجب) على الإنسان الاجتهاد أو الإصابة لما في نفس الأمر أو استفراغ الوسع المستلزم لهما غالبا ٢/ ٨٠
- هل (يجب) الأخذ بأخف القولين أم بأثقلهما ٣٠/ ١٥٤
- هل (يجب) الوفاء بالوعد شرعا أم لا ١٠/ (٣٧٥)
- هل يلزم إسقاط الشيء قبل (وجوبه) وبعد جريان سببه ١٣/ (٢٤٣)
- هلاك المعقود عليه (يوجب) بطلان العقد ١٥/ (٣٨٧)
- هو أن (موجب) الأيمان كلها من جهة اللفظ الوفاء ٢٠/ ٥٦٨
- (الواجب) إجراء الفهم في الشريعة على وزان الاشتراك الجمهوري ٣٢/ (٤٤٨)
- (الواجب) الاحتياط في الفروج ٩/ ١٨٠
- (الواجب) الأخذ بأوائل الأسماء ٣٢/ (٣٥٦)
- (الواجب) إذا أشكل (وجب) الاحتياط ٩/ (٢١٥)
- (الواجب) إذا قدر بشيء فعدل إلى ما فوقه فهل يجزئ ٩/ ٣٦٤ ، ٣٦٧
- (الواجب) إذا قدر بشيء فعدل إلى ما فوقه هل يجزئه ٨/ ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ - ١٧/ [٦٩] ، ٨٣ ، ٨٥
- (الواجب) إذا قدر بشيء فعدل عنه إلى ما فوقه فإن جمعهما نوع واحد أجزأ وإلا لم يجزئ ١٧/ (٦٩)
- (الواجب) إذا لم يفعل في وقته المقدر وفعل بعده فإنه يكون قضاء ٢/ ٤٢٤
- (الواجب) إذا لم يمكن دفع جميع الظلم أن يدفع الممكن منه ٨/ (٥١)
- (الواجب) استصحاب حكم النية دون حقيقتها ٦/ ٢٢ ، ٢٦ ، ١٧٩ ، [١٨٧] - ٧/ ١٥٦ ، ٣٢٨

- (الواجب) أفضل من المندوب (٣٢١)/١٧
- (الواجب) أن يعضد التأويل بدليل (٥٨٧)/٣١
- (الواجب) انصراف المطلق إلى الكامل في الماهية (٥٦٣)/١٠
- (الواجب) بالنذر (كالواجب) بالشرع ٥٨٧/٢٠
- (الواجب) بالنذر لا يزيد على (الواجب) بالشرع (٥٩٣)/٢٠
- (الواجب) بالنذر هل يلحق (الواجب) بالشروع أو بالمندوب (٥٩٣)/٢٠
- (الواجب) تصحيح تصرف العاقل على الوجه الذي باشره وقصده ٣٦/١١
- (الواجب) تولية الأمثل فالأمثل كيفما تيسر (١٧٥)/١٨
- (الواجب) دفع شر الشرين إذا لم يندفعا جميعا ٥١١/٧
- (الواجب) الذي لا يتقدر إذا زاد فيه على القدر المجزئ هل يتصف الجميع (بالوجوب) ٨٣/١٧، ٨٤
- (الواجب) الذي لا يتقدر هل يتصف الجميع (بالوجوب) ٧٠/١٧
- (الواجب) رد العين ما دامت موجودة (٤٧٣)/١٣
- (الواجب) شرعا لا يحتاج إلى القضاء [٤٦١]/١٠ - ٤٨٤/١٧، ٤٨٨
- (الواجب) الضعيف المدرك هل يسقط عن المأمور به بالنسيان أو لا (٤٣٩)/١٢
- (الواجب) على الإنسان أن يرجع إلى الصواب إذا بين له (٥٦٧)/٨
- (الواجب) على الترتيب لا يجوز في حكم الشرع العدول عن بعضه إلى بعض ٢١٩/١٧
- (الواجب) على طريق الصلة يسقط بمضي الزمان ٦٦٦/١٦
- (الواجب) على الكفاية على الكل ويسقط بفعل البعض (٣٨٧)/٢٧
- (الواجب) على كل أحد ما يقدر عليه (١٨٧)/٧
- (الواجب) على المرء أن يجتنب مواقف التهم (٢٦١)/١٨
- (الواجب) فعله لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به (٥٩٧)/١٤
- (الواجب) فهم الشريعة على وزان الاشتراك الجمهوري (٣٩)/٥
- (الواجب) في الإجارة الفاسدة أجرة المثل [١٤١]/٢٢
- (الواجب) في الضمان الاقتراب من الأصل بقدر الإمكان تعويضا للضرر ١٨/١٥
- (الواجب) في غير المثلي قيمته (٤٩)/١٥
- (الواجب) في القرض رد المثل ٤٠٦، ٤٠٥/٢٢
- (الواجب) في القرض رد مثل المقبوض (٣٩٩)/٢٢
- (الواجب) في نفقته القريب قدر الكفاية (٦٤٣)/٢٣
- (الواجب) في النكاح الفاسد الأقل من المسمى ومن مهر المثل إن كان تسمية وإن لم يكن (يجب)
- مهر المثل بالغ ما بلغ ٤٢٢/٢٣

- (الواجب) في النكاح الفاسد الأقل من المسمى ومهر المثل إن كان تسمية وإن لم يكن (يجب) مهر المثل بالغاً ما بلغ ٣٩١/٢٣
- (الواجب) في النية استصحاب حكمها لا ذكرها ١٨٧/٦
- (الواجب) لا يترك إلا (بواجب) ٣٥٤/٢٧
- (الواجب) لا يترك إلا (لواجب) ٣٢٧، ٣٢٣، ٢٦٤/١٧ - ١٥٣/٤ - ٦١/٢
- (الواجب) لا يترك لسنة ٢٧٠، ٢٦٥، (٢٦٣)/١٧
- (الواجب) لا يتعلق بذمتين ٦٤/١١
- (الواجب) لا يتقيد بوصف السلامة ٦٠٢/١٤
- (الواجب) لا يجوز أخذ العوض عنه ٣١٦/١٨ - [٢٠٥]/١٥
- (الواجب) لا يجوز تركه ٢٦٥، ٢٦٤/١٧ - ٢٠٧ - ٢٠٦/١٥
- (الواجب) لا يجوز تركه لسنة (٢٦٣)/١٧
- (الواجب) لا يجوز تركه لفضيلة ٢٧٠، ٢٦٩/١٧
- (الواجب) لا يسقط مع النسيان ٤٥٢/١٢
- (الواجب) لا يعلق بإرادة المكلف (٣٦١)/٢٧
- (الواجب) لا يعلق على الإرادة ٣٦٦/٢٧
- (الواجب) لا يؤخذ له عوض (٢٠٥)/١٥
- (الواجب) لا يؤخر للمستحب ٢٦٤/١٧
- (الواجب) لحق العباد غير مبني على الاحتياط بخلاف (الواجب) لحق الله سبحانه وتعالى ١٣/ (٦٢٥)
- (الواجب) مأمور به على الجزم مثاب على فعله معاقب على تركه ٥٧٢/٢٧
- (الواجب) المخير يسقط بفعل أي واحد من الخصال [٤٠٥]/٢٧
- (الواجب) مقدم على التطوع والتبرع ١٠٤/٢٤
- (الواجب) المقيد بوصف شرعاً لا يتأدى بدونه ٦٥٣، [٦٤٥]، ٦٠٨/٨
- (الواجب) منهي عن تركه ومأمور بفعله (٣٥١)/٢٧
- (الواجب) الموسع لا يختص زمان منه (بالموسع) دون آخر ويتضيق (الواجب) عند آخره ٢٧/ (٤١٣)
- (الواجب) الموسع (يجب) بأول الوقت (وجوباً) موسعاً يمتد إلى آخره ٢٧/ (٤١٣)
- (الواجب) الواحد لا يجوز تبعضه ١٨٦/١٠
- (الواجب) يتقيد بوصف السلامة ٥٩٩/١٤
- (الواجب) يثبت بالظن ٥٢٠/١
- (الواجب) (يجب) قضاؤه (٢٤١)/١٧
- (الواجب) يسقط بالعذر ٢٢٣/١٣
- (الواجبات) تسقط بالأعذار ٤٣٧/٢٠ - ٥٩٦/١٢ - (١٨٧)/٧

- (الواجبات) تسقط للحاجة..... ٢٠٧/١٥
- (واجبات) الحج تسقط بالعدر..... ٤٣٧، ٣٦٦/٢٠
- (واجبات) الحج ومندوباته تابعة لفرائضه وأركانه..... ٣٦٨/٢٠
- (واجبات) الصلاة تسقط بالعجز عنها..... ٥٣٨/١٣
- (الواجبات) لا تتقيد بوصف السلامة..... ٥٩٧/١٤
- (الواجبات) لا تثبت احتياطاً بالشك..... ٢١٦/٩
- (الواجبات) لا تعلق بالإرادة..... (٣٦١)/٢٧
- (الواجبات) المالية لا يشترط فيها التكليف..... ٤٨١، ٤٨٠/١٧
- (الواجبات) المالية لا يشترط لها التكليف..... ٤٨٠/١٧
- (الواجبات) المالية يستوي فيها المكلف وغيره..... ٤٨١/١٧
- (الواجبات) المتعلقة بالمال لا يشترط فيها التكليف..... [٤٧٧]/١٧
- (الواجبات) والشروط تسقط بالعجز عنها..... (١٨٧)/٧
- الواحد بالشخص يقع (واجباً) حراماً من جهتين..... ١٩٤/٢٧
- الوازع الطبيعي مغن عن (الإيجاب) الشرعي..... (٥٩١)/٩
- وجدان (الواجب) بأكثر من المعتاد ينزل منزلة العدم..... (٣٤٩)/١١
- (وجوب) الأداء بالخطاب إنما يكون عند سلامة الآلات وصحة الأسباب..... (١٣٤)/٢٨
- (الوجوب) إذا تعلق بفعل معين لا يقوم غيره مقامه..... (٣٩٧)/٢٧
- (الوجوب) إذا نسخ بقي الجواز..... ١٦٨/٢٧
- (الوجوب) إذا نسخ بقي الجواز..... [٧٨٥]/٣٣
- (وجوب) ارتكاب أخف الضررين لدرء أشدهما..... (٥٠٦)/٧
- (وجوب) ارتكاب أخف الضررين والحرامين..... ١٧٩/١٨
- (الوجوب) بالشروع..... (١٩٢)/١٧
- (وجوب) التابع يدل على (وجوب) المتبوع..... ٤٣١/١١
- (وجوب) الجهاد (وجوب) الوسائل لا المقاصد..... [٤٥١]/٢٦
- (وجوب) الحق لغير معين يخالف ثبوته لمعين..... (١٦٩)/١٣
- (وجوب) الشيء يستلزم حرمة نقيضه..... (٢٥٨)/٣١
- (وجوب) الشيء يستلزم (وجوب) مقدمته..... ٤٣٢/٢٧ - ٤٤٧/٢
- (وجوب) الصوم مما يحتاط فيه..... (١٨٣)/٢٠
- (وجوب) طاعة الإمام فيما ليس بمعصية..... (٢٩٧)/٢٦
- (وجوب) العقوبة يتعلق بكون المعاقب مخاطباً..... (١٠١)/٢٦
- (وجوب) العلة يراعى في جنس الحكم لا في كل صورته..... (٣١٩)/٢٩

- (وجوب) العمل بالظن في علل الأحكام ٢٩ / (٣٢٧)
- (وجوب) العمل بخبر الواحد مقطوع بصحته ٢٨ / (٢٧٥)
- (وجوب) العمل بخبر الواحد مقطوع به ٢٨ / (٢٧٥)
- (الوجوب) في الزكاة متعلق بالنصاب ٢٠ / (٩٣)
- (الوجوب) في (الواجب) الموسع يتعلق بجميع الوقت (وجوبا) موسعا ٢٧ / (٤١٣)
- (الوجوب) مختص بالجزء الذي يتصل به الأداء ٢٧ / ٤١٤
- (الوجوب) مختص بأول الوقت ٢٧ / ٤١٤
- (الوجوب) الموسع يتبع فيه التوسع ١٩ / ٣٥٧
- (الوجوب) والتحرير إنما يلزم العبد إذا قصده أو قصد سببه ٤ / (٥٣٣)
- (وجوب) الوفاء بمقتضى اليمين ٢٠ / (٤٦٣)
- (الوجوب) يتعلق بآخر الوقت ٢٧ / ٤١٤
- (الوجوب) يتعلق بالوقت المضروب للصلاة (وجوبا) موسعا ١٩ / ٣٦٢
- (الوجوب) يتكرر بتكرر سببه ٢٧ / ٦٧٨ ، ٦٧٢
- (الوجوب) يحصل بالفعل كما يحصل بالأمر ٢٨ / ٤٦٤
- (الوجوب) يرجع على ما سوى التحريم ٣٣ / ٢٤٠
- الوصية (بالواجب) المالي تنفذ من رأس المال ٢٤ / [١٠١]
- الوطء في غير نكاح صحيح (يجب) فيه مهر المثل ٢٣ / (٤٢١)
- الوعيد إذا اقترن بالفعل اقتضى (الوجوب) أو التحريم ٢٧ / ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، [٥٣٩]
- الوعيد على الترك دليل على (الوجوب) ٢٧ / ٥٤٠
- الوفاء بالشرط (واجب) ١٥ / (٢٤٧)
- يتخلف الحكم لمانع وعند ارتفاعه يعمل (الموجب) ٩ / (١٥٧)
- (يجب) اتباع كل شرط لا ينافي مقتضى العقد ٢٢ / ٥٦٩
- (يجب) اتصال الشرط اتفاقا ٢٧ / (٧١٧)
- (يجب) الأخذ بمرسل الصحابي ٢٨ / ٣٢٠
- (يجب) استيفاء الحق ممن كان ممتنعا عن بذله ١٣ / (٥٥١)
- (يجب) اعتبار ما دل عليه السياق والقرائن ٣٢ / ٤٣٧
- (يجب) ترجيح جانب الفساد احتياطا ١٧ / (١٩)
- (يجب) تقدم الإنذار في كل موضع فيه دفع ٢٦ / ١٢٨
- (يجب) تقدم السبيل على المسبب ٢٧ / (٦٦٥)
- (يجب) تقليل الظلم عند العجز عن إزالته بالكلية ٨ / ٤٠ ، [٥١]
- (يجب) تولية الأمثل فالأمثل ١٨ / (١٧٥)

- (يجب) حمل ما يحتمل من القراءتين القرآنتين على ما لا يحتمل..... ١٩١/٢٨
- (يجب) الشيء بما ليس (بواجب)..... ٣١/١٢
- (يجب) صحة إقامة كل واحد من المترادفين مقام الآخر..... (٢٨٩)/٣٢
- (يجب) ضمان نقصان الغصب إذا انتقص..... (٢٧١)/٢٣
- (يجب) العشر فيما سقي بغير مؤنة ونصف العشر فيما سقي بكلفة..... (١٥٥)/٢٠
- (يجب) على المتصرف على الغير أن يراعي في تصرفه الأغبط والأصلح..... (١١٧)/١٨
- (يجب) العمل بالاجتهاد فيما يستقبل من غير نقض ما قبله..... (٣٩٦)/٨
- (يجب) العمل بخبر الواحد فيما تعم به البلوى..... (٢٩٣)/٢٨
- (يجب) العمل بخبر الواحد من جهة الشرع..... (٢٧٥)/٢٨
- (يجب) في القضاء ما (يجب) في الأداء..... ٢٢٨/١٧
- (يجب) في المدافعة تقديم الأخف فالأخف..... (١٢٧)/٢٦
- (يجب) فيما يشرب بلا كلفة العشر (ويجب) فيما يسقى بكلفة نصف العشر..... (١٥٥)/٢٠
- (يجب) النهي عن المنكر بالأسهل فالأسهل..... ٣٧٢/١٨
- (يجب) الوضوء لما يخرج من أحد السيلين..... ٢١٣/١٩
- يجوز أداء العبادة قبل (الوجوب) بعد وجود سبب (الوجوب)..... ٦٣ ، [٤٩]/١٧
- يجوز أن يكون الشيء غير (واجب) ويقتضي (واجبا)..... ٣١/١٢
- يجوز (إيجاب) الحقوق إلا لقوم بأعيانهم..... ٣٢/١٣
- يحافظ على (الواجب) قدر الإمكان..... ٤٣٦/١٠
- يحمل الأمر على الصحة حتى يظهر (موجب) الفساد..... (٣٥٠)/٨
- اليد (توجب) إثبات التصرف لا إثبات الملك..... ٧٢/١٤
- يرجح الحظر على (الوجوب)..... ١٧٣/١١
- يرجح الخبر النافي للحد على (الموجب) له..... ٣٤٨ ، ٣٤٦/٣٣
- اليسار والإعسار معتبران وقت الأداء لا وقت (الوجوب)..... (٥٧٣)/١٣
- يسلك بالنذر مسلك (الواجب)..... ٥٩٨/٢٠
- يصح الإسقاط بعد وجود السبب وقبل (الوجوب)..... ٢٤٦/١٣
- يعتبر حال المكفر في جميع الكفارات وقت الأداء لا وقت (وجوبها)..... (٩٣)/١٨
- يعتبر اليسار والإعسار في زمن (الوجوب)..... ٥٧٣/١٣
- يعود الشيء بعد رفع (وجوبه) إلى ما كان عليه قبل (وجوبه)..... ٧٨٥/٣٣
- يفسد المضاربة كل شرط (يوجب) جهالة الربح..... (٥٥٩)/٢١
- يقدم (الواجب) على المندوب..... (٢٦٣)/١٧
- اليقين في أداء الفرائض (واجب)..... ٣٨٤/٦ - ٣٥٠/٢

- يلزمنا اتباع النبي ﷺ في أفعاله (الواجبة) والمستحبة والمباحة ما لم يقم دليل المنع ٤٤٦/٢٨
 اليمين إذا كانت مؤقتة بوقت فانعقادها (موجب) للبر في آخر ٥٠٨/٢٠
 اليمين إذا كانت مؤقتة بوقت فانعقادها (موجباً) للبر في آخره ٥٠٥/٢٠
 اليمين المؤقتة إنما تنعقد (موجباً) في آخر الوقت المسمى ٥٠٥/٢٠
 ينفك الحجر لزوال (موجبه) ١٦٩/٢٣

وجد

- الإبراء عن الحق بعد (وجود) سبب الوجوب قبل الوجوب جائز ٢٤٤/١٣
 الاتفاق (الموجود) قبل العقد بمنزلة المشروط في العقد ٤٥/١٠
 الإجازة تلحق (الموجود) لا المعدوم ١١٦/١٥
 إجازة الشيء قبل (وجوده) باطلة ٥٣٢، ٥٣٠/٩
 الإحالة على السبب (الموجود) المعلوم أولى من الإحالة على سبب موهوم ١٢٦/٧
 احتمال (وجود) المانع لا يؤثر في المنع ٢١/٧
 الاحتياط أن يجعل المعدوم (كالموجود) ٢٦٠/١١
 الأحكام الأصولية والفرعية لا تتم إلا بأمرين (وجود) الشروط وانتفاء الموانع ٣٢٧/٢٧
 الأحكام تدور مع عللها (وجوداً) وعدماً ٣١١/٢٩ - ٣٧٥/٥
 أحكام الشرع لازمة للمسلمين في أي مكان (وجدوا) ١١٣/٩
 اختلاف الأحكام إنما هو لاختلاف المعنى أو (لوجود) مانع ٩/٢٨
 الأدلة العدمية لا تعارض الأدلة (الوجودية) ٢٢١/٣٣
 إذا تعذر المعين واستحال (وجوده) أو الحصول عليه انتقل الحكم إلى الذمة ١١٧، ١١١/١٣
 إذا طبق الحرام الزمان وأهله ولم (يجدوا) إلى طلب الحلال سبيلاً فلهم أن يأخذوا منه قدر الحاجة ٥٦٣/٣
 إذا علق الزوج الطلاق بشرط لم تطلق قبل (وجوده) ٤٨٣/٢٣
 إذا علل حكم عديم (بوجود) مانع أو انتفاء شرط فيجب (وجود) المقتضي ٢٢، ١٩/٢٨
 إذا عم الحرام قطراً بحيث لا (يوجد) فيه حلال إلا نادراً جاز استعمال ما يحتاج إليه ولا يقتصر على الضرورة ٥٦٣/٣
 إذا كان اللفظ صريحاً في بابه (ووجد) نفاذاً في موضوعه لم يكن كناية في غيره ١١٨/٦
 إذا كان للواجب بدل فتعذر الوصول إلى الأصل حالة الوجوب فهل يتعلق الوجوب بالبدل تعلقاً مستقراً بحيث لا يعود إلى الأصل عند (وجوده) أم لا ٤٩١/١
 إذا لم (يوجد) الشرط فالأصل (وجود) المانع ٢٥/٢٨

- إذا لم (يوجد) المثل إلا بأكثر من ثمن أمثاله فهل ينتقل إلى القيمة ويكون (وجوده) بمنزلة العدم أم لا ١١/٣٥٩
- إذا نظرت في كلية شرعية فتأملها (تجدها) حاملة على التوسط فإن رأيت ميلا إلى جهة طرف من الأطراف فذلك في مقابلة واقع أو متوقع في الطرف الآخر ٢/٥٦٢
- إذا (وجد) الأصل قبل الشروع في المقصود لزم الأخذ بالأصل ١٢/١٨٧
- إذا (وجد) الحضر والسفر في الصلاة غلب حكم الحضر ١٧/٥٨
- إذا (وجد) الرهن بيد المرتهن فهو حوز له ٢٣/٢٠١
- إذا (وجد) سبب الملك ثبت الملك في الحال ١١/٨، ١٢
- إذا (وجد) الشرط قارنه المشروط ١٠/٣٠٧
- إذا (وجد) عملان من جنس واحد وكل منهما مقصود أو واحد منهما ليس مقصودا بنفسه تداخلا ٩/٣٠٩
- إذا (وجد) ما يبطل عقد البيع بطل ما يترتب عليه ٨/٣٥٨ - ٢١/١٠٣، ٣٠٥
- إذا (وجدت) القدرة على الأصل قبل استيفاء المقصود من البدل ينتقل الحكم إلى الأصل ١٢/١٧٣
- إذا (وجدنا) أثرا معلولا لعل (ووجدنا) في محله علة صالحة له ويمكن أن يكون الأثر معلولا لغيرها لكن لا يتحقق (وجود) غيرها فهل يحال ذلك الأثر على تلك العلة المعلومه أم لا ٧/١٢٥
- إذا (وجدنا) جملة ذات أعداد موزعة على جملة أخرى فهل يتوزع أفراد الجملة الموزعة على أفراد الأخرى أو كل فرد منها على مجموع الجملة الأخرى ١٠/٥٢٧
- الاستبراء لا يعتد به قبل (وجود) سببه ٩/٥٣٠، ٥٣٢
- استصحاب الحال لأمر (وجودي) أو عديم عقلي أو شرعي حجة ٣٠/١٢٣
- إسقاط الحق بعد (وجود) سبب الوجوب جائز ٨/١٢ - ١٣/٢٣٦، [٢٤٣]، ٢٤٨
- إسقاط الحق بعد (وجود) سبب الوجوب صحيح ١٣/٢٤٣، ٢٤٨، ٢٤٩
- إسقاط الحق بعد (وجود) سبب الوجوب قبل الوجوب صحيح ١٣/٢٤٣
- إسقاط الحق قبل (وجود) سببه لا يصح ١/٤٦٥ - ٩/٤٧٨، ٤٨٢ - ١٣/٢٣٥، [٢٤٤]، ٢٤٦، ٣٤٦
- ٣٤٨ - ٢٤/٥٦٥، ٥٦٨
- إسقاط الحق قبل (وجوده) لا يصح ١٣/٢٤١
- الإسقاط قبل (وجود) سبب الوجوب يكون لغوا ١٣/٢٣٥
- الإسقاط قبل (وجود) سبب (الوجود) باطل ١٣/٢٣٦
- الإسقاط قبل (وجود) سبب (الوجود) يكون لغوا ٩/٥٣٠، ٥٣٢
- الأصل أن صورة المبيع إذا (وجدت) منعت (وجود) ما يندرى بالشبهات وإن لم يبح ٧/٤٤٥، ٤٤٩ - ١٠٨/١٠
- الأصل أن كل ما يفوت لا إلى بدل يجوز أداؤه بالتيمم مع (وجود) الماء ١٩/٢٧٣

- الأصل أن ما (وجد) قديماً فإنه يترك على حاله ولا يغير إلا بحجة..... ٦٢/٧ (٥٩)، ٦٢
 الأصل أن اليمين إذا كانت معقودة بشرط لم يقع الحنث فيها إلا (بوجود) الشرط بكماله..... ٤٦٧/٢
 الأصل أنه لا يثبت حكم الشيء قبل (وجوده)..... ٣٩٦/١١
 الأصل الحل ما لم (يوجد) المحرم..... ٤٧٥/٢٤
 الأصل في حروف الشرط أنها تدخل على شيء معدوم على خطـ (الوجود) وليس بكائن لا محالة..... ٧٠٦/٢٧
 الأصل في الصفات الأصلية (الوجود)..... ٤٨٢/١ - ٣٢٣/٦، ٣٩٣، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٨٦، ٤٨٨، ٥٤٤، ٥٤٥ - ٧/٢٩، ٣٢، ٤٢، ٤٣، ٤٦، ٥٠
 الأصل في كل أمر ممكن العدم حتى يعلم (وجوده)..... ٤٣٢/٦
 الأصل فيمن (يوجد) ببلاد المسلمين أنه ابن مسلم..... ١٢٤/٧
 إعطاء المعدوم حكم (الموجود) ثابت في الجملة..... ٢٦٠/١١
 إعطاء (الموجود) حكم المعدوم ثابت في الجملة..... ٢٦٠/١١
 أفضل أعمال كل رجل ما هو أكثر نفعاً لغيره (وأجود) ثمرة وأتم فائدة..... ٢١٦/١١
 الإقرار الباطل (وجوده) كعدمه..... ٢٦٧/٢٥
 الأقيسة الشرعية لا يستدل بها على (وجود) الذات ولا نفيها..... ٢٢٩/٢٩
 الأمر الموهوم لا يغلب (وجوده) ولا يؤثر في إزالة الثابت..... ١٠٠/٧
 الإمكان المشروط في التكليف كون الفعل يتأتى عند (وجود) وقته وشروطه..... ٩٢/٢٨
 أمور المسلمين محمولة على الصحة والجواز ولا يجوز حملها على الفساد والبطلان ما (وجد) لها مساع في الصحة..... ٣٤٢/٢
 الأمين لا يضمن ما لم (يوجد) منه تفریط أو عدوان..... ٩/٢٠ - ١٤/٥١٥
 إن (وجدت) شرائط التناقض بين الضدين فوجب أحدهما يوجب حرمة الآخر وحرمة أحدهما توجب وجوب الآخر..... ١٩٤/٢٧
 إنما تعتبر البلوى فيما ليس فيه نص بخلافه فأما مع (وجود) نص فلا معتبر به..... ٢١٧، ٢١٤/٧
 إنما تعتبر دلالة الحال إذا لم (يوجد) التنصيص بخلافها تعتبر شرطاً في اعتبار قاعدة الأصل أن للحالة من الدلالة كما للمقالة..... ٤٨٤/١
 إنما يشترط كون المحل محلاً عند (وجود) الشرط..... ٣٣٣/١٠
 إنما يلزم المشروط عند (وجود) جميع الشرط..... ٣٢٠/١٠
 (إيجاد) (الموجود) محال..... ٧٩/٢٧
 أيما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا (وجد) بعينه..... ٥٤٥/١٣
 بطلان الشيء فرع (وجوده)..... ١٩/٢٧
 (بوجود) بعض الشرط لا ينزل شيء من الجزاء..... ٣٢٨/١٠

- البيع إنما ينعد على ما هو (موجود).....٤١٤/١٥ - ١٠/٢١، (٤٥)
- التابع لشيء في (الوجود) تابع له في الحكم..... (٤٢٧)/١١
- التابع يتبع المتبوع (وجودا) وعدما..... ٣٣٢/١٣
- تجوز هبة المجهول والمعدوم المتوقع (الوجود)..... ٣١٤/٢٢
- تخلف الحكم بلا (وجود) مانع وانتفاء شرط يدل على أن الوصف ليس بعلة..... ٥٤٠/٢٩
- الترجيح (بإيجاد) أصل الشيء أولى من الترجيح بالصفة..... ٤٢٢/٢
- التصرف الباطل لا (وجود) له إلا من حيث الصورة..... ٣٢٨/٨
- التصرف الشرعي لا (وجود) له بدون الأهلية والمحلية شرعا..... ١٣٤/٢٨
- التصرف الشرعي لا (وجود) له بدون المحلية شرعا..... (١٧١)/٩
- تعجيل الحق قبل (وجود) سبب وجوبه لا يجوز..... ٤٦٦/١
- تعجيل الزكاة يجزئ إذا كان أحد سببي وجوبها (موجودا) وهو النصاب..... (١٣٩)/٢٠
- تعليق الإجارة بشرط على خطر (الوجود) لا يصح..... (٦٧)/٢٢
- التعليق بالشرط يقتضي (وجود) الحكم عند (وجود) الشرط..... (٣٠٨)/١٠
- التعليق (بالموجود) تحقق..... ٢٤٥، ٢٤٠/١٦ - (٣٤٢)/١٠
- التعليق (بالموجود) تنجيز..... (٣٤١)/١٠
- التعليق مع (وجود) الشرط بمنزلة التنجيز..... (٣٤١)/١٠
- التعليل بالغالب لا يضره عدم (وجود) العلة في بعض الصور..... (٣١٩)/٢٩
- التعليل بالوصف (الوجودي) للحكم (الوجودي) راجح على التعليل بالوصف العدمي للحكم (الوجودي)..... (٤٠١)/٢٩
- تعليل الحكم بالوصف (الوجودي) أولى من تعليله بالوصف العدمي..... ٢٢٢/٣٣ - [٤٠١]/٢٩
- تعليل الحكم (الوجودي) بالوصف العدمي والعدمي بالوصف (الوجودي) جائز..... [٣٩١]/٢٩، ٤٠٥، ٤٠٢
- تعليل الحكم (الوجودي) بالوصف (الوجودي) أرجح من تعليل الحكم (الوجودي) بالوصف العدمي..... (٤٠١)/٢٩
- تغيير ما (وجد) قديما لا يجوز إلا بدليل موجب لذلك..... (٥٩)/٧
- تقديم البعض على البعض يستدعي (وجود) المرجح..... (٤٠٧)/١٣
- التكافؤ مشروط حال (وجود) الجنائية..... (٢٣)/٢٦
- التكافؤ معتبر حال (وجود) الجنائية..... [٢٣]، ١٦/٢٦
- التيتم مع (وجود) الماء لا يجوز للعبادة التي يخاف فوتها..... (٢٥٦)/١٩
- الثابت بالدلالة إنما يعتبر إذا لم (يوجد) صريح بخلافه..... ٨١/٩
- الجزاء لا يلزم (بوجود) بعض الشرط..... (٣٢٠)/١٠

- الحاجة العامة إذا (وجدت) أثبتت الحكم في حق من ليست له حاجة..... ٢١٨ ، ٢١٥/١٥
- الحادث بعد انعقاد السبب قبل إتمامه يجعل (كالموجود) عند ابتداء السبب ٤٧٨/٨ ، [٥٥٧] - ٥٤٧/٩ ، ٥٤٨ - ٤٤/١٠ - ٤٣/١١ ، ٤٥
- الحادث بعد انعقاد السبب قبل تمامه يجعل (كالموجود) عند ابتداء السبب ١٧٥ ، ١٧١/١٦
- الحادث بعد انعقاد السبب يلتحق (بالموجود) وقت السبب ٨/ (٥٥٧)
- الحادث بعد العقد قبل القبض (كالموجود) وقت العقد ١٦/ (١٧١)
- الحديث الضعيف لا تثبت به الأحكام مع (وجود) الخلاف فيه ٢٨/ (٣٨٩)
- حفظ المصالح يكون بمراعاتها من جانب (الوجود) ومن جانب العدم ٦٢٧ ، ٦١٧ ، ٦١٣/٣ ، ٦٢٧ ، ٦٤٢ ، ٦٤٩ ، ٦٥٢ ، ٦٦٦ - ٤١٥/٥ ، ٤١٦
- حفظ المصالح يكون من جانب (الوجود) ومن جانب العدم ٣/ [٣٨٣]
- حقوق الأموال إذا تعلق وجوبها بشرطين لم يجز تقديمها قبل (وجود) أحدهما ١٣/ (٥١٣)
- الحكم إذا ثبت بعلّة ذات وصفين يضاف إلى آخرهما (وجودا) ٩٠ ، ٨٨/٩ ، ٩١
- الحكم لا يثبت بدون شرطه ولا يثبت مع الشك في (وجود) شرطه ٧/ (١٤١)
- الحكم (للموجود) ١٤/ ٤٧٠
- الحكم المعلق بشرط لا يثبت عند (وجود) بعض الشرط ١٠/ [٣١٩] ، ٣٢٩
- الحكم المعلق بشرط لا يصح إلا (بوجود) شرطه ٢/ ٣٤٦
- الحكم المعلق بعلّة ذات وصفين لا يثبت (بوجود) أحدهما ٢٩/ ٣٨٢
- الحكم المعلق على شرط أو المشروط بشرط إذا وقع الشك في (وجود) شرطه لا يثبت ٧/ (١٤١)
- الحكم هل يقدر أنه (موجود) من حين (وجوده) أو من حين انكشافه ... ٧/ ٧٩ - ١٠/ [٥٣٧] ، ٥٤٨ ، ٥٥٠ - ١٢٤ ، ١٢٠ ، ١١٨/١٦
- الحكم يتخلف بتخلف سببه كما أنه يثبت (لوجود) سببه ٢٧/ (٦٢٣)
- الحكم يدور مع علته (وجودا) وعدما ٢/ ٤١ - ٣/ ٣٤٨ - ٥/ ٨٥ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ - ٧/ ٣٠٧ - ١٠/ ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٤ - ١٣/ ٦٧٣ - ١٥/ ٤٢٩ - ١٦/ ٦١٩ - ١٨/ ٣٩ ، ٤٢ - ١٩/ ٣٥٢
- ٢٢/ ٤٩٥ ، ٤٩٦ - ٢٦/ ٥٣ ، ١٧٧ ، ١٧٩ - ٢٧/ ٦٢٣ - ٢٩/ [٣١١]
- الحكم يدور مع علته (وجودا) وعدما أعم ٩/ ١٥٨
- الحكم يدور مع علته الوحيدة (وجودا) وعدما ٢٩/ ٣١٤
- الحكم يدور مع علته وسببه (وجودا) وعدما ٢٠/ ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٦
- الحكم يدور مع علته ومصلحته (وجودا) وعدما ٥/ ١٠١
- حيث (وجد) المرجح لأحد الدليلين وجب العمل بالراجح منهما ٣٣/ ٢١٨
- حيث (وجدت) شروط الخلوة وجبت العدة ٢٣/ (٦٠٥)
- الخلوة كالدخول إذا لم (يوجد) ما يمنع من الوطء ٢٣/ ٤٠١

- الدلالة تعمل عمل الصريح إذا لم (يوجد) صريح يخالفها ٥٧٤/٣٣
- الدلالة تعمل عمل الصريح إذا لم (يوجد) صريح يعارضها ٥٤٥، ٥٤٣، ١٩٤/٨ - ٢٠/٦
- ٥٤٦ - ٥٣/٩، ٨١، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٩، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩ - ٥٢/١٦
- دلائل العقول لا يجوز (وجودها) عارية من مدلولها ٤٩٨/٣٢ - ٤٦٦/٣١
- الدليل (الوجودي) ناقل عن الأصل والعدمي مبق على حكم الأصل والناقل مقدم على المبقى ٢٢٦/٣٣
- الدوران (الوجودي) والعدمي راجح على الدوران (الوجودي) فقط ٤٢٢/٢٩
- الزيادة بعد العقد قبل القبض (كالموجود) وقت العقد ١٧٧/١٦
- السبب أساس (وجود) الحكم ٣٠٧/٧
- سكوت الشارع على أمر مع (وجود) مقتضيه دليل على قصده إلى أن لا يزداد فيه ولا ينقص ٥٦٣/٢
- سكوت الشارع عن أمر مع (وجود) مقتضيه دليل على قصده ألا يزداد فيه ولا ينقص ٣١٧/٣ - ٣٣١، ٢٠٢/٥
- سكوت الشارع عن أمر مع (وجود) مقتضيه دليل على قصده أن لا يزداد فيه ولا ينقص ٢٠١/٥
- سكوت الشارع عن أمر مع (وجود) مقتضيه يدل على قصده ألا يزداد فيه ولا ينقص ٣١٣/٣
- شأن الشرط أن يتعين (وجوده) عند (وجود) المشروط ٢٧/٢٧ (٦٩٦)
- الشرائط تعتبر فيما هو أصل (ووجودها) في الأصل يغني عن اعتبارها في التبع ١١/١١ (٥٣٧)
- شرائط (الوجود) لا مانع من التكليف بها حال عدمها مع التمكن منها ٢٧/٢٧ (٧٤٦)
- الشرط إذا (وجد) في المجلس يلتحق بأصل العقد ٢٧٨/١٥ - ٢٨٢ - ١٦/١٤٥، ١٤٧، ١٥٠، [١٦٧]
- الشرط ما يتوقف عليه (وجود) الشيء ويكون خارجا عن ماهيته ولا يكون مؤثرا في (وجوده) ٢٧/٢٧ (٦٨٩)
- الشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من (وجوده) (وجود) ولا عدم لذاته ١٠/٣٠٠ - ٢٧/٦٨٩، ٧٢٦
- الشرط وجوبه إنما يتعلقان بمعدوم في الحال ممكن (الوجود) في المستقبل ٢٧/٢٧ [٧٠٥]
- الشرط وجوبه لا يتعلقان إلا بمعدوم في الحال ممكن (الوجود) في المستقبل ٢٧/٢٧ (٧١٨)
- شرط (وجود) الشيء لا يجب أن يكون بجميع أجزائه شرطا لبقاء ذلك الشيء ١٠/١١٩، ١٢٣
- الشروط لا بد من (وجودها) في المشروط ١٧/٢٨٦
- الشروط اللغوية أسباب يلزم من (وجودها) (الوجود) ومن عدمها العدم بخلاف الشروط العقلية ٢٧/٢٧ (٦٧٩)
- الشريعة مبنية في أساسها على مراعاة مصالح المكلفين بجلب المصالح إليهم (وجودا) وعدما ودفع المفاسد عنهم (وجودا) وعدما ٥٢٠/٥
- الشيء إذا (وجد) قبل سببه كان ساقط الاعتبار ٢٧/٧٣٠
- صحة الأمر لا تنقذ على (وجود) الشرط بل يكفي في صحته التمكن من (إيجاد) الشرط ٢٧/٧٤٥
- الصريح في بابه إذا (وجد) نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره ١٢٦/٦

الطارئ بعد العقد قبل القبض من الزوائد يجعل (كالموجود) عند العقد حكماً..... ١٧٢/١٦
 الطلاق المعلق على شرط غير مستحيل لا يقع قبل (وجود) الشرط ٢٣/(٤٨٣)
 الطلاق المعلق على شرط يستحيل (وجوده) يلغى الشرط ويقع الطلاق..... ٢٣/٤٨٤
 العبادات التي يكتفى بحصول بعض شرائطها في أثناء وقتها إذا (وجد) الشرط في أثناءها فهل يحكم
 لها بحكم ما اجتمعت شرائطها من ابتدائها أم لا ١٠/٥٤٧، ٥٤٩، ٥٥١، [٥٦٠] -
 ٣٤٥، ٣٤٣/١٧

العبادة الواحدة لا يصح (وجود) بعضها دون بعض ١٧/(٤٩١)
 العبرة في العتق المعلق بحال التعليق لا بحال (وجود) الصفة..... ١٦/١٤٢
 العبرة فيما (يستجد) من معاملات بالعرف المتأخر ٣٣/٩٢
 عدم لا يعارض (الوجود) ٢٥/١٩٦ - ٢٩/٤٠٢ - ٣٣/٢٢١
 عدم (الوجدان) بعد الاستقصاء في الطلب يدل على عدم (الوجود) ٢٧/٢٥٤
 عدم (الوجدان) لا يدل على عدم (الوجود) ٢٧/(٢٥٣)
 العرف يسقط اعتباره عند (وجود) التسمية بخلافه ٨/(١٥٧)
 العقود لا ترد إلا على (موجود) بالفعل أو بالقوة وأما الفسوخ فتزد على المعدوم حكماً واختياراً..... ١١/٥٣٥
 العقود لا ترد إلا على (موجود) بالفعل أو بالقوة وأما الفسوخ فتزد على المعدوم حكماً واختياراً على
 الصحيح ٢/٧٤
 علل الأحكام تدل على قصد الشارع فيها فحيثما (وجدت) اتبعت ٥/١٠، ١١، ٢٧، ٥٢،
 ٦٩، [٨٥]، ١٦٦، ٢١٨، ٢٢١

العلل النامة متى (وجدت) (وجد) الحكم ومتى فقدت لم يثبت الحكم ٢٩/(٣١١)
 الغالب من العذر (كالموجود) ٧/١٥٨، [٤١٣]، ٤١٧، ٤١٨، ٨/٤١١، ٤١٢، ١٠/١٢١ - ١١/٤٦٢
 قد يكون الشيء (موجوداً) حقيقة ويجعل معدوماً حكماً..... ١١/(٢٦٠)، ٣٤٠
 القياس الصحيح دائر مع أوامر الشريعة ونواهيها (وجوداً) وعدماً ٥/(٥١٥)
 كل أصل (يوجد) معناه في غيره جاز القياس عليه..... ٥/٤٥٦
 كل حق مالي وجب بسببين يختصان به أو وجب بسبب وشرط فإنه جائز تعجيله بعد (وجود) أحد
 السببين ١٣/[٥١٣] - ١٧/٥٠
 كل حق مالي وجب بسببين يختصان به أو وجب بسبب وشرط فإنه جائز تعجيله بعد (وجود) أحد
 السببين أو (وجد) السبب وتأخر الشرط ٢٧/٦٤٦
 كل حق مالي وجب بشيئين يختصان به فإنه جائز تعجيله بعد (وجود) أحدهما ١٣/(٥١٣)
 كل حق يتعلق وجوبه (بوجود) المال إذا وجب لم يسقط وجوبه بعد الإمكان ١٣/٣٩٩
 كل سبب لا يورث به مع (وجود) النسب بحال لا يورث به مع عدم النسب في حال ٢٤/٢٠٠
 كل طواف (وجد) في وقته يكون عن المحرم وإن نواه تطوعاً أو عن غيره ٢٠/٣٥٠

- كل عبادة تعلق وجوبها (بوجود) شرط لم يلزم طلب ذلك الشرط ٧٣٦/٢٧
- كل عقد استحق المسمى في صحيحه فإذا (وجد) المعقود عليه في الفاسد وجب عوض المثل ١٦/ (٤١٠)
- كل عقد حرام (فوجوده) كعدمه ٢٧٣/١١ - ٥١٥/١
- كل عقد معلق يختلف باختلاف حالين إذا (وجد) تعليقه في أحدهما ووقوعه في آخر فهل يغلب عليه جانب التعليق أو جانب الوقوع ١٦/ (١٣٩)، ١٤٠
- كل عيب يوجب الرد على البائع يمنع الرد إذا (وجد) عند المشتري ٢١/ (٢١١)
- كل عين يجب تسليمها مع (وجودها) إذا تلفت مع بقاء سبب استحقاقها فالواجب بدلها ١٣/ ١٨
- كل ما شككنا في (وجوده) من سبب أو شرط أو مانع استصحبنا عدمه إن كان معدوما قبل الشك أو شككنا في عدمه استصحبنا (وجوده) إن كان (موجودا) قبل الشك ٧/ ١٤٣
- كل ما لا تشترط له الطهارة يجوز له التيمم مع (وجود) الماء ١٩/ ٢٥٦، ٢٥٩
- كل ما لا ضابط له في الشرع ولا في اللغة يرجع فيه إلى (الوجود) ٨/ (٣٠٣)
- كل ما يسقط اللعان بعد وجوبه يطل الحكم بعد (وجوده) قبل التفريق ٢٣/ [٥٧٧]، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢
- كل ما يفوت لا إلى بدل جاز أداؤه بالتيمم مع (وجود) الماء ١٩/ ٢٦٣
- كل ما يفوت لا إلى بدل جاز أداؤه بالتيمم مع (وجود) الماء وكل ما يفوت إلى بدل لم يجز ١٩/ [٢٥٥]
- كل ما يفوت لا إلى بدل يجوز أداؤه بالتيمم مع (وجود) الماء ١٩/ (٢٥٥)
- كل معنى لو (وجد) قبل الإحرام لم يمنع وجوب الحج إذا طرأ بعد الإحرام لم يبح التحلل ٢٠/ ٢٩٦
- كل من أدلى بشخص لا يرث مع (وجوده) ٢٤/ ٤١١
- كل من عدم الماء فلم (يجده) بعد طلبه ولا قدر عليه جاز له التيمم ١٩/ (٢٦٣)
- كل من لم (يجد) الماء أو منعه منه مانع يتيمم ١٩/ [٢٦٣]
- كل من وجب عليه شيء (ووجوده) بضمن المثل وجب عليه شراؤه وأجبر على ذلك ١١/ ٣٥٠
- كل من يدلي إلى الميت بشخص لا يرث مع (وجود) ذلك الشخص سوى أولاد الأم فإنهم يرثون معها ٢٤/ ٣٩١، (٤٠٩)، ٤١٣
- كل واحد من السببين في حق من اجتمع في حقه السببان بمنزلة ما لو (وجد) كل منهما في شخص آخر ٢٤/ ٤٠١
- لا أثر لمفسدة فقد المكمل في مقابلة (وجود) مصلحة المكمل ٣/ ٥٠٣، ٥٧٥، ٥٨٣، ٥٨٥ - ٤/ ١٢٦، ١٢٩، [٢٢١]
- لا اعتبار بالعادة مع (وجود) النص بخلافها ٨/ (١٣٩)
- لا بقاء للضد مع (وجود) ضده وقد تفرع عنها قاعدة ما ينافي العبادة الواجبة ينافيها إذا تطوع بها ١٧/ ٢٥٩
- لا بقاء للعبادة مع (وجود) ما ينافيها ١٧/ ٤٧٣ - (٢٥٥)
- لا تترك السنة لمعصية (توجد) من الغير ١٢/ ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٤، [٢٥٧]

- لا تجوز هبة ما ليس (بموجود) وقت العقد..... ٢٢/ (٣١٣)
- لا تستباح مع (وجود) الشك والشبهة..... ٧/ ١١٥
- لا تشترط النية في البقاء بعد ما (وجدت) في الابتداء..... ٦/ (١٨٧)
- لا تعتبر عقود المديون المفلس وتبرعاته وسائر تصرفاته المضرة بحقوق الغرماء في حق أمواله (الموجودة) وقت الحجر..... ٢٣/ ١٦٤
- لا عبرة لفوات التابع مع (وجود) الأصل..... ١١/ ٤٢٩، ٥٤٥، ٥٤٦، [٥٥٢]
- لا معتبر بأكبر الرأي عند (وجود) الدليل الظاهر..... ٦/ ٥٠٠
- لا يتحقق حكم الشيء قبل (وجوده)..... ٩/ ٥٣٣
- لا يتمسك بالإجمال عند (وجود) البيان..... ٣١/ (٤٧٧)
- لا يثبت حكم الشيء قبل (وجوده)..... ٨/ ٤٢٨، ٤٣١، ٤٣٨، ٥٤٩، ٥٥٢، ٥٥٣ - ٩/ [٥٢٩] - ١٠/ ٥٤٨، ٥٥٢، ٥٥٤، ٥٥٨ - ١١/ ٨، ١٣، ٣٩٤، ٣٩٩، ٤٠٣
- لا يثبت حكم المعلوم قبل (وجوده)..... ٩/ (٥٢٩)
- لا يجوز تقديم العبادة على سبب الوجوب ويجوز تقديمها بعد (وجود) السبب وقبل شرط الوجوب وتحققه..... ١٧/ (٤٩)
- لا يحل القياس والخبر (موجود)..... ٢/ ٤٠٨ - ٢٩/ ٢١٧ - ٣٣/ ١٠
- لا يصار إلى الأضعف مع (وجود) الأقوى..... ٩/ ٢٩٩
- لا يصح الضمان مع (وجود) ما ينافيه..... ١٤/ ٤٥٧
- لا يضاف الحكم إلى المسبب مع (وجود) المباشر..... ١٤/ (٢٧٥)
- لا يعقل (وجود) الجابر من غير نقص..... ١٥/ ٥٩
- لا يلزم من (وجود) الأعم (وجود) الأخص..... ٢٧/ ١٩١
- لا ينعقد بيع المعدوم قبل (وجوده) ولا بيع ما هو ملحق بالمعدوم..... ١٥/ ٤١٤
- لا (يوجد) نص يخالف قياسا صحيحا ولا معقول صريح يخالف المنقول الصحيح..... ٥/ (٥١٥)
- اللفظ إذا كان صريحا في بابه (ووجد) نفاذا فلا سبيل إلى رده عن العمل فيما هو صريح فيه فإذا تعين إجراء اللفظ صريحا امتنع إجراؤه في معنى آخر..... ٢/ ٤٧٤
- اللفظ الصريح إذا (وجد) نفاذا في موضوعه لا ينصرف إلى غيره بالنية..... ٦/ (١١٧)
- لوعم الحرام قطرا بحيث نذر (وجود) الحلال جاز أخذ المحتاج إليه وإن لم يضطر بلا تبسط..... ٣/ (٥٦٤)
- لولا تدل على انتفاء الشيء (لوجود) غيره..... ٣٢/ (٦٣٠)
- لولا تقتضي في اللسان امتناع الشيء (لوجود) غيره..... ٣٢/ (٦٢٩)
- لولا حرف يقتضي في الجملة الاسمية امتناع جوابه (لوجود) شرطه..... ٣٢/ (٦٢٩)
- ما أدى (وجوده) إلى عدمه باطل من أصله..... ٩/ (٥٠٢)
- ما أطلقه الشارع عمل بمطلق مسماه (ووجوده) ولم يجز تقديره وتحديده..... ١١/ (١٠٦)

ما امتنع (وجوده) لا يقبل الملكية ١٨٩/١٥ ، ١٩٢
 ما أوجب الله ابتداء أولى بالتقديم مما أوجه بناء علي (وجود) سبب من المكلف ١١/١٤٤
 ما تدعو الحاجة إلى الانتفاع به من الأعيان ولا ضرر في بذله لتيسره وكثرة (وجوده) أو المنافع المحتاج إليها يجب بذله مجاناً ١٨/٣١٧
 ما تدعو الحاجة إلى الانتفاع به من الأعيان ولا ضرر في بذله لتيسره وكثرة (وجوده) أو المنافع المحتاج إليها يجب بذله مجاناً بغير عوض ١٨/٣١٥
 ما تعتبر له النية يكتفى فيه (بوجودها) في أوله ١/٣٨٣
 ما ثبت بزمان يحكم ببقائه ما لم (يوجد) دليل على خلافه ١/٤٤٤ ، ٥١٥ - ٢/٣٨
 ما ثبت بزمان يحكم ببقائه ما لم (يوجد) المزيل ٦/٤٠٤ - ٧/٣١
 ما ثبت يكون باقياً ما لم (يوجد) الدليل المزيل ٦/٤٠٣
 ما حرمه الله تحريماً مطلقاً لا يباح إلا إذا (وجد) سبب حله ٩/٥٢٢
 ما حظر بمعنيين لا يجوز إطلاقه إلا (بوجود) معنيين ٢/٣٣٦
 ما ربط به الشارع حكماً فعمد المكلف إلى استعجاله لينال ذلك الحكم فهل يفوت عليه معاملة له بنقيض مقصوده أو لا (لوجود) الأمر الذي علق الشارع الحكم عليه ٦/٢٩٢
 ما علم (وجوده) لا ينتفي بالشك ٦/٣٣٤
 ما كان الأصل (وجوده) أو عدمه وشكنا في تغييره رجعنا إلى الأصل واطرحنا الشك ٦/٣٩٢
 ما كان بيت المال فيه حرزاً فاستحقاقه معتبر (بوجود) المال ٢٦/٤١٤ ، ٤١٥
 ما كان محرماً لذاته لا يدور تحريمه مع علته (وجوداً) وعدمها ٥/٤٤٠
 ما كان مصرفه مستحقاً على بيت المال على وجه البذل فاستحقاقه غير معتبر (بوجود) المال ٢٦/٤١٤ ،

٤١٥

ما كان مصرفه مستحقاً على بيت المال على وجه المصلحة والإرفاق فاستحقاقه معتبر (بالوجود) ٢٦/٤١٤ ، ٤١٦
 ما كان (وجوده) شرطاً كان عدمه مانعاً ١١/٥٣٩ - ٢١/٦٦ - ٢٨/٢٥
 ما لا تقدير فيه شرعاً يرجع فيه إلى (الوجود) ٨/١١٥ ، ٢٠٦ ، ٣٠٣
 ما لا نص فيه يرجع فيه إلى (الوجود) ٨/٣٠٣
 ما لا يتجزأ (فوجود) بعضه (كوجود) كله ١٠/٤٩٢
 ما لا يتجزأ في الحكم (فوجوده) معتبر (بوجود) الجزء الذي به تمامه في الحكم ١٧/٤٩٢ ، ٤٩٥ ،

٤٩٨

ما لا يتجزأ من الحقوق إذا ثبت لجماعة وقد (وجد) سبب ثبوته في حق كل واحد منهم يثبت لكل واحد منهم على سبيل الكمال ١٨/١٦١
 ما لا يعلم ولا دليل على (وجوده) لا يصح قصده ٦/١٦٣

- ما لا (يوجد) بضمن المثل كالمعدوم ١١/ (٣٤٩)
- ما لم يصح شرعا كان (وجوده) كعدمه ١١/ (٢٧٢)
- ما ليست الطهارة شرطا في فعله وحله فإنه يجوز التيمم له مع (وجود) الماء ١٩/ ٢٥٩
- ما مضى في وقت الكفر فإنه يبقى ولا ينقص ولا يفسخ وما لا (يوجد) منه شيء في حال الكفر
فحكمه محمول على الإسلام ١٦/ (١٨٠)
- ما هو موهوم (الوجود) يجعل كالمحقق فيما بني أمره على الاحتياط ٩/ (٢٤١)، ٢٤٤
- ما (وجد) على صفة لا يغير عنها إلا بحجة ملزمة ٧/ (٥٩)
- ما ورد في الشرع ولا ضابط له شرعا ولا لغة يتبع فيه (الوجود) ٨/ (٣٠٣)
- ما يثبت بزمان يحكم ببقائه ما لم (يوجد) المزيل ٢/ ٣٠
- ما يختص بمعرفته أهل الخبرة تقبل فيه شهادة واحد إذا لم (يوجد) غيره ٢٥/ (٣١٩)
- ما يفضي (وجوده) إلى عدمه باطل ٩/ ٥٠٨
- ما يفوت لا إلى خلف يجوز التيمم له مع (وجود) الماء ١٩/ (٢٥٥)
- ما يكون شرطا لوجوب القضاء يراعى (وجوده) إلى وقت الاستيفاء ٨/ ٥٥٨، ٥٦١
- ما (يوجد) بأكثر من عوض المثل كالمعدوم ١١/ [٣٤٩]
- الماء ينقل المحدث إلى كمال الطهارة والتيمم إنما ينتقل به عن حكم الحدث إلى (وجود) الماء ١٩/ ٢٤٠
- المانع لا أثر (لوجود) المقتضي معه ١١/ (١٩٨)
- المانع ما يلزم من (وجوده) العدم ولا يلزم من عدمه (وجود) ولا عدم لذاته ١/ ٣٠٠
- المانع من الشيء إنما يعتبر مانعا إذا (وجد) المقتضي ٢٨/ (١٩)
- المتريقات إذا وقعت هل يقدر حصولها يوم (وجودها) أو يقدر أنها لم تزل حاصلة ١٠/ ٥٥٨، ٥٦٠
- المتريقات إذا وقعت هل يقدر حصولها يوم (وجودها) وكأنها فيما قبله كالعدم أو يقدر أنها لم تزل
حاصلة من حين حصلت أسبابها التي أثمرت أحكامها وأسند الحكم إليها ١٠/ (٥٤٧)، ٥٤٩
- متى (وجد) التعدي لا ينظر بعد ذلك إلى التعمد والقصد ١٤/ ٣٠٧
- متى (وجد) حدان وأقيم أحدهما أمهل إلى أن يبرأ جلده ثم يقام الثاني ٢٥/ (٤٨٥)
- متى (وجد) من الزوجين أو من أحدهما بعد اللعان ما يمنع من اللعان قبل ذلك لم يبقيا
متلاعنين ٢٣/ (٥٧٧)
- متى (وجدنا) صاحب الشرع أناط الحكم بوصفين مناسيين قلنا المجموع علة ٢٩/ (٣٨١)
- التميم إذا شرع في الصلاة ثم (وجد) الماء ففي بطلانها روايتان ٨/ ٤٩٧
- المثلي لا يضمن بمتقوم مع (وجوده) ١١/ ٣٥٩
- المستهلك في الشيء يصير (وجوده) كعدمه ١١/ (٤٧٥)، ٤٧٦
- المشتق إذا أطلق باعتبار الحال أو كان المعنى (موجودا) حال الإطلاق فهو حقيقة ٣٢/ (٤١١)
- المشروع بصفة لا (يوجد) بدون تلك الصفة ٨/ (٦٠٧) - ١٧/ ٤٩٢، ٤٩٥

- المصالح الخالصة عزيزة (الوجود) ٣/ (٤٨٧)
- المضمونات تملك عند أداء الضمان مستندا إلى وقت (وجود) سبب الضمان ١٠/ ٥٣٩
- المعتبر في القياس القطع بالجامع أو ظن (وجود) الجامع ٢٩/ (٢٤٩)
- المعدوم قد يعتبر (موجودا) حكما ١١/ (٢٥٩)
- المعدوم قد يعتبر (موجودا) حكما للحاجة ٢١/ ٣٥٠، ٣٤٦
- المعدوم نفعه كالمعدوم الذي لا (وجود) له ١١/ (٣٧٣)
- المعدوم ينزل منزلة (الموجود) في صور ١١/ (٢٥٩)
- المعلق بالشرط عدم قبل (وجود) الشرط ١٠/ ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٣٤ - ٢٧/ ٧٣٩
- المعلق بالشرط عند (وجود) الشرط كالمنجز ١٠/ (٣٠٧)، (٣٤١)
- المعلق بالشرط عند (وجود) الشرط لا ينزل إلا عند بقاء المحل ١٠/ ٣٠٨، ٣١١، ٣٢١، ٣٢٥، [٣٣٣] - ٢٧/ ٦٣٦، ٦٤٤
- المعلق بالشرط كالمتلفظ به عند (وجود) الشرط ١٠/ (٣٠٧)
- المعلق بالشرط لا يثبت حكمه في بعض المحل (بوجود) بعض الشرط ١٠/ (٣٢٨)
- المعلق بالشرط لا يكون ثابتا قبل (وجود) الشرط ٢٧/ ٧٣٦
- المعلق بالشرط لا يكون (موجودا) قبله ١٠/ ٣٤٣، ٣٤٢
- المعلق بالشرط لا ينزل إلا بعد (وجود) الشرط بكماله ١٠/ (٣١٩)
- المعلق بالشرط يجب ثبوته عند (وجود) الشرط ١٠/ ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٢٦
- المعلق بشرطين لا ينزل إلا عند (وجودهما) ١٠/ (٣١٩)
- المعلق على الشرط لا يقع إلا (بوجود) كمال الشرط ١٠/ (٣٠٧)
- المعلق على الشرط يجب تحققه عند (وجود) الشرط ١٠/ (٣٠٧)
- المعلول يدور مع علته (وجودا) وعدما ٣/ ٢٧٠
- المغلوب غير (موجود) حكما حيث لا يظهر لمقابلة الغالب ١١/ (٤٧٦)
- مفسدة عدم الطاعة أبغض إلى الله من مفسدة (وجود) المعصية ٢/ ٥٦١
- المفلس يمنع من التصرف في الأموال (الموجودة) عند الحجر لا من إثبات مال في الذمة ٢٣/ (١٦٣)
- الممدود إلى غاية ينتهي عند (وجود) الغاية ١١/ [٩٩]، ١٠٣، ١٠٤
- من أدلى إلي الميت بشخص لا يرث مع (وجوده) إلا أولاد الأم ٢٤/ (٤٠٩)
- من أقدم على عقد كان في ضمنه الاعتراف (بوجود) شرائطه ١١/ ٣٨٢ - ١٦/ [٣٤٣]، ٣٤٨
- من أقدم على عقد كان في ضمنه الاعتراف (بوجود) شروطه حتى لا يسمع منه خلاف ذلك ١٦/ (٣٤٣)
- من تصرف مستندا إلى سبب ثم تبين أنه غيره وهو (موجود) فتصرفه صحيح ٦/ ٣٠٠ - ٧/ ٦٩، ٧٣ - ١٦/ ١١٨، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٧
- من تصرف مستندا إلى سبب ثم تبين خطؤه فيه وأن السبب المعتمد غيره وهو (موجود) فتصرفه صحيح ٧/ [٧٩]

- من تلبس بعبادة ثم (وجد) قبل فراغها ما لو كان (واجدا) له قبل الشروع لكان هو الواجب دون ما تلبس به هل يلزمه الانتقال إليه أم يمضي ويجزئه ٤٩١/١ - ٤٩٧/٨
- من توقف نفوذ تصرفه أو سقوط الضمان أو الحث عنه على الإذن فتصرف قبل العلم به ثم تبين أن الإذن كان (موجودا) هل يكون كتصرف المأذون له أو لا ٥٤٠، ٥٣٨/١٠
- من صح منه الأداء مع (وجود) الوفاء صح منه الأداء مع العجز ٧٨/١٣
- من لزمه ضمان شيء من الحيوان أو العروض فاستهلكه أو لم (يجده) أن عليه قيمته ٣٢٨/٢
- المندوب إليه لا يترك لأجل معصية (توجد) من الغير ٢٥٧/١٢
- (الموجود) بأكثر من ثمنه كالمعدوم ٢٦٥، ٢٦١/١١
- (الموجود) بأكثر من عوض المثل كالمعدوم ٣٥٨/١١
- (الموجود) بأكثر من قيمته كالمعدوم ٣٤٩/١١
- (الموجود) بعد انعقاد السبب قبل تمامه يجعل (كالموجود) عند ابتداء السبب ٥٥٧/٨
- (الموجود) بعد العقد قبل القبض كالمقترن بالعقد ٥٥٨/٨، ٥٦١ - ١٦/١٧١
- (الموجود) حكما (كالموجود) حقيقة ١٩١/٦ - ٢٨١/١١
- (الموجود) الذي لا يتنفع به كالمعدوم ٣٧٧/١١
- (الموجود) الذي لا يتنفع به والعدم الأصلي سواء ٢٩٩/١١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٤٠، ٣٦٦، [٣٧٣]
- (الموجود) شرعا (كالموجود) حقيقة ١٨٨/٦ - ١١/٢٦٠، ٢٦٥، ٢٧٢، [٢٨١]، ٢٨٦
- (الموجود) قد يعتبر معدوما حكما ٢٦٠/١١، ٣٥٥
- (الموجود) المقترن بالمانع الحسي أو الشرعي كالعدم ٣٧٣/١١
- (الموجود) يلحق بالمعدوم للعذر ٢٦٠/١١
- المؤقت إلى غاية ينتهي عند (وجود) الغاية ٩٩/١١
- النذر المعلق يمنع التصرف قبل (وجود) المعلق عليه ٥٣٢، ٥٣٠/٩
- النظر إلى المقصود أو إلى (الموجود) ٤٦/١٧
- هل الاعتبار بحال التعليق أو بحال (وجود) الصفة ١٣٩/١٦
- هل العبرة بالمقصود أو (الموجود) ١٢٠/١٦
- هل (الموجود) شرعا (كالموجود) حسا وتحقيقا أولا ٢٨١/١١
- هل (الموجود) شرعا (كالموجود) حقيقة وحسا أولا ٢٨٤/١١
- هل النظر إلى حال التعليق أو حال (وجود) الصفة ٤٣٨/٨ - ٩/٥٣٠، ٥٣٢ - ١٠/٣٣٤، ٣٣٧ - ١٣٩/١٦
- هل النظر إلى المقصود أو إلى (الموجود) ٢١/٦، [٢٩٩] - ١٤٢/٧ - ١٠/٥٣٧، ٥٤٠ - ١١٧/١١، ١١٩، ١٢٤، ١٢٧ - ٤٠/١٧، ٢٩٩، ٢٩٤
- الواجب رد العين ما دامت (موجودة) ٤٧٣/١٣

- (الواجد) للشيء بأكثر من ثمن مثله في حكم العادم له (٣٤٩)/١١
- (وجدان) الأصل بعد التلبس بمقصود البذل لا يبطل حكم البذل ١٧٤/١٢
- (وجدان) الواجب بأكثر من المعتاد ينزل منزلة العدم (٣٤٩)/١١
- (وجود) الأجبر بأكثر من أجرة المثل كعدمه ٣٥٧/١١
- (وجود) الأخص يستلزم (وجود) الأعم دون العكس ١٩٠/٢٧
- (وجود) الأخص يستلزم (وجود) الأعم من غير عكس (١٨١)/٢٧
- (وجود) الأصل يمنع المصير إلى البذل ٣٦٢/١١
- (وجود) الأعم لا يستلزم (وجود) الأخص ١٤/١١
- (وجود) السبب متكررا يقتضي (وجود) المسبب متكررا (٦٧١)/٢٧
- (وجود) الشرط كعدم المانع ٢٦ ، (٢٥)/٢٨
- (وجود) الشيء بأكثر من ثمن مثله كعدمه (٣٤٩)/١١
- (الوجود) في الصفات الأصلية أصل (٢٩)/٧
- (وجود) المانع كعدم الشرط ٢٦ ، ٢٥ ، ١١/٢٨
- (وجود) الماهية بدون أركانها محال (٥٥)/٢٧
- (وجود) المبدل بعد الفراغ من البذل لا يبطل البذل ١٧٥ ، ١٣٨/١٢
- (وجود) المبدل بعد الفراغ من البذل لا يقتضي الانتقال إليه (١٨٦)/١٢
- (وجود) المبدل بعد فراغه من البذل لا يبطل البذل (١٨٦)/١٢
- (وجود) المحرم كعدمه شرعا ٢٧٣/١١
- (وجود) المقتضي مع (وجود) المانع لا أثر له (١٩٨)/١١
- (وجود) الملزوم بدون اللازم محال (١٥٩)/٢٧
- (وجود) الملزوم بدون لازمه ممتنع (١٥٩)/٢٧
- (وجود) الملزوم بدون (وجود) اللازم محال (١٥٩)/٢٧
- (وجود) الملزوم مع عدم اللازم محال بخلاف انتفاء الملزوم مع بقاء اللازم فإنه لا يمتنع (١٣٩)/٢٧
- (وجود) الملزوم يستلزم (وجود) لازمه ٢٤٣/٢٧
- (وجود) الملزوم يقتضي (وجود) اللازم (١٥٩)/٢٧
- (الوجود) والعدم لا يجتمعان ٧٠/٢٧
- (وجود) الوصف في بعض الصور مع عدم الحكم لا يقدر في كون الوصف علة ٥٣٩/٢٩
- (وجود) الوصف في بعض الصور مع عدم الحكم يقدر في كون الوصف علة (٥٣٩)/٢٩ - ٣٣٩/٣٢
- (وجود) الوصف مع عدم الحكم يقدر في كونه علة (٥٣٩)/٢٩
- الوصية بالغلة تنصرف إلى (الموجود) وإلى ما يحدث سواء ١٢١/٢٤
- الوصية الواقعة على شرط لا تنفذ حتى (يوجد) الشرط ٣٤/٢٤

- يجعل المستفاد في خلال الحول في جواز التعجيل (كالموجود) في أوله ١٤٠/٢٠
- يجوز أداء العبادة قبل الوجوب بعد (وجود) سبب الوجوب ١٧/ [٤٩] ، ٦٣
- يستحيل (وجود) الملزوم بدون لازمه ٢٧/ (١٥٩)
- يشترط في عقد الهبة أن لا يكون معلقا بما له خطر (الوجود) والعدم ٢٢/ (٢٩٣)
- يصح الإسقاط بعد (وجود) السبب وقبل الوجوب ١٣/ ٢٤٦
- يعطى المعدوم حكم (الموجود) ١١/ ٢٦٨
- يعطى المعدوم حكم (الموجود) ويعطى (الموجود) حكم المعدوم ١٠/ ٥٤٨ - ١١/ [٢٥٩] ، ٢٨١ ، ٢٩٠ ، ٣٥٠
- يعطى (الموجود) حكم المعدوم ١١/ ٢٦٩
- يعطى (الموجود) حكم المعدوم والمعدوم حكم (الموجود) ١٠/ ٥٥٢ ، ٥٥٣ - ١١/ ٢٨٣ ، ٤٦٥ - ١٢/ ٦١٢
- يلزم من انتفاء المكمل انتفاء المكمل ولا يلزم من (وجوده) وجوده ١٢/ [١١١]
- يلزم من (وجود) الأخص (وجود) الأعم ٢٧/ ١٩١
- يلزم من (وجود) الملزوم (وجود) اللازم ٢٧/ (١٥٩)
- اليمين إذا تعلق بعين اعتبر فيها (وجود) الاسم ولا تعتبر فيها الصفة ٢٠/ ٥٠٠
- ينزل المعدوم منزلة (الموجود) تقديرا لا تحقيقا ١١/ (٢٥٩)

وجه

- الإبراء إنما (يتوجه) إلى ما استقر من الديون في الذمم لا إلى ما في الأيدي من الأعيان ... ٢٢/ (٥١٤)
- الإبراء تملك من (وجه) وإسقاط من (وجه) ٢٢/ ٥٢٢
- اجتماع الرحم والتعصيب إذا كانا من (جهة) واحدة في الميراث وجب التقديم ٢٤/ ٢٠٥
- الأحكام إنما هي من (جهة) الشرع وليس منها شيء عقلي ٢/ ٤٢٧
- اختلاف (الجهات) للقراءة كاختلاف الأشخاص في الميراث ٢٤/ (٢٠٥)
- اختلاف (جهة) القراءة كاختلاف الأشخاص في حكم الميراث ٢٤/ [٢٠٥] ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩
- اختلاف (جهة) القراءة كاختلاف الأشخاص في الميراث ٢٤/ ٢٠٦
- اختلاف (الجهة) هل يوجب تعدد المتحد أم لا ١٠/ ٢٨٦
- اختلال التحسيني بإطلاق قد يلزم عنه اختلال الحاجي والضروري (بوجه) ما ٣/ ٥٤٧ ، [٥٥٥] ، ٥٦٤ ، ٥٦٥
- إذا اجتمع حقان أحدهما وجب على (وجه) المعاوضة والآخر وجب بغير المعاوضة قدم ما وجب بالمعاوضة ١/ ٤٦٥
- إذا اجتمع عاصبان فإن اختلفا (جهة) قدم من كانت (جهته) مقدمة ٢٤/ ٣٨١

- إذا اجتمع عاصبان فإن اختلفا (جهة) قدم من كانت (جهته) مقدمة حتى إن البعيد من (الجهة) المقدمة يقدم على القريب من (الجهة) المؤخرة..... ٣٦٥/٢٤
- إذا اجتمع في العبادة (جهة) صحة (وجه) فساد يترجح جانب الفساد اتفاقاً..... ١٧/١٩
- إذا اجتمعت عبادتان من جنس في وقت واحد ليست إحداها مفعولة على (جهة) القضاء ولا على طريق التبعية للأخرى في الوقت تداخلت أفعالهما واكتفى فيهما بفعل واحد . ٨٦/٢ - ١٦٠/١٧ - ١٩٦/١٩
- إذا اختلف القابض والدافع في (الجهة) فالقول قول الدافع ٤٤٧/١ - ٣٧٦/٦ - ١٠/٢٧٥
- إذا أخرج عن ملكه مالا على (وجه) العبادة ثم طرأ ما يمنع إجزائه أو الوجوب فهل يعود إلى ملكه أم لا ٤٩١/١
- إذا أشكل (جهة) الاستحلال لم تحل الإصابة ١١١/٧
- إذا تساوى العملان من كل (وجه) كان أكثر الثواب على أكثرهما..... ٢٢٨ ، ٢٢٦/١١
- إذا تعارض دليلان أو علتان في أحدهما تحصيل مصلحة وفي الآخر دفع مفسدة ولم يمكن الجمع بينهما (بوجه) قدم الدافع للمفسدة على الجالب للمصلحة ٦٢١/٢٩
- إذا تعذر جمع الواجبين قدم أرجحهما وسقط الآخر (بالوجه) الشرعي ١١/١٤٣
- إذا تعلق بالتصرف في الملك حق الغير يمنع المالك من تصرفه (بوجه) الاستقلال ١٣/٦٣٣
- إذا جازت العبادة من (وجوه) وفسدت من (وجه) يحكم بالفساد احتياطاً ١٧/١٨
- إذا خرج عن ملك المكلف مال على (وجه) العبادة ثم طرأ ما يمنع إجزائه أو الوجوب فهل يعود إلى ملكه أم لا ١٧/٤٥١
- إذا دار الأمر بين تفويت أحد أمرين على (وجه) يتضمن تحصيل أحدهما كان تحصيل ما يفوت إلى غير بدل أولى من تحصيل ما يقوم بدله مقامه..... ١٢/٢١٣
- إذا كان أحد الدليلين أعم من الآخر من (وجه) وأخص من (وجه) يصار إلى الترجيح بينهما .. ٣٣/٢٥١
- إذا كان بين الدليلين عموم وخصوص من (وجه) فيطلب الترجيح بينهما..... ٣٣/٢٥١
- إذا كان الفعل من (جهة) واحدة استحال كونه واجبا وحراما..... ٢٧/١٩٣
- إذا نظرت في كلية شرعية فتأملها تجدها حاملة على التوسط فإن رأيت ميلا إلى (جهة) طرف من الأطراف فذلك في مقابلة واقع أو متوقع في الطرف الآخر ٥٦٢/٢
- إذا وصل بالفاظ العقود ما يخرجها عن موضوعها فهل يفسد العقد بذلك أم يجعل كناية عما يمكن صحته على ذلك (الوجه) ٨/١٦
- الاستحلاف ينبني على (توجه) الخصومة ٢٥/٣٧٧
- استعمال الخبرين (بوجه) ما أولى من رد بعضهما على بعض..... ٣٢٨/٣٣
- الأصل اعتبار تصرف العاقل على (الوجه) الذي أوقعه..... ٣٧٧/٩ - ٣٧٩ - ١١/٣٥

- الأصل اعتبار تصرف العاقل على (الوجه) الذي باشره ١١/ (٣٥)
- الأصل اعتبار التصرف على (الوجه) الذي أثبتته المتصرف ٩/ ٣٧٢ - ١١/ [٣٥] ، ٣٩ ، ٤٠
- الأصل اعتبار التصرف على (الوجه) الذي أَرادَه المتصرف ١١/ ٤٠
- الأصل اعتبار التصرف على (الوجه) الذي أوقعه المتصرف ١١/ (٣٥) ، ٤٠
- الأصل اعتبار (جهتي) الواحد فيقدر اثنين ١٠/ ٢٨٤ ، ٢٨٧ ، [٢٩٩] - ١٦/ ٥١٨
- الأصل أن البر لا يكون إلا بأكمل (الوجه) ٢٠/ ٥٣٢
- الأصل أن البر لا يكون إلا بأكمل (الوجه) في الأيمان ٢٠/ [٥٢٩]
- الأصل أن الفرقة إذا حصلت بسبب من (جهة) الزوج مختص بالنكاح أن تكون فرقة بطلاق ٢٣/ (٤٩٣)
- الأصل أن كل طواف مستحق في وقت (بجهة) فأداؤه يقع عن تلك (الجهة) ٢٠/ [٣٤٩]
- الأصل أن كل ما فوت الاحتباس لا من (جهة) الزوج يسقط النفقة ٢٣/ (٦٦٣)
- الأصل أن المتعاقدين إذا صرحا (بجهة) الصحة صح العقد وإذا صرحا (بجهة) الفساد فسد وإذا أبهما صرف إلى الصحة ١٥/ ٤٠٤
- الأصل أن موجب الأيمان كلها من (جهة) اللفظ الوفاء ٢٠/ [٤٦٣] ، ٥٢٩ ، ٥٦٧ ، ٥٧٥
- الأصل أنه متى علق الطلاق بشيء لا يوقف عليه إلا من (جهتها) يتعلق بإخبارها عنه ومتى علق بشيء يوقف عليه من (جهة) غيرها لا يقبل قولها إلا بيينة ٩/ ٣٨٨
- الأصل عدم الخروج عن الملك إلا (بالوجه) المقصود إلا أن تدل قرينة على كذب الدافع ١٠/ ٢٧٦
- الأصل عدم خروج الملك عن صاحبه إلا على (الوجه) الذي يقصده ١١/ ٣٦ ، ٣٧
- الأصل في اللفظ العام أن يدل على جميع أفرادَه على (وجه) الشمول والاستغراق حتى يقوم دليل على التخصيص ٢/ ٤٣٤
- الأصل قبول قول المملك في بيان (جهة) التملك ١٠/ ٥١
- الأصل وقوع تصرف العاقل على (الوجه) الذي أوقعه ١١/ (٣٥)
- اعتبار التصرف على (الوجه) الذي أوقعه المتصرف واجب ١١/ (٣٥)
- إعمال الدليلين ولو من (وجه) أولى من إلغاء أحدهما ٣٠/ ٥٦٠ - ٣١/ ٧ ، ٤٢٤ ، ٤٣٠ ، ٥٥٤ - ٣٢/ ١٦٨ - ٣٣/ ١٨٥ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، [٣٢٧] ، ٤٥٨
- إعمال الدليلين ولو من (وجه) أولى من إهمال أحدهما ٣٣/ ١٦٧
- الأفضل أن يأتي المكلف في العبادات الواردة على (وجه) متنوعة بكل نوع منها ١٧/ [١٠١]
- الإكراه إنما يكون فيما (يتوجه) إلى الإنسان في خاصة نفسه لا في غيره ١٢/ [٥٦٣]
- الالتزام إذا لم يكن على (وجه) المعاوضة فلا يتم إلا بالحيازة ١٦/ (٦٥٣)
- ألفاظ الجموع أبين (وجه) العموم ٣٣/ ٤٩٥
- أمر العبادات توقفي لا يصح تبديله عن (الوجه) المنقول عن الشارع ٣٠/ ٤١

- ٦٢٩/١٢..... إن تساوى العملان من كل (وجه) كان الثواب على أكثرهما
- ٢٧٢/١٠..... إن السكوت المجرد عن القرائن يحتمل (وجوها) أخرى سوى الرضا والموافقة
- (٣٨٧)/٩..... الإنسان يقبل قوله فيما لا يعلم إلا من (جهته)
- ٣٤ ، ٣٢/٨ - (٥٣٩)/٧..... إنما يجوز للإنسان دفع الضرر عن نفسه على (وجه) لا يضر بغيره
- (٥٢٩)/٢٠..... البر إنما يكون بأكمل (الوجه)
- ٥٣٢/٢٠..... البر لا يكون إلا بأكمل (الوجه)
- ٣٨٢/٢٤..... البعيد من (الجهة) المقدمة مقدم على القريب من (الجهة) المؤخرة
- ٤٣٥/١١..... التابع لا يعطى حكم المتبوع من كل (وجه)
- ٥٠٣ ، (٤٩٩)/١١..... التابع لا يفرد بحكم عن متبوعه من (الجهة) التي اقتضت تبعيته له
- (١٣٣)/٢٨..... تبتنى على الأهلية الكاملة وجوب الأداء (وتوجه) الخطاب
- ٢٤/١٧..... تخصيص العبادات بوقت لا يعلم إلا من (جهة) التوقيف
- ٣٤٧/٣٢..... التشبيه لا يقتضي التسوية من كل (وجه)
- (٣٧٧)/٢٦..... تصرف السلطان لبيت المال إنما يكون (بوجه) المصلحة
- التصرف في مال الغير بإذنه على (وجه) تحصل فيه مخالفة الإذن إن كان على (وجه) يرضى به عادة
- ٣٦٤/٩..... يصح
- ٣٦/١١..... التصرف في ملك الغير لا يجوز إلا على (الوجه) الذي أذن فيه من تقييد أو إطلاق
- (١٠٣)/٦..... التصرفات إذا كانت دائرة بين (جهات) شتى لا تنصرف لأحدها إلا بنية
- التصرفات إذا كانت دائرة بين (جهات) شتى لا تنصرف (لجهة) إلا بنية ٤٨١/١ - ٢٠/٦ ، [١٠٣]
- تعتبر النية في جميع العبادات إذا أمكن فعلها على (وجهين)
- ١٧٢/٦..... تغلب (جهة) الحرمة على (جهة) الحل احتياطاً
- (٣٨٥)/٨..... التفاسخ في العقود الجائزة متى تضمن ضرراً على أحد المتعاقدين أو غيرهما ممن له تعلق بالعقد لم
- يجز ولم ينفذ إلا أن يمكن استدراك الضرر بضممان أو نحوه فيجوز على ذلك (الوجه) ٤٦٩/٧
- تقريره ﷺ أحد (وجوه) السنن المرفوعة ٤٠٩/٢٨
- التمتع بما أحل الله خادماً لأصل ضروري وهو إقامة الحياة فهو مأمور به من هذه (الجهة) (١١٥)/٥
- (توجه) اليمين وقبول البيعة ينبنى على دعوى صحيحة (٣٧٧)/٢٥
- (توجه) اليمين ينبنى على دعوى تلزم بالجواب (٣٧٧)/٢٥
- الثابت بالضرورة ثابت من (وجه) دون (وجه) ٦٧/١٢ ، ٦٩
- الثابت من (وجه) ملحق بالثابت من كل (وجه) في باب الحرمات ٢٢٢/٩
- الثواب والعقاب لا يصلحان إلا من (جهة) الشرع ٤٢٥/٢
- جاز أن يكون لعقد واحد (جهتان) (٣٠١)/١٠
- الجعالة بعد الشروع في العمل لازمة من (جهة) الجاعل ١٧٩/٢٢

- الجعالة بعد الشروع في العمل لازمة من (جهة) الجاعل منحلة من (جهة) العامل ٢٢/[١٧٣]
- الجمع بين الدليلين ولو من (وجه) أولى من تعطيل أحدهما ٣٣/[٣٢٧]
- جميع (وجوه) الاجتهاد تحتاج إلى معرفة المقاصد ٢/٥٦٤ - ٥/٢٥٩، [٢٧١]، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣٠١، ٣٤٣، ٣٤٤، ٤٢٦، ٤٢٧ - ٢٩/٣٣٨
- الجناية شرعا لا يترتب عليها من (جهة) واحدة عقوبتان ٢٦/[٤٧]
- حاجة الناس أصل في شرع العقود فتشريع على (وجه) ترتفع به الحاجة ويكون موافقا لأصول الشرع ٥/٥١٦
- الحالف كل من (توجهت) عليه دعوى صحيحة ١/٣٠٠
- الحقوق إذا تساوت على (وجه) لا يمكن التمييز بينها إلا بالقرعة صح استعمالها فيها ١٣/[٤١٣]
- حمل الكلام إذا عرى عن النية على ما له (وجه) ومعنى أولى من حملة على ما لا (وجه) له ولا معنى ٢/٣٥٩
- حمل كلام الشارع على الشرعيات التي لا تعلم إلا من (جهته) أولى ٢٨/[٢١٣]
- الخطاب (المتوجه) إلى النبي ﷺ يعم أمته ٣٠/٣٥٧
- داعية المتكلم منصرفة لما (توجه) له المعنى دون الأمور التي تغايره ٣٢/٣٨٦
- الدافع أعلم (بجهة) الدفع فيقبل قوله في نيته ١٠/[٢٧٥]
- الدعوى متى فصلت مرة (بالوجه) الشرعي لا تنقض ولا تعاد ٨/٣٩٦
- الدليلان إذا كان بينهما عموم وخصوص من (وجه) فالمعتبر الترجيح ٣٣/[٢٥١]، ٤٥٨
- سعي الإنسان في نقض ما تم من (جهته) مردود ١٠/[٦١]
- سعى في نقض ما تم من (جهته) فسعيه مردود عليه ٢/٢٨٧
- شرط الحكم تصوره (بوجه) ما ٢٧/[١٩]
- الشرعية مبنية على بيان (وجه) الاستمتاع بالنعم المبذولة (ووجوه) الشكر عليها ٥/[١١٥]
- الشيء قد يكون له (جهتان) ١٠/[٢٨٤]
- الشيء الواحد قد يكون له (جهتان) ١٠/٢٨٥
- الصلاة إذا جازت من (وجه) وفسدت من (وجه) يحكم بالفساد احتياطا ١٧/١١
- الضرر المرضي به من (جهة) المتضرر لا يجب دفعه ٨/[١١]
- الضرر المرضي به من (جهة) المضرور لا عبرة به ٨/[١١]
- الضرر الموهوم لا يعتبر (تجاه) الضرر المحقق ٧/١٠٦
- الطهارة لا يصح أن تبطل من (وجه) دون (وجه) ١٩/١٩٩
- العبادات الواردة على (وجوه) متعددة يجوز فعلها على جميع تلك (الوجوه) من غير كراهة ١/٤٣٦
- العبادات الواردة على (وجوه) متعددة يجوز فعلها على جميع تلك (الوجوه) الواردة فيها من غير كراهة لبعضها وإن كان بعضها أفضل من بعض ١٧/[١٠١]
- العذر إذا جاء من (جهة) غير من له الحق لا يسقط الحق ١٣/[٢٢٣]

- عقد الجعل قبل الشروع في العمل منحل من (جهة) العامل والجاعل وأما بعد الشروع في العمل
 فلازم من (جهة) الجاعل ومنحل من (جهة) العامل ١٧٦/٢٢
- العقود لا تترتب عليها أحكامها إلا بمباشرة المتعاقدين لها على (وجه) معتبر شرعا ١٩٦/١٦
- علاقة العموم والخصوص (الوجهي) ٥٢/٨
- على المكلف تغيير المنكر بأي (وجه) أمكنه ٣٧٢/١٨
- العمل بالدليلين المتعارضين ولو من (وجه) أولى من إلغاء أحدهما ٣٢٧/٣٣
- عند اختلاف (جهة) القرابة فلقرابة الأب ضعف قرابة الأم ٢٠٥/٢٤
- العين الواحدة يختلف حكمها باختلاف (جهات) الملك ١٠/١٤
- الغالب في الإثبات والنفي (توجههما) إلى القيد ٤٥٧/٣١
- الفعل إذا تعددت (جهات) مصالحه ومفاسده يثاب على مصلحته ويعاقب على مفسدته ٥٥٨/٢
- الفعل الواحد بالشخص له (جهة) واحدة فيستحيل كونه واجبا حراما ١٩٤/٢٧
- فعله لا يعم أقسامه (وجهاته) ٥١٦/٣٠
- فوات الاحتباس لا من (جهة) الزوج يوجب سقوط النفقة ٦٦٣/٢٣
- في العبادات (جهة) الفساد راجحة ١٩/١٧
- في كل حكم (وجه) مصلحة للعباد ٣٢٥/٣
- القاضي ليس له أن يأمر بالصلح إذا تبين له (وجه) الحكم ٥٨/٢٥
- قد يلزم من اختلال التحسيني بإطلاق اختلال الحاجي (بوجه) ما ٥٥١/١ - ٥٥٧/٥ ، ٥٦٠
- قد يلزم من اختلال الحاجي بإطلاق اختلال الضروري (بوجه) ما ٥٤٧/٣ ، ٥٦٤ ، ٥٥٥ ، ٥٦٥
- القدرة على التسليم شرط (لتوجه) الخطاب بالتسليم ٥٦١/١٣
- قرب (الجهة) مقدم على القرب إلى الميت ٣٨٢/٢٤
- القسمة من (جهة) إفراز ومن (جهة) مبادلة غير أن (جهة) الإفراز في المثليات راجحة ٦٠٢/٢١
- قول من لا يمكن أن يعلم إلا من (جهته) مقبول ٣٨٧/٩
- كل تزويج كان على (وجه) الحلال يصيب صاحبه امرأة فهو بمنزلة التزويج الحلال ٤١١/٢٣
- كل (جهة) أقرب إلى الميت مقدمة على التي تليها مهما كانت درجة وقوة (الجهة) المؤخرة ٣٨٦/٢٤
- كل شيء كره أكله والانتفاع به على (وجه) من (الوجه) فشاؤه وبيعه مكروه وكل شيء لا بأس
 بالانتفاع به فلا بأس ببيعه ٣٢٠/٢
- كل ضرب مأمور به من (جهة) الشرع فإن الضارب لا ضمان عليه بموته ٦٠٥/٢٥ - ٧٤/٢٦
- كل طواف مستحق في وقت بجهة فأداؤه يقع عن تلك (الجهة) ٣٥٤ ، ٣٥٣/٢٠
- كل طواف مستحق في وقت (بجهة) فأداؤه يقع عن تلك الجهة ٣٥٤ ، ٣٥٣/٢٠
- كل قرض جر منفعة فهو (وجه) من (وجه) الربا ٣٧٩/٢٢
- كل ما أريد به من الهبات (وجه) الله تعالى فإنها تجري مجرى الصدقة في تحريم الرجوع فيها ٩٤/١٧

- كل ما علم مقصود الشارع منه وحصل مقصوده على أتم (الوجوه) بأي وسيلة كانت فهي صحيحة ٣٥٩/٤
- كل ما فيه تمليك مال من (وجه) يقبل الارتداد بالرد ١٤/٢٩
- كل ما كان حقا صاحبه عامل فيه لنفسه وكان قائما حين الإسقاط خالصا للمسقط أو غالبا ولم يترتب على إسقاطه تغيير وضع شرعي وليس متعلقا بتملك عين على (وجه) متأكد يسقط بالإسقاط وما لا فلا ٥١٦/٢
- كل ما كان على (وجه) الإباحة يستوي فيه الغني والفقير ٦٨٠/١٦
- كل ما كان مفعولا على (وجه) الفرض والقربة إلى الله تعالى لا يجوز أخذ الأجرة عليه ... ٢٠٥/١٥
- كل ما لا يعرف إلا من (جهة) المجني عليه قبل قوله فيه مع يمينه ٣٨٩، ٣٨٨/٩
- كل ما يفعله الوصي على (وجه) النظر فهو جائز ١٢٨/٢٣
- كل ماء أزيل به حدث أو استعمل في البسطن على (وجه) القربة لا يجوز استعماله في طهارة الأحداث ٧٥/١٩
- كل مجمع عليه من المجتهدين فهو مجمع عليه من (جهة) العوام ٨٦/٢٩
- كل من أدلى (بجهة) حجته تلك (الجهة) إلا الإخوة لأم فيرثون معها ٣٧٨/٢٤
- كل من أدلى بسببين يرث بكل واحد منهما من (جهتين) ما يرث به الآخر لم يرث إلا بأحدهما .. ٤٠١/٢٤
- كل من حصل له ربح من (وجه) محظور تصدق به ٣٤١/٢
- كل من مات من غير وارث معين من المسلمين وأهل الذمة فماله من (الجهات) التي يعمر بها بيت المال ٢٤٥/٢٦ - ٢٢٦، ٢٢٦/٢٤
- كل من هو أقرب درجة إلى الميت في (الجهة) الواحدة يقدم على من هو أبعد منه فيها ٣٨٧/٢٤
- كل هبة لها (وجه) غير الثواب فهي محمولة عليه ٣٥٣/٢٢
- كل هبة لها (وجه) غير الثواب في الأغلب فهي محمولة عليه ٢٢٧/٢٢
- كل واحد من الشريكين وكيل من (جهة) صاحبه ٥٢٧/٢١
- كل يتصرف في ملكه كيفما شاء لكن إذا تعلق حق الغير به فيمنع المالك من تصرفه على (وجه) الاستقلال ٨٦/١٤
- كل يمين حلف عليها على (وجه) الأمر ففيها الكفارة إذا حنث ٥٤٣/٢٠
- الكلام التام بنفسه لا (وجه) لتضمينه بما بعده ٣٦٥/٣٢
- كلام العاقل محمول على الصحة مهما أمكن حمله على (وجه) صحيح يحل شرعا لا يحمل على ما يحرم شرعا ٣٠/٩
- كلما فيها معنى الشرط على (وجه) التكرار ٦١٩/٣٢
- لا تصح الدعوى إلا إذا رفعت في (وجه) من يعد خصما ١٠٧/٢٥
- لا تفسد الصلاة على المؤتم بفسادها على إمامه بأي (وجه) ٤٥٨/١٩

- لا سبيل لفهم القرآن إلا من (جهة) لسان العرب ٥/٢٧)
- لا (وجه) لا اعتبار الحكم قبل تحقق سببه وشرطه ٩/٥٢٩)
- لا (وجه) لعود الحق بعد سقوطه ٩/٤٧٨)
- لا يأمر القاضي بالصلح إذا تبين له (وجه) الحكم ٢٥/٥٥
- لا يتصرف الناظر إلا على (وجه) النظر والاحتياط ١٨/١١٩، ١٢٣
- لا يجوز للإنسان أن يسعى في نقض ما تم من (جهته) ١٠/٦١)
- لا يجوز لولي الصغير والمجنون أن يتصرف في مالهما إلا على (وجه) الحظ لهما ٢٣/١٢٧)
- لا يعتبر الضرر الموهوم (تجاه) الضرر المحقق ٧/٨٦، ٨٩، ٩٧، ٩٩، [١٠٥]، ١٠٦، ٤٦٩
- لفظ العقد إذا أمكن حمله على (وجه) صحيح لا يجوز تعطيله ٩/٣٤
- اللفظ الواحد قد يكون له (جهتان) تراعى كل واحدة منهما على (جهة) ١٠/٢٨٧
- لكل عمل دينوي (وجه) أخروي ٣/٢٩٣)
- للأولية (وجه) من الأولوية ١٣/٤٦٣)
- ليس حكم ما يدخل في العقد على (وجه) التبعية حكم ما يفرد به ١١/٥٣١)
- ليس لأحد أن يقول في شيء حل ولا حرم إلا من (جهة) العلم (وجهة) العلم الخبر في الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس ٢/٤٠٧
- ليس من شرط الفعل المأمور به أن يكون شرطه حاصلًا حالة الأمر بل (يتوجه) الأمر بالشرط والمشروط ويكون مأمورًا بتقديم الشرط ٢/٤٢٤
- ما أتى به المكلف في حال الشك لا على (وجه) الاحتياط ولا لامتناع الأمر فوافق الصواب في نفس الأمر فإنه لا يجزئ ١٧/٢٩٣)
- ما أريد به (وجه) الله تعالى فلا بأس أن يصرف بعضه في بعض ١٣/٥٢٣)، ٥٢٧
- ما أقامه الشارع مقام الشيء لا يلزم إعطاؤه حكمه من كل (وجه) وقد يقوم مقامه من كل (وجه) ١٢/١٦٥)
- ما جهلت أربابه فهو من (الجهات) التي يعمر بها بيت المال ٢٦/٤٢١)
- ما خرج من المخرجين معتادًا ناقض وما خرج نادرًا على (وجه) المرض لا ينقض الوضوء ١٩/٢١٣
- ما سلب الأهلية استحالة أن (يتوجه) به خطاب الاقتضاء ٢٨/١٠٤، ١٠٩، [١٣٣]
- ما كان حظره من (جهة) حق الله لم تبحه إباحتها آدمي نحو الخمر والميتة ٢/٣٤٢
- ما كان حلالًا بسببه لا يأتيه التحريم إلا من (جهة) وصفه ٩/٥٢١
- ما كان على (وجه) الإباحة يستوي فيه الغني والفقير ١٦/٦٧٥)، ٦٨٠، ٦٨١
- ما كان على (وجه) التبرع يستوي فيه الغني والفقير ١٦/٦٧٥)
- ما كان على (وجه) الجعل فلا أجر له إلا بتمامه ٢١/٥٨٧
- ما كان في الظاهر تكليفًا بما لا يطاق فالتقصيد فيه (متوجه) إلى سوابقه أو لواحقه ٤/ [٨٥] - ٩٢/٢٨

- ما كان مصرفه مستحقا على بيت المال على (وجه) البذل فاستحقاقه غير معتبر بوجود المال ٤١٥، ٤١٤/٢٦
- ما كان مصرفه مستحقا على بيت المال على (وجه) المصلحة والإرفاق فاستحقاقه معتبر بالوجود ٤١٦، ٤١٤/٢٦
- ما كان من العطية على (وجه) القرية فلا اعتصار فيه ٢٢/٣٥٣
- ما كان من كلام محتمل (لوجهين) فأكثر حمل على أظهر احتمالاته إلا أن يعارض أظهرهما أصل ٨٤/١٠
- ما لا تقدير فيه من (جهة) الشارع يفرض المبتلى به من غير تحكم بالتقدير ١١/١١٣
- ما لا يحتمل النقض ينفذ من المكروه إذا باشره على (وجه) لا يرد ١٢/٥٤١
- ما لا يعلم إلا من (جهة) الإنسان فإنما نقبل قوله فيه ٩/٣٨٧، ٣٩١-٥١/١٠، ٢٧٦-١٤/٤٩٨-١٠٢/١٦
- ما لا يعلم إلا من (جهة) الإنسان فإنما نقبل قوله فيه ١٢/٥٧٠، ٥٧٢، ٥٧٣
- ما لا يعلم إلا من (جهة) الشخص فالقول قوله فيه ٩/٣٨٧-٢٥/٤٠٥
- ما لا يفعل إلا على (وجه) التبعية لأفعال الحج أو العمرة فهو تابع ليس بفرض ٢٠/٣٦٣
- ما لا يقع إلا على (وجه) العبادة لا مدخل للنية فيه ٦/٢٤١
- ما نجس لعينه لم يطهر (بوجه) ١٩/١٣٠
- ما وجب دفعه على صفة فأخل بها عند الدفع لم يجزئ بل لا بد من استرداده ودفعه على (وجه) ٨/٦٠٨، ٦٤٥، ٦٤٦، [٦٥٢]-١٧/٤٥١
- ما يفعل من العبادات في حال الشك لا على (وجه) الاحتياط من غير أصل يرد إليه ولا يكون مأمورا فإنه لا يجزئ وإن وافق الصواب ٧/١٤٣
- ما يفيد الاستحقاق إذا وقع لا على (وجه) التعدي فهل يفيد إذا وقع على (وجه) التعدي ١٣/١٤٣
- ما يقام مقام غيره لا يلزم أن يكون في حكمه من كل (وجه) ١٢/١٦٥
- المال الصائر إلى بيت المال من تركة من مات من المسلمين ولم يترك وارثا هل هو صائر إليه إرثا أو على (وجه) المصلحة ٢٤/٢٢٦
- المال الصائر إلى بيت المال هل هو صائر إرثا أو على (وجه) المصلحة ٢٤/٢٢٥
- المال المأخوذ بإذن صاحبه أمانة ما لم يكن مقبوضا على (وجه) البذل ٢١/٥٣٦، ٥٣٧
- المباح إذا قصد به (وجه) الله صار طاعة ٦/٦٣
- المباح لا ترجع فيه (جهة) الفعل على (جهة) الترك ٢٧/٤٧٩
- متى اجتمع ذكر وأثنى يدلان (بجهة) واحدة فللذكر مثل حظ الأنثيين ٢٤/٣٣٦
- متى احتملت الآية (وجهين) وبطل أحدهما بدليل العقل ثبت (الوجه) الآخر ٣١/٤٦٥-٣٢/٤٩٧
- متى أمكن الدفع بأسهل (الوجه) لم يعدل إلى أصعبها ٧/٢٩٤، ٢٩٥

- ١٠٣/٦..... متى كان التصرف متحدا انصرف (لجهته) بغير نية.
- ١٠٤/٦..... المحتمل (لوجه) شتى لا يتعين بعض (وجهه) إلا بالنية.
- ٢٥٨/٨..... المرجع في كيفية إحياء الأراضي إلى عرف (الجهة).
- (٨٣)/٢٨..... مطلق الأحكام (متوجهة) في الظاهر للأحياء دون الأموات.
- ٣٨٦/٣٢..... المطلق إذا وقع العمل به على (وجه) لم يكن حجة في غيره.
- ٣٥٢..... مطلق كلام العاقل وتصرفه يحمل على (وجه) الصحة بقضية الأصل (٣٤٩)/٨.
- (٦٦٣)/٢٣..... المعتبر لسقوط النفقة فوات الاحتباس لا من (جهة) الزوج.
- ١٦٤/٢١..... المقبوض (بجهة) القضاء مضمون على القابض.
- (١٦١)/٢١..... المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن وعلى (وجه) النظر ليس بمضمون مطلقا..
- (٢٤٧)/٣٢..... مقتضى العطف مطلق الاشتراك لا الاشتراك من كل (الوجه).
- من استفيد من (جهته) أمر من الأمور يرجع إليه في بيان (جهاته) إلا إذا قامت الحجة. ٥٦/٦.....
- ٣٨٨/٩ - ٧٥/١٠، ٧٧
- ١٢٦/١٤..... من بطل أمره بطل أمر من يتصرف من (جهته).
- (٢٩٢)/٦..... من تعجل حقه أو ما أبيع له قبل وقته على (وجه) محرم عوقب بحرمانه.
- ٧٠/٢١..... من حصل له ربح من (وجه) محظور وجب عليه أن يتصدق به.
- ٥٧٥/١٩..... من سبقه الحدث في خلال الصلاة بأي (وجه) سبقه فإنه يتوضأ ويبنى على صلاته.
- من سعى في نقض ما تم من (جهته) فسعيه مردود عليه ٢٨/٢، ٣٤، ٤١، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢٩٠ -
- ٥٠٢/٩ - ٦١/١٠
- ٢٨١..... من سعى في نقض ما تم من (جهته) كان سعيه مردودا عليه. ٢٧٦/٦.
- ٤٤٤/١..... من سعى في نقض ما تم من (جهة) فسعيه مردود عليه.
- (٦١)/١٠..... من سعى في نقض ما قد تم من (جهته) ضل سعيه.
- (٤٢٨)/١٠..... من فعل ما أمر به على (وجه) أمر به فإنه لا يلزمه القضاء.
- من منع عن المضي في موجب الإحرام على (وجه) لا يمكنه الدفع جاز التحلل منه ٢٩٥/٢٠
- من يستفاد الأمر من (جهته) يكون بيانه هو المعتبر ٥١/١٠
- ٤٦٧/٢٠..... موجب الأيمان كلها من (جهة) اللفظ الوفاء.
- ٤٦٧/٢٠..... موجب اليمين من (جهة) اللفظ الوفاء.
- (١٦٥)/١٢..... المؤول بالشيء لا يلزم أن يكون في حكمه من كل (وجه).
- (١١٧)/١٨..... النائب لا يجوز له التصرف إلا على (وجه) الحظ والاحتياط.
- ٢٥١/٣٣..... النصان إن تنافيا من (وجه) دون (وجه) فيتوقف عن العمل بهما أو يتخير بينهما.
- ٤٥٨/٣١..... النفي إنما (يتوجه) إلى القيد إذا صلح أن يكون القيد قيدا للمثبت.
- ٤١١/٣١..... النهي (يتوجه) إلى القيد لا إلى المقيد.

- النوم يمنع (توجه) خطاب الأداء ولكن لا يمنع الوجوب ١٢ / (٤٥٧)، ٤٦٥
- الهم عفو في جانب المعصية معتبر في (جهة) الطاعة ٢٨ / ٥٢٥
- هو أن موجب الأيمان كلها من (جهة) اللفظ الوفاء ٢٠ / ٥٦٨
- الواجب تصحيح تصرف العاقل على (الوجه) الذي باشره وقصده ١١ / ٣٦
- الواحد بالشخص هل تجتمع فيه (الجهتان) ٦ / ٣١٠ - ٩ / ٥٢٥، ٥٦٩ - ١٠ / ٢٩٣، ٢٩٩
- الواحد بالشخص هل يكون له (جهتان) ١٠ / ٣٠١، ٣٠٣
- الواحد بالشخص يقع واجبا حراما من (جهتين) ٢٧ / ١٩٤
- الوقف على (جهة) المعصية باطل ٢٢ / (٤١٧)، ٤١٩، ٤٢٠
- يتبع في كل (جهة) عرفها ٨ / (٢٥٥)
- يجب العمل بخبر الواحد من (جهة) الشرع ٢٨ / (٢٧٥)
- يجوز أن يتناول العقد شيئا على (وجه) التبعية وإن لم يفرد ١١ / (٥٣١)
- يجوز أن يكون العقد الواحد له (جهتان) ١٠ / ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٨، [٣٠١]
- يجوز أن يكون لفعل واحد (جهتان) مختلفتان ١٠ / ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٨
- يحلف كل من (توجهت) عليه دعوى صحيحة ٢٥ / ٤٠٩
- يدفع الضرر الفاحش بأي (وجه) كان ٧ / ٤٨٧
- يستحيل (توجه) الخطاب على من لا يتصور ٢٨ / (١٣٣)
- يسقط القبض برهن المدين رب الدين ماله في يده عن غير (جهة) الرهن ٢٣ / (٢٠١)
- يعذر بالنسيان في الأشياء التي لا مذكر لها من (جهة) حاله بخلاف ما له حالة مذكورة ١٢ / (٤٤٥)
- يقدم أقوى كل (جهة) على غيره فيها ٢٤ / ٣٨٢

وحد

- الأبعاض الحقيقية هي أجزاء الماهية إذا فقد (واحد) منها فقدت الماهية ٢٧ / (٥٩)
- (اتحاد) القابض والمقبض ممنوع ٢ / ٤٩٠
- (اتحاد) الملة سبب الإرث واختلافها سبب الحرمان ٢٤ / (٢٤٣)
- (اتحاد) الموجب والقابل ممنوع إلا في صور ٢ / ٤٩٠ - ١٠ / (٢٩٥)، ٢٩٦
- (اتحاد) الموجب والقابل يمتنع ٢ / ٢٩٠
- اجتماع التحليل والتحریم في عين (واحدة) محال ٢٧ / (١٩٣)
- اجتماع دليلين على مدلول (واحد) جائز حسن ٢٧ / (٢٤٧)
- اجتماع الرحم والتعصيب إذا كانا من جهة (واحدة) في الميراث وجب التقديم ٢٤ / ٢٠٥
- اجتماع الشيء ونقيضه في حق شخص (واحد) لا يجوز في الشرع ٢٧ / ٦٤
- الأجر على قدر النصب إذا (اتحد) النوع ١٢ / (٦٢٧)

- الإجماع لا يثبت بخبر (الواحد)..... ٢٣٤/٢٧
- الإجماع المنقول (بالأحاد) حجة ظنية..... ٤٠/٢٩
- الأحاديث إذا اختلفت لم نذهب إلى (واحد) منها إلا لسبب..... ٤٠٨/٢
- الأحداث إذا كان موجبها (واحد) واجتمعت تداخل حكمها وناب موجب أحدها عن الآخر ١٩٣/١٩
- أخبار (الواحد) في الديانات مقبولة..... ١٠/ (٥٩٥)
- اختلاف الجهة هل يوجب تعدد (المتحد) أم لا..... ٢٨٦/١٠
- إذا (اتحد) المشروط وتعدد الشرط على سبيل الجمع لم ينزل الحكم إلا بحصول الشرطين ٧٥٧/٢٧
- إذا (اتحد) نوع المصلحة والمفسدة كان التفاوت بالقلة والكثرة..... ٢١١، ٢٠٠، ١٩٩، ٤/ [١٩١]
- إذا اجتمع أمران من جنس (واحد) دخل أحدهما في الآخر..... ٢٨٨/٩
- إذا اجتمع أمران من جنس واحد دخل (أحدهما) في الآخر..... ٢٨٨/٩
- إذا اجتمع أمران من جنس (واحد) دخل (أحدهما) في الآخر غالبا..... ٢٨٨/٩ - ٥٠٧/١
- إذا اجتمع أمران من جنس (واحد) ولم يختلف مقصودهما دخل (أحدهما) في الآخر غالبا..... ٤٤٣/١ - ٥٩/٢ - ٥٧٦/٨ - ٥٧٧ - ٩/ (٣٠٩)، ٤٥٢، ٤٥٥ - ١٧/ ١٥٦، ١٦٠ - ١٨/ ٧٦ - ١٩/ ١٥٢، ١٩٦ - ٢٥/ ٤٩٤
- إذا اجتمع حقان (أحدهما) وجب على وجه المعاوضة والآخر وجب بغير المعاوضة قدم ما وجب بالمعاوضة..... ٤٦٥/١
- إذا اجتمع عبادتان من جنس (واحد) في محل (واحد) أجزأ الركن عن الواجب..... ٣٠٧/ ١٧
- إذا اجتمعت الأمة على عدم الفصل بين مسألتين لا يجوز لمن بعدهم الفصل إن ارتضوا بعدم الفرق (واتحاد) الجامع..... ١٠٠/ ٢٩
- إذا اجتمعت عبادتان من جنس (واحد) في وقت (واحد) ليست (إحدهما) مفعولة على جهة القضاء ولا على طريق التبعية للآخرى في الوقت تداخلت أفعالهما واكتفى فيهما بفعل (واحد)..... ٨٦/ ٢ - ١٩٦/ ١٩ - ١٦٠/ ١٧
- إذا احتملت (إحدى) القراءتين رتب على ما لا يحتمل..... ١٩٢/ ٢٨
- إذا استوى وارثان في درجة (واحدة) فأقربهم أولى من أبعدهم..... ٣٨٢/ ٢٤
- إذا أقيمت الحاجة العامة في حق الناس كافة مقام الضرورة في حق (الواحد) في استباحة ما هو محرم عند فرض الاختيار فمن المحال أن يسوغ الازدياد من الحرام انتفاعا وترفها وتنعيمًا..... ٢١٩/ ١٥
- إذا أمر النبي عليه السلام (لواحد) من أمته بأمر يكون أمرا لباقي الأمة..... ٣٠/ (٣٦١)
- إذا أمكن الجمع بين الحقيين لم يجز إسقاط (أحدهما)..... ٤٤٨/ ١٣، ٤٤٨، [٤٥٥]
- إذا انفرد الثقة بنقل حديث (واحد) لا يرويه غيره لم يرد خبره..... ٢٨/ [٣٥٩]
- إذا أوجب الشارع (واحدًا) من أشياء على التخيير بينها فأبها فعل المكلف فقد فعل الواجب..... ٢٧/ (٤٠٥)

- إذا تردد فرع بين أصليين قد أشبه (أحدهما) في الحكم والآخر في الصورة اعتبرت المشابهة في الحكم ٦٢٨ / ٥٥٤ / ٢٩
- إذا تراحم حقان في محل (أحدهما) متعلق بذمة من هو عليه والآخر متعلق بعين من هي له قدم الحق المتعلق بالعين على الآخر ٤٣٨ / ١٣
- إذا تعارض خبران واقرن (بأحدهما) تفسير الراوي قدم على الآخر ٤١٥ / ٣٣
- إذا تعارض خبران وكان (أحدهما) موافقا لظاهر القرآن يرجح بذلك ٣٨٧ / ٣٣
- إذا تعارض دليلان (أحدهما) يعضده دليل عقلي أو نقلي فإنه أرجح مما لا يعضده شيء ٢٠٣ / ٣٣
- إذا تعارض دليلان (أحدهما) يقتضي التحريم والآخر الإباحة قدم التحريم في الأصح ١٩٨ / ١١ ، ٢٠٠
- إذا تعارض دليلان أو علتان في (أحدهما) تحصيل مصلحة وفي الآخر دفع مفسدة ولم يمكن الجمع بينهما بوجه قدم الدافع للمفسدة على الجالب للمصلحة ٦٢١ / ٢٩
- إذا تعارض العمل بين أن يكون أشرف في نفسه والآخر أكبر عددا فلا تطلق أفضلية (أحدهما) على الآخر وإنما يختلف ذلك باختلاف مقاصد ذلك العمل ٢٢٦ / ١١
- إذا تعارض قياسان علة (أحدهما) مفردة وعلة الآخر مركبة قدم ذو العلة المفردة على الآخر ٦٣٦ / ٢٩
- إذا تعارض قياسان والجامع في (أحدهما) حكم شرعي وفي الآخر وصف حسي فالحكم الشرعي مقدم على الوصف الحسي ٦٢٧ / ٢٩
- إذا تعارض واجبان (وأحدهما) يخشى فوته ولا بدل له والثاني يخشى فوته وله بدل كان تقديم ما ليس له بدل أهم ١٤٤ / ١١
- إذا تعددت الأسباب وتساوت مسبباتها فمسبب (واحد) يجمعها ٣٠٩ / ٩
- إذا تعقب الاستثناء جملا وصلح أن يعود إلى كل (واحد) منها لو انفردت فإنه يعود إلى جميعها ٤٧١ / ٣٠
- إذا تقابل عملان أحدهما ذو شرف في نفسه ورفعة وهو (واحد) والآخر ذو تعدد في نفسه وكثرة فأيهما يرجح ٦٢٩ / ١٢ - (٢٢٥) ، ١٥٩ ، ١٥٤ / ١١
- إذا تقابل عملان (أحدهما) ذو شرف في نفسه ورفعة وهو واحد والآخر ذو تعدد في نفسه وكثرة فأيهما يرجح ٦٢٩ / ١٢ - (٢٢٥) ، ١٥٩ ، ١٥٤ / ١١
- إذا تقابل عملان (أحدهما) ذو شرف في نفسه ورفعة وهو واحد والآخر ذو تعدد في نفسه وكثرة فأيهما يرجح ظاهر كلام أحمد ترجيح الكثرة ٣٧٢ / ١
- إذا تقابل عملان أحدهما ذو شرف في نفسه ورفعة وهو (واحد) والآخر ذو تعدد في نفسه وكثرة فأيهما يرجح ظاهر كلام أحمد ترجيح الكثرة ٣٧٢ / ١
- إذا تكرر الأمر بالفعل (الواحد) اقتضى الاستئناف ٢٣١ / ٣١
- إذا جمع بين عبادتين في نية (واحدة) فإن كانت (إحدهما) أقوى كان شارعا فيها وإن استوتا ألغيتا ولا يكون شارعا في (واحدة) منهما ١٥٦ / ١٧

- إذا حصل التلف من فعلين (أحدهما) مأذون فيه والآخر غير مأذون فيه وجب الضمان كاملا على الصحيح ١٤/٤٨٧، ٤٨٩
- إذا دار الأمر بين تفويت أحد أمرين على وجه يتضمن تحصيل (أحدهما) كان تحصيل ما يفوت إلى غير بدل أولى من تحصيل ما يقوم بدله مقامه ١٢/٢١٣
- إذا رتب مشروط على شرطين لا يحصل إلا عند حصولهما إن كانا على الجمع وإن كانا على البدل حصل عند (أحدهما) ٢٧/٦٩٧، [٧٥٧]
- إذا قابل العوض (الواحد) معلوما ومجهولا هل يفض عليهما أو يكون للمعلوم وما فضل للمجهول وإلا وقع مجانا ١٠/٤٧٨
- إذا قوبل مجموع أمرين فصاعدا بشيء (واحد) فهل المجموع في مقابلة ذلك الشيء أو يعتبر كل فرد مقابلا لجزء منه ١٠/٤٧٨، ٤٨١، ٤٨٢
- إذا كان الفرع دائرا بين أصليين وكانت المشابهة (لأحدهما) أقوى الحق به ٢٩/٥٥٣
- إذا كان الفعل من جهة (واحدة) استحال كونه واجبا وحراما ٢٧/١٩٣
- إذا كان القياس على أصليين أو ثلاثة فهو أقوى من التعلق بأصل (واحد) ٢٩/٥٥٥
- إذا كانت (إحدى) الآيتين أو الخبرين مدنيا والآخر مكيًا فالمدني مقدم ٢٨/٢٠٥
- إذا كانت (إحدى) العلتين أقل أوصافا من الأخرى فالقليلة الأوصاف أولى ٢٩/٦٣٦
- إذا كانت (إحدى) العلتين حكما شرعيا والأخرى وصفا حقيقيا فإن رد الحكم إلى الحكم أولى ٢٩/٦٢٧
- إذا كانت (إحدى) العلتين صفة ذاتية والأخرى حكمية فالحكمية أولى ٢٩/٦٢٧
- إذا كانت (إحدى) العلتين مركبة من أوصاف والأخرى ذات وصف فما (يتحد) وصفه أولى ٢٩/٦٣٥
- إذا كانت (إحدى) العلتين يوافقها عموم والأخرى لا يوافقها فالموجبة للتخصيص أولى .. ٢٩/٦٤٣
- إذا كانت (إحدى) العلتين يوافقها عموم والأخرى لا يوافقها فما يوافقها أولى ٢٩/٦١٢
- إذا وجب حقان بسببين فاستيفاء (أحدهما) لا يسقط الآخر ١٣/٤٥٦
- إذا وجد عملان من جنس (واحد) وكل منهما مقصود أو (واحد) منهما ليس مقصودا بنفسه تداخلا ٩/٣٠٩
- إذا ورد خبران (أحدهما) حازر والآخر مبيح فالحظر أولى ٨/٣٩٠
- إذا وقع الفرع بين أصليين وكانت مشابهته (لأحدهما) أقوى من مشابهته للآخر الحق لا محالة بالأقوى ٢٩/٥٥٣
- إذا وقعت الإجازة والفسخ في وقت (واحد) يعتبر الفسخ ١١/١٩٩، ٢٠١-١٦/٤٤٥
- الاستثناء إذا اتصل بالكلام صار جزءا من الكلام فتصير الجملة شيئا (واحدا) مفيدا ٣٢/٣٧٥
- استعمال المشترك في كل (واحد) من معنييه يحتاج إلى قرينة مخصصة له ٣٢/٤٣٨

- الإسقاط يتم بالمسقط (واحدة) ولا يتخير فيه المسقط عنه ١٣/ (٢٢٩)
- اشتراك الجماعة فيما لا يتجزأ يوجب التكامل في حق كل (واحد) منهم ١٨/ (١٦١)
- اشتراك المختلفات في حكم (واحد) باعتبار اشتراكها في سبب ذلك الحكم غير منكر في العقول والفطر والشرائع والعادات ٢٧/ ١١٤
- الأصل اعتبار جهتي (الواحد) فيقدر اثنين ١٠/ ٢٨٤ ، ٢٨٧ ، [٢٩٩] - ١٦/ ٥١٨
- الأصل ألا يجتمع العوضان لشخص (واحد) ١٦/ (٣٠١)
- الأصل أن الدليلين إذا تعارضا ولم يمكن الترجيح تهاترا وتساقطا ولم يعمل (بأحدهما) بالترجيح من غير مرجح ٣٣/ (٢١٣)
- الأصل أن الضمانات في الذمة لا تجب إلا (بأحد) أمرين إما بأخذ أو بشرط فإذا عدما لم تجب ١٤/ (٣٥٥)
- الأصل أن الظاهرين إذا كان (أحدهما) أظهر من الآخر فالأظهر أولى لفضل ظهوره ١/ ٥٠٤
- الأصل أن كل مسألة الوارث فيها الفرع المؤنث غير المذكر تكون فيها الشقيقة أو الأخت لأب (واحدة) فأكثر عاصبة ٢٤/ [٣٦١]
- الأصل أن المبارأة والخلع كلاهما يسقط كل حق لكل (واحد) من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح ٢٣/ ٥٥٦
- الأصل أن من خير بين أمرين ففعل ما يستدل به على اختياره (أحدهما) يجعل ذلك اختيارا منه ١٣/ (١٥٩)
- الأصل أن من خير بين أمرين ففعل ما يستدل به على اختياره (أحدهما) يجعل ذلك اختيارا منه دلالة ويقوم ذلك مقام النص ١٠/ ٥٨٢
- الأصل أن نية التعيين في الجنس (المتحد) سببه لغو ٦/ (٢٤٣)
- الأصل أن نية التمييز في الجنس (الواحد) لا تعمل ٦/ (٢٤٣)
- الأصل أن الوصايا إذا لم يكن فيها ما جاوز الثلث فكل (واحد) من أصحاب الوصايا يضرب بجميع وصيته في الثلث ولا يقدم البعض على البعض إلا العتق والمحاباة في المرض ٢٤/ (١٢٧)
- الأصل أنه متى تجانس القبضان ناب (أحدهما) عن الآخر وإذا اختلفا ناب المضمون عن غير المضمون ولا ينوب غير المضمون عن المضمون ١٦/ (٤١٩)
- الأصل أنه متى تجانس القبضان ناب (أحدهما) عن الآخر وإذا تغايرا ناب الأعلى عن الأدنى لا عكسه ١٦/ [٤١٩]
- الأصل في الموارث أن من أدلى بسبين كان أولى بالميراث ممن أدلى بسبب (واحد) ٢٤/ ٤٠٨
- الأصل في الموارث أن من أدلى بسبين كان أولى ممن أدلى بسبب (واحد) ٢٤/ ٤٠٨
- الأضداد من الأحكام الشرعية لا يجتمع منها حكمان في شيء (واحد) باعتبار (واحد) ٢٧/ [١٩٣]

- إعمال الدليلين أولى من إهمال (أحدهما) ١١٧/٤ - ٥٨٠/٣٠ - ٦٧٨/٣٣
- إعمال الدليلين خير من إهمال (أحدهما) ٤٧١/٣١
- إعمال الدليلين ولو من وجه أولى من إلغاء (أحدهما) ٥٦٠/٣٠ - ٧/٣١ ، ٤٢٤ ، ٤٣٠ ، ٥٥٤ - ١٦٨/٣٢ - ١٨٥/٣٣ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، [٣٢٧] ، ٤٥٨
- إعمال الدليلين ولو من وجه أولى من إهمال (أحدهما) ١٦٧/٣٣
- الألفاظ إذا اختلفت ومعناها (واحد) كان حكمها (واحدا) ٥٨٨/٢٧
- امتناع اجتماع الأمر والنهي في موضوع (واحد) ٧٠/٢٧
- الأمر لجماعة بلفظ يعمهم يقتضي وجوبه على كل (واحد) منهم إلا لدليل ٣١/٣٠٧
- إن القبضين إذا تجانسا ناب (أحدهما) عن الآخر وإذا اختلفا ناب الأعلى عن الأدنى ١٦/٤١٩
- إن كانت (إحدى) العلتين حاضرة والأخرى مبيحة فالحاضرة أولى ٢٩/٦١٩
- إن كانت (إحدى) العلتين حكما والأخرى وصفا حسيا فترجح الحسية ٢٩/٦٢٨
- إن لم يقدر عليه فعله به وليه ويكفي الولي ذلك السعي (الواحد) عنه وعن الصبي أيضا إذا قدر الصبي على رمي الجمار رماها بنفسه تحت إشراف وليه الذي يأمره بذلك ويراقبه فيه لأن ٢٠/٢٨٦
- إن لم يكن للحكم إلا علة (واحدة) فالعكس لازم ٢٩/٥٢٣
- إن وجدت شرائط التناقض بين الضدين فوجوب (أحدهما) يوجب حرمة الآخر وحرمة (أحدهما) توجب وجوب الآخر ٢٧/١٩٤
- الانتفاع بالمباح لا يجوز إلا إذا كان لا يضر (بأحد) ١٣/١٩٠
- إنما تدخل في الكلام لإثبات الحكم في المذكور (وحده) ونفيه عما عداه ٣٢/٥٣٥
- إنما الدور بين شيئين يتوقف كل (واحد) منهما على الآخر توقفا سببيا ٢٧/١٠٠
- أو لتعليق الحكم (بأحد) المذكورين ٣٢/٦٤١
- أيما امرأتين إذا فرضت (إحدهما) ذكرا لم يحل للأخرى أبدا يحرم الجمع بينهما ٢٣/٣٧٧
- البدل والمبدل منه لا يجتمعان في ملك شخص (واحد) ١٦/٣٠٥
- البيان بخبر (الواحد) جائز ٣١/٥٦١
- التبعية والأصالة لا يجتمعان في شخص (واحد) ١١/٤٣٢ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨
- تجزئة اليوم (الواحد) بإمساك بعضه دون بعض بعيد ٢٠/٢٠٤
- تخصيص القرآن بخبر (الواحد) ٢/٤٣٥
- تداخل الأحكام إنما يكون مع (اتحاد) الجنس ٨/٥٨٢ - ٩/٣١٠ - ٢٥/٤٩٥
- التداخل إنما يكون عند (اتحاد) المحل ٢٠/٤٥١
- ترادف الأدلة على المدلول (الواحد) جائز ٢٧/٢٤٧ - ٢٩/٣٦٣
- ترادف الأدلة على مدلول (واحد) جائز ٢٧/٢٥١
- الترتيب شرط بين (المتحد) في كل الصلاة ١٧/٢٢٠

- ترك المكروه الذي هو الوقوف (وحده) أولى من إدراك الفضيلة..... ٢٧٣/١٧
- تركيب الحكم على كل جماعة بصيغة الجمع تدل لغة تناول الحكم لكل (واحد) ٣٠٨/٣١
- التصرف الذي فوض إلى اثنين لا يقتدر أحدهما (وحده) على عمله ١٨/ (١٥٣)
- التصرف الذي فوض إلى اثنين لا يقتدر (أحدهما) وحده على عمله ١٨/ (١٥٣)
- تعليق الحكم على الذات (بأحد) الأوصاف يدل على نفيه عما عداه ٣٢/ (٧٣)
- تعليق الحكم (الواحد) بأكثر من علة جائز ٢٩/ ٢٩٧، ٣٥٨، [٣٦٣]، ٥٤٠
- تعليق الحكم (الواحد) في شخص بعلة مختلفة جائز مطلقاً ٢٩/ (٣٦٣)
- تعليق الحكم (الواحد) في شخص بعلة مختلفة ممنوع مطلقاً ٢٩/ ٣٦٤
- تعليق حكمين بعلة (واحدة) جائز ٢٩/ [٣٥٧]، ٣٦٤
- تعليق الحكمين بعلة (واحدة) جائز باتفاق إن كانت بمعنى الأمانة ٢٩/ (٣٥٧)
- التعيين لا يفيد في الجنس (الواحد) ٦/ (٢٤٣)
- تقبل شهادة الرجل (الواحد) من غير يمين عند الحاجة ٢٥/ ٣١٩
- التمييز في الجنس (الواحد) غير مفيد ٦/ (٢٤٣)
- تنزيل اللفظ على فائدتين أولى من الحمل على (واحدة) ٣١/ ٢٣٢، ٢٣٩
- تسخ السنة بالسنة المواترة بالمتواترة والآحاد (بالأحادي) ٣٣/ (٦٩٥)
- توارد الأدلة على مدلول (واحد) جائز ٢٧/ [٢٤٧]، ٢٥١ - ٢٩/ ٢١٣
- توارد الأدلة على مدلول (واحد) وهو جائز ٢٧/ ٢٥١
- جاز أن يكون لعقد (واحد) جهتان ١٠/ (٣٠١)
- الجعل كالأجارة إلا في مسألتين (إحدهما) تعيين العامل وثانيتها العلم بمقدار العمل ٢/ ٢٩٢
- الجمع بين (إحدى) المصلحتين وبدل المصلحة الأخرى ٤/ ١٢٠
- الجمع بين الدليلين أولى من إبطال (أحدهما) ٣٣/ (٣٢٧)
- الجمع بين الدليلين ولو من وجه أولى من تعطيل (أحدهما) ٣٣/ (٣٢٧)
- الجمع بين المصلحتين أولى من إبطال (إحدهما) ٢/ ٥٨ - ٤/ [١١٧]، ١٢١، ١٢٦
- الجمع بين المصلحتين أولى من إهمال (إحدهما) ٤/ ٢٥٨
- الجمع متى قبل بالجمع يقابل آحاد أحد الجانبين (بآحاد) الجانب الثاني ١٠/ (٥٢٨)
- الجمع المضاف إلى جماعة يقتضي مقابلة الآحاد (بالآحاد) ١٠/ (٥٢٨)
- الجنابة شرعا لا يترتب عليها من جهة (واحدة) عقوبتان ٢٦/ (٤٧)
- الجنابة (الواحدة) حقيقة لا توجب إلا ضمنا (واحدة) ٢٦/ (٤٧)
- الجنابة (الواحدة) لا توجب إلا عقوبة (واحدة) ٢٦/ [٤٧]
- الجنابة (الواحدة) لا توجب حدين ٢٦/ (٤٧)

- الجنابة (الواحدة) لا يجب بها ضمانان مختلفان (٤٧)/٢٦
- جواز شهادة النساء (وحدهن) فيما لا يطلع عليه الرجال ٣٠٨/٢٥
- الحاجة في حق آحاد الناس كافة تنزل منزلة الضرورة في حق (الواحد) المضطر ٣٥٧/٢
- الحدود إذا ترادفت من جنس (واحد) تداخلت ٥٠٥ (٤٩٣)/٢٥
- الحدود إذا كانت من جنس (واحد) تداخلت ٥٠٤/٢٥
- الحدود إذا كانت من جنس (واحد) تداخلت وإذا كانت من جنسين لم تتداخل (٤٩٣)/٢٥
- الحدود تثبت بخبر (الواحد) (٣١٣)/٢٨
- الحدود الخالصة لله تعالى متى اجتمعت تداخلت إذا كان الجنس (واحد) (٤٩٤)/٢٥ - ٣٣٧/٤
- الحدود ما كانت من جنس (واحد) وكان سببها (واحد) تداخلت وأجزأ (أحدها) عن سائرهما (٤٩٣)/٢٥
- حق الله تعالى يثبت بقول (الواحد) (٥٩٥)/١٠
- الحق لا يتسع لأكثر من (واحد) ٦١/١٣
- الحق (الواحد) لا يجوز أن يثبت في محلين مختلفين ٩٠ ، ٨٧/١٣
- الحق (الواحد) يجوز أن يثبت في محلين [٨٧]/١٣
- الحقان إذا ترادفاً وكان (أحدهما) متعلقاً بالعين والذمة والآخر متعلقاً بالعين دون الذمة كان ما تعلق بالعين دون الذمة مقدماً على ما تعلق بالعين والذمة ٤٣٨/١٣
- الحقان إذا وجبا بسببين فاستيفاء (أحدهما) لا يسقط الآخر ٣٥٧ ، ٣٥٥ ، ١٦٠ ، ٦١/١٣
- حقوق الأموال إذا تعلق وجوبها بشرطين لم يجز تقديمها قبل وجود (أحدهما) (٥١٣)/١٣
- الحقيقة (الواحدة) لا توصف بوصفين مختلفين ٥٦٦ ، ٥٦٤/١٩
- الحقيقة (الواحدة) يكفي لنقضها نفيض (واحد) [٦٣]/٢٧
- الحكم إذا علق بغاية (وحد) منع ظاهرهما من ثبوت الحكم بعدهما (٨٥)/٣٢
- حكم الله على العباد (واحد) (٢٥٥)/٣
- حكم الحيض والنفاس (واحد) (٣٢٥)/١٩
- حكم الشيء في نفسه (وحده) يجوز أن يكون مخالفاً لحكمه مع غيره ٩٦/١٢
- الحكم المعلق بعلّة ذات وصفين لا يثبت بوجود (أحدهما) ٣٨٢/٢٩
- الحكم (الواحد) يكفي عن الأسباب الكثيرة (٣٠٩)/٩
- الحكم والعلّة لا يجوز أن يجلب كل (واحد) منهما الآخر (٩٩)/٢٧
- الحكم يدور مع علته (الوحيدة) وجوداً وعدماً ٣١٤/٢٩
- الحل والحرمة لا يجتمعان في محل (واحد) ٦٠٨/٢٧
- الحلف (الواحد) على المتعدد يوجب تعلق الحنث بأي (واحد) وقع ولا تتعدد الكفارة ٥٤٣/٢٠
- الخبر إذا احتمل أمرين وقد فسرهما الراوي (بأحدهما) فالعبرة بما فسر به الراوي ٤٣١ ، ٤٣٠/٢٨

- الخبر إذا احتمل أمرين وقد فسرهما الراوي (بأحدهما) وجب حمله على ما فسرهما الراوي... ٢٨/٤٢٥)
- الخبر إذا احتمل معاني وقد فسرهما الراوي على (إحداها) حمل على ما فسرهما به الراوي... ٢٨/٤٣٢
- خبر (الواحد) إذا تلقته الأمة بالقبول صار كالمتواتر... ٢٨/٢٧٦، [٢٨٧]
- خبر (الواحد) إذا تلقته الأمة بالقبول يقطع بصدقه... ٢٨/٢٨٧)
- خبر (الواحد) إذا خالف القياس لا يجب العمل به ويقدم القياس عليه... ٣٣/٢٦٤
- خبر (الواحد) إذا خالف القياس لا يقبل... ٣٣/٢٦٤
- خبر (الواحد) إذا سمعه الكافة وتلقاه علماء الأمة بالقبول اعتبر من المتواتر... ٢٨/٢٨٧)
- خبر (الواحد) إذا ورد موجبا للعمل فيما تعم به البلوى مقبول... ٢٨/٢٩٣)
- خبر (الواحد) حجة في الشرع... ٢٨/٣٠٤، ٣٥٢
- خبر (الواحد) في أمر الدين حجة... ١٠/٥٩٥)
- خبر (الواحد) في أمر الدين ملزم... ١٠/٥٩٥)
- خبر (الواحد) في الحد مقبول... ٢٨/٣١٣)
- خبر (الواحد) فيما تعم به البلوى مقبول... ٢٨/٢٩٣]
- خبر (الواحد) لا يعارض المشهور... ٢٨/٢٥٨
- خبر (الواحد) مع احتماله مقدم على القياس... ٣٣/٢٦٣)
- خبر (الواحد) مقبول في الحدود... ٢٨/٢٧٦ - ٢٩/١٢٨، ١٤٦ - ٣٣/١٩٦، [٢٦٣]
- خبر (الواحد) مقدم على القياس... ٢٨/٢٧٦ - ٢٩/١٢٨، ١٤٦ - ٣٣/١٩٦، [٢٦٣]
- خبر (الواحد) يقبل في إسقاط الحدود ولا يقبل في إثباتها... ٢٨/٣١٤
- خبر (الواحد) يقبل في حق جميع الأحكام العقوبات والكفارات وغيرها... ٢٨/٣١٤
- خبر (الواحد) يقدم على القياس على كل حال... ٣٣/٢٦٤)
- الخطأ والعمد في الجنایات على أموال الناس (واحد)... ٢/٣٣٧
- الخطاب الخاص (بواحد) من الأمة يعم غيره... ٣٠/٣٦١]
- خطاب الشارع (لواحد) من الأمة لا يعم جميع الأمة بصيغته... ٣٠/٣٦١
- الخطأ تؤخذ الصدقة منهم كما تؤخذ من مال (الواحد)... ٢٠/١٠٩)
- الخطئة تجعل مال الخطأ كمال الرجل (الواحد)... ٢٠/١٢٢، ١٢٣
- الخطئة تجعل مال الخطأ كمال الرجل (الواحد) في حكم الزكاة... ٢٠/١٢٢
- الخطئة تجعل المالكين كالمال (الواحد) في حكم الزكاة... ٢٠/١٠٩]
- الخطئة تحيل حكم الزكاة وتجعل زكاة الخطأ زكاة الرجل (الواحد) في كافة الأموال الزكوية... ٢٠/١٢٣
- الخطئة تحيل الصدقة وتجعل مال الاثنين فصاعدا بمنزلة كما لو أنه (لواحد)... ٢٠/١٠٩)
- الخطئة تصير مال الخطأ كمال الرجل (الواحد)... ٢٠/١٢٣
- دخول المختلفات تحت صفة (واحدة) عامة لا يوجب (اتحادها)... ٢٧/١١٤

- دلالة الكلام على فائدتين أولى من دلالة على (واحدة) ٢١٤/٢٨
- الدور يكفي فيه موضوعان يتوقف كل (واحد) منهما على تقدم الآخر عليه ١٠٠/٢٧
- ذو السببين مقدم في الاستحقاق على ذي السبب (الواحد) ٤٠٧/٢٤ - ٦٧٨/١٣
- ذو السببين مقدم في الاستحقاق على ذي سبب (واحد) ٤٠٢/٢٤
- ذو النسبين أولى بالميراث من المنتسب بنسب (واحد) ٢٠٥/٢٤
- رمضان عبادة (واحدة) ١٩٥ ، ١٩٤ ، ٢٠ / (١٨٩) ، ١٩٥
- رمضان عبادة (واحدة) أو عبادات ٢٠ / (١٨٩)
- رمضان كله عبادة (واحدة) ١٩٥ ، ١٩٤ / ٢٠
- زيادة الجنابة في الحد (الواحد) لا تمنع من الموالاة ٤٨٦/٢٥
- السبب (الواحد) لا يوجب ضمانين ٥٠ ، ٤٨ / ٢٦
- الستتان إذا لم تدخل (إحدهما) في الأخرى لا ينعقد التشريك بينهما ١٧ / (١٧٠)
- السنة المتواترة مقدمة على خبر (الواحد) والقياس ٣٣ / (٢٥٧)
- الشارع قدم الأخف ضررا على الأشد حفاظا على مقصد (وحدة) المسلمين ٢١/٥
- الشرطان إذا دخلا على جزء فإن كانا على سبيل الجمع لم يحصل المشروط إلا عند حصولهما معا وإن كانا على سبيل البدل كان كل (واحد) منهما كافيا في إيجاب الحكم ٢٧ / (٧٥٧)
- الشرعية كلها ترجع إلى قول (واحد) في أصولها وفي فروعها ٣١ / ٤٦٦ - ٣٢ / ٤٩٨
- الشرعية كلها ترجع إلى قول (واحد) في فروعها وأصولها ٢٧ / [٢٩٣]
- الشريكان كل (واحد) منهما أمين الآخر ٢١ / (٥٣٥) ، ٥٣٦
- الشفعة لا تثبت لغير الشريك (الواحد) ٢١ / ٤٥٨
- الشيء المفوض إلى اثنين لا يملكه (أحدهما) ١٨ / (١٥٣)
- الشيء (الواحد) قد يكون له جهتان ١٠ / ٢٨٥
- الشيء (الواحد) لا يتضمن الخروج والدخول في شيء (واحد) ١٠ / ٢٨٤ ، ٢٨٩ ، [٢٩٢] ، ٢٩٥
- الشيء (الواحد) لا يتضمن قطع الشيء ووصله ١٠ / (٢٩٢)
- الشيء (الواحد) لا يجوز أن يكون مطلقا ومقيدا ٣١ / ٤٥٠
- الشيء (الواحد) لا يحصل به الفسخ والعقد جميعا ١٠ / ٢٨٤
- الشيء (الواحد) لا يصلح أن يكون بدلا ومبدلا ١٠ / (٣٠٣)
- الشيء (الواحد) لا يكون أصلا وبدلا ١٠ / (٣٠٣)
- الشيء (الواحد) لا يكون مقصودا وتبعًا ١١ / ٤٣٢
- الشيء (الواحد) يستحيل أن يكون واجبا حراما طاعة معصية ٢٧ / (١٩٣)
- الصلاة عبادة (واحدة) يفسد أولها بفساد آخرها ١٩ / (٥٦٣)
- صلاة كل (واحد) من المقيم والمسافر أصل بنفسها ١٩ / ٣٨٥

- الصلاة (الواحدة) حكمها في حكم الفعل (الواحد) ٥٦٤/١٩
- الصلاة (الواحدة) لا تتجزأ صحة وفسادا [٥٦٣]/١٩
- الصلاة (الواحدة) لا تتجزأ فإذا فسد بعضها فسد كلها (٥٦٣)/١٩
- الصلاة (الواحدة) لا تتصف بنقيضين ٥٦٦، ٥٦٤/١٩
- الصوم في يوم (واحد) لا يتجزأ ٢٠٢/٢٠
- الصيام الذي يجب متابعته يكون بنية (واحدة) عند أوله ١٨٩/٢٠
- الطلاق المقترن بعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا (واحد) ٣٤٨/١
- ظاهر القرآن الذي لم يثبت خصوصه بالاتفاق لا يجوز تخصيصه بخبر (الواحد) ٤٢١/٢
- العام بصيغة الجمع في أصل اللغة لا يعبر به عن (الواحد) ٣٠٨/٣١
- العبادة في حكم الصحة والفساد (واحدة) لا تتجزأ [٤٩١]/١٧ - ٥٦٦، ٥٦٤/١٩
- العبادة (الواحدة) إذا فسد جزؤها فسدت كلها ٥٠٢/١٠ - (٤٩١)/١٧
- العبادة (الواحدة) لا يشترط فيها النية على أجزائها بل يكفي النية الأولى مع استصحاب الحكم ١٩١/٦
- العبادة (الواحدة) لا يصح وجود بعضها دون بعض (٤٩١)/١٧
- العبادة (الواحدة) المرتبطة لا يوصف بعضها بالبطلان دون بعضه (٤٩١)/١٧
- العبادة (الواحدة) يرتبط أولها بآخرها فيفسد أولها بفساد آخرها (٤٩١)/١٧، ٤٩٤
- العرب تجمل كلامها ثم تفسره فيكون كالكلمة (الواحدة) ٢٩٤/٢٧
- عقد القرض لا يفسد بالشرط الفاسد بل يلغو الشرط (وحده) ٣٩٦/٢٢
- العقد (الواحد) إذا بطل بعضه بطل كله ٤٧١/١ - ٥٠١/١٠، ٥٠٢، ٥٠٣، [٥٠٧] - ٢٠٤/١٦، ٢٠٤
- العقد (الواحد) إذا جمع شيئين مختلفي القيمة كان الثمن مقسماً على قيمتهما لا على أعدادهما (٤٨٠)/١٠، ٤٨١
- عقد (الواحد) مع الاثنين عقدان (٥١٨)/١٦
- عقد (الواحد) مع الاثنين في حكم عقدين (٥١٧)/١٦
- عقد (الواحد) مع اثنين كعقدين [٥١٧]/١٦
- العقوبات الواجبة لله إذا تراكمت تداخلت إذا كانت من جنس (واحد) ٤٩٥/٢٥ - ٤٧٦/١
- العقود الجائزة لكل (واحد) من المتعاقدين فسخها ٥٤٣، ٥٤١/١٦
- العلل المختلفة لا يمتنع أن توجب في المحال المختلفة حكماً (واحد) ١١٤/٢٧
- العلة (الواحدة) الشرعية تكون علة لحكمين شرعيين (٣٥٧)/٢٩
- العلة (الواحدة) الشرعية يجوز أن يترتب عليها حكمان شرعيان مختلفان معا ٣٥٨/٢٩
- عمل أكثر الأمة بخلاف خبر (الواحد) لا يضر خبر (الواحد) (٣٥١)/٢٨
- العمل بالدليلين المتعارضين ولو من وجه أولى من إلغاء (أحدهما) (٣٢٧)/٣٣
- العمل بخبر (الواحد) واجب قطعاً (٢٧٥)/٢٨

- العوض (الواحد) إذا قابل محصور المقدار وغير محصوره هل يفض عليهما أو يكون للمعلوم وما فضل للمجهول وإلا وقع مجاناً ٤٧٢، ٤٧١، ٤٦٩/١٠، [٤٧٨]
- العين (الواحدة) يختلف حكمها باختلاف جهات الملك ١٤/١٠
- الغالب في التمليكات تراضي اثنين وقد يكفي (الواحد) في مواضع ٥٥٧/١٦، ٥٥٩
- الفرضان لا يجتمعان بتيمم (واحد) ٢٤٠/١٩
- الفعل (الواحد) بالشخص له جهة (واحدة) فيستحيل كونه واجبا حراما ١٩٤/٢٧
- الفعل (الواحد) يبنى بعضه على بعض مع الاتصال المعتاد ولا ينقطع بالتفرق السير ١٠/١٤٧
- الفعل يتعدد بتعدد المحل حكما وإن كان (متحدا) حقيقة لتعدد أثره ٤٨/٢٦
- قد يجعل الشيء (الواحد) قبضا واستيفاء حكما ٢٨٨، ٢٨٤/١٠
- القراءتان إذا اختلف معناهما ولم يظهر تعارضهما وعادتا إلى ذات (واحدة) كان ذلك من الزيادة في الحكم لهذه الذات ١٩٢/٢٨
- القرآن كله كالكلمة (الواحدة) في وجوب بناء بعضه على بعض ٢٧/٢٩٣
- القرآن لا يثبت بخبر (الواحد) ٢٣٤/٢٧
- القراءة الشاذة بمنزلة خبر (الواحد) ٢٧/١٦٨ - ٢٨/١٨١
- القسمة في الجنس (الواحد) الذي لا يتفاوت يقع على جملة ٤٧٩/٢٣
- قياس الأصول يترك بخبر (الواحد) ٥١٧/٥
- القياس دون خبر (الواحد) ٢٦٥/٣٣
- الكفارات تتداخل إذا كانت من جنس (واحد) ٣١٠/٩، ٣١٤ - ٢٥/٤٩٥
- كل أمر لا يتم إلا بأمرين لم يجز أن يملك (بواحد) ٣٢٥/٢
- كل امرأتين بينهما رحم محرم بحيث لو كانت (إحداهما) ذكرا لم يجز له التزوج بالأخرى لأجل النسب دون الصهر فإنه يحرم الجمع بينهما ٢٣/٣٧٨
- كل امرأتين بينهما قرابة أو رضاع لو قدرت (إحداهما) ذكرا لحرمتناكحهما يحرم الجمع بينها ٢٣/٣٧٧
- كل امرأتين بينهما من القرابة أو الرضاع ما يمنع تناكحهما لو قدرت (إحداهما) ذكرا فلا يجوز الجمع بينهما في العقد ولا في الحل ٤٩٨/٢
- كل امرأتين بينهما من النسب أو الرضاع ما يمنع تناكحهما لو قدرت (إحداهما) رجلا لا يجوز الجمع بينهما في الوطء بعقد ولا ملك ٢٣/٣٧٧
- كل امرأتين لو كانت (إحداهما) ذكرا لم تجز المناكحة بينهما فالجمع بينهما نكاحا لا يجوز ٢٣/٣٧٧، (٦١٩)
- كل امرأتين لو كانت (إحداهما) ذكرا والأخرى أنثى حرم النكاح بينهما لا يجوز أن يجمع بينهما إلا في مسألة إذا جمع بين المرأة وبين ابنة زوج كان لها قبل ذلك فإنه يجوز ذلك ٢٣/٣٧٨
- كل جزء من الصلاة مستقل بذاته أو كلها شيء (واحد) ٥١٥/٢

- كل جنس متولد من جنسين لا زكاة في (أحدهما) بحال فلا تجب فيه الزكاة ٩٣/١٢
- كل جنسين تجب الزكاة في عينهما وجب ألا يضم (أحدهما) إلى الآخر ١٠٣/٢٠
- كل حق في المال يجب لسببين يختصان به جاز تقديمه على (أحدهما) ٥١٣/١٣
- كل حق لا يتجزأ إذا ثبت لجماعة ثبت في حق كل (واحد) ١٦١/١٨
- كل حق لأدمي إذا لم يتداخل في وجوبه (للوحد) على الجماعة لم يتداخل في وجوبه للجماعة على (الواحد) ٦١٦/١٣
- كل حق مالي وجب بشيئين يختصان به فإنه جائز تعجيله بعد وجود (أحدهما) ٥١٣/١٣
- كل حكم تعلق بوصفين مؤثرين ولا تتم العلة إلا بهما لم يكن كل (واحد) منهما علة بانفراده ٧٥٩/٢٧
- كل زكاة يتكرر وجوبها في عين (واحدة) يجب أن يعتبر فيها النصاب ٩٤/٢٠
- كل شخصين يفرض لهما فرض (واحد) فهما في درجة (واحدة) إلا الجدتين فإن القرية من قبل الأب والبعيدة من قبل الأم يكون السدس بينهما ٢٤٩/٢٤
- كل شيئين ثبت (لأحدهما) ما انتفى عن الآخر فهما متباينان ١١٤/٢٧
- كل شيئين يقوم بهما معنى لا يتم (بأحدهما) يجعلان كشيء (واحد) في حق ذلك المعنى .. ٩/١٦٥
- كل عضوين وجبت الدية فيهما وجب في (أحدهما) نصفها ٢٢٨، ٢٢٥/٢٦
- كل عقد غير لازم لكل (واحد) من العاقدين فسخه ٢٨/١٦
- كل عقد معلق يختلف باختلاف حالين إذا وجد تعليقه في (أحدهما) ووقوعه في آخر فهل يغلب عليه جانب التعليق أو جانب الوقوع ١٤٠، ١٦/١٣٩
- كل عقد يشترط فيه قبض العوضين أو (أحدهما) لا يجوز شرط الخيار فيه ٢٦٩، ٢٦٨/١٦
- ٢٧٢، ٢٧٠
- كل عقدين بينهما تضاد لا يجمعهما عقد (واحد) ٤٥٤/٩ - ١٦/٢٠٣
- كل علتين جمعتهما علة (واحدة) في ربا الفضل فإذا بيعت (إحدهما) بأخرى نقدا بنقد اشترط التقابض في المجلس ٤٧٣/٢
- كل ما تكرر من الحدود من جنس (واحد) فإنه يتداخل ٣١٠/٩ - ٧٦/١٨ - ٢٥/٤٩٣، ٥٠٤
- كل مالين نصابهما مختلف وجب ألا يضم (أحدهما) إلى الآخر في الزكاة ١٠٣/٢٠
- كل محظور أبيح بمعنيين لم يجز إطلاقه وإباحته (بأحد) المعنيين ٣٣٦/٢
- كل مخير بين شيئين إذا اختار (أحدهما) تعين عليه ولا يعود على الآخر ٥٨٣، ١٠/٥٨١
- كل مفروضين لا تجزيهما نية (واحدة) ١٦٦، ١٥٦، ١٥٥/١٧ - ١٦٤
- كل من أدلى بسببين يرث بكل (واحد) منهما من جهتين ما يرث به الآخر لم يرث إلا (بأحدهما) ٤٠١/٢٤
- كل من ملك شيئاً بعوض ملك عليه عوضه في آن (واحد) ٥٦٣، ٥٥٨/١٦
- كل من هو أقرب درجة إلى الميت في الجهة (الواحدة) يقدم على من هو أبعد منه فيها ٣٨٧/٢٤

- كل من وهب فأقبض فليس له إلى الرجوع سبيل إلا (واحد) وهو الوالد فيما أعطى ولده..... ٢٩٢/٢
كل نوع من النساء فرض (واحدتهن) النصف فإن فرض الاثنتين منهن الثلاثان..... ٢٤/٣٠٥
كل (واحد) أحق بملك نفسه من غيره..... ١٣/٥٩٧
كل (واحد) من السبيين في حق من اجتمع في حقه السبيان بمنزلة ما لو وجد كل منهما في شخص آخر..... ٢٤/٤٠١
كل (واحد) من الشركاء في شركة الملك أجنبي في حصة الآخر في التصرف المضمر..... ١٤/١٣٥
كل (واحد) من الشريكين وكيل من جهة صاحبه..... ٢١/٥٢٧
كل (واحد) من الواجبات والمستحبات الراتبه يسقط بالعذر العارض..... ١٩/٤٠٦
كلام الشارع إذا كان محتملا احتمالين على السواء صار مجملا وليس حملة على (أحدهما) أولى من الآخر..... ٣١/٤٨٥
لا تجب في عين (واحدة) زكاتان..... ٢٠/١٦٨
لا تجب في مال (واحد) زكاتان..... ٢٠/١٦٣
لا تجتمع الزكاتان في عين (واحدة)..... ٢٠/١٦٣
لا تجتمع زكاتان في مال (واحد)..... ٢٠/١٦٣
لا حجر في اجتماع الأدلة على مدلول (واحد)..... ٢٧/٢٤٧
لا ضمان على أجير (الواحد) إلا إذا خالف ما أمر به..... ٢٢/١٣٣
لا يبعد الجمع بين الحد والتعزير بسبب فعل (واحد)..... ٢٦/٤٨
لا (يتحد) القابض والمقبض..... ١٠/٢٨٤، ٢٨٧، ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٩
لا يتوالى ضمان عقدتين في شيء (واحد)..... ١/٤٨٨
لا يجتمع البدل والمبدل في ملك رجل (واحد)..... ١/٤٦٨ - ١٢/١٥٩ - ١٦/٣٠١، ٥١٠، ٥١١
لا يجتمع البدل والمبدل منه لشخص (واحد)..... ١٦/٣٠٦
لا يجتمع البدلان في ملك شخص (واحد)..... ١٦/٣٠١
لا يجتمع بيع وسلف في صفقة (واحدة)..... ٢١/٣٦٩
لا يجتمع زكاتان في مال (واحد)..... ٢٠/١٦٨
لا يجزئ فرض (واحد) عن فرضين..... ١٧/١٦٤
لا يجمع بين البدل والمبدل منه في محل (واحد)..... ١٢/١٥٧
لا يجمع بين جزاء الفعل وبدل المحل في جنابة (واحدة)..... ٢٦/٤٧
لا يجمع بين الحقيقة والمجاز في اللفظ (الواحد)..... ٢٧/١٢٦ - ٣١/٦٢٦، ٦٣٩، ٦٦٦، ٦٧٣
لا يجمع بين سنة وفرض بنية (واحدة)..... ١٧/١٦٧
لا يجوز اجتماع بدلين عن مبدل (واحد)..... ١٦/٣٠٢
لا يجوز اجتماع السلف مع البيع في عقد (واحد)..... ٢١/٣٦٩

- لا يجوز أن يجتمع العوضان لشخص (واحد) ١٦/٣٠١
- لا يجوز أن يجمع في جناية (واحدة) بين حكمين مختلفين ٢٦/٤٧
- لا يجوز تخصيص المتواتر (بالآحاد) ٣١/٢٢
- لا يجوز نسخ المتواتر (بالآحاد) ٣٣/٦٨٤
- لا يجوز نسخ المتواتر بخبر (الواحد) ٣٣/٧٠١
- لا يحمل المطلق على المقيد عند اختلاف الحكم ولو (اتحد) السبب ٣١/٤٢٤
- لا يدخل النسخ في (التوحيد) ٣/٢٨٣
- لا يصح اجتماع العوضين في ملك (واحد) ١٦/٣٠٢
- لا يصح التأخير بين فعلين (أحدهما) مطلوب والآخر غير مطلوب ١٠/٥٨٢
- لا يصلى بتيمم (واحد) رمضان ٢/١٩١
- لا يظهر بالدباغ إلا الإهاب (وحده) ١٩/١١٨
- لا يقبل خبر (الواحد) إذا خالف الأصول ٢٨/٣٥٢
- لا يقبل خبر (الواحد) في الحدود ٢٨/٣١٣
- لا يقبل خبر (الواحد) فيما تعم به البلوى ٢/٤٠٤
- لا يكون الشيء (الواحد) أصلاً وبدلاً بلا ضرورة ١٠/٢٨٤، [٣٠٣]
- لا يلزم من اغتفار شيء (وحده) اغتفاره مع غيره ٧/٣٩٨، ٤٠١
- لا يلزم من اغتفار الشيء (وحده) اغتفاره مع غيره ٩/٤٥٩
- لا يمتنع نصب أمانة (واحدة) على حكمين مختلفين ٢٩/٣٥٧
- لا يمكن لأحد الوكيلين التصرف (وحده) ١٨/١٥٤
- لا ينسخ المتواتر (بالآحاد) وينسخ بالمشهور ٢٨/٢٥٧
- لجواز اشتراك المتقابلات في لازم (واحد) ٢٧/١٢٢
- اللفظ إذا احتمل معنيين لا ينصرف إلى (أحدهما) إلا بالنية من المتكلم ٦/١٠٤
- اللفظ إذا احتمل معنيين وبطل بدليل العقل (أحدهما) وجب المصير إلى الآخر ٣٢/٤٩٧
- اللفظ إذا احتمل معنيين وبطل بدليل العقل (أحدهما) وجب المصير إلى الآخر ولم يجز التوقف فيه ٣١/٤٦٥
- اللفظ الذي يحتمل شيئين أو أشياء إن احتملها على السواء فنوى (أحدهما) فإنه يصدق ديانة وقضاء ٦/١٤٤
- اللفظ لا يحمل على حقيقته ومجازه في وقت (واحد) ومحل (واحد) ٣١/٦٨٠
- اللفظ المستقل إذا تعقبه ما لا يستقل بنفسه صيره مع اللفظ المستقل كلفظة (واحدة) ٣٢/٣٧٣
- اللفظ (الواحد) قد يكون له جهتان تراعى كل (واحدة) منهما على جهة ١٠/٢٨٧
- لكل (واحد) من العامة دفع الضرر فيما كان حقاً لهم ١٣/٥٨٢

- لو اجتمع على بيت المال حقان ضاق عنهما واتسع (لأحدهما) صرف فيما يصير منهما ديناً
فيه ٢٦/[٤١٣]، ٤١٧، ٤١٨
- لو فوض إلى اثنين لم يستقل (أحدهما) بالتصرف ١٨/(١٥٣)
- ليس (لأحد) المسلمين التصرف بالمصلحة العامة ٢/٣٥٨
- ما اجتمع فيه القول والفعل فهو أكد مما لم يرد فيه إلا (أحدهما) ٢٨/(٤٨٩)
- ما ثبت خصوصه بالاتفاق جاز تخصيصه بخبر (الواحد) عندنا ٢/٤٢١
- ما جعل إلى اثنين لم يجز أن يفرد به (أحدهما) ١٤/١٣٢ - ١٨/[١٥٣]
- ما شرط فيه العدد إذا تكرر (الواحد) منه هل يقوم مقام اثنين في العدد ١٧/(٥٠١)
- ما شرط فيه العدد إذا تكرر (الواحد) منه هل يقوم مقام اثنين فيه ١٧/[٥٠١]
- ما علته وصف (واحد) أولى مما علته ذات أوصاف ٢٩/(٦٣٥)
- ما كان مالياً ووجب بسببين جاز تقديمه على (أحدهما) لا عليهما ١٣/(٥١٣)
- ما كان من أمر الدين (الواحد) فيه حجة إذا كان عدلاً ٢/٣١٨
- ما كان من حق العامة يجعل كل (واحد) وكأنه هو المالك (وحده) في حق الانتفاع ما لم يضر
(بأحد) ٧/٥٦٤
- ما لا يتجزأ إذا ثبت لجماعة بسبب لا يتجزأ يثبت لكل (واحد) منهم على الكمال ١٠/٤٩٢
- ما لا يتجزأ من الحقوق إذا ثبت لجماعة وقد وجد سبب ثبوته في حق كل (واحد) منهم يثبت لكل
(واحد) منهم على سبيل الكمال ١٨/(١٦١)
- ما لا يستقل من الكلام بنفسه إذا اتصل بما يستقل بنفسه صار ما هو مستقل بنفسه غير مستقل بنفسه
وصار المجموع كلاماً (واحد) ٣٢/(٣٧٣)
- ما وجب بأصل الشرع لا يجوز أن يضم إلى واجب آخر فيؤديان بنية (واحدة) ١٧/(١٦٤)
- ما وجب فيه كمال الدية إن كان في الإنسان منه عضو (واحد) فالدية في مقابلته وإن تعددت أجزاؤه
وزعت الدية على أجزائه ١٠/٤٨١
- ما يختص بمعرفته أهل الخبرة تقبل فيه شهادة (واحد) إذا لم يوجد غيره ٢٥/(٣١٩)
- ما يختص به أهل الخبرة من أهل الصنعة يجزئ فيه شهادة (واحد) ٢٥/[٣١٩]
- ما يكون حقاً للجماعة يباح لكل (واحد) استيفاؤه بشرط السلامة ١٣/(٥٨١) - ١٤/٥٩٩، ٦٠١
- المال (الواحد) إذا قوبل بشيئين مختلفين بعقد المعاوضة ينقسم على مقدار قيمتهما ١٠/٤٦٩،
٤٧٠، ٤٧٢، [٤٨٠] - ١٦/٤٥٦
- المترادفان يصح إطلاق كل (واحد) منهما مكان الآخر ٣٢/[٢٨٩]
- المتلازمان يصيران كالشيء (الواحد) في الحكم ٩/[١٦٥] - ١٣/١٥٤، ١٥٦
- المتواتر قطعي فهو مقدم على خبر (الواحد) والقياس الظنيين ٣٣/٢٦١
- المتواتر مقدم على خبر (الواحد) والقياس ٣٣/٢٦٢

متى اجتمع حدان وفي البداية (أحدهما) إسقاط الآخر يبدأ بذلك ٤٧٨/١
 متى اجتمع ذكر وأنثى يدلان بجهة (واحدة) فللذكر مثل حظ الأنثيين ٣٣٦/٢٤
 متى اجتمع واجبان (أحدهما) أكد من الآخر قدم الأكد ١١/ (١٤٣)
 متى احتملت الآية وجهين وبطل (أحدهما) بدليل العقل ثبت الوجه الآخر. ٣١/ (٤٦٥) - ٣٢/ (٤٩٧)
 متى تجانس القبضان ناب (أحدهما) عن الآخر وإن اختلفا ناب الأقوى عن الأضعف دون
 العكس ١٦/ (٤١٩)
 متى تعارض الدليлан (أحدهما) يوجب الحظر والآخر يوجب الإباحة يغلب الموجب
 للحظر ٣٣/ ٤٤٠
 متى تعارضت علتان وكانت (أحدهما) صفة ذاتية والأخرى صفة حكمية فالحكمية أولى ٢٩/ (٦٢٧)
 متى ذكر مقدارا وأضافه إلى صنفين من المال يجب النصف من كل (واحد) منهما ١٠/ ٤٨٥
 متى كان التصرف (متحدًا) انصرف لجهته بغير نية ٦/ ١٠٣
 متى وجد حدان وأقيم (أحدهما) أمهل إلى أن يبرأ جلده ثم يقام الثاني ٢٥/ (٤٨٥)
 متى وجد من الزوجين أو من (أحدهما) بعد اللعان ما يمنع من اللعان قبل ذلك لم يبقيا
 متلاعنين ٢٣/ (٥٧٧)
 المجاز لا يزاحم الحقيقة ولا يراد معها في وقت (واحد) بلفظ (واحد) ٣١/ ٦٨٠
 مجموع الحاجيات والتحسينيات يتنهض أن يكون كل (واحد) منهما كفرد من أفراد الضروريات ٢٠/ ٥٦١
 مجموع الشرط والجزاء كلام (واحد) ٢٧/ (٧١٧)، ٧٢٢
 المختلفات تشترك في لازم (واحد) ٢٧/ ١٢٣
 المختلفات قد تشترك في لازم (واحد) ويجب اختلافها في بعض اللوازم ٢٧/ (١١٣)
 المخير بين أمرين إذا اختار (أحدهما) تعين واجبا من الأصل ١٠/ (٥٨١)
 المخير بين شيئين إذا اختار (أحدهما) تعين ذلك باختياره وكأنه ما كان الواجب إلا ما اختاره ١٠/ (٥٧١)،

٥٧٥

المخير بين الشيئين إذا اختار (أحدهما) يتعين ذلك عليه ولا يعود إلى المحل الأول ١٣/ (١٦٠)
 المخير بين الشيئين إذا فعل ما يدل على اختيار (أحدهما) أو منع من اختيار (أحدهما) تعين
 الآخر ١٣/ (١٦٠)
 المخير بين شيئين لا يملك إلا اختيار (أحدهما) ١٠/ (١٨٥)
 مذهب مالك تخصيص الظاهر بقول الصحابي (الواحد) إذا لم يعلم له مخالف ٢/ ٤٢٢
 مذهب مالك قبول خبر (الواحد) العدل وأنه يوجب العمل ٢/ ٤٢١
 المشهور دون المتواتر وفوق خبر (الواحد) ٢٨/ ٢٥٧
 المضمون ينوب عن الأمانة وعند (اتحاد) القبضين ينوب أحدهما عن الآخر ١٦/ (٤١٩)

المطالبة (بأحد) الحقين لا تسقط الآخر ٣٥٧، ٣٥٥/١٣
 المطلق إذا قيد بقيدتين متنافيين لم يحمل على (واحد) منهما ويرجع إلى أصل الإطلاق ... ٣١/٤٤٣)
 مع إمكان استيفاء الحقين لا يجوز ترك (أحدهما) ١٣/٤٥٥)
 المعاوضات إنما جوزت لمصالح المتعاقدين فلا تختص (بأحدهما) ١٦/٣٠٥
 المعلق بشرطين لا يثبت (بأحدهما) ١٠/٣٢٤
 المفاعلة شأنها (اتحاد) الزمان ٣٢/٢٣٢
 مفهوم المتواتر لا يجوز نسخه بخبر (الواحد) والقياس ٣٣/٢٥٧
 مقابلة الجمع بالجمع تارة تقتضي مقابلة الأحاد (بالأحاد) وتارة تقتضي مقابلة الكل لكل فرد ٩/٨٨-
 ١٠/٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٤، [٥٢٧]

المقصد متى كان له وسيلتان فأكثر لم تجب (إحدهما) عينا ٤/٣٤٠، ٣٤٢، [٣٤٩]، ٣٥٩
 ملك الإنسان لا يزول بقول (الواحد) ١/٤٦٧
 من أتى (بأحد) الأمور المخير فيها من الشارع فقد حصل به الامتثال ٢٧/٤٠٥)
 من ثبت له أحد أمرين فإن اختار (أحدهما) سقط الآخر ١٣/١٦٧
 من ثبت له أحد أمرين فإن اختار (أحدهما) سقط الآخر وإن أسقط (أحدهما) أثبت الآخر ١٣/١٥٩)
 من ثبت له أحد الأمرين فإن اختار (أحدهما) سقط الآخر وإن أسقط (أحدهما) ثبت الآخر ١٠/٥٨١)
 من ثبت له أحد الحقين إن اختار (أحدهما) سقط الآخر ١٣/١٦٢
 من ثبت له أحد الحقين فأسقط (أحدهما) ثبت له الآخر ١٣/١٦٢
 من ثبت له التخيير بين حقين إن اختار (أحدهما) سقط الآخر وإن أسقط (أحدهما) ثبت الآخر ١٠/١٨٥،
 ٥٧٢-١٣/١٥٩]

من ثبت له التخيير بين حقين فاختر (أحدهما) سقط الآخر وإن أسقط (أحدهما) ثبت الآخر .. ١٣/٣٥٦،
 ٣٥٧

من ثبت له التخيير بين حقين فإن اختار (أحدهما) سقط الآخر وإن سقط (أحدهما) ثبت الآخر ١/٤٦٦
 من جعل له أحد أمرين فإذا فات (أحدهما) تعين الآخر ١٠/٥٨١)
 من خير بين أمرين فاختر (أحدهما) فليس له أن يعود إلى الثاني ١٣/١٦٠)، ١٦٨
 من خير بين أمرين ففات (أحدهما) تعين الآخر ١٠/٥٨١)، ٥٨٣
 من خير بين شيئين ثم عجز عن (أحدهما) تعين عليه لزوم الآخر ٢/٣٤٢
 من خير بين شيئين فاختر (أحدهما) تعين الآخر ١٠/٥٧٦
 من خير بين شيئين فاختر (أحدهما) هل يعد كالمتنقل ١٠/٥٧١]
 من خير بين شيئين فاختر (أحدهما) هل يعد كالمتنقل أو لا ١/٤٩٠ - ١٠/٥٧٤ - ١٣/١٦٠

- من خير بين شيئين فاختر (أحدهما) هل يعد كالمتنقل أو لا كأنه ما اختار قط غير ذلك الشيء ١٠/ (٥٧٢)
- من خير بين شيئين فاختر (أحدهما) هل يعد كالمتنقل أو لا وكأنه ما اختار قط ذلك الشيء ١٠/ ٥٨٢
- من خير بين شيئين فاختر (أحدهما) هل يعد متنقلا من كل واحد منهما إلى الآخر أو يعد كأنه لم يستحق غير ما اختار ١٠/ (٥٧١)، ٥٧٤
- من خير بين شيئين فاختر أحدهما هل يعد متنقلا من كل (واحد) منهما إلى الآخر أو يعد كأنه لم يستحق غير ما اختار ١٠/ (٥٧١)، ٥٧٤
- من خير بين شيئين فاختر (أحدهما) يعد كالمتنقل ١٠/ (٥٧٢)
- من خير بين شيئين فتعذر (أحدهما) تعين الآخر ٧/ ٣٢٠ - ١٠/ ٥٧٢، ٥٧٢، [٥٨١] - ١٣/ ١٦٠
- من خير بين شيئين واختر (أحدهما) هل يعد كأنه لم يأخذ إلا ما وجب له فيكون هذا كالبديل أو يعد كالمتنقل من شيء إلى شيء ١٠/ (٥٧١)
- من سومح في مقدار يسير فزاد عليه فهل تنفي المسامحة في الزيادة (وحدها) أو في الجميع ٧/ [٣٩٧]
- من كرر محظورا من جنس ولم يكفر عن الأول فكفارة (واحدة) ١٨/ (٧٥)
- من هو مخير بين شيئين أو أشياء فاختر (أحدهما) بطل خياره في غيره ١٣/ (١٦٠)، ١٦٧
- من يدلي بسببين يقدم على من يدلي بسبب (واحد) في الميراث ٢٤/ (٤٠١)
- المندوبات إذا تركها المكلف جملة (واحدة) يجرح التارك لها ٢٧/ ٤٧٠
- النجاسات المتساوية في الحكم كنجاسة (واحدة) ١٩/ [١٤٩]
- النجاسة إذا طرأت على شيء (واحد) مرتين أو مرات متعددة لا يجب غسله إلا مرة (واحدة) ١٩/ (١٤٩)
- نفي المقيد بقيد (الوحدة) أو العدد لا يستلزم نفي المطلق ٣١/ ٤٥٨
- نقل الإجماع قد يكون بالتواتر وقد يكون بالشهرة وقد يكون بخبر (الواحد) ٢٩/ (٣٩)
- القيضان إذا صدق (أحدهما) كذب الآخر ٢٧/ ٦٣، ٧٠
- النهي عن الشيء أمر (بأحد) أضداده ٣١/ (٤٠١)
- نية التعيين غير معتبرة في الجنس (الواحد) ٦/ (٢٤٣)
- نية التعيين في الجنس (الواحد) لغو ٦/ ٢١، [٢٤٣] - ٩/ ٣٧٢ - ١٧/ ٤٦٠
- نية التمييز غير معتبرة في الجنس (الواحد) ٦/ (٢٤٣)
- هل الشخص (الواحد) يتولى طرفي العقد ١/ ٤٨٩ - ٦/ ٣١١
- هل يتولى (الواحد) طرفي العقد ٦/ ٣١٠
- هل يجوز تعليل الحكم (الواحد) بعلمتين ٢٩/ ٣٦٣
- هل يقدر (واحد) كائنين ١٠/ ٢٩٩
- الواجب إذا قدر بشيء فعدل عنه إلى ما فوّه فإن جمعهما نوع (واحد) أجزأ وإلا لم يجزئ ١٧/ (٦٩)
- الواجب المخير يسقط بفعل أي (واحد) من الخصال ٢٧/ [٤٠٥]

- الواجب (الواحد) لا يجوز تبعضه ١٨٦/١٠
- (الواحد) بالشخص هل تجتمع فيه الجهتان ٢٩٩، ٢٩٣/١٠ - ٥٦٩، ٥٢٥/٩ - ٣١٠/٦
- (الواحد) بالشخص هل يكون له جهتان ٣٠٣، ٣٠١/١٠
- (الواحد) بالشخص يقع واجبا حراما من جهتين ١٩٤/٢٧
- (الواحد) في استيفاء حق الله تعالى وحق العامة يقوم مقام الكل ٥٨٥، ٥٨١/١٣
- (الواحد) من الرعية لا يملك التصرف عن المسلمين ٥٨١/١٣
- (الواحد) من المسلمين ينوب عن جماعتهم فيما هو حقهم ٥٨١/١٣
- (الواحد) من الناس ينوب عن جماعتهم فيما هو حقهم ٥٨٧/١٣
- (الواحد) يقدر كاثنين (٢٩٩)/١٠
- (الواحد) ينوب عن جماعتهم فيما هو حقهم ٥٨٦/١٣
- (الواحد) ينوب عن العامة في المطالبة بحقهم ٥٨٦، ٥٨٥/١٣
- (الواحد) ينوب عن العامة في المطالبة بحقهم لا في إسقاط حقهم [٥٨١]/١٣ - ٤٦٦/١
- الواو العاطفة إن كان كل (واحد) من معطوفاتها مرتبطا بالآخر وتتوقف صحته على صحته أفادت الترتيب بين معطوفاتها وإلا فلا ٥٢٢/٣٢
- وجوب العمل بخبر (الواحد) مقطوع بصحته (٢٧٥)/٢٨
- وجوب العمل بخبر (الواحد) مقطوع به (٢٧٥)/٢٨
- الوضوء شيء (واحد) لا يتجزأ ١٩٩/١٩
- يجب صحة إقامة كل (واحد) من المترادفين مقام الآخر (٢٨٩)/٣٢
- يجب العمل بخبر (الواحد) فيما تعم به البلوى (٢٩٣)/٢٨
- يجب العمل بخبر (الواحد) من جهة الشرع (٢٧٥)/٢٨
- يجوز (اتحاد) أحكام المتقابلات لجواز اشتراكها في لازم (واحد) ١١٥/٢٧
- يجوز اشتراك المتقابلات في لازم (واحد) (١١٣)/٢٧
- يجوز اقتران عبادتين في نية (واحدة) إذا لم يتنافيا (١٥٦)/١٧
- يجوز أن يثبت بعلة (واحدة) أحكام متماثلة ومختلفة (٣٥٧)/٢٩
- يجوز أن يعتبر الشيء (الواحد) في ذمتين (٨٧)/١٣
- يجوز أن يكون العقد (الواحد) له جهتان [٣٠١]، ٢٨٨، ٢٨٧، ٢٨٥/١٠
- يجوز أن يكون لفعل (واحد) جهتان مختلفتان ٢٨٨، ٢٨٧، ٢٨٥/١٠
- يجوز إيجار شيء (واحد) لشخصين وكل منهما لو أعطى من الأجرة مقدار ما ترتب على حصته لم يطالب بأجرة حصة الآخر ما لم يكن كفيلا له ٥١٨/١٦
- يجوز بناء (إحدى) الآيتين على الأخرى ١٩١/٢٨
- يجوز بيان مجمل الكتاب وعمومه وما ثبت بالتواتر بخبر (الواحد) (٥٦١)/٣١

- يجوز تخصيص خبر (الواحد) بالقرآن..... ١٣/٣١
- يجوز تخصيص عموم القرآن بخبر (الواحد)..... ٥٢٨/٣
- يجوز تخصيص عموم الكتاب بخبر (الواحد)..... ٥٦٠/٣٠
- يجوز تخصيص المتواتر من السنة (بالأحاد)..... ٢٢/٣١
- يجوز تعليل الحكم (الواحد) بأكثر من علة..... ٣٨٥ ، ٢١٣/٢٩ - ٥٨١ ، ٥٨٠/٢٧
- يجوز تعليل حكم (واحد) بعلة متعددة كل صورة بعلة بحسب تعدد صورته..... ٣٦٤/٢٩
- يجوز تعليل صورة (واحدة) بعلتين وبعلة مستقلة..... (٣٦٣)/٢٩
- اليد (الواحدة) هل تكون قابضة دافعة..... ٣١٤ ، ٣١٢ ، ٣١٠/٦
- يرد خبر (الواحد) إذا دفع مقتضاه الكتاب أو السنة المتواترة..... ٣٥٢/٢٨
- يرد خبر (الواحد) إذا عارض الإجماع..... ٣٥٢/٢٨
- يسقط خبر (الواحد) إذا عارضه نص المتواتر..... ٢٥٧/٣٣
- يشترط في التنافي (اتحاد) زمن النقيضين..... ٧٠/٢٧
- يصح إقامة كل (واحد) من المترادفين مقام الآخر في اللغة (الواحدة) دون لغتين..... ٢٩٤ ، ٢٩٠/٣٢
- يظهر بالدباغ جميع جلود الميتة إلا الكلب والخنزير والمتولد من (أحدهما)..... (١١٧)/١٩
- يعد مباشرة للجريمة من يرتكبها (وحده) أو مع غيره..... (١٠٩)/٢٦
- يعمل (بأحاد) الأحاديث في أصول الديانات..... (٣٠٣)/٢٨
- يعمل بخبر (الواحد) في أصول الدين..... [٣٠٣] ، ٢٧٦/٢٨
- يقبل خبر (الواحد) في إسقاط الحدود ولا يقبل في إثباتها..... ٣١٤/٢٨
- يقبل خبر (الواحد) في الحدود وما يسقط بالشبهات..... ٣١٤/٢٨
- يقبل خبر (الواحد) فيما تعم به البلوى..... ٢٩٥ ، (٢٩٣)/٢٨
- يقدم القياس الموافق للأصول على ما كان موافقا لأصل (واحد)..... ٣٩٤/٣٣
- يكتفى بشهادة المرأة (الواحدة) فيما لا يطلع عليه الرجال..... ٣٢٠/٢٥
- يكفي خبر (الواحد) في التكاليف التي تعم بها البلوى..... (٢٩٣)/٢٨
- يمنع تعليل حكمين بعلة (واحدة) مطلقا..... ٣٥٧/٢٩
- ينعطف الحكم على ما قبله إن كان في حكم الخصلة (الواحدة)..... (٥٦٠)/١٠

وحي

- الشورى لا تكون فيما نزل فيه (وحي)..... (٣٤٣)/٢٦
- النسخ لا يثبت بعد انقطاع (الوحي)..... ٧٢٠/٣٣

ودج

يجوز الذبح بكل ما أفرى (الأوداج) وأنهر الدم..... (٥٠٥)/٢٤

ودع

إذا استهلك بعض المثلي عند (المودع) ثم هلك بقيته لم يضمن إلا ما استهلك أولاً..... ٥٤٠/١٤
الأصل في (الوديعة) عدم الضمان..... (٥٣٧)/٢٢
(الإيداع) عقد غير لازم فكان لبقائه حكم الابتداء..... ٤٢٦/١٥
تحفظ (الوديعة) بما جرت العادة بحفظها..... (٥٤٣)/٢٢
الشريك في حصة شريكه (كالمودع) في أنه أمين إلا أن يتعدى..... (٥٣٥)/٢١ ، ٥٣٩
كل شيء يشتبه عليه (فدعه)..... ٣٢٧/٢
لا ضمان على (المودع)..... (٥٣٧)/٢٢ - ٥٠٣/٢
لا يضمن (المستودع) إلا أن يخالف..... ٥٣٨ ، ٥٣٦/٢١
اللقطة لها حكم (الوديعة)..... ٥٠٣/٢٢
(المودع) إذا تعدى في (الوديعة) ثم ترك التعدي لم يبرأ من الضمان..... ٤١٥/١٤
(الوديعة) أمانة في يد (المودع)..... (٥٣٧)/٢٢
(الوديعة) لا تكون مضمونة..... (٥٣٧)/٢٢
(الوديعة) مبناه على الأمانة..... [٥٣٧]/٢٢ - ٥٠٢/٢
يد (المودع) كيد المالك..... ١٨٢/١٤
يد (المودع) يد أمانة..... (٥٣٧)/٢٢
يلزم حفظ (الوديعة) في حرز مثلها عرفاً..... [٥٤٣]/٢٢

ودي

إذا امتنع القصاص وجبت (الدية)..... (٢٠٩) ، ١٧٨/٢٦
إذا تعذر إيجاب القود وجبت (الدية)..... ٣٢٠/٧
إذا تعذر القصاص وجبت (الدية)..... [٢٠٩]/٢٦
إذا سقط القصاص وجبت (الدية)..... (٢٠٩)/٢٦
الأصل في الأطراف أنه إذا فوت جنس منفعة على الكمال أو أزال جمالا مقصودا في الآدمي على الكمال يجب كل (الدية)..... ٤٧٨/١
حقك من ميراثها الحجر وغرمه (الدية) ولم يعطه من ميراثها شيئا..... ٢٥١/٢٤
(الدية) إنما تجب لإتلاف منفعة أو عضو أو إزالة جمال..... ٢٣١/٢٦

- (دية) الطرف لا تستقر إلا بعد الاندمال ٧٣/٢٦
- الصبي عمدته عمد حتى تجب (الدية) عليه في ماله ٥٧٩/٢٥
- طريق إثبات (الديات) التوقيف ٢١٧/٢٦
- الغرة أقل المقادير في (الديات) ٢١٧/٢٦
- كل جرح لا مقدر فيه من (الدية) ولا تعرف نسبته من مقدر فإنها تعتبر بالغير ١٢١/١١
- كل (دية) وجبت في جملة كانت مقسومة على العدد دون المنافع ٢٦/٢٢٥
- كل ذي عدد وجبت فيه (الدية) يسوى بين جميعه فيها ٢٦/٢٢٥
- كل عضو لا تكمل (الدية) فيه بمنفعته لا تكمل بمنفعته دونه ٢٣١/٢٦
- كل عضوين وجبت (الدية) فيهما وجب في أحدهما نصفها ٢٢٨، ٢٢٥/٢٦
- كل عمد سقط القصاص فيه بشبهة (فالدية) في مال القاتل ٢١٣، ٢٠٩/٢٦
- كل ما تعلقت (الدية) بإتلافه تعلقت بإتلاف منفعتة ٢٦/٢٣١، ٢٣٥
- كل ما كان اثنين أو أكثر (فالدية) فيه على الأجزاء ١٦/٤٥٦
- كل مقتول قتل عمدا فلا يرثه القاتل بخلاف الخطأ فإن القاتل يرث المال دون (الدية) ٢٤٧/٢٤
- ما ضمن جميعه (بالدية) ضمن بعضه ببعضها ١٤/٥٤٤
- ما وجب فيه (الدية) وجب في بعضه ٢٢٨/٢٦
- ما وجب فيه (الدية) وجب في بعضه بقسطه ٢٢٧، ٢٢٥/٢٦
- ما وجب فيه كمال (الدية) إن كان في الإنسان منه عضو واحد (فالدية) في مقابلته وإن تعددت أجزاؤه وزعت (الدية) على أجزائه ١٠/٤٨١
- ما وجبت فيه (الدية) وجب بعضها في بعضه بقدره ٢٢٨، ٢٢٥/٢٦
- مقادير (الديات) مبناها على التوقيف ٢٢٣، ٢١٧/٢٦
- من عجز عن استيفاء حقه على الكمال بالقصاص كانت له (الدية) ٢٠٩/٢٦
- من قتله القصاص أو الحد لم يكن له (دية) ٢٥/٦٠٦
- من لا عاقلة له فعقله أي (ديته) على بيت المال ٢٦/٢٤٥
- يقدم في تحمل (الدية) الأقرب فالأقرب على الأبعد ١١/٢٣٦

ورث

- إبراء (الوارث) من (إرثه) في الأعيان لا يصح ٥١٤/٢٢
- الأبعد لا (يرث) مع الأقرب ٢٤/٣٨١
- اتحاد الملة سبب (الإرث) واختلافها سبب الحرمان ٢٤/٢٤٣
- إجازة (الورثة) تنفيذ للوصية أو ابتداء عطية ٢٤/١١٥
- إجازة (الورثة) هل هو تقرير أو إنشاء عطية ١٩٧/٢ - ٤٧٧/١

- اجتماع الرحم والتعصيب إذا كانا من جهة واحدة في (الميراث) وجب التقديم ٢٠٥/٢٤
- اختلاف الجهات للقراءة كاختلاف الأشخاص في (الميراث) ٢٠٥/٢٤
- اختلاف جهة القراءة كاختلاف الأشخاص في حكم (الميراث) ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٧، [٢٠٥]/٢٤
- اختلاف جهة القراءة كاختلاف الأشخاص في (الميراث) ٢٠٦/٢٤
- اختلاف الدين مانع من (الإرث) ٣٥٣/٢٤
- اختلاف الدين مانع من (التوارث) [٢٤٣]/٢٤
- أخذ المال (بالإرث) فرع ثبوت النسب (١٩٩)/٢٤
- أدنى درجات الخلاف (إيراث) الشبهة ٢٥٤/٩
- إذا استوى (وارثان) في درجة واحدة فأقربهم أولى من أبعدهم ٣٨٢/٢٤
- إذا تراخى النسب (ورث) الذكور دون الإناث (٣٤٩)/٢٤
- (الإرث) جبري لا يسقط بالإسقاط ٢٩٧، ٢٩٦، ٢٩٤، (٢٩٣)/٢٤
- (الإرث) جبري لا يصح تركه ٢٩٧، (٢٩٣)/٢٤
- (الإرث) جبري يدخل في ملك الإنسان بغير اختياره ٢٩٤/٢٤
- (الإرث) حق جبري لا يجوز التنازل عنه (٢٩٣)/٢٤
- (إرث) ذوي الأرحام (كإرث) من يدلون به [٤٣١]، ٣٢٤، ٣٢٣/٢٤
- (الإرث) فرع النسب [١٩٩]/٢٤
- (الإرث) لا يثبت بالشك ٦٢٦/١٣
- (الإرث) لا يرد لكراهة (الورثة) ٢٩٤/٢٤
- (الإرث) لا يصح إسقاطه ٢٩٦، [٢٩٣]/٢٤
- (الإرث) لا يكون إلا في ملك ٥٠٠/٢٢
- (الإرث) مبني على المناصرة ٢٤٥/٢٤
- (الإرث) يمتن على اليقين بسبب الاستحقاق (٢٥٩)/٢٤
- استحقاق (الإرث) لا يرتد بالرد (٢٩٣)/٢٤
- الأصل أن أحد الزوجين إذا باشر الفرة بعد ما تعلق حق الآخر بماله (ورثه) الآخر [٢١١]/٢٤
- الأصل أن إقرار الرجل في مرض موته لغير (وارثه) جائز وإقراره (للوارث) باطل [٢٤٧]/٢٥
- الأصل أن كل مسألة (الوارث) فيها الفرع المؤنث غير المذكر تكون فيها الشقيقة أو الأخت لأب واحدة فأكثر عاصبة [٣٦١]/٢٤
- الأصل في (الموارث) أن من أدلى بسبين كان أولى (بالميراث) [٤٠١]، ٣٦٥/٢٤ - ٥٠١/٢
- الأصل في (الموارث) أن من أدلى بسبين كان أولى (بالميراث) ممن أدلى بسبب واحد ٤٠٨/٢٤
- الأصل في (الموارث) أن من أدلى بسبين كان أولى ممن أدلى بسبب واحد ٤٠٨/٢٤

- أصول (الموارث) موضوعة على تقديم الأقوى على الأضعف..... ١٧٩/٢٤
- الإقرار في المرض (للوأرث) إنما يطل إذا لم يعرف سببه ٢٤٨/٢٥
- الإقرار لا (يورث) به إلا مع عدم (وارث) ثابت النسب..... ٢٠٠/٢٤
- الإقرار لغير (الوارث) يستوي فيه الصحة والمرض..... ٢٥/٢٤٧
- إقرار المريض في مرض موته (لوارث) ولغير (وارث) نافذ كإقرار الصحيح ٢٤٨/٢٥
- إقرار المريض (للوأرث) لا يجوز وإقراره للأجنبي يجوز..... ٢٥/٢٤٧
- إقرار المريض (لوارثه) باطل ٢٥/٢٤٧
- إقرار المريض (لوارثه) لا يجوز إلا بإجازة بقية (الورثة) ٢٤٨/٢٥
- إقرار المريض متى تضمن نفعا (للوأرث) لا يصح ومتى تضمن نفعا للأجنبي يصح ٢٤٨/٢٥
- إقرار المريض مرض الموت المخوف بحق عليه لغير (وارث) في حكم إقرار الصحيح فيصح منه ٢٥/٢٤٧
- الأقرب مقدم في (الميراث) على الأبعد ١١/١٨٠ - ٢٤/[٣٨١] ، ٣٩٥
- أقل الجمع في (الموارث) اثنان..... ٢٤/٢٧٧
- أقل الجمع في (الميراث) اثنان ٢٨٠/٢٤
- الإنفاق على الأقارب مرتب على (الإرث) ٢٣/٦٣٥
- أولاد الإخوة بمنزلة آبائهم في أحكام (الميراث) ٢٤/٣٢٥
- أولاد الإخوة بمنزلة آبائهم في (الإرث)..... ٢٤/٣٢٣
- الباطل لا (يورث) شبهة ٨/٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٣٤
- بتباين الدار تنقطع العصمة وينقطع (التوارث) ٩/١١٤
- بمرض الموت تعلق حق (الورثة) بماله ١٤/١٢٩
- بيت المال حائز أو (وارث)..... ٢٤/٢٢٥
- بيت المال هل هو (وارث) أو مرد للأموال الضائعة ٢٤/٢٢٥
- بيت المال (وارث) أو حائز..... ٢٤/٢٣٤
- بيت المال يخلف (الوارث) في استحقاق ماله ٢٤/٢٢٩
- تجب النفقة على كل (وارث) بقدر ما (يرث) ٢٣/٦٣٥ ، ٦٤٣ ، ٦٤٥ ، ٦٤٧
- ترتيب ذوي الأرحام في (الإرث) كترتيب العصابات ٢٤/٤٣١
- (التوريث) فرع النسب ٢٤/١٩٩
- (التوريث) في موضع الشك لا يجوز..... ٧/١١٨ - ٢٤/٢٥٩
- حجب النقصان يدخل على كل (الورثة)..... ٢٤/[٤١٧]
- حقك من (ميراثها) الحجر وغرمه الدية ولم يعطه من (ميراثها) شيئا..... ٢٤/٢٥١
- الحقوق التي ليست بأموال لا (تورث)..... ٢٦/٥٣

- الحقوق المجردة لا (تورث) ٤٩٣/١٣
- الخنثى المشكل في (الميراث) أنثى إلا أن يتبين حاله ٨٤/١١
- خيار الشفعة (موروث) ٢١/٤٦٧
- ذو النسيين أولى (بالميراث) من المنتسب بنسب واحد ٢٤/٢٠٥
- ذوو الأرحام أولى (بالميراث) من بيت المال ٢٤/٢٢٦
- سقوط (الإرث) مع بقاء سبيه لا يصح ٢٤/٢٩٣، ٢٩٤
- الشفعة حق مالي (موروث) ٢١/٤٦٧
- الشفعة حق (يورث) عن الميت ٢١/٤٦٧
- الشفعة (موروثة) عمن تجب له ٢١/٤٦٧
- الصورة في (إيراث) الشبهة بمنزلة الحقيقة في درء ما يندري بالشبهات ٧/٤٤٥ - ٩/٢٢٧
- العبرة في قضاء دين الميت أن يكون من ماله لا من مال (وارثه) ٢٤/١٩٣
- في (الميراث) يعتبر الأقرب فالأقرب ٢٤/٣٨١
- القاتل بحق لا يحرم من (الميراث) ٢٤/٢٤٧
- القاتل بسبب لا يحرم من (الميراث) ٢٤/٢٤٧
- القاتل بغير حق لا (يرث) من المقتول شيئاً ٢٤/٢٤٧
- القاتل لا (يرث) شيئاً ٢٤/٢٥٢
- القتل العمد العدوان من موانع (الإرث) ٢٤/٣٥٣
- القربة التي تقتضي (التوريث) توجب الإنفاق ٢٣/٦٣٥، ٦٤١، ٦٤٢
- القرب مقدم على القوة في (الميراث) ١/٤٤٨
- القرباء مقدمون على الأقرباء في (الإرث) ١/٤٤٨
- كل (إرث) مستحق بنسب وجب أن ينتفي مع انتفاء النسب ٢٤/٢٠٠
- كل أنثى ساوت أخاها في القربة إذا لم تشارك في (الإرث) لم تكن (وارثة) ٢٤/٣٤٩
- كل أنثى لم تكن (وارثة) عند الانفراد من الإناث لا يعصبها أخوها عند الاجتماع ٢٤/٣٤٥، ٣٤٩
- كل إنسان يرث (ويورث) إلا ثلاثة الأنبياء لا (يرثون) ولا (يورثون) والمرث لا (يرث) (ورثته) (ورثته)
- المسلمون والجنين (يرث) ولا (يورث) ٢٤/٢٥٥
- كل إنسان (يرث) (ويورث) إلا ثلاثة الأنبياء والمرث والجنين ٢٤/٢٨١
- كل بائن الطلاق لا (ترث) إلا المطلقة في مرض الموت ٢٤/٢١٧، ٢٢٢، ٢٢٣
- كل تصرف يضطر إليه المريض أو لا يمس حقوق الدائنين أو (الورثة) هو نافذ لا يتوقف على إجازة أحد ١٣/٧٧
- كل ذكر من (الورثة) فهو عاصب إلا الزوج والأخ لأم ٢٤/٣٤١، ٣٤٥
- كل سبب لا (يورث) به مع وجود النسب بحال لا (يورث) به مع عدم النسب في حال ٢٤/٢٠٠

- كل فرقة قطعت (الميراث) حال الصحة قطعت حال المرض ٢١١/٢٤
- كل قاتل لا (يرث) ٢٥٢/٢٤
- كل قتل يتعلق به وجوب القصاص أو الكفارة فإنه يمنع (الميراث) وكل قتل لا يتعلق به وجوب القصاص ولا الكفارة فإنه لا يمنع (الإرث) ٢٤٧/٢٤
- كل ما جاز بإجازة (الوارث) يتملكه المجاز له من قبل الموصي ٢٤/ (١١٥)
- كل ما جاز بإجازة (الوارث) يتملكه المجاز له من قبل (الوارث) ٢٤/ (١١٥)
- كل محجوب عن (الميراث) لا يلزمه النفقة في حياة حاجبه ٦٣٥/٢٣
- كل مقتول قتل عمدا فلا (يرثه) القاتل بخلاف الخطأ فإن القاتل (يرث) المال دون الدية ٢٤٧/٢٤
- كل من أدلى بجهة حجته تلك الجهة إلا الإخوة لأم (فيرثون) معها ٣٧٨/٢٤
- كل من أدلى بسببين (يرث) بكل واحد منهما من جهتين ما (يرث) به الآخر لم (يرث) إلا بأحدهما ٤٠١/٢٤
- كل من أدلى بشخص لا (يرث) مع وجوده ٤١١/٢٤
- كل من أقر (لوارث) أو لغير (وارث) في صحته فأقراره جائز عليه ٢٤٨/٢٥
- كل من لا (يرث) إذا لم يكن دونه وارث فإنه لا يحجب أحدا عن (ميراثه) ٢٤/ (٣٧٠)
- كل من لا (يرث) بحال لا يحجب (وارثا) ٣٧٧، ٢٤/ (٣٦٩)
- كل من لا (يرث) لا يحجب أحدا من أهل (الميراث) ٢٤/ (٣٦٩)
- كل من لم (يرث) مع من هو أبعد منه لم (يرث) إذا انفرد ٣٨٢/٢٤
- كل من مات بعد (مورثه) لا يسقط نصيبه إلا الجنين إذا مات في بطن أمه بعد موت (المورث) ٢٥٧، ٢٤/ [٢٥٥]
- كل من مات من غير (وارث) معين من المسلمين وأهل الذمة فماله من الجهات التي يعمر بها بيت المال ٢٤٥/٢٦ - ٢٢٦، ٢٤/ ٢٢٦
- كل من مات من المسلمين لا (وارث) له فماله لبيت المال ٢٤/ ٣١٧ - ٢٢٣
- كل من (ورث) (ورث) منه ٢٨٤، ٢٨٣/٢٤
- كل من (ورث) ورث منه إلا اثنين الجدة لأم والمعتق الأعلى ٢٤/ [٢٨١]
- كل من يدلي إلى الميت بشخص لا (يرث) مع وجود ذلك الشخص سوى أولاد الأم فإنهم (يرثون) معها ٤١٣، ٢٤/ (٤٠٩)
- كل (وارث) يمكن أن يسقط إلا أربعة الأبوان والزوجان والأبناء والبنات ٣٩٥/٢٤
- كل (وارث) يمكن أن يسقط حين مزاحمته الأقرب إلى الميت ٢٤/ [٣٦٥]
- لا (إرث) إلا بسبب ٧٠/٣٠
- لا (ترث) البائن ولا (تورث) ٢٤/ (٢١٧)
- لا تكون (الموارث) بالشك ٢٤/ (٢٥٩)

- لا تنتقل حقوق (المورث) غير المالية إلى (الوارث)..... ٦٤٣/١٣
- لا (تورث) مطالبة الشفعة من غير مطالبة صاحبها ٤٦٨/٢١
- لا (ميراث) إلا بعد الدين ١٧٣/٢٤
- لا (ميراث) إلا بعد الوصية والدين (١٨٥)/٢٤
- لا (ميراث) بالشك (٢٥٩)/٢٤
- لا (ميراث) ولا وصية قبل قضاء الدين [١٨٥]/٢٤
- لا وصية (لوارث) ١٥١ ، ٦٩ ، ٦٥ ، [٦٥]/٢٤ - ٤٢٠/١
- لا (يتوارث) أهل ملتين شتى ٥٠٣/٢
- لا (يتوارث) أهل ملتين شيئا (٢٤٣)/٢٤
- لا (يتوارث) أهل ملتين مختلفتين (٢٤٣)/٢٤
- لا (يتوارث) أهل ملتين ولو كافرتين ٢٤٣/٢٤
- لا يجوز (لوارث) وصية (٦٥)/٢٤
- لا يحجب من لا (يرث) [٣٦٩]/٢٤
- لا (يرث) أحد أحدا إلا باليقين [٢٥٩]/٢٤
- لا (يرث) أحد أحدا إلا بيقين ٢٦٧ ، ٢٦٦ ، ٢٦٥ ، ٢٦٢/٢٤
- لا (يرث) أحد من ليس على دينه وملته بنسب ولا غيره (٢٤٣)/٢٤
- لا (يرث) الأخوات بالفرض المسمى أكثر من الثلثين ٣٠٨/٢٤
- لا (يرث) قاتل [٢٤٧]/٢٤
- لا (يرث) القاتل شيئا ٥٤٣/٣٠
- لا (يرث) المسلم الكافر ٣٧٥/٢٤
- لا (يرث) المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ٣٢١/٢٤
- لا يستحق (الإرث) إلا من يستحق النسب (١٩٩)/٢٤
- لا يمنع الدين انتقال التركة إلى (الورثة) ١٨٥/٢٤
- لا يؤثر المرض فيما لا يتعلق به حق غريم ولا (وارث) (٧٧)/١٣
- لأنه لا ضمان على (الوارث) ٣٨٠/١٤
- لللعان مانع من موانع (الإرث) ٣٥٣/٢٤
- لفظ الجمع أدناه في (الميراث) اثنان ٢٧٩ ، [٢٧٧]/٢٤
- لفظ الجمع في (الميراث) مصروف إلى الاثنين (٢٧٧)/٢٤
- ما جاز أن يملك بالهبة أو (بالميراث) جاز أن يكون صداقا وإن لم يصلح ثمنا في البيع ٣٨٦/٢٣
- ما كان تابعا للمالك (يورث) عنه ٤٦٨/٢١
- ما مات عنه أربابه ولم يستحقه (وارثه) بفرض ولا تعصيب فينتقل إلى بيت المال (٢٣٣)/٢٤

- ما يجري فيه (الإرث) تجري فيه الوصية ٢٤/ (١٦٥)
- ما يمنع منه (المورث) يمنع منه (الوارث) ٢٤/ ٢٧٠
- المال الصائر إلى بيت المال من تركة من مات من المسلمين ولم يترك (وارثا) هل هو صائر إليه (إرثا) أو على وجه المصلحة ٢٤/ ٢٢٦
- المال الصائر إلى بيت المال هل هو صائر (إرثا) أو على وجه المصلحة ٢٤/ (٢٢٥)
- مال من لا (وارث) له لبيت المال ٢٤/ [٢٣٣]
- مال من لا (وارث) له يصير إلى بيت المال (إرثا) ٢٤/ ٢٢٩
- المثنى له حكم الجمع في (الميراث) ٢٤/ (٢٧٧)
- المحروم في حق (الإرث) كالميت ٢٤/ (٣٦٩)
- المطلقة البائن لا (ترث) ٢٤/ (٢١٧)
- المطلقة البائن لا (ترث) بلا تهمة ٢٤/ (٢١٧)
- المفقود يجعل ثابتا في نفي (التوريث) عنه ولا يجعل ثابتا في استحقاق (الميراث) عن (مورثه) ١١٠/ ٢٩١
- من أدلى إلي الميت بشخص لا (يرث) مع وجوده إلا أولاد الأم ٢٤/ (٤٠٩)
- من ترك حقا (فلورثته) ٢٤/ ٢٨٦
- من ترك مالا أو حقا (فلورثته) ٢٤/ ٢٧٠، ٢٨٦
- من ترك مالا (فلورثته) ٢٤/ ٢٧٠، [٢٨٥]
- من ترك مالا فهو (لورثته) ٢٤/ ٣١٦
- من ثبت له النسب ثبت له (الميراث) ٢٤/ (١٩٩)
- من قتل ولا (وارث) له اقتصر له الإمام ٢٤/ ٢٢٩
- من لا (وارث) له فإنما يصرف ماله إلى بيت مال المسلمين ٢٤/ (٢٣٣)
- من لا (وارث) له (ميراثه) في بيت المال ٢٤/ (٢٣٣)
- من لا (يرث) بالوصف لا يحجب (وارثا) ٢٤/ ٣٧٧
- من لا (يرث) لا يحجب ٢٤/ (٣٦٩)، ٣٧٥، ٣٨٩
- من لا (يرث) لا يحجب (وارثا) ٢٤/ ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٧٩
- من لا (يرث) لمانع لا يحجب غيره حرمانا ولا نقصانا ٢٤/ (٣٦٩)
- من لم يكن له (وارث) مسلم (فميراثه) في بيت مال الله يقسم بين المسلمين ٢٤/ (٢٣٣)
- من لوازم البيئونة سقوط النفقة (والإرث) ٢٤/ ٢٢٠
- من ملك شيئا حياته فهو (لورثته) بعد موته ٢٤/ (٢٨٥)
- من (ورث) ورث منه ٢٤/ ٢٨٣، ٢٨٤
- من يدلي بسببين يقدم على من يدلي بسبب واحد في (الميراث) ٢٤/ (٤٠١)
- من يدلي بعاصب فإنه لا (يرث) معه ٢٤/ ٤٠٩

- من (يرث) لا يحجب (وارثا)..... ٣٧٧/٢٤
- (الموارث) على السبب والبعضية بحسب التفاوت في القرب والبعد ١٩٩/٢٤
- (الموارث) غالبا لا مجال للرأي فيها..... ٢٧٥/٢٩
- (الميراث) لا يستحق إلا بالتعيين دون الشك ٢٥٩/٢٤
- (الميراث) لا يسقط بالرضى (٢٩٣)/٢٤
- (الميراث) لا يكون قبل ثبوت النسب (١٩٩)/٢٤
- النساء لا (يرثن) أكثر من الثلثين [٣٠٥]/٢٤
- النساء من الأولاد لا (يرثن) أكثر من الثلثين ٣٠٥/٢٤
- النفقة تجب على الشخص للأقارب بقدر ما (يرث) ٦٤١/٢٣
- النفقة تجب على كل (وراث) (لمورثه) ٦٤١/٢٣
- النفقة على الأقارب بحسب (الميراث) (٦٣٥)/٢٣
- النفقة مقابلة (بالإرث) ٦٤١/٢٣
- هل الاعتبار بالإقرار (للوراث) بكونه (وارثا) حال الإقرار أو حال الموت ٤٤٥/٨
- هل بيت المال (وارث) أو إنما يصرف المال إليه لأنه مال ضائع (٢٢٥)/٢٤
- (الوارث) قائم مقام (المورث) ٢٧٣/٢٤
- (الوارث) قائم مقام (مورثه) ٢٧٤/٢٤
- (الوارث) لا يلزمه أن يوفي من ماله دين (مورثه) (١٩٣)/٢٤
- (الوارث) يتصرف بحكم الخلافة عن الميت (٢٦٩)/٢٤
- (الوارث) يخلف (المورث) ملكا وتصرفا (٢٧٠)/٢٤
- (الوارث) يصير غير (وارث) وعكسه المعتبر مآله ١٤١/١٦
- (الوارث) يقوم مقام (المورث) ٢٧٤ ، ٢٧٣ ، ٢٧١ ، [٢٦٩]/٢٤
- (الوارث) يقوم مقام (المورث) بما له وما عليه (٢٦٩)/٢٤
- (الوارث) يقوم مقام (المورث) حقيقة وحكما (٢٦٩)/٢٤
- (الوارث) يقوم مقام (مورثه) ٢٧٢/٢٤
- (الوارث) يقوم مقام الميت (٢٦٩)/٢٤
- (الورثة) خلافة (٢٧٠)/٢٤
- الوصي لا يملك إسقاط شيء من حقوق (الورثة) وإنما يملك الاستيفاء ٥٨٢/١٣
- الوصية أخت (الميراث) [١٦٥]/٢٤ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩
- الوصية أوسع من (الميراث) ٩/٢٤
- الوصية بمنزلة الملك (بالإرث) (١٦٥)/٢٤
- الوصية تجري مجرى (الميراث) في الانتقال بعد الموت (١٦٥)/٢٤

الوصية قرينة (الإرث)	(١٦٥)/٢٤
الوصية مقدمة على (الورثة)	٤٣٩/١٣
الوصية (والميراث) أخوان	١٦٩/٢٤
يجوز أن يمنع (الإرث) ما لا تمنع الوصية	١٦٥/٢٤
يد (الوارث) قائمة مقام يد (مورثه)	(٢٦٩)/٢٤
يقدم الأقرب فالأقرب في القيام بحق (المورث) المقذوف	٢٣٦/١١
يقوم (الوارث) في الخيار مقام (مورثه)	٢٧٠/٢٤
ينتقل (للوارث) كل ما كان مالا أو متعلقا بالمال أو فيه ضرر عليه	٥١٨/٢

ورد

الإجارة (الواردة) على الذمة يحتمل فيها التأجيل والتأخير	١٠٤/٢٢
إذا (ورد) الأثر بطل النظر	١٠/٣٣
إذا (ورد) الأمر بشيء يتعلق بالمأمور وكان عند المأمور وازع يحمله على الإتيان به فلا يحمل ذلك الأمر على الوجوب ٩/ (٥٩٢)، ٥٩٦ - ٣١/ [١٩٩]	
إذا (ورد) خبران أحدهما حاضر والآخر مبيح فالحظر أولى	٣٩٠/٨
إذا (ورد) الخطاب مطلقا لا مقيد له حمل على إطلاقه	(٤١٥)/٣١
إذا (وردت) صيغة العموم في محل يقبل العموم وجب حمله على العموم	٣٠٨/٣١
إذا (ورد) عقد البيع على ما في يد المشتري انضم ملكه إلى دوام يده وتم الأمر	(٢٠٢)/٢٣
إذا (ورد) عقد على عين لا يجوز أن يعقد عليها مثله	(٣٦)/١٠
لاستثناء (الوارد) بعد جمل متعاطفة يتوقف فيه	٤٧٢/٣٠
الإسلام متى (ورد) والحرام غير مقبوض يمنع من قبضه بحكم العقد	(١٨٧)/١٦
الاسم المشترك إذا (ورد) مطلقا عزم في جميع مسمياته	(٥٠٣)/٣١
الأصل الإباحة إلا ما (ورد) الشرع بتحريمه	٣٨٠/٨
الأصل إبقاء العام على عمومته حتى (يرد) المخصص	٣٤٩/٣٠
الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى (يرد) دليل بخلاف ذلك	١٥٧/٦
الأصل بقاء ما كان على ما كان علي ما لم (يرد) دليل يغيره	٥٠٥/٢٦
الأصل التنزه عن اللعب واللهو فيقتصر على ما (ورد) فيه النص وقتا وكيفية	(٤٧٤)/٢٦
الأصل عدم إطلاق أفعال التفضيل في حق الله تعالى إلا ما (ورد)	(٢١٢)/٣٢
الأصل عدم الوجوب حتى (يرد) الشرع	٢٢٤/٣٣
الأصل في الجنائية (الواردة) على محل معصوم اعتبارها بإيجاب الجابر أو الزاجر ما أمكن ٢٦/ [٢٩]،	

- الأصل في العقود والشروط فيها الحظر إلا ما (ورد) الشرع بإجازته..... ١٥/ (٢٤٨)
- الأصل في المعاملات الحل حتى (يرد) دليل المنع..... ٦/ (٣٧٠)
- الأصل فيما (ورد) مطلقاً من غير توقيف أن يتلقى من أهل العرف..... ٨/ (٢٠٥)
- الإعارة (الواردة) على استهلاك العارية قرض فاسد..... ٢٢/ (٥٦٣)
- الأفضل أن يأتي المكلف في العبادات (الواردة) على وجوه متنوعة بكل نوع منها..... ١٧/ [١٠١]
- أفعال الرسول الواقعة موقع البيان بمثابة أقواله (الواردة) لبيان الأحكام..... ٢٨/ (٤٣٣)
- الأفعال المتتفع بها قبل (ورود) الشرع على الإباحة..... ٣/ ١٦٥
- أفعاله محمولة على التشريع ما لم (يرد) دليل التخصيص..... ٢٨/ ٤٥٣
- أكثر العمومات (وردت) على أسباب خاصة..... ٣٠/ ٣٦٢، ٣٧٢
- الأمر الصريح والنهي الصريح كلاهما يفيد بظاھر قصد الشارع إلى امتثال ما (ورد) فيهما من أوامر ونواه..... ٥/ ٥٥
- الأمر (الوارد) عقيب الحظر والاستئذان للوجوب..... ٣١/ ٢٨٨، ٢٩٩
- إن عمل بخلاف خبر أكثر الأمة لم (يرد) إجماعاً..... ٢٨/ (٣٥١)
- إن (ورد) فعله ﷺ بيانا لمجمل كان حكمه حكم ذلك المجمل من وجوب وندب..... ٢٨/ (٤٨١)
- (توارد) الأدلة على مدلول واحد جائز..... ٢٧/ [٢٤٧]، ٢٥١ - ٢٩٩/ ٢١٣
- (توارد) الأدلة على مدلول واحد وهو جائز..... ٢٧/ ٢٥١
- التي (أوردھا) الإمام القرافي وعبر عنها بصورة أخرى أيضا..... ١/ ٥٣٨
- الجمع المحلى بالألف واللام للعموم ما لم (يرد) بها معهود..... ٣٢/ (٢٨٢)
- الجناية إذا (وردت) على محل معصوم وجب الضمان..... ٢٦/ ٣٠
- الحكم إذا (ورد) في الشريعة وظهر تعليقه وعلمت فائدته وجب البناء عليها وتعين العمل بها ٥/ (٨٥)
- الحكم في (مورد) النص ثابت بالنص أو بالعلة..... ٢٩/ (٣٠٥)
- خبر الواحد إذا (ورد) موجبا للعمل فيما تعم به البلوى مقبول..... ٢٨/ (٢٩٣)
- الخطاب إذا (ورد) مطلقاً لا مقيد له حمل على إطلاقه..... ٣١/ ٥٨١
- الخطاب (الوارد) جواباً عن سؤال سائل يستدعي الجواب وذلك الجواب غير مستقل بنفسه ولا يصلح أن يكون ابتداء كلام يتبع الرخص إنما يصار فيها إلى ما (ورد) الشرع به..... ١/ ٤٣٠
- الرخص هي منح الله تعالى فلا يتعدى بها (مواردها)..... ٢٩/ ٢٨١
- السؤال في عمومته وخصوصه حتى كأن السؤال معاد فيه..... ٢/ ٨٥
- الشرع قد (يرد) بما لا يقتضيه العقل إذا كان العقل لا يحيله..... ٣/ (٢١٧)
- الشرع لا (يرد) بخلاف العقل..... ٣/ (٢١٧)
- شرع من قبلنا إذا ثبت بطريق صحيح ولم (يرد) عليه ناسخ يكون شرعا لنا..... ٣٠/ (٧٥)

- شرع من قبلنا شرع لنا إذا لم (يرد) في شرعنا ما يخالفه..... ٤١٨/١٣
 شرع من قبلنا شرع لنا إذا (ورد) شرعنا بتقريره..... ٣٠/٧٦
 شرع من قبلنا شرع لنا إذا (ورد) في شرعنا ما يقرره..... ٢٥٧/٢٣
 شرع من قبلنا شرع لنا ما لم (يرد) شرعنا بخلافه..... ٣٣٧/١٨
 شرع من قبلنا شرع لنا ما لم (يرد) شرعنا بنسخه..... ٣٠/٧٦
 شرع من قبلنا شرع لنا ما لم (يرد) ناسخ..... ٢٨/٢٠١ - ٣٠/٣٥٨ - ٣٣/٦١١
 شرع من قبلنا شرع لنا ما لم (يرد) ناسخ له في شريعتنا..... ٣٠/٨٨
 الشرع (ورد) بالترجيح بالعلامة في الجملة..... ٨/٣١٢، ٣١٦
 العام المطلق على العام (الوارد) على سبب..... ٢/٣٩٧
 العام يجري على عمومته حتى (يرد) ما يخصه..... ٣١/١١٩، ١٢٣
 العام يجري على عمومته حتى (يرد) المخصص..... ٣٠/[٣٣٧]، ٣٧٢ - ٣١/٤١٦
 العبادة المحضة إذا اشتملت على أفعال متغايرة انحتم ترتيبها على ما (ورد) به الشرع..... ١٧/٢١٩
 العبادات (الواردة) على وجوه متعددة يجوز فعلها على جميع تلك الوجوه من غير كراهة..... ١/٤٣٦
 العبادات (الواردة) على وجوه متعددة يجوز فعلها على جميع تلك الوجوه (الواردة) فيها من غير كراهة لبعضها وإن كان بعضها أفضل من بعض..... ١٧/١٠١
 العبرة في اليمين بخصوص السبب الذي (وردت) فيه لا بعموم اللفظ..... ٢٠/٤٨٧
 العقود لا (ترد) إلا على موجود بالفعل أو بالقوة وأما الفسوخ (فترد) على المعدوم حكما واختيارا..... ١١/٥٣٥
 العقود لا (ترد) إلا على موجود بالفعل أو بالقوة وأما الفسوخ (فترد) على المعدوم حكما واختيارا..... ٢/٧٤
 العقود لا (ترد) على غير المتمول..... ٢٢/٣٠٧
 فعل النبي ﷺ المجرد إذا (ورد) بيانا لمجمل كان حكمه حكم ذلك المجمل..... ٢٨/٤٨١
 فعل النبي ﷺ المجمل إذا (ورد) بيانا لمجمل فحكمه حكم ذلك المجمل..... ٣/٥٢٨
 فعل النبي ﷺ وقوله متى (ورد) موافقا لما في القرآن يجعل صادرا عن القرآن وبيانا لما فيه..... ٢/٤٢٣
 قد يدخل في العقد تبعا ما لا يجوز (إيراد) العقد عليه قصدا..... ٩/٤٥٢ - ١١/٤٣٦، ٥١٩، [٥٣١]
 كل عرف (ورد) النص بخلافه فهو غير معتبر..... ٨/١٤٠
 كل ما (ورد) به الشرع مطلقا ولا ضابط له فيه ولا في اللغة يحكم فيه العرف..... ١/٤٨٣ - ٨/٢٠٥
 - ١٠/١٥٠ - ١١/١٠٦، ١٠٨ - ١٥/١٧٣
- كل ما (ورد) به الشرع مطلقا ولا ضابط له فيه ولا في اللغة يرجع فيه إلى العرف..... ٨/١٥٧، ٢١٥، ٢٦٥
 كل ما (ورد) به الشرع مطلقا ولا بد من تقديره ولم يكن له أصل في الشرع ولا في اللغة رجع فيه إلى العرف والعادة..... ٨/٢٠٦

- كل ما جاز (إيراد) العقد عليه بانفراده جاز استثنائه من العقد وما لا فلا ١٤٤/٢١
- كل ما يتعلق بالإحرام من الأفعال فحكم أكثره حكم جميعه في باب الجواز ومنع (ورود) الفساد عليه ٢٠/٣٤١
- لا اجتهاد في (مورد) النص ٥٣٢، ٢٧٦، ٢٧٢/٥ - ٨١/٢٥ - ٥٣٨ - ٧٧/٣٣
- لا احتياط فيما (ورد) به الدليل ٢٠٩/٩
- لا تأثير للنسيان في إسقاط شيء من الفروض إلا ما (ورد) به التوقيف ١٢/٤٣٤
- لا تفعل (الوارد) ابتداء أدنى مراتبها الكراهة ٥٢٤/٢٧
- لا حكم على العقلاء قبل (ورود) الشرع ٢/٤٢٣
- لا حكم لأفعال العقلاء قبل (ورود) الشرع ١/٣٣٠
- لا حكم للأعيان قبل (ورود) الشرع ١/٣٣٠
- لا رخصة إلا ما (ورد) الشرع به ١/٤٣٠
- لا مساغ للاجتهاد في (مورد) النص ١٤٩، ١٤٨، ١٤٦/٢٩ - ٣٢٥/٦ - ٣٠٤/١، ٣٢٣، ٣٩٤، ٤٣٤، ٤٨٧ - ٤٨٧، ٣٠/٢، ٣٩، ٢١٣ - ٧٤، ٧٣، ١٢، [٩]/٣٣
- لا يجوز ترك الحادثة لا حكم فيها مع (ورود) الشرع ٣/١٨٧
- لا (يرد) الشرع بما يحيله العقل ٣١/٤٦٦ - ٣٢/٤٩٧
- لا (يرد) الشرع بما يحيله العقل أصل ٢٧/٢٩٤
- لا يمتنع (ورود) اللفظ العام مع استئثار المخصص عنه ٣٠/٥٤٥
- اللفظ إذا (ورد) لمعنى لا يحتج به في غيره ٣٠/٣٩٠، ٣٩٣ - ٣٢/٣٨٥ - ٣٣/٤٢٤
- للمالك أن يتصرف في ملكه كيف يشاء ما لم يستلزم ذلك التصرف محرما مما (ورد) الشرع بتحريمه ١٤/٨٠، ٨٦
- لم (يرد) الشرع إلا بما أوجبه العقل أو جوزه ٣/٢١٧
- ما اجتمع فيه القول والفعل فهو أكد مما لم (يرد) فيه إلا أحدهما ٢٨/٤٨٩
- ما اشتمل على معنى مشترك بين سائر الأخبار (الوارد) في مشتبهات الحوادث بحيث يكون المعنى التضمني أو الالتزامي داخلا في متفرقاتها فهو المتواتر المعنوي ٢٨/٢٦٧
- ما جاز (إيراد) العقد عليه بانفراده صح استثنائه منه ١٦/٣٢٤
- ما جاز (ورود) النص به ساغ فيه القياس عند قيام الدلالة عليه ٢٩/١٩٦
- ما ذكر فيه سبب (ورود) النص مرجع على غيره ٣٣/٤٠١
- ما لا يجوز (إيراد) العقد عليه بانفراده لا يجوز استثنائه ١٦/٣٢٣
- ما لا يجوز (إيراد) العقد عليه لا يجوز استثنائه من العقد ١٦/٣٢٣
- ما لم (يرد) الشرع بتحديدده يرجع فيه إلى العرف ١٠/١٠٢
- ما لم (يرد) فيه تقدير شرعي لا يتحكم فيه بتقدير والتفويض فيه إلى رأي المبتلى ١١/١١٣

- ما (ورد) به الشرع مطلقا وليس له حد في الشرع ولا اللغة يرجع فيه إلى العرف والعادة ٨/١٨٤،
١٨٦، ٣٠٤، ٣٠٤-١١٤/١١، ١١٥-٨٣/٣٣
- ما (ورد) في الشرع مطلقا من غير تحديد ولا حد له في اللغة ولا في الشريعة يجب الرجوع فيه إلى
العرف والعادة ٨/١١٥
- ما (ورد) في الشرع ولا ضابط له شرعا ولا لغة يتبع فيه الوجود ٨/٣٠٣
- ما (ورد) لمعنى عارض يزول بزواله ٧/٣٠٠، ٣٠٤
- ما (ورد) مطلقا من غير توقيف يصار فيه إلى أهل العرف وما يتبدره أفهامهم ٢/٣٥٧
- ما يعرف ببداية العقول وضرورتها لا يجوز أن (يرد) الشرع بخلافه ٣/٢١٧، ٢٢٠
- مأخذ الصراحة هل هو (ورود) الشرع به أو شهرة الاستعمال ٢/٩٠
- متى (ورد) التكليف بشيء غير مكتسب تعين صرفه لنسبه أو لثمرته ٤/٨٥
- المخصوص بالذكر إذا كان سببا (لورود) النص فلا مفهوم له ٣٢/١٤٧
- المطلق إذا (ورد) مقيدا بقيدتين متضادتين وتعذر الجمع بينهما تساقطا ٣١/٤٤٣
- المطلق يجري على إطلاقه حتى (يرد) ما يخصه ٣١/٤١٥
- المطلق يجري على إطلاقه حتى (يرد) ما يقيد به ٣١/٤١٥، ٤٢٤، ٤٥١-٣٢/١٦٦
- المطلق يجري على إطلاقه ما لم (يرد) دليل التقييد نصا أو دلالة ٣١/٤١٥
- المطلق يجري على إطلاقه ما لم (يرد) ما يقيد به ٣١/٤٢١
- المطلق يحمل على إطلاقه ما لم (يرد) ما يقيد به ٢٥/٢٧٧
- معرفة أسباب النزول (والورود) تكشف عن مقصود الشارع ٥/١٣١
- المقدرات التي لم (يرد) بها نص لا تثبت بالرأي بل تفوض إلى رأي المبتلى ١١/١٠٦، ١٠٩، ١١٣
- من الضرورات ما هو أشد مما (وردت) فيه الرخص فمن الواجب رعيه وإعطاؤه ما يناسبه من
الأحكام ٢/٥٦٥
- (مورد) الترجيح إنما هو الأدلة الظنية ٣٣/٣٣٩
- (مورد) التكليف هو العقل ٢٨/٨٣، ١٠٣
- النقض (يرد) على الإجازة والإجازة لا (ترد) على النقض ١٦/٤٤٥، ٤٥١
- النهى إذا (ورد) بعد الوجوب فهو للامتناع ٣١/٣٩١
- النهى إذا (ورد) على واجب شرعا وقد تقيّد بغير واجب انصرف إلى غير الواجب ٣١/٤٠٩، ٤٥٨
- النهى (الوارد) عقيب الوجوب يفيد التحريم ٣١/٣٩١
- يجوز تأخير البيان عن (مورد) الخطاب ٣١/٥٣٣
- يجوز القياس على أصل مخالف للأصول إذا (ورد) الشرع به ودل عليه الدليل ٥/٥١٦، ٥٢١
- (يرد) البيان بالإشارة ٢٨/٥١٢
- يقتصر بالرخصة على (مورد) اليقين ٧/٣٤٨

ورع

- الخروج من الخلاف من باب (الورع) ٢٥٣/٩
سد الذرائع (ورعي) المصالح المرسله لا يفرضان في أحوال الأفراد ٥٦٥/٢
كل ما شككت فيه (فالورع) اجتنابه ٤٧٤/١
المحظورات مبنية على الاحتياط والأخذ (بالورع) مهما أمكن ٥٦٣/٢٧
من جهل أحرام هذا الشيء أم حلال (فالورع) له أن يمسك عنه ١١/١٧
من (الورع) الاحتياط بفعل ما يشك في وجوبه ٢١٥/٩
من (الورع) الخروج من الخلاف ٢٥٦، (٢٥٣)/٩

وري

- التقييد بحرف الغاية يدل على انتفاء الحكم (وراء) الغاية ٨٥/٣٢
الضرورة إذا اندفعت لم يبح لها ما (وراءها) ٢٦٩، (٢٦٧)/٧
كل شيء (يتواري) فلا يباع حتى يخرج ٣٢٦/٢
اللفظ المطلق إذا قيد ببعض الأشياء يبقى على إطلاقه فيما (وراءه) ٢٥٦/١٠
المكره إذا ادعى (الثورية) صدق ظاهرا في كل ما يدين فيه عند الطوعية ٥٧٠/١٢
موجب الاستثناء أن الكلام به يصير عبارة عما (وراء) المستثنى وأنه ينعدم بثبوت الحكم في المستثنى
لانعدام الدليل الموجب له مع صورة التكلم به ٤٢٣/٢

وزر

- ألا (تزر) (وازره) (وزر) أخرى ٤٩٤/٦
ألا (تزر) (وازره) (وزر) أخرى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ٤٧٦/٣
الإيمان يلغي (أوزار) الكفر ١٢٥/٩
لا (تزر) (وازره) (وزر) أخرى ١٥/١٨ - ٥٦٨/١٤ - ٦٦٠/١٢ - ٢٤٦/٣ - ٤١١/١
لا (تزر) وازرة وزر أخرى ١٦/١٨
لا (تزر) (وازره) (وزر) أخرى وليس للإنسان إلا ما سعى ٢٤١/٣
لا تزر (وازره) (وزر) أخرى ١٦/١٨
يتضاعف (الوزر) حيث يتضاعف الثواب ٢٧٤/١٢

وزع

- أجزاء الثمن (تتوزع) على أجزاء المبيع ٤٥٦/١٦
- أجزاء العوض في المثليات (تتوزع) على أجزاء المعوض ٤٦٠/١٦
- إذا وجدنا جملة ذات أعداد (موزعة) على جملة أخرى فهل (يتوزع) أفراد الجملة (الموزعة) على أفراد الأخرى أو كل فرد منها على مجموع الجملة الأخرى ١٠/٥٢٧
- إذا ورد الأمر بشيء يتعلق بالمأمور وكان عند المأمور (وازع) يحمله على الإتيان به فلا يحمل ذلك الأمر على الوجوب ٩/٥٩٢، ٥٩٦ - ٣١/١٩٩
- إن الله (ليزع) بالسلطان ما لا (يزع) بالقرآن ٣/٣٥
- العقد إذا اشتمل أحد طرفيه على مالين (وزع) ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة ١٠/٥٢٩
- العقد إذا اشتمل أحد طرفيه على مالين (وزع) ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة وذلك يوجب المفاضلة أو الجهل بالمثل ١٠/٥٣٣
- العقد إذا اشتمل أحد طرفيه على مالين (وزع) ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة وذلك يوجب المفاضلة أو الجهل بالمثل متفرعة ١٠/٤٧٠
- العوض (يوزع) على المعوض ١٦/٤٥٥
- قوة الداعي الطبيعي قاذحة في الظن المستفاد من (الوازع) الشرعي ٣١/٢٠٠
- ما وجب فيه كمال الدية إن كان في الإنسان منه عضو واحد فالدية في مقابلته وإن تعددت أجزاؤه (وزعت) الدية على أجزائه ١٠/٤٨١
- المرتب على المجموع هل يقتضي (التوزيع) عند الانفراد ١٠/٤٧١، ٤٧٢
- المساواة في الإضافة تقتضي (التوزع) على سبيل التساوي ١٠/٤٨٥
- المساواة في الإضافة تقتضي (التوزيع) على سبيل السوية ١٠/٤٨٥
- المشروط لا (يتوزع) على أجزاء الشرط ١٠/٣١٩، ٣٢١، ٣٢٤، [٣٢٨]، ٣٣٤، ٤٧٠، ٤٧٤، ٤٧٥
- مقابلة الجمع بالجمع تقتضي (توزيع) الأفراد على الأفراد ١٠/٥٢٧
- (الوازع) الطبيعي أقوى من (الوازع) الشرعي ٩/٥٩٩
- (الوازع) الطبيعي (يزعه) عن التقصير في حقها ٩/٥٩٨
- (الوازع) الطبيعي أقوى من الشرعي ٩/٥٩٧
- (الوازع) الطبيعي أقوى من (الوازع) الشرعي ٩/٥٩١، ٥٩٨
- (الوازع) الطبيعي مغن عن الإيجاب الشرعي ٩/٥٩١

وزن

- قسمة المكيل (والموزون) إفراز ومعنى المبادلة فيه تابع ٢١/٦٠٢
- كل شيء يشتره الرجل مما يكال أو (يوزن) فلا يبعه حتى يقبضه وأما غير ذلك فرخص فيه ٢/٣٢٦

- ليس في الشريعة ما يناقض صريح العقل ولا (الميزان) والعدل ٥/٥١٥
 كلما وصفت لا يجوز السلم فيه كيلا فلا بأس بالسلم فيه (وزنا) ٢/٤٩٨
 ما لا يكال ولا (يوزن) القسمة فيه مبادلة كالبيع ٢١/٦٠٢
 (الموزون) إذا دخلته صنعة هل يقضى فيه بالمثل أو بالقيمة ١٥/٣٤
 الواجب إجراء الفهم في الشريعة على (وزان) الاشتراك الجمهوري ٣٢/٤٤٨
 الواجب فهم الشريعة على (وزان) الاشتراك الجمهوري ٥/٣٩

وسوس

- السييل في (الوساوس) قطعها وعدم الالتفات إليها ٧/٤٥٢

وسط

- إذا كان أحد الحدين المتعارضين أقل (وسائط) كان مقدما على الآخر ٣٣/٣٨١
 إذا نظرت في كلية شرعية فتأملها تجدها حاملة على (التوسط) فإن رأيت ميلا إلى جهة طرف من
 الأطراف فذلك في مقابلة واقع أو متوقع في الطرف الآخر ٢/٥٦٢
 التكاليف وضعت على (التوسط) وإسقاط الحرج ٣/٢٢٩
 الحكم إذا (توسط) بين سببه أو سببه وشرطه جرى فيه الخلاف بين العلماء بخلاف تقدمه
 عليهما ٢٧/٦٤٥
 السبب الموجب للحكم (بواسطة) كالموجب بغير (واسطة) في كون الحكم مضافا إليه ... ٢٧/٦٥٥
 الشريعة جارية على (الوسط) الأعدل ٣/٢٢٩، ٤١٣
 العقد الفاسد لا يفيد الحكم بنفسه بل (بواسطة) التسليم ١٤/٤٦٩
 كل من أدلى إلى الميت بالنسب بلا (واسطة) لا يحجب ٢٤/٣٩١
 كل من أدلى (بواسطة) حجته إلا أولاد الأم ٢٤/٤٠٩
 متى كان للحكم سبب وشرط (فتوسط) بعد السبب فقولان للعلماء ٢٧/٦٤٥
 المطلوب الأقصى في جميع الأمور والأخلاق (الوسط) ٣/٢٢٩
 من أدلى (بواسطة) حجته ٢٤/٤١١
 من أدلى (بواسطة) حجته تلك (الواسطة) إلا أولاد الأم ٢٤/٣٦٥، ٤٠٩
 يرجح الخبر القليل (الوسائط) على الكثير (الوسائط) ٣٣/٣٨١
 ينزل كل شيء على الغالب وإن لم يكن (فالوسط) ٣/٢٢٩

وسع

- أدلة النفي (أوسع) من أدلة الإثبات ٢٢١/٣٣
- أدلة النفي (أوسع) من أدلة الثبوت لأن كل ما يدل على الثبوت يدل على النفي ٤٢٤/٢
- إذا (اتسع) الأمر ضاق ٣٠٣ ، ١٦٨ ، ١٥٧/٧ - ٥٤٩/١
- إذا تزاوجت الواجبات قدم المضيق على (الموسع) والفوري على التراخي ٤١٤/٢٧
- إذا ضاق الأمر (اتسع) ٥٤٩ - ١٦٦/٢ ، ٣٢٥ - ٧/١ (١٥٣) ، ١٥٩ ، ٢٢٥ - ٩/١
- إذا ضاق الأمر (اتسع) وإذا (اتسع) ضاق ٥١٣ ، ٥١٠/٩ - ٦٢/٢ - ٤٠٥/١
- إذا فرغ من البذل ثم قدر على الأصل فإن كان الوقت مضيقاً فقد مضى الأمر وإن كان (موسعاً) فقولان ١٨٦/١٢
- الاستثناء لا يقاس عليه ولا (يتوسع) في تفسيره ٢٠٨/٢
- الأشياء إذا ضاقت (اتسعت) ٤٢٩/١
- الأصل عند أبي حنيفة رحمه الله أن كل من لا يقدر بنفسه (فوسع) غيره لا يكون (وسعاً) له وعندهما يكون (وسعاً) له ٤٩٠/١
- الأصل في الحج أنه (موسع) غير محدود الطرفين ٢٣٣/٢٠
- الأمان (أوسع) من المعاملات والعبادات (٥٠٩)/٢٦
- الأمان مبناه على (التوسع) حقناً للدماء ٥١٥/٢٦
- الأمان مبني على (التوسع) ٦١٤/١٦
- الأمان (يتوسع) في إثبات حكمه (٥٠٩)/٢٦
- الأمر إذا ضاق (اتسع) ١٧٣/٧ - ١٦ ، ١٠/٤ - ٣٠/٢ - ٥١٦ ، ٤٢٩ ، ٣١٩/١
- أمر الأمان مبني على (التوسع) (٥٠٩)/٢٦
- أمر الطعام مبني على (التوسع) ٤٥٥ ، (٤٤٩)/٢٤
- أمر النافلة (أوسع) من الفريضة ٣٦٣/١٧
- أنواع التطوعات (أوسع) من أنواع المفروضات ٥٨٩/١٩
- باب الكفالة (أوسع) من البيع ٦٢٥/١٦
- باب الوصية (أوسع) من سائر التصرفات ١٢ ، (٩)/٢٤
- باب اليمين (أوسع) من باب الشهادة [٣٧١]/٢٥
- بحسب عظم المفسدة يكون (الاتساع) والتشدد في سد ذريعتها ٢٥٢ ، ٢٤٩/١٧ - [٤١٥]/٥
- التبرع (أوسع) من المعاوضة (٦٢٣)/١٦
- التكليف بحسب (الوسع) ١٥٦/٧ - ٤٨٢/١ ، [١٧٧] ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ٢٢٤ ، ٢٣١ ، ٢٥٦ - ٢٨٥ - ١٧٥/٨ - ٣٣٨ - ٤٢٠/١٠ - ٤٣٦ - ٤٨٣/١٢ - ٥٠٨ - ٤٠٣/١٧ - ٤٠٧ - ٢٣/

- التكليف بحسب (الوسع) والإمكان ٢١٢/٢٠
- التكليف بحسب (الوسع) والطاقة ١٨٦/٧
- التكليف بقدر (الوسع) ١٣، ١٠/٤
- التوكيل مبني على (التوسع) ١٢، ٢٣/٩
- جميع وقت الواجب (الموسع) وقت لأدائه [٤١٣]/٢٧
- جهالة الصفة لا تمنع صحة التسمية فيما بني أمره على (التوسع) (٦١٣)/١٦
- الجهالة في الصفة عفو في العقود المبنية على (التوسع) (٦١٣)/١٦
- الجهالة اليسيرة لا تؤثر في العقد المبني على (التوسع) (٦١٣)/١٦
- الحق لا (يتسع) لأكثر من واحد ٦١/١٣
- الخطاب في الواجب (الموسع) متعلق بالقدر المشترك بين أجزاء الزمان الكائنة بين الحدين ٢٧/٢٧ (٤١٤)
- الخلع مبني على (التوسع) ٦١٤/١٦
- الذمة (تتسع) لحقوق كثيرة (٦١)/١٣
- الذمة (تتسع) للحقوق كلها ١١١، ٦٧، [٦١]/١٣ - ٤٦٥/١
- الذمة (سعة) بالحقوق ٦٦/١٣
- الذمة ليس (لسعتها) حد (فتتسع) لكل ما يتصور من الحقوق (٦١)/١٣
- الشيء إذا ضاق (اتسع) ٣٢٥/٢
- الصلاة تجب بأول الوقت وجوبا (موسعا) ٣٦٢، ٣٥٧/١٩
- عقد الصلح ينبي على (التوسع) (٥٣٩)/٢٤
- عقود التبرعات (أوسع) من عقود المعاوضات (٦٢٤)/١٦
- العيب اليسير فيما بني على (التوسع) غير معتبر ٦١٤/١٦
- الغرر في الصداق (أوسع) من الغرر في البيع ٣٨٦/٢٣
- في الذمة (سعة) بالحقوق (٦١)/١٣
- الكفالة عقد مبني على (التوسع) ٢٣٥، [٢١٥]/٢٣ - ٦١٤/١٦
- كل ما اشتدت الحاجة إليه كانت (التوسعة) فيه أكثر ١٨٥/٢١
- لا تأثير لجهالة الصفة في العقود المبنية على (التوسع) (٦١٣)، ٦٠٨، ٦٠٦/١٦
- لا تأثير لجهالة الصفة في العقود المبنية على (التوسع) ٦٢٠/١٦
- لا تكليف إلا في حدود (الوسع) ١٨٣/٧
- لا يلزم تكليف بما ليس في (الوسع) (١٧٨)/٧
- لا ينبغي لأحد أن يحدث شيئا في طريق المسلمين مما يضرهم ولا يجوز للإمام أن يقطع شيئا مما فيه الضرر عليهم ولا (يسعه) ذلك ٣١٧/٢
- لم (يسعنا) ترك ما أيقنا أننا أمرنا به إلا بيقين (٣٤١)/٦

- لو اجتمع على بيت المال حقان ضاق عنهما (واتسع) لأحدهما صرف فيما يصير منهما دينا فيه ٤١٨ ، ٤١٧ ، [٤١٣]/٢٦
- ما احتيج إلى بيعه فإنه (يوسع) فيه ما لا (يوسع) في غيره [١٨٥]/٢١
- ما ضاق أمره (اتسع) حكمه ٤٢٩/١ - ١٥٤/٧
- ما ضاق شيء إلا (اتسع) ١٥٤/٧
- ما ضاق على الناس أمره (اتسع) حكمه ٤٢٩/١
- ما عمت بليته (اتسعت) قضيته ٢١٣/٧
- ما كان للتراخي فهو (موسع) بلا إشكال وما كان للفور ليس (بموسع) ٤١٤/٢٧
- ما كان مبناه على (التوسع) تحتل فيه الجهالة اليسيرة [٦١٣]/١٦
- ما ليس في (وسع) الإنسان لا يكون مكلفا به ١٧٨/٧
- ما (وسعه) الشارع لا يتضيق بتضييق المكلف ٤٣٥/٧
- ما (وسعه) الشرع فضيقه المكلف على نفسه لا يتضيق [٤٢٩]/٧
- ما (وسعه) الشرع فضيقه المكلف على نفسه هل يتضيق ٤٣٤ ، ١٥٨/٧ ، ٤٢٩ ، ٤٣٤
- ما (وسعه) الشرع فضيقه المكلف على نفسه يتضيق ٤٣٤ ، ٤٢٩/٧
- ما (وسعه) الشرع لا يضيق بتضييق المكلف ٤٣٥ ، ٤٣٤/٧
- ما (وسعه) الشرع لا يضيق بتضييق المكلف له ٤٣٤/٧
- مبنى الأمان على (التوسع) [٥٠٩]/٢٦ - ٤٧٨/١
- مبنى الأمان على (التوسعة) في حقن الداء ٥١٤/٢٦
- مبنى التوكيل على (التوسعة) [٩]/٢٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٨٥
- مبنى الصلات على (التوسع) والتخفيف ٤٩٢/١٥
- مبنى صلاة النافلة على (التوسع) [٥٨١]/١٩
- مبنى الفريضة من الصلاة على الوجوب (الموسع) [٣٥٧]/١٩
- مبنى الكفالة على (التوسع) ٢١٨/٢٣
- مبنى الكفالة على (التوسع) فيحتمل الجهالة ٦٤٤/١٦
- مبنى الكفالة على (التوسعة) (٢١٥)/٢٣
- مبنى النافلة على (التوسع) ٥٩١/١٩
- مبنى الوكالة على (التوسع) ٦١٤/١٦ - ٢٣/٩
- مبنى الوكالة على (التوسعة) ١٣/٢٣
- مدار التكليف على (الوسع) (١٧٨)/٧
- المضيق مقدم على (الموسع) ١٤٤/١١ - ٤٤٨/١
- من اجتهد وبذل ما في (وسعه) فلا ضمان عليه وكتب له تمام سعيه (٤١٩)/١٠

- النفل (أوسع) بابا من الفرض..... ٣٦٣/١٧
 النفل (أوسع) من الفرض..... ٤٧٤/١ - ٦١/٢ - ١٧/٣٥٧، ٣٦٣، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧١، ٣٧٥، ٣٨٥، ٣٧٨
- النكاح مبني على (التوسع)..... ٦١٤/١٦
 الهبة (أوسع) بابا من البيع..... ٢٢/٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥
 هل الواجب على الإنسان الاجتهاد أو الإصابة لما في نفس الأمر أو استفراغ (الوسع) المستلزم لهما غالبا..... ٨٠/٢
- الواجب (الموسع) لا يختص زمان منه بالوجوب دون آخر ويتضيق الوجوب عند آخره .. ٢٧/٤١٣
 الواجب (الموسع) يجب بأول الوقت وجوبا (موسعا) يمتد إلى آخره..... ٢٧/٤١٣
 الوجوب في الواجب (الموسع) يتعلق بجميع الوقت وجوبا (موسعا)..... ٢٧/٤١٣
 الوجوب (الموسع) يتبع فيه (التوسع)..... ١٩/٣٥٧
 الوجوب يتعلق بالوقت المضروب للصلاة وجوبا (موسعا)..... ١٩/٣٦٢
- (وسع) الغير يكون (وسعا)..... ٧/١٩٧
 (الوسع) معتبر في الحجج..... ٧/١٣٤
- الوصية (أوسع) بابا من غيرها..... ٢٤/٩
 الوصية (أوسع) العقود..... ٢٤/١٣
 الوصية (أوسع) العقود جوازا..... ٢٤/٩، ٢٧، ٣٤، ٨١
 الوصية (أوسع) من الميراث..... ٢٤/٩
 الوصية (أوسع) من الوقف..... ٢٤/٩
 الوصية بابها (أوسع) من باب الجهاد..... ٢٤/٩
 الوقف مبني على (التوسعة)..... ٢٢/٤٠٩

وسل

- إذا بطل المقصود بطلت (الوسيلة)..... ٤/٣٢١
 إذا تبين عدم إفضاء (الوسيلة) إلى مقصدها سقط اعتبارها..... ٤/٣٣٣
 إذا تبين عدم إفضاء (الوسيلة) إلى المقصود بطل اعتبارها..... ٤/٢٧١، ٢٨٥، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٢٦، [٣٢٩] ٣٥٩ - ٤٢٦/٥ - ٤٨٨/٩، ٤٨٩
- إذا سقط المقصود سقطت (الوسيلة)..... ٤/٣٢١
 الإعانة على الطاعات من أفضل (الوسائل) عند الله..... ١٨/٢٥٠
 ترتب (الوسائل) ترتب المقاصد..... ٤/٣١١
 تحريم (الوسيلة) تحريم للمقصود من باب أولى..... ٤/٣٩٣، ٣٩٦

- تفاوت مراتب (الوسائل) بتفاوت مراتب المقاصد..... ٥٥٧/٢
- الجمع بين عبادتين إن كان في (الوسائل) فالكل صحيح وإن كان في المقاصد ففيه تفصيل ١٧/ (١٥٥)
- حصول المقصد مسقط لطلب (الوسيلة)..... ٥٤٨/٢
- حصول المقصود بإحدى (الوسائل) مسقط لاعتبار التعيين فيها ٥٤٨/٢ - ٤/ (٣٤٩)
- الزمرة الرابعة قواعد في التقديرات والمقدرات وأحكام (الوسائل) والمقاصد أولاً قواعد في التقديرات والمقدرات ومنها ١/ (٤٦٣)
- سقوط اعتبار المقصود يوجب سقوط اعتبار (الوسيلة)..... ٤/ (٣٢١)
- سقوط المقصد يستلزم سقوط (الوسيلة)..... ١/ (٤٤٥)
- سقوط (الوسائل) بسقوط المقاصد..... ٥٤٨/٢
- الشرع يثيب على (الوسائل) إلى الطاعات كما يثيب على المقاصد مع تفاوت أجور (الوسائل) والمقاصد ٢/ (٥٥٤)
- الغايات تقدم على (وسائلها)..... ٤/ (٢٨٥)
- الغاية تبرر (الوسيلة)..... ١٢/ (٢٦٦)
- الغاية لا تبرر (الوسيلة)..... ٤/ (٣٧٩)
- الغاية مقدمة على (الوسيلة)..... ٢/ (٥٣٨)
- فضل (الوسائل) مرتب على فضل المقاصد ٤/ (٣٠٠)، [٣١١]، ٢٦-٤٨١/ (٣١٥)
- قد تكون (وسيلة) المحرم غير محرمة إذا أفضت إلى مصلحة راجحة... ٤/ (٣٦٧) - ١٢/ (٢٤٠)، ٢٤١
- قد يجوز الإعانة على المعصية لا لكونها معصية بل لكونها (وسيلة) إلى تحصيل المصلحة الراجحة ٢/ (٥٥٧)
- قصد المقاصد أقوى من قصد (الوسائل)..... ٤/ (٢٨٥)
- كل حرام (الوسيلة) إليه مثله..... ٢٧/ (٥٧٠)
- كل ما حرم تحريم (الوسائل) فإنه يباح للمصلحة الراجحة..... ٢/ (٥٦٠)
- كل ما علم مقصود الشارع منه وحصل مقصوده على أتم الوجوه بأي (وسيلة) كانت فهي صحيحة ٤/ (٣٥٩)
- كلما سقط اعتبار المقصد سقط اعتبار (الوسيلة) ١/ (٣١٩)، ٢/ (٢٤٠)، ٤-٤٢٩ - (٣٢١) - ١٢/ (٥٢)
- كلما قويت (الوسيلة) في الأداء إلى المصلحة كان أجرها أعظم ٤/ (٣٣٩)
- كلما قويت (الوسيلة) في الأداء إلى المفسدة كان إثمها أعظم ٤/ (٣٤٠)
- لا اعتداد (بالوسيلة) عند فقدان المقصود..... ٤/ (٣٢١)
- لا يمكن أن تبقى (الوسيلة) مع انتفاء المقصد ٤/ (٣٢١)
- (لوسائل) أحكام ما تفضي إليه من المقاصد ٥/ (٥٤٧)
- (لوسائل) أحكام المقاصد ١/ (٤٦٤)، ٢/ (٥٥٤)، ٥٥٧ - ٤/ (٢٨٣)، (٢٩٩)، ٣١٥، ٣٧١ - ٩/ (٤٩٣)، ١٢/ (٢٤٠)، ٢٤٢ - ١٣/ (١٥٣)، ١٥٦ - ٢٥/ (١٢٠)، ٣٠/ (٥٢) - ٣١/ (٢٨٠)

- ما حرم تحريم (الوسائل) فإنه يباح للحاجة أو المصلحة الراجعة...../٤ (٣٦٧)
- مراعاة المقاصد أولى من مراعاة (الوسائل)...../٢ (٥٤٨)
- مراعاة المقاصد مقدمة على رعاية (الوسائل)...../٤ (٢٨٣)، (٢٨٥)
- مراعاة المقاصد مقدمة على رعاية (الوسائل) أبدا...../٢ (٥٣٨)
- المصالح والمفاسد مقاصد (ووسائل)...../٤ (٢٧١)، (٢٨٥)، (٢٩٤)، (٢٩٩)، (٣٠٠)، (٣١١)، (٣٢٢)، (٣٢٩)، (٣٣٩)، (٣٤٩)، (٣٥٩)، (٣٦٧)
- المقاصد المشروعة لا تسوغ (الوسائل) الممنوعة...../٤ (٢٩٣)، (٣٧٩)، (٣٨٢)، (٣٨٦)، (٥٦١)، (٥٦٥) - (٢٦٤/١٢ - ٢٦٦ - ٣٨٠/١٣)
- المقاصد مقدمة على (الوسائل)...../٤ (٢٧١)، (٢٨٥)، (٢٩٣)، (٢٩٤)، (٣٠٢)، (٣٩٣)، (٣٩٥)
- المقصد متى كان له (وسيلتان) فأكثر لم تجب إحداها عينا...../٤ (٣٤٠)، (٣٤٢)، (٣٤٩)، (٣٥٩)
- المكمل مع المكمل في نسبة (الوسيلة) مع المقصد...../٣ (٥٣٥)
- وجوب الجهاد وجوب (الوسائل) لا المقاصد...../٢٦ (٤٥١)
- (الوسائل) أبدا أخفض من المقاصد إجماعا فمهما تعارضا تعين تقديم المقاصد على (الوسائل)...../٢ (٣٦٧)
- (الوسائل) أخفض رتبة من المقاصد...../٤ (٢٨٥)
- (الوسائل) تابعة للغايات...../٤ (٢٩٩)
- (الوسائل) تسقط بسقوط المقاصد...../٢ (٥٥٤) - (٣٢١)، (٣٢٦)، (٣٣٠)، (٣٩٥) - (٤٢٦/٥)
- ٤٥٣، ٤٥١/٢٦
- (الوسائل) تسقط بسقوط مقاصدها...../٤ (٣٠٠)
- (الوسائل) لها أحكام المقاصد...../٩ (٤٩٦)
- (الوسائل) لها حكم المقاصد...../٢ (٥٤٩)
- (الوسائل) يسقط اعتبارها عند تعذر المقاصد...../٤ (٣٢١)
- (الوسائل) يغتفر فيها ما لا يغتفر في الأصول...../٤ (٢٩٣)
- (الوسيلة) إذا لم تفض إلى المقصود كانت كالعدم...../٤ (٣٢٩)
- (الوسيلة) إذا لم تفض إلى المقصود كانت نازلة منزلة المعدوم...../١٢ (٦١٢)، (٦١٥)
- (الوسيلة) إذا لم تفض إلى مقصودها سقط اعتبارها...../٢ (٥٤٩)
- (الوسيلة) إلى أفضل المقاصد أفضل (الوسائل)...../٤ (٣١١)
- (الوسيلة) إلى أفضل المقاصد هي أفضل (الوسائل) (والوسيلة) إلى أردل المقاصد هي أردل (الوسائل)...../٥ (٥٥٠)
- (الوسيلة) إلى المكروه مكروهة...../١ (٤٦٤) - (٢٤٥)
- (الوسيلة) تسقط بسقوط مقصدها...../٤ (٢٨٣)
- (الوسيلة) للوقوع في المكروه مكروهة...../٤ (٣٠٥) - (٢٤٥)
- (وسيلة) المحرم حرام...../١٢ (٢٣٠)
- (وسيلة) المحرم محرمة...../١ (٤٦٤) - (٣٠٥/٤ - ٥٨٣/١١ - ٢٣٩/١٢)، (٢٩٤)

- (الوسيلة) المحضة يحصل بها المقصود كيفما كانت [٣٥٩]/٤
 (الوسيلة) المشروعة إذا كانت معقولة المعنى أمكن أن يقوم غيرها مقامها ٥٥٢/٢
 (وسيلة) المقصود تابعة للمقصود ٥٨٩/٣، ٥٩٥-٢٧١/٤، ٢٨٥، ٢٨٦، [٢٩٩]، ٣١١،
 ٣١٢، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٢٩، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٦٨، ٣٧١، ٣٧٩، ٣٨٣،
 ٣٩٣، ٣٩٥-٥٤٦/٥، ٢٤٥/١٢، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨-٢٦/٢٦، ٥١٠
 يغتفر في (الوسائل) ما لا يغتفر في المقاصد. ٤٦٤/١-٦٠/٢، ٢٠٠، ٥٤٨- [٢٩٣]/٤-٤١٣/١١
 يغتفر في (الوسيلة) ما لا يغتفر في المقصود [٢٩٣]/٤

وصف

- أجزاء الشيء (تتصف) (بصفته) وتحدث على نعتة (٥٧١)/١١
 أداء الصلاة المقصورة على (صفة) التامة إلا في الإتمام ٤١٧/١٩
 إذا بطل (الوصف) لم يبطل الأصل ٥٤/١١
 إذا بطل (الوصف) هل يبطل الأصل (٤٩)/١١
 إذا تجدد العقد فالعقد الثاني باطل إذا لم يكن فرق بين العقد الأول والثاني بالقدر والجنس
 (والوصف) والتمن ٢١٥/١٦
 إذا تعارض قياسان والجامع في أحدهما حكم شرعي وفي الآخر (وصف) حسي فالحكم الشرعي
 مقدم على (الوصف) الحسي (٦٢٧)/٢٩
 إذا تعيب المغصوب ولم تذهب عنه ضمن الغاصب أرشه لأنه عوض عن أجزاء ناقصة أو (أوصاف)
 وكلاهما مضمون ٥٤٥/١٤
 إذا دل الكتاب أو السنة على (الوصف) ثبتت به [٤٢٩]/٢٩
 إذا علق الواقف الاستحقاق (بصفة) استحق من (اتصف) بها فإن زالت عنه زال استحقاقه وإن عادت
 عاد استحقاقه [٤٩٣]/٢٢
 إذا كانت إحدى العلتين أقل (أوصافا) من الأخرى فالقليلة (الأوصاف) أولى ٦٣٦/٢٩
 إذا كانت إحدى العلتين حكما شرعيا والأخرى (وصفا) حقيقيا فإن رد الحكم إلى الحكم
 أولى (٦٢٧)/٢٩
 إذا كانت إحدى العلتين (صفة) ذاتية والأخرى حكمية فالحكمية أولى (٦٢٧)/٢٩
 إذا كانت إحدى العلتين مركبة من (أوصاف) والأخرى ذات (وصف) فما يتحد (وصفه)
 أولى (٦٣٥)/٢٩
 إذا لم يمكن اعتبار المخالط بنفسه لموافقة الماء في (الصفة) اعتبر بغيره مما يخالف الماء ١٢١/١١
 الإشارة أبلغ في التعيين من كل اسم (وصفة) (١٩١)/١٠
 الإشارة إنما تعتبر حيث كان المشار إليه يقبل التسمية باسم المقارن أو (الاتصاف) (بالصفة) المقارنة
 حالا أو استقبالا ١٥٢/١٥

- الاشترك في (الصفات) الثبوتية يقع بين الأضداد والمختلفات ٢٧/ (١١٣)
 الأصل أن كل (صفة) منافية لحكم يستوي فيه الابتداء والبقاء ٢٣/ ٣٧٣
 الأصل أن كل ما كان من (صفات) الله تعالى التي استحقتها لذاته فإنه يكون حالفا به إذا أقسم به ٢/ ٤٦٧
 الأصل أن كل (وصف) يذكر في الأصل علة إلا أن يمنع منه مانع ٢٩/ ٤٥١، ٤٦٩، ٥١٦
 الأصل أن مبادلة ما ليس بالمال جهالة (وصفه) لا تمنع صحة تسميته ١٦/ (٦٠٥)
 الأصل أن الواجب لا يتقيد (بوصف) السلامة والمباح يتقيد به ٧/ ٥٦٣، ٥٦٤ - ١٤/ ٣٩٢، ٤٤٥
 [٥٩٧] - ٢٥/ ٦٠٦
 الأصل التمسك ببقاء (أوصاف) الماء حتى يتحقق زوالها أو يظن ١٩/ (٥٧)
 الأصل السلامة في (الوصف) ٦/ (٤٨٥)
 الأصل عند جمهور الحنفية أن تخصيص الشيء بالذكر (والصفة) لا ينفي حكم ما عده وعند الإمام
 الشافعي ينفي حكم ما عده ٢/ ٦٦، ٨٤
 الأصل عند الحنفية أن كل عبادة جاز نفلها على (صفة) في عموم الأحوال جاز فرضها على تلك
 (الصفة) بحال من الأحوال ٢/ ١٩٩
 الأصل عند علماء الحنفية الثلاثة أن الخلاف في (الصفة) غير معتبر وعند زفر معتبر ٢/ ٨٤
 الأصل في (الأوصاف) العارضة العدم ٧/ ٣٨
 الأصل في (الصفات) الأصلية الوجود ١/ ٤٨٢ - ٦/ ٣٢٣، ٣٩٣، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٨٦، ٤٨٨، ٥٤٤
 ٥٠، ٤٦، ٤٣، ٤٢، ٣٢، [٢٩] - ٧/ ٥٤٥
 الأصل في (الصفات) العارضة العدم ١/ ٤٤٤، ٤٨٢ - ٢/ ٣٠، ٣٨ - ٦/ (٤٣٢)، ٤٣٦، ٤٨٨، ٥٤٥
 ٥٥٠، ٥٥١ - ١٩/ ٥٧
 الأصل لا يتبع الفرع في (الوصف) ١١/ (٥٤٥)
 إطلاق (الصفات) المشتقة على (الموصوف) في حال قيام المشتق منه بذلك إنما هو بطريق
 الحقيقة ٣٢/ (٤١١)
 إطلاق المشتق بعد انقضاء (الصفة) مجاز ٣٢/ ٤١١
 الاعتبار بحال التعليق أو بحال (الصفة) ١٦/ (١٣٩)
 الاعتبار في (صفة) الصلاة بحال الأداء لا بحال الوجوب ١٩/ [٤١٧]
 الاعتبار في (صفة) الصلاة بوقت الوجوب ١٩/ ٤١٧
 الأعيان لا (توصف) بالبراءة ٢٢/ (٥١٤)
 إقامة الواجب لا تتقيد (بوصف) السلامة ١٤/ ٦٠٤
 اقتران (وصف) بحكم لو لم يكن هو أو نظيره علة للحكم كان اقترانه بعيدا شرعا ولغة إيماء إلى
 العلة ٢٩/ (٤٦٩)، ٥١٦، ٥١٩
 أقل درجات (صفة) الأمر الإباحة ٣١/ ١٩٦

- الإمامة منزلة اتباع واقتداء فاقضى أن يكون متحملها كامل (الأوصاف) المعتبرة فيها ١٩/ (٤٤٧)
- الأمر بالشيء (الموصوف) يقتضي أن يكون ذلك (الوصف) شرطاً فيه ٦٠٧/٨، ٦٠٩
- الأمر المعلق بالشرط (والصفة) غير مقتضى لل تكرار ٣١/ (٢٤٣)
- الأمر المعلق بشرط أو (صفة) لا يفيد التكرار ٣١/ (٢٤٣)
- الأمر المعلق بشرط أو (صفة) لا يقتضي التكرار ٣١/ [٢٤٣]
- الأمر المعلق بشرط أو (صفة) لا يقتضي التكرار لفظاً ويقتضيه قياساً ٣١/ ٢٤٤
- الأمر المعلق بشرط أو (صفة) لا يقتضي تكرار المأمور به بتكرر الشرط (والصفة) ٣١/ (٢٤٣)
- الأمر المعلق بشرط أو (صفة) هل يقتضي تكرار المأمور به بتكررها أم لا ٢٧/ ٦٧٢
- الأمر المعلق بشرط أو (صفة) يقتضي التكرار ٣١/ ٢٤٤
- الأمر المعلق بشرط لا يقتضي التكرار دون المعلق (بصفة) ٣١/ ٢٤٤
- إن كانت إحدى علتين حكماً والأخرى (وصفاً) حسياً فترجح الحسية ٢٩/ ٦٢٨
- إنما تحصل درجة الاجتهاد لمن (انصف) بفهم مقاصد الشريعة على كمالها وتمكن من الاستنباط بناء على فهمه فيها ٥/ [٢٥٩]، ٢٦١، ٢٧١
- (الأوصاف) لا تفرد بالعقد ١٦/ ٣٢٥، ٣٢٧
- (الأوصاف) لا تفرد بالعقد فلا تفرد بضمان العقد ١٤/ ٤٣٩
- الباطل ما لا يكون مشروعاً بأصله ولا (بوصفه) والفاقد ما يكون مشروعاً بأصله دون (وصفه) ٢٨/ (٤١)
- الباطل ما لم يشرع بالكلية والفاقد ما شرع بأصله وامتنع لاشتماله على (وصف) ٢٨/ (٤١)
- ببطلان (الوصف) يتغير حكم العين ١٤/ ١٠
- البطلان إنما يقوم مقام المبدل في حكمه لا في (وصفه) ١٢/ ١٦٦
- البطلان يقوم مقام المبدل في حكمه لا في (وصفه) ١٢/ ١٤٠، ٢٠٠
- البطلان يكون على (صفة) الأصل ونهجه ١٢/ [١٩٧] - ١٤/ ٥٨٧، ٥٩١ - ١٥/ ٥٧، ٥٩، ٦١
- بطلان (الوصف) بما يخصه لا يوجب بطلان الأصل ١١/ (٤٩)
- بطلان (الوصف) لا يبطل الأصل ١١/ [٤٩]، ٥٤
- بطلان (الوصف) لا يلزم منه بطلان الأصل ١١/ ٥٤
- بطلان (الوصف) لا يوجب بطلان الأصل ١١/ (٤٩)
- بطلان (الوصف) لا يوجب بطلان أصل الصلاة ١١/ ٥٠
- بطلان (الوصف) يستلزم بطلان الأصل ١١/ ٤٩، ٥١
- بمطلق العقد يستحق المعقود عليه (بصفة) السلامة ولا يستحق (صفة) الجودة إلا بالشرط ١٥/ ٣٥١
- تخصيص الحكم (بصفة) من (أوصاف) الشيء يدل على نفي الحكم عما عدا محل (الصفة) ٣٢/ (٧٤)
- تخلف الحكم بلا وجود مانع وانتفاء شرط يدل على أن (الوصف) ليس بعلة ٢٩/ ٥٤٠
- ترتيب الحكم على (الوصف) المناسب يقتضي العلية ٣٢/ ٣٣٩

- ترتيب الحكم على (الوصف) يدل على علية ذلك (الوصف) لذلك الحكم ٢٦٧/٢٣
 ترجع العلة المشتملة على (صفة) حكمية على العلة المشتملة على (صفة) ذاتية. ٢٩٠/٢٩، [٦٢٧]،
 ٦٣٦
- ترجع العلة المشتملة على (صفة) ذاتية على العلة المشتملة على (صفة) حكمية ٢٢٨/٢٩
 الترجيح بإيجاد أصل الشيء أولى من الترجيح (بالصفة) ٤٢٢/٢
 تشترط المماثلة في القصاص في المحل والقدر (والصفة) ٣٩/٢٦
 تعليق الحكم على الذات بأحد (الأوصاف) يدل على نفيه عما عداه ٧٣/٣٢
 تعليق الوقف (بصفة) متوقعة يطله ٤٨٧/٢٢
 التعليل بالحكم الشرعي أولى من التعليل (بالوصف) المقدر ٣٧٤/٢٩
 التعليل بالحكمة أولى من التعليل (بالوصف) العدمي ٤٠٢/٢٩
 التعليل (بالوصف) لا يضره تخلف الحكمة في بعض الصور ٣٢٠/٢٩
 التعليل (بالوصف) المركب جائز ٣٨١/٢٩
 التعليل (بالوصف) المركب ممنوع ٣٨١/٢٩
 التعليل (بالوصف) المشتمل على الحكمة جائز ٣٣٦/٢٩
 التعليل (بالوصف) الوجودي للحكم الوجودي راجع على التعليل (بالوصف) العدمي للحكم
 الوجودي ٤٠١/٢٩
 تعليل الحكم (بالوصف) الوجودي أولى من تعليله (بالوصف) العدمي ٢٢٢/٣٣ - [٤٠١]/٢٩
 تعليل الحكم الوجودي (بالوصف) العدمي والعدمي (بالوصف) الوجودي جائز ٣٩١/٢٩،
 ٤٠٢، ٤٠٢
- تعليل الحكم الوجودي (بالوصف) الوجودي أرجح من تعليل الحكم الوجودي (بالوصف)
 العدمي ٤٠١/٢٩
 تغيير (الصفة) لا يمنع جواز البيع ٢٨٠/١٦ - ٥٠/١١
 التقيد (بالصفة) يوجب تخصيص اللفظ العام ٦٢٩/٣٠
 التقيد (بالوصف) بمنزلة التعليق بالشرط ٣٥٧/١٥
 التكملة مع ما كملته (كالصفة) مع (الموصوف) ٤٣٢/١١
 ثبوت (الموصوف) بدون (الصفة) ممتنع ٦٠٧/٨
 جهالة (الصفة) لا تمنع صحة التسمية في معاوضة مال بما ليس بمال [٦٠٥]، ٦١٠، ٦١٣، ٦١٧
 جهالة (الصفة) لا تمنع صحة التسمية فيما بني أمره على التوسع ٦١٣/١٦
 الجهالة في (الصفة) عفو في العقود المبنية على التوسع ٦١٣/١٦
 جهالة (وصف) البدل في مبادلة المال بما ليس بمال لا يمنع صحة التسمية ٦٠٥/١٦
 جهل الناظر ببعض (صفات) الدليل التي يحتاج إلى علمها نقصان فيه ونقص للنظر فيه ٤٢٢/٢
 الحاضر يساوي الغائب في العلم به إذا (وصف) ٣٧١، ٣٦٦/١٥

- الحرام يزول (وصف) الحرمة فيه بالضرورة ٣٤٠/٧
- الحرمة المعتبرة (بالصفة) إنما تثبت باعتبار تلك (الصفة) ٥٢٢/٩
- الحرية (وصف) فطري نشأ عليه البشر ١٦٦/٣
- الحق متى وجب (بصفة) لا يبقى بدونها ٦٠٨/٨
- الحقيقة الواحدة لا (توصف) (بوصفين) مختلفين ٥٦٦ ، ٥٦٤/١٩
- الحكم إذا ثبت بعلة ذات (وصفين) يضاف إلى آخرهما وجودا ٩١ ، ٩٠ ، ٨٨/٩
- الحكم بالنجاسة مشروط (بانتصاف) المحكوم بنجاسته بالأعراض المخصصة لتمائل الأجرام ١١٨/٢٠
- حكم الحاكم لا يزيل الشيء عن (صفته) (٧١)/٢٥
- الحكم في الوضع هو قضاء الشارع على (الوصف) بكونه سببا أو شرطا أو مانعا ٩/٢٨
- الحكم المعلق بعلة ذات (وصفين) لا يثبت بوجود أحدهما ٣٨٢/٢٩
- الحكم يناط بعين (الوصف) الموماً إليه أو بمعناه [٥٠٥]/٢٩
- الحلف بجميع أسماء الله (وصفاته) لازم (٥١١)/٢٠
- الخلف لا يخالف الأصل في شروطه (ووصفه) (١٩٧)/١٢
- الخلف لا يخالف الأصل في (وصفه) (١٩٧)/١٢
- دخول المختلفات تحت (صفة) واحدة عامة لا يوجب اتحادها ١١٤/٢٧
- دوران الحكم على (الوصف) نفيا وإثباتا طريق إلى العلية (٤٢١)/٢٩
- الدينان إذا اتفقا جنسا (وصفة) وقعت المقاصة بينهما [٣٥٣]/٢١
- الذمة لا تقبل إلا ما يمكن (وصفه) وضبطه ٣٠٧/١١
- السبب المحض إنما يلحق بالمباشرة (بوصف) التعدي وفي المباشرة لا يشترط معنى التعدي (٢٨٦)/١٤
- السكوت ليس بمبطل للحق الثابت (بصفة) التأكيد ٣٢٨ ، ٣٢٧ ، ٣٢٦ ، (٣٢٣)/١٣
- الشريعة موضوعة على (وصف) الأمية ٤١ ، (٣٩)/٥
- الشيء إنما (يوصف) بالشيء إذا كان قابلا لضده (٢٢٣)/٢٧
- الشيء لا (يوصف) بالشيء إلا إذا كان قابلا لضده ٢٢٧ ، ٢٢٦/٢٧
- (صفات) الحقوق لا تفرد بالإسقاط ٥٠٠/١١
- (صفات) العقد ملحقه بأصله ٣٧/١٢
- (الصفات) لا يلحقها فسخ (٢٧٩)/١٦
- (صفة) الإطلاق في الشيء يقتضي التأييد فيه إذا كان محتملا (٥٩)/١٦
- (الصفة) تابعة للأصل (٣٧)/١٢ - ٤٤١/١١
- (الصفة) تتبع الأصل ٤٣٤/١١
- (الصفة) تتبع الأصل فتبتنى عليه (٣٧)/١٢
- (الصفة) تتبع الأصل ولا يتبع الأصل (الصفة) (٣٧)/١٢ - ٤٢٣/٢

- (الصفة) تخصص العام ٣٠/٦٢٩
- (الصفة) تخصص العموم ٣٠/٥٣٦، ٥٧٨، ٥٨٠، ٥٨٦، ٦٢٠، [٦٢٩]، ٦٣٨-٣٢/٧٤، ٧٩، ٢٧٥، ٢٧٦، ٣٣١
- (صفة) السلامة عن العيب إنما تصير مستحقا في المعاوضة دون التبرع ١٤/٥٢٧
- (صفة) الشيء تملك بملك أصله ١٢/٣٧
- (الصفة) في الحاضر لغو إذا لم تكن داعية إلى اليمين ١٥/٣٦٥
- (الصفة) في الحاضر لغو وفي الغائب شرط ١٥/٣٦٥
- (الصفة) في الحاضر لغو وفي الغائب معتبرة ١٥/٣٦٥
- (الصفة) في المعرفة للتوضيح وفي النكرة للتخصيص ٣٠/٦٣٠-٣٢/٢٧٥
- (الصفة) قائمة مقام الشرط ١٥/٣٥١، ٣٥٢، [٣٥٧]
- (الصفة) لا تفرد بالإسقاط ١٢/٣٨
- (صفة) المعاوضة لا تمنع الفسخ عند الحاجة إلى دفع الضرر ١٦/٢٧٢، (٥٠١)
- (الصفة) المعتبرة كالشرط ١٥/٣٥٧، ٣٦٠
- (الصفة) من المخصصات المتصلة ٣٠/٦٢٩
- الصلاة التي لها سبب لا (توصف) بالقضاء ١٩/٥٤٣
- الصلاة الواحدة لا (تتصف) بتقيضين ١٩/٥٦٤، ٥٦٦
- العبادة الواحدة المرتبطة لا (يوصف) بعضها بالبطلان دون بعضه ١٧/٤٩١
- العبرة في العتق المعلق بحال التعليق لا بحال وجود (الصفة) ١٦/١٤٢
- العلة قد تكون (وصفا) مركبا ٢٩/٣٨١
- الغائب لا يباع إلا (بصفة) أو رؤية متقدمة ١٥/٣٦٦
- الغائب لا يعرف إلا (بالوصف) والقيمة ١٥/٣٦٦، ٣٦٨
- الغائب لا يعرف إلا (الوصف) والقيمة ١٥/٣٧٢
- الغلط في (الصفة) لا يمنع صحة العقد ١١/٥٠
- الفاقد ما كان مشروعا بأصله دون (وصفه) والباطل ما ليس مشروعا أصلا ٢٨/٤١
- الفعل غير المشروع إذا أدى إلى مصلحة راجحة في العمل مالا تفوق مفسدة أصله تغير (وصف) الفعل إلى المشروعية التفاتا إلى المآل ٥/٣٧٠، ٣٧٣
- الفعل المقيد (بوصف) ينتفي اعتباره بانتفاء ذلك (الوصف) المقيد به ٨/٦٠٨، ٦٤٦-١٥/٣٥٨، ٣٦١
- فعل الواجب غير مقيد (بوصف) السلامة ١٤/٦٠٤
- فوات (صفة) في المعقود عليه لا تفسد العقد ١٦/٢٧٩
- فوات (الصفة) لا يفسد العقد ١٦/٢٨٣، ٢٨٤
- فوات (صفة) المعقود عليه لا تفسد العقد ١٦/٢٨٣

- فوات (صفة) المعقود عليه لا يفسد العقد ٥٠/١١
- القوات في (الصفة) لا يفسد العقد ٢٨٣/١٦
- فوات (الوصف) لا يفسد العقد ٢٨٣/١٦
- فوات (الوصف) لا يوجب رفع الأصل ٢٨٥/١٦
- فوات (الوصف) المرغوب يوجب التخيير (٢٨٥)/١٦
- فوات (الوصف) المشروط بمنزلة العيب في إثبات الخيار ٢٩٣ ، ٢٩١ ، ٢٩٠ ، [٢٨٥]/١٦
- في المعين لا يعتبر (الوصف) وفي غير المعين يعتبر (٣٦٥)/١٥
- قد (يوصف) بالشيء ما لا (يوصف) بضده ٢٢٤/٢٧
- القضاء (بصفة) الأداء ٦٠٨/٨
- القضاء على (صفة) الأداء ١٩٩ ، ١٩٨/١٢
- القضاء يكون (بصفة) الأداء ٢٣٣ ، (٢٢٨)/١٧
- القول أدل على الحكم والفعل أدل على (الصفة) ٤٢٨/٢
- كل تطهير لنجاسة أمر الله تعالى به على (صفة) ما فإنه لا يجزئ إلا بنية وعلى تلك (الصفة) ١٨٢/١٩
- كل حكم تعلق (بوصفين) مؤثرين ولا تتم العلة إلا بهما لم يكن كل واحد منهما علة بانفراده ٧٥٩/٢٧
- كل دينين استويا في الجنس (والصفة) تساقطا (٣٥٣)/٢١
- كل ما أمكن ضبط (صفته) ومعرفة مقداره جاز السلم فيه [٣٩٣]/٢١
- كل ما حرم (لصفته) لا يباح إلا بسببه وما يباح (لصفته) لا يحرم إلا بسببه [٥٢١]/٩
- كل مال يضبط (بالصفة) يجوز السلم فيه (٣٩٣)/٢١
- كل من أطاق عبادة (بالصفة) التي وجبت عليها في الأصل لم يجز له تركها إلا أن يعجز عنها ٣٤٧/٢
- كلما (وصفت) لا يجوز السلم فيه كيلا فلا بأس بالسلم فيه وزنا ٤٩٨/٢
- لا تأثير لجهالة (الصفة) في العقود المبينة على التوسع (٦١٣) ، ٦٠٨ ، ٦٠٦/١٦
- لا تأثير لجهالة (الصفة) في العقود المبينة على التوسع ٦٢٠/١٦
- لا تلازم بين بطلان (الوصف) وبطلان الأصل (٤٩)/١١
- لا تنعقد اليمين إلا باسم الله أو (بصفة) من (صفاته) [٥١١]/٢٠
- لا تنعقد اليمين إلا بذات الله تعالى أو (صفة) له (٥١١)/٢٠
- لا يجوز التعليل (بالصفات) المقدرة ٣٣٦/٢٩
- لا يحل بيع مجهول (الصفة) ١١٤/٢١
- لا يستحق (وصف) السلامة في عقود التبرع ٦٢٤/١٦ - ٥٢٥/١٤
- لا يعدل إلى المظنة إلا عند عدم انضباط (الوصف) دائما أو في الأغلب ٣٢٨/٢٩
- لا يعلل الحكم الشرعي بحكمة مجردة عن (وصف) ضابط لها [٣٣٥] ، ٣١٣/٢٩
- لا يفسد العقد بفوات (الصفة) ٢٨٤/١٦

- لا يلزم من بطلان (الوصف) بطلان الأصل ١١/ (٤٩)، ٥٤، ٥٥ - ٢٦٣/٢٥ - ٤٢/٢٨
- لا ينعدم أصل العقد بانعدام (الصفة) ١٦/ (٢٧٩)
- لا ينقذ اليمين بغير الله (وصفاته) وأسمائه ٢٠/ (٥١١)
- لا (يوصف) بالإجزاء إلا ما أمكن أن (يوصف) بالبطلان ٢٧/ ٢٢٣
- لا (يوصف) بالشيء إلا إذا كان قابلاً لضده ٢٧/ ٢٢٧
- لا (يوصف) بالشيء إلا ما أمكن (وصفه) بضده ٢٧/ (٢٢٣)
- لا (يوصف) الشيء بالشيء إلا إذا أمكن (وصفه) بضده ٢٧/ [٢٢٣]
- اللفظ المقيد (بوصف) لا يتناول غير (الموصوف) بتلك (الصفة) ٨/ ٦٠٨
- ما أمكن ضبط (صفته) ومعرفة قدره صح السلم فيه وما لا فلا ٢١/ (٣٩٣) - ٢٢/ ٣٧٣
- ما أنيط الحكم بذاته أشد مما أنيط به (لوصفه) ٩/ ٥٢٤
- ما تعين من (الوصف) شرعاً يكون كالمذكور نصاً ٨/ ٦٠٨ - ١١/ ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٥، [٣٨٩]
- ما حرم لذاته أشد مما حرم (لوصفه) ٩/ ٥٢١، ٥٢٤
- ما شرع (بصفة) لا يثبت شرعاً إلا بتلك (الصفة) ٨/ [٦٠٧]، ٦٤٥
- ما علته (وصف) واحد أولى مما علته ذات (أوصاف) ٢٩/ (٦٣٥)
- ما كان حلالاً بسببه لا يأتيه التحريم إلا من جهة (وصفه) ٩/ ٥٢١
- ما كان من الأعيان حلالاً (بوصفه) وسببه فهو حلال بين وما كان من الأعيان حراماً (بوصفه) وسببه فهو حرام بين ٩/ ٥٢١، ٥٢٣
- ما لا يتم الواجب إلا به هل (يوصف) بالوجوب ٢/ ٤٢٤
- ما لا يضبط (صفته) ولا يعرف مقداره لا يجوز السلم فيه ٢١/ (٣٩٣)
- ما لا يمكن تحصيل مصلحته إلا بإفساده أو بإفساد بعضه أو بإفساد (صفة) من (صفاته) جاز إفساده ١٠/ [٢٣]
- ما لا يمكن ضبط (صفته) ومعرفة قدره لا يصح السلم فيه ٢/ ٥٠٠
- ما لم يشرع لا بأصله ولا (بوصفه) فباطل وما شرع بأصله دون (وصفه) ففساد ٢٨/ [٤١]
- ما وجب دفعه على (صفة) فأخل بها عند الدفع لم يجزئ بل لا بد من استرداده ودفعه على وجهه ٨/ ٦٠٨، ٦٤٥، ٦٤٦، [٦٥٢] - ١٧/ ٤٥١
- ما وجد على (صفة) لا يغير عنها إلا بحجة ملزمة ٧/ (٥٩)
- ما يحرم (بوصفه) لا يحل إلا للضرورة أو إكراه وما حل (بصفته) لا يحرم إلا بفساد سببه ٩/ (٥٢١)
- ما يلزم العبد إذا كان (صفته) الواجب فلا يجوز أن يستحق عليه مع الثواب بدلاً وأجرة .. ١٥/ (٢٠٥)
- الماء طاهر مطهر لا ينجسه إلا ما غير بعض (أوصافه) ١٩/ (٥٧)
- المباح مقيد (بوصف) السلامة ١٤/ ٦٠٥
- المباح يتقيد (بوصف) السلامة ١٤/ ٦٠٠، ٦٠٣

- المتولد من الأصل يكون (بصفة) الأصل ١-٤٦٢ - ١١/٤٣٠ - ١٢/٩٣ ، ٩٦ ، [٩٩] ، ١٠٦
- متى تعارضت علتان وكانت إحدهما (صفة) ذاتية والأخرى (صفة) حكمية فالحكمية أولى ٢٩/٦٢٧)
- متى تغير أحد (أوصاف) الماء بالنجاسة كانت الغلبة لها ١٩/٧٠
- متى وجدنا صاحب الشرع أناط الحكم (بوصفين) مناسبين قلنا المجموع علة ٢٩/٣٨١)
- المختلفات لا يمنع اجتماعها في (صفات) ثبوتية وأحكام ٢٧/١١٣)
- المستحق بمطلق العقد (صفة) السلامة لا نهاية الجودة ١٦/٥١) ، ٢٨٧
- المشروع (بصفة) لا يوجد بدون تلك (الصفة) ٨/٦٠٧) - ١٧/٤٩٢ ، ٤٩٥
- مطلق العقد يقتضي (وصف) السلامة ١٠/٥٦٤ - ١٦/٥١) ، ٢٨٥ ، ٢٨٧
- مطلق العقود يقتضي (وصف) السلامة ١٠/٥٦٦
- المطلق يتناول الكامل ذاتا لا (وصفا) ١٠/٥٦٣)
- المعاني (تتصف) بالعموم حقيقة كما (تتصف) به الألفاظ ٣٠/١٩١)
- المعاوضات تتعلق بها (صفة) اللزوم ١٦/٤٠)
- المعقود عليه لا ينفسخ بفوات (الصفة) ١٦/٢٨٤
- مفهوم الشرط (والصفة) لا اعتبار له ٢/٤٠٤
- مفهوم (الصفة) حجة ٣٠/٦٢٩ ، ٦٣٢ - ٣٢/٥٢ ، [٧٣] ، ٧٩ ، ٨٦ ، ١٠٨ ، ١١٨
- مفهوم (الصفة) حجة معمول به ٣٢/٧٣)
- مفهوم (الصفة) ليس بحجة ٣٢/٧٤ ، ٧٩
- المقيد (بوصف) يجب أن يؤتى به بذلك (الوصف) ٨/٦٤٥)
- المكروه يزول (وصف) الكراهة فيه بالحاجة ٧/٣٤٠
- من شرع في عبادة تلزم بالشروع ثم أفسدها فعليه قضاؤها على (الصفة) التي أفسدها مع الإمكان ١٧/٢٢٨
- من شرع في عبادة تلزم بالشروع ثم فسدت فعليه قضاؤها على (صفة) التي أفسدها سواء كانت واجبة
- في الذمة على تلك (الصفة) أم دونها ١٧/١٩٤ ، ٢٠٠
- من كان القول قوله في أصل الشيء فالقول قوله في (صفته) ١٢/٣٨
- من كان القول قوله في أصل الشيء كان القول قوله في (صفته) ١٠/٥٢ ، ٥٣ ، ٧٥
- من لا يرث (بالوصف) لا يحجب وارثا ٢٤/٣٧٧
- من مسالك العلة الإجماع في عصر من الأعصار على كون (الوصف) علة ٢٩/٤٦٣)
- من وجب عليه فعل (بصفة) لا يكون مؤديا له من دون تلك (الصفة) ٨/٦٤٥)
- من يراعى أمره في شيء يراعى (صفة) أمره ١٠/٧٥]
- المؤجل لا يلحقه (صفة) الحلول ١٣/٥٦٧)
- النص طريق دال على (الوصف) في الأصل ٢٩/٤٣٠)
- النفقة على الأقارب تختلف مقدارا (وصفة) بحسب عرف كل بلد ووضعه ٨/٢٥٨

- نفي مساواة الشيء للشيء يفيد نفي اشتراكهما في كل (صفاتهما) ٣٠/ (٤٩٧)
- النقصان بفوات (الوصف) أو الجزء مضمون على الغاصب ٢٣/ (٢٧١)
- نوط الأحكام الشرعية بمعان (وإوصاف) لا بأسماء وأشكال ٢/ ٥٦٣ - ٥/ [٤٤٧] - ٢٧/ ٥٨٨ - ٢٩/ ٣٤٧، ٣٥٢ - ٣٢/ ١٨٣، ١٨٤
- هل الاعتبار بحال التعليق أو بحال وجود (الصفة) ١٦/ (١٣٩)
- هل النظر إلى حال التعليق أو حال وجود (الصفة) ٨/ ٤٣٨ - ٩/ ٥٣٠، ٥٣٢ - ١٠/ ٣٣٤، ٣٣٧ - [١٣٩]/ ١٦
- هل يعطى المال الذي يمكن الحصول عليه (صفة) الحاصل ٢/ ١٧٥
- الواجب الذي لا يتقدر إذا زاد فيه على القدر المجزئ هل (يتصف) الجميع بالوجوب .. ١٧/ ٨٣، ٨٤
- الواجب الذي لا يتقدر هل (يتصف) الجميع بالوجوب ١٧/ ٧٠
- الواجب فعله لا يتقيد (بوصف) السلامة والمباح يتقيد به ١٤/ (٥٩٧)
- الواجب لا يتقيد (بوصف) السلامة ١٤/ ٦٠٢
- الواجب المقيد (بوصف) شرعا لا يتأدى بدونه ٨/ ٦٠٨، [٦٤٥]، ٦٥٣
- الواجب يتقيد (بوصف) السلامة ١٤/ ٥٩٩
- الواجبات لا تتقيد (بوصف) السلامة ١٤/ (٥٩٧)
- الواقف إذا علق الاستحقاق (بصفة) استحق من (انصف) بها فإن زالت عنه زال استحقاقه وإن عادت عاد استحقاقه ٢٢/ ٤٩٥، ٤٩٦
- الوجود في (الصفات) الأصلية أصل ٧/ (٢٩)
- وجود (الوصف) في بعض الصور مع عدم الحكم لا يقدر في كون (الوصف) علة ٢٩/ ٥٣٩
- وجود (الوصف) في بعض الصور مع عدم الحكم يقدر في كون (الوصف) علة .. ٢٩/ (٥٣٩) - ٣٢/ ٣٣٩
- وجود (الوصف) مع عدم الحكم يقدر في كونه علة ٢٩/ (٥٣٩)
- (الوصف) إذا كان مقصودا يسقط الأصل بفواته ٨/ ٦٠٧، ٦٠٩
- (الوصف) بمنزلة الشرط ١٥/ (٣٥٧)
- (الوصف) تابع للأصل دون العكس ٢٧/ ١٦٠
- (الوصف) دائما يتبع الأصل ١٢/ [٣٧]
- (وصف) الذكورة والأنوثة لا تأثير له في (الوصف) المقتضي للحكم ١١/ ٧٧
- (وصف) الشرط كالشرط ١٥/ ٣٥٨، ٣٦١
- (وصف) الصبا مؤثر في الأحكام ٢٥/ ٥٨٠
- (الوصف) الظاهر المتميز لا يتبع الأصل ١٢/ ٣٨
- (الوصف) عرض لا يقبل التمليك ١٤/ ٢٤
- (الوصف) في الحاضر لغو ١٠/ ١٩٣ - ١٥/ ١٥٣

- (الوصف) في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر..... ٣٦٠، ٣٣/٢، ٣٦، ٣٩ - ٣٥٨/١٥، ٣٦٠
- (الوصف) في الغائب معتبر وفي الحاضر لغو..... ١٥/ (٣٦٥)
- (الوصف) في غير المعين معتبر..... ١٥/ (٣٦٥)
- (الوصف) كالشرط..... ١٥/ (٣٥٧)
- (الوصف) لا يفرد بالعقد..... ١١/ ٥٠٠
- (الوصف) المعتاد يعتبر في الغائب لا في العين..... ١٠/ ١٩٢ - ١٥/ ١٥٢، ١٦٠، [٣٦٥]
- (الوصف) يجري مجرى الشرط..... ١٥/ (٣٥٧)
- (الوصف) يعتبر في غير المعين ولا يعتبر في المعين..... ١٥/ (٣٦٥)
- يترجح التعليل (بالوصف) البسيط على التعليل (بالوصف) المركب..... ٢٩/ ٣٨١
- يجوز أن يجعل نفي (صفة) علة الحكم..... ٢٩/ ٢٩٧، (٣٩١)
- يجوز بيع الأعيان الغائبة على (صفة) يضبطها المتبايعان..... ١٥/ ٣٦٦، ٣٦٨
- يجوز التعليل (بالوصف) المتعدد..... ٢٩/ (٣٨١)
- يحرم الضرار على أي (صفة) كان..... ٧/ (٤٦٧)، ٤٧١، ٤٩٣
- يرجح القياس الذي ثبتت علة (وصفه) بالسبر على الذي ثبتت علة (وصفه) بالشبه..... ٢٩/ ٥٩٧
- يرجح قياس العلة فيه (وصف) ثبوتى على قياس العلة فيه (وصف) عديمي..... ٢٩/ (٤٠١)
- يرجح (الوصف) الحقيقي على (الوصف) غير الحقيقي..... ٢٩/ ٤٠٢، ٥٩٧
- يصح التعليل بحكمة مجردة عن (وصف) ضابط لها..... ٢٩/ ٣٣٦
- يعتبر (وصف) الذكورة في كل موضع كان له تأثير فيه ويعتبر (وصف) الأنوثة في كل موضع يختص بالإناث أو يقدم فيه على الذكور..... ١١/ [٧٧]
- اليمين إذا تعلق بعين اعتبر فيها وجود الاسم ولا تعتبر فيها (الصفة)..... ٢٠/ ٥٠٠
- اليمين لا تغير الشيء عن (صفته) الشرعية..... ٢٠/ (٥٢٣)
- اليمين لا تنعقد إلا بالله أو (بصفة) من (صفاته)..... ٢٠/ ٥١٥، ٥١٦
- اليمين ما كانت بأسماء الله (وصفاته)..... ٢٠/ (٥١١)
- ينزل (الوصف) في كل شيء على أقل درجاته..... ١٥/ ٣٦٦، ٣٧٢
- مدح الأفعال (والصفات) يدل على القصد إلى تحصيلها وضمها يدل على القصد إلى اجتنابها..... ٥/ (١٠٣)
- المغصوب مضمون الأعيان والمنافع (والصفات)..... ٢٣/ ٢٨٠

وصل

- إذا تعذر القصاص (لاتصال) محله بغيره فلا يمنع إذا زال (الاتصال)..... ٢٦/ [١٧٧]
- إذا كان للواجب بدل فتعذر (الوصول) إلى الأصل حالة الوجوب فهل يتعلق الوجوب بالبدل تعلقا مستقرا بحيث لا يعود إلى الأصل عند وجوده أم لا..... ١/ ٤٩١

- إذا نقص ركن من العبادة أو شرط (متصل) فنسخ للجميع ٧٤٦/٣٣
- إذا (وصل) إلى الدماغ شيء بطل صومه ٢١٨/٢٠
- إذا (وصل) بألفاظ العقود ما يخرجها عن موضوعها فهل يفسد العقد بذلك أم يجعل كناية عما يمكن
صحته على ذلك الوجه ٨/١٦
- إذا (وصل) الراوي الحديث بالنبي مرة وجعله موقوفا على بعض الصحابة مرة أخرى فإنه يجعل
(متصلا) بالنبي (٣٣٥)/٢٨
- الأصل تنجيس ما (اتصل) به نجس رطب ١٣٩/١٩
- الأسباب الشرعية لا تصير أسبابا قبل (الوصول) إلى المحل (٦٣٥)/٢٧
- الأسباب الشرعية لا تكون خالية عن الحكم ولكن لا يشترط (اتصال) الحكم بالسبب ٢٧٨/٢١
- الاستثناء إذا (اتصل) بالكلام صار جزءا من الكلام فتصير الجملة شيئا واحدا مفيدا ٣٧٥/٣٢
- الاستثناء (المتصل) بجمل من الكلام معطوف بعضها على بعض يجب رجوعه إلى جميعها ٣٠/(٤٧١)
- الأسماء (الموصولة) تفيد العموم .. ٣٠/٢٠٤، ٢٢٢، ٢٣٢، [٢٤٣]، ٢٥٤، ٢٦٨، ٢٧٨، ٢٩٦، ٣١٢
الأصل أن البيع الفاسد يفيد الملك عند (اتصال) القبض بالإذن ٢١/٢٤٤ - ٤٢/٢٨
- الباطل لا (يتوصل) به إلى حل ما حرم ٣٢٧/٨
- بالاستنباط (يتوصل) إلى معرفة قصد صاحب الشريعة ١٠/١١، ٥٢، [٦٩]، ٨٦، ٨٩، ١٠٤، ١١٥
بالمظنة (يتوصل) إلى الحكم لأجل الحكمة ٣٢٨/٢٩
- البيع الفاسد يفيد الملك عند (اتصال) القبض به (٢٩٥)/٢١
- البيع الفاسد يتعقد موجبا للملك إذا (اتصل) به القبض [٢٩٥]/٢١
- التابع (المتصل) بمتبوعه يلحق به ٤٣١/١١
- التبرع لا يلزم قبل (اتصاله) بالقبض ١٥/٤٩٤ - ١٦/٤٣٨، (٦٥٣)
- تجوز الحيلة في (التوصل) إلى المباح واستخراج الحقوق (٣٧٧)/١٣
- تمام (الصلة) يكون بالقبض (٦٦٥)/١٦
- (التوصل) بأحكام الشريعة إلى ما يخالف مراد الله ومقاصد شرعه باطل (٥٤٣)/٤
- الحيل إذا (توصل) بها إلى المباح مباحة (٣٧٧)/١٣
- الدماغ أحد الجوفين فيبطل الصوم (بالواصل) إليه كالطن ٢١٩/٢٠
- الركن (المتصل) بالعبادة هو الذي يكون بنسخه نسخ الباقي ٧٤٦/٣٣
- الزيادة (المتصلة) تتبع الأصل ١٢/١٠٠، ١٠١ - ١٥/٧٢، ٧٩ - ١٦/[٢٥١]، ٢٥٩
- الزيادة (المتصلة) تتبع الأصل في الفسوخ والعقود (٢٥١)/١٦
- الزيادة (المتصلة) تتبع العين (٢٥١)/١٦
- الزيادة (المتصلة) تتبع الملك دون المالك (٢٥١)/١٦
- الزيادة (المتصلة) تمنع الرجوع ٣٥٠/٢٢

- الزيادة (المتصلة) تمنع الواهب من الرجوع ٢٢/ (٣٤٣)
- الزيادة (المتصلة) تمنع ولو زالت قبل الرجوع ٢٢/ (٣٤٣)
- الزيادة (المتصلة) لا تفرد عن الأصل ١٦/ (٢٥١)
- الزيادة (المتصلة) لا عبرة بها في عقود المعاوضات ١٦/ (٢٥٢)
- الزيادة المعتبرة في عدم الرجوع في الهبة هي (المتصلة) لا المنفصلة ٢٢/ (٣٤٣)
- سقوط ما عسر (الوصول) إليه في الزمان لا يسقط الممكن ١٠/ ٤٤٤
- السكوت السير لا يقطع (اتصال) الكلام بعضه ببعض ٩/ ٤٦، ٤٩ - ١٠/ ١٠٠، ١٠١
- السهو إذا تعدد في (الصلاة) كفاه عن الجميع سجدتان ١٩/ (٤٢٣)
- الشارع مشوف إلى (اتصال) الأنساب وعدم انقطاعها ٢٣/ ٦٧٤
- شرط الشيء يجب دوامه (واتصاله) ٦/ ١٨٨
- الشرط لا يتعلق به حكم إلا (باتصال) الجزء به ٢٧/ [٧١٧]
- الشرع يجعل المصلحة المرجوحة عند تعذر (الوصول) إلى الراجحة أو عند مشقة (الوصول) إلى الراجحة بدلا من المصلحة الراجحة ٢/ ٥٥٦
- الشهادة لا تكون حجة موجبة ما لم (يتصل) بها القضاء ٢٥/ ٣٧١، ٣٧٣
- الشيء إذا (اتصل) بغيره إذا كان له مبدأ ومحاذا هل يعطى حكم مبدئه أو حكم محاذيه ١٢/ (١٣)، ١٦
- الشيء إذا (اتصل) بغيره هل يعطى حكم مبدئه أو يعطى حكم محاذيه ١٢/ (١٣)
- الشيء إذا (اتصل) بغيره هل يعطى له حكم مبادئه أو حكم محاذيه ٦/ ٥٢٩ - ٨/ ٤٢٩، ٤٣٩ - ١٢/ [١٣]
- الشيء الواحد لا يتضمن قطع الشيء (ووصله) ١٠/ (٢٩٢)
- الصفة من المخصصات (المتصلة) ٣٠/ (٦٢٩)
- (الصلوات) إذا لم تكن مقبوضة تسقط بالموت ١٥/ (٤٩١)
- (الصلوات) إنما تملك حقيقة بالقبض ١٦/ (٦٦٥)
- (الصلوات) تبطل بالموت قبل القبض ١٣/ ٢٧٠، ٢٧٦ - ١٥/ [٤٩١]، ٤٩٧ - ١٦/ ٥٣٢، ٦٦٦، ٦٦٨
- (الصلوات) تسقط بالموت ١٥/ ٤٩٧
- (الصلوات) تسقط بالموت قبل التسليم ١٥/ (٤٩١)
- (الصلوات) تسقط بالموت قبل القبض ١٥/ ٤٩٨
- (الصلوات) لا تتأكد بنفس العقد ما لم ينضم إليها ما يؤكدها ١٦/ ٦٦٥
- (الصلوات) لا تتم إلا بالتسليم ١٦/ (٦٦٥)
- (الصلوات) لا تتم إلا بالقبض ١٥/ ٤٩١، ٤٩٦ - ١٦/ ٤٣٧، ٤٤٠، ٤٤١، ٦٥٤، ٦٦١، [٦٦٥]
- (الصلوات) لا تملك إلا بالقبض ١٦/ (٦٦٥)
- (الصلوات) لا تملك بأنفسها بل بقرينة تنضم إليها ١٦/ ٦٥٤
- (الصلة) تبطل بالموت قبل القبض ١٥/ (٤٩١)

- العام بعد التخصيص حجة إن خصص (بمتصل) وإلا فلا ٣٨٢/٣٠
- العقد الموقوف إذا (اتصلت) به الإجازة تستند الإجازة إلى وقت العقد ... ٩٦/١٥ ، ١٢١ - ٢٧٨/٢١
- عقد النكاح مقصوده المكارمة (والمواصلة) (٢٩٧)/٢٣
- الغاية مخصص (متصل) (٦٣٧)/٣٠
- الغاية من المخصصات (المتصلة) (٦٣٧)/٣٠
- الفاء (للوصل) والتعقيب (٥١٠)/٣٢
- الفاسد يملك إذا (اتصل) به القبض (٥٥)/١٤
- الفطر مما دخل من الفم (ووصل) إلى الحلق والجوف ٢١٧/٢٠
- الفعل الواحد ينبنى بعضه على بعض مع (الاتصال) المعتاد ولا ينقطع بالفرق اليسير (١٤٧)/١٠
- قبض أول (متصل) الأجزاء هل هو قبض لجميعه أم لا (٤٢٩)/١٦
- القطع إنما يكون في شيء (متصل) بعضه ببعض ٥٣٢/٢٥
- القول قول الأمين في براءة نفسه ولكن لا يقبل قوله فيما يدعي من (وصول) المال إلى غيره ١٤/ (٥٠٩)
- القول قول الوكيل في نفي الضمان (وإيصال) الأمانة لصاحبها ٤٩٨/١٤
- كل حيلة (توصل) بها إلى السلامة من الإثم فهي جائزة ٣٧٨/١٣
- كل حيلة (يتوصل) بها إلى الربا فهي باطلة ٣٧٢/١٣
- كل كلام (اتصل) بما يقيد به فإنه يجب اعتبار ذلك المقيد دون إطلاقه أول الكلام ٩/ (٤٥)
- كل طاعة لا (تصل) إليها إلا بمعصية لا يجوز الإقدام عليها ٤٦٢/١ - (٢٦٣)/١٢
- كل كلام لا يستقل بنفسه إذا (اتصل) بكلام مستقل بنفسه صيره غير مستقل ٩/ [٤٥] - ٧٧ ، ٧٦/١٢
- كل كلام لا يستقل بنفسه إذا (اتصل) بكلام مستقل بنفسه يصير المستقل غير مستقل (٣٧٤)/٣٢
- كل ما وجب بدلا عن شيء وقد (وصل) إليه المعوض لا يسقط عنه العوض بالموت .. ١٣/ (٢٧٥) ، ٢٧٧
- كل ما وجب بدلا عن شيء وقد (وصل) إليه المعوض لا يسقط عنه العوض بعارض الإسلام ١٣/ (٣٩٤)
- كل ما (وصل) إلى الجوف أو الحلق أو الدماغ من مائع وغيره يفطر ٢١٩/٢٠
- كل ما كان (متصلا) بالمبيع (اتصال) قرار دخل في البيع من غير ذكر (٢٥٣)/٢١
- كل ما لا (يتوصل) إلى المطلوب إلا به فهو مطلوب ٢٨٠/١
- كل ما (وصل) إلى الجوف فطر [٢١٧]/٢٠
- كل ما (وصل) من الفم أفطر به فإذا (وصل) من غيره أفطر به (٢١٧)/٢٠
- كل من رجع بالأصل رجع بالزيادة (المتصلة) (٢٥١)/١٦
- الكلام (المتصل) يتعلق الحكم بجميعه لا ببعضه ٩/ (٤٥)
- الكلام (المتصل) يعتبر حكم أوله بآخره ٣٧٨/٣٢ - ٩/ (٤٥)
- لا جبر على (الصلوات) (١٦)/١٠
- لا رجوع في (الصلوات) بعد الموت ٦٦٦/١٦

- لا عبرة بالعقد على المحرم إذا لم (يتصل) به قبض قبل الإسلام ١٦/ (١٨٧)
- لا قطع في كل (متصل) بما لا قطع فيه ٢٥/ (٥٣١)
- لا (يتوصل) إلى الحق بالمعصية ١٢/ ٢٦٤
- لا يسقط فرض (الصلاة) مع العذر النادر غير (المتصل) ٧/ ٤٢٠، ٤٢٢
- لا يفرد الجنين بحكم ما دام (متصلا) ١٢/ (١١٧)
- لا يفسد الصوم ما (يصل) إلى الجوف بغير الحلق ٢٠/ ٢١٧، ٢٢١
- لا يملك الغاصب بالضمان الزيادة المنفصلة بخلاف (المتصلة) ١٤/ ٥٤٨
- ما (اتصل) بالمصلحة العامة لم يراع فيه المعنى الخاص ٢/ ٣٤٧
- ما كان متفرقا في نفسه لا يجب (الوصل) فيه إلا بالتنصيص وما كان (متصل) الأجزاء لا يجوز تفرقه إلا بالتنصيص ١٠/ [١٥٩]
- ما كان من الأحكام الشرعية يمكن (الوصول) إلى العلم به فلا يكفي الظن ٦/ (٥٠٩)
- ما لا (يتوصل) إلى استيفاء الحق إلا به كان مستحقا ١٣/ ١٥٥
- ما لا (يتوصل) إلى استيفاء الحق إلا به يكون مستحقا ١٣/ (١٥٣)، ١٥٧
- ما لا (يتوصل) إلى إقامة المستحق إلا به يكون مستحقا ١٣/ [١٥٣]، ١٥٧
- ما لا (يتوصل) إلى ترك الحرام إلا به يكون فرضا ٢٧/ (٥٦٩)
- ما لا (يتوصل) إلى المستحق إلا به يكون مستحقا ٢٥/ ١٢٠
- ما لا (يتوصل) إلى المطلوب إلا به فهو مطلوب ١٣/ ١٥٤، ١٥٦
- ما لا (يتوصل) إلى المقصود إلا به يكون مقصودا ٢٥/ ١٢٠، ١٢٢
- ما لا (يتوصل) إلى الواجب إلا به فهو واجب ٢٧/ (٤٢٩) - ٣١/ ٢٥٨
- ما لا (يتوصل) به إلى إقامة المستحق يكون مستحقا ١٣/ ١٥٧
- ما لا يستقل بنفسه إذا (اتصل) بما يستقل بنفسه صيره غير مستقل بنفسه ٣٢/ (٣٧٤)
- ما لا يستقل من الكلام بنفسه إذا (اتصل) بما يستقل بنفسه صار ما هو مستقل بنفسه غير مستقل بنفسه وصار المجموع كلاما واحدا ٣٢/ (٣٧٣)
- ما لا يمكن تسليمه إلا بضرر يرجع إلى قطع (اتصال) ثابت بأصل الخلقة فيبيعه باطل ١٥/ ١٩٠، ١٩٣
- ما يتخلص به الرجل من الحرام أو (يتوصل) به إلى الحلال من الحيل فهو حسن ١٣/ (٣٧٧)
- ما يتعذر (إيصاله) إلى المستحق يتصدق به ١٤/ ٢٠٦
- ما يستحق بطريق (الصلة) لا يتم فيه الملك قبل القبض ١٦/ (٦٦٥)
- ما يقطع (بتوصيله) إلى الحرام فهو حرام ١٢/ (٢٣٩)
- المال لا يقوم مقام الذمة فيما طريقه طريق (الصلة) ١٣/ ٦٨
- المال لا يقوم مقام الذمة فيها فيما طريقه طريق (الصلة) ١٣/ ٧٥
- مبنى (الصلوات) على التوسع والتخفيف ١٥/ ٤٩٢

- مجرد النية لا عبرة به في أحكام الشرع ما لم (يتصل) به الفعل ٦/٧٨، ١٤١، [١٤٧]، ٣١٠، ٣١٥-١٤/٦٠٨، ٦١٠، ٦١١-١٥/٤٠٣
- مبنى النكاح على المكارمة (والمواصلة) والمساهلة ٢٣/٣٠١
- (المتصل) بثابت الحكم منه ١١/٥٧٨-١٢/١٤
- متى (اتصل) المخصص غير المستقل بما يستقل بنفسه صيره غير مستقل بنفسه ٣٢/٣٧٥
- مخالفة شرط التخصيص أن يكون (متصلاً) لا متراخياً ٣٠/٥٤٥
- المستحق قد يستقل (بالوصول) إلى حقه فلا يحتاج إلى دعوى ١٣/٥٤
- المقصود من القضاء (وصول) الحقوق إلى أهلها وقطع المخاصمة ١٨/٣٨٩
- من ادعى لنفسه شيئاً لا (يتوصل) إلى إثباته إلا بإثبات شيء آخر يتصب خصماً في إثبات ذلك الشيء الآخر ٢٥/١١٩
- (الموصول) أرجع من المرسل ٣٣/٢٩٣
- (الموصلات) للعموم ٣٠/٢٤٣
- نسخ جزء العبادة (المتصل) بشرطها ليس بنسخ لجملتها ٣٣/٧٤٥
- النماء (المتصل) تبع للمبيع ٢١/٢٥٣
- النهى يتناول الانتهاء في جميع الأوقات على الدوام (والاتصال) ٣١/٣٥٩
- النية لا تعتبر ما لم (تتصل) بالفعل ٦/١٤٧
- الهيئة لا تلزم قبل (إيصال) القبض بها ٢٢/٣٢٧
- الواجب على طريق (الصلة) يسقط بمضي الزمان ١٦/٦٦٦
- الوجوب مختص بالجزء الذي (يتصل) به الأداء ٢٧/٤١٤
- يجب (اتصال) الشرط اتفاقاً ٢٧/٧١٧
- يجوز (التوصل) إلى الأغراض بالحيل إذا لم تخالف شريعة ولا هدمت أصلاً ٤/٥٦١
- يجوز من الحيل ما كان مباحاً (يتوصل) به إلى مباح ١٣/٣٧٢، [٣٧٧]، ٣٨٤
- يرجع في الموهوب بالزوائد (المتصلة) ١٦/٢٥٢-٢٢/٣٤٣
- يشترط (اتصال) الشرط بالمشروط ٢٧/٧١٧
- يشترط في صحة الشرط (الاتصال) ٢٧/٧١٧
- يعامل الشرع الناس بنقيض غرضهم الفاسد المتحيل على (الوصول) إليه بما ظاهره الصحة ٦/٢٨٤
- يفطر بما (يصل) إلى الجوف ٢٠/٢١٧
- يمنع القصاص إذا كان (لاتصال) محل الجناية بغيره فإذا زال اقتصر ٢٦/١٧٧

وصي

- إجازة الورثة تنفيذ (للوصية) أو ابتداء عطية ٢٤/١١٥
- إذا فات محل (الوصية) بطلت ١٠/١٧٢-٢٤/١٤٩

- إذا فات محل (الوصية) بطلت (الوصية)..... ٨٧/٢٤
- إذا فات محل (الوصية) تبطل..... ١٠٩/٢٤
- إذا هلك الأعيان التي (أوصى) بها كلها بطلت (وصايا) أصحاب الأعيان..... ١٤٩/٢٤
- الأصل أن (الوصايا) إذا لم يكن فيها ما جاوز الثلث فكل واحد من أصحاب (الوصايا) يضرب بجميع (وصيته) في الثلث ولا يقدم البعض على البعض إلا العتق والمحابة في المرض..... ١٢٧/٢٤
- الأصل تنزيل (الوصية) على المتيقن..... ٧٤، ٧٣، ٧٢، [٧١]/٢٤
- الأصل تنفيذ (الوصية) من الثلث..... ١٠١/٢٤، [١٠٩]، ١١٢، ١١٣، ١٤٩
- الأصل في (الوصايا) أنها إذا اجتمعت وتساوت في المرتبة لا يقدم البعض على البعض..... ١٢٧/٢٤
- إطلاق (الوصية) يقتضي التسوية بين من (أوصى) لهم..... ٤٨٦/١٠
- الاعتبار في الثلث يوم موت (الموصي) لا يوم (الوصية)..... ١٠٩/٢٤
- الأعيان (الموصي) بمنفعتها أمانة..... ١٤٢/٢٤
- أفعال (الأوصياء) فيما باعوه من غيرهم محمولة على النظر حتى يثبت خلافه..... ١٣٥/٢٤
- الإمام في مال بيت المال ملحق (بالوصي)..... (٣٧٧)/٢٦
- الأمانة معتبرة في (الوصي)..... (١٤١)/٢٤
- (الإيصاء) بما لا يملك باطل..... ٨٧/٢٤
- باب (الوصية) أوسع من سائر التصرفات..... ١٢، (٩)/٢٤
- تبرعات المريض مرض الموت تعتبر (وصايا)..... ٣٦٦، ٣٦٣/٢٢
- تجوز (الوصية) بالمنافع..... ٧٧/٢٤
- تصح (الوصية) بكل مملوك يقبل النقل..... [٧٧]/٢٤
- تصرف (الوصي) مقيد شرعا بالأحسن والأصلح لليتيم..... ١٢٣، ١١٩/١٨
- تعليق (الإيصاء) بالشرط جائز..... ٤٣/٢٤
- التعليق بالموت في التمليكات يصح (وصية)..... ٣٧٨/١٥
- التعليق في (الوصية) لا يضر..... (٣٤)/٢٤
- تعليق (الوصاية) جائز..... (٣٤)/٢٤
- تعليق (الوصية) (والوصاية) بالشرط جائز..... [٣٣]/٢٤
- تعليق (الوصية) (والوصاية) جائز..... ٤١/٢٤
- تفويت غرض (الموصي) لا يصح..... (٢١)/٢٤
- تنفيذ (الوصية) على حسب ما يعرف من مقصود (الموصي)..... (٢١)/٢٤
- تنفيذ (الوصية) واجب ما أمكن..... ١١/١٣
- جميع التبرعات مما يقبل التعليق بشرط في الحياة ومما لا يقبله في حكم (الوصية) يصح تعليقه بالموت..... ٣٤/٢٤

- ٤٥/٢٤.....جهالة المدة في (الوصية) لا تمنع صحة (الوصية).
- ٤٥/٢٤.....جهالة (الموصي) به لا تمنع صحة (الوصية).
- ٤٥/٢٤.....الجهالة السيرة المستدركة لا تمنع صحة (الوصية).
- (٣٦٣)/٢٢.....حكم الهيات في المرض الذي يموت فيه الواهب حكم (الوصايا).
- (٣٦٣)/٢٢.....حكم الهية في مرض الموت كحكم (الوصية).
- (١٤١)/٢٤.....حمل (الموصي) على الأمانة ما أمكن أولى من حمله على الخيانة.
- [١٥٥]/٢٤.....الرجوع عن (الوصية) إبطال لها.
- ١٥٧/٢٤.....الرجوع في (الوصية) إبطال لها.
- [١٢١]/٢٤.....الزوائد المنفصلة الحادثة قبل موت (الموصي) لا يملكها (الموصي) له.
- ٣٥٠/٢٢.....زيادة (متصلة) تمنع الرجوع.
- ٨٤ ، [٨١]/٢٤.....الشيوع لا يمنع صحة (الوصية).
- (٨١)/٢٤.....الشيوع لا يؤثر في أصل (الوصية).
- ٨٢/٢٤.....الشيوع لا يؤثر في فسخ (الوصية).
- ٢٨/٢٤.....صحة (الوصية) لا تقف عند بيان مقدار (الموصي) به.
- (٩٧)/٢٤.....العبرة بحال الموت لا بحال (الإيصاء).
- [٩٧]/٢٤.....العبرة في (الوصية) بوقت الموت قبولا وردا.
- ٣٦٦ ، ٣٦٣/٢٢.....العطية في مرض الموت (وصية).
- (٢٧)/٢٤.....الغلط في الخطاب لا يكون رجوعا في (الوصية).
- ٣١/٢٤.....الغلط في العدد لا يمنع استحقاق الكل (بالوصية) العامة.
- ٣٠ ، ٢٨ ، [٢٧]/٢٤.....الغلط في العدد لا يمنع استحقاق الكل (بالوصية) العامة.
- ٢٩/٢٤.....الغلط في قدر (الموصي) به لا يقدح في أصل (الوصية).
- ١٢١/٢٤.....الغلة الحادثة بعد الموت وقبل القبول تكون (للموصي) له.
- ١٣٥/٢٤.....فعل (الموصي) محمول على غير السداد.
- ١٤٠ ، ١٣٩ ، ١٣٨ ، [١٣٥]/٢٤.....فعل (الموصي) على السداد حتى يثبت خلافه.
- ١٣٥/٢٤.....فعل (الموصي) منوط بالمصلحة.
- (٩٧)/٢٤.....قبول (الوصية) لا يعتبر إلا بعد الموت.
- [١٦٢]/٢٤.....كل تصرف أوجب زوال ملك (الموصي) فهو رجوع.
- كل شرط جعل (الوصية) معصية خالصة ولا يمكن صرفه لغيرها يكون شرطا غير صحيح لا تجوز مراعاته وتبطل (الوصية) به.....
- [١٥٩]/٢٤.....كل فعل لو فعله الإنسان في ملك الغير ينقطع به حق المالك فإذا فعله (الموصي) كان رجوعا.
- كل فعل لو فعله الإنسان في ملك غيره بغير إذن مالكة ينقطع به حق المالك فإذا فعله (الموصي) بالعين (الموصي) بها كان رجوعا.....

- كل فعل يوجب زيادة في (الموصي) به ولا يمكن تسليم العين إلا به فهو رجوع إذا فعله... ٢٤٠/ [١٦١]
- كل فعل يوجب زيادة في (الموصي) به ولا يمكن تسليمها إلا به فهو رجوع إذا فعله فيه ٢٤٠/ ١٥٥
- كل ما جاز بإجازة الوارث يتملكه المجاز له من قبل (الموصي) ٢٤٠/ (١١٥)
- كل ما يفعله (الوصي) على وجه النظر فهو جائز ٢٣/ ١٢٨
- كل مرتبة من (الوصايا) تأخرت في (الإيصاء) عما تقدم عليها فإنها تبطل عند الضيق ويدخل السابق فيها ٢٤٠/ ١٢٧
- كل مملوك يجوز بيعه وهبته (الوصية) به ٢٢٠/ ٢٥٧
- كل من تصح هبته تصح (وصيته) ٢٤٠/ ٥٣
- كل من ليس أهلاً للتبرع بشيء لا تصح منه (وصية) ٢٤٠/ ٥٤
- كل من ليس أهلاً للتبرع لا تصح منه (الوصية) ٢٤٠/ [٥٣]
- كل من نظر له (وصي) من أب أو من قاض نظراً حسناً فهو نافذ لازم لا يرد وإن أنفذ عليه (الوصي) ما ليس نظراً لم يجز ٢٣/ ١٢٨
- كل (وصية) بنوع قرية يجب تنفيذها ما أمكن ٢٤٠/ ٢١
- كل (وصية) خلعت عن معنى القرية فهي باطلة ٢٤٠/ [٩٣]
- لا تجوز (الوصية) بما لا يكون قرية لله تعالى ٢٤٠/ (٩٣)
- لا تسمع الدعوى مجهولة إلا في الإقرار (والوصية) ٢٥٠/ ١٤٧
- لا تصح (الوصية) بما لا نفع فيه ٢٤٠/ ٨٧
- لا تصح (الوصية) بمعصية وفعل محرم ٢٤٠/ ٨٧
- لا تكون (الوصايا) بالشك ٢٤٠/ (٧١)
- لا ميراث إلا بعد (الوصية) والدين ٢٤٠/ (١٨٥)
- لا ميراث ولا (وصية) قبل قضاء الدين ٢٤٠/ [١٨٥]
- لا (وصية) على ضرر ٢٤٠/ ٨٧
- لا (وصية) لوارث ٢٤٠/ ١ - ٤٢٠ - [٦٥] ، ٦٥ ، ٦٩ ، ١٥١
- لا يتصرف من ولي ولاية الخلافة فما دونها إلى (الوصية) إلا بجلب مصلحة أو درء مفسدة ٢٦٠/ ٣٧٨
- لا يجوز لوارث (وصية) ٢٤٠/ (٦٥)
- لا يصح استثناء منفعة العين إلا في (الوصية) ٢٠٠/ ٤٩٠
- لبقاء (الوصية) حكم الابتداء ٨٠/ ٥٢٦
- (للموصي) له أن يتصرف قبل القبض ١٤٠/ ١٤٢
- ليس لأحد (الوصيين) أن يتصرف دون صاحبه ١٨٠/ ١٥٤
- ما حدث من الغلات قبل الموت فإنه من جملة مال (الموصي) ٢٤٠/ (١٢١)
- ما لا يقبل النقل لا تصح (الوصية) به ٢٤٠/ (٧٧)

- ما يجري فيه الإرث تجري فيه (الوصية) ٢٤/١٦٥
- مبنى (الوصية) على العرف والقصد ٢٤/٢٥
- مبنى (الوصية) على المساهلة ٢٤/٨٢
- المدار في (الوصايا) على الألفاظ ومؤدياتها ٢٤/١٥
- المدار في (الوصايا) على المتبادر غالبا ٢٤/١٥
- المدار في (الوصايا) على المتبادر من اللفظ غالبا ٢٤/١٩
- المشرف على الزوال إذا استدرك (وصين) عن الزوال هل يكون استدراكه كإزالته وإعادته ابتداء أو هو محض استدامة ٩/٤٦٤ ، ٤٦٧ - ١١/٣٩٣ ، ٣٩٥ ، [٤٠١]
- من (أوصى) بما لا قرية فيه فلا تنفذ (وصيته) ٢٤/٩٣
- من تصدق مع تلبسه بمرض موت فإنها تكون (وصية) ٢٢/٣٦٤
- الهيئة في المرض بمنزلة (الوصية) ١٢/٤٧٤
- الهيئة في مرض الموت في حكم (الوصية) ٢٢/٣٦٧
- الهيئة في مرض الموت (وصية) ٢٢/[٣٦٣]
- هبة المريض مرض الموت المخوف (وصية) ٢٢/٣٦٣
- هل الاعتبار بالثلث الذي يتصرف فيه المريض بحال (الوصية) أو حال الموت ٨/٤٤٥
- (الوصايا) تتلقى من ألفاظ (الموصين) ٢٤/١٥
- (الوصايا) تحتل الإضافة ٢٤/٣٤
- (الوصايا) تحتل الجهالات والأخطار وكذا التأقيت والتعليق ٢٤/٤٣
- (الوصايا) لا تكون بالشك ٢٤/٧٥
- (الوصايا) لا تكون بشك ٢٤/٧٣
- (الوصايا) مبنية على الألفاظ ٢٤/[١٥] ، ١٨ ، ٢٢
- (الوصايا) مبنية على الجواز بما أمكن ٢٤/٢٢
- (الوصايا) من الثلث ٢٤/١٠٩
- (الوصايا) والأوقاف تنزل على عرف البلد ٨/٢٥٦ ، ٢٥٨
- (الوصايا) يجوز تعليقها بالشرط ٢٤/٣٣
- (الوصاية) أمانة ٢٤/١٤٥
- (الوصي) أمين ٢٤/١٤١
- (الوصي) لا يتصرف إلا بالمصلحة ٢٤/١٤٢
- (الوصي) لا يملك إسقاط شيء من حقوق الورثة وإنما يملك الاستيفاء ١٣/٥٨٢
- (الوصية) أخت الميراث ٢٤/[١٦٥] ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩
- (الوصية) استثمان ٢٤/١٤١

- (الوصية) إنما تعتبر بعد الموت..... ٩٩/٢٤
- (الوصية) إنما تعتبر عند الموت..... ١٠٠ ، ٩٩/٢٤
- (الوصية) إنما تعتبر عند موت (الموصي)..... ٩٧/٢٤
- (الوصية) إنما تنفذ على ما يعرف من مقصود (الموصي)..... ٢٧ ، ٢٤/٢١
- (الوصية) إنما تنفذ في الثلث..... ١٠٩/٢٤
- (الوصية) أوسع بابا من غيرها..... ٩/٢٤
- (الوصية) أوسع العقود..... ١٣/٢٤
- (الوصية) أوسع العقود جوازا..... ٨١ ، ٣٤ ، ٢٧ ، ٩/٢٤
- (الوصية) أوسع من الميراث..... ٩/٢٤
- (الوصية) أوسع من الوقف..... ٩/٢٤
- (الوصية) بابها أوسع من باب الجهاد..... ٩/٢٤
- (الوصية) بالبطل باطلة..... ٨٧/٢٤
- (الوصية) بالغلة تنصرف إلى الموجود وإلى ما يحدث سواء..... ١٢١/٢٤
- (الوصية) بالواجب المالي تنفذ من رأس المال..... ١٠١/٢٤
- (الوصية) بما يخالف حق الشرع لا تنفذ..... ٨٧/٢٤
- (الوصية) بمنزلة الملك بالإرث..... ١٦٥/٢٤
- (الوصية) تبطل بإزالة الملك ولا تعود بعوده..... ١٥٥/٢٤
- (الوصية) تبطل بالرد..... ٣٠/١٤
- (الوصية) تبطل لفوات محلها..... ١٥١/٢٤
- (الوصية) تجري في ألفاظها على اللغة التي تجري بين الناس في تسمية المسميات..... ١٥/٢٤
- (الوصية) تجري مجرى الميراث في الانتقال بعد الموت..... ١٦٥/٢٤
- (الوصية) تحتل الأخطار والجهالات..... ٩/٢٤ ، ٤٥
- (الوصية) تحتل الغرر والجهالة..... ٥١/٢٤
- (الوصية) تصح مع اقترانها بالشرط الفاسد وببطل الشرط..... ٣٩٢/٢٢
- (الوصية) تصح مع الشيوع..... ٨١/٢٤
- (الوصية) تعتبر باطلة لفوات محلها..... ١٥٢ ، ١٥١/٢٤
- (الوصية) تقبل التعليق..... ٤٥ ، ٣٨/٢٤
- (الوصية) تقبل التعليق بالشرط..... ٣٩ ، ٣٣/٢٤
- (الوصية) تقبل من الغرر ما لا يقبل غيرها..... ٤٥/٢٤
- (الوصية) على الألفاظ..... ١٩/٢٤
- (الوصية) في الصحة والمرض سواء..... ٧٨/١٣

- (الوصية) قرينة الإرث ٢٤/١٦٥
- (الوصية) لا تبطلها الشروط الفاسدة ٢٤/٣٤
- (الوصية) لا تدخل إلا فيما علم به (الموصي) ٢٢/٢٤
- (الوصية) لا تستقر إلا بموت (الموصي) ٢٤/١٢٤
- (الوصية) لا تصح بالشك ٢٤/٧١
- (الوصية) لا تعتبر إلا عند الموت على كل حال ٢٤/٩٧، ٩٨
- (الوصية) لمن ليس أهلاً للتمليك باطلة ٢٤/٥٣، [٥٩]
- (الوصية) متى بطلت بالرجوع لا تعود إلا بالتجديد ٢٤/١٥٥
- (الوصية) مقدمة على الورثة ١٣/٤٣٩
- (الوصية) مما يحتمل التعليق بالشرط ٢٤/٣٣
- (الوصية) الواقعة على شرط لا تنفذ حتى يوجد الشرط ٢٤/٣٤
- (الوصية) والميراث أخوان ٢٤/١٦٩
- (الوصية) (والوصاية) تحتملان الإضافة ٢٤/٣٣، [٤٢]
- (الوصية) (والوصاية) لا ييطان بالشروط الفاسدة ٢٤/٣٣، [٣٩]
- (الوصية) ولاية وأمانة ٢٤/١٤٧
- (الوصية) يتسامح فيها ما لا يتسامح في غيرها ١٦/٦٢٥، ٦٣٨
- (الوصية) يرعى فيها المآل ٢/٤٧٤
- (الوصية) يصح تعليقها بالشرط ٢٤/٣٣
- (الوصية) يعتبر فيها لفظ (الموصي) ٢٤/١٥
- الوقف في مرض الموت (وصية) ٢٢/٣٦٣
- الولاية (بالوصاية) لا تتجزأ ١٨/٢٢٥، ٢٢٨
- يجوز أن يمنع الإرث ما لا تمنع (الوصية) ٢٤/١٦٥
- يد (الوصي) يد أمانة ٢٤/[١٤١]
- يستوي في (الوصايا) حكم المتقدم والمتأخر ٢٤/١٢٧
- يعتبر حال (الموصي) له عند موت (الموصي) لا قبله ٢٤/٩٧
- ينظر في (الوصايا) يوم الموت لا يوم (الوصية) ٢٤/١٢١

وضاً

- التييم بدل عن (الوضوء) ١٩/٢٤٠
- التييم في الجنابة يقوم مقام الغسل كما يقوم مقام (الوضوء) ١٩/٢٤٩
- التييم يبطله ما يبطل (الوضوء) ١٩/(٢٨١)

- الصبي كالبالغ في نواقض (الوضوء)..... ٤٣٦/١٧، ٤٤٠
- العذر الذي جاء من قبل العباد لا يسقط فرض (الوضوء)..... ٢٢٤/١٣، ٢٢٥
- كل حدث موجب (للوضوء) دون الغسل يجوز فيه المسح على الخفين..... ٢٣٣/١٩
- كل ما يبطل (الوضوء) يبطل التيمم..... ١٩/ [٢٨١]
- كل ما ينقض (الوضوء) ينقض التيمم..... ١٩/ (٢٨١)
- كل ما ينقض (الوضوء) ينقض المسح على الخفين..... ٢٣٦، ٢٣٧، [٢٣٣]/١٩
- كل ماء استعمل لا يجوز أن يستعمل للغسل ولا (للوضوء) مرة أخرى..... ١٩/ (٧٥)
- كل ماء فيه فضل عما يصيبه من الأذى حتى لا يغير ذلك طعمه ولا لونه ولا ريحه فهو طاهر (يتوضأ) به..... ١٩/ (٦٩)
- كل نائم استنقل نوما وطال نومه على أي حال كان فقد وجب عليه (الوضوء)..... ١٩/ [٢١٩]
- ما أبطل (الوضوء) أبطل التيمم..... ١٩/ (٢٨١)
- ما خرج من المخرجين معتادا ناقض وما خرج نادرا على وجه المرض لا ينقض (الوضوء)..... ١٩/ ٢١٣
- ما سلس من البول وجرى على غير العادة فلا (وضوء) في شيء منه..... ١٩/ ٢٩٢
- الماء إذا بقي على أصل خلخته ولم يزل عنه اسم الماء جاز (الوضوء) به وإن زال وصار مقيدا لم يجوز..... ٢/ ٤٩٧
- المستحاضة ومن بمعناها ممن به حدث دائم (يتوضأ) لوقت كل صلاة..... ١٩/ ٢٩١
- من استنقل نوما على أي حال كان فعليه (الوضوء)..... ١٩/ (٢١٩)
- من سبقه الحدث في خلال الصلاة بأي وجه سبقه فإنه (يتوضأ) ويبنى على صلاته..... ١٩/ ٥٧٥
- من شك في نقض (وضوئه) فإن كان أول شكه أعاده لأنه يثقن بالحدث وشك في زواله وإن كان يحدث له كثيرا لم يعد دفعا للحرج..... ٧/ ٤٥٧
- من كان مستنكحا بشيء من الأحداث (توضأ) لكل صلاة فرضا أو نافلة..... ١٩/ ٢٩٢
- النوم الثقيل يجب منه (الوضوء) على أي حال..... ١٩/ (٢١٩)
- (الوضوء) شيء واحد لا يتجزأ..... ١٩/ ١٩٩
- (الوضوء) عبادة مبنية على الاحتياط..... ١١/ ١٤، ١٧
- (الوضوء) مما خرج..... ١٩/ ٢١٧
- (الوضوء) مما خرج لا مما دخل..... ١٩/ ٢١٨
- (الوضوء) مما خرج وليس مما دخل..... ١٩/ [٢١٣]، ٢٢٠، ٢٨١
- يبطل التيمم مبطلات (الوضوء)..... ١٩/ (٢٨١)
- يبطل (وضوء) المعذورين بخروج الوقت..... ١٩/ (٢٩١)
- يجب (الوضوء) لما يخرج من أحد السيلين..... ١٩/ ٢١٣
- ينقض المسح على الخفين ما ينقض (الوضوء)..... ١٩/ (٢٣٣)

- ينقض المسح كل شيء نقض (الوضوء) حقيقيا أو حكما ٢٣٥، ١٩/ (٢٣٣)
 ينقض المسح كل شيء ينقض (الوضوء) ١٩/ (٢٣٣)

وضع

- إن استبشر النبي بالفعل مع التقرير (فأوضح) دلالة على الجواز ٢٧/ (٥٠٧)
 إن استبشر النبي ﷺ بالفعل فهو (أوضح) دليل على الجواز ٢٧/ (٥٠٧)
 البيع ينقذ بكل لفظ أو فعل (واضح) مفهوم للدلالة على الرضا بالعقد ٢١/ ٣٠
 السكوت المقرون بالاستبشار (أوضح) دلالة على الجواز من السكوت الغير المقرون ٢٧/ (٥٠٧)
 بالاستبشار ٢٧/ (٥٠٧)
 السياق مرشد إلى تبين المعجمات وترجيح المحتملات وتقرير (الواضحات) ٣٢/ ٤٣٧
 الصفة في المعرفة (للتوضيح) وفي النكرة للتخصيص ٣٠/ ٦٣٠ - ٣٢/ [٢٧٥]
 يوقف المشكوك فيه حتى (يتضح) حاله ٧/ (١١٧)

وضع

- الاحتراز عن (مواضع) الشبه من باب الدين ١٨/ (٢٦١)
 أحكام الشريعة إنما (وضعت) لتحقيق مصالح العباد ٢/ ٤٤٣
 الأحكام لا تترتب على الحمل قبل (وضعه) ١٢/ (١٢٥)
 إذا أبى البائع تسليم المبيع إلى المشتري (فوضعه) في يد عدل كانت يد العدل فيه كيد البائع حتى إذا هلك انفسخ البيع لأن ٢١/ ١٥٣
 إذا استعمل لفظ (موضوع) لعقد في عقد آخر هل العبرة باللفظ أم بالمعنى ١٦/ ٨
 إذا كان اللفظ صريحا في بابه ووجد نفاذا في (موضوعه) لم يكن كناية في غيره ٦/ (١١٨)
 إذا وصل بالفاظ العقود ما يخرجها عن (موضوعها) فهل يفسد العقد بذلك أم يجعل كناية عما يمكن صحته على ذلك الوجه ١٦/ ٨
 الأسماء لا تحمل على غير (موضوعها) من اللغة إلا بدلالة ٣٣/ ٦٤٨
 الاشتباه في (موضوعه) عذر ٧/ ٤٤٣
 أصل الشرع (وضع) الحرج فيما يشق الاحتراز منه ٤/ (٩)
 أصول الموارث (موضوعه) على تقديم الأقوى على الأضعف ٢٤/ ١٧٩
 الأصول (موضوعه) على أن من أخذ مال غيره لمنفعة نفسه ضمنه وإن أخذه لمنفعة مالكه لم يضمنه ومن أخذه لمنفعة مشتركة بينه وبين مالكه فلا يضمن إلا بالتعدي ١٤/ (٣٦٣)
 (واضع) الأسباب قاصد لوقوع المسببات ٤/ ٤٦١

- الاعتراض بفساد (الوضع) ممنوع ٢٨٧/٢٩
- ألفاظ العموم تقتضي العموم (بالوضع) ١٩٧/٣٠ ، [٢٠٣] ، ٢٢٢ ، ٢٢٧ ، ٢٣١ ، ٢٤٣ ، ٢٥٣ ، ٢٧٧ ، ٢٨٦ ، ٢٩٦ ، ٣١١ ، ٣٣٨ ، ٤١٤ ، ٤٢٣ ، ٤٤٠ ، ٤٤٨ ، ٤٩٨
- إلى (موضوع) لانتفاء غاية الشيء ... ٥٥١/٣٢ ، ٥٦٣ ، [٥٧٣] ، ٥٨٥ ، ٦٠٩ ، ٦٢٠ ، ٦٣٠ ، ٦٤٢ ، ٦٥٥ ، ٦٦٧ ، ٦٧٨ ، ٦٩٠ ، ٧٠٢
- إلى (موضوع) لبيان الغاية ٥٧٣/٣٢
- امتناع اجتماع الأمر والنهي في (موضوع) واحد ٧٠/٢٧
- أو في أصل (الوضع) للتشكيك ٦٤٢/٣٢
- أو (موضوع) لأحد الشيئين أو الأشياء . ٤٠٥/٢٧ - ٣٢/٦٤١ ، ٦٥٥ ، ٦٦٨ ، ٦٧٨ ، ٦٩٠ ، ٧٠٢
- الباء (موضوع) للإصاق الفعل بالمفعول ٧٠١/٣٢
- بل (موضوع) لإثبات ما بعده والإعراض عما قبله ٥٥١ ، ٥٣٧ ، ٥٢٣ ، ٥١١/٣٢ ، ٥٦٢ ، ٥٧٥ ، [٥٨٣] ، ٥٩٧ ، ٦٠٩ ، ٦٢٠ ، ٦٣٠ ، ٦٤٢ ، ٦٥٦ ، ٦٦٨ ، ٦٧٨
- بل (موضوع) لإثبات ما بعده والإعراض عما قبله على سبيل التدارك ٥٨٣/٣٢
- تباح الصلاة في كل (وضع) من الأرض ٣٦٩/١٩
- التحرز عن (مواضع) التهمة واجب ٢٦١/١٨
- ترك القياس في (موضع) الحرج والضرورة جائز لأن الحرج منفي (ومواضع) الضرورات مستثناة من قضايات الأصول ٣٦٣/٢
- تعتبر القيمة في (موضع) الإلتلاف ١٧/١٥
- التعليق لا يثبت إلا بلفظ (موضوع) للتعليق ٣٢١ ، ٣٠٨/١٠
- تقديم الخطاب المقتضي للتكليف على الخطاب المقتضي (لوضع) التكليف ٦٢١/٢٩
- التكاليف (وضعت) على التوسط وإسقاط الحرج ٢٢٩/٣
- التنزه عن (مواضع) الريبة أولى ٤٧٥/١ - ٢٦١/١٨
- التوريث في (موضع) الشك لا يجوز ٢٥٩/٢٤ - ١١٨/٧
- الثابت بالحاجة لا يعدو (موضع) الحاجة ٢٩٣/٧
- ثم (موضوع) للترتيب على سبيل التراخي ٥٩٥/٣٢
- جهل الالفاظ بكون لفظه (موضوعا) لهذا المعنى أو ذاك لا يرتب الحكم ١٠٩/٦
- الجوائح (موضوع) ٣٠٩/٢١
- الحاكم وأمينه لا يضمنان (بوضع) يدهما للمصلحة ٨/١٠
- حرف الباء للإصاق في (وضع) اللغة ٧٠١/٣٢
- الحقوق (الموضوعة) لدفع الضرر في العقود يستوي فيها المسلم والذمي . ٤٨٦/٧ - ٥٠٢/١٦ - ٥٣٩/٢٦
- الحقوق (الموضوعة) لدفع الضرر فيستوي فيها المسلم والذمي ٣٧٤/٢٦

- الحقوق (الموضوعة) لدفع الضرر فيستوي فيها المسلم والذمي والمستأمن..... ٣٧٣/٢٦
- الحقوق (الموضوعة) لدفع الضرر يستوي فيها المسلم والذمي والمستأمن..... [٣٦٧]/٢٦
- الحكم في (الوضع) هو قضاء الشارع على الوصف بكونه سببا أو شرطا أو مانعا..... ٩/٢٨
- الحكم (الوضعي) ليس من شرطه العقل..... ٦١٧/٢٧
- الخطأ (موضوع) عن الناس فيما كان سبيله الاجتهاد..... ٣٤٧/٢
- الخطأ (موضوع) عنا..... (٥٠٧)/١٢
- خطاب (الوضع) ثابت في حق الصبي والمجنون والنائم..... ٦١٧/٢٧
- خطاب (الوضع) لا يشترط فيه علم ولا قدرة ولا إرادة..... ١٢٧، ١٢٢، ١٠٨/٢٨ - ٦١٧/٢٧ - ٥٣٣/٤
- خطاب (الوضع) لا يؤثر فيه الجهل أو النسيان..... ٦١٧/٢٧
- خطاب (الوضع) يتعلق بفعل المكلف وفعل غير المكلف..... [٦١٧]/٢٧
- الخطاب (الوضعي) يتعلق بفعل غير المكلفين كما يتعلق بفعل المكلفين..... (٦١٧)/٢٧
- خيار الشرط (موضوع) للفسخ لا للإجازة..... ٤٤٦/١٦
- الدور يكفي فيه (موضوعان) يتوقف كل واحد منهما على تقدم الآخر عليه..... ١٠٠/٢٧
- الرخص لا يتعدى بها (مواضعها)..... ٣٢٣، ١٦٦/٢ - ٤٣٠/١
- سائر الأحكام ليس في شيء منها فرق بين (الوضيع) والرفيع في كتاب ولا سنة..... ٣٥٣/٢
- السكوت في (موضع) الحاجة إلى البيان بمنزلة البيان..... (٢٦٦)/١٠
- الشارع إنما قصد (بوضع) الشريعة إخراج المكلف عن اتباع هواه حتى يكون عبدا لله..... ٤٠٦/٣
- الشارع في جميع (المواضع) يقصد ظهور الحق بما يمكن ظهوره به من البيانات..... ٥٦٠/٢
- الشبهة تقام مقام الحقيقة في (موضع) الاحتياط..... (٢٤١)/٩
- شبهة النكاح تقام مقام الحقيقة في (موضع) الاحتياط..... (٤١١)/٢٣
- الشبهة يجب اعتبارها في (مواضع) التهمة..... ٣٣٤، (٢٢٧)/٩
- الشروط المعتمدة في المشروطات الراجعة إلى خطاب (الوضع) ليس للشارع قصد في تحصيلها ولا في عدم تحصيلها..... ٧٣٦/٢٧
- الشريعة إنما (وضعت) لمصالح العباد في العاجل والآجل معا..... ٤٠٨/٥ - ٤٢٧/٤
- الشريعة (موضوعة) على وصف الأمية..... ٤١، (٣٩)/٥
- الشريعة (موضوعة) لإخراج المكلف عن داعية هواه حتى يكون عبدا لله..... ٤٠٦/٣
- الشريكان في الربح على ما اصطالحا عليه (والوضعية) على المال..... ٣٢٦/٢
- الشيء يعتبر ما لم يعد على (موضوعة) بالنقض والإبطال..... ٥٣٣، ٥٢٩/٢٩ - ٤٤/١٢ - ٥٠٢، [٤٩٣]/٩
- الصريح تارة يكون بعرف الاستعمال وتارة (بالوضع)..... ٥٧٤/٣٣
- الصريح في بابه إذا وجد نفاذا في (موضوعة) لا يكون كناية في غيره..... ١٢٦/٦
- صيغة جمع المذكر السالم لا تشمل النساء (وضعا)..... ٢٦٣/٣٢

- الضمان الواجب لحق العباد غير مبني على الاحتياط فلا يجب في (موضع) الشك ١٣/٦٢٦
- الطهارات (موضوعة) على التداخل فعلا ونية ١٩/١٩٣
- العادات والتجارب القائمة عند مختلف الأمم إذا ثبت من مصالحها أو مفسادها ما يبلغ مبلغ الضروريات أو الحاجيات فإنها تستدعي (وضعها) تحت النظر الشرعي ٥/٣٩٨
- العبادات (وضعت) لمصالح العباد على الجملة وإن لم يعلم ذلك على التفصيل ٥/٤٨١، ٤٨٢، [٤٩٣]
- العبرة في قيم المستهلكات في أصول الشرع (مواضع) الاستهلاك ١٥/١٧
- عدم النية يقدر في خطاب التكليف دون خطاب (الوضع) ٤/٥٣٦
- الغالب في التمليكات تراضي اثنين وقد يكفي الواحد في (مواضع) ١٦/٥٥٧، ٥٥٩
- الفاء (موضوعة) لغة للترتيب والتعقيب ٣٢/٥١٨
- فساد (الوضع) في العلل مقدم على النقص ٢٩/٢٨٨
- فساد (الوضع) قادح في القياس ٢٩/٢٨٧
- فساد (الوضع) يبطل العلة بالكلية ٢٩/٢٨٧
- في كل (موضع) قلت الجهالة صح التوكيل بالشراء وإلا فلا ٢٣/٧٢
- في كل (موضع) لا تتحقق التهمة تكون الشهادة مقبولة ٢٥/٣٤٣
- الكفالة من عقود التبرعات باعتبار أصل (الوضع) ٢٣/٢١٦
- كل عبادة تشتمل على أفعال متغايرة في أصل (وضعها) يرتبط بعضها ببعض وجب فيها الترتيب ١٧/٢١٩
- كل عقد (وضع) للمعروف وأسس على الإحسان فالأصل ألا يمتنع الغرر فيه ١٦/٦٤٣
- كل عقدين يتضادان (وضعا) ويتناقضان حكما فإنه لا يجوز اجتماعهما ٢١/٣٧٠
- كل قياس فاسد (الوضع) فهو فاسد الاعتبار ولا عكس ٢٩/٢٨٨
- كل ما كان حقا صاحبه عامل فيه لنفسه وكان قائما حين الإسقاط خالصا للمسقط أو غالبا ولم يترتب على إسقاطه تغيير (وضع) شرعي وليس متعلقا بتملك عين على وجه متأكد يسقط بالإسقاط وما لا فلا ٢/٥١٦
- كل من سبق إلى (موضع) فهو أحق به ١٣/١٨٩، ١٩٠، [١٩٨]
- كل (موضع) افقر إلى نية الفريضة افقر إلى تعيينها إلا التيمم للفرض ١/٤٧٣
- كل (موضع) تجوز فيه شهادة النساء في الأموال تجوز فيه شهادتهن في الوكالة ٢٥/٣٠٨
- كل (موضع) تفسد فيه المساقاة للعامل أجره المثل ٢٢/١٨٤
- كل (موضع) ثبت للزوج الخيار ففسخ قبل الدخول فلا مهر عليه ٢٣/٤٢٧
- كل (موضع) جازت فيه الإجارة جاز فيه الجعل ٢٢/١٦١
- كل (موضع) حكمنا فيه بالفرقة بين الزوجين فذاك فسخ لا طلاق ٢٣/٤٢٨، ٤٩٤
- كل (موضع) حكمنا فيه ببطان العقد للزوجة مع الوطاء مهر المثل ٢٣/٤٢١

- كل (موضع) صحت فيه الخلوة وتأكد المهر وجبت العدة.....[٦٠٥]/٢٣
- كل (موضع) طاهر تصح الصلاة فيه.....(٣٦٩)/١٩
- كل (موضع) فسدت المساقاة فيه فللعامل أجر مثله.....[٢٢٥]/٢٢، ٢٣٣
- كل (موضع) لا حاكم فيه فجماعة المسلمين تقوم مقامه.....(٢٨٩)/٢٦
- كل (موضع) لا يصح الأمر لا يجب الضمان على الأمر.....(٥٧٥)/١٤
- كل (موضع) للوكيل أن يوكل فيه فليس له أن يوكل إلا أميناً.....٩٦/٢٣
- كل (موضع) لم يصح الأمر فالضمان على المأمور من غير رجوع.....(٥٧٥)/١٤
- كل (موضع) لم يصح الأمر لا يضمن الأمر.....٥٧٦، (٥٧٥)/١٤
- كل (موضع) وجب فيه الصداق أجمع وجبت فيه العدة.....(٥٩٧)/٢٣
- كل (موضع) يتقيد بالمسمى فللمستعير أن يخالف إلى ما هو خير منه أو إلى مثله.....٣٦٧، ٣٦٤/٩
- كل (موضع) يجب فيه التعيين فإن الخطأ فيه يضر.....٤٦٢/١٧
- كل (موضع) يجوز فيه صلاة النافلة جازت فيه صلاة الفريضة.....٣٦٩/١٩
- كل (موضع) يفوت فيه الأداء لا إلى خلف فإنه يجوز له التيمم.....(٢٥٥)/١٩
- كل (موضع) يفوت فيه الأداء لا إلى خلف فإنه يجوز له التيمم وما يفوت إلى خلف لا يجوز له التيمم.....(٢٥٥)/١٩
- كل (موضوع) بحق إذا عطب به إنسان فلا ضمان على (واضعه).....١٥٨/٢٦ - ٣٩٢/١٤
- لا اعتبار بمعارضة الجزئيات في صحة (وضع) الكليات للمصالح.....(٤٧٥)/٣
- لا تمنع الصلاة في كل (موضع) طاهر إلا بدليل لا يحتمل التأويل.....(٣٦٩)/١٩
- لا (توضع) الأيدي على مال معصوم إلا لضرورة أو حاجة.....(٣٠٩)/٧
- لا (توضع) الأيدي على مال معصوم إلا لضرورة أو حاجة عامة.....١٩٤، ٩٧/١٤ - ١٧/٩
- لا (توضع) الجائحة وتكون من مال المشتري.....٣٠٩/٢١
- لا يختص الاعتراض بفساد (الوضع) وفساد الاعتبار بالقياس.....٢٨٧/٢٩
- لا يقين في (موضع) الاختلاف.....(٥٢٥)/٦
- لفظ الأمر وما تصرف منه حقيقة في القول الدال (بالوضع) على طلب الفعل.....١٣٢/٣١
- اللفظ الصريح إذا وجد نفاذاً في (موضوعه) لا ينصرف إلى غيره بالنية.....(١١٧)/٦
- اللفظ المشترك أصل في (الوضع) والتعيين.....٤٩٤/٣١
- للأمر صيغة (موضوعه) في اللغة.....١٩٩، ١٨١، ١٦٤، ١٥٦/٣١
- للأمر صيغة (موضوعه) في اللغة تقتضي الفعل.....(١٤٥)/٣١
- للأمر صيغة (موضوعه) له تدل عليه حقيقة.....(١٤٥)/٣١
- للمربع حكم الكل في أحكام الشرع في (موضع) الاحتياط.....٤١٣/١١
- للعنوم صيغ مخصوصة (موضوعه) له خاصة به.....٣٠٨/٣١ - ٤٦٢، ٣٩٠/٣٠

- للعوم صيغة مخصوصة (بالوضع) حقيقة ٣٠/٢٠٣، ٣٦٢
- للقاضي ولاية الأمر بالإتفاق في كل (موضع) له ولاية الإجبار ٩٣/٢٥
- ما (وضع) للتقرب إلى الله عز وجل فلا يقع إلا كذلك ١٧/١٢٥
- متى تساوت الحقوق والمصالح فهذا هو (موضع) القرعة عند التنازع ١٣/٤١٤
- المجاز لا بد فيه من (الوضع) ١٧٨/٢٩
- المجاز مقصور على (موضعه) ٢٩/١٧٧
- المشقة والخرج إنما يعتبران في (موضع) لا نص فيه وأما مع النص بخلافه فلا ١٦٥، ١٥٥/٧
- المعروف في كل (موضع) يجعل كالمشروط ٢٣/٢٩
- المفهوم من (وضع) الشارع أن الطاعة أو المعصية تعظم بحسب عظم المصلحة أو المفسدة الناشئة عنها ٢/٥٦٢
- المقصد الجامع للشرعة هو أنها إنما (وضعت) لمصالح العباد ٥/٣٥٦
- المقصد الشرعي من (وضع) الشرعة إخراج المكلف عن داعية هواه ٢/٥٦٢-٣/٤٠١، ٤٦٧
- المقصد الشرعي من (وضع) الشرعة إخراج المكلف عن داعية هواه حتى يكون عبدا لله اختيارا كما هو عبد لله اضطرارا ٣/٤٠٦
- المقصد الشرعي من (وضع) الشرعة هو إخراج المكلف عن داعية هواه ٣/١٥١، ١٥٨، ٢٣٠، ٤٢٥، ٤٣٠، ٦١٣
- من سبق إلى (موضع) كان أولى به ١٣/١٩٨
- من سبق إلى (موضع) مباح فهو أحق به ممن يجيء بعده ١٣/١٩٨
- من سبق إلى (موضع) مباح له الجلوس فيه فلا يزعم منه ١٣/١٩٩
- من سبق إلى (موضع) من (مواضع) الجماعات التي يتساوى الناس فيها فهو أحق به ١٣/١٩٨
- من القوادح في العلة فساد (الوضع) ٢٩/٢٨٧
- (مواضع) التهمة مستثناة عن الوكالات ١٨/٢٦٢، ٢٦٥
- (مواضع) القرآن يفسر بعضها بعضا ٣١/٥٥٣
- النذر (موضوع) على قدر النادر من تتابع أو تفرق ٢/٣٤٠
- النفقة على الأقارب تختلف مقدارا وصفة بحسب عرف كل بلد (ووضعه) ٨/٢٥٨
- النكرة في سياق النفي تدل على العموم بأصل (الوضع) ٣١/٦٦٢
- النهى يقتضي (بوضعه) الدوام ٣١/٣٥٩
- النية تعمل في المحتملات لا في (الموضوعات) ٦/١٢٦
- (وضع) الأسباب يستلزم قصد الشارع إلى المسببات ٢٦/٢٣
- (وضع) الأسباب يستلزم قصد (الواضع) إلى المسببات ٤/٤٣٧، ٥١-٤٣٨/٢٣٨، ٢٤١
- (وضع) الأسباب يستلزم قصد (الواضع) إلى المسببات أعني الشارع ٢/٥٦٢

- (وضع) بعض الدين المؤجل عن المدين بشرط تعجيل باقيه جائز ٥٢٥/٢٢
- (وضع) بعض الدين المؤجل عن المدين وتعجيل الباقي بغير شرط جائز ٥٢٦/٢٢
- (وضع) الشرائع إنما هو لمصالح العباد ... ٣/ [٣٢٥] ، ٣٤٧ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٥٠٧ - ٣٢٢/٤ ، ٣٢٢ ، ٣٢٦ ، ٣٣٠ ، ٣٣٥ - ٣٥٥/٥ ، ٣٦٠ ، ٣٩٥ ، ٣٩٧ ، ٤٣٧ ، ٤٤٧ ، ٤٥١ ، ٤٥٥ ، ٤٩٣ - ٣٢٩/٣١ - ٢٦/٣٠
- (وضع) الشرائع إنما هو لمصالح العباد في العاجل والآجل ٣٨٤ ، ٣٨٣/٣ - ٥٨/٢
- (وضع) الشرائع إنما هو لمصالح العباد في العاجل والآجل معا ... ٥٦١/٢ - ٤٥٣/٣ ، ٦١٣ ، ٦٢٥ ، ٦٤٩ ، ٦٦١ - ٤٩/٤ - ٢٤٧ - ٣٧٥/٥ ، ٤٥٦ ، ٤٦٩ - ٣٦٦/١١ ، ٣٦٨ ، ٣٧٠
- (وضع) الشرائع لمصالح العباد ٤٨٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٠/٣
- (الوضع) الشرعي مقدم على اللغة ٤٤٨/١
- (وضع) الشريعة على أن تكون أهواء النفوس تابعة لمقصود الشارع ٤٠١/٣
- (وضع) الشريعة لإخراج المكلف عن داعية هواه ٣٤١/٣
- (الوضع) لا يشترط فيه علم ولا قدرة ولا إرادة ٥٣٦/٤
- يجب تقدم الإنذار في كل (موضع) فيه دفع ١٢٨/٢٦
- يحتاج في (موضع) الخلاف ٢٦٧/٩
- يعتبر في كل (موضع) عرف أهل ذلك (الموضع) ٢٥٥/٨
- يعتبر وصف الذكورة في كل (موضع) كان له تأثير فيه ويعتبر وصف الأنوثة في كل (موضع) يختص بالإناث أو يقدم فيه على الذكور ٧٧/١١
- يقدم الحكم التكليفي على (الوضعي) عند التعارض ٣٤٩ ، ٣٤٦/١٩

وطأ

- (التواطؤ) مقدم على الاشتراك ٥٤٢/٣٣
- الخلوة تقوم مقام (الوطء) ٤٠١/٢٣
- الخلوة الصحيحة (كالوطء) ٤٠٧/٢٣
- الخلوة الصحيحة (وطء) حكما ٤٠١/٢٣
- الخلوة كالدخول إذا لم يوجد ما يمنع من (الوطء) ٤٠١/٢٣
- الخلوة (كالوطء) في بعض الأحكام ٤٠٢/٢٣
- الشبهة في باب النسب (كالوطء) بالنكاح ٤١١/٢٣
- وطء الشبهة شبيه (بوطء) النكاح ٤١١/٢٣
- في النكاح الفاسد إنما يجب مهر المثل (بالوطء) ٤٢١/٢٣

- كل امرأتين بينهما من النسب أو الرضاع ما يمنع تناكحهما لو قدرت إحداهما رجلا لا يجوز الجمع بينهما في (الوطء) بعقد ولا ملك [٣٧٧]/٢٣
- كل خلوة يتمكن بها من (الوطء) حسا وهو ممنوع شرعا توجب العدة دون كمال المهر ٤٠١/٢٣
- كل فرقة من طلاق أو فسخ بعد (الوطء) توجب العدة [٥٩١]/٢٣ ، ٥٩٣
- كل موضع حكما فيه ببطالان العقد فللزوجة مع (الوطء) مهر المثل ٤٢١/٢٣
- كل نكاح يدرأ فيه الحد فالولد لا حق (بالوطء) ٦٧٣/٢٣
- كل (وطء) حرام كان بشبهة أو جهالة فالحد فيه ساقط والولد فيه لاحق ٤١٢/٢٣
- كل (وطء) لو كانت بعد عقد أوجبت مهر المثل أو المسمى ٤٢٢/٢٣
- النكاح الفاسد إنما يجب فيه مهر المثل والعدة (بالوطء) لا بمجرد العقد والخلوة ٤٢١/٢٣
- (الوطء) بالشبهة يلحق به النسب ٦٨٤/٢٣
- (الوطء) بشبهة يأخذ حكم النكاح الصحيح في الحرمة ٤١١/٢٣
- (الوطء) في غير نكاح صحيح يجب فيه مهر المثل ٤٢١/٢٣

وطن

- العزم على سائر الأعمال القلبية يؤاخذ عليه إذا (وطن) نفسه عليه ٨٦ ، (٨٣)/٦
- يقدم في كل (موطن) وكل ولاية من هو أقوم بمصالحها (١٦٥)/١٨

وظب

- إنما تعرف مؤكدات السنن (بمواظبة) رسول الله ﷺ عليها (٤٥٩)/٢٧
- السنة المؤكدة لا تثبت إلا (بالمواظبة) (٤٥٩)/٢٧
- كل ما (واظب) عليه النبي من النوافل وأظهره في الجماعات فهو سنة (٤٥٩)/٢٧
- مطلق (المواظبة) لا يفيد الوجوب ٣٧٨/٢٧
- (المواظبة) إنما تفيد الوجوب إذا اقترنت بالإنكار على التارك ٣٧٨/٢٧
- (المواظبة) دليل الوجوب ٣٧٨/٢٧
- (المواظبة) من غير ترك مرة دليل الوجوب ٣٨٤ ، ٣٧٨/٢٧
- (مواظبة) النبي ﷺ تدل على الاستحباب ٣٧٨/٢٧
- (مواظبة) النبي ﷺ على الفعل المجرد هل تفيد الوجوب [٣٧٧]/٢٧

وظف

- الزكاة (وظيفة) الملك ٥٨ ، (٥٧)/٢٠

الزكاة (وظيفة) الملك المطلق ٥٩/٢٠
 ليس إلى العباد إبطال قدر العبادات (الموظفة) عليهم بالزيادة والنقصان ٢٥/١٧ - ٦١٨/٨
 ليس إلى العباد إبطال قدر العبادات (الموظفة) عليهم بالزيادة والنقصان ٣٤/١٧

وعب

الأمر المطلق يدل على التكرار (المستوعب) لزمان العمر ٢٠٨/٣١

وعد

الأصل منع (المواعدة) بما لا يصح وقوعه في الحال ٤٨٨/١ - ٣٧٥/١٠ ، [٤٠١]
 تمنع (المواعدة) بالعقد الذي لا يمكن إيقاعه شرعا في الحال ٤٠١/١٠
 الخارج مخرج (الوعد) لا يصح عقد البيع به ١٩٩/١٥
 السنة إذا اختصت بزيادة تأكيد وترغيب وترهيب (ووعيد) التحقت بالواجبات ٥٤٠ ، ٥٥٢/٢٧
 كل (وعد) لا يجب الوفاء به بل يستحب ٣٧٦/١٠
 لا (وعد) إلا بترك واجب ٥٥٢/٢٧
 لا (يتوعد) على ترك غير الواجب ٤٤٤/٢٧ ، ٥٣٩
 لا ينقذ الضمان بألفاظ (الوعد) ١٩٩/١٥
 (المواعدة) ليست بعقد ١٩٩/١٥
 (المواعدة) باكتساء صور التعليق تكون لازمة ٤٨٨/١ - ٣٩٦/١٠
 (المواعدة) باكتساب التعاليق تصير لازمة ٣٩٦/١٠
 (المواعدة) بصور التعاليق تكون لازمة ٣٧٥/١٠ ، [٣٩٦]
 (المواعدة) بصور التعاليق تكون لازمة لأنه يظهر فيها حيثئذ معنى الالتزام والتعهد ٣٤/٢
 (المواعدة) بصورة التعاليق تكون لازمة ٣٩٣ ، ٣٧٦ ، ٣٢١ ، ٣٠٨/١٠
 (المواعدة) لا يتعلق بها اللزوم ولكن يندب إلى الوفاء (بالوعد) ٣٧٦/١٠
 هل يجب الوفاء (بالوعد) شرعا أم لا ٣٧٥/١٠
 هل يلزم الوفاء (بالوعد) ٤٨٩/١ - ١٧/١٠ ، [٣٧٥] ، ٤٠٨ - ١٩٩/١٥ ، ٢٠١ ، ٢٨٠ - ٣٩٢ ، ٣٨٨/١٦ - ٥٦٨/١٣

(الواعد) لا يجبر على الوفاء (بوعده) ٣٧٥/١٠
 (الوعد) لا يلزم الوفاء به ٣٧٥/١٠
 (الوعد) لا ينقذ به عقد ٤٧٠/١ - ٣٧٦/١٠ - ١٩٩/١٥
 (الوعد) ليس إيقاعا ١٩٩/١٥

- (الوعد) المجرد لا يلزم الوفاء به شرعا ١٠/٣٧٦
 (الوعيد) إذا اقترن بالفعل اقتضى الوجوب أو التحريم ٢٧/٣٥٢، ٣٥٣، [٥٣٩]
 (الوعيد) إنما يكون على فعل المنهي عنه أو ترك المأمور به ٢٧/٥٣٩
 (الوعيد) على الترك دليل على الوجوب ٢٧/٥٤٠
 (الوعيد) على الفعل دليل على التحريم ٢٧/٥٤٠
 (الوعيد) لا يكون إلا بارتكاب المحرم ٢٧/٥٣٩
 (الوعيد) لا يلحق تارك النذب والمباح ٢٧/٥٣٩

وعى

- في (للعواء) إما حقيقة وإما مجازا ٣٢/٦٠٧
 كل مال نام فهو (وعاء) للزكاة ٢٠/٤٣

وفر

- اعتناء الشرع بالمصالح العامة (أوفر) وأكثر من اعتنائه بالمصالح الخاصة ٢/٥٥٦
 التصرفات الشرعية يلزم لصحتها (توفر) الولاية والأهلية ٢٨/١٣٤
 الجنابة عند (توفر) الزواجر أغلظ ١٨/٦٥
 الشيء إذا أشبه شيئين (يوفر) عليه حظهما ١٠/١٢٩
 كل فعل (توفر) سببه على عهد النبي ﷺ ولم يفعله فالمشروع تركه ٢٨/٤٤٦
 كل فعل (توفر) سببه على عهده ولم يفعله فالمشروع تركه ٢٨/٤٤٦
 ما تردد بين أصليين (يوفر) حظه عليهما ٩/٢٥٤، ٢٦٢ - ١٠/١٢٩ - ٢٥/٣١٩

وفق

- (الاتفاق) الموجود قبل العقد بمنزلة المشروط في العقد ١٠/٤٥
 أحكام الخطأ غير منتفية (باتفاق) ١/٤٣٦
 الأحكام الشرعية تثبت على (وفق) المعاني اللغوية ٢٧/٣٣٧ - ٣١/٦٠٥
 الأحكام العقلية قد تختلف فيها الأشياء (المتفقة) وتشارك فيها الأشياء المتباينة ٢٧/١١٤
 الأخذ (بالمتفق) عليه أولى ٣٣/١٩١
 أدنى الجمع (المتفق) عليه ثلاثة ٣٠/٤٣١
 إذا اجتمع في العبادة جهة صحة وجهة فساد يترجح جانب الفساد (اتفاقا) ١٧/١٩
 إذا احتمل الحديث معاني كان ما (وافق) الكتاب أولى ٣٣/٣٨٨

- إذا تعارض خبران وكان أحدهما (موافقا) لظاهر القرآن يرجح بذلك ٣٣/ (٣٨٧)
- إذا كان أحد الخبرين (موافقا) لدليل والآخر غير (موافق) فالموافق أولى ٣٣/ (٣٩٣)
- إذا كان أحد الخبرين (موافقا) لظاهر القرآن فإنه يقدم ٣٣/ (٣٨٧)
- إذا كان عمل المكلف (موافقا) في الظاهر لحكم الشارع لكنه مخالف للمصلحة المقصودة منه فالفعل غير صحيح لأن الأعمال الشرعية غير مقصودة لأنفسها ٢/ ٥٦٤
- إذا كانت إحدى العلتين (يوافقها) عموم والأخرى لا (يوافقها) فالموجبة للتخصيص أولى ٢٩/ (٦٤٣)
- إذا كانت إحدى العلتين (يوافقها) عموم والأخرى لا (يوافقها) فما (يوافقها) أولى ٢٩/ ٦١٢
- إذا كانت صورة الجواز مما يكثر القصد بها إلى الممنوع اعتبرت (اتفاقا) ٤/ (٥٠٧) - ٥/ ٤١٦
- إذا لم يمكن اعتبار المخالط بنفسه (لموافقته) الماء في الصفة اعتبر بغيره مما يخالف الماء ١١/ ١٢١
- إذا (وافق) الخاص حكم العام خصصه ٣٠/ ٥٦٥
- إذا (وافق) الخاص حكم العام لم يخصصه ٣٠/ [٥٦٥] - ٣١/ ١٢٠ ، ١٢٤
- إذا (وافق) خاص عاما لم يخصصه ٣٠/ (٥٦٥) ، ٥٦٩
- إذا (وافق) العام الخاص لم يخصصه ٣٠/ ٥٧٠
- الأصل (توافق) القراءات في مدلول اللفظ المختلف في قراءته ٢٨/ ١٩٢
- الأصل في المقادير التي لا يسوغ الاجتهاد في إثبات أصلها أن الدلالة متى (اتفقت) في الأقل واضطربت في الزيادة فإنه يؤخذ بالأقل فيما وقع الشك في إثباته ١٠/ ٨٤
- الأصل (موافقة) الماضي للحال ٧/ ١٤٠
- الأمر حقيقة في القول المخصوص (اتفاقا) وفي الفعل مجاز ٣١/ (١٣١)
- إن أمكن حمل عمل المعدل بالخبر على الاحتياط أو على العمل بدليل آخر (وافق) الخبر فليس بتعديل ٢٨/ ٣٦٨
- إن السكوت المجرد عن القرائن يحتمل وجوها أخرى سوى الرضا (والموافقة) ١٠/ ٢٧٢
- أنه لا ينكر المختلف فيه وإنما ينكر المجمع (والمتفق) عليه ٣٣/ ٥٥
- الأولى حمل القرآن على الأفصح (المتفق) عليه ٢٨/ ٢٢١
- البقاء على (وفق) الثبوت ٨/ (٤٩٢) ، ٥٢٦
- بيع الشائع جائز (اتفاقا) ٢١/ ١٣٦
- تداخل مسببات الأسباب (المتفقة) في المسبب ١٩/ ١٥٢
- التداخل يحصل في (المتفق) لا في المختلف ١٧/ ٣٠٨ ، ٣١١ - ٢٠/ ٤٥١
- تعتبر (موافقة) داود مطلقا في الإجماع ٢٩/ ٧٣
- التعليل بالمانع جائز (اتفاقا) ٢٩/ (٣٩١)
- تعليل الحكمين بعلّة واحدة جائز (باتفاق) إن كانت بمعنى الأمانة ٢٩/ (٣٥٧)

- حاجة الناس أصل في شرع العقود فتشريع على وجه ترتفع به الحاجة ويكون (موافقا) لأصول الشرع ٥١٦/٥
- الحدود يجري التداخل في (المتفقات) منها دون المختلفات ٢٥/٤٩٣
- الحديث الذي (يوافقه) القياس مرجح على الآخر ٣٣/٣٩٤
- الحقيقة (المتفق) عليها تقدم على الحقيقة المختلف فيها ٣٣/١٨٢
- الحمل على الحقيقة الشرعية مقدم على اللغوية (اتفاقا) ٣٣/٦٤٧
- الحمل على (المتفق) عليه أولى من الحمل على المختلف ٢٨/٢٢١ - ٣٣/٣٧٢
- حمل كتاب الله على (المتفق) عليه أولى من حمله على المختلف فيه ٢٨/٢٢١ - ٣٣/١٨٢ ، ٣٧٢ ، ١٨٤
- حمل كلام الشارع على (موافقة) قواعده وطرد عوائده أولى ٥١٧/٥ ، ٥٢١
- الخاص قطعي الدلالة (اتفاقا) ٣٢/٣٩٥
- الخاص (الموافق) للعام لا يخصه ٣٠/٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠
- الخبر إذا كان (موافقا) لدليل آخر يقويه يقدم على غيره ٣٣/٣٨٧ ، [٣٩٣]
- الخبر المتأيد (بموافقة) الأصل راجح على الذي على خلافه ٣٣/٣٩٣
- الخبر (المتفق) على رفعه مرجح على الخبر المختلف في رفعه ٣٣/١٨٢ ، [٣٧١] ، ٤٤٢
- الخبر (المتفق) على رفعه مقدم على الخبر المختلف في رفعه ٢٨/٣٣٥
- الخبر (الموافق) لظاهر القرآن مقدم على غيره ٣٣/[٣٨٧] ، ٤٤٢
- الخبر يرجح (لموافقته) القياس ٣٣/٣٩٤
- الدلالة في المقادير التي لا يسوغ الاجتهاد في إثبات أصلها متى (اتفقت) في الأقل واضطربت في الزيادة يؤخذ بالأقل فيما وقع الشك في إثباته وبالأكثر فيما وقع الشك في إسقاطه ٣٠/١٥٦
- دلالة النص مقبولة (اتفاقا) ٣٢/١٧
- الدينان إذا (اتفقا) جنسا وصفة وقعت المقاصة بينهما ٢١/٣٥٣
- سراية الجنائية مضمونة (بالاتفاق) ١٠/٩٤
- سراية الجنائية مضمونة (بالاتفاق) وسراية الواجب مهددة (بالاتفاق) وما بينهما فيه النزاع ٢٥/٦٠٥
- سراية الواجب مهددة (بالاتفاق) ٢٥/٦٠٥ - ٢٦/[٨٣]
- السكوت لا يكون دليلا على (الموافقة) ١٠/٢٦٥
- الشرط المقدم على العقد يصح إذا (اتفق) المتعاقدان على أن العقد وقع بالاستناد إليه وإلا فلا ١٥/٢٧٨ ، ٢٨٣
- الشيء (المتفق) تقوم رؤية بعض أجزائه مقام الرؤية لجمعها في البيع ٢١/١٣٧
- الصريح لا يحتاج إلى نية (اتفاقا) ١/٥٣٣
- الصريح لا يفتقر إلى النية (اتفاقا) ١/٥٣٣

- الصريح يحتاج إلى نية (اتفاقا)..... ٥٣٣/١
- الصريح يفتر إلى النية (اتفاقا)..... ٥٣٤/١
- ظاهر القرآن الذي لم يثبت خصوصه (بالاتفاق) لا يجوز تخصيصه بخبر الواحد..... ٤٢١/٢
- العبرة في صحة العقد (بموافقة) الشرع في الواقع ونفس الأمر لا في ظن العاقد فقط..... ١٦/ (١٢٣)
- عمل الأمة على (وفق) أحد الخبرين مرجح له على مقابله..... ٣٣/ (٣٦١)
- العمل على المقتضى المفهوم من علة الأمر والنهي (موافق) لقصد الشارع..... ٥١/٥ ، ٨٥
- عند المنازعة يرد المختلف فيه إلى (المتفق) عليه..... ٣٨٦/١٨ ، ٣٨٨
- الفضيلة (المتفق) عليها أولى من المختلف فيها..... ١٥٤/١١ ، ١٥٩
- فعل النبي ﷺ وقوله متى ورد (موافقا) لما في القرآن يجعل صادرا عن القرآن وبيانا لما فيه... ٤٢٣/٢
- القرآن على (وفق) كلام العرب..... ٢٧/ (٣٣٨)
- قصد الشارع من المكلف أن يكون قصده في العمل (موافقا) لقصده في التشريع... ٤/ [٤٠١] ، ٤١١ - ٣٧٠ ، ٢٧٦/٦ ، ٢٨٢ - ٣٦٧/٧
- قصد الشارع من المكلف أن يكون قصده من العمل (موافقا) لقصده من التشريع..... ٩٨/٤ ، ١٠٩ ، ١١٠ - ١٦٦/٧ - ٢٦٠/١٥
- قصد الشارع من المكلف أن يكون قصده من الفعل (موافقا) لقصده في التكليف..... ٤٣/٤
- القضاء يكون على (وفق) الأداء..... ١٧/ (٢٢٧)
- القياس الصحيح حق (يوافق) الكتاب والسنة..... ٥/ (٥١٥)
- القياس ما طلب بالدلائل على (موافقة) القرآن أو السنة..... ٤٠٧/٢
- كل ذكر يعصب الأثنى في استحقاق جميع المال (بالاتفاق) يعصبها في استحقاق ما بقي..... ٢٤/ (٣٤١)
- كل شيئين (اتفقا) في الاسم فهما جنس وإذا اختلفا في الاسم فهما جنسان..... ٢/ (٤٩٨)
- كل ما كان (متفقا) عليه فهو أولى مما كان مختلفا فيه..... ١٨٧/٢٩ ، ٦١٢ ، ٦٣٦
- كل ما (وافق) الحق من تصرفات البغاة فهو نافذ..... ٢٦/ (٥٦٩)
- كل ما (وافق) الحق من تصرفات البغاة وأئمة الجور فهو نافذ..... ٢٦/ (٥٥١) ، [٥٦٥] ، ٥٦٩
- لا اعتبار (بموافقة) العامي من أهل الملة ولا بمخالفته..... ٢/ (٤٤٦)
- لا اعتبار (بموافقة) من هو خارج الملة ولا بمخالفته..... ٢/ (٤٤٦)
- لا تحليف في الحدود (اتفاقا)..... ٢٥/ (٣٨٥)
- لا يقاس فرع على أصل إلا بشرط (اتفاقهما) في العلة..... ٢٩/ (٢٤٣)
- اللفظ الصريح (المتفق) عليه الشائع في طبقات الخلق هو الطلاق فحكمه أن يعمل مطلقه ممن صدر منه ومن أبدى فيما زعم عقدا ونية بخلاف موجب اللفظ التحق بباب التدوين..... ٢/ (٤٧٤)
- ليس فعل مثل الشيء (باتفاق) تكرارا لفعله..... ٢٩/١٠ ، ٣١

- ما أتى به المكلف في حال الشك لا على وجه الاحتياط ولا لامتنال الأمر (فوافق) الصواب في نفس الأمر فإنه لا يجزئ..... ٢٩٣/١٧
- ما ثبت خصوصه (بالاتفاق) جاز تخصيصه بخبر الواحد عندنا..... ٤٢١/٢
- ما كان (موافقا) للأصول أولى مما كان مخالفا لها..... ٣٩٤/٣٣
- ما وقع عليه (الاتفاق) بعد العقد يجعل كالمذكور في أصل العقد..... ٧١/١٥
- ما يفعل من العبادات في حال الشك لا على وجه الاحتياط من غير أصل يرد إليه ولا يكون مأمورا فإنه لا يجزئ وإن (وافق) الصواب..... ١٤٣/٧
- ما يفعل من العبادات في حال الشك من غير أصل يرد إليه ولا يكون مأمورا به فإنه لا يجزئ وإن (وافق) الصواب..... ٥٢٩، ٥٢٦/١٩ - [٢٩٣]، ٤٠/١٧ - ٤٧٣/١
- ما (يوافق) القرآن من الأخبار أولى مما يخصه..... ٣٨٧/٣٣
- (المتفق) عليه أحق بالاتباع من المختلف فيه..... ١٨١/٣٣
- (المتفق) عليه أرجح من المختلف فيه..... ٤٩٦، ١٩٧، ١٩٦، [١٨١]/٣٣ - ٥٩٥/٢٩
- (المتفق) عليه أولى..... ١٩٠/٣٣
- (المتفق) عليه أولى من المختلف فيه..... ١٩٢/٣٣
- (المتفق) عليه مقدم على المختلف فيه..... ٥٩٤/٣٣
- (المتفق) عليه يقدم على المختلف فيه..... ٦١١/٣٣
- مراعاة (المتفق) عليه أولى من مراعاة المختلف فيه..... ١٨١/٣٣ - ٥٨٦، ٥٥٥/٢٩ - ٢٢٢/٢٨
- مراعاة المجمع عليه أولى من مراعاة المختلف فيه (اتفاقا)..... ١٨٨/٣٣
- المرسل يحتج به إذا (وافق) القياس..... ٣٢٠/٢٨
- المستأجر إذا عاد إلى (الوفاق) بعد التعدي يبرأ من الضمان..... ٤١٢/١٤
- مفهوم (الموافقة) حجة..... ١٧٣، ٤٤١/٢ - ٣٩٣/٤ - ٣٢/١٧
- مفهوم (الموافقة) دليل عام..... ٤٨٠/٣٠
- مفهوم (الموافقة) مقدم على مفهوم المخالفة..... ٥٩٠/٣٣
- مفهوم (الموافقة) هل هو دلالة نص أم قياس..... ٤١٨/٢
- مفهوما (الموافقة) والمخالفة دالان على العموم دلالة التزام..... ٤٨٠/٣٠
- مفهوما (الموافقة) والمخالفة يعلمان فيما عدا المنطوق به..... ٤٧٩/٣٠
- المقبوض على سوم الشراء إنما يضمن لو (اتفقا) على ثمن..... ١٦٦/٢١
- من استنكحه الشك في شيء (وافقه) قول ضعيف يندفع به الشك فإنه يراعيه ويعمل به..... ٤٥٢/٧
- (موافقة) الأمر تتضمن الإجزاء أم لا..... ٢٩/٢٨
- (موافقة) صحيح المنقول لصريح المعقول..... ٢١٧/٣
- المؤثر من الشروط في بطلان العقود إنما هو المقارن لصيغها فإذا تقدم (الاتفاق) عليه أو تأخر ووقع العقد خاليا عنه فإنه لا أثر له غالبا..... ٤٣/١٠

نأخذ من أقوال الصحابة بما (يوافق) الكتاب أو السنة أو الإجماع أو كان أصح في القياس..... ٤٠٨/٢
النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعا كانت الأفعال (موافقة) أو مخالفة..... ٤٢٧/٥
يجب اتصال الشرط (اتفاقا) ٢٧/٧١٧
يحكم لعقود الكفار بالصحة وإن لم (توافق) الإسلام فإذا أسلموا أجرنا عليهم أحكام المسلمين..... ١٦/١٧٩
يرجع الحديث (المتفق) على رفعه إلى النبي ﷺ على المختلف في رفعه..... ٣٣/٣٧١
يرجع الخبر الذي (وافقه) دليل على الذي لم (يوافقه) دليل ٣٣/٣٩٣
يرجع الخبر (المتفق) على رفعه إليه على ما ليس كذلك..... ٣٣/٣٧٢
يقدم القياس (الموافق) للأصول على ما كان (موافقا) لأصل واحد..... ٣٣/٣٩٤
يقدم (المتفق) على رفعه على المختلف في رفعه..... ٣٣/٣٧٢
يلتزم البائع بمصاريف تسليم المبيع ويلتزم المشتري بمصاريف تسليم الثمن مالم (يتفقا) أو يجري عرف على غير ذلك لأن..... ٢١/١٥٣
يندب إلى الخروج من الخلاف (للاتفاق) على رجحان الخروج منه..... ٩/٢٥٩

وفي

الإجارة الفاسدة بالتمكن من (الاستيفاء) لا توجب الأجر ما لم يجب (الاستيفاء) حقيقة..... ٢٢/١٤٢
إذا (أوفى) شخص مصروفا عائدا على غيره بدون أمره أو إذن الحاكم يكون متبرعا..... ١٣/٦٥٤
إذا تعذر (استيفاء) الحق ممن وجب عليه لمعنى في غيره فهل (يستوفى) من صاحب المعنى إن أمكن أم لا..... ١٨/١٠
إذا تعذر (استيفاء) المعقود عليه ثبت له الفسخ..... ١٥/٣٩٥
إذا وجب حقان بسببين (فاستيفاء) أحدهما لا يسقط الآخر..... ١٣/٤٥٦
إذا وجدت القدرة على الأصل قبل (استيفاء) المقصود من البدل ينتقل الحكم إلى الأصل..... ١٢/١٧٣
(الاستيفاء) بطريق المقاصة بمنزلة (استيفاء) الدين حقيقة..... ٢١/٣٥٣
(استيفاء) الحق لا يتوقف على قضاء القاضي..... ١٠/٤٦١
(استيفاء) غير المعقود عليه لا يوجب البدل..... ١٥/١٨٤، ١٨٥
(استيفاء) المعقود عليه يقرر البدل..... ١٥/١٨٣
(استيفاء) الناقص عند تعذر (استيفاء) الكامل جائز..... ١٣/٣٤٦، ٣٧
(استيفاء) الناقص عند تعذر الكامل جائز..... ١٣/٥٦١
اشتراط ما لا يفيد لا يجب (الوفاء) به..... ١٥/٢٧٥
اشتراط ما لا يفيد لا (يوفى) به..... ٤/٤٢٤ - ٩/٣٨٣ - ١٥/٢٦٧
اشتراط ما لا يفيد هل يجب (الوفاء) به أم لا..... ١٠/٤٧٠ - ١٥/٢٧٣

الأصل أن رب المال متى شرط على المضارب شرطا في المضاربة فيه فائدة فإنه يصح ويجب على المضارب مراعاته (والوفاء) به ٩٠/٢٣

الأصل أن الصلح عن الدين إذا دار بين أن يكون (استيفاء) وصرفا فإنه يجعل (استيفاء) ... ٢٤/[٥٤٩]

الأصل أن كل حق يقدم في الحياة يقدم في (الوفاء) ١٨٠، ١٧٣/٢٤

الأصل أن من استحق منفعة مقدرة بالعقد (فاستوفاه) أو مثلها أو دونها جاز ولو أكثر لم يجز ... ٧/(٥٥١)

الأصل أن موجب الأيمان كلها من جهة اللفظ (الوفاء) ٢٠/[٤٦٣]، ٥٢٩، ٥٦٧، ٥٧٥

الأصل عند الحنفية أن بالقدرة على الأصل أي المبدل قبل (استيفاء) المقصود بالبدل ينتقل الحكم إلى المبدل أي الأصل وعند أبي عبد الله الشافعي لا ينتقل ٦٦/٢

الأصل في أسباب الحدود إذا اجتمعت أن يقدم حق العبد في (الاستيفاء) على حق الله عز وجل ١٣/٤٢٦

الأصل في الشروط للزوم (والوفاء) ١/٥٥٠

الأصل لا (يوفي) بالأبدال ١٢/(١٥٨)، ١٥٩

الإعارة بشرط (استيفاء) منفعة لا (تستوفي) مع بقاء العين تنعقد قرضا وتجري فيها أحكامها ٢٢/(٥٦٣)

الإنسان لا يمنع من إسقاط بعض حقه كما لا يمنع من (استيفائه) ١٣/٣٥٢

الإنسان مخير في (استيفاء) حقه وإبطاله ما لم يتعلق به حق الغير ١٣/٦٣٤

تقديم أحد الحقين في الإيجاب لا يوجب تقدمه على الآخر في (الاستيفاء) ١٣/٣٥٦، ٣٥٧

الحدود تتداخل في (الاستيفاء) ولا تتداخل في السقوط ٢٥/٤٩٥

حق الآدمي لا (يستوفي) إلا بمطالبته وإذنه ١٣/٤٦٦ - ١/٥٣

حق الإنسان قبل غيره واجب (الإيفاء) عند طلبه ٨/(١٠٣)

حق الإنسان يجب (إيفاءه) عند طلبه ٨/(١٠٣)

حق الإنسان (يوفي) عند طلبه ٨/(١٠٣)

الحقان إذا وجبا بسببين (فاستيفاء) أحدهما لا يسقط الآخر ١٣/٦١، ١٦٠، ٣٥٥، ٣٥٧

حقوق الآدميين إذا أمكن (استيفاءها) لم تتداخل ١٣/(٦١٥)

حقوق الآدميين (تستوفي) كلها ١٣/(٦١٥)

حقوق الله تعالى تجري فيها المساهلة ولا تحمل على الاستقصاء وكمال (الاستيفاء) كحقوق الآدميين ٢/٣٤٦

حكم إباحة الانتفاع في العارية كحكم الانتفاع في الإجارة فيما له أن (يستوفيه) وما يمنع منه ٢٢/٥٥٥

الحوالة (استيفاء) حق أم بيع واعتياض ٢١/(٤٨٣)

الحوالة بيع أو (استيفاء) ٢١/[٤٨٣]

الحوالة هل هي بيع أو (استيفاء) ١/٤٧٧، ٤٨٩ - ٢/٦٤، ٢٠٠

الشخص لا يمنع من إسقاط بعض حقه كما لا يمنع من (استيفائه) ١٣/٣٥٢

شرط المرأة صحيح يلزم (الوفاء) به ٢٣/(٣٢٧)

- العارض من السبب لا يؤثر فيما انتهى حكمه (بالاستيفاء) ٥٥٨/٨ ، ٥٦١ - ٩/ [٥٤٧] ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ - ٤٣/١١
- العائد له أن (يستوفى) النفع المعقود عليه ومثله ودونه في الضرر ولا يملك فوقه ٤٦٩/٧ ، ٥٤٥ [٥٥١] - ٢٩/١٢
- غير ما عين لا يقوم مقام المعين في (الإيفاء) ٣٨٨/١٥
- قد يجعل الشيء الواحد قبضا (واستيفاء) حكما ٢٨٨ ، ٢٨٤/١٠
- الكفالة إنما تصح في مضمون تجري النيابة في (إيفائه) ٢٣/ [٢٢٩]
- الكفالة بمضمون بما تجري النيابة في (إيفائه) صحيح وبما لا تجري النيابة في (إيفائه) باطل ٢٣/ (٢٢٩)
- الكفالة بمضمون بما تجري النيابة في (إيفائه) صحيحة وبما لا تجري النيابة في (إيفائه) باطلة ٢٣/ ٢٢٢
- كل حق عليه يمكنه (إيفاءه) يجبر عليه ١٣/ (٥٥١)
- كل حق لا يمكن (استيفاءه) من الكفيل لا تجوز الكفالة به ٢٣/ (٢٢٩)
- كل سبب يتحلل به من الإحرام قبل (استيفاء) موجه يختص بالحرم ٢٩٦/٢٠
- كل ما (تستوفى) منه المنفعة تنفسخ الإجارة بتلفه ١٥/ ٣٩٦
- كل ما جاز التوكيل فيه جاز (استيفاءه) في حضرة الموكل وغيبته ١٣/ ٣٣٦
- كل ما صح أن (يستوفيه) بنفسه وتدخله النيابة صح أن يتوكل لغيره فيه ٢٣/ (٥٥)
- كل ما يباح للرجال لبسه في حال الحياة يباح تكفينه بعد (الوفاة) وما لا يباح له لبسه حال الحياة لا يباح تكفينه بعد (الوفاة) ١٩/ ٦٠١
- كل من ألزم نفسه عبادة أو قربة أو أوجب على نفسه عقدا لزمه (الوفاء) به ١٠/ (٤٠٨)
- كل من نذر في معصية الله فليس عليه (وفاء) ولا كفارة ٢٠/ (٦١٥)
- كل وعد لا يجب (الوفاء) به بل يستحب ١٠/ (٣٧٦)
- لا تصح الكفالة بنفس الحد والقصاص لأن النيابة لا تجري في (إيفائهما) ٢٣/ ٢٣٠
- لا تتعد الإجارة إلا على نفع مباح لغير ضرورة مقدور عليه (يستوفى) دون الأجزاء ٢٢/ (٣١)
- لا يجبر الإنسان على (إيفاء) حق نفسه لغيره ١٠/ ١٦ ، ١٩ - ١٣/ ٥٩٨
- لا (يستوفى) حد قبل تحقق سببه ٩/ ٥٣٠ ، ٥٣٢
- لا (يستوفى) القصاص في الطرف إلا بعد الاندمال ٢٦/ ٧٣
- لا يمنع الشخص من إسقاط حقه كما لا يمنع من (استيفائه) ١٣/ ٣٥٣
- لا يؤخر (استيفاء) المعلوم للموهم ٧/ ١٠٤
- لا يؤخر (استيفاء) المعلوم لمكان الموهم ٧/ ٨٩
- لكل صاحب حق أن يطلب حقه وإذا امتنع من (الإيفاء) أجبر عليه ١٣/ (٥٥١)
- للإمام ولاية (استيفاء) حق العباد دون الإسقاط ١٨/ (٢٠٩)
- ما تجري النيابة في (إيفائه) فالكفالة بمثله صحيحة ٢٣/ (٢٢٩)

- ما دار بين أن يكون (استيفاء) وصرفا يجعل (استيفاء) ٤٠٨/٢١
- ما سقط (باستيفاء) الإمام العادل له سقط (باستيفاء) الإمام الجائر له ٥٦٥ ، ٥٥١/٢٦
- ما كان من نذر في معصية الله فلا (وفاء) فيه ٦٣١ ، [٦١٥] ، ٥٩٤/٢٠
- ما لا يتوصل إلى (استيفاء) الحق إلا به كان مستحقا ١٥٥/١٣
- ما لا يتوصل إلى (استيفاء) الحق إلا به يكون مستحقا ١٥٧ ، (١٥٣)/١٣
- ما لا يجوز فعله منفردا به لا يجوز أن يطلب (استيفاء) ١٥٤/١٨
- ما يجب حقا لله تعالى فتمامه يكون (بالاستيفاء) ٦٦٧/١٢
- ما يكون حقا للجماعة يباح لكل واحد (استيفاؤه) بشرط السلامة ٦٠١ ، ٥٩٩/١٤ - (٥٨١)/١٣
- ما يكون شرطاً لوجوب القضاء يراعى وجوده إلى وقت (الاستيفاء) ٥٦١ ، ٥٥٨/٨
- متى تعذر شيء مما (يستوفى) منه الإجارة انفسخت ٣٧/٢٢
- متى فسد عقد الأجرة من أصله لزمته أجرة المثل بعد (استيفاء) المنافع أو بعضها ٩٣/٢٢
- مع إمكان (استيفاء) الحقين لا يجوز ترك أحدهما (٤٥٥)/١٣
- المعترض بعد القضاء قبل (الاستيفاء) في الحد كالمقترن بأصل السبب ٥٦١/٨
- المعترض بعد القضاء قبل (الاستيفاء) كالمقترن بأصل السبب ٥٥٨/٨
- المعترض بعد القضاء قبل (الاستيفاء) يجعل كالمقترن بأصل القضاء ٤٧٨/٨
- من استحق منفعة مقدرة بالعقد (فاستوفى) أكثر منها لم يعجز ٥٤٦/٧ ، (٥٥١)
- من (استوفى) مال غيره فهو له ضامن (٢٩٧)/١٤
- من أوجب على نفسه قربة إنها واجبة عليه يلزمه (الوفاء) بها ٣٣٩/٢
- من صح منه الأداء مع وجود (الوفاء) صح منه الأداء مع العجز ٧٨/١٣
- من عجز عن (استيفاء) حقه على الكمال بالقصاص كانت له الدية ٢٠٩/٢٦
- من قدر على (استيفاء) حق له مضبوط معين فله (استيفاؤه) (٤٧٩)/١٣
- من لزمه حق مقصود لا تجري النيابة في (إيفائه) ١١٤/١٧ - [٥٢٩]/١٣ - ٤٦٦/١
- من نذر طاعة لله لزمه (الوفاء) بها ٦١٦ ، (٦٠١)/٢٠
- من وجب عليه حق من دين أو عين وهو قادر على (وفائه) ويمتنع من أدائه أنه يعاقب حتى يؤديه (٥٥١)/١٣
- من يمتنع عن بذل الطاعة فإن لم يكن ذا منعة قهره السلطان وحمله على (توفية) ما عليه ٤٧٥/٢
- منافع الأموال إذا فاتت في يد عادية غضبا أو شراء فاسدا أو غيرها ما تجب فيها أجرة المثل سواء (استوفيت) أم لا ٢٨٠/٢٣
- مهما أمكن (الوفاء) بالحقين فهو الواجب (٤٥٥)/١٣
- المواعيد لا يتعلق بها اللزوم ولكن يندب إلى (الوفاء) بالوعد (٣٧٦)/١٠
- موجب الأيمان كلها من جهة اللفظ (الوفاء) ٤٦٧/٢٠

- موجب اليمين من جهة اللفظ (الوفاء) ٤٦٧/٢٠
 النذر في طاعة الله يلزم (الوفاء) به ٦٠١/٢٠
 نذر المعصية لا يجوز (الوفاء) به ٦١٥/٢٠
 هل يجب (الوفاء) بالوعد شرعا أم لا ٣٧٥/١٠
 هل يلزم (الوفاء) بالوعد ٤٨٩/١ - ١٧/١٠ ، [٣٧٥] ، ٤٠٨ - ١٩٩/١٥ ، ٢٠١ ، ٢٨٠ - ٣٩٢ ، ٣٨٨/١٦ - ٥٦٨/١٣
 هو أن موجب الأيمان كلها من جهة اللفظ (الوفاء) ٥٦٨/٢٠
 الواحد في (استيفاء) حق الله تعالى وحق العامة يقوم مقام الكل ٥٨٥ ، ٥٨١/١٣
 الوارث لا يلزمه أن (يوفي) من ماله دين مورثه ١٩٣/٢٤
 الواعد لا يجبر على (الوفاء) بوعده ٣٧٥/١٠
 وجوب (الوفاء) بمقتضى اليمين ٤٦٣/٢٠
 الوصي لا يملك إسقاط شيء من حقوق الورثة وإنما يملك (الاستيفاء) ٥٨٢/١٣
 الوعد لا يلزم (الوفاء) به ٣٧٥/١٠
 الوعد المجرد لا يلزم (الوفاء) به شرعا ٣٧٦/١٠
 (الوفاء) بالشرط واجب ٢٤٧/١٥
 (الوفاء) بالعهد مقدم على المعاملة بالمثل في الشريعة الإسلامية ٥١٧/٢٦
 يجب (استيفاء) الحق ممن كان ممتنعا عن بذله ٥٥١/١٣
 يفسخ العقد لتعذر (استيفاء) المعقود عليه ٣٩٥/١٥

وقت

- الإجارة المضافة إلى (وقت) في المستقبل تصح ١٠٧/٢٢
 الإجارة المضافة إلى (وقت) مستقبل تصح ١٠٣/٢٢
 الإجارة المضافة صحيحة وتلزم قبل حلول (وقتها) ١٠٣/٢٢
 الأجل لا يحل قبل (وقته) ٣٩٢ ، ٣٨٨/١٦ - (٥٦٧)/١٣
 إخراج الصلاة عن (وقتها) حرام ٥٥١/١٩
 أداء العباد (المؤقتة) قبل (وقتها) لا يجوز ٦٣٢ ، ٦٢٨ ، ٦٢٧/٨
 إذا أتلف عينا تعلق بها حق الله تعالى لزمه ضمانها في ذلك (الوقت) لا يوم تلفها ٨/١٥
 إذا اجتمعت عبادتان من جنس واحد في (وقت) واحد ليست إحداها مفعولة على جهة القضاء ولا على طريق التبعية للأخرى في (الوقت) تداخلت أفعالهما واكتفى فيهما بفعل واحد ٨٦/٢ - ١٩٦/١٩ - ١٦٠/١٧
 إذا زال المانع عمل السبب من (وقت) زوال المانع ١٥٧/٩

- إذا فرغ من البدل ثم قدر على الأصل فإن كان (الوقت) مضيقاً فقد مضى الأمر وإن كان موسعاً
فقولان ١٨٦/١٢
- إذا وقعت الإجازة والفسخ في (وقت) واحد يعتبر الفسخ ١٩٩/١١ ، ٢٠١ - ١٦ / (٤٤٥)
- أذان كل صلاة (مؤقت) (بوقتها) لا يقدم على (وقتها) إلا أذان الصبح فإنه يقدم على (وقتها) ٢٩٢/٢
- ارتفاع الجهالة في المجلس بمنزلة البيان (وقت) العقد ١٦١/١٦ ، ٥٩٢
- الأصح أن العبرة في الكفارات (بوقت) الأداء دون الوجوب ١٨ / (٩٣)
- الأصل إضافة الحادث إلى أقرب (أوقاته) ٤٤٤/١ ، ٤٨٢ - ٣٠/٢ ، ٣٨ ، ٢١٣ ، ٢٤٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ - ٣٧٨/٦ ، [٥٤٩] - ١٢٨/٧ ، ١٣٤ ، ١٣٥
- الأصل إضافة الحوادث إلى أقرب (أوقاتها) ٢٤٧/٢
- الأصل أن كل طواف مستحق في (وقت) بجهة فأداؤه يقع عن تلك الجهة ٢٠ / [٣٤٩]
- الأصل أن مطلق العقد يقتضي تسليم المعقود عليه (وقت) العقد ١٦ / ٣٣٤
- الأصل أن (وقت) النية أول العبادات ونحوها ٦ / (١٩٥)
- الأصل أنه متى أضاف الطلاق إلى أحد (الوقتتين) يقع بآخرهما ٢٣ / ٤٨٣
- الأصل التنزه عن اللعب واللهو فيقتصر على ما ورد فيه النص (وقتها) وكيفية ٢٦ / ٤٧٤
- الأصل عدم (التأقيت) ٢٠ / ٤٥٨
- الأصل في الحوادث أن تضاف إلى أقرب (أوقاتها) ٦ / (٥٤٩)
- إضافة الإجازة إلى (وقت) مستقبل جائزة ٢٢ / [١٠٣]
- الاعتبار بالثلث (وقت) الموت لا (وقت) العقد ٢٤ / ٩٧
- الاعتبار في صفة الصلاة (بوقت) الوجوب ١٩ / ٤١٧
- الاعتبار في الكفارة (بوقت) الأداء لا الوجوب ١٣ / ٥٧٣ - ١٨ / (٩٣)
- الاعتبار في اليسار والإعسار (بوقت) الأداء لا (بوقت) الوجوب ١٣ / [٥٧٣]
- أفعال الحج لا يجوز تقديمها على (أوقاتها) ٢٠ / ٣١٥
- أفعال الصلاة أكد من (وقتها) ١٩ / [٣٤٥] ، ٣٤٩ ، ٣٥٠
- الأمر المطلق عن (الوقت) على التراخي ٣١ / (٢٢١)
- الإمكان المشروط في التكليف كون الفعل يتأتى عند وجود (وقته) وشرايطه ٢٨ / ٩٢
- إنما يراعى في الشهادة (وقت) الأداء لا (وقت) التحمل ٢٥ / (٢٩٥)
- البيان لا يتأخر عن (وقت) الحاجة ٣١ / (٥٤٤) ، ٥٥٢
- البيان لا يجوز تأخيره عن (وقت) الحاجة إليه ٣١ / ٥٥١
- البيان لا يسوغ تأخيره عن (وقت) الحاجة ٢ / ٤٢٣
- البيان يجوز أن يتأخر عن (وقت) الخطاب ٣١ / (٥٣٣)
- البيع الموقوف إذا تم أوجب الملك للمشتري من (وقت) العقد ٢١ / (٢٧٧)

- البيع الموقوف بالإجازة يتم من (وقت) العقد ٢٨٥/٢١
- البيع الموقوف بالإجازة يستند إلى (وقت) البيع (٢٧٧)/٢١
- البيع الموقوف بالإجازة يفيد الملك من (وقت) انعقاده ٢٨٦/٢١
- البيع الموقوف بالإجازة يفيد الملك من (وقت) العقد ٢٨٥ ، ٢٨٤/٢١
- البيع الموقوف يتم به الملك عند الإجازة من (وقت) السبب [٢٧٧]/٢١
- تأخير البيان إلى (وقت) الحاجة جائز (٥٣٣)/٣١
- تأخير البيان عن (وقت) الحاجة لا يجوز ٥٥٢ ، ٥٤٩/٣١
- تأخير البيان عن (وقت) الحاجة محال (٥٤٣)/٣١
- تأخير البيان عن (وقت) الخطاب إلى (وقت) الحاجة جائز ٥٤٤ ، [٥٣٣]/٣١
- تأخير البيان عن (وقت) الخطاب جائز ٥٤٦/٣٠
- تأخير البيان عن (وقت) العمل قبيح (٥٤٤)/٣١
- تأخير البيان عن (وقت) العمل ممتنع ٣٢٤/٣٢ - [٥٤٣] ، ٥٣٤ ، ٥٣٤/٣١ - ٤٥٦/٣٠
- تأخير البيان عن (وقت) العمل ممتنع شرعا ٤٥٨/٣٠
- تأخير النسك عن (وقته) يوجب الدم ٤٣١ ، ٤١٥/٢٠
- (التأقيت) في الوقف يطل الوقف (٤٨٧)/٢٢
- تخصيص العبادات (بوقت) لا يعلم إلا من جهة التوقيف ٢٤/١٧
- تصح الوكالة (المؤقتة) ٣٩/٢٣
- تعليق النكاح بالشروط لا يجوز وكذا إضافته إلى (وقت) في المستقبل [٣٣٥]/٢٣
- التعليق (والتوقيف) في الهبة مما يبطلها أو لا [٢٩٣]/٢٢
- (توقت) النسك بزمان (كتوقته) بالمكان [٣٣٣]/٢٠
- (التوقيت) لا يؤخذ إلا بالتوقيف ٣٣٩/٢
- ثواب العمل يزيد بزيادة شرف (الوقت) كما يزيد بحضور القلب وخلوص المقصد ١٣١/١٧
- جميع (وقت) الواجب الموسع (وقت) لأدائه [٤١٣]/٢٧
- الحادث بعد انعقاد السبب يلحق بالموجود (وقت) السبب (٥٥٧)/٨
- الحادث بعد العقد قبل القبض كالموجود (وقت) العقد (١٧١)/١٦
- الحادث يحال بحدوثه إلى أقرب (الأوقات) ٣٦٢/٢
- الحج لا يجوز شيء من عمله إلا في (أوقاته) المنصوصة ٤٣١ ، ٤١٥/٢٠
- حق الله تعالى المالي إذا عجز عنه العبد (وقت) الوجوب يثبت في ذمته ٦١/١٣
- الحق المترتب في الذمة لا يبطل بزوال (وقته) ٣٨٤/٦
- الحوادث إنما يحال بحدوثها على أقرب (الأوقات) (٥٤٩)/٦
- الحوادث تحال بحدوثها إلى أقرب (الأوقات) ١٦٩/٢

- الحوادث تحمل على أقرب (أوقات) الإمكان ٥٤٩/٦
- الحوادث تضاف إلى أقرب (الأوقات) ٥٤٩/٦
- خاصية الواجب المكرر الالتزام والدوام عليه في (أوقاته) بحيث لا يتخلف عنه كما أن خاصية المندوب عدم الإلتزام ٣٧٧/٢٧
- خروج النجس من أصحاب الأعذار لا يكون حدثا في الحال ما دام (وقت) الصلاة قائما. ٢٩١/١٩
- خروج (الوقت) مبطل لطهارة العذر ٢٩١/١٩
- الخيار يثبت في بيع الأعيان غير المشاهدة (وقت) العقد ٢٠٢/٢١
- دم الجبران لا يختص (بوقت) ٤٥٥/٢٠
- الرخصة ما شرع (مؤقتا) مع بقاء الحكم الأول ٥٣/٢٨
- الزيادة بعد العقد قبل القبض كالموجود (وقت) العقد ١٧٧/١٦
- الصلاة تجب بأول (الوقت) وجوبا موسعا ٣٦٢ ، ٣٥٧/١٩
- الصلاة التي لها سبب لا تكره في (وقت) النهي وإنما تكره ما لا سبب لها ٥٩٣/١٩
- الضمان من (وقته) ٤٨٦/١٤
- طهارة المعذور تنتقض بخروج (الوقت) ٢٩١ ، ٢٨٢/١٩
- العبادات التي يكتفى بحصول بعض شرائطها في أثناء (وقتها) إذا وجد الشرط في أثنائها فهل يحكم لها بحكم ما اجتمعت شرائطها من ابتدائها أم لا ٥٥١ ، ٥٤٩ ، ٥٤٧/١٠ ، ٥٦٠ -
- ٣٤٥ ، ٣٤٣/١٧
- العبادة إن تعلقت (بوقت) فتعجيلها أفضل وقد يترجح التأخير لعوارض ١٨٤/١٧
- العبادة قبل (وقتها) لا تصح ٦٣٢/٨
- العبادة لا تنعقد في غير (وقتها) ٦٣٣/٨
- العبرة (بوقت) القضاء دون الأداء ٥٧٣/١٣
- العبرة في الوصية (بوقت) الموت قبولا وردا ٩٧/٢٤
- العقد الموقوف إذا اتصلت به الإجازة تستند الإجازة إلى (وقت) العقد ... ٢٧٨/٢١ - ١٢١ ، ٩٦/١٥
- العقد الموقوف بالإجازة يوجب حكمه من (وقت) الانعقاد ٢٨٥/٢١
- فرض (الوقت) هل هو الجمعة أو الظهر ٣٩٤/١٩
- فعل العبادة في أول (وقتها) أفضل ١٧٤/١٧
- فعل العبادة قبل (وقتها) لا يقع أداء ولا قضاء ٦٣٢/٨
- فعل الواجب قبل (وقته) غير جائز ٦٣٢/٨
- الفوائت لا تقضى في (الأوقات) المنهي عن الصلاة فيها ٥٤٣/١٩
- القدرة على التسليم إنما تطلب في (وقت) اقتضاء العقد ٥٦٣ ، ٥٦١/١٣
- القضاء إنما يكون حقيقة عند فوات ما وجب في (الوقت) استدراكا لمصلحة الواجب الفائت ٤٢٤/٢٠

- القيمة في ضمان الإلتلاف تعتبر (وقت) الإلتلاف ٥٠/١٥
- الكفالة لا يجوز تعليقها بشرط أو (وقت) ٢٤٣/٢٣
- كل أنواع الفروسية مما ينفع الجماعة (وقت) السلم أو (وقت) الحرب جائزة ٢٦/٤٧٣
- كل ترتيب واجب مع بقاء (الوقت) يجب بعد الفوات ١٧/٢٣٥
- كل صلاة أمر بفعلها في (الوقت) على نوع من الخل لا يجب قضاؤها ١٩/٥١٩
- كل صلاة فاتت عن (الوقت) بعد وجوبها فيه يلزم قضاؤها ١٩/٥٤٣
- كل صلاة لها سبب تجوز في (وقت) النهي ١٩/٥٩٦
- كل صلاة لها سبب يجوز فعلها في جميع (الأوقات) ١٩/٥٩٣
- كل صلاة وجب فعلها في (الوقت) مع خلل لعذر لم يجب قضاؤها ١٩/٥١٩، ٥٢٤
- كل طواف مستحق في (وقت) بجهة فأداؤه يقع عن تلك الجهة ٢٠/٣٥٣، ٣٥٤
- كل طواف وجد في (وقته) يكون عن المحرم وإن نواه تطوعاً أو عن غيره ٢٠/٣٥٠
- كل عبادة (مؤقتة) (بمققات) لا يجوز تقديمها عليه ٨/٦٣٢
- كل عبادة (مؤقتة) فالأفضل تعجيلها أول (الوقت) ١٧/١٧٣، ١٧٤، ١٨٤
- كل عمل علق (بوقت) محدود فإنه لا يصح في غير (وقته) ٨/٦٢٧ - ١٩/٣٤٧
- كل ما اعتبر له (الوقت) فلا يصح قبل (وقته) ٨/٦٢٧ - ١١/٤١٩
- كل من طاف طوافاً في (وقته) وقع عنه بعد أن ينوي أصل الطواف نواه بعينه أو لا أو نوى طوافاً آخر ٢٠/٣٤٩
- كل من وجب عليه طواف وأتى به في (وقته) وقع عنه سواء نواه بعينه أو لم ينوه أو نوى به طوافاً آخر ٢٠/٣٤٩
- كل نسك آخر عن (وقت) الفضيلة إلى (وقت) الجواز فلا يجب بتأخيرته دم ٢٠/٣٧١، ٤٣١
- كل نسك (مؤقت) بأيام التشريق إذا أخره عنها لزمه الجبران ٢٠/٣٧١، ٤١٥
- لا تجوز هبة ما ليس بموجود (وقت) العقد ٢٢/٣١٣
- لا تصح الهبة (مؤقتة) ولا معلقة ٢٢/٢٤٩، ٣٥٩
- لا تعتبر عقود المديون المفلس وتبرعاته وسائر تصرفاته المضرة بحقوق الغرماء في حق أمواله الموجودة (وقت) الحجر ٢٣/١٦٤
- لا يجوز أداء العبادة (المؤقتة) قبل (وقتها) ١٧/٥٠
- لا يجوز أن يعمل أحد شيئاً من الدين (مؤقتاً) (بوقت) قبل (وقته) ٨/٦٣٢
- لا يجوز تأخير البيان عن (وقت) الحاجة ٤/٢٢، ٣٠ - ٥/٢٠١، ٢١١ - ٢٨/١٢٢ - ٣١/٥٤٣، ٥٥١، ٥٥٠
- لا يجوز تأخير البيان عن (وقت) الحاجة إلى العمل بما تضمنه الخطاب الشرعي ٣١/٥٥٢
- لا يجوز تأخير البيان عن (وقت) وجوب العمل ٣١/٥٤٣

- لا يجوز تقديم العبادة قبل (وقت) وجوبها..... ٨/ (٦٣٢)
- لا يجوز فعل (المؤقت) قبل (وقته)..... ٨/ (٦٢٨)
- اللفظ لا يحمل على حقيقته ومجازه في (وقت) واحد ومحل واحد..... ٣١/ ٦٨٠
- لو تعارض الواجب والمسنون وضاق (الوقت) عن المسنون قدم الواجب..... ١/ ٤٤٧
- ما فعل في (وقته) من أمور الحج فلا شيء على فاعله..... ٢٠/ ٤١٦
- ما كان (مؤقتا) من النسك بالمكان إذا أخره المحرم عن ذلك المكان يلزمه الدم..... ٢٠/ ٣٣٣
- ما مضى في (وقت) الكفر فإنه يبقى ولا ينقص ولا يفسخ وما لا يوجد منه شيء في حال الكفر فحكمه محمول على الإسلام..... ١٦/ (١٨٠)
- ما وجب الترتيب فيه من ناحية الفعل لم يسقط الترتيب فيه بفوات (الوقت)..... ١٧/ (٢٣٥)
- ما يكون سنة في (وقته) يكون بدعة في غير (وقته)..... ١٧/ ٢٣، ٢٤، [٣٦]
- ما يكون شرطا لوجوب القضاء يراعى وجوده إلى (وقت) الاستيفاء..... ٨/ ٥٥٨، ٥٦١
- المجاز لا يزاحم الحقيقة ولا يراد معها في (وقت) واحد بلفظ واحد..... ٣١/ ٦٨٠
- المخاطب به في (وقت) الجمعة هل هو الظهر أو الجمعة..... ١٩/ (٣٩٤)
- مراعاة (الوقت) في أركان الحج واجب كمراعاة المكان..... ٢٠/ ٣٣٣
- المستحاضة ومن بمعناها ممن به حدث دائم يتوضأ (لوقت) كل صلاة..... ١٩/ ٢٩١
- المضمون يصير ملكا للضامن من (وقت) سبب الضمان..... ١٤/ ٥٥٦
- المضمونات تملك عند أداء الضمان مستندا إلى (وقت) وجود سبب الضمان..... ١٠/ ٥٣٩
- المعتبر في شروط الشهادة (وقت) الأداء لا (وقت) التحمل..... ٢٥/ (٢٩٥)
- المعتبر من (الأوقات) في الصلوات أواخرها دون أوائلها..... ١٩/ ٣٥٧
- معرفة (الوقت) المتعين للفعل بالشرع تلغي خطأه فيه..... ١٧/ ٤٦٠
- من أ تلف شيئا لزمته قيمته (وقت) التلف..... ١٥/ (٧)
- من استند تملكه إلى سبب مستقر لا يمكن إبطاله وتأخر حصول الملك عنه فهل تنعطف أحكام ملكه إلى أول (وقت) انعقاد السبب وتثبت أحكامه من حيثئذ أم لا يثبت إلا من حين ثبوت الملك..... ١٠/ ٥٤٧، ٥٥١، [٥٥٧]
- من تعجل حقه أو ما أبيح له قبل (وقته) على وجه محرم عوقب بحرمانه..... ٦/ (٢٩٢)
- من تعلق به الامتناع من فعل هو متلبس به فبادر إلى الإقلاع عنه لم يكن فاعلا له (وقت) الإقلاع..... ١٢/ (٢٩٧)
- من طاف طوافا في (وقته) وقع عنه نواه بعينه أولا أو نوى طوافا آخر..... ٢٠/ (٣٤٩)
- من عجل عبادة قبل (وقت) الوجوب ثم جاء (وقت) الوجوب وقد تغير الحال بحيث لو فعل المعجل في (وقت) الوجوب لم يجزئه..... ١٧/ ٤٥١

- من عجل عبادة قبل (وقت) الوجوب ثم جاء (وقت) الوجوب وقد تغير الحال بحيث لو فعل المعجل
في (وقت) الوجوب لم يجزئه فهل تجزئه أم لا ٤٣٩/٨ ، ٤٥١ - ١٧/١٧ (٦٣)
- من فعل شيئاً قبل (وقته) يرد ما فعل ٨/٢٢٧ (٦٢٧)
- من فعل عبادة في (وقت) وجوبها يظن أنها الواجبة عليه ثم تبين بأخرة أن الواجب كان غيرها فإنه
يجزئه ١٢/١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ، [١٩٣]
- من وجب عليه شيء ففات (وقته) لزمه قضاؤه ١٧/ [٢٤١] ، ٣٩٤
- المناسك قبل (وقتها) لا تجزئ ٨/٦٢٨
- (المواقيت) الشرعية منها على ما يدرك بالحواس ٢/٣٥٧
- (المواقيت) في الحج والعمرة سواء ٢٠/ [٣٢١]
- (المواقيت) يستوي في الإحرام منها الحج والعمرة ٢٠/ (٣٢١)
- (المؤقت) إلى غاية ينتهي عند وجود الغاية ١١/٩٩
- (المؤقت) (بوقت) لا يكون قبل (وقته) ٨/ (٦٢٧)
- (ميقات) العمرة (ميقات) الحج ٢٠/ (٣٢١)
- النكاح لا يجوز إضافته إلى (وقت) مستقبل ١٦/ ١٠٨
- النكاح (المؤقت) لا يصح ٣/ ٦٤٩
- النهى يتناول الانتهاء في جميع (الأوقات) على الدوام والاتصال ٣١/ (٣٥٩)
- النوافل (المؤقتة) تقضى ١٧/ (٣٩٣)
- النوافل (المؤقتة) هل تقضى أم لا ١٧/ ٢٤١ ، [٣٩٣]
- هل الاعتبار باليسار والإعسار (بوقت) الأداء أو (بوقت) الوجوب ١٣/ (٥٧٣)
- هل العبرة (بوقت) القضاء أم (بوقت) الأداء ١٣/ ٥٧٧
- الواجب إذا لم يفعل في (وقته) المقدر وفعل بعده فإنه يكون قضاء ٢/ ٤٢٤
- الواجب الموسع يجب بأول (الوقت) وجوبا موسعا يمتد إلى آخره ٢٧/ (٤١٣)
- الوجوب في الواجب الموسع يتعلق بجميع (الوقت) وجوبا موسعا ٢٧/ (٤١٣)
- الوجوب مختص بأول (الوقت) ٢٧/ ٤١٤
- الوجوب يتعلق بآخر (الوقت) ٢٧/ ٤١٤
- الوجوب يتعلق (بالوقت) المضروب للصلاة وجوبا موسعا ١٩/ ٣٦٢
- الوصايا تحتل الجهالات والأخطار وكذا (التأقيت) والتعليق ٢٤/ ٤٣
- (وقت) الشيء هل ينزل منزلة ذلك الشيء ١ - ٤٩١ - ١١/ [٤١٩]
- الوقف لا يحتمل (التأقيت) ولا التعليق بالخطر ٢٢/ [٤٨٧]
- الوكالة تحتمل (التوقييت) ٢٣/ ٤٢
- الوكالة تصح معلقة بمجيء (وقت) ومشروطة بغير (وقت) ٢٣/ ٤٢

الوكالة تقبل (التأقيت).....	١٦/٢٣
الوكالة تقبل (التوقيت).....	٤٢/٢٣
يطلق وضوء المعذورين بخروج (الوقت).....	(٢٩١)/١٩
يجوز الاستئجار (لوقت) مستقبلي.....	(١٠٣)/٢٢
يجوز تأخير بيان الأمر دون الخبر عن (وقت) الخطاب.....	٥٣٤/٣١
يجوز التطوع بجنس الفرض الفائت قبل أدائه إن أمكن فعله في (وقته).....	(٣٤٩)/١٧
اليسار والإعسار معتبران (وقت) الأداء لا (وقت) الوجوب.....	(٥٧٣)/١٣
يستحب قضاء النوافل (المؤقتة).....	(٣٩٣)/١٧
يصح تعليق الكفالة بشرط (توقيتها).....	٢٤٣/٢٣
يضاف الحادث إلى أقرب (أوقاته).....	١٦٩/٢
يعتبر حال المكفر في جميع الكفارات (وقت) الأداء لا (وقت) وجوبها.....	(٩٣)/١٨
يمنع تأخير البيان عن (وقت) الخطاب.....	٥٣٤/٣١
اليمين إذا كانت (مؤقتة) (بوقت) فانعقادها موجب للبر في آخر.....	٥٠٨/٢٠
اليمين إذا كانت (مؤقتة) (بوقت) فانعقادها موجب للبر في آخره.....	(٥٠٥)/٢٠
اليمين (المؤقتة) إذا لم يترتب لها بر منعقدة في الحال.....	٥٠٥/٢٠
اليمين (المؤقتة) إنما تنعقد موجبا في آخر (الوقت) المسمى.....	(٥٠٥)/٢٠
اليمين (المؤقتة) يتعلق انعقادها بآخر (الوقت).....	٥٠٩ ، [٥٠٥]/٢٠

وقع

الإباحة (تقع) ذرائع إلى الانكفاف عن المحظور.....	٥٧٠/٢٧
الإتلاف بعد (وقوعه) هل تلحقه الإجازة.....	(١٣٥)/١٥
الإجازة إذا (وقعت) على إتلاف الأعيان كانت باطلة.....	٢٦/٢٢
الإجمال (واقع) في الكتاب والسنة.....	٥١١ ، ٤٧٨ ، ٤٧٧/٣١
الاحتمال البعيد لا يؤثر في (وقائع) الأحوال.....	٤٦٢/٣٢
الاحتمال في (وقائع) الأحوال يسقط للاستدلال.....	٥٤٧/١
الاحتمال في (وقائع) الأحوال يسقط للاستدلال.....	٤٧٦ ، ٤٧٣ ، ٤٦٣ ، [٤٦١]/٣٢ - ٤٠٣ ، ٣٩٩/٣٠
الاختلاف (الواقع) على ندور لا يضر في عقود المعاوضات.....	٥٩٢/١٦
اختلفوا في المترقات إذا (وقعت) متى تعد حاصلة أيوم الفراغ أم يوم ابتداء الترقب.....	(٥٤٨)/١٠
إذا أتى بالواجب وزاد عليه هل (يقع) الكل واجبا أو لا.....	٨٢/٢
إذا اجتمع ما (تقع) به الذكاة وما لا (تقع) في الصيد حرم أكله.....	٥١٢/٢٤

- إذا تصرف الرجل في حق الغير بغير إذنه هل (يقع) تصرفه مردودا أو موقوفا على إجازته ... ٤٨٩/١ - ١٤٢/٧ ، ١٤٥ - ٥٥١/١٠ - ٤٣/١١ ، ٤٥ - ١٥/٩٥)
- إذا تكررت (الواقعة) يلزم تكرير النظر ١٤٤/٣٣
- إذا تكررت (الواقعة) يلزم تكرير النظر وتجديد الاجتهاد ١٣٩/٣٣
- إذا تكررت (الواقعة) يلزم المجتهد تكرير النظر [١٣٩]/٣٣
- إذا حج النائب (وقع) الحج عن المستنيب ١٣٠/١٨
- إذا علق الطلاق بأمر كائن لا محالة (وقع) الطلاق في الحال ٤٨٤/٢٣
- إذا قابل العوض الواحد معلوما ومجهولا هل يفض عليهما أو يكون للمعلوم وما فضل للمجهول وإلا (وقع) مجانا ٤٧٨/١٠
- إذا نظرت في كلية شرعية فتأملها تجدها حاملة على التوسط فإن رأيت ميلا إلى جهة طرف من الأطراف فذلك في مقابلة (واقع) أو (متوقع) في الطرف الآخر ٥٦٢/٢
- إذا (وقع) الاختلاف فيما مضى يحكم الحال ١٣٣/٧
- إذا (وقع) البيع على سبيل الاستصناع وروعت شرائطه فالبيع صحيح ٥١/٢١
- إذا (وقع) التعارض بين الاشتراك والإضمار فالإضمار أولى ٥٥٧/٣٣
- إذا (وقع) التعارض بين الاشتراك والتخصيص فالتخصيص أولى ٥١١/٣٣
- إذا (وقع) التعارض بين الاشتراك والنقل فالنقل أولى ٥١٧/٣٣
- إذا (وقع) التعارض بين الاشتراك والنقل كان الاشتراك أولى ٥٥٢ ، ٥٤٩/٣٣
- إذا (وقع) التعارض بين الحديث الصحيح المرفوع والأثر الموقوف فالواجب تقديم المرفوع على الموقوف ٢٨٠/٣٣
- إذا (وقع) التعارض بين المجاز والتخصيص فالتخصيص أولى ٥٢١ ، ٥١٢/٣٣
- إذا (وقع) التعارض بين المجاز والإضمار فهما سواء ٥٦٥/٣٣
- إذا (وقع) التعارض يقدم الأحوط ٢٣٩/٣٣ - ١٧٩/٩
- إذا (وقع) الشك في سبب الإباحة لم تثبت الإباحة ١١٤ ، ١٠٩/٧
- إذا (وقع) الشك وجب بقاء ما كان على ما كان ٣٩٢/٦
- إذا (وقع) الفرع بين أصليين وكانت مشابهته لأحدهما أقوى من مشابهته للآخر ألحق لا محالة بالأقوى ٥٥٣/٢٩
- إذا (وقع) القبول والرجوع عن الإيجاب معا يعتبر الرجوع عن الإيجاب ٢٠١/١١
- إذا (وقع) من النبي ﷺ الاستبشار بفعل أو قول فهو أقوى في الدلالة على الجواز ٥٠٧/٢٧
- إذا (وقعت) الإجازة والفسخ في وقت واحد يعتبر الفسخ ٤٤٥/١٦ - ٢٠١ ، ١٩٩/١١
- إذا (وقعت) النية في محلها وجب استصحاب حكمها إلى تمام متعلقها ١٨٧/٦
- الإذن المطلق يتناول أقل ما (يقع) عليه الاسم ٤٨٠/٦

- استتجار الشريك (الإيقاع) عمل في العين المشتركة جائز ٨٦/٢٢
- إشارة الناطق وإن أفهمت لا (يقع) بها شيء ٢١١/١٠
- الاشتراك في الصفات الثبوتية (يقع) بين الأضداد والمختلفات ١١٣/٢٧
- الأصل اعتبار تصرف العاقل على الوجه الذي (أوقعه) ٣٧٧/٩، ٣٧٩ - ١١/٣٥
- الأصل اعتبار التصرف على الوجه الذي (أوقعه) المتصرف ١١/٣٥، ٤٠
- الأصل أن الاشتباه إذا (وقع) فيما سبق يحكم الحال ١٣٣/٧، ١٣٨
- الأصل أن الطلاق إذا علق بفعلين (يقع) عند آخرهما ٤٨٣/٢٣
- الأصل أن كل أمرين ظهرا ولا يعرف التاريخ بينهما يجعل كأنهما (وقعا) معا ٥٥٧/٦
- الأصل أن كل طواف مستحق في وقت بجهة فأداؤه (يقع) عن تلك الجهة ٢٠/٣٤٩
- الأصل أن كل عقد له مجيز حال (وقوعه) توقف للإجازة وإلا فلا ١ - ٤٨٥ - ١٥/٩٦، ١٢١
- الأصل أن كل من جاز أن يكون وليا في عقد النكاح جاز (وقوع) العقد بشهادته ٤٦٧/٢
- الأصل أن ما أتى به من إدخال الحج على العمرة (وقع) جائزا ٢٠/٢٤٩
- الأصل أن ما (يقع) لازما لا يكون لبقائه حكم الابتداء ٨/٥٢٦
- الأصل أن المشروط لا يصح أن (يقع) دون شرطه ٢٧/٧٠٠
- الأصل أن اليمين إذا كانت معقودة بشرط لم (يقع) الحنث فيها إلا بوجود الشرط بكماله ٤٦٧/٢
- الأصل أنه متى أضاف الطلاق إلى أحد الوقتين (يقع) بآخرهما ٤٨٣/٢٣
- الأصل في أفعال التفضيل اقتضاء المشاركة في الشيء الذي (وقع) فيه التفضيل إلا مجازا ٣٢/٢١١
- الأصل في التعليق أن لا يكون إلا في المتردد بين (الوقوع) وعدمه ٢٧/٧٠٥
- الأصل في الخلق الجهل حتى (يقع) العلم ٦/٥٤٣
- الأصل في المقادير التي لا يسوغ الاجتهاد في إثبات أصلها أن الدلالة متى اتفقت في الأقل واضطربت في الزيادة فإنه يؤخذ بالأقل فيما (وقع) الشك في إثباته ١٠/٨٤
- الأصل منع المواعدة بما لا يصح (وقوعه) في الحال ١ - ٤٨٨ - ١٠/٣٧٥، [٤٠١]
- الأصل (وقوع) تصرف العاقل على الوجه الذي (أوقعه) ١١/٣٥
- أضع الأسباب قاصدا (لوقوع) المسببات ٤٦١/٤
- اعتبار التصرف على الوجه الذي (أوقعه) المتصرف واجب ١١/٣٥
- أفعال الرسول (الواقعة) (موقع) البيان بمثابة أقواله الواردة لبيان الأحكام ٢٨/٤٣٣
- (واقعة) العين إذا تطرق إليها الاحتمال سقط بها الاستدلال ٣٢/٤٦٢
- الأمر إذا تعلق بشيء بعينه لا (يقع) الامثال إلا بذلك الشيء ٢٧/٣٩٧
- الأمر يقتضي (وقوع) الإجزاء بالمأمور به إذا امتثل وقال بعض المتكلمين لا يدل على الإجزاء ٢٨/٢٩
- الأمر (المتوقعة) لا تلحق (بالواقعة) إلا بنص أو إجماع ٨/٤٥٤
- إن القاعدة الشرعية أن التكليف إنما (يقع) بمقدور ومكتسب ٨٨/٤

- إنما (تقع) البمين على ما يمكن (وقوعه) ٢٠/٥٣٥
- إنما (يقع) التراضي على ما علم وعرف ١٦/١٣١، ١٣٤-٢١/٢١
- (إيقاع) الالتزام لمجهول في الابتداء ممكن ١٣/٣٤
- (إيقاع) السبب بمنزلة (إيقاع) المسبب قصد ذلك المسبب أو لا ٤/٤٥١- ٢٧/٦٣٢
- (إيقاع) العبادات أو العقود أو غيرها مع الشك في شرط صحتها هل يجعلها كالمعلقة على تحقيق ذلك الشرط أم لا ٧/١٤١
- (إيقاع) المشكوك في شرط صحته هل يجعله كالمعلق على تحقيق ذلك الشرط أم لا ١٠/٥٣٨
- (إيقاع) المكلف الأسباب في حكم (إيقاع) المسببات ٤/٤٥١
- بعض الأماكن والأزمان في حكم الطاعات (ومواقعة) المحظورات أعظم حرمة من بعضها ١٢/٢٧٣
- البيع إذا (وقع) بالربا مفسوخ أبدا ٢١/٩٧
- البيع إذا (وقع) محرما أو على ما لا يجوز فمفسوخ مردود ٢١/٩٧
- التأخير الذي (يقع) بعذر شرعي لا يسقط حق الشفعة ١٣/٢٢٤، ٢٢٥
- تجاوز هبة المجهول والمعدوم (المتوقع) الوجود ٢٢/٣١٤
- التحريم (المتوقع) لا يؤثر في الحال عدم الحل كما أن الحل (المتوقع) لا يؤثر في منع الحل في الحال ٨/٤٣٧، ٢٣/٤٦٣
- تحصل أعلى المصلحتين وإن فات أدناهما وتدفع أعلى المفسدتين وإن (وقع) أدناهما ٤/١٢٥
- تخصيص القرآن بالسنة جائز (واقع) ٣١/٣٣
- تخصيص المقطوع بالمظنون (واقع) ٣٠/٥٥٩
- الترادف (واقع) في اللغة العربية ٣٢/٢٩٠
- التراضي إذا (وقع) على شيء مخالف للشرع فهو لغو ٢١/١٨
- الترجيح إنما (يقع) بين المظنونين ٣٣/٣٣٩
- الترجيح بين الأخبار (يقع) بعلو الإسناد ٣٣/٣١٢
- ترك الاستفصال في (وقائع) الأحوال كالعموم في المقال ٣٠/٥١٠
- ترك الاستفصال في (وقائع) الأحوال ينزل منزلة العموم في المقال ٣٠/٥١١
- تصح العقود والقبوض التي (وقع) في حال الكفر إذا لم يكن فيها بعد الإسلام شيء محرم ١٦/١٧٩
- تصور (وقع) المحال محال ٢٧/٨٨
- التعارض إذا (وقع) بين البيتين وأمكن العمل بهما وجب العمل بهما بحسب الإمكان ٢٥/٢٠١
- التعليق بشرط (واقع) غير ممتد يصرف إلى المستقبل ٨/٥١٦- ١٠/٣٤٢، ٣٤٤
- التعليق بشرط (واقع) غير ممتد ينصرف إلى المستقبل ٢٧/٧٠٦
- تعليق الوقف بصفة (متوقعة) يبطله ٢٢/٤٨٧
- تقدير رفع (الواقع) من قواعد الشرع ٢٧/٩٣

التكليف إنما (يقع) بالمقدور والمكتسب من الأعمال ٨٨/٤
 تكليف ما لا يطاق جائز غير (واقع) ٢٢/٤
 تكليف ما لا يطاق غير (واقع) في الشريعة إجماعاً ٢١/٤
 تكليف ما لا يطاق غير (واقع) ولا جائز (لوقوع) ٢١/٤
 تمنع المواعدة بالعقد الذي لا يمكن (إيقاعه) شرعاً في الحال ١٠/٤٠١
 الجوابر مشروعة لاستدراك المصالح الفائقة والزواج مشروعة لدرء المفساد (المتوقعة) ٣/٣٥٩
 جواز الاستثناء معيار (وقوع) العموم ٣٠/٤٧٠
 حقوق العقد في باب الشراء تتعلق بالعائد ولا تتعلق بمن (وقع) العقد له ٢١/٢٥٩
 حقوق العقد في باب النكاح ترجع إلى من (وقع) له العقد لا إلى العاقد ٢٣/٣٠٩
 الحكم إذا حضر سببه وتوقف حصول مسببه على شرط فهل يصح (وقوعه) بدون شرطه أم لا ٢٧/٦٤٥،

٦٩٦

الحكم إذا (وقع) بعد سببه وقبل شرط وجوبه هل يصح أم لا ٢٧/٦٥٤
 الحكم المعلق على شرط أو المشروط بشرط إذا (وقع) الشك في وجود شرطه لا يثبت ٧/١٤١
 الحلف الواحد على المتعدد يوجب تعلق الحنث بأي واحد (وقع) ولا تتعدد الكفارة ٢٠/٥٤٣
 خبر صاحب (الواقعة) أو المباشر لها مقدم على خبر غيره ٣٣/١٩٥، [٤٠٧]
 خبر صاحب (الواقعة) المباشر لها مقدم على خبر غيره عند التعارض ٣٣/٤٠٢
 الخبر قد يأتي مراداً به النهي كما قد (يقع) مراداً به الأمر ٣١/١٥٥
 الخبر (الواقع) (موقع) الأمر أو النهي ٣١/١٦٢
 الخبر (يقع) (موقع) الأمر والنهي ٣١/١٥٥، ١٥٩
 الخبر (يقع) (موقع) النهي كما (وقع) (موقع) الأمر ٣١/١٥٥
 الخروج من الخلاف حيث (وقع) أفضل ٩/٢٥٤
 الخيار يثبت في البيع (الواقع) على أعيان غير مرثية ٢١/٢٠٢
 الدلالة في المقادير التي لا يسوغ الاجتهاد في إثبات أصلها متى اتفقت في الأقل واضطربت في الزيادة يؤخذ بالأقل فيما (وقع) الشك في إثباته وبالأكثر فيما (وقع) الشك في إسقاطه ٣٠/١٥٦
 الدينان إذا اتفقا جنساً وصفة (وقعت) المقاصة بينهما ٢١/٣٥٣
 الذي (يقع) على من يعقل وما لا يعقل ٣٢/٤١٧
 الرخص إذا (وقعت) على خلاف الأصل هل يلحق بها ما في معناها ٢٩/٢٨١
 الرخصة تبذل (للوواقع) فيها وتمنع عن طالبها للعمل ٧/١٦٦
 رفع (الواقع) محال ٢٧/٧٤، ٨٩، [٩٣]، ٩٦، ٢٨٦، ٢٨٧
 الزواج مشروعة لدرء المفساد (المتوقعة) والجوابر مشروعة لاستدراك المصالح الفائقة ٣/٣٥٩
 الشارع قاصد (لوقوع) المسببات عن أسبابها ٢/٥٦٢ - ٥/٢٣٨

- شرط الشرط أن يرتبط بما لا يقطع (بوقوعه) ٢٧/ (٧٠٥)
- شرط المغرور أن يكون جاهلا فإنه لو كان عالما بحقيقة الحالة لم (يقع) الغرور تصورا حتى يناط به حكم ١٤/ ٣٤٧
- الشرط المقدم على العقد يصح إذا اتفق المتعاقدان على أن العقد (وقع) بالاستناد إليه وإلا فلا ١٥/ ٢٧٨، ٢٨٣
- الشرط المؤثر هو (الواقع) في صل ب العقد أو في مجلس الخيار لا قبله ١٥/ (٢٧٨)
- الشرط المؤثر هو (الواقع) في صلب العقد أو في مجلس الخيار لا قبله ١/ ٤٨٥
- الشرط المؤخر في اللفظ يجب أن يكون متقدما في (الوقوع) ٢٧/ (٧٢٥)
- الشك لا (يقع) به التحريم ٢٣/ ٦٢٧ - ٢٧/ ٥٦٠
- الصحيح في التعليق على المستحيل أنه لا (يقع) ٢٧/ ٧٠٦
- الصرائح لا تحتاج إلى نية (الإيقاع) لكن تحتاج إلى نية التلفظ بها ٦/ (١٢٦)
- الصيغة الأخرى كثرة (الوقوع) مظنة القصد ٤/ ٥٠٨
- صيغة الشرط الصريح تقدم على صيغة النكرة (الواقعة) في سياق النفي وغيرها ٣٣/ ٤٩٦
- الضرر (المتوقع) كالمحقق ٨/ ٤٣٧، [٤٥٩]
- الضرر يجب دفعه قبل (وقوعه) ٨/ ١٣
- الطلاق إذا (وقع) بعضه كمل ٢٣/ (٤٧٧)
- الطلاق جنس لا يتفاوت فالجزء منه (يقع) على جملته ٢٣/ ٤٧٩
- الطلاق لا (يقع) إلا إذا تقدمه نكاح ٢٣/ (٤٤٧)
- الطلاق لا (يقع) إلا على ذوات العصم الثابتات ٢٣/ (٤٤٨)
- الطلاق لا (يقع) إلا من نكاح ثابت ٢٣/ (٤٤٧)
- الطلاق المعلق بالشرط (كالموقع) بعد الشرط ٢٣/ [٤٨٣]
- الطلاق المعلق بالشرط (واقع) عند تحقق الشرط المعلق عليه لا قبله ٢٣/ ٤٨٩
- الطلاق المعلق بشرط (كالموقع) بعد الشرط ٢٣/ ٤٩١
- الطلاق المعلق بشرط (كالموقع) بعده ٢٣/ ٤٩١
- الطلاق المعلق على شرط غير مستحيل لا (يقع) قبل وجود الشرط ٢٣/ (٤٨٣)
- الطلاق المعلق على شرط يستحيل وجوده يلغى الشرط (ويقع) الطلاق ٢٣/ ٤٨٤
- الطلاق المقترن بعدد لفظا أو إشارة لا (يقع) إلا واحدا ١/ ٣٤٨
- الطلاق (يقع) بالكناية مع النية ٢٣/ (٤٦٩)
- الطلاق (يقع) مع الجهالة ٢٣/ (٤٦١)
- الظالم لا يجوز (إيقاع) الظلم عليه من المظلوم ٨/ ٨٠

- العادة إنما تقيد اللفظ المطلق إذا تعلق بإنشاء أمر في الحال دون ما (يقع) إخباراً عن متقدم فلا يقيد
 العرف المتأخر ١٦٣/٨
- العام (يقع) الحكم في على كل فرد فرد ٣٢١/٣٠
- العام (يقع) حكمه على كل فرد فرد ٣٢٨/٣٠
- عبادات الصبيان (تقع) نفلاً ٤٤٥/١٧
- العبرة في صحة العقد بموافقة الشرع في (الواقع) ونفس الأمر لا في ظن العاقد فقط (١٢٣)/١٦
- العجز عن (إيقاع) المحلوف عليه مبطل لليمين ١٨٨/٧ - ٥٣٥/٢٠ ، [٥٣٩]
- عدم خلو (واقعة) من (الوقائع) عن حكم الله سبحانه وتعالى ٤٤٦/٢
- العقد إذا (وقع) فاسداً لا يصح بزوال ما (وقع) به فاسداً ٦٦/١٦
- العقود التي (وقعت) في حال الكفر تصح إذا لم يكن فيها بعد الإسلام شيء محرم ١٨٥/١٦
- عقود الكفار التي (وقعت) في حال الكفر تصح إذا لم يكن فيها بعد الإسلام شيء محرم ١٨٥/١٦
- العقود المحرمة لا (تقع) لازمة ٢٨/١٦
- عقود المنافع تبطل بموت من (وقع) له (٥٢٣)/١٦
- العوض الواحد إذا قابل محصور المقدار وغير محصوره هل يفض عليهما أو يكون للمعلوم وما فضل
 للمجهول وإلا (وقع) مجاناً ٤٧٢ ، ٤٧١ ، ٤٦٩/١٠ ، [٤٧٨]
- الغالب (كالواقع) (٤٠٩)/٨
- الغرض بالنيات التمييز فوجب أن تقتزن النية بأول العبادة (ليقع) أولها ميّزاً ثم يبتنى عليه ما بعده ٥٣٨/٨
- فساد السبب لا يمنع (وقوع) الملك بالقبض ٤٦٧/١ - [٥٥]/١٤ - ٨٩/١٦ ، ٩٢
- فعل العبادة قبل وقتها لا (يقع) أداء ولا قضاء (٦٣٢)/٨
- الفعل في (وقوعه) (موقع) البيان نازل منزلة القول (٤٣٣)/٢٨
- الفعل لا (يقع) بيانا ٤٣٣/٢٨
- الفعل المتعدي إذا (وقع) في سياق النفي أو ما في معناه فهو عام في مفعولاته (٢٨٥)/٣٠
- الفعل من الصبي لا (يقع) فرضاً ٤٤٥/١٧
- القاصد (لإيقاع) السبب غير قاصد للمسبب لا ينفعه عدم قصده له (٤٦١)/٤
- قد (يقع) التحريم بالشيء ولا يزول بزواله لعله أخرى ١٢٠/١٠
- القسمة في الجنس الواحد الذي لا يتفاوت (يقع) على جملته ٤٧٩/٢٣
- القواعد الكلية من الضروريات والحاجيات والتحسينيات لم (يقع) فيها نسخ ٥٦١/٢
- كان تنفيذ التكرار وتكثير (وقوع) الفعل ٢٣٩/٣٢
- كثرة (الوقوع) مظنة القصد (٥٠٧)/٤
- كل أمرين حادثين لا يعلم تاريخهما يحكم (بوقوعهما) معاً [٥٥٧]/٦
- كل بيع (وقع) بشرط خيار للبائع أو للمشتري أو لهما جميعاً أو لغيرهما فهو باطل ٥٨١/١٦

- كل تصرف قاصر عن تحصيل مقصوده لا يشرع ويبطل إن (وقع) ٩/ (٤٨٧)
- كل تصرف لا يحصل مقصوده فإنه لا يشرع ويبطل إن (وقع) ٩/ (٤٨٧)، ٤٩٣، ٤٩٦ - ٢٥٩، ٢٥٥/١٧
- كل حكاية (وقعت) في القرآن ولم (يقم) معها رد فذلك دليل على صحة المحكي وصدقه ٢٨/ (١٩٧)
- كل زوج يصح منه (إيقاع) الطلاق على زوجته فإنه يصح منه كذلك (إيقاع) الخلع عليها ٢٣/ ٥٢٨
- كل صفقة (وقعت) بحلال وحرام بطلت الصفقة كلها ٢١/ ١٠٣
- كل صفقة (وقعت) بحلال وحرام لا تجوز في البيوع ٢١/ [١٠٣]
- كل صلح (وقع) بعد الشراء فهو باطل ٢٤/ ٥٨٦
- كل صلح (وقع) بعد صلح فالأول صحيح والثاني باطل ٢٤/ (٥٨٥)، ٥٨٩
- كل طلاق بغير عوض لا (يقم) إلا رجعيا ٢٣/ ٤٩٩
- كل طلاق (يقم) رجعيا إلا المكمل للثلاث والطلاق قبل الدخول والطلاق على بدل وما نص على كونه باثنا ٢٣/ ٤٩٩
- كل طواف مستحق في وقت بجهة فأداؤه (يقم) عن تلك الجهة ٢٠/ ٣٥٣، ٣٥٤
- كل عقد معلق يختلف باختلاف حالين إذا وجد تعليقه في أحدهما (ووقعه) في آخر فهل يغلب عليه جانب التعليق أو جانب (الوقوع) ١٦/ (١٣٩)، ١٤٠
- كل ما شرع عبادة فلا يجوز أن (يقم) عادة ١٧/ (١٢٥)
- كل ما شرع عبادة لا يجوز (إيقاعه) عادة ١٧/ [١٢٥]
- كل ما كان من توابع العمل في الإجارة (الواقعة) على العمل ولم يشترط على الأجير يعتبر فيه عرف البلد الذي عقدت فيه الإجارة ٨/ ٢٥٨
- كل ما (وقع) الخلاف فيه بين الأئمة فهو في الجملة في محل المسامحة ٩/ ٢٥٧
- كل ما (وقع) عليه اسم صعيد يتيمم به ١٩/ ٢٧٥
- كل ما يجوز الانتفاع به (وتقم) عليه الحيازة يصح الإقرار به ٢٥/ [٢٧١]
- كل ما يشرع قرينة لله تعالى لا يجوز أن (يقم) إلا قرينة ١٧/ (١٢٥)
- كل ما (يقم) الصلح عليه يتعين ولا يغير بزيادة ولا نقص ٢٦/ ٥٠٣
- كل من طاف طوافا في وقته (وقع) عنه بعد أن ينوي أصل الطواف نواه بعينه أو لا أو نوى طوافا آخر ٢٠/ (٣٤٩)
- كل من وجب عليه طواف وأتى به في وقته (وقع) عنه سواء نواه بعينه أو لم ينوه أو نوى به طوافا آخر ٢٠/ (٣٤٩)
- كل واجب لا يتم (ووقعه) إلا بفعل غيره فهو وكل ما لا يتم إلا به واجب ٢/ ٤٢٢
- كلام الشارع مهما أمكن حملة على التشريع لا يحمل على مجرد الإخبار عن (الواقع) ٢٨/ ٢١٦، ٢١٧
- كلام الشارع مهما أمكن يحمل على التشريع لا مجرد الإخبار عن (الواقع) ٢٨/ [٢١٣]

- لا أدل على الجواز من (الوقوع)..... [٢٨٥]/٢٧
- لا تخلو (واقعة) عن حكم الله تعالى متلقى من قاعدة الشرع..... (١٨٧)/٣
- لا يثبت حكم المعلوم قبل (وقوعه)..... ٤٣٨/٨
- لا يجوز استتجار أحد الشريكين صاحبه (لإيقاع) عمل في العين المشتركة..... (٨٥)/٢٢
- لا يجوز تعطيل المصالح الغالبة خوفا من (وقوع) المفسد النادرة..... (٢٣٧)/٤
- لا يجوز التكليف بما لا يطاق عقلا (ووقوعا)..... ٣٣٠/١
- لا يحكم على الشيء قبل (وقعه)..... ٤٠٥ ، ٤٠٤/١١
- لا يصح (وقوع) المشروط بدون شرطه..... (٦٩٥)/٢٧
- لا (يقع) التعارض بين الضعيف من السبب وبين القوي..... ٢٩٩/٩
- لا (يقع) الطلاق بشيء من الكنايات إلا بالنية أو بدلالة الحال..... (٤٦٩)/٢٣
- لا (يقع) الملك على الأشياء المحرمات بأعيانها..... ٣٣٩/٢
- لا (يقع) النسخ إلا بدليل توقيفي..... (٧٣٧)/٣٣
- لا يمكن (وقوع) النقيضين في نفس الأمر..... (٦٩)/٢٧
- لا ينجس الماء شيء (وقع) فيه إلا أن يغير لونه أو طعمه أو ريحه..... (٦٩)/١٩
- اللاحق في المجلس (كالواقع) في صلب العقد..... ١٤٧/١٦ - ٧٢/١٥
- اللاحقات للعقود هل تقدر (واقعة) فيها أم لا..... ١٦٦/١٦ - (٧٢)/١٥
- لإذن المطلق يتناول أقل ما (يقع) عليه الاسم..... ٨٤/١٠
- اللفظ المشترك (الواقع) في القرآن والحديث إن لم يبين يحمل على المعنيين..... (٥٠٣)/٣١
- اللفظ منزل منزلة العموم في جميع محامل (الواقعة)..... ٤٠٠/٣٠
- لو تكررت (واقعة) لمجتهد لم يذكر الدليل الأول وجب تجديد النظر..... ١٤٠/٣٣
- لو حرف لما كان (سيقع) (لوقوع) غيره..... ٥٥٠/٣٢
- لو حرف لما كان (سيقع) (لوقوع) غيره..... ٥٥٠/٣٢
- لولا حرف يوجب امتناع الفعل (لوقوع) اسم..... (٦٢٩)/٣٢
- ليس للمكلف (إيقاع) أسباب الرخص بغرض الانحلال من العزائم..... [١٠٩]/٤
- ما صح فيه الاستنباط إذا فعله المستتاب (وقع) عن المستتب .. ٥٢٩/١٣ - [١٢٩]/١٨ ، ١٣٤ ، ١٣٥
- ما عم (وقوعه) من الأعذار مؤثر..... (٤١٣)/٧
- ما كان مترقبا إذا (وقع) هل يقدر حصوله الآن أو من الأول..... (٥٤٨)/١٠
- ما لا (يقع) إلا على وجه العبادة لا مدخل للنية فيه..... (٢٤١)/٦
- ما لا (يقع) الطلاق بإضافته إليه لا يتعلق الظهار به..... ٥٨٥/٢٣
- ما لم يكن ثابتا إذا (وقع) الشك في ثبوته لا يثبت مع الشك..... (٣٣٦)/٦
- ما من (واقعة) إلا وفي الشريعة مستمسك بحكم الله فيها..... (١٨٧)/٣

- ما وضع للتقرب إلى الله عز وجل فلا (يقع) إلا كذلك (١٢٥)/١٧
- ما (وقع) حال النسيان لا إثم فيه (٤١١)/١٢
- ما (وقع) عليه الاتفاق بعد العقد يجعل كالمذكور في أصل العقد (٧١)/١٥
- ما (وقع) عليه الصلح بمنزلة المبيع ٥٦٠/٢٤
- ما (وقع) فاسدا لا ينقلب صحيحا ٣٦٤/٨
- ما (وقع) منعه من الذرائع هو ما عظم فيه فساد مآله على صلاح أصله ٥٦٥/٢
- ما يفيد الاستحقاق إذا (وقع) حقا هل يفيد إذا (وقع) تعديا [١٤٣]/١٣
- ما يفيد الاستحقاق إذا (وقع) لا على وجه التعدي فهل يفيد إذا (وقع) على وجه التعدي (١٤٣)/١٣
- ما (يقع) ضمن شيء يأخذ حكم ذلك الشيء (٥٦٣)/١١
- ما (يوقع) في التهمة لا يرتكب وإن ارتفعت بعده ٢٦٤ ، (٢٦١)/١٨
- المتروقات إذا (وقعت) هل يقدر حصولها يوم وجودها أو يقدر أنها لم تزل حاصلة ٥٦٠ ، ٥٥٨/١٠
- المتروقات إذا (وقعت) هل يقدر حصولها يوم وجودها وكأنها فيما قبله كالعدم أو يقدر أنها لم تزل حاصلة من حين حصلت أسبابها التي أثمرت أحكامها وأسند الحكم إليها ٥٤٩ ، (٥٤٧)/١٠
- (المتوقع) (كالواقع) ٤٦٠ ، ٤٥٥ ، (٤٥٤)/٨
- (المتوقع) (كالواقع) أو لا (٤٥٤)/٨
- (المتوقع) لا يجعل (كالواقع) (٤٥٤)/٨
- المتوقع ليس كالواقع (٤٥٤)/٨
- (المتوقع) هل يجعل (كالواقع) ٧٦/٢ - ٤٢٩/٨ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٦٠ ، ٤٦٣ ، ٥٥٠ ، ٥٥٠ - ٥٤٩/١٠ - ٤٠٥ ، ٤٠٣ ، ٣٩٥ ، ٣٩٤ ، ١٢ ، ٨/١١
- المجاز لا (يقع) فيه القياس (١٧٧)/٢٩
- المجتهد لا يحتاج إلى تجديد النظر إذا تكررت (الواقعة) ١٤٠/٣٣
- المجتهد يحتاج إلى تجديد النظر إذا تكررت (الواقعة) (١٣٩)/٣٣
- مجرد الأمر الابتدائي دل على قصد الشارع (إيقاع) المأمور به ٥٣/٥
- المجلس من حريم العقد فينزل (الواقع) فيه منزلة (الواقع) في العقد (١٤٥)/١٦
- محل مراعاة الخلاف إذا لم (يوقع) في حرام أو مكروه ٢٧٠ ، (٢٦٧)/٩
- المستفتي إذا أفاته المفتي بحكم ثم تجددت (الواقعة) يجدد السؤال ١٤٠/٣٣
- المصلحة إذا كانت هي الغالبة عند مناظرتها مع المفسدة في حكم الإعتياد فهي المقصودة شرعا ولتحصيلها (وقع) الطلب على العباد ٥٦٢/٢
- المطلق إذا (وقع) العمل به على وجه لم يكن حجة في غيره ٣٨٦/٣٢
- المعتبر في نفقة الزوجة ما (تقع) به الكفاية (٦٥٣)/٢٣
- المعلق على الشرط لا (يقع) إلا بوجود كمال الشرط (٣٠٧)/١٠

- المعلق لا (يقع) إلا (بوقوع) المعلق عليه ٥٧٥/٢٠
- المعين لا (يقع) الامتثال إلا به [٣٩٧]/٢٧
- المفاعلة تقتضي (وقوع) الفعلين معا ٢٣٢/٣٢
- المفتي إنما يفتي بما (يقع) عنده من المصلحة (٣٦٩)/٥
- المكروه يترك إذا أدى إلى (الوقوع) في الحرام ٢٤٦/١٢
- الملحق بالعقد (كالواقع) معه (٧١)/١٥
- الملحق بالعقد يعد (واقعا) فيه ٢٨٢، [٧١]/١٥
- الملك في البيع (يقع) معه لا بعده (٢٤٣)/٢١
- الممكن لا يلزم من فرض (وقوعه) محال ٨٨/٢٧
- من شك في قراءة أم القرآن فإن كان ذلك (يقع) له المرة بعد المرة فليقرأها وإن كثر هذا عليه لها عنه ولا شيء عليه ٤٥٧/٧
- من طاف طوافا في وقته (وقع) عنه نواه بعينه أولا أو نوى طوافا آخر (٣٤٩)/٢٠
- المنع من الزكاة لعارض يختص ببعض الحيوان لا يمنع من (وقوع) الزكاة ٥١٢/٢٤
- مهما أمكن حمل كلام الشارع على التشريع لم يحمل على مجرد الإخبار عن (الواقع) (٢١٣)/٢٨
- المؤثر من الشروط في بطلان العقود إنما هو المقارن لصيغها فإذا تقدم الاتفاق عليه أو تأخر (ووقع) العقد خاليا عنه فإنه لا أثر له غالبا ٤٣/١٠
- النسخ إنما (يقع) في بعض الأحكام الفرعية ٢٨٣/٣
- النسخ بلا بدل جائز عقلا (واقع) سمعا ٦٧٠، ٦٦٨/٣٣
- النسخ جائز عقلا (واقع) سمعا ٧٧٠، ٧٦٩/٣٣
- النسخ جائز عقلا (واقع) شرعا ٦٩٥، (٦٦٧)/٣٣
- النسخ جائز عقلا (وواقع) سمعا ٦٨٩، [٦٦٧]/٣٣
- النسخ جائز عقلا (وواقع) شرعا ٧٢٩/٣٣
- النسخ جائز (واقع) عند كل المسلمين (٦٦٧)/٣٣
- النسخ جائز (وواقع) (٦٦٧)/٣٣
- النسخ لا (يقع) إلا بدليل توقيفي ٧٧٨/٣٣
- النسخ لا (يقع) في الأخبار (٧٦١)/٣٣
- النكرة إذا (وقعت) في سياق النفي أو الشرط أفادت العموم ٢٩١/٣٠
- النكرة (الواقعة) في سياق الامتنان مع الإثبات تعم (٢٧٧)/٣٠
- هبة المعدوم (تقع) باطلة (٣١٣)/٢٢
- هل الاعتبار طلاق السنة والبدعة بحال (الوقوع) أو بحال التعليق ٤٤٥/٨

- هل الأولى تعجيل العادة وإن (وقع) فيها خلل أو نقص أو تأخيرها (لتقع) خالية من هذا الخلل ١٥٣/١١،
 ١٥٩، ١٦٣ - ١٧٣/١٧، [١٨٧]
- هل الأولى تعجيل العادة وإن (وقع) فيها نقص أو خلل أو تأخيرها (لتقع) خالية من هذا الخلل ١٧٤/١٧.
- هل (المتوقع) (كالواقع) أم لا ٤٥٦/٨.
- هل يتوقف الملك في العقود القهرية على دفع الثمن أو (يقع) بدونه مضمونا في الذمة ٥٥٧/ [١٦]
- الواحد بالشخص (يقع) واجبا حراما من جهتين ١٩٤/٢٧.
- (الواقع) في الحريم بمنزلة (الواقع) في صلب العقد ١٥/ (٨٨)
- (الواقع) في زمن الخيار (كالواقع) في العقد ٧٢، ٧٧، [٨٨] ٧١/١٥
- (الواقع) في ضمن الشيء كان له حكم ذلك الشيء ٥٥٦/١١
- (الواقع) في ضمن الشيء له حكم ذلك الشيء ٥٦٣/ [١١]
- (الواقع) في مجلس العقد (كالواقع) في صلبه ١٦/ (١٤٦)
- (الواقع) في مدة الخيار (كالواقع) في العقد ١٥/ (٨٨)
- (الواقع) قبل السبب في جميع الأحكام لا يعتد به ٦٢٩، ٦٢٨/٨
- الوسيلة (للواقع) في المكروه مكروهة ٣٠٥/٤ - ١٢/ (٢٤٥)
- الوصية (الواقعة) على شرط لا تنفذ حتى يوجد الشرط ٣٤/٢٤
- الوعد ليس (إيقاعا) ١٥/ (١٩٩)
- (وقائع) الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال كساها ثوب الإجمال وسقط بها الاستدلال ٣٢/٤٧١، ٤٧٢
- (وقائع) الأحوال لا عموم لها ٣٠/ (٥٠٩)
- (وقائع) الأعيان لا يحتج بها على العموم ٣٠/ (٥٠٩)
- (الوقائع) العينية لا عموم لها ٣٠/ [٥٠٩]
- (الوقوع) دليل الإمكان ٢٧/ (٢٨٥)
- (الوقوع) دليل التصور وزيادة ٢٧/ (٢٨٥)
- (الوقوع) دليل الجواز ٢٧/ (٢٨٥)
- (الوقوع) دليل الجواز وزيادة ٢٧/ (٢٨٥)
- (وقوع) الشيء في غير محله كالعدم ١٧٢/٩ - ٢٧/ ٦٣٦
- يترك ما يشبه الأمر فيه من المباح خشية من (الوقوع) في المحظور ٢٤٠/١٢
- يدفع أعلى المفسدتين وإن (وقع) أدناهما ١٣٢/٤
- يدفع الضر قبل (وقوعه) ٤٧٣/٧
- يشترط ألا (توقع) مراعاة الخلاف في خلاف آخر ٢٦٧/٩
- يشترط ألا (يوقع) مراعاة الخلاف في خلاف آخر ٢٥٥/٩، ٢٥٨، ٢٧٦
- يشترط في النية العلم بالمنوي مطابقا (للواقع) ٦/ (١٦٣)

- يصح (وقوع) كل من الرديفين مكان الآخر إن لم يكن تعبد بلفظه..... ٢٩٠/٣٢
- (يقع) بيان الشرع بالكتاب والسنة والإجماع والقياس..... ٥٥٤/٣١
- (يقع) البيع بما يعتقده الناس بيعا..... (٢٧)/٢١
- (يقع) التداخل في الحدود إذا تماثلت..... ٣١٤/٩
- (يقع) الترجيح بكثرة الرواة بعد التساوي في العدالة والثقة..... ٤٠٢، (٢٨١)، ٢٠٦، ٢٠٤/٣٣
- (يقع) التقويم في مكان التلف..... (١٧)/١٥
- يكلف المتمكن (ويقع) التكليف بالممكن..... ٤٢٣/٢
- يلحق (بالواقعة) في صلب العقد (الواقع) بعده في زمن خياره..... (٨٨)/١٥
- يلزم المفتي تكرير النظر عند تكرار (الواقعة)..... (١٣٩)/٣٣
- يؤاخذ بالعزم وإن لم (يقع) الفعل..... (٥٢٥)/٢٨

وقف

- الآثار (الموقوفة) لا يجوز التعويل عليها عند النص المرفوع..... (٢٧٥)/٣٣
- آداب الدين أن لا (يقف) الإنسان في (مواقف) التهم..... (٢٦١)/١٨
- الإجازة إذا لحقت العقد (الموقوف) كان لحالة الإجازة حكم الإنشاء..... ٣٦٤/٢
- الإجازة إنما تلحق البيع (الموقوف) دون المنتقض..... ٢٧٨/٢١
- الإجازة إنما تلحق (الموقوف) لا الباطل..... ١٣٦، (١٠٨)/١٥ - ٢٨٨/٨ - ٤٧٠/١
- الإجازة تلحق بالعقود (الموقوفة) ولا تلحق بالعقود الباطلة..... (١١٣)/١٥، ١١٣
- إجازة العقد (الموقوف) إنما تجوز في حال يجوز ابتداء العقد فيه..... (١٢٠)/١٥، ١٢٢
- الأحكام تعتمد على المعاني (وتتوقف) على مقاصد التشريع..... ٣٤٤، ٣٣٨/٢٧
- الأحكام التي ينفرد بها الحمل (تقف) على ولادته..... (١٢٦)/١٢
- إذا أتى شيء عن صحابي (موقوفا) عليه لا مجال للاجتهاد فيه فحكمه الرفع..... (٣٤١)/٢٨
- إذا اجتمع العام والخاص (يتوقف) فيهما..... ٦٠٠/٣٣
- إذا استدل أهل العصر بدليل وأولوا بتأويل (يتوقف) في الجواز لمن بعدهم في إحداث دليل آخر من غير إلغاء للأول أو إحداث تأويل غير التأويل الأول..... ١٠٠/٢٩
- إذا أنكر الشيخ رواية الفرع عنه إنكار نسيان (وتوقف) امتنع العمل بالخبر..... ٣٧٨/٢٨
- إذا تحقق انتفاء شرط تحقق انتفاء الصحة وإن شك فاحتمالان القطع بانتفاء الصحة (والوقف) للبيان..... ١٤٣، ١٤٢/٧
- إذا تصرف الرجل في حق الغير بغير إذنه هل يقع تصرفه مردودا أو (موقوفا) على إجازته... ٤٨٩/١ - ١٤٥، ١٠٠/١٠ - ٥٥١/١١، ٤٣/١١، ٤٥ - (٩٥)/١٥
- إذا تعادلت الأدلة عند المجتهد فحكمه (الوقف)..... ٤٥٨/٣٣

- إذا تعارض المرفوع (والموقوف) قدم المرفوع [٢٧٥]/٣٣
- إذا تعارضت الأمارتان فالتمييز أو التساقط أو (الوقف) ٤٥٨/٣٣
- إذا (توقف) دفع الضرر عن نفسه على الإضرار بالغير لم يجز ووجب تحمل الضرر ٥٣٩/٧
- إذا روي الحديث مرة مرفوعاً ومرة (موقوفاً) فله حكم الرفع ٢٧٥/٣٣
- إذا علق (الوقف) الاستحقاق بصفة استحق من اتصف بها فإن زالت عنه زال استحقاقه وإن عادت عاد استحقاقه [٤٩٣]/٢٢
- إذا كان المكروه عليه قولاً غير قابل للفسخ ولا (يتوقف) على الرضا فإن حكمه لم يبطل بالإكراه ٥٤٢/١٢
- إذا لم يكن معنا ضبط شرعي (نقف) عنده أخذنا بأقصى الإمكان في التقريب ٤٢٦/٣
- إذا وصل الراوي الحديث بالنبي مرة وجعله (موقوفاً) على بعض الصحابة مرة أخرى فإنه يجعل متصلاً بالنبي (٣٣٥)/٢٨
- إذا وقع التعارض بين الحديث الصحيح المرفوع والأثر (الموقوف) فالواجب تقديم المرفوع على (الموقوف) ٢٨٠/٣٣
- أسباب الوجوب وشروطه لا يجب تحصيلها بوجوب ما (توقف) عليها من فعل (٧٣٥)/٢٧
- الاستثناء الوارد بعد جمل متعاطفة (يتوقف) فيه ٤٧٢/٣٠
- استيفاء الحق لا (يتوقف) على قضاء القاضي ٤٦١/١٠
- الأصل أن شروط (الوقف) مرعية [٤٧١]/٢٢
- الأصل أن كل عقد له مجيز حال وقوعه (توقف) للإجازة وإلا فلا ١٢١، ٩٦/١٥ - ٤٨٥/١
- الأصل أنه متى علق الطلاق بشيء لا (يوقف) عليه إلا من جهتها يتعلق بإخبارها عنه ومتى علق بشيء (يوقف) عليه من جهة غيرها لا يقبل قولها إلا بينة ٣٨٨/٩
- الأصل بطلان (وقف) ما لا يملك ٤٢٤، ٤٢٣/٢٢
- الأصل في الأشياء الإباحة أو التحريم أو (الوقف) ٤٧٢، ٤٧٠/٢٤
- الأصل في الحقوق السقوط بالإسقاط إلا حق الرجوع في الهبة وحق (الوقف) وخيار الرؤية ٤٨١/٩٠
- الأصل في العبادات (التوقيف) ٤٩١/٥ - ٣٥٦/٦ - ١٧/[٢٣]، ٧٠، ٧٦، ٨٣
- الأصل في العبادات (التوقيف) أو التعبد دون الالتفات إلى المعاني ٢٠٥/٥
- الأصل فيما ورد مطلقاً من غير (توقيف) أن يتلقى من أهل العرف (٢٠٥)/٨
- أفعال الحج (توقيفية) (٢٤١)/٢٠
- ألفاظ (الواقفين) تبنى على عرفهم ٢٣٤/٨ - ٤٧٧/١
- الأمر بالفروع لا (يتوقف) على حصول الإيمان ٣٣١/١
- الأمر بفروع الشرائع لا (يتوقف) على حصول الإيمان ٧٤٧/٢٧
- أمر العبادات (توقيفي) لا يصح تبديله عن الوجه المنقول عن الشارع ٤١/٣٠
- أمر العبادة أمر (توقيفي) لا يعلم إلا من الشارع ٦١٩/٨

- إنما الدور بين شيئين (يتوقف) كل واحد منهما على الآخر (توقفا) سبقا ١٠٠/٢٧
- أول الكلام (يتوقف) على آخره إذا كان في آخره ما يغير أوله ٣٢٩/٣٢
- أول الكلام (يتوقف) على آخره إذا كان في آخره ما يغير موجب أوله ١٠٠/١٠ - ٩/٤٦
- بعض القرآن (متوقف) على بعض في الفهم ٣١/٥٥٤
- بناء الحكم على الظاهر جائز فيما لا (يوقف) على حقيقته ٣١١/٨ ، ٣١٣
- البناء على الظاهر فيما يتعذر (الوقوف) على حقيقته جائز ٣٢٠/٧ - ٨/٣٣٧
- البناء على الظاهر واجب فيما لا (يوقف) على حقيقته ٨/٣٣٧
- البيع الذي يتعلق به حق آخر ينعقد (موقوفا) على إجازة ذلك الآخر ٢١/٢٧٧
- البيع (الموقوف) إذا تم أوجب الملك للمشتري من وقت العقد ٢١/٢٧٧
- البيع (الموقوف) بالإجازة يتم من وقت العقد ٢١/٢٨٥
- البيع (الموقوف) بالإجازة يستند إلى وقت البيع ٢١/٢٧٧
- البيع (الموقوف) بالإجازة يفيد الملك من وقت انعقاده ٢١/٢٨٦
- البيع (الموقوف) بالإجازة يفيد الملك من وقت العقد ٢١/٢٨٤ ، ٢٨٥
- البيع (الموقوف) يتم به الملك عند الإجازة من وقت السبب ٢١/٢٧٧ [
- البيع (الموقوف) يفيد الحكم على سبيل (التوقف) ٢١/٢٧٧
- البيع (الموقوف) يفيد الحكم عند الإجازة ٢١/٢٧٧
- التأقيت في (الوقف) يبطل (الوقف) ٢٢/٤٨٧
- (تتوقف) العقود على الإجازة ١٥/٩٥
- التحديد لا يعرف إلا (بالتوقيف) ولا يعرف بالرأي والتحكم ١١/١٠٥
- التحديدات بابها (التوقيف) ١١/١٠٥
- تحكيم السيماء أصل فيما لا (يوقف) على حقيقته ٨/٣١١
- تخصيص العبادات بمكان دون مكان لا يعلم إلا من طريق (التوقيف) ١٧/٢٤
- تخصيص العبادات بوقت لا يعلم إلا من جهة (التوقيف) ١٧/٢٤
- ترك المكروه الذي هو (الوقوف) وحده أولى من إدراك الفضيلة ١٧/٢٧٣
- تصرف الإنسان في خالص حقه لا (يتوقف) على علم الغير ٧/٥٧٢ ، ٥٧٥
- التصرف في خالص الحق لا (يتوقف) على رضا الغير ٧/٥٧٢ ، ٥٧٥
- التصرف في (الوقف) إنما يكون بما فيه المصلحة ٢٢/٤٠٩
- تعليق (الوقف) بالشرط باطل ٢٢/٤٨٧
- تعليق (الوقف) بصفة متوقعة يبطله ٢٢/٤٨٧
- التعليل بالمانع لا (يتوقف) على المقتضي ٢٨/٢٠ ، ٢٢
- التقدير لا يثبت إلا (بتوقيف) ١١/١٠٥ ، ١١٣

التكليف كما (يتوقف) على فهم أصل الخطاب فهو (متوقف) على فهم تفاصيله ١٢٢/٢٨ ، ١٢٤ ،
 التوقيت لا يؤخذ إلا (بالتوقيف) ٣٣٩/٢
 ثبوت الأحكام في الشريعة (يتوقف) على حصول محالها وشروطها ٢٧/ (٣٢٧)
 ثبوت المدلول (متوقف) على ثبوت الدليل ٢٧/ [٢٦٩]
 الجابر لا (يتوقف) على القصد ١٤/ ٢٦٦
 الحدود سوى حد القذف لا (تتوقف) على الدعوى ١٣/ ٤٦
 الحديث إذا ثبت رفعه من طريق فلا يضر (وقفه) من طريق آخر ٢٨/ (٣٣٥)
 الحديث إذا روي مرفوعا (وموقوفا) حكم برفعه ٢٨/ [٣٣٥]
 الحديث (الموقوف) إذا كان لا مجال للرأي فيه فله حكم الرفع ٣٣/ ٢٧٦
 حرمة التصرف في حق الغير لا (تقف) على المضرة ١٤/ ١١٧
 حق العبد لا (يتوقف) على القصد ١٣/ ٣٠٧ ، ٣١٠ - ١٤/ [٢٦٥] ، ٣٠٦ ، ٣٠٧
 الحكم إذا حضر سببه (وتوقف) حصول مسببه على شرط فهل يصح وقوعه بدون شرطه أم لا [٢٧/ ٦٤٥] ،
 ٦٩٦

الحكم على الشيء بالنفي والإثبات (موقوف) على التصور ٢٧/ (١٩)
 الحكم المعلق بالمظنة لا (يتوقف) على تحقق الحكمة ٢٩/ ٣٢٨
 الحكم الواجب شرعا لا (يتوقف) على حكم حاكم ١٠/ (٤٦١)
 الحكم يبنى على الظاهر فيما يتعذر (الوقوف) على حقيقة الحال فيه ٧/ ١٣٣
 الدور يكفي فيه موضوعان (يتوقف) كل واحد منهما على تقدم الآخر عليه ٢٧/ ١٠٠
 الرخصة كلها تستباح بلحوق المشقة ولا (تقف) على خوف التلف ٢٨/ ٦٩
 رقة (الوقف) لا تملك ٢٢/ (٤٩٧)
 رقة (الوقف) مملوكة ٢٢/ ٤٩٨
 الزواج (الموقوف) حكمه قبل الإجازة كالفاسد ١/ ٣٤٨
 شرائط (الواقف) معتبرة إذا لم تخالف الشرع ٢٢/ (٤٧١)
 الشرط لا (يتوقف) تصور الماهية عليه ٢٧/ ٦٨٨ ، ٦٩١
 الشرط ما (يتوقف) عليه وجود الشيء ويكون خارجا عن ماهيته ولا يكون مؤثرا في وجوده ٢٧/ ٦٨٩
 الشرط المكروه في (الوقف) باطل ٢٢/ ٤٧١
 الشرط المنافي لمقتضى (الوقف) يبطل (الوقف) ٢٢/ ٤٦٣ ، ٤٧١ ، [٤٨١] ، ٤٨٨
 شرط (الواقف) كنص الشارع ٢٢/ (٤٧١) ، ٤٩٣
 شرط (الواقف) معتبر فیراعى كالتنصوص ٢٢/ ٤٩٥
 الشروط التي لا تنافي لمقتضى (الوقف) يعمل بها في (الوقف) ٢٢/ ٤٨١
 الشيوع فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع صحة (الوقف) بلا خلاف ٢٢/ ٤٤٣

- صحة الإبراء من الدعوى لا (تتوقف) على صحة الإبراء من الحق نفسه ١٥٨/٢٥
- صحة الأمر لا (تقف) على وجود الشرط بل يكفي في صحته التمكن من إيجاد الشرط ... ٢٧/ (٧٤٥)
- صحة صلاة المأموم لا (تتوقف) على صحة صلاة الإمام ٤٥٨/١٩
- صحة الوصية لا (تقف) عند بيان مقدار الموصى به ٢٨/٢٤
- صحة (الوقف) منوطة بالأهلية في (الواقف) (والموقوف) عليه ٤٥٨/٢٢
- صحة (الوقف) منوطة بأهلية (الواقف) ٤٥٩/٢٢
- صحة (الوقف) منوطة بأهلية (الواقف) (والموقوف) عليه ٢٢/ [٤٥٥]
- صدر الكلام (موقوف) على الآخر ٣٢/ (٣٢٩)
- الطارئ على العقد (الموقوف) يجعل كالمقارن للعقد ١٢٠/١٥
- طريان الحل البات على (الموقوف) يبطله ١٤٠/١٠
- طريق إثبات الديات (التوقيف) ٢١٧/٢٦
- العادة المطردة في زمن (الواقف) وبلده منزلة منزلة شرطه ٢٤٨/٨
- العبادات (توقيفية) (موقوفة) على نص الشارع ١٧/ (٢٤)
- العبادة التي (يتوقف) آخرها على أولها تبطل ببطان بعضها ١٧/ (٤٩١)
- العبرة بمقاصد (الواقفين) ٢٢/ ٤٩٣
- العبرة في (وقف) المنقولات بعرف كل بلد ٨/ ٢٥٨
- العقد (الموقوف) إذا اتصلت به الإجازة تستند الإجازة إلى وقت العقد ... ١٥/ ٩٦ ، ١٢١ - ٢١/ ٢٧٨
- العقد (الموقوف) بالإجازة يوجب حكمه من وقت الانعقاد ٢١/ ٢٨٥
- العقود لا (تتوقف) على الإجازة ١٥/ ٩٦ - ١/ ٤٨٥
- عقود المعاوضات (موقوفة) على إذن الشارع ١٦/ ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٥٠٢
- قضية العين (موقوفة) على محلها لا تتعداه ٣٠/ (٥٠٩)
- كل تصرف صدر من غير المالك (يتوقف) على إجازة من له الإجازة ١٥/ (٩٥)
- كل تصرف صدر من الفضولي انعقد (موقوفا) على الإجازة ١٥/ (٩٥)
- كل تصرف يضطر إليه المريض أو لا يمس حقوق الدائنين أو الورثة هو نافذ لا (يتوقف) على إجازة أحد ١٣/ (٧٧)
- كل حكم (يتوقف) على الرضا والاختيار لا يثبت مع الهزل ١٢/ (٥٨٥)
- كل عبادة (توقف) أولها على آخرها يجب إتمامها ١٧/ ١٩٣ ، ٤٩٢
- كل عين يصح الانتفاع بها مع بقاء عينها صح (وقفها) وما لا فلا ٢٢/ [٤٣٣]
- كل عين ينتفع بها على الدوام يجوز (وقفها) ٢٢/ (٤٣٣)
- كل فعل بعد (الوقوف) بعرفة لا يبطل الحج بتأخيره ٢٠/ ٤١٦
- كل فعل بعد (الوقوف) بعرفة لا يبطل الحج بتركه أو تأخيره ٢٠/ [٣٧١]

- كل ما شرط (الواقف) في (وقفه) من الشروط السائغة يلزم متابعتها ٢٢/(٤٧١)
- كل ما صح التوكيل به إذا باشره الفضولي (يتوقف) ١٥/٩٦
- كل ما (يتوقف) حصوله وانفصاله على عمل الأجير فلا يجوز أن يجعل أجره ٢٢/(٩٣)
- كل ما يصح الانتفاع به منفعة محللة مع بقاء عينه يجوز (وقفه) ٢٢/(٤٣٤)
- كل ما يصح الانتفاع به منفعة محللة مع بقاء عينه يصح (وقفه) ٢٢/(٤٣٣)
- كل (وقف) تعلق به للعباد حق دينوي فلا بد لزوال ملك (الواقف) عنه من حكم الحاكم وما لا فلا ٢٢/٤٩٧
- الكلام مما (يتوقف) بعضه على بعض ٣٢/(٣٣٠)
- الكلام (موقوف) حتى يسكت المتكلم ١٠/(٩٩)
- لا تأثير للنسيان في إسقاط شيء من الفروض إلا ما ورد به (التوقيف) ١٢/(٤٣٤)
- لا تمليك في (الوقف) ٢٢/(٤٩٧)
- لا يتأدى طواف الزيارة قبل (الوقوف) بعرفة كما لا يتأدى السجود في الصلاة قبل الركوع ٢٠/٣١٨
- لا (يتوقف) الملك في العقود الاختيارية على أداء الثمن ١٦/٥٥٨
- لا يجوز أن يرسم الشيء بما (يتوقف) تعقله على تعقله للزوم الدور ٢٧/(٩٩)
- لا يجوز التحديد بالتحكم وإنما يصار إليه (بالتوقيف) ١١/(١٠٦)
- لا يجوز (وقف) المشاع ٢٢/٤٤٤
- لا يصح تعليق أصل (الوقف) بشرط مستقبل ٢٢/(٤٨٨)، ٩١/٤٩١
- لا يصح (الوقف) على مكروه أو معصية ١٢/٢٣٠
- لا يصح (وقف) ما لا يجوز بيعه ٢٢/٤١٧، ٢٢/٤٢٢، ٢٢/٤٢٢
- لا يصح (وقف) ما لا يملك ٢٢/[٤٢١]
- لا يصح (وقف) ما لا ينتفع به إلا مع ذهاب عينه ٢٢/(٤٣٣)
- لا يصح (وقف) ما لا ينتفع به مع بقاءه دائما ٢٢/(٤٣٣)
- لا يصح (وقف) المعدوم ٢٢/٤٣٨
- لا يقع النسخ إلا بدليل (توقيفي) ٣٣/(٧٣٧)
- لأن أصل (الوقف) مبني على سد خلة حاجة (الموقوف) عليه ٢٢/٤٢٩
- اللفظ إذا احتمل معنيين وبطل بدليل العقل أحدهما وجب المصير إلى الآخر ولم يجز (التوقف) فيه ٣١/(٤٦٥)
- لو عم الحرام أرضا ولم يبق بها حلال جاز تناول قدر الحاجة دون التنعم ولا (يتوقف) على الضرورة ٣/(٥٦٣)
- ما تعذر (الوقوف) على حقيقته يعتبر فيه العلامة ١١/١٢٢
- ما (تقف) صحته على القبض لا يبطل بالشرط الفاسد ما أمكن ١٥/(٣٤١)، ٢٢/٣٤٢

- ما (توقف) على التقويم وعرض على أهل الخبرة وحكموا بالتقويم تقريبا فهو المتبع ٩/ (٤٤٧)
- ما ثبت أصله بالحاجة لم (يتوقف) إثباته وتصحيحه في حق الآحاد على قيام الحاجة ٣/ ٤٨٤
- ما جاز (وقفه) جاز (وقف) جزء منه مشاع ٢٢/ [٤٤٣]
- ما صح بيعه من ذوات المنافع الباقية صح (وقفه) ٢٢/ ٤٣٤
- ما كان من التعزير من حقوقه تعالى لا (يتوقف) على الدعوى ١٣/ ٤٦
- ما كان من العقود لا (يتوقف) على القبول باللفظ ويكفي فيه الفعل إذا رد فإنه يرتد ويبطل بالرد ١٦/ ٢٢٦
- ما لا (تقف) استباحته على الذكاة لا ينجس بالموت ٢٤/ ٥١٢
- ما لا يعرف بالرأي (فالموقوف) فيه في حكم المرفوع ٢٨/ (٣٤١)
- ما لا يقدر على تسليمه لا يصح (وقفه) ٢٢/ ٤٢١، ٤٢١، [٤٢٤]، ٤٢٥
- ما لا (يوقف) عليه في حكم المعدوم ١١/ (٣٠٧)
- ما وجب فعله لا (يقف) على بذل العوض ١٨/ ٣١٦
- ما ورد مطلقا من غير (توقيف) يصار فيه إلى أهل العرف وما تبتدره أفهامهم ٢/ ٣٥٧
- ما (يتوقف) على الإيجاب والقبول يرتد بالرد ١٦/ ٢٢٢، ٢٢٦
- ما (يتوقف) عليه إيجاب الواجب لا يجب بالإجماع ٢٧/ (٧٣٥)
- ما (يتوقف) عليه المندوب ففعله مندوب ١/ ٤٤٤
- ما (يتوقف) عليه الواجب في وجوبه من سبب أو شرط أو انتفاء مانع لا يجب تحصيله إجماعا ٢٧/ ٧٤٣
- ما (يتوقف) الواجب على فعله فهو واجب ١/ ٤٤٤
- مبنى (الوقف) على اتباع شرط (الواقف) ٢٢/ (٤٧١)
- مبنى (الوقف) على مراعاة المصلحة ٢٢/ [٤٠٩]، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥
- (المتوقف) على (المتوقف) على شيء (متوقف) على ذلك الشيء ٢٧/ ٦٥٦
- المرفوع مقدم على (الموقوف) ٣٣/ ٢٧٨
- المشاع كالمقسوم في (الوقف) ٢٢/ (٤٤٣)
- المفقود يعتبر حيا بالنسبة للأحكام التي تضره ويعتبر (موقوف) الحكم بالنسبة للأحكام التي تنفعه وتضر غيره ١١/ (٢٨٩)
- مقادير الديات مبناها على (التوقيف) ٢٦/ ٢٢٣
- مقادير الديات مبناها على (التوقيف) ٢٦/ [٢١٧]
- مقاصد الشريعة هي المرجع الأبدي لاستقاء ما (يتوقف) عليه التشريع والقضاء في الفقه الإسلامي ٥/ (٢٦٨)
- المقدرات سبيل معرفتها (التوقيف) والسمع لا العقل ١١/ (١٠٥)
- مقصود (الوقف) الدوام ٢٢/ ٤٤٠
- الملك في العقود القهرية غير الاضطرارية (يتوقف) على دفع الثمن ١٦/ ٥٦٥

- الملك في العقود القهرية غير الاضطرارية (يتوقف) على دفع الثمن وقيل لا (يتوقف) عليه ٥٦٤/١٦٠
 الملك في المعاوضات لا (يقف) على القبض ٣٢/١٦٠
 من (توقف) نفوذ تصرفه أو سقوط الضمان أو الحث عنه على الإذن فتصرف قبل العلم به ثم تبين أن الإذن كان موجودا هل يكون كتصرف المأذون له أو لا ٥٤٠، ٥٣٨/١٠
 من (يتوقف) إثبات حقه على شيء كان خصما في إثبات ذلك الشيء ٢٥/١١٩
 (الموقوف) فيما لا يدرك بالرأي محمول على السماع ٢٨/٣٤١
 (الموقوف) لا يعارض المرفوع ٣٣/٢٧٥
 (الموقوف) يأخذ حكم المرفوع إذا كان لا مجال للاجتهاد فيه ٢٨/٣٣٦، ٣٤١، ٤١٨-١٠٩، ١٠٨، ٦٩/٣٠
 النسخ لا يقع إلا بدليل (توقيفي) ٣٣/٧٧٨
 نسخ ما (يتوقف) عليه صحة العبادة يكون نسخا لها ٣٣/٧٤٦
 النصاب إن تنافى من وجه دون وجه (فيتوقف) عن العمل بهما أو يتخير بينهما ٣٣/٢٥١
 النكاح لا يجوز (وقفه) على شرط ٢٣/٣٣٥
 هل (يتوقف) الملك في العقود القهرية على دفع الثمن أو يقع بدونه مضمونا في الذمة ١٦/٥٥٧
 هم الاستعمال اللغوي (متوقف) على فهم المقاصد فيه ٥/٢٨٥
 هواء (الوقف) (وقف) ١٩/٣٧٦
 الواجب على المرء أن يجتنب (مواقف) التهم ١٨/٢٦١
 (الواقف) إذا علق الاستحقاق بصفة استحق من اتصف بها فإن زالت عنه زال استحقاقه وإن عادت عاد استحقاقه ٢٢/٤٩٥، ٤٩٦
 الواو العاطفة إن كان كل واحد من معطوفاتها مرتبطا بالآخر (وتتوقف) صحته على صحته أفادت الترتيب بين معطوفاتها وإلا فلا ٣٢/٥٢٢
 الوصايا (والأوقاف) تنزل على عرف البلد ٨/٢٥٦، ٢٥٨
 الوصية أوسع من (الوقف) ٢٤/٩
 (الوقف) إذا لم يزم ما في ضمنه من الشروط ١١/٥٦٤
 (الوقف) بعد لزومه لا يقبل الملك ٢٢/٤٩٧
 (الوقف) تحييس الأصل وتسهيل المنفعة ٢٢/٤٥٠
 (الوقف) على جهة المعصية باطل ٢٢/٤١٧، ٤١٩، ٤٢٠
 (الوقف) على غير معين باطل ٢٢/٤٥٥
 (الوقف) على معصية باطل ٢٢/٤١٧
 (الوقف) في مرض الموت وصية ٢٢/٣٦٣
 (الوقف) لا يبطل بالشروط الفاسدة ٢٢/٤٦٣، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٨٢

- (الوقف) لا يجوز إلا مؤبداً ٢٢/ (٤٨٧)
- (الوقف) لا يحتمل التأقيت ولا التعليق بالخطر ٢٢/ (٤٨٧)
- (الوقف) لا يحتمل التعليق بالخطر ٢٢/ ٤٨١، ٤٩١
- (الوقف) لا يصح إلا على بر ٢٢/ ٤١٧، ٤٢١
- (الوقف) لا يعلق على الشرط ٢٢/ ٤٩١
- (الوقف) لا يفسد بالشرط الفاسد ١٦/ ٤٩٦، ٤٩٨
- (الوقف) لا يملك ٢٢/ [٤٩٧]، ٥٠٠
- (الوقف) لغير مصلحة عبث ٢٢/ (٤٠٩)
- (وقف) ما لا ينتفع به إلا بالإتلاف غير جائز ٢٢/ (٤٣٣)
- (وقف) ما لا ينتفع به لا يجوز ٢٢/ (٤٢٧)
- (وقف) ما لا ينتفع به لا يصح ٢٢/ [٤٢٧]، ٤٣٠، ٤٣١
- (الوقف) مبني على التوسعة ٢٢/ ٤٠٩
- (الوقف) مبني على مراعاة المصلحة ٢٢/ ٤١٨
- (وقف) المحرم باطل ٢٢/ ٤١٧
- (وقف) المشاع جائز ٢٢/ (٤٤٣)
- (وقف) المشاع جائز كالمقسوم ٢٢/ (٤٤٣)
- (وقف) المعصية لا يصح ٢٢/ [٤١٧]
- (الوقف) المقترن بالمدة باطل ٢٢/ (٤٨٧)
- (الوقف) هو تحسيس الأصل وتسهيل فوائده ٢٢/ ٤٣٨
- (الوقف) يرتد بالرد قبل القبول لا بعده ١٦/ ٢٢٢
- (الوقف) يستوي فيه الغني والفقير ١٦/ ٦٧٦، ٦٧٩
- (الوقف) يقتضي التأييد ١٦/ ٦٠
- (الوقف) يقتضي زوال الملك ٢٢/ (٤٩٧)
- يتعين الإفتاء في (الوقف) بالأنفع له ٥/ ٣٧٣
- (يتوقف) ثبوت المدلول على ثبوت الدليل ٢٧/ (٢٦٩)
- (يتوقف) في الأمر ٣١/ ٢٢١
- (يتوقف) في الأمر بعد الاستئذان ٣١/ ٣٠٠
- (يتوقف) في الأمر بعد الحظر ٣١/ ٢٨٨
- (يتوقف) في رجوع الضمير إلى بعض العام ٣٠/ ٥٧٢
- يجوز أن (يتوقف) الحكم في العقود وغيرها لمعنى يطرأ عليها ١١/ ٤٧
- يجوز أن (يتوقف) الحكم في العقود وغيرها لمعنى يطرأ عليها ويحدث فيها ١١/ [٤٣]، ٤٧، ٤٨

- يجوز مخالفة شرط (الواقف) لمصلحة (الوقف) ٣٦٤/٩ - ٢١٦/١١
 يكون العقد (موقوفا) إذا تعلق حق الغير بالمحل ٢٣٤/١٣
 ينزل المجهول منزلة المعدم وإن كان الأصل بقاءه إذا يش من (الوقوف) عليه أو شق اعتباره ٨٧/٢ -
 ٣٠٩/١١ - ٢٣٥/٢٤
 (يوقف) أمر الخشي حتى يتبين أمرها ١١٧/٧
 (يوقف) المشكوك فيه حتى يتبين ٣٢٤/٦ - ١١٧/٧ ، ١٢١ ، ١٢٢ - ٢١٦/٩ - ٢٩٠/١١
 (يوقف) المشكوك فيه حتى يتضح حاله ١١٧/٧

وقي

- أخف الضررين يرتكب (لأنقاء) أشدهما ١٩٨/١١ ، ٢٠٢
 تعاونوا على البر (والتقوى) ٤١٠/١
 طاعة المخلوق في معصية الخالق جديرة بغاية (التوقي) والاجتناب ٢٢١/١٢
 المعنى الكلي ضبط الخلق بلجام (التقوى) والتكليف ٤٢٥/٣
 من قدر على إحياء نفسه وجب عليه فعل ما (يتقى) به ١١٧/٢٦

وكد

- ابتداء العقود (أكد) من استمرار آثارها ١٦٧/١٥
 ابتداء العقود (أكد) من انتهائها ١٦٧/١٥
 اجتمع مع قوله يكون أقوى (وأكّد) ٤٩٣/٢٨
 إخراج الأمر في صورة الخبر (تأكيد) للأمر ١٥٦/٣١
 إذا تطابق القول والفعل فالبيان القول والفعل (مؤكد) له وإن تنافيا فالقول مقدم ٤٩٠/٢٨
 إذا تعارض واجبان قدم (أكدهما) ١١٧/١١ [١٤٣]
 إذا تعارض واجبان قدم (أوكدهما) ١١٧/١١ [١٤٣]
 إذا تعارض واجبان يقدم (أكدهما) ١٥٣/٤
 الإسلام سبب (لتأكد) الحق لا لإبطاله ٣٨٨/١٣
 اعتناء الشرع بدفع المفاصد (أكد) من اعتنائه بجلب المصالح ١٤٣/٤
 أفعال الصلاة (أكد) من وقتها ٣٥٠ ، ٣٤٩ ، [٣٤٥]/١٩
 اقتران الذم (يؤكد) حكم التحريم ٦٠٢/٢٧
 ألفاظ (التأكيد) تدل على العموم ٣١٢ ، ٢٧٨ ، [٢٥٣] ، ٢٤٤ ، ٢٣٢ ، ٢٢٢/٣٠
 الألفاظ (المؤكدّة) تفيد العموم ٢٩٦ ، ٢٠٤/٣٠

- الألفاظ (المؤكد) من أصناف العام ٣٠/ (٢٥٣)
- الألفاظ (المؤكد) من صيغ العموم ٣٠/ (٢٥٣)
- الأمر المتعلق بالضروريات (أكد) من الحاجيات والمتعلق بالحاجيات (أكد) من التحسينات ٤/ (١٦٧)
- إنما تعرف (مؤكدات) السنن بمواظبة رسول الله ﷺ عليها ٢٧/ (٤٥٩)
- إنما (لتأكيد) الإثبات فقط ولا دلالة له على الحصر ٣٢/ ٥٤٠
- إنما (لتأكيد) الإثبات ولا دلالة له على الحصر ٣٢/ ٥٣٦
- أوائل العقود (تؤكد) بما لا (يؤكد) به أواخرها ١/ ٤٧٠ - ١١/ ٥٢٢ - ١٥/ [١٦٧]
- التأسيس أولى من (التأكيد) ١٠٠/ ٤٨٤ - ٢/ ٦٠، ٣٥٩ - ٩/ ٢٦، ٢٩ - ٣١/ ٢٣٢، ٢٣٩ - ٣٢/ ١٦٥، ٤٤٨، [١٨٩] - ٣٣/ ٢٣٤
- التأسيس خير من (التأكيد) ٣٢/ (١٨٩)
- (تأكيد) ما كان على شرف السقوط يجري مجرى الإلتلاف في إيجاب الضمان ١٤/ [٣٨٥]
- التصريح بمقتضى العقد لا يزيده إلا (وكادة) ١٢/ ٨٣
- تعلق المناسك بالمكان (أكد) من تعلقها بالزمان ٢٠/ ٤٥٥
- تقبل شهادة الحسبة في حقوق الله تعالى وفيما له فيه حق (مؤكد) ١٣/ ٤٦
- تكرار الأمر بالشيء لا يحمل على (تأكيد) ولا تكرار إلا بدليل ٣١/ ٢٣٢، ٢٣٦
- حدث الحيض (أكد) من حدث الجنابة ١٩/ (٣١٥)
- حرمة الحي (أكد) ١١/ ٢٤٥
- حرمة الحي (أكد) من حرمة الميت ١١/ [٢٤١]، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٤٩
- حرمة الحي (أكد) من حرمة الميت عند التعارض ١١/ ٢٤٤
- حرمة الحي (أوكد) من حرمة الميت عند التزاحم ١١/ ٢٤٥
- الحقوق إذا تراحت قدم (الأكد) (فالاأكد) ١١/ ٢٣٥
- الحكم الثابت بالقرآن (أكد) من الحكم الثابت بالسنة ٢٨/ ١٦٦
- حمل اللفظ على فائدة جديدة أولى من حمله على (التأكيد) ٣٢/ (١٩٠)
- السكوت عن الحق (المتأكد) لا يطله ١٣/ [٣٢٣]، ٣٢٦، ٣٢٧
- السكوت ليس بمبطل للحق الثابت بصفة (التأكيد) ١٣/ (٣٢٣)، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨
- السنة إذا اختصت بزيادة (تأكيد) وترغيب وترهيب ووعيد التحقت بالواجبات ٢٧/ ٥٥٢
- السنة إذا اختصت بزيادة (تأكيد) وترغيب وترهيب ووعيد التحقت بالوجبات ٢٧/ ٥٤٠
- السنة (المؤكد) لا تثبت إلا بالمواظبة ٢٧/ (٤٥٩)
- الشيء بانتهاه يتقرر (ويتأكد) بجميع موجباته ١٠/ (٩١)
- الشيء (يتأكد) بانتهاه ١٠/ (٩١)
- الصلوات لا (تتأكد) بنفس العقد ما لم ينضم إليها ما (يؤكدها) ١٦/ ٦٦٥

- عطف الخاص على العام يقتضي (تأكيده) لا تخصيصه ١٢٦ ، (١٢٣)/٣١
- على (المؤكد) ما على الموجب ٣٨٧ ، (٣٨٥)/١٤
- فعله إذا اجتمع مع قوله يكون أقوى (وأكّد) [٤٨٩]/٢٨ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦
- قد يقوم الظن (المؤكد) مقام العلم للحاجة (٥١٥)/٦
- القرآن (أكّد) من السنة (١٦٥)/٢٨
- كل حيلة يتحيل بها على إسقاط فرض من فرائض الله أو حق من حقوق عباده لا يزيد ذلك الفرض إلا (تأكيدا) وذلك الحق إلا إثباتا (٣٧١)/١٣
- كل ما داوم عليه النبي ﷺ من المندوبات فهو (أكّد) مما لم يداوم عليه ٣٧٩ ، ٣٧٧/٢٧ ، [٤٥٩]
- كل ما كان أكثر أجرا وأجزل ثوابا كان (أكّد) من غيره ١٥٩ ، ١٥٦ ، ١٥٤/١١ ، ٢١٦
- كل ما كان حقا صاحبه عامل فيه لنفسه وكان قائما حين الإسقاط خالصا للمسقط أو غالبا ولم يترتب على إسقاطه تغيير وضع شرعي وليس متعلقا بتملك عين على وجه (متأكد) يسقط بالإسقاط وما لا فلا ٥١٦/٢
- كل موضع صحت فيه الخلوة (وتأكد) المهر وجبت العدة [٦٠٥]/٢٣
- الكلام إنما يحمل على (التأكيد) إذا لم يمكن حمله على فائدة جديدة (١٩٠)/٣٢
- كما (يؤكدّها) بمفهوم المخالفة قول الغزالي ١٨/٥
- اللعان شهادات (مؤكدات) بالأيمان (٥٦٩)/٢٣
- اللعان يمين (مؤكدة) بلفظ الشهادة (٥٦٩)/٢٣
- اللعن يدل على (تأكد) التحريم (٦٠١)/٢٧
- لفظ (التأكيد) يقتضي العموم (٢٥٣)/٣٠
- (للتأكيد) حكم الإيجاب ٣٨٨ ، (٣٨٥)/١٤
- لو تعارض الواجبان يقدم (أكدهما) ٤٤٦/١
- ما اجتمع فيه القول والفعل فهو (أكّد) مما لم يرد فيه إلا أحدهما (٤٨٩)/٢٨
- ما يقتضي (تأكيد) المقاصد الأصلية فهو مقصود للشارع (٥٨٩)/٣
- المبتدأ مع الخبر ظاهر في الحصر محتمل (للتأكيد) (٣٠١)/٣٢
- متى اجتمع واجبان أحدهما (أكّد) من الآخر قدم (الأكّد) (١٤٣)/١١
- المطلق يقتضي التأييد (كالمؤكد) (٥٩)/١٦
- (المؤكد) للواجب في معنى الواجب (٣٨٥)/١٤
- النص إذا احتمل التأسيس (والتأكيد) وجب حمله على التأسيس (١٨٩)/٣٢
- النهى (أكّد) من الأمر ٤٨٨/٣٣

وكل

- الإجازة اللاحقة (الوكالة) السابقة ٤٤٢/١ - ٤٣/٢ - ٥٤٩/١٠ ، ٥٥١ - ٦٧١/١٣ ، ٦٧١ - ١٥/ [٩٥] ، ١٠٨ ، ١٢٣ ، ١٣٥ ، ١٤٣ ، ١٤٧
- إذا شغل الزمان عن الإمام وخلا عن سلطان ذي نجدة واستقلال وكفاية ودراية فالأمر (موكلة) إلى العلماء ٢٦/ (٢٨٩)
- الإذن العرفي بطريق (الوكالة) كالإذن اللفظي ٢/ ٣٦٨
- الإذن العرفي في الاستباحة أو التملك أو التصرف بطريق (الوكالة) كالإذن اللفظي ٨/ (٢٠١)
- الأصل أن (التوكيل) المطلق يتقيد بالعرف والعادة ٢٣/ (٢٧)
- الأصل أن الجهالة إذا كانت تمنع الامتثال ولا يمكن دركها تمنع صحة (الوكالة) وإلا فلا ٢٣/ ٧٢
- الأصل أن الجهالة اليسيرة تتحمل في (الوكالة) ٢٣/ ٩ ، [٧١]
- الأصل أن (الوكيل) ليس له أن (يوكل) غيره ٢٣/ [٩٥]
- الأصل أنه لا يجوز (للكيل) أن (يوكل) غيره ٢٣/ ١٠١
- الأصل أنه لا يجوز (للكيل) باعتبار الأصل أن (يوكل) غيره فيما (وكل) فيه ٢٣/ ١٠٢
- الأصل أنه لا يصح تمليك الدين من غير من عليه الدين إلا إذا (وكل) بقبضه ١٤/ (١٩)
- الأصل في عقد (الوكالة) التقيد ٢٣/ (١٥)
- الأصل في (الوكيل) أنه لا يجوز له أن (يوكل) غيره ٢٣/ ١٠١
- الأصل في (الوكيل) أنه لا يجوز له أن (يوكل) غيره فيما (وكل) فيه ٢٣/ ١٠١
- الأصل في (الوكيل) أنه ليس له أن (يوكل) غيره ٢٣/ ١٠٢
- إنما تصح الشركة من أهل (التوكيل) (والوكالة) ٢١/ ٥٢٨
- بقاء (الوكالة) معتبر بابتدائها ٨/ ٥٢٦
- تجوز (الوكالة) في سائر عقود المعاملات ٢٣/ ٥٦
- التخصيص أصل في (الوكالة) ٢٣/ ٢٤
- تصح (الوكالة) في كل أمر يقبل النيابة شرعا ٢٣/ (٥٥)
- تصح (الوكالة) مشروطة بمستقبل ٢٣/ (٣٥)
- تصح (الوكالة) المؤقتة ٢٣/ ٣٩
- تعليق (الوكالة) بالشرط جائز ٢٣/ ١٠ ، ٣٦ ، ٤٤
- تعليق (الوكالة) بالشرط صحيح ٢٣/ ٤٢
- تعليق (الوكالة) صحيح ٢٣/ ٤١
- تعليق (الوكالة) غير صحيح ٢٣/ ٣٦
- تعليق (الوكالة) وإضافتها صحيحان ٢٣/ (٣٥)

- التقييد تابع (للكالة) ٢٤/٢٣
- (التوكيل) بالشيء لا يتضمن ضده ٩٦/٢٣
- (التوكيل) بالمجهول لا يصح قصدا ويصح ضمنا ٨٥، ٧٢/٢٣
- (التوكيل) مبني على التوسع ١٢، ٢٣/٩ ١٢
- (توكيل) المجهول لا يجوز ٤٤/١٤
- (التوكيل) المطلق ينصرف إلى المتعارف ٣٤، ٣٣/٢٣
- الجهالة الفاحشة تمنع صحة (الكالة) ٧١/٢٣
- الجهالة اليسيرة لا تبطل (الكالة) ٧١/٢٣
- الحقوق تتعلق (بالموكل) في النكاح (وبالوكيل) في المعاملات ٣١٠/٢٣
- حقوق العقد إنما تتعلق (بالموكل) ٢٦٠/٢١ - ١٣٠/١٨
- حقوق العقد تتعلق (بالموكل) دون (الوكيل) ٣٩٢، ١٣٢/٢
- حقوق العقد تتعلق (بالوكيل) ٢٦٠/٢١ - ١٩٦/١٦
- حقوق العقد لا تتعلق في النكاح (بالوكيل) ٣٠٩/٢٣
- الحقوق في البيع تتعلق (بالوكيل) ٢٦٠/٢١
- الخصوص والتقييد هما أصل في (الكالة) ١٥/٢٣
- دليل العرف يقيد مطلق (التوكيل) ٢٧/٢٣
- الشرط الفاسد لا يعمل في (الكالة) ٤٣/٢٣
- الشركة تتضمن (الكالة) ٥٢٧/٢١
- الشركة تشتمل على (الكالة) ٥٢٨/٢١
- الشركة (وكالة) ٥٢٧/٢١
- الشروط الفاسدة لا تؤثر في (الكالة) ٤٣/٢٣ - ٢٥٨/١٣
- الشريك (وكيل) ٥٢٩، ٥٢٧/٢١
- الظاهر أن كل عامل وعاقد يعمل لنفسه وإنما يعمل ويعقد لغيره بعارض (توكيل) ٤٩٤/٦
- العرف دليل تقيد به (الكالة) المطلقة ٣٤/٢٣
- عزل (الوكيل) لا ينقض تصرفاته السابقة ١٤٣/١٨
- عقد الشركة يتضمن (التوكيل) ٥٢٧/٢١
- عقد المضاربة بمنزلة (الكالة) الخاصة ٥٨٣/٢١
- عقد (الكالة) مبناه على التقيد ١٥/٢٣
- في كل موضع قلت الجهالة صح (التوكيل) بالشراء وإلا فلا ٧٢/٢٣
- قبض (الوكيل) كقبض (الموكل) ٧٦/٢٣
- قليل الجهالة معفو عنه في (الكالة) ٧١/٢٣

- القول قول (الوكيل) في نفي الضمان وإيصال الأمانة لصاحبها..... ٤٩٨/١٤
- كل تصرف (للكيل) لا ينقض حيث لم يخالف المصلحة..... ٩٠/٢٣
- كل خيار يرجع إلى الحظ والمصلحة يجوز (التوكيل) فيه..... ٩٠/٢٣
- كل عقد يضيفه (الوكيل) إلى (موكله) فإن حقوقه تتعلق (بالموكل) دون (الوكيل) ... ٣١٣، ٣١٠/٢٣
- كل ما تبطل به (الوكالة) تبطل به المضاربة..... ٥٨٦، [٥٨٣]/٢١
- كل ما جاز (التوكيل) فيه جاز استيفاؤه في حضرة (الموكل) وغيبته..... ٣٣٦/١٣
- كل ما جاز للإنسان أن يباشره صح أن (يوكل) فيه..... ٨١، ٢٣/٤٩
- كل ما جاز للإنسان أن يليه بنفسه وتصح النيابة فيه يصح أن يكون فيه (وكيلا)..... ٥٠/٢٣
- كل ما صح أن يستوفيه بنفسه وتدخله النيابة صح أن (يتوكل) لغيره فيه..... ٢٣/٥٥
- كل ما صح (التوكيل) به إذا باشره الفضولي يتوقف..... ٩٦/١٥
- كل ما يجوز (للموكل) أن يفعله جاز (لوكيله) أن يفعله..... ٨٥/٢٣
- كل موضع تجوز فيه شهادة النساء في الأموال تجوز فيه شهادتهن في (الوكالة)..... ٣٠٨/٢٥
- كل موضع (للكيل) أن (يوكل) فيه فليس له أن (يوكل) إلا أميناً..... ٩٦/٢٣
- كل واحد من الشريكين (وكيل) من جهة صاحبه..... ٥٢٧/٢١
- كل (وكالة) تبطل بموت (الموكل) وجنونه..... ١٣٧/١٨
- لا تجوز (الوكالة) على فعل محرم..... ٦٨/٢٣
- لا تجوز (الوكالة) في المعاصي..... ٢٣/٦٥
- لا تصح الشركة فيما لا تجوز (الوكالة) فيه..... ٥٢٨/٢١
- لا تصح (الوكالة) فيما يعظم فيه الغرر والضرر..... ٧١/٢٣
- لا ضمان على (الوكيل) ومصيبة المال ممن هو له..... ٥٣٨، ٥٣٦/٢١
- لا يجوز (التوكيل) في النية إلا فيما اقترنت بفعل..... ٢٦١، ٢٦٠، ٢٢٢/٦
- لا يجوز (للكيل) أن (يوكل) غيره..... ٢٣/٩٥
- لا يمكن لأحد (الوكيلين) التصرف وحده..... ١٥٤/١٨
- (للكيل) المفوض التصرف في كل شيء (لموكله)..... ٢٣/٨١
- ليس (للكيل) أن يخرج عما قيده به (الموكل)..... ٣٦/١١
- ليس (للكيل) أن (يوكل) غيره فيما وكل فيه..... ٢٣/٩٥
- ليس لمن وكل بأمر أن (يوكل) به غيره..... ٢٣/٩٥
- ليس لمن وكل بأمر باعتبار الأصل أن (يوكل) به غيره..... ١٠٢/٢٣
- ما تجوز فيه النيابة تصح فيه (الوكالة) وما لا فلا..... ٢٣/٥٥
- ما لا تجوز فيه النيابة لا تصح فيه (الوكالة)..... ٢٣/٦٥
- ما لا مصلحة في فعله فإن (الوكيل) معزول عنه شرعا..... ٩٠/٢٣

- ما يبطل (الوكالة) يبطل الشركة ٥٢٨/٢١
- ما يبطل (الوكالة) يبطل المضاربة ٥٨٦/٢١
- مبنى (التوكيل) على التوسعة ٨٥ ، ٤٦ ، ٤٤ ، [٩]/٢٣
- مبنى (التوكيل) على الفسحة والمسامحة (٩)/٢٣
- مبنى الشركة على (الوكالة) (٥٢٧)/٢١
- مبنى (الوكالة) على الأمانة والإرفاق ١٠٠/٢٣
- مبنى (الوكالة) على التقييد ٩٨ ، ٩٦ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٢٤ ، ٢٣ ، [١٥]/٢٣
- مبنى (الوكالة) على التوسع (٩)/٢٣ - ٦١٤/١٦
- مبنى (الوكالة) على التوسعة ١٣/٢٣
- مبنى (الوكالة) على الخصوص ١٠٠ ، (١٥)/٢٣
- المضارب (وكيل) لصاحب المال ٥٢٨/٢١
- المضاربة مبنها على الأمانة (والوكالة) ٥٠٢/٢
- المضاربة (وكالة) لا تبطل بالشروط الفاسدة ٥٦٩/٢١
- مطلق (التوكيل) محمول على المتعارف بين الناس ٣٣/٢٣
- مطلق (التوكيل) يقتضي الحفظ ١٦/٢٣
- مطلق (التوكيل) يقتضي الخصوص ١٦/٢٣
- مطلق (التوكيل) ينصرف إلى ما يجوز (للموكل) أن يفعله بنفسه شرعا دون ما يكون ممنوعا منه ٢٨٨/٨ ، ٢٩٠
- مطلق (التوكيل) ينصرف إلى المتعارف ٣٤ ، [٢٧]/٢٣
- مطلق (الوكالة) يتقيد بالتهمة ٢٥٨ ، ٢٥٦/١٠ - ٣٣٤/٩
- مطلق (الوكالة) يتقيد بالمتعارف ٢٥٨/١٠
- مطلق (الوكالة) يتقيد بالمعتاد (٢٧)/٢٣
- المعتاد المتعارف معتبر في (التوكيل) المطلق ٣١/٢٣
- من صح تصرفه في شيء تدخله النيابة صحت (وكالته) فيه (٥٥)/٢٣
- من صح تصرفه في شيء صح (توكيله) (وتوكله) فيه [٤٩]/٢٣
- من لا يجوز تصرفه لا يجوز (توكيله) ولا (وكالته) (٤٩)/٢٣ - ١٠٨/١٤
- من لا يملك التصرف في شيء لنفسه لا يصح أن (يتوكل) فيه ٣٤٣/٢٣
- من ملك التصرف فيما تدخله النيابة في حق نفسه جاز أن (يتوكل) فيه لغيره (٥٥)/٢٣
- مواضع التهمة مستثناة عن (الوكالات) ٢٦٥ ، ٢٦٢/١٨
- موجب شركة العقد (الوكالة) (٥٢٨)/٢١
- هل الاعتبار بحال (التوكيل) أو بحال إنشاء التصرف ٤٤٥/٨

- هلاك المشتري في يد (الوكيل) كهلاكه في يد (الموكل) ٧٦/٢٣
- هلاك المقبوض في يد (الوكيل) كهلاكه في يد (الموكل) ٧٦/٢٣
- (الوكالات) مما تقبل التعليق والإضافة ٢٣/ (٣٥)
- (الوكالات) مما تقبل التعليق والإضافة إلى زمان في المستقبل ١٠٨/١٦
- (الوكالة) إنما تصح في كل أمر يقبل النيابة شرعا ٢٣/ (٦٥)
- (الوكالة) تبطل بالموت ٥٣٢/١٦
- (الوكالة) تخصص وتنقيد بالعرف ٢٣/ (٢٧)
- (الوكالة) تنقيد بالألفاظ والأعراف ودلالات الأحوال ٢٥/٢٣
- (الوكالة) تنقيد بالتقييد ٢٣/ (١٥)، ٢٣، ٢٤
- (الوكالة) تنقيد بالعرف كما تنقيد بالتقييد صريحا ١٦/٢٣
- (الوكالة) تنقيد بتقييد (الموكل) ١٦/٢٣
- (الوكالة) تنقيد بدلالة العرف ٢٣/ (٢٧)
- (الوكالة) تحتل الإضافة ٢٣/ ٣٦
- (الوكالة) تحتل التعليق ٢٣/ ٤١، ٤٢
- (الوكالة) تحتل التعليق والإضافة ٢٣/ [٣٥]
- (الوكالة) تحتل التوقيت ٢٣/ ٤٢
- (الوكالة) ترتد بالرد ٢٢٢/١٦
- (الوكالة) تصح فيما يقبل النيابة ٢٣/ (٥٥)
- (الوكالة) تصح معلقة بمجيء وقت ومشروطة بغير وقت ٢٣/ ٤٢
- (الوكالة) تصح وتنقيد بكل ما دل عليها في العرف ١٥/ ١٧٤
- (الوكالة) تقبل التأقيت ٢٣/ ١٦
- (الوكالة) تقبل التوقيت ٢٣/ ٤٢
- (الوكالة) العامة تصح ٢٣/ ٨٧
- (الوكالة) عقد إرفاق ومعونة ٢٣/ (٩)
- (الوكالة) على المعصية باطلة ٢٣/ [٦٥]، ٦٨
- (الوكالة) على المعصية لا تجوز ٢٣/ ٦٩
- (الوكالة) على المعصية لا تصح ٢٣/ ٦٨
- (الوكالة) عن الغير بغير رضا (الموكل) لا يجوز ١٣/ ٢٢
- (الوكالة) في تملك المباحات تصح ١٤/ ٢٤٦
- (الوكالة) لا تبطل بالشروط الفاسدة ٢٣/ (٤٣)
- (الوكالة) لا تجوز في الأمر المحرم ٢٣/ ٦٨

- (الوكالة) لا تفسد بالشروط الفاسدة ٤٧ ، [٤٣] ، ١٠/٢٣
- (الوكالة) لا يبطئها الشرط الفاسد ٢٣/ (٤٣)
- (الوكالة) مبناها على التقييد ٢٣/ ٢٤
- (الوكالة) المطلقة تحمل على العرف ٢٣/ ٣٤
- (الوكالة) مما يقبل التعليق ٢٣/ ٤١
- (الوكالة) يصح تعليقها وإضافتها ٢٣/ ١٦
- (الوكيل) إذا خالف إلى خير أو كان خلافه كلا خلاف نفذ عقده ١١/ ٢١٦ - ٩/ ٣٦٤ ، ٣٦٧ - ١١/ ٢١٦
- (الوكيل) إذا كانت (وكالته) عامة مطلقة ملك كل شيء ٢٣/ (٨١)
- (الوكيل) أمين ٢٣/ ١٠٠
- (الوكيل) أمين غير ضمين ٢٣/ ٧٥
- (الوكيل) أمين لا ضمان عليه فيما تلف في يده بغير تفريط ٢٣/ ١٠
- (الوكيل) إنما يتصرف بما فيه الحظ والمصلحة ٢٣/ (٨٩)
- (الوكيل) إنما يفعل ما فيه الحظ (لموكله) ٢٣/ (٨٩)
- (الوكيل) باعتبار الأصل ليس له أن (يوكل) غيره ٢٣/ ١٠١
- (الوكيل) بالتصرف لا (يوكل) غيره ٢٣/ ٩٦
- (الوكيل) بالتنجيز لا يملك التعليق ١٠/ ٣٤٨
- (الوكيل) بالعقد فيما هو من حقوق العقد ينزل منزلة العاقد لنفسه ٢١/ ٢٦٠ - ٢٣/ ٨٩
- (الوكيل) بمقام (موكله) في حياته في عين ما (وكله) فيه ورسمه له ١٨/ ١٣٠
- (الوكيل) لا يتصرف إلا بالمصلحة ٢٣/ [٨٩]
- (الوكيل) لا يتصرف إلا بما فيه الحظ والمصلحة (لموكله) ١٨/ ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٢٨
- (الوكيل) لا يتصرف إلا فيما نص له عليه ٢٣/ ١٦ ، ٩٦
- (الوكيل) لا يملك أن (يوكل) غيره ٢٣/ (٩٥)
- (الوكيل) لا (يوكل) إلا بإذن أو تعميم أو تفويض ٢٣/ (٩٥)
- (الوكيل) له أن (يوكل) غيره ٢٣/ ٩٦
- (الوكيل) ليس له أن (يوكل) غيره إلا بإذن ٢٣/ (٩٥)
- (الوكيل) ليس له أن (يوكل) غيره في (الوكالة) الخاصة ٢٣/ ١٠١
- (الوكيل) مأمور بالمصلحة ٢٣/ (٨٩)
- (الوكيل) (وكالة) عامة هل يملك كل شيء ٢٣/ [٨١]
- (الوكيل) (وكالة) عامة يملك كل شيء ٢٣/ ١٠
- (الوكيل) يتقيد بما قيده به (الموكل) ١٠/ ٧٥
- (الوكيل) يقوم مقام (الموكل) ٢٣/ ٨١ ، ٨٥

- (الوكيل) يلزمه الحظ (الموكلة)..... (٨٩)/٢٣
 ولاية الأمور نواب (ووكلاء) وليسوا ملاكا (٢٦٧)/٢٦
 ولاية (الوكيل) الخاص أقوى من ولاية الحاكم..... ٢٨٤/٢٦
 يجوز (التوكيل) في تحصيل المباحات ٥٦ ، ١٠/٢٣
 يد (الوكيل) تقوم مقام يد (الموكل) (٧٥)/٢٣
 يد (الوكيل) كيد (الموكل) ٧٩/٢٣
 يد (الوكيل) كيد (الموكل) فيما (وكله) عليه (٧٥)/٢٣
 يد (الوكيل) كيد (موكله) ٧٨ ، ٧٧ ، [٧٥]/٢٣ - ١٨٢/١٤
 يمتنع (التوكيل) فيما كان محرما بأصل الشرع (٦٥)/٢٣

ولد

- الأجير المشترك يضمن الخسائر (المتولدة) من فعله..... ١٢٧/٢٢
 الأجير المشترك يضمن الضرر والخسائر التي (تولدت) عن فعله وصنعه..... (١٢٥)/٢٢
 أحكام الأصل تسري إلى ما (تولد) منه (٩٩)/١٢
 أحكام الأصل تسري إلى ما (تولد) منه ولا تؤثر في كسبه ١٠٢/١٢
 الأحكام إنما تثبت (للولد) لا للحمل (١٢٦)/١٢
 الأحكام التي يتفرد بها الحمل تقف على (ولادته) (١٢٦)/١٢
 إذا (تولد) الشيء بين مضمون وغير مضمون فهل يعطى جميعه حكم الضمان..... ٤٣١/١٤ - ٤٦٩/١٠
 [٤٨٧] - ٣٤ ، ٣٢ ، ٣١/١٨
 إذا (تولد) الشيء بين مضمون وغير مضمون لم يعط جميعه حكم الضمان ٤٩٣ ، ٤٩٢/١٤
 ٤٩٤ ، ٤٩٥
 إذا (تولد) الشيء بين مضمون وغير مضمون يعطى جميعه حكم الضمان..... ٤٩٣ ، ٤٩٢/١٤
 الأصل أن الأدمي (يولد) فقيرا لا مال له (٤١)/٧
 الأصل في الإنسان أن (يولد) فقيرا لا ملك له ٤٤/٧
 الإقرار بملك شيء إقرار بما (يتولد) منه ٢٧٥/٢٥
 الإكراه بسبب (الولد) كالإكراه بالنفس ٥٦٦ ، ٥٦٤/١٢
 (أولاد) الإخوة بمنزلة آبائهم في أحكام الميراث ٣٢٥/٢٤
 (أولاد) الإخوة بمنزلة آبائهم في الإرث [٣٢٣]/٢٤
 تحرم نساء القرابة إلا ما دخلت تحت (ولد) العمومة أو (ولد) الخثولة ٥٠٥/٢
 تحرم نساء القرابة إلا من دخلت تحت (ولد) العمومة أو (ولد) الخثولة [٣٦٣]/٢٣
 الحق الواجب في الأصل لا يسري في (الأولاد) البائدة ٣٤١/٢

- الحقوق لا يعتبر فيها الحرمة والمنزلة إلا (الوالد) في حق (الولد)..... ٣٥٩/٢
- حكم كل (مولود) حكم أبويه ما دام طفلاً صغيراً حتى يصير إلى حد الاختيار..... ٣٣٠/٢
- الرضا بالشيء رضا بما (يتولد) منه... ٤٤٣/١ - ٤٤٣/٢، ٦٠/٢، ١٩٧، ٢٠٠ - ٤٢٩/١١ - ١٢/١٧، [٧]، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٧
- الرضا بالشيء رضا بما (يتولد) منه واعتراف بصحته..... ٤٦٢/١ - ١٢/٧
- كل جنس (متولد) من جنسين لا زكاة في أحدهما بحال فلا تجب فيه الزكاة..... ٩٣/١٢
- كل ذات رحم (فولدها) بمنزلتها..... ٥١٨/٢
- كل قتل (تولد) عن هزل فحكمه حكم الخطأ وإن (تولد) عن الجد والعمد فحكمه حكم العمد ١٢/١٠٠، ١٠٣
- كل ما حرم على البالغ فعله حرم عليه فعله (بولده) الصغير..... ٣٦١/١٨
- كل من أدلى بواسطة حجبه إلا (أولاد) الأم..... ٤٠٩/٢٤
- كل من وهب فأقبض فليس له إلى الرجوع سبيل إلا واحد وهو (الوالد) فيما أعطى (ولده)..... ٢٩٢/٢
- كل من يدلي إلى الميت بشخص لا يرث مع وجود ذلك الشخص سوى (أولاد) الأم فإنهم يرثون معها..... ٤١٣، (٤٠٩)، ٣٩١/٢٤
- كل (مولود) (يولد) على الفطرة..... ٢٠٧/٣
- كل نكاح يدرأ فيه الحد (فالولد) لا حق بالوطء..... ٦٧٣/٢٣
- كل وطء حرام كان بشبهة أو جهالة فالحد فيه ساقط (والولد) فيه لاحق..... ٤١٢/٢٣
- لا ضمان في (متولد) من مستحق..... ٨٣/٢٦
- لا يتهم الإنسان بالإضرار (بولده) أو (والده)..... ٣٤٨/٩
- لا يسن الأذان في غير الصلوات إلا في أذان (المولود) وعند تغول الغيلان كما في الحديث ولا تسن الإقامة لغير الصلاة إلا في أذن (المولود) اليسرى..... ٥٠٥/٢
- ما (تولد) عن المباح فهو معفو عنه..... ٣٥٤/٢
- ما (تولد) من المباح فهو معفو عنه..... ٨، ١٢/٨، ١٠٠
- ما (تولد) من مضمون وغير مضمون هل يغلب فيه جانب الضمان..... ٤٨٧/١٤
- (المتولد) بين شيئين ينفرد باسمه وجنسه وحكمه عنهما..... ٩٣/١٢
- (المتولد) من الأصل يكون بصفة الأصل..... ٤٦٢/١ - ٤٣٠/١١ - ٩٣/١٢، ٩٦، [٩٩]، ١٠٦
- (المتولد) من التعدي في حكم التعدي..... ٩٩/١٢، ١٠٠، ١٠٢، [١٠٨] - ٤٨٨/١٤ - ٢٦٧/٢٣
- (المتولد) من الخبيث خبيث..... ٥٧٤/٩
- (المتولد) من شيئين ينفرد باسمه وجنسه وحكمه عنهما..... ١٠١/١٢
- (المتولد) من الفعل المأذون فيه لا يكون مضموناً..... ٣٩٦/١٤
- (المتولد) من مأذون فيه لا أثر له..... ١٥٧/٢٦

- (المتولد) من مأذون فيه لا أثر له بخلاف (المتولد) من منهي عنه ٨/١٢، ٩٩، ٩٩، ١٠٢، [١٠٦] - ٤٨٨، ٣٩٢/١٤
- (المتولد) من مضمون وغير مضمون فيه خلاف والأصح أن لكل حكمه غالباً ٢٠٨/١١ - ٤٩٠، (٤٨٧)/١٤
- (المتولد) من مضمون وغير مضمون يختلف حكمه باختلاف أحواله في الأصح (٤٨٧)/١٤
- (المتولد) من المضمون يكون مضموناً ١٠٣، ١٠٠/١٢
- (المتولد) يملك بملك الأصل ١٦٥/٢٧ - ١٠٣/١٢
- متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً ١٦٩، ١٦٥/٣
- المراء (يولد) خالياً من كل دين أو التزام أو مسئولية وكل شغل لذمته بشيء من الحقوق إنما يطرأ بأسباب عارضة بعد (الولادة) والأصل في الأمور العارضة العدم ٣٧٩/٦
- من أدلى إلي الميت بشخص لا يرث مع وجوده إلا (أولاد) الأم (٤٠٩)/٢٤
- من أدلى بواسطة حجته تلك الوساطة إلا (أولاد) الأم (٤٠٩)، ٣٦٥/٢٤
- من كان متعدداً في السبب ضمن ما (تولد) عنه ٣٤١/٢
- مهما كان الفراش ثابتاً شرعاً كان (الولد) لاحقاً قطعاً (٦٨٣)/٢٣
- النساء من (الأولاد) لا يرثن أكثر من الثلاثين ٣٠٥/٢٤
- النماء (المتولد) من العين حكمه حكم الجزء (والمتولد) من الكسب بخلافه على الصحيح ١٠٢/١٢
- (الولد) للفراش ٦٩٠، ٦٨٩، ٦٨٥، [٦٨٣]، ٦٧٤/٢٣
- (الولد) للفراش ما لم ينفعه رب الفراش باللعان (٦٨٣)/٢٣
- (الولد) للفراش متى كان قائماً (٦٨٣)/٢٣
- (الولد) ما دام جنيناً يتبع الأم (١١٧)/١٢
- (الولد) يتبع الأم في الرق والحرية ٣٨، ٣٦/٧
- يحرم كل قريب إلا ما دخل في (ولد) العمومة أو الخنولة (٣٦٣)/٢٣
- يحرم من الرضاعة ما يحرم من (الولادة) ٦٢٠/٢٣
- يظهر بالدباغ جميع جلود الميتة إلا الكلب والخنزير (والمتولد) من أحدهما (١١٧)/١٩

ولي

- الأبضاع (أولي) بالاحتياط من الأموال ٢٩١/٢٣
- إبطال المصلحة لإعمال المفسدة (أولي) (١٤٣)/٤
- الإحالة على السبب الموجود المعلوم (أولي) من الإحالة على سبب موهوم (١٢٦)/٧
- الاحتمال كلما كان أقل كان (أولي) بالاعتبار (١٩٥)/٣٣
- الاحتياط في باب العبادات (أولي) (١٠)/١٧

- الاحتياط فيما أشكل (أولى)..... ٢١٦/٩ - ١٢١/٧
- أحكام الدنيا تجري على الأمور الظاهرة والله تعالى هو الذي (يتولى) السرائر..... ٦٠٩/١٤
- الأحكام على الظاهر والله (ولي) المغيب..... ٣٠٤، (٣٠١)/٣
- الأحكام على الظاهر والله (يتولى) السرائر..... ٣٠٤، (٣٠١)/٣
- إحياء نفس (أولى) من صيانة ميت..... ٢٤٢/١١
- الأخذ بالمتفق عليه (أولى)..... ١٩١/٣٣
- الأخذ بأوائل الأسماء (أولى)..... (٣٥٦)/٣٢
- الأداء الجائر (أولى) من الترك أصلاً..... ٥٥١/١٩
- أداء الصلاة مع الكراهة (أولى) من القضاء..... [٥٥١]/١٩
- إذا احتمل الحديث معاني كان ما وافق الكتاب (أولى)..... ٣٨٨/٣٣
- إذا اختل عقل القاضي لجنون أو عته وجب تنحيته لأن القضاء (ولاية) على الغير والمجنون (يولى) عليه غيره لعجزه عن إدارة أموره..... ٢٣٦/١٨
- إذا استبشر بالفعل (فأولى) أن يدل على الجواز..... (٥٠٨)/٢٧
- إذا استوى وارثان في درجة فأقربهم (أولى) من بعدهم..... ٣٨٢/٢٤
- إذا بطل البدل المشروط كان الرجوع إلى قيمته (أولى)..... ٣٤١/٢
- إذا بطلت (ولاية) المنوب عنه بطلت (ولاية) النائب..... ١٤١، ١٣٧/١٨
- إذا تردد الفرع بين أصلين كان رده إلى أشبههما (أولى) من رده إلى أبدهما منه في الشبه (٥٥٤)/٢٩
- إذا تعارض الاشتراك والنقل فالتقل (أولى)..... (٥٤٩)/٣٣
- إذا تعارض الإضمار والتخصيص كان التخصيص (أولى)..... (٥٢٧)، ٥١٢/٣٣
- إذا تعارض القول والفعل فالقول (أولى)..... (٣١٧)/٣٣
- إذا تعارض القول والفعل في البيان فالقول (أولى)..... (٣١٧)/٣٣
- إذا تعارض المجاز والاشتراك فالمجاز (أولى)..... (٥٤١)/٣٣
- إذا تعارض المجاز والإضمار كان المجاز (أولى)..... ٥٦٦، ٥٣٣/٣٣
- إذا تعارضت الحقيقة والمجاز فالحقيقة (أولى)..... ٦٧٤، ٦٦٦، ٦٣٨، ٦٢٧/٣١
- إذا دار الأمر بين تفويت أحد أمرين على وجه يتضمن تحصيل أحدهما كان تحصيل ما يفوت إلى غير بدل (أولى) من تحصيل ما يقوم بدله مقامه..... (٢١٣)/١٢
- إذا دار الكلام بين الإلغاء والإعمال فالإعمال (أولى)..... (٢٦)/٩ - ٤٤٠/٢
- إذا دار اللفظ بين كونه مترادفاً أو متبايناً فحملة على المتباين (أولى)..... ٢٩٠/٣٢
- إذا دارت المسألة بين مراعاة اللفظ ومراعاة القصد فمراعاة القصد (أولى)..... (٩١)/٦
- إذا سقط الأصل فالفرع (أولى) بالسقوط..... ٢٣٤، ٢٣٢/١٨ - (٥١)/١٢
- إذا سقط الأصل مع إمكانه فالتابع (أولى)..... ٣٦٥/٢

- إذا كان أحد الخبرين إثباتا والآخر نفيا فيكون الإثبات (أولى) ٣٣/ (٣٤٥)
- إذا كان أحد الخبرين المتعارضين مسندا والآخر مرسلا فالمسند (أولى) ٣٣/ ٣٧٣
- إذا كان أحد الخبرين موافقا للدليل والآخر غير موافق فالموافق (أولى) ٣٣/ (٣٩٣)
- إذا كان أحد الخبرين يقتضى الحظر والآخر يقتضى الإباحة فالأصح أن الذي يقتضى الحظر (أولى) ٣٣/ (٤٢٩)
- إذا كانت إحدى علتين أقل أوصافا من الأخرى فالقليلة الأوصاف (أولى) ٢٩/ ٦٣٦
- إذا كانت إحدى علتين حكما شرعيا والأخرى وصفا حقيقيا فإن رد الحكم إلى الحكم (أولى) ٢٩/ (٦٢٧)
- إذا كانت إحدى علتين صفة ذاتية والأخرى حكمية فالحكمية (أولى) ٢٩/ (٦٢٧)
- إذا كانت إحدى علتين مركبة من أوصاف والأخرى ذات وصف فما يتحد وصفه (أولى) ٢٩/ (٦٣٥)
- إذا كانت إحدى علتين يوافقها عموم والأخرى لا يوافقها فالموجبة للتخصيص (أولى) ٢٩/ (٦٤٣)
- إذا كانت إحدى علتين يوافقها عموم والأخرى لا يوافقها فما يوافقها (أولى) ٢٩/ ٦١٢
- إذا كانت رواية أحد الخبرين بلفظ النبي والآخر بمعناه فرواية اللفظ (أولى) ٣٣/ ٣٧٣
- إذا كانت علة أحد القياسين متضمنة لمقصود يعم جميع المكلفين والأخرى متضمنة لمقصود يرجع إلى آحادهم (فالأولى) (أولى) ٢٩/ (٦١١)
- إذا لم يعتبر الأصل (فأولى) أن لا يعتبر التبع ١١/ ٤٣١
- إذا لم يكن للشخص (ولاية) على نفسه لم تكن له (ولاية) على غيره بالطريق الأولى ١٨/ (٢٣١)
- إذا ورد خبران أحدهما حاذر والآخر مبيح فالحظر (أولى) ٨/ ٣٩٠
- إذا وقع التعارض بين الاشتراك والإضمار فالإضمار (أولى) ٣٣/ (٥٥٧)
- إذا وقع التعارض بين الاشتراك والتخصيص فالتخصيص (أولى) ٣٣/ (٥١١)
- إذا وقع التعارض بين الاشتراك والنقل فالنقل (أولى) ٣٣/ (٥١٧)
- إذا وقع التعارض بين الاشتراك والنقل كان الاشتراك (أولى) ٣٣/ ٥٤٩، ٥٥٢
- إذا وقع التعارض بين المجاز والتخصيص فالتخصيص (أولى) ٣٣/ ٥١٢، (٥٢١)
- ارتكاب المكروهات (أولى) بل أوجب من ارتكاب المحذورات ١١/ (١٦٧)
- الاستثناء متى تعقب كلمات معطوفة بعضها على بعض يقتصر على ما (يليه) خاصة ٣٠/ ٤٧٢
- استعمال الخبرين بوجه ما (أولى) من رد بعضهما على بعض ٣٣/ ٣٢٨
- الاستكثار مع الاسترخاص (أولى) من الاستقلال مع الاستغلاء ١١/ (٢٢٥)
- إسناد ما قصد بيانه إلى الأصل (أولى) من إسناده إلى التابع ٢٨/ ٤٠٢
- الأصل أن الظاهرين إذا كان أحدهما أظهر من الآخر فالأظهر (أولى) لفضل ظهوره ١/ ٥٠٤
- الأصل أن كل من جاز أن يكون (وليا) في عقد النكاح جاز وقوع العقد بشهادته ٢/ ٤٦٧
- الأصل أن لا يتصرف (ولي) المحجور عليه إلا بما تقتضيه المصلحة ١٨/ ١١٩

- الأصل أن المحجور عليه لفسه لا تصح تصرفاته المالية بغير إذن (وليّه) ١٦٤/٢٣
- الأصل في الموارث أن من أدلى بسبين كان (أولي) بالميراث ٣٦٥/٢٤ - ٥٠١/٢ ، [٤٠١]
- الأصل في الموارث أن من أدلى بسبين كان (أولي) بالميراث ممن أدلى بسبب واحد ٤٠٨/٢٤
- الأصل في الموارث أن من أدلى بسبين كان (أولي) ممن أدلى بسبب واحد ٤٠٨/٢٤
- الإضمار (أولي) من الاشتراك [٥٥٧]/٣٣
- الإضمار (أولي) من المجاز ٥٦٦/٣٣
- الإضمار (أولي) من النقل ٥٤٠ ، ٥٣٩/٣٣
- اعتبار الشيء بجنسه (أولي) ١٢١/١١
- اعتبار الصريح (أولي) من اعتبار الدلالة (٧٩)/٩
- اعتبار مصلحة يلزم منها مفسدة (أولي) من اعتبار مصلحة يلزم منها عدة مفسد ٥٦٠/٢
- أعظم المكروهين (أولاهما) بالترك ٣٥٣/٢ - ٧/٥٠٥ ، ٥١٠ - ١٧/٣١٥
- إعمال الدليلين (أولي) من إهمال أحدهما ١١٧/٤ - ٥٨٠/٣٠ - ٦٧٨/٣٣
- إعمال الدليلين ولو من وجه (أولي) من إلغاء أحدهما ٥٦٠/٣٠ - ٧/٣١ ، ٤٢٤ ، ٤٣٠ ، ٥٥٤ - ١٦٨/٣٢ - ١٨٥/٣٣ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، [٣٢٧] ، ٤٥٨
- إعمال الدليلين ولو من وجه (أولي) من إهمال أحدهما ١٦٧/٣٣
- إعمال الكلام (أولي) من إلغائه (٢٥)/٩
- إعمال الكلام (أولي) من إهماله ٤٦١/١ ، ٤٨٤ ، ٤٨٧ ، ٥٢٢ - ٣٣/٢ ، ٣٩ ، ٥٩ ، ١٩٦ ، ٢٠٨ ، ٣٥٩ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ - ٣٢/٩ ، ٤٠ ، ٤١ - ١٠/٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٣٤٢ ، ٤٩٢ ، ٤٩٥ - ٢٠/٣٣١ ، ٣٢٨/٣٣ - ٣٥٦ ، ١٦٦/٣٢ - ٦٤٢ ، ٦٤١ ، ٦٤٠ ، ٢٧٠ ، ٢٣٩ ، ٢٣٢/٣١ - ٥٠٨
- إعمال الكلام (أولي) من إهماله ما لم يتعذر ٤٨٠/١
- إعمال الكلام (أولي) من إهماله متى أمكن [٢٥]/٩ ، ٣٩ - ١٦٥/٣٢
- أقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله فما تركت الفرائض (فلأولي) رجل ذكر ... ٢٤/٣١٥
- ألحقوا الفرائض بأصحابها فما أبقت (فلأولي) عصبه ذكر ٣٢٠/٢٤
- ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت (فلأولي) رجل ذكر ٣٢١/٢٤
- ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي (فلأولي) رجل ذكر ٣٢٣ ، ٣٢٣ ، ٣٢١ ، ٣٢٠/٢٤
- ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو (لأولي) رجل ذكر [٣١٥]/٢٤ ، ٣٢٠ ، ٣٣٠
- ألحقوا الفرائض بأهلها فما تركت الفرائض (فلأولي) رجل ذك ٢٤/٣١٥
- إلزام العقد على الغير لا يكون إلا (بولاية) ٥٢٨/٢١
- الإمام لا (ولاية) له في إسقاط حقوق العباد ٢١٥/١٨
- الإمام (ولي) من لا (ولي) له (٢٨٣)/٢٦ ، ٢٨٦
- الإمامة (ولاية) على الأموال والأبضاع والحدود ٤٥١/٢٥

- الأمر والنهي إذا اجتماعا كان النهي (أولي)..... ٤٩٢/٣٣
- إن جهل الحال فيبنة السفه (أولي)..... ١٥٦/٢٣
- إن كانت إحدى العلتين حاضرة والأخرى مبيحة فالحاضرة (أولي)..... ٢٩/٢٩ (٦١٩)
- إن اللفظ الذي صار شرعياً حملة على المعنى الشرعي (أولي) من حملة على اللغوي ٣٠/٥
- إن لم يقدر عليه فعلة به (ولي) ويكفي (الولي) ذلك السعي الواحد عنه وعن الصبي أيضاً إذا قدر الصبي على رمي الجمار رماها بنفسه تحت إشراف (ولي) الذي يأمره بذلك ويراقبه فيه لأن..... ٢٨٦/٢٠
- إنما تثبت (ولاية) الشخص على غيره إذا كان كامل (الولاية) في نفسه ١٨/٢٣٢
- إنما يقدم الشرع في كل (ولاية) من هو أقوم بمصالحها ١٨/١٦٥
- إنما يقدم في كل (ولاية) من هو أقوم بمصالحها ١٨/١٧٤
- إنما يكون (للولي) الإجازة والرد في التصرفات المالية بعوض ٢٣/١٢٨
- إنما يكون (للولي) الرد والإمضاء بحسب ما يرى فيه المصلحة لا بحسب شهوته واختياره ٢٣/١٢٨
- أما امرأة تزوجت بغير إذن (ولي) فنكاحها باطل فنكاحها باطل ٢٣/٣٤٦
- بطلان (ولاية) (الولي) لا توجب بطلان العقد ١٨/١٤٣
- بل للعطف والإضرايان (وليها) مفرد وللإضراب فقط إن (وليها) جملة ٣٢/٥٨٣
- بينة الخارج (أولي) من بينة ذي اليد على مطلق الملك ٢٥/٢١١
- التأسيس (أولي) من التأكيد ١/٤٨٤ - ٢/٦٠ ، ٣٥٩ - ٩/٢٦ ، ٢٩ - ٣١/٢٣٢ ، ٢٣٩ - ٣٢/١٦٥ ، ٤٤٨ ، [١٨٩] - ٢٣٢/٣٣ ، ٢٣٤
- تحريم الوسيلة تحريم للمقصود من باب (أولي)..... ٤/[٣٩٣] ، ٣٩٦
- تحصيل مقاصد الصلاة (أولي) من رعاية شرط من شروطها ١٩/٣٤٥ ، ٣٤٦
- التخصيص (أولي) من الاشتراك ٣٣/[٥١١] ، ٥١٥ ، ٥١٨ ، ٥٢٢ ، ٥٢٨ ، ٥٥٨
- التخصيص (أولي) من الاشتراك والنقل والمجاز والإضمار ٣٣/٥١٨
- التخصيص (أولي) من الإضمار ٣٣/٥١٨ ، ٥٢٢ ، [٥٢٧] ، ٥٣١
- التخصيص (أولي) من المجاز ٣٣/[٥٢١] ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٨
- التخصيص (أولي) من النقل ٣٣/٥١٢ ، [٥١٧] ، ٥٢٢ ، ٥٢٨
- الترجيح بإيجاد أصل الشيء (أولي) من الترجيح بالصفة ٢/٤٢٢
- ترك المحرم (أولي) من فعل المندوب ١/٤٤٨
- ترك المكروه (أولي) من إدراك الفضيلة بتصرف ١٧/٢٧١
- ترك المكروه (أولي) من فعل المندوب ٩/٢٦٧ ، ٢٧٠ - ١٧/[٢٧١] ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ - ٢٧/٣٥١ ، ٥١٨ ، ٥١٥
- ترك المكروه الذي هو الوقوف وحده (أولي) من إدراك الفضيلة ١٧/٢٧٣
- التصرف بالملك أقوى من التصرف (بالولاية) ١٤/١٨٧

- التصرف الذي لا خير فيه ولا شر ممنوع منه (الولي) إذ لا مصلحة فيه..... ١٢٨/٢٣
- التصرف في بيت المال من (ولي) الأمر منوط بالمصالح العامة للمسلمين ومقيد بها ٢٦/ (٣٧٧)، ٣٩٨
- تصرف المالك عن (ولاية) الملك أولى (نقضا) كان أو إجازة..... ٤٤٦/١٦
- تصرف (الولي) منوط بالمصلحة..... ٥٤٩/٢ - ٣٤٩/٢٣، ٣٤٩
- التصرفات الشرعية يلزم لصحتها توافر (الولاية) والأهلية..... ١٣٤/٢٨
- التعليل بالحكم الشرعي (أولى) من التعليل بالوصف المقدر..... ٣٧٤/٢٩
- التعليل بالحكمة (أولى) من التعليل بالوصف العدمي..... ٤٠٢/٢٩
- التعليل بالعلة المفردة (أولى) من التعليل بالعلة المركبة..... ٢٩/ (٦٣٥)
- تعليل الحكم بالوصف الوجودي (أولى) من تعليله بالوصف العدمي..... ٢٩/ [٤٠١] - ٢٢٢/٢٣
- تفسير الراوي إذا كان فقيها (أولى) من غيره..... ٤٢٦/٢٨
- تفسير الراوي للخبر (أولى) من تفسير غيره..... ٤١٦/٣٣
- التنزه عن مواضع الريبة (أولى)..... ١٨/ [٢٦١] - ٤٧٥/١
- تنزيل اللفظ على فائدتين (أولى) من الحمل على واحدة..... ٢٣٩، ٢٣٢/٣١
- الجمع بين الأدلة (أولى) من تعطيل بعضها..... ٣٣/ (٣٢٧)
- الجمع بين الحقين (أولى)..... ١٣/ (٤٥٦)
- الجمع بين الدليلين (أولى) من إبطال أحدهما..... ٣٣/ (٣٢٧)
- الجمع بين الدليلين ولو من وجه (أولى) من تعطيل أحدهما..... ٣٣/ (٣٢٧)
- الجمع بين المصلحتين (أولى) من إبطال إحداهما..... ٥٨/٢ - ٤/ [١١٧]، ١٢١، ١٢٦
- الجمع بين المصلحتين (أولى) من إهمال إحداهما..... ٤/ ٢٥٨
- الجمع المحلى بالألف واللام (أولى) من اسم الجنس والمفرد المعروف والجمع المنكر..... ٣٣/ ٤٩٦
- الحاكم لا (ولاية) له في إسقاط حقوق العباد..... ٢١٥/١٨
- الحاكم (ولي) الممتنع..... ١٨/ (١٩٩)
- الحاكم (ولي) من لا (ولي) له..... ٢٨٧، (٢٨٣)/٢٦
- الحديث المسند (أولى) من المرسل..... ٣٣/ [٢٩٣]
- حرمة الحي (أولى) بالمراعاة من حرمة الميت..... ٢٤٥/١١
- حرمة الحي وحفظ نفسه (أولى) من حفظ الميت..... ١١/ (٢٤١)
- حصول المصلحة الأصلية (أولى) من حصول المصلحة التكميلية..... ٤/ (١٦٧)، ٢٢٨
- حفظ البعض (أولى) من إضاعة الكل..... ١١/ ١٣
- حفظ الكليات (أولى) من حفظ الجزئيات..... ٥٥٣/٢
- حق الحي (أولى) بالمراعاة من حق الميت..... ١١/ (٢٤٢)
- الحق السابق (أولى)..... ١٠٠/ ٤٦٥ - ١١/ ١٤٤، ١٤٨ - ١٣/ ١٩٠، ١٩٥، ٤٠٧، ٤١٤، ٤٤٨، [٤٦٣]

- الحق المتقدم (أولى) ١٣/ (٤٦٣)
- حقوق المسلمين لا تسقط بإسقاط (الولي) لها ١٣/ ٥٨٢
- الحقيقة (أولى) من المجاز ٣١/ ٦٤٨
- الحقيقة الشرعية (أولى) من العرفية ٣٣/ ٦٤٠
- حمل العقد على الصحة (أولى) من حمله على الفساد ٢٣/ ٤٤، ٤٦
- الحمل على الغالب (أولى) ٣٢/ ٤٥٧
- الحمل على المتفق عليه (أولى) من الحمل على المختلف ٢٨/ ٢٢١ - ٣٣/ ٣٧٢
- حمل كتاب الله على المتفق عليه (أولى) من حمله على المختلف فيه ٢٨/ [٢٢١] - ٣٣/ ١٨٢، ١٨٤، ٣٧٢
- حمل الكلام إذا عرى عن النية على ما له وجه ومعنى (أولى) من حمله على ما لا وجه له ولا معنى ٢/ ٣٥٩
- حمل كلام الله تعالى على ما يكون أكثر فائدة (أولى) ٣٢/ ١٩٠
- حمل كلام الشارع على التأسيس إذا احتمله (أولى) ٣٢/ (١٨٩)
- حمل كلام الشارع على الشرعيات التي لا تعلم إلا من جهته (أولى) ٢٨/ (٢١٣)
- حمل كلام الشارع على موافقة قواعده وطرده عوائده (أولى) ٥/ ٥١٧، ٥٢١
- حمل كلام الشرع على المجمع عليه (أولى) ٢٨/ ٢٢١
- حمل الكلام على زيادة فائدة (أولى) من حمله على التكرار لغير فائدة ٢/ ٣٥٩
- حمل اللفظ على فائدة جديدة (أولى) من حمله على التأكيد ٣٢/ (١٩٠)
- حمل الوصي على الأمانة ما أمكن (أولى) من حمله على الخيانة ٢٤/ (١٤١)
- الحي (أولى) من الميت ١١/ (٢٤١)
- حيث أمكن إحياء الحق بالتعريض كان (أولى) من الكذب الصريح ١٨/ ٢٧٤، ٢٨١
- الخبر إذا قصد به الحكم كان (أولى) مما لم يقصد به الحكم ٣٣/ [٤٢٣]
- الخبر الذي قصد به البيان للحكم يكون (أولى) مما لم يقصد به البيان للحكم ٣٣/ (٤٢٣)
- الخبر الناقل عن الأصل (أولى) من الخبر الباني عليه ٣٣/ (٢٣١)
- الخروج من الخلاف (أولى) ٩/ [٢٥٣]، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧ - ٣٠/ ١٦٣، ١٦٨
- درء المفاسد (أولى) من جلب المصالح ١/ ٣٩٠، ٤٤٧ - ٢/ ٣٩، ٥٤٩ - ٤/ ١٢٦، [١٤٣]، ٢٥٧ - ١٠/ ١١١ - ١١/ ٢٠١ - ١٧/ ٢٧١ - ٢٩/ ٦٢٠ - ٣١/ ٣٩٧
- درء المفاسد (أولى) من جلب المنافع ٢/ ٣١
- درء المفسدة (أولى) من جلب المصلحة ٨/ ١١٠
- دفع الضرر (أولى) من جلب النفع ٣/ ٣٨٤

- دفع المضرة المتحققة (أولى) من دفع المضرة الموهومة ١٠٥/٧
- دلالة الكلام على فائدتين (أولى) من دلالة على واحدة ٢١٤/٢٨
- دلالة النكرة المنفية (أولى) من جميع أقسام العموم ٤٩٥/٣٣
- ذو النسبين (أولى) بالميراث من المنتسب بنسب واحد ٢٠٥/٢٤
- ذوو الأرحام (أولى) بالميراث من بيت المال ٢٢٦/٢٤
- الرضا بالأدنى يكون رضا بالأعلى من طريق (الأولى) ٥٤٦/٧، ٥٤٧ - ٣٦٣/٩، [٣٩٥]، ٣٩٩
- الرضا بالشيء رضا بما هو خير منه من باب (الأولى) ٤٠٠/٩
- رواية صاحب القصة والسفير فيها (أولى) ٤٠٧/٣٣
- رواية من أثبت (أولى) من رواية من نفى ٣٤٥/٣٣
- زيادة الجناية في الحد الواحد لا تمنع من (الموالة) ٤٨٦/٢٥
- السابق (أولى) ٤٦٣/١٣
- السيبان المختلفان لا (توالي) بين حديهما ٤٨٥/٢٥
- سقط الأصل مع إمكانه فالتابع (أولى) ٣٦٥/٢
- السلطان (ولي) الغائب ٢٨٤/٢٦
- السلطان (ولي) من لا (ولي) له ٢٨٦/٢٦
- الشيء لا يستتبع مثله فما فوقه (أولى) ٢١/١٢
- صاحب الحق (أولى) بحقه الثابت له ابتداء ٥٩٧/١٣
- صاحب الشيء (أولى) بماله وأحق بمنفعة ملكه ٥٩٧/١٣
- الصلاة رأس الدين (أولى) ما احتيط فيه ٣٣٥/١٩
- الصلح بين ذوي الأرحام (أولى) من القضاء بينهم ٥٥/٢٥
- صيغ الشرط والجزاء (أولى) من باقي أقسام العموم ٤٩٦/٣٣
- الضابط في (الولايات) كلها أنا لا تقدم فيها إلا أقوم الناس بجلب مصالحها ودرء مفاسدها ٥٥٤/٢
- الضرر لا يزال بمثله ولا بأكثر منه (بالأولى) ٥٠٠، (٤٩٩)/٧
- الضرر لا يزال بمثله ولا بما هو فوقه (بالأولى) بل بما هو دونه ٤٩٩/٧
- طاعة (أولى) الأمر واجبة فيما ليس بمعصية وما ليس خروجاً عن أحكام الشرع ٣١٤/٢٦
- طلب (الولاية) لحظ النفس ممنوع ٢٧٥/٢٦
- طلب (الولاية) لمصلحة عامة جائز [٢٧٥]/٢٦
- طلب (الولاية) منهى عنه ٢٧٥/٢٦
- العبرة (بالولاية) حين النفوذ لا حال التعليق ١٤٢، ١٤٠/١٦
- العدالة معتبرة في جميع (الولايات) ١٨٩/١٨
- عدم النسخ (أولى) مهما أمكن ٦٧٧/٣٣

- العدر لا يقطع (الموالة)..... ٤٠٧/١٧
- عقوبة الحد لا يجوز (لولى) الأمر فيها العفو..... ٤٧٠/٢٥
- العلة التي تقتضي الحظر (أولى) من التي تقتضي الإباحة..... ٤٣٠/٣٣ - [٦١٩]/٢٩
- العلة المتعدية إلى الأكثر (أولى) من المتعدية إلى الأقل..... ٦٣٧/٢٩
- العلة المتعدية (أولى) من القاصرة..... ٥٠٣/٥ - ٥٩٧/٢٩ ، ٦٢٠ ، ٦٣٦ - ٦٨٢/٣٣
- العلة المثبتة للعموم الذي منه الاستنباط (أولى) من المخصصة..... ٦٤٣/٢٩
- العلة المخصصة للعموم (أولى) من المبقية له على عمومه..... ٦٤٣/٢٩
- العلة المخصصة للعموم (أولى) من المثبتة له..... [٦٤٣]/٢٩
- العلة المخصصة للعموم (أولى) من المستديمة له..... ٦٤٣/٢٩
- العمل بالدليلين المتعارضين ولو من وجه (أولى) من إلغاء أحدهما..... ٣٢٧/٣٣
- العمل بالقياس الجلي (أولى) من قول الصحابي..... ٤٦٧/٣٣
- الغيبية لا تمنع حق (الولاية)..... ٣٤٢ ، [٣٤١] ، ٣٣٥ ، ٣٣٥/١٣
- الفاسق أهل (للولاية)..... (١٩٠)/١٨
- الفاسق لا (ولاية) له..... (١٨٩)/١٨
- الفاسق ليس له (ولاية)..... (١٨٩)/١٨
- الفاسق ليس من أهل (الولاية)..... (١٨٩)/١٨
- الفاسق ليس من أهل (الولاية) في المال..... ١٩٠/١٨
- الفاسق من أهل (الولاية)..... (١٩٠)/١٨
- الفرض (أولى) من النفل..... ٣٣٠ ، (٣٢٢)/١٧
- الفسق لا يسلب (الولاية)..... (١٩٠)/١٨
- الفسق لا يمنع (الولاية)..... (١٩٠)/١٨
- الفسق لا ينافي (الولاية)..... (١٨٩)/١٨
- الفصل اليسير لا يعد قاطعا (للموالة)..... ٤٨٥/١٥ - [١٤٧]/١٠
- الفضيلة المتعلقة بذات العبادة (أولى) من الفضيلة المتعلقة بمحلها..... (١٣٧)/١٧
- الفضيلة المتعلقة بنفس العبادة (أولى) من المتعلقة بمكانها..... ٤٧٣/١
- الفضيلة المتفق عليها (أولى) من المختلف فيها..... ١٥٩ ، ١٥٤/١١
- فعل الأفضل (أولى) وأحسن..... ٥١٩/٢٨
- في كثرة العزل (والتولية) زوال الهيئة وفوات الغرض من انتظام الأمر..... ٣١٨/٢٦
- القاضي (ولى) من لا (ولى) له..... ٢٨٤/٢٦
- قصد الشارع الخروج عن اتباع الهوى والدخول تحت التعبد (للمولى)..... ٤٠٦ ، (٤٠١)/٣
- قضاء حق الحي هو (أولى) من الميت..... ٢٤٢/١١

- القياس (أولى) من المفهوم (٤٧٣)/٣٣
- كل أحد (أولى) بماله ولا يحل إلا بإذنه (٥٩٨)/١٣
- كل أحد (أولى) بملكه (٥٩٧)/١٣
- كل ذي حق (أولى) بحقه أبداً ٨١/١٤ - [٥٩٧] ، ١٧٥/١٣ - ٣٥١/٢
- كل ذي حق (أولى) بحقه أبداً ما لم يمنع منه مانع معتبر شرعاً ٦٠٠/١٣
- كل شيء يكون في الثلث وآخر يكون في جميع المال فالذي يكون في جميع المال (أولى) بذلك ١٠١/٢٤
- كل عقد صح وانبرم من (المولى) لا يرتفع بزوال (ولايته) ١٤٩ ، ١٤٣ ، ١٤٣/١٨
- كل ما أدى إثباته إلى نفيه فنفيه (أولى) ٤٩٦ ، ٤٩٣/٩
- كل ما أدى ثبوته إلى نفيه فنفيه (أولى) ٥٠٧ ، (٥٠٢)/٩
- كل ما جاز للإنسان أن (يليه) بنفسه وتصح النيابة فيه يصح أن يكون فيه وكيلًا ٥٠/٢٣
- كل ما حرم فعله على البالغ وجب على (ولي) الصبي منعه منه ٣٦٨ ، (٣٦١)/١٨ - ٤٧٥/١
- كل ما كان أقرب إلى تحصيل المقصود من العقود كان (أولى) بالجواز ٣٣٩/٤
- كل ما كان أقرب إلى تحصيل المقصود من العقود كان (أولى) بالجواز لقربه إلى تحصيل المقصود ٣٤٧/٤
- كل ما كان متفقاً عليه فهو (أولى) مما كان مختلفاً فيه ٦٣٦ ، ٦١٢ ، ١٨٧/٢٩
- كل ما يطلب فيه (الموالة) يغتفر فيه الفرق اليسير (١٤٧)/١٠
- كل ما يؤدي إلى عجز الإمام عن النظر في مصالح المسلمين يمنع (توليته) ٣١٧/٢٦
- كل متصرف (بولاية) إذا قيل له يفعل ما يشاء فإنما هو لمصلحة شرعية ٤٠٩/٢٢
- كل من أدى حقاً عن الغير بلا إذن أو (ولاية) فهو متبرع ما لم يكن مضطراً (٦٥٤)/١٣
- كل من (استولى) على مال غيره عينا أو منفعة بغير عقد معه ولا رضا منه فهو ضامن له بمثله أو قيمته ٢٨٠/٢٣
- كل من (يتولى) أمراً تتعدى مصلحته إلى المسلمين فله في بيت المال حق الكفاية [٣٩٧]/٢٦
- كل من يجوز تصرفه في ماله (بولاية) نفسه يجوز نكاحه بنفسه (٣٤٣)/٢٣
- كل (ولاية) مستفادة إذا بطلت لم تعد إلا بتجديد (٢١٧)/١٨
- كلام الشارع إذا كان محتملاً احتمالين على السواء صار مجملاً وليس حمله على أحدهما (أولى) من الآخر (٤٨٥)/٣١
- لا تأثير للغبية في قطع (الولاية) (٣٤١)/١٣
- لا تزول (الولاية) بالإغماء ٤٦٩ ، ٤٦٦/١٢
- لا تعود (الولاية) بعد السلب إلا (بتولية) جديدة (٢١٧)/١٨
- لا تعود (ولاية) القاضي ونحوه إلا (بولاية) جديدة (٢١٧)/١٨

- لا (موالاة) بين حدين..... ٢٥/(٤٨٥)، ٤٩١
- لا (ولاية) لأحد على غيره في إدخال شيء في ملكه بلا رضاه ١٦/٢٢٢
- لا (ولاية) لأحد في إدخال الشيء في ملك غيره بغير رضاه ١/٤٦٦ - ١٣/٢٣٠، ٥٨٩
- لا (ولاية) (الأولياء) المرأة في مالها ١٣/٢٠٤
- لا (ولاية) لفاسق..... ١٨/١٩٥، ١٩٦، ١٩٧
- لا (ولاية) للأبعد مع الأقرب..... ١١/٢٣٦
- لا (ولاية) للحاكم في إسقاط حق العبد..... ١٨/٢١٦
- لا (ولاية) للحاكم في إسقاط حقوق العباد ١٨/٢١٥، ٢١٦
- لا (ولاية) للحاكم في إسقاط حقوق العباد دون رضاهم بلا مسوغ شرعي معتبر ١٨/٢١٥
- لا (ولاية) للفاسق..... ١٨/(١٨٩)
- لا (ولاية) للكافر على المسلم في شيء..... ٨/٥٨٨
- لا يتخير (الولاية) في التصرف حسب تخيرهم في حقوق أنفسهم ٢٦/٢٦٧
- لا يتصرف لأحد من المحجور عليهم (ولي) إلا بالأحظ ٢٣/(١٢٧)
- لا يتصرف من (ولي) (ولاية) الخلافة فما دونها إلى الوصية إلا بجلب مصلحة أو درء مفسدة ٢٦/٣٧٨
- لا يتصرف (الولي) إلا بالغبطة..... ٢٣/١٢٧
- لا يتصرف (الولي) إلا بالمصلحة والغبطة ١٨/١١٨، ١٢٣
- لا يتصرف (ولي) المحجور عليه إلا بما تقتضيه المصلحة ٢٣/[١٢٧]
- لا (بتوالي) ضمان عقدين في شيء واحد..... ١/٤٨٨
- لا يجوز التصرف في مال غيره بغير إذنه ولا (ولاية) ١٤/(٩٥)
- لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك الغير بلا إذن ولا (ولاية) ولا ضرورة..... ١٣/٣٠٨ - ١٤/(٩٦)
- لا يجوز للصبي أن (يتولى) مباشرة عقد نكاح غيره كأمه المطلقة أو الأرملة أو أخته أو عمته أو غيرهن لأن الصبي لا يملك تزويج نفسه ١٨/٢٣٦
- لا يجوز (لولي) الصغير والمجنون أن يتصرف في مالهما إلا على وجه الحظ لهما ٢٣/(١٢٧)
- لا يصح التصرف في ملك الغير إلا (بولاية) شرعية أو نيابة عرفية ١٤/(٩٦) - ١٨/١٢٣
- لا يقتصر (الولاية) على الصلاح مع القدرة على الأصلح ٢٦/٢٦٧
- لا ينعقد إنكاح من لا (ولاية) له..... ٢٣/٣٤٣
- لا (يوالي) بين الحد وبين التعزير..... ٢٥/٤٨٦
- لا (يوالي) بين حدين ٢٥/[٤٨٥]
- لا (يوالي) بين عقوبتين ٢٥/٤٨٦
- لكل عمل رجال فيقدم في كل (ولاية) الأقوم بمصالحها..... ١٨/(١٦٥)
- للإمام أن (يولي) القاضي خصوص النظر في خصوص العمل ٢٥/١٥

- للإمام أن (يولي) القاضي عموم النظر في خصوص العمل..... ١٥/٢٥
- للإمام أن (يولي) القاضي عموم النظر في عموم العمل..... ١٥/٢٥
- للإمام (ولاية) استيفاء حق العباد دون الإسقاط..... (٢٠٩)/١٨
- للمحكم (والوالي) إقامة الحدود دون الإمام الذي فوقه..... ٤٥١/٢٥
- للمحكم (ولاية) على الممتنع من الحق الذي عليه..... (١٩٩)/١٨
- للقاضي (ولاية) الأمر بالإنفاق في كل موضع له (ولاية) الإيجار..... ٩٣/٢٥
- للقاضي (ولاية) النظر في مال الغائب..... ٩٣/٢٥
- لو حرف يقتضي في الماضي امتناع ما (يليه) واستلزامه (لتاليه)..... ٥٥٠/٣٢
- (لولي) الأمر صلاحية إصدار التشريعات بحسب المصلحة لاستعمال المباح..... ٣٤٩/٢٦
- ليس لأحد (ولاية) إدخال الشيء في ملك غيره بغير رضاه..... ٣٠/١٤
- ليس للإمام (ولاية) إبطال حقوق الغانمين..... ٢١٠/١٨
- ليس للإمام (ولاية) إسقاط حقوق العباد..... [٢٠٩]/١٨
- ليس للإمام (ولاية) النظر في الملك الخاص لإنسان..... ٢٠٩/١٨
- ما أهدى إلى (الولاية) لمنعتهم فهو لبيت مال المسلمين..... [٤٢٩]/٢٦
- ما أوجب الله ابتداء (أولي) بالتقديم مما أوجبه بناء علي وجود سبب من المكلف..... ١٤٤/١١
- ما تعتبر فيه (الموالاتة) فالتدخل القاطع لها مضر ٤٦/٩ - ١٠٠/١٠ ، (١٤٧) - ٤٠٣/١٧ ، ٤٠٥
- ما حرم على الرجال البالغين فعلى (الولي) أن يجنبه الصبيان .. ٣٦٠/١٢ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ - (٣٦١)/١٨
- ما طريقه التشفي لا ينوب فيه (الولي)..... (٥٣)/٢٦
- ما علته وصف واحد (أولي) مما علته ذات أوصاف (٦٣٥)/٢٩
- ما قبضه الإمام (بالولاية) مما له قبضه في الشريعة لا يضمه..... ٤٤٦/١٤
- ما قصد به الحكم كان (أولي) مما لم يقصد به الحكم..... ٤٢٨/٣٣
- ما قصد به الخير (أولي) مما لم يقصد به ٤٢٨/٣٣
- ما كان أقوى في الظن كان (أولي) ١٨٧/٢٩ ، ٥٥٤ ، ٥٩٦ ، ٥٩٨ ، ٦١٢ ، ٦٢٨ ، ٦٤٤ -
- ٣٣/(١٧١) ، ٣٧٢ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ ، ٤٩٦
- ما كان طريق ثبوت العلة فيه السبر والتقسيم (أولي) مما طريق ثبوتها المناسبة..... ٤٤٠/٢٩
- ما كان قولاً وفعلًا للنبي ﷺ (أولي) من القول فقط عند التعارض..... ٤٩٠/٢٨
- ما كان موافقاً للأصول (أولي) مما كان مخالفاً لها..... ٣٩٤/٣٣
- ما لم يرضه الإنسان لنفسه (أولي) ألا يرضاه لربه..... (٢٧٧)/١٧
- ما هو مستقل بنفسه في الدلالة (أولي) مما يحتاج فيها إلى غيره..... ٣٧٤/٣٢
- ما وجب ناقصاً يتأدى كاملاً بالطريق (الأولي)..... ٥٣٧/١٣
- ما يكون أستر للمرأة فهو (أولي)..... (٢٩٢)/١٨

- ما يوافق القرآن من الأخبار (أولى) مما يخصه (٣٨٧)/٣٣
- مال المسلمين لا يملك (بالاستيلاء) عليه [١٩٣]/١٤
- المباحات تملك (بالاستيلاء) عليها (٢٤٣)/١٤
- مبنى الحج على تقديم (الأولى) ف(الأولى) ٢٤١/٢٠
- مبنى الحج على تقديم الأولى (فالأولى) ٢٤١/٢٠
- المتعلق بنفس العبادة أفضل (وأولى) بالمحافظة (١٣٧)/١٧
- المتفق عليه (أولى) ١٩٠/٣٣
- المتفق عليه (أولى) من المختلف فيه ١٩٢/٣٣
- (المتولي) على الغير هل يجب عليه أن يتصرف بالمصلحة أو الواجب عليه أن لا يتصرف بالمفسدة (١١٨)/١٨
- متى تعارضت علتان وكانت إحداهما صفة ذاتية والأخرى صفة حكمية فالحكمية (أولى) (٢٦٧)/٢٩
- متى دار الحكم بين كونه تعبدًا أو معقول المعنى كان حمله على كونه معقول المعنى (أولى) (٤٥٥)/٥
- المجاز الأقرب إلى الحقيقة (أولى) من غيره [٦٥٧]/٣٣
- المجاز (أولى) من الاشتراك [٥٤١]/٣٣، ٥٣٣/٣٣
- المجاز (أولى) من النقل ٥٤٢، ٥٣٩، ٥٣٨/٣٣
- المجاز والإضمار (أولى) من النقل ٥٥٨، [٥٣٣]/٣٣ - ٦٥٦/٣١
- المجاز والإضمار والتخصيص (أولى) من النقل ٥٣٤/٣٣
- المجاز والنقل (أولى) من الاشتراك ٥٤٢/٣٣
- المجمع عليه (أولى) ١٩٣/٣٣
- المجمع عليه (أولى) من المختلف فيه (١٨١)/٣٣ - ٢٢١/٢٨
- المجنون والصبي ليس لهما (ولاية) على أنفسهما وبطريق (الأولى) أن لا يكون لهما (ولاية) على الغير ٢٣٢/١٨
- المحافظة على الأفضل (أولى) من المحافظة على المفضول ٥١٩/٢٨
- مراعاة المتفق عليه (أولى) من مراعاة المختلف فيه (١٨١)/٣٣ - ٥٨٦، ٥٥٥/٢٩ - ٢٢٢/٢٨
- مراعاة المجمع عليه (أولى) من مراعاة المختلف فيه اتفاقا ١٨٨/٣٣
- مراعاة المقاصد (أولى) من مراعاة الوسائل ٥٤٨/٢
- المرسل (أولى) من المسند ٢٩٣/٣٣
- المساوي (للأولى) أولى ٥٣٨/٣٣
- المسلم إذا (استولى) على مال مسلم آخر لا يصير ملكا له ١٩٤/١٤
- المسند (أولى) من المرسل في الاحتجاج ٢٩٩/٣٣
- مصلحة الجماعة (أولى) بالاعتبار من مصلحة الفرد (١٩٩)/٤

- المفرط (أولى) بالضرر ١٤/ (٣١٥)
- ملك الرقبة (أولى) من ملك المنفعة ١١/ ٦٠٠، ٦٠٤
- من أتل مال غيره وهو يظن أنه له أو تصرف فيه يظن لنفسه (ولاية) عليه ثم تبين خطأ ظنه فعلى من يكون الضمان ٧/ ٨٠
- من اجتمع عليه حدان فلا (يولي) بينهما ٢٥/ (٤٨٥)
- من أدلى إلى الميت بنفسه غير (المولى) لا يحجب ٢٤/ (٣٩١)
- من (استولى) على ما لم يسبق إليه أحد فهو (أولى) به ١٣/ (١٩٠)
- من تصرف (بولاية) شرعية لم يضمن ١٤/ [٤٤٥]، ٤٥١
- من تصرف (بولاية) شرعية لم يضمن إذا لم يتعد ١٤/ ٤٥١
- من تصرف في محل (ولايته) لم يبطل تصرفه بموته أو عزله ١٨/ [١٤٣]
- من رضي بشيء رضي بما هو خير منه من طريق (الأولى) ٩/ ٤٠٢
- من رضي بالضرر (أولى) أن يقطع عنه النظر ٨/ (١١)، ١٧
- من سبق إلى موضع كان (أولى) به ١٣/ (١٩٨)
- من سبقت يده إلى المباح كان (أولى) به ١٣/ (١٨٩)
- من ظهرت خيائته سقطت (ولايته) ٢٦/ ٤٢٩
- من لا (ولاية) له على نفسه (أولى) ألا تكون له (ولاية) على غيره ١٨/ ٢٣٧
- من لا (ولاية) له على نفسه (فأولى) أن لا يكون له ولاية على غيره ١٨/ [٢٣١]
- من لا (ولاية) له على نفسه لا يملك (الولاية) على غيره ١٨/ ٢٣٧
- من لا (ولي) له فالإمام (وليه) ٢٦/ (٢٨٣)
- من لا (ولي) له فالحاكم (وليه) ٢٦/ (٢٨٣)، ٢٨٦
- من لا يعرف له (ولي) فالإمام (وليه) ٢٦/ [٢٨٣]
- من لا يملك أمر نفسه فأحرى أن يمنع من إنفاذ (ولايته) على غيره ١٨/ (٢٣١)
- من لا يملك (الولاية) على نفسه فلا يملك (الولاية) على غيره من باب (أولى) ١٨/ ٢٣٥
- من لا يملك (ولاية) نفسه أولى أن لا يملك (الولاية) على غيره ١٨/ (٢٣١)
- من لا يملك ولاية نفسه (أولى) أن لا يملك الولاية على غيره ١٨/ (٢٣١)
- من له (ولاية) شرعية يتصرف من غير عوض ١٤/ (٤٤٥)
- من ليس له (ولاية) قاصرة (فأولى) أن لا يكون له (ولاية) متعدية ١٨/ (٢٣٢)
- من ملك الإنشاء (فأولى) أن يملك الإجازة ١٥/ (١٢٨)
- منزلة الإمام من الرعية منزلة (الولي) من اليتيم ٢/ ١٦٦
- مهما أمكن إحالة النسب إلى الفراش الصحيح كان (أولى) ٢٣/ (٦٨٤)
- (الموالة) تسقط عند العذر ١٧/ (٤٠٣)

- الناتج (أولي) من العارف..... ٣١٥/٢
- الناقل عن الأصل (أولي)..... ٢٣٧/٣٣
- الناقل عن الأصل (أولي) من المبقي عليه..... ٢٣١/٣٣
- نحن نحكم بالظاهر والله (يتولى) السرائر..... ٣٣٧/٨
- نزل الإمام الأعظم في مال بيت المال منزلة (والي) اليتيم..... ٣٧٧/٢٦
- النص (أولي) من الظاهر..... ٥٨١/٣٣
- نقص الشخص عن (ولاية) نفسه يمنع من انعقاد (ولايته) على غيره..... ٢٣١/١٨
- النقض (أولي) من الإجازة..... ٤٥٣، (٤٤٥)/١٦
- النقل (أولي) من الاشتراك..... ٥٥٧، ٣١/٦٥٦ - ٣٣/٥٤٩
- النقل والإضمار والتخصيص (أولي) من الاشتراك..... ٥٤٩/٣٣
- هل (الأولي) امتثال الأمر أو سلوك الأدب..... ٤٧٥/١
- هل (الأولي) تعجيل العبادة وإن وقع فيها خلل أو نقص أو تأخيرها لتقع خالية من هذا الخلل..... ١٥٣/١١، ١٥٩، ١٦٣ - ١٧/١٧٣، [١٨٧]
- هل (الأولي) تعجيل العبادة وإن وقع فيها نقص أو خلل أو تأخيرها لتقع خالية من هذا الخلل..... ١٧٤/١٧
- هل تصح (ولاية) الفاسق أم لا..... ١٨٩/١٨
- هل الشخص الواحد (يتولى) طرفي العقد..... ٣١١/٦ - ٤٨٩/١
- هل (يتولى) الواحد طرفي العقد..... ٣١٠/٦
- الواجب (تولية) الأمثل فالأمثل كيفما تيسر..... ١٧٥/١٨
- الوصية (ولاية) وأمانة..... ١٤٧/٢٤
- (ولاية) الأمور نواب ووكلاء وليسوا ملاكا..... ٢٦٧/٢٦
- (الولايات) لا تقبل النقل..... ٦٥١، [٦٥٠]، ٦٤٣، ١٣/٦٤٣
- (ولاية) الإنكاح تثبت نظرا في حق (المولى) عليه..... ٣٤٩/٢٣
- (ولاية) الإنكاح (ولاية) نظر..... ٣٤٩/٢٣
- (الولاية) بالوصاية لا تتجزأ..... ٢٢٨، ٢٢٥/١٨
- (الولاية) الجعلية إذا سقطت لا تعود إلا بتجديد..... ٢٢٤، ٢٢٣/١٨
- (الولاية) الجعلية لا تعود إلا (بولاية) جديدة..... ٢١٧/١٨
- (الولاية) الخاصة أقوى من (الولاية) العامة... ٣٢/٢، ٤١، ٦٠ - ١٨/١٦٦، [١٨٣]، ١٨٦، ١٨٧ - ٢٨٣/٢٦
- (الولاية) الخاصة مقدمة على العامة..... ١٧٠/١٨، (١٨٣)
- (الولاية) على الغير فرع (الولاية) على النفس..... ٢٣٢/١٨
- (الولاية) لا تتبعض..... ٢٢٥/١٨

- (الولاية) لا تتجزأ ٢٢٩ ، ٢٢٨ ، [٢٢٥]/١٨
- (الولاية) لا تحتل التجزؤ (٢٢٥)/١٨
- (الولاية) لا تقبل النقل ٦٥١/١٣
- (الولاية) المتعدية فرع (للولاية) القائمة ٢٣٢/١٨
- (الولاية) الاستفادة إذا زالت لا تعود إلا (بتولية) جديدة ٢٢٤ ، ٢٢٣/١٨
- (الولاية) الاستفادة إذا سقطت لا تعود إلا (بتولية) جديدة ٢٢٣/١٨
- (الولاية) الاستفادة لا تعود إلا (بتولية) جديدة ٢٢٢/١٨
- (الولاية) الاستفادة لا تعود بعد زوالها إلا بتجديد (٢١٧)/١٨
- (ولاية) المفضل للفضاء جائزة ٢٥/٢٥
- (ولاية) النكاح (ولاية) نظر ٣٥٢/٢٣
- (ولاية) الوكيل الخاص أقوى من (ولاية) الحاكم ٢٨٤/٢٦
- (الولاية) يعتبر لها كمال الحال ٢٣٤ ، ٢٣٢/١٨
- (ولي) الأمر مأمور بمراعاة المصلحة ٣٣٠/٢١
- يجب (تولية) الأمل فالأمل (١٧٥)/١٨
- يقدم الشرع في كل (ولاية) من هو أقوم بمصالح تلك (الولاية) (١٦٥)/١٨
- يقدم في كل موطن وكل (ولاية) من هو أقوم بمصالحها (١٦٥)/١٨
- يقدم في كل (ولاية) من هو أقوم بمصالحها ٧٧/١١ - [١٦٥]/١٨ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٩٠ ، ١٨٣
- يقدم في كل (ولاية) من هو أقوم بمصالحها على من هو دونه ٨٠/١١
- يقدم في (الولايات) الأقوم بأركانها وشرايطها ٤٢٥/٣

وماً

- اقتران وصف بحكم لو لم يكن هو أو نظيره علة للحكم كان اقتراؤه بعيداً شرعاً ولغة (إيماء) إلى العلة ٥١٩ ، ٥١٦ ، (٤٦٩)/٢٩
- (إيماء) الأخرس خلقة كالبيان باللسان (١٩٩)/١٠
- (الإيماء) مسلك معتبر للعلة ٤٣٤/٢٩
- (الإيماء) مسلك معتبر للعلة ٥٠٦ ، ٥٠٥ ، [٤٦٩] ، ٤٣٠/٢٩
- (الإيماء) من مسالك العلة ٣٣٨/٣٢
- الحكم يناط بعين الوصف (الموماً) إليه أو بمعناه [٥٠٥]/٢٩
- يساق الكلام لأمر وله تعلق بغيره (وإيماء) به وإشارة إليه ٣٨٦/٣٢

وئي

المبادرة إلى الطاعة أفضل من (التواني) فيها ١٧ / (١٧٤)

وهب

- إتلاف (متهب) العين (الموهوبة) له بإذن (الواهب) قبض ١٥٥ / ٢١
- الأصل جواز (هبة) المشاع ٣٢٦ / ٢٢
- الأصل في الحقوق السقوط بالإسقاط إلا حق الرجوع في (الهبة) وحق الوقف وخيار الرؤية ٤٨١ / ٩٠
- الأصل في (الهبة) عدم الثواب ٢٧٩ / ٢٢
- تجوز (هبة) الدين الشرعي لمن هو عليه ولغيره ٢٢ / (٢٦٥)
- تجوز (الهبة) في كل ما جاز بيعه بلا عكس ٢٥٨ / ٢٢
- تجوز (هبة) المجهول والمعدوم المتوقع الوجود ٣١٤ / ٢٢
- تجوز (هبة) المسلم فيه قبل قبضه لغير من هو عليه ويغفر ما فيه من الغرر لأن (الهبة) من عقود التبرعات ٦٣٠ / ١٦
- تصح (هبة) الدين ٢٢ / (٢٦٥)
- تصح (هبة) المشاع ٢٢ / [٣١٩]
- التعليق والتوقيت في (الهبة) مما يطلها أو لا ٢٢ / [٢٩٣]
- حكم الصدقة (كالهبة) ٢٢ / [٢٣٧]
- حكم (الهبات) في المرض الذي يموت فيه (الواهب) حكم الوصايا ٢٢ / (٣٦٣)
- حكم (الهبة) في مرض الموت كحكم الوصية ٢٢ / (٣٦٣)
- الرجوع في (الهبة) فسخ من الأصل ٣٦٢ / ١٦
- الزيادة المتصلة تمنع (الواهب) من الرجوع ٢٢ / (٣٤٣)
- الزيادة المعترية في عدم الرجوع في (الهبة) هي المتصلة لا المنفصلة ٢٢ / [٣٤٣]
- الصدقة بمنزلة (الهبة) ٢٢ / (٢٣٧)
- الصدقة (كالهبة) ٢٢ / (٢٣٧)
- الصدقة يلزم فيها ما يلزم في (الهبة) ٢٢ / (٢٣٧)
- صلح الحطيطة في الدين إبراء وفي العين (هبة) ٥١٤ / ٢٢
- عقد (الهبة) إذا صادف اليد من (المتهب) كان متضمنا إذا بالقبض ٢٠٢ / ٢٣
- عقد (الهبة) لا يحتمل التعليق بالخطر ٢٢ / (٢٩٣)
- الغرر في (الهبة) لغير الثواب يجوز ٦٤٤ / ١٦
- الغرر في (الهبة) يحتمل ٢٦٠ / ٢٢

- قبض (الهيئة) قبض أمانة [٣٣٥]/٢٢ ، ٣٤٠ ، ٣٤١
- قبض (الهيئة) قبض أمانة وهو لا يوجب الضمان ٣٣٩/٢٢
- قبض (الهيئة) قبض غير مضمون (٣٣٥)/٢٢
- كل قبض هو قبض ضمان أو قبض أمانة ينوب عن قبض (الهيئة) ٢٠٢/٢٣
- كل ما أريد به من (الهيئات) وجه الله تعالى فإنها تجري مجرى الصدقة في تحريم الرجوع فيها ٩٤/١٧
- كل ما جاز بيعه جاز (هيئته) ٥٠٤/٢
- كل ما صح بيعه صحت (هيئته) وما لا يصح بيعه لا تصح (هيئته) (٢٥٧)/٢٢
- كل مملوك يجوز بيعه (وهيئته) والوصية به ٢٥٧/٢٢
- كل من تصح (هيئته) تصح وصيته ٥٣/٢٤
- كل من لم يملك (الهيئة) لم يملك المحاباة ٣٩٩/٧
- كل من (وهب) فأقبض فليس له إلى الرجوع سبيل إلا واحد وهو الوالد فيما أعطى ولده ٢٩٢/٢
- كل من يملك البيع يملك (الهيئة) بشرط العوض ٢٨٦/٢٢
- كل (هيئة) لها وجه غير الثواب فهي محمولة عليه ٣٥٣/٢٢
- كل (هيئة) لها وجه غير الثواب في الأغلب فهي محمولة عليه [٢٧٩]/٢٢
- لا تتم (الهيئة) إلا بالقبض (٣٢٧)/٢٢
- لا تتم (الهيئة) إلا بالقبض عن رضا (الواهب) ٣٥٩/٢٢
- لا تجوز (الهيئة) حتى تكون معلومة مقسومة مقبوضة ٣١٣/٢٢
- لا تجوز (هيئة) ما ليس بمال ٢٣٧/٢٢ ، [٣٠٧]
- لا تجوز (هيئة) ما ليس بموجود وقت العقد (٣١٣)/٢٢
- لا تجوز (هيئة) مال الغير بغير إذنه ٢٣٨/٢٢
- لا تجوز (هيئة) المباحات ٢٣٨/٢٢
- لا تجوز (هيئة) مجهول (٣١٣)/٢٢
- لا تجوز (هيئة) المشاع فيما يقسم وتجوز فيما لا يقسم ٣١٩/٢٢
- لا تصح (الهيئة) إلا مقبوضة ١٨/١٠
- لا تصح (الهيئة) بأنواعها مع شرط مفسد ٣٠٣/٢٢
- لا تصح (الهيئة) في شياع ٣١٩/٢٢
- لا تصح (هيئة) مجهول لم يتعذر علمه (٣١٣)/٢٢
- لا تصح (الهيئة) مؤقتة ولا معلقة ٣٥٩ ، ٢٤٩/٢٢
- لا حكم (للهيئة) ما لم تقبض (٣٢٧)/٢٢
- لا يجوز تعليق (الهيئة) على شرط مستقبل (٢٩٣)/٢٢
- لا يلزم قبول (الهيئة) ٣٠/١٤

- ليس للإنسان من فعل غيره نصيب إلا إذا (وهبه) له ١٢/ (٦٥٩)
- ما جاز أن يملك (بالهبة) أو بالميراث جاز أن يكون صداقا وإن لم يصلح ثمنا في البيع ٢٣/ ٣٨٦
- ما جاز بيعه جاز فيه الصدقة (والهبة) والرهن ٢٢/ ٢٥٨
- ما جاز بيعه جازت (هبة) وما لا فلا ٢٢/ [٢٥٧]
- ما جاز بيعه من الأعيان جاز (هبة) ٢٢/ ٢٥٧
- ما كان في يد (المتهب) يلزم بالعقد ٢٢/ ٣٢٨
- ما لا يجوز بيعه لا تجوز (هبة) ٢٢/ ٢٦٣
- ما لا يصح بيعه لا تصح (هبة) ٢٢/ ٢٦١
- ما ليس بمال لا تجوز (هبة) ٢٢/ ٣٠٩
- ما يجوز بيعه يجوز (هبة) ٢٢/ ٢٦٢
- ما يجوز بيعه يجوز (هبة) وما لا يجوز بيعه لا تجوز (هبة) ٢٢/ (٢٥٧)
- مبنى (الهبة) على أنها إذا اقتضت ملكا انقطعت فيها علائق العقود ٢٢/ ٢٧٩، [٣٥٩]، ٣٦٢
- المحابة ممن لا يملك التبرع بمنزلة (الهبة) ٧/ ٣٩٧، ٣٩٩
- (الموهوب) غير مضمون بالهلاك ٢٢/ (٣٣٥)
- النقصان لا يمنع الرجوع في (الهبة) ٢٢/ ٣٤٩
- (الهبات) لا تتم إلا بالقبض ١٠/ ١٧
- (الهبة) إذا شرط فيها عوض معلوم صارت بيعا ٢٢/ (٢٨٦)
- (الهبة) أسهل من البيع ٢٢/ (٢٤٩)
- (الهبة) أوسع بابا من البيع ٢٢/ [٢٤٩]، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥
- (الهبة) بشرط ثواب معلوم بيع ٢٢/ (٢٨٥)
- (الهبة) بشرط العوض بمنزلة البيع ٢٢/ ٢٤٩، ٢٥١، [٢٨٥]
- (الهبة) بشرط العوض قبل التقابض تبرع وبعد التقابض بمنزلة البيع ٢٢/ ٢٨٦
- (الهبة) بشرط العوض لا توجب الملك إلا بالقبض ٢٢/ ٢٨٦
- (الهبة) بشرط العوض (هبة) ابتداء بيع انتهاء ٢٢/ (٢٨٦)
- (الهبة) بعوض مشروط بمبايعة خارجة عن باب (الهبة) داخلة في باب البيع ٢٢/ (٢٨٥)
- (الهبة) تبرع محض ٢٢/ ٣٣٧
- (الهبة) تصح مع اقترانها بالشرط الفاسد ويلغو الشرط ٢٢/ ٣٩٢
- (الهبة) تقتضي قبض أمانة ٢٢/ (٣٣٥)
- (الهبة) تقتضي ملك (الموهوب) ٢٢/ ٥٠٠
- (الهبة) تلزم بالقول ٢٢/ ٣٢٨
- (هبة) الثواب حكمها حكم البيع ١٦/ ٨- ٢٢/ (٢٨٥)

- (هبة) الدين تصح كما يصح رهنه ٢٢/٢٦٥ [٢٦٥]
- (هبة) الدين لغير المدين باطلة ٢٢/٢٦٦
- (هبة) الدين لغير من هو عليه لا يجوز ولمن هو عليه يجوز ٢٢/٢٦٦
- (هبة) الدين ممن عليه الدين بمنزلة الإبراء ٢٢/٢٦٥
- (الهبة) الصحيحة لا ضمان فيها ٢٢/٣٣٥ (٣٣٥)
- (الهبة) الفاسدة تفيد الملك بالقبض ١٤/٥٦
- (الهبة) في المرض بمنزلة الوصية ١٢/٤٧٤
- (الهبة) في مرض الموت في حكم الوصية ٢٢/٣٦٧
- (الهبة) في مرض الموت وصية ٢٢/٣٦٣ [٣٦٣]
- (هبة) الكلب المأذون في اتخاذه ككلب الصيد جائزة لأن ١٦/٦٣٠
- (الهبة) لا تبطل بالشروط الفاسدة ١٦/٤٩٢ - ٢٢/٢٤٩، [٣٠٣]، ٣٠٦، ٣٥٩
- (الهبة) لا تتم إلا بالقبض ١٦/٤٤٠، ٦٥٤، ٢٢-٢٦٦ - ٢٢/٣٣٣
- (الهبة) لا تصح مع الخطر ٢٢/٣٠٣، ٣١٣
- (الهبة) لا تقبل التعليق فلا يصح تعليقها على شرط مستقبل ٢٢/٢٩٣ (٢٩٣)
- (الهبة) لا تلزم إلا بالقبض ٢٢/٣٢٧، [٣٢٧]، ٣٣٣، ٣٣٤
- (الهبة) لا تلزم قبل إيصال القبض بها ٢٢/٣٢٧ (٣٢٧)
- (الهبة) لا تلزم قبل القبض ١٦/٤٣٨ - ٢٢/٣٢٧ (٣٢٧)
- (الهبة) لا تلزم ما لم تقبض ٢٢/٣٢٧ (٣٢٧)
- (الهبة) لا تلزمه بمجرد القول ٢٢/٣٣٣
- (الهبة) لا تملك إلا بالقبض ٢٢/٣٢٧ (٣٢٧)
- (الهبة) لا يتم الملك فيها إلا بالقبض ١٦/٦٧٤
- (الهبة) لا يجوز إضافتها إلى الزمان المستقبل ١٦/١٠٨
- (الهبة) للثواب بيع من البيوع ٢٢/٢٨٥ (٢٨٥)
- (هبة) ما في الذمة غير صحيح ٢٢/٢٦٥
- (الهبة) ما لم تقبض فهي على ملك (الواهب) ٢٢/٣٢٧، ٣٣٣
- (هبة) المجهول والمعدوم باطلة ٢٢/٣١٣ [٣١٣]
- (هبة) المريض مرض الموت المخوف وصية ٢٢/٣٦٣ (٣٦٣)
- (هبة) المشاع جائزة ٢٢/٣١٩، ٣٢٦
- (هبة) المشاع والصدقة به وإجارته ورهنه كل ذلك جائز ٢٢/٤٤٤
- (هبة) المشغول لا تجوز ١٠/٣٦، ٣٧
- (الهبة) المطلقة لا تقتضي ثوابا ٢٢/٢٧٩

- (هبة) الممدوم تقع باطلة (٣١٣)/٢٢
- (الهبة) المقيدة بثواب مقدر بيع في جميع الأحكام (٢٨٦)/٢٢
- (الهبة) من العقود التي لا تبطل بالشروط الفاسدة ٣٠٥/٢٢
- (الهبة) والصدقة سواء (٢٣٧)/٢٢
- (الهبة) يظهر فيها عدم الضمان (٣٣٥)/٢٢
- يجوز تعليق (الهبة) على شرط (٢٩٣)/٢٢
- يرجع في (الموهوب) بالزوائد المتصلة ٣٤٣/٢٢ - ٢٥٢/١٦
- يشترط في عقد (الهبة) أن لا يكون معلقا بما له خطر الوجود والعدم (٢٩٣)/٢٢

وهم

- آداب الدين أن لا يقف الإنسان في مواقف (التهم) (٢٦١)/١٨
- الاجتهاد في نفي (التهمة) واجب (٢٦١)/١٨
- الإحالة على السبب الموجود المعلوم أولى من الإحالة على سبب (موهوم) (١٢٦)/٧
- الاحتمال إذا لم يكن ناشئا ولا منبعثا عن دليل بل عن مجرد (توهم) وحس فلا يقاوم الحجة ولا يقوى على معارضتها كما أن قاعدة ٤٦٨/٣٢
- الاحتياط أن يجعل (الموهوم) كالمحقق (٢٤٢)/٩
- الأحكام الشرعية لا تناط بالشك (والوهم) ٣٤٨/٧
- إذا تعارضت المصالح غلبت المصلحة المتينة على المظنونة أو (الموهومة) ٩٩ ، ٩٧/٧ ، [١٠٦]
- الإذن المطلق إذا تعرى عن (التهمة) فهل يختص بالعرف أو لا ذهب أبو حنيفة إلى الأول وذهب صاحبان إلى الثاني ٤٩٠/١
- أسباب الرخص لا يجوز أن تكون مقدرة أو (متوهمة) (٣٤٧)/٧
- الأصل أن الإذن المطلق إذا تعرى عن (التهمة) والخيانة لا يختص بالعرف ٢٧٧ ، ٢٧٤/٨
- الأصل أن الشهادة ترد (بالتهمة) ٣٣٥/٩ - [٣٤٣]/٢٥
- الأصل أن كل تصرف يتمكن المرء من تحصيل المقصود به إنشاء ولا تتمكن (التهمة) في إقراره يكون صحيحا ٢٥٢/٢٥
- الأصل عند أبي حنيفة رحمه الله أنه يعتبر (التهمة) في الأحكام (٣٣٣)/٩
- الأمر المطلق تخصصه (التهمة) (٣٤٢)/٩
- الأمر (الموهوم) لا يغلب وجوده ولا يؤثر في إزالة الثابت ١٠٠/٧
- الإنسان لا (يتهم) في الإضرار بنفسه ٥٩٦ ، ٥٩٢ ، [٣٤٧]/٩
- الإنسان لا (يتهم) في إقراره على نفسه ٥٩٢ ، ٣٥٠ ، ٣٤٨/٩
- الإنسان لا (يتهم) في إيجاب شيء على نفسه ٣٤٨/٩

- (بالموهوم) لا تثبت القدرة ٨٩، ٨٥/٧، [٩٥]
- (بالموهوم) لا تثبت القدرة على التسليم ٩٦/٧
- التحرز عن مواضع (التهمة) واجب ١٨/ (٢٦١)
- تصدقه خير ناجز فلا يؤخر لمفسدة (متوهمة) ٩٥/٧
- تصرف المريض إنما يرد (للتهمة) ٩/ (٣٤٤)
- تصرف المريض لا يصح مع (التهمة) ٩/ ٣٣٣، ٣٣٤، [٣٤٤]
- (التهمة) إذا تمكنت من فعل الفاعل حكم بفساد فعله ٩/ ٣٤٨
- (التهمة) تخصص الأمر المطلق ٩/ ٣٣٣، ٣٣٤، [٣٤٢]
- (التهمة) تقدر في التصرفات ١/ ٤٢٤ - ٩/ [٣٣٣]، ٣٤١ - ١٨/ ٢٦٢، ٢٦٤ - ٢٥/ ٤٠
- (التهمة) تمنع قبول الشهادة ٢٥/ (٣٤٣)
- (التهمة) دليل تقييد المطلق ٩/ (٣٤٢)
- (التهمة) قاذحة في التصرفات ٩/ ٣٤١، ٣٤٢
- (توهم) الفضل أي الزيادة كتحققه فيما ينبي أمره على الاحتياط ٩/ ٧
- (التوهم) لا يجوز أن تبني عليه أحكام التخفيف ٨٩، ٨٦/٧
- الثابت قطعاً أو ظاهراً لا يؤخر لأجل (الموهوم) ٧/ (٩٨)، ١٠٠
- الحد لا يجب (بالتهم) ٢٥/ (٤٥٩)
- الخير الناجز لا يترك لمفسدة (متوهمة) ٨٩، ٨٥/٧، [٩٤]
- دفع المضرة المتحققة أولى من دفع المضرة (الموهومة) ٧/ (١٠٥)
- الرخص لا تناط بأمر (موهوم) ٧/ ١٦٤
- الشبهة يجب اعتبارها في مواضع (التهمة) ٩/ (٢٢٧)، ٣٣٤
- الشهادة إذا رد بعضها (للتهمة) ردت كلها ٢٥/ ٣٤٣
- الشهادة على الشهادة جائزة في كل حق لا يسقط (بالتهمة) ٢٥/ ٣٣٠
- الشهادة لا ترد بكل (تهمة) ٢٥/ ٣٤٣
- الضرر (الموهوم) لا يعتبر تجاه الضرر المحقق ٧/ ١٠٦
- العاقل لا (يتهم) بقصد الإضرار بنفسه ٩/ (٣٤٧)
- العمل (بالوهم) المرجوح خلاف المعقول والمشروع ٨٩/٧
- فساد صلاته (موهوم) فلا يترك التأخير المستحب لأجله ٧/ ١٠٨
- الفساد (الموهوم) لا يترك المستحب لأجله ٧/ ٩٧، ٩٩، [١٠٨]، ١٠٨
- الفضيلة المتحققة لا تترك للفضيلة (المتوهمة) ١١/ ١٥٤
- في كل موضع لا تتحقق (التهمة) تكون الشهادة مقبولة ٢٥/ (٣٤٣)
- كل شهادة ترد (لتهمة) إذا ارتفعت (التهمة) لا تقبل ٢٥/ ٣٤٣

- كل شهادة حصلت (التهمة) في بعضها فجميعها ساقط..... ٣٥١/٢٥
- كل شهادة ردت لعدم العدالة أو (التهمة) لا يمين على الشهود عليه..... ٣٤٤/٢٥
- كل ظن ألغاه الشرع فإن (الوهم) معه ملغي..... ٩٩/٧
- كل ما يجوز فعله بغير إقراع الأولى للإمام أن يقرع تطيباً للقلوب ونفياً (لتهمة) الميل عن نفسه..... ٢٦٢/١٨
- كل ما يجوز فعله بغير إقراع الأولى للإمام أن يقرع تطيباً للقلوب ونفياً (للتهمة)..... ٢٦٥/١٨
- كل من تمكنت (التهمة) في تصرفه لا يتحمل منه الغبن اليسير ولا الغبن الفاحش..... ٣٣٤/٩
- كل من فعل فعلاً وتمكنت (التهمة) في فعله حكم بفساد فعله..... ٢٥٤/٢٥ - (٣٣٣)/٩
- لا اعتبار (للتوهم)..... ٨٥/٧
- لا ترد الشهادة من عدل لتخيل (تهمة)..... ٤٧٦/٢
- لا تعتبر (التهمة) في الأحكام..... ٣٣٤/٩
- لا عبرة (بالتوهم)..... ٣١٨/٢٧ - ١٢٩/٧ - ٣٢٣/١
- لا عبرة (بالوهم)..... ٨٥/٧
- لا عبرة (بتوهم) الخطأ أو احتماله..... ٩١/٧
- لا عبرة (للتوهم)..... ٣٨/٢ - ٢٠٨ - ٧٣/٧، [٨٥]، ٨٧، ٨٨، ٩٢، ٩٣، ٩٨، ١٠١، ١٢٦،
٣١٨/٢٧ - ٥٩٨/١٢ - ٢٤٥، ٢٣٨، ٢٣٧، ٢٣٦، ٢٠٤/٩ - ٦٣٨/٨ - ١٢٨
- لا معتبر (بالموهوم)..... ٩١، (٨٥)/٧
- لا معتبر (بتوهم) حدوث الشبهة..... ٨٦/٧
- لا يبطل متيقن (بموهوم)..... ١٠٠/٧ - (٣٢٢)/٦
- لا يبنى الحكم على (الموهوم)..... ٨٥/٧
- لا يترك حق ثابت (لمتوهم)..... ٨٩، ٨٦/٧ - [٣٤٠]، ٣٢٤، ٣٢١/٦
- لا يترك ذلك الخير الناجز لهذه المفسدة (المتوهمة)..... ٩٤/٧
- لا يترك المحقق لأجل (الموهوم)..... ١٠٠/٧
- لا يترك المعلوم (بالموهوم)..... ١٠٣، ١٠٠، (٩٨)، ٩٠/٧
- لا (يتهم) الإنسان بالإضرار بولده أو والده..... ٣٤٨/٩
- لا (يتهم) الإنسان في حق نفسه بما يضره ضرراً بالغاً..... (٣٤٧)/٩
- لا يجوز أن يعلق الحكم على معنى (متوهم)..... ١٠١/٧
- لا يجوز تأخير الواجب لأمر (موهوم)..... ٩٣، [٩٢]، ٨٦، ٨٥/٧
- لا يرجع من محقق إلى (موهوم)..... ١٠٠/٧
- لا يسقط المتحقق (للمتوهم)..... ١٠٠، (٩٨)/٧
- لا يعتبر الضرر (الموهوم) تجاه الضرر المحقق..... ٤٦٩، ١٠٦، [١٠٥]، ٩٩، ٩٧، ٨٩، ٨٦/٧
- لا يعدل عن المحقق المعلوم إلى المشكوك (الموهوم)..... ١٠٠/٧

- لا يفوت المحقق (للمتهم) ١٠٠/٧
- لا يقابل (الموهم) المعلوم ١٠٥ ، ٨٨ ، ٨٦/٧ ، [٩٧] ، ١٠٥
- لا يلتزم الضرر المتحقق لدفع ضرر (موهم) ٧/ (١٠٥)
- لا يؤخر استيفاء المعلوم (للموهم) ١٠٤/٧
- لا يؤخر استيفاء المعلوم لمكان (الموهم) ٨٩/٧
- ما هو (موهم) الوجود يجعل كالمحقق فيما بني أمره على الاحتياط ٢٤٤ ، (٢٤١)/٩
- ما (يتهم) فيه المريض لا ينعقد تصرفه فيه ٩/ (٣٤٤)
- ما يوقع في (التهمة) لا يرتكب وإن ارتفعت بعده ٢٦٤ ، (٢٦١)/١٨
- (المتهم) بريء حتى تثبت إدانته ٣٧٦/٦ - ٢٥/٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩
- (المتهم) بريء حتى تثبت إدانته ما لم تكن (التهمة) معتبرة ٢٥/ [٢١٥]
- (المتوهم) في الربا كالمحقق ٩/ ٢٤٤
- مجرد (التهمة) والظن لا يكون معتبرا ٩/ ٣٣٤
- مجرد الحدس (والتهمة) والشك مظنة للخطأ والغلط ٢٥/ ٣٥٥
- المحقق لا يؤخر (للموهم) ١٠٣/٧
- المرء قد (يتهم) في حق غيره ما لا (يتهم) في حق نفسه ٩/ (٣٤٧)
- المرء لا (يتهم) على نفسه ٩/ (٣٤٧)
- مراعاة (التهمة) أصل يبنى الشرع عليه ٩/ ٣٣٦
- مراعاة (التهمة) أصل يبنى عليه الشرع ٩/ (٣٣٣)
- المرض يؤثر في محل تقوى فيه (التهمة) ١٢/ ٤٧٤ - ١٣/ ٧٨
- المستفاد من غلط (الوهم) لا يصلح البتة ١٠١/٧
- المصلحة المحققة الناجزة مقدمة على المفسدة المستقبلية (المتوهم) ٤/ (٢٣٧)
- المطلقة البائن لا ترث بلا (تهمة) ٢٤/ (٢١٧)
- مطلق الوكالة يتقيد (بالتهمة) ٩/ ٣٣٤ - ١٠/ ٢٥٦ ، ٢٥٨
- معتبر (بتوهم) حدوث الشبهة ٨٩/٧
- المقر لا (يتهم) في الإقرار على نفسه ٩/ ٣٥١
- من ابتلى ببليتين يأخذ (بأيتهما) شاء فإن اختلفا يختار أهونهما ١/ ٤٤٧
- من الأصول (الموهومة) الاستصلاح ٥/ ٣٥٦
- من أقر بما يملك إنشاءه يكون مقبول الإقرار في حق الغير لانتفاء (التهمة) ٢٥/ ٢٥٢
- مواضع (التهمة) مستثناة عن الوكالات ١٨/ ٢٦٢ ، ٢٦٥
- (الموهم) في باب الصيد يلحق بالمتحقق احتياطا ما أمكن ٩/ ٢٤٢
- (الموهم) في المحرمات كالمحقق ٩/ (٢٢٢)

- (الموهوم) فيما يبنى على الاحتياط كالمحقق ٢٤٤ - ٨/٧ - (٢٤١)/٩ ، ٢٤٤
- (الموهوم) لا يثبت به حكم شرعي ٥٤٥/١
- (الموهوم) لا يزاحم المحقق ١٠٠ - (٩٨)/٧
- (الموهوم) لا يعارض المحقق ٢٢٢/٣٣ - ٢٣٨/٤
- (الموهوم) لا يعارض المعلوم ١٠٢ ، ١٠٠ ، (٩٧)/٧
- (الموهوم) لا يقابل المعلوم ١٠٨ ، ١٠٤ ، ١٠٣ ، (٩٨)/٧
- الواجب على المرء أن يجتنب مواقف (التهم) (٢٦١)/١٨
- (الوهم) لا يعتبر في الأحكام ١٠١/٧
- (الوهم) محرم الاتباع رأسا ١٠١/٧
- يعمل بإطلاق الأمر ما لم يقم دليل على التقييد وهو (التهمة) (٣٤٢)/٩
- يعمل بالسبب الظاهر دون (الموهوم) (١٢٦)/٧
- يقضي القاضي لمن ليس (يتهم) عليه ٤٠/٢٥
- يمنع (للتهمة) ما يكثر القصد فيه إلى الممنوع ٤١٥/٥ - ٥٠٨ ، [٥٠٧]/٤

حرف الـ(ي)

يأس

- المال الضال إذا (يئس) منه فلا زكاة على صاحبه..... ٥٨/٢٠
المالحر الضائع عند (اليأس) يكون كمال بيت المال (٤٢٢)/٢٦
ينزل المجهول منزلة المعدوم وإن كان الأصل بقاءه إذا (يئس) من الوقوف عليه أو شق اعتباره ٨٧/٢-
٢٣٥/٢٤ - ٣٠٩/١١

يتم

- تصرف الوصي مقيد شرعا بالأحسن والأصلح (لليتم)..... ١٢٣ ، ١١٩/١٨
ظفر المستحق بحقه عند تعذر أخذه ممن هو عليه جائز إلا في حق المجانين (والأيتام) والأموال العامة
لأهل الإسلام..... ٤٨٠/١٣
كل مال (لليتم) ينمى أو يضارب به فزكه..... ٨١/٢٠
منزلة الإمام من الرعية منزلة الولي من (اليتم)..... ١٦٦/٢
نزل الإمام الأعظم في مال بيت المال منزلة والي (اليتم)..... (٣٧٧)/٢٦

يدو

- إذا أبى البائع تسليم المبيع إلى المشتري فوضعه في يد عدل كانت يد العدل فيه (كيد) البائع حتى إذا
هلك انفسخ البيع لأن..... ١٥٣/٢١
يد الأمانة (كيد) الملك..... (١٨١)/١٤
يد الأمين (كيد) صاحب الأمانة..... (١٨١)/١٤
يد الأمين (كيد) المالك..... [١٨١]/١٤
يد العدل (كيد) المرتهن..... ٢٨٥/١٠
يد المودع (كيد) المالك..... ١٨٢/١٤
يد الوكيل (كيد) الموكل..... ٧٩/٢٣

- يد الوكيل (كيد) الموكل فيما وكله عليه ٢٣/٧٥)
- يد الوكيل (كيد) موكله ١٤/١٨٢ - ٢٣/٧٥] ، ٧٧ ، ٧٨
- الإبراء إنما يتوجه إلى ما استقر من الديون في الذمم لا إلى ما في (الأيدي) من الأعيان ... ٢٢/٥١٤)
- إتلاف المبيع في (يد) البائع بفعل المشتري قبض ٢١/١٥٥)
- الأجير الخاص لا يضمن ما تلف في (يده) أو بعمله ٢٢/١٣٣)
- الأجير المشترك ضامن للشيء إن هلك في (يده) بصنعه ٢٢/١٢٥)
- الأجير المشترك ضامن لما جنت (يده) ٢٢/١٢٥] ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٤
- الأجير المشترك يضمن ما كان من جنابة (يده) ٢٢/١٢٥)
- اختلاف الدينين لا يوجب اختلافا في الحقوق (والأيدي) ٢/٣٤٢
- اختلاف النية هل يؤثر مع بقاء (اليد) أو لا ٦/٣٠٩)
- إذا أبى البائع تسليم المبيع إلى المشتري فوضعه في (يد) عدل كانت (يد) العدل فيه كيد البائع حتى إذا هلك انفسخ البيع لأن ٢١/١٥٣
- إذا تبدلت النية (واليد) على حالها هل يتبدل الحكم أم لا ٦/٣٠٩)
- إذا وجد الرهن (بيد) المرتهن فهو حوز له ٢٣/٢٠١)
- إذا ورد عقد البيع على ما في (يد) المشتري انضم ملكه إلى دوام (يده) وتم الأمر ٢٣/٢٠٢
- إزالة الملك أقوى من إزالة (اليد) ١٤/١٨٧
- الأصل أن الداخل ذا (اليد) هو المدعى عليه في الدعوى ٢٥/١٢٩] ، ١٣٥
- الأصل أن لا يخرج مال أحد من (يده) إلا بتعيين ١/٤٦٧
- الأصل أن ما كان من حقوق الملك على الراهن وما كان من حقوق (اليد) فهو على المرتهن ٢٣/١٩٠
- الأصل أن (اليد) المترتبة على (يد) الغاصب لها حكم الغصب ٢٣/٢٦٣]
- الأصل بقاء الشيء لمن هو في (يده) إلا بدليل ٧/٦٠ - ٩/١٦
- الأصل بقاء (اليد) ٦/٤٢٠)
- الأصل في عقود الأمانات أن ما تلف فيها من الأعيان يكون تلفه على صاحبه وليس على من كانت في (يده) شيء إن لم يتعد أو يفرط فيها ٢٤/١٤١
- الأصل في (اليد) الملك ١٤/٦٩)
- الأعيان المضمونة (باليد) يجب ردها ١٣/٤٧٤
- الأمين لا يضمن ما تلف (بيده) بلا تعد ولا تفريط ١٤/٥٢٦
- إن نقص المغصوب في (يد) الغاصب ضمن النقصان ٢٣/٢٧١)
- إنما تثبت (اليد) بالتصرف والنسبة وعدم المنازع ١٤/٧٠)
- (الأيدي) المترتبة على (يد) الغاصب (أيدي) ضمان ٢٣/٢٦٣)
- البراءة من الضمان إنما تكون بإعادة (يد) المالك حقيقة أو حكما ١٤/٤٥٨

- بينه الخارج أولى من بينه ذي (اليـد) على مطلق الملك..... ٢١١/٢٥
- بينه ذي (اليـد) في الملك المطلق لا تلغي بينه الخارج..... (٢١١)/٢٥
- تبدل النية مع بقاء (اليـد) على حالها لا يتبدل معها الحكم..... ٣١٥/٦
- تبدل النية مع بقاء (اليـد) على حالها هل يتبدل الحكم بتبدلها..... [٣٠٩]/٦
- تبدل النية مع بقاء (اليـد) على حالها يتبدل معها الحكم..... ٣١٤/٦
- تبدل النية مع بقاء (اليـد) هل يتبدل الحكم به..... ٦٠٨/١٤
- التصرف يدل على (اليـد)..... (٧٠)/١٤
- ثبوت (اليـد) دليل الملك..... (٦٩)/١٤
- ثبوت (يد) المالك على ملكه يسقط الضمان..... ٤٦١، ٤٥٧/١٤
- جل ما لا يثبت بفواته في (يد) البائع خيار لا يمنع الرد إذا حدث عند المشتري..... ٢١٢/٢١
- الحاكم وأمينه لا يضمنان بوضع (يدهما) للمصلحة..... ٨/١٠
- الحر لا يدخل تحت (اليـد)..... ٣٦/٧ - ٥٩/٢
- الحكم هل ينتقل بانتقال القصد مع بقاء (اليـد) على حالها أم لا..... (٣٠٩)/٦
- دوام (اليـد) كابتداء القبض في الرهن..... (٢٠١)/٢٣
- الرهن أمانة في (يد) المرتهن..... ١٩٠/٢٣
- الشريك أمين فيما في (يده) من مال شريكه..... (٥٣٥)/٢١
- الصادق المعين في (يد) الزوج قبل القبض مضمون ضمان عقد أو ضمان (يد)..... ٤٩١، ٤٧٧/١ - ١٩٧، ٨٣، ٦٥/٢
- الصادق المعين في (يد) الزوج قبل القبض هل هو مضمون ضمان عقد أو ضمان (يد)..... ٩٨/٢
- الضمان في الأموال هو في مقابلة فوات (اليـد) والملك بحاله..... ٥٥٣، (٥٤٨)/١٤
- الضمان يجب (باليـد) لا بالملك..... ٧٠/١٤
- ضمان (اليـد) في مقابلة فوات (يد) المالك والملك باق..... ٥٥٣، (٥٤٨)/١٤
- الظاهر من (اليـد) الملك..... (٦٩)/١٤
- العارية مضمونة في (يد) المستعير..... ٥٧٨، (٥٧٣)/٢٢
- عقد الرهن مع صاحب (اليـد) يتضمن الإذن في القبض..... ٢٠١/٢٣
- عقد الهبة إذا صادف (اليـد) من المتهب كان متضمنا إذا بالقبض..... ٢٠٢/٢٣
- على (اليـد) ما أخذت حتى تؤدي..... ٤١٩/١
- على (اليـد) ما أخذت حتى تؤديه..... ٤٦٨/١ - ١٦/٩ - ١٧٥/١٣، ٤٧٣ - [٢٩٧]/١٤، ٣١٦، ٥١٦، ٤٦١، ٤٥٧، ٣٦٤، ٣٥٧، ٣٣٤، ٣١٨
- الغصب الموجب للضمان لا يكون إلا بتفويت (يد) المالك..... ٤٦١، ٤٥٨/١٤
- القول قول صاحب (اليـد) مع يمينه..... ٣٩٩/٢٥

- الكافر لا (يد) له على مسلم..... (٥٩٥)/٨
- كل أمين (يده) (يد) المالك..... (١٨١)/١٤
- كل ما حدث في (يد) الغاصب مما ينتقص القيمة كان مضمونا عليه..... [٢٧١]/٢٣
- كل ما كان لله تعالى إذا خرج عن (يد) المعطي فلا رجوع فيه..... (٩٤)/١٧
- كل ما يحدث في (يد) الغاصب مما ينتقص قيمته كان مضمونا عليه..... ٢٧٨ ، ٢٧٧ ، ٢٣/٢٧٦
- كل مال تلف في (يد) أمين من غير تعد فلا ضمان..... ٣٤٠/٢
- كل مال تلف في (يد) أمين من غير تعد لا ضمان فيه..... ٢٨٠/١
- كل من كان (بيده) شيء لغيره على سبيل الأمانة يقبل قوله في التلف وعدم التفريط والتعدي ١٤٢/٢٤
- كل من كان المال في (يده) أمانة إذا مات قبل البيان ولا تعرف الأمانة بعينها فإنه يكون عليه دينا في تركته..... ٢٥٦/٢٥
- كل (يد) تبني على (يد) الغاصب فهي (يد) ضمان..... (٢٦٣)/٢٣
- كل (يد) ترتب على (يد) غاصب فهي (يد) ضمان..... (٢٦٣)/٢٣
- كل (يد) ضامنة يجب على ربه مؤنة الرد بخلاف (يد) الأمانة..... [١٧٧] ، ١٦٩/١٤
- كل (يد) لو ابنتي على (يد) المالك اقتضى أصل الضمان فإن ابنتي على (يد) الغصب مع الجهل اقتضى قرار الضمان عند التلف..... ٢٦٤/٢٣
- لا تقبل بينة ذي (اليد) في الملك المطلق..... ٢١١/٢٥
- لا تقطع (يد) السارق إلا في ربع دينار فصاعدا..... ٥١٧/٢٥
- لا توضع (الأيدي) على مال معصوم إلا لضرورة أو حاجة..... (٣٠٩)/٧
- لا توضع (الأيدي) على مال معصوم إلا لضرورة أو حاجة عامة..... ١٩٤ ، ٩٧/١٤ - ١٧/٩
- لا ضمان على الأجراء إلا فيما تجنيه (أيديهم)..... ٣٣٨/٢
- لا ضمان على الأجبر الخاص فيما يتلف في (يده) إلا أن يتعدى..... (١٣٣)/٢٢
- لا يثبت حق (بيد)..... ٧٢ ، ٧٠/١٤
- لا يثبت حق (بيد) بإطلاق ويلغى بينة الغير..... [٢١١]/٢٥
- لا يثبت حق في ملك الغير (بيد)..... (٢١١)/٢٥
- لا يستحق المرء ما في (يد) غيره بدعواه إلا أن يقيم البينة عليه..... (٣٧)/١٣
- لا ينزع شيء من (يد) أحد إلا بحق ثابت..... ٤١/٢
- لا ينزع شيء من (يد) أحد إلا بحق ثابت معروف..... ١٩٤/١٤ - ١٧٥/١٣ - ٣١٧/٢
- اللقطة أمانة في (يد) الملتقط..... ٥٠٣/٢٢
- للدائن أن يأخذ (بيده) إذا ظفر بجنس حقه بغير رضا المدين..... ٤٨٠/١٣
- لو خرج ملك أحد من (يده) بدون تعدي أحد آخر عليه يتبع الأقل في القيمة الأكثر..... (٦٠٩)/١١
- لو خرج ملك أحد من (يده) بلا قصد يتبع الأقل في القيمة الأكثر..... (٦٠٩)/١١

- لى (اليد) ما أخذت تحت تؤوليه ٣٥٥/١٤
- ليس للإمام أن يخرج شيئاً من (يد) أحد إلا بحق ثابت معروف ٢١٠/١٨ - ٣١٧ ، ١٦٤/٢
- ما كان في (يد) المتهم يلزم بالعقد ٣٢٨/٢٢
- مال الغير لا يجوز إثبات (اليد) عليه إلا بإذنه كما لا يجوز تناوله إلا بإذنه ٩٦/١٤
- المباح إنما يملك بالأخذ وإثبات (اليد) ٢٤٣/١٤
- المباح يملك بإثبات (اليد) ٢٤٣/١٤
- المساواة في (اليد) توجب المساواة في الاستحقاق ٦٧٧/١٣
- المسلم وما في (يده) لا يغنم ١٩٣/١٤
- المغضوب مضمون في (يد) الغاصب ٢٦٤/٢٣
- الملك أقوى من (اليد) ١٩١ ، ١٩٠ ، [١٨٧] ، ٧٢/١٤
- الملك الثابت بظاهر (اليد) لا يصلح حجة للاستحقاق ١٢٦/١٣
- ملك الرقبة أقوى من ملك (اليد) ١٨٧/١٤
- الملك مقدم على (اليد) ١٨٧/١٤
- من سبقت (يده) إلى المباح كان أولى به ١٨٩/١٣
- من كان خصماً في إثبات إزالة (يده) يكون خصماً في إثبات سبب الإزالة ١٢٠/٢٥
- منافع الأموال إذا فانت في (يد) عادية غصبا أو شراء فاسداً أو غيرهما تجب فيها أجره المثل سواء استوفيت أم لا ٢٨٠/٢٣
- منافع المغضوب تضمن بالفوات تحت (اليد) العادية ٢٧٩/٢٣
- هل إذا تبدلت النية مع بقاء نفس (اليد) على حالها يتبدل الحكم بتبدلها أو لا ٣٠٩/٦
- هل تثبت (يد) الضمان مع ثبوت (يد) المالك ٤٦١ ، ٤٥٨/١٤
- هلاك المشتري في (يد) الوكيل كهلاكه في (يد) الموكل ٧٦/٢٣
- هلاك المقبوض في (يد) الوكيل كهلاكه في (يد) الموكل ٧٦/٢٣
- الوديعة أمانة في (يد) المودع ٥٣٧/٢٢
- الوكيل أمين لا ضمان عليه فيما تلف في (يده) بغير تفريط ١٠/٢٣
- (يد) الأجير الخاص (يد) أمانة [١٣٣]/٢٢
- (اليد) أضعف من البينة بدليل أن (اليد) لا يقضى بها إلا باليمين ويقضى بالبينة من غير يمين ٧٢/١٤
- (يد) الأمانة كيد الملك ١٨١/١٤
- (يد) أمانة لا ضمان معها أو (يد) أمانة غير ضامنة ٣٣٨/٢
- (يد) الأمين كيد صاحب الأمانة ١٨١/١٤
- (يد) الأمين كيد المالك ١٨١/١٤
- (يد) الأمين (يد) صاحب المال ١٨١/١٤

- (يد) الأمين (يد) المالك..... ٤٩٨/١٤
- (يد) الأمين (يد) من ائتمنه (١٨١)/١٤
- (اليد) تقتضي الملك (٦٩)/١٤
- (اليد) توجب إثبات التصرف لا إثبات الملك ٧٢/١٤
- (اليد) دليل على الملك ٤٧٥ ، ٤٧٣/٦
- (اليد) دليل الملك ٤٦٧/١ - ٤٢١/٦ - ٣٣٨/٨ - ١٣٥/١٣ - ١٤/٦٩ ، ١٨٧ ، ١٨٨ - ١٠٣ ، ١٠٢/١٦
- (اليد) دليل الملك في الظاهر ٣٤١/٨
- (يد) الشريك مطلقا في المال (يد) أمانة (٥٣٥)/٢١
- (اليد) الظالمة العادية لا اعتبار لها ٨٨ ، ٨٦/٨
- (يد) العدل كيد المرتهن ٢٨٥/١٠
- (اليد) لا تفيد ملكا (٢١١)/٢٥
- (يد) المستأجر على العين (يد) أمانة (١١٧)/٢٢
- (اليد) المؤتمنة لا تصدق في دعوى الرد لغير من ائتمنها إلا ببينة ٥١٧/١٤
- (يد) المودع كيد المالك ١٨٢/١٤
- (يد) المودع (يد) أمانة (٥٣٧)/٢٢
- (اليد) الواحدة هل تكون قابضة دافعة ٣١٤ ، ٣١٢ ، ٣١٠/٦
- (يد) الوارث قائمة مقام (يد) مورثه (٢٦٩)/٢٤
- (يد) الوصي (يد) أمانة [١٤١]/٢٤
- (يد) الوكيل تقوم مقام (يد) الموكل (٧٥)/٢٣
- (يد) الوكيل كيد الموكل ٧٩/٢٣
- (يد) الوكيل كيد الموكل فيما وكله عليه (٧٥)/٢٣
- (يد) الوكيل كيد موكله ٧٨ ، ٧٧ ، [٧٥]/٢٣ - ١٨٢/١٤
- يسقط القبض برهن المدين رب الدين ماله في (يده) عن غير جهة الرهن (٢٠١)/٢٣
- يضمن الأجير المشترك ما جنت (يده) (١٢٥)/٢٢
- يقوم دوام (اليد) على المرهون مقام ابتدائها (٢٠١)/٢٣

يسر

- إذا كانت الضرورة فدين الله (يسر) ١٦٥/٢
- الأصل أن الجهالة (اليسيرة) تتحمل في الوكالة ٩/٢٣ ، [٧١]
- الأصل أن الفعل (اليسير) في الصلاة مثل الالتفاتة ونحوها لا يوجب سجود السهو ٤٦٦/٢

- الأصل في الناس الفقر وعدم (اليسار) ٤٧/٧ ، ١٢٣
 الأصل مقارنة النية للفعل أو تقدمها عليه بزمن (يسير) ٢٢/٦ ، ٢٦ ، ١٨٨ ، [١٩٥] ، ٢٥٢ - ١٥٦/٧
 الأصل (اليسار) حتى يثبت العدم ٤٤/٧
 الاعتبار في (اليسار) والإعسار بوقت الأداء لا بوقت الوجوب ١٣/ [٥٧٣]
 اعتبر الشرع حصول النفع الكثير في تحمل الضرر (اليسير) ٤٧٠/٧
 الأمر الخاص مغمور بالعام (واليسير) من الضرر محتمل للكثير من النفع والصلاح ٣٤٦/٢
 إن الدين (يسر) ٢٠/٥
 الانتقال من الحرمة الثابتة بالنص إلى الإباحة يشترط فيه أعلى الرتب بخلاف الانتقال من الإباحة إلى
 الحرمة فإنه يكتفي فيه (بأيسر) الأسباب ٩/ (١٩٤)
 الانقطاع (اليسير) ملحق بالعدم ١٠/ (١٤٧)
 بيع الغرر من (الميسر) ١٢/ ٣٢١
 تحمل الضرر (اليسير) عادة لا يدل على تحمل الضرر الكثير ٥٥٠/٧
 تحمل الضرر (اليسير) لا يدل على تحمل الضرر الكبير ٥٤٩/٧
 تحمل الضرر (اليسير) لا يدل على تحمل الضرر الكثير والعكس صحيح ٥٤٥/٧
 تحمل الضرر (اليسير) لا يكون رضا بالضرر الكبير ٥٤٩/٧
 التراخي (اليسير) لا يضر ٤٨٧ ، ٤٨٥/١٥
 التراخي (اليسير) مغتفر في العقود التي تطلب فيها الفورية ١٠/ ١٤٨ - ١٥/ [٤٨٥]
 التفريق (اليسير) لا يبطل ١٠/ (١٤٧)
 التفريق (اليسير) مغتفر ١٠/ (١٤٧)
 الثلث آخر حد (اليسير) وأول حد الكثير ٢٤٠/٧ ، [٢٤٧] ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ - ١١/ ٤١٢
 الثلث عند مالك آخر حد (اليسير) وأول حد الكبير فكل ما دونه (يسير) وكل ما فوقه كثير ٧/ (٢٤٧) ، ٢٤٨
 الجهالة (اليسيرة) لا تبطل الوكالة ٢٣/ (٧١)
 الجهالة (اليسيرة) لا تؤثر في العقد المبني على التوسع ١٦/ (٦١٣)
 الجهالة (اليسيرة) متحملة في الكفالة ٢٣/ ٢١٨
 الجهالة (يسيرة) متحملة في الكفالة ٢٣/ ٢١٩
 الجهالة (اليسيرة) المستدركة لا تمنع صحة الوصية ٢٤/ ٤٥
 الحاجة الشديدة يندفع بها (يسير) الغرر ٧/ ١٥٥ ، ٢٤٠ ، [٢٨٥]
 دين الله (يسر) ٢/ ٥٤٣
 الرضا بضرر (يسير) لا يكون رضا بضرر أكبر منه ٥٥٠/٧
 السكوت (اليسير) لا يقطع اتصال الكلام ببعضه ببعض ٩/ ٤٦ ، ٤٩ - ١٠/ ١٠٠ ، ١٠١
 السماح (واليسر) من مقاصد الدين ٥/ ١٩١

- الضرر (اليسير) قد اغتفر في النفس ففي المال أخرى ٣٥٣/١١
- الضرر (اليسير) يحتمل في العقود ٤٧٠/٧
- ضمان الإلتلاف لا يختلف (باليسار) والإعسار ٥٧٤/١٣
- العبادة لا يبطلها التفريق (اليسير) ١٤٨/١٠
- العيب (اليسير) فيما بني على التوسع غير معتبر ٦١٤/١٦
- الغبن (اليسير) الذي لا يمكن الاحتراز عنه يمضي في البيوع ٢٣٢/٧
- الغرر الكثير يفسد العقود دون (يسيره) ٣٨٨، ٣٨٦/١٨ - ٤٧٥، (٤٧١)، (٤٥٧)/١٥
- الغرر (اليسير) إذا انضاف إلى أصل جائز جاز بخلافه إذا انفرد ٥٢٨/١١
- الغرر (اليسير) في البيع معفو عنه ١٢٢/٢١
- الغرر (اليسير) المضاف إلى البيوع مغتفر ٢٨٦/٧
- الغرر (اليسير) معفو عنه في الشرع (٢٨٥)/٧
- الغرر (اليسير) يغتفر ٢٨٩/٧
- الفصل (اليسير) لا يعد قاطعا للموالة ٤٨٥/١٥ - [١٤٧]/١٠
- الفعل الواحد يبنى بعضه على بعض مع الاتصال المعتاد ولا ينقطع بالتفرق (اليسير) (١٤٧)/١٠
- كل جهالة (يسيرة) متحملة في الكفالة ٢٣٦، ٢١٦/٢٣
- كل شيء فيه خطر فهو من (الميسر) ٣٢١/١٢
- كل كمال يطلب فيه البدء باليمين وكل نقص يبدأ فيه (باليسار) (٣٥١)/١٨
- كل ما كان من باب التكريم يبدأ فيه باليمين وما كان بخلافه (باليسار) [٣٥١]/١٨
- كل ما يطلب فيه الموالة يغتفر فيه التفرق (اليسير) (١٤٧)/١٠
- كل من تمكنت التهمة في تصرفه لا يتحمل منه الغبن (اليسير) ولا الغبن الفاحش ٣٣٤/٩
- لا يسن الأذان في غير الصلوات إلا في أذان المولود وعند تغول الغيلان كما في الحديث ولا تسن الإقامة لغير الصلاة إلا في أذن المولود (اليسري) ٥٠٥/٢
- لا يعتد بالغرر (اليسير) (٢٨٥)/٧
- لا يفوت (الميسور) بالمعسور (٤٣٥)/١٠
- لا يليق نفويت العبادات بمسمى المشقة مع (يسارة) احتمالها ٤١، ٣٤/٤
- ما تدعو الحاجة إلى الانتفاع به من الأعيان ولا ضرر في بذله (لتيسره) وكثرة وجوده أو المنافع المحتاج إليها يجب بذله مجاناً ٣١٧/١٨
- ما تدعو الحاجة إلى الانتفاع به من الأعيان ولا ضرر في بذله (لتيسره) وكثرة وجوده أو المنافع المحتاج إليها يجب بذله مجاناً بغير عوض [٣١٥]/١٨
- ما تغير من عسر إلى (يسر) بعذر ٣٥٩/٧
- ما كان أعلى قدمت فيه اليمين وما كان أدنى قدمت فيه (اليسار) (٣٥١)/١٨

- ما كان مبناه على التوسع تحتل فيه الجهالة (اليسيرة) ١٦/٦١٣ [
- ما كان من باب التكريم والتشريف يستحب فيه التيامن وما كان بضده يستحب فيه (التياسر) ١٨/٣٥١ (
- ما يشترك فيه العامة بني على (التيسير) ٢٠/٢٣٣
- مبنى الحج على التخفيف (والتيسير) ٢٠/٢٣٦، ٢٣٨
- مبنى الزكاة في الشرع على (اليسر) والسهولة ٢٠/١٥ (
- المرجع في (اليسير) والكثير إلى العرف ١٠/١٤٨
- المشقة تجلب (التيسير) ١٠٠/٣١٨، ٣٢٤، ٣٦٨، ٤٠٥، ٤٥٩، ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٧، ٥٠٨، ٥٠٩،
- ٥١٣، ٥١٦ - ٥١٧/٣٠، ٣٩، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ١٣٧، ١٦٠، ١٩٦، ٣٧١، ٣٨٦، ٥٣٩،
- ٥٤٩ - ٥٥٢/٣، ٤١٣، ٥٧٢ - ٥٧٣/١٠، ١٣، ١٦، ٦١، ٦٦، ١٠٩، ٣٦٨ - ٣٦٩/٧ - ١٥٣ [،
- ١٧٣، ١٧٨، ١٨٨، ١٨٩، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٤، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٣٩،
- ٢٥٦، ٢٦٨، ٢٨٠، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٤٠،
- ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٨، ٣٦٣، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٤، ٤٠٥، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٦، ٤٢٠، ٤٢٢،
- ٤٢٩، ٤٦٨، ٤٨٦ - ٤٨٧/٩، ٥١٣، ٥٤١، ٥٤٣، ٥٤٤ - ٥٤٥/١٠، ١٥٣، ٤٣٧ - ٤٣٨/١٢، ١٤١،
- ١٦٥، ١٦٦، ٤٤٧، ٥٢٦ - ٥٣٦/١٩، ١٥١، ١٦١، ٣٦٥، ٥٢٣ - ٥٢٤/٢٠، ٢٣٥، ٢٧٤، ٢٧٥،
- ٢٩٠ - ٢٩١/٢١، ٤٧، ١٤٠ - ١٤١/٢٥
- من أفتى (بأيسر) الأشياء فله أن يأخذ بأرفعها ٢٧/٢٧٥
- من سومح في مقدار (يسير) فزاد عليه فهل تنفي المسامحة في الزيادة وحدها أو في الجميع ٧/٣٩٧ [
- من مقاصد الشريعة (التيسير) ٥/١٥٨
- (الميسور) لا يسقط بالمعسور ١/٢٤٠، ٣٦٩، ٤٠٣، ٤٠٥، ٤٢٢ - ٤٢٣/٢، ١٦٠، ١٩٨،
- ٢١٢ - ٢١٣/٤، ١٤ - ٤٢٧/٦، ١٧٨/٧، ١٨٨، ١٩٠، ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٣١ - ٣٣٢/٨، ٤٣، ٥٤، ٥٧،
- ٦٢، ٦٣، ٦٤ - ٦٥/١٠، ٤٢٠، ٤٢٢، [٤٣٥]، ٤٥٠، ٤٥٤، ٤٥٧ - ٤٥٨/١١، ٣١٥/١٣، ١٢، ٥٣٧،
- ٥٤٢ - ٥٤٣/١٨، ١٧٥، ١٧٨، ١٨٠، ٣٧٢ - ٣٧٣/١٩، ٢٠١/٢٠، ٢٠٢/٢٠، ٣٢٢/٢٠، ٤٨٧/٣٢
- النفقة تختلف بحسب (اليسار) والإعسار ١٣/٥٧٤
- النقص (اليسير) كالدوم ٧/٢٤٠
- النقص (اليسير) لا حكم له ١٣/٥٣٧
- هل الاعتبار (باليسار) والإعسار بوقت الأداء أو بوقت الوجوب ١٣/٥٧٣ (
- الواجب تولية الأمثل فالأمثل كيفما (تيسر) ١٨/١٧٥ (
- يجوز الغرر (اليسير) إذا دعت الضرورة إليه ٧/٢٨٥ (
- يجوز من الغرر (اليسير) ضمنا وتبعما ما لا يجوز من غيره ١١/٥٢٨ (
- يدفع أعظم المفسدتين باحتمال (أيسرهما) ويحصل أعظم المصلحتين بترك (أيسرهما) ٤/١٢٥ (
- (اليسار) والإعسار معتبران وقت الأداء لا وقت الوجوب ١٣/٥٧٣ (

- يستحب تقديم اليمين في كل ما هو من باب التكريم وتقديم (اليسار) في ضد ذلك..... ٤٧٤/١
- (يسير) الغرر لغو معفو عنه ٤٧٢/١٥ ، ٤٧٥
- (يسير) الفصل عفو ٣٦٧/٨
- (اليسير) معفو عنه ١٥٦/٧ ، ٢٣٢ ، [٢٣٩] ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٣٩٧ - ١٤٨/١٠ ، ١٥٥ - ٤٦٥/١١ ، ٥٢٩ - ٤٨٥/١٥ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ - ٥٩٢/١٦
- (اليسير) مغتفر ٢٢٤/٧ ، (٢٣٩) ، ٢٤٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ٣٩٨ - ٥٥٤/٩ - ٦١٧/١٦
- (يسير) يغتفر ٢٩١/٧
- يعتبر (اليسار) والإعسار في زمن الوجوب ٥٧٣/١٣
- يغفر الغرر (اليسير) للحاجة ٢٨٥/٧
- ينتهي حد (اليسير) إلى ما دون الثلث فيما يقبل ذلك ولا يكون فيه ضرر أو ظلم على أحد ٢٥١/٧

يقظ

- كل نوم لم يلحق (باليقظة) شرعا فهو حدث ٢١٩/١٩

يقن

- إذا تعارضت المصالح غلبت المصلحة (المتيقنة) على المظنونة أو الموهومة ٩٩ ، ٩٧/٧ ، [١٠٦]
- الأصل تنزيل الوصية على (المتيقن) ٧٤ ، ٧٣ ، ٧٢ ، [٧١] ، ٢٤
- الأصل عصمة المال إلا في (المتيقن) ١٥/٩
- الأصل في العقود كلها تنزيلها على (المتيقن) أو الظاهر القريب منه ٧٢ ، ٧١/٢٤
- بمطلق اللفظ لا يثبت إلا (المتيقن) ٣٢٤ ، ٣٢١/٦ ، [٣٣٨]
- ترك المشكوك فيه إلى (المتيقن) المعلوم جائز ٣٢٤ ، ٣٢١/٦ ، [٣٣٩]
- الصلاة (متيقن) تعلقها بالذمة فلا تبرأ الذمة منها إلا بيقين ٣٣٩/١٩
- عدم القول هو (المتيقن) ٢٧٢/١٠
- عند الاحتمال لا يثبت إلا القدر (المتيقن) ٣٢٤ ، ٣٢١/٦ ، [٣٣٧] - ١٤/٧ - ٨٤/١٠
- لا يبطل (متيقن) بموهوم ١٠٠/٧ - (٣٢٢)/٦
- لا يترك (المتيقن) للمحتمل ٣٢٣/٦
- لا يخرج من التحريم (المتيقن) المتقدم شيء إلا ما يقن خروجه ١٠٩/٧
- لا يزول التحريم (المتيقن) بالشك ٣٣٥/٦
- (المتيقن) ثبوته لا يبطل بالمشكوك بخروجه ٣٣٤/٦
- من يقن الفعل وشك في القليل أو الكثير حمل على القليل لأنه (المتيقن) ١٧/٧

- يباح المظنون مع القدرة على (المتيقن)..... ٥١٠/٦
- الاختلاف لا يثبت به (يقين)..... ٥٢٨ ، (٥٢٥)/٦
- الإرث يبتنى على (اليقين) بسبب الاستحقاق..... ٢٤ / (٢٥٩)
- استصحاب الحكم (بيقين) طهارة الأشياء إلى أن يطرأ عليها (يقين) النجاسة..... ٣٥٥/٢
- الأشياء على الطهارة ما لم (يوقن) المرء بنجاسة تحل فيها..... ٣٣٦/٢
- الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى (يتيقن) خلاف ذلك ولا يضر الشك الطارئ عليها..... ٣٩٦/١
- الأصل استصحاب حالة (اليقين)..... ٢٠٧/١٩
- الأصل أن السلعة للبائع فلا تخرج من ملكه إلا (بيقين) من إقرار أو بينة..... ٣٥٣/٢
- الأصل براءة الذمة فلا يجب فيها شيء إلا (بيقين)..... ١٧٢/٢
- الأصل البناء على (اليقين)..... ٤٣١/٢٥
- الأصل تحريم الحيوان حتى (يتيقن) سبب إباحته..... ٢٤ / (٤٦٩)
- الأصل جواز إدخال الحج على العمرة حتى (يتيقن) المنع..... ٢٥٤/٢٠
- الأصل في الأحكام (التيقن)..... ١١٧/٧ - ٢١٥/٩
- الأصل في أحكام الخنثى العمل (باليقين)..... ١١ / (٨٣)
- الأصل في باب الصلاة ألا يثبت فيها ركن ولا شرط إلا بما فيه (يقين)..... ٣٣٩/١٩
- الأصل في الصلاة أن لا يثبت منها شيء إلا (بيقين)..... ٣٣٩/١٩
- الأصل نفي الضمان إلى أن يحصل (اليقين)..... ٤٠٧ ، (٤٠٣)/١٤
- أكبر الرأي فيما لا تعلم حقيقته (كاليقين)..... ٦ / (٤٩٩)
- أكبر الرأي (كاليقين)..... ١١ / ١٨٨
- إنما يزول (اليقين) (باليقين)..... ٢ / ٣٣٠
- تبنى العدة على الاحتياط وطلب (اليقين)..... ٢٣ / ٦١٣
- تجب إعادة كل صلاة (تيقن) فعلها مع النجس..... ١٩ / ٥٧١
- تجوز المخالفة إلى خير (بيقين) [٣٦٣] ، ٣٩٧ - ٥١٢/١٠ - ٢١٦/١١ - ٧٠/١٧ ، ٧٤ - ١٢٣/١٨
- الثابت (بيقين) لا يزول بالشك..... ٢٤ / (٣٣٤) - ٢٩
- الثابت (بيقين) لا يسقط بما فيه شبهة..... ٦ / (٣٣٤)
- ثبت (باليقين) لا يرتفع إلا (بيقين)..... ١٩ / ٢٠٨
- الحرمة الثابتة (بيقين) لا تزول بالشك..... ٧ / (١٠٩)
- الحق الثابت (بيقين) لا يرتفع إلا (بيقين) مثله..... ١٣ / ٣٠١
- خبر العدل في العبادات منزل منزلة (اليقين)..... ١٠ / (٥٩٥)
- الدلائل اللفظية لا تفيد (اليقين) إلا إذا اقترنت بها قرائن تفيد (اليقين)..... ٣٢ / ٣٩٦
- الذمة إذا شغلت (بيقين) لم تبرأ إلا (بيقين)..... ١ / ٣٦٦

- الذمة إذا عمرت (بيقين) فلا تبرأ إلا (بيقين) ٤٤٣/١ ، ٤٨٢ - ٣٧٦/٦ ، ٣٧٧ ، [٣٨٣] ، ٤٨١ ، ٥٢٩ ، ٥٣٢ - ٦٢٥/١٣ - ١٥٥/٣٠
- الذمة إذا عمرت فلا تبرأ إلا (بيقين) ١٤٦/٧
- الذمة بريئة إلا (بيقين) أو حجة ٣٥٠/٢ - ٣٧٥/٦
- الذمة بريئة فلا يثبت فيها شيء إلا (بيقين) ٣٥٠/٢ - ٣٧٥/٦
- الذمة بريئة فلا يجب فيها شيء إلا (بيقين) ٣٥٠/٢
- الذمة العامة لا تبرأ إلا (بيقين) ٣٨٣/٦
- الذمة المشغولة (بيقين) لا تبرأ بالشك ٣٨٣/٦ ، ٤٠٤ - ١٤/٧ - ٢١٤/١٣
- ذمة المكلف عامرة فلا تبرأ إلا (بيقين) ١٤٥/٧
- الرخص لا يصار إليها إلا (بيقين) ٣٥٢/٧
- الرخصة لا يصار إليها إلا (بيقين) ١٥٥/٧ ، ١٦٤ ، ٢٥٧ ، [٣٤٧] ، ٣٦٧ - ٥٧٨/٨ - ٥٨/١٧ - ٣٨٩ ، ٣٨٤/١٩
- الشبهة في باب الحرمة تنزل منزلة (اليقين) ٢٢١/٩
- الشك في الإكمال (كتيقن) النقص ١٣/٧
- الشك في الصلاة يوجب العمل فيها على (اليقين) ٣٤٠/١٩
- الشك لا يزاحم (اليقين) ٣٤٣/٢
- الشك لا يزحم (اليقين) ٣٤٣/٢
- الشك لا يعارض (اليقين) ٣٢٣/٦
- الشيء يبنى على أصله المعروف حتى يزيله (يقين) لا شك فيه ٣٩٦/١
- الصلاة في الذمة (بيقين) فلا تبرأ الذمة منها إلا (بيقين) ٣٣٩/١٩
- الصلاة في الذمة (بيقين) فلا يبرأ منها إلا بالإتيان بها (بيقين) ٣٣٩ ، ٣٣٥/١٩
- الصلاة متيقن تعلقها بالذمة فلا تبرأ الذمة منها إلا (بيقين) ٣٣٩/١٩
- الظاهر لا يبطل إلا (باليقين) ٣٢٧/٦
- الظن الغالب بمنزلة (اليقين) حكما ٤٩٩/٦
- الظن الغالب في حكم (اليقين) ٥٠٦/٦
- عدم إعمال الظن مع القدرة على (اليقين) ٥١٣/٦
- العدول عن (اليقين) إلى الظن جائز ٥٢٠/٦
- غالب الرأي حجة عند عدم (اليقين) بخلافه ٤٩٩/٦
- غالب الظن يفيد (اليقين) ٣٢٢ ، ٣١٨/٢٧
- غلبة الظن بمرتبة (اليقين) في ترتب الأحكام ٣٢٢/٢٧
- غلبة الظن تنزل منزلة (اليقين) ٥٠٧/٤

- غلبة الظن (كاليقين) [٤٩٩]/٦، ٥١٥ - ٣١٢/٨ - ٤٠/١٧، ٤٦ - ١٧٢/٣٣ - ٣٣٥/٢
- غير جائز الانتقال من (اليقين) إلى الشك ٣٣٥/٢
- الفرائض لا تثبت إلا (بيقين) لا اختلاف فيه ٣٥٠/٢
- الفرض لا يزول بغير (يقين) (٣٤٢)/٦
- القادر على (اليقين) في الحكم لا يجوز له الاجتهاد جزما ٥١٠/٦
- القادر على (اليقين) لا يعمل بالظن ٥٠٣، ٥٠٠/٦، [٥٠٩]
- القادر على (اليقين) هل له الاجتهاد والأخذ بالظن ٥٤٢/١ - ٥٧/٢، ٦٥، ٨٣، ١٠٠
- القادر على (اليقين) هل له أن يأخذ بالظن (٥٠٩)/٦
- القادر على (اليقين) يحرم عليه الظن (٥٠٩)/٦
- القدرة على (اليقين) تمنع من الاجتهاد ٣٥٥/٩
- كل عبادة أمكن أداؤها (بيقين) لا يجوز الاجتهاد فيها ٣٤٠/١٩
- كل محرم فهو على تحريمه حتى يعلم أنه قد صار حلالا (بيقين) (١٠٩)/٧
- كل مخاطب (بيقينه) ولا يلزمه (يقين) غيره (٥٢١)/٦
- كل من له حق فهو على حاله حتى يأتيه (اليقين) على خلاف ذلك (٤١٦)/٦
- كل من له حق فهو له على حاله حتى يأتيه (اليقين) على خلاف ذلك ٣١٩/٢
- لا عبرة بالظن في مقابلة (اليقين) ١٨٧، ١٨٣/٣٣
- لا عبرة للشك مع (اليقين) (٣٢٣)/٦، ٣٢٨
- لا معتبر بالاجتهاد بعد (اليقين) ٣٩٦/٨
- لا يجوز إسقاط (اليقين) بغلبة الظن ٣٢٧/٦
- لا يجوز أن تسقط طاعة أمر أمرنا به الله تعالى ورسوله إلا (بيقين) نسخ لا شك فيه (٣٤١)/٦
- لا يجوز أن يزال (اليقين) إلا (بيقين) مثله ولا يزول بالشك ٣٣٥/٢
- لا يجوز الرجوع إلى غالب الظن مع القدرة على القطع (واليقين) (٥٠٩)/٦ - ٣١٢/٨، ٣١٤
- لا يخرج من التحريم المتيقن المتقدم شيء إلا ما (تيقن) خروجه (١٠٩)/٧
- لا يرتفع فرض بغير (يقين) (٣٤٢)/٦
- لا يرث أحد أحدا إلا (باليقين) [٢٥٩]/٢٤
- لا يرث أحد أحدا إلا (بيقين) ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٢/٢٤
- لا يزال (يقين) الملك بالشك (٤٢٠)/٦
- لا يزول (اليقين) بالشك ٣٤٠/٢ - ٢٢٩/٢٠ - ٢٣/٢٣، ٦٣٠
- لا يعدل إلى الرخصة إلا (بيقين) (٣٤٧)/٧ - ٣٨٥/١٩
- لا (يقين) في موضع الاختلاف (٥٢٥)/٦
- لا (يقين) مع الاختلاف ٣٢٤/٦، ٥٢١، ٥٢٢، [٥٢٥]، ٥٢٧، ٥٢٨

- لا يكلف الإنسان إلا (بيقين) نفسه ٥٢١/٦
- لم يسعنا ترك ما (أيقنا) أننا أمرنا به إلا (بيقين) ٣٤١/٦
- ما أصله الحظر فلا يحل إلا (بيقين) ١٠٩/٧
- ما أفاد العلم (اليقين) من الأدلة العقلية والصرائح النقلية فهو من الأصول ٤٩٨/٣٢ - ٤٦٦/٣١
- ما ثبت (بيقين) فلا يبطل بخوف سهو لم (يتيقن) ٣٣٤/٦
- ما ثبت (بيقين) لا يرتفع إلا (بيقين) ٣٩٤/١ - ٢٤٨/٢ - ٣٨٤/٦ - ٣٨٦ - ١٤/٧
- ما ثبت (بيقين) لا يزول إلا (بيقين) ٦٧٩/٣٣ - ٣٣٥/٦
- ما ثبت (بيقين) لا يزول إلا (بيقين) مثله ٣٢١/٦ ، ٣٢٣ ، [٣٣٤] ، ٣٤٢ - ١٤/٧ - ١٧٩/١٣
- ما ثبت في الذمة (بيقين) لا يزول عنها إلا (بيقين) ٣٨٣/٦
- ما زال (بيقين) لا يثبت إلا (بيقين) مثله ٣٢١/٦ ، ٣٢٣ ، [٣٣٦]
- ما عرف ثبوته (بيقين) لا يزال إلا (بيقين) مثله ١٤١/١٠
- ما عرف ثبوته (بيقين) لا يزول إلا (بيقين) مثله ٣٣٤/٦
- ما كان ثابتا (بيقين) لا يزول إلا (بيقين) مثله ولا يزول بالشك الطارئ عليه ٩١/٧
- ما لا (يتيقن) صحة تسليمه لا يجوز عقد البيع فيه ٨٣/٢١
- ما لم يكن ثابتا (بيقين) لا يثبت مع الشك ٣٣٦/٦
- ما وجب (بيقين) فلا يبرأ منه إلا (بيقين) ٣٨٤/٦ ، ٤٤٤
- ما وجب (بيقين) لم يسقط إلا بمثله ٣٢١/٦ ، ٣٢٤ ، [٣٤١]
- ما يتعذر فيه (اليقين) يكفي فيه الظن ٥١٦/٦
- ما يكون معدوما فهو معدوم حتى يعلم كونه (بيقين) ٣٣٠/٢
- ما (يوقن) تحليله فلا يزيله الشك عن ذلك إلى التحريم ١١٠/٧
- ما زال (بيقين) فلا يثبت إلا (بيقين) مثله ٣٤٢/٦
- مستند الشاهد الأصل فيه العلم (اليقين) ٣٥٥/٢٥
- ملك الشيء المرتهن باق لراهته (بيقين) ١٨٩/٢٣
- من (تيقن) الفعل وشك في القليل أو الكثير حمل على القليل ٥٣٨/٦ - ١٤/٧
- من (تيقن) الفعل وشك في القليل أو الكثير حمل على القليل لأنه المتيقن ١٧/٧
- من (تيقن) الفعل وشك في القليل والكثير حمل على القليل ٤٨٢/١
- من شك فليبن على (اليقين) في الصلاة ٣٤٠/١٩
- من شك في نقض وضوئه فإن كان أول شكه أعاده لأنه (تيقن) بالحدث وشك في زواله وإن كان يحدث له كثيرا لم يعد دفعا للحرج ٤٥٧/٧
- يجوز إسقاط (اليقين) بالظن للضرورة ٥١٥/٦
- يعتبر العرف إذا لم يصادم نصا ثابتا أو إجماعا (يقينيا) ١٣٩/٨

- يقتصر بالرخصة على مورد (اليقين)..... (٣٤٨)/٧
 (يقين) الإنسان لا يبطل (بيقين) غيره..... (٣٢٤/٦، [٥٢١]، ٥٢٦، ٥٢٥، ٣٨٤/٦-٣٥٠/٢
 (اليقين) في أداء الفرائض واجب..... (٥٢١)/٦
 (اليقين) لا يبطل (بيقين) الغير..... (٣٢٢)/٦
 (اليقين) لا يدفع بالشك..... (٣٢٢)/٦
 (اليقين) لا يرتفع بالظن..... (٣٢٢)/٦
 (اليقين) لا يرفع بالشك..... ٢٤٩/١
 (اليقين) لا يزول إلا (بيقين)..... ٨٧/٧
 (اليقين) لا يزول بالشك ٣٠٤/١، ٣١٨، ٣٢٤، ٣٦٦، ٣٩٤، ٣٩٦، ٤٥٩، ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٧،
 ٣٠/٢، ٣٨، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ١٠٨، ١٣٢، ١٣٥، ١٣٧، ١٦٠، ١٩٥، ٢٣٣، ٢٤٨، ٣٤٣،
 ٣٦٥، ٣٧٠، ٣٨٠، ٥٣٩-٤٧٥/٣، ٤٧٧- [٣٢١]/٦، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤٤،
 ٣٤٦، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٩٣، ٣٩٦، ٤٠٠، ٤٢٠، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٣٣،
 ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٧٩، ٤٨٢، ٤٨٦، ٤٨٩، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥٠٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٣٧،
 ٥٣٩، ٥٤٤، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢-٥٢٥، ٧/٧، ١٣، ١٤، ١٧، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٩، ٥٠،
 ٨٦، ٨٩، ٩٨، ١٠٠، ١٠٢، ١١٠، ١١٣، ١١٧، ١٢١، ١٢٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٤،
 ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٤٥١، ٤٥٣، ٤٥٦-٥٧٨/٨-٨٠/٩، ٨١، ٢٣٦، ٢٣٧-٢٣/١٠،
 ٨٤، ٨٧، ٢٦٦، ٢٧٢-١٠٦/١١، ١٨٨، ١٩٢، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٥-٣٧/١٣، ٤١، ١٧٩،
 ٢٩٩، ٣٠٣-٤٠٣/١٤، ٤٠٦-٢٠٨/١٧، ٢١٠-٥٧/١٩، ٢٠٩، ٣٨٤-٦١٣/٢٣-٢٤/
 ٧١، ٢٦٣-٢٦/٢٦-١٢٤/٣٠، ١٣٣، ١٣٤، ١٥٣-١٥٦/٣٢، ٣٥٧-٤١/٣٣، ٦٧٧
 (اليقين) لا يزول بالشك والاحتمال..... ٦٧٨/٣٣
 (اليقين) لا يزيله الشك..... ٣٤٨/٢-٣٩٦، ٣٠٥/١
 (اليقين) لا يطرح بالشك..... (٣٢٢)/٦
 يلحق الظن الغالب (باليقين)..... ٤٣٢/٢٥

يمم

- الأصل أن كل ما يفوت لا إلى بدل يجوز أدائه (بالتيمم) مع وجود الماء..... ٢٧٣/١٩
 (التيمم) بدل عن الوضوء..... ٢٤٠/١٩
 (التيمم) طهارة عند الإغواص من الماء..... (٢٦٣)/١٩
 (التيمم) في الجنابة يقوم مقام الغسل كما يقوم مقام الوضوء..... ٢٤٩/١٩
 (التيمم) مع وجود الماء لا يجوز للعبادة التي يخاف فوتها..... (٢٥٦)/١٩
 (التيمم) هل هو رافع للحدث أو مبيح للعبادة..... [٢٣٩]/١٩

- (التيمم) هل يرفع الحدث أم لا ١٩/ (٢٤٠)
- (التيمم) هل يرفع الحدث أو لا ١٩/ (٢٣٩)
- (التيمم) يبطل برفض النية في الأثناء ١٨٠/٦
- (التيمم) يبطله ما يبطل الوضوء ١٩/ (٢٨١)
- (التيمم) يرفع الحدث أم لا ١٩/ (٢٤٠)
- (التيمم) يقوم مقام الطهارة بالماء ١٩/ (٢٤٩)
- (التيمم) يقوم مقام الغسل عند تعذر الماء أو استعماله ١٩/ ٢٤٩
- (التيمم) يقوم مقام الماء ١٩/ (٢٤٩)
- (التيمم) يقوم مقام الماء في العبادات ١٩/ (٢٤٩)
- الفرضان لا يجتمعان (بتيمم) واحد ١٩/ ٢٤٠
- كل عبادة لا يخاف فوتها لا (بتيمم) لها ١٩/ (٢٥٦)
- كل ما كان من جنس الأرض ولم يتغير عن حكم الأصل فإنه يجوز (التيمم) به ١٩/ [٢٧٥]
- كل ما لا تشترط له الطهارة يجوز له (التيمم) مع وجود الماء ١٩/ ٢٥٩، ٢٥٦
- كل ما وقع عليه اسم صعيد (بتيمم) به ١٩/ ٢٧٥
- كل ما يباح بالماء يباح (بالتيمم) ١٩/ ٢٤٠، [٢٤٩]، ٢٥٣
- كل ما يبطل الوضوء يبطل (التيمم) ١٩/ [٢٨١]
- كل ما يفوت لا إلى بدل جاز أدأؤه (بالتيمم) مع وجود الماء ١٩/ ٢٦٣
- كل ما يفوت لا إلى بدل جاز أدأؤه (بالتيمم) مع وجود الماء وكل ما يفوت إلى بدل لم يجز ١٩/ [٢٥٥]
- كل ما يفوت لا إلى بدل يجوز أدأؤه (بالتيمم) مع وجود الماء ١٩/ (٢٥٥)
- كل ما ينقض الوضوء ينقض (التيمم) ١٩/ (٢٨١)
- كل من خاف التلف من استعمال الماء جاز له تركه (وتيمم) ١٩/ (٢٦٣)
- كل من عدم الماء فلم يجده بعد طلبه ولا قدر عليه جاز له (التيمم) ١٩/ (٢٦٣)
- كل من لم يجد الماء أو منعه منه مانع (بتيمم) ١٩/ [٢٦٣]
- كل موضع افتقر إلى نية الفريضة افتقر إلى تعيينها إلا (التيمم) للفرض ١/ ٤٧٣
- كل موضع يفوت فيه الأداء لا إلى خلف فإنه يجوز له (التيمم) ١٩/ (٢٥٥)
- كل موضع يفوت فيه الأداء لا إلى خلف فإنه يجوز له (التيمم) وما يفوت إلى خلف لا يجوز له (التيمم) ١٩/ (٢٥٥)
- لا يجوز (التيمم) إلا بتراب له غبار ١٩/ ٢٧٥
- لا يصلى (بتيمم) واحد فرضان ٢/ ١٩١
- ما أبطل الوضوء أبطل (التيمم) ١٩/ (٢٨١)
- ما ليست الطهارة شرطاً في فعله وحله فإنه يجوز (التيمم) له مع وجود الماء ١٩/ ٢٥٩

- ما يفوت إلى خلف لا يجوز له (التييم)..... ٢٥٦/١٩
 ما يفوت لا إلى خلف يجوز (التييم) له مع وجود الماء..... ٢٥٥/١٩
 الماء ينقل المحدث إلى كمال الطهارة (والتييم) إنما ينتقل به عن حكم الحدث إلى وجود الماء..... ٢٤٠/١٩
 (المتييم) إذا شرع في الصلاة ثم وجد الماء ففي بطلانها روايتان..... ٤٩٧/٨
 يبطل (التييم) مبطلات الوضوء..... ٢٨١/١٩
 يجوز (التييم) بكل ما هو من جنس الأرض..... ٢٧٥/١٩

يمن

- الأصل أن حكم النذر حكم (اليمين)..... ٦٢٩/٢٠
 الأصل أن (اليمين) إذا كانت معقودة بشرط لم يقع الحنث فيها إلا بوجود الشرط بكماله..... ٤٦٧/٢٠
 الأصل أنه لا يجوز أن يستحق أحد (ييمينه) على غيره شيئاً..... ٣٤١/٢٠
 الأمين يصدق (ييمينه) في براءة ذمته..... ٤٠٥/٢٥
 الأمين يقبل قوله بلا (ييمين) بعض الأحيان..... ٤٠٥/٢٥
 إنما تقع (اليمين) على ما يمكن وقوعه..... ٥٣٥/٢٠
 (أيمان) الحالفين لا تغير شرائع الدين..... ٥٥١، ٤٧٤، ٤٦٣/٢٠، ٥٢٣، ٥٥١
 (الأيمان) إذا عريت عن النيات وعما يدل عليها من بساط أو عرف تحمل على مقتضى ألفاظها..... ١٧٠/٢٠
 (الأيمان) تجري على عرف الناس وعاداتهم..... ٤٨٩/٢٠
 (الأيمان) كلها على البت والقطع إلا على نفي فعل الغير فإنها على نفي العلم..... ٣٩١/٢٥
 (الأيمان) لا أثر لها في تغيير الأحكام..... ٥٢٣/٢٠
 (الأيمان) لا تتداخل في حقوق الجماعة..... ٦١٦/١٣
 (الأيمان) مبناها على العرف..... ٤٩٨، ٤٩٧/٢٠
 (الأيمان) مبنية على العرف..... ٤٨٩/٢٠
 (الأيمان) محمولة على العرف..... ٤٨٩/٢٠
 (الأيمان) مدارها على العرف..... ٤٩٨/٢٠
 (الأيمان) مرجعها إلى العرف..... ٤٨٩/٢٠
 (الأيمن) يقدم على الأفضل..... ٣٥٢/١٨
 باب (اليمين) أوسع من باب الشهادة..... ٣٧١/٢٥
 بالدعوى مع التناقض لا يستحق (اليمين) على الخصم..... ٣٧٨/٢٥
 بطلان المحلية للجزاء يبطل (اليمين)..... ٣٣٤/١٠
 البيئات شرعت لإثبات خلاف الظاهر (واليمين) لإبقاء الأصل..... ٣٩٩/٢٥
 البيئة على الطالب (واليمين) على المطلوب..... ١٨١/٢٥

- البينة على المدعي (واليمين) على المدعى عليه..... ٤١٧/١
 البينة على المدعي (واليمين) على من أنكر..... ٢٤٠/١، ٤١٧ - ٥١٢/٢ - ٣٨/١٣ - ١٢٩/٢٥، ١٨٦ - ٥٠٣/٢٩
- البينة على المدعي (واليمين) على المنكر..... ٤٥٠/٣
 البينة على من ادعى (واليمين) على المدعى عليه..... ٢٥/ [١٨١]
 البينة على من ادعى (واليمين) على من أنكر..... ٣٦/٢، ٤١ - ٥١١/١٤
 البينة لإثبات خلاف الظاهر (واليمين) لإبقاء الأصل..... ٣٦/٢، ٤١، ٥١٢
 البينة لإثبات خلاف الظاهر (واليمين) لبقاء الأصل..... ٣٣/٢
 البينة للمدعي (واليمين) على من أنكر..... ٢٥/ (١٨١)
 تتكرر الكفارة بتكرر (أيمان) القسامة..... ٢٠/ ٥٤٣
 تجب (اليمين) في كل حق لابن آدم..... ٢٥/ ٣٨٥
 تحمل (الأيمان) على العرف..... ٢٠/ (٤٨٩)
 ترد (الأيمان) إلى العرف..... ١/ ٤٤٥
 تشرع (اليمين) في الحقوق لا في الحدود..... ٢٥/ ٣٨٥
 تعتبر الأسباب في عقود التملكيات كما تعتبر في (الأيمان)..... ١٦/ [٥٧٣]
 تقبل شهادة الرجل الواحد من غير (يمين) عند الحاجة..... ٢٥/ ٣١٩
 توجه (اليمين) وقبول البينة ينبنى على دعوى صحيحة..... ٢٥/ (٣٧٧)
 توجه (اليمين) ينبنى على دعوى تلزم بالجواب..... ٢٥/ (٣٧٧)
 الحدود لا تشرع فيها (يمين)..... ٢٥/ (٤٢٣)
 الحدود لا يشرع (اليمين) فيها إلا في السرقة..... ٢٥/ ٤٢٤
 الحنث إذا كان خيرا من المقام على (اليمين) فهو مأمور به..... ٢٠/ (٥٦٧)
 الحنث في (اليمين) أفضل من الإقامة عليها إذا كان فيه مصلحة..... ٢٠/ ٤٦٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٦٢، [٥٦٧]، ٥٧٢، ٥٧٣
- الخلع (يمين) في حق الزوج معاوضة في حق الزوجة..... ٢٣/ ٥٤٧
 الخلع (يمين) في حق الزوجين..... ٢٣/ ٥٤٧
 سائر (الأيمان) لا يعتد بها في فصل الخصومة قبل سؤال القاضي..... ٢٥/ ٣٠٢
 الصفة في الحاضر لغو إذا لم تكن داعية إلى (اليمين)..... ١٥/ (٣٦٥)
 الظهار هل المغلب فيه مشابهة الطلاق أو مشابهة (اليمين)..... ١/ ٤٧٧ - ٢/ ٦٥، ١٩٧
 الظهار هل المغلب فيه مشابهة الطلاق أو (اليمين)..... ٢/ ١٠٤
 العبرة في (الأيمان) بخصوص السبب لا بعموم اللفظ..... ٢٠/ ٥٧٦
 العبرة في (الأيمان) للمفوض لا للمعنى..... ٢٠/ ٤٨٣

- العبرة في (اليمين) بخصوص السبب الذي وردت فيه لا بعموم اللفظ..... ٤٨٧/٢٠
- العبرة في (اليمين) بخصوص السبب لا بعموم اللفظ..... ٥٠٥، [٤٨٣]/٢٠
- العجز عن إيقاع المحلوف عليه مبطل (لليمين)..... ١٨٨/٧ - ٥٣٥/٢٠، [٥٣٩]
- فوات المحل يبطل (اليمين)..... ١٧٣، ١٧٢/١٠
- القول في الأمانة قول الأمين مع (يمينه) إلا أن يدعي أمراً يكذبه الظاهر..... ١٤/ (٤٩٧)
- القول قول الأمين مع (اليمين) من غير بينة..... ١٤/ (٤٩٧)
- القول قول صاحب اليد مع (يمينه)..... ٢٥/ ٣٩٩
- القول قول المنكر مع (يمينه)..... ٢٥/ ١٨١
- قول المسلم يقبل في العبادات من غير (يمين)..... ١٠/ (٥٩٥)
- كل أمين يصدق (باليمين)..... ٢٥/ ٤٠٥، ٤٠٦
- كل شهادة ردت لعدم العدالة أو التهمة لا (يمين) على المشهود عليه..... ٢٥/ ٣٤٤
- كل كمال يطلب فيه البدء (باليمين) وكل نقص يبدأ فيه باليسار..... ١٨/ (٣٥١)
- كل ما كان من باب التكريم يبدأ فيه (باليمين) وما كان بخلافه باليسار..... ١٨/ [٣٥١]
- كل ما لا يعرف إلا من جهة المجني عليه قبل قوله فيه مع (يمينه)..... ٩/ ٣٨٨، ٣٨٩
- كل ما لو أقر به لم يقبل رجوعه لا يحتاج إلى (يمين)..... ٢٥/ ٤١٠
- كل من قبل قوله فعلية (اليمين)..... ٢٥/ ٤٠٩
- كل من قطعت أهل المعرفة بكلامه فالقول قوله من غير (يمين)..... ٩/ ٤٣٤
- كل من كان القول قوله فعلية (اليمين)..... ٢/ ٣٢٦ - ٢٥/ ٤٠٥
- كل من كان من أهل الشهادة (واليمين) كان من أهل اللعان ومن لا فلا..... ٢٣/ ٥٦٣، ٥٦٩
- كل من لم يقصد الالتزام لم يلزمه نذر ولا طلاق ولا عتاق ولا حرام سواء أكانت (اليمين) منعقدة أم كانت غموساً أم لغوا..... ٢٠/ ٤٧٤
- كل (يمين) بغير الله فهي مكروهة منهي عنها..... ٢٠/ ٥٥١
- كل (يمين) حلف عليها على وجه الأمر ففيها الكفارة إذا حنث..... ٢٠/ ٥٤٣
- كل (يمين) صدرت من غير قصد فهي لغو..... ٢٠/ ٤٨٣
- كل (يمين) غير مشروعة أي غير منعقدة لا كفارة فيها ولا حنث..... ٢٠/ [٥٥١]
- كل (يمين) قصد بها الدفع لا يستفاد بها الجلب..... ١٠/ ٢٩٣ - ٢٥/ [٣٩٩]
- كل (يمين) كانت لدفع شيء لا تكون لإثبات غيره..... ٢٥/ (٣٩٩)
- كل (يمين) منعت الجماع فهي إيلاء..... ٢/ ١٦٤
- كل (يمين) منعقدة ففيها الكفارة..... ٢٠/ ٥٤٣
- كنايات الأيمان تكون (يميناً) مع النية..... ٢٠/ (٤٦٩)
- كنايات (الأيمان) تكون يميناً مع النية..... ٢٠/ (٤٦٩)

- كنايات (الأيمان) تنعقد بالنية ٤٧٢/٢٠
- كنايات (الأيمان) لا تنعقد إلا بالنية ٤٧٢ ، ٤٧١/٢٠
- الكناية لا ينعقد بها (اليمين) إلا بالنية [٤٦٩]/٢٠
- لا تجوز (اليمين) في شيء من الحدود إلا في القسامة واللعان ٤٢٤/٢٥
- لا تجوز (اليمين) في شيء من الحدود إلا القسامة واللعان ٤٢٨/٢٥
- لا تنعقد (اليمين) إلا باسم الله أو بصفة من صفاته [٥١١]/٢٠
- لا تنعقد (اليمين) إلا بذات الله تعالى أو صفة له (٥١١)/٢٠
- لا تنعقد (اليمين) إلا من مختار (٥١٧)/٢٠
- لا تنعقد (يمين) مكره [٥١٧]/٢٠
- لا (يمين) على مكره ٥٢١/٢٠
- لا (يمين) في حد (٤٢٣)/٢٥
- لا (يمين) في شيء من الحدود (٤٢٣)/٢٥
- لا (يمين) فيما لا يقبل إقراره به (٤٠٩)/٢٥
- لا ينعقد (اليمين) بغير الله وصفاته وأسمائه (٥١١)/٢٠
- اللعان شهادات مؤكدة (بالأيمان) (٥٦٩)/٢٣
- اللعان (يمين) مؤكدة بلفظ الشهادة (٥٦٩)/٢٣
- ليس في الدماء (أيمان) إلا القسامة ٢٣٧/٢٦
- ما كان أعلى قدمت فيه (اليمين) وما كان أدنى قدمت فيه اليسار (٣٥١)/١٨
- ما كان من باب التكريم والتشريف يستحب فيه (التيامن) وما كان بضده يستحب فيه التياسر (٣٥١)/١٨
- مبنى (الأيمان) على العرف ٥٧٦ ، ٤٩٧ ، [٤٨٩]/٢٠ - ٢٦٤ ، ١٩٤ ، ١١٧/٨
- مبنى (الأيمان) على النية ٤٦٩/٢٠
- مبنى (اليمين) على نية الحالف ٥١٧ ، ٤٩٠ ، ٤٨٣/٢٠
- مدار (الأيمان) على الألفاظ ٤٩٠/٢٠
- المدار في (الأيمان) على العرف ٤٩٧ ، (٤٨٩)/٢٠
- لمدعى عليه في سائر الخصومات إذا ظهر نكوله عن (اليمين) (فاليمين) مردودة على المدعي ٤٧٥/٢
- المغلب في اللعان معنى (الأيمان) أو الشهادات [٥٦٩]/٢٣
- المقاصد في (الأيمان) معتبرة ٤٩٠/٢٠
- مقصود الحالف معتبر في (اليمين) (٤٧٣)/٢٠
- المكره لا تصح (يمينه) (٥١٧)/٢٠
- من حلف على فعل واجب أو ترك حرام أطاع (باليمين) وعصى بالحنث وعليه به الكفارة ٥٢٤/٢٠

- من حلف على معصية ينبغي أن يحنث نفسه ويكفر عن (يمينه)..... ٢٠/٥٦١)
- من كان له دار لا غنى له عن سكنها أو مركب يحتاج إلى ركوبه أجزاء الصيام في كفارة (اليمين) بدلا من الإطعام لأن السكنى والمركب من الحوائج الأصلية ١١/٣٤٧
- موجب (الأيمان) كلها من جهة اللفظ الوفاء ٢٠/٥٦٨
- موجب (الأيمان) كلها من جهة اللفظ الوفاء ٢٠/٤٦٧
- موجب (اليمين) من جهة اللفظ الوفاء ٢٠/٤٦٧
- النذر حكمه حكم (اليمين) ٢٠/٦٢٩)
- النذر (كاليمين) ٢٠/٦٣٢، (٦٢٩)، ٢٠
- نذر اللجاج حكمه حكم (اليمين) ٢٠/٦٢٩
- النذر المبهم حكمه حكم (اليمين) ٢٠/٦٢٩
- النذر المطلق حكمه حكم (اليمين) ٢٠/٦٢٩)
- النكول عن (اليمين) حجة للمدعي على المدعى عليه ٢/٣٣٩
- نكول المطلوب عن (اليمين) للطالب حجة للطالب ٢/٣٣٩
- النكول مع (اليمين) المردودة كالإقرار أو كالبينة ٢٥/٤١٥)
- النية في (اليمين) تخصص اللفظ العام وتقصره على بعض أفرادها ١٣٧، ٩٢، ٥٦/٦
- هل المقلب في اللعان (الأيمان) أو الشهادة ٢٣/٥٨٠
- وجوب الوفاء بمقتضى (اليمين) ٢٠/٤٦٣)
- اليد أضعف من البينة بدليل أن اليد لا يقضى بها إلا (باليمين) ويقضى بالبينة من غير (يمين)..... ١٤٠/٧٢
- يرجع في (الأيمان) إلى النية فإن لم ينو الحالف شيئا لا ظاهر اللفظ ولا غير ظاهره رجع إلى سبب (اليمين) ٢٠/٤٧٤
- يرجع في الأيمان إلى النية فإن لم ينو الحالف شيئا لا ظاهر اللفظ ولا غير ظاهره رجع إلى سبب (اليمين) ٢٠/٤٧٤
- يرجع في (اليمين) إلى نية الحالف إن احتملها اللفظ ولم يخالف الظاهر أو خالفه وكان مظلوما ٢٠/٤٧٣
- يستحب الابتداء (باليمين) في كل أفعال الخير ١٨/٣٥١)
- يستحب تقديم (اليمين) في كل ما هو من باب التكريم وتقديم اليسار في ضد ذلك ١/٤٧٤
- (اليمين) إذا تعلق باسم استقر حكمها بالدخول في أول الاسم ٢٠/٥٠٠
- (اليمين) إذا تعلق باسم تبقى بقاء ذلك الاسم وتزول بزواله ٢٠/٤٩٩)، ٥٠٣، ٥٠٤
- (اليمين) إذا تعلق بعين اعتبر فيها وجود الاسم ولا تعتبر فيها الصفة ٢٠/٥٠٠
- (اليمين) إذا تعلق بعين بقيت بقاء اسمه وزالت بزواله ٢٠/٥٠٤
- (اليمين) إذا تعلق بعين بقيت بقاء اسمها وزالت بزواله ٢٠/٤٩٩]
- (اليمين) إذا تعلق على عين تعلق بها ٢٠/٤٩٩)

- (اليمين) إذا عقدت على عين باسم تبقى (اليمين) تبعاً للاسم وتزول بزوال الاسم ٢٠/٤٩٩
- (اليمين) إذا كانت مؤقتة بوقت فانعقادها موجب للبر في آخر ٢٠/٥٠٨
- (اليمين) إذا كانت مؤقتة بوقت فانعقادها موجباً للبر في آخره ٢٠/٥٠٥
- (اليمين) إنما تعقد للبر ٢٠/٤٦٣
- (اليمين) إنما تنبني على دعوى ملزمة ٢٥/٣٧٧، ٣٨٢
- (اليمين) تنقيد بمقصود الحالف ٦/٥٦
- (اليمين) تنبني على صحة الدعوى ٢٥/٣٧٧
- (اليمين) حجة للدفع دون الاستحقاق ١٣/١٢٦
- (يمين) الرد كالشاهدين ٢٥/٤١٥
- (يمين) الرد مع النكول كالإقرار أو البينة ٢٥/٤١٥
- (اليمين) على الماضي غير منعقدة ٢٠/٥٣٥
- (اليمين) على المقاصد والعادة ٢٠/٤٧٤
- (اليمين) على نية الحالف ٢٠/٤٨١
- (اليمين) على نية الحالف إذا كان مظلوماً وإذا كان ظالماً فعلى نية المستحلف ٢٠/٤٧٣
- (اليمين) على نية الحالف إلا في حق الآدمي على نية المستحلف ٢/٥٠٥
- (اليمين) على نية الحالف إلا في حق الآدمي فعلى نية المستحلف ٢٠/٤٧٣
- (اليمين) على نية المستحلف ٦/٢٦٠ - ٢٠/٤٧٤، ٤٧٧، ٤٨٢
- (اليمين) لا تأثير لها في تغيير الأحكام ٢٠/٥٢٣، ٥٦٨
- (اليمين) لا تحرم شيئاً ٢٠/٥٢٣
- (اليمين) لا تصلح في الجلب والدفع ١٠/٢٨٤
- (اليمين) لا تغير الأحكام ٢٠/٥٢٣
- (اليمين) لا تغير حكم المحلوف عليه ٢٠/٥٢٣
- (اليمين) لا تغير الشيء عن صفته الشرعية ٢٠/٥٢٣
- (اليمين) لا تتعقد إلا بالله أو بصفة من صفاته ٢٠/٥١٥، ٥١٦
- (اليمين) لا تتعقد من المكروه ٢٠/٥٢٢
- (اليمين) لقطع الخصومة ٢٥/٣٧٨
- (اليمين) للدفع فلا يستفاد منها على الجلب ٢٥/٤٠٣
- (اليمين) ما كانت بأسماء الله وصفاته ٢٠/٥١١
- (اليمين) محمولة على لغة الحالف وعلى نيته ٢٠/٤٧٣
- (اليمين) المردودة على أحد المتداعين لا ترد على من ردها ٢٥/٤١٥
- (اليمين) المردودة كإقرار المدعى عليه ٢٥/٤١٥

- ٤٢١/٢٥ (اليمين) المردودة كالإقرار
- (٤١٥)/٢٥ (اليمين) المردودة كالإقرار أو كالبينة
- ٤١٨/٢٥ (اليمين) المردودة كالإقرار من المدعى عليه
- ٤١٥/٢٥ (اليمين) المردودة كالبينة في حق المتنازعين دون غيرهما
- ٤١٨/٢٥ (اليمين) المردودة كالبينة من المدعي
- (٤٩٩)/٢٠ (اليمين) المعقودة باسم لا تبقى بعد زوال الاسم
- (٥١٧)/٢٠ (يمين) المكره بغير حق لا تنعقد
- ٥٥١/٢٠ (يمين) المكره بغير حق لا تنعقد سواء أكانت بالله أم بالنذر أم بالطلاق أم بالعناق
- ٥٣٨ ، [٥٣٥]/٢٠ (اليمين) منزلة على ما أمكن تحصيله
- ٥٥٥/٢٠ (اليمين) المؤقتة إذا لم يترتب لها بر منعقدة في الحال
- (٥٥٥)/٢٠ (اليمين) المؤقتة إنما تنعقد موجبا في آخر الوقت المسمى
- ٥٠٩ ، [٥٠٥]/٢٠ (اليمين) المؤقتة يتعلق انعقادها بآخر الوقت

يوم

- ٤٢٥/٢ أحكام الشرع ثابتة إلى (يوم) القيامة
- (٥٤٨)/١٠ اختلفوا في المترقيات إذا وقعت متى تعد حاصلة (أيوم) الفراغ أم (يوم) ابتداء الترقب
- ٨/١٥ إذا أتلّف عينا تعلق بها حق الله تعالى لزمه ضمانها في ذلك الوقت لا (يوم) تلفها
- ١٠٩/٢٤ الاعتبار في الثلث (يوم) موت الموصي لا (يوم) الوصية
- ٣٧١/٢٠ أفعال الحج التي لا تختص (بيوم) عرفة لا يفوت الحج بفواتها
- ٢٠٤/٢٠ تجزئة (اليوم) الواحد بإمساك بعضه دون بعض بعيد
- (١٩٧)/٢٠ الصوم في (اليوم) لا يتبعض
- ٢٠٢/٢٠ الصوم في (يوم) واحد لا يتجزأ
- ٩/١٥ العارية تضمن بقيمة (يوم) التلف
- (٨)/١٥ العبرة بقيمة (يوم) الضمان
- (٧)/١٥ العبرة (بيوم) التلف
- (٤٨١)/١٤ العبرة في المقبوض بالعقد الفاسد إذا كان قيميا بقيمة (يوم) القبض
- ٢٢٨/٢١ العقد في (أيام) الخيار منحل
- ٥٠/١٥ الغاصب إذا أتلّف مقوما لزمته قيمته (يوم) الغصب
- (٣٩٣)/١٩ الفرض الأصلي (يوم) الجمعة هل هو الظهر أم الجمعة
- (٧)/١٥ في ضمان الإلتلاف يقدر التعويض بما يعادل المتلف وذلك بأداء مثله أو قيمته (يوم) إلتافه
- ١٨ ، (٧)/١٥ قيمة المتلف تعتبر (يوم) الإلتلاف

- كل دم واجب فليس له أن يذبحه إلا (بمكة)..... ٤٦٦/٢
- كل نسك أمر به في (يوم) النحر فلا يجوز قبله ٣١٥/٢٠
- كل نسك مؤقت (بأيام) التشريق إذا أخره عنها لزمه الجبران ٣٧١/٢٠، [٤١٥]
- كل (يوم) من رمضان بمنزلة عبادة منفردة..... ١٨٩/٢٠
- كل (يوم) من رمضان عبادة مستقلة ١٩٥/٢٠
- كل (يوم) من رمضان عبادة منفصلة..... ١٩٤/٢٠
- ما به الضمان هل هو قيمة (يوم) التلف أو (يوم) الأداء ١٥/ (٧)
- المتروك هل يعد حاصلًا (يوم) حصوله أو (يوم) حصول سببه ١٠/ (٥٤٨)
- المتروقات إذا وقعت هل يقدر حصولها (يوم) وجودها أو يقدر أنها لم تزل حاصلة .. ١٠/ ٥٥٨، ٥٦٠
- المتروقات إذا وقعت هل يقدر حصولها (يوم) وجودها وكأنها فيما قبله كالعدم أو يقدر أنها لم تزل حاصلة من حين حصلت أسبابها التي أثمرت أحكامها وأسند الحكم إليها..... ١٠/ (٥٤٧)، ٥٤٩
- المتروقات متى يعد حصولها (أيوم) ترقبت أو (يوم) تحققت ١٠/ (٥٤٨)
- المتروقات هل يعتبر الحكم بها (يوم) ثبوت سببها أو (يوم) حصولها ١٠/ ٥٣٧، ٥٣٩، [٥٤٧] - ٢١/ ٢٧٨
- المتقومات تجب قيمتها (يوم) التلف ٨/ ١٥
- المتلف بلا غصب تعتبر قيمته (يوم) التلف ٨/ ١٥
- المثل إذا انقطع تعتبر قيمته (يوم) التلف ٨/ ١٥
- المدار في الضمان على قيمة (يوم) الأداء في القيميات لا (يوم) التلف ولا أعلى القيم ٨/ ١٥
- المعتبر في الضمان (بيوم) التلف مطلقا ١٥/ (٧)
- المقبوض بعقد فاسد تعتبر قيمته (يوم) التلف ٨/ ١٥
- المقبوض بعقد فاسد تعتبر قيمته (يوم) القبض ١٤/ ٤٦٥، [٤٨١]، ٤٨٥ - ٨/ ١٥ - ١٦/ ٤١٠، ٤١٤
- من أثلف القيمي فعليه قيمته (يوم) غصبه ٩/ ١٥
- هل الجمعة فرض (يومها) أو بدل من الظهر ١٩/ (٣٩٣)
- هل المعتبر في الضمان (بيوم) التلف أم لا ١٥/ [٧]، ٥٢
- ينظر في الوصايا (يوم) الموت لا (يوم) الوصية..... ٢٤/ ١٢١

المحتويات

٧.....	حرف الـ(ك)
٧.....	كبر
٨.....	كتب
١١.....	كتم
١١.....	كثر
١٨.....	كدر
١٨.....	كذب
١٩.....	كرر
٢٣.....	كرم
٢٣.....	كره
٣١.....	كري
٣١.....	كسب
٣٢.....	كسو
٣٢.....	كشف
٣٣.....	كعب
٣٣.....	كفاً
٣٣.....	كفر
٣٩.....	كفف
٣٩.....	كفل
٤١.....	كفن
٤٢.....	كفي
٤٥.....	كلأ
٤٥.....	كلب

٤٥.....	كلف
٥٥.....	كلل
٦٢.....	كلم
٦٧.....	كمل
٧١.....	كف
٧١.....	كني
٧٣.....	كيد
٧٣.....	كيس
٧٣.....	كيف
٧٣.....	كيل
٧٥.....	حرف الـ (ل)
٧٥.....	لأ م
٧٥.....	لبس
٧٦.....	لبن
٧٦.....	لجأ
٧٧.....	لجج
٧٧.....	لجم
٧٧.....	لحظ
٧٧.....	لحق
٨٣.....	لحم
٨٣.....	لحن
٨٤.....	لذذ
٨٤.....	لزم
١٠٤.....	لسن
١٠٥.....	لشو
١٠٥.....	لصق
١٠٥.....	لعب
١٠٦.....	لعن
١٠٧.....	لغو
١١٣.....	لفت
١١٤.....	لفظ

١٢٥	لفق
١٢٥	لقب
١٢٥	لقط
١٢٦	لقي
١٢٦	لهم
١٢٧	لهو
١٢٧	لوث
١٢٧	لوح
١٢٧	لوط
١٢٧	لون
١٢٧	ليق
١٢٧	ليل
١٢٩	حرف الد (م)
١٢٩	مأن
١٢٩	متع
١٣٠	مثل
١٣٩	مجن
١٣٩	محض
١٤١	محو
١٤١	مدح
١٤١	مدد
١٤٢	مدن
١٤٣	مدي
١٤٣	مرأ
١٤٦	مرج
١٤٦	مرر
١٤٧	مزي
١٤٧	مرس
١٤٧	مرض
١٤٩	مسح
١٥٠	مسس

١٥٠	مسك
١٥١	مشي
١٥١	مصر
١٥١	مضي
١٥٣	مطر
١٥٣	مطل
١٥٣	معي
١٥٤	مقت
١٥٤	مكس
١٥٤	مكك
١٥٤	مكن
١٦٧	ملا
١٦٧	ملك
١٩٠	ملل
١٩٠	منح
١٩٠	منع
٢٠٩	منن
٢١٠	مهج
٢١٠	مهر
٢١١	مهل
٢١٢	موت
٢١٩	مول
٢٣٨	موه
٢٤٠	ماه
٢٤١	ميز
٢٤٢	ميع
٢٤٢	ميل
٢٤٣	حرف الـ (ن)
٢٤٣	نأي
٢٤٣	نبأ
٢٤٦	نبت

٢٤٦	نبط
٢٤٧	نبح
٢٤٧	نبه
٢٤٧	نتج
٢٤٨	نتن
٢٤٨	نجد
٢٤٨	نجز
٢٤٩	نجس
٢٥٢	نجم
٢٥٢	نحر
٢٥٢	نحو
٢٥٣	نحي
٢٥٣	ندب
٢٥٦	ندح
٢٥٦	ندر
٢٥٨	نذر
٢٦٠	نزع
٢٦٢	نزل
٢٦٩	نزّه
٢٦٩	نسب
٢٧٣	نسخ
٢٧٩	نسك
٢٨٠	نسل
٢٨٠	نسو
٢٨١	نسي
٢٨٣	نشأ
٢٨٥	نشر
٢٨٥	نشر
٢٨٥	نصب
٢٨٧	نصر
٢٨٧	نصص

٢٩٥	نصف
٢٩٦	نطق
٢٩٧	نظر
٣٠١	نظم
٣٠١	نعت
٣٠٢	نعم
٣٠٢	نفذ
٣٠٥	نفر
٣٠٥	نفس
٣١٩	نفع
٣٢٩	نفق
٣٣١	نفل
٣٣٥	نفي
٣٤٦	نقب
٣٤٦	نقح
٣٤٦	نقد
٣٤٧	نقذ
٣٤٧	نقص
٣٥٠	نقض
٣٥٦	نقل
٣٦١	نقم
٣٦١	نكح
٣٦٧	نكر
٣٧٠	نكل
٣٧٠	نكي
٣٧٠	نمو
٣٧١	نمذج
٣٧١	نهج
٣٧١	نهر
٣٧٢	نهض
٣٧٢	نهك

٣٧٢	نهى
٣٨١	نوب
٣٨٦	نوط
٣٨٨	نوع
٣٨٩	نول
٣٩٠	نوم
٣٩١	نوي
٤٠٤	نيب
٤٠٤	نيل
٤٠٥	حرف ال(هـ)
٤٠٥	هتر
٤٠٥	هتك
٤٠٥	هجر
٤٠٥	هجم
٤٠٥	هدر
٤٠٦	هدف
٤٠٦	هدم
٤٠٦	هدن
٤٠٦	هدي
٤٠٧	هرب
٤٠٧	هزل
٤٠٨	هلك
٤١٠	همل
٤١١	همم
٤١٢	هون
٤١٣	هوي
٤١٤	هيا
٤١٥	هيب
٤١٧	حرف ال(و)
٤١٧	وتر
٤١٩	وثق

٤٢٠.....	وجب
٤٧٤.....	وجد
٤٨٨.....	وجه
٤٩٨.....	وحد
٥١٨.....	وحي
٥١٨.....	ودج
٥١٨.....	ودع
٥١٩.....	ودي
٥٢٠.....	ورث
٥٢٨.....	ورد
٥٣٣.....	ورع
٥٣٣.....	وري
٥٣٣.....	وزر
٥٣٤.....	وزع
٥٣٤.....	وزن
٥٣٥.....	وسوس
٥٣٥.....	وسط
٥٣٦.....	وسع
٥٣٩.....	وسل
٥٤٢.....	وصف
٥٥٢.....	وصل
٥٥٧.....	وصي
٥٦٣.....	وضأ
٥٦٥.....	وضح
٥٦٥.....	وضع
٥٧١.....	وطأ
٥٧٢.....	وطن
٥٧٢.....	وظب
٥٧٢.....	وظف
٥٧٣.....	وعب
٥٧٣.....	وعد

٥٧٤	وعى
٥٧٤	وفر
٥٧٤	وفق
٥٧٩	وفي
٥٨٣	وقت
٥٩٠	وقع
٦٠٢	وقف
٦١١	وقي
٦١١	وكد
٦١٤	وكل
٦٢٠	ولد
٦٢٢	ولي
٦٣٧	وما
٦٣٨	وني
٦٣٨	وهب
٦٤٢	وهم
٦٤٧	حرف الـ(ي)
٦٤٧	يأس
٦٤٧	يتم
٦٤٧	يدو
٦٥٢	يسر
٦٥٦	يقظ
٦٥٦	يقن
٦٦١	يمم
٦٦٣	يمن
٦٦٩	يوم
٦٧١	المحتويات

